

# فتح الباري

بشرح

صحيح البخاري

للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

"٧٧٣-٨٥٢ هـ"

طبعة مزينة بفهرس أبجدي بأسرار كتب صحيح البخاري

رَأَى أَوَّلَهُ تَصَحُّفًا وَتَحْقِيقًا  
وَأَشْرَفَ عَلَى مُقَابَلَةِ نَسَخِ الطَّبَعَةِ وَالْزُطُوفَةِ  
عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَارِزٍ  
الْأَسْتَاذُ بِكَلْبَةِ الشَّرِيعَةِ بِالرِّيَاضِ

قَامَ بِإِعْرَاقِهِ وَصَحِّهِ وَأَشْرَفَ عَلَى طَبْعِهِ  
مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْخَطِيبِ

قَرَأَ كُتُبَهُ وَأَبْرَأَهُ وَأَمَارَتَهُ  
مُحَمَّدُ فَوَّازُ عَبْدِ الْبَاقِي

الجزء الثاني عشر

دار المعرفة

بيروت لبنان

فهرس أسماء كتب صحيح البخاري  
على ترتيب حروف المعجم (\*)

الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب
٥ - الغسل (ج ١)		٨٦ - الحدود (ج ١٢)		٣٧ - الإجارة (ج ٤)	
٩٢ - الفتن (ج ١٣)		٤١ - الحرث والمزراعة (ج ٥)		٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	
٨٥ - الفرائض (ج ١٢)		٣٨ - الحوالة (ج ٤)		٩٥ - أخبار الأحاد (ج ١٣)	
٥٧ - فرض الخمس (ج ٦)		٦ - الحيض (ج ١)		٧٨ - الأدب (ج ١٠)	
٦٢ - فضائل الصحابة (ج ٧)		٩٠ - الجيل (ج ١٢)		١٠ - الأذان (ج ٢)	
٦٦ - فضائل القرآن (ج ٩)		٤٤ - الخصومات (ج ٥)		٨٨ - استنابة المرتدين (ج ١٢)	
٢٩ - فضائل المدينة (ج ٤)		٥٧ - الخمس (ج ٦)		١٥ - الاستسقاء (ج ٢)	
٢٠ - فضل الصلاة (ج ٣)		١٢ - الخوف (ج ٢)		٤٣ - الاستقراض (ج ٥)	
٨٢ - القدر (ج ١١)		٨٠ - الدعوات (ج ١١)		٧٩ - الاستئذان (ج ١١)	
١٦ - الكسوف (ج ٢)		٨٧ - الديات (ج ١٢)		٧٤ - الأشربة (ج ١٠)	
٨٤ - كفارات الأيمان (ج ١١)		٧٢ - الذبائح والصيد (ج ٩)		٧٣ - الأضاحي (ج ١٠)	
٣٩ - الكفالة (ج ٤)		٨١ - الرقاق (ج ١١)		٧٠ - الأطعمة (ج ٩)	
٧٧ - اللباس (ج ١٠)		٤٨ - الرهن (ج ٥)		٩٦ - الاعتصام بالسنة (ج ١٣)	
٤٥ - اللقطة (ج ٥)		٢٤ - الزكاة (ج ٣)		٣٣ - الاعتكاف (ج ٤)	
٣٢ - ليلة القدر (ج ٤)		١٧ - سجود القرآن (ج ٢)		٨٩ - الإكراه (ج ١٢)	
٢٧ - المحصر (ج ٤)		٣٥ - السلم (ج ٤)		٦٠ - الأنبياء (ج ٦)	
٧٥ - المرضى (ج ١٠)		٢٢ - السهو (ج ٣)		٢ - الإيمان (ج ١)	
٤١ - المزراعة (ج ٥)		٥٦ - السير (ج ٦)		٨٣ - الأيمان والنذور (ج ١١)	
٤٢ - المساقاة (ج ٥)		٤٢ - الشرب والمساقاة (ج ٥)		٥٩ - بدء الخلق (ج ٦)	
٤٦ - المظالم (ج ٥)		٤٧ - الشركة (ج ٥)		١ - بدء الوحي (ج ١)	
٦٤ - المغازي (ج ٧-٨)		٥٤ - الشروط (ج ٥)		٣٤ - البيوع (ج ٤)	
٥٠ - المكاتب (ج ٥)		٣٦ - الشفعة (ج ٤)		٣١ - التراويج (ج ٤)	
٦١ - المناقب (ج ٦)		٥٢ - الشهادات (ج ٥)		٩١ - التعبير (ج ١٢)	
٦٣ - مناقب الأنصار (ج ٧)		٨ - الصلاة (ج ١)		٦٥ - تفسير القرآن (ج ٨)	
٩ - مواقيت الصلاة (ج ٢)		٥٣ - الصلح (ج ٥)		١٨ - تقصير الصلاة (ج ٢)	
٨٣ - النذور (ج ١١)		٣٠ - الصوم (ج ٤)		٩٤ - التمني (ج ١٣)	
٦٩ - النفقات (ج ٩)		٧٢ - الصيد (ج ٩)		١٩ - التهجد (ج ٣)	
٦٧ - النكاح (ج ٩)		٧٦ - الطب (ج ١٠)		٩٧ - التوحيد (ج ١٣)	
٥١ - الهبة (ج ٥)		٦٨ - الطلاق (ج ٩)		٧ - التيمم (ج ١)	
١٤ - الوتر (ج ٢)		٤٩ - العتق (ج ٥)		٢٨ - جزاء الصيد (ج ٤)	
١ - الوحي (ج ١)		٧١ - العقبة (ج ٩)		٥٨ - الجزية والموادعة (ج ٦)	
٥٥ - الوصايا (ج ٥)		٣ - العلم (ج ١)		١١ - الجمعة (ج ٢)	
٤ - الوضوء (ج ١)		٢٦ - العمرة (ج ٣)		٢٣ - الجنائز (ج ٣)	
٤٠ - الوكالة (ج ٤)		٢١ - العمل في الصلاة (ج ٣)		٥٦ - الجهاد والسير (ج ٦)	
		١٣ - العيدين (ج ٢)		٢٥ - الحج (ج ٣)	

(\*) وضعنا هذا الفهرس وفق المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، وفيه الإشارة إلى رقم الكتاب، والمجلد الذي يحتوي عليه. وقد وضعنا على غلاف كل مجلد أرقام الكتب التي يحتوي عليها تسهيلاً للقارئ، والله الموفق.

(يوسف المرعشي)

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٨٥ - كتاب الفرائض

١ - باب قول الله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين) ، فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن كلنا ما ترك ، وإن كانت واحدة فلها النصف ولأبويهما لكل واحد منهما السدس عما ترك إن كان له ولد ، فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأبوه الثلث فإن كان له إخوة فلأمه السدس من بعد وصية يوصي بها أو دين ، أبواؤكم لا تذرون إياهم أقرب لكم قضاء ، فريضة من الله إن الله كان عليا حكيم . ولستم نصيب ما ترك أزواجكم إن لم يكن لمن ولد فإن كان لمن ولد فللكم الربع عما ترك من بعد وصية يوصي بها أو دين وللمن الربع عما تركم إن لم يكن لكم ولد فإن كان لكم ولد فلهن الثلث عما تركم من بعد وصية توصون بها أو دين ، وإن كان رجل يورث ثلاثة أو امرأة واحدة أو اثنتان فلا شيء لهن من بعد وصية يوصي بها أو دين ، وإن كانوا أكثر من ذلك فهم يورثون الثلث من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار ، وصية من الله ، والله عليم حكيم

٦٧٢٣ - حديث قتبية بن سعيد حدثنا سفيان بن محمد بن المنكدر قال سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول : مرضت فنادى رسول الله ﷺ وأبو بكر وها ما شيان فأتاني وقد أغمى علي فتوضأ رسول الله ﷺ فصب علي وضوءه ، فأنفت فقات يا رسول الله كيف أصنع في مالي ، كيف أقضي في مالي ؟ فلم يجبهني بشيء حتى نزلت آية الموارث

قوله (كتاب الفرائض) جمع فريضة كدية وحداثي ، والفريضة فعلة بمعنى مفروضة مأخوذة من الفرض وهو القطع ، يقال فرضت لفلان كذا أي قطعت له شيئا من المال قاله الخطابي ، وقيل هو من فرض القوس وهو الحد الذي في طرفه حيث يوضع الوتر ليثبت فيه والزمه ولا يزل ، وقيل الثاني خاص بفرائض الله وهي ما أوزم به عباده . وقال الواجب : الفرض قطع الشيء الصلب والتأخير فيه . وخصت الموارث باسم الفرائض من قوله تعالى (نصيبا مفروضا) أي مقنونا أو معلوما أو مقطوعا عن غيرهم . قوله (وقول الله : يوصيكم الله في أولادكم) أفاد السبيل أن الحكمة في التعبير بلفظ الفعل المضارع لا بلفظ الفعل الماضي كما في قوله تعالى (ذلك وصاكم به) و (سورة أنزلناها وفرضناها) الإشارة إلى أن هذه الآية ناسخة لقضية المكتوبة عليهم كإساق بيانه قريبا في باب ميراث الزوج قال : وأضاف الفعل إلى اسم المظهر تنويعا بالحكم ونظما له وقال (في أولادكم) ولم يقل بأولادكم إشارة إلى الأمر بالعدل فيهم ، ولذلك لم يخص الوصية بالميراث بل أتى باللفظ عاما وهو كبقية

ولا أشهد على جور ، وأضاف الأولاد إليهم مع أنه الذي أوصى بهم لإشارة إلى أنه أرحم بهم من آبائهم . قوله ( إلى قوله : وصية من الله والله عليم حلیم ) كذا لا بد ، وأما غيره فساد الآيات الأولى وقال بعد قوله عليا حكما إلى قوله والله عليم حلیم ، وذكر فيه حديث جابر « مرضت فعادني النبي ﷺ فقلت : يا رسول الله كيف أصنع في مالي ؟ فلم يجبني بشيء حتى نزلت آية الميراث ، وهكذا وقع في رواية قتبية ، وقد تقدم في تفسير سورة النساء أن مسلما أخرجه عن عمرو الناقد عن سفيان وهو ابن عيينة شيخ قتبية فيه وزاد في آخره ( يستفتونك قل الله يفتيكم في السكالة ) وبينت هناك أن هذه الزيادة مدرجة وأن الصواب ما أخرجه الترمذي من طريق يحيى بن آدم عن ابن عيينة « حتى نزلت بوصيكم الله في أولادكم ، وأما قول البخاري في الترجمة « إلى والله عليم حلیم ، فأشار به إلى أن مراد جابر من آية الميراث قوله ( وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة ) وقد سبق في آخر تفسير النساء ما أخرجه النسائي من وجه آخر عن جابر أن ( يستفتونك قل الله يفتيكم في السكالة ) نزلت فيه ، وقد أشكل ذلك قد بما قال ابن العربي بعد أن ذكر الروايتين في أحدهما فنزلت يستفتونك وفي أخرى آية الموارث : هذا معارض لم يتفق بيانه إلى الآن ثم أشار إلى ترجيح آية الموارث ونوهم يستفتونك ، ويظهر أن يقال إن كلا من الآيتين لما كان فيما ذكر السكالة نزلت في ذلك ، لكن الآية الأولى لما كانت السكالة فيها خاصة بميراث الأخوة من الأم كما كان ابن مسعود يقرأ « وله أخ أو أخت من أم » وكذا قرأ سعد بن أبي وقاص أخرجه البيهقي بسند صحيح استفتوا عن ميراث غيرهم من الأخوة فنزلت الأخيرة ، فيصح أن كلا من الآيتين نزل في قصة جابر ، لكن المتعلق به من الآية الأولى ما يتعلق بالسكالة ، وأما سبب نزول أولها فورد من حديث جابر أيضا في قصة أباقي سعد بن الربيع ومنع عنهما أن يرثا من أبيهما فنزلت بوصيكم الله الآية فقال لهم أعط أباقي سعد الثلثين ، وقد بينت سابقا من وجه آخر هناك وباقه التوفيق . وقد وقع في بعض طرق حديث جابر المذكور في الصحيحين « فقلت يا رسول الله إنما يرثي كلالة ، وقوله « فلم يجبني بشيء » ، استدلل به على أنه ﷺ كان لا يجتهد ، ورد بأنه لا يلزم من انتظاره الوحي في هذه القصة الخاصة عموم ذلك في كل قصة ولا سيما وهي في مسألة الموارث التي غالبا لا مجال للرأي فيه ، سلنا أنه كان يمكنه أن يجتهد فيها لكن لمعه كان ينتظر الوحي أولا فإن لم ينزل اجتهد ، فلا يدل على نفي الاجتهاد مطلقا

٢ - باب تعليم الفرائض . وقال عقبة بن عامر : تعلموا قبل الظانين ، يعني الذين يتكلمون بالظن ٦٧٢٤ - حَرْشُ موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا ابن طاوس عن أبيه « عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « يا أيكم والظن ؟ فإن الظن أكذب الحديث ، ولا تحسسوا ولا تجسسوا ولا تباعضوا ولا تتدابروا ، وكونوا هداة الله إخوانا »

قوله ( باب تعليم الفرائض ، وقال عقبة بن عامر : تعلموا قبل الظانين ، يعني الذين يتكلمون بالظن ) هذا الأمر لم أظفر به موصولا ، وقوله « قبل الظانين » فيه إشعار بأن أهل ذلك العصر كانوا يقفون عند النصوص ولا يتجاوزونها ، وأن نقل عن بعضهم الفتوى بالرأي فهو قليل بالنسبة ، وفيه إنذار بقرع ما حصل من كثرة القائلين بالرأي . وقبل مراده قبل اندراس العلم وحدث من يتكلم بمقتضى ظنه غير مستند إلى علم . قال ابن المنير : وإنما خص البخاري قول عقبة بالفرائض لأنها أدخل فيه من غيرها ، لأن الفرائض الغالب عليها التبعيد



وانحسام وجوه الراى والخوض فيها بالظن لا الضباط له ، بخلاف غيرها من أبواب العلم فان الراى فيها مجالا والاضباط فيها يمكن غالباً . ويؤخذ من هذا التقرير مناسبة الحديث المرفوع لدرجة . وقيل وجه المناسبة أن فيه إشارة الى أن النهى عن العمل بالظن يتضمن الحث على العمل بالعلم وذلك فرع تعلمه ، وعلم الفرائض يؤخذ غالباً بطريق العلم كما تقدم تقريره . وقال الكرماني : يحتمل أن يقال لما كان في الحديث « وكونوا جاداً إخواناً » يؤخذ منه تعلم الفرائض ليعلم الأخ الوارث من غيره ، وقد ورد في الحث على تعلم الفرائض حديث ليس على شرط المصنف أخرجه أحمد والترمذي والنسائي وصححه الحاكم من حديث ابن مسعود وزعمه « تعلموا الفرائض وعلوها الناس قاتى امرؤ مقبوض » ، وإن العلم سبق بعض حتى يختلف الاثنان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما ، ورواه موقوفون ، إلا أنه اختلف فيه على عوف الأهرابي اختلافاً كثيراً ، فقال الترمذي : أنه مضطرب والاختلاف عليه أنه جاء عنه من طريق أبي مسعود ، وجاء عنه من طريق أبي هريرة ، وفي أسانيدهما عنه أيضاً اختلاف ، ونظفه عند الترمذي من حديث أبي هريرة « تعلموا الفرائض فانها نصف العلم ، وإن أول ما ينزع من أمتي » ، وفي الباب عن أبي بكر أخرجه الطبراني في « الأوسط » ، من طريق راشد الحاني عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه زعمه « تعلموا القرآن والفرائض وعلوها الناس » ، أو شك أن يأتي على الناس زمان يختصم الرجلان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما ، وراشد مقبول لكن الراوى عنه مجهول . وعن أبي سعيد الخدري بلفظ « تعلموا الفرائض وعلوها الناس » ، أخرجه الدارقطني من طريق عطية وهو ضعيف ، وأخرج الدارمي عن عمر موقوفاً « تعلموا الفرائض كما تعلمون القرآن » ، وفي نسخة عنه « تعلموا الفرائض فانها من دينكم » ، وعن ابن مسعود موقوفاً أيضاً « من قرأ القرآن فليتعلم الفرائض » ، ورجاها نقات إلا أن في أسانيدهما انقطاعاً ، قال ابن الصلاح : لفظ النصف في هذا الحديث بمعنى أحد القسمين وإن لم يتساويا ، وقد قال ابن عيينة أذ سئل عن ذلك : أنه يبطل به كل الناس . وقال غيره : لأن لم حالتين حالة حياة وحالة موت والفرائض تتعلق بأحكام الموت ، وقيل لأن الأحكام تتلقى من النصوص ومن القياس والفرائض لا تتلقى إلا من النصوص كما تقدم . ثم ذكر حديث أبي هريرة « إياكم والظن » ، الحديث وقد تقدم من وجه آخر عن أبي هريرة في « باب ما ينهى عن التحاسد » ، في أوائل كتاب الأدب ، وتقدم شرحه مستوفى وفيه بيان المراد بالظن هنا وأنه الذي لا يستند الى أصل ، ويدخل فيه ظن السوء بالمسلم ، وابن طائوس المذكور في السند هو عبد الله

### ٣ - باب قول النبي ﷺ لا نورث ، ما تركنا صدقة

٦٧٧٥ - **حدثنا** عبد الله بن محمد حدثنا هشام أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة « عن عائشة أن فاطمة والمهاس عليهما السلام أتيا أبا بكر يلتمسان ميراثهما من رسول الله ﷺ وهما حينئذ يطلمان أرضيهما من فذك وسهتهما من خير »

٦٧٧٦ - فقال لها أبو بكر سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا نورث ، ما تركنا صدقة ، إنما يأكل آل محمد من هذا المال ، قال أبو بكر والله لا أدع أمراً رأيت رسول الله ﷺ يصنعه فيه إلا صنعته ، قال فهجرتنه

فاطمة . فلم تسلمه حتى ماتت .

٦٧٢٧ - **حدثنا** إسماعيل بن إبان أخبرنا ابن المبارك عن يونس عن الزهري عن عروة « عن عائشة أن النبي ﷺ قال : لا نورث ماركنا صدقة » .

٦٧٢٨ - **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال « أخبرني مالك بن أنس بن الحذكان - وكان محمد بن جبير بن مطعم ذكر لي ذكرًا من حديثه ذلك ، فانطلقت حتى دخلت عليه فسألته - فقال انطلقت حتى أدخل على عمر فأناء حاجبه برماً فقال هل لك في عثمان وعبد الرحمن والزبير وسعد ؟ قال نعم فأذن لم ثم قال : هل لك في علي وعباس ؟ قال نعم . قال عباس : يا أمير المؤمنين اقض بيني وبين هذا ، قال أنشدكم بالله الذي ياذن تقوم السماء والأرض هل تعلمون أن رسول الله ﷺ قال : « لا نورث ماركنا صدقة » . يريد رسول الله ﷺ نفسه ، فقال الرقط : قد قال ذلك ، فأقبل علي وعباس فقال : هل تعلمان أن رسول الله ﷺ قال ذلك ؟ فلا قد قال ذلك . قال هرفاني أحدكم عن هذا الأمر ، إن الله قد كان خص رسول الله ﷺ في هذا الشيء لم يعط أحد غيره ، فقال عز وجل : ما آفاه الله على رسوله إلى قوله قدبر ، فكانت خالصة لرسول الله ﷺ . والله ما احتازها دار نسك ولا استأثر بها عليكم ، لقد أعطاكموها وبها فيكم حتى بقي منها هذا المال فكان للنبي ﷺ ينفق على أهله من هذا المال نفقة سنده ، ثم يأخذ ما بقي فيجعله مجل مال الله فعلم بذلك رسول الله ﷺ حياته ، أنشدكم بالله هل تعلمون ذلك ؟ قالوا نعم ثم قال لعل وعباس أنشدكم بالله هل تعلمان ذلك ؟ فلا نعم ، فتوفي الله نبيه ﷺ فقال أبو بكر أنا ولي رسول الله ﷺ فقبضتها ففعل بما عمل به رسول الله ﷺ ، ثم توفي الله أبا بكر فقلت أنا ولي رسول الله ﷺ فقبضتها سنتين أهل فيها ما عمل رسول الله ﷺ وأبو بكر ، ثم جئنا واحدة وأمرنا جميع ، جئني كسأني نصيبك من ابن أخيك ، وأنا نبي سألني نصيب امرأته من أبيها ، فقلت إن شئنا دفعها إليك ، فكذلك ، فقلت مني قضاء غير ذلك ؟ فوالله الذي ياذن تقوم السماء والأرض لا أفنى فيها قضاء غير ذلك حتى تقوم الساعة ، فإن عجزتما فادفعاها إلي فأنما أكفهاكما » .

٦٧٢٩ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : لا يقدّم ورثتي ديناراً ، ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عامل فهو صدقة » .

٦٧٢٠ - **حَرْش** عبد الله بن مسلة عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن

أذواج النبي ﷺ حين تُوفى رسول الله ﷺ أردن أن يبعثن عثمان إلى أبي بكر يسألته ميدها من ، فقالت عائشة أليس قال رسول الله ﷺ : لا نورث ما تركنا صدقة ، ؟

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ لا نورث ما تركنا صدقة ) هو بالرفع أى المتروك هنا صدقة ، وادعى الشيعة أنه بالنصب على أن ما نافية ورد عليهم بأن الرواية ثابتة بالرفع ، وعلى النزل فيجوز النصب هل تقدير حذف تقديره ما تركنا مبذول صدقة قاله ابن مالك ، وينبغي الاضراب عنه والوقوف مع ما ثبتت به الرواية . وذكر فيه أربعة أحاديث : أحدها حديث أبي بكر في ذلك وقصته مع فاطمة ، وقد مضى في فرض الخمس مشروحا وسيأتي أمم ما هنا ، وقوله فيه : إنما يأكل آل محمد من هذا المال ، كذا وقع وظاهره الحصر وأنهم لا يأكلون إلا من هذا المال ، وليس ذلك مراداً وإنما المراد العكس وترجيحه أن من التبعض والتقدير إنما يأكل آل محمد بعض هذا المال يعنى بقدر حاجتهم وبقيته المصالح . نأزيا حديث عائشة بلفظ الترجمة ، وأورده آخر الباب بزيادة فيه . ثالثها حديث عمر في قصة علي والعباس مع عمر في منازعتهم في صدقة رسول الله ﷺ وفيه قول عمر لعثمان وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص والزبير بن العوام : هل تعلمون أن رسول الله ﷺ قال لا نورث ما تركنا صدقة ، يريد نفسه ؟ فقالوا : قد قال ذلك . وفيه أنه قال مثله لعلي والعباس فقالا كذلك الحديث بطوله ، وقد مضى بطولا في فرض الخمس وذكر شرحه هناك . تنبيهات : הראة من قوله لا نورث ، بالفتح في الرواية ، ولو روى بالكسر أصبح المعنى أيضا ، وقوله : فكانت خالصة لرسول الله ﷺ ، كذا الأكثر ، وفي رواية أبي ذر عن المستعمل والكشميني خاصة ، وقوله : أقصد أعطاكموه ، أى المال في رواية الكشميني : أعطاكموه أى الخاصة له ، وقوله : فوالله الذى بإذنه ، في رواية الكشميني بحذف الجلالة . رابعها حديث أبي هريرة واسماعيل شيبه هو ابن أبي أريس المدني ابن أخت مالك وقد أكثر عنه ، وأما اسماعيل بن أبان شيبه في الحديث الذى قبله بحديث فلا رواية له من مالك . **قوله** ( لا يقيم ) كذا لأبي ذر عن غير الكشميني واللبانين ولا يقيم ، بحذف التاء الثانية ، قال ابن القين : الرواية في الموطأ وكذا قرأته في البخاري برفع الميم على أنه خبر والمعنى ليس يقيم ، ورواه بعضهم بالجزم كأنه نهام إن خلف شيئا لا يقيم بعده ، فلا تعارض بين هذا وما تقدم في الوصايا من حديث عمرو بن الحارث الخزاعي : ما ترك رسول الله ﷺ ديناراً ولا درهما ، ويحتمل أن يكون الخبر بمعنى التمس فيتحد معنى الروایتين ، ويستفاد من رواية الرفع أنه أخبى أنه لا يختلف شيئا مما جرت العادة بقسمته كالذهب والفضة ، وأن الذى يخلفه من غيرهما لا يقسم أيضا بطريق الإثبات بل تقسم منافاه لمن ذكر . **قوله** ( ورثى ) أى بالقوة لو كنت من يورث ، أو المراد لا يقسم مال تركه لجهة الارث فأتى بلفظ ورثى ، ليكون الحكم مطلقا بما به الاشتقاق وهو الارث ، فالتنقيص لاقسامهم بالارث عنه قاله السبكي الكبير . **قوله** ( ما تركت بعد نفقة نسائي وهؤة عائل فمرو صدقة ) تقدم الكلام على المراد قوله : عامل ، في أوائل فرض الخمس مع شرح الحديث وحكيته فيه ثلاثة أقوال ، ثم وجدت في الخصائص لابن دحية ، حكاية قول رابع أن المراد عادته وصبر عن العامل على الصدقة ، بالامل على النخل وزاد أيضا وقيل الأخير

ويتحصل من المجموع خمسة أقوال : الخليفة والصانع والناظر والخادم وسافر قبره عليه الصلاة والسلام ، وهذا ان كان المراد بالخادم الجنس والا فان كان الضمير للنخل فيتحد مع الصانع أو الناظر ، وقد ترجم المصنف عليه في أواخر الوصايا باب نفقة قيم الوقف ، وفيه إشارة إلى ترجيح حل العامل على الناظر . وما يسأل عنه تخصيص النساء بالنفقة والمؤنة بالعامل وحمل بينهما مغايرة ؟ وقد أجاب عنه السيكي الكبير بأن المؤنة في اللغة القيام بالكفاية والاتفاق بذل القوة ، قال : وهذا يقتضي أن النفقة دون المؤنة ، والسر في التخصيص المذكور الإشارة إلى أن أزواجه عليه السلام لما اخترن الله ورسوله والدار الآخرة كان لابد لمن من القوات فاقصر على ما يدل عليه ، والعامل لما كان في صورة الاجير فيحتاج إلى ما يكفيه اقتصر على ما يدل عليه انتهى ملخصا ، ويؤيده قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه ان حرقتي كانت تكفي عائلتي فاشتغلت عن ذلك بأمر المسلمين ، فجعلوا له قدر كفايته . ثم قال السيكي : لا يتراض بأن حر كان فضل عائشة في المعطاء لانه عال ذلك بمريد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم لما . قلت : وهذا ليس بما بدأ به لأن قسمة حر كانت من الفتح ، وأما ما يتعلق بحديث الباب فقيا يتعلق بما خلفه النبي صلى الله عليه وسلم وأنه يبدأ منه بما ذكر ، وأقادر رحمه الله أنه يدخل في لفظ « نفقة لسانی » كسوتين وسائر القوازم وهو كما قال ، ومن ثم استمرت المساكن التي كن فيها قبل وفاته صلى الله عليه وسلم كل واحدة باسم التي كانت فيه ، وقد تقدم تقرير ذلك في أول فرض الخس ، وإذا انضم قوله « ان الذي تخلفه صدقة » إلى أن آله تحرم عليهم الصدقة تحق قوله « لا نورث » وفي قول حر « يريد نفسه » إشارة إلى أن النون في قوله « نورث » المتكلم خاصة لا الجمع ، وأما ما اشتر في كتب أهل الأصول وغيرهم باللفظ « نحن معاشر الانبياء لا نورث » فقد أنكره جماعة من الأئمة ، وهو كذلك بالنسبة لخصوص لفظ « نحن » لكن أخرجه اللساني من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد باللفظ « انا معاشر الانبياء لا نورث » الحديث أخرجه عن محمد بن منصور عن ابن عيينة عنه ، وهو كذلك في مسند الحميدي عن ابن عيينة وهو من أئمة أصحاب ابن عيينة فيه . وأورده الميثم بن كليب في مسنده من حديث أبي بكر الصديق باللفظ المذكور ، وأخرجه الطبراني في الأوسط ، بنحو اللفظ المذكور ، وأخرجه الدارقطني في العلل ، من رواية أم هانئ عن فاطمة عليها السلام عن أبي بكر الصديق باللفظ « ان الانبياء لا يورثون » قال ابن بطال وغيره : ووجه ذلك والله أعلم أن الله بعثهم مبلغين رسالته وأمرهم أن لا يأخذوا على ذلك أجرا كما قال ( قل لا أسألكم عليه أجرا ) وقال نوح وهو دونهما نحو ذلك ، فكانت الحكمة في أن لا يورثوا لتلاطن أنهم جمعوا المال لوادعهم ، قال : وقوله تعالى ( وورث سليمان داود ) حمله أهل العلم بالتأويل على العلم والحكمة ، وكذا قول ذكريا ( فهب لي من لدنك وليا يرثني ) وقد حكى ابن عبد البر أن العلماء في ذلك قولين وأن الأكثر على أن الانبياء لا يورثون ، وذكر أن من قال بذلك من الفقهاء ابراهيم بن اسماعيل بن علي ، ونقله عن الحسن البصري هياض في شرح مسلم ، وأخرج الطبري من طريق اسماعيل بن أبي خالد عن أبي صالح في قوله تعالى حكاية عن ذكريا ( واني خفت الموالي ) قال : العصبية . ومن قوله ( وهب لي من لدنك وليا يرثني ) قال : يرث مالي ويرث من آل يعقوب النبوة ، ومن طريق قتادة عن الحسن نحوه لكن لم يذكر المال ، ومن طريق مبارك بن فضالة عن الحسن رفعه رسالة رحمه الله أخرى ذكريا ما كان عليه من يرث ماله . قلت : وعلى تقدير تسليم القول المذكور فلا معارض من القرآن لقول نبينا عليه الصلاة والسلام « لا نورث ما تركنا صدقة » فيسكون ذلك من

خصائصه التي أكرم بها ، بل قول عمر ، يريد نفسه ، يؤيد اختصاصه بذلك ، وأما عموم قوله تعالى ( يوصيكم الله في أولادكم ) الخ فأجيب عنها بأنها عامة فيمن ترك شيئاً كان يملكه ، وإذا ثبت أنه وقف ، قبل موته فلم يخلف ما يورث عنه فلم يورث ، وعلى تقدير أنه خلف شيئاً بما كان يملكه فدخوله في الخطاب قابل للتخصيص لما عرف من كثرة خصائصه ، وقد اشتهر عنه أنه لا يورث فظهر تخصيصه بذلك دون الناس . وقيل الحكمة في كونه لا يورث حمم المادة في تمنى الوارث موت المورث من أجل المال ، وقيل ليكون النبي كالآب لأمته فيكون ميراثه للجميع ، وهذا معنى الصدقة العامة . وقال ابن المنير في الحاشية : يستفاد من الحديث أن من قال داري صدقة لا يورث أنها تكون حبساً ولا يحتاج إلى التصريح بالوقف أو الحبس ، وهو حسن لكن هل يكون ذلك صريحاً أو كناية ؟ يحتاج إلى نية ، وفي حديث أبي هريرة دلالة على صحة وقف المنقولات وأن الوقف لا يختص بالعقار لعدم قوله « ما تركت بعد نفقة نسائي » الخ . ثم ذكر حديث عائشة أن أزواج النبي ﷺ حين توفي أردن أن يبعثن عثمان إلى أبي بكر يسألنه ميراثهن ، فقالت عائشة : أليس قد قال رسول الله ﷺ « لا يورث ما تركنا صدقة » وأورده من رواية مالك عن ابن شهاب عن هريرة ، وهذا الحديث في الموطأ ووقع في رواية ابن وهب عن مالك حديثي ابن شهاب ، وفي الموطأ للدارقطني من طريق القعني ، يسألنه ثمنهن ، وكذا أخرجه من طريق جويرية بن أسماء عن مالك . وفي الموطأ أيضاً أرسل عثمان بن عفان إلى أبي بكر الصديق ، وفيه فقالت لهن عائشة وفيه « ما تركنا فهو صدقة » وظاهر سياقه أنه من مسند عائشة ، وقد رواه إسحق بن محمد الفروي عن مالك بهذا السند عن عائشة عن أبي بكر الصديق وأورده الدارقطني في الغرائب وأشار إلى أنه تفرد بزيادة أبي بكر في مسنده ، وهذا يوافق رواية معمر عن ابن شهاب المذكورة في أول هذا الباب فإن فيه عن عائشة أن أبا بكر قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول ، فذكره ، فيحتمل أن تكون عائشة سمعته من النبي ﷺ كما سمعه أبوها ، ويحتمل أن تكون إنما سمعته من أبيها عن النبي ﷺ فأرسلته عن النبي ﷺ لما طالب الأزواج ذلك وانه أعلم

#### ٤ - باب قول النبي ﷺ « من ترك مالا فإلهه »

٦٧٣١ - حدثنا عبد الله أخبرنا يونس عن ابن شهاب حديثي أبو سلمة « عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فمن مات وعليه دين ولم يترك وقاء فلكونا قضاؤه ، ومن ترك مالا فإلهه »

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ : من ترك مالا فإلهه ) هذه الترجمة لفظ الحديث المذكور في الباب من طريق أخرى عن أبي سلمة ، وأخرجه الترمذي في أول كتاب الفرائض من طريق محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة بهذا اللفظ ، وبعده « ومن ترك ضياعاً قال » ، وقال بعده : رواه الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أطول من هذا . **قوله** في السند ( عبد الله ) هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد ، وقد بينت في الكفالة الاختلاف هل الزهري في صحابه وأن معمرًا انفرد عنه بقوله « عن جابر » بدل « أبي هريرة » . **قوله** ( أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ) هكذا أورده مختصراً ، وتقدم في الكفالة من طريق عقيل عن ابن شهاب بذكر سببه في أوله ولفظه

« ان رسول الله ﷺ كان يؤتي بالرجل المتوفى عليه الدين فيقول هل : ترك لدينه قضاء ؟ فان قيل نعم صلى عليه ، وإلا قال : صلوا على صاحبكم . فلما فتح الله عليه الفتح قال : أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، الحديث ، وتقديم في الفرض وفي تفسير الاحزاب من رواية عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة بلفظ « ما من مؤمن إلا وأنا أولى به في الدنيا والآخرة ، افروا ان شئتم : النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، الحديث ، وفي حديث جابر عند أبي داود ان النبي ﷺ كان يقول « أنا أولى بكل مؤمن من نفسه ، وقوله هنا « فن مات وعليه دين ولم يترك وقاء فعلمنا قضاءه ، يخص ما أطلق في رواية عقيل بلفظ « فن توفي من المؤمنين وترك ديناً فلي قضاؤه ، وكذلك قوله في الرواية الأخرى في تفسير الاحزاب « فان ترك ديناً أو ضيقاً فليأتمني قانا مولاه أو وليه ، فعرف أنه مخصوص به لم يترك وقاء ، وقوله « فليأتمني ، أي من يقوم مقامه في السعي في وقاء دينه ، أو المراد صاحب الدين ، وأما الضمير في قوله « مولاه » فهو للبيت المذكور ، وسيأتي بعد قليل من رواية أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « فانا وليه فلا دعي له ، وقد تقدم شرح ما يتعلق بهذا الشق في الكفالة وبيان الحكمة في ترك الصلاة على من مات وعليه دين بلا وقاء ، وأنه كان اذا وجد من يشكفل بوقائه صلى عليه وأن ذلك كان قبل ان يفتح الفتح كما في رواية عقيل ، وهل كان ذلك من خصائصه أو يجب على ولاية الأمر بعده ؟ والراجح الاستمرار ، لكن وجوب الوقاء إنما هو من مال المصالح . وقيل ابن بطال وغيره أنه كان ﷺ يتبرع بذلك ، وعلى هذا لا يجب على من بعده ، ودل الاول قاله ابن بطال : فان لم يعط الامام عنه من بيت المال لم يحبس عن دخول الجنة لانه يستحق القدر الذي عليه في بيت المال ما لم يكن دينه أكثر من القدر الذي له في بيت المال مثلاً . قلت : والذي يظهر أن ذلك يدخل في المقاصدة ، وهو كنه له حق وعليه حق ، وقد معنى أنهم اذا خاصروا من الصراط حيدوا عند نقطة بين الجنة والنار يتفاصون المظالم حتى اذا هذبوا وتقوا أدن لم في دخول الجنة ، فيحمل قوله لا يحبس أي معذبا مثلاً . والله أعلم . قوله ( ومن ترك مالا فلورثته ) أي فهو لورثته وثبت كذلك هنا في رواية الكشميين وكذلك مسلم ، وفي رواية عبد الرحمن بن أبي عمرة « فلورثة هبته من كانوا ، وسلم من طريق الأخرج عن أبي هريرة « قال المصيبة من كان ، وسيأتي بعد قليل من رواية أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « قاله لموالي المصيبة ، أي أولياء المصيبة ، قال الداودي : المراد بالمصيبة هنا الورثة لا من يرث بالتعصيب ، لان العاصب في الاصطلاح من له سهم مقدر من المجموع على توزيعهم ويرث كل المال اذا انفرد ويرث ما فضل بعد الفروض بالتعصيب ، وقيل المراد بالمصيبة هنا قرابة الرجل وم من يلتقي مع الميت في أب ولو هلا ، سموا بذلك لأنهم يحيطون به يقال عصب الرجل بفلان أحاط به ومن ثم قيل تمسك بفلان أي أحاط به ، وقال الكرماني : المراد المصيبة بعد أصحاب الفروض ، قال : ويؤخذ حكم أصحاب الفروض من ذكر المصيبة بطريق الاول ، ويشير إلى ذلك قوله « من كانوا ، فانه يتناول أنواع المنتسبين اليه بالنفس أو بالغير ، قال ويحتمل أن تكون من شرطية

#### هـ - باب ميراث الوفاة من أبيه وأمه

وقال زيد بن ثابت : إذا ترك رجل أو امرأة شيئاً فإلى النصف ، وإن كانتا اثنتين أو أكثر فلهن الثلثان

وإن كان معهن ذكرٌ بدى بن تيركهم فيعطى فريضة ، فما بقى فلا ذكرٍ مثل حظ الأنثيين

٦٧٣٢ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا أبو حنيفة عن أبيه (عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ) قال: ألحقوا الفرائض بأهلها، فما بقي فهو لأولى رجل ذكر [الحديث ٦٧٣٢ - أطرافه في: ٦٧٣٥، ٦٧٣٧، ٦٧٤٦]

قوله (باب ميراث الولد من أبيه وأمه) لفظ الولد أعم من الذكر والأنثى ويطلق على الولد للصلب وعلى ولد الولد وإن سفل، قال ابن عبد البر: أصل ما بنى عليه مالك والشافعي وأهل الحجاز ومن وافقهم في الفرائض قول زيد بن ثابت، وأصل ما بنى عليه أهل العراق ومن وافقهم فيما قول علي بن أبي طالب، وكل من الفريقين لا يخالف قول صاحبه إلا في اليسير التناذر إذا ظهر له بما يجب عليه الانقياد إليه . قوله (وقال زيد بن ثابت الخ) وصله سعيد بن منصور عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه فذكر مثله سواء إلا أنه قال بعد قوله وإن كان معهم ذكر فلا فريضة لأحد منهم ويبدأ بمن شركهم فيعطى فريضته فابقي بعد ذلك فذكر مثل حظ الأنثيين، قال ابن بطال: قوله وإن كان معهم ذكر، يريد إن كان مع البنات أخ من أبيهن وكان معهم غيرهن ممن له فرض مسمى كالأب مثلاً، قال: ولذلك قال شركهم ولم يقل شركهن فيعطى الأب مثلاً فرضه ويقسم ما بقي بين الابن والبنات للذكر مثل حظ الأنثيين، قال: وهذا تأويل حديث الباب وهو قوله ألحقوا الفرائض بأهلها . قوله (ابن طاووس) هو عبد الله . قوله (عن ابن عباس) قيل تفرد وهيب بوصله، ورواه الثوري عن ابن طاووس لم يذكر ابن عباس بل أرسله أخرجه النسائي والطحاوي وأشار النسائي إلى ترجيح الإرسال ورجح عند صاحبى صحيح الموصول، لمناصرة روح بن القاسم وهيبا عندهما ويحيى بن أيوب عند مسلم وزياد بن سعد وصالح عند الدارقطني، واختلاف هل معمر فرواه عبد الرزاق عنه وهو صولا أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه ورواه عبد الله بن المبارك عن معمر والثوري جميعاً مرسلأ أخرجه الطحاوي، ويحتمل أن يكون حمل رواية معمر على رواية الثوري وإنما صححاه لأن الثوري وإن كان أحفظ منهم لكن العدد الكثير يقاومه، وإذا تعارض الوصل والإرسال ولم يرجح أحد الطريقتين قدم الوصل والله أعلم . قوله (ألحقوا الفرائض بأهلها) المراد بالفرائض هنا الانصاء المقدرة في كتاب الله تعالى وهي النصف ونصف ونصف ونصف والثلاثان ونصفهما ونصف نصفهما والمراد بأهلها من يستحقها بنص القرآن، ووقع في رواية روح بن القاسم عن ابن طاووس أفسدوا المال بين أهل الفرائض على كتاب الله، أى على وفق ما أنزل في كتابه . قوله (فما بقي) في رواية روح بن القاسم فما تركت أى أبقيت . قوله (فهو لأولى) في رواية الكشميني «لأولى» بفتح الهمزة واللام بينهما وأوسا كنية أفعل تفضيل من الولي بسكون اللام وهو القرب، أى لمن يكون أقرب في النسب إلى المورث، وليس المراد هنا لاحق، وقد حكى عياض أن في رواية ابن الحذاء عن ابن ماجة في مسلم «فهو لأولى» بذيال ونون وهي بمعنى الأقرب، قال الخطابي: المعنى أقرب رجل من العصبية . وقال ابن بطال: المراد بأولى رجل أن الرجال من العصبية بعد أهل الفروض إذا كان فيهم من هو أقرب إلى الميت استحق دون من هو أبعد فإن استوراوا اشتكروا، قال: ولم يقصد في هذا الحديث من يدل بالآباء والأمهات مثلاً لأنه ليس فيهم من هو أولى من غيره إذا استوراوا في المنزلة، كذا قال ابن المنير . وقال ابن التين إنما المراد به العمة مع الأم وبنت الأخ مع ابن الأخ وبنت العم مع

ابن العم وخرج من ذلك الأخ والأخت لأبوين أو لأب فانهم يرثون بنص قوله تعالى ﴿ وان كانوا إخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين ﴾ ، ويستثنى من ذلك من يوجب كالأخ للأب مع البنت والأخت الشقيقة وكذا يخرج الأخ والأخت لام لقوله تعالى ﴿ فللملك واحد منهما الميراث ﴾ وقد نقل الاجماع على أن المراد بها الأخوة من الأم ، وسيأتي مزيد في هذا في باب ابني عم أحدهما أخ لام والأخ زوج ، قوله ( رجل ذكر ) هكذا في جميع الروايات ، ووقع في كتب الفقهاء كصاحب النهاية وتلميذه الغزالي د فلاولى عصبة ذكر ، قال ابن الجوزي والمندري : هذه اللفظة ليست محفوفة ، وقال ابن الصلاح : فيها بعد عن الصعوبة من حيث اللغة فضلا عن الرواية فان العصبة في اللغة اسم للجمع لا للواحد ، كذا قال والذي يظهر أنه اسم جنس ، ويدل عليه ما وقع في بعض طرق حديث أبي هريرة الذي في الباب قبله د فليثمه عصبته من كانوا ، قال ابن دقيق العيد : قد استشكل بأن الأخوات عصبات البنات والحديث يقتضي اشتراط الذكورة في العصبة المستحق للباقي بعد الفروض ، والجواب أنه من طريق المفهوم ، وقد اختلف هل له عموم ؟ وعلى التزل فيخص بالخبر الدال على أن الأخوات عصبات البنات ، وقد استشكل التعبير بذكر بعد التعبير برجل فقال الخطابي : انما كرر للبيان في نعتة بالذكورة ليعلم أن العصبة اذا كان حرا أو ابن عم مثلا وكان معه أخت له أن الأخت لا ترث ولا يكون المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ، وتعب بان هذا ظاهر من التعبير بقوله د رجل ، والاستشكل باق إلا أن كلامه ينحل الى أنه للتأكيد ، وبه جزم غيره كابن التين قال : ومثله ابن أبون ذكر ، وزيفه القرطبي فقال : قيل انه للتأكيد القاطن ، ورد بأن العرب انما تؤكد حيث يفيد فائدة إما تعين المعنى في النفس وإما رفع توم المجاز وليس ذلك موجودا هنا . وقال غيره : هذا التوكيد لمعاق الحكم وهو الذكورة ، لأن الرجل قد يراد به معنى النجدة والقوة في الأمر ، فقد حكى سيدي مرت برجل رجل أجوه فلماذا احتاج الكلام الى زيادة التوكيد بذكر حتى لا يظن أن المراد به خصوص البالغ ، وقيل خشية أن يظن بلفظ رجل المخصص وهو أهم من الذكر والأنثى . وقال ابن العربي : في قوله ذكر الاساطة بالميرات انما تكون الذكر دون الأنثى ، ولا يرد قول من قال ان البنت تأخذ جميع المال لانها انما تأخذه بسببين متغايرين والإحاطة مختصة بالسبب الواحد وليس الا الذكر فلماذا نبه عليه بذكر الذكورية ، قال : وهذا لا يتفطن له كل مدح . وقيل إنه احتراز عن الخنثى في الموضعين فلا تؤخذ الخنثى في الزكاة ولا يجوز الخنثى المال اذا انفرد ، وقيل للاهتمام بالجنس ، وقيل للاشارة إلى السكال في ذلك كما يقال امرأة أنثى ، وقيل لنفي توم اشتراك الأنثى معه لثلا يحمل على التغليب ، وقيل ذكر تديما على سبب الاستحقاق بالعصبة وسبب الترتيب في الإرث ولهذا جعل للذكر مثل حظ الأنثيين وحكمته أن الرجال تلحقهم المون كالقيام بالعيال والضعيفان وإرفاد القاصدين ومواساة المساكين وتحمل الفرائض وغير ذلك ، هكذا قال النووي ، وسبقه القاضي عياض فقال : قيل هو على معنى اختصاص الرجال بالتصويب بالذكورية التي بها القيام على الاناث ، وأصله المندري فانه قال بعد أن ذكر استشكل ماورد في هذا وهو رجل ذكر وفي الزكاة ابن أبون ذكر قال والذي يظهر لي أن قاعدة الشرع في الزكاة الانتقال من سن الى أعلى منها ومن عدد الى أكثر منه وقد جعل في خمسة وعشرين بنت غناض وسنا أعلى منها وهو ابن أبون فقد يتخيل أنه على خلاف القاعدة وأن السنين كالسن الواحد لأن ابن أبون أعلى سنا لكنه أدنى قدرا فنبه بقوله ذكر على أن الذكورية تبخسه حتى يصير مساويا لبنت غناض مع كونها أصغر سنا منه ، وأما في الفرائض



فلما علم أن الرجال هم القاتمون بالأمور وفيهم معنى التعصيب وتري لم العرب ما لا ترى للنساء فمسير بلفظ ذكر  
 إشارة إلى العلة التي لاجلها اختص بذلك ، فهما وإن اشتركا في أن السبب في وصف كل منهما بذكر التنبيه على  
 ذلك لكن متعلق التنبيه فيهما مختلف ، فانه في ابن اللبون إشارة إلى النقص وفي الرجل إشارة إلى الفضل ، وهذا  
 قد لحظه القرطبي وارتضاه . وقيل انه وصف لأولى لا لرجل قاله السهيلي وأطال في تقريره وتبجح به فقال : هذا  
 الحديث أصل في الفرائض وفيه إشكال وقد تلقاه الناس أو أكثرهم على وجه لا ينصح إضافته إلى من أوتي حوائج  
 الحكم واختصر له الكلام اختصارا فقالوا : هو لمع لرجل ، وهذا لا يصح لعدم الفائدة لأنه لا يتصور أن يكون  
 الرجل إلا ذكرا وكلامه أجل من أن يشتمل على حشو لا فائدة فيه ولا يتعلق به حكم ، ولو كان كما زعموا لنقص  
 فقه الحديث لأنه لا يكون فيه بيان حكم الطفل الذي لم يبلغ سن الرجولية ، وقد اتفقوا على أن الميراث يجب له  
 ولو كان ابن ساحة فلا فائدة في تخصيصه بالبالغ دون الصغير ، قال : والحديث إنما سبق لبيان من يستحق الميراث  
 من القرابة بعد أصحاب السهام ، ولو كان كما زعموا لم يكن فيه تفرقة بين قرابة الأب وقرابة الأم ، قال فإذا ثبت  
 هذا فقولهم « أولى رجل ذكر » يريد القريب في النسب الذي قرابته من قبل رجل واصلب لا من قبل بطن ورحم ،  
 فالأولى هنا هو ولي الميت فهو مضاف إليه في المعنى دون اللفظ وهو في اللفظ مضاف إلى النسب وهو الصلب فقبر  
 من الصلب بقوله « أولى رجل » ، لأن الصلب لا يكون إلا رجلا فأقاد بقوله « لأولى رجل » نفي الميراث عن الأولى  
 الذي هو من قبل الأم كالحال ، وأقاد بقوله « ذكر » نفي الميراث عن النساء وإن كن من المدلين إلى الميت من قبل  
 صلب لأنهن إناث ، قال : وسبب الاشكال من وجهين أحدهما أنه لما كان عفوفا ظننا لرجل ولو كان  
 مرفوعا لم يشك أن يقال فوارثه أولى رجل ذكر ، والثاني أنه جاء بلفظ أفعل وهذا الوزن إذا أريد به التفضيل  
 كان بعض ما يضاف إليه كفلان أهم إنسان فعناه أهم الناس فتقوم أن المراد بقوله « أولى رجل » أولى الرجال وليس  
 كذلك وإنما هو أولى الميت بإضافة النصب وأولى صلب بإضافته كما تقول هو أخوك أخو الرخاء لا أخو البلاء ،  
 قال : فالأولى في الحديث كالولي . فان قيل كيف يضاف الواحد وليس بجزء منه ؟ فالجواب إذا كان معناه الأقرب في  
 النسب جازت إضافته وإن لم يكن جزءا منه كقوله <sup>يراد</sup> في البر « بر أمك ثم أباك ثم أذكاء » ، قال وعلى هذا  
 فيكون في هذا الكلام الموجز من المتانة وكثرة المعاني ما ليس في غيره ، فالمدلة الذي وفق وأعان انتهى كلامه .  
 ولا يخلو من استغلاق . وقد لحظه الكرماني فقال : ذكر صفة لأولى لا لرجل ، والأولى بمعنى القريب الأقرب  
 فكأنه قال : فهو لقريب الميت ذكر من جهة رجل واصلب لا من جهة بطن ورحم ، فالأولى من حيث المعنى مضاف  
 إلى الميت ، وأشير بذكر الرجل إلى الأولوية فأقاد بذلك نفي الميراث عن الأولى الذي من جهة الأم كالحال ، وبقوله  
 ذكر نفيه عن النساء بالصورة وإن كن من المدلين للميت من جهة الصلب انتهى . وقد أوردته كما وجدته ولم  
 أحذف منه إلا أمثلة أطال بها وكلمات طويلة تبجح بها بسبب ما ظهر له من ذلك ، والمسلم عند الله تعالى . قال  
 النووي : أجمعوا على أن الذي يبقى بعد الفروض للعصبة يقدم الأقرب فالأقرب فلا يرث عاصب بعيد مع عاصب  
 قريب ، والعصبة كل ذكر يلد بنفسه بالقرابة ليس بينه وبين الميت أنثى ، ففي انفرد أخذ جميع المال ، وإن كان  
 مع ذوى فروض غير مستغرقين أخذ ما بقي ، وإن كان مع مستغرقين فلا شيء له . قال القرطبي : وأما تسمية  
 الفقهاء الاخت مع البنت عصبة فعلى سبيل التجوز لأنها لما كانت في هذه المسألة تأخذ ما فضل عن البنت أشبهت

العاصب ، قلت : وقد ترجم البخاري بذلك كما سيأتي قريباً . قال الطحاوي : استدلال قوم - يعني ابن عباس ومن تبعه - بحديث ابن عباس هل أن من خلف بنتاً وأخاً شقيقاً وأختاً شقيقة كان لابنته النصف وما بقي لأخيه ولا شيء لأخته ولو كانت شقيقة ، وطردوا ذلك فيما لو كان مع الأخت الشقيقة عصبه فقالوا لا شيء لها مع البنت بل الذي يبقى بعد البنت للعصبه ولو بعدوا ، واحتجوا أيضاً بقوله تعالى ( أن امرؤ منكم ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ) قالوا : فمن أعطى الأخت مع البنت عائف ظاهر القرآن . قال : واستدل عليهم بالاتفاق على أن من ترك بنتاً وابن ابن وبنت ابن متساويين أن للبنت النصف وما بقي بين ابن الابن وبنت الابن ولم يخصوا ابن الابن بما بقي لكونه ذكراً بل ووثقوا معه شقيقته وهي أمي ، قال فلم بذلك أن حديث ابن عباس ليس له عموه بل هو في شيء خاص وهو ما إذا ترك بنتاً وعماً وعمه فان للبنت النصف وما بقي للأم دون العمة إجماعاً ، قال فانقضى النظر ترجيح إلحاق الأخت مع الأخ بالابن والبنت بالأبائهم والعمة ، لأن الميت لو لم يترك إلا أماً وأختاً شقيقتين فالأول بينهما ، فكذلك لو ترك ابن ابن وبنت ابن ، بخلاف ما لو ترك عمًا وعمه فان المال كله للعم دون العمة باتفاقهم ، قال : وأما الجواب عما احتجوا به من الآية فهو أنهم أجمعوا على أن الميت لو ترك بنتاً وأخاً لأب كان للبنت النصف وما بقي للأخ ، وأن معنى قوله تعالى ( ليس له ولد ) إنما هو ولد يجوز المال كله لا الولد الذي لا يجوز ، وأقرب العصباء البنون ثم بنوهم وإن سفلوا ثم الأب ثم الجد والأخ إذا انفردوا واحد منهم ، فان اجتماعاً فسيأتي حكمه ، ثم بنو الأخوة ثم بنوهم وإن سفلوا ثم الأعمام ثم بنوهم وإن سفلوا ، ومن أدلى بأبوين يقدم على من أدلى بأب لكن يقدم الأخ من الأب على ابن الأخ من الأبوين ويقدم ابن أخ لأب على عم لأبوين ويقدم عم لأب على ابن عم لأبوين ، واستدل به البخاري على أن ابن الابن يجوز المال إذا لم يكن دونه ابن وعلى أن الجد يرث جميع المال إذا لم يكن دونه أب وعلى أن الأخ من الأم إذا كان ابن عم يرث بالفرض والتعصيب ، وسيأتي جميع ذلك ولبحث فيه

### ٦ - باب ميراث البنات

٦٧٣٣ - حدثني الحميدي حدثنا سفيان حدثنا الزهري قال أخبرني مامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال قال مريض بمكة مرضاً فاشفيت منه على الموت ، فأتاني النبي ﷺ يسودني ، فقلت يا رسول الله إن لي مالاً كثيراً وليس برثي إلا ابنتي ، أفأصدق بشي مالي ؟ قال : لا ، قال : قلت فأنظر ، قال : لا ، قلت : فالثالث ؟ قال : الثالث كبير ، إنك إن تركت ولهك أهليه خير من أن تتركهم ماله يتكفون للناس ، وإنك لن تنفق نفقة إلا أجرت عليها حتى ائقمة ترفعها إلى في امرأتك ، فقلت يا رسول الله أخاف من هجري ؟ قال لن تخلف بعدى فعمل حلاً تريد به وجه الله لا أزدت به رغبة ودرجة ، ولهك أن تخلف بعدى حتى ينفع بك أقوام ويضر بك آخرون ، ولكن البائس سعد بن خولة ، يرثي له رسول الله ﷺ أن مات بمكة ، قال سفيان : وسعد بن خولة رجل من بني مامر بن لؤي

٦٧٢٤ - حدثنا عمرو بن غيلان حدثنا أبو النضر حدثنا أبو معاوية شيخان عن أشعث عن الأسود بن يزيد قال «أنا معاذ بن جبل باليمن معلماً وأميراً، فسألناه عن رجل توفى وترك ابنته وأخته فأعطى الابنة النصف والأخت النصف»

[ المحدث ٦٧٢٤ - طرقة في : ٦٧١ ]

**قوله ( باب ميراث البنات )** الأصل فيه كما تقدم في أول كتاب الفرائض قوله تعالى ( يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ) وقد تقدمت الإشارة إليه وإلى سبب نزولها وأن أهل الجاهلية كانوا لا يورثون البنات كما حكاه أبو جعفر بن حبيب في كتاب الخبر، وحكى أن بعض فقهاء الجاهلية ورث البنت لكن سوى بينها وبين الذكر وهو طاس بن جشم بنعجم الجهم وفتح المعجمة، وقد تمسك بالسبب المذكور من أجاب عن السؤال المشهور في قوله تعالى ( فإن كن نساء فوق اثنتين ) حيث قيل ذكر في الآية حكم البنتين في حال اجتماعهما مع الابن دون الانفراد وذكر حكم البنت الواحدة في الحالين وكذا حكم ما زاد على البنتين، وقد انفرد ابن عباس بأن حكمهما حكم الواحدة وأبى ذلك الجمهور، واختلف في ما خذم فقيل حكمهما حكم الثلاث فأراد، ودليله بيان السنة فإن الآية لما كانت محتملة بينت السنة أن حكمهما حكم ما زاد عليهما، وذلك واضح في سبب النزول فإن العم لما منع البنتين من الإرث وشكت ذلك أمهما قال ﷺ لها «يقضى الله في ذلك» أنزلت آية الميراث، فأرسل إلى أهم فقال «أعطى بنتي سعد الثنتين» فلا يرد على ذلك أنه يلزم منه نسخ الكتاب بالسنة فإنه بيان لانه، وقيل بالقياس على الاثنتين وهما أول لما يختص بهما من أنهما أمسرحا باليت من أخته، فلا يقصر بهما عنهما، وقيل إن لفظ «فوق» في الآية نفع وهو غلط، وقال المبرد : يؤخذ من جهة أن أقل عدد يجتمع فيه الصنفان ذكر وأنثى فإن كان الواحدة الثلث كان البنتين الثلثان، وقال اسماعيل القاضي في أحكام القرآن : يؤخذ ذلك من قوله تعالى ( للذكر مثل حظ الأنثيين ) لأنه يقتضى أنه إذا كان ذكر وأنثى فللذكر الثلثان وللأنثى الثلث، فإذا استحققت الثلث مع الذكر فاستحقاقها الثلث مع أنثى مثلهما بطريق الأولى. وقال السبيل : يؤخذ ذلك من المحيى بلام التعريف التي للجنس في قوله «حظ الأنثيين» فإنه يدل على أنهما استحقا الثنتين وأن الواحدة لما مع الذكر الثلث، وكان ظاهر ذلك أنه لو كن ثلاثاً لاستودعن المال لذلك ذكر حكم الثلاث فأراد واستغنى عن إعادة حكم الاثنتين لأنه قد تقدم بدلالة اللفظ. وقال صاحب الكشف : وجهه أن الذكر كما يجوز الثنتين مع الواحدة فالاثنتان كذلك يجوزان الثنتين، فلما ذكر ما دل على حكم الثنتين ذكر بعده حكم ما فوق الثنتين وهو منزع من كلام القاضي، وقرر الطائي فقال : اعتبر القاضي الفاء في قوله تعالى ( فإن كن نساء ) لأن مفهوم ترتيب الفاء ومفهوم الوصف في قوله ( فوق اثنتين ) مشعران بذلك، فكانه لما قال ( للذكر مثل حظ الأنثيين ) علم بحسب الظاهر من عبارة النص حكم الذكر مع الأنثى إذا اجتمعا، وفهم منه بحسب إشارة النص حكم الثنتين لأن الذكر كما يجوز الثنتين مع الواحدة فالثنتان يجوزان الثنتين، ثم أراد أن يعلم حكم ما زاد على الثنتين فقال ( فإن كن نساء فوق اثنتين ) فنظر إلى عبارة النص قال أريد حالة الاجتماع دون الانفراد، ومن نظر إلى إشارة النص قال إن حكم الثنتين حكم الذكر طلقاً. وعرض على هذا التقرير بأنه ثبت بما ذكر أن لما الثلاثين في صورة

ما ، وليست هي صورة الاجتماع دائما اذ ليس للبنتين مع الابن الثلثان ، والجواب عنه عسر إلا إن انضم اليه ابن الحديث بين ذلك ، ويعتذر عن ابن عباس بأنه لم يبلغه فواف مع ظاهر الآية وفهم أن قوله ( فرق اثنتين ) لانقضاء الزيادة على الثلثين لا لاثبات ذلك للثنتين ، وكذا يرد على جواب السهيل أن ال اثنتين لا يستمر الثلثان حفظهما في كل صورة واقه أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب حديث سعد بن أبي وقاص في الوصية بالثلث ، وقد مضى شرحه مستوفى في الوصايا ، والفرض منه قوله : وايس يرثني الا ابنتي ، وقد تقدم أن الذي انفاه سعد أولاده والا فقد كان له من المصبات من يرثه ، وحديث معاذ في توريث البنت والأخت ، وسيأتي شرحه قريبا في باب ميراث الأخوات مع البنات ، من وجه آخر عن الأسود ، وأبو النضر المذكور في سنده هر هاشم بن القاسم وشيبان هر ابن عبد الرحمن والأشعث هر ابن أبي الشعثاء سليم المحاملي ، وقد أخرجه يزيد بن هارون في كتاب الفرائض له عن سفيان الثوري عن أشعث بن أبي الشعثاء عن الأسود بن يزيد قال قضى ابن الزبير في ابنة وأخت فأعطى الابنة النصف وأعطى العصبية بقية المال ، فقلت له إن معاذ قضى فيها بالبنين فذكره قال فقال له انت رسول الى عبد الله بن عتبة وكان قاضي الكوفة فحدثه بهذا الحديث ، وأخرجه الدارمي والطحاوي من طريق الثوري نحوه

٧ - باب ميراث ابن الابن إذا لم يكن ابن ، وقال زيد وله الأبناء بمنزلة الولد إذا لم يكن ذوهم ولد ذكرهم كذكرهم وأنثاهم كأثامهم يرثون كما يرثون ويحجبون ولا يرث ولد الابن مع الابن ٦٧٣٥ - حديث مسلم بن ابراهيم حدثنا وهيب حدثنا ابن طائوس عن أبيه عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ اَلْحَقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَبَقِيَ فَمَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرَ

قوله ( ميراث ابن الابن إذا لم يكن ابن ) أي للميت أصله سواء كان أباه أو عمه . قوله ( وقال زيد بن ثابت الخ ) وصلة سعيد بن منصور عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن خاتمة بن زيد عن أبيه ، وقوله ( بمنزلة الولد ، أي الصلب وقوله ) إذا لم يكن دونهم ، أي بينهم وبين الميت ، وقوله ( ولد ذكر ، أحقر به من الأنثى ، وستقط لفظ . ذكر من رواية الأكثر وثبت للكشحي وهي في رواية سعيد بن منصور المذكورة ، وقوله ( يرثون كما يرثون ويحجبون كما يحجبون ، أي يرثون جميع المال إذا انفردوا ويحجبون من دونهم في الطبقة عن بينه وبين الميت مثلا اثنان فصاددا لم يرد تشييمهم بهم من كل جهة ، وقوله في آخره ( ولا يرث ولد الابن مع الابن ، تأكيد لما تقدم ، فان حجب أولاد الابن بالابن إنما يؤخذ من قوله إذا لم يكن دونهم الى آخره بطريق المعلوم . ثم ذكر حديث ابن عباس ( اَلْحَقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا ، وقد مضى شرحه قريبا ، قال ابن بطال قال أكثر الفقهاء فيمن خلفت زوجا وأبا وبنتا وابن ابن وبنت ابن : تقدم الفروض للزوج والربع والأب والجد والبنت والنصف وما بقي بين ولدي الابن للذكر مثل حظ الانثيين ، فان كانت البنت أسفل من الابن فالباقي له دونها ، وقيل الباقي له مطلقا لقوله فابقي فلأولى رجل ذكر ، وتمسك زيد بن ثابت والجمهور بقوله تعالى ( في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين ) وقد أجمعوا أن بنى البنين ذكورا وإنانا كالبنين عند فقد البنين إذا استورا في التمدد ، فلهي هذا يخص هذه الصورة من مهوم ( فلأولى رجل ذكر ،

## ٨ - باب ميراث ابنة ابن مع ابنة

٦٧٣٦ - حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو قَيْسٍ « سَمِعْتُ هُزَيْلَ بْنَ شَرْحِبِيلَ قَالَ : سَأَلَ أَبُو

مُوسَى عَنْ ابْنَةِ وَابْنَةِ ابْنٍ وَأَخْتٍ ، فَقَالَ : لِلْابْنَةِ النِّصْفُ وَالْأَخْتِ النِّصْفُ وَابْنُ مَسْعُودٍ فَسَيِّئًا بَعْنِي ، فَسَأَلَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَأَخْبَرَ بِقَوْلِ أَبِي مُوسَى فَقَالَ : لَقَدْ ضَلَّتْ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ، أَقْضَى فِيهَا بِمَا أَقْضَى النَّبِيُّ ﷺ : لِلْابْنَةِ النِّصْفُ وَلِلْابْنِ الْإِبْنِ السُّدُسُ تَسَكُلَةً لِلثَّلَاثِينَ وَمَا بَقِيَ لِلْأَخْتِ ؛ فَأَتَيْنَا أَبَا مُوسَى فَأَخْبَرْنَاهُ بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ ، فَقَالَ : لَا نَسْأَلُونِي مَا دَامَ هَذَا الْخَبَرُ فِيكُمْ »

[ الحديث ٦٧٣٦ - طرفه في : ٦٧٤٣ ]

**قوله** ( باب ميراث ابنة ابن مع ابنة ) في رواية الكشي عن أبي قيس ( حديثنا أبو قيس ) هو عبد الرحمن بن مروان بفتح المنة وسكون الراء ، وهو يربط بالراي مصغر ووقع في كتب كثير من الفقهاء هذيل بالذال المعجمة وهو تحريف ، هو ابن شرحبيل وهو الراوي هنا كوفيان أو ديان ، ووقع في رواية النسائي من طريق وكيع عن سفيان عن أبي قيس واسمه عبد الرحمن . **قوله** ( سئل أبو موسى ) في رواية غندر عن شعبة عند النسائي « جاء رجل الى أبي موسى الأشعري وهو الأمير والى سلمان بن ربيعة الباهلي أسألهما ، وكذا أخرجه أبو داود من طريق الأعشى عن أبي قيس أسكن لم يقل وهو الأمير ، وكذا للترمذي وابن ماجه والطحاوي والدارمي من طرق عن سفيان الثوري بزيادة سلمان بن ربيعة مع أبي موسى ، وقد ذكروا أن سلمان المذكور كان على قضاء الكوفة . **قوله** ( وائت ابن مسعود فسيئاً بعني ) في رواية الأعشى والثوري المشار اليهما ، فقال له أبو موسى وسلمان بن ربيعة ، وفيها أيضاً « فسيئاً بعنا » وهذا قاله أبو موسى على سبيل الظن لأنه اجتهد في المسألة ووافقه سلمان فظن أن ابن مسعود يوافقهما ، ويحتمل أن يكون سبب قوله « ائت ابن مسعود » الاستنبات . **قوله** ( فقال « ضللت إذا » ) قاله جواباً عن قول أبي موسى أنه سيئاً بعنا ، وأشار الى أنه لو تابعه لخالف صريح السنة عنده وأنه لو خالفها عامداً لضل . **قوله** ( أقضى فيها بما أقضى النبي ﷺ ) في رواية الدارقطني من طريق حجاج بن أرطاة عن عبد الرحمن بن مروان « فقال ابن مسعود كيف أقول ، يعني مثل قول أبي موسى ، وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول فذكره . **قوله** ( « فأتينا أبا موسى فأخبرناه بقول ابن مسعود » ) فيه إشارة الى أن هذيل الراي توجه مع السائل الى ابن مسعود فسمع جوابه فماد الى أبي موسى معهم فأخبروه . **قوله** ( لا نسألوني مادام هذا الخبر ) بفتح المهملة وبكسرهما أيضاً وسكون الموحدة حكاه الجوهرى ورجح الكسرو جزم القراء بأنه بالكسر وقال سمي باسم الخبر الذي يكتب به ، وقال أبو عبيد المحرورى هو العالم بتحجير الكلام وتحسينه وهو بالفتح في رواية جميع المحدثين وأنكر أبو الهيثم الكسمر ، وقال الراغب سمي العالم حبراً لما بقي من أثر علومه ، وكانت هذه القصة في زمن عثمان لأنه هو الذي أمر أبا موسى على الكوفة وكان ابن مسعود قبل ذلك أميراً ثم عزل قبل ولاية أبي موسى عليها مدة ، قال ابن بطلال : فيه أن العالم يجتهد إذا ظن أن لائس في المسألة ولا يتولى الجواب الى أن يبعث عن ذلك ، وفيه أن الحجعة عند التنازع سنة النبي ﷺ فيجب الرجوع اليها ، وفيه ما كانوا عليه من الانصاف

والاعتراف بالحق والرجوع اليه ، وشهادة بعضهم لبعض بالعلم والفضل ، وكثرة اطلاع ابن مسعود على السنة ، وثبت أبي موسى في الفتيا حيث دل على من ظن أنه أعلم منه ، قال : ولا خلاف بين الفقهاء فيما رواه ابن مسعود ، وفي جواب أبي موسى إشعار بأنه رجع عما قاله . وقال ابن عبد البر : لم يخالف في ذلك إلا أبو موسى الأشعري وسلمان بن ربيعة الباهل وقد رجع أبو موسى عن ذلك ، ولعل سلمان أيضا رجع كأبي موسى ، وسلمان المذكور مختلف في صحبته وله أثر في فتوح العراق أيام عمر وعثمان واستشهد في زمن عثمان وكان يقال له سلمان الخليل لمعرفته بها ، واستدل الطحاوي بحديث ابن مسعود هذا على أن المراد بحديث ابن عباس « فإبقت الفرائض فلأولى رجل ذكر » من يكون أقرب العصبات إلى الميت ، فلو كان هناك عصبية أقرب إلى الميت ولو كانت أنثى كان المال الباقي لها ، ووجه الدلالة منه أن النبي ﷺ جعل الأخوات من قبل الأب مع البنات عصبية نصرن مع البنات في حكم المذكور من قبل الإثرت ، وقال غيره : وجه كون الولد المذكور في قوله تعالى ﴿ إِنْ أَمْرٌ فَلِذَلِكَ ﴾ ( إن امرؤ هلك ليس له ولد ) ذكر أنه الذي يسبق إلى الوهم من قول القائل قال ولد فلان كذا ، فأول ما يقع في نفس السامع أن المراد بالذكر وإن كان الإناث أيضا أولادا بالحقيقة ولكن هو امر شائع وقد قال الله تعالى ﴿ إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فَتَنَةٌ ﴾ وقال ﴿ إِنْ تَنْفَعُكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ ﴾ وقال حكاية عن الكافر الذي قال ﴿ لَا وَتَيْنَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ والمراد بالأولاد والولد في هذه الآي المذكور دون الإناث لأن العرب ما كانت تتكلم بالبنات فإذا حل قوله تعالى ﴿ إِنْ أَمْرٌ هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ على الولد الذكر لم يمنع الأخوات الميراث مع البنات ، وعلى تقدير أن يكون الولد في الآية أمه فانه محتمل لأن يراد به العموم على ظاهره وأن يراد به خصوص الذكر فبينت السنة الصحيحة أن المراد به الذكر دون الإناث ، قال ابن العربي : يؤخذ من قصة أبي موسى وابن مسعود جواز العمل بالقياس قبل معرفة الخبر ، والرجوع إلى الخبر بعد معرفته ، ونقض الحكم إذا خالف النص . قالت : ويؤخذ من صنيع أبي موسى أنه كان يرى العمل بالاجتهاد قبل البحث عن النص وهو لائق بمن يعمل بالعام قبل البحث عن المخصص ، وقد نقل ابن الحاجب الإجماع على منع العمل بالعموم قبل البحث عن المخصص ، وتعقب بأن أبوي اسحق الاسفرايني والشيرازي حكيا الخلاف ، وقال أبو بكر الصيرفي وطائفة : وهو المشهور ، وعن الحنفية يجب الانقياد للعموم في الحال ، وقال ابن شريح وابن خيران والنفال : يجب البحث ، قال أبو حامد : وكذا الخلاف في الأمر والنهي المطلق

٩ - باب ميراث الجد مع الأب والإخوة ، وقال أبو بكر وابن عباس وابن الزبير الجد أب ، وقرأ ابن عباس ﴿ يَا بَنِي آدَمَ - وَاتَّبَعَتْ أُمَّةٌ أَدْنَى إِبْرَاهِيمَ وَاسْحَقَ وَيَعْقُوبَ ﴾ ولم يذكر أن أحدا خالف أبا بكر في زمانه وأصحاب النبي ﷺ متوافرون ، وقال ابن عباس : يرثني ابن ابني دون إخوتي ولا أرت أنا ابن ابني . ويذكر عن عمر وعلي وابن مسعود وزيد أقاويل مختلفة

٦٧٣٧ - حديث سلمان بن حرب حدثنا وهيب عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما

عن النبي ﷺ قال : « ألحقوا الفرائض بأهلها ، فما بقي فلأولى رجل ذكر »

٦٧٣٨ - **عبد الوارث** حدثنا **أبو** عن **عكرمة** عن **ابن عباس** قال أما الذي قال رسول الله ﷺ : لو كنت متخذاً من هذه الأمة خليلاً لاتخذته ، ولكن خلة الإسلام أفضل - أو قال - خير ، فإنه أنزله أبا - أو قال - قضاء أبا .

**قوله** (باب مبرات الجدة مع الأب والاختوة) المراد بالجدة هنا من يكون من قبل الأب والمراد بالاختوة الأشقاء ومن الأب ، وقد انعقد الإجماع على أن الجدة لا يرث مع وجود الأب . **قوله** (وقال أبو بكر وابن عباس وابن الزبير الجدة أب) أي هو أب حقيقة لكن تتفاوت مراتبه بحسب القرب والبعد ، وقيل المعنى أنه ينزل منزلة الأب في الحرمة ووجوه البر ، والمعروف من المذكورين الأول ؛ قال **يزيد بن هارون** في كتاب الفرائض له أخبرنا **محمد بن سالم** عن **الشمس** أن **أبا بكر** و**ابن عباس** و**ابن الزبير** كانوا يجعلون الجدة أبا يرث ما يرث ويحجب ما يحجب ، و**محمد بن سالم** ضعيف والشمس عن **أبي بكر** منقطع ، وقد جاء من طريق أخرى ، وإذا حل ما نقله الشمس على العموم لزم منه خلاف ما أجعروا عليه في صورة وهي أم الأب إذا علت نسقط بالأب ولا تسقط بالجدة ؛ واختلف في صورتين أحدهما أن بنى العسلات والاهيان يستطرون بالأب ولا يستطرون بالجدة إلا عند أبي حنيفة ومن تابعه ، والآخر مع الأب وأحد الزوجين تأخذ تلك ما بقي ومع الجدة تأخذ تلك الجميع إلا عند أبي يوسف فقال هو كالأب ، وفي الإرث بالولاء صورة ثالثة فيها اختلاف أيضا . فأما قول **أبي بكر** وهو الصديق فوصله الدارمي بسند على شرط مسلم عن **أبي سعيد الخدري** أن **أبا بكر** الصديق جعل الجدة أبا ، وبسند صحيح إلى **أبي موسى** أن **أبا بكر** مثله ، وبسند صحيح أيضا إلى **عثمان بن عفان** أن **أبا بكر** كان يجعل الجدة أبا ، وفي لفظ له أنه جعل الجدة أبا إذا لم يكن دونه أب ، وبسند صحيح عن **ابن عباس** أن **أبا بكر** كان يجعل الجدة أبا ، وقد أسند المصنف في آخر الباب عن **ابن عباس** أن **أبا بكر** أنزله أبا ، وكذلك مضى في المناقب موصولا عن **ابن الزبير** أن **أبا بكر** أنزله أبا . وأما قول **ابن عباس** فأخرجه **محمد بن نضر المروزي** في كتاب الفرائض من طريق **عروة بن دينار** عن **عطاء بن ابن عباس** قال : الجدة أب ، وأخرج **الدارمي** بسند صحيح عن **طاوس** عنه أنه جعل الجدة أبا ، وأخرج **يزيد بن هارون** من طريق **ليث بن طاوس** أن **عثمان** و**ابن عباس** كانا يجعلان الجدة أبا . وأما قول **ابن الزبير** فتقدم في المناقب موصولا من طريق **ابن أبي مليكة** قال : كتب أهل الكوفة إلى **ابن الزبير** في الجدة فقال : إن **أبا بكر** أنزله أبا ، وفيه دلالة على أنه أفتاهم بمثل قول **أبي بكر** وأخرج **يزيد بن هارون** من طريق **سعيد بن جبهر** قال : كنت كاتباً لـ **عبد الله بن عتبة** فأتاه كتب **ابن الزبير** أن **أبا بكر** جعل الجدة أبا . **قوله** (وقرأ ابن عباس : يا بني آدم - وانبتت ملة آباءى إبراهيم وإسحق ويعقوب) أما احتجاج **ابن عباس** بقوله تعالى (يا بني آدم) فوصله **محمد بن نضر** من طريق **عبد الرحمن بن معقل** قال : جاء رجل إلى **ابن عباس** فقال له كيف تقول في الجدة ؟ قال : أي أب لك أكبر ؟ فسكت ، وكأني عن جوابه ، فقلت أنا : آدم ، فقال أفلا تسمع إلى قوله تعالى (يا بني آدم) أخرجه **الدارمي** من هذا الوجه . وأما احتجاجه بقوله تعالى (وانبتت ملة آباءى) فوصله **سعيد بن منصور** من طريق **عطاء بن ابن عباس** قال : الجدة أب وقرأ (وانبتت ملة آباءى) الآية ، واحتج به من قال بذلك بقوله ﷺ : أنا ابن عبد المطلب ، وإنما هو ابن ابنته . **قوله** (ولم يذكر) هو بضم أوله على البناء للمجهول .

**قوله** ( أن أحدا عالف أبا بكر في زمانه وأصحاب النبي ﷺ متوافرون ) كأنه يريد بذلك تقوية حجة القول المذكور فإن الإجماع السكوتي حجة وهو حاصل في هذا ، ومن جاء عنه التصريح بأن الجدة يرث ما كان يرث الأب عند عدم الأب غير من سبب ، انصنف معاذ وأبو الدرداء وأبو موسى وأبي بن كعب وعائشة وأبو هريرة ، ونقل ذلك أيضا عن عمر وعثمان وعلي وابن مسعود على اختلاف عنهم كما سيأتي ، ومن التابعين عطاء وطاوس وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وأبو الشعثاء وشریح والشعبي ، ومن فقهاء الأمصار عثمان التيمي وأبو حنيفة وإسحق بن راهويه وذادود وأبو ثور والمزني وابن سريج ، وذهب عمر وعلي وزيد بن ثابت وابن مسعود إلى تورث الإخوة مع الجدة لكن اختلفوا في كيفية ذلك كما سيأتي بيانه . **قوله** ( وقال ابن عباس يرثني ابن ابني دون إخوتي ولا أرت أنا ابن ابني ) وصله سعيد بن منصور من طريق عطاء عنه قال فذكره . قال ابن عبد البر : وجه قياس ابن عباس أن ابن الابن لما كان كالابن عند عدم الابن كان أبو الاب عند عدم الاب كالاب ، وقد ذكر من وافق ابن عباس في هذا توجيه قياسه المذكور من جهة أنهم أجمعوا على أنه كالأب في الشهادة له وفي العتق عليه وأنه لا يقتصر منه وأنه ذو فرض أو عاصب وعلي أن من ترك ابنا وأبا أن للأب السدس والباقي للابن وكذا لو ترك جدة لأبيه وابنا وعلي أن الجدة يضرب مع أصحاب المروض بالسدس كما يضرب الأب سواء قيل بالمول أم لا ، واتفقوا على أن ابن الابن بمنزلة الابن في حجب الزوج عن النصف والمرأة عن الربع والأُم عن الثلث كالابن سواء ، فلو أن رجلا ترك أبويه وابن ابنة كان لكل من أبويه السدس وأن من ترك أبا جده وعمه أن المال لابن جده دونهم ، فينبغي أن يكون لوالد أبيه دون إخوته فيكون الجدة أولى من أولاد أبيه كما أن أبا أولاد من أولاد أبيه ، وعلي أن الإخوة من الأم لا يرثون مع الجدة كما لا يرثون مع الأب فجميعهم الجدة كما جميعهم الأب فينبغي أن يكون الجدة كالأب في حجب الإخوة وكذا القول في بنى الإخوة ولو كانوا أشقاء ، وقال السهيلي : لم ير زيد بن ثابت لاحتجاج ابن عباس بقوله تعالى ( يا بني آدم ) ونحوها بما ذكر عنه حجة لأن ذلك ذكر في مقام الذخية والتعريف فغير بالبنوة ولو غير بالولادة المكان فيه متعاقب ، ولكن بين التعبير بالولد والابن فرق ، ولذلك قال تعالى ( يوصيكم الله في أولادكم ) ولم يقل في أبنائكم ، ولفظ الولد يقع هل الذكر والأنثى والواحد والجمع بخلاف الابن ، وأيضا فلفظ الولد يليق بالميراث بخلاف الابن تقول ابن فلان من الرضاة ولا تقول ولده ، وكذا كان من يبنى ولد غيره قال له ابني وتبناه ولا يقول ولدي ولا ولده ، ومن ثم قال في آية التحريم ( وحلائل أبنائكم ) إذ لو قال وحلائل أولادكم لم يحتاج إلى أن يقول من أصلاهم لأن الولد لا يكون إلا من صلب أو بطن . **قوله** ( ويذكر عن عمر وعلي وابن مسعود وزيد أقاويل مختلفة ) سقط ذكر زيد من شرح ابن بطال فدلله من النسخة ، وقد أخذ بقوله جمهور العلماء وتمسكوا بحديث دأفرضكم زيد ، وهو حديث حسن أخرجه أحمد وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من رواية أبي قلابة عن أنس وأعله بالارسال ، ووجه الدارقطني والخطيب وغيرهما ، وله متابعات وشواهد ذكرتها في تخریج أحاديث الرازي ، فأما عمر فأخرج الدارمي بسند صحيح عن الشعبي قال دأول جدورث في الإسلام عمر فأخذ ماله ، فأناه على وزيد . يعني ابن ثابت . - نقلا ليس لك ذلك إنما أنت كأحد الأخوين ، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عبد الرحمن بن غنم مثله دون قوله دأفناه الخ ، لكن قال دأفارد عمر أن يمتاز المال فقلت له : يا أمه المؤمنين انهم شجرة دونك ، يعني بنى أبيه ، وأخرج الدارقطني



يسند قوي عن زيد بن ثابت أن عمر أناه فذكر قصة فيها أن مثل الجدة كثل شجرة نبتت على ساق واحد فخرج منها غصن ثم خرج من الغصن غصن فان قطعت الغصن رجسع الماء الى الساق وان قطعت الثاني رجسع الماء الى الأول ، فخطب عمر الناس فقال ان زيدا قل في الجدة قولا وقد أمضيت به ، وأخرج الدارمي عن طريق اسماعيل بن أبي خالد قال ، قال عمر خذ من الجدة ما اجتمع عليه الناس ، وهذا منقطع ، وأخرج الدارمي عن طريق ديس الخياط عن الشعبي قال ، كان عمر يقاسم الجدة مع الأخ والأخوين فإذا زادوا أعطاه الثلث وكان يعطيه مع الولد السدس ، وأخرج البيهقي بسند صحيح عن يونس بن يزيد عن الزهري ، حدثني سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وقيصة بن ذؤيب أن عمر قضى أن الجدة يقاسم الأخوة للأب والام والأخوة للأب ما كانت المقاسمة خيرا له من الثلث ، فان كثرت الإخوة أعطى الجدة الثلث ، وأخرج يزيد بن هارون في كتاب الفرائض عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عبيدة بن عمرو قال ، اني لاحظت عن عمر في الجدة مائة قضية كلها بنقض بعضها بعضها ، وروينا في الجزء الحادي عشر من فرائد أبي جعفر الرازي ، بسند صحيح الى ابن هرون عن محمد ابن سيرين ، سألت عبيدة عن الجدة فقال : قد حفظت عن عمر في الجدة مائة قضية مختلفة ، وقد استبعد بعضهم هذا عن عمر ، وتناول الزاد صاحب المسند قوله ، قضايا مختلفة ، على اختلاف حال من يرث مع الجدة كأن يكون أخ واحد أو أكثر أو أخت واحدة أو أكثر ، ويدفع هذا التأويل ما تقدم من قول عبيدة بن عمرو بنقض بعضها بعضها ، وسيأتي عن عمر أقوال أخرى . وأما على فأخرج ابن أبي شيبة ومحمد بن نصر بسند صحيح عن الشعبي ، كتب ابن عباس الى علي يسأله عن ستة إخوة وجد ، فكتب اليه أن اجعله كأحدهم وأمع كتابي ، وأخرج الدارمي بسند قوي عن الشعبي قال ، كتب ابن عباس الى علي - وابن عباس بالبصرة - اني أتيت بجد وستة إخوة ، فكتب اليه على أن أعط الجدة سبعا ولا تعطه أحدا بعده ، وبسند صحيح الى عبد الله بن مسلمة أن عليا كان يحمل الجدة أبا حتى يكون سادسا ، ومن طريق الحسن البصري أن عليا كان يشارك الجدة مع الأخوة الى السدس ، ومن طريق ابراهيم النخعي عن علي نحوه ، وأخرج ابن أبي شيبة من وجه آخر عن الشعبي عن علي أنه أتى في جد وستة إخوة فأعطى الجدة السدس ، وأخرج يزيد بن هارون في الفرائض له عن محمد بن سالم عن الشعبي عن علي نحوه ، ومحمد بن سالم هذا فيه ضعف ، وسيأتي عن علي أقوال أخرى ، وأخرج الطحاوي عن طريق اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : حدثت أن عليا كان ينزل بنى الإخوة مع الجدة منزلة آبائهم ولم يكن أحد من الصحابة يفعله غيره ، ومن طريق السري بن يحيى عن الشعبي عن علي كقول الجماعة . وأما عبد الله ابن مسعود فأخرج الدارمي بسند صحيح الى أبي إسحق السبيعي قال : دخلت على شريح وعنده عامر - يعني الشعبي - وعبد الرحمن بن عبد الله - أي ابن مسعود - في فريضة امرأة منا تسمى العالية تركت زوجها وأبها وأخاها لأبها وجدها ، فذكر قصة فيها : فأنبت عبيدة بن عمرو - وكان يقال ليس بالكوفة أعلم بفريضة من عبيدة والحارث الأعور - فسأله فقال : ان شئت نأتيكم بفريضة عبد الله بن مسعود في هذا الجمل للزوج ثلاثة أسهم النصف والام ثلث مابق وهو السدس من رأس المال والأخ سهم وللجد سهم ، وروينا في كتاب الفرائض لسفيان الثوري عن طريق النخعي قال : كان عمر وعبد الله يكرهان أن يفضلأ أما على جد ، وأخرج سعيد بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبة بسند واحد صحيح الى عبيد بن نضلة قال : كان عمر وابن مسعود يسميان الجدة مع

الإخوة ما بينه وبين أن يكون السدس خيراً له من مقاسمة الإخوة ، وأخرجه محمد بن نصر مثله سواء وزاد : ثم إن عمر كتب إلى عبد الله ما أرانا إلا قد أجمعنا بالجد ، فإذا جاك كتابي هذا فاقسم به مع الإخوة ما بينه وبين أن يكون الثلث خيراً له من مقاسمتهم ، فأخذ بذلك عبد الله . وأخرج محمد بن نصر بسند صحيح إلى عبيدة بن عمرو قال : كان يعطى الجد مع الإخوة الثلث ، وكان عمر يعطيه السدس ، ثم كتب عمر إلى عبد الله : إنا نخاف أن نكون قد أجمعنا بالجد فأعطاه الثلث ، ثم قدم على هاهنا - يعني الكوفة - فأعطاه السدس ، قال عبيدة فإيهما في الحاجة أحب إلى من رأى أحدهما في الفرقة . ومن طريق عبيد بن فضالة أن علياً كان يعطى الجد الثلث ثم تحول إلى السدس وأن عبد الله كان يعطيه السدس ثم تحول إلى الثلث . وأما زيد بن ثابت فأخرج الدارمي من طريق الحسن البصري قال : كان زيد يشرك الجد مع الإخوة إلى الثلث ، وأخرج البيهقي من طريق ابن وهب أخبرني عبد الرحمن بن أبي الزناد قال : أخذ أبو الزناد هذه الرسالة من خارجة بن زيد بن ثابت ومن كبراه آل زيد بن ثابت فذكر قصة فيها : قال زيد بن ثابت وكان رأي أن الإخوة أولى بميراث أخيه من الجد ، وكان عمر يرى أن الجد أولى بميراث ابن ابنه من إخوته ، وأخرجه ابن حزم من طريق اسماعيل القاضي عن اسماعيل بن أبي أويس عن ابن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد عن أبيه قال : كان رأي أن الإخوة أحق بميراث أخيه من الجد وكان أمير المؤمنين - يعني عمر - يعطيهم بالوجه الذي يراه على قدر كثرة الأخوة وقلتهم . قلت : فاختلاف النقل عن زيد ، وأخرج عبد الرزاق من طريق إبراهيم قال : كان زيد بن ثابت يشرك الجد مع الإخوة إلى الثلث فإذا بلغ الثلث أعطاه إياه والأخوة ما بقي وبقي اسم الأخ الأب ثم يرد على أخيه ويقاسم بالأخوة من الأب مع الأخوة الأشقاء ولا يرث الأخوة للأب شيئاً ولا يعطى أحداً من الجد شيئاً . قال ابن عبد البر : تفرد زيد من بين الصحابة في معادلته الجد بالأخوة بالأب مع الأخوة الأشقاء وخالفه كثير من الفقهاء القائلين بقوله في الفرائض في ذلك لأن الأخوة من الأب لا يرثون مع الأشقاء فلا معنى لادخالهم معهم لأنه حيف على الجد في المقاسمة ، وقد سأل ابن عباس زيدا عن ذلك فقال : إنما أقول في ذلك برأيي كما تقول أنت برأيك . وقال الطحاوي : ذهب مالك والشافعي وأبو يوسف إلى قول زيد بن ثابت في الجد أن كان معه إخوة أشقاء فاقسمهم ما دامت المقاسمة خيراً له من الثلث وإن كان الثلث خيراً له أعطاه إياه ولا يرث الأخوة من الأب مع الجد شيئاً ولا يرث الأخوة ولو كانوا أشقاء ، وإذا كان مع الجد والأخوة أحد من أصحاب الفروض بدأ بهم ثم أعطى الجد خير الثلاثة من المقاسمة ومن ذلك ما بقي ومن السدس ولا ينقصه من السدس إلا في الأكدرية . قال : وروى هشام عن محمد بن الحسن أنه وقف في الجد ، قال أبو يوسف وكان ابن أبي ليلى يأخذ في الجد بقول علي ، ومذهب أحمد أنه كواحد الأخوة فإن كان الثلث أحظ له أخذه وله مع ذي فرض بعده لاحظ من مقاسمة كاخ أو ثلث الباقي أو سدس الجميع . والأكدرية المشار إليها تسحق أربعة الأجزاء لأنهم أجمعوا على أنها أربعة ولكن اختلفوا في قسمها وهي زوج وأم وأخت وجد فلزوج النصف وللأم الثلث ولجد السدس وللأخت النصف ، وتصح من سبعة وعشرين لزوج تسعة وللأم ستة وللأخت أربعة ولجد ثمانية ، وقد نظمها بعضهم :

ما فرض أربعة يوزع بينهم ميراث ميتهم بفرض واقع  
فلواحد ثلث الجميع وثلاث ما بقي لثانهم بحكم جميع

وثالث من بعد ذلك الذي يبقى وما يبقى نصيب الرابع

ثم ذكر المصنف حديث ابن عباس والحقرا الفرائض ، وقد تقدم شرحه ، ووجه تعلقه بالمسألة أنه دل على أن الذي يبقى بعد الفرض بصرف لأقرب الناس الميت فكان الجد أقرب فيقدم ، قال ابن بطال : وقد احتج به من شرك بين الجد والاخت فإنه أقرب إلى الميت بدليل أنه ينفرد بالولاء ولأنه يقوم مقام الولد في حجب الأم من الثلث إلى السدس ولأن الجد إنما يدل بالميت وهو ولد ابنه والاخت يدل بالميت وهو ولد أبيه والابن أقوى من الأب لأن الابن ينفرد بالمال ويرد الأب إلى السدس ولا كذلك الأب فتعصيب الأخ تعصيب بنته وتعصيب الجد تعصيب أبوة والبنوة أقوى من الأبوة في الإرث ، ولأن الاخت فرضها النصف إذا انفردت فلم يسقطها الجد كالبنت ، ولأن الأخ يعصب أخته بخلاف الجد فامتنع من قوة تعصبيه عليه أن يسقط به . وقال السبيل : الجد أصل والابن الأخ في الميراث أقوى سببا منه لأنه يدل بولاية الأب فالولادة أقوى الأسباب في الميراث فإن قال الجد وأنا أيضا ولدت الميت قيل له إنما ولدت والده وأبوه ولد الأخوة فصار سببهم قويا وولد الولد ليس ولدا إلا بواسطة وإن شاركة في مطلق الولدية . ثم ذكر حديث ابن عباس أيضا في فضل أبي بكر وقد تقدم شرحه مستوفى في المناقب ، وقره « أفضل » أو قال خير ، شك من الراوي وكذا قوله « أنزله أبا أو قال قضاء أبا » .

#### ١٠ - باب ميراث الزوج مع الولد وغيره

٦٧٣٩ - حديث محمد بن يوسف عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن عطاء « عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : كان المال للولد ، وكانت الوصية للوالدين ؛ فنسخ الله من ذلك ما أحب فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين ، وجعل للأبوين السكّل واحد منهما السدس ، وجعل للمرأة الثمن والزوج النصف والربيع » . قوله ( باب ميراث الزوج مع الولد وغيره ) أي من الوارثين فلا يسقط الزوج بحال وإنما يحطه الولد من النصف إلى الربع . ذكر فيه حديث ابن عباس « كان المال - أي المخلّف عن الميت - للولد والوصية للوالدين » ، الحديث ، وقد تقدم في الوصايا وذكرت شرحه هناك مستوفى سنداً ومتناً . قال ابن المنذر : استفهام البخاري بحديث ابن عباس هذا مع أن الدليل من الآية واضح إشارة منه إلى تقرير سبب نزول الآية وإنما حل ظاهرها غير مؤولة ولا منسوخة ، وأفاد السبيل أن في الآية التي نسختها وهي ( يوصيكم الله ) إشارة إلى استمرارها ، فلذلك عبر بالفعل الدال على الدوام بخلاف غيرها من الآيات حيث قال في الآية المنسوخة الحكم ( كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً ) الآية . قوله ( وجعل الأبوين السكّل واحد منهما السدس ) أفاد السبيل أن الحكمة في إعطاء الوالدين ذلك والتسوية بينهما استمراراً فيه فلا يحذف بهما أن كثرت الأولاد مثلاً ، وسوى بينهما في ذلك مع وجود الولد أو الإخوة لما يستحقه كل منهما على الميت من الزينة ونحوها ، وفضل الأب على الأم عند عدم الولد والإخوة لما للأب من الامتياز بالاتفاق والنفرة ونحو ذلك ، وهو ضيق الأم عن ذلك بأمر الولد بتفضيلها على الأب في البر في حال حياة الولد . انتهى ملخصاً . وأخرج عبد بن حميد عن طريق قتادة عن بعض أهل العلم أن الأب حجب الإخوة وأخذ سهامهم لأنه يتولى إنكاحهم والاتفاق عليهم دون الأم

## ١١ - باب ميراث المرأة والزوج مع الولد وغيره

٦٧٤٠ - **حدثنا** أنبئة **حدثنا** الليث عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة أنه قال : قضى

رسول الله ﷺ في جنين امرأة من بنى لحيان سقط ميتا بغرة عهد أو أمة ، ثم إن المرأة التي قضى لها بالفرقة توفيت فقضى رسول الله ﷺ بأن ميراثها لبنها وزوجها ، وأن العقل على عصبتها .

**قوله** ( باب ميراث المرأة والزوج مع الولد وغيره ) أى من الوارثين فلا يسقط إرث واحد منهما بهما ، بل يحط الولد الزوج من النصف إلى الربع ، ويحط المرأة من الربع إلى الثمن . ذكر فيه حديث أبي هريرة في قصة المرأة التي حُرِّبَت الأخرى فأُحْطَّت جنينا ثم ماتت الضاربة فقضى النبي ﷺ في الجنين بغرة وأن العقل على عصبة القاتلة وأن ميراث الضاربة لبنها وزوجها ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الدييات إن شاء الله تعالى . ووجه الدلالة منه على الترجمة ظاهرة ، لأن ميراث الضاربة لبنها وزوجها لا لعصبتها الذين دقلوا عنها فورث الزوج مع ولده ، وكذلك لو كان الأب هو الميت لورثت الأم مع الأولاد ، أشار إلى ذلك ابن التين . وكذلك لو كان هناك عصبة بخير ولد

## ١٢ - باب ميراث الأخوات مع البنات عصبة

٦٧٤١ - **حدثنا** بشر بن خالد **حدثنا** محمد بن جعفر عن شعبة عن سليمان عن إبراهيم بن الأسود قال

« قضى فينا معاذ بن جبل على عهد رسول الله ﷺ : النصف للابنة ، والنصف للأخت ، ثم قال سليمان : قضى فيها ولم يذكر على عهد رسول الله ﷺ »

٦٧٤٢ - **حدثنا** عمرو بن عباس **حدثنا** عبد الرحمن **حدثنا** سفيان عن أبي قيس عن هُزَيْل قال « قال عهد الله

لأقضي فيها بقضاء النبي ﷺ ، أو قال : قال النبي ﷺ : للابنة النصف ولابنة الابن السدس وما بقي فلاخت »

**قوله** ( باب ميراث الأخوات مع البنات عصبة ) قال ابن بطال : أجمعوا على أن الأخوات عصبة البنات فهن مافضل عن البنات ، فن لم يخاف إلا بنتا وأختا فللبنت النصف والأخت النصف الباقي على ما في حديث معاذ وإن خلف بنتين وأختا فلهما الثلثان والأخت ما بقى ، وإن خلف بنتا وأختا وبنت ابن فللبنت النصف وللبنت الابن ثمانية الثلثين والأخت ما بقى على ما في حديث ابن مسعود ، لأن البنات لا يرثن أكثر من الثلثين ، ولم يخاف في شيء من ذلك إلا ابن عباس فإنه كان يقول : للبنت النصف وما بقى للعصبة وليس للأخت شيء ، وكذلك للبنتين الثلثان وللبنت وبنت الابن كما مضى والباقي للعصبة ، فإذا لم تكن عصبة رد الفضل على البنت أو البنات . وقد تقدم البحث في ذلك . قال : ولم يوافق ابن عباس على ذلك أحد إلا أهل الظاهر . قال : ووجه الجماعة من جهة النظر أن عدم الولد في قوله تعالى ( أن امرؤم ملك ليس له ولد وله أخت ) إنما جعل شرطاً في فرضها الذي تقاسم به الورثة لا في توريتها مطلقاً ، فإذا عديم الشرط سقط الفرض ، ولم يمنع ذلك أن تورث بمعنى

آخر كما شرط في ميراث الأخ من أخته عند عدم الولد ، وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ، وقد أجمعوا على أنه يرثها مع البنت ، وهو كما جعل النصف في ميراث الزوج شرطا إذا لم يكن ولد ، ولم يمنع ذلك أن يأخذ النصف مع البنت ليأخذ نصف النصف بالفرض والنصف الآخر بالتعصيب إن كان ابن عم مثلا ، فكذلك الأخت والله أعلم . قوله ( عن سليمان ) هو الأعشى وأبراهيم هو البخمي والأسود هو ابن يزيد وهو خال إبراهيم الرازي عنه . قوله ( ثم قال سليمان قضى فينا ) ولم يذكر على عهد رسول الله ﷺ ( القائل ذلك هو شعبة وسليمان هو الأعشى وهو موصول بالسند المذكور ، وحاصله أن الأعشى روى الحديث أولا بأبواب قوله « على عهد رسول الله ﷺ » فيكون مرفوعا دلي الراجح في المسألة ومرة بدونها فيكون موقوفا ، وقد أخرجه الاسماعيل عن القاسم بن ذكريا عن بشر بن خالد شيخ البخاري فيه مثله لكن قال : قال سليمان بعد قال القاسم وحدثنا محمد بن دبدب الأحملي حدثنا خالد بسنده بلفظ « قضى بذلك معاذ فينا » . قلت : وقد معنى في « باب ميراث البنات » من وجه آخر عن الأسود ابن يزيد قال « أتانا معاذ بن جبل باليمن معلما وأميرا ، فسألناه عن رجل فذكره ، وسياقه مشعر بأن ذلك كان في عهد النبي ﷺ لأن النبي ﷺ هو الذي أمره على اليمن كما مضى صريحا في كتاب الزكاة وغيره ، وأخرجه أبو داود والدارقطني من وجه ثالث عن الأسود أن معاذ ورث . . فذكره ، وزاد « هو باليمن ونبي الله ﷺ يومئذ حي » ولقد ارقطاني من وجه آخر عن الأسود « قدم علينا معاذ حين بعثه رسول الله ﷺ » فذكره باختصار . وهذا أصرح ما وجدت في ذلك . قوله ( عبد الرحمن ) هو ابن مهدي وسفيان هو الثوري وأبو قيس هو عبد الرحمن ، وقد مضى ذكره وشرح حديثه قبل هذا بأربعة أبواب من طريق شعبة عن أبي قيس وفيه قصة أبي موسى وجرم فيه بقوله « لأتقين فيما بقضاء النبي ﷺ » ، وأما قوله هنا « أو قال قال النبي ﷺ » فهو شك من بعض رواة ، وأكثر الرواة أثبتوا الزيادة ، ففي رواية وكيع وغيره عن سفيان عند الأناسي وغيره « سأفرض فيها بما قضى رسول الله ﷺ » ومراده بالقضاء بالنسبة إليه الفتيا فان ابن مسعود يومئذ لم يكن قاضيا ولا أميرا

### ١٣ - باب ميراث الأخوات والإخوة

٦٧٤٣ - **حديث** عبد الله بن عثمان أخبرنا عبد الله أخبرنا شعبة عن محمد بن المنكدر قال « سمعت جابرا رضي الله عنه قال : دخل على النبي ﷺ وأنا مريض ، فدعا بوضوء فتوضأ ثم نضح على من وضوئه فأهتفت فقلت يا رسول الله إنما لي أخوات ، فنزلت آية الفرائض »

قوله ( باب ميراث الأخوات والإخوة ) ذكر فيه حديث جابر المذكور في أول كتاب الفرائض ، والفرض منه قوله « إنما لي أخوات » ، فانه يقتضى أنه لم يكن له ولد ، واستنبط المصنف الأخوة بطريق الأولى ، وقدم الأخوات في الذكر لخصر مخرجهن في الحديث ، وعبد الله المذكور في السند هو ابن المبارك قال ابن بطال : أجمعوا على أن الأخوة الأشقاء أر من الأب لا يرثون مع الابن وإن سفل ولا مع الأب ، واختلفوا فيهم مع الجد على ما مضت الإشارة إليه ، وما عدا ذلك فللواحدة من الأخوات النصف وللبنتين فصاعدا الثلثان والأخ الجميع فإذا بقسمة السوية ، وإن كانوا إخوة رجالا ونساء . للمذكر مثل حظ الأنثيين كما نص عليه القرآن ، ولم يقع

في كل ذلك اختلاف إلا في زوج وأم واختين لأم واخت شقيق فقال الجمهور : يشرك بينهم ، وكان هل وأبنة وأبو مرمى لا يشركون الأخوة ولو كانوا أشقاء مع الأخوة لأم لأنهم عصبة وقد استغرقت المراض المال ، وبذلك قال جمع من الكوفيين

١٤ - باب ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ ، قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ أَسْرُوْهُ هَلْكَ إِيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ ﴾

فلها نصف ما ترك ، وهو برئها إن لم يكن لها ولد ، فإن كانتا أختين فلهما الثلثان مما ترك ، وإن كانوا الأخوة رجالاً ونساء فلذاكر مثل حظ الأنثيين ، يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَعْلَمُوا ، وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿

٦٧٤٤ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ ثَبْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَخْبَرَنِي

نَزَاتُ خَاتَمَةَ سُورَةِ النِّسَاءِ : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾

قوله ﴿ باب يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله ﴾ ذكر فيه حديث البراء من طريق أبي إسحق عنه وآخر آية نزلت عامة سورة النساء : يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله ، وأراد بذلك ما فيها من النصيب على ميراث الأخوة ، وقد أخرج أبو داود في المراسيل ، من وجه آخر عن أبي إسحق عن أبي سلمة بن عبد الرحمن : جاء رجل فقال : يا رسول الله ما الكلاله ؟ قال : من لم يترك ولدا ولا والدا فوريثه كلاله ، . ووقع في صحيح مسلم عن عمر أنه خطب ثم قال : إني لا أجد بعدى شيئا أم عندي من الكلاله ، وما رجعت رسول الله ﷺ ما رجعت في الكلاله حتى طعن بأصبعه في صدرى فقال : ألا يكفيك آية النصف التي في آخر سورة النساء ، . وقد اختلف في تفسير الكلاله ، والجمهور على أنه من لا ولد له ولا والد ، واختلف في بنت وأخت هل تترك الأخت مع البنت ؟ وكذا في الجد هل ينزل منزلة الأب فلا تترك معه الأخوة ؟ قال السهيلي : الكلاله من الأكليل المحيط بالراس لأن الكلاله وراثه تسكنات العصبة أى أحاطت بالميت من الطرفين ، وهى مصدر كالقراية ، وسمى أقرباء الميت كلاله بالمصدر كما يقال هم قراية أى ذوو قراية ، وإن عثبت المصدر قلت ورثوه عن كلاله ، وتطلق الكلاله على الورثة هازا . قال : ولا يصح قول من قال الكلاله المال ولا الميت إلا على ارادة تفسيره معنى من غير نظر الى حقيقة اللفظ . ثم قال : ومن العجب أن الكلاله في الآية الاولى من النساء لا يترك فيها الأخوة مع البنت مع أنه لم يقع فيها التقييد بقوله ليس له ولد ، وقيد به في الآية الثانية مع أن الأخت فيها ورثت مع البنت ، والحكمة فيها أن الاولى عبر فيها بقوله تعالى ﴿ وإن كان رجل يورث ﴾ فإن مقتضاه الاحاطة بجميع المال فأغنى لفظ يورث عن التقييد ، ومثله قوله تعالى ﴿ وهو برئها إن لم يكن لها ولد ﴾ أى يحيط بميراثها . وأما الآية الثانية : فالمراد بالولد فيها الذكر كما تقدم تقريره ، ولم يعبر فيها باللفظ يورث فلذلك ورثت الأخت مع البنت . وقال ابن المنذر : الاستدلال بآية الكلاله على أن الأخوات عصبة لطيف جدا ، وهو أن العرف في آيات الفرائض قد اطرده على أن الشرط المذكور فيها هو لمقتدار الفرض لا لأصل الميراث ، فيفهم أنه إذا لم يوجد الشرط أن يتغير قدر الميراث ، فمن ذلك قوله ﴿ ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد ، فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث ﴾ فتغير القدر ولم يتغير أصل الميراث ، وكذا في الزوج وفي الزوجة ، فقياس ذلك أن يطرد في الأخت فلها النصف إن لم

يكن ولد ، فان كان ولد تغير القدر ولم يتغير أصل الارث ، وليس هناك قدر يتغير اليه الا التعصيب ، ولا يلزم من ذلك أن ترث الأخت مع الابن لأنه خرج بالاجماع فيبقى ما عداه على الأصل والله اعلم . وقد تقدم الكلام في آخر ما نزل من القرآن في آخر تفسير سورة البقرة ، وقال الكرماني : اختلف في تعيين آخر ما نزل فقال البراء هنا : خاتمة سورة النساء ، وقال ابن عباس كما تقدم في آخر سورة البقرة : آية الربا ، وهذا اختلاف بين الصحابين ولم ينقل واحد منهما ذلك عن النبي ﷺ فيحمل على أن كلا منهما قال بطله ، وتعمق بان الجمع أولى كما تقدم بيانه هناك

### ١٥ - باب ابني عم أحدهما أخ الأم والآخر زوج

وقال علي : للزوج النصف وللأخ من الأم السدس وما بقي بينهما نصفان

٦٧٤٥ - حدثنا محمود أخبرنا جبير الله عن إسرائيل عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ أنا أولى بالأموات من أنفسهم ، فمن مات وترك مالا فإله المولى العصبية ، ومن ترك كلا أو ضياعا فإنا ولّيه ، فلا دعي له . الكل : العيال

٦٧٤٦ - حدثنا أمية بن بسطام حدثنا يزيد بن زريع عن روح عن عبد الله بن طائوس عن أبيه عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : ألقوا الفرائض بأهلها ، فما تركت الفرائض فلاولي رجل ذكر ،

قوله ( باب ابني عم أحدهما أخ الأم والآخر زوج ) صورتها أن رجلا تزوج امرأة فأنت منه بابن ثم تزوج أخرى فأنت منه بآخر ثم فارق الثانية فترجها أخوه فأنت منه بنت فهي أخت الثاني لأمه وابنة عمه ، فتزوجت هذه البات الابن الاول وهو ابن عمها ثم ماتت عن ابني عمها . قوله ( وقال علي الزوج النصف والأخ من الأم السدس وما بقي بينهما نصفان ) وحاصله أن الزوج يعطى النصف لكونه زوجا ويعطى الآخر السدس لكونه أخا من أم فيبقى الثلث فيقسم بينهما بطريق العصبية فيصبح الاول الثلثان بالفرض والتعصيب والآخر الثلث بالفرض والتعصيب ، وهذا الآخر وصله عن علي رضي الله عنه سعيد بن منصور عن طريق حكيم بن غفال قال : أتى شريح في امرأة تركت ابني عمها أحدهما زوجها والآخر أخوها لأمها فجعل للزوج النصف والباقي للأخ من الأم ، فأتوا عليها فذكروا له ذلك فأرسل إلى شريح فقال : ما قضيت أبكتاب الله أو سنة من رسول الله ؟ فقال : بكتاب الله قال : أين ؟ قال ( وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ) قال : فهل قال للزوج النصف والأخ ما بقي ثم أعطى الزوج النصف والأخ من الأم السدس ثم قسم ما بقي بينهما . وأخرج يزيد بن هارون والدارمي عن طريق الحارث قال : أتى علي في ابني عم أحدهما أخ لأم فقيل له إن عبد الله كان يعطى الأخ لأم المال كله ، فقال : يرجه الله إن كان لفقيها ولو كنت أنا لأعطيت الأخ من الأم السدس ثم قسمت ما بقي بينهما . قال ابن بطال : وافق عليا زيد بن ثابت والجمهور . وقال عمر وابن مسعود : جميع المال - يعني الذي يبقى بعد نصيب الزوج - للذي جمع القربتين فله السدس بالفرض والثلث الباقي بالتعصيب ، وهو قول الحسن وأبي ثور وأهل الظاهر ، واحتجوا

بالاجماع في اخوين أحدهما شقيق والآخر لأب أن الشقيق يستوعب المال لسكونه أقرب بهم ، وحجة الجمهور ما أشار اليه البخاري في حديث أبي هريرة الذي أورده في الباب بانفرد من مات وترك مالا فإله ماله إلى العصبية ، والمراد بماله العصبية بنو العم ، فدوى بينهم ولم يفضل أحدا على أحد ، وكذا قال أهل التفسير في قوله ( واني خفت ماله من ورائي ) أي بنو العم ، فانه احتجوا بالحديث الآخر المذكور في الباب أيضا من حديث ابن عباس ، فان تركت الفرائض لأهل البيت فإلزامهم ذلك ، فالجواب أنهما من جهة التعصيب سواء ، والنقد الحقا والفرائض بأهلها أي أعطوا أصحاب الفروض حقه من شيء فهو الأقرب ، فلذا أخذ الزوج فرضه والاخ من الام فرضه صار مابق موروثا بالتعصيب وهما في ذلك سواء . وقد أجمعوا في ثلاثة إخوة لأب أحدهم ابن عم أن الثلاثة الثلث والباقي لابن العم . قال المازري : مراتب التعصيب البنوة ثم الابوة ثم الجدوة ، فالابن أولى من الاب وان فرض له معه الدس ، وهو أولى من الإخوة وبنهم لأنهم ينتسبون بالمشاركة في الابوة والجدوة ، والاب أولى من الإخوة ومن الجد لأنهم به ينتسبون فيستحقون مع وجوده ، والجد أولى من بنى الإخوة لانه كالأب معهم ، ومن العمومة لأنهم به ينتسبون ، والإخوة وبنوهم أولى من العمومة وبنهم لان تعصيب الإخوة بالأبوة والعمومة بالجدوة ، هذا ترتيبهم وهم يختلفون في القرب ، فالأقرب أولى كالإخوة مع بنهم والعمومة مع بنهم فان تساوا في الطبقة والقرب ولأحدهما زيادة كالشقيق مع الأخ لأب قدم ، وكذا الحال في بنهم وفي العمومة وبنهم ، فان كانت زيادة الترجيح بمعنى غير ما هما فيه كإبن عم أحدهما أخ لأم فقليل يستمر الترجيح فيأخذ ابن العم الذي هو أخ لأم جميع ما بقى بعد فرض الزوج وهو قول عمر وابن مسعود وشريح والحسن وابن سيرين والنخعي وأبي ثور والطبري ودارد ونقل عن أشهب ، وأبي ذلك الجمهور فقالوا : بل يأخذ الأخ من الام فرضه ويقسم الباقي بينهما ، والفرق بين هذه الصورة وبين تقدم الشقيق على الأخ لأب طريق الترجيح لأن الشرط فيها أنه يكون فيه معنى مناسب لجهة التعصيب لأن الشقيق شارك شقيقه في جهة القرب المتعلقة بالتعصيب بخلاف الصورة المذكورة والله اعلم . **قوله** ( حدثنا محمود ) هو ابن غيلان وعبيد الله شيخه هو ابن موسى وقد حدث البخاري عنه كثيرا بغير واسطة وإسرائيل هو ابن يونس بن أبي اسحق وأبو حصين بفتح أوله هو عثمان بن عاصم وأبو صالح هو ذكوان السمان . **قوله** ( أنا أولى بالأميين من أنفسهم ) زاد في رواية الاصيل هنا ، وأزواجه أمهاتهم ، قال عياض : ومعنى زيادة في الحديث لأمعنى لها هنا . **قوله** ( فلا تدعى له ) قال ابن بطال : هي لام الأمر أصلها الكسر وقد تسكن مع الغاء والوار غالبا فيهما وإثبات الألف بعد العين جائز كقوله : ألم يأتك والآخر تنمى ، والأصل عدم الاشباع للجزم ، والمعنى فادعوني له أقوم بسكته وضياعه . **قوله** ( والكل العميال ) ثبت هذا التفسير في آخر الحديث في رواية المستملى والكشميني ، وأصل الكل النقل ثم استعمل في كل أمر يصيب والعميال فرد من أفراد ، وقال صاحب الأساس : كل بهر فهو كليل وكل عن الأمر لم تلعبت نفسه له وكل كلاله أي قصر هن بلوغ القرابة ، وقد معنى شرح حديث ابن عباس في أرائل الفرائض ، وروح شيخ يزيد بن زريع فيه هو ابن القاسم العنبري



٦٧٤٧ - حدثني إسحق بن إبراهيم قال قلت لأبي أسامة حدثكم إدريس حدثنا طلحة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس (ولكل جعلنا موالى - والذين عاهدت أيمانكم) قال: كان المهاجرون حين قدموا المدينة يرث الأنصارى المهاجرى دون ذوى رحمهم للأخوة التي آخى النبي ﷺ بينهم، فلما نزلت (ولكل جعلنا موالى) قال نسختها (والذين عاهدت أيمانكم)

**قوله** (باب ذوى الارحام) أى بيان حكمهم هل يرثون أولا؟ وم عشرة أصناف: الحال والحالة والحمد للام وولد البنات وولد الأخ وبنت العم والعمة والعم للأم وابن الأخ للام ومن أدلى بأحد منهم، فن ورثهم قال أولام أولاد البنات ثم أولاد الأخ وبنت الأخ ثم العم والعمة والحال والحالة، وإذا استوى اثنان قدم الأقرب إلى صاحب فرض أو عصة. **قوله** (إسحق بن إبراهيم) هو الامام المعروف بابن راهويه. **قوله** (قلت لأبي أسامة حدثكم إدريس) أى ابن يزيد بن عبد الرحمن الأودى والد عبد الله، وطلحة شيخه هو ابن مصرف، وقد نسب المصنف في التفسير من رواية الصلت بن محمد عن أبي أسامة وقال في آخره: وسمع إدريس من طلحة وأبو أسامة من إدريس، وقد صرح هنا بالثاني. ووقع في رواية أبي داود عن هارون بن عبد الله عن أبي أسامة وحدثني إدريس بن يزيد حدثنا طلحة بن مصرف، وكذا أخرجه الاسماعيلي عن المنجاني عن أبي كريب عن أبي أسامة، وكذا عند الطبري عن أبي كريب. **قوله** (ولكل جعلنا موالى والذين عاهدت أيمانكم) قال: كان المهاجرون حين قدموا المدينة يرث الأنصارى المهاجرى دون ذوى رحمهم للأخوة التي آخى النبي ﷺ بينهم، فلما نزلت (ولكل جعلنا موالى) قال: نسختها (والذين عاهدت أيمانكم) قال ابن بطال: كذا وقع في جميع النسخ نسختها (والذين عاهدت أيمانكم) والصواب أن المنسوخة (والذين عاهدت أيمانكم) والناسخة (ولكل جعلنا موالى) قال ووقع في رواية الطبري بيان ذلك ولفظه: «فلما نزلت هذه الآية (ولكل جعلنا موالى) نسخت». قلت: وقد تقدم في الكفالة التفسير من رواية الصلت بن محمد عن أبي أسامة مثل ما عناه للطبري فكان عزوه إلى مافى البخارى أولى، مع أن في سياقه فائدة أخرى وهو أنه قال (ولكل جعلنا موالى) ورثة، فأقاد تفسير الموالى بالورثة، وأشار إلى أن قوله (والذين عاهدت أيمانكم) ابتداء شئ يريد أن يفسره أيضا، لوقيده أنه وقع في رواية الصلت ثم قال (والذين عاهدت) وبقى قوله نسختها شكلا كما قال ابن بطال، وقد أجاب ابن المنير في الحاشية فقال: الضمير في نسختها عائد على المؤاخاة لا على الآية والضمير في نسختها وهو الفاعل المستتر يعود على قوله (ولكل جعلنا موالى) وقوله (والذين عاهدت أيمانكم) بدل من الضمير، وأصل الكلام لما نزلت (ولكل جعلنا موالى) نسخت (والذين عاهدت أيمانكم) وقال الكرماني: فاعل نسختها آية جعلنا والذين عاهدت منصوب بأخبار أعني. قلت: ووقع في سياقه هنا أيضا موضع آخر وهو أنه عبر بقوله يرث الأنصارى المهاجرى، وتقدم في رواية الصلت بالعكس، وأجاب عنه الكرماني بأن المقصود اثبات الورثة بينهم في الجملة. قلت: والاولى أن يقرأ الأنصارى بالنصب على أنه مفعول مقدم فتتحد الروايتان، ووقع في رواية الصلت موضع ثالث مشكك وهو قوله (والذين عاهدت أيمانكم) من النصراخ، وظاهر الكلام أن قوله من النصراخ يتحقق بعاهدت أيمانكم وليس كذلك وإنما يتعلق بقوله (فأقوم نصيبهم) وقد بين ذلك أبو كريب في روايته،

وكذلك أخرجه أبو داود عن هارون بن عبد الله عن أبي أسامة ، وقد تقدم في تفسير النساء عدة طرق لذلك مع إهراب الآية ، والكلام على حكم المعاقبة المذكورة ونسخها بما يفنى عن إعادته ، والمراد بإيراد الحديث هنا أن قوله تعالى ( وسلك جعلنا موالى ) نسخ حكم الميراث الذى دل عليه ( والذين عاقدت أيمانكم ) قال ابن بطلان : أكثر المفسرين على أن الناسخ لقوله تعالى ( والذين عاقدت أيمانكم ) قوله تعالى فى الإنفال ( وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض ) وبذلك جزم أبو عبيد فى النسخ والمنسوخ ، . قلت : كذا أخرجه أبو داود بسند حسن عن ابن عباس د قال ابن الجوزى : كان جماعة من المحدّثين يروون الحديث من حفظهم فتعصر عباراتهم خصوصا المعجم فلا يبين للكلام رونق مثل هذه الالفاظ فى هذا الحديث ، ويبان ذلك أن مراد الحديث المذكور أن النبي ﷺ كان آخى بين المهاجرين والأنصار فكانوا يتوارثون بتلك الإخوة ويرونها داخلة فى قوله تعالى ( والذين عاقدت أيمانكم ) فلما نزل قوله تعالى ( وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله ) نسخ الميراث بين المتعاقدين وبقى النضر والرقادة وجواد الوصية لهم ، وقد وقع فى رواية العوفى عن ابن عباس بيان السبب فى إرثهم قال : كان الرجل فى الجاهلية يلحق به الرجل فيهكون تابعه ، فإذا مات الرجل صار لأقاربه الميراث وبقى تابعه ليس له شيء ، فنزلت ( والذين عاقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم ) فكانوا يعطونه من ميراثه ، ثم نزلت ( وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله ) فنسخ ذلك . قلت : والعوفى ضعيف ، والذي فى البخارى هو الصحيح المعتمد ، وتصحيح السياق قد ظهر من نفس الرواية وأن بعض الرواة قدم بعض الالفاظ على بعض وحذف منها شيئا وأن بعضهم ساقم على الاستقامة وذلك هو المعتمد . قال ابن بطلان : اختلاف الفقهاء فى توريث ذوى الأرحام وهم من لا سهم له وليس بعصبة ، فذهب أهل الحجاز والشام الى منهم الميراث ، وذهب الكوفيون وأحمد وإسحق الى توريثهم ، واحتجوا بقوله تعالى ( وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض ) واحتج الآخرون بأن المراد بها من له سهم فى كتاب الله لأن آية الإنفال بحجة وآية الموارث مفسرة بقوله ﷺ « من ترك مالا فامصبيته » وأنهم أجمعوا على ترك القول بظواهرها فجعلوا ما يخالفه المعتوق إرثا لعصبة دون مواليه فان فقدوا فلواليه دون ذوى رحمهم ، واختلفوا فى توريثهم فقال أبو عبيد : رأى أهل العراق ودمايق من ذوى الفروض إذا لم تكن عصبة على ذوى الفروض وإلا فعليهم وعلى العصبة ، فان فقدوا أعطوا ذوى الأرحام ، وكان ابن مسعود ينزل كل ذى رحم منزلة من يجر اليه ، وأخرج بسند صحيح عن ابن مسعود أنه جعل العمة كالأب والحالة كالألم فقسم المال بينهما أثلاثا ، وعن علي أنه كان لا يرد على البنت دون الأم ، ومن أدلتهم حديث « الحال وارث من لا وارث له » وهو حديث حسن أخرجه الترمذى وغيره ، وأجيب عنه بأنه يحتمل أن يراد به إذا كان عصبة ويحتمل أن يريد بالحديث المذكور الساب كقولهم « الصبر حيلة من لا حيلة له » ، ويحتمل أن يكون المراد به السلطان لأنه حال المسلمين ، حكى هذه الاحتمالات ابن العربي

### ١٧ - باب ميراث الملائكة

٢٧٤٨ - حدثني يحيى بن قزعة حدثنا مالك عن نافع « عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رجلا لاعن

امراته فى زمن النبي ﷺ واتفى من ولدها ، ففرق النبي ﷺ بينهما ، وألحق الولد بالمرأى »

**قوله ( باب ميراث الملاعة )** يفتح العين المهملة ويجوز كسرهما والمراد بيان ما ترثه من ولدها الذي لا عنت عليه ، ذكر فيه حديث ابن عمر المختصر في الملاعة وقد مضى شرحه في كتاب اللعان ومن وجه آخر مطول عن ابن عمر ومن حديث سهل بن سعد ، والفرض منه هنا قوله « وألحق الولد بالمرأة » ، وقد اختلف السلف في معنى إلحاقه بأمه مع اتفاقهم على أنه لاميراث يذنه وبين الذي نفاه ، فجاء عن علي وابن مسعود أنهما قالوا في ابن الملاعة « عصبته عصبه أمه يرثهم ويرثونه » أخرجه ابن أبي شيبة وبه قال الدخمي والشعبي ، وجاء عن علي وابن مسعود أنهما كانا يجعلان أمه عصبه وحدها فتعطي المال كله ، فإن ماتت أمه قبله قاله لعصبته ، وبه قال جماعة منهم الحسن وابن سيرين ومكحول والثوري وأحمد في رواية ، وجاء عن علي أن ابن الملاعة ترثه أمه وإخوته منها فإن فضل شيء فهو لبيت المال ، وهذا قول زيد بن ثابت وجمهور العلماء وأكثر فقهاء الأمصار ، قال مالك : وعلى هذا أدركت أهل العلم ، وأخرج عن الشعبي قال : بعث أهل الكوفة إلى الحجاز في زمن عثمان يسألون عن ميراث ابن الملاعة فأخبرهم أنه لأمه وعصبته ، وجاء عن ابن عباس عن علي أنه أعطى الملاعة الميراث وجعلها عصبية ، قال ابن عبد البر : الرواية الأولى أشهر عند أهل الفرائض ، قال ابن بطال : هذا الخلاف إنما نشأ من حديث الباب حيث جاء فيه « وألحق الولد بالمرأة » ، لأنه لما ألحق بها قطع نسب أبيه فصارت له من أولاد أبيه ، ونسب الآخرون بأن معناه إقامة مقام أبيه فجعلوا عصبه أمه عصبه أبيه . قلت : وقد جاء في المرفوع مائة وى القول الأول ، فأخرج أبو داود من رواية مكحول مرسلًا ومن رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « جعل النبي ﷺ ميراث ابن الملاعة لأمه ولورثتها من بعدها » ، ولأصحاب السنن الأربعة عن وائلة رفعه ، فتعوز المرأة ثلاثة موارد : متبقها ولقيطها ولولدها الذي لا عنت عليه ، قال البيهقي : ليس بثابت . قلت : وحسنه الترمذي وصححه الحاكم وأبو داود وابن ربيعة بن ربيعة بن ربيعة بن ربيعة ، قال البيهقي : ليس بثابت . قلت : وحسنه البخاري : فيه نظر ، ورواه جماعة ، وله شاهد من حديث ابن عمر عند ابن المذر عن طريق داود بن أبي هند عن عبد الله بن عبيد بن حمير عن رجل من أهل الشام « أن النبي ﷺ قضى به لأمه هي بمنزلة أبيه وأمه » وفي رواية أن عبد الله بن عبيد كتب إلى صدق له من أهل المدينة يسأله عن ولد الملاعة فكاتب إليه « اني سألت فأخبرت أن النبي ﷺ قضى به لأمه ، وهذه طرق يقوى بعضها ببعض ، قال ابن بطال : تمسك بعضهم بالحديث الذي جاء أن الملاعة بمنزلة أبيه وأمه ، وأبى فيه حجة لأن المراد أنها بمنزلة أبيه وأمه في تربيته وتأديبه وغير ذلك مما يتولاه أبوه ، فأما الميراث فقد أجمعوا أن ابن الملاعة لو لم تلهن أمه وترك أمه وأباه كان لأمه السدس ، فلو كانت بمنزلة أبيه وأمه لورثت سدسين فقط سدس بالأمومة وسدس بالابوة ، كذا قال وفيه نظر تصويروا واستدلوا وحجة الجمهور ما تقدم في اللعان أن في رواية فابيع عن الزهري عن سهل في آخره « فكانت السنة في الميراث أن يرثها وترث منه ما فرض لها » أخرجه أبو داود ، وحديث ابن عباس « فهو لأولى رجل ذكر » ، فإنه جعل ما فضل عن أهل الفرائض لعصبه الميت دون عصبه أمه ، وإذا لم يكن لولد الملاعة عصبه من قبل أبيه قاله لولده عصبته ، وقد تقدم من حديث أبي هريرة « ومن ترك مالا فله ثلثه عصبته من كانوا »

## ١٨ - باب الولد للفراش محرقة كانت أو أمة

٦٧٤٩ - **حَرْش** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة « عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان عتبة عهد إلى أخيه سعد أن ابن وليدة زمة مئى ، فأقبضه إليك ، فلما كان عام الفتح أخذته سعد فقال : ابن أخى عهد إلى فيه ، فقام عبد بن زمة ، فقال : أخى وابن وليدة أبى ولید على فراشه ، فساوفا إلى للنبي ﷺ فقال سعد : يا رسول الله ابن أخى قد كان عهد إلى فيه ، فقال عبد بن زمة : أخى وابن وليدة أبى ولید على فراشه ، فقال للنبي ﷺ : هو لك يا عبد بن زمة ، الولد لفراش ولعاهر الحجر . ثم قال أسودة بنت زمة : احتجى منه ، لما رأى من شبهه بعتبة ، فأراها حتى أتى الله »

٦٧٥٠ - **حَرْش** مسدد عن يحيى عن شعبة عن محمد بن زياد أنه « سمع أبا هريرة عن النبي ﷺ قال :

الولد لصاحب الفرائض »

[ الحديث ٦٧٥٠ - طرفه في : ٦٨١٨ ]

**قوله** ( باب الولد لفراش حرة كانت ) أى المستفرشة ( أو أمة ) . **قوله** ( عن عروة ) في رواية شعيب عن الزهرى في المقت « حدثني عروة ، وكذا وقع في رواية عبد الله بن مسلمة عن مالك في المغازى لكن أخرجه في الوصايا بلفظ عن عروة . **قوله** ( كان عتبة عهد إلى أخيه ) في رواية يحيى بن زعرة عن مالك في أوائل البيوع ابن أبي وقاص في الموضوعين وكذا في رواية شعيب واليث وغيرهما عن الزهرى وفي رواية ابن هبيرة عن الزهرى الماضية في الأشخاص : أو صانى أخى إذا قدمت . معنى مكأن أن أقبض إليك ابن أمة زمة فانه ابنى . **قوله** ( ان ابن وليدة زمة ) في رواية ابن عيينة عن ابن شهاب الماضية في المظالم ابن أمة زمة ، والوليدة في الأصل المولودة وتطلق على الأمة وهذه الوليدة لم أفق على اسمها لكن ذكر مصعب الزبيرى وابن أخيه الزبير في « نسب قريش » أنها كانت أمة يمانية ، والوليدة فعيلة من الولادة بمعنى مفعولة ، قال الجوهري : هى الصبية والأمة والجمع ولائد ، وقيل انها اسم لغير أم الولد . وزمة بفتح الزاى وسكون الميم وقد تحرك ، قال النوى : التسكين أشهر ، وقال أبو الوليد القسرى : التحريك هو الصواب . قلت : والجارى على السنة المحمدية التسكين في الاسم والتحريك في النسبة ، وهو ابن نيس بن عبد شمس القرشى العامرى والد أسودة زوج النبي ﷺ ، وعبد بن زمة بغير إضافة ، ووقع في « مختصر ابن الحاجب » عهد الله وهو غلط ، نعم عهد الله بن زمة آخر ، وفي بعض الطرق من غير رواية عائشة عند الطحاوى في هذا الحديث عهد الله بن زمة ونبه هل أنه غلط وأن عهد الله بن زمة هو ابن الأسود بن المطلب ابن أسد بن عبد المطلب آخر . قلت : وهو الذى مضى حديثه في تفسير ( والشخص وضحاها ) وقد وقع لابن منده خبط في ترجمة عبد الرحمن بن زمة فانه زعم أن عبد الرحمن وعبد الله وعبداء إخوة ثلاثة أولاد زمة بن الأسود ، وليس كذلك بل عهد بغير إضافة وعبد الرحمن أخوان عاصيان من قريش ، وعبد الله بن زمة قرشى أسدى من قريش أيضا ، وقد أوضحت ذلك في « الإصابة في تمييز الصحابة » والابن المذكور اسمه عهد الرحمن وذكره ابن عبد البر في الصحابة وغيره ، وقد أعقب بالمدينة . وعتبة بن أبى وقاص أخو سعد مختلف

في صحبته فذكره في الصحابة العسكري وذكر ما نقله الزبير بن بكار في النسب أنه كان أصاب دما بمكة في قریش  
فانتقل إلى المدينة ولما مات أوصى إلى سعد ، وذكره ابن مندة في الصحابة ولم يذكره مستندا إلا قول سعد وعهد إلى  
أخيه أنه ولده ، واستذكر أبو نعيم ذلك وذكر أنه الذي شج وجه رسول الله ﷺ بأحد ، قال وما هلت له أسلما ،  
بل قد روى عبد الرزاق من طريق عثمان الجزري عن مقسم ، أن النبي ﷺ دعا بأن لا يحول على عتبة الحول حتى  
يموت كافرا فأت قبل الحول ، وهذا مرسل ، وأخرجه من وجه آخر عن سعيد بن المسيب بنحوه ، وأخرج الحاكم  
في المستدرک ، من طريق صفوان بن سليم عن أنس أنه سمع حاطب بن أبي بلتعة يقول : إنه عتبة لما فعل بالنبي  
ﷺ ما فعل تبعته فقتلته ، كذا قال وجزم ابن التين والذهلي بأن مات كافرا . قلت : وأم عتبة عند بنت وهب  
ابن الحارث بن زهرة ، وأم أخيه سعد حمزة بنت سفيان بن أمية . قوله ( فلما كان عام الفتح أخذ سعد فقال ابن  
أخي ) في رواية يونس عن الزهري في المغازي : فلما قدم رسول الله ﷺ مكة في الفتح ، وفي رواية معمر عن  
الزهري عند أحمد وهي لمسلم لكن لم يستفظها ، فلما كان يوم الفتح رأى سعد الفلام ففرقه بالشبه فاحتضنه  
وقال ابن أخي ووب الكعبة ، وفي رواية الليث : فقال سعد يا رسول الله هذا ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عهد  
إلى أنه ابنه ، وعتبة بالجر بدل من لفظ أخي أو عطف بيان ، والضمير في أخي لسعد لا لعتبة . قوله ( فقام  
عبد بن زمة فقال أخي وابن وليدة أبي ولد علي فراشه ) في رواية معمر : فجاء عبد بن زمة فقال بل هو أخي  
ولد علي فراش أبي من جاريته ، وفي رواية يونس : يا رسول الله هذا أخي هذا ابن زمة ولد علي فراشه ، زاد في  
رواية الليث ، انظر إلى شبهه يا رسول الله ، وفي رواية يونس : فنظر رسول الله ﷺ فإذا هو أشبه الناس بعتبة  
ابن أبي وقاص ، وفي رواية الليث : فرأى شبا بينا بعتبة ، وكذا لابن هبيرة عند أبي داود وغيره ، قال الخطابي  
وتبعه عياض والقرطبي وغيرهما : كان أهل الجاهلية يفتنون الولائد ويقررون عليهم الأضراب فيسكتون  
بالفجور ، وكانوا ياتون للنسب بالرواية إذا ادعوا الولد كافي الفكاح ، وكانت لامة أمه وكان يلجأ بها فظهر بها حمل  
زعم عتبة بن أبي وقاص أنه منه وعهد إلى أخيه سعد أن يستأذنه ، فخاض فيه عبد بن زمة ، فقال له سعد : هو  
ابن أخي علي ما كان عليه الأمر في الجاهلية ، وقال عبد : هو أخي علي ما استقر عليه الأمر في الإسلام ، فأبطل  
النبي ﷺ حكم الجاهلية وألحقه بزمة ، وأبدل عياض قوله إذا ادعوا الولد بقوله إذا اعترفت به الأم ، وفي  
عليهما القرطبي فقال : ولم يكن حصل إلحاقه بعتبة في الجاهلية إما لعدم الدعوى وإما لكون الأم لم تعترف به  
لعتبة . قلت : وقد مضى في النكاح من حديث عائشة ما يؤيد أنهم كانوا يعتبرون استلحاق الأم في صورة وإلحاق  
القائف في صورة وانفطها ، أن النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنحاء ، الحديث ، وفيه : مجتمع الرهط مادون  
العشرة فيدخلون على المرأة كلهم يهيئها ، فإذا حملت ووضعت وضعت ليال أرسلت إليهم فاجتمعوا عندها فقالت :  
قد ولدت فهو ابنك يا فلان ، فيلحق به ولدها ولا يستطیع أن يتمتع ، إلى أن قالت : ونكاح البغايا كن ينهين على  
أبوابهن رايات ، فمن أرادهن دخل عليهن ، فإذا حملت أحدها من فوضعت جمعوا لها القائة ثم ألحقوا ولدها بالذي  
يرى القائف لا يتمتع من ذلك ، انتهى . واللائق بعتبة أمه زمة الأخير ، فاعل جمع القائف لهذا الولد تعذر بوجه من  
الوجوه ، أو أنهم لم تكن بصفة البغايا بل أصابها عتبة سرا من زنا وهما كافران لحملت وولدت ولدا يشبه قصاب  
على ظنه أنه منه فبعته الموت قبل استباحته فأوصى أخاه أن يستأذنه ، فعمل سعد بعد ذلك تمسكا بالبراءة الأصيلة

قال القرطبي : وكان عبد بن زمة سمع أن الشرع ورد بأن الولد للفراش والإقليم يكن عاقبتهم الإلحاق به ، كذا  
قاله ، وما أدرى من ابن له هذا الجزم بالنفي ، وكما أنه بناء على ما قال الخطابي أمة زمة كانت من البغايا اللاتي  
عليهن من الضرائب ، فكان الإلحاق عندها باستلحاقها على ما ذكر ، أو بالإلحاق القائف على ما في حديث عائشة ،  
لكن لم يذكر الخطابي مستنداً لذلك ، والذي يظهر من سياق القصة ما قدمته أنها كانت أمة مستفرشة لومة فانفق  
أن عتبة زنى بها كما تقدم ، وكانت طريقة الجاهلية في مثل ذلك أن السيد إن استأجره لحقه وإن نفاه انتفى عنه وإذا  
أعطاه غيره كان سرده ذلك إلى السيد أو القافة ، وقد وقع في حديث ابن الزبير الذي أسوقه بعد هذا ما يؤيد ما قلته ،  
وأما قوله : أن عبد بن زمة سمع أن الشرع الخ ففيه نظر ، لأنه بعد أن يسمع ذلك عبد بن زمة وهو بمكة لم  
يعلم بعد ولا يسمعه سعد بن أبي وقاص وهو من السابقين الأولين المأثورين لرسول الله ﷺ من حين إسلامه إلى  
حين فتح مكة فهو العشرين سنة ، حتى ولو قلنا أن الشرع لم يرد بذلك إلا في زمن الفتح قبله بعد قبل سعد بعبد  
أيضا ، والذي يظهر لي أن شرعية ذلك إنما عرفت من قوله ﷺ في هذه القصة « الولد للفراش ، والإقليم إذا كان  
سعد لو سبق إليه بذلك ليدعيه ، بل الذي يظهر أن كلام سعد وعتبة بنى على البراءة الأصلية ، وأن مثل هذا  
الولد يقبل الزناح ، وقد أخرج أبو داود تلو حديث الباب بسند حسن إلى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال  
« قام رجل فقال : يا رسول الله إن فلانا ابني طهرت بأمة في الجاهلية ، فقال رسول الله ﷺ : لا دعوة في  
الإسلام ، ذهب أمر الجاهلية ، الولد للفراش ولهاهر الحجر ، وقد وقع في بعض طرقه أن ذلك وقع في زمن  
الفتح وهو يؤيد ما قلته ، واستدل بهذه القصة على أن الاستلحاق لا يختص بالاب بل بالإخ أن يستلحق وهو قول  
الشافعية وجماعة بشرط أن يكون الأخ حائرا أو جوائقه باقي الورثة وأما كان كونه من المذكو وأن يوافق على ذلك  
أن كان بالغاً عاقلاً وأن لا يكون معروف الأب ، وتذهب بأن زمة كان له وروثة غير عبد ، وأجيب بأنه لم يختلف  
وأوثا غيره إلا سودة ، فإن كان زمة مات كافراً فلم يرثه إلا عبد وحده ، وعلى تقدير أن يكون أسلم وورثته سودة  
فيحتمل أن تكون وكلت أحاطا في ذلك أو أدهت أيضا وخص مالك وطائفة الاستلحاق بالأب ، وأجابوا بأن  
الإلحاق لم ينحصر في استلحاق عبد لاحتمال أن يكون النبي ﷺ أطاع دلي ذلك برجه من الوجه كاعتراف زمة  
بالوطء ، ولأنه إنما حكم بالفراش لأنه قل بعد قوله هو لك الولد للفراش ، لأنه لما أبطل الشرع إلحاق هذا الولد  
بالزاني لم يبق صاحب الفراش . وجرى المأوى على القول بأن الإلحاق يختص بالأب فقال : أجمعوا على أنه  
لا يقبل إقرار أحد على غيره ، والذي عني في قصة عبد بن زمة أنه ﷺ أجاب عن المسألة فأعلمهم أن الحكم  
كذا بشرط أن يدعي صاحب الفراش لا أنه قبل دهوى سعد عن أخيه عتبة ولا دهوى عبد بن زمة عن زمة  
بل هو فهم أن الحكم في مثلهما يكون كذلك . قال ولذلك قال واحتجني منه يا سودة ، وتذهب بأن قوله لعبد بن  
زمة « هو أخوك » يدفع هذا التأويل ، واستدل به على أن الوصي يجوز له أن يستلحق ولد موصيه إذا أوصى  
إليه بأن يستلحقه ويكون كالوكيل عنه في ذلك ، وقد مضى التبريد بذلك في كتاب الأشخاص وعلى أن الأمة  
تصير فراشا بالوطء ، فإذا أترف السيد بوطء أمته أو ثبت ذلك بأي طريق كان ثم أنت بولد لمدة الامكان بعد  
الوطء لحقه من غير استلحاق كما في الزوجة ، لكن الزوجة تصير فراشا بمجرد العقد فلا يشترط في الاستلحاق إلا  
الامكان لأنها تراد بالوطء لجهل العقد عليها كالوطء ، بخلاف الأمة فانما تراد لمنافع أخرى فاشترط في حقها الوطء

ومن ثم يجوز الجمع بين الاختين بالملك دون الوطء وهذا قول الجمهور ، وعن الحنفية لا تصير الأمة فراشا إلا إذا ولدت من السيد ولداً ولحق به فلهما ولدت بعد ذلك لحقه إلا أن ينفيه ، وعن الحنابلة من اعترف بالوطء فانت منه لمدة الامكان لحقه وان ولدت منه أولاً فاستلحقه لم يلحقه ما بعده إلا باقرار مستأنف على الراجح عندهم ، وترجيح المذهب الاول ظاهر لانه لم ينقل أنه كان زمة من هذه الأمة ولد آخر ، والسكك متفقون على أنها لا تصير فراشا إلا بالوطء ، قال النووي : وطء زمة أمته المذكورة - لم إما بينة وإما باطلاع النبي ﷺ على ذلك . قلت : وفي حديث ابن الزبير ما يشعر بأن ذلك كان أمراً مشهوراً وسأذكر لفظه قريباً ، واستدل به على أن السبب لا يخرج ولو قلنا ان العبرة بعدم اللفظ . ونقل الغزالي تباعاً لغيره والآمدى ومن تبعه عن الشافعي قولاً بخصوص السبب تمسكاً بما نقل عن الشافعي أنه ناظر بعض الحنفية لما قال ان أبا حنيفة خص الفرائش بالوجبة وأخرج الأمة من عموم الولد للفراش ، فرد عليه الشافعي بأن هذا ورد على سبب خاص ، ورد ذلك الفخر الرازي على من قاله بأن مراد الشافعي أن خصوص السبب لا يخرج ، والخبر إنما ورد في حق الأمة فلا يجوز إخراجها ، ثم وقع الاتفاق على تميمه في الزوجات لكن شرط الشافعي والجمهور الامكان زماناً ومكاناً ، وعن الحنفية يكفي مجرد العقد فتصير فراشا ويلحق الزوج الولد ، وحجتهم عموم قوله « الولد للفراش » ، لانه لا يحتاج الى تقدير وهو الولد لصاحب الفراش لأن المراد بالفراش الموطوء ، ورده القرطبي بأن الفراش كناية عن الموطوء ليكون الواطء يستفرشها أى يصيرها بوطئه لها فراشا له يعنى فلا بد من اعتبار الوطء حتى تسمى فراشا ولحق به إمكان الوطء فع عدم إمكان الوطء لا يسمى فراشا ، وفهم بعض الشراح عن القرطبي بخلاف مراده فقال : كلامه يقتضى حصول مقصود الجمهور بمجرد كون الفراش هو الموطوء وليس هو المراد فعلم أنه لا بد من تقدير محذوف لانه قال ان الفراش هو الموطوء والمراد به أن الولد لا يلحق بالواطء ، قال المعترض : وهذا لا يستقيم الا مع تقدير الحذف ، قلت : وقد بينت وجه استقامته بحمد الله ، وبقي ذلك أيضاً أن ابن الأعرابي القنوي نقل أن الفراش عند العرب يعبر به عن الزوج وعن المرأة والأكثر إطلاقه على المرأة ، وبما ورد في التعبير به عن الرجل قول جرير فيمن تزوجت بعد قتل زوجها أو سيدها :

بانت تعانقه وبات فراشها خلق العباد بالبلاد تعيلاً

وقد يعبر به عن حالة الافتراش ويمكن حمل الخبر عليها فلا يتعين الحذف ، نعم لا يمكن حمل الخبر على كل واطء بل المراد من له الاختصاص بالوطء كالزوج والسيد ، ومن ثم قال ابن دقيق العيد : معنى « الولد للفراش » تابع للفراش أو محكوم به للفراش أو ما يقارب هذا ، وقد شنع بعضهم على الحنفية بأن من لازم مذهبه إخراج السبب مع المبالغة في العمل بالعموم في الأحوال ، وأجاب بعضهم بأنه خصص الظاهر للقوى بالقياس ، وقد عرف من قاعدته تقديم القياس في مواضع على خبر الواحد وهذا منها ، واستدل به على أن القائف إنما يعتمد في الشبه إذا لم يعارضه ما هو أقوى منه لأن الشارع لم يلتفت هنا الى الشبه والتفت اليه في قصة زيد بن حارثة ، وكذا لم يحكم بالشبه في قصة الملائكة لانه عارضه حكم أقوى منه وهو مشروعية القمان ، وفيه تخصيص عموم « الولد للفراش » ، وقد تمسك بالعموم الشعبي وبعض المالكية وهو شاذ ، ونقل عن الشافعي أنه قال : لقوله « الولد للفراش » معنيان أحدهما هو له ما لم ينفعه فإذا نفاه بما شرع له كالقمان انتهى عنه ، والثاني اذا تنازع رب الفراش

والعاهر قالوا لرب الفرائض . قلت : والثاني منطبق على خصوص الواقعة والاول اهم . قوله ( فتساوفا ) أى  
تلازما في الذهاب بحيث أن كلا منهما كان كالذى يسوق الآخر . قوله ( هو لك يا عبد بن زمة ) كذا الأكثر ،  
وقد تقدم ضبط عبد وأنه يجوز فيه اتهم والفتح ، وأما ابن فهو منصوب على الماين ، ووقع في رواية للنسائي  
وهو لك عبد بن زمة ، بحذف حرف النداء ، وقرأه بعض الخالفين بالتونين وهو مردود وقد وقع في رواية يونس  
المدة في المغازي وهو لك ، هو أخوك يا عبد ، ووقع مسدد عن ابن عينة عند أبي داود وهو أخوك يا عبد ،  
قال ابن عبد البر : ثبتت الامة فراشا عند أهل الحجاز إن أقر سيدها أنه كان بل بها ، وعند أهل العراق إن أقر  
سيدها بالولد ، وقال المازري : يتناق هذا الحديث استحراق الأخ لأخيه ، وهو صحيح عند الشافعي إذا لم يكن له  
وارث سواء ، وقد تعلق أصحابه بهذا الحديث لأنه لم يرد أن زمة ادعاء ولدا ولا اعتراف بوطء أمه فكان الممول  
في هذه الفصة على استحراق عبد بن زمة ، قال : وعندنا لا يصح استحراق الأخ ، ولا حجة في هذا الحديث لأنه  
يمكن أن يكون ثبت عند النبي ﷺ أن زمة كان يها أمته فالحق الولد به لأن من ثبت وطؤه لا يحتاج الى  
الاعتراف بالوطء ، وإنما يصعب هذا على العراقيين ريمس عليهم الانفصال عما قاله الشافعي لما قرئناه أنه لم  
يكن لزمة ولد من الامة المذكورة سابق ، ومجرد الوطء لا عبرة به عندهم فيلزمهم تسليم ما قال الشافعي ، قال :  
ولما ضاق عليهم الأمر قالوا الرواية في هذا الحديث « هو لك عبد بن زمة » وحذف حرف النداء بين عبد وابن  
زمة والأصل يا ابن زمة ، قالوا والمراد أن الولد لا يلحق بزمة بل هو عبد لولده لأنه وارثه ولك لك أمر سودة  
بالاحتجاب منه لأنها لم ترث زمة لأنه مات كافرا وهي مسلمة ، قال وهذه الرواية التي ذكروها غير صحيحة ولو وردت  
لردناها الى الرواية المشهورة وقلنا بل المخذوف حرف النداء بين لك وعبد كقوله تعالى حكاية عن صاحب  
يوسف حيث قال ( يوسف أعرض عن هذا ) انتهى . وقد سلك الطحاوي فيه مسلكا آخر فقال : معنى قوله  
« هو لك » أى يدك عليه لا أنك تملكه واسكن تمنع غيرك منه الى أن يبين أمره كما قال لصاحب اللفظة « هي  
لك » وقال له « إذا جاء صاحبها فأدعها اليه » قال ولما كانت سودة شريكة لعبد في ذلك لكن لم يعلم منها تصديق ذلك  
ولا الدعوى به الزم عبدا بما أقر به على نفسه ولم يجعل ذلك حجة عليها فأمرها بالاحتجاب ، وكلامه كله متعقب  
بالرواية الثمانية المصرح فيها بقوله « هو أخوك » فانها رفعت الاشكال وكأنه لم يقف عليها ولا على حديث ابن  
الزبير وسودة الدال على أن سودة وافقت أمها عبدا في الدعوى بذلك . قوله ( الولد للفراش وللعاهر الحجر )  
تقدم في غروة الفتح تعليقا من رواية يونس عن ابن شهاب « قالت عائشة قال رسول الله ﷺ : الولد الخ » وهذا  
منقطع ، وقد وصله غيره عن ابن شهاب ، ووقع في رواية يونس أيضا ، قال ابن شهاب : وكان أبو هريرة يصيح  
بذلك ، وقد قدمت هناك أن مصلا أخرجه موصولا من رواية ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة وأبي  
هريرة ، وقوله « وللعاهر الحجر » أى للزاني الحبيبة والحرامان ، والمهر بفتحين الزنا ، وقيل يختص بالليل ،  
ومعنى الحبيبة هنا حرمان الولد الذي يدعيه ، وجرت عادة العرب أن تقول لمن غاب « له الحجر وبفيه الحجر  
والتراب » ونحو ذلك ، وقيل المراد بالحجر هنا أنه يرمي ، قال النووي : وهو ضعيف لأنه الرجم يختص  
بالمحصن ، ولأنه لا يلزم من رجمه نفي الواد ، والخبر انما يتيقن لفي الولد . وقال السبكي : والاول أشبه بمساق الحديث  
اتعم الحبيبة كل ران ، ودليل الرجم مأخوذ من موضع آخر فلا حاجة للمتعصبين من غير دليل . قلت : ويؤيد



الاول ايضا ما أخرجه أبو أحمد الحاكم من حديث زيد بن أرقم رفعه د الولد للفراش وفي فم العاهر الحجر ، وفي حديث ابن عمر عند ابن حبان د الولد للفراش وبنى العاهر الأنثى ، بثلاثة ثم موحدة بينهما لام ويفتح أوله وثالثه ويكران قيل هو الحجر وقيل دقائه وقيل التراب . قوله ( ثم قال لسردة احتجبي منه ) في رواية الليث د واحتجبي منه ياسودة بذت زمعة . قوله ( فما رأها حتى أتى الله ) في رواية معمر د قالت عائشة فو الله ما رأها حتى ماتت ، وفي رواية الليث د فلم تره سودة قط ، يعنى في المدة التى بين هذا القول وبين موت أحدهما ، وكذا المسلم من طريقه ، وفي رواية ابن جريج في صحيح أبي عوانة مثله ، وفي رواية الكشميني الآتية في حديث الليث أيضا د فلم تره سردة بعد ، وهذه اذا ضمت الى رواية مالك ومعمر استفيد منها أنها امتنعت الأمر وبألفت في الاحتجاب منه حتى أنها لم تره فضلا عن أن يراها ، لانه ليس فى الأمر المذكور دلالة على منعها من رؤيته . وقد استدلل به الحنفية على أنه لم يلحقه زمعة لانه لو الحق به لكان أها سودة والأخ لا يؤمر بالاحتجاب منه ، وأجاب الجمهور بأن الأمر بذلك كان للاحتياط لانه إن حكم بأنه أخوها لقوله فى الطرق الصحيحة د هو أخوك يا عبد ، وإذا ثبت أنه أخو عبد لآيه فهو أخو سودة لا يها ، لكن لما رأى الشبه بينا بمعية أمرها بالاحتجاب منه احتياطا ، وأشار الخطابي الى أن فى ذلك شبهة لأهيات المؤمنين لأن لهم فى ذلك ما ليس لغيرهم ، قال : والشبه يعتبر فى بعض المواطن لكن لا يقضى به اذا وجد ما هو أقوى منه ، وهو كما يحكم فى العادة بالقياس ثم يوجد فيها نص فيترك القياس ، قال : وقد جاء فى بعض طرق هذا الحديث وليس بالثابت د احتجبي منه ياسودة فانه ليس لك بأخ ، وتبعه النووي فقال : هذه الزيادة باطلة مردودة ، وتذهب بأنها وقعت فى حديث عبد الله بن الوبير عند النسائي بسند حسن واظفه د كانت لزومة جارية بهاؤها وكان يظن بأخو أنه يقع عليها لحاجات بولد يشبه الذى كان يظن به فأتت زمعة ، فذكرت ذلك سودة لآبي بن مالك فقال د الولد للفراش واحتجبي منه ياسودة فليس لك بأخ ، ورجال سنده رجال الصحيح إلا شيخ مجاهد وهو يوسف مولى آل الوبير ، وقد طعن البيهقي فى سنده فقال : فيه جرير وقد نسب فى آخر عمره الى سوء الحفظ ، وفيه يوسف وهو غدير معروف ، وعلى تقدير ثبوته فلا يمارض حديث عائشة المتفق على صحته ، وتذهب بأن جريرا هذا لم ينسب الى سوء حفظه وكأنه اشتبه عليه بجرير بن حازم ، وبأن الجمع بينهما ممكن فلا ترجيح ، وبأن يوسف معروف فى نوالى آل الوبير ، وعلى هذا فيتمتعين تأويله ، وإذا ثبتت هذه الزيادة ذهبن تأويل فى الأخوة من سودة على نحو ما تقدم من أمرها بالاحتجاب منه ، ونقل ابن العربي فى « القوانين » عن الشافعى نحو ما تقدم وزاد ، ولو كان أخاها ينسب بحق لما منعها كما أمر عائشة أن لا تحتجب من عمها من الرضاعة . وقال البيهقي : معنى قوله د ليس لك بأخ ، إنه ثبت ليس لك بأخ شيئا فلا يخالف قوله لعبد د هو أخوك . . قلت : أو معنى قوله د ليس لك بأخ ، بالنسبة الميراث من زمعة لأن زمعة مات كافرا وخلف عبد بن زمعة والولد المذكور وسودة فلا حق لسودة فى إرثه بل حازه عبد قبل الاستلحاق فإذا استلحق الابن المذكور شاركه فى الأثر دون سودة فلماذا قال لعبد د هو أخوك ، وقال لسودة د ليس لك بأخ . وقال القرطبي بعد أن قرر أن أمر سودة بالاحتجاب للاحتياط وتوق الشبهات : ويحتمل أن يكون ذلك لتقليد أمر الحجاب فى حق أهيات المؤمنين كما قل د أفعمياوان أننا ، فهاهما عن رؤية الأعمى مع قوله لفاطمة بذت قيس د اعتدى عند ابن أم مكتوم فانه أعمى ، فلفظ الحجاب فى حقهن دون غيرهن ، وقد

قسم في تفسير الحجاب قول من قال : انه كان يحرم عليهن بعد الحجاب إبراز أشخاصهن ولو كن مستورات  
 الا لضرورة بخلاف غيرهن فلا يشترط ، وأيضا فان الزوج ان يمنع زوجته من الاجتماع بمحارمها فلعل المراد  
 بالاحتجاب عدم الاجتماع به في الخلوة ، وقال ابن حزم : لا يجب على المرأة أن يراها أخوها بل الواجب عليها صلة  
 زوجها ، ورد على من زعم أن معنى قوله « هو لك » أي عبد ، بأنه لو نفى بأنه عبد لما أمر سورة بالاحتجاب  
 منه إما لأن لها فيه حصّة وإما لأن من في الرق لا يحتجب منه على القول بذلك ، وقد تقدم جواب المازني عن ذلك  
 قريبا ، واستدل به بعض المالكية على مشروعية الحكم بين حكيم وهو أن يأخذ الفروع شيئا من أكثر من أصل  
 فيعطى أحكاما بعدد ذلك ، وذلك أن الفرائض يقتضي لإعاقه زمة في النسب والشبه يقتضي لإعاقه بعثة فأدلى  
 الفرع حكما بين حكيم فروع الفرائض في النسب والشبه البين في الاحتجاب ، قال : وإلحاقه بهما ولو كان من وجه  
 أول من الغاء أحدهما من كل وجه . قال ابن دقيق العيد : ويعترض على هذا بأن صورة المسألة ما إذا دار الفرع  
 بين أصليين شرعيين وهنا الإلحاق شرعي للتصريح بقوله « الولد للفراش » فبقى الأمر بالاحتجاب مشكلا لأنه  
 يناقض الإلحاق فتعين أنه للاحتياط لا لجوب حكم شرعي وليس فيه إلتزام مع إثبات الحرمة . واستدل  
 به على أن حكم الحاكم لا يحمل الأمر في الباطن كالأمر في الظاهر فظهر أنها زور لأنه حكم بأنه أخو عبد وأمر سورة  
 بالاحتجاب بسبب التبعية بعثة ، فهو كان الحكم يحمل الأمر في الباطن لما أمرها بالاحتجاب ، واستدل به على أن  
 لوطه الزنا حكم وطء الحلال في حرمة المصاهرة وهو قول الجمهور ، ووجه الدلالة أمر سورة بالاحتجاب بعد  
 الحكم بأنه أخوها لأجل الشبه بالزاني . وقال مالك في المشهور عنه والشافعي : لا أمر لوطه الزنا بل الزاني أن  
 يتزوج أم التي زنى بها وبنتها ، وزاد الشافعي ووافقه ابن الماجشون : والبنت التي تلدها المازني بها ولو عرفت أنها  
 منه ، قال الثوري : وهذا احتجاج باطل لأنه على تقدير أن يكون من الزنا فهو أجنبي من سورة لا يحمل لها أن  
 تظهر له سواء الحق بالزاني أم لا فلا تعاق له بمسألة البنت المخلوقة من الزنا ، كذا قال وهو رد للفرع برد الأصل  
 وإلا فالبناء الذي بنوه صحيح ، وقد أجاب الشافعية عنه بما تقدم أن الأمر بالاحتجاب الاحتياط ويحمل الأمر  
 في ذلك إما على التندب وإما على تخصيص أمهات المؤمنين بذلك ، فعلى تقدير التندب فالشافعي قائل به في الخلوة  
 من الزنا وعلى التخصيص فلا إشكال والله أعلم . ويلزم من قال بالوجوب أن يقول به في تزويج البنت المخلوقة من  
 ماء الزنا فيجوز عند فقد الشبه ويمنع عند وجوده ، واستدل به على صحة ملك الكافر الوثني الأمة الكافرة وإن حكمها  
 بعد أن تلد من سيدها حكم لقن لأن عبدا وسعدا أطلاقا عليها أمة ووليدة ولم ينكر ذلك النبي ﷺ ، كذا أشار  
 إليه البخاري في كتاب العتق عقب هذا الحديث بعد أن ترجم له وأم الولد ، ولكنّه ليس في أكثر النسخ ، وأجيب  
 بأن حتى أم الولد يموت السيد ثبت بأدلة أخرى ، وقيل أن غرض البخاري بإبراده أن بعض الحنفية لما ألزم أن  
 أم الولد المتنازع فيه كانت حرة رد ذلك وقال بل كانت عتقت ، وكأنه قد ورد في بعض طرقه أنها أمة فنأدعي  
 أنها عتقت فعليه البيان . قوله ( عن يحيى ) هو ابن سعيد القطان ومحمد بن زياد هو الجعفي . قوله ( الولد لصاحب  
 الفرائض ) كذا في هذه الرواية ، وزاد آدم عن شعبة « ولقاهر الحجر » ، وكذا أخرجه الأسعدي عن طريق معاذ  
 عن شعبة ، ولهذا الحديث سبب غير قصة ابن زمة فقد أخرجه أبو داود وغيره من رواية حسين المعلم عن عمرو  
 ابن شعيب عن أبيه عن جده قال « قام رجل فقال لما فتحت مكة : إن فلانا ابني ، فقال النبي ﷺ : لادعوه في

الاسلام ذهب أمر الجاهلية، الولد للفراش وللعاهر الاثلب . قيل . ما الاثلب ؟ قال : الحجر . . تنكلا : حديث  
 و الولد للفراش قال ابن عبد البر هو من أصح ما يروى عن النبي ﷺ . جاء عن بضعة وعشرين نفسا من الصحابة  
 فذكره البخاري في هذا الباب عن أبي هريرة وماتشة ، وقال الترمذي عقب حديث أبي هريرة : وفي الباب عن حمير  
 وعثمان وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمرو وابن أمية وعمر بن الخطاب وزيد  
 ابن أرقم ، وزاد شيخنا عليه معاوية وابن عمر ، وزاد أبو القاسم بن منده في تذكرته مما ذكره من حديث عبد الله بن  
 الصامت وأبى مالك وعلي بن أبي طالب والحسين بن علي وعبد الله بن حذافة وسعد بن أبي وقاص وسودة  
 بنت زمعة ، ووقع لي من حديث ابن عباس وابن مسعود البدرى ووائل بن الاسقع وزينب بنت جحش ، وقد  
 رقت حاميا علامات من أخرجهما من الأئمة فطب علامة الطبراني في الكبير وطس علامته في الاوسط واد علامة  
 البراء وص علامة أبي يعلى المروسي وتم علامة تمام في فوائده وجميع هؤلاء وقع عندهم الولد للفراش وللعاهر  
 الحجر ، ومنهم من اقتصر على الجملة الاولى ، وفي حديث عثمان قصة وكذا علي ، وفي حديث معاوية قصة أخرى  
 له مع نصر بن حجاج وعبد الرحمن بن خالد بن الوليد فقال له نصر : فأين قضاؤك في زياد ؟ فقال : قضاء رسول  
 الله ﷺ خير من قضاء معاوية . وفي حديث ابن أمية وابن مسعود وعبد الله بن عمرو ، وفي حديث عبد الله  
 ابن حذافة قصة له في سؤاله عن اسم أبيه ، وفي حديث ابن الزبير قصة نحو قصة طائفة باختصار وقد أشرفت اليه ،  
 وفي حديث سودة نهمه ولم أسم في رواية أحمد بل قال « عن بنت زمعة » ، وفي حديث زينب قصة ولم يسم أبوها  
 بل فيه « عن زينب الأسدية » ، وبالله التوفيق . وجاء من مرسل عبيد بن حمير وهو أحد كبار التابعين أخرجه ابن  
 عبد البر بسند صحيح اليه

### ١٩ - باب الولاء لمن أعتق ، وميراث القيط . وقال عمر : القيط حر

٦٧٥١ - حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت :  
 اشتريت برة فقال للنبي ﷺ « اشترها فإن الولاء لمن أعتق » وأهدى لها شاة ، فقال هو لها صدقة ولها  
 هدية . قال الحكم وكان زوجها حرا ، وقول الحكم مرسل ، وقال ابن عباس : رأيته عبدا  
 ٦٧٥٢ - حدثنا إسماعيل بن عبد الله قال حدثني مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : « إنا  
 الولاء لمن أعتق »

قوله ( باب إنما الولاء لمن أعتق وميراث القيط ، وقال عمر : القيط حر ) هذه الترجمة معقودة لميراث القيط  
 فأشار إلى ترجيح قول الجمهور أن القيط حر وولائه في بيت المال ، وإلى ما جاء عن النخعي أن ولائه للذي التقطه  
 واحتج بقول عمر لابن جيلة في الذي التقطه « ذهب فهو حر » وعلينا نفقته ولك ولأزه ، ونقدم هذا الأثر معلنا  
 بتامه في أرائل الشهادات وذكرنا هناك من وصله ، وأجبت عنه بأن معنى قول عمر « لك ولأزه ، أي أنت الذي  
 تقبل تربيته وإقامه بأمره فهي ولاية الاسلام لا ولاية العتق ، والحجة لذلك صريح الحديث المرفوع « إنما الولاء  
 لمن أعتق » ، فافهم أن من لم يعتق لا ولأه له لأن العتق يستدعي سبق ملكه والقيط من دار الاسلام لا يملكه الملقط

لأن الأصل في الناس الحرية إذ لا يخلو المنبوذ أن يكون ابن حرة فلا يسترق أو ابن أمة قوم فبرائه لهم فإذا جهل وضع في بيت المال ولا رق عليه للذي التقطه ، وجاء عن علي أن الأقيط مولى من شاء . وبه قال الحنفية إلى أن يعقل عنه فلا ينتقل بعد ذلك ضمن عقل عنه ، وقد خفي كل هذا على الاسماعيلي فقال : ذكر ميراث الأقيط ، في ترجمة الباب وليس له في الحديث ذكر ولا عليه دلالة ، يريد أن حديث عائشة وابن عمر مطابق لترجمة ، إنما الولاء لمن أعتق ، وليس في حديثهما ذكر ميراث الأقيط ، وقد جرى الحكماني على ذلك فقال : فإن قلت فأين ذكر ميراث الأقيط ؟ قلت : هو ما ترجم به ولم يتفق له إيراد الحديث فيه . قلت : وهذا كله إنما هو بحسب الظاهر ، وأما بحسب تدقيق النظر ومناسبة إيراد أبياب الموارد فيبيانه ما قدمت والله أعلم . قال ابن المنذر : أجمعوا على أن الأقيط حر إلا ورواية عن النخعي ، وعنه كالجماعة ، وعنه كالمقول عن الحنفية ، وقد جاء عن شريح نحو الأول وبه قال إسحق بن راهويه . **قوله** ( الحكم ) هو ابن عتيبة بثناة ثم موحدة مصغر ، وإبراهيم هو النخعي ، والأسود هو ابن يزيد والثلاثة تابعيون كوفيون . **قوله** ( قال الحكم وكان زوجها حرة ) هو موصول إلى الحكم بالاسناد المذكور ، ووقع في رواية الاسماعيلي من رواية أبي الوليد عن شعبة مدرجا في الحديث ، ولم يقل ذلك الحكم من قبل نفسه فسيأتي في الباب الذي يليه من طريق منصور عن إبراهيم أن الأسود قاله أيضا فهو سلف الحكم فيه . **قوله** ( وقول الحكم مرسل ) أي ليس بمسند إلى عائشة ورواية الخبر فيكون في حكم المتصل المرفوع . **قوله** ( وقال ابن عباس رأيتُه عبدا ) زاد في الباب الذي يليه . وقول الأسود منقطع ، أي لم يصله بذكر عائشة فيه وقول ابن عباس أصح لأنه ذكر أنه رآه ، وقد صح أنه حضر القصة وشاهدها فيترجم قوله على قول من لم يشهدها ، فإن الأسود لم يدخل المدينة في عهد رسول الله ﷺ ، وأما الحكم فولد بعد ذلك بدهر طويل ، ويستفاد من تعبير البخاري قول الأسود منقطع جواز إطلاق المنقطع في موضع المرسل خلافا لما اشتهر في الاستعمال من تخصيص المنقطع بما يسقط منه من أثناء السند واحد إلا في ضرورة سقوط الصحابي بين التابعي والتابعي **قوله** ( قال ذلك يسمى عندهم المرسل ، ومنهم من خصه بالتابعي الكبير ) فيستفاد من قول البخاري أيضا . وقول الحكم مرسل ، أنه يستعمل في التابعي الصغير أيضا لأن الحكم من صغار التابعين ، واستدل به لاحدى الروایتين عن أحمد أن من أعتق من غيره قالوا له المعتق والأجر للمعتق عنه ، وسيأتي البحث فيه في باب ما يرث النساء من الولاء .

### ٢٠ - باب ميراث السائبة

٦٧٥٣ - **حدثنا** قبيصة بن عقبة **حدثنا** سفيان عن أبي قيس عن هزبل عن « عبد الله قال إن أهل الإسلام لا يُسيِّون ، وإن أهل الجاهلية كانوا يُسيِّون »

٦٧٥٤ - **حدثنا** موسى **حدثنا** أبو عوانة عن منصور عن إبراهيم عن الأسود « أن عائشة رضى الله عنها اشترت برة لثمنها واشترط أهلها ولأهلها ، فقالت : يا رسول الله إنى اشتريت برة لأعتقها وإن أهلها يشترطون ولأهلها فقال : أعتقها فإنما الولاء لمن أعتق ، أو قال أعطى النبي قال : فاشترتها فأعتقها قال : وشئت

فاختارت نفسها ، وقالت : لو أعطيت كذا وكذا ما كنتُ معه « قال الأسود وكان زوجها حرا . قولُ الأسود منقطع ، وقولُ ابن عباس رأيتُ عبداً أصحَّ

قوله ( باب ميراث السائبة ) بمهمة وموحدة بوزن فاعلة وتقدم بيانها في تفسير المائدة ، والمراد بها في الترجمة العبد الذي يقول له سيده لا ولاء لأحد عليك أو أنت سائبة يريد بذلك حقه وأن لا ولاء لأحد عليه ، وقد يقول له أعتقتك سائبة أو أنت حر سائبة ، ففي الصيغتين الأوليين يفتقر في حقه إلى أنية وفي الآخرين يمتنع ، واختلف في الشرط فالجمهور على كراهيته وشذ من قال بإباحته ، واختلف في ولائه ، وسأينته في الباب الذي بعده أن شاء الله تعالى . قوله ( عن هزال ) في رواية يزيد بن أبي حكيم العدني عن سفيان عند الاسماعيلي « حدثني هزيل بن شرحبيل ، وهو بالزوى مصغر ، وروى من قاله بالذال المعجمة وقد تقدم ذلك قريبا ، وأن سفيان في السند هو الثوري وأن أبا قيس هو عبد الرحمن . قوله ( عن عبد الله ) هو ابن مسعود . قوله ( إن أهل الاسلام لا يسيبون ، وإن أهل الجاهلية كانوا يسيبون ) هذا طرف من حديث أخرجه الاسماعيلي بتمامه من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان بسنده هذا إلى هزيل قال « جاء رجل إلى عبد الله فقال إني أعتقت عبداً لي سائبة فأتى ترك ما لا يدع وارثا ، فقال عبد الله ، فذكر حديث الباب وزاده وأنت ولي نعمته فلك ميراثه ، فإن تأثمت أو تخرجت في شيء فنحن نقبله ونجعله في بيت المال ، وفي رواية العدني « فإن تخرجت ، ولم يشك وقال « فارنا (١) نجعله في بيت المال ، ومعنى « تأثمت ، بالمثلثة قبل الميم خشيت أن تقع في الإثم ، وتخرجت بالخاء المعجمة ثم الجيم بمعناه ، وبهذا الحكم في السائبة قال الحسن البصري وابن سيرين والشافعي وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن سيرين « أن سالما مولى أبي حذيفة الصحابي المشهور أعتقته امرأة من الانصار سائبة وقالت له وال من شئت ، فوالى أبا حذيفة ، فلما استقسم باليامة دفع ميراثه للانصارية أو لانيها ، وأخرج ابن المنذر من طريق بكر بن عبد الله المزني « أن ابن عمر أتى بمال مولى له مات فقال إنا كنا أعتقناه سائبة فأمر أن يشتري بشمته وقابا فاعتق ، وهذا يحتمل أن يكون قوله على سبيل الوجوب أو على سبيل الندب ، وقد أخذ بظاهره عطاء فقال : إذا لم يخلف السائبة وارثا دعى الذي أعتقه فإن قبل ماله والا ابتيعت به رقاب فأعتقت ، وفيه مذهب آخر أن ولاء المسلمين يرثونه ويعقلون عنه ، قاله عمر بن عبد العزيز والزهري ، وهو قول مالك ، وعن الشعبي والنخعي والكوفيين : لا بأس ببيع ولاء السائبة وبعثه ، قال ابن المنذر : واتباع ظاهر قوله « الولاء لمن أعتق ، أولى . قلت : وال ذلك أشار البخاري بإيراد حديث عائشة في قصة بريرة وفيه « فأما الولاء لمن أعتق ، وفيه قول الأسود إن زوج بريرة كان حرا ، وقد تقدم الكلام على ذلك في الباب الذي قبله

## ٢١ - باب إثم من تبرأ من مولاه

٦٧٥٥ - حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا جرير عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه قال « قال علي رضي الله عنه : ما عندنا كتاب نقرأه إلا كتابُ الله فخير هذه الصحيفة قال : فأخرجها فإذا فيها أشياء من الجراحات

(١) كسنا في الصحح بالراء ، ولله عرف من « فاذنا »

وأَسنان الإبل، قال: وفيها المدينة حَرَم مابين قَدْر إلى قَدْر، فمن أحدث فيها حدثاً، أو آوى مُحدثاً، فله عليه لعنةُ الله وللائمة والناس أجمعين لا يقبلُ منه يومَ القيامةِ صَرف ولا عَدل، ومن والى قوماً بغيرِ اذْنِ مَوالِيهِ فله عليه لعنةُ الله وللائمة والناس أجمعين لا يقبلُ منه يومَ القيامةِ صَرف ولا عَدل. وذمةُ للمسلمينَ واحدة يسميُ بها أذانهم، فمن أخقر مسلماً عليه لعنةُ الله وللائمة والناس أجمعين، لا يقبلُ منه يومَ القيامةِ صَرف ولا عَدل ۝

٦٧٥٦ - حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن عبد الله بن دينار « عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: نهى النبي ﷺ من بيع الولاء وعن هيبته »

قوله ( باب إثم من نبرأ من مواليه ) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه أحمد والطبراني من طريق سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه « عن النبي ﷺ قال : ان لله عبداً لا يكلمهم الله تعالى ، الحديث وفيه « ورجل أثم عليه قوم فكفر فعمتهم ونبرأ منهم » وفي حديث عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده رفعه عند أحمد « كفر بأهله تبرؤ من نسب وإن دق » وله شاهد من أبي بكر الصديق ، وأما حديث الباب فلفظه « من والى قوماً بغيرِ اذْنِ مَوالِيهِ فله عليه لعنةُ الله وللائمة والناس أجمعين ، ومثله لأحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان عن ابن عباس ، ولابن داود من حديث أنس « فله عليه لعنةُ الله المتابعة الى يوم القيامة » وقد مضى شرح حديث الباب في فضل المدينة وفي الجزية ويأتي في الديات ، وفي معنى حديث علي في هذا حديث عائشة مرفوعاً « من تولى الى غير مواليه فليتبوأ مقعده من النار » صححه ابن حبان ، ووالد ابراهيم التيمي الراوي له عن علي اسمه يزيد بن شريك ، وقد رواه عن علي جماعة منهم أبو جحيفة وهب بن عبيد الله السوائي ومضى في كتاب العلم ، وذكرت هناك وفي فضائل المدينة اختلاف الرواة عن علي فيما في الصحيفة وأن جميع ما روه من ذلك كان فيها ، وكان فيها أيضاً ما مضى في الخامس من حديث محمد بن الحنفية أن أباها علي بن أبي طالب أرسله الى عثمان بصحيفة فيها فرائض الصدقة ، فان رواية طارق بن شهاب عن علي في نحو حديث الباب عند أحمد أنه كان في صحيفته فرائض الصدقة ، وذكرت في العلم سبب تحديث علي بن أبي طالب بهذا الحديث وإعراب قوله « الا كتاب الله » وتفسير الصحيفة وتفسير العقل ، وما وقع فيه في العلم « لا يقتل مسلم بكافر » وأصله بشرحه على كتاب الديات ، والذي تضمنه حديث الباب مما في الصحيفة المذكورة أربعة أشياء : أحدها الجراحات وأسنان الإبل ، وسيأتي شرحه في الديات ، وهل المراد بأسنان الإبل المتعلقة بالخراج أو المتعلقة بالزكاة أو أهم من ذلك . ثانياً « المدينة حرم » وقد مضى شرحه مستوفى في مكانه في فضل المدينة في أواخر الحج ، وذكرت فيه ما يتعلق بالسند ، وبيان الاختلاف في تفسير الصَرف والعَدل . ثالثاً « ومن والى قوماً » هو المقصود هنا وقوله فيه « بغيرِ اذْنِ مَوالِيهِ » قد تقدم هناك أن الخطابي زعم أن له مفهوماً وهو أنه إذا استأذن مواليه منعه ، ثم راجعت كلام الخطابي وهو ليس اذْنِ الموالى شرطاً في ادعاء نسب وولاء ليس هو منه وإليه ، وإنما ذكر تأكيداً للتحريم ولأنه إذا استأذنتهم منعه وسألوا بينه وبين ما يفعل من ذلك انتهى . وهذا لا يطرد لأنهم قد يتواطئون معه هل ذلك افترض ما ، والاولى ما قال

غيره ان التعبير بالاذن ايسر لتعميد الحكم بعدم الاذن وقصره عليه وانما ورد الكلام بذلك على انه الغالب انتهى .  
ويحتمل أن يكون قول من قول ، شاملا للتعني الأهم من الموالاة وأن منها مطلق النصرة والإعانة والآثر ،  
ويكون قوله بغير اذن موالية ، يتوافق بمفهومه بما عدا الميراث ، ودليل اخراجه حديث دنا الموالاة لمن أهتق ،  
والعلم عند الله تعالى . وكان البخاري لحظ هذا فعقب الحديث بحديث ابن عمر بن الخطاب عن بيع الولاء وعن  
هبة ، فانه يؤخذ منه عدم اعتبار الإذن في ذلك بطريق الأولى ، لانه اذا منع السيد من بيع الولاء مع ما تحصل  
له من العوض ومن هبته مع ما يحصل له من المانة بذلك فتمنع من الإذن بغير عوض ولا مانة أولى ، وهو مندرج  
في الهبة . وفي الحديث أن انتفاء المولى من أسفل الى غير مولاه من فوق حرام لما فيه من كفر النعمة وتضييع حق  
الآثر بالولاء والمقل وغير ذلك ، وبه استدلل مالك على ما ذكره عنه ابن وهب في موطئه قال : سئل عن عبد  
يبتاع نفسه من سيده على أنه يرأى من شاء فقال لا يجوز ذلك واحتج بحديث ابن عمر ثم قال : فذلك الهبة الممنه  
عنها ، وقد شد عطاء بن أبي رباح بالآخذ بمفهوم هذا الحديث فقال فيما أخرجه هبة الرزاق عن ابن جريج عنه :  
إن أذن الرجل لمولاه أن يرأى من شاء جاز ، واستدل بهذا الحديث ، قال ابن بطال : وجاعة الفقهاء على خلاف  
ما قال عطاء ، قال : ويحمل حديث على أنه جرى على الغالب مثل قوله تعالى ﴿ ولا تقتلوا أولادكم خشية  
إملاق ﴾ وقد أجمعوا على أن قتل الولد حرام سواء خشى الإملاق أم لا ، وهو منسوخ بحديث النبي عن بيع  
الولاء وعن هبته . فقلت : قد سبق عطاء الى القول بذلك عثمان ، فروى ابن المنذر أن عثمان اختصموا اليه في نحو  
ذلك فقال للعتيق : وال من شئت ، وأن يميوزن وهبت ولأه مواليا للعباس وولده ، والحديث الصحيح مقدم  
على جميع ذلك فلهذا لم يبلغ هؤلاء أو بلغهم وتأواوه وانعقد الاجماع على خلاف قولهم . قال ابن بطال ، وفي  
الحديث أنه لا يجوز للعقيق أن يكتب فلان ابن فلان ويسمى نفسه ومولاه الذي أهتق ، بل يقول فلان مولى فلان ،  
ولكن يجوز له أن ينسب إلى نفسه كاترشي وغيره ، قال والأولى أن يفصح بذلك أيضا كأن يقول القرشي بالولاء  
أو مولاهم . قال : وفيه أن من علم ذلك وفعله سقطت شهادته لما ترتب عليه من الوعيد ويجب عليه التوبة  
والاستغفار . وفيه جواز لمن أهل الفسق صوما ولو كانوا مسلمين . رابعها دومة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم ،  
وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجزية . وأما حديث الباب الثاني فقد مضى في كتاب العتق وأحلت بشرحه على  
ما هنا . قوله ( حديثنا سفيان ) هو الثوري . قوله ( عن عبد الله بن دينار ) هكذا قال الحفاظ من أصحاب سفيان  
الثوري عنه ، منهم عبد الرحمن بن مهدي ووكيع وعبد الله بن نمير وغيرهم . قوله ( عن ابن عمر ) في رواية  
الاصحاب من طريق أحمد بن محمد بن سنان عن عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة وسفيان عن ابن دينار سمعت ابن عمر ،  
وقد اشتهر هذا الحديث عن عبد الله بن دينار حتى قال مسلم لما أخرجه في صحيحه : الناس في هذا الحديث هيال عليه ،  
وقال الترمذي بعد تحريجه : حسن صحيح لأنهم لا يعرفه إلا من حديث عبد الله بن دينار رواه عنه سعيد وسفيان ومالك ،  
ويروى عن شعبة أنه قال وددت أن عبد الله بن دينار لما حدث بهذا الحديث أذن لي حتى كنت أقوم اليه فأقبل  
رأسه . قال الترمذي : وروى يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار . قلت : وصل رواية يحيى بن  
سليم ابن ماجه ، ولم ينفرده يحيى بن سليم فقد تابعه أبو ضمرة أنس بن عياض ويحيى بن سعيد الأموي كلاهما  
عن عبيد الله بن عمر أخرجه أبو حنيفة في صحيحه من طريقهما لكن قرن كل منهما نافعا بعبد الله بن دينار ،





الجماعلية ينفلون الولاء بالبيع وغيره فنهى الشرع عن ذلك ، وقال ابن عبد البر : اتفق الجماعة على العمل بهذا الحديث الا ما روى عن ميمونة أنها وهبت ولواء سليمان بن يسار لابن عباس ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء بن يحمز السدي أن يأذن لعبد أن يوالى من شاء . قلت : وقد تقدم البحث فيه في الباب الذي قبله . وقال ابن بطل وغيره : جاء من عثمان جواز بيع الولاء وكذا عن عروة ، وجاء عن ميمونة جواز هبة الولاء وكذا عن ابن عباس ولحام لم يبايعهم الحديث ، قلت : قد أنكر ذلك ابن مسعود في زمن عثمان فأخرج عبد الرزاق عنه أنه كان يقول : أبيع أحدكم نسبه ؟ ومن طريق علي : الولاء شعبة من النسب ، ومن طريق جابر أنه أنكر بيع الولاء وهبته ، ومن طريق عطاء أن ابن عمر كان ينكره ، ومن طريق عطاء عن ابن عباس لا يجوز وسنده صحيح ومن ثم فصلوا في النقل عن ابن عباس بين البيع والهبة ، وقال ابن العربي : معنى « الولاء لمة كلهممة النسب » أن أحد أخرجه بالحرمة الى النسب حكما كما أن الأب أخرجه بالانطفاة الى الوجود حسا لأن الهبة كان كالمهرم في حق الأحكام لا يقضى ولا يبل ولا يشهد ، فأخرجه سيده بالحرية الى وجود هذه الأحكام من عدمها ، فلما شابه حكم النسب أنيط بالمعتق فلذلك جاء « انما الولاء لمن أعتق » ، وألحق برتبة النسب فنهى عن بيعه وهبته ، وقال القرطبي استدل للجمهور بمحدث الباب ، ووجه الدلالة أنه أمر وجودي لا يتأني الانفكاك عنه كالنسب ، فكما لا ينتقل الأجرة والجدوة فكذلك لا ينتقل الولاء ، إلا أنه يصح في الولاء جرما يترتب عليه من الميراث كما لو تزوج عبد ممتقة آخر فولد له منها ولد فإنه ينعقد حراً لحرية أمه فيكون ولأوله ما وليها لومات في تلك الحالة ، ولو أعتق السيد أباه قبل موت الولد كان ولأوه ينتقل اذا مات لمعتق أبيه اتفاقا انتهى . وهذا لا يقدح في الأصل المذكور أن « الولاء لمة كلهممة النسب » لأن التشبيه لا يستلزم التسوية من كل وجه ، واختلف فيمن اشترى نفسه من سيده كالمكاتب فالجمهور على أن ولأوه سيده وقيل لا ولأوه عليه ، وفي ولأوه من أعتق سائبة وقد تقدم قريبا

٢٢ - باب إذا أسلم على يديه ، وكان الحسن لا يرعى له ولاية ، وقال النبي ﷺ : « الولاء لمن

أعتق » ، ويذكر عن تميم الداري رفته قال : هو أولى للناس بمعيته وتماته . واختلفوا في صحة هذا الخبر

٦٧٥٧ - حديث قتبية بن سعيد عن مالك عن نافع « عن ابن عمر أن عائشة أم المؤمنين أرادت أن

تشتري جارية فتعتقها فقال أهلها نبيكم على أن ولأوها لنا ، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : لا يمتنعك ذلك فإنما الولاء لمن أعتق »

٦٧٥٨ - حديث محمد بن عبد الله بن جابر عن منصور عن إبراهيم عن الأسود « من عاتقة رضى الله عنها

قلت اشتريت ببرة فاشتري أهلها ولأوها ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال : أعتقها فإن الولاء لمن أعطى الورق .

قلت فأعتقها ، قالت فدعاها رسول الله ﷺ فخيرها من زوجها فقالت : لو أعطاني كذا وكذا ما بعت عنده ، فأختارت نفسها »

قوله ( باب إذا أسلم على يديه ) كذا للنسفي ، وزاد الفريزي والأكثر « رجل » ووقع في رواية الكشميني

« الرجل ، وبالإنكار أولي . قوله ( وكان الحسن لا يرى له ولاية ) كذا الأكثر ، وفي رواية الكشي « مني دولا . »  
 بالحسن بدل الياء ، من الولاء وهو المراد بالولاية ، وأثر الحسن هذا وهو البصري وصله صفيان الثوري في جامعه  
 عن مطرف عن الشعبي وعن يونس وهو ابن عبيد عن الحسن قال في الرجل يوالي الرجل قال : هو بين المسلمين  
 وقال صفيان : وبذلك أقول . وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن صفيان ، وكذا رواه الدارمي عن  
 أبي نعيم عن صفيان ، وأخرجه ابن أبي شيبة أيضا من طريق يونس عن الحسن : لا يرثه ، إلا إن شاء أوصى له  
 به . قوله ( ويذكر عن تميم الدارمي رفعه : هو أول الناس بحياها وماتته ) هذا الحديث أغفله من صنف في  
 الأطراف وكذا من صنف في رجال البخاري لم يذكر رواه تميم الدارمي فيمن أخرجه له ، وهو ثابت في جميع النسخ  
 هنا . وذكر البخاري من روايته حديثا في الإيمان لكن جعله ترجمة باب وهو الدين النصيحة ، وقد أخرجه مسلم  
 من حديثه وليس له عنده غيره ، وقد تكلمت عليه هناك ، وذكرته من حديث أبي هريرة وغيره أيضا لم يتبين  
 المراد في تميم ، وهو ابن أوص بن خارجة بن سواد الأنخعي ثم الدارمي نسب إلى أبي الدار بن لحم ، وكان من أهل  
 الشام ويتعاطى التجارة في الجاهلية ، وكان يمدى للنبي ﷺ فيقبل منه ، وكان إسلامه سنة تسع من الهجرة ، وقد حدث  
 النبي ﷺ أصحابه وهو على المنبر عن تميم بقصة الجساسة والجمال وعد ذلك في مناقبه ، وفي رواية الأكارع عن  
 الأصغر ، وقد وجدت رواية النبي ﷺ عن غير تميم ، وذلك فيما أخرجه أبو عبيد الله بن منبه في « معرفة الصحابة »  
 في ترجمة ذرعة بن سيف بن ذى يزن فساق بسنده إلى ذرعة أن النبي ﷺ كتب إليه كتابا وفيه : « وإن مالك بن زور  
 الرهاوي قد حدثني أنك أسلمت وقالت المشركين فأبشر بخير » الحديث . وكان تميم الدارمي من أفضل الصحابة  
 وله مناقب ، وهو أول من أخرج المساجد وأول من قضى على الناحي أخرجهما الطبراني ، وسكن تميم بيت المقدس  
 وكان سأل النبي ﷺ أن يقطعه عيون وغيرها إذا فتحت ففعل فقتلها بذلك لما فتحت في زمن عمر ، ذكر ذلك  
 ابن سعد وغيره ، ومات تميم سنة أربعين . وقوله « رفعه » هو في معنى قوله قال رسول الله ﷺ ونحوها ، وقد  
 وصله البخاري في تاريخه وأبو داود . وابن أبي عاصم والطبراني والباغندي في « مسند عمر بن عبد العزيز »  
 بالعمنة كلهم من طريق عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال « سمعت عبيد الله بن موهب يحدث عمر بن عبد  
 العزيز عن قبيصة بن ذؤيب عن تميم الدارمي قال : قلت يا رسول الله ما السنة في الرجل يعلم على يدي رجل من  
 المسلمين ؟ قال : هو أول الناس بحياها وماتته » قال البخاري قال بعضهم عن ابن موهب سمع تيمما ولا يصح أقول  
 النبي ﷺ الولاء لمن أعتق ، وقال الشافعي . هذا الحديث ليس بثابت إنما يرويه عبد العزيز بن عمر عن ابن  
 موهب ، وابن موهب ليس بالمعروف ولا له له اتق تيمما ومثل هذا لا يثبت ، وقال الخطابي : ضعف أحمد هذا  
 الحديث . وأخرجه أحمد والدارمي والترمذي والنسائي من رواية وكيع وغيره عن عبد العزيز بن ابن موهب عن  
 تميم . وصرح بعضهم بسامع ابن موهب من تميم . وأما الترمذي فقال : ليس إسناده بمجمل . قال : وادخل بعضهم  
 بين ابن موهب وبين تميم قبيصة روى يحيى بن حوة . قلت : ومن طريقه أخرجه من بدأت بذكره ، وقال بعضهم  
 أنه تفرد فيه بذكر قبيصة ، وقد رواه أبو اسحق السبيعي عن ابن موهب بدون ذكر تميم أخرجه النسائي أيضا ، وقال  
 ابن المنذر : هذا الحديث مضطرب : هل هو عن ابن موهب عن تميم أو بينهما قبيصة ؟ وقال بعض الرواة فيه عن  
 عبد الله بن موهب وبعضهم ابن موهب وعبد العزيز راويه ليس بالحافظ . قلت : هو من رجال البخاري كما تقدم

في الأثرية ولكنه ليس بالمكثّر ، وأما ابن موهب فلم يدرك تعجبا ، وقد أشار النساء إلى أن الرواية التي وقع التصريح فيها بسماعه من تعجب خطأ ولكن وثقه بعضهم ، وكان عمر بن عبد العزيز ولاة القضاء ، ونقل أبو زرعة الدمشقي في تاريخه بسند له صحيح عن الأوزاعي أنه كان يدفع هذا الحديث ولا يرى له وجهها ، وصحح هذا الحديث أبو زرعة الدمشقي وقال : هو حديث حسن المخرج متصل وإلى ذلك أشار البخاري بقوله واختلفوا في صحة هذا الخبر ، وحزم في التاريخ ، بأنه لا يصح لمعاوضته حديث : إنما الولاء لمن أعتق ، ويؤخذ منه أنه لو صح سنده لما قاوم هذا الحديث ، وعلى التذلل فتردد في الجمع هل يخص عموم الحديث المتفق على صحته بهذا فيسنثنى منه من أسلم أو نزل الأثرية في قوله « أول الناس » بمعنى النصر والمعاونة وما أشبه ذلك لا بالميراث ويبقى الحديث المتفق على صحته على صومه ؟ جنح الجمهور إلى الثاني ووجهه ظاهر ، وبه حزم ابن القصار فيها حينما ابن بطال فقال : لو صح الحديث لكان تأويله أنه أحق بموالاة في النصر والاطاعة والصلاة عليه إذا مات وهو ذلك ، ولو جاء الحديث بلفظ أحق بميراثه لوجب تخصيص الأول واثقه أهل . قال ابن المنذر : قال الجمهور بقول الحسن في ذلك ، وقال حماد وأبو حنيفة وأصحابه وروى عن النخعي أنه يستمر إن عقل منه ، وإن لم يعقل عنه أنه أن يتحول فغيره واستحق الثاني ولم جرا ، وعن النخعي قول آخر : ليس له أن يتحول ، وعنه أن استمر إلى أن مات يتحول عنه وبه قال أحمد وعمر بن عبد العزيز ، ووقع ذلك في طريق الباغندي التي أسلفتها ، وفي غيرها أنه أعطى رجلا أسلم على يديه رجل فوات وترك مالا وبناتاً نصف المال الذي بقي بعد نصيب البنات . ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في قصة برة من أجل قوله فيه « فإن الولاء لمن أعتق » ، لأن اللام فيه للاختصاص أي الولاء يختص بمن أعتق ، وقد تقدم ترجمته . وقوله فيه « لا يمنحك » وقع في رواية الكهفمي « لا يمنحك » ، بالتأنيد . ثم ذكر حديث عائشة في ذلك مختصرا وقال في آخره « قال وكان زوجها حرا » وقد تقدم قبل باب من وجه آخر عن منصور أن قائل ذلك هو الأسود رواية عن عائشة ، وفي الباب الذي قبله من طريق الحكم عن إبراهيم أنه الحكم ، ومعنى الكلام على ذلك مسنون في محمد الله تعالى ، ومحمد المذكور في أول الحديث الثاني قال أبو علي الفصاني هو ابن سلام أن شاء الله ، وجريرو هو ابن عبد الحيد . قلت : وقد وقع في الاستقراض « حدثنا محمد حدثنا جرير » كذا عند الأكثر غير منسوب ووقع في رواية أبي علي بن شبيب عن الفربري ومحمد بن سلام « وفي رواية أبي ذر عن الكهفمي ومحمد بن يوسف « يعني البيهقي » ، وليس في الكتاب محمد بن جرير سوى هذين الموضعين والمرجح أنه ابن سلام ، وقد أغرب أبو نعيم فأخرج الحديث من طريق عثمان بن أبي شيبة عن جرير ثم قال : أخرجه البخاري عن عثمان ، كذا وجدته وما أظنه إلا ذهولا

### ٣٣ - باب ما رث النساء من الولاء

٦٧٥٩ - **حدثنا** حفص بن عمر **حدثنا** همام عن نافع « عن ابن عمر رضي الله عنهما قال أرادت عائشة

تشرى أن برة فقالت لربي **ﷺ** إنهم بشرطون الولاء فقال لربي **ﷺ** : اشترها فإنما الولاء لمن أعتق »

٦٧٦٠ - **حدثنا** ابن سلام أخبرنا وكيع عن سيفيان عن منصور عن إبراهيم عن الأسود « عن عائشة

قالت : قال رسول الله **ﷺ** : الولاء لمن أعطى الورق وولى الذمة »

**قوله** ( باب ما يرث النساء من الولاء ) ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور في الباب قبله من وجه آخر عن نافع وحديث عائشة من وجه آخر عن منصور مقتصرًا على قوله « الولاء لمن أعطى الورق وولى النعمة » وهذا اللفظ لو كبح عن سفيان الثوري عن منصور ، وقد أخرجه الترمذي من رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان بلفظ « إنما أرادت أن تفتري بريرة فاشتراطوا الولاء » فقال النبي ﷺ ، فذكره . وقد أخرجه الإمام علي بن طريق وكيع أيضًا ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي جميعًا عن سفيان تأمًا وقال : انفظهما واحد ، فعرف أن وكيعًا كان ربما اختصره ، وعرف أنه في قصة بريرة . وقد ذكره أصحاب منصور كتابي عوانة بلفظ « إنما الولاء لمن أعتق » وكذلك ذكره أصحاب إبراهيم الخليلي والأعشى وأصحاب الأسود وأصحاب عائشة وكتابها في السكتب الستة ، وتفرد الثوري وتابعه جرير عن منصور بهذا اللفظ ، فيحتمل أن يكون منصور رواه لما بالهني ، وقد انفرد الثوري بزيادة قوله « وولى النعمة » ومعنى قوله أعطى الورق أى الثمن ، وإنما عبر بالورق لأنه لأعقاب ، ومعنى قوله « وولى النعمة » أعتق ، ومطابقته لقوله « الولاء لمن أعتق » أن صحة العتق تستدعي سبقي ملك والمالك يستدعي ثبوت العوض ، قال ابن بطال : هذا الحديث يقتضي أن الولاء لكل معتق ذكرًا كان أو أنثى وهو مجمع عليه ، وأما جرير الولاء فقال الأبهري : ليس بين الفقهاء اختلاف أنه ليس للنساء من الولاء إلا ما أعتقن أو أولاد من أعتقن ، إلا ما جاء عن مسروق أنه قال : لا يختص الذكور بولاء من أعتق آبائهم بل الذكور والإناث فيه سواء كالأبائات ، ونقل ابن المنذر عن طاووس مثله ، وعليه اقتصر سحنون فيما نقله ابن التين ، وتعقب القهصر الذي ذكره الأبهري تبعًا لسحنون وغيره بأنه يرد عليه ولد الإناث من ولده من أعتقن ، قال : والمباراة المسألة أن يقال إلا ما أعتقن أو جره اليهن من أعتقن بولادة أو عتق ، احترازًا عن لها ولده من زنا أو كانت ملاحقة أو كان زوجها عبدًا فإن ولاد ولد هؤلاء كلهن لمعتق الأم ، والهجعة لاجتماع اتفاق الصحابة ، ومن حيث أنظر أن المرأة لا تستردب المال بالفرض الذي هو أكد من التعصيب ، فاختص بالولاء من يستوعب المال وهو الذكر وإنما ورثن من عتقن لأنه عن مباشرة لا عن جر الإرث ، واستدل بقوله « الولاء لمن أعطى الورق » على من قال فيمن أعتق عن غيره بوصية من المعتق عنه أن الولاء للمعتق عملاً بمعوم قوله « الولاء لمن أعتق » وهو موضح للدلالة منه قوله « الولاء لمن أعطى الورق » فدل على أن المراد بقوله « لمن أعتق » أن كان من عتق في ملكه حين العتق لا لمن يأسر العتق فقط

#### ٢٤ - باب مولى لقوم من أنفسهم ، وابن الأخت منهم

٦٧٦١ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا معاوية بن قرة وقائدة عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن

النبي ﷺ قال : مولى لقوم من أنفسهم ، أو كآل

٦٧٦٢ - حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن قائدة عن أنس عن النبي ﷺ قال : ابن أخت لقوم

منهم ، أو من أنفسهم

**قوله** ( باب ) بالتدوين ( مولى لقوم من أنفسهم ) أى هبة لهم ينسب لهم ولهم وراثته . **قوله** ( وابن الأخت منهم ) أى لأنه ينسب إليهم وهى أمه . **قوله** ( حدثنا شعبة حدثنا معاوية بن قرة وقائدة عن أنس ) هكذا

وقع في رواية آدم عن شعبة مقرونا ، وأكثر الرواة قالوا ، عن شعبة عن قتادة وحده عن أنس ، وقد تقدم بيان ذلك في مناقب قرينش وأورده مختصرا ، ومن وجه آخر عن شعبة عن قتادة مطولا في فزوة حنين وتقدم فوائده هناك وفي كتاب الجزية ، وأخرجه الاسماعيل من طرق عن شعبة عن قتادة وقال : المعروف عن شعبة في « مولى القوم منهم » أو من أنفسهم ، روايته عن قتادة وعن معاوية بن قرة ، والمعروف عنه في « ابن أخت القوم منهم » أو من أنفسهم ، روايته عن قتادة وحده ، وانفرد علي بن الجهم عن شعبة به عن معاوية بن قرة أيضا . قلت : وليس كما قال ، بل تابعه أبو النصر عن شعبة عن معاوية بن قرة أيضا أخرجه أحمد في مسنده عنه وأقاده فيه أن المعنى بذلك الثمان بن مقرن المزي وكان أمه أنصارية والله أعلم . واستدل بقوله « ابن أخت القوم منهم » من قال بأن ذوى الأرحام يرثون كما يرث العصباء ، وحمله من لم يقل بذلك على ما تقدم ، وكأن البخاري رمز إلى الجواب بإيراد هذا الحديث ، لأنه لو صح الاستدلال بقوله « ابن أخت القوم منهم » على إرادة الميراث لصح الاستدلال به على أن العتيق يرث من أعتقه لورود مثله في حقه ، فدل على أن المراد بقوله « من أنفسهم » وكذا « منهم » في المعاونة والانتصار والبر والشفقة ونحو ذلك لا في الميراث . وقال ابن أبي جرة : الحكمة في ذكر ذلك لإبطال ما كانوا عليه في الجاهلية من هدم الانتفات إلى أولاد البنات فضلا عن أولاد الأخوات حتى قال قائلهم :

بنونا بنو أبنائنا ، وبناتنا بنو بناتنا

فأراد بهذا الكلام التحريض على الآفة بين الأقارب . قالت : وأما القول في المولى فالحكمة فيه ما تقدم ذكره من جواز نسبة العبد إلى مولاه لا بلفظ البنوة لما سيأتي قريباً من الوعيد الثابت أن انتساب إلى غير أبيه وجواز نسبته إلى نسب مولاه بلفظ النسبة ، وفي ذلك جمع بين الأدلة ، وبالله التوفيق

### ٣٥ - باب ميراث الأسير

قال وكان شريح يورث الأسير في أيدي العدو ويقول هو أحوج إليه ، وقال عمر بن عبد العزيز أجز وصية الأسير وهماقتة وما صنع في ماله ما لم يقهر عن دينه وإنما هو ماله يصنع فيه ما يشاء

٦٧٦٣ - **عنه** أبو الوليد حدثنا شعبة عن عدي عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : من

ترك مالا فلورثته ومن ترك كلاً فالينا

**قوله** ( باب ميراث الأسير ) أي سواء عرف خبره أم جهل . **قوله** ( وكان شريح ) بمهجمة أوله ومهمله آخره وهو ابن الحارث القاضي السكندري السكوني المشهور . **قوله** ( يورث الأسير في أيدي العدو ويقول هو أحوج إليه ) وصله ابن أبي شيبة والدارمي من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن شريح قال : يورث الأسير إذا كان في أرض العدو ، وزاد ابن أبي شيبة : قال شريح أحوج ما يكون إلى ميراثه وهو أسير . **قوله** ( وقال عمر بن عبد العزيز : أجز وصية الأسير وهماقتة وما صنع في ماله ما لم يقهر عن دينه ، وإنما هو ماله يصنع فيه ما يشاء ) في رواية الكشميني « ما شاء » وهذا وصله عبد الرزاق عن ميمون عن إسحق بن راشد أن هر كذب إليه أن أجز وصية الأسير ، وأخرجه الدارمي من طريق ابن المبارك عن ميمون عن إسحق بن راشد عن عمر بن عبد

العزيز في الأسير يوصى قال : أجور له وصيته مادام هل الإسلام لم يتغير عن دينه . قال ابن بطال : ذهب الجمهور إلى أن الأسير إذا وجب له ميراث أنه يوقف له ، وعن سعيد بن المسيب أنه لم يورث الأسير في أيدي العدو ، قال : وقول الجماعة أولى ، لأنه إذا كان مسلماً دخل تحت عموم قوله يوقف ، من ترك مالا فلورثته ، وإلى هذا أشار البخاري بإيراد حديث ابن هزيمة ، وقد تقدم شرحه قريباً . وأيضاً فهو مسلم تهرى عليه أحكام المسلمين فلا يخرج عن ذلك إلا بمحنة كما أشار إليه عمر بن عبد العزيز ، ولا يكفي أن يثبت أنه ارتد حتى يثبت أن ذلك وقع منه ماوعاً فلا يحكم بخروج ماله منه حتى يثبت أنه ارتد طائفاً لا مكرهاً ، وما ذكره ابن بطال عن سعيد بن المسيب أخرجه ابن أبي شيبة ، وأخرج عنه أيضاً رواية أخرى أنه يرث ، وعن الزهري روايتين أيضاً ، وعن الأثر في لا يرث . (فتاويه) تقدم في أواخر النكاح في باب حكم المفقود في أهله وماله ، أشياء تتعلق بالأسير في حكم زوجته وماله وأن زوجته لا تزوج وماله لا يقسم ما تحققت حياته وعلم مكانه ، فإذا انقطع خبره فهو مفقود ، وتقدم بيان الاختلاف في حكمه هناك

٢٦ - باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ، وإذا أسلم قبل أن يُقسم الميراث فلا ميراث له  
٦٧٦٤ - حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج عن ابن شهاب عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن  
أسامة بن زيد رضي الله عنهم أن النبي ﷺ قال : لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ،

قوله (باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم) هكذا ترجم بلفظ الحديث ثم قال وإذا أسلم قبل أن يتم الميراث فلا ميراث له ، فأشار إلى أن عمومه يتناول هذه الصورة ، فن قيد عدم التوارث بالقصة احتاج إلى دليل ، وحجة الجماعة أن الميراث يستحق بالموت ، فإذا انتقل عن ذلك الميت بموته لم ينتظر قسمته لأنه استحق الذي انتقل عنه ولو لم يقسم المال . قال ابن المنذر : صورة المسألة إذا مات مسلم وله ولدان مثلاً مسلم وكافر فأسلم الكافر قبل قبضة المال قال ابن المنذر : ذهب الجمهور إلى الأخذ بما دل عليه عموم حديث أسامة يعني المذكور في هذا الباب إلا ما جاء من معاذ قال : يرث المسلم من الكافر من غير عكس ، واحتج بأنه سمع رسول الله ﷺ يقول : الإسلام يزيد ولا ينقص ، وهو حديث أخرجه أبو داود وصححه الحاكم من طريق يحيى بن زعفران عن أبي الأسود الدؤلي أنه قال الحاكم جميع الأصناد ، وتعقب بالانقطاع بين أبي الأسود ومعاذ ولكن جماعة منه يمكن ، وقد زعم الجمهور أن ما نقلوه من معاذ هو ما نقلوه ، وقال القرطبي في المفهم : هو كلام محكي ولا يروى كذا قال ، وقد رواه من بعض الرواة قدمت ذكره فكأنه ما وقف على ذلك ، وأخرج أحمد بن منيع بسند قوي عن معاذ أنه كان يورث المسلم من الكافر بفهر عكس ، وأخرج مسدد عنه أن أخوين اختصما إليه مسلم ويهودي مات أبوهما يهودياً فجاز ابنه اليهودي ماله فجازاه المسلم فورث معاذ المسلم ، وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق سعيد بن مسروق قال : ما رأيت قضاء أحسن من قضاء قضى به معاوية : نزل أهل الكتاب ولا يرثونا ، كما يل النكاح بينهم ولا يرث لهم ، وبه قال مسروق وسعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي وإسحق ، وحجة الجمهور أنه قياس في معارضة النص وهو صريح في المراد ولا قياس مع وجوده ، وأما الحديث فليس نصاً في المراد بل هو محمول على أنه يفضل غيره من الأديان ولا يتعلق له بالارث ، وقد عارضه قياس آخر وهو أن التوارث يتماق بالولاية ولا ولاية بين المسلم والكافر لقوله

تعالى ( لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء ، بعضهم أولياء بعض ) وبأن الذي يتزوج الحريسة ولا يرثها ،  
 وأيضا فإن الدليل ينقلب فيما لو قال الذي أرث المسلم لأنه يتزوج علينا ، وفيه قول ثالث وهو الاعتبار بقسمة  
 الميراث جاء ذلك عن عمر وعثمان وهن عكرمة والحسن وجابر بن زيد وهو رواية عن أحمد . قلت : ثبت عن عمر  
 خلافه كما مضى في باب نوربث دوومكة ، من كتاب الحج فإن فيه بعد ذكر حديث الباب معاولا في ذكر عقيل  
 ابن أبي طالب فكان عمر يقول فذكر المتن المذكور هنا - رواه . قوله ( عن ابن شهاب ) هو الزهري ، وكذا  
 وقع في رواية للإسماعيل من وجه آخر عن أبي عاصم . قوله ( عن علي بن حسين ) هو المعروف بزين العابدين  
 وعمر بن عثمان أي ابن عفان ، وقد تقدم في الحج من هذا الشرح بيان من رواه عن الزهري مصرحا بالإخبار  
 بينه وبين علي وكذا بين علي وعمر ، وانفق الرواة عن الزهري أن عمرو بن عثمان بفتح أوله وسكون الميم إلا  
 أن مالكاً وحده قال : عمر ، بضم أوله وفتح الميم ، وشذت روايات عن غير مالك على وفه وروايات عن مالك  
 على وفق الجمهور وقد بين ذلك ابن عبد البر وغيره ، ولم يخرج البخاري رواية مالك وقد عد ذلك ابن الصلاح في  
 علوم الحديث ، له في أمثلة المنكر وفيه نظر أوجه شيخنا في التمسك ، وردت عليه في الانصاح . قوله  
 ( لا يرث المسلم الكافر الخ ) تقدم في المغازي بلفظ « المؤمن » في الموضعين وأخرجه النسائي من رواية هشيم (١)  
 عن الزهري بلفظ « لا يتوارث أهل ملتين » وجاءت رواية شاذة عن ابن عيينة عن الزهري مثلاً ، وله شاهد  
 عند الترمذي من حديث جابر وآخر من حديث عائشة عند أبي بعل وثالث من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن  
 حمده في السنن الأربعة وسند أبي داود فيه إلى عمرو صحيح ، وتمسك بها من قال لا يرث أهل ملة كافرة من أهل ملة  
 أخرى كافرة ، وحملها الجمهور على أن المراد بإحدى الملتين الإسلام وبالأخرى الكفر فيكون مساوياً للرواية التي  
 بلفظ حديث الباب ، وهو أولى من حملها على ظاهر عمومها حتى يمنع على اليهودي مثلاً أن يرث من النصراني ،  
 والأصح عند الشافعية أن الكافر يرث الكافر وهو قول الحنفية والأكثر ومقابله عن مالك وأحمد ، وهذه التفرقة  
 بين الذي والحربي وكذا عند الشافعية وعن أبي حنيفة لا يتوارث حربي من ذي قبل كانا حربيين شرط أن يكونا من  
 دار واحدة ، وعند الشافعية لا فرق ، وعندهم وجه كالحنفية ، وعن الثوري وربيعة وطائفة السكفر ثلاث مال  
 يهودية ونصرانية وغيرهم فلا ترث ملة من هذه من ملة من الملتين ، وعن طائفة من أهل المدينة والبصرة كل قريب  
 من المكفار ملة فلم يرثوا مجوسياً من وثني ولا يهودياً من نصراني وهو قول الأوزاعي ، وبالحق يقال ولا يرث أهل  
 نحلة من دين واحد أهل نحلة أخرى منه كالبقرة والمملوكية من النصارى ، واختلف في المرتد فقال الشافعي وأحمد  
 يصير ماله إذا مات فيما للمسلمين ، وقال مالك يكون فيما إلا إن قصد بدته أن يحرم ورثته المسلمين فيكون لهم ، وكذا  
 قال في الرقيق ، وعن أبي يوسف ومحمد لورثته المسلمين ، وعن أبي حنيفة ما كتبه قبل الردة لورثته المسلمين وبعد  
 الردة لبيعت المال ، وعن بعض التابعين كملقمة يستحقه أهل الدين الذي انتقل إليه ، وعن داود يختص بورثته من  
 أهل الدين الذي انتقل إليه ولم يفصل ، فالحاصل من ذلك ستة مذاهب حررها المارودي ، واحتج القرطبي في  
 المذهب ، لمذهبه بقوله تعالى ( لكل جماعة شرعة ومنهاجا ) فهي ملل متعددة وشرائع مختلفة قال : وأما ما احتجوا به  
 من قوله تعالى ( ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع دنابهم ) فوجه الملة فلا حاجة فيه لأن الوحدة في اللفظ

(١) كسفياني نسخة ، ولأخرى « من رواية إبراهيم »

وفي المعنى الكثرة لأنه أضاه إلى مفيد الكثرة كقول القائل : أخذ من علماء الدين عليهم يريد علم كل منهم ، قال : واحتموا بقوله ( قل يا أيها الكافرون ) إلى آخرها ؛ والجواب أن الخطاب بذلك وقع لسكفار قريش وهم أهل وثن ، وأما ما أحابوا به من حديثه ، لا يتواتر أهل ملتين ، بأن المراد ملة الكفر وملة الاسلام فالجواب منه بأنه إذا صح في حديث أسامة فردزد في حديث غيره ، واستدل بقوله ، لا يرث الكافر المسلم ، على جواز تخصيص عموم الكتاب بالآحاد لأن قوله تعالى ( يوصيكم الله في أولادكم ) عام في الأولاد غلب منه الولد الكافر فلا يرث من المسلم بالحدوث المذكور ، وأجيب بأن النسخ حصل بالإجماع ، وخبر الواحد إذا حصل الإجماع على واقعه كان التخصيص بالإجماع لا بالخبر فقط . قلت : لكن يحتاج من احتج في الشق الثاني به إلى جواب ، وقد قال بعض المداق : طريق العام هنا قطعي ودلالته على كل فرد ظنية ، وطريق الخاص هنا ظنية ودلالته عليه قطعية فيتمادلان ، ثم يرجع الخاص بأن العمل به يستلزم إجماع بين الداليل المذكورين بخلاف حكمه

### ٢٧ - باب ميراث العبد النمراني والمكاتب النمراني

وإثم من انتفى من ولده

### ٢٨ - باب من ادعى أمًا أو ابن أخ

٦٢٦٥ - حديث قتيبة بن سعيد حدثنا الليث عن ابن شهاب عن هروة عن عائشة رضي الله عنها أنها

قالت : اختص سعد بن أبي وقاص وهب بن زمة في غلام ، قال سعد هذا يارَسُولَ اللَّهِ ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عهد إلى أنه ابنه ، انظر إلى شبهه ، وقال عهد بن زمة هذا أخي يارَسُولَ اللَّهِ ولده علي فراش أبي من ولده ، فنظر رسولُ اللَّهِ ﷺ إلى شبهه فرأى شبهاً بيننا بعتة ، فقال : هو لك يا عهد بن زمة ، الوفا ففراش وإماهر الجبر ، واحتجني منه يا سودة بنت زمة ، قالت : فلم يرَ سودة بعد .

قوله ( باب ميراث العبد النمراني والمكاتب النمراني ) كذا الأكثر في حديث ، ولا يذعن عن المستدلى والكشميني ، باب من ادعى أمًا أو ابن أخ ، ولم يذكر فيه حديثاً ، ثم قال عن الثلاثة : باب ميراث العبد النمراني والمكاتب النمراني ، ولم يذكر أيضاً فيه حديثاً ، ثم قال عنهم : باب إثم من انتفى من ولده ، وذكر قصة سعد وعبد بن زمة ، لجري أبح بطل وابن الزين على حذف د باب من انتفى من ولده ، وجعل قصة ابن زمة لباب من ادعى أمًا ولم يذكرها في د باب ميراث العبد ، حديثاً على ما وقع عند الأكثر ، وأما الأسماعيلي فلم يقع عنده د باب ميراث العبد النمراني ، بل وقع عنده د باب إثم من انتفى من ولده ، وقال : ذكره بلا حديث ، ثم قال د باب من ادعى أمًا أو ابن أخ ، وذكر قصة عهد بن زمة ، ووقع عند أبي نعيم د باب ميراث النمراني ومن انتفى من ولده ومن ادعى أمًا أو ابن أخ ، وهذا كله راجع إلى رواية الفريري عن البغاري ، وأما النسفي فوقع عنده د باب ميراث العبد النمراني والمكاتب النمراني ، وقال : لم يكتب فيه حديثاً ، وفي نسخة د باب من انتفى من ولده ، ومن ادعى أمًا أو ابن أخ ، وذكر فيه قصة ابن زمة ، فتأخس لنا من ذلك أن الأكثر جعلوا قصة ابن زمة



الترجمة من ادعى أخا أو ابن أخ ولا إشكال فيه ، وأما الترجمة فستطرد إحداها عند بعض وثبتت عند بعض ، قال ابن بطال : لم يدخل البخاري تحت هذا الرسم حديثا ، ومذهب العلماء أن العبد النصراني إذا مات قاله أسيدا بالرق لأن مالك العبد غير صحيح ولا مستقر فهو مال السيد يستحقه لا بطريق الميراث وإنما يستحق بطريق الميراث ما يكون مباحا مستقرا لمن يورث عنه . وعن ابن سيرين ماله لبيت المال وليس للسيد فيه شيء لاختلاف دينهما ، وأما المكاتب فإن مات قبل أداء كتابته وكان في ماله وقار لباقي كتابته أخذ ذلك في كتابته فما فضل فهو لبيت المال . قلت : وفي مسألة المكاتب خلاف يندأ من الخلاف فيمن أدى بعض كتابته هل يمتن منه بقدر ما أدى أو يستمر على الرق ما بقى عليه شيء ؟ وقد مضى الكلام على ذلك في كتاب العتق . وقال ابن المنير : يحتمل أن يكون البخاري أراد أن يدرج هذه الترجمة تحت الحديث الذي قبلها لأن النظر فيه محتمل كأن يقال بأخذ المال لأن العبد ملكه وله انتزاعه منه حيا فكيف لا يأخذه ميتا ؟ ويحتمل أن يقال لا يأخذه لموم لا يرث المسلم الكافر ، والاول أرجح . قلت : وتوجيه ما تقدم ، وجرى الكرماني على ما وقع عند ابن نعيم فقال : هاهنا ثلاث تراجم متواليمة والحديث ظاهر للثالثة وهي من ادعى أخا أو ابن أخ ، قال : وهذا يؤيد ما ذكروا أن البخاري ترجم لأبواب وأراد أن يلحق بها الأحاديث فلم يتفق له إتمام ذلك ، وكان أهل بين كل ترجمتين بياضا فضم النقلة بعض ذلك إلى بعض . قلت : ويحتمل أن يكون في الأصل ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني كان مضموما إلى لا يرث المسلم الكافر أخ ، وليس بعد ذلك ما يشكل إلا ترجمة من اتقى من ولده ولا سيما على سياق أبي ذر وسأذكره في الباب الذي يليه . « تسكيل » : لم يذكر البخاري ميراث النصراني إذا اعتقه المسلم ، وقد حكى فيه ابن التين ثمانية أقوال فقال غفر بن عبد العزيز والقيث والشافعي : هو كالولي المسلم إذا كانت له ورثة وإلا قاله أسيدا ، وقيل يرثه الولد خاصة ، وقيل الولد والوالد خاصة ، وقيل هما والإخوة ، وقيل هم والدصبة ، وقيل ميراثه لذوي رحمه وقيل لبيت المال فيثا ، وقيل يرقف فن ادعاه من النصراني كان له . انتهى ملخصا . وما نقله عن الشافعي لا يعرفه أصحابه ، واختلف في حكمه فالجمهور أنه الكافر إذا اعتق مسلما لا يرثه بالولاء ، وعن أحمد رواية أنه يرثه ، ونقل مثله عن علي ، وأما ما أخرجه النسائي والحاكم من طريق أبي الزبير عن جابر سرطوخا لا يرث المسلم النصراني إلا أنه يكون عبده أو أمته ، وأعله ابن حزم بتدليس أبي الزبير ، وهو مردود فقد أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عن أبي الزبير أنه سمع جابرا ، فلاحجة فيه لسلك من المصنفين لأنه ظاهر في الموقوف

قوله ( باب إثم من اتقى من ولده ) أورد فيه حديث عائشة في قصة غاصصة سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة ، وقد مضى شرحه مسطور في باب الولد لفراش ، وقد خفي توجيه هذه الترجمة لهذا الحديث ، ويحتمل أن يخرج هل أن عتبة بن أبي وقاص مات مسلما وأن الذي حمله هل أن يوصى أمه بأخذ ولد وابنة زمعة خشية أن يكون سكوتهم عن ذلك مع اعتقاده أنه ولده يتنزل منزلة النبي ، وكان سمع ما ورد في حق من اتقى من ولده من الوعيد فعهد إلى أخيه أنه ابنه وأمره باستحقاقه ، وعلى تقدير أن يسكون عتبة مات كافرا فيحتمل أن يكون ذلك هو الحامل لسوءه على استحقاق ابن أخيه ويلحق انتفاء ولد الأخ بالانتفاء من الولد لأنه قد يرث من عمه كما يرث من أبيه ، وقد ورد الوعيد في حق من اتقى من ولده من رواية مجاهد عن ابن عمر رفعه « من اتقى من ولده

ليفضحه في الدنيا فضحه الله يوم القيامة ، الحديث ، وفي سنده المراح والد وكيع يختلف فيه ، وله طريق أخرى عن ابن عمر أخرجه ابن هادي بلفظ « من اتقى من ولده فليزبرأ مقعداً من النار » ، وفي سنده محمد بن أبي الإهيعة راويه عن نافع قال أبو حاتم منكر الحديث ، وله شاهد من حديث أبي هريرة أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم بلفظ « وأياماً رجل محمد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله منه » ، الحديث ، وفي سنده هيبه الله بن يوسف جهازي ما روى عنه سوي يزيد بن الهاد

### ٢٩ - باب من ادعى إلى غير أبيه

٦٧٦٦ - حدثنا مسددٌ حدثنا خالدٌ - هو ابن عبد الله - حدثنا خالدٌ عن أبي عثمان « عن سعدٍ رضي الله عنه قال سمعتُ النبي ﷺ يقول : مَنْ ادَّعى إلى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام »  
٦٧٦٧ - فذكرته لأبي بكره فقال : وأنا سمعته أذُنًا يروعه قاضي من رسول الله ﷺ ،

٦٧٦٨ - حدثنا أضيقُ بنُ الفرج حدثنا ابنُ وهب أخبرني عمرو بن جعفر بن ربيعة عن هراك عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : لا ترغبوا عن آبائكم ، فإنَّ رغبَ عن أبيه فهو كفرٌ ،

قوله ( باب من ادعى إلى غير أبيه ) لعل المراد إثم من ادعى كما صرح به في الذي قبله ، أو أطلق لوقوع الوعيد فيه بالكفر وبتهريم الجنة فوكل ذلك إلى نظر من يسمي في تأويله . قوله ( خالد هو ابن عبد الله ) يعني الواسطي الطحان ، وخالد شيخه هو ابن مهران الخزاز ، وأبو عثمان هو التميمي ، وسعد هو ابن أبي وقاص ، والسند إلى سعد كان بصريون ، والقاتل فذكرته لأبي بكره ، هو أبو عثمان ، وقد وقع في رواية هشيم عن خالد الخزاز عند مسلم في أوله قصة ، ونظفه عن أبي عثمان قال لما ادعى زياد أقيت أبا بكره فقلت : ما هذا الذي صنعتم ؟ إنني سمعت سعد بن أبي وقاص يقول ، فذكر الحديث مرفوعاً فقال أبو بكره : وأنا سمعته من رسول الله ﷺ ، والمراد بزياد الذي ادعى زياد بن سمية وهي أمه كانت أمه للحارث بن كعدة زوجها مولى هيبه فأنت زياد هل فراشه وم بالظانف قبل أن يسلم أهل الظانف ، فلما كان في خلافة عمر سمع أبو سفيان بن حرب كلام زياد عند عمر وكان بايناً فأعجبه فقال : إنني لأعرف من وضعه في أمه ولو شئت لسميته ولكن أخاف من عمر ، فلما ولي معاوية الخلافة كان زياد على قارس من قبل على فأراد مداراة فأنطمه في أنه ياحقه بأبي سفيان فأضفى زياد إلى ذلك فجرت في ذلك خطوب إلى أن ادعاء معاوية وأمره على البصرة ثم على الكوفة وأكرمه ، وسار زياد صيرته المضمورة وسياسة المذكورة ، فكان كثير من الصحابة والتابعين يشكرون ذلك على معاوية محتجين بحديث « الولد لأمرأه » وقد مضى قريباً من ذلك ، وإنما خص أبو عثمان أبا بكره بالانكار لأن زياداً كان أخاه من أمه ، ولأن بكره مع زياد قصة تقدمت الإشارة إليها في كتاب الشهادات ، وقد تقدم الحديث في فروع حين من رواية حاتم الأحول عن أبي عثمان قال سمعت سعداً وأبا بكره ، وتقدم هناك ما يتعلق بأبي بكره . قوله ( من ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام ) وفي رواية حاتم أشار إليها عند مسلم « من ادعى أبا في الإسلام غير أبيه » والثاني ملك وقد تقدم شرحه في مناقب قريش في الكلام على حديث أبي ذؤيب

« ومن ادعى لغير أبيه وهو بهاء الكفر ، ورفع هناك دالا كفر بالله ، وتقدم القول فيه ، وقد ورد في حديث أبي بكر الصديق د كفر بالله انني من نسب رائدق ، أخرجه الطبراني . قوله ( أخبرني عمرو ) هو ابن الحارث وعراك بكسر المهملة وتخفيف الراء وآخره كاف هو ابن مالك . قوله ( عن أبي هريرة ) في رواية مسلم عن هارون بن سعيد عن ابن وهب بسنده إلى عراك أنه سمع أبا هريرة . قوله ( لا ترغبوا عن آبائكم ) في رواية عن أبيه فهو كافر ) كذا لاكثر وكذا مسلم ، ورفع لذلك معنى « فقد كفر » ، وسيأتي في باب رجم الحبل من الزنا ، في حديث عمر الطبراني « لا ترغبوا عن آبائكم » فهو كافر بربكم ، قال ابن بطال : ليس معنى هذين الحديثين أن من انهر بالنسبة إلى غير أبيه أن يدخل في الوعيد كإفداد بن الأسود ، وإنما المراد به من تحول عن نسبه لأبيه إلى غير أبيه علانية ، وكانوا في الجاهلية لا يستنكرون أن يتبنى الرجل ولده غيره ويصير الولد بالنسب إلى الذي تبناه حتى نزل قوله تعالى ( ادعهم لأبائهم هو أوسط عند الله ) وقوله سبحانه وتعالى ( وما جعل أدعياءكم أبناءكم ) فنسب كل واحد إلى أبيه الحقيقي وترك الانساب إلى من تبناه لكن بقي بعضهم مشهورا بمن تبناه فيذكر به أقصد التعريف لا أقصد النسب الحقيقي كإفداد بن الأسود ، وليس الأسود أباه وإنما كان تبناه وأسم أبيه الحقيقي عمرو بن نميلة بن مالك بن ربيعة الهزلي ، وكان أبوه حليف كندة فقبل له الكندي ، ثم حالف هو الأسود بن عبد يغوث الزهري فتبنى المقاد فقبل له ابن الأسود . انتهى ملخصاً موضعنا . قال : وليس المراد بالكفر حقيقة الكفر التي يخلد صاحبها في النار ، وأوسط القول في ذلك ، وقد تقدم ترجمته في مناقب قرين وفي كتاب الإيمان في أوائل الكتاب . وقال بعض الشراح : سبب إطلاق الكفر هنا أنه كذب على الله كأنه يقول خلقتني الله من ماء فلان ، وليس كذلك لأنه إنما خلقه من غيره ، واستدل به على أن قوله في الحديث الماضي قريباً « ابن أخت القوم من أنفسهم » و « مول القوم من أنفسهم » ، ليس على عمره إذ لو كان على عمره لماز أن ينسب إلى طاله مثلاً وكان معارضاً لحديث الباب المصرح بالوعيد الشديد لمن فعل ذلك ، ونعرف أنه حاس ، والمراد به أنه منهم في الشفقة والبر والمعاونة ونحو ذلك

### ٣٠ - باب إذا أدعت المرأة ابناً

٦٧٦٩ - حدثنا أبو ليلى أخبرنا شعيب قال حدثنا أبو الزناد عن عبد الرحمن « عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : كانت امرأة من بني إسرائيل معها ابناهما جاء القرب فذهب بابن إحداهما فقالت لصاحبتها إنما ذهب بابنك وقالت الأخرى إنما ذهب بابنك ، فتحاكتا إلى داود عليه السلام ففضى به فسكبرى ، فخرجتا إلى سليمان بن داود عليهما السلام ، فأخبرناه ، فقال اتقوني بالسكين أشقن بهنما ، فقالت الصغرى لا تفعل يرحمك الله هو ابناهما ، ففضى به للصغرى ،

قال أبو هريرة : والله إن سمعت بالسكين قط إلا يومئذ وما كنا نقول إلا الحق

قوله ( باب إذا أدعت المرأة ابناً ) ذكر قصة المرأتين اللتين كان مع كل منهما ابن فأخذ الذئب أحدهما

فاختلفا في أيهما الذائب ، فتحاكتنا إلى دارد ، وفيه حكم سليمان ، وقد مضى شرحه مستوفى في ترجمة سليمان من أحاديث الأنبياء . قال ابن بطال : أجمعوا على أن الأم لا تستلحق بالزوج ما يذكره ، كان أممت المدينة قبلت حيث تكون في صحته ، ولو لم تكن ذات زوج وقالت لمن لا يعرف له أب : هذا ابني ولم ينادهما فيه أحد فانه يعمل بقولها وترثه ويرثها ويرثه إخوته لأمه ، ونازعه ابن التين لحكي عن ابن القمام : لا يقبل قولها إذا ادعت اللقيط ، وقد استنبط المسائي في « السنن الكبرى » من هذا الحديث أشياء نفيسة فترجم : نقض الحاكم ما حكم به غيره من هو مثله أو أجل إذا اقتضى الأمر ذلك ، ثم ساق الحديث من طريق علي بن عياش عن شعيب بسنده المذكور هنا ، وصرح فيه بالتحديث بين أبي الزناد وبين الأعرج وأبي هريرة ، وساق الحديث نحو أبي اليمان ، وترجم أيضاً الحاكم بخلاف ما يعترف به المحكوم له إذا تبين للحاكم أن الحق غير ما اعترف به ، وساق الحديث من طريق مسكين بن بكير عن شعيب وفيه : فقال أظنهم نصفين لهذه نصف ولهذا نصف ، فقالت الكبرى نعم أظنهم ، فقالت الصغرى لا أظنهم هو ولدها فقضى به لى أبت أن يقطعها ، فأشار إلى قول الصغرى هو ولدها ، ولم يعمل سليمان بهذا الإقرار بل قضى به لها مع إقرارها بأنه لصاحبها ، وترجم له « النوسعة للحاكم أن يقول للشيء الذي لا يقطعه أفضل ليستبين له الحق » ، وساقه من طريق محمد بن عجلان عن أبي الزناد وفيه : فقال اتوني يا مسكين أشق الغلام بينهما ، فقالت الصغرى أشق ؟ فقال : نعم ، فقالت : لا تفعل ، حظي منه لها ، وقد أخرجه مسلم من طريق أبي الزناد ولم يسق أمظه بل أحال به على رواية ورقاء عن أبي الزناد ، وقد ذكرت ما فيها في ترجمة سليمان ، ثم ترجم « الفهم في القضاء والتدبير فيه والحكم بالاستدلال » ، ثم ساقه من طريق بشير بن نهبك عن أبي هريرة وذكر الحديث مختصراً وقال في آخره : فقال سليمان - يعني للكبرى - لو كان ابنك لم ترضى أن يقطع ،

### ٣٩ - باب القائف

٦٧٧٠ - **حدثنا قتيبة بن سعيد** حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عروة « عن عائشة رضي الله عنها قالت : إن رسول الله ﷺ دخل على مسروراً تبرق أسارير وجهه فقال : ألم تري أن مجزاً نظراً آتفاً إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد فقال : إن هذه الأقدام بعضها من بعض »

٦٧٧١ - **حدثنا قتيبة بن سعيد** حدثنا سفیان عن الزهري عن عروة « عن عائشة قالت دخل على رسول الله ﷺ ذات يوم وهو مسرور فقال : يا عائشة ألم تري أن مجزاً المذلجى دخل على فرأى أسامة وزيداً وعليهما قطيفة قد غطيا رؤسهما وبدت أقدامهما فقال : إن هذه الأقدام بعضها من بعض »

**قوله ( باب القائف )** هو الذي يعرف الشبه وبين الآخر ، صمى بذلك لأنه يفتقر الأشياء أى يتجهها فمكانه مطلوب من القائف ، قال الأصمعي : هو الذي يفتقر الآخر ويقتافه ففراوقافة والجمع القافة ، كذا وقع في الضربين وللتبائية . **قوله في الطريق الثانية ( عن الزهري )** في رواية الحميدي عن سفیان « حدثنا الزهري ، أخرجه أبو نعيم . **قوله ( دخل على مسروراً تبرق أسارير وجهه )** تقدم شرحه في صفته النبي ﷺ . **قوله ( فقال لم تري أن مجزاً )**

في الرواية التي بعدها ، ألم ترى أن مجزراً ، والمراد من الرؤية هنا الإخبار أو العلم ، ومضى في مناقب زيد من طريق ابن عيينة عن الزهري ، ألم تسمى ما قال المدلجى ، ومضى في صفة النبي ﷺ من طريق إبراهيم بن محمد عن الزهري بلفظ ، دخل على قائف ، الحديث وفيه فسر بذلك النبي ﷺ وأعجبه وأخبر به قائف ، وأسلم من طريق معمر وابن جريح عن الزهري ، وكان مجزراً قائفاً ، ومجزز بضم الميم وكسر الزاي الثقيلة وحكى فتحها وبعدها زاي أخرى هذا هو المشهور ، ومنهم من قال بسكون الحاء المهملة وكسر الزاي ثم زاي وهو ابن الأعور بن جعدة المدلجى نسبة إلى مدلج بن مرة بن عبيد مناف بن كنانة ، وكانت القيافة فيهم وفي بني أسد ، والربيع تعرف لهم بذلك ، وليس ذلك خاصاً بهم على الصحيح ، وقد أخرج يزيد بن هارون في الفرائض بسند صحيح إلى سعيد بن المسيب أن عمر كان قائفاً أرده في قصته ، وعمر فرشى ليس مدلجياً ولا أسدياً ولا أسد قريش ولا أسد خزاعة ، ومجزز المذكور هو والد عاتمة بن مجزز الماضي ذكره في باب سرية عبيد الله بن حذافة ، من المازنى ، وذكره مصعب الزبيري والواقدي أنه سمى مجزراً لأنه كان إذا أخذ أسيراً في الجاهلية جز ناصيته وأطلقه ، وهذا يدفع فتح الزاي الأول من اسمه ، وعلى هذا فكان له اسم غير مجزز . لكن لم أر من ذكره . وكان مجزراً عارفاً بالقيافة ، وذكره ابن يونس فيمن شهد فتح مصر وقال : لا أعلم له رواية . قوله ( نظر آتياً ) بالمد ومجزز القصر أى قريباً أو أقرب وقت : قوله ( إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد ) في الرواية التي بعدها ، دخل على فرأى أسامة بن زيد وزيداً وعليهما قطيفة قد غطيا رؤوسهما وبدت أقدامهما ، وفي رواية إبراهيم بن سعد وأسامة وزيد مضطجعا ، وفي هذه الزيادة دفع قوم من يقول : لعله جابها بذلك لما عرف من كونهم كانوا يطعنون في أسامة . قوله ( بعضها من بعض ) في رواية السكستيمى ، لمن بعض ، قال أبو دارد : نقل أحمد بن صالح عن أهل النسب أنهم كانوا في الجاهلية يقدحون في نسب أسامة لأنه كان أسود شديد السواد وكان أبوه زيد أبيض من القطن ، فلما قال القائف ما قال مع اختلاف القوم سر النبي ﷺ بذلك لكونه كافراً لهم عن الطعن فيه لاعتقادهم ذلك ، وقت أخرج عبد الرزاق من طريق ابن سيرين أن أم أسامة - وهى أم أيمن مولاة النبي ﷺ - كانت سوداء فلما جاء أسامة أسود ، وقد وقع في الصحيح عن ابن شهاب أن أم أيمن كانت حبشية وصيفة لعبد الله والنبي ﷺ ، ويقال كانت من سبي الحبشة الذين قدموا زمن الفيل ، نصارت لعبد المطلب فوهرها لعبد الله ، وتزوجت قبل زيد عبيد الحبشى فولدت له أيمن فكانت به واشتهرت بذلك ، وكان يقال لها أم الظباء ، وقد تقدم لها ذكر في أوامر الهبة . قال عياض : لو صح أن أم أيمن كانت سوداء لم ينكروا سواد ابنتها أسامة لأن السوداء قد تلد من الأبيض أسود . قلت : يحتمل أنها كانت صافية لجام أسامة شديد السواد فوقع الانكار له المك ، وفي الحديث جواز الشهادة على المنتقة والاكتفاء بغيرتها من غير رؤية الوجه ، وجواز اضطجاع الرجل مع ولده في شعار واحد ، وقبول شهادة من يشهد قبل أن يستشهد عند عدم التهمة ، وضرورة الحاكم لظهور الحق لأحد الخصمين عند السلامة من الهوى ، وتقدم في باب إذا عرض بنى الولد ، من كتاب اللعان حديث أبي هريرة في قصة الذي قال : إن امرأتى ولدت غلاما أسود ، وفيه قول النبي ﷺ : لعله نزع عرق ، ومضى شرحه هناك وبالله التوفيق . ( تنبيه ) : وجه إدخال هذا الحديث في كتاب الفرائض الرد على من زعم أن القائف لا يعتبر قوله ، فإن من اعتبر قوله فعلم به لزوم منه حصول النوارث بين الملاحق والملاحق به

(خاتمة) : اشتمل كتاب الفرائض من الأحاديث المرفوعة على ثلاثة وأربعين حديثاً ، الملقق منها حديث تميم الداري فبمن أسلم على بديه رجل والبتية موصوفة ، والمكر من أفسد وفيها مضي سبعة وثلاثون حديثاً والبقية عاصلة لم يخرج مسلم منها سوى حديث أبي هريرة في الجنين غرة ، وحديث ابن عباس « ألحقوا الفرائض بأهلها ، وأما حديث معاذ في توريب الأخوة والبنات وحديث ابن مسعود في توريب بنت الابن وحديثه في السائبة وحديث تميم الداري إيمان فأنفرد البخاري بتخريجها . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم أربعة وعشرون أثراً ، والله سبحانه وتعالى أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٨٦ - كتاب الحدود

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الحدود ) . جمع حد ، والمذكور فيه هنا حد الزنا والخمر والسرقة ، وقد حصر بعض العلماء ما قيل بوجوب الحد به في سبعة عشر شيئاً ، فمن المتفق عليه الردة والحرابة ما لم يتب قبل القدرة والولنا والنفذ به وشرب الخمر سواء أسكر أم لا والسرقة ، ومن المختلف فيه جحد للعارية وشرب ما يسكر كخميره من غير الخمر والنفذ بغير الزنا والتمريض بالنفذ والاراط ولو من محل له نكاحها وإتيان البهيمة والسحاق وتمكين المرأة القرد وهديه من البواب من وطنها والسحر وترك الصلاة تكاملاً والفطر في رمضان ، وهذا كله خارج عما أشرع فيه المقاتلة كالو ترك قوم الزكاة ونصبوا لذلك الحرب . وأصل الحد ما يجمع بين شيئين فيمنع اختلاطهما ، وحد الدار ما يميزها ، وحد الشيء وصفه المحيط به المميز له عن غيره . وسيتفقوبة الزاني ونحوه حداً لكونها تمنعه المماودة أو لكونها مقدرة من الفارح ، وللإشارة إلى المنع سمي البواب حداداً . قال الراغب : وتطلق الحدود ويراد بها نفس المعاصي كقوله تعالى ( تلك حدود الله فلا تقربوها ) وعلى فعل فيه شيء مقدر ، ومنه ( ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ) وكأنتها لما فصلت بين الحلال والحرام سميت حدوداً . فمنها ما زجر عن فعله ومنها ما زجر من الزيادة عليه والنقصان منه ، وأما قوله تعالى ( إن الذين يحادون الله ورسوله ) فهو من الممانعة ، ويحتمل أن يراد استعمال الحد يد إشارة إلى المقاتلة ، وذكرنا البسملة في رواية أبي ذر سابقة على كتابه .

### ٩ - باب ما يجزى من الحدود

قوله ( باب ما يجزى من الحدود ) كذا للاستعلاء ولم يذكر فيه حديثاً ، ولغيره وما يجزى ، عطفاً على الحدود . وفي رواية اللحق جعل البسملة بين الكتاب والباب ثم قال « لا يشرب الخمر . وقال ابن عباس الخ ،

٢ - **باب** للزنا وشرب الخمر ، وقال ابن عباس : يُنَزَّعُ منه نور الإيمان في الزنا

٦٧٧٢ - **حديث** يجرى بن بكير حدثنا الله عن فضيل عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن

أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشرب

وهو مؤمن ، ولا يسرق ، حسين يسرق وهو مؤمن ، ولا ينتهب ، نهبة يرفع الناس إليه فيها أبصارهم وهو مؤمن . وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ (عنه) إلا النهبة

قوله ( باب الزنا وشرب الخمر ) أي التحذير من تعاطيها . ثبت هذا الحديث وحده . قوله ( وقال ابن عباس بنزع منه نور الإيمان في الزنا ) وصله أبو بكر بن أبي شيبة في كتاب الإيمان من طريق عثمان بن أبي صفية قال : كان ابن عباس يدعو لخلائه غلاما غلاما فيقول : ألا أزوجك ؟ ما من عبد يذني إلا نزع الله منه نور الإيمان ، وقد روى سرفعا أخرجه أبو حمزة الطبري من طريق محمد بن عمار عن ابن عباس سمعت النبي ﷺ يقول : من ذني نزع الله نور الإيمان من قلبه فإن شاء أن يرد إليه رده ، وله شاهد من حديث أبي هريرة عند أبي داود . قوله ( عن أبي بكر بن عبد الرحمن ) أي ابن أخت ابن شهاب أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام . قوله ( لا يذني الزاني حين يذني وهو مؤمن ) قيد نفي الإيمان بحال ارتكابه لها ، ومقتضاه أنه لا يستمر بعد فراغه ، وهذا هو الظاهر ، ويحتمل أن يكون المعنى أن زوال ذلك إنما هو إذا أفلح الإفلاج الكلي ، وأما لو فرغ وهو مصر على تلك المصيبة فهو كارتكاب نكبة فينتبه أن نفي الإيمان عنه يستمر ، وبؤيده ما وقع في بعض طرقه كإساق في الحارثيين من قول ابن عباس « كان تاب عاد إليه » ولكن أخرج الطبري من طريق نافع بن جبير بن مطعم عن ابن عباس قال : لا يذني حين يذني وهو مؤمن ، فإذا زال رجح إليه الإيمان . ليس إذا تاب منه . ولكن إذا تأخر عن العمل به . وبؤيده أن المصر وإن كان له إثم مستمر لكنه ليس إثم كمن باشر الفعل كالسرقة مثلا . قوله ( ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن ) في الرواية الماضية في الأشربة « ولا يشربها » ولم يذكر اسم الفاعل من الشرب كما ذكره في الزنا والسرقة ، وقده تقدم الكلام هل ذلك في كتاب الأشربة . قال ابن مالك : فيه جواز حذف الفاعل لدلالة الكلام عليه والتقدير : ولا يشرب الخمر الخ ، ولا يرجع الضمير إلى الزاني لئلا يختص به بل هو عام في حق كل من شرب ، وكذا القول في لا يسرق ولا يقتل وفي لا يغل ، وظاهر حذف الفاعل بعد التي قراءة هشام ( ولا يحسن الذين قتلوا في سبيل الله ) يفتح الياء التعتانية أوله أي لا يحسن حاسب . قوله ( ولا ينتهب نهبة ) يضم النون هو المال المنهوب والمراد به المأخوذ جهرا قهرا ، ووقع في رواية هشام عند أحمد والذي نفس محمد بيده لا ينتهب أحدكم نهبة ، الحديث ، وأشار برفع البصر إلى حالة المنهوبين فانهم ينظرون إلى من ينهبهم ولا يقدر على دفعه ولو تعرضوا إليه ، ويحتمل أنه يكون كناية عن عدم التستر بذلك فيكون صفة لازمة للنهب ، بخلاف السرقة والاختلاس فإنه يكون في خفية ، والانتهاب أشد لما فيه من مزيد الجرأة وهدم المبالاة ، وزاد في رواية يونس بن يزيد عن ابن شهاب التي يأتي التنبيه عليها عقبها ذات شرف أي ذات قدر حيث يشرف الناس لها ناظرين إليها ولهذا وصفها بقوله « يرفع الناس إليه فيها أبصارهم » ونظف يشرف وقع في معظم الروايات في الصحيحين وغيرهما بالعين المعجمة ، وفيهما بعض رواة مسلم بالمهمل ، وكذا نقل عن إبراهيم الجرجي ، وهي ترجع إلى التفسير الأول قاله ابن الصلاح . قوله ( يرفع الناس الخ ) هكذا وقع تقييده بذلك في النهبة دون السرقة . قوله ( وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ (عنه) إلا النهبة ) هو مرصول بالسند المذكور ، وقد

أخرجه مسلم من طريق شعيب بن الليث بلفظ : قال ابن شهاب وحدثني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن  
 عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ بمثل حديث أبي بكر هذا إلا التهمة ، وتقدم في الأشربة من طريق جونس بن يزيد  
 عن ابن شهاب ، وصحت أبا سلمة ابن عبد الرحمن وابن المسيب يقولان قال أبو هريرة ، فذكره مرفوعاً ، وقال بعده  
 وقال ابن شهاب وأخبرني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن أبا بكر يعني أباة كان يحدثه  
 عن أبي هريرة ثم يقول : كان أبو بكر يلحق مصعب ، ولا ينتهب نبهة ذات شرف ، والباقي نحو الذي هنا ، وتقدم  
 في كتاب الأشربة أن مسلماً أخرجه من رواية الأوزاعي عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة وأبي بكر بن  
 عبد الرحمن لأنهم عن أبي هريرة وسأله مساقوا واحداً من غير تفصيل ، قال ابن الصلاح في كلامه على مسلم قوله  
 : وكان أبو هريرة يلحق مصعب ، ولا ينتهب ، يوم أنه موقوف على أبي هريرة ، وقد رواه أبو نعيم في مستخرج  
 على مسلم من طريق همام عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : والذي نفس محمد بيده لا ينتهب أحدكم نبهة ، الحديث  
 فصرح برفعه انتهى . وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه لكن لم يسق لفظه بل قال : مثل حديث الأهرى ، لكن  
 قال : يرفع إليه المؤمنون أعينهم فيها ، الحديث ، قال : وزاد : ولا يغفل أحدكم حين يغفل وهو مؤمن فأياكم إياكم ،  
 وسيأتي في المحار بين من حديث ابن عباس هذا فيه من الزيادة : ولا يقتل ، وتقدمت الإشارة إلى بعض ما قيل  
 في تأويله في أول كتاب الأشربة وأستوعبه هنا أن شاء الله تعالى ، قال الطبري : اختلف الرواة في أداء لفظ  
 هذا الحديث ، وأنكر بعضهم أن يكون ﷺ قاله ، ثم ذكر الاختلاف في تأويله . ومن أقوى ما يحمل على صرفه  
 عن ظاهره إيجاب الحد في الزنا على انحاء مختلفة في حق الحر المحسن والحر البكر وفي حق العبد ، فلو كان المراد  
 بنفي الإيمان ثبوت الكفر لاستوروا في العقوبة لأن المكلمين فيما يتعلق بالإيمان والكفر سواء ، فلما كان الواجب  
 فيه من العقوبة مختلفاً دل على أن مرتكب ذلك ليس بكافر حقيقة . وقال الثوري : اختلف العلماء في معنى هذا  
 الحديث ، والصحيح الذي قاله المحققون أن معناه : لا يفعل هذه المعاصي وهو كامل الإيمان ، هذا من الالفاظ التي  
 تطلق على نفي الشيء والمراد نفي كاله كما يقال لا علم إلا ما نفع ولا مال إلا ما بخل ولا عيش إلا عيش الآخرة ، وإنما  
 تأويله لحديث أبي ذر : من قال لا إله إلا الله دخل الجنة وإن ذنوبه وإن سرق ، وحديث عبادة الصحيح المشهور  
 : أنهم بإيماء رسول الله ﷺ على أن لا يسرقوا (١) ولا يزنا ، الحديث ، وفي آخره : ومن فصل شيئاً من ذلك  
 فعقوبته في الدنيا فهو كفارة ، ومن لم يعاقب فهو إلى الله أن شاء عفا عنه وإن عاء عنه ، فهذا مع قول الله  
 عز وجل : ( إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ) مع إجماع أهل السنة على أن مرتكب  
 الكبائر لا يكفر إلا بالشرك يضطرنا إلى تأويل الحديث ونظائره ، وهو تأويل ظاهر سائغ في اللغة مستعمل فيها  
 كثيراً ، قال : وتأويله بعض العلماء على من فعله مستحلاً مع عليه بتحريمه . وقال الحسن البصري ومحمد بن جرير  
 الطبري : معناه ينزع عنه اسم المدح الذي سمي الله به أوليائه فلا يقال في حقه مؤمن ويستحق اسم الأيم فيقال  
 سارق وزان وفاجر وفاسق ، وعن ابن عباس : ينزع منه نور الإيمان ، وفيه حديث مرفوع ، وعن المصنف ينزع  
 منه بصيرته في طاعة الله ، وعن الزهري أنه من المشكل الذي يؤمن به وتقر كلها جاء ولا تعرض لتأويله ، قال :  
 وهذه الأقوال عملة والصحيح ما قدمته ، قال وقيل في معناه غير ما ذكرته عما ليس بظاهر بل بعضها غلط

(١) في نسخة : لا يسرقوا ، فسر



فتركها . انتهى ملخصا . وقد ورد في تأويله بالاستحلال حديث مرفوع عن علي بن عبد الطبراني في الصحيحين لكن في نسخة واحدة كذبوه ، فن الأنوال التي لم يذكرها ما أخرجه الطبري من طريق محمد بن زيد بن واقد بن هبة الله ابن هر أنه خبر بمعنى النهي والمنع : لا يزني مؤمن ولا يسكر مؤمن ، وقال الخطابي : كان بعضهم يرويه ولا يشرب بكسر الباء على معنى النهي ، والمعنى المؤمن لا ينبغي له أن يفعل ذلك ، ورد بعضهم هذا القول بأنه لا ينبغي التخييل بالظرف فائدة فإن الزنا منهي عنه في جميع الملل وليس مختصا بالمؤمنين . قلت : وفي هذا الرد نظر واضح لمن تأمله . ثالثا أن يكون بذلك منافقا نفاق معصية لا اتفاق كفر حكماء ابن بطال عن الأوزاعي وقد مضى تقريره في كتاب الإيمان أول الكتاب . ثالثا أن معنى نفي كونه مؤمنا أنه شابه الكافر في عمله ، وموقع التشبيه أنه مثله في جوارفائه في تلك الحالة ليكشف عن المعصية ولو أدى إلى قتله ، فإنه لو قتل في تلك الحالة كان دمه هدرا فانتفتت قاعدة الإيمان في حقه بالنسبة إلى زوال عصمته في تلك الحالة ، وهذا يقوى ما تقدم من التخييل بحالة التلبس بالمعصية . رابعا معنى قوله ليس بمؤمن أي ليس بمستحضر في حالة تلبسه بالكبيرة جلال من آمن به ، فهو كناية عن قلته التي جلبتها له غلبة الشهوة ، وعبر عن هذا ابن النوراني بقوله : فإن المعصية تذهله عن مراعاة الإيمان وهو تصديق القلب ، فكأنه نسي من صدق به ، قال ذلك في تفسير نوح نور الإيمان ، ولعل هذا هو مراد المهاب . خامسا معنى نفي الإيمان نفي الأمان من عذاب الله لأن إيمان مشتق من الأمن . سادسا أن المراد به الزجر والتنفيذ ولا يراد ظاهره ، وقد أشار إلى ذلك الطبري فقال : يجوز أن يكون من باب التخليط والتهديد كقوله تعالى ( ومن كفر فإن الله غني عن العالمين ) بمعنى أن هذه الحصال ليست من صفات المؤمن لأنها منافية لحاله فلا ينبغي أن يتصف بها . سابعا أنه يسلب الإيمان حال تلبسه بالكبيرة فإذا فارقه عاد إليه ، وهو ظاهر ما أسنده البخاري عن ابن عباس كما سيأتي في باب إثم الزنا ، من كتاب المحاربين عن هكرمة عنه بنحو حديث الباب ، قال هكرمة : قلت لابن عباس كيف ينزع منه الإيمان ؟ قال : هكذا ، وشبك بين أصابعه ثم أخرجهما ، فإذا تاب عاد إليه هكذا ، وشبك بين أصابعه . وجاء مثل هذا مرفوعا أخرجه أبو داود والحاكم بسند صحيح من طريق سعيد المقبري أنه سمع أبا هريرة رثمه ، وإذا زنى الرجل خرج منه الإيمان فسكان عليه كالظلة ، فإذا ألتج رجع إليه الإيمان ، وأخرج إلحاقهم من طريق ابن حجر أنه سمع أبا هريرة يقول : من زنى أو شرب الخمر نزع الله منه الإيمان كما ينزع الإنسان القميص من رأسه ، وأخرج الطبراني بسند جيد من رواية رجل من الصحابة لم يسم رثمه ، من زنى خرج منه الإيمان فإن تاب تاب الله عليه ، وأخرج الطبري من طريق عبد الله بن رواحة : مثل الإيمان مثل قميص بيننا أنت مدبر منه إذا لبسته ، وبيننا أنت قد لبسته إذا نزعته ، قال ابن بطال : ويبان ذلك أن الإيمان هو التصديق ، غير أن التصديق معنيين أحدهما قول والآخر عمل ، فإذا ركب المصدق كبيرة فآذنه اسم الإيمان فإذا كف عنها عاد له الاسم ، لأنه في حال كفه عن الكبيرة مجتنب بلسانه ولسانه مصدق فقد قابله وذلك معنى الإيمان ، قلت : وهذا القول قد يلاقى ما أشار إليه النووي فيما نقله عن ابن عباس : ينزع منه نور الإيمان ، لأنه يحمل منه على أن المراد في هذه الأحاديث نور الإيمان وهو عبارة عن فائدة التصديق ونوره وهو العمل بمقتضاه ، ويمكن رد هذا القول إلى القول الذي رجحه النووي ، فقد قال ابن بطال في آخر كلامه فيما الطبري : الصواب عندنا قول من قال يزول عنه اسم الإيمان الذي هو بمعنى المدح إلى الإهم الذي بمعنى الذم فيقال

له فاسق مثلاً ، ولا خلاف أنه يسمى بذلك ما لم تظهر منه التوبة ، قالوا بل عنه حينئذ اسم الإيمان بالاطلاق والثابت له اسم الإيمان بالتحديد فيقال هو مصدق بالله ورسوله لفظاً واعتقاداً لأعمالاً ، ومن ذلك الكف عن المحرمات . وأظن ابن بطال ناقى ذلك من ابن حزم فإنه قال : المستند عليه عند أهل السنة أن الإيمان اعتقاد بالغيب وإتقن باللسان وعمل بالجوارح ، وهو يشمل عمل الطاعة والكف عن المعصية ، فلم يتركب لبعض ما ذكر لم يخل اعتقاده ولا نطقه بل اختلف طاعته فقط ، فليس يؤمن بمعنى أنه ليس بمطيع ، فعلى نفي الإيمان محمول على الإنكار بوجه من أوجه ذلك لأنه يمتنع عليه أن يفرض به إلى الكفر ، وهو كقولهم ومن يرتع حول الحى ، الحديث أشار إليه الخطايب ، وقد أشار المازرى إلى أن القول المصحح هنا مبنى على قول من يرى أن الطاعات تسمى إيماناً ، والمذهب من النورى كيف جزم بأن فى التأويل المنقول عن ابن عباس حديثاً مرافقاً ثم صحح غيره فلهذا لم يطالع على صحته ، وقد قدمت أنه يمكن رده إلى القول الذى صححه ، قال الطيبى : يحتمل أن يكون الذى تنص من إيمان المذكور الحياء وهو المذهب عنه فى الحديث الآخر بالنور ، وقد مضى أن الحياء من الإيمان فيكون التقدير : لا يرى حين يرى وهو يستحي من الله لأنه لو استحي منه وهو يعرف أنه مشاهد حاله لم يرتكب ذلك ، وإلى ذلك تصح إشارة ابن عباس تشبیهك لإصابته ثم أخرجهما منها ثم أعادتها إليها ، وبعضه حديث ومن استحي من الله حق الحياء فليحفظ الرأس وما وعى والبطن وما حوى ، انتهى . وحاصل ما اجتمع لنا من الأقوال فى معنى هذا الحديث ثلاثة مشرقولاً خارجاً عن قول الجوارح وعن قول المنة ، وقد أشرت إلى أن بعض الأقوال المنسوبة لأهل السنة يمكن رد بعضها إلى بعض ، قال المازرى : هذه التأويلات تدفع قول الجوارح ومن وافقهم من الرافضة أن يرتكب الكبيرة كافر غلغلة فى النار إذا مات من غير توبة ، وكذلك قول المنة أنه فاسق غلغلة فى النار ، فإن الطوائف المذكورة تعلقوا بهذا الحديث وشبهه ، وإذا احتمل ما قلناه اندفعت حججهم . قال الفاضل صياض : أشار بعض العلماء إلى أن فى هذا الحديث تنبيه على جميع أنواع المعاصى والتحذير منها ، فنبه بالزنا على جميع الشهوات وبالسرقة على الرغبة فى الدنيا والمحرص على المحرم وبالخمر على جميع ما يصد عن الله تعالى ويوجب الغفلة عن حقوقه وبالانتهاك الموصوف على الاستخفاف بهاد الله وترك توقيهم والحياء منهم وعلى جمع الدنيا من غير وجهها . وقال القرطبي بعد أن ذكره مائلاً : وهذا لا يتمشى إلا مع المسامحة ، والأولى أن يقال : إن الحديث يتضمن التحرز من ثلاثة أمور هى من أعظم أصول المفسد وأضدادها من أصول المصلح وهى استباحة الفروج المحرمة وما يؤدى إلى اختلال العقل ، وخص الخمر بالذكر لكونها أغلب الوجوه فى ذلك والسرقة بالذكر لكونها أغلب الوجوه التى يؤخذ بها مال الغير بغير حق . قلت : وأشار بذلك إلى أن عموم ما ذكره الأول يشمل الكبائر والصغائر ، وليست الصغائر مرادة هنا لأنها تكفر بإجتناب الكبائر فلا يقع الوعيد عليها بمثل التشديد الذى فى هذا الحديث . وفى الحديث من الفوائد أن من دنى دخل فى هذا الوعيد سواء كان بكراً أو عصفراً وسواء كان المؤمن بها أجنبية أو محرماً ، ولا شك أنه فى حق المحرم الخمر ومن التزوج أعظم ، ولا يدخل فيه ما يطاق عليه اسم الزنا من القهس المحرم وكذلك التقبيل والنظر لأنها وإن سميت فى عرف الشرع زناً فلا تدخل فى ذلك لأنها من الصغائر كما تقدم تقريره فى نفسه اللحم . وفيه أن من مرقق ليللاً أو كثيراً وكذلك من انتهب أنه يدخل فى الوعيد ، وفيه نظر فقد شرط بعض العلماء وهو لبعض الداعية أيضاً فى كون الغصب كبيرة أن يكون

المغصوب نصاباً وكذا في السرقة وإن كان بعضهم أطلق فيها فهو محمول على ما اشتهر أن وجوب القلع فيها متروك  
على وجود النصاب وإن كان سرقة مادون النصاب حراماً . وفي الحديث تعظيم شأن أخف حق الفهر بفهر حق لأنه  
﴿قوله﴾ أقسم عليه ولا يقسم إلا على إرادة تأكيد المقسم عليه . وفيه أن من شرب الخمر دخل في الوعيد المذكور  
سواء كان المشروب كثيراً أم قليلاً لأن شرب القليل من الخمر معدود من الكبائر وإن كان ما يترتب على الشرب  
من المخدور من اختلال العقل الخس من شرب ما لا يتغير معه العقل ، وعلى القول الذي رجحه النووي لا إشكال  
في شيء من ذلك لأن نقص السكال مراتب بعضها أقوى من بعض ، واستدل به من قال إنه الانتهاج كله حرام  
حتى فيما أذن مالك كالنثار في العرس ، ولكن صرح الحسن والنخعي وقادة فيما أخرجه ابن المنذر عنهم بأن  
شرط التحريم أن يكون بغير إذن المالك وقال أبو حنيفة هو كما قالوا ، وأما التهمة المختلف فيها فهو ما أذن فيه  
صاحبه وأباحه وغرضه تساويهم أو مقارنة التساوي ، فإذا كان أقوى منهم يغلب الضعيف ولم تغلب نفس  
صاحبه بذلك فهو مكروه وقد انتهى إلى التحريم ، وقد صرح المالكية والشافعية والجمهور بكراهته ، وعن كراهه  
من الصحابة أبو مسعود البدرى ومن التابعين النخعي وعكرمة ، قال ابن المنذر ولم يكرهوه من الجهة المذكورة  
بل اسكون الأخذ في مثل ذلك إنما يحصل لمن فيه فضل قوة أو فقه حياء ، واحتج الحنفية ومن وافقهم بأنه ﴿قوله﴾  
قال في الحديث الذي أخرجه أبو داود من حديث عبد الله بن قريظ أن النبي ﷺ قال في البدن التي تهرها من  
شاء اقتلع ، واحتجوا أيضاً بحديث معاذ رفته وإنما نهيتكم عن نهي المساكين فأما العرسان فلا ، الحديث وهو  
حديث ضعيف في سنده ضعف وانقطاع ، قال ابن المنذر : هي حجة قوية في جواز أخذ ما ينثر في العرس ونحوه  
لأن المبيع لم قد لم اختلاف حاكم في الأخذ كما علم النبي ﷺ ذلك وأذن فيه في أخذ البدن التي تهرها وليس فيما  
معنى إلا وهو موجود في النثار . قلت : بل فيما معنى ليس في غيرها بالنسبة إلى المأذون لهم ، فانهم كانوا الغاية في  
الورع والانصاف ، وليس فخرهم في ذلك مثلهم

### ٣ - باب ما جاء في ضرب شارب الخمر

٦٧٧٢ - **ع** حشاش حنف بن حر حدثنا هشام عن قتادة عن أنس أن النبي ﷺ  
وحدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا قتادة عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ ضرب في الخمر  
بالجرير والنعال ، وحدث أبو بكر أربعين ،

[ الحديث ٦٧٧٢ - طرفه في : ٦٧٧١ ]

**قوله** ( باب ما جاء في ضرب شارب الخمر ) أي خلافاً لما قال ينعين الجلاء وبيان الاختلاف في كتمته ، وقيل  
تقديم الكلام على تحريم الخمر ووقته وسبب نزوله وحققتها ومل هو مشتقة وهل يجوز تكبيرها في أول كتاب  
الأشربة ، **قوله** ( عن قتادة عن أنس ) في رواية لمسلم والنسائي وسمعت أنسا ، أخرجاه من طريق خالد بن  
الحارث عن شعبة ، وهو يدل على أن رواية شعبة من شعبة بزيادة الحسن بين قتادة وأنس التي أخرجهما النسائي من  
المرويت في متصل الاسانيد ، **قوله** ( أن النبي ﷺ ) كذا ذكر طريق شعبة عن قتادة ولم يسق المتن وتحول إلى طريق  
هشام عن قتادة (١) فحاق المتن على لفظه ، وقد ذكره في الباب الآتي بعد باب من شيخ آخر عن هشام بهذا اللفظ ،

(١) في نسخ الصحيح إلى ما بيننا لم يسق المتن في طريق هشام وتحول إلى طريق شعبة

وأما لفظ شعبة فأخرجه البيهقي في الخلافات من طريق جعفر بن محمد الفلاني عن آدم شيخ البخاري فيه بلفظ  
 « أن النبي ﷺ أتى رجل شرب الخمر فضربه بجريدتين نحواً من أربعين ، ثم صنع أبو بكر مثل ذلك فلما كان عمر  
 استشار الناس فقال له عبد الرحمن بن عوف أخف الحدود ثمانون نفعه عمر ، ولفظ رواية خالد التي ذكرناها إلى  
 قوله « نحواً من أربعين » وأخرجه مسلم والنسائي أيضاً من طريق محمد بن جعفر عن شعبة مثل رواية آدم إلا أنه  
 قال « وفعله أبو بكر فلما كان عمر - أي في خلافته - استشار الناس فقال عبد الرحمن - يعني ابن عوف - أخف  
 الحدود ثمانون فضربه عمر ، ووقع لبعض رواة مسلم « أخف الحدود ثمانين » قال ابن دقيق العيد : فيه حذف  
 حامل النصب والتقدير جعله ، وتعبه الفاكهى فقال : هذا بعيد أو باطل وكأنه صدر عن فهم تأمل لنواد  
 العربية ولا لمراد المتكلم إذ لا يجوز أجود الناس الزيد بن علي رضي الله عنه أعلمهم ، لأن مراد عبد الرحمن الإخبار  
 بأخف الحدود لا الأمر بذلك ، قلبي يظهر أن راوى النصب وهم واختال توهبه أولى من ارتكاب ما لا يجوز  
 لفظاً ولا معنى ، ورد عليه تلميذه ابن مردوق بأن عبد الرحمن مستشار والمختار مؤول والمستشعر سائل ولا يجد  
 أن يكون المستشار آمراً ، قال : والمثال الذي مثل به غير مطابق . قلت : بل هو مطابق لما ادّعى أن عبد الرحمن  
 قصد الإخبار فقط ، والحق أنه أخبر برأيه مستنداً إلى القياس ، وأقرب التقادير أخف الحدود أجمعه ثمانين أو  
 أجد أخف الحدود ثمانين فنصهما ، وأغرب ابن المطار صاحب النورى في شرح العمدة ، فنقل عن بعض العلماء  
 أنه ذكره بلفظ أخف الحدود ثمانون ، بالرفع وأمرية مبتداً وخبراً ، قال ولا أصله منقولاً رواية . كذلك قال  
 والرواية بذلك ثابتة والأولى في توجيهها ما أخرجه مسلم أيضاً من طريق معاذ بن هشام عن أبيه « ثم جلد أبو بكر  
 أربعين فلما كان مروءة الناس من الريف والقرى قال : ماترون في جلد الخمر ؟ فقال عبد الرحمن بن عوف :  
 أرى أن تجعلها كأخف الحدود قال جلد هر ثمانين » فيكون المحذوف من هذه الرواية المختصرة أرى أن تجعلها  
 وأداة التوبيخ . وأخرج النسائي من طريق يزيد بن هارون عن شعبة « فضربه بالنعال نحواً من أربعين » ثم أتى به  
 أبو بكر فصنع به مثل ذلك ، ورواه حماد عن قتادة بلفظ « فامر قريباً من عشرين رجلاً لله كل رجل جلدتين  
 بالجريد والنعال » أخرجه أحمد والبيهقي ، وهذا يجمع بين ما اختلف فيه على شعبة وإن جملة الضربات كانت نحو أربعين  
 لا إنه جلد به جريدتين أربعين فتكون الجملة ثمانين كما أجلب به بعض الناس ، ورواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة  
 بلفظ « جلد بالجريد والنعال أربعين » ، حقه أبو داود بسند صحيح ورواه البيهقي ، وكذا أخرجه مسلم من طريق  
 ربيع بن هشام بلفظ « كان يضرب في الخمر مثله » وقد نسب صاحب العمدة قصة عبد الرحمن هذه إلى تخرج الصحيحين  
 ولم يخرج البخاري منها شيئاً وبذلك جزم عبد الحق في الجمع ثم المنذرى ، نعم ذكر معنى صنيع عمر فقط في حديث  
 السائب في الباب الثالث ، وصياني بسط ذلك فيه : تنبيه : الرجل المذكور لم أنف على اسمه صريحاً لكن سأذكر في  
 باب ما يكره من لحن القلوب ، ما يؤخذ منه ، أنه النعمان

### ٣ - باب من أمر بضرب الحد في البيت

٩٧٧ - حدثنا قتية حدثنا عبد الوهاب عن أبيه عن ابن أبي مليكة « عن عتبة بن الحارث قال :

جاء بالنعمان - أو باب النعمان - شارباً ، فأمر النبي ﷺ من كان بالبيت أن يضربوه ، قال فضربوه ،

فكنتُ أنا فدين ضربةً بالنعال »

**قوله** ( باب من أمر بضرب الحد في البيت ) يعني خلافاً لمن قال : لا يضرب الحد سرا ، وقد ورد من عمر في قصة ولده ، ابن شحمة لما شرب بمصر خده عمرو بن العاص في البيت أن عمر أنكر عليه وأحضره إلى المدينة وضربه الحد جهرا ، روى ذلك ابن سعد وأشار إليه الزبير وأخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عمر وهؤلاء ، وأهل العلم على الاكتفاء ، وحملوا صنيع عمر على المبالغة في تأديب ولده لا أن إقامة الحد لا تصح إلا جهرا . **قوله** ( عبد الوهاب ) هو ابن عبد الحميد الشقي ، وأيوب هو السخيتاني ، وابن أبي مليكة هو عبد الله بن حبيب الله ولده سمى في الباب الذي بعده من رواية وهيب بن خالد عن أيوب . **قوله** ( عن عقبة بن الحارث ) أي ابن طمر بن نوفل بن عبد مناف ، ووقع في رواية عبد الوارث عن أيوب عند أحمد ، حدثني عقبة بن الحارث ، وقد اتفق هؤلاء على وصله ، وخالفهم اسماعيل بن علية فقال : عن أيوب عن ابن أبي مليكة مرسل ، أخرجه مسدد عنه . **قوله** ( جن ) كذا لم على البناء الجحول ، وقد ذكرت في الوكالة تسمية الذي أتى به ولم يلبه عليه أحد عن صنف في المهمات . **قوله** ( بالنعيمان أو بابن النعيمان ) في رواية الكشميني في الباب الذي يليه « نعيمان » بنسب ألف ولام في الموضعين وقد تقدم التنبيه على ذلك في كتاب الوكالة وأنه وقع عند الأسعاري « النعيمان » بغير شك ، فإن الزبير بن بكار وابن منده أخرجا الحديث من وجهين فيهما « النعيمان » بغير شك وذكرت نبيه هناك ، وفي رواية الزبير « كان النعيمان يصيب الشراب » وهذا يعكس دلي قول ابن عبد البر أن الذي كان أتى به قد شرب الخمر هو ابن النعيمان فإنه قيل في ترجمة النعيمان : كان رجلا صالحا وكان له ابن أتمك في شرب الخمر لجلده النبي ﷺ ، وقال في وضع آخر أظن ابن النعيمان جلد في الخمر أكثر من غيره مرة ، وذكر الزبير بن بكار أيضا أنه كان مزاحا وله في ذلك قصة مع سويط بن حرلة ومع عذرة بن نوفل والد منصور مع أمه أرمين عثمان ذكرها الزبير مع نظائرها في كتاب الفكاكة والزجاج ، وذكر محمد بن سعد أنه عاش إلى خلافة معاوية . **قوله** ( شاربيا ) في رواية وهيب « وهو سكران » وزاد واشق عليه أي دلى النبي ﷺ ، ووقع في رواية علي بن أسد عن وهيب عند الناسي « فشق دلى النبي ﷺ » شقة شديدة ، وسيأتي بقية ما يتعلق بقصة النعيمان في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى . واستدل به على جواز إقامة الحد على السكران في حال سكرة ، وبه قال بعض الظاهري والجمهور على خلافه وأولوا الحديث بأن المراد ذكر سبب الضرب وأن ذلك الوصف استمر في حال ضربه وأيدوا ذلك بالمعنى وهو أن المقصود بالضرب في الحد الإيلاء ليحصل به الردع ، وفي الحديث تحريم الخمر ووجوب الحد على شاربيها سواء كان شربا كثيرا أم قليلا وسواء أسكر أم لا

#### ٤ - باب للضرب بالجريد والنعال

٦٧٧٥ - **حريش** سليمان بن حرب حدثنا وهيب بن خالد عن أيوب عن عبد الله بن أبي مليكة « من

عقبة بن الحارث أن النبي ﷺ أتى بنعيمان - أو بابن نعيمان - وهو سكران ، فشق عليه ، وأمر من في البيت أن يضربوه فضربوه بالجريد والنعال ، وكنتُ فدين ضربه »

٦٧٦ - **حدثنا مسلم** **حدثنا هشام** **حدثنا قنادة** **عن أنس** قال : **جلد النبي ﷺ** في الحمر بالجريد والنعال ، **وجه أبو بكر أربعين** ،

٦٧٧ - **حدثنا نبيه** **حدثنا أبو حمزة أنس** عن **يزيد بن الحادي** عن **عمد بن إبراهيم** عن **أبي سلمة** **عن** **أبي هريرة** **رضي الله عنه** قال : **أتى النبي ﷺ** رجل قد شرب ، قال : **اضربوه** . قال **أبو هريرة** **رضي الله عنه** : **فقال للضارب بيده والضارب ببله والضارب بثوبه** . فلما انصرف قال **بعض القوم** : **أخزأك الله** . قال : **لا تقولوا هكذا ، لا تمهوا عليه الشيطان** ، [ الحديث ٦٧٧ - طرفه في ٦٨١ ]

٦٧٨ - **حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب** **حدثنا خالد بن الحارث** **حدثنا سفيان** **حدثنا أبو حمزة** **سمعت** **محمد بن سميد** **القمي** قال : **سمعت علي بن أبي طالب** **رضي الله عنه** قال : **ما كنت لأقيم حداً على أحد يموت فأجد في نفسي ، إلا صاحب الحمر قامه لو مات ودنيته ، وذلك أن رسول الله ﷺ لم يسنه** ،

٦٧٩ - **حدثنا مكى بن إبراهيم** عن **الجعفي** عن **يزيد بن خصيفة** **عن السائب بن يزيد** قال : **كنا نؤتي بالشارب على عهد رسول الله ﷺ وإمرة أبي بكر** **فصدراً من خلافة عمر** **فقوم إليه** **بأيدينا ونالنا وأردينا ، حتى كان آخر إمرة عمر** **فجلد أربعين ، حتى إذا أتوا وفسّوا جلد ثمانين** ،

**قوله** ( باب الضرب بالجريد والنعال ) أي في شرب الحمر ، وأشار بذلك إلى أنه لا يفتقر الجلد . وقد اختلف في ذلك دل ثلاثة أقوال وهي أوجه عند الشافعية : أصحها يجوز الجلد بالسوط ويجوز الانتصار إلى الضرب بالأيدي والنعال والسياب ، ثانيها يتعين الجلد ، ثالثها يتعين الضرب . وحجة الرابع أنه فعل في عهد النبي ﷺ ولم يثبت نسجه والجلد في عهد الصحابة فدل على جوازده ، وحجة الآخر أن الشافعي قال في الأم : لو أقام عليه الحد بالسوط فأتى وجبت الدية فدوى بينه وبين ما إذا زاد فدا . على أن الأصل الضرب بغير السوط ، وصرح أبو الطيب ومن تبعه بأنه لا يجوز بالسوط ، وصرح القاضى حسين بغير السوط واحتج بأنه إجماع الصحابة ونقل عن الأص في اقتضاء موافقه ، ولكن في الاستدلال بإجماع الصحابة نظر فقد قال الزهري في شرح مسلم : أجمعوا على الاكتفاء بالجريد والنعال وأطراف الثياب ، ثم قال : والأصح جوازده بالسوط ، وشذ من قال هو شرط وهو غلط منابذ الأحاديث الصحيحة . قلت : وتوسط بعض المتأخرين فعين السوط للترديد وأطراف الثياب والنعال للضماء . ومن عداهم بحسب ما يليق بهم وهو متجه ، ونقل ابن دقيق العيد عن بعضهم أن معنى قوله ونحو من أربعين ، تقدير أربعين ضربة بهما مثلاً لا أن المراد عدد معين ، ولذلك وقع في بعض طرق عبد الرحمن بن أذهر أن أبا بكر سأل من حضر ذلك الضرب فقوله أربعين فضرب أبو بكر أربعين ، قال : وهذا عندي خلاف الظاهر ، ويبيده قوله في الرواية الأخرى : جلد في الحمر أربعين . قلت : ويبيده التأويل المذكور ما تقدم من

رواية همام في حديث أنس ، فأمر عشرين رجلا لجلده كل رجل جلدتين بالجريد والنعال ، وذكر المصنف فيه خمسة أحاديث : الأول حديث عقبة بن الحارث وقد تقدم في الباب الذي قبله وهو ظاهر فيما ترجم له . الثاني حديث أنس وقد تقدم أيضا في الباب الأول ، وقوله فيه « جلد » تقدم في الباب الأول بلفظ « ضرب » ، ولا مناقاة بينهما لأن معنى جلد هنا ضربة فأصاب جلده وليس المراد به ضربه بالجلد . الثالث حديث أبي هريرة : قوله ( أبو حمزة أنس ) يعني ابن عياض : قوله ( عن يزيد بن الهاد ) هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن عبد الله بن شداد بن الهاد فنسب إلى جده الأعلى ، وهو وشيخه وشيخه مدنيون تابعيون ، ووقع في آخر الباب الذي يليه « أنس بن عياض حديثنا ابن الهاد » . قوله ( عن محمد بن إبراهيم ) أي ابن الحارث بن خالد التيمي ، زاد في رواية الطحاوي من طريق نافع بن يزيد عن ابن الهاد عن محمد بن إبراهيم أنه حدثه عن أبي سلمة . قوله ( عن أبي سلمة ) هو ابن عبد الرحمن بن عوف ، وصرح به في رواية الطحاوي . قوله ( أتى النبي ﷺ رجل قد شرب ) في الرواية التي في الباب الذي يليه « بسكران » وهذا الرجل يحتمل أن يفسر بعبد الله الذي كان يلقب حمارا المذكور في الباب الذي بعده من حديث عمر ، ويحتمل أن يفسر بأبن النعمان ، والأول أقرب لأن في قصة « فقال رجل من القوم اللهم العنه » ونحوه في قصة المذكور في حديث أبي هريرة لكن لفظه « قال بعض القوم أخراك الله » ويحتمل أن يكون ثالثا كان الجواب في حديثي عمر وأبي هريرة مختلف ، وأخرج النعمان بسند صحيح عن أبي سعيد « أتى النبي ﷺ بنشوان فأمر به فنهز بالأيدي وخفق بالنعال ، الحديث ، ولعبد الرزاق بسند صحيح عن عبيد بن عمير أحد كبار التابعين « كان الذي يشرب الخمر في عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وبعض إمارة عمر يضربونه بأيديهم ونعالهم ويصكونه » . قوله ( قال اضربه ) هذا يفسر الرواية الآتية بلفظ « فأمر بضربه » ، ولكن لم يذكر فيهما عددا . قوله ( قال بعض القوم ) في الرواية الآتية « فقال رجل » ، وهذا الرجل هو عمر بن الخطاب إن كانت هذه القصة متحدة مع حديث عمر في قصة حمار كاسأينته . قوله ( لا تقولوا هكذا ، لا تعينوا عليه الشيطان ) في الرواية الأخرى « لا تكونوا عون الشيطان على أخيك » ، ووجه هو أنهم الشيطان بذلك أن الشيطان يريد بتأييده له المصلحة أن يحصل له الخزي فإذا دعوا عليه بالخزي فكأنهم قد حصلوا مقصود الشيطان . ووقع عند أبي داود من طريق ابن وهب عن حيوة بن شريح ويحيى بن أيوب وابن أبي عمير ثلاثتهم عن يزيد بن الهاد نحوه وزاد في آخره « ولكن قولوا اللهم اغفر له اللهم ارحمه » زاد فيه أيضا بعد الضرب « ثم قال رسول الله ﷺ لا محابة بكتوه » وهو أمر بالنبكيت وهو مواجهته بتجريح فعله ، وقد فسره في الخبر بقوله « فأقبلوا عليه يقولون له ما اتقيت الله هو رجل ، ما خشيت الله جل ثناؤه ، ما استعيت من رسول الله ﷺ ثم أرسلوه » وفي حديث عبد الرحمن بن أذهر عند الشافعي بعد ذكر الضرب « ثم قال عليه الصلاة والسلام : بكتوه فبكتوه » ثم أرسله ، ويستفاد من ذلك منع الدعاء على العاصي بالأبدان من رحمة الله كاللبن ، وسيأتي مزيد لذلك في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى . الحديث الرابع : قوله ( سفيان ) هو الثوري ، وصرح به في رواية مسلم وأبو حمزة « مهملتين مفتوح أوله » ، وعمر بن سعيد بالتصديق وأبوه بفتح أوله وكسر ثانيه تابى كبير ثقة ، قال الثوري : هو في جميع النسخ من الصحيحين هكذا ، ووقع في الجمع للحديثي « سعد ، بسكون العين وهو غلط ، ووقع في المذهب » وغيره « عمر بن سعد » بمحذف الياء فيهما وهو غلط فاحش . قلت : ووقع في بعض النسخ من البخاري كما ذكر الحميدي ، ثم رأيت في تقييد أبي علي الجبائي منسوبا لأبي زيد

المروزي قال : والشراب سعيد ، وحرم بذلك ابن حزم وأنه في البخاري سعد يكون الممن فله سلف الحميدي ،  
 ووقع للناس والطحاوي ، عمر ، بضم العين وفتح الميم كافي المذهب لكن الذي عندهما في أبيه سعيد ، ووقع  
 عند ابن حزم في الناسي ، عمرو ، بفتح أوله وسكون الميم والمخفوظ [ عمر ] كما قال التتوي . وقد أعل ابن حزم الخبر  
 بالاختلاف في اسم عمر واسم أبيه ، وليست بعلقة قدح في روايته وقد عرفه وثقة من صحح حديثه ، وقد عمر  
 عمر المذكور وحاش إلى سنة خمس عشرة ومائة . **قوله** ( ما كنت لأقيم ) اللام لتأكيد النفي كافي قوله تعالى ( وما  
 كان الله ليضيع إيمانكم ) . **قوله** ( فيموت فأجد ) بالنصب فيهما ، ومعنى أجد من الوجد ، وله معاني الاثن منها  
 هنا الحزن ، وقوله فيموت ، مسبب من ، أقيم ، وقوله فأجد ، مسبب عن السبب والمسبب معا . **قوله** ( إلا صاحب  
 الخمر ) أي شاربها وهو بالنصب ، ويجوز أرفع ، والاستثناء منقطع أي لكن أجد من حد شارب الخمر إذا مات ،  
 ويحصل أن يكون التقدير ما أجد من موت أحد بقاء عليه الحد شيئا إلا من موت شارب الخمر فيكون الاستثناء  
 على هذا متصلا قاله الطبري . **قوله** ( فانه لو مات ودبته ) أي أعطيت ديبته لمن يستحق قبضها ، وقد جاء مفسرا من  
 طريق أخرى أخرجهما الناسي وابن ماجه من رواية الشعبي عن عمر بن سعيد قال ، سمعت عليا يقول من أقام  
 عليه حدا فأت فلا دية له إلا من ضرباه في الخمر . **قوله** ( لم يست ) أي لم يست في حدنا ، في رواية شريك  
 وكان رسول الله ﷺ لم يست فيه شيئا ، ووقع في رواية الشعبي ، فأما هو . صنفناه ( تركلة ) : انفقوا دلي  
 أن من مات من الضرب في الحد لأضمان على قتله إلا في حد الخمر ، فمن هل ماتقدم ، وقال الشافعي : أن ضرب  
 بغير السوط فلا ضمان وإن جلد بالسوط ضمن قيل الدية وقبل قدر تفاوت ما بين الجلد بالسوط وبغيره ، والدية في  
 ذلك على طائفة الإمام ، وكذلك لو مات لحد واحد من الأربعين . الحديث الخامس . **قوله** ( عن الحميد ) بالجمع والتصغير ،  
 ويقال الحميد بفتح أوله ثم سكون ، وهو تابعي صغير تقدمت روايته عن السائب بن يزيد في كتاب الطهارة ،  
 وروى عنه هنا بواسطة ، وهذا السند للبخاري في غاية التسلل لأن بينه وبين التابعي فيه واحدا فربما كان في حكم  
 الثلاثيات ، وإن كان التابعي رواه من تابعي آخر وله عنده نظائر ، ومثله ما أخرجه في العلم من عبيد الله بن  
 موسى عن معروف عن ابن الطفيل عن علي بن أبي الطفيل صحاب فيكون في حكم الثلاثيات لأن بينه وبين الصحابي  
 فيه اثنين وإن كان صحابه إنما رواه عن صحابي آخر ، وقد أخرجه الناسي من رواية حاتم بن اسماعيل عن الحميد  
 سمع السائب ، فعلى هذا قد حال يزيد بن خصيفة بينهما إذا من الزيد في متصل الامانيد وإما أن يكون الحميد  
 سمع من السائب ، وثبته فيه يزيد ، ثم ظهر في السبب في ذلك وهو أن رواية الحميد المذكورة عن السائب مختصرة  
 فكانه سمع الحديث ثلثا من يزيد عن السائب شئت بما سمعه من السائب عنه من غير ذكر يزيد ، وحدث أيضا  
 بالتمام فذكر الواقعة ، ويزيد بن خصيفة المذكور هو ابن عبد الله بن خصيفة أصيب لجلده وقيل هو يزيد بن عبد  
 الله بن يزيد بن خصيفة فيكون نسب إلى جده أبيه ، وخصيفة هو ابن يزيد بن تمامة أخو السائب بن يزيد صحابي  
 هذا الحديث فتكون رواية يزيد بن خصيفة لهذا الحديث عن عم أبيه أو عم جده . **قوله** ( كنا نؤتي بالمارب )  
 فيه إسناده القائل القائل يجمع أن يدخل هو فيها مجازا لكونه مستويا معهم في أمر ما وإن لم يباشر هو ذلك  
 الفضل الخاص لأن السائب كان صفها بهذا من عهد النبي ﷺ ، فقد تقدم في الترجمة النبوية أنه كان ابن ست سنين  
 فيمده أن يكون شارك من كان يجالس النبي ﷺ فيما ذكره من ضرب الفارب ، فكان مراده بقوله كنا أي



الصحابه ، لكن يحتمل أن يحضر مع أبيه أو حمه فيشاركون في ذلك فيكون الاسناد على حقيقته . قوله ( وإسرة أبي بكر ) بكسر المعجمة وسكون الميم أى خلافته ، وفي رواية سائمه من زمن النبي ﷺ وأبي بكر وبعض زمان عمر . . قوله ( وصدر من خلافة عمر ) أى جانباً أولياً . قوله ( فنقوم اليه بأيدينا ونعالنا وأردبنا ) أى فنضربه بها . قوله ( حتى كان آخر إسرة عمر لجلد أربعين ) ظاهره أن التحديد بأربعين إنما وقع في آخر خلافة عمر ، وليس كذلك لما في قصة خالد بن الوليد وكتابته إلى عمر فانه يدل على أن أمر عمر بجلد عمارين كان في وسط إمارته لأن خلافاً مات في وسط خلافة عمر ، وإنما المراد بالغاية المذكورة أولاً استمرار الأربعين فليست الغاية متعينة لآخر الإمارة بل لومان أبي بكر وبينان ما وقع في زمن عمر ، فالتقدير فاستمر بجلد أربعين ، والمراد بالغاية الأخرى في قوله ( حتى إذا هتوا ) تأكيداً لغاية الأول وبينان ما صنع عمر بعد الغاية الأولى . وقد أخرجه النسائي من رواية المغيرة بن عبد الرحمن عن الحميد بن لطفه . حتى كان وسط إمارة عمر لجلد فيها أربعين حتى إذا هتوا ، وهذه لا إشكال فيها . قوله ( حتى إذا هتوا ) بمهمل ثم مشاء من الهتو وهو التجبر ، والمراد هنا أنهم لم في الطغيان والمبالغة في الفساد في شرب الخمر لأنه ينشأ عنه الفساد . قوله ( وقد هتوا ) أى خرجوا عن الطاعة ، ووقع في رواية للنسائي ( فلم ينكروا ) أى يدعوا . قوله ( بجلد ثمانين ) وقع في مرسل حميد بن حمير أحد كبار التابعين فيما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عنه نحو حديث السائب وفيه ( أن عمر جعل أربعين سوطاً ، فلما رآهم لا يتناهون جملة ستين سوطاً ، فلما رآهم لا يتناهون جملة ثمانين سوطاً ) وقال : هذا أدنى الحدود ، وهذا يدل على أنه وافق عبد الرحمن بن عوف في أن الثمانين أدنى الحدود ، وأراد بذلك الحدود المذكورة في القرآن وهي حد الونا وحد المرأة لقطع وحد الفذف وهو أخفها عقوبة وأدناها عدداً ، وقد مضى من حديث أنس في رواية شعبة وغيره سبب ذلك وكلام عبد الرحمن فيه حيث قال ( أخف الحدود ثمانون فأمر به عمر ، وأخرج مالك في الموطأ عن ثور بن زيد (١) ( أن عمر استشار في الخمر فقال له علي بن أبي طالب : ترى أن تجعله ثمانين ، فانه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى أفرى ، لجلد عمر في الخمر ثمانين ، وهذا معضل وقد وصله النسائي والطحاوي من طريق يحيى بن فليح عن ثور عن وكرة عن ابن عباس مطولاً ولفظه ( أن الشراب كانوا يضربون على عهد رسول الله ﷺ بالأيدي والعمال والعصا حتى توفي فكانوا في خلافة أبي بكر أكثر منهم فقال أبو بكر : لو فرضنا لهم حداً فتوخى نحو ما كانوا يضربون في عهد النبي ﷺ لجلد أربعين حتى توفي ، ثم كان عمر لجلد كذلك حتى أتى برجل ، فذكر قصة وأنه تأول قوله تعالى ( ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا ) وأن ابن عباس ناظره في ذلك واحتج ببقية الآية وهو قوله تعالى ( إذا ما اتقوا ) والذي يركب ما حرمة الله ليس بمقتى ، فقال عمر : ماترون ؟ فقال هل فذكره وزاد بعد قوله وإذا هذى أفرى ، وحلى المفتري ثمانون جلدة فأمر به عمر بجلده ثمانين . ولهذا الأثر عن علي طرق أخرى منها ما أخرجه الطبراني والطحاوي والبيهقي من طريق أسامة بن زيد عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن ( أن رجلاً من بني كلب يقال له ابن دبرة أخبره أن أبا بكر كان يجلد في الخمر أربعين وكان عمر بجلد فيها أربعين ، قال فبحثني خالد بن الوليد إلى عمر فقلت : إن الناس قد انهمكوا في الخمر واستخفوا العقوبة ، فقال عمر لمن حوله : ماترون ؟ قال ووجدت عنده علياً وطاحاً والزبير وعبد الرحمن بن عوف في المسجد ،

(١) هو السكلام ، ولي لسة ( ثور بن زيد ) وهو الدليل ، وقد روى مالك من كلامها ، وكلاماً لفة

قال علي ، فذكر مثل رواية نور الموصولة ، ومنها ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن عكرمة ، أن  
 هر شاور الناس في الخبر فقال له علي : إن السكران إذا سكر هذى ، الحديث ، ومنها ما أخرجه ابن أبي شيبة عن  
 رواية ابن عبد الرحمن السلمي عن علي قال : شرب نقر من أهل العام الخبر وتأولوا الآية المذكورة فاستشار عمر  
 فيهم فقلت : أرى أن تستقيم فإن تابوا ضربتهم ثمانين ثمانين وإلا ضربت أعتاقهم لأنهم استحلوا ما حرم الله ،  
 فاستجابهم فتأبوا ، فضربهم ثمانين ثمانين ، وأخرج أبو داود والنسائي من حديث عبد الرحمن بن أزهر في قصة  
 الشارب الذي ضرب به النبي ﷺ بمخين وفيه ، فلما كان عمر كتب إليه خالد بن الوليد : أن الناس قد انهكوا في الشرب  
 وتحاقروا العقوبة ، قال وعنده المهاجرون والأنصار ، فسألهم واجتمعوا على أن يضربه ثمانين ، وقال علي ، فذكر  
 مثله . وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج ومعه عن ابن شهاب قال : فرض أبو بكر في الخبر أربعين سوطا وفرض  
 فيها عمر ثمانين ، قال الطحاوي : جاءت الأخبار متواترة عن علي أن النبي ﷺ لم يسن في الخبر شيئا ، ويؤيده فذكر  
 الأحاديث التي ليس فيها تقييد بعدد حديث أبي هريرة وحديث عقبه بن الحارث المتقدمين وحديث عبد الرحمن بن  
 أزهر ، أن النبي ﷺ أتى رجلا قد شرب الخمر فقال للناس اضربوه ، ففهم من ضربه بالنعال ومنهم من ضربه  
 بالهصا ومنهم من ضربه بالجرید ، ثم أخذ رسول الله ﷺ ترابا فرس به في وجهه ، وتعقب بأنه قد ورد في بعض  
 طرقه ما يخالف قوله وهو ما عند أبي داود والنسائي في هذا الحديث ، ثم أتى أبو بكر بسكران فتوخى الذي كان من  
 ضربهم عند رسول الله ﷺ فضربه أربعين ، ثم أتى عمر بسكران فضربه أربعين ، فآفة بدل علي أنه وإن لم يكن في  
 الخبر تنصيص على عدد معين نفيا اعتد به أبو بكر حجة على ذلك . ويؤيده ما أخرجه مسلم من طريق حميد  
 بملة وضاد معجمة معمر ابن المنذر ، أن عثمان أمر عليا بجلد الوليد بن عقبة في الخبر ، فقال لعبد الله بن جعفر  
 أجلده جلده ، فلما بلغ أربعين قال : أمسك ، جلد رسول الله ﷺ أربعين ووجد أبو بكر أربعين ووجد عمر ثمانين  
 وكل سنة ، وهذا أحب إلينا ، فإن فيه الجرم بأن النبي ﷺ جلد أربعين ، وسائر الأخبار ليس فيها عدد إلا بعض  
 الروايات الماضية عن أنس فيها : نحو الأربعين ، والجمع بينهما أن عليا أطلق الأربعين فهو حجة على من ذكرها  
 بلفظ التقريب ، وادهى الطحاوي أن رواية أبي ساسان هذه ضعيفة لخالفها الآثار المذكورة ، ولأن رواها عبد  
 الله بن فهر بن المديني بالذناج بنون وجم ضعيف ، وتعقبه البيهقي بأنه حديث صحيح مخرج في المسانيد والسنن ،  
 وأن الترمذي سأل البخاري عنه فقواه ، وقد صححه مسلم وتلقاه الناس بالقبول . وقال ابن عبد البر : أنه أثبت  
 شيء في هذا الباب ، قال البيهقي : وصحة الحديث إنما تعرف بثقة رجاله ، وقد عرفهم حفاظ الحديث وقيلوم ،  
 وضعيفه الذناج لا يقبل لأن الجرح بعد ثبوت التعديل لا يقبل إلا مفسرا ، ومخالفة الراوي غيره في بعض ألفاظ  
 الحديث لا تقتضي تضعيفه ولا سيما مع ظهور الجمع . قلت : وثق الذناج المذكور أبو ذرعة والنسائي ، وقد ثبت  
 عن علي في هذه القصة من وجه آخر أنه جلد الوليد أربعين ، ثم ساقه من طريق هشام بن يوسف عن معمر وقال :  
 أخرجه البخاري ، وهو كما قال ، وقد تقدم في مناقب عثمان وأن بعض الرواة قال فيه إنه جلد ثمانين ، وذكرت  
 ما قبل في ذلك هناك . وطعن الطحاوي ومن تبعه في رواية أبي ساسان أيضا بأن عليا قال وهذا أحب إلينا أي جلد  
 أربعين مع أن عليا جلد أنجاشي الشاعر في خلافته ثمانين ، وبأن ابن أبي شيبة أخرجه من وجه آخر عن علي أن  
 عبد النبي بن ثمانون ، والجواب عن ذلك من وجهين : أحدهما أنه لا تصح أسانيد شيء من ذلك عن علي ، والثاني على

تقدير بثبوته فإنه يجوز أن ذلك يختلف بحال الشارب ، وأن حد الحر لا ينقص عن الأربعين ولا يزداد على الثمانين ،  
والحجة إنما هي في جزمه بأنه عليه السلام جلد أربعين ، وقد جمع الطحاوي بينهما بما أخرجه هو والطبري من طريق أبي  
جعفر محمد بن علي بن الحسين أن عليا جلد الوليد بسوط له طرفان ، وأخرج الطحاوي أيضا من طريق عروة  
منه لكن قال له ذنبان أربعين جلدة في الحر في زمن عثمان ، قال الطحاوي : ففي هذا الحديث أن عليا جلده  
ثمانين لأن كل سوط سوطان ، وقد ثبت بأن السند الأول منقطع فإن أبا جعفر ولد بعد موت علي بأكثر من  
عشرين سنة ، وبأن الثاني في سنده ابن لهيعة وهو ضعيف وعروة لم يكن في الوقت المذكور ميمناً ، وعلى تقدير  
ثبوته فليس في الطريقين أن الطرفين أصاباه في كل ضربة . وقال البيهقي : يحتمل أن يكون ضربه بالطرفين عشرين  
فأراد بالأربعين ما اجتمع من عشرين وعشرين ، ويوضح ذلك قوله في بقية الخبر : وكل سنة وهذا أحب إلى ،  
لأنه لا يقتضي التفسير ، والتأويل المذكور يقتضي أن يكون كل من الفريقين جلد ثمانين فلا يبقى هناك عدد يقع  
التماضل فيه ، وأما دهري من زعم أن المراد بقرله هذا الإشارة إلى الثمانين فيلزم من ذلك أن يكون علي رحمه  
ما فعل عمر على ما فعل النبي صلى الله عليه وآله وأبو بكر وهذا لا يظن به قاله البيهقي ، واستدل الطحاوي لضعف حديث أبي ساسان  
بما تقدم ذكره من قول علي : إنه إذا سكر هذى الخ ، قال فلما اعتمد على في ذلك على ضرب المثل واستخرج الحد  
بطريق الاستنباط دل على أنه لا توقف عنده من الشارع في ذلك ، فيسكون جزمه بأن النبي صلى الله عليه وآله جلد أربعين خطأ  
من الراوي ، إذ لو كان عنده الحديث المرفوع لم يعدل عنه إلى القياس ، ولو كان عنده من بحضرته من الصحابة كعمر  
وسائر من ذكر في ذلك شيء سرفوح لأنكروا عليه ، وتعقب بأنه إنما يتجه الانكار لو كان المنزع واحداً فاما مع  
الاختلاف فلا يتجه الانكار ، وبين ذلك أن في سياق القصة ما يقتضي أنهم كانوا يعرفون أن الحد أربعون وإنما  
نشاوردوا في أمر يحصل به الارتداد يزيد على ما كان مقرراً ، ويشير إلى ذلك ما وقع من التصريح في بعض طرقه  
أنهم احتقروا العقوبة وأنهم كروا فاقضى رأيهم أن يضيفوا إلى الحد المذكور قدره إما اجتهدا بناء على جواز  
دخول القياس في الحدود فيكون الكل حداً ، أو استنبطوا من النص معنى يقتضي الزيادة في الحد لا نقصان منه ،  
أو القدر الذي زادوه كان على سبيل التمييز تحذيراً وتخوفاً ، لأن من احتقر العقوبة إذا عرف أنها غلظت في  
حقه كان أقرب إلى ارتدائه ، فيحتمل أن يكونوا ارتدعوا بذلك ورجع الأمر إلى ما كان عليه قبل ذلك فإلى  
الرجوع إلى الحد المنصوص وأعرض عن الزيادة لا تنفاه سببها ، ويحتمل أن يكون القدر الزائد كان عندهم خاصاً  
بمن تمرد وظهرت منه أمارات الاشتداد بالفجور ، ويدل على ذلك أن في بعض طرق حديث الزهري عن حميد بن  
عبد الرحمن هذه الدار فطني وغيره فكان عمر إذا أتى بالرجل الضعيف نكروا منه الزلة جلده أربعين ، قال وكذلك  
عثمان جلد أربعين وثمانين ، وقال المازري : لو فهم الصحابة أن النبي صلى الله عليه وآله حد في الحر حداً معيناً لما قالوا فيه بالرأي  
كما لم يقولوا بالرأي في غيره ، فلما لم فهموا أنه ضرب فيه باجتهاده في حق من ضربه انتهى . وقد وقع التصريح  
بالحد المعلوم فوجب المصير إليه ورجح القول بأن الذي اجتهدوا فيه زيادة على الحد إنما هو التعرير على القول  
بأنهم اجتهدوا في الحد المعين لما يلزم منه من المخالفة التي ذكرها كما سبق تقريره . وقد أخرج عبد الرزاق عن ابن  
جرير أنبأنا عطاء أنه سمع عبيد بن حمير يقول : كان الذي يشرب الخمر يضربونه بأيديهم ولما لم يفلح  
ذلك حتى خشي لجملة أربعين سوطاً ، فلما رأهم لا يلبثون جملته ثمانين سوطاً وقال : هذا أخف الحدود . والجمع

بين حديث على المصريح بأن النبي ﷺ جلد أربعين وأنه سنة وبين حديثه المذكور في هذا الباب أن النبي ﷺ لم يسنه بأن يجعل النفي على أنه لم يجد الثمانين أي لم يسن شيئا زائدا على الأربعين ، وبوقده قوله وإنما هو شيء صنعاه نحن ، يشير إلى ما أشار به على عمر ، وعلى هذا فقوله ولو مات لوديته ، أي في الأربعين الواردة وبذلك جزم البيهقي وابن حزم ، ويحتمل أن يكون قوله لم يسنه ، أي الثمانين لقوله في الرواية الأخرى وإنما هو شيء صنعاه ، فكأنه خاف من الذي صنعوه باجتهادهم أن لا يكون مطابقا ، واختص هو بذلك لكونه الذي كان أشار بذلك واستدل له ثم ظهر له أن الوقوف عندما كان الأمر عليه أولا أولى فرجع إلى ترجيعه وأخبر بأنه لو أقام الحد ثمانين فأتى المضروب وداه لعلته المذكورة ، ويحتمل أن يكون الضمير في قوله لم يسنه ، لصفة الضرب وكونها بسيطة الجلد أي لم يسن الجلد بالسوط وإنما كان يضرب فيه بالنعال وغيرها مما تقدم ذكره أشار إلى ذلك البيهقي ، وقال ابن حزم أيضا : لو جاء عن غير على من الصحابة في حكم واحد أنه مسنون وأنه غير مسنون لوجب حل أحدهما على غير ما حل عليه الآخر فضلا عن حل مع سعة علمه وقوة فهمه ، وإذا تعارض خبر عمر بن سعيد وخبر أبي ساسان لخبر أبي ساسان أولى بالقبول لأنه مصرح فيه برفع الحديث عن على وخبر عمر موقوف على على ، وإذا تعارض المرفوع والموقوف قدم المرفوع . وأما دعوى ضعف سند أبي ساسان فردودة والجمع أولى فهذا أمكن من توهين الاخبار الصحيحة ، وعلى تقدير أن تكون إحدى الروايتين وهما فرواية الإثبات مقدمة على رواية النفي ، وقد ساعدتها رواية أسس على اختلاف ألفاظ الثقة عن قتادة ، وعلى تقدير أن يكون بينهما تمام التعارض لحديث أسس سالم من ذلك ، واستدل بصنيع عمر في جلد شارب الخمر ثمانين على أن حد الخمر ثمانون وهو قول الأئمة الثلاثة وأحد القوانين للشافعي واختاره ابن المنذر ، والقول الآخر للشافعي وهو الصحيح أنه أربعون . قلت : جاء عن أحمد كالذهبيين ، قال القاضي عياض : أجموا على وجوب الحد في الخمر واختلفوا في تقديره ، فذهب الجمهور إلى الثمانين ، وقال الشافعي في المصهور عنه وأبو ثور وداود وأربعين ، وتبعه على نقل الإجماع ابن دقيق العيد والنووي ومن تبعهما ، وتعبق بأن الطبري وابن المنذر وغيرهما حكوا عن طائفة من أهل العلم أن الحد واحد فيها وإنما فيها التعزير واستدلوا بأحاديث الباب فأنها ساكتة عن تعيين عدد الضرب وأصرحها حديث أسس ولم يحرم فيه بالأربعين في أرجح الطرق عنه ، وقد قال عبد الرزاق : أنبأنا ابن جريج وميمر سئل ابن شهاب : كم جلد رسول الله ﷺ في الخمر ؟ فقال : لم يسكن فرض فيها حدا ، كان يأمر من حضره أن يضربوه بأيديهم ونعالهم حتى يقول لهم ارفعوا ، وورد أنه لم يضربه أصلا وذلك فيما أخرجه أبو داود والنسائي بسند قوي وعن ابن عباس أن رسول الله ﷺ لم يوقت في الخمر حدا ، قال ابن عباس : وشرب رجل فسكر فأنطلق به إلى النبي ﷺ فلما حاذى دار العباس انضلت فدخل على العباس فأنزله فذكر ذلك للنبي ﷺ فضحك ولم يأمر فيه بشيء ، وأخرج الطبري من وجه آخر عن ابن عباس ما ضرب رسول الله ﷺ في الخمر إلا أخيرا ، ولقد غزا نبوك فغشى حجرته من القبل سكران فقال ليقيم إليه رجل فيأخذ بيده حتى يرد إلى رحله ، والجواب أن الإجماع انفقد بعد ذلك على وجوب الحد لأن أبا بكر تهرى ما كان النبي ﷺ ضرب السكران فصيروه حدا واستمر عليه ، وكذا استمر من بعده وإن اختلفوا في العدد ، وجمع القرطبي بين الاخبار بأنه لم يكن أولا في شرب الخمر حد وعلى ذلك يجعل حديث ابن عباس في الذي استجار بالعباس ، ثم شرع فيه التعزير على ماني سائر الاحاديث التي لا تقدير فيها ، ثم شرع الحد

ولم يطلع أكثرهم على تعيينه صريحاً مع اعتقادهم أن فيه الح. الم. ومن ثم توخى أبو بكر ما فعل بحضرة النبي ﷺ فاستقر عليه الأمر، ثم رأى عمر ومن وافقه الزيادة على الأربعين إما حداً بطريق الاستنباط وإما تعديراً . قلت : وبقي ما ورد في الحديث أنه إن شرب الح. ثلاث مرات ثم شرب قتل في الرابعة وفي رواية في الخامسة وهو حديث يخرج في السنن من عدة طرق أصانيداً قوية ، ونقل الزمذني الإجماع على ترك القتل وهو محمول على من بعد من نقل غيره عنه القول به كعبد الله بن عمرو فيما أخرجه أحمد والنسائي والبصري وبعض أهل الظاهر ، وبانح الذوري فقال : هو قول باطل مخالف لإجماع الصحابة فن بدعهم والحديث أوارد فيه مذسوخ إما بحديث لا يعمل دم امرئ مسلم إلا إحدى ثلاث ، وإما بأن الإجماع دل على لمخه . قلت : بل دليل النص منصوص وهو ما أخرجه أبو داود من طريق الزهري عن قبيصة في هذه القصة قال : فأتى برجل قد شرب لجلده ، ثم أتى به قد شرب لجلده ، ثم أتى به لجلده ، ثم أتى به لجلده فرفع القتل وكانت رخصة ، وسيأتي بسط ذلك في الباب الذي يليه . واحتج من قال إن حده ثمانون بالإجماع في عهد عمر حيث وافقه على ذلك كبار الصحابة ، وتعقب بأن علياً أشار على عمر بذلك ثم رجع على من ذلك واقتصر على الأربعين لأنها القدر الذي اتفقوا عليه في زمن أبي بكر مستنديين إلى تقدير ما فعل بحضرة النبي ﷺ ، وأما الذي أشار به فقد تبين من سياق قصته أنه أشار بذلك ودعا للذين انتهكوا الآن في بعض طرق القصة كما تقدم أنهم د احتقروا العقوبة ، وبهذا تمسك الشافعية فقالوا : أقل ما في حد الخمر أربعون ونحو الزيادة فيه إل الثمانين على سبيل التعزير ولا يجاوز الثمانين ، واحتشدوا إلى أن التعزير إلى رأى الإمام قرأى عمر فعله بموافقة على ثم رجع إلى وقف عند ما فعله النبي ﷺ وأبو بكر ووافقهم على ذلك ، وأما قول على د وكل سنة فمعناه أن الانتصار على الأربعين سنة النبي ﷺ فصار إليه أبو بكر ، والوصول إلى الثمانين سنة عمر ردعا للشاربين الذين احتقروا العقوبة الأولى ووافقوه من ذكر في زمانه المعنى الذي تقدم وسوخ لهم ذلك إما اعتقادهم جواز القياس في الحدود على رأى من يجعل الجميع حداً وإما أنهم جعلوا الزيادة تعزيراً بناء على جواز أن يبلغ بالتعزير قدر الحد وأهلهم لم يبلغهم الخبر الآتي في باب التعزير ، وقد تمسك بذلك من قال بجواز القياس في الحدود وأدعى إجماع الصحابة ، وهي دعوى ضعيفة لقيام الاحتمال ، وقد شنع ابن حزم على الخنفية في قولهم أن القياس لا يدخل في الحدود والكفارات مع حزم الطحاوي ومن وافقه منهم بأن حد الخمر وقع بالقياس على حد القذف ، به تمسك من قال بالجواز من المالكية والشافعية ، واحتج من منع ذلك بأن الحدود والكفارات شرعت بحسب المصالح ، وقد تترك أشياء مختلفة وتختلف أشياء متساوية فلا يستعمل إلى علم ذلك إلا بالنص ، وأجابوا عما وقع في زمن عمر بأنه لا يلزم من كونه جلد قدر حد القذف أن يكون جعل الجميع حداً بل الذي فعلوه محمول على أنهم لم يبلغهم أن النبي ﷺ حد فيه أربعين إذ لو بلغهم لما جاوزوه كما لم يجاوزوا غيره من الحدود المنصوصة ، وقد اتفقوا على أنه لا يجوز أن يستنبط من النص معنى يعود عليه بالإبطال فرجح أن الزيادة كانت تعزيراً ، ويؤيده ما أخرجه أبو عبيد في د غريب الحديث ، بسند صحيح عن أبي رافع عن عمر أنه أتى بشارب فقال لمطيع بن الاسود : إذا أصبحت غداً فاضربه ، فجاء عمر فوجده يضربه ضرباً شديداً فقال : كم ضربته ؟ قال ستين قال : اتص عنه بعشرين ، قال أبو عبيد : يعني اجعل شدة ضربك لأخصاص بالعشرين التي بقيت من الثمانين ، قال أبو عبيد : فيؤخذ من هذا الحديث أن ضرب الشارب لا يكون شديداً وأن لا يضرب في حال السكر لقوله : إذا

صحت فخره ، قال البيهقي : وبوخذه منه أن الزيادة على الأربعين ليست بحدا اذ لو كانت حدا لما جاز النقص منه بشدة الضرب اذ لا قائل به . وقال صاحب المفهم ، ما ملخصه بعد أن ساق الاحاديث الماضية : هذا كله يدل على أن الذي وقع في عهد النبي ﷺ كان أدبا وتميرا ، ولذلك قال علي : قال النبي ﷺ لم يستن ، ولذلك ساغ للصحابة الاجتهاد فيه فالحقوه بأخف الحدود ، وهذا قول طائفة من علماءنا . ويرد عليهم قول علي «جلد النبي ﷺ أربعين» ، وكذا وقرع الأربعين في عهد أبي بكر وفي خلافة عمر أولا أيضا ثم في خلافة عثمان ، فلو أن أحد لاختلف التقدير ، ويؤيده قيام الاجماع على أن في الخمر الحد وإن وقع الاختلاف في الأربعين والثمانين ، قال : والجواب أن النقل عن الصحابة اختلاف في التحديد والتقدير ، ولابد من الجمع بين مختلف أقوالهم ، وطريقه أنهم فهموا أن الذي وقع في زمنه ﷺ كان أدبا من أصل ما شاهدوه من اختلاف الحال ، فلذا كثر الاندفاع على الشرب الخفوه بأخف الحدود المذكورة في القرآن ، وقوى ذلك عندهم وجود الافتراء من السكر فأثبتوها حدا ، ولهذا أطلقوا على أن حمر جلد ثمانين وهي سنة ثم ظهر لعل أن الافتصاح على الأربعين أولى مخافة أن يموت فتجب فيه الدية ومراده بذلك الثمانون وبهذا يجمع بين قوله «لم يستن» وبين تصريحه بأنه ﷺ جلد أربعين قال : وغاية هذا البحث أن الضرب في الخمر تمزيج يمنع من الزيادة على غايته وهي مختلف فيها ، قال : وحاصل ما وقع من استنباط الصحابة أنهم أقاموا السكر مقام القذف لأنه لا يخلو عنه غالبا فأعطوه حكمه ، وهو من أقوى حجج القائلين بالقياس ، وقد اشتهرت هذه القصة ولم يذكرها في ذلك الزمان منكر . قال : وقد اعترض بعض أهل النظر بأنه إن ساغ إلحاق حد السكر بحمد القذف فليحكم له بحكم الزنا والقتل لأنهما مظنته وليقتصر في الثمانين على من سكر لاعلى من اقتصر على الشرب ولم يسكر ، قال : وجوابه أن المظنة موجودة غالبا في القذف نادرة في الزنا والقتل ، والوجود يمتنع بذلك ، وإنما أقاموا الحد على الحجاب وإن لم يسكر بمبالغة في الردح لأن القليل يدور إلى الكثير والكثير يسكر غالبا وهو المظنة ، ويؤيده أنهم اتفقوا على إقامة الحد في الزنا بمجرد الإيلاج وإن لم يتلذذ ولا أنزل ولا أكل ، قالت : والذي تحصل لنا من الآراء في حد الخمر ستة أقوال : الأول أن النبي ﷺ لم يجعل فيها حدا معلوما بل كان يقتصر في ضرب الشارب على ما يليق به ، قال ابن المنذر قال بعض أهل العلم : أتى النبي ﷺ بسكران فأمرهم بضربة وتبكيته ، فدل على أن لحد في السكر بل فيه التنكيل والتبكيك ولو كان ذلك على سبيل الحد لبينه بيانا واضحا . قال : فلما كثر الشراب في عهد عمر استشار الصحابة ، ولو كان عندهم عن النبي ﷺ شيء عنود لما تجاوزوه كما لم يتجاوزوا حد القذف ولو كثر القاذون وبأنفوا في الفحش ، فلما اقتضى رأيهم أن يحدوه كحد القذف ، واستدل على بما ذكر من أن في تعاطيه ما يؤدي إلى وجود القذف غالبا أو إلى ما يفضي إليه القذف ، ثم رجع إلى الوقوف عند تقدير ما وقع في زمن النبي ﷺ ، دل على صحة ما قلناه ، لأن الروايات في التحديد بأربعين اختلفت عن أنس وكذا عن علي فالأولى أن لا يتجاوز أقل ما ورد أن النبي ﷺ ضربه لأنه الحقن سواه كان ذلك حدا أو تميرا . الثاني أن الحد فيه أربعون ولا تجاوز الزيادة عليها . الثالث مثله لكن للامام أن يبلغ به ثمانين ، وهل تكون الزيادة من تمام الحد أو تميرا ؟ قولان . الرابع أنه ثمانون ولا تجاوز الزيادة عليها . الخامس كذلك وتجاوز الزيادة تميرا . وعلى الأقوال كلها هي زعمين الجلد بالسوط أو يمين بما هداه أو يجرز بكل من ذلك ؟ أقوال : السادس إن شرب لجلد ثلاث مرات فقله لم حمة وجب قتله ، وقيل إن شرب أربعين فداد الخامسة وجب قتله ، وهذا السادس في الطرف الأبعد من

القول الأول وكلاهما شاذ وأظن الأول رأى البخاري فإنه لم يترجم بالعدد أصلاً ولا أخرج هنا في العدد الصحيح شيئاً مرفوعاً ، وتمسك من قال لا يزداد على الأربعين بأن أبا بكر تحوى ما كان في زمن النبي ﷺ فوجده أربعين فعلم به ولا يعلم له في زمنه مخالف ، فإن كان الكوت اجماً فهذا الاجماع سابق على ما وقع في عهد عمر والتمسك به أول لأن مستنده فعل النبي ﷺ ومن ثم رجع إليه على فذله في زمن عثمان بمحضرة وبحضرة من كان عنده من الصحابة منهم عهد الله بن جعفر الذي باشر ذلك والحسن بن علي ، فإن كان الكوت اجماً فهذا هو الأخير فينبغي ترجيحه ، وتمسك من قال بهواز الزيادة بما صنع في عهد عمر من الزيادة ، ومنهم من أجاب عن الأربعين بأن المضروب كان عبداً وهو بيد فاحتمل الأمرين : أن يكون حداً أو تعزيراً ، وتمسك من قال بهواز الزيادة على الثمانين تعزيراً بما تقدم في الصيام أن عمر حد الشارب في رمضان ثم نفاه إلى الشام ، وبما أخرجه ابن أبي شيبة أن علياً جلد النجاشي الشاعر ثمانين ثم أصبح جلده عشرين بمراته بالشرب في رمضان ، وسيأتي الكلام في جواز الجمع بين الحد والتعزير في الكلام على تعريب الزاني أن شاء الله تعالى . وتمسك من قال يقتل في الرابعة أو الخامسة بما سأذكره في الباب الذي بعده أن شاء الله تعالى . وقد استقر الإجماع على ثبوت حد الحر وأن لا يقتل فيه واستمر الاختلاف في الأربعين والثمانين ، وذلك خاص بالحر المسلم وأما الذي فلا يحد فيه ، وعن أحمد رواية أنه يحد ، وعنه إن سكر ، والصحيح عذم كالجور ، وأما من هو في الرق فهو على النصف من ذلك إلا عند أبي ثور وأكثر أهل الظاهر فقالوا الحر والعبد في ذلك سواء لا ينقص عن الأربعين نكاح ابن عبد البر وغيره عنهم ، وخالفهم ابن حزم فوافق الجمهور

##### ٥ - باب ما يسكره من لمن شارب الخمر ، وأنه ليس بخارج من الملة

٦٧٨٠ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثني الليث قال حدثني خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب أن رجلاً كان على عهد النبي ﷺ كان اسمه عبد الله وكان يُلقب رجلاً وكان يضحك رسول الله ﷺ ، وكان النبي ﷺ قد جلده في الشرب ، فأتى به يوماً فأمر به فجلده ، فقال رجل من القوم : اللهم لعنه ، ما أكثر ما يؤتى به ! فقال النبي ﷺ : لا تلعنوه ، فوالله ما علمت أنه يحب الله ورسوله .

٦٧٨١ - **حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر** حدثنا أنس بن عياض حدثنا ابن الهادي عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : أتى النبي ﷺ بسكران ، فأمر بضربه ، فأتى من يضربه بده ومثما من يضربه بشفة ومثما من يضربه بشوكة ، فلما انصرف قال رجل : ما له أخراؤه الله ! فقال رسول الله ﷺ : لا تكونوا عون الشيطان على أخيك .

قوله ( باب ما يكره من لمن شارب الخمر ، وأنه ليس بخارج من الملة ) يشير إلى طريق الجمع بين ما تضمنه حديث الباب من النهي عن لعنه وما تضمنه حديث الباب الأول لا يشرب الخمر وهو مؤمن ، وأن المراد به نفي

كالإيمان لا أنه يخرج عن الإيمان جملة ، وعبر بالكراهة هنا إشارة إلى أن النهي للتنزيه في حق من يستحق العلم إذا قصد به اللعن بعض السب لا إذا قصد معناه الأصل وهو الإبعاد عن رحمة الله ، فاما إذا قصد له يحرم ولا سيما في حق من لا يستحق اللعن كما في الذي يجب الله ورسوله ولا سيما مع إقامة الحد عليه ، بل يندب الدعاء له بالتوبة والمغفرة كما تقدم تقريره في الباب الذي قبله في الكلام على حديث أبي هريرة ثاني حديثي الباب ، وبسبب هذا التفصيل عدل عن قوله في الترجمة كراهية لعن شارب الخمر إلى قوله ما يكره من ، فأشار بذلك إلى التفصيل ، وعلى هذا التقرير فلاحجة فيه لمنع لعن الفاسق المدين مطلقاً ، وقيل إن المنع خاص بما يقع في حضرة النبي ﷺ مثلاً يتوهم الشارب عند هدم الإنكار أنه مستحق لذلك ، فربما أرفع الشيطان في قلبه ما يتمكن به من فتنه ، وإلى ذلك الإشارة بقوله في حديث أبي هريرة : لا تكونوا عون الشيطان على أخيك ، وقيل المنع مطلقاً في حق من أقيم عليه الحد ، لأن الحد قد كفر عنه الذنب المذكور ، وقيل المنع مطلقاً في حق ذمى الزلة والجزاء مطلقاً في حق الجاهرين ، وصوبه بن المنع أن المنع مطلقاً في حق المدين والجزاء في حق غير المدين لأنه في حق غير المدين زجر عن تعاطي ذلك الفعل وفي حق المدين أدى له وسب وقد ثبت النهي عن أذى المسلم ، واحتج من أجاز لعن المدين بأن النبي ﷺ إنما لعن من يستحق اللعن فاستوى المدين وغيره ، وتذهب بأنه إنما يستحق اللعن بوصف الإبهام ولو كان لعنه قبل الحد جائزاً لاستمر بعد الحد كما لا يسقط التفرغ بالجلد ، وأيضاً فنصيب غير المدين من ذلك يسير جداً وانه أعلم .

قال النووي في «الآذكار» : وأما الدعاء على إنسان بعينه من انصف بشيء من المعاصي فظاهر الحديث أنه لا يحرم وأشار الغزالي إلى تحريره وقال في «باب الدعاء على الظالم» بعد أن أورد أحاديث صحيحة في الجواز قال الغزالي : وفي معنى لعن الدعاء على الإنسان بالسوء حتى على الظالم مثل «لا أصبح الله جسمه» وكل ذلك مذموم انتهى . والاولى حل كلام الغزالي على الاول ، وأما الأحاديث فتدل على الجواز كما ذكره النووي في قوله ﷺ «لدى قال كل بيمينك فقال لا استطيع فقال لا استطعت» فيه دليل على جواز الدعاء على من عانف الحكم الشرعي ، ومال هنا إلى الجواز قبل إقامة الحد والمنع بعد إقامته ، وصنيع البخاري يقتضي أن المتصف بذلك من غير أن يعين باسمه فيجمع بين المصلحتين ، لأن لعن المدين والدعاء عليه قد يحمله على التبادي أو رقة منه من قبول التوبة ، بخلاف ما إذا صرف ذلك إلى المتصف فإن فيه زجراً وردعاً عن ارتكاب ذلك وباعثاً لفادته على الإقلاع عنه ، ويقويه النهي عن التزيب على الأمة إذا جلدت على الزنا كما سيأتي قريباً . واحتج شيخنا الإمام البلقيني على جواز لعن المدين بالحديث الوارد في المرأة إذا دهاها زوجها إلى فراشه فأبى لعتها الملائكة حتى تصبح وهو في الصحيح ، وقد توقف فيه بعض من لقبناه بأن اللاعن لها الملائكة فيتوقف الاستدلال به على جواز التأمي بهم وعلى التسليم فليس في الخبر تسميتها ، والذي قاله شيخنا أقوى فإن الملك محصور والتأمي بالمعصوم مشروع والبحث في جواز لعن المدين وهو المارحود . قوله ( أن رجلاً كان على عهد النبي ﷺ كان اسمه عبد الله وكان يلقب حماراً ) ذكر الواقدي في غزوة خيبر من مضاريه من عبد الحميد بن جعفر عن أبيه قال وجد في «صلى الصمصم بن معاذ فذكر ما وجد من الثياب وغيرها إلى أن قال «ورفاق خمر فأوبقت ، وشرب يومئذ من تلك الخمر وجل يقال له عبد الله الحمار» وهو باسم الحبوان المشهور ، وقد وقع في حديث الباب أن الأول اسمه والثاني لقبه ، وهو ابن عبد البر أنه ابن النعمان المهيم في حديث عقبة بن الحارث فقال في ترجمة النعمان «كان رجلاً صالحاً وكان له ابن انهك في الشراب



جلده النبي ﷺ ، فلي هذا يكون كل من النعمان وولده عبد الله جلد في الشرب ، وقوى هذا عنده بما أخرجه الزبير بن بكار في الفاكهة من حديث محمد بن عمرو بن حزم قال : كان بالمدينة رجل يصبب الشراب فسكان يؤتى به النبي ﷺ فيضربه بنعله ويأمر أصحابه فيضربونه بنعالمهم ويحشون عليه الأراب ، فلما كثر ذلك منه قال له رجل لعنك الله ، فقال له رسول الله ﷺ : لا تفعل فانه يحب الله ورسوله ، وحديث عقبة اختلاف ألفاظ ناقله هل الثواب النعمان أو ابن النعمان والراجح النعمان فهو غير المذكور هنا لأن قصة عبد الله كانت في خيبر فهي سابقة على قصة النعمان فإن عقبة بن الحارث من مسلة الفتح والفتح كان بعد خيبر بنحو من عشرين شهرا ، والأشبه أنه المذكور في حديث عبد الرحمن بن أذهر لأن عقبة بن الحارث عن شهادتها من مسلة الفتح لكن في حديثه أن النعمان ضرب في البيت وفي حديث عبد الرحمن بن أذهر أنه أتى به والنبي ﷺ عند رجل خالد بن الوليد ، ويمكن الجمع بأنه أطلق على رجل خالد بيتا فسكانه كان بيتا من شعر فإن كان كذلك فهو الذي في حديث أبي هريرة لأن في كل منهما أن النبي ﷺ قال لأصحابه د بكتوه ، كما تقدم . قوله ( وكان يضحك رسول الله ﷺ ) أي يقول بمحضته أو يفعل ما يضحك منه ، وقد أخرج أبو يعلى من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم بسند الباب د أن رجلا كان يلعب حمارا وكان يهذي لرسول الله ﷺ العرصة من السمن والعسل فإذا جاء صاحبه يتقاضاه جاء به إلى النبي ﷺ فقال : أهبط هذا مناه ، فأبى النبي ﷺ أن يتبسم ويأمر به فيعطي ، ووقع في حديث محمد بن عمرو بن حزم بعد قوله د يحب الله ورسوله ، قال د وكان لا يدخل إلى المدينة طرفة إلا اشترى منها ثم جاء فقال : يا رسول الله هذا أهبطه لك ، فإذا جاء صاحبه يطلب منه جاء به فقال : أهبط هذا الثمن ، فيقول ألم تده إلى ؟ فيقول : ليس هندي ، فيضحك ويأمر لصاحبه بشمته ، وهذا مما يقوى أن صاحب الترجمة والنعمان واحد وانه أعلم . قوله ( قد جلده في الشراب ) أي بسبب شربه الشراب المسكر وكان فيه هزيمة أي كان قد جلده ، ووقع في رواية معمر بن زيد بن أسلم بسنده هذا عند عبد الرزاق د أن رجلا قد ضرب الخمر لجد ، ثم أتى به لجد ، ثم أتى به لجد ، ثم أتى به لجد أربع مرات ، . قوله ( فأتى به يوما ) فذكر سفيان اليوم الذي أتى به فيه والشراب الذي شربه من عند الواقدي ، ووقع في روايته د وكان قد أتى به في الخمر مرارا ، . قوله ( فأمر به لجد ) في رواية الواقدي د فأمر به لجد بالتمال ، وعلى هذا فقوله د لجد ، أي ضرب ضربا أصاب جلده ، وقد يؤخذ منه أنه المذكور في حديث أس في الباب الأول . قوله ( قال رجل من القوم ) لم أر هذا الرجل مسمى ، وقد وقع في رواية معمر المذكورة د قال رجل عند النبي ﷺ ، ثم رأيت مسمى في رواية الواقدي فعنده د قال عمر ، . قوله ( ما أكثر ما يؤتى به ) في رواية الواقدي د ما يضرب ، وفي رواية معمر د ما أكثر ما يشرب وما أكثر ما يجلد . قوله ( لا تأنوه ) في رواية الواقدي د لا تفعل بأمر ، وهذا قد يتعسف به في يدهي اتحاد القصتين ، وهو بعيد لما بينته من اختلاف الوقتين ، ويمكن الجمع بأن ذلك وقع للنعمان ولابن النعمان وأن اسمه عبد الله وألقبه حمار ، وانه أعلم . قوله ( فوائه ما عذبت إنه يحب الله ورسوله ) كذا الأكثر بكسر الهمزة ، ويجوز على رواية ابن السكن الفتح والكسر ، وقال بعضهم الرواية بفتح الهمزة ، على أن د ما ، نافية يحيل المعنى إلى ضده ، وأغرب بعض شراح المصابيح فقال ما موصلة وإن مع اسمها وخبرها مستند مقبول علمت لكونه مشتقاً على المنسوب والمنسوب إليه والضمير في أنه يعود إلى الموصول والموصول مع صلته خبر مبتدأ محذوف تقديره هو الذي علمت والجملة في

جواب القسم ، قال الطيبي : وفيه نصف . وقال صاحب المطالع : ما موصولة وإنه بكسر الهمزة مبتدأ ، وقيل  
بفتحها وهو مفعول علي . قال الطيبي : فعل هذا علي بمعنى عرفت وإنه خبر الموصول : وقال أبو البقاء في إعراب  
الجمع : ما زائدة أي فوائده علي أنه والهمزة على هذا مفتوحة . قال : ويحتمل أن يكون المفعول محذوفا أي  
ما علي عليه أو فيه سوما ، ثم استأنف فقال : أنه يحب الله ورسوله . ونقل عن رواية ابن السكن أن التاء بالفتح  
للخطاب تقريراً ، ويصح على هذا كسر الهمزة وفتحها ، والكسر على جواب القسم والفتح معمول علي ، وقيل  
ما زائدة لتأكيد والتقدير لقد علي . قلت : وقد حكى في المطالع ، أن في بعض الروايات : فوائده لقد علي ،  
وحمل هذا الهمزة مفتوحة ، ويحتمل أن تكون ماصدية وكسرت إن لأنها جواب القسم . قال الطيبي : وحمل  
ما زائدة أظهر لاقتضاء القسم أن يلتقي بحرف النفي وبان وباللام بخلاف الموصولة ، ولأن الجملة القسمية هي بها  
مؤكدة لمعنى النفي مقررة للانكار ، وبؤيده أنه وقع في شرح السنة : فوائده ما علي إلا أنه قال ، فعني المحصر في هذه  
الرواية بمنزلة تاء الخطاب في الرواية الأخرى لإرادة مزيد الانكار على المخاطب . قلت : وقد وقع في رواية أبي  
ذر عن الكندي عن سئل ما عزاه للرحم السنة ، ووقع في رواية الاسماعيل من طريق أبي ذرعة الرازي عن يحيى بن  
بكر شيخ البخاري فيه : فوائده ما علي أنه يحب الله ورسوله ، ويصح منه أن تكون ما زائدة وأن تكون ظرفية  
أي مدة علي ، ووقع في رواية مسير والواقدي : فوائده يحب الله ورسوله ، وكذا في رواية محمد بن عمرو بن حزم  
ولا إشكال فيها لأنها جاءت تمايلاً لقوله : لا تفعل بأمره والله أعلم . وفي هذا الحديث من الفوائد جواز التلقيب  
وقد تقدم القول فيه في كتاب الأدب ، وهو محمول هنا على أنه كلف لا يكرهه ، أو أنه ذكر به على سبيل التعريف  
لكثرة من كان يسمى بعبد الله ، أو أنه لما تكرر منه الاندماج على الفعل المذكور نسب إلى البلادة فأطلق عليه  
اسم من يتصف بها ليرتدع بذلك . وفيه الرد على من زعم أن منسكب الكعبة كافراً لثبوت النهي عن لعنه  
والأمر بالله تعالى . وفيه أن لاتفاق بين ارتكاب النهي وثبوت محبة الله ورسوله في قلب المرتكب لأنه لا يخلو  
أخبر بأن المذكور يحب الله ورسوله مع وجود ماصد منه ، وأن من تكررت منه المحبة لا تنزع منه محبة الله  
ورسوله ، وبؤيده منه تأكيد ما تقدم أنه نفي الإيمان من شارب الخمر لإيراد به دواله بالسكينة بل نفي كاله كما تقدم ،  
ويحتمل أن يكون استمرار ثبوت محبة الله ورسوله في قلب الماصي مقيداً بما إذا ندم على وقوع المعصية وأقيم عليه  
الحمد فكشفت عنه الذنب المذكور ، بخلاف من لم يقع منه ذلك فإنه يحش عليه بتكرار الذنب أن يطبع على قلبه شيء .  
حتى يسلب منه ذلك نسأل الله العفو والعافية . وفيه ما يدل على نسخ الأمر الوارد بقتل شارب الخمر إذا تكرر منه  
إلى الرابعة أو الخامسة ، فقد ذكر ابن عبد البر أنه أتى به أكثر من خمسين مرة ، والأمر المنسوخ أخرجه الطاهي  
في رواية حودلة عنه وأبو داود وأحمد والنسائي والدارمي وابن المنذر وصححه ابن حبان (١) كلهم عن طريق أبي  
سليمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رفعه : إذا سكر فاجلدوه ، ثم إذا سكر فاجلدوه ، ثم إذا سكر فاجلدوه ، ثم إذا  
سكر فاجلدوه ، ولجئهم : فاضربوا هذه ، وله من طريق أخرى عن ابن هريرة أخرجهما عبد الرزاق وأحمد  
والترمذي نفيًا والنسائي كلهم من رواية سبيل بن أبي صالح عن أبيه عنه بلفظ : إذا شربوا فاجلدوهم ثلاثاً ،  
فإذا شربوا الرابعة فاقتلوهم ، وروى عن حاتم بن بريدة عن أبي صالح فقال أبو بكر بن هياش عنه عن أبي صالح

(١) في بعض النسخ : وصححه الحاكم .

عن أبي سعيد كذا أخرجه ابن حبان من رواية هيثم بن أبي شيبة عن أبي بكر، وأخرجه الترمذي عن أبي كريب عنه فقال: من معاوية، بدل: أبي سعيد، وهو المخطوط، وكذا أخرجه أبو داود من رواية أبان المظاري عنه، وتابعه الثوري وشيبان بن عبد الرحمن وغيرهما عن عاصم، وألفظ الثوري عن عاصم: ثم إن شرب الرابعة فاضربوا عنقه، ووقع في رواية أبان عند أبي داود: ثم إن شربوا فاضربوا، ثلاث مرات بعد الأولى ثم قال: إن شربوا فاضربوا، ثم ساقه أبو داود من طريق حميد بن يزيد عن نافع عن ابن عمر قال: وأحسبه قال في الخامسة ثم إن شربها فاضربوه، قال وكذا في حديث عطف في الخامسة، قال أبو داود: وفي رواية عمر بن أبي سلمة عن أبيه وسهل بن أبي صالح عن أبيه كلامهما عن أبي هريرة في الرابعة، وكذا في رواية ابن أبي نعيم عن ابن عمر، وكذا في رواية عبد الله بن عمرو بن العاص وأشربه، وفي رواية معاوية: فإن عاد في الثالثة أو الرابعة فاضربوه، وقال الترمذي بعد تحريجه: وفي الباب عن أبي هريرة والشريد وشرحبيل بن أوس وأبي الرمضاء وجرير وعبد الله بن عمرو. قلت: وقد ذكرت حديث أبي هريرة، وأما حديث الشريد وهو ابن أوس اشقني فأخرجه أحمد والدارمي والطبراني وصححه الحاكم بلفظ: إذا شرب فاضربوه، وقال في آخره: ثم إن عاد الرابعة فاضربوه. وأما حديث شرحبيل وهو الكندي فأخرجه أحمد والحاكم والطبراني وابن مندة في المعرفة، ورواه ثقات نحو رواية الذي قبله، وصححه الحاكم من وجه آخر. وأما حديث أبي الرمضاء وهو بفتح الراء وسكون الميم بعدها دال مهملة وبالماء وقيل بوحدة ثم ذل معجمة وهو بدرى نزل، وهو فأخرجه الطبراني وابن مندة وفي سننه ابن أبي شيبة في سياق حديثه: أن النبي ﷺ أمر بالذي شرب الخمر في الرابعة أن تضرب عنقه فاضربوه، فأما أن ذلك عمل به قيل النسخ، فإن ثبت كان فيه ودعي من زعم أنه لم يعمل به. وأما حديث جرير فأخرجه الطبراني والحاكم ولفظه: من شرب الخمر فاضربوه، وقال فيه: فإن عاد في الرابعة فاضربوه، وأما حديث عبد الله بن عمرو بن العاص فأخرجه أحمد والحاكم من وجهين عنه وفي كل منهما مقال، وفي رواية شهر بن حوشب عنه: فإن شربها الرابعة فاضربوه. قلت: ورواه عن أبي سعيد أيضا كما تقدم وعن ابن عمر، وأخرجه الترمذي والحاكم من رواية عبد الرحمن بن أبي نعيم عن ابن عمر ونفث من الصحابة بنحوه، وأخرجه الطبراني وموصولا من طريق هياض بن عطف عن أبيه وفيه في الخامسة كما أشار إليه أبو داود، وأخرجه الترمذي وأما في الباب والدارمي والحاكم وموصولا من رواية محمد بن المنكدر عن جابر، وأخرجه البيهقي والخطيب في الماهجات، ومن وجهين آخرين عن ابن المنكدر، وفي رواية الخطيب: جلد. ولاحاكم من طريق يزيد بن أبي كبشة سمعت رجلا من الصحابة يحدث عبد [ذلك] بن مروان رفته بنحوه: ثم إن عاد في الرابعة فاضربوه، وأخرجه عبد الرزاق عن معمر بن ابن المنكدر مرسلا وفيه: أتى بابن النخعيان بعد الرابعة لجلده، وأخرجه الطحاوي من رواية عمرو بن الحارث عن ابن المنكدر أنه بلغه، وأخرجه الشافعي وعبد الرزاق وأبو داود من رواية الزهري عن فيصة ابن ذؤيب قال: قال رسول الله ﷺ: من شرب الخمر فاضربوه. إلى أن قال: ثم إذا شرب في الرابعة فاضربوه، قال: فأني رجل قد شرب لجلده ثم أتى به قد شرب لجلده ثم أتى به وقد شرب لجلده، ثم أتى به في الرابعة قد شرب لجلده فرفع القتل عن لئامس وكانت رخصة، وعنه الترمذي وقال روى الزهري وأخرجه الخطيب في الماهجات، من طريق محمد بن اسحق عن الزهري وقال فيه: فأني رجل من الآلهة يقال له نعيان فاضربه أربع مرات،

فراى المسلمون أن القتل قد أخر وان الطرب قد وجب ، وقبيصة بن ذؤيب من أولاد الصحابة وولد في عهد النبي ﷺ ولم يسمع منه ، ورجال هذا الحديث ثقات مع إرساله ، لكنه أهل بما أخرجه الطحاوى عن طريق الأوزاعي عن الزهري قال : بلغني عن قبيصة ، وبما روى ذلك رواية ابن وهب عن يونس عن الزهري أن قبيصة حدثه أنه بلغه عن النبي ﷺ وهذا أصح لأن يونس أحفظ لرواية الزهري عن الأوزاعي ، والظاهر أن الذي بلغ قبيصة ذلك صحابي فيكون الحديث على شرط الصحيح لأنه إمام الصحابي لا يضر ، وله شاهد أخرجه عبد الرزاق عن معمر قال حدثت به ابن المنكدر فقال : ترك ذلك ، قد أتى رسول الله ﷺ بابتين فجعله ثلثا ثم أتى به في الرابعة فجعله ولم يزد . ووقع عند الناس من طريق محمد بن إسحق عن ابن المنكدر عن جابر فأتى رسول الله ﷺ برجل منا قد شرب في الرابعة لم يقتله ، وأخرجه من وجه آخر عن محمد بن إسحق بلفظ : قال فاد الرابعة فاضربوا عنقه فضر به رسول الله ﷺ أربع مرات ، فراى المسلمون أن الحد قد وقع وأن القتل قد رفع ، قال الشافعي بعد تحريجه : هذا مالا اختلاف فيه بين أهل العلم علمته . وذكره أيضا عن أبي الويز مرسل وقال : أخذت القتل منسوخة ، وأخرجه أيضا من رواية ابن أبي ذؤيب حدثني ابن شهاب وأتى النبي ﷺ بشارب فجعله ولم يضرب عنقه ، وقال الترمذي : لا نعلم بين أهل العلم في هذا اختلاف في القديم والحديث . قال وسعد بن محمد يقول : حديث معارية في هذا أصح ، وإنما كان هذا في أول الأمر ثم نسخ بعد ، وقال في الحال ، آخر الكتاب : جميع ما في هذا الكتاب قد عمل به أهل العلم إلا هذا الحديث وحديث إجماع بين الصلوات في المضر ، وتعبه النووي فسلم قوله في حديث الباب دون الآخر ، ومال الخطابي إلى تأويل الحديث في الأمر بالقتل فقال : قد يرد الأمر بالوحد ولا يرد به وقوع الفعل وإنما قصد به الردع والتحذير ، ثم قال : ويحتمل أن يكون القتل في الخامسة كان واجبا ثم نسخ بحصول الإجماع من الأمة على أنه لا يقتل ، وأما ابن المنذر فقال : كان العمل فيمن شرب الخمر أن يضرب وينكل به ، ثم نسخ بالأمر بمجسده فإن تكرر ذلك أربعا قتل ، ثم نسخ ذلك بالأخبار الثابتة بإجماع أهل العلم إلا من شذ عن لا يعد [ خلافا ] خلافا . قلت : وكأنه أشار إلى بعض أهل الظاهر ، فقد نقل عن بعضهم واستند عليه ابن حزم منهم واحتج له وادعى أن لا إجماع وأورد من مسند الحارث بن أبي أسامة ما أخرجه هو والامام أحمد من طريق الحسن البصري عن عبد الله بن عمرو أنه قال : اتفوني برجل أقيم عليه الحد يعني ثلثا ثم سكر فإن لم يقتله فأنا كذاب ، وهذا منقطع لأن الحسن لم يسمع من عبد الله بن عمرو كما جزم به ابن المديني وغيره فلا حجة فيه ، وإذا لم يصح هذا عن عبد الله بن عمرو لم يبق لمن رد الإجماع على ترك القتل متمسك حتى ولو ثبت عن عبد الله بن عمرو أن كان عذوه أنه لم يبلغه النسخ وقد ذلك من نوره الخائف ، وقد جاء عن عبد الله بن عمرو أشد من الأول فأخرج سعيد بن منصور عنه بسند ابن قال : لو رأيت أحدا يشرب الخمر واستطعت أن أقتله لقتله . وأما قول بعض من انتصر لابن حزم فطعن في النسخ بأن معاوية إنما أسلم بعد الفتح وليس في شيء من أحاديث ذوره الدالة على نسخه التصريح بأن ذلك متأخر عنه ، وجوابه أن معاوية أسلم قبل الفتح وقيل في الفتح ، وقصة ابن النعمان كانت بعد ذلك لأن عقبة بن الحارث حضرها إما بحنين وإما بالمدينة ، وهو إنما أسلم في الفتح وحنين ، وحضور عقبة إلى المدينة كان بعد الفتح جرمًا ثبت ما نقضه هذا القائل ، وقد عمل بالناسخ بعض الصحابة فأخرج عبد الرزاق في مصنفه بسند لين عن عمر بن الخطاب أنه جلد أبا محجن للثقي في الخمر ثمان مرار ، وأورد نحو ذلك من

سعد بن أبي وقاص ، وأخرج حماد بن سلمة في مصنفه من طريق أخرى رجالها ثقات أن عمر جاد أبا محجن في الخبر أربع مرار ثم قال له : أنت خليع ، فقال : أما إذ خلعتي فلا أشربها أبدا . قوله ( حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر ) هو المعروف بابن المديني . قوله ( أتى النبي ﷺ بمكران فأمر بضربة ) وقع في رواية المستعمل « فقام ليضربه ، وهو نصيف فقد تقدم الحديث في الباب الذي قبله من وجه آخر عن أبي حمزة عن علي الصواب بلفظ « فقال اضربه ، قال القرطبي ظاهره يقتضي أنه السكر بمجرد موجبه للحد لأن الفاء للتعامل كقولهم سمي فسهود ، ولم يفصل هل سكر من ماء صنب أو غيره ولا هل شرب قليلا أو كثيرا ، ففيه حجة للجمهور على الكوفيين في التفرقة ، وقد مضى بيان ذلك في الأثرية

### ٦ - باب السارق حين يسرق

٦٧٨٢ - **حدثني عمرو بن علي** حدثنا عبد الله بن داود حدثنا فضيل بن غزوان عن عكرمة « عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن »

[ الحديث ٦٧٨٢ - طريقه في : ٦٨٠٩ ]

قوله ( باب السارق حين يسرق ) ذكر فيه حديث ابن عباس نحو حديث أبي هريرة الماضي في أول الحدود مقتصرأ فيه على الزنا والمرة ، ولأبي ذر ، ولا يسرق السارق ، وسقط لفظ السارق من رواية غيره ، وكذا أخرجه الاسماعيل من رواية عمرو بن علي شيخ البخاري فيه ، وأخرجه أيضا من طريق إسحق بن يوسف الأزرق عن الفضيل بن غزوان بسنده فيه ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ، ولا يقتل وهو مؤمن ، قال عكرمة قلت لابن عباس : كيف يتزوج منه الايمان ؟ قال : هكذا قال نأب راجعه الايمان . وقد تقدم بسط هذا في أول كتاب الحدود

### ٧ - باب آمن السارق إذا لم يُسم

٦٧٨٣ - **حدثنا عمرو بن حفص بن غياث** حدثني أبي حدثنا الأعمش قال سمعت أبا صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : آمن الله السارق يسرق البيضة فنقطع يده ، ويسرق الحبل فنقطع يده . قال الأعمش : كانوا يرون أنه يبيض الحديد ، والحبل كانوا يرون أنه مها ما يساوي دراهم

[ الحديث ٦٧٨٣ - طريقه في : ٦٧٩٩ ]

قوله ( باب آمن السارق إذا لم يُسم ) أي إذا لم يعين ، إشارة إلى الجمع بين النهي عن لعن الشارب المعين كما مضى تقريره وبين حديث الباب . قال ابن بطال : معناه لا ينبغي تعيين أهل المماص وهو واجهمهم بالذن . وإنما ينبغي أن يلحق في الجملة من فعل ذلك ليكون ردعاً لهم وذكراً عن انتهاك شيء منها ، ولا يكون لعن ثلثا فقط ، قال : فإن كان هذا مراد البخاري فهو غير صحيح لأنه إنما نهي عن لعن الشارب وقال : لا تنهوا عابه ، شيطان بعد إقامة الحد عليه . قال : وقد تقدم تقرير ذلك قريباً . وقال الداردي : قوله في هذا الحديث « لعن الله السارق » ، يحتمل أن يكون خبراً لا نزع ، من سمع من المرأة ، ويحتمل أن يكون دعاء . قلت : ويحتمل أن لا يراد

به حقيقة الأمن بل التفسير فقط ، وقال الطائي : أهل هذا المراد بالأمن الإهانة والخذلان ، كآفة قبل لما استعمل أمر  
شيء في أحقر شيء خذله الله حتى قطع . وقال عياض : يجوز بعضهم أمن المدين مالم يحده لأن الحد كفارة ، قال :  
وليس هذا بسديد لثبوت الشيء من الأمن في الجملة فحمله على المدين أولى ، وقد قيل : إن أمن الذي يملك لأهل  
المعاصي كان تحذيراً لهم عنها قبل وقوعها ، فإذا فعلوها استغفر لهم ودعا لهم بالنوبة ، وأما من غلط له وأمنه تأديبا  
على فعل فعله فقد دخل في عموم شرطه حيث قال : سألت ربي أن يجعل معنى له كفارة ورحمة . قلت : وقد تقدم الكلام  
عليه فيما مضى ، وبينت هناك أنه مقيد بما إذا صدر في حق من ليس له بأهل كما قيد بذلك في صحيح مسلم . قوله  
( عن أبي هريرة ) في رواية محمد بن الحسين عن أبي الحسن بن عمر بن حفص شيخ البخاري فيه « سمعت أبا  
هريرة » وكذا في رواية عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح « سمعت أبا هريرة » وسألتني بعد سبعة  
أبواب في « باب ثوبه السارق » وقال ابن حزم : وقد سلم من تدليس الأعمش قلت : ولم ينفرد به الأعمش ، أخرجه  
أبو عرانة في صحيحه من رواية أبي بكر بن عياش عن أبي حصين عن أبي صالح . قوله ( أمن الله السارق يسرق البيضة  
فمقطع يده ) في رواية ديمس بن يونس عن الأعمش عند مسلم والاسماعيل « أن سرق بيضة قطعت يده وإن سرق  
حبلا قطعت يده » . قوله ( قال الأعمش ) هو موصول بالاسناد المذكور . قوله ( كانوا يرون ) بفتح أوله من الرأي  
وبعضه من الظن . قوله ( أنه بيض الحديد ) في رواية الكشي « بيضة الحديد » . قوله ( والحبل كانوا يرون أنه  
منها ما يساوي دراهم ) وقع لغير أبي زر « يسوي » وقد أنكر بعضهم صحتها والحق أنها جائزة لكون بقلة قال  
الخطابي : تأويل الأعمش هذا غير مطابق لمذهب الحديث ومخرج الكلام فيه وذلك أنه ليس بالشائع في الكلام أن  
يقال في مثل ماورد فيه الحديث من القوم والتزريب : أخرى الله فلانا عرض نفسه للثأف في مال له قدر ومزية  
وفي عرض له قيمة إنما يضرب المثل في مثله بالشيء الذي لا وزن له ولا قيمة ، هذا حكم الحرف الجاري في مثله ،  
وإنما وجه الحديث وتأويله ذم المارقة وتهجين أمرها وتحذير سوء نيتها فيما قل وكثر من المال كأنه يقول إن  
سرق الشيء البصير الذي لا قيمة له كالبيضة المذرة والحبل الحاق الذي لا قيمة له إذا تعاطاه فاستمرت به العادة لم  
يبأس أن يؤديه ذلك إلى سرقه ما فوقها حتى يبلغ قدر ما تقطع فيه اليد فمقطع يده ، كأنه يقول فليحذر هذا الفعل  
وليتوقه قبل أن تملكه العادة ويحزن عليها ليسلم من سوء مغيبته ووخيم طاقبته . قلت : وسبق الخطابي إلى ذلك أبو  
محمد بن قتيبة فيما حكاه ابن بطال فقال : احتج الخوارج بهذا الحديث على أن انقطع يجب في تدليس الأشياء  
وكثيرها ، ولا حجة لهم فيه ، وذلك أن الآية لما نزلت قال عليه الصلاة والسلام ذلك على ظاهر ما نزل ، ثم أعلمه  
الله أن القطع لا يكون إلا في ربع دينار فكان بياناً لما أجل فوجب المصير إليه . قال : وأما قول الأعمش أن البيضة  
في هذه الحديث بيضة الحديد التي تجعل في الرأس في الحرب وأنه الحبل من حبال السفن فهذا تأويل بعيد لا يجوز عند  
من يعرف صحيح كلام العرب لأن كل واحد من هذين يبلغ دنانير كثيرة وهذا ليس موضع تكثير لما سرقه السارق  
ولأن من عادة العرب والمجسم أن يقولوا قبح الله فلانا عرض نفسه للضرب في عقد جوهر وتعرض للمقوبة بالذلول  
في جرابه منك ، وإنما العادة في مثل هذا أن يقال لعنه الله تعرض لقطع اليد في حبل رث أو في كبة شعر أو رداء  
خلق : وكل ما كان نحو ذلك كان أباح اثنين وأربعة في وغرب الحديث ، لابن قتيبة وفيه : حضرت يحيى بن أكرم  
بسكة قال فرأيت يذهب إلى هذا التأويل ويوجب به ويهدى ويبيد ، قل وهذا لا يجوز تذكره : وقد تعقبه

أبو بكر بن الانباري فقال : إيس الذي طعن به ابن قتيبة هل تأويل الخبر بشئ لأن البيضة من السلاح أيست علما في كثرة الثمن ونهاية في غلو القيمة فتجرى مجرى المقد من الجوهر والجواب من المسك الذين ربما يساويان الألوف من الدنانير ، بل البيضة من الحديد ربما اشترت بأقل مما يجب فيه القلع ، وإنما مراد الحديث أن السارق يعرض قطع يده بما لا يخفى له به لأن البيضة من السلاح لا يستغنى بها أحد ، وحاصله أن المراد بالخبر أن السارق يسرق الجليل فتقطع يده ويسرق الحقير فتقطع يده ، فكأنه تمييز له وتضعيف لاختياره لكونه باع يده بقايل الثمن وكثيره وقال المازري : تأول بعض الناس البيضة في الحديث ببيضة الحديد لأنه يساوي نصاب القلع ، وحله بعضهم على المبالغة في التنبية على عظم ما خسر وحقر ما حصل ، وأراد من جنس البيضة والجليل ما يبلغ النصاب . قال القرطبي : ونظير حمله على المبالغة ما حمل عليه قوله **يُرْكَبُ** من بني ثعلبة مسجدا ولو كره حصن فطاة ، فإن أحدهما قيل فيه إنه أراد المبالغة في ذلك ، وإلا فن المعلوم أن فحص الفطاة وهو قدر ما تحصن فيه بيضها لا يتصور أن يكون مسجدا ، قال : ومنه تصديق ولو بظلف محرق ، وهو مما لا يتصدق به ، ومثله كثير في كلامهم . **وَالْأَمْرُ** هياض : لا ينبغي أن ينفصل ما ورد أن البيضة بيضة الحديد والجليل حبل السفن لأن مثل ذلك له قيمة وقدر ، فإن سياق الكلام يقتضي ذم من أخذ القليل لا الكثير ، والخبر إنما ورد لتعظيم ما جنى على نفسه بما قتل به قيمته لا بأكثره والصواب تأويله على ما تقدم من تقليل أمره وتجهين فعله وأنه إن لم يقطع في هذا القدر جرمته فادته إلى ما هو أكثر منه . وأجاب بعض من انتصر لتأويل الأحمر : أن النبي **ﷺ** قاله عند نزول الآية بحلة قبل بيان نصاب القلع انتهى . وقد أخرج ابن أبي شيبة عن حاتم بن اسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي أنه قطع يد سارق في بيضة حديد ثمها ربع دينار ورجاله ثقات مع انقطاعه ، ولعل هذا مستند التأويل الذي أشار إليه الأحمر . وقال بعضهم : البيضة في اللغة تستعمل في المبالغة في المدح وفي المبالغة في الذم ، فن الأول قولهم فلان بيضة البلد إذا كان فردا في العظمة وكذا في الاحتقار ، ومنه قول أخت عمرو بن عبد ود لما قتل على أخاها يوم الخندق في مريتها له :

لكن قاله من لا يعاب به من كان يدعي قديما بيضة البلد

ومن الثاني قول الآخر يهجو قوما :

تأني فضاة أن تبدي لكم نسا وابنا نزار فأنتم بيضة البلد

وقال في المدح أيضا بيضة النعم أي وسطهم وبيضة السنام أي شمعتهم ، هذا كانت البيضة تستعمل في كل من الأمرين حسن التمثيل بها كأنه قال يسرق الجليل والحقير فيقطع فرب أنه عذر بالجليل فلا مذر له بالحقير ، وأما الجليل فأكثر ما يستعمل في التعهير كقولهم : ما ترك فلان عقالا ولا ذعب من فلان فقال « فكأن المراد أنه إذا اعتاد السرقة لم يتحالك مع غلبة العادة فتتميز بين الجليل والحقير ، وأيضا قامار الذي يلزمه بالقطع لا يسرى ما حصل له ولو كان جليلا . وإلى هذا أشار القاضي عبد الوهاب بقوله :

صيانة العضو أغلاها وأرخصها صيانة المال فأنهم حكمة البارئ

ورد بذلك على قول المعري :

يد بخميس مئين مسجد رديت ما بالها فطمت في ربع دينار

وسياتي مزيد لهذا في باب العرة ، ان شاء الله تعالى

### ٨ - باب الحدود كفارة

٦٧٨٤ - حدثنا محمد بن يوسف حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن أبي إدريس الخولاني عن عمار بن عبد الله بن الصامت رضي الله عنه قال : كنا عند النبي ﷺ في مجلس فقال : يا يعقوب على أن لا تشركوا بالله شيئاً ولا تسرقوا ولا تزنوا . وقرأ هذه الآية كلها ( فمن وفى منكم فأجره على الله ) ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب به فهو كفارته ، ومن أصاب من ذلك شيئاً فستره الله عليه إن شاء غفر له وإن شاء هدّ به .

قوله ( باب الحدود كفارة ) . قوله ( حدثنا محمد بن يوسف ) لم أره منسوبا ويحتمل أن يكون هو البيهقي ويحتمل أن يكون الفريابي وبه جزم أبو نعيم في المستخرج ، وابن عيينة هو صفيان . قوله ( عن الزهري ) في رواية الجديدي عن صفيان بن عيينة ، سمعت الزهري ، أخرجه أبو نعيم . وذكر حديث عمار بن الصامت وفيه : ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب به فهو كفارة ، وقد تقدم أن عند مسلم من وجه آخر ومن أتى منكم حداً ولا أحد من حديث غريبة بن ثابت رفعه من أصاب ذنباً أقام عليه حد ذلك الذنب فهو كفارته ، وسنده حسن . وفي الباب عن جرير بن عبد الله نحوه عند أبي الشيخ ، وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عنده بسند صحيح إليه نحو حديث عمار وفيه : فمن فعل من ذلك شيئاً فأقيم عليه الحد فهو كفارته ، وعن ثابت بن الضحاك نحوه عند أبي الشيخ ، وقد ذكرت شرح حديث الباب مستوفى في الباب العاشر من كتاب الإيمان في أول الصحيح . وقد استشكل ابن بطال قوله : الحدود كفارة ، مع قوله في الحديث الآخر : ما أدرك الحدود كفارة لأهلها أو لا ، وأجاب بأن سند حديث عمار أصح ، وأجيب بأن الثاني كان قبل أن يعلم بأن الحدود كفارة ثم أعلم فقال الحديث الثاني ، وبهذا جزم ابن التين وهو المعتمد . وقد أجيب عن توقف في ذلك لأجل أن الأول من حديث أبي هريرة وهو متأخر الإسلام عنبيعة العقبة ، والثاني وهو التردد من حديث عمار بن الصامت وقد ذكر في الخبر أنه من بايع ليلة العقبة وبيعة العقبة كانت قبل إسلام أبي هريرة بست سنين . وحاصل الجواب أن البيعة المذكورة في حديث الباب كانت متأخرة عن إسلام أبي هريرة بدليل أن الآية المشار إليها في قوله : وقرأ الآية كلها ، هي قوله تعالى ( يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبائعنك على أن لا يشركن بالله شيئاً ) إلى آخرها وكان تزولها في فتح مكة وذلك بعد إسلام أبي هريرة بنحو سنتين ، وقدرت ذلك تقريراً بينا . وإنما وقع الإشكال من قوله هناك إن عبادة بن الصامت وكان أحد النقباء ليلة العقبة قال : إن النبي ﷺ قال يا يعقوب على أن لا تشركوا ، فانه يوم أن ذلك كان ليلة العقبة ، وليس كذلك بل البيعة التي وقعت في ليلة العقبة كانت على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره الخ وهو من حديث عمار أيضاً كما أوضحته هناك ، قال ابن العربي : دخل في عموم قوله المشرك ، أو هو مستثنى فإن المشرك إذا عوقب على شركه لم يكن ذلك كفارة له بل زيادة في نكاله . قلت : وهذا لا خلاف فيه قال : وأما القتل فهو كفارة بالنسبة إلى الولي المستوفى للنصاص في حق المقتول ، لأن النصاص ليس بحق له بل يبق حق المقتول فيطالبه به في الآخرة كسائر الحقوق . قلت : واللي قاله في مقام لمنع ، وقد نقات في الكلام على قوله





وقدم ما يتعلق بالسؤال والجواب مبسوطا في باب الخطبة أيام منى من كتاب الحج ، ومضى ما يتعلق بقوله  
 وويلكم أو ويحكم في كتاب الأدب ، ويأتى ما يتعلق بقوله لا ترجعوا بعدي ، مستوفى في كتاب الفتن إن شاء  
 الله تعالى

### ١٠ - باب إقامة الحدود ، والانتقام لحرمة الله

٦٧٨٦ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عتب بن رباح عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله  
 عنها قالت : ما خير الله بين أمرين إلا اختار أيسرهما ، ما لم يأتهم ، فإذا كان الإثم كان أبدا منه .  
 والله ما أقم لنفسه في شيء يؤتى إليه قط حتى تُفقه حرمة الله ، فينتقم الله ،

قوله (باب إقامة الحدود والانتقام لحرمة الله) ذكر فيه حديث عائشة ، ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين  
 إلا اختار أيسرهما ، وقد تقدم شرحه مستوفى في باب صفة النبي ﷺ ، من كتاب المناقب ، وقوله هنا ما لم  
 يأتهم ، في رواية المستطيل ما لم يكن إثم ، قال ابن بطال : هذا التخيير ليس من الله لأن الله لا يخير رسوله بين أمرين  
 أحدهما إثم إلا إن كان في الدين وأحدهما ما ينول إلى الإثم كالنظر فإنه مذموم كالأمر أرجح الإنسان على نفسه شيئا  
 شاقا من العبادة فخره ، ومن ثم نهي النبي ﷺ أصحابه عن القرب ، قال ابن القيم : المراد التخيير في أمر الدنيا  
 وأما أمر الآخرة فكلما صعب كان أعظم ثوابا ، كذا قال ، وما أشار إليه ابن بطال أول ، وأولى منهما أن ذلك  
 في أمور الدنيا لأن بعض أمور ما يفضى إلى الإثم كثيرا ، والأقرب أن فاعل التخيير آدمي وهو ظاهر وأمثله  
 كثيرة ولا سيما إذا صدر من الكافر

### ١١ - باب إقامة الحدود على الشريف والوضيع

٦٨٨٧ - حدثنا أبو الوليد حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن أمة كلمت النبي  
 ﷺ في امرأة ، فقال : إنما ذلك من كان قبلكم أنهم كانوا يجيبون الحد على الوضيع ويتركون على الشريف .  
 والذي نفسي بيده لو فاطمة قلت ذلك لقطعت يدها ،

(قوله باب إقامة الحدود على الشريف والوضيع) هو من الوضع وهو النفس ، ووقع هنا بلفظ الوضع وفي  
 الطريق التي نبه بلفظ الضعيف ، وهي رواية الأكثر في هذا الحديث ، وقد رواه بلفظ الوضع أيضا النسائي من  
 طريق اسمعيل بن أمية عن الزهري ، والشريف يقابل الاثني لما يستلزم الشرف من الرفعة والقوة ، ووقع للنسائي  
 أيضا في رواية لفيان بلفظ دون الضعيف . قوله (حدثنا أبو الوليد) هو العجلي . قوله (حدثنا الليث  
 عن ابن شهاب) في رواية أبي النضر هاشم بن القاسم عن الليث عن أحد . حدثنا ابن شهاب ، ولا يعارض ذلك  
 رواية أبي صالح عن الليث عن يونس عن ابن شهاب فيما أخرجه أبو داود لأن أفظ الباقين خلف فيحمل على أنه  
 عند الليث بلا واسطة باللفظ الأول وضده باللفظ الثاني بواسطة وسأوضح ذلك . قوله (عن عروة) في رواية ابن  
 وهب عن يونس عن ابن شهاب ، أخبرني عروة بن الزبير ، وهو مضي سبابة في عزرة الفتح . قوله (أن أمة) هو

ابن زيد بن حارثة . قوله ( كالم النبي ﷺ في امرأة ) هكذا رواه أبو الوابيد مخضرا ، ورواه غيره من الذين مطروحا في الباب بعده . قوله ( ريزكون على الشريف ) كذا لابي ذر عن الكشميني وفيه حذف تقديره ويتركوه إقامة الحد على الشريف فلا يقبضون عليه الحد . قوله ( لو قاطمة ) كذا للاكرز . قال ابن القيم : التقدير لو قطعت قاطمة ذلك لأن لو بديها الفمل دون الاسم . قلت : الأولى التقدير بما جاء في الطريق الأخرى ، ولو أن قاطمة ، كذا في رواية الكشميني هنا وهي ثابتة في سائر طرق هذا الحديث في غير هذا الموضع ، ولو هنا شرطية وحذف أن ورد معها كثيرا كقوله ﷺ في الحديث الذي عند مسلم لو أهل عمان أقام رسول التقدير لو أن أهل عمان ، وقد أنكره بعض الشراح من شيوخنا على ابن القيم إرادته هنا بحذف أن ، ولا انكار عليه ، فإن ذلك ثابت هنا في رواية أبي خدر عن غير الكشميني ، وكذا هو في رواية النسائي ، ووقع في رواية إسحق بن راشد عن ابن شهاب عند النسائي ولو مرفت قاطمة ، وهو يساعد تقدير ابن القيم

## ١٢ - باب كراهية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى السلطان

٦٧٨٨ - حدثنا محمد بن سليمان حدثنا الليث عن ابن شهاب عن هروة عن عائشة رضي الله عنها أن قريشا أعتبهم المرافة الخزومية التي سرفت فقالوا : من يكلم فيها رسول الله ﷺ ومن يجترئ عليه إلا أسامة حبيب رسول الله ﷺ ؟ فكلم رسول الله ﷺ فقال : أنشع في حديث من حدود الله ؟ ثم قام فخطب فقال : يا أيها الناس إنما ضل من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرقا للشرع تركوه ، وإذا سرقا الضيف فهم أقاموا عليه الحد . وأيم الله لو أن قاطمة بنت محمد سرفت لقطع محمد يدها .

قوله ( باب كراهية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى السلطان ) كذا قيد ما أطلقه في حديث الباب ، وأنشع في حد من حدود الله ، وليس قيد صريحا فيه ، وكأنه أشار إلى ما ورد في بعض طرق صريحا ، وهو في مرسل حبيب ابن أبي ثابت الذي أشرت إليه وفيه ، أن النبي ﷺ قال لأسامة لما شفع فيها : لا تشفع في حد فإن الحدود إذا انتهت إلى فليس لها مترك ، وله شاهد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفته ، تماثروا الحدود فيما بينكم فلا يفتني من حد فقد وجب ، ترجم له أبو داود ، المعفو عن الحد ما لم يبلغ السلطان ، وصححه الحاكم وسنده إلى عمرو بن شعيب صحيح . وأخرج أبو داود أيضا وأحمد وصححه الحاكم من طريق يحيى بن راشد قال خرج علينا ابن عمر فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من حانت شفاعة دون حد من حدود الله فقد ضاع الله في أمره ، وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر أصح منه عن ابن عمر موقوفا ، وللرفوع شاهد من حديث أبي هريرة في الأوسط للطبراني وقال : فقد ضاع الله في ملكه ، وأخرج أبو يعلى من طريق أبي الهيثم عن أبي مطر : رأيت عليا أني بحارق فذكر قصة فيها ، أن رسول الله ﷺ أتى بسارق ، فذكر قصة فيها ، قالوا يا رسول الله أفلا عنوت ؟ قال ذلك سلطان سوء الذي يهتو عن الحدود بينكم ، وأخرج الطبراني عن هروة بن الزبير قال : دلى الزبير سارقا فشفع فيه ، فقيل له حتى يبلغ الإمام فقال إذا بلغ الإمام فلن الله النافع والمخفف ، وأخرج الموطأ عن ربيعة عن الزبير نحوه وهو منقطع مع رقة ، زهر عند ابن أبي شيبة بسنده حسن عن الزبير

وقفا وبسند آخر حسن عن علي نحوه كذلك ، وبسند صحيح عن مكرمة ان ابن عباس وعمارا والزبير اغتروا مارقا فدخلوا سبيله فقاتل ابن عباس : بثما صنعت حين خلى سبيله ، فقال : لا أم لك أما لو كنت أنت لسرك أن يخل سبيلك . وأخرجه الدارقطني من حديث الزبير موصولا مرفوعا بالفظ واشفعوا ما لم يصل الى الوالي فاذا وصل الوالي نعمنا فلا عفا الله عنه ، والموقوف هو المعتد ، وفي الباب غير ذلك حديث صفوان بن أمية عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه والحاكم في قصة الذي سرق رواقه ثم أراد أن لا يقطع فقال له النبي ﷺ : هل لا قيل أن تأتيني به ، وحديث ابن مسعود في قصة الذي سرق فأمر الذي ﷺ بقطعه فأرأوا منه أسفا عليه فقالوا : يا رسول الله كأنك كرهت قطعه ، فقال : وما يعني ؟ لا تكونوا أعوانا للشيعة من أخيك ، انه يأنى للامام إذا انتهى إليه حد أن يقيمه ، ورافقه عفر يهب العفر ، وفي الحديث قصة مرفوعة ، وأخرج موقفا أخرجه أحمد وصححه الحاكم وحديث عائشة مرفوعا : أقبلوا ذوى الهيات ذلاتهم الا في الحدود ، أخرجه أبو داود . ويستفاد منه جواز الشناعة فيما يقتضى التميز . وقد نقل ابن عبد البر وغيره فيه الاتفاق ، ويدخل فيه سائر الأحاديث الواردة في نصب المستر على المسلم ، وهي محمولة على ما لم يبلغ الامام . قوله ( عن عائشة ) كذا قال الحفاظ من أصحاب ابن شهاب عن عروة ، وشذ عن ابن قيس الماصر بكسر الموحدة فقال ابن شهاب عن عروة عن أم سلمة ، فذكر حديث الباب سواء أخرجه أبو الشيخ في كتاب المرأة والطبراني وقال : تفرد به عمر بن قيس ، يعني عن حديث أم سلمة ، قال الدارقطني في العلل : الصواب رواية الجماعة ، قوله ( ان قريشا ) أى القبيلة المشهورة ، وقد تقدم بيان المراد بقريش الذى انتسبوا اليه في المناقب وأن الأكثر أنه فهر بن مالك ، والمراد بهم هنا من أدرك القصة التى تذكر بكثرة . قوله ( أهمهم المرأة ) أى أجملهم اليوم مما أوصرتهم ذوىهم بسبب ما وقع منها ، يقال أهمى الأمر أى أفلقنى ، ودعى في المناقب من رواية قتبية عن النبي هذا السند أهمهم شأن المرأة ، أى أمرها المتعلق بالسرقة وقد وقع في رواية مسعود بن الأسود الآتى النبوية عليها لما سرقت تلك المرأة أعظمنا ذلك فأتينا رسول الله ﷺ ، ومسعود المذكور من بطن آخر من قريش ، وهو من بنى عدى بن كعب ودعاه عمر ، وسبب إعظامهم ذلك خشية أن يقطع يداهم لعلمهم أن النبي ﷺ لا يبرخص في الحدود ، وكان قطع السارق معلوما عنهم قبل الاسلام ، ونزل القرآن بقطع السارق فاستمر الحال فيه . وقد حدد ابن السكيت بابا لمن قطع في الجاهلية بسبب السرقة فذكر قصة الذين سرقوا غزال الكعبة فظفروا في عهد عهد المطلب جد النبي ﷺ ، وذكر من قطع في السرقة خوف بن هبذ ابن عمرو بن عزم ومقيس بن قيس بن عدى بن سعد بن سهم وغيرهما وأن دوقا السابق لذلك قوله ( المخرومة ) نسبة الى مخزوم بن بطة بفتح التحتانية والقاف بعدها ظاء معجمة معشاة ابن مرة بن كعب بن اوى بن غالب ، ومخزوم آخر كلاب بن مرة الذى نسب اليه بنو عبد مناف . ووقع في رواية اسماعيل بن أمية عن محمد بن مسلم وهو الذى عند النسائي : سرقت امرأة من قريش من بنى مخزوم ، واسم المرأة على الصحيح فاطمة بنت الأسود بن عبد الأسد بن هبذ الله بن عمرو بن عزم وهي بنت أخي أبي سلمة بن عبد الأسد الصعابي الجليل الذى كان زوج أم سلمة قبل النبي ﷺ ، قتل أبوها كافرا يوم بدر قتله حمزة بن عبد المطلب ، وهم من ذمهم أن له حبة . وقيل هي أم عمرو بنت سفيان بن عبد الأسد وهي بنت عم المذكورة أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أخبرني بشر بن نيم أنها أم عمرو بن سفيان بن عبد الأسد ، وهذا أفضل . ووقع مخ ذلك في سبانه أنه قاله . عن ظن

وحسان ، وهو غلط من قاله لأن قصتها مغايرة للقصة المذكورة في هذا الحديث كما سأوضحه . قال ابن عبد البر في الاستيعاب : فاطمة بنت الأسود بن عبد الأسد هي التي قطع رسول الله ﷺ يدها لأنها سرقته حلياً فكلمت قريش أسامة فشفع فيها وهو غلام . الحديث . قلت : وقد سأل ذلك ابن سعد في ترجمتها في الطبقات عن طريق الأجلح بن عبد الله الكندي عن حبيب بن أبي ثابت رفعه ، أن فاطمة بنت الأسود بن عبد الأسد سرقته حلياً هل عهد رسول الله ﷺ فأنصفوا ، الحديث . وأورد عبد الغني بن سعيد المصري في « المبهات » من طريق يحيى بن سلمة بن كهيل عن حماد الدمشقي عن شقيق قال : سرق فاطمة بنت أبي أسد بنت أخي أبي سلمة ، فأنشفت قريش أن يقطعها النبي ﷺ ، الحديث . والطريق الأول أقوى ، ويمكن أن يقال : لامتازة بين قوله بنت الأسود وبنت أبي الأسود لاحتمال أن تكون كنية الأسود أبا الأسود ، وأما قصة أم عمرو فذكرها ابن سعد أيضاً وابن السكني في المثالب وحبسه الميثم بن عدي فذكروا أنها خرجت ليلا فوافقت بركب نزول فأخذت هيئة لهم فأخذها القوم فأوثقوها ، فلما أصبحوا أتوا بها النبي ﷺ فهاضت بمحموى أم سلمة ، فأمر بها النبي ﷺ ففطمت ، وأشدوا في ذلك شعراً قاله خنيس بن يعلى بن أمية ، ورواية ابن سعد أن ذلك كان في حجة الوداع ، وقد تقدم في التمهيدات وفي غزوة الفتح أن قصة فاطمة بنت الأسود كانت عام الفتح ، فظهر تغاير القصةين وأن بينهما أكثر من سنتين ، ويظهر من ذلك خطأ من اقتصر على أنهم أم عمرو كان الجرزي ، ومن ردها بين فاطمة وأم عمرو كان طاهر وابن بذكروا ومن تبعهما فله الحمد . وقد نقل ابن حزم ما قاله بشر بن أبي لكتنه جعل قصة أم عمرو بنت صفوان في نهج المارية وقصة فاطمة في السرفة ، وهو غلط أيضاً لوقوع التصريح في قصة أم عمرو بأنها سرقته . قوله ( التي سرقته ) زاد يونس في روايته ، وفي عهد رسول الله ﷺ في غزوة الفتح ، ووقع بيان المبروق في حديث مسعود ابن أبي الأسود المعروف بابن العجاء . فأخرج ابن ماجه وصححه الحاكم عن طريق محمد بن إسحق عن محمد بن طلحة ابن زكاة عن أمه عائشة بنت مسعود بن الأسود عن أبيها قال : لما سرق المرأة تلك القطيفة من بيت رسول الله ﷺ أعظمتنا ذلك ، فحسنا إلى رسول الله ﷺ نكلمه ، وسنده حسن ، وقد صرح فيه ابن إسحق بالتحديث في رواية الحاكم ، وكذا علقه أبو داود فقال : روى مسعود بن الأسود ، وقال الترمذي بعد حديث عائشة المذكور هذا وفي الباب عن مسعود بن العجاء ، وقد أخرجه أبو الشيخ في « كتاب السرفة » من طريق يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن طلحة فقال : عن عائشة بنت مسعود بن العجاء عن أبيها فيحتمل أن يكون محمد بن طلحة سمعه من أمه ومن عائشة ، ووقع في مرسل حبيب بن أبي ثابت الذي أشرت إليه أنها سرقته حلياً ، ويمكن الجمع بأن الحل كان في القطيفة فالذي ذكر القطيفة أراد بها فيها ، والذي ذكر الحل ذكر المظروف دون الطرف . ثم رجح عندي أن ذكر الحل في قصة هذه المرأة وهم كما بينه ، ووقع في مرسل الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب فيها أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج ، وأخبرني عمرو بن دينار أن الحسن أخبره قال : سرق امرأة ، قال عمرو : وحديث أن قال : من ثياب السكبة ، الحديث ، وسنده إلى الحسن صحيح فإن أمكن الجمع والافالاول أقوى . وقد وقع في رواية معمر عن الزهري في هذا الحديث ، أن المرأة المذكورة كانت تستمير المتاع وتجده ، أخرجه مسلم وأبو داود ، وأخرجه النسائي من رواية شعيب بن أبي حمزة عن الزهري بالفظ واستعارت امرأة هل السنة ناس يعرفون وهي لا تعرف حلياً فباعته وأخذت ثمنه ، الحديث وقد بينه أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام

فما أخرجه عنه الرواق بسند صحيح إليه : ان امرأة بجاءت امرأة فقالت : ان فلانة تستعيرك حلياً فأعرتها لباه ،  
فكشكت لارتاه : فجاءت الى التي استعارت لها فساتنها فقالت : ما استعيرتك شيئاً ، فرجعت الى الأخرى فأنكرت  
فجاءت الى النبي ﷺ فدعاها فمالها فقالت : والذي بعثك بالحق ما استعيرت منها ، شيئاً فقال : اذهبوا الى بيتها  
تجدوه تحت فراشها . فأنوره فأخذوه ، وأمر بها فقطعته ، الحديث فيجوز أن تكون سرقة القطيفة ووجدت  
الحلي ، وأطلق عليها في جرحه الحل في رواية حبيب بن أبي ثابت سرقة مجازاً ، قال شيخنا في شرح الزمذني ،  
اختلف على الزهري : فقال الليث ويونس وإسماعيل بن أمية وإسحق بن راشد سرقة ، وقال معمر وشعيب إنما  
استعارت ووجدت ، قال ورواه سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن الزهري فاختلف عليه سنداً ومثلاً :  
فرواه البخاري - يعني (كما) تقدم في الشهادات - عن علي بن المديني عن ابن عيينة قال : ذهبت أسأل الزهري عن  
حديث المخزومية فصاح علي ، فقلت لسفيان : فلم يحفظه عن أحد قال : وجدت في كتاب أيوب بن موسى  
عن الزهري رقال فيه انها سرقة ، وهكذا قال محمد بن منصور عن ابن عيينة انها سرقة أخرجه النسائي عنه ،  
وعن ورق أبقه بن موسى عن سفيان كذلك لكن قال : أني النبي ﷺ يسارق لقطعه ، فذكره مختصراً ، ومثله لأبي  
يعلى عن محمد بن عباد عن سفيان ، وأخرجه أحمد عن سفيان كذلك لكن في آخره وقال سفيان لا أدري ما هو ،  
وأخرجه النسائي أيضاً عن إسحق بن راهوية عن سفيان عن الزهري بلفظ وكانت مخزومية تستعير المتاع وتجده  
الحديث وقال في آخره : قيل لسفيان من ذكره ؟ قال أيوب بن موسى ، فذكره بسنده المذكور ، وأخرجه من  
طريق ابن أبي زائدة عن ابن عيينة عن الزهري بغير واسطة وقال فيه : سرقة ، قال شيخنا : وابن عيينة لم يسمعه  
من الزهري ولا عن سمعه من الزهري إنما وجدته في كتاب أيوب بن موسى ولم يصرح بسنده عن أيوب بن موسى  
ولهذا قال في رواية أحمد لا أدري كيف هو ، كما تقدم ، وجزم جماعة بأن معمرًا تفرد عن الزهري بقوله  
د استعارت ووجدت ، وليس كذلك بل نابعه شعيب كما ذكره شيخنا عند النسائي ، ويونس كما أخرجه أبو داود  
من رواية أبي صالح كاذب الليث عن الليث عنه ، وعلقه البخاري لليث عن يونس لكن لم يسق لفظه كما نهت عليه  
وكذا ذكر البيهقي أن شعيب بن سعيد رواه عن يونس ، وكذلك رواه ابن أخي الزهري عن الزهري أخرجه ابن  
إسحاق في مصنفه عن إسماعيل القاضي بسنده إليه ، وأخرج أصله أبو عوانة في صحيحه ، والذي انضح لي أن الحديثين  
مخفطان عن الزهري وأنه كان يحدث تارة بهذا وتارة بهذا ، حدث يونس عنه بالحديثين ، واقصرت كل طائفة  
من أصحاب الزهري غير يونس على أحد الحديثين ، فقد أخرج أبو داود والنسائي وأبو عوانة في صحيحه من طريق  
أيوب عن نافع عن ابن عمر : ان امرأة مخزومية كانت تستعير المتاع وتجده ، فأمر النبي ﷺ بقطع يدها ، وأخرجه  
النسائي وأبو عوانة أيضاً من وجه آخر عن عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ استعارت حلياً ، وقد اختلف نظر العلماء  
في ذلك فأخذ بظاهره أحد في أشهر الروايتين عنه وإسحق وانصره ابن حزم من الظاهرية ، وذهب الجمهور الى أنه  
لا يقطع في جرحه العارية وهي رواية عن أحمد أيضاً ، وأجابوا عن الحديث بأن رواية من دوى : سرقة ، أرجح ،  
وبالجموع بين الروايتين يضرب من التأويل فأما الترجيح فقال النروي أن رواية معمر شاذة مخالفة لظاهر الرواية ،  
قال : والشاذة لا يعمل بها . وقال ابن المنذر في الحاشية وتبعه المذهب الطبري : قيل إن معمرًا انفرد بها . وقال القرطبي :  
رواية أنها سرقة أكثر وأشهر من رواية الجرح ، فنفذ انفرد بها معمر وحده ، من بين الأئمة : الحفاظ ، وتابعه علي

ذلك من لا يقدري بحفظه كابن أخي الزهري ونحوه . هذا قول المحدثين . قلت : سبق لبعض الفاضل عياض ، وهو يشعر بأنه لم يقف على رواية شعيب ويونس بموافقة معمر اذ لو وقف عليها لم يحرم بتفرد معمر وأن من وافقه كابن أخي الزهري ونحوه ولا زاد القرطبي نسبة ذلك للمحدثين اذ لا يعرف عن أحد من المحدثين أنه قرن شعيب ابن أبي حمزة ويونس بن يزيد وأيوب بن موسى بابن أخي الزهري بل هم متفقون على أن شعيبا ويونس أرفع درجة في حديث الزهري من ابن أخيه ، ومع ذلك فليس في هذا الاختلاف عن الزهري ترجيح بالنسبة إلى اختلاف الرواة عنه إلا لكون رواية «سرق» متفقة عليها ورواية «جهدت» انفرد بها مسلم ، وهذا لا يدفع تقديم الجمع إذا أمكن بين الروایتين ، وقد جاء عن بعض المحدثين عكس كلام القرطبي قال : لم يختلف على معمر ولا على شعيب وهما في غاية الجلالة في الزهري ، وقد وافقهما ابن أخي الزهري ، وأما القيس ويونس وإن كانا في الزهري كذلك فقد اختلف عليهما فيه ، وأما اسماعيل بن أمية وإسحق بن راشد فدون معمر وشعيب في الحفظ قلت : وكذا اختلف على أيوب بن موسى كما تقدم ، وعلى هذا فيتعادل الطريقتان ويتمين الجمع فهو أولى من اطراح أحد الطريقتين ، يقال بعضهم كما تقدم عن ابن حزم وغيره : هاتان مختلفتان لامرأتين مختلفتين ، ونعقب بأن في كل من الطريقتين أنهم استشهدوا بأسامة وأنه شفع وأنه قبل له «لا تشفع في حد من حدود الله» فيبعد أن أسامة يسمع النهي المؤكد عن ذلك ثم يعود إلى ذلك مرة أخرى ولا سيما أن المحدثين من القصة ، وأجاب ابن حزم بأنه يجوز أن يذنب ويجوز أن يكون الزجر عن الشفاعة في حد السرقه تقدم فظن أن الشفاعة في جحد المارية جائز وإن لاحد فيه تشفع فاجيب بأن فيه الحد أيضا ، ولا يخفى ضعف الاحتمالين . وحكى ابن المنذر عن بعض العلماء أن القصة لامرأة واحدة استمارت وجهت وسرقت فطعت للسرقه لا المارية ، قال : وبذلك نقول وقال الخطابي في «معالم السنن» بعد أن حكى الخلاف وأشار إلى ما حكاه ابن المنذر : وإنما ذكرت المارية والجهد في هذه القصة تعريفًا لها بخاص صفتها اذ كانت تكرر ذلك كما عرفت بأنها مخرومة ، وكأما لما كثر منها ذلك تروى إلى السرقه وتجرات عليهما . وتنفق هذا الجواب من الخطابي جماعة منهم البيهقي فقال : تحمل رواية من ذكر جهدت المارية على تعريفها بذلك والفتح على السرقه . وقال المنذري نحوه ، ونقله المازري ثم التوى عن العلماء . وقال القرطبي : يرجح أن يدها قطعت على السرقه لا لأجل جهد المارية من أوجه : أحدها قوله في آخر الحديث الذي ذكرت فيه المارية «لو أن قاطمة سرقت» فإن فيه دلالة قاطمة على أن المرأة قطعت في السرقه ، اذ لو كان قطعها لأجل الجهد لكان ذكر السرقه لأغلبها وإفاد : لو أن قاطمة جهدت المارية . قلت : وهذا قد أشار إليه الخطابي أيضا . ثانيا لو كانت قطعت في جهد المارية لوجب قطع كل من جهد شيئا إذا ثبت عليه ولو لم يكن بطريق المارية . ثالثا أنه عارض ذلك حديث «لبس على عائشة ولا فخذلس ولا منتهب قطع» وهو حديث قوى . قلت : أخرجه الأربعة وصححه أو عوانة والترمذي من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر رفته ، وصرح ابن جريج في رواية «لأنسائي» بقرنه أخبرني أبو الزبير ، وهم بعضهم هذه الرواية ، فقد صرح أبو دارد بأن ابن جريج لم يسمعه من أبي الزبير ، قال : وبلغني عن أحمد إنما سمعته ابن جريج من يارسين الرباط ، ونقل ابن هدي في «الكامل» : «هن أهل المدينة أنهم قالوا : لم يسمع ابن جريج من أبي الزبير» ، وقال أنسائي : رواه الحفاظ من أصحاب ابن جريج عنه عن أبي الزبير فلم يقل أحد منهم أخبرني ولا أحسبه سمعه . قلت : لكن وجهه متابع من

أبى الزبير أخرجه النسائي أيضا من طريق المغيرة بن مسلم عن أبى الزبير ، لكن أبو الزبير مدلس أيضا وقد  
 ضعفه عن جابر ، سكن أخرجه ابن حبان من وجه آخر عن جابر بمثابة أبى الزبير فقوى الحديث ، وقد أجمعوا  
 على العمل به إلا من شدد ، فقل ابن المنذر عن إياس بن معاوية أنه قال : المختلس يقطع ، كأنه الحق بالسارق  
 لا شترأكمه في الأخذ خفية . وإنكته خلاف ما صرح به في الخبر ، والا ما ذكر من قطع جاحد العارية ، وأجمعوا  
 على أن لا قطع على الخائن في غير ذلك ولا على المنتهب إلا إن كان قاطع طريق والله أعلم . وعارضه غيره من  
 خائف فقال ابن القيم الحنبلي : لا تنافي بين جرح العارية وبين المعرفة ، فإن الجحد داخل في اسم السرقة فيجمع بين  
 الروايتين بأن الذين قالوا سرقة أطلقوا على الجحد سرقة ، كذا قال ولا يخفى بعده . قال : والذي أجاب به  
 الخطابي مردود لأن الحكم المرتب على الوصف معمول به ، وبقره أن لفظ الحديث وترقيبه في إحدى الروايتين  
 القطع على السرقة وفي الأخرى على الجحد على حد سواء ، وترتيب الحكم على الوصف يشهد بالعلية ، فشكل من  
 الروايتين دال على أن علة القطع كل من السرقة وجحد العارية على انفراد ، وبؤيد ذلك أن سياق حديث ابن  
 عمر ليس فيه ذكر للسرقة ولا للثغاة من أسامة ، وفيه التصريح بأنها قطعت في ذلك ، وبسط ما وجدت من طرق  
 ما أخرجه النسائي في رواية له أن امرأة كانت تستعير الحلبي في زمن رسول الله ﷺ فاستعارت من ذلك حلبي  
 فجاءته ثم أمسكته ، فقام رسول الله ﷺ فقال : لتنب امرأة إلى الله تعالى وتؤد ما عندها ، مراوا . فلم تفعل ،  
 فأمر بها فقطعت ، وأخرج النسائي بسند صحيح من مرسل سعيد بن المسيب أن امرأة من بني غزوم استعارت  
 حلبي على لسان أناس فجحدت ، فأمر بها النبي ﷺ فقطعت ، وأخرجه عبد الرزاق بسند صحيح أيضا إلى سعيد قال  
 وأتى النبي ﷺ بأمرأة في بيت عظيم من بيوت قريش فدأت أفاصة قالت إن آل فلان يستعرونكم كذا فأغاروها  
 ثم أتوا أولئك فأنكروا ، ثم أنكرت هي ، فقطعها النبي ﷺ ، وقال ابن دقيق العيد : صانع صاحب العملة ،  
 حيث أورد الحديث بلفظ الليث ثم قال وفي لفظ فذكر لفظ معمر يقتضي أنها قصة واحدة واختلف فيها هل كانت  
 سارقة أو جاحدة ، يعني لأنه أورد حديث عائشة باللفظ الذي أخرجه من طريق الليث ثم قال : وفي لفظ كانت  
 امرأة تستعير المتاع وتجحد فأمر النبي ﷺ بقطع يدها ، وهذه رواية معمر في مسلم فقط قال : وعلى هذا فالجدة في  
 هذا الخبر في قطع المستعير ضعيفة لأنه اختلاف في واقعة واحدة فلا يثبت الحكم فيه بترجيح من روى أنها جاحدة  
 على الرواية الأخرى ، يعني وكذا عكسه فيصح أنها قطعت بسبب الأمرين ، والقطع في المعرفة متفق عليه فيترجح  
 على القطع في الجحد المختلف فيه . قلت : وهذه أقوى الطرق في نظري ، وقد تقدم الرد على من زعم أن القصص وقعت  
 لامرأتين فقطعتا في أوائل الكلام على هذا الحديث ، والألزام الذي ذكره القرطبي في أنه لو ثبت القطع في جحد  
 العارية لزم القطع في جحد غير العارية قويا أيضا ، فإن من يقول بالقطع في جحد العارية لا يقول به في جحد غير  
 العارية فيقاس المختلف فيه على المتفق عليه اذ لم يقل أحد بالقطع في الجحد على الإطلاق ، وأجاب ابن القيم بأن الفرق  
 بين جحد العارية وجحد غيرها أن السارق لا يمكن الاحتراز منه وكذلك جاحد العارية بخلاف المختلس من غير حرز  
 والمنتهب ، قال : ولا شك أن الحاجة ماسة بين الناس إلى العارية ، فلو علم المعير أن المستعير إذا جحد لأشئ عليه  
 لجر ذلك إلى سد باب العارية وهو خلاف ما تدل عليه حكمة الشريعة ، بخلاف ما إذا علم أنه يقطع فان ذلك يكون  
 أدعى إلى استمرار العارية ، وهي مناسبة لا تقوم بمجرد حاجتها إذا ثبت حديث جابر في أن لا قطع على خائن ،



وقد فر من هذا بعض من قال بذلك لخص تقطع عن استمار على لسان غيره بخادما المستعار منه ثم تصرف في العارية وأنكر ما لا يطلب بها ، قال هذا لا يقطع بجهوده الحياة بل لشاركته السارق في أخذ المال خفية . ( تنبيه ) قول حقيان المتقدم : ذهب أسال الزهري عن حديث الخزومية التي سرفت فصاح على عما يكسر السؤال عنه وعن سلبه ، وقد أوضح ذلك بعض الرواة عن صفيان ، فرأينا في كتاب المحدث الفاضل لأبي محمد الرامهرزي من طريق سليمان بن عبد العزيز أخبرني محمد بن إدريس قال : قلت لصفيان بن هينة كم سمعت من الزهري ؟ قال : أما مع الناسي فأحصى ، وأما وحدي لحديث واحد ، دخلت يوما من باب بني شيبه فإذا أنا به جالس إلى حدود فقلت : يا أبا بكر حدثني حديث الخزومية التي أطلع رسول الله ﷺ فيها ، قال فضرب وجهي بالحصى ثم قال : ثم ، فما يزال صيد يقدم علينا بما نكره ، قال فقصت منكسرا ، فمر رجل فبصاه فلم يسمع فرماه بالحصى فلم يطفه فاضطر إلى فقال : أذه لي ، فذهوت له فأنه نقض حاجته ، فنظر إلى فقال : فقال ، فبكت فقال : أخرجني صيد من المصيد وأبو سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : العجاء جوار ، الحديث ، ثم قال لي : هذا أخبرك من الذي أردت . قلت : وهذا الحديث الأخير أخرجه مسلم والأربعة من طريق صفيان بدون القصة . قوله ( فقالوا من يكلم فيها رسول الله ﷺ ) أي يشفع عنده فيها أن لا تقطع إما عضوا وإما بفداء ، وقد وقع ما يدل على الثاني في حديث مسعود بن الأزد ولفظه بعد قوله أعظمنا ذلك ، فبئنا إلى النبي ﷺ فلنا : نحن تقديم بأربعين أوقية ، فقال : تطهر خير لها ، وكانهم ظنوا أن الحد يسقط بالفدية كما ظن ذلك من أتى والده السيف الذي رقى بأنه يقتدى منه بمائة شاة ورواية . وجدت الحديث مسعود هذا شاهدا عند أحد من حديث عبد الله بن عمرو ، أن امرأة سرفت على عهد رسول الله ﷺ فقال قومها : نحن نقبسها . قوله ( ومن يجترى عليه ) يكون الجرم وكسر الرأى يقتل من المرأة بضم الجيم وسكون الراء وفتح الهرة ، ويحذف فتح الجيم والراء مع المد . ووقع في رواية قتبية : فقالوا ومن يجترى عليه ، وهو أوضح لأن الذي استفهم بقوله : من يكلم ، غير الذي أجاب بقوله : ومن يجترى . والمرأة هي الأقدام بالذال ، والمثني ما يجترى عليه إلا أسامة ، وقال عاصبي : الوار عاقبة على مخدوف تقديره لا يجترى عليه أحد ما أبته ، لكن أسامة له عليه إلال فهو يجسر على ذلك . ووقع في حديث مسعود بن الأزد بعد قوله تطهر خير لها : فلما سمعنا ابن قول رسول الله ﷺ أننا أسامة . ووقع في رواية يونس الماضية في الفتح : ففرع قومها إلى أسامة ، أي لجؤا وفي رواية أيوب بن موسى في الشهادات : فلم يجترى أحد أن يكلمه إلا أسامة ، وكان السبب في اختصاص أسامة بذلك ما أخرجه ابن سعد من طريق جعفر بن محمد ابن بن الحسين عن أبيه : أن النبي ﷺ قال لأسامة : لا تشفع في أحد ، وكان إذا شفع شفعه ، بتشديد الفاء أي قبل شفاعته ، وكذا وقع في مرسل حبيب بن أبي ثابت . وكان رسول الله ﷺ يشفعه . قوله ( حب رسول الله ﷺ ) بكسر المهملة بمعنى محبوب مثل قسم بمعنى مقسوم ، وفي ذلك تليح بقول النبي ﷺ : اللهم إني أحبه فأحبه . وقد تقدم في المنائب . قوله ( فحكم رسول الله ﷺ ) بالنصب ، وفي رواية قتبية : فحكمه أسامة ، وفي الكلام شيء مطوي تقديره لجأوا إلى أسامة فحكموه في ذلك لجأوا إلى النبي ﷺ فحكمه ، ووقع في رواية يونس : فأتى بها رسول الله ﷺ فحكمه فيها ، فأقارت هذه الرواية أن الدافع يشفع بضرورة المشفوع له ليكون أعز له عنده إذا لم تقبل شفاعته . وعند الناسي من رواية اسماعيل بن أبيه : فحكمه فؤبره ، بفتح الزاي والموحدة أي

أغلظ له في النهي حتى نسيه إلى الجهل ، لأن الزبير يفتح ثم سكن هو العفل ، وفي رواية يونس فكلمه فتلون وجا رسول الله ﷺ ، زاد شعيب عند النسائي وهو بكلمه ، وفي مرسل حبيب بن أبي ثابت ، فلما أقبل أسامة وراء النبي ﷺ قال : لا تكلمني يا أسامة ، قوله ( فقال : اتشفع في حد من حدود الله ) بهمة الاستفهام الانكاري لأنه كان سبق له منع الشفاعة في الحد قبل ذلك ، زاد يونس وشعيب ، فقال أسامة : استغفر لي يا رسول الله ، ووقع في حديث جابر عند مسلم والنسائي ، أن امرأة من بني مخزوم سرت ، فأقربها النبي ﷺ فعاذت بأمر سلمة ، بهذا معجزة أي استجارت أخرجه من طريق معقل بن يسار عن عبيد الله عن أبي الزبير عن جابر ، وذكره أبو داود تلميذا ، والحاكم موصولا من طريق موسى بن عقبة عن أبي الزبير عن جابر ، فعاذت بزئب بنت رسول الله ﷺ ، قال المنذري : يجوز أن تكون عاذت بكل منهما ، وتعبه شيخنا في شرح الترمذي بأن زئب بنت رسول الله ﷺ كانت ماتت قبل هذه القصة لأن هذه القصة كما تقدم كانت في غزوة الفتح وهي في رمضان سنة ثمان وكان موت زئب قبل ذلك في جمادى الأولى من السنة فاعل المراد أنها عاذت بزئب ربيعة النبي ﷺ وهي بنت أم سلمة فتصحفت على بعض الرواة . قلت : أو نسبت زئب بنت أم سلمة إلى النبي ﷺ مجازاً لكونها ربيته إلا يكون فيه تصحيف . ثم قال شيخنا : وقد أخرج أحمد هذا الحديث من طريق ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة وقال فيه : فعاذت بربيب النبي ﷺ ، براء وموحدة مكسورة وحذف لفظ بنت ، وقال في آخره : قال ابن أبي الزناد وكان ربيب النبي ﷺ سلمة بن أبي سلمة وعمر بن أبي سلمة فعاذت بأحدهما . قلت : وقد ظفرت بما يدل على أنه عمر بن أبي سلمة ، فأخرج عبد الرزاق من مرسل الحسن بن محمد بن علي ، قال سرت امرأة - فذكر الحديث وفيه - لجاء عمر بن أبي سلمة فقال للنبي ﷺ : أي أبه ، إنما عني ، فقال : لو كانت قاطعة بنت محمد لقطعت يدها ، قال عمرو بن دينار الراوي عن الحسن : فلم أشك أنها بنت الأسود بن عبد الأسد . قلت : ولا منافاة بين الروايتين عن جابر ، فإنه يحمل على أنها استجارت بأمر سلمة وبأولادها واختصما بذلك لأنها قريبتها وزوجها عمها ، وإنما قال عمر بن أبي سلمة همتي ، من جهة السن ، وإلا فمى بنت عمه أخى أبيه ، وهو كما قالت خديجة لورقة في قصة المبعث : أي عم اصبح من ابن أخيك ، وهو ابن عمها أخى أبيها أيضا . ووقع عند أبي الشيخ من طريق أشعث عن أبي الزبير عن جابر ، أن امرأة من بني مخزوم سرت ، فعاذت بأسامة ، وكأنها جاءت مع قومه فسلموا أسامة بهد أن استجارت بأمر سلمة ، ووقع في مرسل حبيب بن أبي ثابت : فاستشفعوا على النبي ﷺ بغير واحد فسلموا أسامة ، قوله ( ثم قام لخطب ) في رواية قتيبة : فاختطب ، وفي رواية يونس : فلما كان العشي قام رسول الله ﷺ خطيبا ، قوله ( فقال يا أيها الناس ) في رواية قتيبة بحذف يا من أوله ، وفي رواية يونس : فقام خطيبا فأقرب عليا ، بما هو أهله ثم قال : أما بعد ، قوله ( إنما ضل من كن قبلكم ) في رواية أبي الوليد : ذلك ، وكذا لمحمد بن ربح عند مسلم ، وفي رواية سفيان عند النسائي : إنما ذلك بنو إسرائيل ، وفي رواية قتيبة : أهلك من كان قبلكم ، قال ابن دقيق العيد : الظاهر أن هذا العصر ليس عاما ، فإن بني إسرائيل كان فيهم أمور كثيرة فتعفى الإهلاك ، فيحمل ذلك على عصر مخزوم وهو الإهلاك بسبب المحاربة في الحدود إلا يتصور ذلك في حد المعرفة . قلت : يزيد هذا الاستحالة ما أخرجه أبو الشيخ في كتاب المعرفة ، من طريق زاذان عن عائشة مرفوعا : أنهم دخلوا اليهود من الأغنياء ، وأقروا على أهلهم ، والأدور التي أشار إليها الشيخ سبق منها في ذكر

بنى أمرئيل حديث ابن عمر في قصة اليهوديين الذين زنيا وسبأ في شرحه بعد هذا ، وفي التفسير حديث ابن عباس في أخذ الدية من الشريف إذا قتل هذا والقصص من الضعيف وفيه ذلك . قوله ( أهم كانوا إذا سرق الشريف تركوه ) في رواية فتيبة ، إذا سرق فيهم الشريف ، وفي رواية سفيان عند النسائي ، حين كانوا إذا أصاب فيهم الشريف للحد تركوه ولم يقيموه عليه ، وفي رواية إسماعيل بن أمية ، وإذا سرق فيهم الوضيع نطموه ، . قوله ( وإيم الله ) تقدم ضبطها في كتاب الإيمان والنذور ، ووقع مثله في رواية إسحق بن راشد ، ووقع في رواية أبي الوليد ، والذي نفسي بيده ، وفي رواية يونس ، والذي نفسي محمد بيده ، . قوله ( لو أن فاطمة بنت محمد سرق ) هذا من الأمثلة التي صح فيها أن لو حرف امتناع لامتناع ، وقد أقرن القول في ذلك صاحب المنى وسبأ في وسط ذلك في كتاب التني أن شاء الله تعالى . وقد ذكر ابن ماجه عن محمد بن ربح شيخه في هذا الحديث ، سمعت أبا بكر يقول عقب هذا الحديث : قد أعادها الله من أن تسرق ، وكل مسلم يلقي له أن يقول هذا ، ووقع لقشاني أنه لما ذكر هذا الحديث قال : فذكر حضرة شريفا من امرأة شريفة واستحسنوا ذلك منه لما فيه من الأدب البالغ ، وإنما خص **فاطمة بنت محمد** بالذكر لأنها أدر أمه عنده ، ولأنه لم يبق من بناته حيث شئت غيرها ، فأراد المبالغة في إثبات إقامة الحد على كل مكلف وترك المحابة في ذلك ، ولأن اسم السارئة وانق اسمها عليها السلام فناسب أن يضرب المثل بها . **قوله** ( لنطح محمد بها ) في رواية أبي الوليد والأكبر ، لقطعت يدها ، وفي الأول تجريده ، زاد يونس في روايته من رواية ابن المبارك عنه كما مضى في غيرة الفتح ، ثم أمر بتلك المرأة التي سرقته لقطعت يدها ، ووقع في حديث جابر عند الحاكم ، فقطعها ، . وذكر أبو داود سليمان بن محمد بن عبد الرحمن بن فضج عن نافع بن صفية بنت أبي حنيفة نحو حديث المخزومية وزاد فيه ، قال لشهد عليها ، وزاد يونس أيضا في روايته ، قالت عائشة لحلت ثوبها بعد وتزوجت ، وكانت تأتيني بعد ذلك فأرفع حاجتها إلى رسول الله **ﷺ** ، وأخرجه الإسماعيلي من طريق نعيم بن حماد عن ابن المبارك وفيه ، قال مروة قالت عائشة ، ووقع في رواية شعيب عند الإسماعيلي في الشهادات وفي رواية ابن أخي الزمري عند أبي حنيفة كلاهما عن الزمري ، قال وأخبرني القاسم بن محمد أن عائشة قالت : فنكحت تلك المرأة رجلا من بني سليم وثابت وكانت حنة التلبس وكانت تأتيني فأرفع حاجتها ، الحديث ، وكان هذه الزيادة كانت عند الزمري عن مروة وعن القاسم جميعا عن عائشة ، وعندها زيادة على الآخر ، وفي آخر حديث مسعود بن الحكم عند الحاكم ، قال ابن إسحق وحديثي عند الله بن أبي بكر أن النبي **ﷺ** كان بعد ذلك يرحمها ويصاها ، وفي حديث عبد الله بن عمرو عند أحمد أنها قالت دخل لي من توبة يا رسول الله ؟ فقال : أنت اليوم من خطيئتك كيوم ولدتك أمك ، وفي هذا الحديث من الفوائد منع الشفاعة في الحدود ، وقد تقدمت في الترجمة الدلالة على تقييد المنع بما إذا انتهى ذلك إلى أولى الأمر ، واختلاف العلماء في ذلك فقال أبو حنيفة بن عبد البر لا أعلم خلافا أن الشفاعة في ذوى الذنوب حسنة جميلة ما لم تبلغ السلطان ، وأن على السلطان أن يقيمها إذا بلغته وذكر الخطابي وغيره عن مالك أنه فرق بين من عرف بأذى الناس ومن لم يعرف ، فقال : لا يدفع للأول مطلقا سواء بلغ الإمام أم لا ، وأما من لم يعرف بذلك فلا بأس أن يدفع له ما لم يبلغ الإمام . وتحمل بحديث الباب من أوجب إقامة الحد على الفاذل إذا بلغ الإمام ولو دفعا المذنب ، وهو قول الحنفية والثوري والأوزاعي ، وقال مالك والشافعي وأبو يوسف : يجوز العفو مطلقا ويذرا بذلك الحد لأن الإمام لو وجهه بعد عفو المذنب

لجار أن يتم البيئة بصدق الفاذف فكانت تلك شبهة قوية . وفيه دخول الفناء مع الرجال في حد السرقة . وفيه قبول توبة السارق ، ومنقبة لأسامة . وفيه ما يدل على أن قاطمة عليها السلام عند أبيها عليه السلام في أعظم المنازل كان في القصة إشارة إلى أنها الغاية في ذلك عنده ذكره ابن هبيرة ، وقد قدمت مناسبة اختصاصها بالذكر دون غيرها من رجال أهل ، ولا يؤخذ منه أنها أفضل من عائشة لأن من جملة ما تقدم من المناسبة كون اسم صاحبة القصة وافق اسمها ولا تنتفي المساراة . وفيه ترك المحاباة في إقامة الحد على من وجب عليه ولو كان ولدا أو قريبا أو كبير القدر والتعديدي في ذلك والانسكار على من رخص فيه أو تعرض للشفاعة فيمن وجب عليه . وفيه جواز ضرب المثل بالكبير القدر للباغية في الرجز عن الفعل ومراتب ذلك مختلفة ، ولا يخفى نذب الاحتراز من ذلك حيث لا يرجح التصريح بحسب المقام كما تقدم نقله عن أبيه والشافعي . ويؤخذ منه جواز الإخبار عن أمر مقدر يفيد القطع بأمر محقق . وفيه أن من حلف على أمر لا يتحقق أنه يفعله أو لا يفعله لا يحنث كمن قال إن عاصم أعمى : والله لو كنت حاضرا لمضمت أنك ، خلافا لمن قال يحنث مطلقا وفيه جواز التراجع لمن أقيم عليه الحد بعد إقامته عليه وقد حكى ابن السكيت في قصة أم عمرو بنت سفيان أن امرأة أسيد بن حضير أوتها بعد أن قطعت وصنعت لها طعاما وأن أسيدا ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم كالمشكر على امرأته فقال : رحمتها رحمتها الله . وفيه الاعتبار بأحوال من مضى من الأمم ولا سيما من عاين أمر الشرع ، وتمسك به بعض من قال إن شرع من قبلنا شرع لنا لأن فيه إشارة إلى تحذير من فعل الشيء الذي جر الهلاك إلى الدين من قبلنا فلا يهلك كما هلكوا وفيه نظر ، وإنما يتم أن لو لم يرد نطق السارق في شرعنا ، وأما الانطعام فلا دلالة فيه على المدهم أصلا

### ١٣ - باب قول الله تعالى ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ ، وفي كم يقطع ؟

وقطع على من الكف . وقال قتادة في امرأة سرت فقطعت شملها : ليس إلا ذلك

٦٧٨٩ - **حدثنا** عبد الله بن مسعود حدثنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن حمزة ، عن عائشة قال **لأن** : **مقطع اليد** في ربيع دينار فصاعدا ، تابعه عبد الرحمن بن خالد ، وابن أخي الزهري ، ومحمّد بن الزهري

[ الحديث ٦٧٨٩ - طريقه في : ٦٧٩٠ ، ٦٧٩١ ]

٦٧٩٠ - **حدثنا** إسماعيل بن أبي أويس عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن حمزة بن الزبير

وعمره : عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : **مقطع اليد** السارق في ربيع دينار ،

٦٧٩١ - **حدثنا** عمران بن موسى حدثنا عبد الوارث حدثنا الحسين بن يحيى عن أبي كثير عن محمد

ابن عبد الرحمن الأنصاري عن حمزة بن عبد الرحمن حدثته : أن عائشة رضي الله عنها حدثتهم عن النبي صلى الله عليه وسلم

**قال** : **مقطع اليد** في ربيع دينار ،

٦٧٩٢ - **حدثنا** عثمان بن أبي شيبة حدثنا حماد بن عمار عن هشام بن أبيه قال : أخبرني عائشة أن يد السارق

لم تقطع على عهد النبي ﷺ إلا في ثمن من حبة أو ترس ،

حدثنا عثمان حدثنا حميد بن عبد الرحمن حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة : . مثله

[ الحديث ٦٧٩٢ - طرفه ل ٦٧٩٣ ، ٦٧٩٤ ]

٦٧٩٣ - حدثنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : لم تكن تقطع يد السارق في أدنى من حبة أو ترس ، كل واحدٍ منهما ذو ثمن . رواه وكيع وابن إدريس عن هشام عن أبيه مرسلًا

٦٧٩٤ - حدثني يوسف بن موسى حدثنا أبو أسامة قال هشام بن عروة أخبرنا عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : لم تقطع يد سارق على عهد النبي ﷺ في أدنى من ثمن الحن : ترس أو حبة ، وكان كل واحدٍ منهما ذا ثمن .

٦٧٩٥ - حدثنا إسماعيل حدثني مالك بن أنس عن نافع بن قولي عن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قطع في ثمن ثلثة دراهم . تابعه محمد بن إسحاق ، وقال الليث : حدثني نافع : قيسه .

[ الحديث ٦٧٩٥ أطرافه في : ٦٧٩٦ ، ٦٧٩٧ ، ٦٧٩٨ ]

٦٧٩٦ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا جويرية عن نافع عن ابن عمر قال : قطع النبي ﷺ في ثمن ثلثة دراهم .

٦٧٩٧ - حدثنا مسدد حدثنا يحيى بن محمد بن عبد الله قال حدثني نافع عن عبد الله قال : قطع النبي ﷺ في ثمن ثلثة دراهم .

٦٧٩٨ - حدثنا إبراهيم بن المنذر حدثنا أبو بصرة حدثنا موسى بن عقبة عن نافع عن أنس بن مالك رضي الله عنهما قال : قطع النبي ﷺ يد سارق في ثمن ثلثة دراهم . تابعه محمد بن إسحاق . وقال الليث : حدثني نافع : قيمته .

٦٧٩٩ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا عبد الواحد حدثنا الأعمش قال سمعت أبا صالح قال سمعت أبا هريرة قال قال رسول الله ﷺ : لمن الله السارق ، يسرق البيضة فتقطع يده ، ويسرق الحبل فتقطع يده . قوله ( باب قول الله تعالى : والسارق والسارقة فانقذوا أيديهما ) كذا أطلق في الآية اليد وأجمعوا على أن المراد اليمنى إن كانت موجودة ، واختلفوا فيما لو أطمعت الشمال عمدًا أو خطأ هل يجرى ؟ وقدم السارق على السارقة ، وقدمت الزانية لوجود البرقة غالبًا في الذكورية ولأن داهية الزانية في الإناث أكثر ، ولأن الأثني سبب

في وقوع الزنا إذ لا يتأتى غالباً إلا بطواعيتها . وقوله : بصيغة الجمع ثم التثنية ، إشارة إلى أن المراد جنس السارق فلو حظ فيه المعنى لجمع ، والتثنية بالنظر إلى الجنتين المتلفظ بهما . والسرقة بفتح السين وكسر الراء وبجوز إسكانها وبجوز كسر أوله وسكون ثانيه : الأخذ خفية ، وهرقت في الشرع بأخذ شيء خفية ليس الأخذ أخذه ، ومن اشترط الحرز وهم الجمهور زاد فيه من حرز مثله ، قال ابن بطال : الحرز مستفاد من معنى السرقة يعني في اللغة ، ويقال لسارق الإبل الخارب بضماء ممددة ، وللسارق في المسكيات مطفف وللسارق في الميزان مخسر ، في أشياء أخرى ذكرها ابن خالويه في كتاب ليس ، قال المازوني وهو تربة : صانقة الأموال بإيجاب قطع سارقها وخص السرقة أقل ما عداها بالنسبة إليها من الانتهاب والفحسب والسهولة إقامة البينة على ما عدا السرقة بخلافها وشد العقوبة فيها ليكون أبلغ في الزجر ولم يجعل دية الجناية على المضر المقطوع منها بقدر ما يقطع فيه حماية للبدن ، ثم لما عانت هانت ، وفي ذلك إشارة إلى التشبه التي نسبت إلى أبي العلاء المعري في قوله :

يد بخمس مئين مسجد وديت ما بالها قطعت في ربع دينار ؟

فأجابه الفاضل عبد الوهاب المالكي بقوله :

صيانته المضر أغلاها وأرخصها صيانة المال قائم حكمة الباري

وشرح ذلك أن الدية لو كانت ربع دينار لكثرت الجنابات على الأيدي ، ولو كان نصاب القطع خمسمائة دينار لكثرت الجنابات على الأموال ، فظهرت الحكمة في الجنابيين ، وكان في ذلك صيانة من الطرفين ، وقد عسر أمرهم المعنى المتقدم ذكره في الفرق بين السرقة وبين النهب ونحوه على بعض منكرى القياس فقال : انقطع في السرقة دون النصب وغيره غير معقول المعنى ، فإن النصب أكثر متسكا للحرمة من السرقة ، فدل على عدم اعتبار القياس لأنه إذا لم يعمل به في الآله فلا يعمل به في المساوي ، وجوابه أن الأدلة على العمل بالقياس أشهر من أن يتكلف لإيرادها ، وستأتي الإشارة إلى شيء من ذلك في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . قوله ( وقطع على من الكف ) أشار بهذا الأثر إلى الاختلاف في محل القطع ، وقد اختلف في حقيقة اليد فقيل : أولها من المنكب ، وقيل من المرافق ، وقيل من الكوع ، وقيل من أصول الأصابع . لحجة الأول أن العرب ظانن الأيدي على ذلك ، ومن الثاني آية الوضوء فيها ( وأيديكم إلى المرافق ) ومن الثالث آية التمسك ، ففي القرآن ( فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ) وبينت السنة كما تقدم في بابها أنه عليه الصلاة والسلام مسح على كفيه فقط ، وأخذ بظاهر الأول بعض الخوارج ونقل عن سعيد بن المسيب واستنكره جماعة ، والثاني لأنه لم يأت به في السرقة ، والثالث قول الجمهور ونقل بعضهم فيه الإجماع ، والرابع نقل عن علي واستحسنه أبو نؤر ، ورد بأنه لا يسمى مقطوع اليد لغة ولا مر قابله مقطوع الأصابع وبحسب هذا الاختلاف وقع الخلاف في محل القطع فقال بالأول الخوارج وهم مجوعون بإجماع السلف على خلاف قولهم ، وألزم ابن حزم الخفية بأن يقولوا بالقطع من المرافق قياساً على الوضوء وكذا التيمم ههنا ، قال : وهو أولى من قياسهم قدر المهر دلى نصاب السرقة ، ونقله عياض قولاً شاذاً وحنة الجمهور الأخذ بأقل ما ينطلق عليه الإجماع لأن اليد قبل السرقة كانت مخرمة فلما جاء النص بقطع اليد وكانت تنطلق على هذه المعاني وجب أن لا يترك المتيقن وهو تحريرها إلا بتيقن وهو القطع من الكف ، وأما الأثر من

على فوصله الدارقطني من طريق حجية بن هدي أن علياً قطع من المفصل ، وأخرج ابن أبي شيبة عن مرسل رجاء ابن حبيزة أنه النبي ﷺ قطع من المفصل ، وأروده أبو الشيخ في كتاب حد المرة من وجه آخر عن رجاء بن هدي رفعه مثله ، ومن طريق ربيع عن سفيان عن أبي الزبير عن جابر رفعه مثله ، وأخرج سعيد بن منصور عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار قال : قال عمر بقطع من المفصل وعلى بقطع من مشط القدم ، وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق ابن أبي حبيزة أن علياً قطع من المفصل ، وجاء عن علي أنه قطع اليد من الأصابع والرجل من مشط القدم أخرجه عبد الرزاق عن معمر بن قتادة عنه وهو منقطع وإن كان رجال السند من رجال الصحيح ، وقد أخرج عبد الرزاق من وجه آخر أن علياً كان يقطع الرجل من الكعب ، وذكر الشافعي في كتاب اختلاف هل وإن مسعود ، أن علياً كان يقطع من يد السارق الخنصر والبنصر والوسطى خاصة ويقول : استحي من الله أن أتركه بلا رجل ، وهذا يحتمل أن يكون بين الإبهام والسبابة وقطع الكعب والأصابع الثلاثة ويحتمل أن يكون بين الكعب أيضاً والأول أليق لأنه موافق لما نقل البخاري أنه قطع من الكعب ، وقد وقع في بعض النسخ بحذف من ، بلائذ وقطع من الكعب . قوله ( وقال قتادة في امرأة سرق قطع شملها : ليس إلا ذلك ) وصله أحمد في تاريخه عن محمد بن الحسين الواسطي عن هوف الأعرابي عنه هكذا قرأت بخط مغلطاي في شرحه ولم يسبق لفظه ، وقد أخرجه عبد الرزاق عن معمر بن قتادة فذكر مثل قول الشعبي : لا يراد على ذلك قد أقيم عليه الحد . وكان ساق يسنده عن الشعبي أنه سئل عن سارق قدم ليه قطع فقدم شملها فقامت فقال : لا يراد على ذلك ، وأشار المصنف بذكره إلى أن الأصل أن أول شيء يقطع من السارق اليد اليمنى وهو قول الجمهور ، وقد قرأ ابن مسعود ( فاقطعوا أيها النساء ) وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن إبراهيم قال : هي قراءة تبايع أصحاب ابن مسعود . وقيل ليه حياض الإجماع ونعقب ، نعم قد شد من قال إذا قطع الشمال أجرات مطلقاً كما هو ظاهر الأقل من قتادة ، وقال مالك : إن كان عمدا وجب الفصام على القاطع ووجب قطع اليمين ، وإن كان خطأ وجب اليد ويجزى عن السارق ، وكذا قال أبو حنيفة ، وعن الشافعي وأحمد قولان في السارق ، واختلاف السلف فيمن سرق فقطع ثم سرق ثانياً فقال الجمهور تقطع رجلاه اليسرى ، ثم إن سرق قاليد اليسرى ، ثم إن سرق قالرجل اليمنى ، واحتج لهم آية المحاربة وبمعنى الصحابة وبأنهم فهموا من الآية أنها في المرة الواحدة فإذا عاد السارق وجب عليه القطع ثانياً إلى أن لا يبق له ما يقطع ، ثم إن سرق عزر وسجن ، وقيل يقتل في الخامسة قاله أبو مصعب الزهري المدني صاحب مالك ، ووجه ما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث جابر قال : جاءه يسارق إلى النبي ﷺ فقال : اقتلوه ، فقالوا يا رسول الله إنما سرق ، قال : اقتلوه ، ثم جاء به الثانية فقال : اقتلوه . وذكر مثله إلى أن قال فأتى به الخامسة فقال : اقتلوه . قال جابر : فأنطلقنا به فقتلناه ورميناه في بئر ، قال النسائي هذا حديث منكروه مصب بن ثابت راويه ليس بالقوي ، وقد قال بعض أهل العلم كإبراهيم المنكدر والشافعي : أن هذا مندوخ ، وقال بعضهم هو خاص بالرجل المذكور فكان النبي ﷺ اطلاع على أنه راجب القتل ولذلك أمر بقتله من أول مرة ، ويحتمل أنه كان من المفسدين في الأرض . قلت : ولحديث شاهد من حديث الحارث بن حاطب أخرجه النسائي وألفظه أن النبي ﷺ أتى بأص فقال : اقتلوه ، فقالوا إنما سرق ، فذكر نحو حديث جابر في قطع أطرافه الأربع إلا أنه قال في آخره ثم سرق الخامسة في عهد أبي بكر فقال أبو بكر : كن رسول الله ﷺ أعلم بهذا حين قال اقتلوه ، ثم دفعه إلى فتية من قريش فقتلوه ، قال

الناسي : لا أعلم في هذا الباب حديثاً صحيحاً . قلت : نقل المنذرى تبعاً لغيره فيه الإجماع ، ولعلمهم أرادوا أنه استقر على ذلك ، وإلا فقد جرم الباجي في اختلاف العلماء ، أنه قول مالك ثم قال : وله قول آخر لا يقتل ، وقال هريش : لا أعلم أحداً من أهل العلم قال به إلا ما ذكره أبو مصعب صاحب مالك في مختصره عن مالك وغيره من أهل المدينة فقال : ومن سرق من بلغ الحلم نطع يمينه ثم إن عاد لرجله اليسرى ثم إن عاد فيده اليسرى ثم إن عاد لرجله اليمنى فإن سرق في الخامسة قتل كما قال رسول الله ﷺ ومرو بن عبد العزيز انتهى ، وفيه قول ثالث يقطع اليد بعد اليد ثم الرجل بعد الرجل نقل عن أبي بكر ومرو ولا يصح ، وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن القاسم ابن محمد أن أبا بكر قطع يد سارق في الثالثة ، ومن طريق سالم بن عبد الله أن أبا بكر إنما قطع رجله وكان مقطوع اليد ورجال السندين ثقات مع اقتطاعهما ، وفيه قول رابع تقطع الرجل اليسرى بعد اليمنى ثم لا نطع أخرجه عبد الرزاق من طريق الثعلبي عن علي وسنده ضعيف ، ومن طريق أبي الضحى أن علياً نحره ورجاله ثقات مع اقتطاعها ، وبسند صحيح عن إبراهيم النخعي : كانوا يقولون لا يترك ابن آدم مثل البجعة ليس له يد يأكل بها ويستحي بها ، وبسند حسن عن عبد الرحمن بن خالد أن عمر أراد أن يقطع في الثالثة فقال له علي : اضربه واحبسها ففعل ، وهذا قول النخعي والثعلبي والأوزاعي والثوري وأبي حنيفة ، وفيه قول خامس قاله عطاء لا يقطع شيء من الرجلين أصلاً على ظاهر الآية وهو قول الظاهرية . قال ابن عبد البر : حديث القتل في الخامسة منكرو وقد ثبت ولا يحمل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث ، وثبت في السرعة قاضية وفيها دقوبة ، وثبت عن الصعابة قطع الرجل بعد اليد وم يقرءون ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) كما انفقروا على الجواز في الصيد وإن قتل خطأ وم يقرءون ( ومن قتله منكم متعمداً لجزاء مثل ما نقل من النعم ) يجمعون على الخفين وم يقرءون غسل الرجلين ، وإنما قالوا جميع ذلك بالسنة . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث عائشة من طريقه الأولى : قوله ( عن حمرة ) قال الدارقطني في اللعل ، انصر إبراهيم بن سعد وسائر من رواه عن ابن شهاب على حمرة ، ورواه يونس عنه فواد مع حمرة هروية . قالت : وذكر ابن عبد البر أن بعض الضعفاء وهو إسحاق الحنيني بمهمله ونونين وصفه رواه عن مالك عن الزهري عن حمرة عن حمرة من حمرة من حمرة وكذا روى عن الأوزاعي عن الزهري قال ابن عبد البر : وهذا الإسنادان أيضاً صحيحين وقول إبراهيم ومن تابعه هو المعتمد ، وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية زكريا بن يحيى وحويه عن إبراهيم بن سعد ورواية يونس بمهملهما صحيحة . قلت : وقد صرح ابن أخي ابن شهاب عن حمه بسامعه له عن حمرة ورجاع حمرة له من عائشة أخرجه أبو عروانة ، وكذا عنه مسلم من وجه آخر من حمرة أنها سمعت عائشة . قوله ( تقطع اليد في ربع دينار ) في رواية يونس : تقطع يد السارق ، وفي رواية حرمة عن ابن وهب عنه مسلم : لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار ، وكذا عنه من طريق سليمان بن يسار عن حمرة . قوله ( فصاعداً ) قال صاحب المحكم : يختص هذا بالقضاء ويجوز ثم بدلها ولا تجوز الواو ، وقال ابن جنى : هو منصرف على الحال المؤكدة أي ولو زاد ، ومن المعلوم أنه إذا زاد لم يكن إلا صاعداً . قلت : ووقع في رواية سليمان بن يسار عن حمرة عنه مسلم : فافرق ، بدل فصاعداً ، وهو بمهمل . قوله ( وقابله عبد الرحمن ابن خالد وابن أشي الزهري ومعمرو الزهري ) أي في الاقتصاص على حمرة ، ثم ساق رواية يونس وليس في آخره ، فصاعداً ، وقد أخرجه مسلم عن حرمة والاسماعيلي من طريق همام كلاماً عن ابن وهب بإثباتها ، وأما



متابعة عبد الرحمن بن خالد وهو ابن مسافر فوصلها الأهل في د الزهريات ، عن عبد الله بن صالح عن الليث عنه نحو رواية إبراهيم بن سعد ، وقرأه بخط مغلطاي وقلده شيخنا ابن الملقن أن الأهل أخرجه ، في د حال حديث الزهري ، عن محمد بن بكر وروح بن عبادة جميعا عن عبد الرحمن ، وهذا الذي قاله لا وجود له بل ليس لروح ولا لمحمد بن بكر عن عبد الرحمن هذا رواية أصلا ، وأما متابعة ابن أخي الزهري وهو محمد بن عبد الله بن مسلم فوصلها أبو هرواة في صحيحه من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن ابن أخي ابن شهاب عن عمه ، وقرأت بخط مغلطاي وقلده شيخنا أيضا أن الأهل أخرجه من روح بن عبادة عنه . قلت : ولا وجود له أيضا ، وإنما أخرجه عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد . وأما متابعة معمر فوصلها أحمد عن عبد الرزاق عنه ، وأخرجه مسلم من رواية عبد الرزاق لكن لم يست لفظه ، وساقه النسائي ولفظه ، تقطع يد السارق في ربيع دينار فصاعدا ، ووصلها أيضا هو وأبو هرواة من طريق سعيد بن أبي هروبة عن معمر ، وقال أبو هرواة في آخره : قال سعيد نبينا معمرأ رويناه عنه وهو شاب ، وهو بنون وموحدة قتيبة أي صهرناه نبينا . قلت : وسعيد أكبر من معمر ودة شاركة في كثير من شيوخه ، ورواه ابن المبارك عن معمر لكن لم يرفعه أخرجه النسائي ، وقد رواه عن الزهري أيضا سليمان بن كثر أخرجه مسلم من رواية يزيد بن هارون عنه مرفوعا برواية إبراهيم بن سعد . قوله ( عن يونس ) في رواية مسلم عن حرفة وأبي داود عن أحمد بن صالح كلاهما عن ابن وهب . قوله ( حدثنا الحسن ) هو ابن ذكوان المعلم وهو بصري ثقة وفي طبقة حسين بن واقد قاضي مرو وهو دونه في الإنفاق . قوله ( عن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري ) في رواية الاسماعيل من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث سمعت أبي يقول حدثنا الحسن المعلم عن يحيى حدثني محمد بن عبد الرحمن الأنصاري ، قال الاسماعيل رواه حرب بن شداد عن يحيى ابن أبي كثر كذلك ، وقال مسلم بن يحيى عن يحيى بن أبي كثر عن محمد بن عبد الرحمن بن زرارة . قلت : نسب عبد الرحمن إلى حمه وهو عبد الرحمن بن سعد بن زرارة ، قال الاسماعيل : ورواه إبراهيم اقتاد عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان كذا حدثناه ابن ساعد عن لوين عن القناد ، والذي قبله أصح وبه جزم البيهقي وأن من قال فيه ابن ثوبان فقد غلط ، قلت : وأخرجه النسائي من رواية عبد الرحمن بن أبي الرجال عن محمد بن عبد الرحمن عن أبيه عن حمرة عن مائنة مرفوعا ولفظه ، تقطع يد السارق في ثمن المجن وثمان المجن ربيع دينار ، وأخرجه من طريق سليمان بن يسار عن حمرة بلفظه ولا تقطع يد السارق فيما دون ثمن المجن ، قيل لمائنة : ما ثمن المجن ، قال ربيع دينار ، وقد تروى حسين المعلم عن يحيى أخرجه أبو نعيم في المستخرج ، من طريق عقل بن زياد عنه بلفظه . قوله : عن حمرة بنت عبد الرحمن حدثته ( أي أنها حدثته ) وكذا في قوله عن مائنة حدثتهم ، وقد جرت عادتهم بملها في مثل هذا كما أكتروا من حذف قال في مثل حدثنا عثمان حدثنا حمدة وفي مثل سمعت أبي حدثنا فلان ، وذكر ابن الصلاح أنه لا بد من التضمن بناله وفيه بحث ، ولم يلبه على حذف أن لقي اشترى إليها . وفي رواية عبد الصمد المذكورة أن حمرة حدثته أن مائنة أم المؤمنين حدثتها . قوله ( تقطع إليه في ربيع دينار ) هكذا في هذه الرواية مختصرا وكذا في رواية مسلم وأخرجه أبو داود عن أحمد بن صالح عن ابن وهب بلفظه ، التقطع في ربيع دينار فصاعدا ، وعن وهب بن بيان عن ابن وهب بلفظه ، تقطع يد السارق في ربيع دينار فصاعدا ، وأخرجه النسائي من طريق عبد الله بن المبارك

عن يونس بلفظ ، تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً ، ورواه مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن حمزة عن عائشة ، ما طال على ولا نسيت ، التقطع في ربع دينار فصاعداً ، وهو إن لم يكن رفعه صريحاً لكنه في معنى المرفوع ، وأخرجه الطحاوي من رواية ابن عيينة عن يحيى كذلك ، ومن رواية جماعة عن حمزة موقوفاً على عائشة ، قال ابن عيينة : ورواية يحيى مشعرة بالرفع ورواية الزهري صريحة فيه وهو أحفظهم . وقد أخرجه مسلم من طريق أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم عن حمزة مثل رواية سليمان بن يسار عنها التي أثرت إليها أنفاً . وكذا أخرجه النسائي من طريق ابن الهاد بلفظ ، لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً ، وأخرجه من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حمزة عن عائشة موقوفاً ، وحارل الطحاوي تعليل رواية أبي بكر المرفوعة برواية ولده الموقوفة وأبو بكر أثبت وأعلم من ولده ، على أن الموقوف في مثل هذا لا يخالف المرفوع لأن الموقوف محمول على طريق الفتوى ، والعجب أن الطحاوي ضعف عبد الله بن أبي بكر في موضع آخر ورواه هنا تضعيف الطريق القوية بروايته ، وكأن البخاري أراد الاستظهار لرواية الزهري عن حمزة بموافقة محمد بن عبد الرحمن الانصاري عنها لما وقع في رواية ابن عيينة عن الزهري من الاختلاف في لفظ المتن هل هو من قول النبي ﷺ أو من فعله ، وكذا رواه ابن عيينة عن غير الزهري فيما أخرجه النسائي من قتيبة عنه عن يحيى بن سعيد وعبد ربه بن سعيد وزريق صاحب أبيه أنهم سمعوا حمزة عن عائشة قالت التقطع في ربع دينار فصاعداً ، ثم أخرجه النسائي من طريق عن يحيى بن سعيد به مرفوعاً وموقوفاً وقال : الصواب ما وقع في رواية مالك عن يحيى بن سعيد عن حمزة عن عائشة ما طال على الدم ولا نسيت التقطع في ربع دينار فصاعداً وفي هذا إشارة إلى الرفع والله أعلم . وقد تعلق بذلك بعض من لم يأخذ بهذا الحديث فذكره يحيى بن يحيى وجماعة عن ابن عيينة بلفظ ، كان رسول الله ﷺ يقطع السارق في ربع دينار فصاعداً ، أو رده الدافعي والحيدري وجماعة عن ابن عيينة بلفظ ، قال رسول الله ﷺ تقطع اليد ، الحديث ، وعلى هذا التعليل حول الطحاوي فأخرج الحديث عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن عيينة بلفظ ، كان يقطع ، وقال : هذا الحديث لا حاجة فيه لأن عائشة إنما أخبرت عما قطع فيه فيحتمل أن يكون ذلك لكونها قومت ما وقع القطع فيه إذ ذاك فكان هندها ربع دينار فقالت ، كان النبي ﷺ يقطع في ربع دينار ، مع احتمال أن تكون القيمة يومئذ أكثر . ونعقب باستبعاد أن تهزم عائشة بذلك مستندة إلى ظنها المجرد ، وأيضاً باختلاف التقويم وإن كان ممكناً لكن محال في العادة أن يتفاوت هذا التفاوت الفاحش بحيث يكون عند قوم أربعة أضعاف قيمته عند آخرين ، وإنما يتفاوت بزيادة قليلة أو نقص قليل ولا يبلغ المثل غالباً ، وادعى الطحاوي اضطراب الزهري في هذا الحديث باختلاف الرواة عنه في لفظه ، ورد بأن من شرط الاضطراب أن تتساوى وجوهه فاما إذا رجع بعضها فلا ، ويتبين الأخذ بالراجح ، وهو هنا كذلك لأن جل الرواة عن الزهري ذكروه عن لفظ النبي ﷺ على تحرير قاعدة شرعية في النصاب وعالفتهم تارة ووافقتهم تارة فالأخذ بروايته الموافقة للجماعة أولى ، وعلى تقدير أن يكون ابن عيينة اضطرب فيه فلا يقدح ذلك في رواية من ضبطه ، وأما نقل الطحاوي عن المحدثين أنهم يقدمون ابن عيينة في الزهري على يونس فليس متفقاً عليه عند بل أكثرهم على العكس ، ومن حزم بتقديم يونس على سفيان في الزهري يحيى بن معين وأحمد بن صالح المصري وذكر أن يونس صاحب الزهري أدعى عشرة سنة وكان يزاده في السفر وينزل عليه الزهري إذا قدم أيلة وكان يذكر أنه كان يسمع الحديث الواحد من

الزهري مرارا ، وأما ابن هبنة فأنما سمع منه سنة ثلاث وعشرين ومائة ورجع الزهري فأتى في التي بعدها ، ولو سلم أن ابن هبنة أرجع في الزهري من يونس فلا مباحنة بين روايتيهما تكون عائشة أخبرت بالفضل والقول مما وقد أتى الزهري في الرواية من حمرة جماعة كما سبق ، وقد وقع الطحاوي فيما طاب له من احتج بحديث الزهري مع اضطرابه على رآه فاحتج بحديث محمد بن إسحق عن أيوب بن مرسى عن عطاء عن ابن عباس قال : قطع رسول الله ﷺ رجلا في عنقه قيمة دينار أو عشرة دراهم ، أخرجه أبو داود واللفظ له وأحمد والنسائي والحاكم ، ولفظ الطحاوي : كان قيمة الجن الذي قطع فيه رسول الله ﷺ عشرة دراهم ، وهو أشد في الاضطراب من حديث الزهري فليل عنه هكذا وقيل عنه من حمرو بن شعيب عن عطاء عن ابن عباس وقيل عنه من حمرو بن شعيب عن أبيه عن حمده ولفظه : كانت قيمة الجن على عهد رسول الله ﷺ عشرة دراهم ، وقيل عنه من حمرو عن عطاء مرسلا وقيل عن عطاء عن أيمن ، أن أنبي ﷺ قطع في عنقه قيمة دينار ، كذا قال منصور والحكم بن هبة عن عطاء وقيل عن منصور عن مجاهد وعطاء جميعا عن أيمن وقيل عن مجاهد عن أيمن بن أم أيمن عن أيمن قالت : لم يقطع في عهد رسول الله ﷺ إلا في ثمن الجن وثمنه يومئذ دينار ، أخرجه النسائي ، ولفظ الطحاوي : لا يقطع يد السارق إلا في حنفة وقومت يومئذ على عهد رسول الله ﷺ دينار أو عشرة دراهم ، وفي لفظه : أدن ما يقطع فيه السارق ثمن الجن ، وكان يقوم يومئذ دينار ، واختلف في لفظه أيضا على حمرو بن شعيب عن أبيه عن حمده فقال حجاج بن أوطاة عنه : لا يقطع فيما دون عشرة دراهم ، وهذا الرواية لو ثبتت لكانت نصا في تحديد النصاب إلا أن حجاج بن أوطاة ضعيف ومجلس حتى ولو ثبتت روايته لم تكن مخالفة لرواية الزهري بل يجمع بينهما بأنه كان أولا لا يقطع فيما دون العشرة ثم شرع القطع في الثلاثة فأنفوا فزيد في تغليظ الحد كما زيد في تغليظ حد الحر كما تقدم ، وأما سائر الروايات فليس فيها إلا أخبار عن فعل وقع في عهد رسول الله ﷺ وليس فيه تحديد النصاب فلا ينافي رواية ابن عمر الآية أنه قطع في عنقه قيمة ثلاثة دراهم ، وهو مع كونه حكاية لفعل فلا يخالف حديث عائشة من رواية الزهري فإن ربع دينار صرله ثلاثة دراهم ، وقد أخرج البيهقي عن طريق ابن إسحق عن يزيد بن أبي حبيب عن سليمان بن بشار عن حمرة قالت : قيل لمائة ما ثمن الجن ؟ قالت ربع دينار ، وأخرج أيضا عن طريق ابن إسحق عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قال : أتيت ببغداد قد سرق فبعت إلى حمرة فقالت : أي بني إن لم يكن بلغ ما سرق ربع دينار فلا نقطمه فإن رسول الله ﷺ حدثني عائشة أنه قال : لا يقطع إلا في ربع دينار فصاعدا ، فهذا يارض حديث ابن إسحق الذي اعتمد الطحاوي وهو من رواية ابن إسحق أيضا ، وجمع البيهقي بين ما اختلف في ذلك من عائشة بأنها كانت تحدث به لارة ونارة تستفيق فتفيق ، واستند إلى ما أخرجه من طريق حمدة بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حمرة : أن جارية سرت ، فسئلت عائشة فقالت : لا يقطع في ربع دينار فصاعدا ، . الطريق الثاني لحديث عائشة . قوله ( حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا هبة ) هو ابن سليمان ثم قال ( حدثنا عثمان بن أبي شيبة ) وقد أخرجه مسلم عن هبة هذا قال : حدثنا عبدة بن سليمان وحيد بن عبد الرحمن ، جميعا وضمما إلى غيرهما فقال : كلهم عن هشام ، وحيد بن عبد الرحمن هذا هو الرزائي بهم الزيادة ثم حمرة ضعيفة ثم سمين مومة ، وقد أخرجه مسلم عن محمد بن عبد الله بن محمد عنه ونسبه كذلك . قوله ( عن أبيه ) أخبرني عائشة أن يد السارق لم ينقطع الخ وقع عند الإسماعيل من طريق هارون بن إسحق عن عبدة

ابن سليمان فيه زيادة قصة في السند ولفظه عن هشام بن عروة ، أن رجلا سرق قدحاً فأتى به عمر بن عبد العزيز فقال هشام بن عروة قال أبي إن اليد لا تنقطع في الشيء الثاني ، ثم قال : حدثني مائنة ، وهكذا أخرجه اسحق بن راهوية في مسنده عن عبدة بن سليمان ، وهكذا رواه وكيع وغيره عن هشام لكن أرسله كله ، قوله ( لم يقطع على عهد رسول الله ﷺ إلا في ثمن حبة أو ترس ) الجن بكسر الميم وفتح الجيم ففعل من الاجتنان وهو الاستئثار بما يحاذره المستتر وكسرت ميمه لأنه آفة في ذلك ، والمحذرة بفتح الميم والجيم ثم قال هي المرفة وقد تكون من خشب أو حطم ونظاف بالجلد أو غيره ، والترض مثله لكن يطابق فيه بين جلدين وقيل ما يعني واحد ، وحمل الأول : أر ، في الخبر لك ذلك وهو المعتمد ويؤيده رواية عبد الله بن المبارك عن هشام التي قل رواية حميد بن عبد الرحمن بلفظه : في أذن ثمن حبة أو ترس كل واحد منهما ذو ثمن ، والتنوين في قوله : ثمن ، للتكثير والمراد أنه ثمن يرغب فيه ، فأخرج الشيء الثاني كالحبة عروة وأوى الخبر وليس المراد ترساً بعينه ولا حبة بعينها وإنما المراد الجنس وأن القطع كان يقع في كل شيء يبلغ قدر ثمن الجن سواء كان ثمن الجن كثيراً أو قليلاً ، والاعتناء إنما هو على الأقل ليكون نصاباً ولا يقطع بما دونه ، ورواية أبي أسامة عن هشام جامعة بين الروايتين المذكورتين أولاً ، وقوله فيما ذكره كل واحد منهما ذا ثمن ، كذلك في الأصول ، وأما الكرماني أنه وقع في بعض النسخ ، وكان كل واحد منهما ذو ثمن ، بالرفع وخرجه على تقدير ضمير الشأن في كله . قوله ( رواه وكيع وابن إدريس عن هشام عن أبيه مرحلاً ) أما رواية وكيع فأخرجها ابن أبي شيبة في مسنده عنه ولفظه عن هشام بن عروة عن أبيه قال : كان السارق في عهد النبي ﷺ يقطع في ثمن الجن وكان الجن يومئذ من ولم يكن يقطع في الشيء الثالث ، وأما رواية ابن إدريس وهو عبد الله الأودي الكوفي فأخرجها الحافظ في العيال ، واليسقي من طريق يوسف بن موسى عن جرير وعبد الله بن إدريس ووكيع ثلاثهم عن هشام عن أبيه : إن يد السارق لم تقطع ، فذكر مثل سابق أبي أسامة سواء وزاده ولم يكن يقطع في الشيء الثالث ، وقرأه بخط مغلطاي وتبعه شيخنا ابن الملقن أن رواية ابن إدريس عند عبد الرزاق عنه فيما ذكره الطبراني في الأوسط ، كذلك قال الاسماعيل ، ووصله أيضاً عن هشام عن جرير عن علي المقدسي وعثمان الأنطفا ، وعبد الله بن قيسمة الفزاري ، وأدسه أيضاً عبد الرحيم بن سليمان وحاتم بن اسماعيل وجرير . قلت : وقد ذكرت رواية جرير ، وأما عبد الرحيم فأختلف عليه فقيل عنه مرحلاً ووصله عنه أبو بكر بن أبي شيبة أخرجه مسلم . ( تنبيه ) : لم يختلف الرواة عن هشام بن عروة عن أبيه في هذا المتن ، وأما الزهري فأختلف عليه في سنده ولم يختلف عليه في المتن أيضاً كما تقدم وهو حافظ فيحتمل أن يكون عروة حدثه به على الوجهين كما تقدم ، ويحتمل أن يكون لفظ عروة هو الذي حفظه هشام عنه ، وحمل يونس حديث عروة على حديث حمزة لسأله على لفظ حمزة وحمل يقع لم كثيراً ، ويشهد لذلك أن اللساني أخرجه عن طريق حفص بن حسان عن يونس عن الزهري عن عروة وحده عن مائنة بلفظ رواية ابن حبيشة ، ورواه أيضاً من رواية القاسم ابن مبرور عن يونس بهذا السند لكن لفظ المتن : أو نصف دينار فصاعداً ، وهي رواية شاذة . الحديث الثاني حديث ابن عمر : أن رسول الله ﷺ قطع في ثمن ثلاثة دراهم . أورده من حديث مالك ، قال ابن حزم لم يروه عن ابن عمر إلا نافع ، وقال ابن عبد البر هو أصح حديث يروى في ذلك . قوله ( نابه محمد بن اسحق ) يعني عن نافع أي في قوله : ثمنه ، وروايته موجودة عند الاسماعيل من

طريق عبدة بن المبارك عن مالك ومحمد بن اسحق وعبيدة بن عمر ثلاثتهم عن نافع عن النبي ﷺ أنه قطع في يمن ثمنه ثلاثة دراهم ، وقد أخرجه المزائف رحمه الله عن رواية جريرة وهو ابن أسماء مثل هذا السياق سواء ، ومن رواية عبيدة الله وهو ابن عمر أي العمري مثله ، ومن رواية موسى بن عقبة عن نافع باللفظ قطع النبي ﷺ يد سارق ، مثله . قوله ( وقال الليث حدثني نافع قيمته ) يعني أن الليث رواه عن نافع كالجاهة لكن قال « قيمته » بدل قولهم « ثمنه » ، ورواية الليث وصلها مسلم عن قتيبة ومحمد بن رمح عن الليث عن نافع عن ابن عمر « أن النبي ﷺ قطع سارقاً في يمن قيمته ثلاثة دراهم » وأخرجه مسلم أيضاً من رواية سفيان الثوري عن أبي أيوب السخمي وأيوب بن موسى وإسماعيل بن أمية ، ومن رواية ابن وهب عن حنظلة بن أبي سفيان ومالك وأسماء بن زيد كلهم عن نافع ، قال بعضهم ثمنه وقال بعضهم قيمته ، هذا لفظ مسلم ولم يميز ، وقد أخرجه أبو داود من رواية ابن جرير أخرني إسماعيل بن أمية عن نافع ولفظه « أن النبي ﷺ قطع يد رجل سرق ترساً من صيدة النساء ثمنه ثلاثة دراهم » وأخرجه الفسائي من رواية ابن وهب عن حنظلة وحده باللفظ « ثمنه » ومن طريق عطاء بن يزيد عن حنظلة باللفظ « قيمته » ، فوافق الليث في قوله « قيمته » ، لكن خالف الجميع فقال « خمسة دراهم » وقول الجاهة « ثلاثة دراهم » هو المحفوظ ، وقد أخرجه الطحاوي من طريق عبيدة الله ابن عمر باللفظ « قطع في يمن قيمته » ، ومن رواية أيوب ومن رواية مالك قال مثله ، ومن رواية ابن اسحق باللفظ « أني رجل سرق حجة قيمتها ثلاثة دراهم فقطمته » . ( تنبيه ) : قوله « قطع » معناه أسرلانه ﷺ لم يكن يباشر القطع بنفسه « وقد تقدم في الباب قبله أن بلالاً هو الذي باشر قطع يد المخرومة » ، فيحتمل أن يكون هو الذي كان موكلاً بذلك ويحتمل غيره . وقوله « قيمته » ، قيمة الشيء ما تنتهي إليه الرغبة فيه ، وأصله قومة فأبدلت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة ، والثن ما يقابل به المبيع عند البيع ، والذي يظهر أن المراد هنا القيمة وأن من رواه باللفظ الثمن إما تجرزا وإما أن القيمة والثن كانا حينئذ مستويين ، قال ابن دقيق العيد : القيمة واثن قد يجتانان والمعتبر إنما هو القيمة ، وإل التعيير بالثن لكونه صادف القيمة في ذلك الوقت في ظن الراوي أو باعتبار الغلبة . وقد تمسك مالك بحديث ابن عمر في اعتبار النصاب بالفضة ، وأجاب الضائفة وسامر من خالفه بأنه ليس في طريقه أنه لا يقطع في أقل من ذلك ، وأورد الطحاوي حديث سعد الذي أخرجه ابن مالك أيضاً وسنده ضعيف ولفظه « لا يقطع السارق إلا في اليمن » قال فقلنا أنه لا يقطع في أقل من ثمن اليمن ، لكن اختلف في ثمن اليمن ، ثم ساق حديث ابن عباس قال « كان قيمة اليمن الذي قطع فيه رسول الله ﷺ عشرة دراهم » قال فلا حياط أن لا يقطع إلا فيما اجتمعت فيه هذه الآثار وهو عشرة ، ولا يقطع فيما درتها لوجود الاختلاف فيه وتعتب بأنه لو سلم في الدرهم لم يسلم في النص الصريح في ربع دينار كما تقدم إيضاحه ، ودفع ما أمله به . والجمع بين ما اختلفت الروايات في ثمن اليمن ممكن بالحل هل اختلاف الثمن والقيمة أو على تعدد اليمن التي قطع فيها وهو أول . وقال ابن دقيق العيد : الاستدلال بقوله « قطع في يمن » على اعتبار النصاب ضعيف لأنه حكاية فعل ولا يلزم من القطع في هذا المقدار هدم القطع فيما دونه بخلاف قوله « يقطع في ربع دينار فصاعدا » ، فإنه بمنطوقه يدل على أنه يقطع فيما إذا بلغه وكذا زاد عليه ، ومفهومه على أنه لا يقطع فيما دون ذلك ، قال : واعتماد الضائفة على حديث عائشة وهو قول أقوى في الاستدلال من الفعل المجرد ، وهو قوي في الدلالة على المنية لأنه صريح في

القطع في دون الفدر الذي يقولون بجزا القطع فيه ، ويدل على القطع فيما يقولون به بطريق الدرهم ، وأما دلالته على عدم القطع في درن ربع دينار فليس هو من حيث متطرقه بل من حيث مفهومه فلا يكون حجة على من لا يقول بالمفهوم . قلت : وقرر الباجي طريق الأخذ بالمفهوم هنا فقال : دل التقويم على أن القطع يتعلق بقدر معلوم وإلا فلا يكون لإكره فائدة ، وحينئذ فالمعتمد ماورد به النص صريحا مرفوعا في اعتبار ربع دينار ، وقد خالف من المالكية في ذلك من القدماء ابن عبد الحكم ومن بعدهم ابن العربي فقال : ذهب سفيان الثوري مع جلالته في الحديث إلى أن القطع لا يكون إلا في عشرة دراهم ، وحجته أن اليد محترمة بالاجماع فلا تستباح إلا بما أجمع عليه والعشرة متفق على القطع فيها عند الجميع فيتمسك به ما لم يقع الاتفاق على ما دون ذلك ، وتعقب بأن الآية دللت على القطع في كل قليل وكثير ، وإذا اختلفت الروايات في النصاب أخذ بأصح ماورد في الأقل ، ولم يصح أقل من ربع دينار أو ثلاثة دراهم ، فكان اعتبار ربع دينار أقوى من وجهين : أحدهما أنه صريح في الحصر حيث ورد بلفظ لا تقطع اليد إلا في ربع دينار فصاعدا ، وسائر الأخبار الصحيحة الواردة حكاية فعل لا يحرم فيها ، والثاني أن المحول إليه في القيمة الذهب لأنه الأصل في جواهر الأرض كلها ، وبقيده ما نقل الخطابي استدلالا على أن أصل النقد في ذلك الزمان الدنانير بأن الصكك القديمة كان يكتب فيها عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل فعرفت الدرهم بالدنانير وحصرتها بها رافعا أعلم . وحاصل المذهب في الفدر الذي يقطع السارق فيه يقرب من عشرين مذهباً : الأول يقطع في كل قليل وكثير فأفها كان أو غير تافه نقل عن أهل الظاهر والحوارج ونقل عن الحسن البصري وبه قال أبو عبد الرحمن ابن بنت السامري . ومقابل هذا القول في الشذوذ ما نقله دياض ومن تبعه عن إبراهيم النخعي أن القطع لا يجب إلا في أربعين درهما أو أربعة دنانير وهذا هو القول الثاني . الثالث مثل الأول إلا إن كان المسروق شيئاً ناهياً لحديث ضرورة الماضي ولم يكن القطع في شيء من التافه ، ولأن عثمان قطع في بخارة خسيدة وقال لمن يسرق السباط إن هدمت لا نعلمن فيه ، وقطع ابن الزبير في ثملين أخرجهما ابن أبي شيبة وعن حماد بن عبد العزيز أنه قطع في مد أو مدين . الرابع يقطع في درهم فصاعداً وهو قول عثمان البتي بفتح الموحدة وتشديد المشاة من فقهاء البصرة وريضة من فقهاء المدينة ونسبه القرطبي إلى عثمان فأطلق غلامه أنه الخليفة وليس كذلك الخامس في درهمين وهو قول الحسن البصري حزم به ابن المنذر عنه . السادس فيما زاد على درهمين ولو لم يبلغ الثلاثة أخرجه ابن أبي شيبة بسند قوي عن أنس . أن أبا بكر قطع في شيء ما يساري درهمين ، وفي لفظ لا يساري ثلاثة دراهم . السابع في ثلاثة دراهم ويقوم ما عداهما بما رلوكان ذهباً ، وهي رواية عن أحمد ، وحكاها الخطابي عن مالك . الثامن مثله لكن إن كان المسروق ذهباً فذهباً به ربع دينار وإن كان غيرهما كان بلغت قيمته ثلاثة دراهم قطع به وإن لم تبلغ لم يقطع ولو كان نصف دينار ، وهذا قول مالك المعروف عند أتباعه ، وهي رواية عن أحمد ، واحتج له بما أخرجه أحمد عن طريق محمد بن راشد عن يحيى بن يحيى النساني عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حمزة عن عائشة مرفوعاً أن قطعوا في ربع دينار ولا قطعوا في أدنى من ذلك ، قالت : وكان ربع الدينار قيمته يومئذ ثلاثة دراهم ، والمرفوع من هذه الرواية نص في أن المعتمد والمعتبر في ذلك الذهب والمرفوع منه يقتضي أن الذهب يقوم بالفضة ، وهذا يمكن تأويله فلا يرتفع به النص المريح . التاسع مثله إلا إن كان المسروق غير ما قطع به إذا بلغت قيمته أحدهما . وهو المشهور عن أحمد ورواية عن إسحق . العاشر مثله

لكن لا يكتفى بأحدهما إلا إذا كانا غالبين فإن كان أحدهما غالباً فهو المول عليه ، وهو قول جماعة من المالكية وهو الحادى عشر . الثانى عشر ربع دينار أو ما يبلغ قيمته من فضة أو عرض ، وهو مذهب الشافعى وقد تقدم تقريره ، وهو قول عائشة وحمزة وأبى بكر بن حزم وعمر بن عبد العزيز والأوزاعى والليث ورواية عن إسحاق وعن داود ، ونقله الخطائى وغيره عن عمر وعثمان وعلى ، وقد أخرجه ابن المنذر عن عمر بسند منقطع أنه قال : إذا أخذ السارق ربع دينار قطع ، ومن طريق حمزة : أنى عثمان يسارق سرق أترجة فومت بثلاثة دراهم من حساب الدينار بائى عشر فقطع ، ومن طريق جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً قطع في ربع دينار كانت قيمته درهمين ونصفاً . الثالث عشر أربعة دراهم نقله عياض عن بعض الصحابة ونقله ابن المنذر عن أبى هريرة وأبى سعيد . الرابع عشر ثلث دينار حكاه ابن المنذر عن أبى جعفر الباقر ، الخامس عشر خمسة دراهم وهو قول ابن شبرمة وابن أبى لبلب من نقها . الكوفة ونقل عن الحسن البصرى وعن سليمان بن يسار أخرجه النسائى وجاء عن عمر بن الخطاب لا تقطع الخس إلا في خمس أخرجه ابن المنذر من طريق منصور عن مجاهد عن سعيد بن المسيب عنه وأخرج ابن أبى شيبة عن أبى هريرة وأبى سعيد مثله ونقله أبو زيد الدبوسى عن مالك وشذ بذلك . السادس عشر عشرة دراهم أو ما بلغ قيمتها من ذهب أو عرض ، وهو قول أبى حنيفة والثورى وأصحابهما . السابع عشر دينار أو ما بلغ قيمته من فضة أو عرض . حكاه ابن حزم عن طائفة ، وحزم ابن المنذر بأنه قول النخعى . الثامن عشر دينار أو عشرة دراهم أو ما يساوى أحدهما حكاه ابن حزم أيضاً ، وأخرجه ابن المنذر عن على بسند ضعيف وعن ابن مسعود بسند منقطع قال وبه قال عطاء . التاسع عشر ربع دينار فصاعداً من الذهب على ما دل عليه حديث عائشة ويقطع في القليل والكثير من الفضة والعروض ، وهو قول ابن حزم ، ونقل ابن عبد البر نحوه عن داود واحتج بأن التحديد في الذهب ثبت صريحاً في حديث عائشة ولم يثبت التحديد صريحاً في غيره فبقى عموم الآية على حاله فيقطع فيما قل أو كثير إلا إذا كان الشيء قافياً ، وهو موافق للشافعى إلا في قياس أحد التدين على الآخر ، وقد أيداه الشافعى بأن الصرف يومئذ كان موافقاً لذلك واستدل بأن الدية على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الفضة اثنا عشر ألف درهم ، وتقدم في قصة الأترجة قريباً ما يؤيده ، ويخرج من تفصيل جماعة من المالكية أن التقويم يكون بغالب نقد البلد إن ذهباً فبالذهب وإن فضة فبالفضة تمام العشرين مذهباً وقد ثبت في حديث ابن عمر أنه ~~يقطع~~ قطع في بجن قيمته ثلاثة دراهم ، وثبت لا قطع في أقل من من المجن وأقل ما ورد في ثمن المجن ثلاثة دراهم وهى موافقة للنص الصريح في القطع في ربع دينار وإنما ترك القول بأن الثلاثة دراهم نصاب يقطع فيه مطلقاً لأن قيمة الفضة بالذهب تختلف فبقى الاعتبار بالذهب كما تقدم والله أعلم ، واستدل به على وجوب قطع السارق ولو لم يسرق من حرز ، وهو قول الظاهرية وأبى عبيد الله البصرى من المعتزلة ، وعالفهم الجمهور فقالوا : العام إذا خص منه شيء بدليل بقى ما عداه على جهوده ، وحجته سواء كان لفظه ينهى عما ثبت في ذلك الحكم بعد التخصيص أم لا لأن آية السرقة عامة في كل من سرق شخص الجمهور منها من سرق من غير حرز فقالوا لا يقطع ، وليس في الآية ما ينهى عن اشتراط الحرز ، وطرد البصرى أصله في الاشتراط المذكور فلم يشترط الحرز ليستمر الاحتجاج بالآية ، نعم ودعهم ابن بطال أن شرط الحرز مأخوذ من معنى السرقة فإن صح ما قال سقطت حجة البصرى أصلاً ، واستدل به على أن العبارة بمعوم اللفظ لا بخصوص لتسبب لأن آية السرقة نزلت في سارق رداء صمغوان أو سارق المجل رعى بها الصحابة في فهمهما من الدارين ، واستدل

بإطلاق ربع دينار هل أن القطع يجب بما صنف عليه ذلك من الذهب سواء كان مضروبا أو غير مضروب جيدا  
كله أو ردبنا ، وقد اختلف فيه الترجيح عند الفقهاء رخص للشافعي في الزكاة هل ذلك وأطلق في السرقة لمز  
الشيخ أبو حامد وأتباعه بالتعميم هنا ، وكان الاصطغري لا يقع إلا في المضروب ورجحه الرافعي ، وقيد الصنف  
أبو حامد النقل عن الاصطغري بالقدر الذي ينقص بالطبع ، واستدل بالقطع في الممن على مشروعية القطع في  
كل ما يتمول قياسا ، واستثنى الخفية ما يسرع إليه الفساد وما أصله الإباحة كالحجارة والابن والخشب والملح  
والنواب والكلا والطير ، وفي رواية من الخنايلة ، والواجب عندكم في مثل السرجين للقطع فربما هل جواز  
يحه ، وفي هذا تفاريع أخرى هل بسطها كتب الفقه وبالله التوفيق . الحديث الثالث حديث ابن مبررة في لمن  
السارق يهرق البيعة فيقطع ختم به الباب إشادة إلى أن طريق الجمع بين الأخبار أن يحمل حديثه حمرة من طاعة  
أصلا فيقطع في ربع دينار فصاعدا وكذا فيما بلغت قيمته ذلك ، فكأنه قال المراد بالبيعة ما يبلغ قيمتها ربع  
دينار فصاعدا وكذا الحبل ، فقيه إجماعا إلى ترجيح ما سبق من التأويل الذي نقه الأعمش ، وقد تقدم  
البحث فيه

#### ١٤ - باب ثوبه السارق

٦٨٠٠ - عرشا إسماعيل بن عبد الله قال حدثني ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن عروة  
« من مائة أن النبي ﷺ قطع بد امرأة ، قالت مائة : وكانت تأتي بعد ذلك فأرغم حاجتها إلى النبي ﷺ ،  
فأجاب وحسنت ثوبها »

٦٨٠١ - عرشا عبد الله بن محمد الجعفي حدثنا هشام بن يوسف أخيرا مأمور من الزهري عن ابن  
إبريس « من مائة بن الصامت رضي الله عنه قال : بايت رسول الله ﷺ في رمل قال : أباسكم هل أن  
لا تتركوا بالله شيئا ، ولا تتركوا ، ولا تتركوا أولادكم ، ولا تأتوا بهتان فتقرونه بين أيديكم وأرجلكم ،  
ولا تصوموني في معروف : فمن وثق منكم فأجره على الله ، ومن أصاب من ذلك شيئا فأخذ به في الدنيا فهو كفارة له  
وطهور ، ومن سعه الله فذلك إلى الله : إن شاء عذبه وإن شاء كفره » . قال أبو عبد الله : إذا تاب السارق  
بعد ما قطع يده كملت شهادته ، وكل حدود كذلك إذا تاب قبلت شهادته

قوله ( باب ثوبه السارق ) أي هل تنفيه في رفع اسم الفسق عنه حتى قبل شهادته أو لا ؟ وقد وقع في آخر  
هذا الباب : قال أبو عبد الله إذا تاب السارق وقطعت يده قبلت شهادته ، وكذلك كل الحدود إذا تاب أصحابها  
قبلت شهادتهم ، وهو في رواية أبي ثور عن الكشي عن وحده ، وأبو عبد الله هو البخاري المصنف ، وقد تقدمت  
هذه المسألة في الشهادات فيما يتعلق بالقاذف والسارق في شهادتهما . ونقل البيهقي عن الشافعي أنه قال : يحمل أن  
يسقط كل حق في النبوة ، قال وجرم به في كتاب الحدود ، وروي الربيع عنه أن حد الرنا لا يسقط ، وعن  
البيهقي والحنبل لا يسقط شيء من الحدود أبدا ، قال وهو قول مالك ، وعن الحنفية يسقط إلا الشرب ، وقال



الطحاوي ولا يقطع إلا قطع الطريق لوروده النص فيه وانه أهل . وذكر في الباب حديث عائشة في قصة التي سرقت مختصرا ، ووقع في آخره : وتاب وحسن ثوبها ، وقد تقدم شرحا مستوفى قبل هذا ، ووجه مناسبتها للترجمة وصف التوبة بالحسن فان ذلك يقتضي أن هذا الوصف يشبه لتائب المذنب فيود لحالته التي كان عليها ، وحديث عبادة بن الصامت في البيعة وفيه ذكر السرقة وفي آخره : فمن أصاب من ذلك شيئا فأخذ به في الدنيا فهو كفارة له وطهور ، ووجه الدلالة منه أن الذي أقام عليه الحد وصف بالتأخير فإذا الغم إلى ذلك أنه تاب فانه يعود إلى ما كان عليه قبل ذلك فتضمن ذلك قبول شهادته أيضا . وانه أهل

### ١٥ - باب المحاربين من أهل الكفر والردة

وقول الله تعالى ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ﴾

٦٨٠٢ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي حدثني يحيى بن أبي كثير قال حدثني أبو قلابة الجرمي عن أنس رضي الله عنه قال : تقدم على النبي ﷺ قَوْمٌ مِنْ مُعَلٍّ فَأَسْلَمُوا ، فَاجْعَرُوا لِلدَّيْنَةِ ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَأْتُوا إِلَيْهِ الصَّدَقَةُ فَيَشْرَبُوا مِنْ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلِهِمْ ، فَفَعَلُوا فَصَحُّوا ، فَارْتَدُّوا ، فَفَعَلُوا رِطَابًا وَسَعَقُوا الْإِبِلَ . فَهَتَّ فِي آقَامِهِمْ فَأَتَى بِهِمْ ، فَقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ ، ثُمَّ لَمْ يَجِدْهُمْ - قَتَلَهُمُ اللَّهُ - قَوْلُهُ (كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة) كلها هذه الترجمة ثمة للجميع منا ، وفي كونها في هذا الموضع إشكال ، وأظنها بما اختلف على الذين نسخوا كتاب البخاري من المسودة ، والذي يظهر لي أن محلبين كتاب الدييات وبين استنابة المرتدين ، وذلك أنها تخلت بين أبواب الحدود . فان المصنف ترجمه كتاب الحدود وصدره بحديث لا يرقى الزاني وهو مؤمن ، وفيه ذكر السرقة وشرب الخمر ، ثم بدأ بما يتعلق بحد آخر في أبواب ثم بالسرقة كذلك ، فالذي يليق أن يثالث بأبواب الزنا في واقع ما جاء في الحديث الذي صدر به ثم بعد ذلك لما أن يقدم كتاب المحاربين ولما أن يؤخره ، والاولى أن يؤخره لي قبله باب استنابة المرتدين ، فانه يليق أن يكون من جملة أبوابه ، ولم أر من نهى عن ذلك إلا الكرماني فانه نهى عن ذلك . من ذلك في باب الزنا ، ولم يستوفه كما سأنبه عليه . ووقع في رواية اللخ في زيادة قد يرتفع بها الاشكال ، وذلك أنه قال بعد قوله : من أهل الكفر والردة ، فزاد : ومن يجب عليه الحد في الزنا ، فان كان محفوظا فكأنه ضم حد الزنا إلى المحاربين لاختصاصه إلى القتل في بعض صوره بخلاف الشرب والسرقة ، وعلى هذا فالاولى أن يبدل لفظ كتاب في باب وتكون الابواب كلها داخلة في كتاب الحدود . قوله (وقول الله : إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية) كذا لا بد ، وساق في رواية كريمة وفيها (أو ينفوا من الأرض) قال ابن بطال : ذهب البخاري إلى أن آية الجارية نزلت في أهل الكفر والردة ، ووافق حديث الثوريين وليس فيه تصريح بذلك ، ولكن أخرج عبد الرزاق عن معمر عن قتادة حديث الثوريين وفي آخره قال : بلغنا أن هذه الآية نزلت ليم : إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية ، ووقع منه في حديث أبي هريرة ، ومن قال ذلك الحسن ودهان والضحاك والزهري قال : ونهت

جمهور الفقهاء الى أنها نزلت فيمن خرج من المسلمين يسعى في الأرض بالفساد ويقطع الطريق ، وهو قول مالك والشافعي والمكوفيين ، ثم قال : ليس هذا صنفا للقول الأول لأنها وان نزلت في المرتين بأعيانهم لكن لفظها عام يدخل في معناه كل من فعل مثل فعلهم من المحاربة والفساد . قلت : بل هما متميزان ، والراجع الى تفسير المراد بالمحاربة : فمن حملها على الكفر خص الآية بأهل الكفر ومن حملها على المعصية عم ، ثم نقل ابن بطال عن اسماعيل القاضي أن ظاهر القرآن وما مضى عليه عمل المسلمين يدل على أن الحدود المذكورة في هذه الآية نزلت في المسلمين ، وأما الكفار فقد نزل فيهم ( فإذا لقيتم الذين كفروا أضرب الرقاب ) الى آخر الآية فكان حكمهم خارجا عن ذلك ، وقال تعالى في آية المحاربة ( إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ) وهي دالة على أن من تاب من المحاربين يسقط عنه الطلب بما ذكر بما جهناه فيها ، ولو كانت الآية في الكفار لفتنته المحاربة ، ولكن اذا أحدث الحاربة مع كفره اكتفينا بما ذكر في الآية وسلم من القتل فتكون الحاربة خففت عنه القتل ، وأجيب عن هذا الاشكال بأنه لا يلزم من إقامة هذه الحدود على المحارب المرتد مثلا أن تسقط عنه المطالبة بالعودة الى الإسلام أو القتل ، وقد تقدم في تفسير المائدة ما نقله المصنف عن سعيد بن جبور أن معنى المحاربة مع الكفرية وأخرج الطبري من طريق روح بن عبادة عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس في آخر قصة المرتين قال : فذكر لنا أن هذه الآية نزلت فيهم ( إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ) ، وأخرج نحوه من وجه آخر عن أنس وأخرج الاسماعيل هناك من طريق مروان بن معاوية عن معاوية بن أبي العباس عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس عن النبي ﷺ في قوله تعالى ( إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ) قال هم من عكل . قلت : قد ثبت في الصحيحين أنهم كانوا من ضكل وعرينة ، فقد وجد التصريح الذي نفاه ابن بطال ، والمعتمد أن الآية نزلت أولا فيهم وهي تناول بعمومها من حارب من المسلمين بقطع الطريق ، لكن عقوبة الفريقين مختلفة : فان كانوا كفرا - أي غير الامام فيهم - إذا ظفر بهم ، وان كانوا مسلمين فعلى قورين : أحدهما وهو قول الشافعي والمكوفيين ينظر في الجنابة فمن قتل قتل ومن أخذ المال قطع ومن لم يقتل ولم يأخذ ما لا نفي ، وجعلوا د أو ، للتنويع ، وقال مالك : بل هي للتخيير فيتخير الامام في المحارب المسلم بين الامور الثلاثة ، ورجح الطبري الأول ، واختلفوا في المراد بالزنى في الآية : فقال مالك والشافعي يخرج من بلد الجنابة الى بلدة أخرى ، زاد مالك فيحبس فيها . وعن أبي حنيفة بل يهبط في لده ، وتعقب بأنه الاستمرار في البلد ولو كان مع الحبس إقامة فهو ضد الزنى فان حقيقة الزنى الاخراج من البلد ، وقد قرئت مفارقة الوطن بالقتل قال تعالى ( ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم ) وحجة أبي حنيفة أنه لا يؤمن منه استمرار المحاربة في البلدة الأخرى ، فافصل عنه مالك بأنه يهبط بها ، وقال الشافعي : يكفيه مفارقة الوطن والعشيرة خذلانا وذلا . ثم ذكر المصنف حديث أنس في قصة المرتين ، وأودع من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي نلابة مرسحا فيه بالتحديث في جمعه فأمن فيه من التديس والتسوية ، وقد تقدم شرحه في باب أبواب الابل ، من كتاب الطهارة . ووقع في هذا الموضع د ففعلوا نصحوا فارتدوا وقتلوا رعاها واستاقوا الابل .

١٦ - باب لم يحبس النبي ﷺ المحاربين من أهل الردة حتى هلكوا

٢٨٠٣ - حدثنا محمد بن الحسن أبو بلى حدثنا الوليد حدثني الأوزاعي عن يحيى عن أبي قلابة وعن

أنس أن النبي ﷺ قطع العرنيين ، ولم يحسمهم حتى ماتوا .

**قوله** ( باب لم يحسم النبي ﷺ المحاربين الخ ) الحسم بفتح الحاء وسكون السين المهملة والهمزة الكسبية بالثاء لقطع الدم حسمة فانحسم كقطعت فأنقطع وحسمت العرق معناه حبست دم العرق فنعته أن يسيل ، وقال الداودي : الحسم هنا أن توضع اليد بعد القطع في زيت حار . قلت : وهذا من صور الحسم وليس محصورا فيه ، وأورد فيه طرفا من قصة العرنيين مقتصرًا على قوله « قطع العرنيين ولم يحسمهم » قال ابن بطال : إنما ترك حسمهم لأنه أراد إهلاكهم فأما من قطع في سرفة مثلا فإنه يجب حسمه لأنه لا يؤمن معه التلف غالبا ينزف الدم

١٧ - باب لم يسق المرتدون المحاربون حتى ماتوا

٦٨٠٤ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل بن وهيب عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه قال : قديم رهط من عكل على النبي ﷺ كانوا في الصفة ، فاجتروا المدينة فقالوا : يا رسول الله أبغنا رسلا ، فقال ما أجد لكم إلا أن تلحقوا بإبل رسول الله ﷺ ، فأتوها فشرّبوا من آبائها وأبوالها حتى سحوا وسمنوا وقتلوا الراعي واستاقوا الذود ، فأتى النبي ﷺ الصريح ، فبعث الطلب في آثارهم ، فأتوا رجل للنهار حتى أتى بهم ، فأمر بمسامير فأحيت فكحلهم وقطع أيديهم وأرجلهم وماحسهم ، ثم ألقوا في الحرة يستقون ، فأسقوا حتى ماتوا . قال أبو قلابة : سرقوا وقتلوا وحاربوا الله ورسوله

**قوله** ( باب لم يسق المرتدون المحاربون حتى ماتوا ) كذا لم يضم أوله على البناء الجهرى ، ولو كان بفتحهم لنصب المحاربون وكان راجعا إلى فاعل يحسم في الباب الذي قبله . وأورد فيه قصة العرنيين من وجه آخر عن أبي قلابة عن أنس ناهيا . **قوله** ( حتى سحوا وسمنوا وقتلوا الراعي ) في رواية الكشميني « قتلوا الراعي » بالفاء وهي أوجه ، وحكى ابن بطال عن المأب أن الحسكة في ترك سقيم كفرهم نعمة التي أنعمتهم من المرض الذي كان بهم ، قال : وفيه وجه آخر يؤخذ بما أخرجه ابن وهب عن مرسل سعيد بن المسيب « أن النبي ﷺ قال لما بلغه ما صنعوا : عطش الله من عطش آل محمد الليلة ، قال فكان ترك سقيم لإجابة لدعوته ﷺ . قلت : وهذا لا ينافي أنه عاقبهم بذلك كما ثبت أنه معامهم لكونهم سلموا أعين الرعاة ، وإنما تركهم حتى ماتوا لأنه أراد إهلاكهم كما مضى في الحسم . وأبعد من قال إن تركهم بلا سق لم يكن يعلم النبي ﷺ وقوله في هذه الطريق « قتلوا أبغنا » بهمة قطع ثم موحدة ثم معجمة أي اطالب لنا يقال أبغاه كذا طلبه له ، وقوله « رسلا » بكسر الراء وسكون المهملة أي لينا ، وقوله « ما أجد لكم إلا أن تلحقوا بإبل رسول الله ﷺ » فيه تجريد وسباق الكلام يقتضي أن يقول بإبل والسكينة كقول كبير القوم يقول لكم الأمير مثلا ، ومنه قول الخليفة يقول لكم أمير المؤمنين ، وتقدم في غير هذه الطريق وهو في الباب الأول أيضا بلفظ « فأمرهم أن يأبوا لإبل الصدقة » لجمع بعضهم بين الروايتين بأنه ﷺ كانت له إبل ترحى لإبل الصدقة في جهة واحدة فدل كل من الصنفين على الصنف الآخر ، وقيل بل الكل لإبل الصدقة وإضافتها إليه لإضافة التسمية لكونه تحت حكمه ، ويؤيد الأول ما ذكر قريبا من تعطيش آل محمد لأنهم كانوا لا يتناولون الصدقة

## ١٨ - باب تنزيه النبي ﷺ أعين المحاربين

٦٨٠٥ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** حماد بن أيوب عن أبي قلابة عن من أنس بن مالك أن رجلاً من محمل - أو قال من عريثة ، ولا أعلمه إلا قال من محمل - قدموا للديعة ، فأمر لهم النبي ﷺ بلقاح ، وأمرهم أن يخرجوا فيشربوا من أبوالها وألبانها . فشربوا ، حتى إذا برئوا أقبلوا الراعي واستاقوا النعم . فبلغ النبي ﷺ غداة ، فهتأ الطلب في إثرهم ، فلما ارتفع النهار حتى جرى بهم ، فأمر بهم فقطع أيديهم وأرجلهم وسكن أمرهم ، فألقوا بالحجارة يستنشقون الأبدون .

قال أبو قلابة: هؤلاء قوم سرقوا وقتلوا وكفروا بعد إيمانهم وحاربوا الله ورسوله

قوله (باب) بالنسبة (سمر النبي ﷺ) بفتح السين المهملة والميم بالفعل الماضي ويجوز مضاقاً بغير تنوين مع سكون الميم ، وأورد فيه حديث المرنيين من وجه آخر عن أيوب ، وقوله فيه حتى جرى بهم ، في رواية الكشي هي دأى بهم ، وقوله وسكن أمرهم ، وقع في رواية الأوزاعي في أول المحاربين . وسمل ، باللام وهما بمعنى ، قال ابن القيم وغيره : وفيه نظر ، قال عياض سمر المدين بالتخفيف كحلها بالمحار الحمى فيطأ في السمل فإنه غسر بأن يدنى من المدين حديدة محاة حتى يذهب نظرها فيطأ في الأول بأن تكرر الحديدة . سمار ، ذل وضبطناه بالتعدي في بعض النسخ والأول أوجه ، وفسروا السمل أيضاً بأنه فقه السمن بالشرك وليس هو المراد هنا . (تنبيه) : أشكل قوله في آية المحاربين (ذلك لهم عدى في الدنيا ولم في الآخرة عذاب عظيم) مع حديث عبادة أنه قال دل أن من أقيم عليه الحد في الدنيا كان له كفارة فإن ظاهر الآية أن المحارب يجمع له الأسران ، والمحارب أن حديث عبادة مخصوص بالمسلمين بدليل أن فيه ذكر الشرك مع ما أنظم إليه من المعاصي ، فلما جماع دل أن الكافر إذا قتل على شركه فإثم مشركاً أن ذلك القتل لا يكون كفارة له قام إجماع أهل السنة على أن من أقيم عليه الحد من أهل المعاصي كان ذلك كفارة لإثم معصيته ، والذي يضبط ذلك قوله تعالى ﴿ان الله لا يقفر أبداً يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾ والله أعلم

## ١٩ - باب أفضل من ترك الفواحش

٦٨٠٦ - **حدثنا** محمد بن سلام أخبرنا عبد الله بن عبيد الله بن عمر عن حبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: سبعة يطاهم الله يوم القيامة في ظله يوم لا ظل إلا ظله: إمام عادل ، وشاب شافى عبادة الله ، ورجل ذكر الله في خلوة ففاحش هيناه ، ورجل قابض معاق في المسجد ، ورجل أنفأ في الله ، ورجل دعت امرأته ذات منصب وجمال إلى نفسها قال: إني أخاف الله ، ورجل صدق بعدة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما صفت يمينه .

٦٨٠٧ - حدثنا محمد بن أبي بكر حدثنا هرون بن علي . ح . وحدثنني خليفة حدثنا عمر بن علي حدثنا أبو حازم . عن سهل بن سعيد السامدي قال الذي عليه السلام : من توكل لي ما بين رجله وما بين لحيته توكلت له بالجنة .

**قوله** ( باب فضل من ترك الفواحش ) جمع فاحشة وهي كل ما اشتد قبحه من الذنوب فعلا أو قولا ، وكذا الفحشاء والفحش ومنه السلام الفاحش ، ويطلق غالبا على الزنا فاحشة ومنه قوله تعالى ( ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة ) وأطلقت على اللواط باللام المهدية في قول لوط عليه السلام لقومه ( أتأتون الفاحشة ) ومن ثم كان حده حد الزاني عند الأكثر ، ودعم الحليمي أن الفاحشة أشد من الكبيرة وفيه نظر . ثم ذكر فيه حديثين أحدهما حديث أبي هريرة في السبعة الذين يظاهم الله تعالى في ظله ، والمقصود منه قوله في دورجل دعتته امرأة ذات منصب وجمال إلى نفسها فقال إني أخاف الله تعالى ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الزكاة ، ويلتحق بهذه الخصلة من وقع له نحوها كالذي دما شابا جميلا لأن يروجه ابنة له جميلة كثيرة الجمال جدا لينال منه الفاحشة فعني الشاب عن ذلك وترك المال والجمال ، وقد شاهدت ذلك . وقوله في أول السند وحدثنا محمد ، غير منسوب فقال أبو هلي الغساني وقع في رواية الأصيل محمد بن مقاتل ، وفي رواية القابسي محمد بن سلام ، والاول هو الصواب لأن عبد الله هو ابن المبارك وابن مقاتل معروف بالرواية عنه . قلت : ولا يلزم من ذلك أن لا يكون هذا الحديث الخاص ههنا ابن سلام ، والذي أشار إليه الغساني قاعدة في تفسير من أبهم واستمر إبهامه فيكون كثرة أخذه وملازمته قرينة في تعيينه ، أما إذا أورد التنصيص عليه فلا . وقد صرح أيضا بأنه محمد بن سلام أبو ذر في روايته عن شيوخه الثلاثة وكذا هو في بعض النسخ من رواية كريمة وأبي الوقت . الحديث الثاني : قوله ( هرون بن علي ) هو المقدمي نسبة إلى جده مقدم جردن محمد وهو هم محمد بن أبي بكر الراوي عنه ، وهو موصوف بالتدليس لكنه صرح بالحديث في هذه الرواية ، وقد أورد في الرقة عن محمد بن أبي بكر وحده وقرنه هنا بخليفة وساقه على لفظ خليفة . قوله ( من توكل لي ) أي تكفل ، وقد ذكرت في الرقة عن رواه بلفظ تكفل ولفظ حفظ وهو هناك بلفظ تضمن ، وأصل التوكل الاهتمام على الشيء والوقوف به ، وقوله « توكلت له » من باب المقابلة ، وقوله دما بين رجله ، أي أرجله « ولحيته » بفتح اللام وهو منبت اللحية والاسنان ويجوز كسر اللام ، وثاني لأن له أدلى وأسفل والمراد به اللسان وقيل . أنطق ، وقد ترجم له في الرقة « حفظ اللسان » ، وتقديم شرحه مستوفى هناك . وقوله في آخره « له بالجنة » ، كذا الأكثر ، وفي رواية أبي ذر عن المسائي والسرخسي بمذهب البساء ، ويقرأ بالنصب على نزع الخافض ، أو كأنه ضمن توكلت معنى ضمن

### ٣٠ - باب إثم الزنا

وقول الله تعالى ( ولا يزنون - ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلا )

٦٨٠٨ - حدثنا داود بن شبيب حدثنا همام عن قتادة « أخبرنا أنس قال : لأحدكم حديثنا لا يهد تكوده أحد بعدى ، سمعته من النبي عليه السلام » ، قلت : لا تقوم الساعة - وإما قال : من أشرط الساعة - أن

يُرْفَعُ الْعِلْمُ ، وَيُظَاهَرُ الْجَهْلُ ، وَيُشْرَبُ الْخمرُ ، وَيُظَاهَرُ الزَّنا ، وَيَقْلُ الرِّجالُ ، وَيَكْثُرُ النِّساءُ حَتَّى يَكُونَ الْخَمْسِينَ  
اِمْرَأَةً الْقِيمُ الْوَاحِدُ »

٦٨٠٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ النُّعْمَانِ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ خَزْزَانَ عَنْ عِكْرَمَةَ « عَنْ  
ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَا يَزْنِي الْمُصَدِّقُ حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ  
وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَشْرَبُ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَقْتُلُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، قَالَ عِكْرَمَةُ : قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ كَيْفَ  
يُنَزَّعُ الْإِيمَانُ مِنْهُ ؟ قَالَ هَكَذَا - وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ ثُمَّ أَخْرَجَهَا - فَإِنْ تَابَ عَادَ إِلَيْهِ هَكَذَا - وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ  
٦٨١٠ - حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ ذَكَوَانَ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : لَا يَزْنِي  
لِلزَّانِ حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَشْرَبُ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ،  
وَالْقَوْبَةُ مَعْرُوضَةٌ بَعْدُ »

٦٨١١ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ حَلِي حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ وَسَلْبَانُ عَنْ أَبِي وَائِلٍ  
عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ « عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ ؟ قَالَ أَنْ تَجْعَلَ اللَّهَ نِدَا وَهُوَ  
خَلْقُكَ . قُلْتُ : ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ : أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ . قُلْتُ : ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ : أَنْ تُزَانِيَ  
حَلِيلَةَ جَارِكَ . قَالَ يَحْيَى : وَحَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا وَاصِلٌ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ...  
مَنْهُ . قَالَ عَمْرُو : فَذَكَرْتُهُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ وَكَانَ حَدَّثَنَا عَنْ سُفْيَانَ عَنْ الْأَعْمَشِ وَمَنْصُورٍ وَوَاصِلٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ  
أَبِي مَيْسَرَةَ ، قَالَ : دَغَّهُ دَغَّهُ

قَوْلُهُ ( بَابُ إِمَامِ الزَّانَةِ ) بَعْضُ أَوَّلِهِ جَمْعُ زَانٍ كَرَمَاءُ وَرَامَ . قَوْلُهُ ( وَقَوْلُ اللَّهِ نَمْسَالِي وَلَا يَزْنُونَ ) يَشْهَدُ إِلَى  
الْآيَةِ الَّتِي فِي الْفَرَاقَاتِ وَأَوَّلُهَا ( وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ) وَالْمُرَادُ قَوْلُهُ فِي الْآيَةِ الَّتِي بَعْدَهَا ( وَمَنْ  
يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ) وَكَأَنَّهُ أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ طَرِيقِهِ . وَهُوَ فِي آخِرِ طَرِيقٍ مُسَدَّدٍ عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ  
فَقَالَ مُتَصِلًا بِقَوْلِهِ حَلِيلَةَ جَارِكَ قَالَ فَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ تَصَدِيقًا لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ  
إِلَهًا آخَرَ - إِلَى قَوْلِهِ - وَلَا يَزْنُونَ ، وَوَقَعَتْ فِي الْأَدَبِ مِنْ طَرِيقِ جَرِيرٍ عَنِ الْأَعْمَشِ وَسَاقَ إِلَى قَوْلِهِ ( يَلْقَى  
أَثَامًا ) وَلَمْ يَقَعْ ذَلِكَ فِي رِوَايَةِ جَرِيرٍ عَنْ مَنْصُورٍ كَمَا بَيَّنَّاهُ مُسَلِّمًا ، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ  
طَرِيقِ مَالِكِ بْنِ مَعْمُورٍ كِلَاهُمَا عَنْ وَاصِلٍ الْأَحْمَدِيِّ وَسَاقَهُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ( وَيَخْلَعُ فِيهِ مَهَانًا ) وَوَقَعَ لِنَعْدِ أَبِي ذَرٍّ  
بِحَذْفِ الْوَاوِ فِي قَوْلِهِ « وَقَوْلُ اللَّهِ » . قَوْلُهُ ( وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانَةَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً ) زَادَ فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ إِلَى آخِرِ  
الْآيَةِ ، وَالْمَشْهُورُ فِي الْوَاوِ الْقَصْرِ وَجَاءَ الْمَدُّ فِي بَعْضِ النُّسَخَاتِ . وَذَكَرَ فِي الْبَابِ أَرْبَعَةُ أَحَادِيثَ : الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ قَوْلُهُ  
( حَدَّثَنَا ) فِي رِوَايَةِ غَيْرِ أَبِي ذَرٍّ وَالنَّسَائِيِّ « أَخْبَرَنَا » . قَوْلُهُ ( دَاوُدُ بْنُ شَيْبٍ ) بِهَجْجَةٍ وَهِيَ وَاحِدَةٌ وَزَنْ هَظِيمٌ وَهُوَ  
الْبَاهِلِيُّ يَكْنَى أَبَا سَلْبَانَ بَصْرِيُّ صَدُوقٌ قَالَهُ أَبُو حَاسِمٍ ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ : مَاتَ سِتَّةَ أَثْنَتَيْنِ وَهَمْسِينَ . قُلْتُ : وَلَمْ يَخْرُجْ

هذه إلا في هذا الحديث منا فقط ، وقد تقدم في العلم من طريق شعبة عن قتادة بزيادة في أوله ، وتقدم شرحه في كتاب العلم ، والفرض منه قوله فيه « ويظهر الزنا » أي يشيع ويشتهر بحيث لا يتكلم به لكثرة من يتعاطاه ، وقد تقدم سبب قول أبيه لا يحد ذكره أحد مسمى . الحديث الثاني حديث ابن عباس « لا يروى الزاني » وقد تقدم شرحه مستوفى في شرح حديث أبي هريرة في أول الحدود وقول ابن جرير إن بعضهم رواه بصيغة التثنية « لا يدين مؤمن » وأن بعضهم حمله على المستحل ، وسأله بسنده عن ابن عباس ، واسحق بن يوسف المذكور في السند هو الواسطي المعروف بالأزدقي ، والفضل بن هاء ومعجمة مصنف . وأبو غروان ينفرد بمعجمة ثم ذاب ساكنة بوزن شعبان . وقوله فيه « قال حكيم الخ » هو موصول بالسند المذكور ، وقوله « وشبك بين أصابعه » في رواية الإسماعيل بن طريق إسماعيل بن هود الواسطي عن عاصم الذي أخرجه البخاري من طريقه وقال « هكذا نوصف صفة لا أحفظها » وقد تقدم الكلام على الصفة المذكورة هناك . قال أقره لمي بعد تخرج حديث أبي هريرة : « وحكاية تأويل لا يروى الزاني وهو مؤمن » لا نلّم أحدا كفر أحدا بالزنا والفسقة والشرب يعني من يستدل به لئلا ، قال : وقد روى عن أبي جعفر يعني الباقر أنه قال في هذا : « يخرج من الإيمان إلى الإسلام يعني أنه جعل الإيمان أخص من الإسلام فإذا خرج من الإيمان بقي في الإسلام » وهذا يوافق قول الجمهور إن المراد بالإيمان هنا كماله لا أصله واقع العلم . الحديث الثالث حديث أبي هريرة في ذلك وقد مضى الكلام عليه ، وعلى قوله في آخره « والنوبة معروضة بعد » . الحديث الرابع حديث عبد الله بن مسعود . قوله ( عمرو بن علي ) هو أنفلاس ، ويحيى هو ابن سعيد القطان ، وسفيان هو الثوري ، ومنصور هو ابن المنذر ، وسليمان هو الأعشى ، وأبو وائل هو شقيق ، وأبو مبصرة هو عمرو بن شرحبيل ، وواصل المذكور في السند الثاني هو ابن حبان بجملة ونجاشية ثقيلة هو المعروف بالأحمد ، ورجال السند من سفيان ناصعا كوفيين ، وقوله « قال عمرو » هو ابن علي المذكور ( فذكرته لعبد الرحمن ) يعني ابن مهدي ( وكان حدثنا ) هكذا ذكره البخاري عن عمرو بن علي قدم رواية يحيى بن علي رواية عبد الرحمن وعقبها بالفاء ، وقال الهيثم بن خفاف فيما أخرجه الإسماعيل عنه عن عمرو بن علي حدثنا عبد الرحمن بن مهدي فساق روايته وحذف ذكر واصل من السند ثم قال « وقال عبد الرحمن مرة عن سفيان من منصور والأعشى وواصل فقلت لعبد الرحمن حدثنا يحيى بن سعيد فذكره مفصلا فقال عبد الرحمن دعه والحاصل أن الثوري حدث بهذا الحديث عن ثلاثة أنفس حدثوه به عن أبي وائل فأما الأعشى ومنصور فأدخلهما بين أبي وائل وبين ابن مسعود أبا مبصرة ، وأما واصل فحذفه لضبطه يحيى القطان عن سفيان هكذا مفصلا ، وأما عبد الرحمن فحدث به أولا بغير تفصيل لحذف رواية واصل على رواية منصور والأعشى لجمع الثلاثة وأدخل أبا مبصرة في السند ، فلما ذكره عمرو بن علي أن يحيى فصله كأنه تردد فيه فاقصر على التحديث به عن سفيان عن منصور والأعشى حسب وترك طريق واصل ، وهذا معنى قوله « فقال دعه دعه » أي انزهه واضمه للطريق التي اختلف فيها وهي رواية واصل ، وقد زاد الهيثم بن خفاف في روايته بعد قوله « دعه » لم يذكر فيه أصلا بعد ذلك ، فنرى أن معنى قوله « دعه » أي ترك السند الذي ليس فيه ذكر أبي مبصرة ، وقال الكرماني : « حاصله أن أبا وائل وإن كان قد روى كثيرا من حديثه فإن هذا الحديث لم يروه عنه » قال : « وأيسر المراد بذلك الظن عليه لكر ظهوره مرجح الرواية بأصناف الواسطة الواقعة الأكثرين كذا قال ، والذي يظهر

ما قدمته أنه تركه من أجل التردد فيه لأن ذكر أبي مبصرة إن كان في أصل رواية وأصل فتحيته به بدونه يستلزم أنه طعن فيه بالتدليس أو بقله الضبط ، وإن لم يكن في روايته في الأصل فيكون زاد في السند ما لم يسمه ، فأكنتي برواية الحديث عن لا تردد عنده فيه وسكت عن غيره ، وقد كان عبد الرحمن حدث به مرة عن سفيان بن وهب وأصل وحده بزيادة أبي مبصرة ، كذلك أخرجه الترمذي والنسائي لكن الترمذي بعد أن ساقه بلفظ وأصل حطاف عليه بالسند المذكور طريق سفيان عن الأعشى ومنصور قال بثله وكان ذلك كان في أول الأمر ، وذكر الخطيب هذا السند مثالا لنوع من أنواع مدرج الاسناد وذكر فيه أن محمد بن كثير وأبو عبد الرحمن علي روايته الأولى من سفيان فيصير الحديث عن الثلاثة بغير تفصيل . قلت : وقد أخرجه البخاري في الأدب عن محمد بن كثير الحسن اقتصر من السند على منصور ، وأخرجه أبو داود عن محمد بن كثير ففهم الأعشى إلى منصور ، وأخرجه الخطيب من طريق الطبراني عن أبي مسلم الليثي عن معاذ بن المنفي ويوسف القاضي ومن طريق أبي العباس البرقي ثلاثتهم عن محمد بن كثير عن سفيان عن الثلاثة ، وكذلك أخرجه أبو نعيم في المستخرج ، عن الطبراني وفيه ما تقدم ، وذكر الخطيب الاختلاف فيه على منصور وعلى الأعشى في ذكر أبي مبصرة وحذفه ولم يحتلف فيه على وأصل في إسقاطه في غير رواية سفيان . قلت : وقد أخرجه الترمذي والنسائي من رواية شعبة عن وأصل يحذف أبي مبصرة الحسن قال الترمذي رواية منصور أصح يعني بإثبات أبي مبصرة ، وذكر الدارقطني الاختلاف فيه وقال : رواه الحسن بن عبيد الله عن أبي وائل عن عبد الله كقول وأصل ، ونقل عن الحافظ أبي بكر النيسابوري أنه قال : يشبه أن يكون الثوري جمع بين الثلاثة لما حدث به ابن مهدي ومحمد بن كثير وفصله لما حدث به غيرهما يعني فيسكون الإدراج من سفيان لا من عبد الرحمن والعلم عند الله تعالى . وقد تقدم الكلام على شيء من هذا في تفسير سورة الفرقان . قوله ( أي الذنب أعظم ) ؟ هذه رواية الأكثر ، ووقع في رواية طاسم عن أبي وائل عن عبد الله وأعظم الذنوب عند الله ، أخرجهما الحارث ، وفي رواية مسدد الماضية في كتاب الأدب ، أي الذنب عند الله أكبر وفي رواية أبي عبيدة بن معن عن الأعشى أي الذنوب أكبر عند الله ، وفي رواية الأعشى عند أحمد وغيره أي الذنب أكبر ، وفي رواية الحسن بن عبيد الله عن أبي وائل وأكره الكبار ، قال ابن بطال عن المهلب : يجوز أن يكون بعض الذنوب أعظم من بعض من الذنوب المذكورين في هذا الحديث بعد الشرك ، لأنه لا خلاف بين الأمة أن لواط أعظم إنما من الزنا فكأنه <sup>يعني</sup> إنما قصد بالأعظم هنا ما نكثرت واقعة ويظهر الاحتياج إلى بيان في الوقت <sup>كما</sup> وقع في حق وقد عبد القيس حيث اقتصر في منبأهم على ما يتعلق بالأشربة لنفسها في بلادهم . قلت : ، فيما قاله نظر من أوجه : أحدها ما نقله من الإجماع ، ولعله لا يقدر أن يأتي بنقل صحيح صريح بما ادعاه عن إمام واحد بل المنقول من جماعة حكمه فإن الحد عند الجمهور . والراجح من الأقوال إنما ثبت فيه بالقياس على الزنا والمقيس عليه أعظم من القيس أو مساويه ، والخبر الوارد في قتل الفاعل والمفعول به أو رجما ضعيف . وأما نائبا فما من مفسد به إلا ويوجد مثلهما في الزنا وأشد ولولم يكن إلا ما قيد به في الحديث المذكور فإن المفسدة فيه شديدة جدا ولا يتأتى مثلهما من الذنب الآخر . وعلى التناول فلا يزيد . وأما ثالثا ففيه مصادمة للنص الصريح على الاعتاقبة من غير ضرورة إلى ذلك . وأما رابعا فالذي مثل به من قصة الأشربة ليس فيه إلا أنه اقتصر لهم على بعض المناهي ، وليس فيسه تصريح ولا إشارة بالتحصر في الذي اقتصر عليه ، والذي يظهر أن كلامنا من الثلاثة على



ترتيبها في العظم ، ولو جاز أن يكون فيما لم يذكره شيء يتصف بكونه أعظم منها لما طابق الجواب السؤال ، نعم يجوز أن يكون فيما لم يذكر شيء يساوي ما ذكر فيكون التقدير في المرتبة الثانية مثلاً بعد القتل الموصوف وما يكون في الشخص منه أو نحوه ، لكن يستلزم أن يكون فيما لم يذكر في المرتبة الثانية شيء هو أعظم مما ذكر في المرتبة الثالثة ولا يحذر في ذلك ، وأما ما مضى في كتاب الأدب من حد عقوب الوالدین في أكبر الكبائر لكنها ذكرت بالواو فيجوز أن تكون رتبة رابعة وهي أكبر مما دونها . قوله ( حلية جارك ) بفتح الحاء المهملة ووزن عطية أي التي يحمل له وطؤها ، وقيل التي تحمل معه في فراش واحد ، وقوله « أجل أن يطعم مملوك » بفتح اللام أي من أجل لخلف الجار فالتعصب ، وذكر الأكل لأنه كان الأغلب من حال العرب ، وسبق الكلام على بقية شرح هذا الحديث في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى

٢١ - باب رجم الحصن . وقال الحسن : من زنى بأخته فخذله حد القرآن

٦٨١٢ - حدثنا آدم حدثنا فضة حدثنا سلمة بن كهيل قال سمعت الشعبي يحدث « من هل رضى الله عنه حين رجم المرأة يوم الجمعة وقال : قد رجعتها بسنة رسول الله ﷺ »

٦٨١٣ - حدثني إسحاق حدثنا خالد بن قتيبة « سألت عبد الله بن أبي أوفى : هل رجم رسول الله ﷺ ؟ قال : نعم . قلت : فهل مودة النور أم بعد ؟ قال : لا أدري »  
[الحدث ٦٨١٣ - طه ل : ٨٠]

٦٨١٤ - حدثنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس بن أبي شيبة قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن « من جابر بن عبد الله الأنصاري أن رجلاً من أسلم أتى رسول الله ﷺ فذنبه فشهد على نفسه أربع شهدات ، فأمر به رسول الله ﷺ فرجم ، وكان قد أحسن »

قوله ( باب رجم الحصن ) هو بفتح الصاد المهملة من الإحصان ، وبأني بمعنى العفة والتزويج والاسلام والحرة لأن كلامها يمنع المكلف من عمل الفاحشة ، قال ابن القطاع : رجم حصن بكر الصاد على القياس وفتحها على غير قياس . قلت : يمكن تخريجها على القياس ، وهو أن المراد هنا من له زوجة فقد عليها ودخل بها وأصابها لكان الذي زوجها له أو حله على التزويج بها ولو كانت نفسه أحسنه أي حله وحصن من العفة أو منعه من عمل الفاحشة . وقال الراغب : يقال للزوجة حصنة أي أف زوجها أحسنها ، ويقال امرأة حصن بالكسر إذا تصور حصنها من نفسها وبالفصح إذا تصور حصنها من غيرها . ووقع هنا قبل الباب عند ابن بطال « كتاب الرجم » ولم يقع في الروايات المستندة . قال ابن المنذر : أجمعوا على أنه لا يكون الإحصان بالنكاح الفاسد ولا الفسقة ، وعانهم أبو ثور فقال : يكون حصناً ، واحتج بأن النكاح الفاسد يبطى أحكام الصحيح في تقدير المهر وجوب العدة ولحق الولد ونهيم الزبية ، وأجيب بعموم الأدب والحدود ، قال : وأجمعوا على أنه لا يكون بمجرد العقد حصناً ، واختلفوا إذا دخل بها وادعى أنه لم يصبها قال : حتى تقوم البينة أو يبرأ منه إقرار أو يعلم له منها ولد ، ومن بعض المالكية إذا دعى أحد الزوجين واختلفا في الوطء لم يسدق الزاني ولو لم يمس لها إلا لبة

وأما قبل الزنا فلا يكون عصما ولو أقام معها ما أقام ، واختلفوا إذا تزوج المرأة هل تحصنه ؟ فقال الأكثر : نعم ، ومن عطاء والحسن وقناة والثوري والكوفيين وأحد وإسحق : لا . واختلفوا إذا تزوج كتائية فقال إبراهيم وطاوس والشعبي : لا تحصنه ، ومن الحسن لا تحصنه حتى يطأها في الإسلام ، أخرجهما ابن أبي شيبة . ومن جابر بن زيد وابن المسيب تحصنه ، وبه قال عطاء وسعيد بن جبير . وقال ابن بطلال : أجمع الأصحاب وأئمة الأمصار على أن المحسن إذا زنى عامدا طالما اختارا فعليه الرجم ، ودفع ذلك الخوارج وبعض المعتزلة واصلوا بأن الرجم لم يذكر في القرآن ، وحكاه ابن العربي عن طائفة من أهل المغرب لفهمهم من بقايا الخوارج . واحتج الجمهور بأن النبي ﷺ رجم وكذلك الأئمة بعده ، ولذلك أشار كل رضى الله عنه بقوله في أول أحاديث الباب : ورجمتهما بسنة رسول الله ﷺ ، وثبت في صحيح مسلم عن عبادَةَ أن النبي ﷺ قال : « نذرا مني ، قد جعل الله لمن سبىلا . الثبب بالذنب الرجم ، وسيأتي في » باب رجم الحبلى من الزنا ، من حديث عمر أنه خطب فقال : « إن الله يمت محمدًا بالحن وأنزل عليه القرآن فكان مما أنزل آية الرجم ، وبأنى الكلام عليه هناك مستوفى إن شاء الله تعالى . قوله ( وقال الحسن ) هو البصري كذا للأكثر ، والكشيميني وحده . وقال منصور : بدل الحسن وزيهوه . قوله ( من زنى بأخته لحد ) حد الزاني ) في رواية الكشيميني : الزنا ، وصلة ابن أبي شيبة عن حفص بن غياث قال : سألت عمر : ما كان الحسن يقول فيمن تزوج ذات محرم ودر بطم ؟ قال : عليه الحد . وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق جابر بن زيد وهو أبو القعقاع التابعي المشهور فيمن أتى ذات محرم منه قال : تضرب عنقه . ووجه الدلالة من حديث علي أنه قال : رجمتها بسنة رسول الله ، فإنه لم يفرق بين ما إذا كان الزنا بمحرم أو بغير محرم . وأشار البخاري إلى ضعف الخبر الذي ورد في قتل مزني بذات محرم ، وهو ما رواه صالح بن راشد قال : أتى الحاج برجل قد اغتصب أخته هل قصدها فقال : سلوا من هنا من أصحاب رسول الله ﷺ ، فقال عبد الله بن المطرف : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من تخطف الحرمتين غطوا وسطه بالسيف ، فكتبوا إلى ابن عباس فكتب إليهم بمثله ذكره ابن أبي حاتم في « المال ، ونقل عن أبيه أنه دوى عن مطرف بن عبد الله بن الفخيز من قوله : قال : ولا أدري أهو هذا أو لا يشير إلى تجويد أن يكون الراوي غاط في قوله عبد الله بن مطرف وفي قوله سمعت . وإنما هو مطرف بن عبد الله ولا صحبة له ، وقال ابن عبد البر : يقولون إن الراوي غاط فيه ، وأثر مطرف الذي أشار إليه أبو حاتم أخرجه ابن أبي شيبة عن طريق بكر بن عبد الله المزني قال : أتى الحاج برجل قد وقع هل ابنته وعنده مطرف بن عبد الله بن الشيخ وأبو بردة ، فقال أحدهما : اضرب عنقه ، اضرب عنقه . قلت : والراوي عن صالح بن راشد ضعيف وهو ولدة بكسر الراء وسكون الفاء . ويوضح ضعفه قوله : فكتبوا إلى ابن عباس ، وابن عباس مات قبل أن يلى الحاج الإمارة بأكثر من خمس سنين ، ولكن له طريق أخرى إلى ابن عباس أخرجهما الطحاوي وضعف راويها ، وأشهر حديث في الباب حديث البراء . لقيد طالي ومعه الراية فقال بعثنى رسول الله ﷺ إلى رجل تزوج امرأة أبيه أن اضرب عنقه ، أخرجه أحد أصحاب السنن وفي سننه اختلاف كثير ، وله شاهد من طريق معاوية بن مرة عن أبيه أخرجه ، ابن ماجه والدارقطني ، وقد قال بظايره أحد . ووجه الجمهور هل من استحل ذلك بعد العلم بتحريمه بقرينة الأمر بأخذه ماله وقسمته ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث : الحديث الأول قوله ( حدثنا أسد بن كهيل ) في رواية علي بن الحمد عن شعبة : عن صلة رجالة أخرجه ، الاسماهيلي ، وذكر الدارقطني

أن قنص بن محرر روى عن وهب بن جرير عن شعبة عن سلة عن مجالد ، وهو غلط والصواب سلة ومجالد . قوله ( سمعت الشعبي عن علي ) أي يحدث عن علي ، قد طعن بعضهم كالحازمي في هذا الإسناد بأن الشعبي لم يسمعه من علي ، قال الأسماعيلي : روى عصام بن يوسف عن شعبة فقال د عن سلة عن الشعبي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي ، وكذا ذكر الدارقطني عن حسين بن محمد عن شعبة ووقع في رواية قنص المذكورة عن الشعبي عن أبيه عن علي وجزم الدارقطني بأن الزيادة في الأسنادين وهم وبأن الشعبي سمع هذا الحديث من علي قال ولم يسمع عنه غيره . قوله ( حين رجم المرأة يوم الجمعة ) في رواية علي بن الجعد أن عليا أتى بامرأة ذلت فضربها يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة ، وكذا عند النسائي من طريق يزي بن أسد عن شعبة والدارقطني من طريق أبي حصين بفتح أوله عن الشعبي قال د أتى علي بشراحة سريه بضم السين المعجمة وتخفيف الراء ثم ساء مهلة المهدانية بسكون الميم - وقد فحرت ، فردها حتى ولدت وقال : اثنتي بأقرب النساء منها فأعطاهما الولد ثم رجما ، ومن طريق حصين بالتصغير عن الشعبي قال د أتى علي بمولاة لسعيد بن قيس فحرت وفي لفظ وهي حبلى فضربها مائة ثم رجما ، وذكر ابن عبد البر أن في تفسير سنييد بن داود من طريق أخرى إلى الشعبي قال د أتى علي بشراحة فقال لها : لعل رجلا استكرمك ، قالت : لا ، قال فلعلة أنك وأنت ثائمة ؟ قالت : لا . قال : لعل زوجك من عدونا ؟ قالت : لا . فأمر بها فحبست ، فلما وضعت أخرجها يوم الخميس فجعلها مائة ثم ودعا إلى الحبس ، فلما كان يوم الجمعة حفر لها رجما ، ولعبد الرزاق من وجه آخر عن الشعبي د أنه عليا لما وضعت أمر لها بمغفرة في العوق ثم قال : إن أولى الناس أن يرمي الإمام إذا كان بالأعراف ، فإن كان اليهود فاليهود ثم واماها . قوله ( رجما بسنة رسول الله ) زاد علي بن الجعد و جعلها بكتاب الله ، زاد إسماعيل بن سالم في أوله عن الشعبي د قبل لعل جمعت حديثين ، فذكره . وفي رواية عبد الرزاق د أجعلها بالقرآن وأرجمها بالسنة ، قال الشعبي : وقال أبي بن كعب مثل ذلك ، قال الحازمي : ذهب أحد واسحق وداود وابن المنذر إلى أن الزاني المحصن يجلد ثم يرمي ، وقال الجمهور وهي رواية عن أحد أيضا لا يجمع بينهما ، وذكروا أن حديث عبادة منسوخ بمعنى الذي أخرجه مسلم بلفظ د الشيب بالثيب جلد مائة والرجم ، والبكر بالبكر جلد مائة والثني والناسخ له ما ثبت في قصة ماهر أن النبي ﷺ رجمه ولم يذكر الجلد ، قال الشافعي : فذلك السنة على أن الجلد ثابت على البكر وساقط عن الثيب . والدليل على أن قصة ماهر مترتبة عن حديث عبادة أن حديث عبادة ناسخ لما شرع أولا من حبس الزاني في البيوت فنسخ الحبس بالجلد وزيد الشيب الرجم ، وذلك صريح في حديث عبادة ، ثم نسخ الجلد في حق الثيب ، وذلك مأخوذ من الاختصار في قصة ماهر على الرجم وذلك في قصة القامدية والجهنية واليهوديين لم يذكر الجلد مع الرجم وقال ابن المنذر : طارض بعضهم الشافعي فقال الجلد ثابت في كتاب الله والرجم ثابت بسنة رسول الله كما قال علي ، وقد ثبت الجمع بينهما في حديث عبادة وعمل به علي ورافقه أبو ، وليس في قصة ماهر ومن ذكر معه تصريح بسقوط الجلد عن المرموم لاحتمال أن يكون ترك ذكره لوضوحه ولكونه الأصل فلا يرد ما وقع التصريح به بالاحتمال ، وقد احتج الشافعي بنظير هذا حين هورض إجابة العمرة بأن النبي ﷺ أمر من سأله أن يهجم عن أبيه ولم يذكر العمرة ، فاجاب الشافعي بأن السكوت عن ذلك لا يدل على سقوطه ، قال فكذا ينبغي أن يجاب هنا . قلت : وهذا اليوم الطعاوي أيضا الشافعية ، ولهم أن ينفصلوا لكن في بعض طرقه د حج عن أبيك واعتبر ، كما تقدم بيانه في كتاب الحج ،

قال: قصير في ترك ذكر العورة من بعض الرواة ، وأما قصة ما من فجاءت من طرق متنوعة بأسانيد مختلفة لم يذكر في شيء منها أنه جلد ، وكذلك العامة والجهنية وغيرهما ، وقال في ما من ، اذهبوا فارجوه ، وكذا في حق غيره ولم يذكر الجلد ، فدل ترك ذكره على عدم وقوعه ودل عدم وقوعه على عدم وجوبه . ومن المذاهب المستغربة ما حكاه ابن المنذر وابن حزم عن أبي بن كعب زاد ابن حزم وأبي ذر وابن عبد البر عن مسروق أن الجمع بين الجلد والرجم خاص بالشيخ والشيخة ، وأما الشاب فيجلد إن لم يحسن ويرحم إن أحسن فقط ، ووجهه في ذلك حديث الشيخ والشيخة إذا ذنبا فارجوهما ألينة كما سيأتي بيانه في الكلام على حديث عمر في باب وجع الحبل من الزنا ، وقال هياضي : شئت فرقة من أهل الحديث فقلت الجمع على الشيخ الثيب دون الشاب ولا أصل له ، وقال النووي : هو مذهب باطل ، كذا قاله زكريا أصله ، ووصفه ، بالبطلان إن كان المراد به طريفة فليس بمجسد لأنه ثابت كما سأبينه في باب البكر إن جلدناه ، وإن كان المراد دليله ففيه نظر أيضا لأن الآية وردت بلفظ الشيخ لفهم هؤلاء من تخصيص الشيخ بذلك أن الشاب أعذر منه في الجملة ، فهو معنى مناسب وفيه جمع بين الأدلة فكيف يوصف بالبطلان ، واستدل به على جواز نسخ التلاوة دون الحكم . وعالف في ذلك بعض المعتزلة واعتل بأن التلاوة مع حكمها كالعالم مع العالمية فلا ينفكان ، وأجيب بالمنع فإن العالمية لا تنافي قيام العلم بالذات ، سلمنا لكن التلاوة أمانة الحكم فبدل وجوبها على ثبوتها ولا دلالة من مجردها على وجوب الدوام فلا يلزم من انتفاء الأمانة في طرف الدوام انتفاء مادتها عليه ، فإذا نسخت التلاوة لم ينتف المادول ، وكذلك بالعكس . الحديث الثاني : قوله (حدثني) في رواية أبي ذر حدثنا إسحق ، وهو ابن شاهين الراسطي ، وعالم هو ابن عبد الله الطحان ، والشياني هو أبو إسحق سليمان مشهور بكنته . قوله (قبل سورة النور أم بعد) في رواية الكشي عن دأم بعدها ، وقاعدة هذا السؤال أن الرجم إن كان وقع قبلها فيمكن أن يدهى نسخه بالتخصيص فيها على أن حد الزاني الجلد ، وإن كان وقع بعدها فيمكن أن يستدل به على نسخ الجلد في حق المحسن ، لكن يرد عليه أنه من نسخ الكتاب بالسنة وفيه خلاف ، وأجيب بأن المنوع نسخ الكتاب بالسنة إذا جاءت من طريق الأحاد ، وأما السنة المشهورة فلا وأيضاً فلا نسخ وإنما هو مخصص بغير المحسن . قوله (لا أدري) بأن بيانه بعد أبواب ، وقد قام الدليل على أن الرجم وقع بعد سورة النور لأن نزولها كان في قصة الإفك ، واختلف هل كان سنة أربع أو خمس أو ست على ما قسم بيانه ، والرجم كان بعد ذلك فذكره أبو هريرة وإنما أسلم سنة سبع وابن عباس إنما جاء مع أمه إلى المدينة سنة تسع . الحديث الثالث : قوله (حدثنا) في رواية أبي ذر : أخبرنا ، وعبد الله هو ابن المبارك ، وبولس هو ابن يزيد . قوله (حدثني أبو سلمة) في رواية أبي ذر : أخبرني ، قوله (أن رجلاً من أسلم) أي من بني أسلم القبيلة المشهورة ، واسم هذا الرجل معاذ بن مالك كما سيأتي مسمى من ابن عباس بعد سبعة أبواب

٢٢ - باب لا يجرم المجنون والمجنونة . وقال علي بن عمر رضي الله عنه : أما علمت أن القلم رُفِعَ من

المجنون حتى يفتق ، وعن الصبي حتى يدرك ، وعن الثامر حتى يستنقظ ؟

٦٨١٥ - حديث يحيى بن بكير حدثنا القيث عن فضيل عن ابن شهاب عن أبي سلمة وعبيد بن السبب

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : أتى رجل رسول الله ﷺ وهو في المسجد فناداه فقال : يا رسول الله إني

زَنَيْتَ ، فَأَمْرٌ مِنْهُ حَتَّى رُدَّ عَلَيْهِ أَرْبَعُ مَرَاتٍ ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ دَعَاهُ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ :  
أَبْلَكَ جَنُونَ ؟ قَالَ : لَا . قَالَ : فَهَلْ أَحْصَيْتَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَذْهَبُوا بِهِ فَرَجِّمُوهُ ،

٦٨١٦ - ... قَالَ إِبْرَاهِيمُ شُهَابٌ : فَأَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ « فَكُنْتُ فَمِنْ رَجْعِهِ ، فَرَجَّاهُ  
بِالْمَصْلِ ، فَلَمَّا أَدْلَقْنَاهُ الْخَبْرَةَ هَرَبَ ، فَأَدْرَكَاهُ بِالْحَرَّةِ فَرَجَّاهُ »

قوله ( باب لا يرجم المجنون والمجنونة ) أى إذا وقع في الزنا في حال المجنون ، وهو اجماع واختلف فيما إذا  
وقع في حال الصحة ثم طرأ المجنون هل يؤخر إلى الإفاقة ؟ قال الجمهور : لا ، لأنه يراد به التلف فلا معنى للتأخير ،  
بخلاف من يجلد قائمه بقدر به الإيلام فيؤخر حتى يفيق . قوله ( وقال علي رضي الله عنه لعمر رضي الله عنه : أما  
علت الخ ) تقدم بيان من وصله في باب الطلاق في الأهلان ، وأن أبا داود وابن حبان والنسائي أخرجه مرفوعاً  
ورجح النسائي الموقوف ، ومع ذلك فهو مرفوع حكماً ، وفي أول الآثار المذكورة قصة تناسب هذه الترجمة وهو  
عن ابن عباس أني عمر أرى مجنونة قد زنت وهي حبلى فأراد أن يرجمها ، فقال له علي : أما بلغك أن القلم قد رفع  
عن ثلاثة ، فذكره ، هذا لفظ علي بن الجعد الموقوف في ألفوائه الجعديات ، ولفظ الحديث المرفوع عن ابن عباس  
« مر علي بن أبي طالب بمجنونة بنى فلان قد زنت فأمر عمر بترجمها فردها علي وقال لعمر : أما تذكر أن رسول الله ﷺ  
قال : رفع القلم عن ثلاثة عن المجنون المغلوب هل عقله ، وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن النائم حتى يستيقظ ؟ قال :  
صدقت ، فخلل فيها ، هذه رواية جرير بن حازم عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن أبي داود وسندهما متصل ،  
لكن أحله النسائي بأن جرير بن حازم حدث بمصر بأحد بيت غلط فيها ، وفي رواية جرير بن عبد الحميد عن  
الأعمش بسنده « أتى عمر بمجنونة قد زنت ، فاستشار فيها الناس فأمر بها عمر أن ترجم ، فترجمها علي بن أبي طالب  
فقال : أرحموا بها ثم أتاه فقال أما علمت أن القلم قد رفع ، لذلك الحديث وفي آخره قال علي قال فما بال هذه ترجم ؟  
فأرسلها ، فجعل يكبر ، ومن طريق وكيع عن الأعمش نحوه ، وأخرجه أبو داود موقوفاً عن الطبري عن  
النسائي ، ورواه عطاء بن السائب عن أبي ظبيان عن علي بنون ذكر ابن عباس وفي آخره فجعل عمر يكبر ، أخرجه  
أبو داود والنسائي بلفظ قال « أتى عمر بامرأة ، فذكر نحوه وفيه دخل علي سبيلها ، فقال عمر : ادع لي طيباً ،  
فأتاه فقال : يا أمير المؤمنين إن رسول الله ﷺ قال : رفع القلم فذكره ، لكن بلفظ « المعتوه حتى يبرأ ، وهذه  
مضروعة بنى فلان لعل الذي أتاهما وهي في بلاتها ، ولابن داود من طريق أبي الضحى عن علي مرفوعاً نحوه لكن  
قال : وعن الحرف ، بفتح الحاء المعجمة وكسر الراء بعدها فاء ، ومن طريق حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي  
عن الأسود عن عائشة مرفوعاً « رفع القلم عن ثلاثة ، فذكره بلفظ « وعن المتلى حتى يبرأ ، وهذه طرق قوى بعضها  
ببعض ، وقد أطلب النسائي في تخريجها ثم قال : لا يصح منها شيء والمراد أول بالاصواب ، قلت : والمراد شاهد  
من حديث أبي إدريس الخولاني وأخبرني غير واحد من الصحابة منهم شاذان بن أرس وثوبان أن رسول الله ﷺ قال  
« رفع القلم في الحد عن الصغير حتى يكبر وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق وعن المعتوه المأثله »  
أخرجه الطبراني ، وقد أخذ الفقهاء بمقتضى هذه الأحاديث ، لكن ذكر ابن حبان أن المراد برفع القلم ترك كتابة  
الشركاءهم دون الخير . نقل شيخنا في شرح الترمذي ، « مر ظاهر في الصبي دون المجنون والنائم إلا ما في حد من

ليس قابلاً لصحة العبادة منه لإروال الشعوب . وحكى ابن العربي أن بعض الفقهاء سئل عن اسلام الصبي فقال : لا يصح . واستدل بهذا الحديث ، فعروض بأن الذي ارتفع عنه قلم المؤاخذه وأما قلم الثواب فلا أقوله للمرأة لما سألته ، وهذا حج : قال : نعم ، ولقوله « مرسوم بالصلاة » فإذا جرى له قلم الثواب فحكمته الاسلام أجل أنواع الثواب فكيف يقال إنما تقع لغزاً ويمتد بحججه وصلاته ؟ واستدل بقوله « حتى يحتمل » على أنه لا يؤخذ قبل ذلك ، واحتج من قال : يؤخذ قبل ذلك بالردة ، وكذا من قال من المالكية بقاء المد على المراقق ويعتبر طلاقه لقوله في الطريق الأخرى « حتى يكبر » والأخرى « حتى يشب » . وتعقبه ابن العربي بأن الرواية بلفظ « حتى يحتمل » هي العلامة المحققة فيتمتع اعتبارها وحمل باقي الروايات عليها . قوله ( عن حنبل ) هو ابن خالد . قوله ( عن أبي سدة وسعيد بن المسيب ) هذه رواية يحيى بن بكير عن الليث ، ورواه شعيب بن الليث عن أبيه عند مسلم ، وسيأتي بعد أبواب من رواية سعيد بن قيس عن الليث عن عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب ، ووجهها مسلم فوصل رواية حنبل وعلق رواية عبد الرحمن فقال بعد رواية الليث عن حنبل : ورواه الليث أيضاً عن عبد الرحمن ابن خالد . قلت : ورواه معمر ويونس وابن جريج عن ابن شهاب عن أبي سدة وحده عن جابر ، ووجه مسلم هذه الطرق وأحال بانظها على رواية حنبل ، وسيأتي لبخاري بعد بابين من رواية معمر ، وعلق طرقاً منه ليونس وابن جريج ووصل رواية يونس قبل هذا ، وأما رواية ابن جريج فوصلها مسلم عن إسحق بن راهوية عن عبد الرزاق عن معمر وابن جريج معاً ، ووقعت لنا بعد في « مستخرج أبي نعم » من رواية الطبراني عن الثوري عن عبد الرزاق عن ابن جريج وحده . قوله ( أني رجل ) زاد ابن مسافر في روايته « من الناس » وفي رواية شعيب بن الليث « من المسلمين » وفي رواية يونس ومعمر « إن رجلاً من أسلم » وفي حديث جابر بن سمرة عند مسلم رأيت ماعز بن مالك الأسدي حين سمى به رسول الله ﷺ الحديث وفيه « رجل فصار أعزل ليس عليه رداء » وفي لفظ « ذو عضلات » بفتح المهملة ثم المعجمة ، قال أبو عبيدة : العضلة ما اجتمع من اللحم في أهل باطن الساق . وقال الأصمعي : كل عصابة مع لحم فهي عضلة . وقال ابن القطاع : العضلة لحم الساق والذراع وكل لحم مستديرة في البدن والأعزل الشديد الخلق ومنه أعزل الأمر إذا اشتد ، لكن ذلك الرواية الأخرى على أن المراد به هنا كثير المخلات . قوله ( فأعرض عنه ) زاد ابن مسافر « فتنهى لثقي وجه رسول الله ﷺ الذي أهرض قبله » بكسر القاف وفتح الموحدة ، وفي رواية شعيب « فتنهى لقاء وجهه » أي انتقل من الناحية التي كان فيها إلى الناحية التي يستقبل بها وجه النبي ﷺ ، وتلقاه منصوب على الظرفية وأصله مصدر أفهم مقام الظرف أي مكان تلقاه لخلف مكان قبل ، وليس من المصادر تفعال بكسر أوله إلا هذا وتبيان وسائرهما بفتح أوله ، وأما الأسماء بهذا الوزن فكثيرة . قوله ( حتى ردد ) في رواية الكشميني « حتى رد » بدال واحدة ، وفي رواية شعيب بن الليث « حتى نفي ذلك عليه » وهو بمثلثة بعدها نون خفيفة أي كرر ، وفي حديث بريدة عند مسلم « قال ويحك » أرجع لا تخفرف الله ونب إليه ، فرجع غير بعيد ثم جاء . فقال « يا رسول الله طهرني » وفي لفظ « فلما كان من الغد أتاه » وقع في مرسل سعيد بن المسيب عند مالك والنسائي من رواية يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد « إن رجلاً من أسلم قال لأبي بكر الصديق : ان الآخر ذني » قال : فنب إلى الله واستر بستر الله . ثم أتى عمر كذلك فأتى رسول الله ﷺ فأعرض عنه ثلاث مرار ، حتى إذا أكثر عليه بعث إلى أمه ، قوله ( فلما شهد على نفسه أربع

شهادات) في رواية أبي ذر أربعة مرآت ، وفي رواية بريدة المذكورة ، حتى إذا كانت الرابعة قال فيم أطهرك .  
وفي حديث جابر بن سمرة من طريق أبي عروبة عن سماك ، فشهد على نفسه أربع شهادات ، أخرجه مسلم وأخرجه  
من طريق شعبة عن سماك قال : فرده مرتين ، وفي أخرى : مرتين أو ثلاثا ، قال شعبة قال سماك : فذكرته لسعيد  
ابن جبلة فقال إنه رده أربع مرآت ، ووقع في حديث أبي سعيد عند مسلم أيضا ، فاعترف بالزنا ثلاث مرآت ،  
والجمع بينهما أما رواية مرتين فتحدل على أنه اعترف مرتين في يوم ومرتين في يوم آخر لما يضمن به قول بريدة  
: فلما كان من الغد ، فاقصر الراوي على أحدهما ، أو سارده اعترف مرتين في يومين فيكون من ضرب اثنين في  
اثنين ، وقد وقع عند أبي داود من طريق إسرائيل عن سماك عن سعيد بن جبلة عن ابن عباس : جاء ماهر بن مالك  
إلى النبي ﷺ فاعترف بالزنا مرتين فطرده ، ثم جاء فاعترف بالزنا مرتين ، وأما رواية الثلاث فكان المراد  
الاقتصار على المرات التي رده فيها ، وأما الرابعة فإنه لم يردده بل استثبت فيه وسأل من حقه ، لكن وقع في  
حديث أبي هريرة عند أبي داود من طريق عبد الرحمن بن القاسم ما يدل على أن الاستثبات فيه إنما وقع بعد  
الرابعة وانظروا : جاء الأسلي فقدم على نفسه أنه أصاب امرأة حراما أربع مرآت كل ذلك بمرض عنه رسول الله  
ﷺ ، فأقبل في الخامسة فقال : تدرى ما الزاني ، إلى آخره ، والمراد بالخاصة الصفة التي وقعت منه عند السؤال  
والاستثبات ، لأن صفة الإعراض وقعت أربع مرآت وصفة الإقبال عليه لسؤال وقع بعد ذلك . (قال أبو  
جنون ؟ قال لا) في رواية شبيب في الطلاق : وهل بك جنون ، وفي حديث بريدة : فسأل أبا جنون ؟ فأخبر بأنه  
ليس بجنون ، وفي لفظ : فأرسل إلى قومه فقالوا : ما فعله إلا وفي القتل من صالحينا ، وفي حديث أبي سعيد : ثم  
سأل قومه فقالوا : ما فعلهم به بأما إلا أنه أصاب شيئا يرى أنه لا يخرج منه إلا أن ينام فيه الحديث ، وفي مرسل  
أبي سعيد : بعث إلى أهله فقال : أشكى به جنة ؟ فقالوا : يا رسول الله أنه لصحيح ويجمع بينهما بأنه سألهم  
سأل عنه احتياطا ، فإن قائدة سؤاله أنه لو ادعى الجنون لسكان في ذلك دلل لإقامة الحد عليه حتى يظهر خلاف  
دعواه ، فلما أجاب بأنه لا جنون به سأل عنه لاحتمال أن يكون كذلك ولا يعتد بقوله ، وعند أبي داود من طريق  
نعيم بن مرزوق قال : كان ماهر بن مالك يتجافى حور أبي قاصب جارية من الحبلى ، فقال له أبي : أنت رسول الله  
ﷺ فأخبره بما صنعت له ، يستغفر لك ورجاء أن يكون له عرج ، فذكر الحديث فقال عياض : قائدة سؤاله أبك  
جنون : سأل حاله واستبصاره أن يباح ما قل بالاعتراف بما يقتضي إهلاكه ، ولعله يرجع عن قوله ، أو لأنه سمعه  
وحده ، أو ليم إقراره أو بما عند من يشترطه . وأما سؤاله قومه عنه بعد ذلك فبالغة في الاستثبات وتعقب بعض  
الشراح قوله ، أو لأنه سمعه وحده ، بأنه كلام ساقط لأنه وقع في نفس الخبر أن ذلك كان بحضور القضاة في المسجد .  
قلت : ويرد وجه آخر وهو أن أفراد الحديث بجماع إقرار المقر كافي في الحكم عليه بحد ، اتفاقا إذا لا ينطق من  
الهموى ، بخلاف غيره ففيه احتمال . قوله ( قال نعم ) حاصل ( أي تزوجت ، هذا منناه جرمنا هنا ، لا اتفاق الحكم  
في حد من تزوج ومن لم يتزوج . قوله ( قال : نعم ) زاد في حديث بريدة قبل هذا : اشرب خمرًا ؟ قال لا ، وفيه  
و لتمام وجل فاستكبه فلم يجد منه ويحيا ؟ وزاد في حديث ابن عباس الآتي قريبا : لعلك قبلت أو غرت . بمجدة  
وزادى . أو نظرت . أي فاطقت على كل ذلك زنا ولكنه لا حد في ذلك . قال : لا ، وفي حديث نعيم : فقال هل  
ضاجعتها ؟ قال : نعم ، قال : فهل باشرت بها ؟ قال : نعم ، قال : هل جامعها ؟ قال : نعم ، وفي حديث ابن عباس

الله كور ، فقال أنكنتها ، لا يكفى بفتح التحتية وسكون الكاف من الكناية أى أنه ذكر هذا اللفظ صريحا ولم يكن عنه بلفظ آخر كالجراح ، ويحتمل أن يجمع بأنه ذكر بعد ذكر الجراح بأن الجراح قد يحمل على مجرد الاحتجاج ، وفي حديث ابن هريزة المذكور ، أنكنتها ؟ قال نعم . قال حتى دخل ذلك منك في ذلك منها ؟ قال نعم ، قال كما ينبغي الميرور في المحكمة والرشاء في البئر ؟ قال نعم . قال : تدرى ما الرنا قال : نعم ؟ أنيت منها حراما ما بأن الرجل من امرأته حلالا ، قال : لا تريد بهذا القول ؟ قال : نظرتني ، فأمر به فرجم ، وقبله عند النسائي هنا . هل أدخلته وأخرجته ؟ قال نعم . . قوله ( قال ابن شهاب ) هو موصول بالسند المذكور . قوله ( فأخبرني من سمع جابر بن عبد الله ) صرح بولس ومصر في روايتهما بأنه أبو سلة بن عبد الرحمن ، فكان الحديث كان عند أبي سلة عن أبي هريزة كما عند سعيد بن المسيب ، وعنده زيادة عليه من جابر . قوله ( فكانت فيمن رحمه فرجناه بالمصل ) في رواية مصر ، فأمر به فرجم بالمصل ، وفي حديث أبي سعيد ، لا أوتقناه ولا أخفنا له ، قال ، فرميناه بالعظام والمدر والحرف ، بفتح المعجمة والواو وبالفاء وهي الآنية التي تتخذ من الطين المشوي وكان المراد ما تذكر منها . قوله ( فلما أذلقته ) بذال معجمة وفتح اللام بعدما قال أى أفلقته وزنه ومناه قال أهل اللغة : الذلق بالتحريك اللقي وعن ذكره الجوهري ، وقال في النهاية : أذلقته بفتح منه الجهد حتى قلني ، يقال أذلقه الشيء أجهدته ، وقال النورى : معنى أذلقته المجازة أصابته بجدها ، ومنه الذلق صار له حد يقطع . قوله ( هرب ) في رواية ابن مسافر ، هرب ، بهيم وميم مفتوحين ثم زاي أى وثب مسرعا وليس بالشديد العدو بل كالقفز . ووقع في حديث أبي سعيد ، فاشتد وأسند لنا خلفه . قوله ( فأدركناه بالحرة فرجناه ) زاد مصر في روايته ، حتى مات ، وفي حديث أبي سعيد ، حتى أتى عرض - بضم أوله أى جانب - الحرة ، فرميناه بجملة الحرة حتى سكت ، وعند الثوري من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلة عن أبي هريزة في قصة ما هو ه فلما وجد من المجازة فرشت حتى مر رجل معه لى جل اضربه وضربه الناس حتى مات ، وعند أبي داود والنسائي من رواية يزيد بن نعم بن مرزوق عن أبيه في هذه القصة ، فوجد من المجازة فخرج يشتد ، فلقبه عبد الله بن أنس رقة ومن أصحابه فنزع له بوظيف بعمر فرماه لقتله ، وهذا ظاهره بخالف ظاهر رواية أبي هريزة أنهم ضربوه معه ، لكن يجمع بأن قوله في هذا ، فقتله ، أى كان سببا في قتله ، وقد وقع في رواية الطبراني في هذه القصة ، اضرب ساقه فصرعه ، ورجوه حتى قتلوه ، والوظيف جمع معجمة وزن هظيم : خف البعير وقيل مستحق الدراج والساق من الإبل وغيرها ، وفي حديث أبي هريزة عند النسائي ، فأتته إلى أصل شجرة فتوسد يمينه حتى قتل ، والنسائي من طريق أبي مالك عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ ، فذهبوا به إلى سائط يبلغ صدره فذهب يثب فرماه رجل فأصاب أصل أذنه فصرع فقتله . وفي هذا الحديث من الفوائد دقة عظيمة لما هو بن مالك لأنه استعمل طلب إقامة الحد عليه مع توبته ليم تطهيره ولم يرجع عن إفراجه مع أن الطبع البشري يقتضى أنه لا يستمر على الإفراج بما يقتضى إرماق نفسه لجأه نفسه إلى ذلك وقوى عليها وأقر من فهم اضطرار إلى إقامة ذلك عليه بالإنهاده مع وضوح الطريق إلى سلامته من القتل بالتوبة ، ولا يقال له لم يعلم أن الحد بعد أن يرفع للإمام يرتفع بالرجوع لأننا نقول كان له طريق أن يرد أمره في صورة الاستفتاء فيعلم ما يخفى عليه من أحكام المسألة ويبني على ما يجب به ويعدل عن الإفراج إلى ذلك ، ويؤخذ من قضيته أنه يستحب لمن وقع في مثل قضيته



أن ينوب إلى الله تعالى ويستتر نفسه ولا يذكر ذلك لأحد كما أشار به أبو بكر وعمر على ماعز ، وأن من اطلع على ذلك يستتر عليه بما ذكرنا ولا يفضحه ولا يرفعه إلى الإمام كما قال عليه السلام في هذه القصة ولو سترته بشريك لمكان خيراً لك ، وبهذا جرم الشافعي رضي الله عنه فقال : أحب لمن أصاب ذنباً فستره الله عليه أن يستتره على نفسه ويتوب ، واحتج بقصة ماعز مع أبي بكر وعمر . وقال ابن العربي : هذا كله في غير الجاهر ، فما إذا كان متظاهراً بالفاحشة جاهراً فاني أحب مكاشفته والتبريح به لينزجر هو وغيره . وقد استشكل استحباب الاستتر مع ما وقع من الثناء على ماعز والعامدية ، وأجاب شيخنا في شرح الترمذي ، بأن العامدية كان ظاهرها الجبل مع كونها غير ذات زوج فتعذر الاستتار للاطلاع على ما يفسد بالفاحشة ، ومن ثم قيد بعضهم ترجيح الاستتار حيث لا يكون هناك ما يفسد بضده ، وإن وجد فالرفع إلى الإمام ليقم عليه الحد أفضل انتهى . والذي يظهر أن الاستتر مستحب والرفع قصد المبالغة في التطهير أحب والعلم عند الله تعالى . وفيه اتبعت في إزهاق نفس المسلم والمبالغة في صيانته لما وقع في هذه القصة من تردده والإيحاء إليه بالرجوع والإشارة إلى قبول دعوته إن ادعى إكراهه وأخطأ في معنى الزنا أو مباشرة دون الفرج مثلاً أو غير ذلك . وفيه مشروعية الإقرار بفعل الفاحشة عند الإمام وفي المسند والتبريح فيه بما يستحي من التلفظ به من أنواع الزفت في القول من أجل الحاجة الملحة لذلك . وفيه فداء الكبير بالصوت العالي وإعراض الإمام عن من أقر بأمر محتمل لإقامة الحد لاحتمال أن يفسره بما لا يوجب حداً أو يرجع ، واستفساره عن شروط ذلك ليرتب عليه مقتضاه وأن إقرار المجنون لاغ ، والتبريض المقر بأن يرجع وأنه إذا رجع قيل ، قال ابن العربي : وجاء عن مالك رواية أنه لا أثر لرجوعه ، وحديث النبي صلى الله عليه وسلم أحق أن يتبع . وفيه أنه يستحب لمن وقع في معصية وتدم أن يبادر إلى التوبة منها ولا يخبر بها أحداً ويستتر بستر الله ، وإن اتفق أنه يخبر أحداً فيستحب أن يأمره بالتوبة ويستتر ذلك عن الناس كما جرى لما دس مع أبي بكر ثم عمر ، وقد أخرج قصته معهما في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب رسالة ، ووصله أبو داود وغيره من رواية يزيد بن نعيم بن هزال عن أبيه . وفي القصة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لحزال لو سترته بشريك لمكان خيراً لك ، وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد ذكرت هذا الحديث في مجلس فيه يزيد بن نعيم فقال هزال جدى جدى وهذا الحديث حق . قال الباقى : المسمى خيراً لك بما أمرته به من إظهار أمره ، وكلمت ستره بأن يأمره بالتوبة والسكتان كما أمره أبو بكر وعمر ، وذكر الثوب مبالغة أى لو لم تجد السبيل إلى ستره إلا بردائك عن علم أمره كان أفضل مما أشرت به عليه من الإظهار . واستدل به على اشتراط تكرير الإقرار بالزنا أرباباً لظاهر قوله وقلنا شهد على نفسه أربع شهادات ، فإن فيه إشعاراً بأن العدد هو الملة في تأخير إقامة الحد عليه والا لأمر برجمه في أول مرة ، ولأن في حديث ابن عباس قال لما عر قد شهدت على نفسك أربع شهادات ، أذهبوا به فارجموه ، وقد تقدم ما يؤيده ويؤيد القياس على عدد شهود الزنا دون غيره من الحدود ، وهو قول الكوفيين والراجح عند الحنابلة ، وزاد ابن أبي ليل فاشتراط أن تعدد مجالس الإقرار ، وهى رواية عن الحنفية وتمسكوا بصورة الواقعة ، لكن الروايات فيما اختلفت ، والذي يظهر أن المجالس تعددت لكن لا بعدد الإقرار ، فأكثر ما نقل في ذلك أنه أقر مرتين ثم عاد من اللغد فأقر مرتين كما تقدم بيانه من عند مسلم ، وتناول الجمهور بأن ذلك وقع في قصة ماعز وهى واقعة حال لجاز أن يكون لزيادة الاستنابات ، ويؤيد هذا الجواب ما تقدم في سياق حديث أبي هريرة

وما وقع عنه مسلم في قصة الغامدية حيث قالت لما جاءت د طهرني ، فقال : ويحك ارجعي فاستغفري ، قالت : اراك تريد أن تردني كما رددت ماعوا لأنها حبلى من الزنا ، ولم يؤخر إقامة الحد عليها إلا لكونها حبلى . فلما وضعت أمر برجمها ولم يستفسرها مرة أخرى ولا اعتبر تكرير اقرارها ولا تعدد الجاس ، وكذا وقع في قصة العسيف حيث قال د واغديا أنيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها ، وفيه د اغديا عليها فاعترفت فرجمها ، ولم يذكر تعدد الاعتراف ولا الجاس ، وسأئني قريبا مع شرحه مستوفى . واجابوا عن القياس المذكور بأن القتل لا يقبل فيه إلا شاهدان بخلاف سائر الاموال فيقبل فيها شاهد وامرأتان ، فكان قياس ذلك أن يشترط الاقرار بالقتل مرتين ، وقد اتفقوا أنه يكفي فيه مرة . فان قلت : والاستدلال بمجرد عدم الذكر في قصة العسيف وغيره فيه نظر ، فان عدم الذكر لا يدل على عدم الوقوع ، فاذا ثبت كون العدد شرطا فالسكوت عن ذكره يحتمل أن يكون لعلم المأمور به . وأما قول الغامدية د تريد أن تردني كما رددت ماعرا ، فيمكن التمسك به ، لكن اجاب الطيب بأن قولها إنها حبلى من الزنا فيه إشارة إلى أن حالها مغايرة لحال ماعور ، لأنهما وان اشتركا في الزنا لكن العلة غير جامعة لأن ماعرا كان متحكنا من الرجوع عن اقراره بخلافها ، فكأنها قالت أنا غير متمكنة من الانسكار بعد الاقرار اظهور الحمل بها بخلافه . وتعقب بأنه كان يمكنها أن تدعى اكراما أو خطأ أو شبهة . وفيه ان الامام لا يشترط أن يبدأ بالرجم فيمن أقر وإن كان ذلك مستحباً لأن الامام اذا بدأ مع كونه مأمورا بالثبوت والاحتياط فيه كان ذلك أدعى الى الزجر عن التأمل في الحكم والى الخض على الثبوت في الحكم ، ولهذا يبدأ الشهود اذا ثبت الرجم بالبينة . وفيه جواز تفويض الامام إقامة الحد غيره ، واستدل به على أنه لا يشترط العفر للرجوم لانه لم يذكر في حديث الباب بل وقع التصريح في حديث أبي سعيد عند مسلم فقال د فا حفرنا له ولا ارتقاء ، ولكن وقع في حديث بريدة عنده د لحفر له حفيرة ، ويمكن الجمع بأن المنقح حفيرة لا يمكنه الوثوب منها والمثبت عكسه ، أو أنهم في أول الامر لم يحفروا له ثم لما فر فأدركوه حفروا له حفيرة فانتصب لهم فيها حتى فرغوا منه ، وعند العافية لا يحفر للرجل وفي وجهه يتخير الامام وهو أرجح اثبوت في قصة ماعز قال ثبت مقدم على الثاني ، وقد جمع بينهما بما دل على وجود حفرة في الجملة ، وفي المرأة أوجه ثالثها الأصح ان ثبت ذناها بالبينة استحب لا بالإفراد وعن الأئمة الثلاثة في المشهور عنهم لا يحفر ، وقال أبو يوسف وأبو ثور يحفر للرجل والمرأة . وفيه جواز تلقين المقر بما يوجب الحد ما يدفع به عنه الحد وأن الحد لا يجب الا بالأفراد للتصريح ومن ثم شرط على من شهد بالزنا أن يقول رأيتني ولج ذكره في فرجها أو ما أشبه ذلك ، ولا يكفي أن يقول أشهد أنه زني ، وثبت عن جماعة من الصحابة تلقين المقر بالحد كما أخرجه مالك عن عمرو بن أبي شيبة (١) عن أبي الدرداء وعن علي في قصة شراصة ، ومنهم من خص تلقين بمن يظن به أنه يحمل حكم الزنا وهو قول أبي ثور ، وعند المالكية يستثنى تلقين المخشع بانهاك الحرمان ، ويجوز تلقين من عداه وليس ذلك بشرط . وفيه ترك من من اعترف بالزنا في مدة الاستنبات وفي العامل حتى تضع ، وقيل ان المدينة لم يكن بها حيلند سجن ؛ وانما كان يسلم كل جان لوليه ، وقال ابن العربي : انما لم يأمر بسجنه ولا التوكيل به لأن رجوعه مقبول فلا فائدة في ذلك مع جواز الاعراض عنه اذا رجع ، ويؤخذ من قوله د هل أحصفت وجوب الاستفسار من الحال التي تختلف الأحكام باختلافها . وفيه أن اقرار السكران لا أثر له ويؤخذ من قوله د استنكهم ، والذين اعتبروه وقالوا ان دقله زال بجهيته ، ولا دالة

(١) كذا ، ولعل في اسم الراوى من أبي الدرداء تحريفا

في قصة ما عر لاحتال تقدمها على تحريم الخمر أو أن سكره وقع عن غيره معصية . وفيه أن المقر بالزنا إذا أقر  
 بترك ، قال صرح بالرجوع فذاك والا اتبع ورجم وهو قول الشافعي وأحمد ودلائله من قصة ما عر ظاهرة ، وقد  
 وقع في حديث نعيم بن مزال دلائل تركته له بقبول فيتوب الله عليه ، أخرجه أبو داود وصححه الحاكم وحسنه ،  
 ولان مذهب نحره من حديث أبي هريرة وصححه الحاكم أيضا ، وعند أبي داود من حديث بريدة قال : كنا أصحاب  
 رسول الله ﷺ نتحدث أن ما عزا والفامدية لو رجما لم يطلبهما ، وعند المالكية في المشهور لا يترك إذا هرب ،  
 وقيل يشترط أن يؤخذ على الفور فإن لم يؤخذ ترك ، وعن ابن عيينة إن أخذ في الحال كل عليه الحد وإن أخذ  
 بعد أيام ترك ، وعن أشهب إن ذكر عذرا يقبل ترك وإلا فلا ، ونقله القعنبي عن مالك ، وحكى السكيت عنه  
 قولين فيمن رجع إلى شبهة ، ومنهم من قيده بما بعد إقراره عند الحاكم ، واحتجوا بأن الذين رجموه حتى مات بعد  
 أن هرب لم يلزموا بدعيته فلو شرع تركه لوجب عليهم الدية ، والجواب أنه لم يصرح بالرجوع ، ولم يقل أحد إن  
 حد الرجم يسقط بمجرد الهرب ، وقد عبر في حديث بريدة بقوله : والله يتوب ، واستدل به على الاكتفاء بالرجوع  
 في حد من أحصر من غير جلد وقد تقدم البحث فيه ، وأن المصلح إذا لم يكن رقتا لا يثبت له حكم المسجد وسيأتي  
 للبحث فيه بعد بابين ، وأما المرجوم في الحد لا تشرع الصلاة عليه إذا مات بالحد ويأتي البحث فيه أيضا قريبا ،  
 وأن من وجد منه ريح الخمر وجب عليه الحد من جهة استنكاه ما عر بعد أن قال له أشرت خمرًا ؟ قال القرطبي :  
 وهو قول مالك والشافعي كذا قال ، وقال المازري استدلل به بعضهم على أن طلاق السكران لا يقع وتعتبه عياض  
 بأنه لا يلزم من درء الحد به أنه لا يقع طلاقه لوجود تيممه على ما يظن من عدم العقل ، قال ولم يختلف في فهم  
 الطافح أن طلاقه لازم ، قال ومذهبنا إلزامه بجميع أحكام الصحيح لأنه أدخل ذلك على نفسه وهو حقيقة مذهب  
 الشافعي ، واستثنى من أكرهه ومن شرب ما ظن أنه غير مسكر ووافقه بعض متأخري المالكية ، وقال للزوي :  
 الصحيح عندنا صحة إقرار السكران ونفوذ أقواله فيما له وعليه ، قال : والدوال عن شربه الخمر محمول عندنا على أنه  
 لو كان سكرانا لم يحم عليه الحد كذا أطلق فالزوم التناقض ، وليس كذلك فإن مراده لم يحم عليه الحد لوجود شبهة  
 كما تقدم من كلام عياض . قلت : وقد مضى ما يتعلق بذلك في كتاب الطلاق ، ومن المذاهب الظاهرية فيه قول  
 الليث : يعمل بأفواه ولا يعمل بأقواله لأنه يأنه يفعل ويثنى غيظه ولا يفقه أكثر ما يقول وقد سئل قال تعالى  
 ﴿ لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ﴾

## ٢٣ - باب للعاهر المحبر

٦٨١٧ - حدثنا أبو الوليد حدثنا الليث عن ابن شهاب عن هروة عن عائشة رضي الله عنها قالت :  
 اخنتم سعد بن زبنة ، قال الليث : هو لك يا عبد بن زبنة ، الولد لغيراش ، واحتجني منه يا سودة .  
 زاد لنا قتيبة عن الليث : ولعاهر المحبر .

٦٨١٨ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا محمد بن زياد قال : سمعت أبا هريرة قال : قال النبي ﷺ : الولد  
 لغيراش ، ولعاهر المحبر .

**قوله** (باب للماهر الحجر) ذكر فيه حديث عائشة في قصة ابن وليدة زهدة وقد تقدم شرحه مستوفى في أوامر الفرائض، وأورده عن أبي الوليد عن الليث وفيه الولد للفراش، وقال بعده زاد قتيبة عن الليث ولما امر الحجر، وفي رواية أبي ذر زادنا وقال في البيوع: حدثنا قتيبة، فذكره بتامه، وذكر هنا حديث أبي هريرة بالجلتين المذكورتين، وقد أورده في كتاب القدر من وجه آخر مقتصرًا على الجملة الأولى، وفي ترجمته هنا إشارة إلى أنه يرجح قول من أول الحجر هنا بأنه الحجر الذي يرجم به الرائي، وقد تقدم ما فيه والمراد منه أن الرجم مشروع للرائي بشرطه لا أن كل من رأى الرجم

#### ٢٤ - باب الرجم في البلاط

٦٨١٩ - **حدثنا محمد بن عثمان بن كرامة** حدثنا **خالد بن مخلد** عن **سليمان** حدثني **عبد الله بن دينار** عن **ابن عمر** رضي الله عنهما قال: أتى رسول الله ﷺ يهودي ويهودية قد أحداثا جميعًا، فقال لهم: ما تجدون في كتابكم؟ قالوا: إن أحبارنا أحدثوا تحميم الوجه والتجبية، قال عبد الله بن سلام: ادعهم يا رسول الله بالتوراة فاتى بها، فوضع أحدهم يده على آية الرجم وجعل يقرأ ما قبلها وما بعدها، فقال له ابن سلام: ارفع يدك، فاذا آية للرجم تحت يده، فأصر بهما رسول الله ﷺ فرجما. قال ابن عمر: فرجما عند البلاط، فرأيت لليهودي أجنا عليها.

**قوله** (باب الرجم في البلاط) في رواية المستملد بالبلاط، بالموحدة بدل في، ففهم منه بعضهم أنه يريد أن الآلة التي يرجم بها تجوز بكل شيء حتى بالبلاط وهو بفتح الموحدة وفتح اللام ما تفرش به الدور من حجارة وآجر وغير ذلك وفيه بعد، والأولى أن الباء ظرفية ودل على ذلك رواية غير المستملد، والمراد بالبلاط هنا موضع معروف عند باب المسجد النبوي كان مفروشًا بالبلاط، ويؤيد ذلك قوله في هذا المتن فرجما عند البلاط، وقيل المراد بالبلاط الأرض الصلبة سواء كانت مفروشة أم لا ووجهه بعضهم والراجح خلافه، قال أبو حنيفة البكري: البلاط بالمدينة ما بين المسجد والسوق، وفي الموطأ عن حماد بن عمار بن مالك بن أبي عامر عن أبيه كذا لسمع قراءة عمر بن الخطاب ونحن عند داود أبي جهم بالبلاط وقد استشكل ابن بطال هذه الترجمة فقال: البلاط وغيره في ذلك سواء، وأجاب ابن المنذر بأنه أراد أن ينبه على أن الرجم لا يختص بمكان معين للامر بالرجم بالمصل نارة وبالبلاط أخرى، قال: ويحتمل أنه أراد أن ينبه على أنه لا يشترط الحضر للرجم لأن البلاط لا يتأني الحضر فيه، وهذا جزم ابن القيم وقال: أراد ود رواية بشير بن المهاجر عن أبي بريدة عن أبيه أن النبي ﷺ أمر لحضرت لماهر بن مالك حفرة فرجم فيها، أخرجه مسلم قال: هو وهم سري من قصة الغامدية إلى قصة ماهر قلت: ويحتمل أن يكون أراد أن ينبه على أن المكان الذي يجاور المسجد لا يعطى حكم المسجد في الاحترام لأن البلاط المشار إليه موضع كان يجاور المسجد النبوي كما تقدم. ومع ذلك أمر بالرجم هنده، وقد رفع في حديث ابن عباس عند أحمد والحاكم وأمر رسول الله ﷺ برجم اليهوديين عند باب المسجد. **قوله** (حدثنا محمد بن عثمان

زاد أبو ذر ابن كرامة . قوله « من سليمان » . هو ابن بلال ، وهو غريب ضاق على الاسماعيل مخرجه فأخرجه ، عن عبد الله بن جعفر المديني أحد الضعفاء ، ولو وقع عن سليمان بن بلال لم يعدل عنه ، وكذا ضاق على أبي نعيم فلم يستخرج ، بل أورده بسنده عن البخاري ، وخالد بن مخلد أكثر البخاري عنه بواسطة وبغير واسطة ، وقد تقدم له في الرقاق عن محمد بن عثمان بن كرامة عن خالد بن مخلد حديث ، وتقدم في العلم والهيئة والمناقب وغيرها حديثاً أحاديث ، وكذا يأتي في التعمير والاعتصام عن خالد بن مخلد وبغير واسطة . وقوله في المن « قد أحسننا » أي فعلاً أمراً فاحشاً ، وقوله « أحسنوا » أي ابتكروا ، وقوله « نحمم الوجه » أي يصب عليه ماء حار مخلوط بالرماد والمراد تسخيم الوجه بالحميم وهو الفحم ، وقوله « والتجبية » بفتح المثناة وسكون الجيم وكسر الموحدة بعدها ياء آخر الحروف ساكنة ثم ماء أصلية من جهة الرجل إذا قابلته بما يكره من الإغلاظ في القول أو الفعل قاله إنايت في « الدلائل » وسبقه الحربي ، وقال غيره هو بوزن تذكره ومعتاد الأركاب منكوساً ، وقال عياض : فسر التجبية في الحديث بأنهما يجلدان ويحمم وجوههما ويحملان على دابة مخالفاً بين وجوههما ، قال الحربي : كذا فسره الزهري ، قلت : غلط من ضبطه هنا بالنون بدل الموحدة ثم فسره بأن يحمل الزانيان على بهيمة أو حمار ويخالف بين وجوههما والمعتد ما قال أبو عبيدة ، والتجبية أن يضع اليدين على الركبتين وهو قائم فيصير كل راع وكذا أن ينكب على وجهه باركاً كالساجد ، وقال الفارابي : جبا بفتح الجيم وتشديد الموحدة قائم قيام الراكع وهو صربان ، والذي بالنون يعد الجيم إنما جاء في قوله « فرأيت اليهودي أجناً عليها » ، وقد ضبطت بالماء المهملة ثم نون بلفظ الفعل الماضي أي أكب عليها يقال أحنت المرأة على ولدها حنوا وحننت بمعنى ، وضبطت بالجيم والنون فمعد الأصل بالهمز وعند أبي ذر بلا همز وهو بمعنى الذي بالمهملة . قال ابن القطاع : جنأ على الشيء حنا ظهره عليه . وقال الأصمعي : أجناً الزمن جعله بجناً أي محذوذاً ، وقال عياض : الصحيح في هذا ما قاله أبو عبيدة يعني بالجيم والهمز والله أعلم ، وسأني مزيد لهذا في شرح حديث اليهوديين في « باب أحكام الذمة » .

## ٢٥ - باب الرجم بالمصلي

٦٨٢٠ - حدثنا محمود بن حنبل حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر بن الزهري عن أبي سلمة عن جابر أن رجلاً من أسلم جاء النبي ﷺ فاعترف بالزنا ، فأعرض عنه النبي ﷺ حتى شهد على نفسه أربع مرات ، فقال له النبي ﷺ أباك جنون ؟ قال : لا . قال : آحسنت ؟ قال : نعم ، فأمر به فرُجم بالمصلي ، فلما أذلقته الحجارة فرّ ، فأدرك ، فرُجم حتى مات ، فقال له النبي ﷺ خيراً وصلى عليه . ولم يقل يونس وابن جريج من الزهري : فصلى عليه .

سئل أبو عبد الله هل قوله « فصلى عليه » يصح أم لا ؟ قال رواه معمر ، قيل له هل رواه غير معمر ؟ قال : لا . قوله ( باب الرجم بالمصلي ) أي عنده والمراد المكان الذي كان يصلي عنده العيد والجنائز ، وهو من ناحية بقيق الفرقد ، وقد وقع في حديث أبي سعيد عند مسلم « فأمرنا أن نرجمه » ، فأنطقنا به إلى بقيق الفرقد ، وفهم بعضهم كعياض من قوله « بالمصلي » أن الرجم وقع داخله وقال : يستفاد منه أن المصلي لا يثبت له حكم

المسجد إذ لو ثبت له ذلك لاجتناب الرجم فيه لأنه لا يؤمن بالتلوين من المرحوم خلافا لما حكاه الدارمي أن المصل  
يثبت له حكم المسجد ولو لم يوقف ، وتعقب بأن المراد أن الرجم وقع عنده لا فيه كما تقدم في البلاط ، وإن في  
حديث ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ رجم اليهوديين عند باب المسجد ، وفي رواية موسى بن هبة رضي الله عنه أنها رجما ثمريا  
من موضع الجنائز قرب المسجد ، وبأنه ثبت في حديث أم عطية رضي الله عنها الأمر بخروج النساء حتى الحيض في العبد إلى  
المصل وهو ظاهر في المراد واقع أعلم . وقال النوري : ذكر الدارمي من أصحابنا أن مصل العبد وغيره إذا لم يكن  
مسجدا يكون في ثبوت حكم المسجد له وجهان أصحهما لا ، وقال البخاري وغيره في رجم هذا بالمصل دليل على  
أن مصل الجنائز والأعياد إذا لم يوقف مسجدا لا يثبت له حكم المسجد إذ لو كان له حكم المسجد لاجتناب فيه  
ما يجتنب في المسجد . قلت : وهو كلام هياض بعينه وليس للبخاري منه سوى الترجمة . قوله ( حدثنا محمود ) في  
رواية غير أبي ذر رضي الله عنه ، ولفظي رضي الله عنه ، وهو المروزي وقد أكثر البخاري عنه . قوله ( أخبرنا  
محمّد ) في رواية إسحق بن راهوية في مسنده عن عبد الرزاق رضي الله عنه ، أنبأنا معمر وابن جريج ، وكذا أخرجه مسلم  
عن إسحق . قوله ( فاعترف بالزنا ) زاد في رواية إسحق رضي الله عنه ، فاعرض عنه ، أما ما مرّين . قوله ( فأمر به فرجم  
بالمصل ) ليس في رواية بولس رضي الله عنه ، بالمصل ، وقد تقدمت في باب رجم المحسن ، وسيأتي في رواية عبد الرحمن بن  
عالم بالفظ كنت فيمن رجمه فرجمناه بالمصل . قوله ( فقال له النبي ﷺ خيرا ) أي ذكره بمجمل ، ووقع في  
حديث أبي سعيد عند مسلم رضي الله عنه ، فاستغفر له ولا سبه ، وفي حديث بريدة رضي الله عنه ، فكان الناس فيسه فرقتين : قائل  
يقول لقد فعل ذلك لقد أساطت به خطيئته ، وقائل يقول ما توبة أفضل من توبة ما عز ، فلبشوا ثلاثا ثم جاء رسول الله  
ﷺ فقال : استغفروا لعن بن مالك ، وفي حديث بريدة أيضا رضي الله عنه ، لقد تاب توبة لو قسمت على أمه لوسعتهم ،  
وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند النسائي رضي الله عنه ، لقد رأيت بين أنهار الجنة ينفسم ، قال يعني يقدم كذا في الأصل ، وفي  
حديث جابر عند أبي هريرة رضي الله عنه ، لقد رأيت بين أنهار الجنة ، وفي حديث اللجلاج عند أبي داود والنسائي  
ولا يقل له خبيث هو عند الله أطيب من ريح المسك ، وفي حديث أبي الفيل عند الترمذي رضي الله عنه ، ولا تشتمه ، وفي حديث  
أبي ذر عند أحمد رضي الله عنه ، قد غفر له وأدخل الجنة . قوله ( وصلى عليه ) هكذا وقع هنا عن محمود بن غيلان عن  
عبد الرزاق ، وعالمه محمد بن يحيى الذهلي وجماعة عن عبد الرزاق فقالوا في آخره رضي الله عنه ، ولم يصل عليه ، قال المذري في  
حاشية السنن : رواه ثمانية أنفس عن عبد الرزاق فلم يذكروا قوله رضي الله عنه ، قلت : قد أخرجه أحمد في مسنده  
عن عبد الرزاق ومسلم عن إسحق بن راهوية وأبو داود عن محمد بن المنكر الكلبي وابن حبان عن طريقه  
زاد أبو داود والحسن بن علي الخلال والترمذي عن الحسن بن علي المذكور ، والنسائي وابن الجارود عن محمد  
ابن يحيى الذهلي ، زاد النسائي ومحمد بن رافع ونوح بن حبيب والاسماعيل والداود طي من طريق أحمد بن منصور  
الرمادي . زاد الاسماعيل ، ومحمد بن عبد الملك بن زنجويه ، وأخرجه أبو عرانة عن الدبري ومحمد بن سهل الصغالي  
فهؤلاء أكثر من عشرة أنفس عالفوا محمودا منهم من سكت عن الزيادة ومنهم من صرح بنفيها . قوله ( ولم يقل  
يونس وابن جريج عن الزهري : وصلى عليه ) أما رواية بولس رضي الله عنه فوصلها المؤلف رحمه الله كما تقدم في باب رجم  
المحسن ، والمظنه فأمر به فرجم وكان قد أحسن ، وأما رواية ابن جريج فوصلها مسلم مقرونة برواية معمر ولم يسق  
المثن وسأله إسحق شيخ مسلم في مسنده وأبو نعيم من طريقه فلم يذكر فيه رضي الله عنه ، قوله ( سئل أبو عبد

الله هل قوله فصل عليه ، يصح أم لا ؟ قال : رواه معمر ، قيل له : هل رواه غير معمر ؟ قال : لا ( وقع هذا الكلام في رواية المستمل وحده عن الفريرى ، وأبو عبد الله هو البخارى ، وقد اعترض عليه في حزمه بأن معمر أرى هذه الزيادة مع أن المنفرد بها إنما هو محمود بن غيلان عن عبد الرزاق ، وقد خالفه العدد الكثير من الحفاظ فصرحوا بأنه لم يصل عليه ، لكن ظهر لى أن البخارى قويت عنده رواية محمود بأشواهد ، فقد أخرج عبد الرزاق أيضاً وهو في السنن لأبي نورة من وجه آخر عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف في قصة ماعز قال : قيل يا رسول الله أتصل عليه ؟ قال : لا . قال : فلما كان من الغد قال : صلوا على صاحبكم ، فعلى عليه رسول الله ﷺ والناس ، فهذا الخبر يجمع الاختلاف فتحمل رواية النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه لم يصل عليه حين رجم ، ورواية الإنبات على أنه ﷺ صلى عليه في اليوم الثاني ، وكذا طريق الجمع لما أخرجه أبو داود عن بريدة أن النبي ﷺ لم يأمر بالصلاة على ماعز ولم ينه عن الصلاة عليه ، ويتأيد بما أخرجه معمر من حديث عمران بن حصين في قصة الجهمية التي وثقت ورجحت ، أن النبي ﷺ صلى عليها ، فقال له عمر : أتصل عليها وقد زنت ؟ فقال : لقد تابعت نوبة لو قسمت بين سبعين لوسعتهم ، وحكى المنذرى قول من حل الصلاة في الخبر على الدعاء ، ثم قال : في قصة الجهمية دلالة على توهمين هذا الاحتمال ، قال : وكذا أجاب النوى فقال : أنه فاسد لأن التأويل لا يصار إليه إلا عند الاضطراب إليه ولا اضطراب هنا . وقال ابن العربي : لم يثبت أن النبي ﷺ صلى على ماعز ، قال وأجاب من منع من صلاته على الغامدية لكونها عرفت حكم الحد وما عداها إنما جاء مستفهما ، قال : وهو جواب واه ، وقيل لأنه قتله غضبا لله وصلاته رحمة فتنافيا ، قال : وهذا فاسد لأن الغضب انتهى ، قال : وعمل الرحمة باق ، والجواب المرضي أن الإمام حيث ترك الصلاة على المحدود كان ردعا لغيره . قلت : وتماه أن يقال : وحيث صلى عليه يكون هناك فريضة لا يحتاج معها إلى الردع فيختلف حيثئذ باختلاف الأشخاص ، وقد اختلف أهل العلم في هذه المسألة فقال مالك : يأمر الإمام بالرجم ولا يتولاه بنفسه ولا يرفع عنه حتى يموت ، ويغسل بينه وبين أهله يغسلونه ويصلون عليه ولا يصل على الإمام ردعا لأهل المعاصي إذا عدلوا أنه ممن لا يصل عليه ، والثلا يجزئى الناس على مثل فعله . وعن بعض المالكية : يجوز للإمام أن يصل عليه وبه قال الجمهور ، والمعروف من مالك أنه يكره للإمام وأهل الفضل الصلاة على المرجوم ، وهو قول أحمد ، وعن الشافعى لا يكره وهو قول الجمهور ، وعن الزهرى لا يصل على المرجوم ولا على قاتل نفسه ، وعن قتادة لا يصل على المولود من الزنا وأطلق عياض فقال لم يختلف العلماء في الصلاة على أهل الفسق والمعاصي والمقتولين في الحدود وإن كره بعضهم ذلك لأهل الفضل إلا ما ذهب إليه أبو حنيفة في المحاربين وما ذهب إليه الحسن في المدينة من نفاس الزنا وما ذهب إليه الزهرى وقاتادة ، قال : وحديث الباب في قصة الغامدية حجة للجمهور . والله أعلم

٢٦ - باب من أصاب ذنبا دون الحد فأخبر الإمام فلا عقوبة عليه بعد التوبة إذا جاء مستغفرا .

قال عطاة : لم يعاقبه النبي ﷺ وقال ابن جرير لم يعاقب الذي جامع في رمضان ، ولم يعاقب عمر صاحب الظبي . وفيه عن أبي عثمان عن ابن مسعود عن النبي ﷺ

٦٨٢١ - حدثنا ثابت عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله

«هـ أن رجلا وقع بامرأته في رمضان، فاستغفر رسول الله ﷺ فقال: هل تجد رقة؟ قال: لا. قال: هل تستطيع صيام شهرين؟ قال: لا. قال: فأطعم ستين مسكينا»

٩٨٢٢ - وقال البيهقي عن عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة: «أنى رجل للنبى ﷺ في المسجد قال: احترق. قال: مم ذاك؟ قال: وقست بامرأتى في رمضان. قال: تصدق؟ قال: ما عندى شيء. فجلس، وأتاه إنسان يسوق حمرا ومعه طعام. قال عبد الرحمن، ما أدرى ما هو - إلى النبى ﷺ فقال: ابن المحرق؟ فقال: ها أنا ذا. قال: خذ هذا فصدق به، قال: على أخرج منى؟ ما لأهلى طعام. قال: فسكوه»

قال أبو عبد الله: الحديث الأول أبين، قوله «أطعم أهلك»

**قوله** (باب من أصاب ذنبا دون الحد فأخبر الإمام فلا عقوبة عليه بعد التوبة إذا جاء مستغفرا) كذا الأكثر بقاء ساكنة بعدها منناة مكسورة ثم باء آخر الحروف من الاستغفار، ويؤيده قوله في حديث الباب «فاستغفر رسول الله ﷺ» وفي رواية الكشي «مستغفرا» وضبطت بالمهملة وبالنون قبل الألف وبالمهملة ثم المثلثة، والتقييد بدون الحد يقتضى أن من كان ذنبه يوجب الحد أن عليه العقوبة ولو تاب، وقد مضى الاختلاف في ذلك في أوائل الحدود، وأما التقييد الأخير فلا مفهوم له بل الذى يظهر أنه ذكر لدلائله على توبته. **قوله** (قل عطاء لم يعاقبه النبى ﷺ) أى الذى أخبر أنه وقع في معصية بلا همة حتى حل معه، فأخبره بأن صلته كفرت ذنبه. **قوله** (وقال ابن جريج: ولم يعاقب النبى ﷺ الذى جامع في رمضان) تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصيام وليس في شيء من طرقه أنه عاقبه. **قوله** (ولم يعاقب عمر صاحب الظبي) كأنه أشار بذلك إلى ما ذكره مالك منقطعا ووصله سعيد بن منصور بسند صحيح عن قبصة بن جابر قال «خرجنا حجاجا فسمعنا لى ظبي فوميته بمجرعات، فلما قدمنا مكة سألنا عمر فسأل عبد الرحمن بن عوف لحكاية خبره بمنز، فقلت إن أمهر المؤمنين لم يدر ما يقول حتى سأل غيره، قال فملاني بالهرة فقال: انقل الصييد في الهرم ونسفه الحكم؟ قال الله تعالى (يحكم به ذوا عدل منكم) وهذا عبد الرحمن بن عوف وأنا عمر، ولا يمارض هذا الماني الذى في الترجمة لأن عمر إنما علاه بالهرة لما طعن في الحكم وإلا لو وجبت عليه عقوبة بمجرد الفصل المذكور لما أخرها. **قوله** (وفيه عن أبي عثمان عن ابن مسعود) أى في معنى الحكم المذكور في الترجمة حديث مروى عن أبي عثمان عن ابن مسعود وزاد الكشي «ومثله» وهي زيادة لا حاجة إليها لأنه يصير ظاهره أن النبى ﷺ لم يعاقب صاحب الظبي، ووقع في بعض النسخ «عن أبي مسعود» وهو غلط والصواب «ابن مسعود» وقد وصله المؤلف رحمه الله في أوائل كتاب الصلاة في «باب الصلاة كفارة» من رواية سليمان التيمي عن أبي عثمان به وأوله «أن رجلا أصاب من امرأة قبله فأتى النبى ﷺ فأخبره فترك (أتم الصلاة طرفي النهار الآية)» وقد ذكرت شرحه في تفسير سورة هود، وأن الأصح في تسمية هذا الرجل أنه أبو اليسر كعب بن عمرو الأنصاري، وأن نحو ذلك وقع جماعة غيره. **قوله** (عن حميد بن عبد الرحمن) هو ابن عوف الزهرى، وقد



تقدم شرح حديث مستوفى في كتاب الصيام . قوله ( وقال الليث الخ ) وصله المصنف في التاريخ الصغير قال حدثني عبد الله بن صالح حدثني الليث بن سعد ، وروياه موصلاً أيضاً في الأوسط الطبراني والمستخرج للإسماعيلي . قوله ( عن عمرو بن الحارث ) ليث فيه سند آخر أخرجه مسلم عن قتيبة ومحمد بن روح كلاهما عن الليث عن يحيى ابن سعيد الأنصاري عن محمد بن جعفر بن الزبير ، وقد مضى في الصيام من وجه آخر عن يحيى بن سعيد موصلاً وأخرجه مسلم عن طريق عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحارث . قوله ( عن عبد الرحمن بن القاسم ) أي ابن محمد ابن أبي بكر الصديق ( عن محمد بن جعفر بن الزبير ) أي ابن العوام ( عن عباد ) وهو ابن عمه . ووقع في رواية ابن وهب عن عمرو بن الحارث أن عبد الرحمن بن القاسم حدثه أن محمد بن جعفر بن الزبير حدثه أن عباد بن عبد الله حدثه . قوله ( عن عائشة ) في رواية ابن وهب أنه سمع عائشة . قوله ( أن رجل النبي ﷺ في المسجد ) زاد في رواية ابن وهب في رمضان . قوله ( فقال احترقت ) كروا ابن وهب . قوله ( قال مم ذاك ) في رواية ابن وهب : لئله من شأنه . قوله ( قال ما عندي شيء ) في رواية ابن وهب : فقال يا بني الله ما لي شيء وما أندر عليه . قوله ( لجلس فأنابه إنسان ) في رواية ابن وهب : قال اجلس لجلس فيبينها هو لي ذلك أقبل رجل . قوله ( ومعه طعام فقال عبد الرحمن ) هو ابن القاسم راوى الحديث ( ما أدري ما هو ) مقول عبد الرحمن ، وفي رواية الكشي عن يحيى بن سعيد : قال ، بغير فاء . ولم يقع هذا في رواية الليث ، ووقع فيها عند الإسماعيلي : عرقان فبما طعام ، وقال : قال أبو صالح عن الليث عرق . وكذا قال عبد الوهاب يعني الثقي وبزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد ، قال الإسماعيلي : وعرقان ليس بمحفوظ . قوله ( ابن الحزق ) زاد ابن وهب : أنا . قوله ( على أحوج مني ) ؟ هو استفهام حدثت أداته ، ووقع في رواية ابن وهب : أهيرنا ، أي أهل فيرنا . قوله ( ما لأهل طعام ) في رواية ابن وهب : إنا الجباة ما لنا شيء . . . قوله ( قال فسكوا ) في رواية ابن وهب : قال فسكوا ، وقد مضى شرحه في الصيام

### ٢٧ - باب إذا أقر بالحد ولم يبين ، هل للامام أن يستتر عليه ؟

٦٨٢٣ - حدثنا عبد القدوس بن محمد حدثني عمرو بن عاصم السكلاي حدثنا همام بن يحيى حدثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة : عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : كنت عند النبي ﷺ ، فجاءه رجل فقال : يا رسول الله إني أصبت حداً فأقعه على ، قال ولم يسأله عنه ، قال وحضرت الصلاة فصلي مع النبي ﷺ فلما قضى النبي ﷺ الصلاة قام إليه الرجل فقال : يا رسول الله إني أصبت حداً فأقم في كتاب الله . قال : أليس قد صليت معنا ؟ قال : نعم . قال : فإن الله قد ففر لك ذنبك ، أو قال : حدك ،

قوله ( باب إذا أقر بالحد ولم يبين ) أي لم يفصره ( هل للامام أن يستتر عليه ) تقدم في الباب الذي قبله التنبيه على حديث ابن أمية في ذلك وهو يدخل في هذا المعنى . قوله ( حدثنا عبد القدوس بن محمد ) أي ابن عبد الكبير ابن شبيب بن الحباب بمهملتين مفتوحتين بينهما موحدة ساكنة وآخره موحدة : هو بهري صدوق وماله في البخاري إلا هذا الحديث الواحد ، وحمرو بن عاصم هو الكلبي وهو من شيوخ البخاري أخرجه عنه بغير واسطة في الأدب وغيره ، وقد طعن الحافظ أبو بكر البردنجي في صحة هذا الخبر مع كون الشئخين ثقة عليه فقال هو مذكورهم

وفيه عمرو بن حاصم مع أنهما ما كان يحيى بن سعيد لا يرضاه ويقول : أبان الطار أمثل منه ، قلت : لم يبين وجه  
الرم ، وأما إطلاقه كونه منكراً فعل طريقته في تسمية ما ينفرده به الراوى منكراً إذا لم يكن له متابع ، لكن بحاج  
بأنه وإن لم يوجد لهام ولا عمرو بن حاصم فيه متابع فمأهده حديث أبي أمامة الذي أشرت إليه ، ومن ثم  
أخرجه مسلم عقبه واقعه أعلم . قوله ( لجاه رجل فقال : إني أصبت حدا فأفقه على ) لم أفقه هل اسمه ، وإن كان من  
وحد هذه لفظة والتي في حديث ابن مسعود فصره به وليس بجيد لاختلاف الفصحين ، وعلى التعدد جرى البخاري  
في هاتين الترتيبين فحمل الأولى على من أقر بذنوب دون الحد فتصريح بقوله « غير أني لم أجعلها » وحل الثانية  
هل ما يوجب الحد لأنه ظاهر قول الرجل ، وأما من وحد بين الفصحين فقال له ظن ما ليس بحد حدا ، أو استظم  
الذي قلناه لظن أنه يجب فيه الحد ، ولحديث أنس شاهد أيضاً من رواية الأوزاعي عن شداد أبي حماد عن وائلة .  
قوله ( ولم يسأله عنه ) أي لم يستنصره ، وفي حديث أبي أمامة عند مسلم « فسكت عنه ثم حاده » . قوله ( وصهرت  
الصلاة ) في حديث أبي أمامة « وأنيمت » . قوله ( أليس قد صابت معنا ) في حديث أبي أمامة « أليس جئت خرجت من  
بيتك نوضات فأحدثت الوضوء » قال : بلى . قال : ثم شهدت معنا الصلاة ؟ قال : نعم . قوله ( ذنبك أو قال حدك )  
في رواية مسلم عن الحسن بن علي الحلواني عن عمرو بن حاصم بسنده فيه « قد غفر لك » وفي حديث أبي أمامة بالمشك  
واقعه « فإن الله قد غفر لك ذنبك أو قال حدك » . وقد اختلف نظر العلماء في هذا الحكم ، فظاهر ترجمة البخاري  
حمله على من أقر بحد ولم يفسره فانه لا يجب على الإمام أن يقيمه عليه إذا تاب ، وحله الخطابي على أنه يجوز أن  
يكون الذي يخطئ اطلاع بالوحي على أن الله قد غفر له أمكنوا واقعة عين ، وإلا لكان يستنصره من الحد ويقبضه  
عليه ، وقال أيضاً في هذا الحديث إنه لا يكشف عن الحدود بل يدفع موما أمكن ، وهذا الرجل لم يفصح بأمر  
يلزمه به إقامة الحد عليه فله أصاب صغيرة ظناً كبيرة نوجب الحد فلم يكشفه النبي ﷺ عن ذلك لأن موجب  
الحد لا يثبت بالاحتمال ، وإنما لم يستنصره إما لأن ذلك قد يدخل في التجديس المنهى عنه وإما لإثارة القسوة ورأي  
أن في تعرضه لإقامة الحد عليه ندماً ورجوعاً ، وقد استحب العلماء لفقيه من أقر بموجب الحد بالرجوع عنه إما  
بالعريض وإما بأوضح منه ليدرا أنه الحد ، وجزم الزووي وجماعة أن الذنب الذي قلناه كان من الصفات بدليل  
أن في بقية الخبر أنه كفرته الصلاة بناء على أن الذي تكفره الصلاة من الذنوب الصفات لا الكبائر ، وهذا هو  
الأكثر الأغلب ، وقد تكفر الصلاة بعض الكبائر كن كثير تطوعه مثلاً بحيث صلح لأن يكفر ههنا كثيراً من  
الصفات ولم يكن عليه من الصفات شيء أصلاً أو شيء يسير وعليه كبيرة واحدة مثلاً قائماً تكفر عنه ذلك لأن الله  
لا يضيع أجر من أحسن عملاً . قلت : وقد وقع في رواية أبي بكر البرزنجي عن محمد بن عبد الملك الواسطي عن  
عمرو بن حاصم بسند حديث الباب بلفظ « إن رجلاً أتني النبي ﷺ فقال يا رسول الله إني زنيته فأقم علي الحد »  
الحديث فنهله بعض العلماء على أنه ظن ما ليس زناً فذلك كفرته ذنب الصلاة ، وقد يتمسك به من قال إنه  
إذا جاء ثانياً سقط عنه الحد ، ويحتمل أن يكون الراوى عبر بالزنا من قوله أصبت حدا فزنا بالعمى الذي ظنه  
والأصل ما في الصحيح فهو الذي اتفق عليه الحفاظ عن عمرو بن حاصم بسنده المذكور ، ويحتمل أن يختص ذلك  
بالمذكور لاخبار النبي ﷺ أن الله قد كفر عنه حده بصلاته ، فإن ذلك لا يعرف إلا بطريق الوحي فلا يستمر الحكم  
في غيره إلا في من علم أنه مثله في ذلك وقد انقطع علم ذلك بانقطاع الوحي بعد النبي ﷺ ، وقد تمسك بظاهره

صاحب الهدى فقال للناس في حديث أبي أمامة - يعني المذكور قبل - ثلاث مسائل : أحدها أن الحد لا يجب إلا بعد تعيينه والإصرار عليه من المقر به ، والثاني أن ذلك يختص بالرجل المذكور في القصة ، والثالث أن الحد يقتضيه بالتوبة ، قال : وهذا أصح المسائل ، وقواه بأن العتة التي جاء بها من اعترافه طوعا بخشية الله وحده تقاوم العتة التي عاها ، لأن حكمة الحدود الردع عن العود ، وصنيعه ذلك دال على ارتداء ، فحاسب رفع الحد عنه لذلك والله أعلم

## ٢٨ - باب هل يقول الإمام للمقر : لم لك لمست أو غزرت ؟

٦٨٢٤ - حدثني عبد الله بن محمد الجعفي حدثنا وهب بن جرير حدثنا أبي قال سمعت يعل بن حكيم من عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لما أتى ماعز بن مالك النبي ﷺ قال له : لم لك لمست أو غزرت أو نظرت ؟ قال : لا يا رسول الله ، قال : أنكها ؟ - لا يكنى - قال : فندد ذلك أصرا برَجِه

قوله ( باب هل يقول الإمام للمقر ) أي بالزنا ( لم لك لمست أو غزرت ) هذه الترجمة مفقودة لجواز تلقين الإمام المقر بالحد ما يدعه عنه ، وقد خصه بعضهم من يظن به أنه أخطأ أو جهل . قوله ( سمعت يعل بن حكيم ) في رواية موسى بن إسماعيل عند أبي داود عن جرير بن حازم عن حدثي يعل ، ولم يسم أباه في روايته لظن بعضهم أنه ابن مسلم وليس كذلك التصريح في إسناد هذا الباب بأنه ابن حكيم . قوله ( عن ابن عباس ) لم يذكره موسى في روايته بل أرسله وأشار إلى ذلك أبو داود ، وكان البخاري لم يعتبر هذه العلة لأن وهب بن جرير وصله وهو أخبر بحديث أبيه من غيره ، ولأنه ليس دون موسى في الحفظ ، ولأن أصل الحديث معروف عن ابن عباس فقد أخرجه أحمد وأبو داود من رواية خالد الحذاء عن ابن عباس ، وأخرجه مسلم من وجه آخر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس . قوله ( لما أتى ماعز بن مالك ) في رواية خالد الحذاء : أن ماعز بن مالك أتى النبي ﷺ فقال أنه زنى فأعرض عنه ، فأعاد عليه مرارا ، فسأل قومه : أجنون هو ؟ قالوا ليس به بأس ، وسنده على شرط البخاري ، وذكر الطبراني في الأوسط : أن يزيد بن زريع تفرد به عن خالد الحذاء . قوله ( قال له لم لك لمست أو غزرت ) حذف المفعول للعلم به أي المرأة المذكورة ولم يعين محل التقبيل وقوله ( أو غزرت ) بالعين المجهمة والواو أي بمهينك أو يدك أي أشرت ، أو المراد بغزرت بيدك الجنس أو وضعها على عضو الغير ، وإلى ذلك الإشارة بقوله ( لمست ، بدل غزرت ، وقد وقع في رواية يزيد بن هارون عن جرير بن حازم عند الإسماعيل بلانظ ( لم لك لمست أو غزرت ) أي فأطاعت كل أي واحدة فدل من الثلاث زنا ففيه إشارة إلى الحديث الآخر المخرج في الصحيحين من حديث أبي هريرة : المعين عزى وزناها النظر ، وفي بعض طرقه عندهما أو عند أحدهما ذكر الإحسان واليسر والرجل والأذن ، زاد أبو داود وأحمد ، وعندهم ( والفرج يصدق ذلك أو يكذبه ، وفي الترمذي وغيره عن أبي موسى الأشعري رفعه ( كل حين دانية ) . قوله ( أنكها ) بالنون والكاف ( لا يكنى ) أي تلفظ بالكلمة المذكورة ولم يكن عنها بلاغظ آخر ، وقد وقع في رواية خالد الحذاء : أفعلت بها ، وكان هذه الكتابة صدرت منه أو من شبيهه للتصريح في رواية الباب بأنه لم يكن ، وقد تقدم في حديث أبي هريرة

الذي تقدمت الإشارة إلى أن أبا داود أخرجه في باب لا يرجم المجنون ، زيادات في هذه الألفاظ قوله (فمنه ذلك أمر يرميه) زاد خالد الحداء في روايته ، فانطلق به فرجم ولم يصل عليه ،

### ٢٩ - باب سؤال الإمام للمقر: هل أحصنت؟

٦٨٢٥ - **عمر بن عبد العزيز** قال حدثني الليث حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة أن أبا هريرة قال: أتى رسول الله ﷺ رجل من الناس وهو في السجد فاداه: يا رسول الله اني زنت - يريد نفسه - فأعرض عنه النبي ﷺ ، ففنى لشق وجهه الذي أعرض عنه قال: يا رسول الله اني زنت ، فأعرض عنه ، فجاء لشق وجه النبي ﷺ الذي أعرض عنه ، فلما شهد على نفسه أربع شهادات دماه النبي ﷺ فقال: أبلك جنون؟ قال: لا يا رسول الله ، قل: أحصنت؟ قال: نعم يا رسول الله ، قال: اذهبوا فارجموه ،

٦٨٢٦ - ... قال ابن شهاب أخبرني من سمع جابراً قال: فكنت فيمن رجمه ، فرجمناه بالهلي ، فلما أدلته الحجارة جمر ، حتى أدركناه بالحرة فرجمناه ،

**قوله** (باب سؤال الإمام المقر هل أحصنت) أي تزوجت ودخلت بها وأصبتها . قوله (رجل من الناس) أي ليس من أكابر الناس ولا بالمشهور فيهم . **قوله** (زنت يريد نفسه) أي أنه لم يجهل مستغنياً لنفسه ولا لغيره وإنما جاء مقرا بالزنا ليفعل معه ما يجب عليه شرما ، وقد تقدمت فوائد الحديث المذكور فيه في باب لا يرجم المجنون ، قال ابن القيم: محل مشروعية سؤال المقر بالزنا من ذلك إذا كان لم يعلم أنه تزوج تزويجا صحيحا ودخل بها ، فأما إذا لم إحصانه فلا يسأل من ذلك . ثم حكى عن المالكية تفصيلا فيما إذا علم أنه تزوج ولم يدع منه إفرازا بالدخول فقبل: من أقام مع الزوجة ليلة واحدة لم يقبل إنكاره ، وقيل أكثر من ذلك . وهل يحد حده أنيب أو البكر؟ الثاني أرجح ، وكذا إذا اعترف الزوج بالإصابة . ثم قال: إنما اعترف بذلك لأملاك الجماعة أو اعترف المرأة ثم قال: إنما فطحت ذلك لاستكمال الصداق ، فإن كلا منهما يحد حد البكر انتهى . وعند غيرهم يرفع الحد أصلا . ونقل الطحاوي عن أصحابهم أن من قال لأخيه يا زاني فصدقه أنه يحد القاتل ولا يحد المصدق ، وقال زفر بل يحد ، قلت: وهو قول المشهور ، ووجه الطحاوي قول زفر واستدل بحديث الباب وأن النبي ﷺ قال لأخيه: أحق ما يلحقني منك أنك زنت؟ قال: نعم ، فحدوه ، قال وباتفاقهم هل أن من قال لأخيه عليك ألف فقال صدقة أنه يلزمه الحال

### ٣٠ - باب الاعتراف بالزنا

٦٨٢٧ ، ٦٨٢٨ - **عمر بن عبد العزيز** قال حدثنا سفيان قال حدثنا عن ابن أبي الزهري قال أخبرني محمد بن عبد الله أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه قال: كنا عند النبي ﷺ ، فقام رجل فقال: أنشدك الله إلا ما قضيت

بيننا بكتاب الله ، فقام خصمه وكان أفقه منه فقال : اقض بيننا بكتاب الله واثنى لي . قال : قل . قال : ان ابني هذا كان عسيفاً على هذا ، فزني بأسرته ، فافتديت منه بمائة شاة وخادم ، ثم سألت رجلاً من أهل العلم فأخبروني أن علي ابني جلد مائة وتغريب عام ، وعلى امرأته الرجم . فقال النبي ﷺ : والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله جل ذكره ، للثمة شاة والخادم رد ، وعلى ابنتك مائة وتغريب عام ، وأخذت بأئیس علی امرأه هذا ، فان اعترفت فارجعها . ففدا عليها فاعترفت ، فرجعها . قلت لسفيان : لم يقل « فأخبروني أن علي ابني الرجم » فقال : أشك فيها من الزهري ، فربما قلها وربما سكث

٦٨٢٩ - **حديث** علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله بن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال عمر لقد خشيت أن يطول بالناس زمان حتى يقول قائل لا نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله ، ألا وإن الرجم حق على من زنى وقد أحصن إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف . قال سفيان : كذا حفظت ، ألا وقد رجم رسول الله ﷺ ورجعنا بعده

**قوله** ( باب الاعتراف بالزنا ) هكذا عبر بالاعتراف لوقوعه في حديث الباب ، وقد تقدم في شرح قصة ماهر البحث في أنه هل يشترط في الإقرار بالزنا التكرير أولاً ، واحتج من اكتفى بالمرة باطلاق الاعتراف في الحديث ولا يعارض ما وقع في قصة ماهر من تكرار الاعتراف لأنها واقعة حال كما تقدم ، **قوله** ( حدثنا سفيان ) هو ابن هيبنة . **قوله** ( حفظناه من في الزهري ) في رواية الحميدي عن سفيان وحدثنا الزهري ، وفي رواية عبد الجبار ابن العلاء عن سفيان عند الاسماعيل « سمعت الزهري » . **قوله** ( أخبرني عبيد الله ) زاد الحميدي « ابن عبد الله بن هبة » . **قوله** ( أنه سمع أبا هريرة وزيد بن خالد ) في رواية الحميدي « عن زيد بن خالد الجهني وأبي هريرة وشبل » وكذا قال أحمد وقيس عند النسائي وعشام بن عمار وأبو بكر بن أبي شيبة وعبد بن الصباح عند ابن ماجه ومروان بن علي وهب الجبار بن العلاء والوليد بن شعاع وأبو خيثمة ويعقوب الدورقي وإبراهيم بن سعيد الجوهري عند الاسماعيل وآخرون عن سفيان . وأخرجه الترمذي عن نصر بن علي وغير واحد عن سفيان ولفظه « سمعت من أبي هريرة وزيد بن خالد وشبل أنهم كانوا عند النبي ﷺ » ، قال الترمذي : هذا وهم من سفيان ، وإنما روى عن الزهري بهذا السند حديث « إذا ذنت الأمة ، فذكر فيه شبل » ، وروى حديث الباب بهذا السند ليس فيه شبل فوهم سفيان في نسوخته بين الحديثين . قلت : وسقط ذكر شبل من رواية الضحيتين من طريق هذا الحديث ، وكذا أخرجه من طريق عن الزهري : منها عن مالك والليث وصالح بن كيسان ، وللبخاري من رواية ابن أبي ذئب وشعيب ابن أبي حمزة ، ولمسلم من رواية يونس بن يزيد ومعه كلهم عن الزهري ليس فيه شبل ، قال الترمذي وشبل لا صحة له ، والصحيح ما روى الزبيري ويونس وابن أخي الزهري فقالوا عن الزهري « عن عبيد الله بن شبل بن خالد عن عبد الله بن مالك الأوسي عن النبي ﷺ في الأمة إذا ذنت » . قلت : ورواية الزبيري عند النسائي ، وكذا أخرجه من رواية يونس عن الزهري ، وليس هو في الكتب الستة من هذا الوجه إلا عند النسائي ، وليس فيه دكت

عند النبي ﷺ . قوله ( كنا عند النبي ﷺ ) في رواية شعيب ، بينما نحن عند النبي ﷺ ، وفي رواية ابن أبي ذئب  
 وهو جالس في المسجد . قوله ( فقام رجل ) في رواية ابن أبي ذئب الآتية قريباً وصالح بن كيسان الآتية في  
 الأحكام والليت الماضية في الشروط ، أن رجلاً من الأعراب جاء إلى النبي ﷺ وهو جالس ، وفي رواية شعيب  
 في الأحكام ، إذ قام رجل من الأعراب ، وفي رواية مالك الآتية قريباً ، أن رجلاً اختصما . قوله ( أنشدك الله )  
 في رواية الليث ، فقال يا رسول الله أنشدك الله ، ففتح أوله ونون ساكنة وضم الشين المعجمة أي أسألك بالله ،  
 وضمن أنشدك معنى أذكرك فحذف الباء أي أذكرك رافعاً لشيدتي أي صوتي ، وهذا أصله ثم استعمل في كل  
 مطلوب مؤكد ولو لم يكن هناك رفع صوت ، وهذا التقرير يندفع إيراد من استشكل رفع الرجل صوته عند النبي  
 ﷺ مع النهي عنه ثم أجاب عنه بأنه لم يبلغه النهي أسكرته أعرابياً ، أو النهي لمن يرفعه حيث يتكلم النبي ﷺ على  
 ظاهر الآية . وذكر أبو علي الفارسي أن بعضهم رواه بضم الهزة وكسر المعجمة وغلطه . قوله ( إلا قضيت بيننا  
 بكتاب الله ) في رواية الليث ، إلا قضيت لي بكتاب الله ، قيل فيه استعمال الفعل بعد الاستثناء بتأويل المصدور وإن  
 لم يكن فيه حرف مصدري لضرورة افتقار المعنى إليه ، وهو من المواضع التي يقع فيها الفعل موقع الاسم ويراد به  
 النفي المحصور فيه المفحول ، والمعنى هنا لا أسألك إلا القضاء بكتاب الله ، ويحتمل أن تكون إلا جواب القسم  
 لما فيها من معنى التحصر وتقديره أسألك بالله لا تفعل شيئاً إلا القضاء ، فالتأكيد إنما وقع لعدم التشاغل بغيره  
 لا لأن لقوله بكتاب الله ، مفهوماً ، وهذا يندفع إيراد من استشكل فقال : لم يكن النبي ﷺ يحكم إلا بكتاب الله  
 فما قايمة السؤال والتأكيد في ذلك ؟ ثم أجاب بأن ذلك من جملة الأعراب والمراد بكتاب الله ما حكم به وكتب على  
 عباده ، وقيل المراد القرآن وهو المتبادر . وقال ابن دقيق العيد : الأول أول لأن الرجم أو التعريب ليس  
 المذكورين في القرآن إلا بواسطة أمر الله بأنواع رسوله ، قيل وفيما قال نظر لاحتمال أن يكون المراد ما تضمنه قوله  
 تعالى ( أو يجعل الله لهن سبيلاً ) فبين النبي ﷺ أن السبيل جلد البكر ونفيه ورجم الثيب . قلت : وهذا أيضاً  
 بواسطة التبيين ، ويحتمل أن يراد بكتاب الله الآية التي نسخت نكاحها وهي د الشيوخ والشيوخ إذا زنيا فأجرهما ،  
 وصحاني بياته في الحديث الذي بليته ، وهذا أجاب البيضاوي ، ويق عليه التعريب ، وقيل المراد بكتاب الله ما فيه  
 من النهي عن أكل المال بالباطل لأن خصمه كان أخذ منه الغنم والوليدة بغير حق لذلك قال د الغنم والوليدة رد  
 عليك . والذي يترجح أن المراد بكتاب الله ما يتعلق بجميع أفراد القصة بما وقع به الجواب الآتي ذكره ، والعلم  
 عند الله تعالى . قوله ( فقام خصمه وكان أفته منه ) في رواية مالك د فقال الآخر وهو أفتهما ، قال شيخنا في  
 شرح الزمذني ، يحتمل أن يكون الراوي كان عارفاً بهما قبل أن يتحاكما فوصف الثاني بأنه أفته من الأول إما  
 مطلقاً وإما في هذه القصة الخاصة ، أو استدلل بحسن أدبه في استئذانه وترك رفع صوته أن كان الأول رفعه  
 وتأكيد السؤال على فقهه ، وقد ورد أن حسن السؤال نصف العلم ، وأورده ابن السني في د كتاب رياضة  
 المتعلمين ، حديثاً مرفوعاً بسند ضعيف : قوله ( فقال اقض بيننا بكتاب الله وإنذني ) في رواية مالك د فقال  
 أجهل ، وفي رواية الليث د فقال نعم فاقض ، وفي رواية ابن أبي ذئب وشعيب د فقال صدق اقض له يا رسول الله  
 بكتاب الله . قوله ( وإنذني لي ) زاد ابن أبي شيبة عن سفيان د حتى أقول ، وفي رواية مالك د أن أنكم .  
 قوله ( قل ) في رواية محمد بن يوسف د فقال النبي ﷺ قل ، وفي رواية مالك د قال أنكم ، قوله ( قال ) ظاهر

السياق أن القائل هو الثاني ، وجرم الكرماني بأن القائل هو الأول واستند في ذلك لما وقع في كتاب الصالح عن آدم عن ابن أبي ذئب هنا ، فقال الأعرابي إن ابني ، بعد قوله في أول الحديث ، جاء أعرابي ، وفيه ، فقال خصمه ، وهذه الزيادة شاذة والمحموظ ما في سائر الطرق كما في رواية سفيان في هذا الباب ، وكذا وقع في الشروط عن هاشم ابن علي عن ابن أبي ذئب موافقا للجماعة ولفظه ، فقال صدق ، انض له يا رسول الله بكتاب الله ، إن ابن الخ ، فالاختلاف فيه على ابن أبي ذئب ، وقد وثق آدم أبو بكر الحنفي هند أبي زعيم في المستخرج ، ووافق طائفة يزيد بن هارون عند الأسماعيلي . قوله ( أن ابني هذا ) فيه أن الابن كان حاضرا فأشار إليه ، وخلا معظم الروايات عن هذه الإشارة . قوله ( كان عسيفا على هذا ) هذه الإشارة الثانية لحصم المنكح وهو زوج المرأة ، ولد شعيب في روايته ، والعسيف الأجير ، وهذا التفسير مدرج في الخبر ، وكأنه من قول الزهري لما عرف من حديثه أنه كان يدخل كثيرا من التفسير في أثناء الحديث كما بيئته في مقدمة كتابي في المدرج ، وقد فصله مالك فوقع في سياقه ، كان عسيفا على هذا . قال مالك : والعسيف الأجير ، وحذفها سائر الرواة ، والعسيف بمهملتين الأجير وزنه ومعناه والجمع عسفاء كأجراء ، ويطلق أيضا على الخادم وعلى العبد وعلى السائل ، وقيل يطلق على من يستعان به ، وفهره عبد الملك بن حبيب بالفلان الذي لم يحلم ، وإن ثبت ذلك فإطلاقه على صاحب هذه القصة باعتماد حاله في ابتداء الاستئجار . وقع في رواية لثماني تعيين كونه أجير ، ولفظه من طريق عمرو بن شعيب عن ابن شهاب ، كان ابني أجيلا لاسرائيه ، وسمى الأجير عسيفا لأن المستأجر يدفعه في العمل والعسيف الجور ، أو هو بمعنى القائل لكونه يعسف الأرض بالتردد فيها ، يقال عسف الليل عسفا إذا أكثر السير فيه ، ويطلق العسيف أيضا على الكفاية ، والأجير يكنى المستأجر الأمر الذي أضافه فيه . قوله ( على هذا ) ضمن على معنى عند بدليل رواية عمرو بن شعيب ، وفي رواية محمد بن يوسف ، عسيفا في أهل هذا ، ولأن الرجل استخدمه فيما يحتاج إليه امرأته من الأمور فكان ذلك سببا لما وقع له معها ، قوله ( فزني بامرأتها فأنذيت ) زاد الحميدي عن سفيان ، فزني بامرأتها فأخبروني أن علي ابني الرجم فأنذيت ، وقد ذكر علي بن المهدي رواية في آخره هنا أن سفيان كان يشك في هذه الزيادة فربما نكرها ، وغالب الرواة عنه كأحمد ومحمد بن يوسف وابن أبي شيبة لم يذكروها وثبتت عند مالك والقيث وابن أبي ذئب وشعيب وعمرو بن شعيب ، ووقع في رواية آدم ، قالوا لي علي ابنك الرجم ، وفي رواية الحميدي فأخبرت ، بضم الهمزة على البناء للمجهول ، وفي رواية أبي بكر الحنفي ، فقال لي ، بالافراد ، وكذا عند أبي هوانة من رواية ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب ، فإن ثبتت قاله حميد في قوله فأنذيت منه لحصمه ، وكانهم ظنوا أن ذلك حق له يستحق أن يعفو عنه على مال يأخذه ، وهذا ظن باطل ، ووقع في رواية عمرو بن شعيب ، فسألت من لا يعلم فأخبروني أن علي ابني الرجم فأنذيت منه . . . قوله ( بمانعة شاة وخادم ) المراد بالخادم الجارية المعدة للخدمة بدليل رواية مالك بلفظه وجلية لي ، وفي رواية ابن أبي ذئب وشعيب وبمانعة من الغنم ووليدة ، وقد تقدم تفسير الوليدة في أواخر الفرائض . قوله ( ثم سألت رجلا من أهل العلم فأخبروني ) لم أوف على أسمائهم ولا على عهدهم ولا على اسم الحصين ولا الابن ولا المرأة ، وفي رواية مالك وصالح بن كيسان وشعيب ، ثم إنني سألت أهل العلم فأخبروني ، وسأل ابن أبي ذئب لكن قال ، فزعموا ، وفي رواية معمر ، ثم أخبرني أهل العلم ، وفي رواية عمرو بن شعيب ، ثم سألت من يعلم . . . قوله ( أن علي ابني ) في رواية مالك ، إنما علي ابني . . . قوله ( جلد مائة ) بالاضافة إلى أكثر ، وقرأه

بعضهم بثلاثين جلد مرفوع وثلاثون مائة منصوب على التبيين ولم يثبت رواية . قوله ( وعلى امرأة هذا الرجم ) في رواية مالك والأكثر ، وإنما الرجم على امرأته ، وفي رواية عمرو بن شعيب ، فأخبروني أن ليس على ابني الرجم ، قوله ( والذي نفسي بيده ) في رواية مالك ، وأما والذي ، قوله ( لأنفسين ) بقصد يد الذنوب لئلا يكذب . قوله ( بكتاب الله ) في رواية عمرو بن شعيب ، بالحق ، وهي ترجع أول الاحتمالات الماضية ذكرها . قوله ( المائة شاة والحاد من رد ) في رواية الكشي شعيب بن شعيب ، عليك ، وكذا في رواية مالك ولفظه ، أما غنمك وجاهيتك فرد عليك ، أي مردود من الخلاق لفظ المصدر على اسم المفعول كقولهم ثوب نسج أي منسوج . ووقع في رواية صالح بن كيسان ، أما الوليدة والغنم فردها ، وفي رواية عمرو بن شعيب ، وأما ما أعطيتك فرد عليك ، فإن كان الغنم في أعطيتك لخصه فأبوت الرواية الماضية وإن كان للفظ . فلا . قوله ( وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام ) قال الذوري : هو محمول على أنه عليه السلام علم أن الابن كان بكرا وأنه اعترف بالزنا ، ويحتمل أن يكون أخيرا اعترافه والتقدير وعلى ابنك إن اعترف ، والاول أليق فإنه كان في مقام الحكم ، فلما كان في مقام الافتاء لم يكن فيه اشكال لأن التقدير إن كان ذنبي وهو بكر ، وقرينة اعترافه حضوره مع أبيه وسكوته عما نسب إليه ، وأما العلم بلونه بكر فوقع صريحا من كلام أبيه في رواية عمرو بن شعيب ولفظه ، وكان ابني أميرة امرأة هذا وابني لم يحصن ، . قوله ( وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام ) وافقه الأكثر ، ووقع في رواية عمرو بن شعيب ، وأما ابنك فجلده مائة وتغريب سنة ، وفي رواية مالك وصالح بن كيسان ، وجلده ابنة مائة وتغريب عاما ، وهذا ظاهر في أن الذي صدر حينئذ كان حكما لا فتوى ، بخلاف رواية سفيان ومن وافقه . قوله ( واغد يا أنيس ) بنون ومهمل مصغر ( على امرأة هذا ) زاد محمد بن يوسف : فاسألها ، قال ابن السكن في كتاب الصداقة : لا أدري من هو ولا وجدت له رواية ولا ذكر إلا في هذا الحديث ، وقال ابن عبد البر : هو ابن الضحاك الأسلمي وقيل ابن مرثد وقيل ابن أبي مرثد ، وزيفوا الأخير بأن أنيس بن أبي مرثد صحابي مشهور وهو غنوي بالذين المعجمة والثرف لا أسلمي وهو بفتح تحتين لا التصغير ، وغلط من زعم أيضا أنه أنس بن مالك وصغر كما صغر في رواية أخرى عند مسلم لأنه أنصاري لا أسلمي ، ووقع في رواية شعيب وابن أبي ذئب ، وأما أنيس يا أنيس - لرجل من أسلم - فاغد ، وفي رواية مالك ويونس وصالح بن كيسان ، وأمر أنيسا الأسلمي أن يأتي امرأة الآخر ، وفي رواية معمر ، ثم قال لرجل من أسلم يقال له أنيس قم يا أنيس فسل امرأة هذا ، وهذا يدل على أن المراد بالغدو الذهاب والتزوجه كما يطلق الرواح على ذلك ، وليس المراد حقيقة الغدو وهو التأخير إلى أول النهار كما لا يراد بالرواح التوجه بصف النهار ، وقد حكى حياض أن بعضهم استدل به على جواز تأخير إقامة الحد عند ضيق الوقت واستضعفه بأنه ليس في الخبر أن ذلك كان في آخر النهار . قوله ( فإن اعترفت فارجعها ) في رواية يونس ، وأمر أنيسا الأسلمي أن يرجم امرأة الآخر إن اعترفت ، . قوله ( ففدا عليها فاعترفت فارجعها ) كذا الأكثر ، ووقع في رواية الليث ، فاعترفت فأمر بها رسول الله ﷺ فرجعت ، واختمه ابن أبي ذئب فقال « ففدا عليها فارجعها » ونحوه في رواية صالح بن كيسان ، وفي رواية عمرو بن شعيب ، وأما امرأة هذا فترجم ، ورواية الليث أنهم لا يسمونها بأنها ففدا ، بأن أنيسا أعاد جوابها على النبي ﷺ فأمر حينئذ برجعها . ويحتمل أن يكون المراد أمره الأول المعلق على اعترافها فيتحقق مع رواية الأكثر وهو أول . وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم الرجوع إلى كتاب الله نصا أو استنباطا ، وجراد القسم على الأمر لئلا يكذب ، والحلف بغير استحلاف ، وحسن



خلق النبي ﷺ وحلمه على من يخاطبه بما الأولى خلافه ، وأن من نأسى به من الحكماء في ذلك محمد كن لا يترجع لقول الخصم مثلا احكم بيننا بالحق . وقال البيضاوي : إنما نواردا على سؤال الحكم بكتاب الله مع أنهما يعلمان أنه لا يحكم إلا بحكم الله ليحكم بينهما بالحق الصرف لا بالمصالحة ولا بالأخذ بالارفق ، لأن الحاكم أن يفعل ذلك برضا الخصمين . وفيه أن حسن الأدب في مخاطبة الكبير يقتضى التقديم في الخصومة ولو كان المذكور مسجوقا ، وأن للامام أن يأذن لمن شاء من الخصمين في الدعوى إذا جاءا معا وأمكن أن كل منهما يدعى ، واستحباب استئذان المدعى والمستغنى الحاكم والعالم في الكلام ، ويتأكد ذلك إذا ظن أن له عذرا . وفيه أن من أقر بالحد وجب على الامام إقامة عليه ولو لم يعترف مشاركة في ذلك ، وأن من قذف غيره لا يقام عليه الحمد إلا إن طلبه المقتدوف ، خلافا لابن أبي ليلى فإنه قال يجب ولو لم يطلب المقتدوف . قلت : وفي الاستدلال به نظر ، لأن محل الخلاف إذا كان المقتدوف حاضرا ، وأما إذا كان غائبا فهذا ظاهر أن التأخير لاستكشاف الحال . فإن ثبت في حق المقتدوف فلا حد على القاذف كما في هذه الفصة ، وقد قال النووي تبعا لغيره أن سبب بعث النبي ﷺ أنيسا للمرأة ليعلمها بالقذف المذكور لطلب بعد قاذفها أن أنكرت ، قال : هكذا أوله العلماء من أصحابنا وغيرهم ولا بد منه لأن ظاهره أنه بعث يطلب إقامة حد الزنا وهو غير مراد لأن حد الزنا لا يختاط به بالتجسس والتنقيب عنه بل يستحب تلقين المقتدوف ليرجع كما تقدم في قصة ماعز وكان لقوله ، فإن اعترف به مقابل أي وإن أنكرت فاعلمها أن لها طلب حد القذف ليعذف لوجوه الاحتمال . ولو أنكرت وطلبته لاجبيت . وقد أخرج أبو داود والنسائي من طريق سعيد بن المسيب عن ابن عباس ، أن رجلا أقر بأنه زنى بامرأة لجلده النبي ﷺ مائة . ثم سأل المرأة فقالت كذب لجلده حد الفرية ثمانيين وقد سكك عليه أبو داود وصححه الحاكم واستنكره النسائي . وفيه أن المخدرة التي لا تمتد البرود لا تكلف الحضور لمجلس الحكم بل يجوز أن يرسل إليها من يحكم لها وعليها ، وقد ترجم النسائي لذلك . وفيه أن السائل يذكر كل ما وقع في الفصة لاحتمال أن يفهم المفتي أو الحاكم من ذلك ما يستدل به على خصوص الحكم في المسألة ، لقول السائل أن ابنه كان حبيفا على هذا ، وهو إنما جاء يسأل عن حكم الزنا ، والمر في ذلك أنه أراد أن يقيم لاجنه حد الزنا وأنه لم يكن مشهورا بالصر ولم يجرم على المرأة مثلا ولا استكرها ، وإنما وقع له ذلك لطول الملازمة المقترضة لزيد التنايس والادلال ، ليستفاد منه البحث على إبعاد الاجنبى عن الاجنبية مهما أمكن ، لأن الشهرة قد تفضى الى الفساد ويتصور بها الشيطان إلى الإفساد . وفيه جواز استفتاء المفضول مع وجود الفاضل ، وأرد على من منع التابعى أن يفتى مع وجود الصحابي مثلا . وفيه جواز الاكتفاء في الحكم بالأمر الناشئ عن القان مع القدرة على اليقين ، لكن إذا اختلفوا على المستفتى يرجع الى ما يفيد القطع وإن كان في ذلك العصر الشريف من يفتى بالظن الذي لم ينشأ عن أصل ، ويحتمل أن يكون وقع ذلك من المنافقين أو من قرب هذه بالجاهلية فأقيم على ذلك . وفيه أن الصحابة كانوا يفتون في عهد النبي ﷺ وفي بعده ، وقد عقد محمد بن سعد في الطبقات بابا لذلك وأخرج بأسانيد فيها الرافدى أن منهم أبا بكر وعمر وعثمان وعليه وعبد الرحمن بن عوف وأبو بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت . وفيه أن الحكم المبنى على الظن ينقض بما يفيد القطع . وفيه أن الحد لا يقبل الفداء ، وهو مجمع عليه في الزنا والسرقة والحرابة وشرب المسكر ، واختلف في القذف والصحيح أنه كغيره ، وإنما يجرى الفداء في الجبن كالقتل في النفس والأطراف . وأن الصلح المبنى على غير الشرع يرد ويعاد المال المأخوذة فيه ،

قال ابن دقيق العيد : وبذلك يتبين ضعف عذر من اعتذر من الفقهاء عن بعض العقود الفاسدة بأن المتعاضدين تراضيا وأذن كل منهما للآخر في التصرف ، والحق أن الأذن في التصرف مقيد بالعقد الصحيحة ، وفيه جواز الاستئابة في إقامة الحد ، واستدل به على وجوب الاعتذار والاكتفاء فيه بواحد ، وأجاب عياض باحتمال أن يكون ذلك ثبت عند النبي ﷺ بشهادة هذين الرجلين ، كذا قال والذي تقبل شهادته من الثلاثة والد العسيف فقط وأما العسيف والزوج فلا ، وغفل بعض من تبع القاضي فقال : لا بد من هذا الحل والا لزم الاكتفاء بشهادة واحد في الإقرار بالزنا ولا قائل به ، ويمكن الانفصال عن هذا بأن أنيساً بعث حاكماً فاستوفى شروط الحكم ثم استأذن في رجها فأذن له في رجها ، وكيف يتصور من الصورة المذكورة إقامة الشهادة عليها من غير تقدم دعوى عليها ولا على وكيلها مع حضورها في البلد غير متوالية ، إلا أن يقال إنها شهادة حسبة ، ويجب أن يقع هناك صيغة الشهادة المشروطة في ذلك . واستدل به على جواز الحكم بأقرار الجاني من غير ضبط بشهادة عليه ، ولكنها واحدة عين فيحتمل أن يكون أنيس أشهد قبل رجها . قال عياض : احتج قوم بجواز حكم الحاكم في الحدود وغيرها بما أقر به الخصم عنده وهو أحد قولي الشافعي وبه قال أبو ثور ، وأبى ذلك الجمهور ، والخلاف في غير الحدود أقوى ، قال وقصة أنيس بطرقها احتمال معنى الاعتذار كما مضى ، وإن قوله « فارجعها » أي بعد إعلامي ، أو أنه فوض الأمر إليه فإذا اعترفت بمحضرة من يثبت ذلك بقولهم تحكم ، وقد دل قوله « فامر بها رسول الله ﷺ » فرجت ، أن النبي ﷺ هو الذي حكم فيما بعد أن أعلمه أنيس باعترافها ، كذا قال ، والذي يظن أن أنيساً لما اعترفت أعلم النبي ﷺ بمبالغة في الاستئابة ، مع كونه كان عاق له رجها على اعترافها . واستدل به على أن حضور الإمام الرجم ليس شرطاً ، وفيه نظر لاحتمال أن أنيساً كان حاكماً وقد حضر - بل بأمر - الرجم لظاهر قوله « فارجعها » . وفيه ترك الجمع بين الجله والتفريب ، وسيأتي في « باب البكران بجلدان وبغضيان » وفيه الاكتفاء بالاعتراف بالمرة الواحدة لأنه لم ينقل أن المرأة تكرر اعترافها ، والاكتفاء بالرجم من غير جلد لأنه لم ينقل في قصتها أيضاً ، وفيه نظر لأن الفعل لا حوم له فالترك أولى . وفيه جواز استئجار الحر . وجواز إجارة الأب ولده الصغير لمن يستخدمه إذا احتاج لذلك . واستدل به على صحة دعوى الأب لمهجوره ولو كان بالغاً ليكون الولد كان حاضراً ولم يتسكلم إلا أبوه ، وتعقب باحتمال أن يكون وكيله أو لأن التداخي لم يقع إلا بسبب المال الذي وقع به الفداء فكأن والد العسيف ادعى على زوج المرأة بما أخذه منه إما لنفسه وإما لامرأته بسبب ذلك حين أعلمه أهل العلم بأن ذلك الصلح فاسد ليستعيده منه سواء كان من ماله أو من مال ولده ، فأمره النبي ﷺ برد ذلك إليه ، وأما ما وقع في القصة من الحد فباعتراف العسيف ثم المرأة . وفيه أن حال الوائدين إذا اختلفا أقيم على كل واحد حده لأن العسيف جلد والمرأة وجه ، فكذا لو كان أحدهما حراً والآخر رقيقاً ، وكذا لو زنى بالغ بصبية أو عاقل بمجنونة حد البالغ والعاقل دونهما ، وكذا مكسه . وفيه أن من قذف ولده لا يجده له لأن الرجل قال إن ابني زنى ولم يثبت عليه حد القذف . الحديث الثاني : قوله ( عن الزهري ) صرح الحميدي فيه بالتعديت عن سفيان قال « أتينا - يعني الزهري - فقال ان شئتم حديثكم بعشرين حديثاً أو حديثكم بحديث السقيفة ، فقالوا : حدثنا بحديث السقيفة ، فحدثهم به بطوله ، فحفظت منه شيئاً ثم حدثني ببقية بعد ذلك مدمر . قوله ( عن حميد الله ) بالتصغير هو المذكور في الحديث قبله : ووقع عند أبي هوانة في رواية بونس عن الزهري « أخبرني حميد الله » . قوله ( عن ابن عباس قال : قال عمر )

في رواية محمد بن منصور عن سفيان عند النسائي وسمعت حمرا . قوله ( لقد خفيت الخ ) هو طرف من الحديث ويأتي بهما في الباب الذي يليه ، والغرض منه من قوله ، ألا وإن الرجم حق ، الخ . قوله ( قال سفيان ) هو موصول بالند المذكور . قوله ( كذا حفظ ) هذه جملة معترضة بين قوله ، أو الاعتراف ، وبين قوله ، وقد رجم ، وقد أخرجه الإسماعيلي من رواية جعفر الثوري عن علي بن عبد الله شيخ البخاري له ، فقال بعد قوله أو الاعتراف ، وقد قرأناها : الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة ، وقد رجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده ، فسقط من رواية البخاري من قوله ، وقرأ ، إل قوله ، البتة ، ولعل البخاري هو الذي حذف ذلك عمدا ، فقد أخرجه النسائي عن محمد بن منصور عن سفيان كرواية جعفر ثم قال : لا أعلم أحدا ذكر في هذا الحديث الشيخ والشيخة غير سفيان ، وينبغي أن يكون وهم في ذلك . قلت : وقد أخرج الأئمة هذا الحديث من رواية مالك ويونس وميمون وصالح بن كيسان وقيل وغيرهم من الحفاظ عن الزهري فلم يذكرها ، وقد وقعت هذه الزيادة في هذا الحديث من رواية اللوطا عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال : لما صدر عمر من الحج وقدم المدينة خطب الناس فقال : أيها الناس قد سئلت لكم السنن وفرضت لكم الفرائض وتركتم على الواضحة - ثم قال - إياكم أن تهلكوا من آية الرجم أن يقول قائل لا تجد حديثا في كتاب الله ، فقد رجم رسول الله ﷺ ورجمنا ، والذي نفسي بيده لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبتها بيدي : الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة . قال مالك : الشيخ والشيخة الثيب والثيبة . ووقع في الحلبة ، في ترجمة داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب عن حمرا ، لكتبتها في آخر القرآن ، ووقعت أيضا في هذا الحديث في رواية أبي معشر الآتي التنبيه عليها في الباب الذي يليه ، فقال متصلا بقوله قد رجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده ، ولولا أن يقولوا كتب حمرا ليس في كتاب الله لكتبتها ، قد قرأناها الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة إنكالا من الله واثقه هربز حكيم ، وأخرج هذه الجملة الذاني وصححه الحاكم من حديث أبي بن كعب قال : ولقد كان فيها - أي سورة الأحزاب - آية الرجم : الشيخ ، فذكر مثله . ومن حديث زيد بن ثابت وسمعت رسول الله ﷺ يقول : الشيخ والشيخة ، هذه إلى قوله ، البتة ، ومن رواية أبي أسامة بن سهل أن حاله أخبرته قالت : لقد أقرأنا رسول الله ﷺ آية الرجم ، فذكره إلى قوله ، البتة ، وزاد بما قضيا من الآية ، وأخرج النسائي أيضا أن مروان بن الحكم قال لزيد بن ثابت : ألا تكتبها في المصحف ؟ قال : لا ، ألا ترى أن الشابين الثيبين يرحمان ؟ ولقد ذكرنا ذلك ، فقال حمرا : أما أكفيكم ، فقال : يا رسول الله أكتبن آية الرجم ، قال لا أستطيع ، وروينا في فضائل القرآن لابن الضريس من طريق يعلى وهو ابن حكيم عن زيد بن أسلم ، أن عمر خطب الناس فقال : لا تشكروا في الرجم فانه حق ، ولقد سمعت أن أكتبه في المصحف فسألت أبي بن كعب فقال : أليس انني وأنا أستقرئها رسول الله ﷺ فدلعت في صدرى وفلت أستقرئ آية الرجم وهم يتسافدون نساء الحرم ، ورجاله ثقات . وفيه إشارة إلى بيان السبب في رفع تلاوته وهو الاختلاف ، وأخرج الحاكم من طريق كثير بن الصلت قال : كان زيد بن ثابت وسعيد بن العاص يكتبان في المصحف فقرأ هذه الآية فقال زيد وسمعت رسول الله ﷺ يقول : الشيخ والشيخة فارجموهما البتة ، فقال عمر : لما نزلت أطيع النبي ﷺ فقلت أكتبها ؟ فكأنه كره ذلك ، فقال حمرا : ألا ترى أن الشيخ إذا ذنبت ولم يحسن جلد ، وإن الشاب إذا ذنبت وقد أحسن رجم ، فيستفاد من هذا الحديث السبب في نسخ تلاوته ليكون العمل على غير الظاهر من عمومها

٣١ - باب رجم الحبل من الزنا إذا أحمّت

٦٨٣٠ - **عمر بن الخطاب** بن عبد العزيز بن عبد الله بن عبد المطلب بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نضرة بن معد بن تميم بن مر بن أد بن طابخية بن أسد بن عبد العزى عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس قال : كنت أفرى رجلاً من المهاجرين منهم عبد الرحمن بن هوف ، فبينما أنا في منزله عني وهو عند عمر بن الخطاب في آخر حجة حجتها ، إذ رجع إلى عبد الرحمن فقال : لو رأيت رجلاً أتى أمير المؤمنين اليوم فقال : يا أمير المؤمنين هل لك في فلان يقول : لو قد مات عمر لقد بايت فلاناً ، فوالله ما كانت بيعة أبي بكر إلا فائتة فتمت ، فغضب عمر ثم قال : إني إن شاء الله لنأتمن للشبهة في الناس فحذرهم هؤلاء الذين يريدون أن يصبوا أمورهم . قال عبد الرحمن : فقلت يا أمير المؤمنين لا تنقل ، فان الوسم يجمع راع الناس وغواصهم ، فانهم هم الذين يظهرون على كبرك حين تقوم في الناس ، وأنا أخشى أن تقوم فتقول مقالة يُظهرها عنك كل مطير ، وأن لا يموها ، وأن لا يعضوها على مواضعها ، فأقبل حتى تقدم المدينة فانها دار الجيرة والسنة ، فمخلص بأهل الفقة وأشراف الناس ، فنقول ما قلت مُتمكناً . فبقي أهل العلم مقاتلك ، ويضعونها على مواضعها . فقال عمر : أما والله - إن شاء الله - لأقومن بذلك أول مقام أقومه بالمدينة قال ابن عباس : فقدمنا المدينة في عقب ذي الحجة ، فلما كان يوم الجمعة عجلت الرواح حين زاغت الشمس حتى أجده سعيد بن زيد بن عمرو بن نفول جالساً إلى ركن اللبنة ، فجلست حوله فتمس ركبتي ركبته ، فلم أنشب أن أخرج عمر بن الخطاب فلما رأيته مقبلاً قالت لسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل : كيف قولن للشبهة مقالة لم يفتها منذ استخلف . فأنكر علي وقال : ما عسيت أن يقول ما لم يقل قبلي فجلس عمر على اللبنة ، فلما سكنت للوذنون قام فأتني على الله بما هو أله ثم قال : أما بعد فإن قائل لكم مقالة قد قدّر لي أن أقولها ، لا أدري لعلها بين يدي أجل ، فنقلها ووعاها فليحدث بها حيث انتهت به راحلته ، ومن خشي أن لا يفتها فلا أحل لأحد أن يكذب علي إن الله بعث محمداً ﷺ بالحق ، وأنزل عليه الكتاب ، فكان مما أنزل الله آية الرجم ، فقرأناها وعقلناها ووعيناها ، رجم رسول الله ﷺ ورجعنا بعده ، فأخشي إن طال بالناس زمان أن يقول قائل : والله ما نجد آية للرجم في كتاب الله ، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله ، والرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحسن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف . ثم إنا كما قرأنا فيها هراً من كتاب الله أن لا ترفعوا عن آباءكم فانه كفر بكم أن ترفعوا عن آباءكم - أو إن كفر بكم أن ترفعوا عن آباءكم - ألا ثم إن رسول الله ﷺ قال : لا تطروني كما أطرى ميسرة بن مريم وقولوا عبد الله ورسوله ، ثم إنه بلغني أن قائلًا معكم يقول والله لو قد مات عمر بايت فلاناً ، فلا يفترون أصروا أن يقول إنما كانت بيعة

أبي بكر فلقه وتمت، ألا وإنها قد كانت كذلك، ولكن الله وفي شرها، وليس فيكم من يقطع الأعتاق إليه مثل أبي بكر، من بايع رجلا من غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بآية تنفرة أن يقتلا، وإنه قد كان من أخبرنا حين توفي الله نبيه ﷺ، أن الأنصار خالفونا واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعدة، وخالف هنا علي والزبير ومن معهم واجتمع المهاجرون إلى أبي بكر، فقلت لأبي بكر: يا أبا بكر، انطلق بنا إلى إخواننا هؤلاء من الأنصار فانطلقنا نريدكم، فلما دنونا منهم لقينا منهم رجلا صالحا نذكر ما تمألا عليه للقوم فقالا: أين تريدون يا معشر المهاجرين؟ قلنا: نريد إخواننا هؤلاء من الأنصار، فقالا: لا عليكم أن لا تقر بوجه، اقضوا أمركم. فقلت: والله لنأتينهم. فانطلقنا حتى أتيناهم في سقيفة بني ساعدة، فإذا رجل ضرب بين ظهرانيهم، فقلت: من هذا؟ فقالوا: هذا سعد بن عباد، فقلت: ماله؟ قالوا: يؤمك. فلما جئنا قليلا أشهد خطيبهم فأتى على الله بما هو أهله، ثم قال: أما بعد فنحن أنصار الله وكتيبة الإسلام، وأنتم - معشر المهاجرين - رهط، وقد دنت دافة من قومكم، فإذا هم يريدون أن يهتزلونا من أصلنا وأن يحضنونا من الأمر. فلما سكنت أردت أن أتكم - وكنت قد زرت مقالة أجهتني أريد أن أقدمها بين يدي أبي بكر - وكنت أداري منه بعض الهدى، فلما أردت أن أتكم قال أبو بكر: على رسلك. ففكرت أن أفضيه، ففكلم أبو بكر، فكان هو أحلم مني وأوقر، والله ما ترك من كلمة أعجبتني في تزويري إلا قال في يديته مثلها أو أفضل منها حتى سكنت. فقال: ما ذكرتم فيكم من غير فأنتم له أهل، ولن يعرف هذا الأمر إلا لهذا الحى من قریش، هم أو سط العرب نسبا ودارا. وقد رضيت لكم أحدهما من الرجلين فبايعوا أيهما شئتم - فأخذ بيدي وبدي أبي عبدة بن الجراح وهو جالس بيننا - فلم أكره مما قال غيرها، كان والله أن أقدم فتضرب عنقي لا يقر بى ذلك من إثم أحب إلى من أن أناصر على قوم فيهم أبو بكر، اللهم إلا أن تسؤل إلى نفسي عند الموت شيئا لا أجده الآن. فقال قائل من الأنصار: أنا جذيلها المسكك، وعذيقها المرجب. منّا أمير ومنكم أمير يا معشر قریش. فكثرت اللفظ، وارتفعت الأصوات، حتى فرقت من الاختلاف، فقلت: أبسط يدك يا أبا بكر، فبسط يده، فبايعته وبايعه المهاجرون ثم بايعته الأنصار، وزونا على سعد بن عباد فقال قائل منهم: فقتلتم سعد بن عباد، فقلت: قتل الله سعد بن عباد. قال عمر: ولما والله ما وجدنا فيها حصرنا من أمر أقوى من مبايعه أبي بكر، خشينا أن فارقتا للقوم ولم تكن بركة أن يهايوا رجلا منهم بعدنا، فلما بايعناهم على ما لا نرضى وإما نفاقهم فوسكون فسادا، فمن بايع رجلا من غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بآية تنفرة أن يقتلا.

قوله (باب رجم الحبل في الزنا) في رواية غير أبي ذر «من الزنا»، قوله (إذا أحصت) أي زوجت،

قال الاسماعيل يريد إذا حبست من زنا على الاحضان ثم وضعت ، فلما وهى حبلى فلا ترجم حتى تضع . وقال ابن بطال : معنى الترجمة هل يجب على الحبلى رجم أو لا ، وقد استقر الاجماع على أنها لا ترجم حتى تضع . قال الثوري وكذا لو كان حدها الجلد لا تجلد حتى تضع ، وكذا من وجب عليها قصاص وهى حامل لا يقتص منها حتى تضع بالاجماع في كل ذلك اه . وقد كان عمر أراد أن يرمي الحبلى فقال له معاذ لاسماعيل لك عليها حق تضع مافي بطنها ، أخرجه ابن أبي شيبة ورجاله ثقات ، واختلف بعد الوضع فقال مالك إذا وضعت رجعت ولا ينتظر أن يكفل ولدها ، وقال السكونيون لا ترجم حين تضع حتى تجدد من يكفل ولدها ، وهو قول الشافعي ورواية عن مالك ، وزاد الشافعي : لا ترجم حتى ترضع اللبن ، وقد أخرج مسلم من حديث عمران بن حصين ، أن امرأة جهينة أتت النبي ﷺ وهى حبلى من الرنا فذكرت أنها زنت فأمرها أن تقعد حتى تضع ، فلما وضعت أتته فأمر بها فرجعت ، وعنده من حديث بريدة ، أن امرأة من غنم قالت يا رسول الله طهرني ( فقالت إنما حبلى من الزنا ) فقال لها حتى تضعي . فلما وضعت قال لا ترجمها وتضع ولدها صغيرا ليس له من يرضعه ، فقام رجل فقال الى رضاعه يا رسول الله ، فرجعها ، وفي رواية له دفأرضعته حتى فطمته ودفأته الى رجل من المسلمين ورجعها ، وجمع بين روايتي بريدة بأن في الثانية زيادة فتحمل الأولى على أن المراد بقوله دأ الى رضاعه ، أى تربيته . وجمع بين حديثي عمران وبريدة أن الجهمية كان لولدها من يرضعه بخلاف الغامدية . قوله ( عن صالح ) وهو ابن كيسان ، ووقع كذلك عند يعقوب بن سفيان في تاريخه عن عبد العزيز شيخ البخاري في ربه ، وأخرجه الاسماعيل عن طريقه . قوله ( عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله ) في رواية مالك ، عن الزهري ان عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أخبره ، وأخرجه أحمد والدارقطني في القرائب ، وصححه ابن حبان . قوله ( عن ابن عباس ) في رواية مالك ، ان عبد الله بن عباس أخبره كنت أقرى رجلا من المهاجرين منهم عبد الرحمن بن عوف ، ولم ألق على اسم أحد منهم غيره ، زاد مالك في روايته ، في خلافة عمر فلم أر رجلا يحد من الأشعريرة ما يحد عبد الرحمن عند القراءة ، قال الداودي فيما نقله ابن الذين معنى قوله كنت أقرى رجلا ، أى أعلم منهم القرآن ، لان ابن عباس كان هند وفاة النبي ﷺ إنما حفظ المفصل من المهاجرين والانصار ، قال : وهذا الذي قاله خروج عن الظاهر بل عن النص ، لأن قوله أقرى بمعنى أعلم . قلت : ويؤيد التعقب ما وقع في رواية ابن اسحق عن عبد الله بن أبي بكر عن الزهري ، كنت اختلف الى عبد الرحمن بن عوف ونحن بمنى مع عمر بن الخطاب أعلم عبد الرحمن بن عوف القرآن ، أخرجه ابن أبي شيبة وكان ابن عباس ذكيا سريع الحفظ ، وكان كثير من الصحابة لاشتغالهم بالجهاد لم يستوعبوا القرآن حفظا ، وكان من اتقى له ذلك يستدركه بعد الوفاة النبوية وإقامتهم بالمدينة ، فكانوا يعتمدون على تجماء الأبناء فيقرؤهم فلقينا للحفظ . قوله ( فبينما أنا بمنزلة بمنى وهو عند عمر ) في رواية ابن اسحق وفأنته في المنزل فلم أجده فانتظرت حتى جاء . . قوله ( في آخر حجة حجها ) يبنى عمر ، كان ذلك سنة ثلاث وعشرين . قوله ( لو رأيت رجلا أن أمير المؤمنين اليوم ) لم ألق على اسمه . قوله ( هل لك في فلان ) لم ألق على اسمه أيضا ، ووقع في رواية ابن اسحق أن من قال ذلك كان أكثر من واحد ولفظه و ان رجلين من الانصار ذكرا بيعة أبي بكر . . قوله ( لقد بايعت فلانا ) هو طاحه بن عبيد الله أخرجه البزار عن طريق أبي معشر عن زيد بن أسلم عن أبيه وعن حمير مولى غفرة عنهم المبيعة وسكون الفاء قالوا قدم على أبي بكر مال - فذكر قصة طرية في قسم الفى - ثم قال - حتى اذا كان من آخر

السنة التي حج فيها عمر قال بعض الناس : لو قد مات أمير المؤمنين أقبا فلانا ، يعنون طلحة بن عبيد الله ، ونقل ابن بطال عن الملب أن الذين عدوا أنهم يبايعونه رجلا من الانصار ولم يذكر مستنده في ذلك . قوله ( فوافقه ما كانت بيعة أبي بكر الا فلتة ، بفتح الفاء وسكون الهمزة بعدها مشاة ثم تاء تأنيث أى فجأة وزنه ومعناه ، وجاء عن مسجون عن أشهب أنه كان يقولها بضم الفاء ويفسرهما بانفلات الشيء من الشيء . ويقول أن الفتح غلط وأنه إنما يقال فيها يندم عليه ، وبيعة أبي بكر عما لا يندم عليه أحد ، وتعمق بثبوت الرواية بفتح الفاء ولا يلزم من وقوع الشيء بفتح أن يندم عليه كل أحد بل يمكن الندم عليه من بعض دون بعض ، وإنما أطلقوا على بيعة أبي بكر ذلك بالنسبة لأن لم يحضرها في الحال الأول ، ووقع في رواية ابن اسحق بعد قوله فلتة : فذا يمنع امرء أن هلك هذا أن يقوم إلى من يريد فيضرب على يده فتسكون أى البيعة كما كانت أى في قصة أبي بكر ، وسيأتى مزيد في معنى الفلتة بعد . قوله ( فغضب عمر ) زاد ابن اسحق : غضبا ما رأيت غضبا مثله منذ كان ، قوله ( أن يغضبوا أمورهم ) كذا في رواية الجميع بغين معجمة وصاد مهملة ، وفي رواية مالك : يغضبوا ، بزيادة مشاة بعد الذين المعجمة ، وحكى ابن التين أنه روى بالهين المهملة وضم أوله من أغضب أى صار لا ناصر له ، والمغضوب الضعيف ، وهو من غضبت الشاة إذا انكسر أحد قرنيها أو قرنها الداخل وهو المشاش ، والمعنى أنهم يغلبون على الأمر فيضعف الضعيفهم ، والأول أولى ، والمراد أنهم يثبرون على الأمر بغير عهد ولا مشاورة ، وقد وقع ذلك بعد على وفق ما حذر عمر رضي الله عنه . قوله ( يجمع رطاع الناس وغوغاهم ) الرطاع بفتح الراء وهم الذين الجهلة الرذلاء ، وقبل الشباب منهم والغوغاء بمعجمتين بينهما وإدساكنة ، أصله صغار الجراد حين يبدأ في الطيران ، ويطلق على السفلة الممرهين إلى الشر . قوله ( يغلبون على قريته ) بضم القاف وسكون الراء ثم موحدة أى المكان الذي يقرب منك ، ووقع في رواية الكشميهني وأبي زيد المروزي بكسر القاف وبالنون وهو خطأ ، وفي رواية ابن وهب عن مالك : هل بجملته إذا قست في الناس . قوله ( يطيرها ) بضم أوله من أطار الشيء إذا أطاعه ، والسرخسى : يطيرها ، بفتح أوله أى يحملونها على غير وجهها ، ومثله لابن وهب وقال يطيرتها أولئك ولا يعرفنها ، أى لا يعرفون المراد بها . قوله ( فتخاص ) بضم اللام بعدها مهملة أى تصل . قوله ( لأقرمن ) في رواية مالك : فقال ابن قدمت المدينة صالما لا تكن الناس بها . قوله ( أقرمه ) في رواية الكشميهني والسرخسى : أقوم ، بحذف الضمير . قوله ( في عقب ذي الحجة ) بضم المهملة وسكون القاف وبفتحها وكسر القاف وهو أولى ، فإن الأول يقال لما بعد التكملة والثاني لما قرب منها ، يقال جاء عقب الشهر بالوجهين ، والواقع الثاني لأن قدوم عمر كان قبل أن ينسحب ذو الحجة في يوم الأربعاء . قوله ( هجرت الرواح ) في رواية الكشميهني : بالرواح ، زاد سفيان عنه البزار : وجاءت الجمعة وذكرت ما حدثني عبد الرحمن بن عوف فهجرت إلى المسجد ، وفي رواية جويرية عن مالك عند ابن حبان والدارقطني : لما أخبرني . قوله ( حين زاهت الشمس ) في رواية مالك : حين كانت صاعدة ، بفتح الصاد وتشديد الكاف وعنى بضم أوله وفتح الميم وتشديد التحتانية وقبل بتقديد الميم وزن حبل ، زاد أحد عن اسحق بن عيسى : قالت لما لك ما صعدت عني ؟ قال : لأعني قال لا يزال أى ساعة خرج لا يعرف الحر من البرد أو نحو هذا ، قلت : وهو تفسير معنى ، وقال أبو هلال العسكري : المراد به اشتداد الهاجرة ، والأصل فيه أنه اسم رجل من العنافة يقال له عني غرا قوما في قائم الظاهرة فأوقع بهم نصار مثلا اسكل من جاء في ذلك الوقت ، وقبل

هو رجل من عدوان كان يفيض بالحجاج عند الهجرة فضرِب به المثل ، وقيل الملقى أمث الشخص في هذا الوقت  
يكون كالاصم لا يقدر على مباشرة الشمس بعينه ، وقيل أصله أن الطيبي يدور أي يدوخ من شدة الحر فيصك  
برأسه ما واجهه ، ولقد ارتضى من طريق سعيد بن داود عن مالك و صكه عن ساعة من النهار تسجها العرب ، وهو  
لصف النار أو قريبا منه . قوله ( جلست حوله ) في رواية الاسماعيل وحده ، وكذلك مالك ، وفي رواية اسحق  
الغزوي عن مالك و حذاه ، وفي رواية معمر و جلست الى جنبه تمس ركبتي ركبته . . قوله ( فلم أكتب ) بنون  
ومعجمة وموحدة أي لم أتلق بشيء غير ما كنت فيه والمراد سرعة خروج عمر . قوله ( أن خرج ) أي من مكانه  
الى جهة المنبر ، وفي رواية مالك و أن طلع عمر - أي ظهر - يوم المنبر ، أي بقصد . قوله ( ليقولن العشي مقالة )  
أي عمر . قوله ( لم يقلها منذ استخلف ) في رواية مالك و لم يقلها أحد قط قبـله . . قوله ( ما عسيت ) في رواية  
الاسماعيل و ما عسى . . قوله ( أن يقول ما لم يقل قبـله ) زاد سفيان و فغضب سعيد و قال ما عسيت ، قيل أراد ابن  
عباس أن ينبه سعيداً معتمداً على ما أخبره به عبد الرحمن ليكون على يقظة فبلى لما يقوله حصر ، فلم يقع  
ذلك من سعيد موقفاً بل أنكره ، لأنه لم يعلم بما سبق لعمر و هل بناء أن الأمور استقرت . قوله ( لا أدري لعابا  
بين يدي أجلي ) أي بقرب موتي ، وهو من الأمور التي جرت على لسان عمر فوقع كما قال ، ووقع في رواية  
أبي معشر المشار إليها قبل ما يؤخذ منه سبب ذلك وأن عمر قال في خطبته هذه رأيت رؤياي وما ذاك إلا ضد  
قرب أجلي ، رأيت كأن ديكا تفرق ، وفي مرسل سعيد بن المسيب في الموطأ و أن عمر لما صدر من الحج دعا الله  
أن يقبضه إليه غير مضيق ولا مضطرب ، وقال في آخر القصة دعا أنسلخ ذو الحجة حتى قتل عمر . . قوله ( أن الله  
يحب محمداً ﷺ بالحق ) قال الطيبي : قدم عمر هذا الكلام قبل ما أراد أن يقوله توطئة له ليقبض السامع لما  
يقول . قوله ( فكان ما ) في رواية الكشمميين و فيما . . قوله ( آية الرجم ) تقدم القول فيها في الباب الذي قبله ،  
قال الطيبي : آية الرجم بالرفع اسم كان وخبرها من التبعية في قوله و ما أنزل الله ، ففيه تقديم الخبر على الاسم  
وهو كثير . قوله ( ووعيناها رجم رسول الله ﷺ ) في رواية الاسماعيل و رجم و زيادة و أو وكذا لمالك .  
قوله ( فأخشى ) في رواية معمر و واني خائف . . قوله ( فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله ) أي في الآية المذكورة التي  
نسخت تلاوتها وبقى حكمها ، وقد وقع ما خشي عمر أيضا فأنكر الرجم طائفة من الخوارج أو معظمهم وبعض  
المتزلة ، ويحتمل أنه يكون استند في ذلك الى توقيف ، وقد أخرج عبد الرزاق والطبري من وجه آخر عن ابن  
عباس أن عمر قال و سيحي قوم يكذبون بالرجم ، الحديث . ووقع في رواية سعيد بن ابراهيم عن عبيد الله بن  
عبد الله بن عتبة في حديث عمر هذه النسائي و أن ناسا يقولون ما بال الرجم وإنما في كتاب الله الجلد ، ألا قدرجم  
رسول الله ﷺ ، وفيه إشارة إلى أن عمر استعجز أن ناسا قالوا ذلك فرد عليهم ، وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد  
عن سعيد بن المسيب عن عمر و إياكم أن تهاكوا عن آية الرجم أن يقول قائل لا أجد حديثاً في كتاب الله ، فقد  
رجم . . قوله ( والرجم في كتاب الله حق ) أي في قوله تعالى ( أو يحمل الله لن سبيلا ) فبين النبي ﷺ أن  
المراد به رجم الثيب ووجه البكر كما تقدم التنبيه عليه في قصة العصف قريبا . قوله ( اذا قامت البينة ) أي بشرطها .  
قوله ( اذا أحسن ) أي كان بالغا عاقلا قد تزوج حرة تزويجا صحيحا وجاهها . قوله ( أو كان الحبـل ) بفتح  
المهملة والموحدة ، في رواية معمر و الحبل ، أي وجدت المرأة الخلية من زوج أو سيد حبلى ولم تذكر شبهة ولا



لإكراه . قوله (أو الاعتراف) أي الإقرار بالوفا والاستمرار عليه ، وفي رواية سفيان د أو كان حلاً أو اعترافاً ،  
ونصب على نزع الحافض أي كان الوفا من حل أو من اعتراف . قوله (ثم إننا كنّا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله)  
أي بما نأخذ تلاوته . قوله (لا ترغبوا عن آبائكم) أي لا تذهبوا إل غيرهم . قوله (فانه كثر بكم أن ترغبوا عن  
آبائكم ، أو إن كفر أبكم) كذا هو بالشك ، وكذا في رواية معمر بالشك لكن قال د لا ترغبوا عن آبائكم فانه  
كفر بكم ، أو إن كفر أبكم أن ترغبوا عن آبائكم ، ووقع في رواية جويرية عن مالك فان كفر أبكم أن ترغبوا  
عن آبائكم . . قوله (الا ثم إن رسول الله ﷺ) في رواية مالك (ألا وإن) بالواو بدل ثم ، والألا بالتخفيف  
حرف افتتاح كلام غير الذي قبله . قوله (لا تطروني) هذا القدر مما سمعه سفيان من الزهري أوردته الحميدي في  
مسنده عن ابن عينة سمعت الزهري به ، وقد تقدم مفرداً في ترجمة عيسى عليه السلام من أحاديث الأنبياء عن  
الحميدي بسنده هذا وقدم شرح الإطراء . قوله (كما أطرى عيسى) في رواية سفيان د كما أطرت النصارى عيسى ،  
قوله (وقولوا عبد الله) في رواية مالك د فانما أنا عبد الله فقولوا ، قال ابن الجوزي : لا يلزم من النهي عن الشيء  
وقوعه لأننا لا نعلم أحداً ادعى في نبينا ما ادعته النصارى في عيسى ، وانما سبب النهي فيما يظهر ما وقع في حديث  
معاذ بن جبل لما استأذن في السجود له فامتنع ونهاه ، فكأنه خشي أن يبالغ غهده بما هو فوق ذلك فبادر إلى النهي  
تأكيداً للأمر . وقال ابن القيم : معنى قوله لا تطروني ، لا تمدحوني كمدح النصارى ، حتى غلب بعضهم في عيسى  
جمله لها مع الله ، وبعضهم ادعى أنه هو الله ، وبعضهم ابن الله . ثم أورد في النهي بقوله د أنا عبد الله ، قال :  
والشك في إيراد هذه القصة هنا أنه خشي عليهم الغلو ، يعني خشي على من لا قوة له في الفهم أن يظن بشخص  
استحقاقه الخلافة فيقوم في ذلك مع أن المذكور لا يستحق فيطريه بما ليس فيه فيدخل في النهي ، ويحتمل أن  
يكون المناسبة أن الذي وقع منه في مدح أبي بكر ليس من الإطراء المنهي عنه ومن ثم قال : وليس فيكم مثل أبي  
بكر ، ومناسبة إيراد هذه قصة الرجم والرجل عن الرقة عن الآباء لقصة التي خطب بسببها وهي قول القائل د لو  
مات عمر لباعث فلانا ، أنه أشار بقصة الرجم إلى رجس من يقول لا أهل في الأحكام الشرعية إلا بما وجدته في  
القرآن وليس في القرآن تصريح باشتراط التفاروق إذا مات الخليفة ، بل إنما يؤخذ ذلك من جهة السنة كما أن  
الرجم ليس فيما ينزل من القرآن وهو مأخوذ من طريق السنة ، وأما الرجل عن الرقة عن الآباء فكأنه أشار إلى  
أن الخليفة ينزل للرعية منزلة الأب فلا يجوز لهم أن يرغبوا إلى غيره بل يجب عليهم طاعته بشرطها كما يجب طاعة  
الأب ، هذا الذي ظهر لي من المناسبة والعلم عند الله تعالى . قوله (ألا وإننا) أي بيعة أبي بكر . قوله (قد كانت  
كذلك) أي قلته ، وصرح بذلك في رواية إسحاق بن عيسى عن مالك ، حكى نعلب عن ابن الأعرابي وأخرجه  
صيف في الفتوح بسنده عن سالم بن عبد الله بن عمر نحوه قال : الفلانة القيلة التي يشك فيها هل هي من رجب أو  
شعبان وهل من المحرم أو صفر ، كان العرب لا يسهرون السلاح في الأشهر الحرم فكان من له نار تربص فإذا  
جاءت تلك القيلة انتهر الفرصة من قبل أن يتحقق السلاح الفهر فيتمكن من يريد إيقاع الشر به وهو آمن فيترتب  
على ذلك الشر المكشهر ، فذهب عمر الحياة النبوية بالفهر الحرام والغلبة بما وقع من أهل الردة ووقى الله شر ذلك  
بيعة أبي بكر لما وقع منه من النهرض في قتالهم وإخاء شركتهم ، كذا قاله الأول أن يقال : الجامع بينهما انتهاز  
الفرصة ، لكن كان يلغى من أخذ الثأر الشر المكشهر فوق الله المحلين شر ذلك فلم ينشأ عن بيعة أبي بكر شر بل

أطاعه الناس كلهم من حضر البيعة ومن غاب عنها . وفي قوله « وفي الله شرما » إيماء إلى التحذير من الوقوع في مثل ذلك حيث لا يؤمن من وقوع الشر والاختلاف . قوله ( ولكن الله وفي شرما ) أي وقام ما في المعجزة غالبا من الشر ، لأن من العادة أن من لم يطالع دل الحركة في الشيء الذي يفعل بنية لا يرعاه ، وقد بين عمر سبب إسماعيل ببيعة أبي بكر لما تحدثوا أن يبايع الأنصار سعد بن عباد ، قال أبو عبيد : عاجلوا ببيعة أبي بكر خيفة انتشار الأمر وأن يتعلق به من لا يستحقه فيقع الشر . وقال الداودي : معنى قوله « كانت فتنة » أنها وقعت من غير مشورة مع جميع من كان ينبغي أن يشاور ، وأنكر هذه الكراييس صاحب الشانسي وقال : بل المراد أن أبا بكر ومن معه غفروا في ذهابهم إلى الأنصار فبايعوا أبا بكر بغير مشورتهم ، وفيهم من لا يعرف ما يجب عليه من بيعته فقال : منا أمير ومنكم أمير ، فالمراد بالفتنة ما وقع من مخالفة الأنصار وما أودوه من مبايعة . مد بن عباد ، وقال ابن حبان : معنى قوله « كانت فتنة » أن ابتداءها كان من غير ملا كثير ، والشيء إذا كان كذلك يقال له الفتنة فيوقع فيه ما له به حدث من الشر : بخلافه من يخالف في ذلك عادة ، فكفى الله المسلمين الشر المتوقع في ذلك عادة ، لا أن بيعة أبي بكر كان فيها شر . قوله ( وليس فيكم من تقطع الأعناق إليه مثل أبي بكر ) قال الخطابي : يريد أن السابق منكم الذي لا يلبق في الفضل لا يصل إلى منزلة أبي بكر ، فلا يطمع أحد أن يقع له مثل ما وقع لأبي بكر من المبايعة له أولا في الملا الذي سُم اجتمع الناس عليه ودم اختلافهم عليه لما تمفقوا من استحقاق فلم يحتاجوا في أمره إلى نظر ولا إلى مشاورة أخرى ، وليس غيره في ذلك مثله . انتهى لمخصا . وفيه إشارة إلى التحذير من المسارعة إلى مثل ذلك حيث لا يكون هناك مثل أبي بكر لما اجتمع فيه من الصفات المحمودة من قيامه في أمر الله ، ولين جانبه المسلمين ، وحسن خلقه ، ومعرفته بالسياسة ، وورعه التام من لا يوجد فيه مثل صفاته لا يؤمن من مبايعته عن غير مشورة الاختلاف الذي ينشأ عنه الشر ، وعبر بقوله « تقطع الأعناق » ليكون الناظر إلى السابق تمتد عنة ليظهر ، فإذا لم يحصل مقصوده من سبق من يريد سبقه قبل انقطعت عنته ، أو لأن المتسابقين تمتد إلى رؤسهما الأعناق حتى يغيب السابق عن النظر ، فعبّر عن امتناع نظره باقطاع عنته . وقال ابن التين : هو مثل ، يقال للفرس الجواد قطعت أعناق الخيل دون لحاقه ، ووقع في رواية ابن معشر المذكورة : ومن ابن لنا مثل أبي بكر تمتد أعناقنا إليه . قوله ( من غير ) في رواية الكشميني : من غير مشورة ، بضم المعجمة وسكون الواو وبسكون المعجمة وفتح الواو ، فلا يبايع ، بالوحدة ، وجاء بالمائة وهو أول لقوله هو والذي « تابعه » . قوله ( نفرة أن يقتل ) بمنزلة مفتوحة وفيه معجمة مكسورة وراء ثقبية بعدها هاء تأنيك أي حذرا من اقتل ، وهو مصدر من أهدرته نفيرا أو نفرة ، والمعنى أن من فعل ذلك فقد هدر بنفسه وبصاحبه وهرضها للقتل . قوله ( وإنه قد كان من خبرنا ) كذا للاكثر من الخبر بفتح الموحدة ، ووقع للمستعمل بسكون التثنية والضمير لأبي بكر ، وهى هذا فيقرأ ، أن الأنصار ، بالكسر هل أنه ابتداء كلام آخر ، وهل رواية الأكثر بفتح مرة ، أن ، هل أنه خبر كان . قوله ( عالفونا ) أي لم يجتمعوا معنا في منزل رسول الله ﷺ . قوله ( وخالف عنا على واليه ومن معهم ) في رواية مالك ومعه « وأن هيا واليه ومن كان هيا تخلفوا في بيت فاطمة بنت رسول الله ﷺ ، وكذا في رواية سفيان لكن قال « المباح » بدل « اليه » . قوله ( يا أبا بكر انطلق بنا إلى إخواننا ) زاد في رواية جويرية عن مالك « لبينا نحن في منزل رسول الله ﷺ إذا برجل ينادى من وراء الجدار : اخرج إلى يا ابن

الخطاب ، قلت اليك هني فاني مشغول ، قال : اخرج الى فانه قد حدث أمر ، ان الانصار اجتمعوا فأدركوهم قبل أن يحدوا أسرا يكون بينكم فيه حرب ، قلت لأبي بكر : انطلق . **قوله** ( فانطلقا نريدكم ) زاد جويرية « فلقينا أبو عبيدة بن الجراح فأخذ أبو بكر بيده يمشي بيني وبينه » . **قوله** ( لقينا رجلا صالحا ) في رواية معمر بن ابن شهاب « شهدا بدر » كما تقدم في غزوة بدر ، وفي رواية ابن اسحق « رجلا صدق عويم بن ساعدة ومعمر بن عدى ، كذا أدرج تسميتهما ، وبين مالك أنه قول عروة ولفظه « قال ابن شهاب أخبرني عروة أنهما معن بن عدى وعويم بن ساعدة » وفي رواية سفيان « قال الزهري : هما ، ولم يذكر عروة » ثم وجدته من رواية صالح بن كيسان رواية في هذا الباب بزيادة ، فأخرجه الاسماعيل من طريقه وقال فيه « قال ابن شهاب وأخبرني عروة الرجلين لهما ما وزاد : فلما عويم فهو الذي بلغنا أنه قيل يا رسول الله من الذين قال الله فيهم ( رجال يحبون أن يتطهروا ) قال نعم المرء منهم عويم بن ساعدة » وأما معن فبلغنا أن الناس بكروا على رسول الله ﷺ حين توفاه الله وقالوا ودنا أنا متنا قبله لئلا نفتن بعده ، فقال معن بن عدى : والله ما أحب أن لومت قبله حتى أسدقه ميتا كما صدقته حيا ، واستشهد بالجماعة . **قوله** ( ما تمالأ ) بفتح اللام والهمز أى اتفق ، وفي رواية مالك « الذي صنع القوم » أى من اتفقهم على أن يبايعوا لسعد بن عباد . **قوله** ( لا عليكم أن لا تقر بهم ) لا بعد أن زائدة . **قوله** ( اقتضوا أمركم ) في رواية سفيان « أهلوا حتى تقضوا أمركم » ويؤخذ من هذا أن الانصار كانوا لم يجتمع على سعد بن عباد . **قوله** ( زمل ) بزى وتشديد الميم المفتوحة أى ملف ، **قوله** ( بين ظهرانيهم ) بفتح المعجمة والنون أى في وسطهم . **قوله** ( يوعك ) بضم أوله وفتح المهملة أى يحصل له الوعك - وهو الحى بنائض - ولذلك زمل ، وفي رواية سفيان ، وعك بصيغة الفعل الماضى ، وزعم بعض الشراح أن ذلك وقع لسعد من هول ذلك المقام ، وفيه نظر لأن سعدا كان من الشجعان والذين كانوا هذه أحواله وأنصاره وقد انفقوا على تأميره ، وسياق ههنا يقتضى أنه جاء فوجده وهو كذا ، فلو كان ذلك حصل له بعد كلام أبي بكر وهو لكان له بعض اتجاه لأن مثله قد يكون من الغيظ ، وأما قبل ذلك فلا ، وقد وقع في رواية الاسماعيل « قالوا سعد وجع يوعك » وكان سعدا كان موهوكا فلما اجتمعوا اليه في سقيفة بني ساعدة - وهى منصوبة اليه لأنه كان كبير بنى ساعدة - خرج اليوم من منزله وهو بذلك الحالة فطرقهم أبو بكر وهو في تلك الحالة . **قوله** ( تشهد خطيبهم ) لم أنف على اسمه ، وكان ثابت بن قيس بن شماس يدعى خطيب الانصار فإلى الذى يظهر أنه هو . **قوله** ( وكتيبة الاسلام ) السكتية بمثناة ثم موحدة وزن عظيمة وجمعها كتابت هي الجيش المجتمع الذى لا يتفرق ، وأطلق عليهم ذلك مبالغة كأنه قال لهم أنتم مجتمع الاسلام . **قوله** ( وأنتم معشر ) في رواية الكشميهنى « معاشرة » . **قوله** ( رهط ) أى قليل ، وقد تقدم أنه يقال للعشرة فى دونها ، زاد ابن وهب في روايته « منا » وكذا المعمر ، وهو برفع الاشكال ، فانه لم يرد حقيقة الرهط وإنما أطلقه عامم بالنسبة إليهم أى أنتم بالنسبة اليها قليل ، لأن عددا لأنصارا فى المواطن النبوية التى ضبطت كانوا دائما أكثر من عدد المهاجرين ، وهو بناء على أن المراد بالمهاجرين من كان مسلما قبل فتح مكة وهو المنتمد ، وإلا فلا أريد عموم من كان من غير الانصار لكانوا أضاف أضعاف الانصار . **قوله** ( وقد دقت دافئة من قومكم ) بالدال المهملة والفاء أى عدد قليل ، وأصله من الدف وهو السيد البطىء فى جماعة . **قوله** ( بجزلونا ) بخاء معجمة وزاى أى يقتطعونا عن الأمر وينفردوا به ديننا ، وقال أبو

زيد : خولك من حاجته هزنته هنا ، والمراد هنا بالأصل ما يستحقونه من الأسر . **قوله** ( وأن يحضنونا ) بجهاء مهملة وضاد معجمة ، ووقع في رواية المستمل : أي يخرجونا ، قاله أبو عبيد ، وهو كما يقال حضنه واحتضنه من الأسر أخرجه في ناحية عنه واستبد به أو حبسه عنه ، ووقع في رواية أبي علي بن الحسن : ويختصونا ، بمثناة قبل الصاد المهملة وتثنية بعدها ، ومثله للكشيميني لكن بضم الحاء بوزن ثاء وهي بمعنى الاقطاع والاستئصال ، وفي رواية سفيان عند البراء ويختصون بالأسر أو يستأثرون بالأسر دوننا ، وفي رواية أبي بكر الحنفى عن مالك عند الدارقطني ويخطفون ، بحاء معجمة ثم طاء مهملة ثم طاء ، والروايات كلها متفقة على أن قوله : فإذا هم بالغ ، بقية كلام خطيب الأنصار ، لكن وقع عند ابن ماجه بعد قوله : وقد دفت دافعة من قومك ، : وقال عمر فإذا هم يريدون الغ ، وزيادة قوله هنا : قال عمر ، خطأ والصواب أنه كله كلام الأنصار ، ويدل له قول عمر : فلما سكك ، وهل ذلك شرحه الخطابي فقال : قوله ، ودع ، أي أن هدمكم قليل بالإضافة للأنصار ، وقوله : دفت دافعة من قومك ، يريد أنكم قوم طرأة هرباء أقبلتم من مكة لينا ثم أنتم تريدون أن تستأثروا علينا . **قوله** ( فلما سكك ) أي خطيب الأنصار ، وحاصل ما تقدم من كلامه أنه أخبر أن طائفة من المهاجرين أرادوا أن يمنحوا الأنصار من أمر تعتقد الأنصار أنهم يستحقونه وإنما عرض بذلك بأبي بكر وعمر ومن حضر معهما . **قوله** ( أردت أن أفككم وكنت قد زورت ) برأي ثم راء أي حيات وحسنك ، وفي رواية مالك : ورويت ، براء وواو ثقيلة ثم تخانية ساكنة من الزوبة ضد البديهة ، ويؤيده قول عمر بعد ، فترك كلمة ، وفي رواية مالك : فترك من كلمة أعجبني في رويتي إلا قالها في بديهة ، وفي حديث عائشة : وكان عمر يقول : والله ما أردت لذلك إلا أني قد حيات كلاما قد أعجبني خديت أن لا يبلغه أبو بكر . **قوله** ( هل رسلك ) بكسر الراء وسكون الميملة ويحذف الفتح أي على مهلك بفتحين : رند تقدم بيانه في الاعتكاف ، وفي حديث عائشة الماضي في مناقب أبي بكر : ناسكت أبو بكر . **قوله** ( أن أفضبه ) بفتح ثم ضاد معجمتين ثم موحدة ، وفي رواية الكشيميني بهمزتين ثم باء آخر الحروف . **قوله** ( فكان هو أعلم مني وأوفر ) في حديث عائشة : فنكلم أبلغ الناس . **قوله** ( ما ذكرتكم ليكم من خير فأنتم له أهل ) زاد ابن اسحق في روايته عن الزهري : وأنا والله يا معشر الأنصار ما نكر فضلكم ولا بلاكم في الإسلام ولا حقكم الواجب علينا . **قوله** ( ولن يعرف ) بضم أوله هل البناء للجهمول . وفي رواية مالك : ولن تعرف العرب هذا الأمر إلا لهذا الحى من قريش ، وكذا في رواية سفيان وفي رواية ابن اسحق : قد عرفتم أن هذا الحى من قريش بمنزلة من العرب ليس بها فهمم ، وإن العرب لا تجتمع إلا على رجل منهم ، فأتوا الله لا تصدعوا الإسلام ولا تكونوا أول من أحدث في الإسلام . **قوله** ( ثم أوسط العرب ) في رواية الكشيميني : هو ، بدل دم ، والأول أوجه ، وقد بينت في مناقب أبي بكر أن أحد أخرج من طريق حميد بن عبد الرحمن عن أبي بكر الصديق أنه قال يومئذ : قال رسول الله ﷺ : الأنمة من قريش ، وسقى الكلام على ذلك هناك ، وسيأتي القول في حكمه ، في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . **قوله** ( وقد رخصت لكم أحد هذين الرجلين ) زاد هرو بن مردوق عن مالك عند الدارقطني هنا : فأخذ بيدي ويهد أبي حبيدة بن الجراح ، وقد ذكرت في هذا الحديث مفاخره . وتقدم ما يتعلق بذلك في مناقب أبي بكر . **قوله** ( فقال قائل الأنصار ) في رواية الكشيميني : من الأنصار ، وكذا في رواية مالك : وقد سماه سفيان في روايته عند البراء فقال : حباب بن المنذر ، لكنه من هذه الطريق مدرج فقد بين مالك في روايته عن الزهري

أن الذي سماه سعيد بن المسيب فقال : قال ابن شهاب فأخبرني سعيد بن المسيب أن الحباب بن المنذر هو الذي قال : أنا جدي بها المحسك ، وتقدم موصولا في حديث عائشة : فقال أبو بكر : نحن الأسماء ، وأنتم الودراء . فقال الحباب بن المنذر : لا والله لا تفعل ، منا أمير ومنكم أمير ، وتقدم فيه المرجب والمحسك هناك ، وهكذا سائر ما يتعلق ببينة أبي بكر المذكورة مشروحا ، وزاد اسحق بن الطباع هناك : فقلت لما لك ما معناه ؟ قال : كأنه يقول أنا داهيتا ، وهو تفسير معنى ، زاد سيفان في روايته هنا : والا أعدنا الحرب بيننا وبينكم خدعة ، فقلت : إنه لا يصلح سيفان في غمد واحد ، ووقع عند معمر أن راوى ذلك قتادة ، فقال : قال قتادة قال عمر : لا يصلح سيفان في غمد واحد ، ولكن منا الأسماء ومنكم الودراء ، ووقع عند ابن سعد بسند صحيح من مرسل القاسم بن محمد قال : اجتمعت الانصار إلى سعد بن عباد ، فأنام أبو بكر وعمر وأبو عبيدة ، فقام الحباب بن المنذر وكان بدريا فقال : منا أمير ومنكم أمير ، فانا والله ما ننس عليك هذا الأمر ولكننا نخاف أن يلها أقرام قتلنا آباءهم وإخوتهم . فقال عمر : إذا كان ذلك فت ان استطعت ، قال الخطابي : الحامل للقتال : منا أمير ومنكم أمير ، أن العرب لم تكن تعرف السيادة على قوم الا لمن يكون منهم ، وكأنه لم يكن يبلغه حكم الإمارة في الاسلام واختصاص ذلك بقرش فلما بلغه أمسك عن قوله وبابح هو وقومه أبا بكر . قوله ( حتى فرقت ) بفتح الفاء وكسر الراء ثم قاف من الفرق بفتحين وهو الخوف ، وفي رواية مالك : حتى خذت ، وفي رواية جويرية : حتى أشققتنا الاختلاف ، ووقع في رواية ابن اسحق المذكورة فيما أخرجه الذهبي في « الزهرات » بسند صحيح عنه حديثي عبد الله بن أبي بكر عن الزهري عن عبيد الله بن ابن عباس عن عمر قال : قلت يا معشر الانصار إن أول الناس بنى الله ثاني اثنين إذ هما في الغار ، ثم أخذت بيده ، ووقع في حديث ابن مسعود عند أحد والنسائي من طريق طاعم عن زر بن حبیش عنه أن عمر قال : يا معشر الانصار ، أستم نعلون أن رسول الله ﷺ أسرا أبا بكر لأن يوم بالناس ، فأياكم تطيب نفسه أن يتقدم أبا بكر ؟ فقالوا نعم ذباغه أن نتقدم أبا بكر ، وسنده حسن ، وله شاهد من حديث سالم بن عبيد الله عن عمر أخرجه النسائي أيضا ، وآخر من طريق رافع بن عمرو الطائي أخرجه الاسماعيل في مسند عمر بالفظ ، فأياكم يجترئ أن يتقدم أبا بكر ؟ فقالوا لا أينا ، وأصله عند أحمد وسنده جيد ، وأخرج الزمذني وحسنه وابن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد قال : قال أبو بكر : أستم أحق الناس بهذا الأمر ؟ أستم أول من أسلم ؟ أستم صاحب كذا . قوله ( فبايته وبايه المهاجرون ) فيه رد على قول الداردي فيما نقله ابن التين عنه حيث أطلق أنه لم يكن مع أبي بكر حينئذ من المهاجرين إلا عمر وأبو عبيدة ، وكأنه استصحب الحال المتقولة في توجههم ، لكن ظهر من قول عمر وبايه المهاجرون ، بعد قوله وبايته ، أنه حضر معهم جمع من المهاجرين ، فكأنهم تلاحقوا بهم لما بلغهم أنهم توجهوا إلى الانصار ، فلما بابح عمر أبا بكر وبايه من حضر من المهاجرين على ذلك بايه ، الانصار حين قامت الحجة عليهم بما ذكره أبو بكر وغيره . قوله ( ثم بايته الانصار ) في رواية ابن اسحق المذكورة قريبا ثم أخذت بيده وبدن رجل من الانصار فضرب على يده قبل أن أعرب على يده ، ثم ضربت على يده ، فتتابع الناس ، والرجل للذكور بشير بن سعد والد النعمان . قوله ( ونزونا ) بنون وذای مفتوحة أى وثبنا . قوله ( فقلت : قتل الله سعد بن عباد ) تقدم بيانه في شرح حديث عائشة في مناقب أبي بكر ، وسيأتي في الأحكام من وجه آخر عن الزهري قال : أخبرني أنس أنه سمع خطبة عمر الآخرة من الغد من يوم

توفي رسول الله ﷺ وأبو بكر صامت لا يتكلم ، فنص قصة البيعة الرامة ، وبأن شرحتها هناك . قوله ( وإنا والله ما وجدنا فيها حرجا ) بصيغة الفعل الماضي . قوله ( من أمر ) في موضع المفعول أى حضرنا في تلك الحالة أمورا فوجدنا فيها أقوى من سابقه أبى بكر ، والأمر الذى حضرت حينئذ الاشتغال بالمهاجرة واستيعاب من يكون أملا لذلك ، وجعل بعض الشراح منها الاشتغال بتجديد النبي ﷺ ودفنه ، وهو محتمل لكن ليس في سياق القصة اشعار به ، بل نطيل عمر يرشد الى المحرر فيما يتعلق بالاستتلاف . قوله ( فاما بايعناهم ) في رواية الكشميني بمائة وبمئة الألف موحدة . قوله ( على ما نرضى ) في رواية مالك ، على ما لا نرضى ، وهو الوجه ، وبقية الكلام ترشد الى ذلك . قوله ( فن بايع رجلا ) في رواية مالك فن تابع رجلا . قوله ( فلا يتابع هو ولا الذى بايعه ) في رواية معمر من وجه آخر عن حماد من دعى الى إمارة من غير مشورة فلا يحل له أن يقبل . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم أخذه العلم عن أهله وإن صغرت من المأخوذة عنه عن الآخذ ، وكذا لو نقص قدره عن قدره . وفيه التنبيه على أن العلم لا يردع هذه هذه أهله ، ولا يحدث به إلا من يملكه ، ولا يحدث القليل الفهم بما لا يحتمله . وفيه جواز إخبار السلطان بكلام من يخفى منه وقوع أمر فيه إفساد للجماعة ولا بعد ذلك من التهمة المذمومة ، لكن محل ذلك أن يجهل صرفا له بين المصلحتين ، ولعل الواقع في هذه القصة كان كذلك واكتفى حماد بالتحذير من ذلك ولم يعاقب الذى قال ذلك ولا من قيل عنه ، وبني المطلب على ما زعم أن المراد مبايعة شخص من الأنصار فقال : إن في ذلك مخالفة لأول أب بكر ، وإن العرب لا تعرف هذا الأمر إلا لهذا الحى من قريش ، قال المعروف هو الشيء الذى لا يجوز خلافه . قلت : والذى يظهر من سياق القصة أن إنكار حماد إنما هو على من أراد مبايعة شخص على غير مشورة من المسلمين ، ولم يتعرض لكونه قريشيا أو لا : وفيه أن العظيم يحتمل في حقه من الأمور المباحة ما لا يحتمل في حق غيره ، لقول حماد وليس فيكم من تمد إليه الاتحاق مثل أبى بكر ، أى فلا يلزم من احتمال المبادرة إلى بيعته عن غير تشارع عام أن يباح ذلك لكل أحد من الناس لا يتصف بمثل صفة أبى بكر . قال المطلب : وفيه أن الخلافة لا تكون إلا في قريش ، وأدلة ذلك كثيرة . ومنها أنه ﷺ أوصى من ولى أمر المسلمين بالأنصار ، وفيه دليل واضح على أن لاحق لهم في الخلافة ، كذا قال ، وفيه نظر سبأى بيانه عند شرح باب الأمراء من قريش من كتاب الأحكام . وفيه أن المرأة إذا وجدت حاملا ولا زوج لها ولا سيد وجب عليها الحد إلا أن تقيم دينة على الحمل أو الاستكراه . وقال ابن العربي : إقامة الحمل عليه إذا ظهر ولد لم يسبقه سبب جائز يعلم قطعا أنه من حرام ، ويسمى قياس الدلالة كالدخان على النار ، ويذكر عليه احتمال أن يكون الوطء من شبهة ، وقال ابن القمام : إن ادعت الاستكراه وكانت غريبة فلا حد عليها ، وقال الشافعى والكوفيون : لا حد عليها إلا ببينة أو إقرار . وحجة مالك قول حماد في خطبته ولم ينكرها أحد ، وكذا لو قامت القرينة على الإكراه أو الخطأ قال المازرى في تهذيب المرأة الخلية إذا ظهر بها حل فادعت الإكراه خلاف هل يكون ذلك شبهة أم يجب عليها الحد الحديث عمر ؟ قال ابن عبد البر : قد جاء عن حماد في هذه قضايا أنه رأى الحد بدهوى الإكراه ونحوه ، ثم ساق من طريق شعبة عن عبد الملك بن ميسرة عن الزال بن صبرة قال : إنا لمع عمر بمى فإذا بأمرأة حبلى ضغمة نكبي ، فسألها فقالت : إني ثقيلة الرأس فقصت بالليل أصلى ثم نمت فما استيقظت إلا ورجل قد ركبني ومضى فما أدرى من هو ، قال فدرأ عنها الحد ، وجع بعضهم بأن من عرف منها غايل للصدق في دعوى الإكراه قبل منها ، وأما

المعروفة في البلد التي لا تعرف بالدين ولا الصديق ولا قرينة معها على الإكراه فلا ولا سيما ان كانت متهمة ، وعلى الثاني يدل قوله « أو كان الحبل » واستنبط منه الباجي أن من وطئ في غير الفرج فدخل مأواه فيه فادعت المرأة أن الولد منه لا يقبل ولا باحق به إذا لم يعترف به ، لأنه لو لحق به لما وجب الرجم دلى حبل لجواز مثل ذلك ، وعكسه غيره فقال : هذا يقتضي أن لا يجب على الحبل بمجرد الحبل حد لاحتمال مثل هذه الشبهة وهو قول الجمهور ، وأجلب الطحاوي أن المستفاد من قول عمر « الرجم حتى على من ذني » أن الحبل إذا كان من ذنا وجب فيه الرجم وهو كذلك ، ولكن لا بد من ثبوت كونه من ذني ، ولا ترجم بمجرد الحبل مع قيام الاحتمال فيه ، لأن عمر لما أتى بالمرأة الحبل وقالوا انها زنت وهي تبكي فسالها ما يبكيك فأخبرت أن رجلا وكبها وهي فائمة فدارأ عنها الحد بذلك . قلت : ولا يخفى نكاته ، فإن عمر قابل الحبل بالاعتراف ، وقسم الشيء لا يكون قدسه ، وإنما اعتمد من لا يرى الحد : مجرد الحبل قيام الاحتمال بأنه ليس من ذني بحق ، وأن الحد يدفع بالدعوى والله أعلم . وفيه أن من اطلع على أسير يريد الإمام أن يحسنه فله أن يئنه غيره عليه إجمالا ليسكون إذا سمعه على بصيرة ، كما وقع لابن عباس مع سعيد بن زيد ، وإنما أنكر سعيد على ابن عباس لأن الأصل عنده أن أورد للشرح قد استقرت ، فهما أحدث بعد ذلك إنما يكون تفريعا عليها ، وإنما سكوت ابن عباس عن بيان ذلك له لعله بأنه سمع مع ذلك من عمر على الفور . وفيه جواز الاعتراض على الإمام في الرأي إذا خشي أمرا أو كان فيا أشار به رجحان على ما أراده الإمام ، واستدل به على أن أهل المدينة مخصوصون بالعلم والقهر لا اتفاق عبد الرحمن بن عوف وعمر على ذلك ، كذا قال المهلب فيما حكاه ابن بطلال وأقره ، وهو صحيح في حق أهل ذلك العصر ، ويلتحق بهم من ضاهاهم في ذلك ، ولا يلزم من ذلك أن يستمر ذلك في كل عصر بل ولا في كل فرد فرد . وفيه الحد على تبليغ العلم من حفظه وفهمه وحث من لا يفهم على عدم التبليغ إلا ان كان يورده بلفظه ولا يصرف فيه . وأشار المهلب إلى أن مناسبة إيراد عمر حديثه « لا ترغبوا عن آبائكم » وحديث الرجم من جهة أنه أشار إلى أنه لا ينبغي لأحد أن يقطع فيما لا نص فيه من القرآن أو السنة ، ولا يتدور برأيه فيه فيقول أو يعمل بما تزين له نفسه ، كما يقطع الذي قال « لو مات عمر بايعت فلانا » لما لم يجد شرط من يصلح للإمامة منصوبا لديه في الكتاب ففاس ما أراد أن يقع له بما وقع في قصة أبي بكر فأخطأ القياس لوجود الفارق ، وكان الواجب عليه أن يسأل أهل العلم بالكتاب والسنة عنه ويعمل بما يدلونه عليه ، أقدم عمر قصة الرجم وقصة النهي عن الرغبة من الآباء ولربما منصوصين في الكتاب لانتلو وان كانوا أنزل الله واستمر حكمهما وتدخلت تلاوتهما ، لكن ذلك مخصوص بأهل العلم من اطلع على ذلك ، والا فالأصل ان كل شيء نسخت تلاوته نسخ حكمه ، وفي قوله « أخشى إن طال بالناس زمان » إشارة إلى دروس العلم مع مرور الزمن فيجد الجهال السبيل إلى التأويل بغير علم ، وأما الحديث الآخر وهو « لا تطروني » ففيه إشارة إلى تعليمهم ما يخفى عليهم جهله ، قال : وفيه اهتمام الصحابة وأهل القرن الأول بالقرآن والمنع من الزيادة في المصحف ، وكذا منع النقص بطريق الأولى ، لأن الزيادة إنما تمنع لتلا يضاف إلى القرآن ما ليس منه فطراح بعضه أشد ، قال : وهذا يفهم بأن كل ما نقل عن السلف كأبو بن كعب وابن مسعود من زيادة ليست في الإمام إنما هي على سبيل التفسير ونحوه ، قال : ويحتمل أن يكون ذلك كلن في أول الأمر ثم استقر الإجماع على ما في الإمام وقيمت تلك الروايات تنقل لاعل أنها ثبتت في المصحف . وفيه دليل

على أن من خشي من قوم فتنة وأن لا يجيبوا إلى امثال الأمر الحق أن يتوجه إليهم وينظرهم بقيم عليهم الحجة وقد أخرج النسائي من حديث سالم بن عبيد الله قال : اجتمع المهاجرون يتشاورون فقالوا : انطلقوا بنا إلى اخواننا الأنصار ، فقالوا منا أمير ومنا أمير ، فقال عمر فحيه في عهد إذا لا يصلحان ، ثم أخذ بيد أبي بكر فقال : من له هذه الثلاثة اذ يقول لصاحبه ( لا تخون ان الله معنا ) ؟ من صاحبه اذ ما في النار ، من ما ؟ فبايعه وبايعه الناس أحسن بيعة وأجلها . وفيه أن للكبير القدر أن يتواضع وبفضل من هو دونه على نفسه أديا وفرادا من تركية نفسه ، ويدل عليه أن عمر لما قال له ابسط يدك لم يمتنع . وفيه أنه لا يكون للسليخ أكثر من إمام . وفيه جواز الدعاء على من يخشى في بقائه فتنة ، واستدل به على أن من قلب غيره عند الإمام لم يجب على الإمام أن يقيم عليه الحد حتى يطلبه المغذوف لأن له أن يغفر عن قاذفه أو يرد السر . وفيه أن على الإمام إن خشي من قوم الوقوع في محذور أن يأمرهم فيعطهم ويحذرهم قبل الإيقاع بهم ، ونعمتك ببعض الشيعة بقول أبي بكر قد رضيت لكم أحد هذين الرجلين ، بانه لم يكن بعنة وجوب إمامته ولا استحقاقه للخلافة ، والجواب من أوجه : أحدها أن ذلك كان تواضعا منه ، والثاني لتجويزه امامة الفضول مع وجود الفاضل ، وإن كان من الحق له فله أن يجرح غيره . الثالث أنه علم أن كلا منهما لا يرضى أن يتقدمه فأراد بذلك الإشارة إلى أنه لو قدر أنه لا يدخل في ذلك لكان الأمر منحصرافهما ، ومن ثم لما حضره الموت استخلف عمر لكون أبي عبيدة كان اذ ذاك غائبا في جهاد أهل الشام متغابلا بفتحهما ، وقد دل قول عمر ، لأن أقدم فتضرب عنق الخ ، على صحة الاحتمال المذكور . وفيه إشارة ذى الرأي على الامام بالمصلحة العامة بما ينفع عموما أو خصوصا وإن لم يستشره ، ورجوعه إليه عند وضوح الصواب . واستدل بقول أبي بكر أحد هذين الرجلين ، أن شرط الإمام أن يكون واحدا ، وقد ثبت النص الصحيح في حديث مسلم : اذا بايعوا الخلفيتين فاقبلوا الآخر منهما ، وإن كانت بعضهم أولا بالخطب والاهراض منه فيصير كمن قتل . وكذا قال الخطابي في قول عمر في حق سعد اقلوه أى اجملوه كمن قتل

٣٢ - باب للسكران مجلدان ويؤمنان ( الزانية ) ولزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ، ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين . الزاني لا يسكح إلا زانية أو مشركة ، ولزانية لا يتكحها إلا زان أو مشرك ، وحرم ذلك على المؤمنين ) قال ابن عبيدة : رأفة في إقامة الحد

٦٨٣١ - حديث مالك بن إسماعيل حدثنا عبد العزيز أخبرنا ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عبد الله بن خالد الجهمي قال : سمعت النبي ﷺ يأمر فريسي زني ولم يمحسن جلدة مائة وتغريب عام .  
٦٨٣٢ - قال ابن شهاب : وأخبرني عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب غرّب ، ثم لم يزل تلك السنة ،

٦٨٣٣ - حديث يحيى بن بكير حدثنا القاسم عن عوفيل عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب : « من أبى



هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قضى فيمن زنى ولم يحصن بنى عام وبأقامة الحد عليه .

قوله ( باب البكران يجلدان وينفيان ) هذه الترجمة لفظ خبر أخرجه ابن أبي شيبة من طريق الشعبي عن مسروق عن أبي بن كعب مثله وزاده والثيبان يجلدان ويرجمان ، وأخرج ابن المنذر الزيادة بلفظ « والثيبان يرجمان والذنان بلغا سنا يجلدان ثم يرجمان » ، وأخرج عبد الرزاق عن الثوري عن الأعشى عن مسروق « البكران يجلدان وينفيان ، والثيبان يرجمان ولا يجلدان ، والثيبان يجلدان ثم يرجمان » ، ورجاله رجال الصحيح وقد تقدمت الإشارة إلى هذه الزيادة في « باب رجم المحصن » ونقل محمد بن نصر في « كتاب الإجماع » الاتفاق على نفي الزاني إلا عن الكوفيين ، ووافى الجمهور منهم ابن أبي ليلى وأبو يوسف ، وادعى الطحاوي أنه منسوخ ، وسأذكره في « باب لا تغريب على الأمة ولا تنفي » . واختلف القائلون بالتغريب فقال الهافى والثوري وداود والطبري بالتعميم ، وفي قول للشافعي لا ينفي الرقيق ، وخص الأزواجى النفي بالذكورية ، وبه قال مالك وقيدته بالحرية ، وبه قال إسحق . وعن أحمد روايتان . واحتج من شرط الحرية بأن نفي العبد عقوبة لما لم يكن له منفعته مدة نفيه ، وتصرف الشرع يقتضى أن لا يعاقب إلا الجاني ، ومن ثم سقط فرض الحج والجهاد عن العبد . وقال ابن المنذر : أقسم النبي ﷺ في قصة العسيف أنه يقضى فيه بكتاب الله ثم قال : إن عايه جلد مائة وتغريب عام ، وهو المبيع لسكتاب الله . وخطب عمر بذلك على رؤوس الناس ، وعمل به الخلفاء الراشدون فلم ينكره أحد فكان إجماعاً ، واختلف في المسافة التي ينفي إليها : فقيل هو إلى رأى الإمام ، وقيل يشترط مسافة القصر ، وقيل إلى ثلاثة أيام ، وقيل إلى يومين ، وقيل يوم وليلة ، وقيل من عمل إلى عمل ، وقيل إلى ميل ، وقيل إلى ما ينطاق عليه اسم نفي وشرط المالكية الحبس في المكان الذي ينفي إليه ، وسيأتى البحث فيه في « باب لا تغريب على الأمة ولا نفي » ، ومن عجيب الاستدلال احتجاج الطحاوي لسقوط النفي أصلاً بأن نفي الأمة سائط بقوله « يومها ، كما سيأتى تقريره قال : وإذا سقطت عن الأمة سقطت عن الحرمة لأنها في معناها ، ويتأكد بحديث « لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم » قال : وإذا اتقى أن يكون على النساء نفي اتقى أن يكون على الرجال ، كذلك قال وهو مبني على أن العموم إذا سقط خص الاستدلال به ، وهو مذهب ضيف جداً . قوله ( الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله الآية ) كذا لابي ذر ، وساق في رواية كريمة إلى قوله ( المؤمنين ) والمراد بذكر هذه الآية أن الحكم ثابت بكتاب الله ، وقام الإجماع على اعتمادها على اختصاصه بالبكر وهو غير المحصن ، وقد تقدم بيان المحصن في « باب رجم المحصن » واختلفوا في كيفية الجلد فمن مالك يختص بالظاهر لقوله في حديث اللعان « البينة » وإلا جلد في ظهرك ، وقال غيره : يفرق على الأعضاء ويتقى الوجه والرأس ، ويجلد في الزنا والشرب والتبذير قهما مجرداً ، والمرأة قاعدة ، وفي القذف وعليه نيا به . وقال أحمد وإسحق وأبو ثور : لا يهرد أحد في الحد ، وليس في الآية للنفي ذكر فتتمسك به الحنفية فقالوا : لا يزداد على القرآن بخبر الواحد ، والجواب أنه مشهور لكثرة طرقه ومن حمل به من الصحابة ، وقد عملوا بمثله بل يدونه كنفنض الوضوء بالمقمة وجواز الوضوء بالثنيذ وغير ذلك مما ليس في القرآن ، وقد أخرج مسلم من حديث عباد بن الصامت مرفوعاً « خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلاً : البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » ، وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس قال : كن يحبس في البيوت أن ماتت وان عاشت عاشت : لما نزل ( واللاق

بأنهم الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فإن شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتترفعن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً) حتى نزلت (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) . قوله (قال ابن عيينة رآته في إقامة الحد) كذا للأكثر وسقط في بعضهم ول بعضهم وابن عليه ، بلام وتحتانية قيمة وعليه جرى ابن بطال والاول المعتمد ، وقد ذكر دخلطاي في شرحه أنه وآه في تفسير صفيان بن عيينة . قلت : ووقع نظيره عند ابن أبي شيبة عن مجاهد بسند صحيح اليه وزاد بعد قوله في إقامة الحد د بقام ولا بهطل ، والمراد به طيل الحد تركه أصلاً أو نقصه عدداً ومعنى ، وقوله تعالى (وليشهد عذابهما طائفة) نقل ابن المنذر عن أحمد الاجتزاء بواحد ، وعن اسحق اثنين ، وعن الزهري ثلاثة ، وعن مالك والشافعي أربعة ، وعن ربيعة ما زاد عليها ، وعن الحسن عشرة . ونقل ابن أبي شيبة بأسانيده عن مجاهد أدناها رجل ، وعن محمد بن كعب في قوله ( أن نفث عن طائفة منكم ) قال : هو رجل واحد ، وعن عطاء اثنان ، وعن الزهري ثلاثة ، وسيأتي في أول خبر الواحد ما جاء في قوله ( وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ) . قوله (عبد العزيز) هو ابن أبي سلة الماجشون . قوله (عن زيد ابن خالد) هكذا اختصر عبد العزيز من السند ذكر أبي هريرة ومن المتن سياق قصة العسيف كلها واقتصر منها على قوله بأسر فيمن زنى ولم يحصن جلد مائة وتغريب عام ، ويحتمل أن يكون ابن شهاب اختصره لما حدث به عبد العزيز ، وقوله د جلد مائة ، بالنصب على نزع الخافض . ووقع في رواية النسائي من طريق عبد الرحمن بن مهيدي عن عبد العزيز بلفظ د سمعت رسول الله ﷺ بأسر فيمن زنى ولم يحصن بجلد مائة وتغريب عام ، وقوله د قال ابن شهاب ، هو موصول بالسند المذكور . قوله ( أن عمر بن الخطاب ) هو منقطع لأن عروة لم يسمع من عمر ، لكنه ثبت عن عمر من وجه آخر أخرجه الترمذي والنسائي وصححه ابن خزيمة والحاكم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ ضرب وغرب ، وأن أبا بكر ضرب وغرب ، وأن عمر ضرب وغرب ، أخرجه من رواية عبد الله بن إدريس عنه ، وذكر الترمذي أن أكثر أصحاب عبيد الله بن عمر رووه عنه موقوفة على أبي بكر وعمر . قوله ( غرب ثم لم نزل تلك السنة ) زاد عبد الرزاق في روايته عن مالك د حتى غرب مروان و ثم ترك الناس ذلك يعني أهل المدينة . قوله في رواية الليث ( عن عقيل ) ووقع عند الاسماعيل في رواية حجاج بن محمد عن الليث د حدثني عقيل . . قوله ( عن سعيد بن المسيب ) هكذا خالف عقيل عبد العزيز ابن أبي سلة في شيخ الزهري فإن كان هذا المتن مختصراً من قصة المسيف فقد وافق عبد العزيز جميع أصحاب الزهري فإن شيخه عندهم عبيد الله بن عبد الله بن عتبة لا سعيد بن المسيب ، وإن كان حديثنا آخر فالراجع قول عقيل لأنه أحفظ لحديث الزهري من عبد العزيز ، لكن قد روى عقيل عن الزهري الحديث الآخر موافقاً لعبد العزيز أخرجهما النسائي من طريق حجين بن مملuke ثم جهم مضافاً ابن المنني عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب فذكر الحديثين هل الولاء حديث زيد بن خالد من رواية عبيد الله عنه وحديث أبي هريرة من رواية سعيد بن المسيب عنه ، وابن شهاب صاحب حديث لا يستسكركم منه جملة الحديث عن جماعة بالفاظ مختلفة . قوله ( بنى عام وباقامة الحد عليه ) وقع في رواية النسائي د أن بنى عاماً مع إقامة الحد عليه ، وكذا أخرجه الاسماعيل من طريق حجاج بن محمد عن الليث ، وحرف أن البناء في رواية يحيى بن بكير بمعنى مع والمراد باقامة الحد ما ذكر في رواية عبد العزيز جلد المائة وأطلق عليها الجلد لكونها بهذا القرآن ، وقد تملك بهذه الرواية من زعم أن النبي ﷺ وأنه ليس جزءاً من

الحديث ، وأجيب بأن الحديث ينصر بعضه بعضا ، وقد وقع التصريح في قصة العيص من لفظ النبي ﷺ أن عليه جلد مائة وتغريب عام ، وهو ظاهر في كون الشكل حده ، ولم يختلف على رايه في لفظه فهو أرجح من حكاية الصحابي مع الاختلاف . وما يؤيد كون حديث الباب واحداً مع أنه اختلف على ابن شهاب في تابعيه وصحابيه أن الزيادة التي من عمر هند عهد العزيز في حديث زيد بن خالد وقعت عند عقيل في حديث أبي هريرة ، ففي آخر رواية حجاج بن محمد التي أشرت إليها عند الاسماعيل ، قال ابن شهاب وكان عمر ينفي من المدينة إلى البصرة وإلى خيبر ، وفيه إشارة إلى بعد المسافة وقربها في النفي بحسب ما يراه الامام وأن ذلك لا يقيده . والذي تحرر لي من هذا الاختلاف أن في حديث الباب اختصاراً من قصة العيص وأن أصل الحديث كان عند عبيد الله بن عتبة عن أبي هريرة وزيد بن خالد جميعاً فكان يحدث به عنهما بتمامه وربما حدث عنه عن زيد بن خالد باختصار ، وكان عند سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وحده باختصار والله أعلم . وفي الحديث جواز الجمع بين الحديث والتعوير خلافاً للحنفية إن أخذ بظاهر قوله . ومع إقامة الحد ، وجواز الجمع بين الجلد والنفي في حق الزاني الذي لم يحصن خلافاً لم أيضاً إن قلنا إن الجميع حد . واحتج بعضهم بأن حديث عبادة الذي فيه النفي منسوخ بآية النور لأن فيها الجلد بغير نفي ، وتعقب بأنه يحتاج إلى ثبوت التاريخ ، وبأن العكس أقرب ، فإن آية الجلد مطلقة في حق كل زان تلخص منها في حديث عبادة التيب ، ولا يلزم من خلو آية النور من النفي عدم مشروعيته كالم يلزم من خلوها من الرجم ذلك ، ومن الحجج القوية أن قصة العيص كانت بعد آية النور لأنها كانت في قصة الإفك وهي مقدمة على قصة العيص لأن أبا هريرة حضرها وإنما هجر بعد قصة الإفك بزمان

### ٣٣ - باب نفي أهل المعاصي والخفنيين

٦٨٣٤ - حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام حدثنا يحيى عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لعن النبي ﷺ الخفنيين من الرجال والمترجلات من النساء وقال : أخرجوهم من بيوتكم ، وأخرج فلاناً ، وأخرج عمر فلاناً

قوله ( باب نفي أهل المعاصي والخفنيين ) كأنه أراد الرد على من أنكر النفي على غير المحارب فيبين أنه ثابت من فعل النبي ﷺ ومن بعده في حق غير المحارب وإذا ثبت في حق من لم يقع منه كبيرة فرفوعه فيمن أنى كبيرة بطريق الأولى ، وقد تقدم ضبط الخفنيين في باب ما ينهى من دخول المتشبهين بالنساء على المرأة ، في أواخر النكاح . قوله ( هشام ) هو الدستوائي ، ويحيى هو ابن أبي كثير . وقد تقدم بيان الاختلاف على هشام في سنده في كتاب آلباس في باب إخراج المتشبهين بالنساء من البيوت ، مع بقية شرحه . قوله ( وأخرج عمر فلاناً ) سقط لفظ هجر من رواية غير أبي ذر ، وقد أخرج أبو داود الحديث عن مسلم بن إبراهيم شيخ البخاري فيه بعد قوله . وقال أخرجهم من بيوتكم وأخرجوا فلاناً وفلاناً يعني الخفنيين ، وتقدم في اللباس عن معاذ بن فضالة عن هشام كرواية أبي ذر هتما ، وكذا عند أحمد عن يزيد بن هارون وعنده عن هشام ، وذكرت هناك اسم من نفاه النبي ﷺ من المدينة ولم أذكر اسم الذي نفاه عمر ، ثم وقفت في كتاب المفريه لابن الحسن المدائني ، من طريق الوليد بن سعيد قال : سمع عمر قوما يقولون أبو ذؤيب أحسن أهل المدينة ، فدعا به فقال : أنت لعمرى ، فأخرج من المدينة

فقال : إن كنت تخرجني قال البصرة حيث أخرجت يا عمر نصر بن حجاج ، وذكر قصة نصر بن حجاج وهي مشهورة ، وساق قصة جمعة السلمي وأنه كان يخرج مع النساء إلى البقيع وينحدث إليهن حتى كتب بعض الفزاة إلى عمر يشكر ذلك فأخرجهم ، وعن مسعدة بن مخارب عن اسماعيل بن مسلم أن أمية بن يزيد الأسدي ومولى مزينة كانا يهتكران الطعام بالمدينة فأخرجهما عمر ، ثم ذكر عدة قصص لمجوم ومعين ، فيمكن التفسير في هذه القصة ببعض هؤلاء . قال ابن بطال : أشار البخاري بإيراد هذه الترجمة عقب ترجمة الزاني إلى أن الزاني إذا شرع في حق من أتى معصية لاحد فيها لأن بشرع في حق من أتى ما فيه حد أولى ، فتأكد السنة الثابتة بالقياس ليرد به على من طارض السنة بالقياس ، فإذا تعارض القياسان بقيت السنة بلا معارض . واستدل به على أن المراد بالخفيين المتشبهون بالنساء لا من يؤتى ، فإن ذلك حد الرجم ، ومن وجب رجمه لا ينفى ، وتوقف بأن حده يختلف فيه ، والأكثر أن حكم الزاني ، فإن ثبت عليه جلد ونفى ، لأنه لا يتصور فيه الإحصان ، وإن كان يشبهه فقط ، وقيل إن في الترجمة إشارة إلى ضعف القول الصادر إلى رجم الفاعل والمفعول به وأن هذا الحديث الصحيح لم يأت فيه إلا الزاني ، وفي هذا نظر لأنه لم يثبت عن أحد من أخرجهم النبي ﷺ أنه كان يؤتى ، وقد أخرج أبو داود من طريق أبي هاشم عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ أتى بمنخت قد خضب يديه ورجليه فقالوا : ما بال هذا ؟ قيل يتشبه بالنساء ، فأمر به فنفى إلى البقيع ، يعني بالنون والله أعلم

### ٣٤ - باب من أمر غير الإمام بإقامة الحد غائبا عنه

٦٨٣٦ ، ٦٨٣٥ - حدثنا عامر بن علي حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عبيد الله بن خالد أن رجلا من الأعراب جاء إلى النبي ﷺ وهو جالس فقال : يا رسول الله أقض بكتاب الله ، فقام خصمه فقال : صدق ، أقض له يا رسول الله بكتاب الله ، إن ابني كان عسيفا على هذا فزني بأمرأتها فأخبروني أن علي ابني الرجم ، فأفتديت بمائة من لثمن ووليدة ، ثم سألت أهل الله لم فرعوا أن ما قتل ابني جلد مائة وتغريب عام . فقال : والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله ، أما اللثمن والوليدة فردت عليك ، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام . وأما أنت يا أنيس فاعد على امرأة هذا فارجمها ، فعدا أنيس فرجمها ،

قوله ( باب من أمر غير الإمام بإقامة الحد غائبا عنه ) قال المكراني : في هذا التركيب قلبي ، وكان الأول أن يبدل لفظ « غير » بالضمير فيقول من أمره الإمام الخ ، وقال ابن بطال : قد ترجم بعد ، يعني في آخر أبواب الحدود . هل يأمر الإمام رجلا فيضرب الحد غائبا عنه ، ومعنى للترجمة واحد ، كذا قال ، ويظهر لي أن بينهما تقييما من جهة أن قوله في الأول غائبا عنه حال من المأمور وهو الذي يقيم الحد ، وفي الآخر حال من الذي يقيم عليه الحد . ثم ذكر حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في قصة العسيف ، وقد مضى شرحه مستوفى قريبا . وقوله في هذه الرواية فقام خصمه فقال : صدق ، أقض له يا رسول الله بكتاب الله ، إن ابني ، قال المكراني : القائل هو الآخر ابني لا خصمه ، لأنه وقع في كتاب الصلح وجاءه أعرابي فقال يا رسول الله أقض بيننا بكتاب الله لقم خصمه وقال : صدق أقض بيننا بكتاب الله ، فقال الآخر ابني : إن ابني كان عسيفا ، . قلت : بل الذي قال أقض بيننا هو

والله العفيف ، في الرواية الماضية قريبا في باب الاعتراف بالزنا ، فقام خصمه وكان أفعه منه فقال : انقض بيننا بكتاب الله وأذن لي الخ ، هذه رواية سفيان بن عيينة ووافقه الجمهور ، فتقدمت رواية مالك في الإيمان والنذور ورواية الليث في الشروط وتأتي رواية صالح بن كيسان وشعيب بن أبي حمزة في خبر الواحد وكذا أخرجه مسلم من رواية الليث وصالح بن كيسان ومعه وساقه علي لفظ الليث ، ومع ذلك فلا اختلاف في هذا على ابن أبي ذئب ، فإنه رواه عن الزهري هنا وفي الصلح ، فالراي له في الصلح عن ابن أبي ذئب آدم بن أبي إياس وهنا عاصم بن علي ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق يزيد بن هارون عن ابن أبي ذئب فوافق عاصم بن علي وهذا هو المعتمد ، وإن قوله في رواية آدم ، فقال الأعرابي ، زيادة إلا إن كان كل من الخصمين متصفا بهذا الوصف ، وإيش ذلك بعبس ، والله أعلم

٣٥ - باب قوله الله تعالى ( ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيماكم من قتيانكم المؤمنات والله أعلم بإيمانكم بعضكم من بعض ، فأنكحوهن باذن أهلن وآتوهن أجورهن بالمعروف محصنات غير مسافحات ولا منخدرات أخدان ، فإذا أحسن فإن أنبن بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ، ذلك لمن خشى العفت منكم ، وأن تصبروا خير لكم ، والله غفور رحيم )

قوله باب قول الله تعالى ( ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات الآية ) كذا لا في ذر وساق في رواية كريمة إلى قوله ( والله غفور رحيم ) قال الواحدى قرئ ( المحصنات ) في القرآن بكسر الصاد ونحوها إلا في قوله تعالى ( والمحصنات من النساء إلا ما ملكت إيمانكم ) فبالفتح جرما ، وقرئ ( فإذا أحسن ) بالضم وبالفتح ، فبالضم معناه التزويج وبالفتح معناه الإسلام ، وقال غيره : اختلف في احصان الأمة ، فقال الأكثر احصانها التزويج ، وقيل العتيق ، وعن ابن عباس وطائفة احصانها التزويج ، وأمره أبو عبيد وإسماعيل القاضي واحتج له بأنه تقدم في الآية قوله تعالى ( من قتيانكم المؤمنات ) فيبعد أن يقول بعده فإذا أسلمن ، قال : فإن كان المراد التزويج كان مفهوما أنها قبل أن تزوج لا يجب عليها الجلد إذا زنت ، وقد أخذ به ابن عباس فقال : لا حد على الأمة إذا زنت قبل أن تزوج ، وبه قال جماعة من التابعين ، وهو قول أبي عبيد القاسم بن سلام ، وهو وجه للأنافسية ، واحتج بما أخرجه الطبراني من حديث ابن عباس : ليس على الأمة حد حتى تحسن ، وسنده حسن لكن اختلف في رفقه ووقفه والأرجح وقفه وبذلك جزم ابن خزيمة وغيره ، وادعى ابن شاهين في المنايع والمنسوخ ، أنه منسوخ بحديث الباب ، وتعقب بأن المنسوخ يحتاج إلى التاريخ وهو لم يعلم ، وقد عارضه حديث علي وأقيموا الحدود على أوقانكم من أحسن منهم ومن لم يحسن ، واختلف أيضا في رفقه ووقفه ، والراجح أنه موقوف ، لكن سياقه في مسلم يدل على رفقه فالتمسك به أقوى ، وإذا حمل الإحصان في الحديث على التزويج وفي الآية على الإسلام حصل الجمع ، وقد بينت السنة أنها إذا زنت قبل الإحصان تجلد ، وقال غيره التقييد بالإحصان فيفيد أن الحكم في حقها الجلد لا الرجم ، فاخذ حكم زناها بعد الإحصان من الكتاب وحكم زناها قبل الإحصان من السنة ، والحكمة فيه أن الرجم لا يتنصف فاستمر حكم الجلد في حقها . قال التيمي : ويحتمل أن يكون نص على الجلد في أكل حاليها ليستدل به على سقوط الرجم عنها لا على إرادة إسقاط الجلد عنها إذا لم تزوج ، وقد بينت السنة أن عليها الجلد



والخطاب في اجلدها بان يملك الامة ، فاستدل به على أن السيد يقيم الحد على من يملكه من جارية و عبد ، أما الجارية فبالنص وأما العبد فبالإلحاق ، وقد اختلف السلف فيمن يقيم الحدود على الارقاء : فقالت طائفة لا يقيمها إلا الإمام أو من يأذن له وهو قول الحنفية ، وعن الأوزاعي والثوري لا يقيم السيد إلا أحد الزنا ، واحتج الطحاوي بما أورده من طريق مسلم بن يعقوب قال : كان أبو عبد الله رجلا من الصحابة يقول : الزكاة والحدود والنساء والجمعة إلى السلطان ، قال الطحاوي لا نعلم له مخالفا من الصحابة ، ونعقبه ابن حزم فقال : بل خالفه اثنا عشر نفسا من الصحابة ، وقال آخرون يقيمها السيد ولو لم يأذن له الإمام وهو قول القاسمي ، وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عمر : في الامة إذا زنت ولا زوج لها يحدّها سيدها ، فإن كانت ذات زوج فأمرها إلى الإمام ، وبه قال مالك إلا أن كان زوجها عبداً سيدها فأمرها إلى السيد ، واستثنى مالك القطع في السرقة ، وهو وجه للشافعية وفي آخر يستثنى حد الشرب ، واحتج للمالكية بأن في القطع مثلة فلا يؤمّن السيد أن يريد أن يمثّل بمعبده فيخشى أن يتصل الأمر بمن يعتقد أنه يفتني بذلك فيدعي عليه السرقة لئلا يفتني فيمنع من مباشرة القطع سدا للفتنة ، وأخذ بعض المالكية من هذا التعليل اختصاص ذلك بما إذا كان مستند البرقة علم السيد أو الإفراز ، بخلاف ما لو ثبتت بالبينة فانه يجوز السيد لفقد المثلة المذكورة ، وحجة الجمهور حديث علي المشار إليه قبل وهو عند مسلم والثلاثة ، وعند الشافعية خلاف في اشتراط أهلية السيد لذلك ، وتمسك من لم يفتقر بأن سيده سبيل الاستصلاح فلا يفتقر الأهلية . وقال ابن حزم : يقيم السيد إلا إن كان كافرا ، واحتج بانهم لا يقرون إلا بالإفراز وفي تسليطه على إقامة الحد مناقاة لذلك . وقال ابن العربي : في قول مالك أن كانت الامة ذات زوج لم يحدّها الإمام من أجل أن الزوج تعلّق بالفرج في حفظه عن النسب الباطل والماء الفاسد ، لكن حديث النبي ﷺ أول أن يتبع ، يعني حديث علي المذكور الدال على التعميم في ذات الزوج وغيرها ، وقد وقع في بعض طرقاته من أحسن منهم ومن لم يحسن ، - قوله ( ثم يبعوها ولو بضعف ) بفتح الضاد المعجمة غير المشالة ثم جاء أي المضفور فصيل بمعنى مفعول ، زاد يونس وابن أخي الزهري والزيدي ويحيى بن سعيد كلهم عن ابن شهاب عند النسائي والضعف الحبل ، وهكذا أخرجه عن قتيبة عن مالك وزادها حماد بن أبي فروة عن محمد بن مسلم وهو ابن شهاب الزهري عند النسائي وابن ماجه ، لكن خالف في الاسناد فقال : ان محمد بن مسلم حدثه أن عروة وعمره حدثاه أن عائشة حدثته أن رسول الله ﷺ قال : إذا زنت الامة فأجلدها ، وقال في آخره : ولو بضعف والضعف الحبل ، وقوله والضعف الحبل مدرج في هذا الحديث من قول الزهري على ما بين في رواية القعنبي عن مالك عنه مسلم وابن داود فقال في آخره : قال ابن شهاب والضعف الحبل ، وكذلك ذكره الدارقطني في المطاآت منسوبا لجميع من روى المطاأ إلا ابن مهدي فإن ظاهر سياقه أنه أدرجه أيضاً ، ومنهم من لم يذكر قوله والضعف الحبل كما في رواية الباب . قوله ( قال ابن شهاب ) هو موصول بالسند المذكور . قوله ( لا أدري بعد الثالثة أو الرابعة ) لم يختلف في رواية مالك في هذا ، وكذلك في رواية صالح بن كيسان وابن عيينة ، وكذا في رواية يونس والزيدي عن الزهري عند النسائي ، وكذلك في رواية معمر عند مسلم وأدرجه في رواية يحيى بن سعيد عند النسائي ولفظه : ثم ان زنت فأجلدها ثم يبعوها ولو بضعف بعد الثالثة أو الرابعة ، ولم يقل قال ابن شهاب وعن قتيبة عن مالك كذلك ، وأدرج أيضاً في رواية محمد بن أبي فروة عن الزهري في حديث عائشة عند النسائي ، والصواب التفصيل ، وأما

العك في الثالثة أو في الرابعة الواقع في حديث أبي صالح عن أبي هريرة عند الترمذي ، فليجملها ثلاثا فإن عادت فليبيعها ، ومحوه في مرسل حكرمة عند أبي قررة بلفظه ، وإذا ذنت الرابعة فبيعوها ، ووقع في رواية سعيد المقبري المذكورة في الباب الذي يليه ، ثم إن ذنت الثالثة فليبيعها ، وحصل الاختلاف هل يجملها في الرابعة قبل البيع أو يبيعها بلا جمل ، والراجح الأول ويكون سكوت من سكك منه العلم بأن الجمل لا يترك ولا يقوم للبيع مقامه ، ويمكن الجمع بأن البيع يقع بعد المرة الثالثة في الجمل لأنه المحقق فيلغى العك ، والاحتياط على الثلاث في كثير من الأمور المشروعة . وقوله ، ولو بضمير ، أي جمل مضمور ، ووقع في رواية المقبري « ولو بجمل من شعر ، وأصل الضفر نسيج الشعر وأدخال بعضه في بعض ومنه صفائر شعر الرأس للمرأة والرجل ، قيل لا يكون مضمورا إلا إن كان من ثلاث ، وقيل شرطه أن يكون هريضا وفيه نظر . وفي الحديث أن الونا عيب يرد به الرقيق للاستمرار بالخط من قيمة المرفوق إذا وجد منه الونا ، كذا جزم به الذوي تبعاً لغيره ، وتوقف فيه ابن دقيق العيد لجواز أن يكون المضمود الأمر بالبيع ولو انحطت القيمة فيكون ذلك متعلقاً بأمر وجوهدي لا إخباراً عن حكم شرعي إذ ليس في الخبر تصريح بالأمر من أصل القيمة . وفيه أن من رضى فأقيم عليه الحد ثم عاد أعيد عليه ، بخلاف من رضى مراراً فإنه يكتفى فيه بإقامة الحد عليه مرة واحدة على الراجح . وفيه الزجر من مخالطة الفساق ومعاشرتهم ولو كانوا من الأراحم إذا تكرر زجرهم ولم يرتدعوا ويقع الزجر بإقامة الحد فيما شرع فيه الحد وبالتعديرت فبالحد فيه . وفيه جواز دطف الأمر المتقضى القندب على الأمر المتقضى الوجوب لأن الأمر بالجمل واجب والأمر بالبيع مندوب عند الجمهور خلافاً لابي ثور وأهل الظاهر ، وأدعى بعض الشافعية أن سبب صرف الأمر عن الوجوب أنه منسوخ ، وعن حكاية ابن الرفعة في المطلب ويحتاج إلى ثبوت ، وقال ابن بطال : حل الفقهاء الأمر بالبيع على المخص على مساعدة من تكرر منه الزنا ثلاثين بالعيد الرضا بذلك وما في ذلك من الوسيلة إلى تكثير أولاد الزنا ، قال : وحله بعضهم على الوجوب ولا سلف له من الأمة فلا يستعمل به ، وقد ثبت انتهى من إضاعة المال فكيف يجب بيع الأمة ذات القيمة بجمل من شعر لا قيمة له : فدل على أن المراد الزجر عن معاشرة من تكرر منه ذلك ، وتعقب بأنه لا دلالة فيه على بيع الثمين بالقيمة وإن كان بعضهم قد استدلل به على جواز بيع المعلق النصف ماله بدون قيمته ولو كان بما يتغابن بمنه إلا أن قوله ، ولو بجمل من شعر ، لا يراد به ظاهره وإنما ذكر المبالغة كما وقع في حديث « من بنى الله مسجداً ولو كفحه فطاة ، دلى أحد الأجوبة ، لأن قدر المفعول لا يسمع أن يكون مسجداً حقيقة ، والواقع ذلك في عدين ، فلو كان للجمهور فلا يبيعها وإيه إلا بالقيمة ، ويحتمل أن يطرد لأن عيب الزنا تنقص به القيمة عند كل أحد فيكون يبيعها بالنقصان يباع بمن المثل فيه عليه أفاض عياض ومن تبعه ، وقال ابن العربي : المراد من الحديث الإسراع بالبيع وإمضاؤه ولا يترتب به طاب الرغب في الزيادة ، وليس المراد بيبه بقيمة الجمل حقيقة ، وفيه أنه يجب على البائع أن يعلم المشتري بعيب السلعة لأن قيمتها إنما تنقص مع العلم بالعيب ، حكاية ابن دقيق العيد ، وتعقبه بأن العيب لو لم يعلم لم تنقص القيمة فلا يتوقف على الإدلام ، واستشكل الأمر ببيع الرقيق إذا رضى مع أن كل مؤمن حادور أن يرى لأخيه ما يرى لنفسه ، ومن لازم البيع أن يرائق أخاه المؤمن على أن يقتنى مالا يرضى اقتنائه لنفسه ، وأوجب بأن السبب الذي باعه لأجله ليس بحق الوقوع عند المشتري لجواز أن يرتفع الرقيق إذا علم أنه متى عاد أخرج فإن الإخراج من الوعان المألوف شاق ، ولجواز أن يقع الإذفاف عند المشتري بنفسه أو بغيره ،



قال ابن العربي : يرجى عند تبديل الحمل تبديل الحال ، ومن المعلوم أن المجاورة تأثرا في الطهارة وفي المصيبة ، قال النووي : وفيه أن الزاني إذا حد ثم زنى لزمه حد آخر ثم كذلك أبدا ، فإذا زنى مرات ولم يحد فلا يلزمه إلا حد واحد . قلت : من قوله فإذا زنى ابتداء كلام قاله لتسكيل الفائدة والا فليس في الحديث ما يدل عليه اثباتا ولا نفيا بخلاف الشئ الأول فإنه ظاهر ، وفيه إشارة إلى أن العقوبة في التعزيرات إذا لم يفد مقصودها من الزجر لا يفعل لأن إقامة الحد واجبة ، فلما تكرر ذلك ولم يفد عدل إلى ترك شرط إقامته على السيد وهو الملك ، ولذلك قال : ييمرها ، ولم يقل اجدها كلها زنت ، ذكره ابن دقيق العيد وقال قد تعرض الإمام الحرمين لشيء من ذلك فقال : إذا علم الممرور في أن التأديب لا يحصل إلا بالضرب المبرح فليتركه لأن المبرح يهلك وأيسر له الإهلاك ، وغير المبرح لا يفيد ، قال الرافعي : وهو مبني على أن الإمام لا يجب عليه تعزير من يستحق التعزير ، فإن قلنا يجب التعزير بالحد فليعززه بغير المبرح وإن لم يزجر . وفيه أنه السيد يقيم الحد على عبده وإن لم يستأذن السلطان ، وسيأتي الجمع فيه بعد ثلاثة أبواب

### ٣٦ - باب لا يُؤزَّبُ على الأمة إذا زنت ، ولا تُدْفَى

٦٨٣٩ - **رواه** عبد الله بن يوسف حدثنا البث عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة أنه سمعه يقول : قال النبي ﷺ : إذا زنت الأمة فبين زناها فليجلدها ولا يُؤزَّب ، ثم إن زنت فليجلدها ولا يُؤزَّب ثم إن زنت الثالثة فليهمها ولو مجمل من شعره . تابعه إسماعيل بن أمية عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ

**قوله** ( باب لا يُؤزَّب على الأمة إذا زنت ولا تُدْفَى ) أما التزبب بمثناه ثم ثلاثة ثم موحدة فهو التعنيف وزنه ومعناه ، وقد جاء باللفظ ولا يعنفها ، في رواية عبيد الله العمري عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة ، وأما التي فاستنبطوه من قوله فليهمها ، لأن المقصود من التي الإبعاد عن الوطن الذي وقعت فيه المصيبة وهو حاصل بالبيع ، وقال ابن بطال : وجه الدلالة أنه قال فليجلدها ، وقاله فليهمها ، فدل على سقوط التي لأن الذي بنى لا يقدر على تسليمه إلا بعد مدة فأشبهه الآبق . قلت : وفيه نظر لجواز أن يتسله المشتري مسلوب المنفعة مدة التي ، أو يتفق بيعة لمن يتوجه إلى المكان الذي يصدق عليه وجرد التي ، وقال ابن عمر : نكحني الأمة لثبوت حق السيد فيقدم على حق الله ، وإنما لم يسقط الحد لأنه الأصل والتي فرع . قلت : وتامة أن يقال : روى حق السيد فيه أيضاً بترك الرجم لأنه فوت المنفعة من أصلها بخلاف الجلد ، واستمر نفي العبد إذا لاحق للسيد في الاستمتاع به ، واستدل من استثنى نفي الرقيق بأنه لا وطن له وفي نفيه قطع حق السيد لأن عموم الأمر بنفي الزاني عارضه عموم نهي المرأة عن السفر بنهي المحرم ، وهذا خاص بالأماة من الرقيق دون الذكور ، وبه احتج من قال : لا يشرع نفي النساء مطلقا كما تقدم في باب البكر أن يجلدان وينفيان ، واختلف من قال بنفي الرقيق ، فأصبح نصف سنة ، وفي وجه ضعيف عند المالكية سنة كاملة ، وفي ثالث لا نفي على رقيق وهو قول الأئمة الثلاثة والأكثر . **قوله** ( إذا زنت الأمة فبين زناها فليجلدها ) أي ظهر ، وشرط بعضهم أن يظهر بالينة مراعاة للفظ تبين ، وقيل يكفي في ذلك يعلم السيد . **قوله** ( فليجلدها ) أي الحد الواجب عليها المعروف من صريح الآية ( فعلمين نصف حامل المحصنات من العذاب ) ووقع في رواية لسان من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة فليجلدها بكتاب الله . . **قوله** ( ولا

يُثَرَّبُ) أى لا يجمع عليها العقوبة بالجلد وبالتعذيب ، وقيل المراد لا يقتنع بالتوبيخ دون الجلد ، وفي رواية سمع  
عن أبي هريرة عند عبد الرزاق ولا يعيرها ولا يفندها ، قال ابن بطال : يؤخذ منه أن كل من أقيم عليه الحد لا يعز  
بالتعنيف والقوم وإنما يليق ذلك بمن صدر منه قبل أن يرفع إلى الإمام التحذير والتخويف ، فإذا رفع وأقيم عليه  
الحد كفاه . قالت : وقد تقدم قريبا نحوه عليه السلام عن سب الذي أقيم عليه حد آخر وقال لا تكونوا أعوانا للشيطان على  
أخيهكم . قوله ( تابعه اسماعيل بن أمية عن سعيد عن أبي هريرة ) يريد في المتن لا في السند ، لأنه نقص منه قوله ومن  
أيبه ، ورواية اسماعيل وصالحا النسائي من طريق بشر بن المفضل عن اسماعيل بن أمية ولفظه مثل الليث ، إلا  
أنه قال : فإن عادت فزنت فليبعها ، والباقي سواء ، ووافق الليث على زيادة قوله : وعن أيبه ، محمد بن اسحق أخرجه  
مسلم وأبو داود والنسائي ، ورافق اسماعيل على حذفه عبده الله بن عمر العمري عندهم وأيوب بن موسى عند  
مسلم والنسائي ومحمد بن عجلان وعبد الرحمن بن اسحق عند النسائي ، ووقع في رواية عبد الرحمن المذكور عن  
سعيد سمعت أبا هريرة وإسماعيل فيه شيخ آخر رواه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليل عنه عن الزهري عن حميد عن  
أبي هريرة أخرجه النسائي وقال أنه خطأ والصواب الأول ، ووقع في رواية حميد هذه بلفظ آخر قال : أنى النبي  
عليه السلام رجل فقال : جاريتي زنت فتبين زناها ، قال : أجلها خمسين ، الحديث

### ٣٧ - باب أحكام أهل الذمة وإحصانهم إذا زانوا ورفعوا إلى الإمام

٦٨٤٠ - **حدثنا** موسى بن اسماعيل **حدثنا** عبد الواحد **حدثنا** الشيباني سألت عبد الله بن أبي أوفى  
عن الرجم فقال : رجم النبي عليه السلام ، قلت : أقبل للزور أم بعده ؟ قال : لا أدري . تابعه علي بن مسير  
وخالد بن عبد الله والحاربي وعبيدة بن حميد عن الشيباني . وقال بعضهم : المائدة ، والأول أصح

٦٨٤١ - **حدثنا** اسماعيل بن عبد الله **حدثني** مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه  
قال : إن لليهود جادوا إلى رسول الله عليه السلام فذكروا له أن رجلا منهم وامرأة زنيا ، فقال لهم رسول الله عليه السلام :  
ما تجدون في التوراة في شأن الرجم ؟ فقالوا : نفصحههم ويؤجلون . قال عبد الله بن سلام : كذبتم ، إن فيها  
الرجم ، فأتوا بالتوراة فقرأوها ، فوضع أحدهم يده على آية الرجم فقرأ ما قبلها وما بعدها ، فقال له عبد الله بن  
سلام : ارفع يدك ، فرفع يده ، فاذا فيها آية الرجم ، قالوا : صدق يا محمد ، فيها آية الرجم ، فأمر بهما رسول  
الله عليه السلام فرجما ، فرأيت للرجل يحنى على المرأة يقبها الحجارة

**قوله** ( باب أحكام أهل الذمة ) أى اليهود والنصارى وسائر من تؤخذ منه الجزية . **قوله** ( وإحصانهم إذا  
زانوا ) بمعنى خلافتهم قال ابن من شروط الإحصان الإسلام . **قوله** ( ورفعوا إلى الإمام ) أى سواء جاءوا إلى  
حاكم المسلمين ليحكموه أو رفعهم إليه غيرهم متمديا عليهم خلافا لمن قيد ذلك بالشق الأول كالعنفية وما ذكر ذلك  
مبسوطا ، وذكر فيه حديثين : الحديث الأول ، **قوله** ( عبد الواحد ) هو ابن زياد ، والشيباني هو أبو اسحق  
سليمان . **قوله** ( عن الرجم ) أى رجم من ثبت أنه زني وهو محصن . **قوله** ( فقال رجم النبي عليه السلام ) كذا أطنى ،

فقال الكرماني : مطابقة لترجمة من حديث الإطلاق . قلت : والذي ظهر لي أنه جرى على عادته في الإشارة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث ، وهو ما أخرجه أحمد والاسماعيل والطبراني من طريق هشيم عن الشيباني قال : قلت هل رجم النبي ﷺ ؟ قال : نعم رجم يهوديا ويهودية ، وسياق أحمد مختصر . قوله ( أقبل النور ) أي سورة النور ، والمراد بالقبلية الزول ( قوله أم بمد ) في رواية الكشميهني : أم بعده . . قوله ( لا أدري ) فيه أن الصحابي الجليل قد تخفى عليه بعض الأمور الواضحة ، وأن الجواب من الفاضل بلا أدري لا عيب عليه فيه بل يدل على تحريره وثبته فيمدح به . قوله ( تابعه علي بن مسير ) قلت وصلها ابن أبي شيبة عنه عن الشيباني قال : قلت لعبد الله بن أبي أوفى ، فذكر مثله بلفظه قلت بعد سورة النور . . قوله ( وعاله بن عبد الله ) أي الطحان وهي عند المؤلف في « باب رجم المحسن » وقد تقدم لفظه . قوله ( والمحاربي ) يعني عبد الرحمن بن محمد الكوفي . قوله ( وعبيدة ) بفتح أوله ، وأبو حميد بالتصغير ، ومتابعه وصلها الاسماعيل من رواية أبي ثور وأحمد بن منيع قالوا حدثنا عبيدة بن حميد وجريروا ابن عبد الله عن الشيباني ولفظه قلت قبل النور أو بعد ما . . قوله ( وقال بعضهم ) أي بعض المسلمين وهو عبيدة قال لفظه في مسند أحمد بن منيع ومن طريقه الاسماعيل . قلت بعد سورة المائدة أو قبلها ؟ كذا وقع في رواية هشيم التي أشرت إليها قبل . قوله ( والاول أصح ) أي في ذكر النور . قلت : ولعل من ذكره توهم من ذكر اليهودي واليهودية أن المراد سورة المائدة لأن فيها الآية التي نزات بسبب سؤال اليهود عن حكم الذين زنيا منهم . الحديث الثاني ، قوله ( عن نافع ) في موطأ محمد بن الحسن وحده . حدثنا نافع ، قاله الدارقطني في المرطحات . قوله ( ان اليهود جاءوا إلى رسول الله ﷺ فذكروا له أن رجلا منهم وامرأة زنيا ) ذكر السهيلي عن ابن العربي (١) أن اسم المرأة بسة بضم الموحدة وسكون المهملة ولم يسم الرجل ، وذكر أبو داود السبب في ذلك من طريق الزهري « سمعت رجلا من مزينة من تبع العلم وكان عند سعيد بن المسيب يحدث عن أبي هريرة قال : زنى رجل من اليهود بامرأة ، فقال بعضهم لبعض اذهبوا بنا إلى هذا النبي فإنه يهت بالتخفيف ، قال أفتانا بفتيا دون الرجم قبلناها واحتججنا بها عند الله وقلنا فتيا نبى من أنبيائك . قال فأثروا النبي ﷺ وهو جالس في المسجد في أصحابه فقالوا : يا أبا القاسم ماترى في رجل وامرأة زنيا منهم ، ونفل ابن العربي عن الطبري واليعقوبي عن المفسرين قالوا : انطلق قوم من قريظة والنضير منهم كعب بن الأشرف وكعب بن أسد وسعيد بن عمرو ومالك ابن الصيف وكنانة بن أبي الحقيق وشاس بن قيس ويوسف بن حازم فسالوا النبي ﷺ وكان رجل وامرأة من أشراف أهل خيبر زنيا واسم المرأة بسة ، وكانت خيبر حينئذ حربا فقال لهم أسألوهم . فنزل جبريل على النبي ﷺ فقال : اجعل بينك وبينهم ابن صوريا ، فذكر القصة مطولة ، ولفظ الطبري من طريق الزهري المذكورة « ان أحبار اليهود اجتمعوا في بيت المدراس ، وقد ذنى رجل منهم بعد إحصائه بامرأة منهم قد أحصنت ، فذكر القصة وفيها « فقال أخرجوا إلى عبد الله بن صوريا الأهود » قال ابن اسحق « ويقال انهم أخرجوا معه أبا ياسر ابن أحطب وروم بن يهودا ، فخلا النبي ﷺ بابن صوريا » فذكر الحديث . ووقع عند مسلم من حديث البراء « مر على النبي ﷺ يهودى مجملودا . فدعاهم فقال : هكذا تجدون حد الوانى في كتابكم ؟ قالوا : نعم ، وهذا يخالف الاول من حيث ان فيه أنهم ابتدءوا السؤال قبل إقامة الحد ، وفي هذا أنهم أقاموا الحد قبل السؤال ،

(١) في نسخة من ابن العربي

ويمكن الجمع بالتعدد بأن يكون الذين سألوا عنهما غير الذي جلدوه ، ويحتمل أن يكون : بادروا جلده ثم بدا لهم  
فسألوا فاتفق المرور بالجلود في حال سؤالهم عن ذلك فأمرهم باحطارها فوقع ما وقع والعلم عند الله ، وبوقيد الجمع  
ما وقع عند الطبراني من حديث ابن عباس ، أن رجلا من اليهود أتوا النبي ﷺ ومعه امرأة فقالوا : يا محمد  
ما أنزل عليك في الزنا ، فبينما هم جلدا الرجل ثم بدا لهم أن يسألوا عن الحكم فأحضروا المرأة وذكروا القصة  
والسؤال ، ووقع في رواية عبيد الله العمري عن نافع عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ أتى يهودي ويهودية زنيا ،  
ونحوه في رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر الماضية قريبا ولفظه : أحداثا ، وفي حديث عبد الله بن الحارث  
عند البزار أن اليهود أتوا يهوديين زنيا وقد أحصنا . **قوله** ( ماتمردون في التوراة في شأن الرجم ) ، قال الباجي :  
يحتمل أن يكون علم بالوحي أن حكم الرجم فيما ثبت على ما شرع لم يباحثه تبديل ، ويحتمل أن يكون علم ذلك  
بأخبار عبد الله بن سلام وغيره عن أسلم منهم على وجه حصل له به العلم بصحة نقلهم ، ويحتمل أن يكون إنما سألهم  
عن ذلك ليعلم ما عندهم فيه ثم يتعلم صحة ذلك من قبل الله تعالى . **قوله** ( فقالوا انفضهم ) بفتح أوله وثالثه من  
الفضيحة . **قوله** ( ويمجدون ) وقع بيان الفضيحة في رواية أيوب عن نافع الآتية في التوحيد بلفظ : قالوا لسنم  
وجوههما ، ونخرجهما ، وفي رواية عبيد الله بن عمر : قالوا لصد وجوههما ونحسبهما ونخالف بين وجوههما  
ويطاف بهما ، وفي رواية عبد الله بن دينار : أن أحبارنا أخذوا نحميم الوجه والتجبية ، وفي حديث أبي هريرة  
يحمم ويحبه ويمجد ، والتجبية أن يحمل الزانيان على حمار وتقابل أفتيتهما ويطاف بهما ، وقد تقدم في باب  
الرجم بالبلط ، النقل عن إبراهيم الحربي أنه حرم بأن تفسر التجبية من قول الزهري فكأنه أدرج في الخبر لأن  
أصل الحديث من روايته . وقال المنذرى : يشبه أن يكون أصله الحمزة وأنه التجبية وهي الردع والوجع يقال  
جباة تجبيما أي ردعته ، والتجبية أن ينكس رأسه فيحتمل أن يكون من فعل به ذلك ينكس رأسه استحياء فصحى  
ذلك الفعل تجبية . ويحتمل أن يكون من الجبه وهو الاستقبال بالمكروه وأصله من إصابة الجبهة نقول جبهته إذا  
أصبت جبهته كراسته إذا أصبت رأسه ، وقال الباجي : ظاهر الأمر أنهم قصدوا في جوابهم تحريف حكم التوراة  
والكذب على النبي إمارجا أن يحكم بينهم بفيد ما أنزل الله وإما لأنهم قصدوا بتحكيمة التخفيف عن الزانيين واعتقدوا  
أن ذلك يخرجهما عما وجب عليهم ، أو قصدوا اختصار أمره ، لأنه من المقرر أن من كان نبيا لا يقر على باطل ،  
فظهر يتوفيق الله نبيه كذبهم وصدقه والله الحمد . **قوله** ( قال عبد الله بن سلام : كذبتم ، أن فيها الرجم ) ورواية  
أيوب وعبيد الله بن عمر : قال فأتوا بالتوراة قال فأنزلوها أن كنتم صادقين . **قوله** ( فأتوا ) بصيغة الفعل الماضي ،  
وفي رواية أيوب لجأوا وزاد عبد الله بن عمر : بها فقرؤها ، وفي رواية زيد بن أسلم : فأتى بها فنزع الوصادة من  
تحتها فوضع التوراة عليها ثم قال آمنت بك وبعين أنزلك ، وفي حديث البراء عند مسلم : فدعا رجلا من علمائهم  
فقال أنشدك بالله وبعين أنزله ، وفي حديث جابر عند أبي داود : فقال أنتوني بأعلم رجلين منكم : قاتل بابين صورياء  
زاد الطبري في حديث ابن عباس : أنتوني برجلين من علماء بني إسرائيل ، فأتوه برجلين أحدهما شاب والآخر شيخ  
قد سقط حاجباه على عينيه من الكبر ، ولابن أبي حاتم من طريق مجاهد : أن اليهود استفتوا رسول الله ﷺ في الزانيين  
فأقامهم بالرجم ، فأنكروه ، فأمرهم أن يأتوا بأحبارهم فأنشدهم فكتموه إلا رجلا من أصاغرهم أهور فقال :  
كذبوك يا رسول الله في التوراة . **قوله** ( فأتوا ) بالتوراة فنشروها فوضع أحدهم يده على آية الرجم قرأ ما قبلها

وما بعدها) ونحوه في رواية عبيد الله بن دينار، وفي رواية عبيد الله بن عمر، فوضع الفتي الذي يقرأ يده على آية الرجم تقرأ ما بين يديها وما وراءها، وفي رواية أبيوب، فقالوا الرجل من يرضون: يا أعور اقرأ. فقرأ، حتى انتهى إلى موضع منها فوضع يده عليه، واسم هذا الرجل عبد الله بن صوريا كما تقدم، وقد وقع عند النقاش في تفسيره أنه أسلم، لكن ذكر مكى في تفسيره أنه ارتد بعد أن أسلم، كذا ذكر القرطبي، ثم وجدته عند الطبري بالسند المتقدم في الحديث الماضي أن النبي ﷺ لما ناشيه قال: يا رسول الله إنهم لا يعلمون أنك نبي مرسل ولكمهم بمصدر نك، وقال في آخر الحديث: ثم كفر بعد ذلك ابن صوريا ونزلت فيه (يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر) الآية. قوله (فقال له عبد الله بن سلام: ارفع يدك فرفع يده، فاذا فيها آية الرجم) في رواية عبيد الله بن دينار: فاذا آية الرجم تحت يده، ووقع في حديث البراء: ولعله كثر في أشرافنا فكنا إذا أخذنا الشريف تركناه وإذا أخذنا الوضع أبقنا عليه الحد، فقالتا تعالوا فلانجتمع على شيء نقيم على الشريف والوضع فجعلنا التحميم والمجد مكان الرجم، ووقع بيان ماني التوراة من آية الرجم في رواية أبي هريرة: والمحسن والمحصنة إذا زنيا فقامت عليهما البينة رجما، وإن كانت المرأة حبل تربص بها حتى تضع ماني بطنها، وفي حديث جابر عند أبي داود: قال نجد في التوراة إذا شهد أربعة أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة رجما، زاد البزار من هذا الوجه: فأن وجدوا الرجل مع المرأة في بيت أو في ثوبها أو على بطنها فهي ربة وفيها عقوبة، قال فما منعكم أن ترجوها قالا: ذهب سلطاننا ففكر هنا القتل، وفي حديث أبي هريرة: فإنا أول ما ارتختهم أسراهم: قال: زنى ذرا قرابة من الملك فأخبر عنه الرجم، ثم زنى رجل شريف فأرادوا رجما فعال قومه دونه وقالوا أبدأ بصاحبك، فاصطاحوا حل هذه العقوبة، وفي حديث ابن عباس عند الطبراني: أنا كنا شعبة وكان في ناسنا حسن وجه فكثير فينا فلم يقيم له نصرا فأنجلد، والله أعلم. قوله (فأمرهما رسول الله ﷺ فرجما) زاد في حديث أبي هريرة: فقال النبي ﷺ فاني أحكم بملئ التوراة، وفي حديث البراء: اللهم إني أول من أحبي أسرك إذ أمانوه، ووقع في حديث جابر من الزيادة أيضا: فدعا رسول الله ﷺ بالشهود لحاء أربعة فشهدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة، فأمرهما فرجما. قوله (فأريت الرجل يعني) كذا في رواية ابن ذر عن الدرخصي بالحاء المملة بعدها نون مكسورة ثم تحانية صاكنة، وعن المستطلي والكشميني بهم ونون مفتوحة ثم مزة، وهو الذي قال ابن دقيق العيد إنه الراجح في الرواية، وفي رواية أبيوب: ويحاني، بهم أوله وجيم مهموز. وقاله ابن عبد البر: وقع في رواية يحيى بن يحيى كالمصرخي والصواب: ويحاني، أى يعمل. وجملة ما حصل لنا من الاختلاف في ضبط هذه اللفظة عشرة أوجه: الأول والثالث: بهم أوله والجيم وكسر ثنون وبالحزة، الرابع كالأول إلا أنه بالموحدة بدل ثنون، الخامس كالثاني إلا أنه بواو بدل التحانية، السادس كالأول إلا أنه بالجيم، السابع بهم أوله وفتح المملة وتعدد الثنون، الثامن: ويحاني، بالنون، التاسع مثله لكن بالحاء، العاشر مثله ولكنه بالناء بدل الثنون والجيم أيضا. وأريت في الإمرات للدلي، بخط الضياء في هذا الحديث من طريق معمر عن الزهري: ويحاني، بهم وفاء بخير همز وعلى الفاء صح. قوله (بقيا) بفتح أوله ثم قال تفسير لقوله: ويحاني، وفي رواية عبيد الله بن عمر: ولقد رأيت بقيا من الهجاء بنفسه، ولابن حاجة من هذا الوجه: يسترها، وفي حديث ابن عباس عند الطبراني: فلما وجد من الهجاء قام على صاحبه يعني عليها يقيا

الحجارة حتى قتلا جميعا فكان ذلك مما صنع الله لرسوله في تحقيق الزنا منهما ، وفي هذا الحديث من الفوائد وجوب الحد على الكافر الذي إذا زنى وهو قول الجمهور ، وفيه خلاف عند الشافعية ، وقد ذهل ابن عبد البر فنقل الاتفاق على أن شرط الإحصان الموجب للرجم الاسلام ، ورد عليه بأن الشافعية وأحمد لا يشترطان ذلك ، ويؤيد مذهبهما وقوع التصريح بأن اليهوديين الذين رجما كانا قد أحصنا كما تقدم نقله ، وقال المالكية ومعظم الحنفية وريبعة شيخ مالك شرط الإحصان الاسلام ، وأجابوا عن حديث الباب بأنه ﷺ إنما رجهما بحكم التوراة وليس هو من حكم الاسلام في شيء ، وإنما هو من باب تنفيذ الحكم عليهم بما في كتابهم ، فإن في التوراة الرجم على المحصن وغير المحصن قالوا وكان ذلك أول دخول النبي ﷺ المدينة ، وكان ما موردا بانبياخ حكم التوراة والعمل بها حتى ينسخ ذلك في شرعه ، فرجم اليهوديين على ذلك الحكم ، ثم نسخ ذلك بقوله تعالى ( واللات يأتين الفاحشة من لسانكم فاستنصبوا عليهن أربعة منكم إلى قوله ( أو يجعل الله لمن سبيلا ) ثم نسخ ذلك بالفرقة بين من أحصن ومن لم يحصن كما تقدم انتهى . وفي دعوى الرجم على من لم يحصن نظر ، لما تقدم من رواية الطبري وغيره ، وقال مالك : إنما رجم اليهوديين لأن اليهود يرمضون لكن لهم ذمة فتحاكروا اليه ، وتعتبه الطحاوي بأنه لو لم يكن واجبا ما فعله ، قال : وإذا أقام الحد على من لا ذمة له فلان يتيهه على من له ذمة أولى . وقال المازري : يمرض على جواب مالك بكونه رجم المرأة وهو يقول لا تقتل المرأة إلا إن أجاب أن ذلك كان قبل النهي عن قتل النساء ، وأيد القرطبي أنهما كانا حربيين بما أخرجه الطبري كما تقدم ، ولا حجة فيه لأنه منقطع ، قال القرطبي : ويذكر عليه أن ههنا سائلين يوجب لهم عهدا كما لو دخلوا لمرض كتهجارة أو رسالة أو نحو ذلك فانهم في أمان إلى أن يدروا إلى ما منهم . قلت : ولم ينفصل عن هذا إلا أن يقول إن السائل عن ذلك ليس هو صاحب الواقعة . وقال النووي : دعوى أنهما كانا حربيين باطلة بل كانا من أهل العهد ، كذا قال ، وسلم بعض المالكية أنهما كانا من أهل العهد واحتج بأن الحاكم أخبر إذا تحاكم إليه أهل الذمة بين أن يحكم فيهم بحكم الله وبين أن يمرض عنهم على ظاهر الآية ، فاختلف ﷺ في هذه الواقعة أن يحكم بينهم ، وتعتب بأن ذلك لا يستقيم على مذهب مالك لأن شرط الإحصان عنده الاسلام وهما ككافرين ، وانفصل ابن العربي عن ذلك بأنهما كانا محكمين له في الظاهر ومختبرين ما عنده في الباطن هل هو نبي حق أو مساج في الحق ، وهذا لا يرفع الإشكال ولا يخلص عن الإيراد . ثم قال ابن العربي : في الحديث أن الاسلام ليس شرطا في الإحصان ، والجواب بأنه إنما رجما لإقامة الحججة على اليهود فيما حكموه فيه من حكم التوراة فيه نظر ، لأنه كيف يقم الحججة عليهم بما لا يراه في شرعه مع قوله ( وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ) قال : وأجيب بأن سياق الفصحة يقتضي ما قلناه ، ومن ثم استدعى شهرهم ليقم الحججة عليهم منهم ، إلى أن قال : والحق أحق أن يتبع ، ولو جاءني لحسكت عليهم بالرجم ولم أعتبر الاسلام في الإحصان . وقال ابن عبد البر : حد الزاني حق من حقوق الله . وعلى الحاكم أقامته ، وقد كان لليهود حاكم وهو الذي حكم رسول الله ﷺ فيهما . وقول بعضهم إن الروانيين حكماء دعوى مردودة ، واعترض بأن التحكيم لا يكون إلا لغير الحاكم ، وأما النبي ﷺ فحكمه بطريق الولاية لا بطريق التحكيم : وأجاب الحنفية عن رجم اليهوديين بأنه وقع بحكم التوراة ، ورد الخطاب لأن الله قال ( وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ) وإنما جلد القوم سائلين عن الحكم عنده كادلت عليه الرواية المذكورة فاشار عليهم بما حكمه من حكم التوراة ، ولا جائز أن يكون حكم الاسلام عنده مخالفا لذلك لأنه لا يهود الحكم بالمسوخ ، فدل

على أنه إنما حكم بالناسخ . وأما قوله في حديث أبي هريرة ، فأنى أحكم بما في التوراة ، ففي سننه رجل مبهم ، ومع ذلك لم يثبت لكان معناه لإقامة الحجّة عليهم ، وهو موافق لشريعته . قلت : ويؤيده أن الرجم جاء ناسخاً للجلد كما تقدم تقريره ، ولم يقل أحد إن الرجم شرع ثم نسخ بالجلد ثم نسخ الجلد بالرجم . وإذا كان حكم الرجم باقياً منذ شرع فأحكم عليهما بالرجم بمجرد حكم التوراة بل بشرعه الذي استمر حكم التوراة عليه ولم يقدر أنهم بدلوه فيما بدلوا وأما ما تقدم من أن النبي ﷺ رجمهما أول ما قدم المدينة لقوله في بعض طرق القصة ، لما قدم النبي ﷺ المدينة أتاه اليهود ، فاجواب أنه لا يلزم من ذلك الفور ، ففي بعض طرقه الصحيحة كما تقدم أنهم تحاكروا إليه وهو في المسجد بين أصحابه ، والمسجد لم يكمل بناؤه إلا بعد مدة من دخوله ﷺ المدينة فبطل الفور ، وأيضاً ففي حديث عبد الله بن الحارث بن جزء أنه حضر ذلك وحديثه إنما قدم مع أبيه مسلماً بعد فتح مكة ، وقد تقدم حديث ابن عباس وفيه ما يشعر بأنه شاهد ذلك . وفيه أن المرأة إذا أقيم عليها الحد تكون قاعدة هكذا استدلل به الطحاوي ، وقد تقدم أنهم اختلفوا في الحفر للرجومة ، فمن يرى أنه يحفر لها تكون في الغالب قاعدة في الحفرة ، واختلفوا في إقامة الحد عليها قاعدة أو قائمة إنما هو في الجلد ، ففي الاستدلال بصورة الجلد على صورة الرجم نظر لا يفي . وفيه قبول شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض ، ودعم ابن العربي أن معنى قوله في حديث جابر ، فعدا بالشهود ، أي شهود الإسلام على أعتاقهم ، وقوله ، فرجمهما بشهادة اليهود ، أي البينة على أعتاقهم ، ورد هذا التأويل بقوله في نفس الحديث ، أنهم رأوا ذكره في رجمها كليل في المسكحة ، وهو صريح في أن الشهادة بالمعاودة لا بالاعتراف ، وقال القرطبي : اليهود على أن الكافر لا تقبل شهادته على مسلم ولا على كافر لاني حد ولا في غيره ولا فرق بين السفر والحضر في ذلك ، وقبل شهادتهم جماعة من التابعين وبعض الفقهاء إذا لم يوجد مسلم . واستثنى أحمد حالة السفر إذا لم يوجد مسلم ، وأجاب القرطبي عن اليهود عن واقعة اليهود بأنه ﷺ نفذ عليهم ما علم أنه حكم التوراة وألزمهم العمل به اظهاراً لتحريرهم كتبهم وتغيير حكمه ، أو كان ذلك خاصاً بهذه الواقعة كذا قال ، والثاني مردود ، وقال النووي : الظاهر أنه رجمهما بالاعتراف ، فان ثبت حديث جابر ففعل اليهود كانوا مسلمين والأفلاحة بشهادتهم ، ويتمين أنهما أقرّا بالزنا . قلت : لم يثبت أنهم كانوا مسلمين ، ويحتمل أن يكون اليهود أخبروا بذلك لسؤال بقية اليهود لم يسمع النبي ﷺ كلامهم ولم يحكم فيهم إلا مستقندين لما أطلعهم الله تعالى فحكم في ذلك بالوحي وألزمهم الحجّة بينهم كما قال تعالى ( وشهد شاهد من أهلها ) وإن شهودهم شهدوا عليهم عند أخبارهم بما ذكر فلما دفعوا الأمر إلى النبي ﷺ استعلم القصة على وجهها فذكر كل من حضره من الرواة ما حفظه في ذلك ، ولم يكن مستند حكم النبي ﷺ إلا ما أطلعهم الله عليه ، واستدل به بعض المالكية على أن الجلود بجلد قائما إن كان رجلاً والمرأة قاعدة لقول ابن عمر : رأيت الرجل يقيها الحجارة ، . فدل على أنه كان قائماً وهي قاعدة ، وتعب بأن واقعة عين فلا دلالة فيه على أن قيام الرجل كان بطريق الحكم عليه بذلك ، واستدل به على رجم الحصن وقد تقدم البحث فيه مستوفى ، وعلى الاقتصاد على الرجم ولا يضم إليه الجلد وقد تقدم الخلاف فيه في باب مفرد ، وكذا احتج به بعضهم ، ولو احتج به أمكس لكان أقرب لأنه في حديث البراء عند مسلم أن الزاني جلد أولاً ثم رجم كما تقدم ، لكن يمكن الانفصال بأن الجلد الذي وقع له لم يكن بحكم حاكم . وفيه أن أنكحة الكفار صحيحة لأن ثبوت الإحصان فرع ثبوت صحة النكاح . وفيه أن الكفار خاطبون بفروع الشريعة وفي أخذهم من هذه القصة

بهذه . وفيه أن اليهود كانوا ينسبون إلى التوراة ما ليس فيها ولو لم يكن ما أقدموا على تبنيها والا لكان في الجواب حيلة من الأحوال لأنه سأل عما يجدون في التوراة فمدلوا عن ذلك ما يفهمونه وأوصوا أن يفهم موافق لما في التوراة فأكد بهم عبد الله بن سلام . وقد استدلل به بعضهم على أنهم لم يقطعوا شيئاً من ألفاظها كما يأتي تقريره في كتاب التوحيد ، والاستدلال به لذلك غير واضح لاحتمال خصوص ذلك بهذه الواقعة فلا يدل على التعميم ، وكذا من استدلل به على أن التوراة التي أحضرت حينئذ كانت كلها صحيحة سالمة من التبديل لأنه بطرقه هذا الاحتمال بعينه ولا يرد قوله : أخذت بك وبمن أدركه ، لأن المراد أصل التوراة . وفيه اكتفاء المحاكم بترجمان واحد موثوق به وسيأتي بسطه في كتاب الأحكام . واستدل به على أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا ثبت ذلك لما بدليل قرآن أو حديث صحيح مالم يثبت نسخه بشرية نينا أو نديم أو شريعهم ، وعلى هذا فيجعل ما وقع في هذه القصة على أن النبي ﷺ علم أن هذا الحكم لم ينسخ من التوراة أصلاً

### ٣٨ - باب إذا رمى امرأته أو امرأة غيره بالزنا عند الحاكم والناس

هل على الحاكم أن يبعث إليها فيسألها عما رميت به ؟

٦٨٤٦ ، ٦٨٤٣ - **حريش** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة وزيد بن خالد أنهما أخبراه أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ فقال أحدهما : اقض بيننا بكتاب الله ، وقال الآخر - وهو أفتهما - : أجل يا رسول الله فاقض بيننا بكتاب الله ، وأذن لي أن أنسلكم ، قال : تكلم . قال : إن ابني كان عصيًّا على هذا - قال مالك : والعصيف الأجير - فزني بامرأته فأخبروني أن على ابني للرجم ، فافتدت منه بمائة شاة وبجارية لي ، ثم إنني سألت أهل العلم فأخبروني أن ماعلي ابني بجلد مائة وتغريب عام . وإنما للرجم على امرأته . فقال رسول الله ﷺ : أما والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله . أما فتملك وجاريك فردك عليك . وجلد ابنه مائة وغربه عاماً . وأمر أئيماً الأسلي أن يأتي امرأة الآخر فان اعترفت فارجمها ، فاعترفت فرجمها .

**قوله** ( باب إذا رمى امرأته أو امرأة غيره بالزنا عند الحاكم والناس هل على الحاكم أن يبعث إليها فيسألها عما رميت به ) ذكر فيه قصة العسيف ، وقد تقدم شرحه مستوفى ، والحكم المذكور ظاهر فيمن قذف امرأة غيره ، وأما من قذف امرأته فكأنه أخذه من كون زوج المرأة كان حاضراً ولم ينكر ذلك ، وأشار بقوله هل على الإمام ، إلى الخلاف في ذلك ، والجمهور على أن ذلك بمسب ما يراه الإمام . قال النووي : الأصح عندنا وجوب الحجلة فيه بعث أئيم إلى المرأة ، وتعقب بأنه فعل وقع في واقعة حال لا دلالة فيه على الوجوب لاحتمال أن يكون سبب البحث ما وقع بين زوجها وبين والده العسيف من الخصام والمصالحة على الحد واشتجار القصة حتى صرح والد العسيف بما صرح به ولم ينكر عليه زوجها ، فالإرسال إلى هذه المختص بمن كان على مثلي حالها من التهمة القوية بالجمهور ، وإنما قلنا على اعترافها لأن حد الزنا لا يثبت في مثلها إلا بالافرار لتعدد إقامة البينة على ذلك ،



وقد تقدم شرح الحديث مستوفى ، وذكرنا ما قيل من الحسكة في إرسال أنيس إلى المرأة المذكورة ، وفي الموطأ أن عمر أتاه رجل فأخبره أنه وجد مع امرأته رجلا فبعث اليها أبا واد فسالها عما قال زوجها وأعلمها أنه لا يؤخذ بقوله فاعترفت ، فأمر بها عمر فرجعت . قال ابن بطال : أجمع العلماء على أن من قذف امرأته أو امرأة غيره بالزنا فلم يأت على ذلك بيينة أن عليه الحد ، إلا أن أقر المذوف ، فلهذا يجب على الإمام أن يبعث إلى المرأة يسألها عن ذلك ، ولو لم تعترف المرأة في قصة العفيف لوجب على والد العفيف حد القذف . وما يتفرع عن ذلك لو اعترف رجل بأنه زنى بامرأة معينة فأنكرت هل يجب عليه حد الزنا وحد القذف أو حد القذف فقط ؟ قال بالاول مالك والثاني أبو حنيفة ، وقال الشافعي وصاحبنا أبي حنيفة : من أقر منهما قائما عليه حد الزنا فقط ، والحجة فيه أنه إن كان صدق في نفس الأمر فلا حد عليه لقذفها ، وإن كان كاذب فلايس بران وإنما يجب عليه حد الزنا لأن كل من أقر على نفسه وعلى غيره لومه ما أقر به على نفسه وهو مدح فيما أقر به على غيره فيؤخذ بأقراره على نفسه دون غيره .

٣٩ - باب من أذنب أهله أو غيره دون السلطان . وقال أبو سعيد عن النبي ﷺ « إذا صلى فأراد أحد أن يمر بين يديه فليدفعه ، فإن أبي فليقاتله » وقوله أبو سعيد

٦٨٤٤ - حديث إسماعيل حدثني مالك عن هبة الرحمن بن القاسم عن أبيه « عن عائشة قالت : جاء أبو بكر رضي الله عنه - ورسول الله ﷺ واضع رأسه على فخذي - فقال : حبست رسول الله ﷺ والناس وليسوا على ما . فماتني وجعل يطعن يده في خامري . ولا يمنني من لا تحرك إلا مكان رسول الله ﷺ ، فأنزل الله آية التيمم »

٦٨٤٥ - حديث يحيى بن سليمان حدثني ابن وهب أخبرني عمرو أن عبد الرحمن بن القاسم حدثه عن أبيه « عن عائشة قالت : أقبل أبو بكر فلما كزني كسرة شديدة وقال : حبست الناس في بلاد ، فهي لاوت لمكان رسول الله ﷺ وقد أوجعت . . فهو » لكز ووكر : واحد

قوله ( باب من أذنب أهله أو غيره دون السلطان ) أي دون إذنه له في ذلك . هذه الترجمة مقودة لبيان الخلاف هل يحتاج من وجب عليه الحد من الإرقاء إلى أن يستأذن سيده الإمام في إقامة الحد عليه ، أو له أن يقيم ذلك بغير مشورة ؟ وقد تقدم بيانه في « باب إذا ذنب الأمة » . قوله ( وقال أبو سعيد عن النبي ﷺ « إذا صلى فأراد أحد أن يمر بين يديه فليدفعه ، فإن أبي فليقاتله » ) وقوله أبو سعيد ( هذا مختصر من الحديث الذي تقدم موصولا في « باب يرد المصل من مر بين يديه » ، وافظه « فإن أراد أن يجتاز بين يديه فليدفعه ، فإن أبي فليقاتله قائما هو شيطان » أخرجه من طريق أبي صالح عن أبي سعيد . وأما قوله « وقوله أبو سعيد » فهو في الباب المذكور بلفظ « رأيت أبا سعيد يصل وأراد شاب أن يجتاز بين يديه فدفع أبو سعيد في صدره » وقد تقدم شرحه مستوفى هناك والغرض منه أن الخبر ورد بالاذن المصل أن يؤذبه المجتاز بالدفع ولا يحتاج في ذلك إلى إذن الحاكم ، وقوله أبو

صبيد الحدري ولم ينكر عليه مروان ، بل استغفمه من السب ، فلما ذكره له أفره على ذلك . ثم ذكر حديث عائشة في سب نزول آية التيمم من وجهين من عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عنها ، وقد تقدمت طريق مالك في نفسه - سورة المائدة وطريق عمرو بن الحارث عنها . **قوله** ( لكز ووكز واحد ) أى بمعنى واحد ، ثبت هذا في رواية المستمل ، وهو من كلام أبي عبيدة قال : الوكر في الصدر يجمع الكف والحره مثله وهو الكسر . قال ابن بطال : في هذين الحديثين دلالة على جواز تأديب الرجل أهله وغير أهله بمضرة الساعان ولو لم يأذن له إذا كان ذلك في حق . وفي معنى تأديب الأهل تأديب الزنبي ، وقد تقدمت الإشارة إليه في باب لا تريب على الأمة .

#### ٤ - باب من رأى مع امرأته رجلا فقتله

٦٨٤٦ - **حدثنا** موسى **حدثنا** أبو حنيفة **حدثنا** عبد الملك عن وراذ كاتب المغيرة **عن** عن النخعي قال : قال سعد بن عباد : لو رأيت رجلا مع امرأتى لضربتة بالسيف غير مصفح . فبلغ ذلك النبي **صلى الله عليه وسلم** فقال : أصعبون من قهرة سعد ؟ لأننا أغبر منه ، والله أغبر مني .

[ الحديث ٦٨٤٦ - طريقه في ٧٤١٦ ]

**قوله** ( باب من رأى مع امرأته رجلا فقتله ) كذا أطلق ولم يبين الحكم ، وقد اختلف فيه : فقال الجمهور عليه القود ، وقال أحد وإسحق إن أقام بينة أنه وجهه مع امرأته هدر دمه . وقال القاسمي يسعه فيما بينه وبين أهله قتل الرجل إن كان نبيا وعلم أنه نال منها ما يوجب الذل ، ولكنه لا يسهط عنه القود في ظاهر الحكم . وقد أخرج عبد الرزاق بسند صحيح إلى عائشة بنت حزام **عن** أن رجلا وجد مع امرأته رجلا فقتلها ، فكتب عمر كتابا في العلانية أن يقيده به وكتابتها في السر أن يطوه الديه . وقال ابن المنذر : جاءت الأخبار عن عمر في ذلك مختلفة وطامة أسانيد ما منقطعة ، وقد ثبت من هل أنه مثل من رجل ذل رجلا وجهه مع امرأته فقال : إن لم يأت بأربعة شهداء والألفين بمرته ، قال الشافعي : وهذا نأخذ ، ولا نعلم لى مخالفا في ذلك . **قوله** ( حدثنا موسى ) هو ابن اسماعيل وصيد الملك هو ابن عمر ووراد هو كاتب المغيرة بن شعبة ، وثبت كذلك لغير أبي ذر . **قوله** ( قال سعد بن عباد ) هو الأصمري سيد الخرج . **قوله** ( لو رأيت رجلا مع امرأتى لضربتة بالسيف ) كذا في هذه الرواية بالجزم ، وفي حديث أبي هريرة عند مسلم **عن** أن سعد بن عباد قال : يا رسول الله أرأيت أن وجدت مع امرأتى رجلا أمهل حتى آتى بأربعة شهداء ، الحديث ، وله من وجه آخر **عن** سعد : كلا والذي بعثك بالحق ، أن كنت لأعاجله بالسيف قبل ذلك . **قوله** ( ولاي داود من هذا الوجه ) أن سعد بن عباد قال : يا رسول الله الرجل يجد مع أهله رجلا فيقتله ؟ قال : لا . قال : بلى والذي أكرمك بالحق . وأخرج الطبراني من حديث عباد بن الصامت **عن** لما نزلت آية الرجم قال النبي **صلى الله عليه وسلم** : أن الله قد جعل لمن سيلا ، الحديث وفيه **عن** أناس لسعد بن عباد : يا أبا ثابت قد نزلت الحدود ، أرأيت لو وجدت مع امرأتك رجلا كيف كنت صانعا ؟ قال : كنت ضاربه بالسيف حتى يسكن ، فانا أذهب وأجمع أربعة ؟ قال ذلك قد نضى الخائب حاجته فانطلق ، وأقول : رأيت فلانا فيجلدون ولا يقبلون لي شهادة أبدا ، فذكروا ذلك لرسول الله **صلى الله عليه وسلم** فقال : كفى بالسيف شاهدا ثم قال : لو لا أني أعان أن يقتابع فيها السكران والذهبان ، وقد تقدم شرح هذا الحديث في باب المغيرة ، في أواخر كتاب النكاح وبأثر الكلام على قوله **عن** والله أفهم مني ، في كتاب التوحيد . وفي الحديث أن الأحكام الشرعية لا تارض بالرأى

## ٤١ - باب ما جاء في التعريض

٦٨٤٧ - **حدثنا** اسماعيل **حدثني** مالك عن ابن شهاب عن سميد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ جاءه أعرابي فقال : يا رسول الله ، إن امرأتى ولدت غلاماً أسوداً ، فقال : هل لك من إبل ؟ قال : نعم . قال : ما ألوانها ؟ قال : حمر . قال : فيها من أودق ؟ قال : نعم . قال : فإني كان ذلك ؟ قال : أراه عرق نزع . قال : فليل ابلك هذا نزع عرق ،

**قوله** ( باب ما جاء في التعريض ) بعين مهملة وضاد معجمة ، قال الراغب : هو كلام له وجهان ظاهر وباطن ، فيقصد قائله الباطن ويظهر إرادة الظاهر ، وتقدم شيء من الكلام فيه في باب التعريض بنفي الولد ، من كتاب اللعان في شرح حديث أبي هريرة في قصة الأعرابي الذي قال : إن امرأتى ولدت غلاماً أسوداً ، والحديث ، وذكرت هناك ما قيل في اسمه وبيان الاختلاف في حكم التعريض ، وأن الشافعي استدل بهذا الحديث على أن التعريض بالقذف لا يبطئ حكم التصريح ، فتبعه البخاري حيث أورد هذا الحديث في الموضوعين ، وقد وقع في آخر رواية معمر التي أشركت إليها هناك ولم يرخص له في الانتفاء منه ، وقول الزهري : إنما تكون الملاعة إذا قال وأبى الفاحشة ، قال ابن بطال : احتج الشافعي بأن التعريض في خطبة المعتدة جائز مع تحريم التصريح بخطبتها ، فدل على افتراق حكمهما ، قال وأجاب القاضي اسماعيل بأن التعريض بالخطبة جائز لأن النكاح لا يكون إلا بين اثنين ، فإذا صرح بالخطبة وقع عليه الجواب بالإيجاب أو الوعد فنع ، وإذا عرض فأنهم أن المرأة من حاجته لم يحتاج إلى جواب ، والتعريض بالقذف يقع من الواحد ولا يفترق إلى جواب ، فهو قاذف من غير أن يخفيه عن أحد فقام مقام الصريح ، كذا فرق ، ويعكر عليه أن الحد يدفع بالشبهة والتعريض بمحتمل الأمرين ، بل عدم القذف فيه هو الظاهر والأما كان تعريضاً ، ومن لم يقل بالحد في التعريض يقول بالتأديب فيه لأن في التعريض أذى المسلم ، وقد أجمعوا على تأديب من وجد مع امرأة أجنبية في بيت والباب مغلق عليهم ، وقد ثبت عن إبراهيم النخعي أنه قال في التعريض عقوبة ، وقال عبد الرزاق : أنبأنا ابن جريج قلت لعطاء : فالتعريض ؟ قال : ليس فيه حد ، قال عطاء وهشام بن دينار : فيه نكاح ، ونقل ابن التين عن الداودي أنه قال بتوبيب البخاري غير معتدل ، قال : ولو قال : ما جاء في ذكر ما يقع في النفوس عندما يرى ما ينكره . كان صواباً . قلت : ولو سكت عن هذا المكان هو الصواب ، قال ابن التين : وقد انفصل المالكية عن حديث الباب بأن الأعرابي إنما جاء مستفتياً ولم يرد بتعريضه فذفا . وحاصله أن القذف في التعريض إنما يثبت على من عرف في إرادته القذف ، وهذا أقوى أن لا حد في التعريض لتعدد الإطلاع على الإرادة ، والله سبحانه وتعالى أعلم

## ٤٢ - باب كم للتزوير والأدب ؟

٦٨٤٨ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** أبو يوسف **حدثني** يزيد بن أبي حبيب عن بكير بن عبد الله عن سليمان بن يسار عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله عن أبي بردة رضي الله عنه قال : كان للنبي ﷺ

فتح الباري - ج (١٢) م (١٢)

يقول : لا يُجلد فوق عشرة جلدات إلا في حد من حدود الله .

[ الحديث ٦٨٤٨ - طوافه في : ٦٨٤٩ ، ٦٨٥٠ ]

٦٨٤٩ - **حدثنا** عمرو بن علي **حدثنا** فضيل بن سليمان **حدثنا** مسلم بن أبي تميم « **حدثني** عبد الرحمن ابن جابر عن سمع النبي ﷺ قال : لا عقوبة فوق عشرة ضربات ، إلا في حد من حدود الله . »

٦٨٥٠ - **حدثنا** يحيى بن سليمان **حدثني** ابن وهب أخبرني عمرو أن بكيراً **حدثه** قال : يوماً أنا جالس عند سليمان بن يسار إذ جاء عبد الرحمن بن جابر **حدث** سليمان بن يسار ، ثم أقبل علينا سليمان بن يسار فقال : **حدثني** عبد الرحمن بن جابر أن أباه **حدثه** أنه سمع أبا بردة الانصاري قال سمعت النبي ﷺ يقول : لا تجلدوا فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله . »

٦٨٥١ - **حدثنا** يحيى بن بكير **حدثنا** الليث عن عقيل عن ابن شهاب **حدثنا** أبو سلمة أن أبا هريرة رضي الله عنه قال : سمى رسول الله ﷺ من الوصال ، فقال له رجال من المسلمين : فانك يا رسول الله تواصل فقال رسول الله ﷺ أيكم مثلي ، إني أبيت يطعنني ربي ويسقن . فلما أبوا أن يفتهموا عن الوصال واصل بهم يوماً ثم يوماً ، ثم رأوا الملل فقال : لو تأخرت دنكم ، كالتسكل بهم حين أبوا . تابعه شبيب ويحيى بن سعيد ويونس عن الزهري . وقال عبد الرحمن بن خالد : عن ابن شهاب عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ .

٦٨٥٢ - **حدثني** عياش بن الوليد **حدثنا** عبد الأعلى **حدثنا** معمر بن الزهري عن سالم عن عبد الله ابن عمر أنهم كانوا يفرجون - على عهد رسول الله ﷺ - إذا اشتروا طعاماً جزأه أن يبيعوه في مكانهم حتى يؤذوه إلى رحالم .

٦٨٥٣ - **حدثنا** عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري أخبرني عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت : ما انتقم رسول الله ﷺ لنفسه في شيء يؤتى إليه ، حتى ينتمك من حرمت الله فينتقم له .

قوله ( باب ) بالثوبين ( كم التعزير والادب ) التعزير مصدر عزره وهو مأخوذ من العز وهو الرد والمنع ، واستعمل في الدفع عن الشخص كدفع أعدائه عنه ومنعهم من إضراره ، ومنه ( وأحتم برسلي وهورتهم ) وكدفعه عن إتيان القبيح ، ومنه حرره القاضي أي أدبه لئلا يعود إلى القبيح . ويكون بالقول وبالفعل بحسب ما يليق به ، والمراد بالادب في الترجمة التأديب وعطفه على التعزير لأن التعزير يكون بدبب المعصية والتأديب أهم منه ، ومنه تأديب الولد وتأديب المعلم ، وأورد الكلية بلفظ الاستفهام إشارة إلى الاختلاف فيها كما سأذكره ، وقد ذكر في الباب أربعة أحاديث : الأول ، قوله ( عن بكير بن عبد الله ) يعني ابن الأشج . قوله ( عن سليمان ابن يسار عن عبد الرحمن ) في رواية عمرو بن الحارث الآتية في الباب . أن بكيراً **حدثه** قال : بينما أنا جالس عند سليمان بن يسار إذ جاء عبد الرحمن بن جابر **حدث** سليمان بن يسار ، ثم أقبل علينا سليمان فقال : **حدثني** عبد

الرحمن . **قوله** ( عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله ) في رواية الأصمعي عن أبي أحمد الجرجاني ، عن عبد الرحمن بن جابر ، ثم خط على قوله عن جابر فصار عن عبد الرحمن بن أبي بردة وهو صواب ، وأصوب منه رواية الجمهور بلفظ : ابن ، بدل من ، . **قوله** ( عن أبي بردة ) في رواية علي بن اسماعيل بن حماد عن عمرو بن علي شيخ البخاري فيه بسنده إلى عبد الرحمن بن جابر قال : حدثني رجل من الانصار ، قال أبو حفص يعني عمرو بن علي المذكور : هو أبو بردة بن نيار أخرجه أبو نعيم ، وفي رواية عمرو بن الحارث حدثني عبد الرحمن بن جابر أن أباه حدثه أنه سمع أبا بردة الانصاري ، ووقع في الطريق الثانية من رواية فضيل بن سليمان عن مسلم بن أبي مريم : حدثني عبد الرحمن بن جابر عن سمع النبي ﷺ ، وقد سماه حفص بن ميسرة وهو أثني من فضيل بن سليمان فقال فيه : عن مسلم بن أبي مريم عن عبد الرحمن بن جابر عن أبيه ، أخرجه الاسماعيلي . قلت : قد رواه يحيى بن أيوب عن مسلم بن أبي مريم مثل رواية فضيل أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » ، قال الاسماعيلي : ورواه اسحق ابن راهويه عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن مسلم بن أبي مريم عن عبد الرحمن بن جابر عن رجل من الانصار . قلت : وهذا لا يبين أحد التفسيرين . فان كلا من جابر وأبي بردة انصاري ، قال الاسماعيلي : لم يدخل الحديث عن يزيد بن عبد الرحمن وأبي بردة أحدا وقد وافقه سعيد بن أيوب عن يزيد ثم يضافه من روايته كذلك . وحاصل الاختلاف هل هو عن صحابي منهم أو مسني ؟ الراجع الثاني ، ثم الراجع أنه أبو بردة بن نيار . وهل بين عبد الرحمن وأبي بردة واسطة وهو جابر أولا ؟ الراجع الثاني أيضا ، وقد ذكر الدارقطني في « العلل » ، الاختلاف ثم قال : القول قول الحديث ومن تابعه ، وعالف ذلك في جميع كتاب التتبع فقال : القول قول عمرو بن الحارث وقد تابعه أسامة بن زيد . قلت : ولم يقدح هذا الاختلاف عن الشيخين في صحة الحديث فانه كيفما دار يدور على ثقة ، ويحتمل أن يكون عبد الرحمن وقع له فيه ما وقع ليهكيم بن الأشج في تحديث عبد الرحمن بن جابر سليمان بمسنة بكبر ثم تحديث سليمان بكبرا به عن عبد الرحمن ، أو أن عبد الرحمن سمع أبا بردة لما حدث به أباه وثبته فيه أبوه فحدث به تارة بواسطة أبيه وتارة بغير واسطة ، وادعى الأصمعي أن الحديث مضطرب فلا يحتج به لاضطرابه ، وتعقب بأن عبد الرحمن ثقة فقد صرح بإجماعه ، وإجماع الصحابي لا يضرب ، وقد اتفق الشيخان على تصحيحه وهما العمدة في التصحيح ، وقد وجدت له شاهدا بسند قوي لكنه مرسل أخرجه الحارث بن أبي أسامة من رواية عبد الله بن أبي بكر بن الحارث بن هشام رفته ، لا يحل أن يجلد فوق عشرة أسواط إلا في حد ، وله شاهد آخر عن أبي هريرة عند ابن ماجه سنأت الإشارة اليه . **قوله** ( لا يجلد ) بضم أوله بصيغة النفي ، ول بعضهم بالجزم ، وبقيده ما وقع في الرواية التي بعدها بصيغة النهي ولا تجلدوا ، . **قوله** ( فوق عشرة أسواط ) في رواية يحيى بن أيوب وحفص بن ميسرة فوق عشرة جلدات ، وفي رواية علي بن اسماعيل بن حماد المشار اليها لا عقوبة فوق عشرة ضربات ، . **قوله** ( إلا في حد من حدود الله ) ظاهره أن المراد بالحد ما ورد فيه من الشارح عدده من الجلد أو الضرب مخصوص أو عقوبة مخصوصة ، والمتفق عليه من ذلك أصل الونا والسرة وضرب المسكر والحراية والقذف بالزنا والقتل والقصاص في النفس والأطراف والقتل في الارتداد ، واختلاف في تسمية الأخيرين حدا ، واختلاف في أشياء كثيرة يستحق مرتكبها العقوبة هل تسمى عقوبته حدا أولا ، وهي جحد العارية واللواط وإتيان الهبة وتحصيل المرافاة النفل مؤ البهائم ما لها والحساق وأكل الدم والمبنة في حال الاختيار والحلم الخنزير ،

وكذا السحر والغف بشرب الخمر وترك الصلاة تسكالا وفطر في رمضان والتعريض بالنوا . وذهب بعضهم إلى أن المراد بالحد في حديث الباب حق الله ، قال ابن دقيق العيد يلحق أن بعض المصريين قرروا هذا المعنى بأن تخصيص الحد بالمقدورات المقدم ذكرهما أمر اصطلاحى من الفقهاء ، وأن حرف الشرع أول الأمر كمن يطلق الحد على كل مصيبة كبرت أو صغرت ، وتعقبه ابن دقيق العيد أنه خروج عن الظاهر ويحتاج إلى قتل ، والأصل عدمه ، قال : ويرد عليه أنا إذا أجزأنا في كل حق من حقوق الله أن يواحد على العشر لم يبق لنا شيء يختص المتع به ، لأن ما عدا الحرمات التي لا يجوز فيها الزيادة هو ما ليس بمحرم ، وأصل التعزير أنه لا يشرع فيما ليس بمحرم للابق للخصوص الزيادة معنى . قلت : والعصرى المشار إليه أظنه ابن تيمية ، وقد نقله صاحب ابن القيم المقابلة المذكورة فقال : الصواب في الجواب أن المراد بالحدود هنا المقرن التي هي أوامر الله ونواهيه ، وهي المراد بقوله (ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون) وفي أخرى (لقد ظلم نفسه) وقال (لكل حدود الله فلا تقر بها) وقال (ومن يعص الله ورسوله ويتم حدوده يذهب الله عنه جميع السيئات) قال : فلا يواحد على العشر في التأديبات التي لا تتعلق بمصيبة كتأديب الأب ولده الصغير . قلت : ويحتمل أن يفرق بين مراتب المعاصي ، فما ورد فيه تقدير لا يواحد عليه وهو المستثنى في الأصل ، وما لم يرد فيه تقدير فإن كان كبيرة جازت الزيادة فيه وأطلق عليه اسم الحد كما في الآيات المشار إليها والنهي بالمستثنى ، وإن كان صغيرة فهو المقصود بجمع الزيادة ، فهذا يدفع إيراد الشيخ في الدين على العصرى المذكور أن كان ذلك مراده ، وقد أخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة بالتصوير بلفظ لا تنزروا فوق حذرة أسواط ، وقد اختلف السلف في مدلول هذا الحديث فأخذ بظاهره الليث وأحمد في المشهور عنه وأصح وبعض الشافعية ، وقال مالك والشافعي وصاحب أبي حنيفة : يجوز الزيادة على العشر ، ثم اختلفوا فقال الشافعي : لا يبلغ أدنى الحدود ، وهل الاعتبار بحمد الخمر أو العبد ؟ قولان ، وفي قول أو وجه يستنبط كل تعزير من جنس حده ولا يجاوز ، وهو مقتضى قول الأوزاعي : لا يبلغ به الحد ، ولم يفتصل ، وقال الباقر : هو إلى رأي الإمام بالنسبة ما بلغ وهو اختيار أبي ثور ، وعن عمر أنه كتب إلى أبي موسى لا تجل في التعزير أكثر من عشرين ، وعن عثمان ثلاثين وعن عمر أنه بلغ بالأسوط مائة وكذا ابن مسعود ومن مالك وأبي ثور وفطاء : لا يزد إلا من تكررت منه ، ومن وقع منه مرة واحدة مصيبة لا حد فيها فلا يزد ، وعن أبي حنيفة لا يبلغ أربعين ، وعن ابن أبي ليل وأبي يوسف لا يزد على خمس وتسعين جلدة ، وفي رواية عن مالك وأبي يوسف لا يبلغ ثمانين ، وأجابوا عن الحديث بأجوبة منها ما تقدم ، ومنها قصره على الحد وأما الضرب بالعصا مثلا وبالبند فتجوز الزيادة لكن لا يجاوز أدنى الحدود ، وهذا رأى الاصطلاحى من الشافعية وكأنه لم يفت على الرواية الواردة بلفظ الضرب ، ومنها أنه منسوخ دل على نسخه إجماع الصحابة ، ورد بأنه قال به بعض التابعين وهو قول الليث بن سعد أحد فقهاء الأمصار ، ومنها معارضة الحديث بما هو أقوى منه وهو الإجماع على أنه التعزير بخلاف الحدود وحديث الباب يقتضى تحديده بالهشر فما دونها فيصير مثل الحد ، وبالإجماع على أنه التعزير . وكول إلى رأي الإمام فيما يرجع إلى التشديد والتخفيف لا من حيث العدد لأن التعزير شرح الردع في الناس من يردعه السلام ومنهم من لا يردعه الضرب الشديد ، ولذلك كان تعزير كل أحد بحسبه ، وتعقب بأن الحد لا يزد فيه ولا ينقص فاختلغا ، وبأن التخفيف والتشديد مسلم لكن مع مراعاة العدد المذكور وبأن الردع لا يراعى في الأفراد بدليل أن من الناس من لا يردعه الحد ، ومع ذلك لا يجمع

هذم بين الحد والنزير ، فلو نظر إلى كل فرد لقبل بالزيادة على الحد أو الجمع بين الحد والنزير ، ونقل القرطبي أن  
الجمهور قالوا بما دل عليه حديث الباب ، وعكسه النوى وهو المصنف فإنه لا يعرف القول به من أحد من الصحابة ،  
واعتذر الداودي فقال : لم يبلغ مالكا هذا الحديث فكان يرى المقربة بقدر الذنب ، وهو يقتضى أنه لو بلغه ما عدل  
عنه فيجب على من بلغه أن يأخذ به . الحديث الثاني حديث الهيثم عن الوصال ، والغرض منه قوله : فواصل بهم  
كالمشرك بهم . قال ابن بطلان من الملب : فيه أن التعزير موكول إلى رأى الإمام لقوله : لو امتد الشهر لزدت ،  
فدل على أن للإمام أن يزيد في التعزير ما يراه ، وهو كقول ، لكن لا يعارض الحديث المذكور لأنه ورد في عدد  
من الضرب أو الجلد فيمتلئ بشئ محسوس ، وهذا يتعلق بشئ متروك وهو الإمساك عن المفطرات والألم فيه  
يرجع إلى التوجع والتعطش ، وتأثيرهما في الأشخاص متفاوت جدا ، والظاهر أن الذين واصل بهم كان لهم  
اقتدار على ذلك في الجنة فأشار إلى أن ذلك لو تمادى حتى ينتهى إلى عجزهم عنه لكان هو المؤثر في زجرهم ،  
وبستفاد منه أن المراد من التعزير ما يحصل به الردع . وذلك يمكن في العشر بأن يختلف الحال في صفة الجلد أو  
الضرب تخفيفا وتشديدا والله أعلم . نعم يستفاد منه جواز التعزير بالتجوير ونحوه من الأمور العنوية . قوله  
( تابعه شعيب ويحيى بن سعيد ويونس بن الزهرى ، وقال عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن ابن شهاب : عن سعيد  
ابن المسيب ) أى تابعوا عقيلاً في قوله عن أبي سلمة وخالفهم عبد الرحمن بن خالد فقال سعيد بن المسيب . قلت : فاما  
مناجاة شعيب فوصلها المؤلف في كتاب الصيام ، وأما متابعة يحيى بن سعيد وهو الانصارى فوصلها الأهل في  
الزهريات ، وأما متابعة يونس وهو ابن يزيد فوصلها مسلم من طريق ابن وهب عنه ، وأما رواية عبد الرحمن  
ابن خالد فصيان الكلام علماء في كتاب الأحكام ، وذكر الاسماهيلي أن أبا صالح رواه عن اليث عن عبد الرحمن  
المذكور لجمع فيه بين سعيد وأبي سلمة ، قال : وكذا رواه عبد الرحمن بن نمر عن الزهرى بسنده أنه كذلك  
أنهى ، وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب الصيام . الحديث الثالث ، قوله ( حدثني هياش ) بتحتانية ثم  
مصححة وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى البصرى . قوله ( عن سالم ) هو ابن عبد الله بن عمر . قوله ( عن  
عبد الله بن عمر أنهم كانوا يضربون على عهد رسول الله ﷺ إذا اشتروا طعاما جوا أن يبيعه في مكانهم ) في  
رواية أبي أحمد الجرجاني عن القوري وسالم بن عبد الله بن عمر أنهم كانوا الخ ، فصارت صورة الاسناد الارسال  
والصواب . عن سالم عن عبد الله ، فتصحفت . عن ، نصارت . ابن ، وقد وقع في رواية مسلم عن أبي بكر بن  
أبي شيبة عن عبد الأهل بهذا الاسناد . عن سالم عن ابن عمر به ، وتقدم في البيوع من طريق يونس عن الزهرى  
. أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر قال فذكر نحوه ، وتقدم شرح هذا الحديث في كتاب البيوع مستوفى ، ويستفاد  
منه جواز تأديب من خالف الأمر الشرعى فتماطى العقود الفاسدة بالضرب ، وهو شروع أئمة المهتسب في  
الأسواق ، والضرب المذكور محمول على من خالف الأمر بعد أن علم به . الحديث الرابع ، قوله ( عبدان ) هو  
عبد الله بن عثمان وعبد الله هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد . قوله ( ما انتقم ) هذا طرف من حديث أوله  
. ما شهد رسول الله ﷺ بين أمرين إلا اختار أيسرهما أخرجه مسلم بتمامه من رواية يونس ، وقد تقدم شرحه  
مستوفى في باب صفة النبي ﷺ ، عن طريق مالك عن الزهرى ، وقد تقدم قريبا في أوائل العدد من طريق  
عقيل عن ابن شهاب

## ٤٣ - باب من أظهر الفاحشة واللعن والتهمة بغير بيينة

٦٨٥٤ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان قال الزهري عن سهل بن سعيد قال : **شهدت** للتلاعنين وأنا ابن خمسة عشرة فرقى بينهما ، فقال زوجها : **كذبت** عليهما إن أمسكنها ، قال **لخفظت** ذلك من الزهري : إن جاءت به كذا وكذا فهو . . وإن جاءت به كذا وكذا - كأنه وحرة - فهو . . وسمعت الزهري يقول : جاءت به للذي يكره .

٦٨٥٥ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان **حدثنا** أبو الزناد عن القاسم بن محمد قال : **ذكر** ابن عباس المتلاعنين فقال عبد الله بن شداد : هي التي قال رسول الله ﷺ : لو كنت رجلاً امرأة من غير بيينة . قال : لا . تلك امرأة أعلت .

٦٨٥٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** الألب **حدثنا** يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم ابن محمد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : **ذكر** المتلاعنان عند النبي ﷺ ، فقال عاصم بن عدي في ذلك قولاً ثم انصرف ، وأناه رجل من قومه يشكو أنه وجد مع أهله رجلاً ، فقال عاصم : ما ابتليت بهذا إلا أقول ، فذهب به إلى النبي ﷺ فأخبره بالذي وجد عليه امرأته وكان ذلك الرجل مضطراً فليل اللحم سيوط للشر ، وكان الذي ادعى عليه أنه وجد له عند أهله آدم خذ لا كثير اللحم ، فقال النبي ﷺ : اللهم بين ، فوضعت شينها بارجل الذي ذكر زوجها أنه وجدته عندها ، فلعن النبي ﷺ بينهما فقال رجل لا ين عباس في المجلس هي التي قال النبي ﷺ : لو رجعت أحداً بغير بيينة رجعت هذه ؟ قال : لا ، تلك امرأة كانت تطامر في الإسلام السوء . **قوله** ( باب من أظهر الفاحشة واللعن والتهمة بغير بيينة ) أي ما حكمه ؟ والمراد بأظهار الفاحشة أن يتها على ما يدل عليها عادة من غير أن يثبت ذلك ببينة أو إقرار ، واللعن هو بفتح اللام والطاء المهجلة بعدها حاء معجمة : الرمي بالشر ، يقال لعن فلان بكذا أي رمى بشر ، وأطاعه بكذا مخففاً ومثقلولته به ، وبالتهمة بضم المثناة وفتح الهاء من يتهم بذلك من غير أن يتحقق فيه ولو عادة . وذكر فيه حديثين : أحدهما حديث سهل بن سعيد في قصة المتلاعنين أورده مختصراً ، وفي آخره تصريح سفيان حيث قال : **لخفظت** من الزهري ، وقد تقدم شرحه في كتاب الامان مستوفى ، وقوله : إن جاءت به كذا فهو ، وإن جاءت به كذا فهو ، كذا وقع بالكتابة وبالالاكتفاء في الموضعين ، وتقدم في اللعان بيانه من طريق ابن جريج عن ابن شهاب ولفظه : إن جاءت به أحمر تصيرا كأنه وحرة فلا أراها إلا قد صدقت وكذب عليها ، وإن جاءت به أسود أعين ذا اليتين فلا أراه إلا قد صدق عليها وكذبت عليه ، انتهى ، وعلى هذا فتقدير الكلام فهو كاذب في الأولى فهو صادق في الثانية ، وعرف منه أن المذهب الزوج كأنه قال إن جاءت به أحمر فزوجها كاذب فيما رماها به ، وإن جاءت به أسود فزوجها صادق .



ثانيهما حديث ابن عباس في اللعان أيضا . أورده من طريقين مختصرة ثم مطولة كلاهما من طريق القاسم بن محمد عنه ، ووقع لبعضهم باسقاط القاسم بن محمد من السند وهو غلط ، وقد تقدم شرحه مستوفى أيضا في كتاب اللعان وقوله من غير بيعة ، في رواية الكشميني من ، بدل من ، وقوله في الطريق الأخرى ذكر المتلاعنان ، في رواية الكشميني ذكر التلاعن ، . قوله ( فقال رجل لابن عباس في المجلس ) هو عبد الله بن شداد بن الهاد كما صرح به في الرواية التي قبلها . قوله ( تلك امرأة كانت تظهر في الإسلام السود ) في رواية عروة عن ابن عباس بسند صحيح عند ابن ماجه ولو كنت راجعا أحدا بغير بيعة أرجح فلاة ، فقد ظهر فيها الريبة في منطقتها وهيبتها ومن يدخل عليها ، ولم أقف على اسم المرأة المذكورة فكأنهم تعدوا إليها سترأ عليها ، قال المرب : فيه أن الحد لا يجب على أحد بغير بيعة أو اقرار ولو كان متهما بالفاحشة ، وقال النووي : معنى تظهر السود أنه اشتهر بها وشاع ولكن لم تهم البيعة عليها بذلك ولا اعترفت ، ندل على أن الحد لا يجب بالاستفاضة . وقد أخرج الحاكم من طريق ابن عباس عن عمر أنه قال لرجل أفعده جاريتته وقد اتهمها بالفاحشة على النار حتى احترق فرجها وهل رأيت ذلك عليها ؟ قال : لا ، قال : فاعترفت لك ؟ قال : لا . قال : فضربه وقال : لولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقول لا يقاد بملوك من مالكم لأقمتها منكم ، قال الحاكم صحيح الإسناد ، وتعبه الذهبي بأن في أسناده عمرو بن عيسى شيخ الليث وفيه منكر الحديث ، كذا قال فارهم أن لفهمه كلاما ، وليس كذلك فإنه ذكره في الميزان فقال : لا يعرف ، لم يرد على ذلك ، ولا يلزم من ذلك القدح فيما رواه بل يتوقف فيه

٤٤ - باب رمى المحصنات ( والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون . إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم . إن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم )

٦٨٥٧ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله حدثنا سليمان عن ثور بن زيد عن أبي الثبت عن ابن جرير عن النبي ﷺ قال : اجتنبوا السبع الموبقات . قالوا : يا رسول الله وما هن ؟ قال : الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولي يوم الزحف ، وقذف المحصنات للمؤمنات الغافلات .

قوله ( باب رمى المحصنات ) أي قذفهن ، والمراد الحرام العفيفات ، ولا يختص بالزوجات بل حكم البكر كذلك بالإجماع . قوله ( والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم الآية ) كذا لابي ذر والنسفي ، وأما غيرها فساقوا الآية إلى قوله ( غفور رحيم ) . قوله وقوله ( إن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا ) كذا لابي ذر ، ولغيره ، إلى قوله عظيم ، واقتصر النسفي على ( إن الذين يرمون ) الآية وتضمنت الآية الأولى بيان حد القذف والثانية بيان كونه من الكبائر بناء على أن كل ما فوعده عليه باللعن أو العذاب أو شرع فيه حد فهو كبيرة وهو المصنف وبذلك يطابق حديث الباب الآيتين المذكورتين ، وقد انفرد الإجماع على أن حكم قذف المحصن من الرجال حكم قذف المحصنة من النساء ، واختلف في حكم قذف الأرقاء كما سأذكره في الباب الذي بعده .

قوله (والذين يرمون أذراجهم ثم لم يأتوا الآية) كذا لأبي ذر وحده، ونبه على أنه وقع فيه وهم لأن التلاوة (ولم يكن لهم شهداء) وهو كذلك لكن في إيرادها هنا تكرار لأنها متعلق بالأمان، وقد تقدم قريباً «باب من رمى امرأته» . قوله (حدثني سليمان) هو ابن بلال وأخيراً أبي ذر «حدثنا» وأبو الغيث هو سالم . قوله (اجتنبوا السبع الموبقات) بموحدة وقاف أي المهلكات، قال المهباب: سميت بذلك لأنها سبب لإهلاك مرتكبها . قلت: والمراد بالموبقة هنا الكبيرة كما ثبت في حديث أبي هريرة من وجه آخر أخرجه الزوار وابن المنذر من طريق هر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رفعه «الكبائر الشرك بالله وقتل النفس، الحديث مثل رواية أبي الغيث، إلا أنه ذكر بدل السحر الانتقال إلى الأعرابية بعد الهجرة، وأخرج النسائي والطبراني وصححه ابن حبان والحاكم من طريق صهيب مولى العنوديين عن أبي هريرة وأبي سعيد قال لا قال رسول الله ﷺ: ما من عبد يصل الخس ويجتنب الكبائر السبع إلا فتحت له أبواب الجنة» الحديث، ولكن لم يفسرها، والمعتمد في تفسيرها ما وقع في رواية سالم، وقد وافقه كتاب عمرو بن حزم الذي أخرجه النسائي وابن حبان في صحيحه والطبراني من طريق سليمان بن داود عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن حماد قال كتب رسول الله ﷺ كتاب الفرائض والديات واليمن وبعث به مع عمرو بن حزم إلى اليمن، الحديث بطرله، وفيه «وكان في الكتاب: وإن أكبر الكبائر الشرك» فذكر مثل حديث سالم «سواء» والطبراني من حديث «هل بن أبي خيثمة عن علي رفعه» «اجتنب الكبائر السبع» فذكرها لكن ذكر التعرب بعد الهجرة بدل السحر، وله في الاوسط من حديث أبي سعيد مثله وقال الرجوع إلى الأعراب بعد الهجرة، وإسماعيل القاضي من طريق المطلب بن عبد الله بن حنطب عن عبد الله بن عمرو قال «سعد النبي ﷺ المنبر ثم قال أشيروا من صلي الخن واجتنب الكبائر السبع نودي من أبواب الجنة فقيل له: اسمعت النبي ﷺ يذكرهن؟ قال: نعم، فذكر مثل حديث علي سواء وقال عبد الرزاق «أبانا معمر عن الحسن قال الكبائر الاشرار» فذكر مثل الاصول سواء إلا أنه قال «اليمن المفاجرة» بدل السحر، ولابن عمرو فيما أخرجه البخاري في «الادب المفرد» والطبراني في التفسير وعبد الرزاق والخراطي في «مساوي» الاخلاق، وإسماعيل القاضي في «أحكام القرآن» صرّوا وموقوفا قال «الكبائر تسع» فذكر السبعة المذكورة وزاد «الاحاد في الحرم وعقوق الوالدين» ولأبي داود والطبراني من رواية عبيد بن عمير بن قتادة الليثي عن أبيه رفعه «ان أولياء الله المصلون ومن يجتنب الكبائر قالوا ما الكبائر؟ قال: هن تسع، أعظمهن الاشرار» فذكر مثل حديث ابن عمر سواء إلا أنه عبر عن الاحاد في الحرم باستحلال البيت الحرام . وأخرج إسماعيل القاضي بسند صحيح إلى سعيد بن المسيب قال «هن عشر» فذكر السبعة التي في الأصل وزاد «وعقوق الوالدين واليمين الغموس وشرب الخمر» ولابن أبي حاتم من طريق مالك بن حريث عن علي قال «الكبائر» فذكر التسعة لإمال اليمين زاد العقوق والتعرب بعد الهجرة وفراق الجماعة ونسك الصفة، والطبراني عن أبي أمامة أنهم تذاكروا الكبائر فقالوا: الشرك ومال اليتيم والفراق من الوحف والسحر والعقوق وقول الزور والغلول والونا (١) فقال رسول الله ﷺ «فأين يحملون الذين يشتمون بهم الله ثمنا قليلا» . قلت وقد تقدم في كتاب الادب عد اليمين الغموس وكذا شهادة الزور وعقوق الوالدين وعند

عبد الرزاق والطبراني عن ابن مسعود ، أكبر الكبار ، الاشرار بالله والامن من مكر الله والقنوط من رحمة الله واليا من روح الله ، وهو موقوف ، وروى اسماعيل بسنده صحيح من طريق ابن سيرين عن عبد الله بن عمرو مثل حديث الأصل لكن قال البهانه بدل السحر والغذف ، فمثل عز ذلك قال : البهتان يجمع . وفي الموطأ عن النعمان بن مرة مرسله الزنا والسرفه وشرب الخمر فواحش ، ولم شاهد من حديث عمران بن حصين عند البخاري في الأدب المفرد ، والطبراني والبيهقي وسنده حسن ، وتقدم حديث ابن عباس في النسيمة ومن رواه بلفظ الفبيبة وترك التنزه من البول كل ذلك في الطهارة ، ولاسماعيل القاضي من مرسل الحسن ذكر الزنا والسرفه ، وله عن أبي الحسن السبيعي ، شتم أبي بكر ومهر ، وهو لابن أبي حاتم من قول مغيرة بن مقسم ، وأخرج الطبري عنه بسند صحيح ، الاضرار في الوصية من الكبار ، وعنه الجمع بين الصلوتين من غير عذر ، رفعه وله شاهد أخرجه ابن أبي حاتم عن مرفوعة ، وعند اسماعيل من قول ابن عمر ذكر التوبة ، ومن حديث بريدة عند البزار منع فضل الماء ومنع طروق الفعل ، ومن حيث أبي هريرة عند الحاكم والصلوات كغارات الامن ثلاث : الاشرار بالله ونكث الصفقة وترك السنة ، ثم نكث الصفقة بالخروج على الامام وترك السنة بالخروج عن الجماعة أخرجه الحاكم ، ومن حديث ابن عمر عند ابن مردويه ، أكبر الكبار سوء الظن بالله ، ومن الضعيف في ذلك نسيان القرآن أخرجه أبو داود والترمذي عن أنس رفعه في الذنوب فلم أر أعظم من سورة من القرآن أو نيتها رجل فسيها ، وحديث من أتى حائضا أو كاهنا فقد كفر ، أخرجه الترمذي ، فهذا جميع ماوقفت عليه بما ورد النصريح بأنه من الكبار أو من أكبر الكبار صحيحا وضعيفا مرفوعا وموقوفا ، وقد تابعته غاية التبع ، وفي بعضه ماورد خاصا ويدخل في عموم غيره كالنكيب في لعن الوالدين وهو داخل في الموقوف وقتل الولد وهو داخل في قتل النفس والزنا بحليلة الجار وهو داخل في الزنا والتبذير والظلول واسم الحيانة يشمله ويدخل الجميع في السرفه وتعلم السحر وهو داخل في السحر وشهادة الزور وهي داخله في قول الزور وبمين الفحوس وهي داخله في اليمين الفاجرة والقنوط من رحمة الله كاليأس من روح الله ، والمعتمد من كل ذلك ماورد مرفوعا بغير تدخّل من وجه صحيح وهي السبعة المذكورة في حديث الباب والاتقال عن الهجرة والزنا والسرفه والعتوق واليمين الفحوس والالحاد في الحرم وشرب الخمر وشهادة الزور والنسيمة وترك التنزه من البول والظلول ونكث الصفقة وفراق الجماعة ، فلكل عشرة خصلة وتفاوت مراتبها ، والمجمع على عدمه من ذلك أقوى من الختلاف فيه إلا ما عهده القرآن أو الإجماع فيلتحق بما فرقه ويجتمع من المرفوع ومن الموقوف ما يفرقها ، ويحتاج عند هذا إلى الجواب عن الحكمة في الاختصار على سبع ، ويجاب بأن مفهوم العدد ليس بحجة وهو جواب ضيف ، وبأنه أهل أولا بالذكورات ثم أهل بما زاد فيجب الأخذ بالزائد ، أو أن الاختصار وقع بحسب المقام بالنسبة للسائل أو من وقفت له واقعة ونحو ذلك . وقد أخرج الطبري واسماعيل القاضي عن ابن عباس أنه قيل له الكبار سبع فقال : من أكثر من سبع وسبع ، وفي رواية عنه هي إلى السبعين أقرب ، وفي رواية إلى السبعائة ، ويحمل كلامه على المبالغة بالنسبة إلى من اقتصر على سبع ، وكان المختصر عليها اعتمد على حديث الباب المذكور . وإذا تقرر ذلك عرف فساد من عرف الكبيرة بأنها ماوجب فيها الحد ، لأن أكثر المذكورات لا يجب فيها الحد ، قال الرازي في التلخيص الكبير : الكبيرة هي المراجعة لحد ، وقيل ما يلحق الوعيد بصاحبه بنص كتاب أو سنة ، هذا أكثر ما يوجد الأصحاب وهم إلى ترجيح الأول أميل ، لكن

الثاني أوفى لما ذكره عند تفصيل الكبائر ، وقد أقره في الروضة ، وهو يشعر بأنه لا يوجد من أحد من الشافعية الجمع بين التعريفين ، وليس كذلك ، فقد قال الماوردي في الحارثي : هي ما يوجب الحد أو توجه إليها الوعيد ، وأوفى كلامه للتوزيع لا لشك ، وكيف يقول عالم إن الكبيرة ما ورد فيه الحد مع التصريح في الصحيحين بالعقوق واليمين الغموس وشهادة الزور وغير ذلك ، والأصل فيما ذكره الرافعي قول البغوي في التهذيب ، من ارتكب كبيرة من زنا أو لواط أو شرب خمر أو غصب أو سرقة أو قتل بغير حق ترد شهادته وإن فعله مرة واحدة ، ثم قال : في كل ما يوجب الحد من المعاصي فهو كبيرة ، وقيل ما يباحق الوعيد بصاحبه بنص كتاب أو سنة انتهى . والكلام الأول لا يقتضي الحصر ، والثاني هو المعتمد . وقال ابن عبد السلام : لم أفق على ضابط الكبيرة يعني يسلم من الاعتراض ، قال : والأول مضطرب بما يشعر بتهاون مرتكبها لإشمار أصغر الكبائر المنصوص عليها ، قال وضبطها بعضهم بكل ذنب قرن به وعيد أو لعن . قلت : وهذا أشمل من غيره ، ولا يرد عليه إخلاله بما فيه حد ، لأن كل ما ثبت فيه الحد لا يتخلو من ورود الوعيد على فعله ، ويدخل فيه ترك الواجبات الفورية منها مطلقا والمترامية إذا تضيقت . وقال ابن الصلاح : لها أمارات منها إيجاب الحد ، ومنها الإيماد عليها بالعذاب بالنار وتحوها في الكتاب أو السنة ، ومنها وصف صاحبها بالفق ، ومنها لعن ، قالت : وهذا أوسع مما قبله . وقد أخرج اسماعيل القاضي بسند فيه ابن خزيمة عن أبي سعيد مرفوعا : الكبائر كل ذنب أدخل صاحبه النار ، وبسند صحيح عن الحسن البصري قال : كل ذنب نسبته الله تعالى إلى النار فهو كبيرة ، ومن أحسن التعاريف قول القرطبي في المفهم : كل ذنب اطمئن عليه بنص كتاب أو سنة أو إجماع أنه كبيرة أو عظيم أو أخبر فيه بشدة العقاب أو عاق عليه الحد أو شدد التكبير عليه فهو كبيرة ، وعلى هذا فينبغي تتبع ما ورد فيه الوعيد أو لعن أو الفسق من القرآن أو الأحاديث الصحيحة والحسنة ويضم إلى ما ورد فيه التنصيص في القرآن والأحاديث الصحاح والحسان على أنه كبيرة ، فهما بالغ مجموع ذلك عرف منه تحرير عدها ، وقد شرعت في جمع ذلك ، وأسأل الله الإحاطة على تحريره بمنه وكرمه . وقال الحلبي في المماح : ما من ذنب إلا وفيه صغيرة وكبيرة ، وقد تنقلب الصغيرة كبيرة بقرينة تضم إليها ، وتنقلب الكبيرة فاحشة كذلك ، إلا الكفر بالله فإنه أفحش الكبائر وليس من نوعه صغيرة ، قلت : ومع ذلك فهو ينقسم إلى فاحش وأفحش . ثم ذكر الحلبي أمثلة لما قال ، فالثاني كقتل النفس بغير حق فإنه كبيرة ، فإن قتل أصلا أو فرعا أو ذا رحم أو بالهرم أو بالشر الحرام فهو فاحشة . والزنا كبيرة ، فإن كان بمحلية الجوار أو بذات رحم أو في شهر رمضان أو في الحرم فهو فاحشة . وشرب الخمر كبيرة ، فإن كان في شهر رمضان نهارا أو في الحرم أو جاهر به فهو فاحشة . والأول كالمفاخذة مع الأجنبية صغيرة ، فإن كان مع امرأة الاب أو حليلة الابن أو ذات رحم فكبيرة . وسرقة ما دون النصاب صغيرة ، فإن كان المسروق منه لا يملك غيره وأفضى به عدمه إلى الضعف فهو كبيرة . وأطال في أمثلة ذلك . وفي الكثير منه ما يتعقب ، لكن هذا عنوانه ، وهو منجح حسن لا بأس باعتباره ، ومداره على شدة الفسدة وخفتها والله أعلم . ( تنبيه ) : يأتي القول في تعظيم قتل النفس في الكتاب الذي بعد هذا ، وتقدم الكلام على السحر في آخر كتاب الطب ، ودلى أكل مال اليتيم في كتاب الوصايا ، وهل أكل الربا في كتاب البيوع ، وعلى قتولي يوم الزحف في كتاب الجهاد ، وذكر هنا قذف المحصنات . وقد شرط القاضي أبو سعيد المروزي في أدب القضاء أن شرط كون غصب المال كبيرة أن يبلغ

نصابا ، وبطرد في المرفة وغيرها ، وأطلق في ذلك جماعة . وبطرد في أكل مال اليتيم وجميع أنواع الجناية .  
واؤه أعلم

### ٤٥ - باب قذف العبيد

٦٨٥٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فُضَيْلِ بْنِ قَزَوانَ عَنْ ابْنِ أَبِي نُمَيْرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ : مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ وَهُوَ بَرِيٌّ مِمَّا قَالَ مُجَلَّدٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ ۝

قوله ( باب قذف العبيد ) أي الارتاء . عبر بالعبيد إيماءا لفظ الخبر ، وحكم الامة والعبد في ذلك سواء ، والمراد بافظ الترجمة الاضافة للفظول بدليل ما تضمنه حديث الباب ، ويحتمل لإرادة الإضافة للفاعل ، والحكم فيه أن هل العبد إذا قذف نصف ماعل الحر ذكرنا كان أو أئى . وهذا قول الجمهور . وعن عمر بن عبد العزيز والزهري وطائفة يسيرة والأوزاعي وأهل الظاهر : حده ثمانون ، وخالفهم ابن حزم فوافق الجمهور . قوله ( عن ابن أبي نعم ) هو ابن عبد الرحمن . قوله ( عن ابن هريرة ) في رواية الاسماعيلي من طريق محمد بن خلاد وعلي بن المدبني كلاهما عن يحيى بن سعيد وهو القطان بهذا الصند وحدثنا أ و هريرة . قوله ( سمعت أبا القاسم ) في رواية الاسماعيلي وحدثنا أبو القاسم نبي التوبة . قوله ( من قذف مملوكه ) في رواية الاسماعيلي و من قذف عبده بشيء . قوله ( وهو برى مما قال ) جملة حالية ، وقوله ( إلا أن يكون كما قال ، أى فلا يجلد ) وفي رواية النسائي من هذا الوجه و أقام عليه الحد يوم القيامة ، وأخرج من حديث ابن عمر و من قذف مملوكه كان لله في ظهره حد يوم القيامة ان شاء أخذه وان شاء عفا عنه ، قال المصنف : أجمعوا على أن الحر إذا قذف عبدا لم يجب عليه الحد . ودل هذا الحديث على ذلك لأنه لو وجب على السيد أن يجلد في قذف عبده في الدنيا لذكره كما ذكره في الآخرة ، وإنما خص ذلك بالآخرة تمييزا للاحرار من المملوكين ، فأما في الآخرة فإن ملكهم يزول عنهم ويتكاثرون في الحدود ، ويقص لكل منهم إلا أن يعفر ، ولا مفاضلة حينئذ إلا بالتقوى . قلت : في نقله الاجماع نظر ، فقد أخرج عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن قذف أم ولد لآخر فقال : يضرب الحد صاغرا . وهذا بسند صحيح وبه قال الحسن وأهل الظاهر . وقال ابن المنذر : اختلفوا فيمن قذف أم ولد فقال مالك وجماعة : يجب فيه الحد ، وهو قياس قول الشافعي بعد موت السيد ، وكذلك من يقول انها عتقت بموت السيد . وعن الحسن البصري أنه كان لا يرى الحد على قاذف أم الولد . وقال مالك والشافعي : من قذف حرا يظنه عبدا وجب عليه الحد

### ٤٦ - باب هل يأمر الإمام رجلا فيضرب الحد غائبا عنه ؟ وقد فعله عمر

٦٨٥٩ ، ٦٨٦٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْمٍ وَهُوَ ابْنُ هُرَيْرَةَ وَزَيْدُ بْنُ خَالِدٍ الْجَمْنِيُّ قَالَا : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : أُنْذِرْكَ اللَّهَ إِلَّا قَضَيْتَ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ ،

فقام خصمه - وكان أفعه منه - فقال : صدق ، أفض بيها بكتاب الله وأذن لي يا رسول الله . فقال النبي ﷺ :  
 كُؤل . فقال : إن ابني كان عسيقاً في أهل هذا ، فزني بأمرأته ، فافتديت منه بمائة شاة وخادم ، وإني سألت  
 رجلاً من أهل العلم فأخبروني أن علي ابني جلد مائة وتغريب عام ، وأن علي امرأه هذا الرجم . فقال : والذي  
 نفسي بيده لأقتضين بينكما بكتاب الله : المائة والخادم رد عليك ، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام ، وبأ أنيس  
 اغد على امرأه هذا فسلها ، فإن اعترفت فارجمها . فاعترفت ، فرجمها .

**قوله** ( باب هل يأمر الامام رجلاً فيضرب الحد غائباً عنه ) تقدم الكلام على هذه الترجمة ، وهل هو مكروه  
 أو لا قريبا . **قوله** ( وقد فعله عمر ) ثبت هذا التعليق في رواية الكشميني ، وقد ورد ذلك عن عمر في عدة آثار  
 منها ما أخرجه سعيد بن منصور بسند صحيح عن عمر أنه كتب الى عاملة ان عاد فحدوه فذكره في قصة طويلة ،  
 وتقدم الكلام على حديث سهل بن سعد المذكور في الباب في قصة العفيف وقه الحد ، ومحمد بن يوسف شيخه فيه  
 هو القريباني كما جزم به أبو نعيم في المستخرج ، وقوله في هذه الرواية حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله  
 ابن عبد الله ، وقع عند الاسماعيلي من طريق العباس بن الوليد الترمذي عن ابن عيينة قال الزهري كنت أحسب  
 أني قد أصبت من العلم ، فلما لقيت عبيد الله كأنما كنت ألجر به بحرا ، فذكر الحديث ، وفيه إيمان الى أنه لم يحصل  
 هذا الحديث تاما الا عن عبيد الله المذكور وهو أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة

( غائمة ) اشتمل كتاب الحدود والمحاربين من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث وثلاثة أحاديث ، الموصول  
 منها تسعة وسبعون والبقية متابعات وتعاليق ، المكرر منها فيه وفيما مضى اثنان وستون حديثا والخالص سبعة عشر  
 حديثا وفاقه مسلم على تخريجها سوى ثمانية أحاديث وهي : حديث أبي هريرة رآني النبي ﷺ رجل قد شرب  
 الخمر ، وفيه لا نعيموا عليه الشيطان ، وحديث السائب بن يزيد في ضرب الشارب ، وحديث عمر في قصة  
 الشارب الملقب حمارا ، وحديث ابن عباس د لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، وحديث علي في رجم المرأة  
 وجلدها ، وحديث علي في رفع القلم ، وحديث أنس في الرجل الذي قال يا رسول الله أصبت حدا فأقمه علي ،  
 وحديث ابن عباس في قصة ماعز ، وحديث عمر في قصة السقيفة المطول بها اشتمل عليه ، وقد انفقا منه على  
 أوله في قصة الرجم ، وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين عشرون أثرا بعضها موصول في ضمن الأحاديث  
 المرفوعة مثل قول ابن عباس د ينزع نور الايمان من الواني ، ومثل اخراج عمر المختنين ، ومثل كلام الحجاب  
 ابن المنذر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٨٧ - كتاب الديات

١ - باب قول الله تعالى (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم)

٦٨٦١ - **حدثنا** فضيلة بن سعيد حدثنا جرير عن الأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل قال قال عبد الله : قال رجل يا رسول الله أي الذنوب أكبر عند الله ؟ قال : أن تدمو الله نذاً وهو خاتمك . قال : ثم أي ؟ قال : ثم أن تقتل ولدك خشية أن يطعم منك . قال ثم أي ؟ قال ثم أن زاني حائلة جارك . فأنزل الله عز وجل تصديقها (والذين لا يذعنون مع الله إلهاً آخر ، ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون . ومن يفعل ذلك يلق ألقاماً)

٦٨٦٢ - **حدثنا** علي حدثنا إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : لن يزال المؤمن في كسعة من دينه ما لم يصب دماً حراماً . [الحديث ٦٨٦٢ - طريقه في : ٦٨٦٢]

٦٨٦٣ - **حدثني** أحمد بن يعقوب حدثنا إسحاق بن سعيد قال سمعت أبي يحدث عن عبد الله بن عمر قال : إن من زكطات الأمور التي لا تخرج لمن أوقع نفسه فيها سفك الدماء الحرام بغير حيلة .

٦٨٦٤ - **حدثنا** عبد الله بن موسى عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود قال : قال النبي ﷺ : أول ما يقضى بين الناس في الدماء

٦٨٦٥ - **حدثنا** عبد الله بن عبد الله بن يوسف عن الزهري حدثنا عطاء بن يزيد أن قبيد الله بن عدي حدثه أن المقداد بن عمرو الكندي - حليف بني زهرة - حدثه وكان كهدد بداراً مع النبي ﷺ أنه قال : يا رسول الله إن نقتل كافراً فاقْتُلْنَا فضرَبَ يدي بالسيف فطَمَمَها ثم لاذَ بشجرة وقال : أسلمتُ لله ، آفئتهُ بعدَ أن قاتلها قال رسول الله ﷺ : لا تَفُتْله . قال : يا رسول الله فإنه طَرَحَ أحدَي يدي ثم قال ذلك بعدَ ما قطعها آفئتهُ ؟ قال : لا ، فإن قَتَلْتَهُ فإنه بمنزلة قبل أن تَفُتْله ، وأنت بمنزلة قبل أن يقول كلمته التي قال .

٦٨٦٦ - وقال حبيب بن أبي عمرة عن سعيد بن عمار قال : قال النبي ﷺ للمقداد : إذا كان

رجلٌ ممن يُخْفَى إيمانهُ مع قومٍ كفار فأظهرَ إيمانهُ فقتلته ، فكذلك كنت أنت تخفي إيمانك بمكة من قبل .

**قوله** (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الديات) بتخفيف التحتانية جمع دية مثل عدات وعدة ، وأصلها ودية بفتح الواو وسكون الدال تقول : ودى القتل يدية إذا أعطى وإيه ديته ، وهي ما جمل في مقابلة النفس ، وسمى دية تسمية بالمصدر وقاوماً على رقة والماء عوض وفي الأمر القتل بدال مكسورة حسب فان وقفت قلت ده ، وأورد البخاري تحت هذه الترجمة ما يملأني بالقصاص لأن كل ما يجب فيه القصاص يجرى العفو عنه على مال فتكون الدية أشمل ، وترجم غيره د كتاب القصاص ، وأدخل تحت الديات بناء على أن القصاص هو الأصل في

المعد . قوله ( وقول الله تعالى : ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم ) كذا للجميع ، لكن سقط الواو الأولى لأبي ذر والنسفي ، وفي هذه الآية وعيد شديد لمن قتل مؤمنا متعمدا بغير حق ، وقد تقدم النقل في تفسير سورة الفرقان عن ابن عباس وغيره في ذلك وبيان الاختلاف هل للقاتل توبة بما يغني عن إعادة . وأخرج اسماعيل القاضي في « أحكام القرآن » بسند حسن أن هذه الآية لما نزلت قال المهاجرون والأنصار وجبت ، حتى نزل ( أن الله لا يغير أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ) . قلت : وعلى ذلك عزل أهل السنة في أن القاتل في مشيئة الله ، ويؤيده حديث عبادة المتفق عليه بعد أن ذكر القتل والزنا وغيرهما ومن أصاب من ذلك شيئا فأمره إلى الله إن شاء عاقبه وإن شاء عفا عنه ، ويؤيده قصة الذي قتل تسعة وتسعين نفسا ثم قتل المسكلمائة وقد مضى في ذكر بني إسرائيل من أحاديث الأنبياء . ثم ذكر فيه خمسة أحاديث مرفوعة ، الحديث الأول حديث ابن مسعود « أي الذنب أكبر » ، وقد تقدم شرحه مستوفى في « باب إثم الزناة » وقوله « أن تقتل ولدك » قال الكرمانى لا مفهوم له لأن القتل مطلقا أعظم . قلت : لا يمتنع أن يكون الذنب أعظم من غيره وبعض أفراد أعظم من بعض ، ثم قال الكرمانى وجه كونه أعظم أنه جمع مع القتل ضعف الاعتقاد في أن الله هو الرزاق . الحديث الثاني حديث ابن عمر قوله ( حدثنا علي ) كذا للجميع غير منسوب ولم يذكره أبو علي الجبائي في تقييده ولا نبه عليه الأكلاباذي ، وقد ذكرت في المقدمة أنه على بن الجهم لأن علي بن المدين لم يدرك أسحق بن سعيد . قوله ( لا ) في رواية الكشميهني « لن » . قوله ( في فسحة ) بضم الفاء وسكون المهملة وبهاء موحدة أي سعة . قوله ( من دينه ) كذا الأكثر بكسر المهملة من الدين وفي رواية الكشميهني « من دينه » ففهوم الأول أن يضيق عليه دينه فقيه اشعار بالوعيد على قتل المؤمن متعمدا بما يتوعد به الكافر ، ومفهوم الثاني أنه يصير في ضيق بسبب ذنبه فقيه إشارة إلى استبعاد العفو عنه لاستمراره في الضيق المذكور ، وقال ابن العربي : الفسحة في الدين سعة الأعمال الصالحة حتى إذا جاء القتل ضاقت لأنها لا تفي بوزره ، والفسحة في الذنب قبوله الغفران بالتوبة حتى إذا جاء القتل ارتفع القبول ، وحاصله أنه فسره هل رأى ابن عمر في عدم قبول توبة القاتل . قوله ( ما لم يصب دما حراما ) في رواية اسماعيل القاضي من هذا الوجه « ما لم يقتل بدم حرام » وهو بمثابة ثم نون ثم دال ثقيلة ومعناه الإصابة وهو كناية عن شدة المخاطلة ولو قلت ، وقد أخرج الطبراني في « المعجم الكبير » عن ابن مسعود بسند رجاله ثقات إلا أن فيه انقطاعا مثل حديث ابن عمر موقوفا أيضا وزاد في آخره « فإذا أصاب دما حراما نزع منه الحياء » ثم أورده عن أحمد بن يعقوب وهو المسعودي الكوفي عن أسحق بن سعيد وهو المذكور في السند الذي قبله بالسند المذكور إلى ابن عمر . قوله ( أن من ورطات ) بفتح الواو والراء ، وحكى ابن مالك أنه قيد في الرواية بسكون الراء والصراب التحريك وهي جمع ورطة بسكون الراء وهي الهلاك يقال وقع فلان في ورطة أي في شيء لا ينجو منه ، وقده فسرها في الخبر بقوله التي لا تخرج لمن أوقع نفسه فيها . قوله ( سفك الدم ) أي إراقة والمراد به القتل بأي صفة كان ، لكن لما كان الأصل إراقة الدم عبر به . قوله ( بغير حله ) في رواية ابن نعيم « بغير حقه » وهو موافق للفظ الآية ، وهل الموقوف هل ابن عمر منقطع من المرفوع فكأن ابن عمر فهم من كون القاتل لا يكون في فسحة أنه ورط نفسه فأهلكها ، لكن التعبير بقوله « من ورطات الأمور » يقتضي المشاركة بخلاف اللفظ الأول فهو أشد في الوعيد ، وزعم الإسماعيلي أن هذه الرواية الثانية غلط ولم يبين وجه الغلط ،



وأظنه من جهة انفراد أحمد بن يعقوب بها فقد رواه عن اسحق بن سعيد أبو النضر هاشم بن القاسم ومحمد بن كنانة وغيرهما باللفظ الأول ، وقد ثبت عن ابن عمر أنه قال لمن قتل عامدا بغير حق : تزود من الماء البارد فانك لا تدخل الجنة ، وأخرج الترمذي من حديث عبد الله بن عمر : روال الدنيا كلها أهون على الله من قتل رجل مسلم ، قال الترمذي حديث حسن . قلت : وأخرج النسائي بلفظ : لقتل المؤمن أعظم عند الله من روال الدنيا ، قال ابن العربي : ثبت النهي عن قتل البهيمة بغير حق والوعيد في ذلك ، فكيف بقتل الآدمي ، فكيف بالمسلم ، فكيف بالمتقي الصالح . الحديث الثالث . قوله ( حدثنا عبيد الله بن موسى عن الأعمش ) هذا السند يلتحق بالثلاثيات وهي أهل ما عند البخاري من حيث العدد ، وهذا في حكمه من جهة أن الأعمش تابعي وإن كان روى هذا عن تابعي آخر فإن ذلك التابعي أدرك النبي ﷺ وإن لم تحصل له محبة . قوله ( عن أبي وائل عن عبد الله ) تقدم في باب القصص يوم القيامة ، في أوخر الرقاق من رواية حفص بن غياث عن الأعمش حدثني شقيق وهو أبو وائل المذكور قال سمعت عبد الله ، وهو ابن مسعود . قوله ( أول ما يقضى بين الناس في الدماء ) زاد مسلم من طريق آخر عن الأعمش : يوم القيامة ، وقد ذكرت شرحه في الباب المذكور وطريق الجمع بينه وبين حديث أبي هريرة : أول ما يحاسب به المرء صلاته ، وننبه هنا على أن النسائي أخرجهما في حديث واحد أورده من طريق أبي وائل عن ابن مسعود رفيعه وأول ما يحاسب به العبد الصلاة ، وأول ما يقضى بين الناس في الدماء ، وما في هذا الحديث موصولة وهو موصول حرفي فيتعلق الجار بمحذوف أي أول القضاء يوم القيامة القضاء في الدماء أي في الأمر المتعلق بالدماء ، وفيه عظم أمر القتل لأن الابتداء إنما يقع بالأهم ، وقد استدلل به على أن القضاء يختص بالناس ولا مدخل فيه للبهائم ، وهو غلط لأن مفاده - بصر الأولية في القضاء بين الناس وليس فيه نفي القضاء بين البهائم مثلا بعد القضاء بين الناس . الحديث الرابع . قوله ( حدثنا عبدان ) هو عبد الله بن عثمان وعبد الله هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد ، وعطاء بن يزيد هو الليثي ، وعبيد الله بالصغير هو ابن عيسى أي ابن الحيار بكسر المجمة وتخفيف التحتانية النوفلي له إدراك ، وقد تقدم بيانه في مناقب عثمان ، والمقاداد بن عمرو هو المعروف ابن الأسود . قوله ( إن أقيمت ) كذا الأكثر بصيغة الشرط ، وفي رواية أبي ذر : إن أقيمت كافرا فاقتلنا فضرب يدي قطعها ، وظاهر سياقه أن ذلك وقع ، والذي في نفس الأمر بخلافه ، وإنما سأل المقداد عن الحكم في ذلك لو وقع ، وقد تقدم في غررة بدر بلفظ : وأريت إن أقيمت رجلا من الكفار . الحديث وهو يؤيد رواية الأكثر . قوله ( ثم لا ذبشجرة ) أي التجأ إليها ، وفي رواية الكشميني ثم لا ذب في بشجرة والشجرة مثال . قوله ( وقال أسدته ) أي دخلت في الإسلام . قوله ( فان قتله فانه بمنزلة قبل أن تقتله ) قال السكوني : القتل ليس سببا لكون كل منهما بمنزلة الآخر لكن عند النجاة مؤول بالاخبار أي هو سبب لإخباري لك بذلك ، وعند البيانين المراد لازمه كقوله بياح دمك إن هصيت . قوله ( وأنت بمنزلة قبل أن يقول ) قال الخطابي : معناه أن الكافر مباح الدم بحكم الدين قبل أن يسلم ، فإذا أسلم صار مصان الدم كالمسلم ، فان قتله المسلم بعد ذلك صار دمه مباحا بحق القصاص كالسافر بحق الدين ، وليس المراد إلحاقه في الكفر كما تقول الخوارج من تكفيره المسلم بالكبيرة ، وسأله اتحاد المنزتين مع اختلاف المأخذ ، فالاول انه مثلك في صون الدم ، والثاني انك مثله في الحد . ونقل ابن التين عن الداودي قال : معناه انك صرت قاتلا كما كان هو قاتلا ، قال : وهذا من المعارض ، لأنه

أراد الإغلاط بظاهر اللفظ دون باطنه ، وإنما أراد أن كلا منهما قاتل ، ولم يرد أنه صار كافرا بقتله إياه . ونقل ابن بطال عن المهاب معناه فقال : أى أنك بقصدك إقتله عمدا آثم كما كان هو بقصدك إقتلك آثما ، فأنتما في حالة واحدة من العصيان . وقيل المعنى أنت عنده حلال الدم قبل أن تسلم وكنت مثله في الكفر كما كان عندك حلال الدم قبل ذلك ، وقيل معناه إنه مغفور له بشهادة التوحيد كما أنك مغفور لك بشهود بدر . ونقل ابن بطال عن ابن القصار أن معنى قوله « وأنت بمنزلة » أى فى إباحة الدم ، وإنما قصد بذلك ردعه وزجره عن قتله لا أن الكافر إذا قال أسلمت حرم قتله ، وتقصب بأن الكافر مباح الدم والمسلم الذى قتله ان لم يتعمد قتله ولم يكن عرف أنه مسلم وإنما قتله متأولا فلا يكون بمنزلة فى إباحته . وقال القاضي عياض : معناه أنه مثله فى مخالفة الحق وإرتكاب الآثم وأن اختلاف النوع فى كون أحدهما كافرا والآخر مصيبا . وقيل المراد إن قتله مستحلا لقتله فأنت مثله فى الكفر ، وقيل المراد بالمثلية أنه مغفور له بشهادة التوحيد وأنت مغفور لك بشهود بدر ، ونقل ابن التين أيضا عن الداودى أنه أوله على وجه آخر فقال : يفسره حديث ابن عباس الذى فى آخر الباب ومعناه أنه يجوز أن يكون اللائد بالشجرة الفاحش ليد مؤمنا يكتم إيمانه مع قوم كفار غلبوه على نفسه ، فان قتله فانت شاك فى قتلك إياه أن ينزله الله من العمد والخطأ كما كان هو معكوكا فى إيمانه لجواز أن يكون يكتم إيمانه ، ثم قال : فان قيل كيف قطع يد المؤمن وهو ممن يكتم إيمانه ؟ فالجواب أنه دفع عن نفسه من يريد قتله لجواز ذلك كما جاز للمؤمن أن يدفع عن نفسه من يريد قتله ولو أنضى إلى قتل من يريد قتله فان دمه يكون هدرا ، ولذلك لم يقدح النبي ﷺ من يد المقداد لانه قطعها متأولا . قلت : وعليه مؤاخذات : منها الجمع بين القصةين بهذا التكلف مع ظهور اختلافهما ، وإنما الذى ينطبق على حديث ابن عباس قصة أسامة الآتية فى الباب الذى يليه حيث حمل على رجل أراد قتله فقال أى مسلم فقتله ظنا أنه قال ذلك متحذرا من القتل ، وكان الرجل فى الأصل مسلما ، فالذى وقع للمقداد نحو ذلك كما سأبينه ولما قصة قطع اليد ظاهرا ظاهرا مستفتيا على تقدير أن لو وقعت كما تقدم تقريره ، وإنما تضمن الجواب انتهى من قتله لكونه أظهر الإسلام فحقن دمه وصار ما وقع منه قبل الإسلام عفوا . ومنها أن فى جوابه من الاستدكال نظرا لانه كان يمكنه أن يدفع بالقول بأن يقول له عنه أراد أن المسلم قتله أى مسلم فكيف عنه ، وليس له أن يبادر لقطع يده مع القدرة على القول المذكور ونحوه ، واستدل به على صحة إسلام من قال أسلمت لله ولم يزد على ذلك ، وفيه نظر لأن ذلك كاف فى الكف ، على أنه ورد فى بعض ما روى أنه قال لا إله إلا الله ، وهو رواية معمر عن الزهري عند مسلم فى هذا الحديث ، واستدل به على جواز السؤال عن التوازل قبل وقوعها بناء على ما تقدم ترجيحه ، وأما ما نقل عن بعض الساف من كراهة ذلك فهو محمول على ما يندر وقوعه ، وأما ما يمكن وقوعه حادة فيشرع السؤال عنه ليعلم ، الحديث الخامس ، قوله (وقال حبيب بن أبي عمرة) هو أنصاب الكوفى لا يعرف اسم أبيه ، وهذا التعليق وصله البراد والدارقطنى فى الأفراد ، والطبرانى فى الكبير ، من رواية أبى بكر بن حنبل بن عطاء بن قسطنطين بن محمد بن أبى بكر المقدسى عن حبيب بن أبى عمرة ، بهت رسول الله ﷺ مرة فيها المقداد ، فلما أتم وجدوم تفرقوا وفيهم رجل له مال كثير لم يرح فقال : أشهد أن لا إله إلا الله ، فأهوى إليه المقداد فقتله الحديث ، وفيه وذكروا ذلك لرسول الله ﷺ فقال : يا مقداد قتلت رجلا قال لا إله إلا الله ، فكيف لك بلا إله إلا الله ، فأقول الله (يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم فى سبيل الله فتبينوا ، الآية) فقال النبي ﷺ للمقداد : كان رجلا مؤمنا معنى إيمانه ، الخ قال

الدارقطني : تفرد به حبيب وتفرد به أبو بكر عنه . قلت : قد تابع أبا بكر سفيان الثوري لكنه أرسله ، أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عنه ، وأخرجه الطبري من طريق أبي إسحق الفزاري عن الثوري كذلك ، واغظ وكيع بسنده عن سعيد بن جبير ، خرج المقداد بن الأسود في سريته ، فذكر الحديث مختصرا إلى قوله : فذلك ، ولم يذكر الخبر المعلق ، وقد تقدمت الإشارة إلى هذه القصة في تفسير سورة النساء ، وبينت الاختلاف في سبب نزول الآية المذكورة ، وطريق الجمع ، وفيه الحمد

## ٢ - باب قول الله تعالى ( ومن أحباها . . . )

قال ابن عباس : من حرّم قتلها إلا بحق فكأنها أحبا للناس جميعا

٦٨٦٧ - **حدثنا** قبيصة **حدثنا** سفيان عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق « عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : لا تقتل نفس إلا كان على ابن آدم الأول كفل منها »

٦٨٦٨ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** شعبة قال واقد بن عبد الله أخبرني عن أبيه « سمع عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ قال : لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض ،

٦٨٦٩ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** غندر **حدثنا** شعبة عن علي بن مذكّر قال سمعت أبا زرعة بن عمرو بن جرير « عن جرير قال : قال لي النبي ﷺ في حجة الوداع : استنصت للناس ، لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض » . رواه أبو بكره وابن عباس عن النبي ﷺ »

٦٨٧٠ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** محمد بن جعفر **حدثنا** شعبة عن فراس عن الشعبي « عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال : الكبار الإشرار بالله ، وعقوب الوالدین - أو قال : اليمين القموس ، ذلك شعبة - وقال معاذ **حدثنا** شعبة قال : الكبار الإشرار بالله ، واليمين القموس ، وعقوب الوالدین - أو قال : وقتل النفس »

٦٨٧١ - **حدثنا** إسحاق بن منصور **حدثنا** عبد الحميد **حدثنا** شعبة **حدثنا** هبید الله بن أبي بكر « سمع أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : الكبار . . . » . **حدثنا** عمرو **حدثنا** شعبة عن ابن أبي بكر « عن أنس ابن مالك عن النبي ﷺ قال : أكبر الكبار الإشرار بالله ، وقتل النفس ، وعقوب الوالدین ، وقول الزور أو قال وشهادة الزور »

٦٨٧٢ - **حدثنا** عمرو بن زرارة **حدثنا** هشيم **حدثنا** حنين **حدثنا** أبو ظبيان « قال سمعت أسامة بن زيد بن حارثة رضي الله عنهم يحدث قال : بعثنا رسول الله ﷺ إلى الحرة من جهينة ، قال فصبحنا القوم فهزمنهم . قال : ولحقنا أنا ورجل من الأنصار رجلا منهم ، قال فلما غشينا قال : لا إله إلا الله ، قل فكف عنه الأنصاري ، فقامت برمي حتى أتته . قل فلما قدمنا بلغ ذلك النبي ﷺ ، قال فقال لي : يا أسامة أتيتك بعد ما قال لا إله إلا الله ؟ قال قلت يا رسول الله إنه إنما كان يتوعدنا ، قل : فقامت بعد ما قال لا إله إلا الله ؟

قال فما زال يكررها على حق نمّيت أنى لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم »

٦٨٧٣ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف حدثنا الليث حدثنا يزيد عن أبي الخليل عن الصنابحي « عن عبادة ابن الصامت رضي الله عنه قال : إني من المنقباء للذين بايعوا رسول الله ﷺ ، بايعناه على أن لا نشرّك بالله شيئا ولا نسكر ، ولا نزنّي ، ولا نقتل للنفس التي حرّم الله ، ولا نتهب ، ولا نعهي بالجنة إن فعلنا ذلك ، فإن غشينا من ذلك شيئا كان قضاء ذلك إلى الله »

٦٨٧٤ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا جويرية عن نافع « عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : من حمل علينا السلاح فليس منّا ، رواه أبو موسى عن النبي ﷺ [ الحديث ٦٨٧٤ - طرّفه في ٧٠٧٠ ]

٦٨٧٥ - **حدثنا** عبد الرحمن بن المبارك حدثنا حاد بن زيد حدثنا أيوب ويونس عن الحسن « عن الأحنف بن قيس قال : ذهبت لأنصر هذا الرجل ، فلقيتني أبو بكره فقال : أين تريد ؟ قلت أنصر هذا الرجل قال : ارجع ، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : إذا لقي المسلمان بغيرهما فاقاتل والمقتول في النار . قلت : يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول ؟ قال : إنه كان حربصا على قتل صاحبه »

قوله ( باب ومن أحياءها ) في رواية غير أبي ذر « باب قوله تعالى ومن أحياءها ، وزاد المستمل والأصيل ( فكأنما أحياء الناس جميعا ) . قوله ( قال ابن عباس : من حرم قتلاها إلا بحق فكأنما أحياء الناس جميعا ) وصله ابن أبي حاتم ، ومضى بيانه في تفسير سورة المائدة . وذكره مغطاي من طريق وكيع عن سفيان عن خصيف عن مجاهد عن ابن عباس ، واعترض بأن خصيفا ضعيف ، وهو اعتراض ساقط لوجوده من غير رواية خصيف ، والمراد من هذه الآية صدرها وهو قوله تعالى ( من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ) وعليه ينطبق أول أحاديث الباب وهو قوله « الا كان على ابن آدم الأول كفل منّا ، وسأثرها في تعظيم أمر القتل وهي اثنا عشر حديثا قال ابن بطال : فيها تغليب أمر القتل والمبالغة في الجزع عنه ، قال : واختلاف السلف في المراد بقوله ( قتل الناس جميعا ) فإلا طائفة معناه تغليب الوزر والتعظيم في قتل المؤمن أخرجه الطبري عن الحسن ومجاهد وقتادة ، ولفظ الحسن ان قاتل النفس الواحدة يصير إلى النار كما لو قتل الناس جميعا ، وقيل معناه أن الناس خصماؤه جميعا ، وقيل يجب عليه من القود بقوله المؤمن مثل ما يجب عليه لو قتل الناس جميعا ، لأنه لا يكون عليه غير قتله واحدة بلجميعهم ، أخرجه الطبري عن زيد بن أسلم ، واختار الطبري أن المراد بذلك تعظيم العقوبة وشدة الوعيد من حيث أن قتل الواحد وقتل الجميع سواء في استيجاب غضب الله وعذابه وفي مقابله أن من لم يقتل أحدا فقد حيى الناس منه جميعا أسلامتهم منه . وحكى ابن التين أن معناه أن من وجب له قصاص فعفا عنه أعطى من الأجر مثل ما لو أحيى الناس جميعا ، وقبل وجب شكره على الناس جميعا وكأنما من عليهم جميعا . قال ابن بطال : وإنما اختار هذا لأنه لا توجد نفس يقوم قتلها في عاجل الضر مقام قتل جميع النفوس ، ولا

إحيائها في عاجل النفع مقام إحياء جميع النفوس . قلت : واختار بعض المتأخرين تخصيص الشق الأول بآدم الأول لمكرهه من القتل وهتك حرمة السماء وجراً للناس على ذلك ، وهو ضعيف لأن الإشارة بقوله في أول الآية ( من أجل ذلك ) لفظة ابن آدم فدل على أن المذكور بعد ذلك متعلق بغيرها ، فالحل هل ظاهر العموم أولى والله أعلم . الحديث الأول ، قوله ( حدثنا سفيان ) هو الثوري ، ويحتمل أن يكون ابن عينة قسماً في الاعتصام من رواية الحميدي عنه حدثنا الأعمش . قوله ( الأعمش ) هو سليمان بن مهران . قوله ( عن عبد الله ابن مرة ) في رواية حفص بن غياث عن الأعمش ، حدثني عبد الله بن مرة ، وهو الحارثي بمكة وراه مكورة وقاه كوفي ، وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق كوفيون . قوله ( لا تقتل نفس ) زاد حفص في روايته ، ظلماً ، وفي الاعتصام : ليس من نفس تقتل ظلماً . قوله ( على ابن آدم الأول ) هو قابيل عند الأكثر ، وعكس القاض جمال الدين بن واصل في تاريخه فقال : اسم المقتول قابيل اشتق من قبول قربانه ، وقيل اسمه قابيل بنون بدل اللام بغير ياء ، وقيل قين مثله بغير الف ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في باب خلق آدم من بدء الخلق ، وأخرج الطبري عن ابن عباس : كان من شأنهم أنه لم يكن مسكين يتصدق عليه ، إنما كان القربان يقربه الرجل فقام قبل نزل النار فتأكله والا فلا ، وعن الحسن : لم يكونا ولدى آدم لصلبه وإنما كانا من بني إسرائيل أخرجه الطبري ، ومن طريق ابن أبي نجيم عن مجاهد قال : كانا ولدى آدم لصلبه وهذا هو المشهور ، ويؤيده حديث الباب لوصفه ابن بأنه الأول أي أول ما ولد لآدم ، ويقال أنه لم يولد في الجنة لآدم غيره وغير توأمته ، ومن ثم نحر هل أخيه هابيل فقال : نحن من أولاد الجنة وأنتما من أولاد الأرض ، ذكر ذلك ابن اسحق في المبتدأ ، وعن الحسن : ذكر لي أن هابيل قتل وله عشرون سنة ولأخيه القاتل خمس وعشرون سنة ، وتفسير هابيل هبة الله ، ولما قتل هابيل وحزن عليه آدم ولده بعد ذلك شيت وممناه عطية الله ومنه انتشرت ذرية آدم . وقال الثعلبي : ذكر أهل العلم بالقرآن أن حواء ولدت لآدم أربعين نفساً في عشرين بطناً أولهم قابيل وأخته اقليا وآخرهم عبد المغيث وأمة المغيث ثم لم يمت حتى بلغ ولده وولد ولده أربعين ألفاً وهلكوا كلهم فلم يبق بعد الطوفان إلا ذرية نوح وهو من نسل شيت ، قال الله تعالى ( وجعلنا ذريته هم الباقين ) وكان معه في السفينة ثمانون نفساً وهم المشار إليهم بقوله تعالى ( وما آمن معه إلا قليل ) ومع ذلك فابقى النسل نوح فتوالدوا حتى ملؤا الأرض ، وقد تقدم شيء من ذلك في ترجمة نوح من أحاديث الأنبياء . قوله ( كفل منها ) زاد في الاعتصام : وربما قال سفيان من دمهها ، وزاد في آخره : لأنه أول من سن القتل ، وهذا مثل لفظ حفص بن غياث الماضي في خلق آدم ، والكفل بكسر أوله وسكون الفاء النصيب ، وأكثر ما يطلق على الأجر والضعف على الإثم ، ومنه قوله تعالى ( كفلهن من رحمته ) ووقع هل الإثم في قوله تعالى ( ومن يشفع شفاعته سيئة يكن له كفل منها ) وقوله : لأنه أول من سن القتل ، فيه أن من سن شيئاً كتب له أو عليه ، وهو أصل في أن المعونة هل ما لا يعمل حرام ، وقد أخرج مسلم من حديث جرير بن عبد الله في الإسلام سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة ، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة ، وهو محمول هل من لم يبق من ذلك الذنب . وعن السدي : شذخ قابيل رأس أخيه بمحرفات . وعن ابن جريج : تمثل له إبليس فأخذ بمحرف فشدخ به رأس طهر ففعل ذلك قابيل وكان ذلك هل جبل ثور ، وقيل على دقبة حراء ، وقيل بالهند ، وقيل بموضع المسجد الأعظم

بالبعرة ، وكان من شأنه في دفنه ما نصه الله في كتابه . الحديث الثاني ، **قوله** ( واقد بن عبد الله أخبرني ) هو من تقديم الاسم على الصيغة ، وواقد هذا قال أبو ذر في روايته كذا وقع هنا واقد بن عبد الله والصواب واقد بن محمد . قلت : وهو كذلك لكن لقوله واقد بن عبد الله توجيه وهو أن يكون الراوى نسبة لجدّه الأعلى عبد الله ابن عمر قاته واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر ، والذي نسبته كذلك أبو الوليد شيخ البخارى فيه ، فقد أخرجه أبو داود في السنن عن أبي الوليد كذلك ، وتقدم المصنف في الأدب من رواية خالد بن الحارث عن شعبة على الحقيقة فقال : عن واقد بن محمد ، ويأتى في الفتن عن حجاج بن منهال عن شعبة كذلك ، وكذا المسلم والنسائي من رواية غندر عن شعبة ، ثم وجهه في الأول من فوائد أبي عمرو بن السماك من طريق عفان عن شعبة كما قال أبو الوليد ، فاعل نسبته كذلك من شعبة ، لكن أخرجه أحمد عن عفان وغيره عن شعبة كالجادة ، وفي الجملة فقوله « عن أبيه » لا ينصرف لعبد الله بل لمحمد بن زيد جهزما ، فن ترجم لعبد الله والد واقد في رجال البخارى خطأ ، نعم في هذا النسب واقد بن عبد الله بن عمر تابعي معروف ، وهو أقدم من هذا قاته عم والد واقد المذكور هنا ، وله ولد اسمه عبد الله بن واقد وقد أخرجه له مسلم . **قوله** ( لا ترجموا بهدى كفارا ) جملة ما فيه من الأقوال ثمانية : أحدها قول الخوارج إنه دلى ظاهره ، ثانيها هو في المستحاجين ، ثالثها المعنى كفاراً بجرمة الدماء وجرمة المسلمين وحقوق الدين ، رابعها تفعلون فعمل الكفار في قتل بعضهم بعضاً ، خامسها لا يدين السلاح يقال كفر دعوه إذا لبس فوقها ثوباً ، سادسها كفاراً بنعمة الله ، سابعها المراد الزجر عن الفعل وليس ظاهره مراداً ، ثامنها لا يكفر بعضهم بعضاً كأن يقول أحد الفريقين الآخر بالكافر فيكفر أحدهما ، ثم وجدت تاسعاً وطاشراً ذكرتهما في كتاب الفتن ، وسيأتى شرح الحديث مستوفى في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . الحديث الثالث حديث جرير وهو ابن عبد الله البجلي ، **قوله** ( استنصت الناس ) أى اطلب منهم الانصت ليصمموا الخطبة ، وقد تقدم أنهم سياتوا من هذا في كتاب الحج ، ويأتى شرحه في الفتن أيضاً . الحديث الرابع والخامس ، **قوله** ( رواه أبو بكره وابن عباس يريد قوله لا ترجموا بهدى كفارا ) - حديث أبي بكره وصلة المؤلف معا لوفى الحج وشرح هناك ، ويأتى في الفتن أيضاً ، وكذلك حديث ابن عباس . الحديث السادس حديث عبد الله بن عمرو ، في الكبراء تقدم شرحه في كتاب الأدب ، **قوله** ( وعقروا الوالدين أو قال اليهين الغموس شك شعبة ) قلت تقدم في الإيمان والذور من طريق النضر بن شميل عن شعبة بالواو بغير شك وزاد مع الثلاثة « وقتل النفس » وهو المراد في هذا الباب . **قوله** ( وماذا ) هو ابن معاذ العنبري ، وهو من تلاميذ البخارى ، وجوز النكرمان أن يكون مقول محمد بن بشار فيكون موصولاً ، وقد وصله الاسماعيلى من رواية عبيد الله بن معاذ عن أبيه وأفظه الكبراء الاشارة بالله وعقروا الوالدين أو قال قتل النفس واليهين الغموس ، وهذا مطابق للمبلىح البخارى إلا أن فيه تأخير اليهين الغموس ، والغرض منه إنما هو إثبات قتل النفس ، وحاصل الاختلاف على شعبة أنه تارة ذكرها وتارة لم يذكرها وأخرى ذكرها مع الشك . الحديث السابع - حديث أنس في الكبراء أيضاً تقدم شرحه في كتاب الأدب ، الحديث الثامن حديث أسامة ، **قوله** ( حدثنا عمرو بن زرارة حدثنا هشيم ) تقدم في المغازى عن عمرو بن محمد عن هشيم وكلاهما من شيوخ البخارى . **قوله** ( حدثنا هشيم ) في رواية الكشميهني « أنبأنا » . **قوله** ( حدثنا - حين ) في رواية أبي ذر والاصبلى « أنبأنا - حين » ، وهو ابن عبد الرحمن الواسطى من صفار اثنا عشرين ، وأبو

ظبيان بظاء معجمة مفتوحة ثم موحدة ساكنة ثم ياء آخر الحروف واسمه أيضا حصين وهو ابن جندب من كبار  
الناجيين . **قوله** ( بعثنا رسول الله ﷺ إلى الحرقه ) بضم المهملة وبالراء ثم كاف وهم بطن من جهينة تقدم نديتهم  
الهم في غزوة الفتح ، قال ابن الكلبي : سموا بذلك لوقعة كانت بينهم وبين بني مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان  
فأحرقهم بالسهم لكثرة من قتلوا منهم ، وهذه السرية يقال لها سرية غالب بن عبيد الله الليثي وكانت في ربيعة  
سنة سبع فيما ذكره ابن سعد عن شيخه ، وكذا ذكره ابن أسحق في المغازي وحدثني شيخ من أسلم عن رجال من  
قومه قالوا : بعث رسول الله ﷺ غالب بن عبيد الله الكلبي ثم الليثي إلى أرض بني مرة وبها مرداس بن نبيك  
حليف لهم من بني الحرقه فقتله أسامة ، فهذا يبين السبب في قول أسامة : بعثنا إلى الحرقه من جهينة ، والذي  
يظهر أن قصة الذي قتل ثم مات دفن ولفظته الأرض غير قصة أسامة ، لأن أسامة عاش بعد ذلك دهراً طويلاً ،  
ورجم البخاري في المغازي وبعث النبي ﷺ أسامة بن زيد إلى الحرقه من جهينة ، لجري الداودي في شروحه  
على ظاهره فقال فيه : تأمير من لم يبلغه وتمقب من وجهين : أحدهما أنه ليس فيه تصريح بأن أسامة كان الأمير  
لأنه يمتثل أن يكون جعل الترجمة باسمه لكونه وقعت له تلك الواقعة لا لكونه كان الأمير ، والثاني أنها إن كانت  
سنة سبع أو ثمان فما كان أسامة يومئذ إلا بالغاً لأنهم ذكروا أنه كان له لما مات النبي ﷺ ثمانية عشر عاماً . **قوله**  
( فصباحنا القوم ) أي هجوموا عليهم صباحاً قبل أن يشعروا بهم ، يقال صبحته أثبته صباحاً بفتح ، ومنه قوله  
( واقد صبحهم بكرة عذاب مستقر ) **قوله** ( ولحققت أنا ورجل من الانصار ) لم أفد على أمم الانصارى المذكور  
في هذه القصة . **قوله** ( رجلاً منهم ) قال ابن عبد البر اسمه مرداس بن عمرو الفدكي ويقال مرداس بن نبيك  
الغزاري وهو قول ابن الكلبي قتله أسامة وساق القصة ، وذكر ابن منبه أن أبا سعيد الخدري قال : بعث رسول الله  
ﷺ سرية فيها أسامة إلى بني ضمرة ، فذكر قتل أسامة الرجل ، وقال ابن أبي عاصم في الدييات وحدثنا يعقوب بن حميد  
حدثنا يحيى بن سليم عن هشام بن حسان عن الحسن أن رسول الله ﷺ بعث خبلاً إلى فدك فأغاروا عليهم ، وكان  
مرداس الفدكي قد خرج من الليل وقال لأصحابه اني لاحق بمحمد وأصحابه فيهرب به رجل لحمل عليه فقال اني مؤمن  
فقتله فقال النبي ﷺ : هلا شفت عن قلبه . قال فقال أنس : ان قاتل مرداس مات فدفنوه فأصبح فوق القبر  
فأعادوه فأصبح فوق القبر مراراً فذكروا ذلك للنبي ﷺ فأمر أن يطرح في واد بين جهلين ثم قال : ان الأرض  
لتقبل من هو شر منه وأكن الله وعظكم . قلت : إن ثبت هذا فهو مرداس آخر ، وقتيل أسامة لا يسمى  
مرداساً ، وقد وقع مثل هذا عند الطبري في قتل علم بن جثامة عامر بن الاضبط وأن محلاً لما مات ودفن لفظته  
الأرض فذكر نحوه . **قوله** ( غشبناه ) بفتح أوله وكسر ثانيه معجمتين أي لحقنا به حتى نغطى بنا ، وفي رواية  
الأعمش عن أبي ظبيان عند مسلم : فأدركت رجلاً فطعنته برمحى حتى قتلتها ، ووقع في حديث جندب عند مسلم  
: فربما رفع عليه السيف قال لا إله إلا الله فقتله ، ويجمع بأنه رفع عليه السيف أولاً فلما لم يتمكن من ضربه  
بالسيف طعنه بالرمح . **قوله** ( فلما قدمنا ) أي المدينة ( بلغ ذلك النبي ﷺ ) في رواية الأعمش : فوقع في نفسي  
من ذلك شيء فذكرته للنبي ﷺ ، ولا منافاة بينهما لأنه يحمل على أن ذلك بلغ النبي ﷺ من أسامة لا من غيره  
فتقديره الأول بلغ ذلك النبي ﷺ مني . **قوله** ( أتتته بعد ما قال ) في رواية الكشمغيني : بعد أن قال ، قال ابن  
العتين : في هذا اللوم تعليم وإبلاغ في المودظة حتى لا يقدم أحد على قتل من تغطي بالتوحيد ، وقال القرطبي : في

تكريره ذلك والاعراض من قبول العذر زجر شديد عن الإقدام على مثل ذلك . . قوله ( إنما كان متعوذا ) في رواية الأعمش ، قالها خوفا من السلاح ، وفي رواية ابن أبي عاصم من وجه آخر عن أسامة ، إنما فعل ذلك ليحذر دمه . . قوله ( قال قلت يا رسول الله والله إنما كان متعوذا ) كذا أعاد الاعتذار وأعيد عليه الإنكار ، وفي رواية الأعمش ، أفلا شفقت عن قلبه حتى تعلم أقالما أم لا ، قال النووي الفاعل في قوله ، أقالما ، هو القلب ، ومعناه أنك إنما كلفت بالعمل بالظاهر وما ينطق به اللسان وأما القلب فليس لك طريق إلى ما فيه ، فانكر عليه ترك العمل بما ظهر من اللسان فقال ، أفلا شفقت عن قلبه ، لتظهر هل كانت فيه حين قالها واعتقدتها أو لا ، والمعنى أنك إذا كنت أنت قادرا على ذلك فاكشف منه باللسان . وقال القرطبي : فيه حجة لمن أثبت الكلام النفسي ، وفيه دليل على ترتب الأحكام على الأسباب الظاهرة دون الباطنة . قوله ( حتى تمتعت أني لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم ) أي أن إسلامي كان ذلك اليوم لأن الإسلام يجب ما قبله ، فتمنى أن يكون ذلك الوقت أول دخوله في الإسلام ليأمن من جريرة تلك الفعل ، ولم يرد أنه تمنى أن لا يكون مسلما قبل ذلك . قال القرطبي : وفيه إشعار بأنه كان استصغرا مسبقا له قبل ذلك من عمل صالح في مقابلة هذه الفعل لما سمع من الإنكار الشديد ، وإنما أورد ذلك على سبيل المبالغة ، ويبين ذلك أن في بعض طارقه في رواية الأعمش ، حتى تمتعت أني أسلمت يومئذ ، ووقع عند مسلم من حديث جندب بن عبد الله في هذه القصة زيادات وافظه ، بعث معنا من المسلمين إلى قوم من المشركين فالتقوا فأوجع رجل من المشركين فيهم فأبلغ ، فقصده رجل من المسلمين فبغته . كذا نتحدث أنه أسامة بن زيد . فلما رفع عليه السيف قال : لا إله إلا الله فقتله ، الحديث . وفيه ، إن النبي ﷺ قال له : فكيف تصنع بلا إله إلا الله إذا أتتك يوم القيامة ؟ قال : يا رسول الله استغفر لي ، قال : كيف تصنع بلا إله إلا الله ؟ لجعل لا يزيده على ذلك ، وقال الخطابي : لعل أسامة لأول قوله تعالى ( فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا ) ولذلك عذره النبي ﷺ فلم يلزمه دية ولا غيرها . قلت : كأنه حمل نفي النفع على عمومته دنيا وأخرى ، وليس ذلك المراد ، والفرق بين المقامين أنه في مثل تلك الحالة ينفعه نصرا مقيدا بأن يجب الكف عنه حتى يختبر أمره هل قال ذلك خالسا من قلبه أو خشيعة من القتل ، وهذا بخلاف ما لو هجم عليه الموت ووصل خروج الروح إلى الفراغ وانكشف الغطاء فانه إذا قالها لم تنفعه بالنسبة لحكم الآخرة وهو المراد من الآية ، وأما كونه لم يلزمه دية ولا كفارة فتوقف فيه الداردي وقال : لعله سكنت عنه لملم السامع أو كان ذلك قبل نزول آية الدية والكفارة ، وقال القرطبي : لا يلزم من السكوت عنه عدم الوقوع ، لكن فيه بعد لأن المادة جرت بعدم السكوت عن مثل ذلك إن وقع ، قال : فيحتمل أنه لم يجب عليه شيء لأنه كان مأذونا له في أصل القتل فلا يضمن ما أتلف من نفس ولا مال كالخائن والعابث ، أو لأن المقتول كان من العدو ولم يكن له ولي من المسلمين يستحق دية ، قال : وهذا يتمشى على بعض الآراء ، أو لأن أسامة أقر بذلك ولم تقم بذلك بنية فلم تلزم المرافقة الدية وفيه نظر . قال ابن بطال : كانت هذه القصة سبب حاف أسامة أن لا يقاتل مسلما بعد ذلك ، ومن ثم تخفف عن دلي في الجمل وصفين كما سيأتي بيانه في كتاب الفتن . قلت : وكذا وقع في رواية الأعمش المذكورة أن سعد بن أبي وقاص كان يقول لا أقاتل مسلما حتى يقانله أسامة ، واستدل به النووي على رد الفرع الذي ذكره الرافعي فيمن رأى كافرا أسلم فأكرم إكراما كثيرا فقال ليتني كنت كافرا فأسلمت لا أكرم ، فقال الرافعي : يكفر بذلك ، ورده النووي بأنه لا يكفر لأنه جازم الإسلام في الحال



والاستقبال ، وإنما تمى ذلك في الحال الماضي مقبدا له بالإيمان لينم له الاكرام ، واستبدل بقصة أسامة ثم قال : ويمكن الفرق . الحديث التاسع حديث عبادة ، **قوله** (حدثني يزيد) هو ابن أبي حبيب المصري . وأبو الخير هو مرثد بن عبد الله ، والصنابحي عبد الرحمن بن عسيلة بمهملتين مصغر . **قوله** (أني من البقياء الذين بايعوا رسول الله ﷺ) يعني ليلة العقبة . **قوله** (بايعناه على أن لا نترك) ظاهره أن هذه البيعة على هذه الكيفية كانت ليلة العقبة ، وليس كذلك كما بينته في كتاب الإيمان في أوائل الصحيح ، وإنما كانت البيعة ليلة العقبة على المنشط والمكره في العسر واليسر إلى آخره ، وأما البيعة المذكورة هنا وهي التي تسمى بيعة النساء فكانت بعد ذلك بعدة ، فان آية النساء التي فيها البيعة المذكورة نزلت بعد حجرة الحديبية في زمن الهدنة وقبل فتح مكة ، وكانت البيعة التي وقعت للرجال على وفقها كانت عام الفتح ، وقد أوضحت ذلك والسبب في الخل عليه في كتاب الإيمان ، ومعنى شرح هذا الحديث هناك . الحديث العاشر حديث ابن عمر ، **قوله** (جويرية) بالجيم تصغير جارية وهو ابن أسماء سمع من نافع مول ابن عمر وحدث عنه بواسطة مالك أيضا . **قوله** (من حمل علينا السلاح فليس منا) المراد من حمل عليهم السلاح لقناتهم لما فيه من ادغال الرعب عليهم ، لا من حمله لحراستهم مثلا فانه يحمله لهم لا عليهم ، وقوله فليس منا أي على طريقتنا ، وأطلق اللفظ مع احتمال ارادة أنه ليس على الملة للمباينة في الزجر والتخويف ، وسيأتي بسط ذلك في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى . الحديث الحادي عشر ، **قوله** (رواه أبو موسى عن النبي ﷺ) قلت : سيأتي موصولا مع شرحه في كتاب الفتن ومعه حديث أبي هريرة بمعناه ، وهو عند مسلم من حديث سبعة بلفظ من حمل علينا السيف . الحديث الثاني عشر ، **قوله** (حدثنا أيوب) هو السخيتاني ، ويوفس هو ابن عبيد البصري ، والحسن البصري . **قوله** (عن الأحنف) هو ابن قيس . **قوله** (لا نصر هذا الرجل) هو على ابن أبي طالب وكان الأحنف تخلف عنه في وقعة الجمل . **قوله** (إذا التقى المسلمان بسيفيهما) بالثنية ، وفي رواية السكشميني بالافراد . **قوله** (في النار) أي إن أنفذ الله عليهم ذلك لأنهما فعلا فعلا يستحقان أن يعدبا من أجله ، وقوله دانه كان حربصا على قتل صاحبه ، احتج به الباقلاني ومن تبعه على أن من عزم على المعصية يأثم ولو لم يفعلها ، وأجاب من خالفه بأن هذا شرع في الفعل والاختلاف فيمن هم مجردا ثم صمم ولم يفعل شيئا هل يأثم ، وقد تقدم شرحه مستوفى في شرح حديث من هم بمسنة ومن هم بسنة ، في كتاب الرقاق . وقال الخطابي : هذا الوعيد لمن قاتل على عداوة دينوية أو طلب ملك مثلا ، فاما من قاتل أهل البغي أو دفع الصائل فقتل فلا يدخل في هذا الوعيد لأنه مأذون له في القتال شرعا ، وسيأتي شرح هذا الحديث في كتاب الفتن أيضا إن شاء الله تعالى

٣ - **باب** قول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى : الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى ، فمن عُفِيَ له من أخيه شيء فأنهاج بالمأروف وأداء إليه باحسان ، ذلك تحقيف من ربكم ورحمة ، فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم)

**قوله** (باب قول الله تعالى) (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الآية) كذا الآتي ذر ، وفي

رواية الأصل والنسب وابن عساكر (القتلى الحر بالحر - إلى قوله - عذاب أليم) والاسماعيل (القتلى - إلى قوله - أليم) وساق في رواية كريمة الآية كلها

#### ٤ - باب سؤال القتال حتى يُقرّ، والإقرار في الحدود

٦٨٧٦ - **حدثنا حجاج بن منهال** حدثنا **صالح بن حماد** عن **قنادة** عن **أنس بن مالك** رضي الله عنه أن **يهودياً** رَضَ رَأْسَ جَارِيَةٍ بَيْنَ حَجَرَيْنِ، فَقِيلَ لَهَا مَنْ فَعَلَ بِكَ هَذَا؟ أَفْلَانٌ أَوْ فُلَانٌ - حَتَّى سُمِّيَ الْيَهُودِي، فَأُتِيَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمْ يَزَلْ بِهِ حَتَّى أَقْرَ، فَرَضَ رَأْسَهُ بِالْحَجَارَةِ،

**قوله** (باب سؤال القتال حتى يقر، والإقرار في الحدود) كذا الأكثر، وبعده حديث أنس في قصة اليهودي والحارية. ووقع عند النسب وكريمة وأبي نعيم في المستخرج، بحذف د باب، وقالوا بعد قوله عذاب أليم وإذا لم يزل يسأل القتال حتى أقر، والإقرار في الحدود، وصنيع الأكثر أشبه، وقد صرح الاسماعيل بأن الترجمة الأولى بلا حديث. قلت: والآية المذكورة أصل في اشتراط التكافؤ في القصاص وهو قول الجمهور، وعالمهم الكوفيون فقالوا يقتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر الذي، وتمسكوا بقوله تعالى (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس) قال اسماعيل القاضي في أحكام القرآن: أجمع بين الآيتين أولى، فتحمل النفس على المكافئة، ويؤيده اتفاقهم على أن الحر لو قذف عبدا لم يجب عليه حد القذف، قال ويؤخذ الحكم من الآية نفسها فإن في آخرها (من صدق به، فهو كذابة له) والكافر لا يسمى متصدقا ولا مكفرا عنه، وكذلك العبد لا يصدق بمجرد أن الحق لسيدته. وقال أبو ثور: لما انفقوا على أنه لا قصاص بين العبيد والاحرار فما دون النفس كانت النفس أولى بذلك. قال ابن عبد البر: أجمعوا على أن العبد يقتل بالحر وأن الاثنى تقتل بالذكر ويقتل بها إلا أنه وزد عن بعض الصحابة كمل والتابعين كالحسن البصري أن الذكر إذا قتل الاثنى فشاء أولياؤها قتله وجب عليهم نصف الدية وإلا فلمهم الدية كاملة قال: ولا يثبت عن علي لكن هو قول عثمان البتي أحد فقهاء البصرة، ويدل على التكافؤ بين الذكر والاثنى أنهم انفقوا على أن مقطوع اليد والأور لو قتله الصحيح عمدا لوجب عليه القصاص ولم يجب له بسبب عينه أو يده دية. **قوله** في الترجمة (سؤال القتال حتى يقر) أي من اتهم بالقتل ولم تقم عليه البينة. **قوله** (حدثنا صام) هو ابن يحيى. **قوله** (عن أنس) في رواية حبان بفتح المهملة وتشديد الواحدة عن صام الآتية بعد سبعة أبواب وحدثنا أنس. **قوله** (أن يهوديا) لم أقف عن اسمه. **قوله** (رض رأس جارية) الرض باضداد المعجمة والرضخ بمعنى، والحارية يحتمل أن تكون أمة ويحتمل أن تكون حرة لكن دون البلوغ وقد وقع في رواية هشام بن زيد عن أنس في الباب الذي يليه وخرجت جارية عليها أوضاع بالمدينة فرماها يهودي بحجر، وتقدم من هذا الوجه في الطلاق بلفظ وعدا يهودي على جارية فأخذ أوضاعا كانت عليها ورضخ رأسها، وفيه دفأت أهلها رسول الله ﷺ وهي في آخر رمق، وهذا لا يعين كونها حرة لاحتمال أن يراد بأهلها موالها رقيقة كانت أو عتيقة، ولم أقف على اسمها لكن في بعض طرقاتها أنها من الانصار، ولا تنافي بين قوله ورض رأسها بين حجرين، وبين قوله ورمها بحجر، وبين قوله ورضخ رأسها، لأنه يجمع بينها بأنه رماها

بجهر فأصاب رأسها فسقطت على حجر آخر ، وأما قوله « على أوضح ، فعناه بسبب أوضح ، وهي بالضاد المعجمة والحاء المهملة جمع وضع ، قال أبو عبيد بن حنبل في حجة ، وأما أراد حجارة الفضة احترازا من الفضة المضروبة أو المنقوشة . قوله ( فقيل لها من فعل بك هذا أفلان أو فلان ) ؟ في رواية الكشميهني « فلان أو فلان » بحذف الهمزة ، وقد تقدم في الأشخاص من وجه آخر عن همام « أفلان أفلان » بالتكرار بغير واو عطف ، وجاء بيان الذي خاطبها بذلك في الرواية التي نل هذه بلفظ « فقال لها رسول الله ﷺ فلان قتلك » ، وبين في رواية أبي قلابة عن أنس عند مسلم وأبي داود « فدخل عليها رسول الله ﷺ فقال لها من قتلك » . قوله ( حتى سعى اليهودي ) زاد في الروايتين القتين في الأشخاص والوصايا « فأرمأت برأسها » ووقع في رواية هشام بن زيد في الرواية التي نل هذا بيان الأيماء المذكور وأنه كان تارة دالا على النبي وتارة دالا على الانبياء بلفظ « فلان قتلك ؟ ففتمت رأسها » ، فاعاد فقال : فلان قتلك ؟ ففتمت رأسها ، فقال لها في الثالثة : فلان قتلك ؟ ففتمت رأسها ، وهو مشعر بأن فلانا الثاني غير الاول ، ووقع التصريح بذلك في الرواية التي في الطلاق وكذا الآتية بعد باين « فأشارت برأسها أن لا » ، قال : فلان ؟ لرجل آخر يعني عن رجل آخر - فأشارت أن لا . قال : فلان قاتلها فأشارت أن نعم » . قوله ( فلم يزل به حتى أفر ) في الوصايا « لم يجز به يعترف فلم يزل به حتى اعترف » قال أبو مسعود : لا أعلم أحدا قال في هذا الحديث « اعترف ولا فأقر الا همام بن يحيى » ، قال المصنف : فيه أنه ينبغي لحاكم أن يستدل على أهل الجنايات ثم يتلطف بهم حتى يقرروا ليؤخذوا بأقرارهم ، وهذا بخلاف ما إذا جاءوا ثابطين فإنه يعرض عن لم يصرح بالجناية فإنه يجب إقامة الحد عليه إذا أقر ، وسياق القصة يقتضي أن اليهودي لم تقم عليه بينة وإنما أخذ بأقراره ، وفيه أنه يجب المطالبة بالدم بمجرد الشكوى وبالإشارة ، قال : وفيه دليل على جواز وصية غير البالغ ودعواه بالدين والدم . قلت : في هذا نظر لأنه لم يتعين كون الجارية دون البلوغ ، وقال المازني فيه الرد على من أنكر القصص بغير السيف ، وقتل الرجل بالمرأة . قلت : وسيأتي البحث فيهما في باين مفردين قال : واستدل به بعضهم على القدمية لأنها لو لم تعتبر لم يكن لسؤال الجارية فائدة ، قال : ولا يصح اعتباره بمجرد لأنه خلاف الإجماع فلم يبق إلا أنه بفيد القسامة . وقال النووي : ذهب مالك إلى ثبوت قتل المتهم بمجرد قول المجروح ، واستدل بهذا الحديث ، ولا دلالة فيه بل هو قول باطل لأن اليهودي اعترف كما وقع التصريح به في بعض طرقه ، ونازحه بعض المالكية فقال : لم يقل مالك ولا أحد من أهل مذهبه بثبوت القتل على المتهم بمجرد قول المجروح ، وإنما قالوا إن قول المحتضر عند موته فلان قتلتني لوث يوجب القسامة فيقسم اثنان فصاعدا من عصبته بشرط الذكورية ، وقد وافق بعض المالكية الجمهور ، واحتج من قال بالندمية أن دعوى من وصل إلى تلك الحالة وهي وقت إخلاصه وتوبته عند معاينة مفارقة الدنيا يدل على أنه لا يقول إلا حقا ، قالوا وهي أقوى من قول الشافعية أن الولي يقسم إذا وجد قرب وليه المقتول رجلا معه سكنين لجواز أن يكون القاتل غير من معه السكن . قوله ( فرض رأسه بالحجارة ) أي دق ، وفي رواية الأشخاص « فرضخ رأسه بين حجرين » ، ويأتي في رواية حبان أن هماما قال كلا من اللفظين ، وفي رواية هشام التي نلها « فقتله بين حجرين » ومضى في الطلاق بلفظ الرواية التي في الأشخاص ، وفي رواية أبي قلابة عند مسلم « فأمر به فرجم حتى مات » ، لكن في رواية أبي داود من هذا الوجه « فقتل بين حجرين » قال عياض : رخصه بين حجرين ورميه بالحجارة ورجحه بها بمعنى ، والجامع أنه

رى بحجر أو أكثر ررأسه على آخر . وقال ابن التين : أوجب بعض الحنفية بأن هذا الحديث لا دلالة فيه على المائلة في القصاص ، لأن المرأة كانت حية والقود لا يكون في حي ، رتعبه بأنه إنما أمر بقتله بعد موتها لأن في الحديث « أفلان قتلك » فدل على أنها ماتت حينئذ لأنها كانت مجرد بنفسها ، فلما ماتت اقتص منه . رادى ابن المرباط من المالكية أن هذا الحكم كان في أول الاسلام وهو قبول قول القاتل ، وأما ما جاء أنه اعترف فهو في رواية قتادة ولم يلقه غيره وهذا بما عهد عليه انتهى . ولا يخفى فساد هذه الدعوى فقتادة حافظ زيادته مقبولة لأن غيره لم يتعرض لنفيها فلم يتعارض ، والنسخ لا يثبت بالاحتمال . واستدل به على وجوب القصاص على الذى ، وتعب بأنه ليس فيه تصريح بكونه ذميا فيحتمل أن يكون معامدا أو مستأثرا ، والله أعلم

### ٥ - باب إذا قتل بحجر أو بصا

٦٨٧٧ - **حدثنا** محمد بن أحمد بن إدريس بن شعبة عن هشام بن زيد بن أنس عن جدّه أنس بن مالك قال : خرجت جارية عليها أوصاح بالمدينة ، قال فرماها يهودى بحجر . قال فجاء بها الى الهى **ﷺ** وبها رمى . فقال لها رسول الله **ﷺ** : فلان قتلك ؟ فرقت رأسها ، فأعاد عليها قال : فلان قتلك ؟ فرفقت رأسها . قال لها في الثالثة : فلان قتلك ؟ فحفظت رأسها . فدعا به رسول الله **ﷺ** فقتله بين الحجرين ،

**قوله** ( باب إذا قتل بحجر أو بصا ) كذا أطلق ولم يثبت الحكم اشارة الى الاختلاف في ذلك ، ولكن إرادته الحديث يشير إلى ترجيح قول الجمهور ، وذكر فيه حديث أنس في اليهودى والحاربة ، وهو حجة لجمهور أن القاتل يقتل بما نزل به ، وتمسكوا بقوله تعالى ( وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ) ويقولون تعالى ( فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) وخالف الكوفيون فاحتجوا بحديث لا قود إلا بالسيف ، وهو ضعيف أخرجه البزار وابن عدى من حديث أبى بكر ، وذكر البزار الاختلاف فيه مع ضعف اسناده . وقال ابن عدى : طريقه كلها ضعيفة ، وهل تقدير ثبوت قاتله على خلاف قاعدتهم في أن السنة لا نسخ الكتاب ولا تخصصه ، وبالنسبة عن المائلة وهو صحيح لكنه محمول عند الجمهور على غير المائلة في القصاص جمعا بين الدليلين ، قال ابن المنذر : قال الأكثر إذا قتله بشئ يقتل مثله غالبا فهو عمد ، وقال ابن أبى ليلى : أن قتل بالحجر أو العصا نظر إن كرر ذلك فهو عمد والا فلا ، وقال عطاء وطاوس : شرط العمد أن يكون بإحلاح . وقال الحسن البصرى والشمى والنخعى والحكم وأبو حنيفة ومن تبعهم : شرطه أن يكون بمديدة . واختلف فيمن قتل بعصا فأقيد بالعرب بالعصا فلم يمت هل يكره عليه ؟ قليل : لم يكره ، وقيل إن لم يمت قتل بالسيف وكذا فيمن قتل بالتجريح ، وقال ابن العربى يستثنى من المائلة ما كان فيه معصية كالحرق والوطأ والتعريق ، وفي الثالثة خلاف عند الشافعية ، والأولان بالاتفاق ، لكن قال بعضهم يقتل بما يقوم مقام ذلك انتهى . ومن أدلة المانعين حديث المرأة التى رمت ضرثا بمعمود الفسطاط فقتلها ، فإن النبي **ﷺ** جعل فيها الدية ، وصياتى البحث فيه في باب جنين المرأة ، وهو بعد باب القصاص . ومحمد في أول السند جزم السكلا باذى بأنه ابن عبد الله بن نهم ، وقال أبو هريرة بن السكك : هو ابن سلام

٦ - باب قول الله تعالى (إن النفس بالنفس ، وللمين بالمين ، والأنف بالأنف ، والأذن بالأذن ، والسن بالسن والجروح قصاص . فمن صدق به فهو كفارة له . ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون) ٦٨٧٨ - **حديث** ابن حنفى حدثنا أبى حدثنا الأعمش عن عبد الله بن مسروق عن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله إلا باحدى ثلاث : النفس بالنفس ، ولثيب الزانى ، والمفارق لدينه التارك للجماعة .

**قوله** ( باب قول الله تعالى ( ان النفس بالنفس والمين بالمين ) كذا لأبى ذر والاصيل ، وعند النفس بعده الآية إلى قوله ( فأولئك هم الظالمون ) وساق في رواية كريمة إلى قوله ( الظالمون ) والغرض من ذكر هذه الآية مطابقتها لفظ الحديث ، ولعله أراد أن يبين أنها وإن وردت في أهل الكتاب لكن الحكم الذى دلت عليه مستمر في شريعة الاسلام ، فهو أصل في القصاص في قتل العمد . **قوله** ( عن عبد الله ) هو ابن مسعود . **قوله** ( قال رسول الله ﷺ لا يحل ) وقع في رواية سفيان الثوري عن الأعمش عن مسلم والنسائي زيادة في أوله وهي د قام فينا رسول الله ﷺ فقال : والذي لا إله غيره لا يحل ، وظاهر قوله لا يحل ، اثبات إباحة قتل من استثنى ، وهو كذلك بالنسبة لتحريم قتل غيرهم وإن كان قتل من أبيع قتله منهم واجبا في الحكم . **قوله** ( دم امرئ مسلم ) في رواية الثوري د دم رجل ، والمراد لا يحل لإراقة دمه أى كاه وهو كناية عن قتله ولو لم يرق دمه . **قوله** ( يشهد أن لا إله إلا الله ) هي صفة ثانية ذكرت لبيان أن المراد بالمسلم هو الاتى بالشهادتين ، أو هي حال مقيدة للوصف إشمارا بأن الشهادة هي العمدة في حقن الدم ، وهذا روجه الطيب واستشهد بحديث أسامة د كيف تمنع بلا إله إلا الله . **قوله** ( إلا باحدى ثلاث ) أى خصال ثلاث ، ووقع في رواية الثوري د إلا ثلاثة نفر . **قوله** ( النفس بالنفس ) أى من قتل عمدا بغير حق قتل بشرطه ؛ ووقع في حديث عثمان المذكور د قتل عمدا فعليه القود ، وفي حديث جابر عند البزار د ومن قتل نفسا ظلما . **قوله** ( ولثيب الزانى ) أى فيحل قتله بالرجم ، وقد وقع في حديث عثمان عند النسائي بلفظ د رجل زنى بعد إحصائه فعليه الرجم ، قال الثوري : الزانى يجوز فيه اثبات الياء وحذفها وإثباتها أشهر . **قوله** ( والمفارق لدينه التارك للجماعة ) كذا في رواية أبى ذر عن الكشيحي ، وللباقين د والمارق من الدين ، لكن عند النسائي والسرخسي والمستمل د والمارق لدينه ، قال الطيب المارق لدينه هو التارك له ، من الموقوف وهو الخروج وفي رواية مسلم د والتارك لدينه المفارق للجماعة ، وله في رواية الثوري د المفارق للجماعة ، ورواد : قال الأعمش حدثت بهما إبراهيم بن النخعي حدثني عن الأسود بن زريق عن عاتكة بنت عبد الله بن مسروق عن ابن مسعود ، وقد أخرجه مسلم أيضا بعده من طريق شيبان بن عبد الرحمن عن الأعمش ولم يسق لفظه لكن قال د بالاسنادين جميعا ، ولم يقل د والذي لا إله غيره ، وأفرده أبو هريرة في صحيحه من طريق شيبان باللفظ المذكور سواء ، والمراد بالجماعة جماعة المسلمين أى قارهم أو تركهم بالارتداد ، فهي صفة للتارك أو المفارق لا صفة

مستترة وإلا لكانت الحاصل أربعا ، وهو كقولهم قبل ذلك « مسلم يشهد أن لا إله إلا الله » فانها صفة مفسرة لقوله « مسلم » وليست قيداً فيه إذ لا يكون مسلماً إلا بذلك ويؤيد ماقلناه أنه وقع في حديث عثمان « أو يكفر بعد إسلامه » أخرجه النسائي بسند صحيح ، وفي لفظ له صحيح أيضاً « ارتد بعد إسلامه » وله من طريق عمرو بن غالب عن عائشة « أو كفر بعد ما أسلم » وفي حديث ابن عباس عند النسائي (١) « مرتد بعد إيمان » قال ابن دقيق العيد : الرد سبب لإباحة دم المسلم بالإجماع في الرجل ، وأما المرأة ففيها خلاف . وقد استدل بهذا الحديث للجمهور في أن حكمها حكم الرجل لاستواء حكمهما في الزنا ، وتمعّب بانهما دلالة اقتران وهي ضعيفة ، وقال البيضاوي : التارك لدينه صفة مؤكدة للدارق أي الذي ترك جماعة المسلمين وخرج من جملتهم ، قال : وفي الحديث دليل لمن زعم أنه لا يقتل أحد دخل في الإسلام بشيء غير الذي عهدت ترك الصلاة ولم يفصل عن ذلك ، وتبعه الطيبي ، وقال ابن دقيق العيد : قد يؤخذ من قوله « المفارق للجماعة » أن المراد المخالف لأهل الإجماع فيكون متمسكاً لمن يقول بخلاف الإجماع كافراً ، وقد نسب ذلك إلى بعض الناس ، وليس ذلك بالهين فان المسائل الاجماعية تارة يصحها التواتر بالنقل عن صاحب الشرح كوجوب الصلاة مثلاً وتارة لا يصحها التواتر ، فالاول يكفر جاحده لمخالفة التواتر لا لمخالفة الإجماع ، والثاني لا يكفر به . قال شيخنا في شرح الترمذي : الصحيح في تكفير منكر الإجماع تقييده بانكار ما يعلم وجوبه من الدين بالضرورة كالصلوات الخمس ، ومنهم من عبر بانكار ما علم وجوبه بالتواتر ومنه القول بحدوث العالم ، وقد حكى عياض وغيره الإجماع على تكفير من يقول بعدم العالم ، وقال ابن دقيق العيد : وقع هنا من يدعى الخلق في الممولات ويميل إلى الفلسفة فظن أن المخالف في حدوث العالم لا يكفر لأنه من قبيل مخالفة الإجماع ، وتمسك بقولنا إن منكر الإجماع لا يكفر على الإطلاق حتى يثبت النقل بذلك متواتراً عن صاحب الشرح ، قال وهو تمسك ساقط إما من هي في البصيرة أو تعام لأن حدوث العالم من قبيل ما اجتمع فيه الإجماع والتواتر بالنقل . وقال النووي : قوله « التارك لدينه » عام في كل من ارتد بأي دعة كانت فيجب قتله إن لم يرجع إلى الإسلام ، وقوله « المفارق للجماعة » يتناول كل خارج عن الجماعة بدعة أو نفي لإجماع كالروافض والخوارج وغيرهم ، كذا قال ، وسيأتي البحث فيه . وقال القرطبي في فهم ظاهر قوله « المفارق للجماعة » أنه نعت للتارك لدينه ، لأنه إذا ارتد فارق جماعة المسلمين ، غير أنه يلحق به كل من خرج عن جماعة المسلمين وإن لم يرتد كن بمنع من إقامة الحد عليه إذا وجب ويقابل على ذلك كأهل البغي وقطاع العاريق والمحاربين من الخوارج وغيرهم ، قال : فيقتناولهم لفظ المفارق للجماعة بطريق العموم ، ولو لم يكن كذلك لم يصح الحصر لأنه يلزم أن ينفي من ذكر ودمه حلال فلا يصح الحصر ، وكلام الشارع منزه عن ذلك ، فدل على أن وصف المفارقة للجماعة يعم جميع هؤلاء . قال : ونهية أن كل من فارق الجماعة ترك دينه ، غير أن المرتد ترك كله والمفارق بغير دعة ترك بعضه انتهى . وفيه مناقشة لأن أصل الحصلة الثلاثة الارتداد فلا بد من وجوده ، والمفارق بغير دعة لا يسمى مرتداً فيلزم الخلف في الحصر ، والتحقيق في جواب ذلك أن الحصر فيمن يجب قتله عينا ، وأما من ذكرهم فإن قتل الواحد منهم إنما يباح إذا وقع حال المحاربة والمقاتلة ، بدليل أنه لو أسر لم يحز قتله صبراً اتفاقاً في غير المحاربين ، وعلى الراجح في المحاربين أيضاً ، يمكن رد على ذلك قتل تارك الصلاة ، وقد تعرض له ابن دقيق العيد فقال : استدل بهذا الحديث أن تارك

(١) في نسخة « عند الطبراني »

الصلاة لا يقتل بتركها الكونه ليس من الأمور الثلاثة ، وبذلك استدل شيخ والدي الحافظ أبو الحسن بن المفضل الهندسي في أبياته المشهورة ، ثم ساقها ومنها وهو كاف في تحصيل المقصود هنا :

والرأى عندي أن يمزره الاما م بكل تزيير يراه صوابا  
فالأصل عصمته إلى أن يمتطى إحدى الثلاث إلى الهلاك وكابا

قال : فهذا من المالكية اختار خلاف مذهبه ، وكذا استشكله إمام الحرمين من الشافعية . قالت : تارك الصلاة اختلف فيه ، فذهب أحد وإسحق وبعض المالكية ومن الشافعية ابن خزيمة وأبو الطيب بن سبلة وأبو عبيد بن جويرية (١) ومنصور الفقيه وأبو جعفر الترمذي إل أنه يكفر بذلك ولو لم يحدد وجوبها ، وذهب الجمهور إلى أنه يقتل حدا ، وذهب الحنفية ووافقهم المازني إلى أنه لا يكفر ولا يقتل . ومن أقوى ما يستدل به على عدم كفره حديث عبادة رفته « خمس صلوات كتبهن الله على العباد ، الحديث وفيه « ومن لم يأت من فليس له عند الله عهد ، إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة » أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه ابن حبان وابن السكن وغيرهما ، وتمسك أحمد ومن وافقه بطواهر أحاديث وردت بتكفيره وحملها من خالفهم على المستعمل جميعا بين الأخبار والله أعلم . وقال ابن دقيق العيد : وأراد بعض من أدركنا زمانه أن يزيل الإشكال فاستدل بحديث « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة » ووجه الدليل منه أنه وقف العصمة على المجموع ، والمرتب على أشياء لا يحصل إلا بمحصل مجموعها ويتقضى بانتفاء بعضها ، قال : وهذا إن قصد الاستدلال بمنطوقه ، وهو « أقاتل الناس إلخ » ، فإنه يقتضى الأمر بالقتال إلى هذه الغاية ، فقد ذهل للفرق بين المقاتلة على الشيء والقتل عليه ، فإن المقاتلة مفاعلة تقتضى الحصول من الجانبين فلا يلزم من إباحة المقاتلة على الصلاة إباحة قتل الممتنع من فعلها إذا لم يقاتل ، وليس النزاع في أن قوما لو تركوا الصلاة ونصبوا القتال أنه يجب قتالهم ، وإنما النظر فيما إذا تركها انسان من غير نصب قتال هل يقتل أولا ، والفرق بين المقاتلة على الشيء والقتل عليه ظاهر ، وإن كان أخذه من آخر الحديث وهو ترتب العصمة على فعل ذلك فإن مفهومه يدل على أنها لا ترتب على فعل بعضه فإن الأمر لأنها دلالة مفهوم ، ومخالفه في هذه المسألة لا يقول بالمفهوم ؛ وأما من يقول به فسله أن يدفع حجته بأنه عارضته دلالة المنطوق في حديث الباب روى أرجح من دلالة المفهوم فيقدم عليها ، واستدل به بعض الشافعية بقتل تارك الصلاة لأنه تارك للدين الذي هو العمل ، وإنما لم يقولوا بقتل تارك الزكاة لإمكان انتزاعها منه قهرا ، ولا يقتل تارك الصيام لإمكان منعه المفطرات فيحتاج هو أن ينهى الصيام لأنه يعتقد وجوبه ، واستدل به على أن الحر لا يقتل بالعبد لأن العبد لا يرجم إذا زنى ولو كان ثيبا حكاه ابن التين قال : وليس لاحد أن يفرق ما جمعه الله إلا بدليل من كتاب أو سنة ، قال : وهذا بخلاف الحصة الثالثة فإن الإجماع انعمد على أن العبد والحر في الردة سواء ، فكأنه جعل أن الأصل العمل بدلالة الاقتران ما لم يأت دليل بخلافه . وقال شيخنا في شرح الترمذي : استثنى بعضهم من الثلاثة قتل الصائل فإنه يجوز قتله للدفع ، وأشار بذلك إلى قول النووي يخص من عصى الثلاثة للصائل ونحوه فيباح قتله في الدفع ، وقد يجاب بأنه داخل في المفارقة للجماعة أو يكون المراد لا يحل تعمد قتله بمعنى أنه لا يحل قتله إلا مدافعة بخلاف الثلاثة ، واستحسنه الطيبي وقال : هو أولى من تقرير البيضاوي لأنه فسر قوله

(النفس بالنفس) يحمل قتل النفس قصاصا للنفس التي قتلها عدوانا فانقضت خروج الصائل ولو لم يقصد الدافع قتله . قلت : والجواب الثاني هو المعتمد ، وأما الأول فتقدم الجواب عنه ، وحكى ابن التين عن الداودي أن هذا الحديث منسوخ بآية المحاربة ( من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض ) قال : فأباح القتل بمجرد الفساد في الأرض قال وقد ورد في القتل بغير الثلاث أشياء : منها قوله تعالى ( فقاتلوا التي تبغى ) حديث د من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوه ، وحديث د من أتى بهيمة فاقتلوه ، وحديث د من خرج وأمر الناس جمع يريد تفرقهم فاقتلوه ، وقول عمر د تغرة أن يقتلوا ، وقول جماعة من الأئمة : يضرب المبتدع حتى يرجع أو يموت ، وقول جماعة من الأئمة يقتل تارك الصلاة قال : وهذا كله زائد على الثلاث . قلت : وزاد غيره قتل من طلب أخذ مال انسان أو حرمة بغير حق ، وطاع الزكاة المفروضة ، ومن ارتد ولم يفارق الجماعة ، ومن خالف الإجماع وأظهر الشقاق والخلاف ، والزنديق إذا تاب على رأي ، والساحر . والجواب عن ذلك كله أن الأكثر في المحاربة أنه إن قتل قتل ، وبأن حكم الآية في الباغي أن يقاتل لا أن يقصد إلى قتله ، وبأن الخبرين في اللواط واتيان البهيمة لم يصححا وعلى تقدير الصحة فهما داخلان في الزنا ، وحديث الخارج عن المسلمين تقدم تأويله بأن المراد بقتله حبسه ومنعه من الخروج ، وأثر عمر من هذا القبيل ، والقول في القدرية وسائر المبتدعة مفرج على القول بتكفيرهم ، وبأن قتل تارك الصلاة عند من لا يكفره مختلف فيه كما تقدم لإيضاحه ، وأما من طلب المال أو الحرمة فن حكم دفع الصائل ، ومانع الزكاة تقدم جوابه ، ومخالف الإجماع داخل في مفارق الجماعة ، وقتل الزنديق لاستصحاب حكم كفره ، وكذا الساحر ، والعلم عند الله تعالى . وقد حكى ابن العربي عن بعض أشياعه أن أسباب القتل عشرة ، قال ابن العربي : ولا يخرج عن هذه الثلاثة بحال ، فإن من سحر أو سب نبي الله كفر فهو داخل في التارك لدينه والله أعلم . واستدل بقوله ( النفس بالنفس ) على تساوي النفوس في القتل الممد فيقاد لكل مقتول من قاتله سواء كان حرا أو عبدا ، وتمسك به الحنفية وادعوا أن آية المائدة المذكورة في الترجمة ناسخة لآية البقرة ( كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد ) ومنهم من فرق بين عبد الجاني وعبد غيره فأقاد من عبد غيره دون عبد نفسه ، وقال الجمهور : آية البقرة مفسرة لآية المائدة فيقتل العبد بالحر ولا يقتل الحر بالعبد لنفسه ، وقال الشافعي : ليس بين العبد والحر قصاص إلا أن يشاء الحر ، واحتج الجمهور بأن العبد سلع فلا يجب فيه إلا القيمة لو قتل خطأ ، وسيأتي مزيد لذلك بعد باب . واستدل بمرويه على جواز قتل المسلم بالكافر المستأن والمعاهد ، وقد مضى في الباب قبله شرح حديث علي د لا يقتل مؤمن بكافر ، وفي الحديث جواز وصف الشخص بما كان عليه ولو انتقل عنه لاستثنائه المرتد من المسلمين ، وهو باعتبار ما كان

## ٧ - باب من أفاد بالحجر

٢٨٧٩ - حدثنا محمد بن بشر حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن هشام بن زيد « عن أنس رضي الله عنه أن يهوديا قتل جارية على أوضح لما فقتلها بحجر ، فحى بها إلى النبي ﷺ وبها رمق فقال : أنتك فلان



فأشارت برأسها أن لا ، ثم قال الثانية فأشارت برأسها أن لا ، ثم سألت الثالثة فأشارت برأسها أن نعم ، فقتلها الذي عليه السلام بمجرى ،

**قوله** ( باب من أقاد بالحجر ) أى حكم بالقدود بفتحين وهو المائدة فى القصاص ، ذكر فيه حديث أنس فى قصة اليهودى والجارية وقد تقدم شرحه مدحوق قريبا ، وقوله فأشارت برأسها أى نعم ، فى رواية السكشميين « أن نعم » بالنون بدل التحتانية وكلاهما يحى لالتفسير ما يتقدمه ، والمراد أنها أشارت إشارة مفهومة باستفاد منها ما يستفاد منها لو نطقت فقالت نعم

### ٨ - باب من قتل له قتيل فهو بخير النظرين

٦٨٨٠ - **حدثنا** أبو نعيم حدثنا شيبان عن يحيى عن ابن سلمة « عن أبي هريرة أن خزاعة قتلوا رجلا . . . وقال عبد الله بن رجاء حدثنا حرب عن يحيى حدثنا أبو سلمة « حدثنا أبو هريرة أنه عام فتح مكة قتل خزاعة رجلا من بنى كلب بقتيل لهم فى الجاهلية ، فقام رسول الله عليه السلام فقال : إن الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليهم رسوله والمؤمنين . ألا وإنها لم تحل لأحد قبلى ، ولا تحل لأحد من بعدى ، ألا وإنها أحلت لى ساعة من نهار ، ألا وإنها ساعى هذه حرام : لا يحتل شوكمها ، ولا يعضد شجرها ، ولا يلتقط ساقطتها إلا منشد . ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين إما أن يؤدى وإما أن يقاد . فقام رجل من أهل اليمن يقال له أبو شاذر فقال : أكتب لى يارسول الله . فقال رسول الله عليه السلام : اكتبوا لى شاة . ثم قام رجل من قريش فقال : يارسول الله إلا الإذخر فإنما نجده فى بيوتنا وقبورنا ، فقال رسول الله عليه السلام : إلا لإذخر . وتابعه هبید الله عن شيبان فى القبل . وقال بعضهم من أبى نعيم : القتل . وقال هبید الله : إما أن يقاد أهل للقتيل

٦٨٨١ - **حدثنا** فضيلة بن سعيد حدثنا سفيان عن عمرو عن مجاهد « عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : كانت فى بنى إسرائيل قصاص ولم تسكن فيهم الدية ، فقال الله لهذه الأمة ( كتب عليكم القصاص فى القتل ) إلى هذه الآية ( فمن عفى له من أخيه شيء . . ) قال ابن عباس : فالعفو أن يقبل الدية فى العمد ، قال ( فأتباع بالمعروف ) أن يطلب بالمعروف ويؤدى بإحسان »

**قوله** ( باب من قتل له قتيل فهو بخير النظرين ) ترجم بلفظ الخبر . وظاهره حجة أن قال إن الاختيار فى أخذ الدية أو الاقتصاص راجع إلى أولياء المقتول ولا يشترط فى ذلك رضا القاتل . وهذا القدر مقصود الترجمة ومن ثم عقب حديث أبى هريرة بحديث ابن عباس الذى فيه تفسير قوله تعالى ( فمن عفى له من أخيه شيء ) أى ترك له دمه ورضى منه بالدية ( فأتباع بالمعروف ) أى فى المطالبة بالدية . وقد فسّر ابن عباس العفو بقبول الدية فى العمد ، وقبول الدية راجع إلى الأولياء الذين لهم طلب النصاص ، وأيضا فأنما لومت القاتل الدية بخير

رضاه لأنه ما مور بأحياء نفسه لعموم قوله تعالى ( ولا تقتلوا أنفسكم ) فإذا رضى أولياء المقتول بأخذ الدية له لم يكن للقاتل أن يمتنع من ذلك ، قال ابن بطال : معنى قوله تعالى ( ذلك تخفيف من ربكم ) إشارة إلى أنه أخذ الدية لم يكن في بني إسرائيل بل كان القصاص متحتماً ، تخفف الله عن هذه الأمة بمشروعية أخذ الدية إذا رضى أولياء المقتول . ثم ذكر في الباب حديثين ، الأول : قوله ( عن أبي هريرة ) كذا إلا أكثر ممن رواه عن يحيى بن أبي كثير في الصحيحين وغيرهما ، ووقع في رواية النسائي مراسلاً ، وهو من رواية يحيى بن حميد عن الأوزاعي وهي شاذة . قوله ( أن خزاعة قتلوا رجلاً ، وقال عبد الله بن رجاء ) كذا تحول إلى طريق حرب بن شداد عن يحيى وهو ابن أبي كثير في الطريقين ، وساق الحديث هنا على لفظ حرب ، وقد تقدم لفظ شيبان وهو ابن عبد الرحمن في كتاب العلم ، وطريق عبد الله بن رجاء هذه وصلها البيهقي من طريق هشام بن عمار السمراني عنه ، وتقدم في القطة من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة مخرجاً بالتحديث في جميع السند . قوله ( أنه قام فتح مكة ) الهاء في أنه ضمير الشأن . قوله ( قتلت خزاعة رجلاً من بني ليث بقتل لهم في الجاهلية ) وقع في رواية ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي شريح أن النبي ﷺ قال : إن الله حرم مكة ، فذكر الحديث وقيل : ثم إنكم معشر خزاعة قتلتم هذا الرجل من هذيل ، وإني عاقله ، ووقع نحو ذلك في رواية ابن إسحاق عن المقبري كما أوردته في باب لا يعضد شجر الحرم ، من أبواب جزاء الصيد من كتاب الحج ، فأما خزاعة فتقدم نسبهم في أول مناقب قريش ، وأما بني ليث فقبيلة مشهورة ينسبون إلى ليث بن بكر بن كنانة بن خزيمه بن مدركة ابن الياس بن مضر ، وأما هذيل فقبيلة كبيرة ينسبون إلى هذيل وهم بنو مدركة بن الياس بن مضر ، وكانت هذيل وبكر من سكان مكة وكانوا في ظواهرها خارجين من الحرم ، وأما خزاعة فكانوا غابوا على مكة وحكموا فيها ثم أخرجوا منها فصاروا في ظاهرها ، وكانت بينهم وبين بني بكر عداوة ظاهرة في الجاهلية ، وكانت خزاعة حلفاء بني هاشم بن عبد مناف إلى عهد النبي ﷺ ، وكان بنو بكر حلفاء قريش كما تقدم بيانه في أول فتح مكة من كتاب المغازي ، وقد ذكرت في كتاب العلم أن اسم القاتل من خزاعة خراش بمجتمتين ابن أمية الخزاعي ، وأن المقتول منهم في الجاهلية كان اسمه أحر وأن المقتول من بني ليث لم يسم وكذا القاتل ، ثم رأيت في السيرة النبوية لابن إسحاق أن الخزاعي المقتول اسمه منبه ، قال ابن إسحاق في المغازي : حدثني سعيد بن أبي سنيد الأسدي عن رجل من قومه قال : كان معنا رجل يقال له أحر كان شجاعاً وكان إذا نام غط فاذا طرقتهم شيء صاحوا به فيثور مثل الأسد ، ففزعهم قوم من هذيل في الجاهلية فقال لهم ابن الأنوع وهو بالثاء المثلثة والعين المهملة : لا تهملوا حتى أنظر فإن كان أحر فيهم فلا سبيل إليهم ، فاستمع فاذا غطي أحر ففشي إليه حتى وضع السيف في صدره فقتله وأغاروا على الحى ، فلما كان عام الفتح وكان القدم من يوم الفتح أتى ابن الأنوع الهذلي حتى دخل مكة وهو على شركه ، فرأته خزاعة فمرقوه فأقبل خراش بن أمية فقال أفرجوا عن الرجل فطعته بالسيف في بطنه فوقع قتيلاً ، فقال رسول الله ﷺ : يا معشر خزاعة ارفعوا أيديكم عن القتل ، ولقد قتلتم قتيلاً لأدينه ، قال ابن إسحاق : وحدثني عبد الرحمن بن حرملة الأسدي عن سعيد بن المسيب قال : لما بلغ النبي ﷺ ما صنع خراش بن أمية قال : إن خراشاً أقتال ، بعينه بذلك . ثم ذكر حديث أبي شريح الخزاعي كما تقدم ، فهذا قصة الهذلي ، وأما قصة المقتول من بني ليث فكأنها أخرى ، وقد ذكر ابن هشام أن المقتول من بني ليث اسمه جندب بن الأدلم ، وقال بلغني أن أول قتيل وداه

رسول الله ﷺ يوم الفتح جندب بن الادلع قتله بنو كعب فوداه بمائة ناقة ، لكن ذكر الواقدي أن اسمه جندب بن الادلع ، فرآه جندب بن الاعمجب الاسدي يخرج يستجيش عليه لجلاء خراش فقتله ، فظهر أن القصة واحدة فلمله كان هذاياً حالف بني ليث أو بالعكس ، ورأيت في آخر الجزء الثالث من د فوائد أبي علي بن خزيمة ، أن اسم الخراشي القاتل هلال بن أمية ، فان ثبت فلعل هلالاً لقب خراش والله أعلم . قوله ( فنام رسول الله ﷺ ) في رواية سفيان المثار إليها في العلم ، فأخبر النبي ﷺ بذلك فركب راحلته فخطب ، . قوله ( إن الله حبس عن مكة الفيل ) بالفاء اسم الحيوان المشهور ، وأشار بحبه عن مكة إلى قصة الحبشة وهي مشهورة ساقها ابن اسحق مبسوطه ، وحاصل ما ساقه أن أبرهة الحبشي لما غلب على اليمن وكان نصرانياً بنى كنيسته وألزم الناس بالحج إليها ، فعمد بعض العرب فاستغل الحجة وتغوط فهرب ، فغضب أبرهة ودارم على تخريب الكعبة ، فتجهز في جيش كثيف واستصحب معه فيلاً عظيماً . فلما قرب من مكة خرج إليه عبد المطلب فأعظمه وكان جميل الهيئة ، فطلب منه أن يرد عليه إبله له نهبت فاستنصر حمته وقال : لقد ظننت أنك لا تسألني إلا في الأمر الذي جئت فيه ، فقال إن لهذا البيت رباً سيحيمه ، فأعاد إليه إبله ، وتقدم أبرهة بمجوشه ففقدوا الفيل فتركوه ورجزوا فيه ، وأرسل الله عليهم طيراً مع كل واحد ثلاثة أحجار حجرين في رجله وحجر في منقاره فألقوها عليهم فلم يبق منهم أحد إلا أصيب ، وأخرج ابن مردويه بمند حديث عن هكرمة عن ابن عباس قال دعا أصحاب الفيل حتى نزلوا الصفاح وهو بكر الممثلة ثم قام ثم مهملة موضع خارج مكة من جهة طريق اليمن ، فأناهم عبد المطلب فقال : إن هذا بيت الله لم يسلط عليه أحد ، قالوا لا ترجع حتى نهدمه . فكانوا لا يقدمون فيلهم إلا ناخر ، فدعا الله الطير الأبايل فأعطاهم حجارة سوداء فلما حاذتهم ومتم ، فابقي منهم أحد إلا أخذته الحكة ، فكان لا يملك أحد منهم جلده إلا تصافح له ، قال ابن إسحق : حدثني يعقوب بن هبة قال : حدثت أن أول ما وقعت الحصباء والمجدرى بأرض العرب من يومئذ ، وعند الطبري بسند صحيح عن عكرمة أنها كانت طيراً خضراً خرجت من البحر لها رءوس كرموس السباع . ولابن أبي حاتم عن طريق عبيد بن عمير بسند قوي : بعث الله عليهم طيراً أنشأها من البحر كأشكال الخطاطيف . فذكر نحو ما تقدم . قوله ( وانما لم تحمل لأحد قبل الخ ) تقدم بيانه مفصلاً في باب تحريم القتال بمكة ، من أبواب جزاء الصيد وفيما قبله في باب لا يصد شجر الحرم ، . قوله ( ولا يلتقط ) بضم أوله على البناء للجول وفي آخره ( الا لئلا ) ووقع للكشميني هنا بفتح أوله وفي آخره ( الا لئلا ) وهو واضح قوله ( ومن قتل له قتيلاً ) أي من قتل له قريب كان حياً فصار قتيلاً بذلك القتل . قوله ( فهو بخير النظرين ) تقدم في العلم بلفظ ( ومن قتل فهو بخير النظرين ) وهو مختصر ولا يمكن حله على ظاهره لأن المقتول لا اختيار له وإنما الاختيار لولييه وقد أشار إلى نحو ذلك الخطابي ، ووقع في رواية الترمذي من طريق الأوزاعي وقاما أن يعفو وإما أن يقتل ، والمراد المفرد على الدية فيما بين الروايتين ، وبؤيده أن هذه في حديث أبي شريح : فمن قتل له قتيلاً بعد اليوم فأهله بين خيرتين : إما أن يقتلوا أو يأخذوا الدية ، ولابن داود وابن ماجه وعلقه الترمذي من وجه آخر عن أبي شريح بلفظ ( فانه يختار إحدى ثلاث إما أن يقتل ، وإما أن يعفو ، وإما أن يأخذ الدية فان أراد الرابعة أخذوا على يديه ) أي ان أراد زيادة على القصاص أو الدية ، وسأذكر الاختلاف فيمن يستحق الخيار هل هو القاتل أو ولي المقتول في شرح الحديث الذي بعده . وفي الحديث ، أن ولي الدم يحجر بين القصاص والدية ،

واختلف اذا اختار الدية هل يجب هل القاتل اجابته ؟ فذهب الاكثر الى ذلك ، ومن مالك لا يجب الا برضا القاتل ، واستدل بقوله « ومن قتل له ، بأن الحق يتعلق بورثة المقتول ، فلو كان بعضهم غائبا أو طفلا لم يكن للباقين القصاص حتى يبلغ الطفل ويقدم الغائب . قوله ( إما أن يودي ) بكون الواو أى يعطى القاتل أو أوليائه المقتول الدية ( وإما أن يقاد ) أى يقتل به ، ووقع في العلم بلفظ « إما أن يعقل ، بدل « إما أن يودي ، وهو بمنزلة ، والمقتل الدية . وفي رواية الأوزاعي في القطة « إما أن يفسدى ، بالفاء بدل الواو ، وفي نسخة « وإما أن يعطى ، أى الدية . ونقل ابن التين عن الداودي أن في رواية أخرى « إما أن يودي أو يقادى ، وتمحبه بأنه غير صحيح لأنه لو كان بالفاء لم يكن له فائدة لتقدم ذكر الدية . ولو كان بالفاء واحتمل أن يكون المقتول وليا له كرا بالتثنية أى يقاد بقتيلهما والاصل عدم التعدد ، قال وصحيح الرواية « إما أن يودي أو يقاد ، وإنما يصح يقادى ان تقدمه ان يقتل . وفي الحديث جواز ايقاع القصاص بالحرم لانه عليه السلام خطب بذلك ، وكلم يقيده بغير الحرم ، وتمسك بمومه من قال يقتل المسلم بالذمى وقد سبق ما فيه . قوله ( فقام رجل من أهل اليمن يقال له أبو شاه ) تقدم ضبطه مع شرحه في العلم ، وحكى السانئ أن بعضهم نقلوا بها بناء في آخره وغلطه وقال هو فارسى من فرسان الفرس الذين بعثهم كسرى إلى اليمن . قوله ( ثم قام رجل من قريش فقال : يا رسول الله إلا الاذخر ) تقدم بيان اسمه وأنه العباس بن عبد المطلب وشرح بقية الحديث المتعلق بتحريم مكة وبالإذخر في الأبواب المذكورة من كتاب الحج . قوله ( وتاب به عبيد الله ) يعنى ابن موسى . قوله ( عن شيبان في الفيل ) أى تابع حرب بن شداد عن يحيى في الفيل بالفاء ، ورواية عبيد الله المذكورة موصولة في صحيح مسلم من طريقه . قوله ( وقال بعضهم عن أبي نعيم الفتل ) هو محمد بن يحيى الذهلى حرم عن أبي نعيم في روايته عنه بهذا الحديث بلفظ « القتل ، وأما البخارى فرواه عنه بالشك كما تقدم في كتاب العلم . قوله ( وقال عبيد الله إما أن يقاد أهل القتل ) أى يؤخذ لم يثأرهم ، وعبيد الله هو ابن موسى المذكور ، وروايته إياه عن شيبان بن عبد الرحمن بالسند المذكور ، وروايته عنه موصولة في صحيح مسلم كما بينته ولفظه « إما أن يعطى الدية وإما أن يقاد أهل القتل ، وهو بيان لقوله « إما أن يقاد » . الحديث الثانى ، قوله ( عن عمرو ) هو ابن دينار . قوله ( عن مجاهد ) وقد تقدم في تفسير البقرة عن الحميدى ، عن سفيان حدثنا عمرو سمعت مجاهدا . قوله ( عن ابن عباس رضى الله عنهما ) في رواية الحميدى « سمعت ابن عباس ، هكذا وصله ابن عيينة عن عمرو بن دينار وهو من أثبت الناس في عمرو ، ورواه ورقاء بن عمر عن عمرو فلم يذكر فيه ابن عباس أخرجه النسائى . قوله ( كانت في بنى اسرائيل القصاص ) كذا هنا من رواية فتيبة عن سفيان بن عيينة ، وفي رواية الحميدى عن سفيان « كان في بنى اسرائيل القصاص ، كما تقدم في التفسير وهو أوجه ، وكأنه أثبت باعتبار معنى القصاص وهو المائة والمساواة . قوله ( فقال الله لهذه الأمة كتب عليكم القصاص في القتلى إلى هذه الآية فن عني له من أخيه شيء ) . قلت : كذا وقع في رواية فتيبة ، ووقع هنا عند أبي ذر والاكث . ووقع هنا في رواية النسائى والقابلى « إلى قوله فن عني له من أخيه شيء ، ووقع في رواية ابن أبي عمر في مسنده ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج « إلى قوله في هذه الآية ، وهذا يظهر المراد ، وإلا فالأول يوم أن قوله ( فن عني ) في آية تلى الآية المبدأ بها وإيس كذلك ، وقد أخرجه الاسماعيل من رواية أبي كريب وغيره عن سفيان فقال بعد قوله في القتلى « فقرأ إلى والائى بالائى فن عني له ، ووقع في رواية

الحديث المذكورة ما حذف هنا من الآية وزاد في آخره تفسير قوله (ذلك تخفيف من ربكم) وزاد فيه أيضا تفسير قوله (من اعتدى) أي قتل بعد قبول الدية. وقد اختلف في تفسير العذاب في هذه الآية فقيل: يتعلق بالآخرة وأما في الدنيا فهو ان قتل. ابتداء وهذا قول الجمهور، وعن عكرمة وقتادة والسدي يتعمم القتل ولا يتمكن الولي من أخذ الدية. وفيه حديث جابر رفعه لا أعرف عن قتل بعد أخذ الدية، أخرجه أبو داود وفي سنده انقطاع، قال أبو عبيد: ذهب ابن عباس إلى أن هذه الآية ليست منسوخة بآية المائدة (ان النفس بالنفس) بل هما محكتان، وكأنه رأى أن آية المائدة مفسرة لآية البقرة وأن المراد بالنفس نفس الأحرار ذكورهم وإناثهم دون الآفاء فإن أنفسهم متساوية دون الأحرار. وقال اسماعيل المراد في النفس بالنفس المكافئة للآخرى في الحدود لأن الحر لو قُتل عبد لم يجز انفاقا والقتل قصاصا من جملة الحدود، قال ويؤيده قوله في الآية (والجروح قصاص) فمن هنا يخرج العبد والكافر لأن العبد ليس له أن يتصدق بدمه ولا يجرحه، ولأن الكافر لا يسمى متصدقا ولا مكفرا عنه. قلت: يحصل كلام ابن عباس يدل على أن قوله تعالى (وكتبنا عليهم فيها) أي على بني إسرائيل في التوراة (ان النفس بالنفس) مطلقا، فحذف عن هذه الآية بشروعية الدية بدلا من القتل لمن عفا من الأولياء عن القصاص وبخصيصه بالحر في الحر، لئلا يفتقد لاحقة في آية المائدة لمن تمسك بها في قتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر، لأن شرع من قبلنا إنما يتمسك منه بما لم يرد في شرعنا ما يخالفه، وقد قيل ان شريعة عيسى لم يكن فيها قصاص وأنه كان فيها الدية فقط، فإن ثبت ذلك امتازات شريعة الاسلام بأنها جمعت الأمرين فكانت وسطى لا إفراط ولا تفريط، واستدل به على أن النجدة في القود أو أخذ الدية هو الولي وهو قول الجمهور، وقرره الخطابي بأن العفو في الآية يحتاج إلى بيان، لأن ظاهر القصاص أن لا تبعة لأحدهما على الآخر، لكن المسمى أن من عفا عن القصاص إلى الدية فلي مستحق الدية الاتباع بالمصروف وهو المطالبة وعلى القاتل الاداء وهو دفع الدية باحسان. وذهب مالك والثوري وأبو حنيفة إلى أن الخيار في القصاص أو الدية للقاتل، قال الطحاوي: والحجة لم حديث أنس في قصة الربيع عمة قتال النبي ﷺ وكتاب الله النصاص، فإنه حكم بالقصاص ولم يجزه، ولو كان الخيار الولي لأهلهم النبي ﷺ اذ لا يجوز للحاكم أن ينحكم لمن ثبت له أحد شيئين بأحدهما من قبل أن يعلمه بأن الحق له في أحدهما، فلما حكم بالقصاص وجب أن يحمل عليه قوله وهو بغير النظرين، أي ولي المقتول عنده بشرط أن يرضى الجاني أن يغرم الدية. وتعب بأن قوله ﷺ وكتاب الله النصاص، إنما وقع عند طلب أولياء المجنى عليه في العمد القود فأعلم أن كتاب الله نزل على أن المجنى عليه إذا طلب القود أجيب إليه وليس فيه ما ادعاء من تأخير البيان، واحتج الطحاوي أيضا بأنهم أجمعوا على أن الولي لو قال للقاتل وضيع أن تعطيني كذا على أن لا أقتلك أن القاتل لا يجبر على ذلك ولا يؤخذ منه كرها وإن كان يجب عليه أن يحقن دم نفسه. وقال الملقب وغيره: يستفاد من قوله وهو بغير النظرين، أن الولي إذا سئل في العفو على مال إن شاء قبل ذلك وإن شاء اقتص وعلى الولي اتباع الأولى في ذلك، وليس فيه ما يدل على إكراه القاتل على بذل الدية، واستدل بالآية على أن الواجب في قتل العمد القود والدية بدل منه، وقيل الواجب الخيار، وهذا قولان للعلماء، وكذا في مذهب الشافعي أصحهما الأول، واختلف في سبب نزول الآية فقيل نزلت في حين ذر العرب كان لا يجرها مولا على آخر في الثمر فكانوا يتزوجون من نسائهم بغير مهر وإذا قتل منهم

بعد قتلوا به حراً أو امرأة قتلوا بها رجلاً أخرجه الطبري عن الشعبي ، وأخرج أبو داود من طريق علي بن صالح بن حبي عن ممالك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال : كان قريظة والنضير وكان النضير أشرف من قريظة ، فكان إذا قتل رجل من قريظة رجلاً من النضير قتل به وإذا قتل رجل من النضير رجلاً من قريظة يودي بمائة وسق من التمر ، فلما بعث النبي ﷺ قتل رجل من النضير رجلاً من قريظة فقالوا ادفنوه لنا فقتله ، فقالوا بيننا وبينكم النبي ﷺ ، فأفوه فتزك ( وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط ) والقسط : النفس بالنفس ، ثم تزك ( ألحكم الجاهلية يبعثون ) واستدل به الجمهور على جواز أخذ الدية في قتل العمد ولو كان غيلة وهو أن يمدح شخصاً حتى يصير به إلى موضع خفي فيقتله ، خلافاً للمالكية ، وأما مالك بالمحارب فإن الأمر فيه إلى السلطان وليس الأولياء العفو عنه ، وهذا على أصله في أن حد المحارب القتل إذا رآه الإمام وإنه أو ، في الآية التخيير لا التنويع ، وفيه أن من قتل متأولاً كان حكمه حكم من قتل خطأ في وجوب الدية إقراره ﷺ ، فأنى طافه ، واستدل به بعض المالكية على قتل من التجأ إلى الحرم بعد أن يقتل عمداً خلافاً لمن قال لا يقتل في الحرم بل يلجأ إلى الخروج منه ، ووجه الدلالة أنه ﷺ قاله في قصة قتيل خزاعة المقتول في الحرم ، وأن القود مشروع فيه قتل عمداً ، ولا يعارضه ما ذكر من حرمة الحرم فإن المراد به تعظيمه بتعظيم ما حرم الله ، وإقامة الحد على الجاني به من جملة تعظيم حرمة الله ، وقد تقدم شيء من هذا في الموضع الذي أشرت إليه آنفاً من كتاب الحج

### ٩ - باب من طلب دم امرئ بغير حق

٦٨٨٢ - حدثنا أبو البان أخبرنا شبيب عن عبد الله بن أبي حنيفة حدثنا نافع بن جبير عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : أبغض للناس إلى الله ثلاثة : مُاجِدٌ في الحرم ، ومُبَغِّغٌ في الإسلام سنة الجاهلية ، ومُطَلِّبٌ دم امرئ بغير حق ليهرب دمه

قوله ( باب من طلب دم امرئ بغير حق ) أي بيان حكمه . قوله ( من عبد الله بن أبي حنيفة ) هو عبد الله بن عبد الرحمن نسب إلى حمده ، وثبت ذكر أبيه في هذا السند هذا الطبراني في نسخة شبيب بن أبي حمزة وكذا في مستخرج أبي نعيم ، ونافع بن جبير أي ابن مطعم . قوله ( أبغض ) هو أفعل من البغض ، قال وهو شاذ ومثله أهدم من العدم إذا افقر ، قال وإنما يقال أفعل من كذا للفاضلة في الفعل الثلاثي ، قال المصنف وغيره : المراد هؤلاء الثلاثة أنهم أبغض أهل المعاصي إلى الله ، فهو كقوله أكبر الكبائر ، وإلا فالتركيب أبغض إلى الله من جميع المعاصي . قوله ( ملحد في الحرم ) أصل الملحد هو المائل من الحق ، والإلحاد المدول عن القصد ، واستشكل بأن مرتكب الصغيرة مائل عن الحق ، والجواب أن هذه الصيغة في العرف مستعملة للخارج عن الدين فإذا وصف به من ارتكب الصغيرة كان في ذلك إشارة إلى عظمها ، وقيل لإرادته بالجملة الاسمية مشعر بثبوت الصفة ، ثم التنكير للتنظيم فيكون ذلك إشارة إلى عظم الذنب ، وقد تقدم قريباً في حد الكبائر مستعمل البيت الحرام ، وأخرج الثوري في تفسيره عن السدي عن مرة عن ابن مسعود قال : ما من رجل يهيم بشيئة فتكتب عليه ، إلا أن رجلاً يهيم به يدين أبين أن يقتل رجلاً بالبيت الحرام إلا أذاته الله من عذاب ألم ، وهذا سند صحيح ، وقد ذكر شعبه أن السدي رفعه لهم ، وكانت شعبة يرويه عنه ورفقاً أخرجه أحمد عن يزيد بن هارون عن شعبة ،

وأخرجه الطبري من طريق أسباط بن نصر عن السدي مرفوعاً ، وظاهر سياق الحديث أن فعل الصغيرة في الحرم أشد من فعل الكبيرة في غيره ، وهو مشكل فيتحين أن المراد بالاحاد فعل الكبيرة ، وقد يؤخذ ذلك من سياق الآية فإن الانيان بالجملة الاسمية في قوله (ومن يرد فيه بالحاد بظلم) الآية يفيد ثبوت الاحاد ودوامه ، والتثوين للتعظيم أى من يكون الاحاد مطلقاً والله أعلم . قوله (ومبتغ في الاسلام سنة الجاهلية) أى يكون له الحق عند شخص فيطلبه من غيره من لا يكون له فيه مشاركة كوالده أو ولده أو قريبه ، وقيل المراد من يريد بقاء سيرة الجاهلية أو اشاعتها أو تنفيذها . وسنة الجاهلية اسم جنس يضم جميع ما كان أهل الجاهلية يعتمدونه من أخذ الجار بجاره والحياف بحليفه ونحو ذلك ، وبلحق بذلك ما كانوا يعتمدونه ، والمراد منه ما جاء الاسلام بتركه كالأطعمة والكهانة وغير ذلك ، وقد أخرج الطبراني والدارقطني من حديث أبي شريح رفعه ، أن أعتى الناس على الله من قتل شهر قاتله ، أو طلب بدم الجاهلية في الاسلام ، فيمكن أن يفهم به سنة الجاهلية في هذا الحديث . قوله (ومطالب) بالتشديد مفعول من اطلب فأبدات التاء طاء وأدخمت ، والمراد من يبائع في اطلب . وقال السكراني : المسمى المتكاف للطلب ، والمراد اطلب المترتب عليه المطلوب لا مجرد اطلب ، أو ذكر الطالب يلزم الوجع في الفعل بطريق الأول . وقوله «بغير حق» احتراز عن يقع له مثل ذلك لكن بحق كطلب القصاص مثلاً . وقوله «ليربى» بفتح الهاء ويجوز اسكانها ، وقد تمسك به من قال ان اليوم المصمم يؤخذ به ، وتقديم البحث في ذلك في السلام على حديث «من هم بحمزة» في كتاب الرقائق . (نبيه) : وقعت لهذا الحديث على سبب قرأت في «كتاب مكة لعمر بن شبة» من طريق عمرو بن دينار عن الزهري عن عطاء بن يزيد قال : قتل رجل بالمدلفة يعنى في غزوة الفتح ، فذكر القصة وفيما أن النبي ﷺ قال «وما أعلم أحداً أعتى على الله من ثلاثة : رجل قتل في الحرم أو قتل غير قاتله أو قتل بذحل في الجاهلية» ، ومن طريق مسمر عن عمرو بن مرة عن الزهري وانفذه «ان أجراً الناس على الله» فذكر نحوه وقال فيه «وطلب بذحول الجاهلية» .

#### ١٠ - باب العفو في الخطأ بعد الموت

٦٨٨٣ - **عنه** فروة بن أبي الثوراء حدثنا علي بن مسهر عن هشام عن أبيه «عن عائشة هُزمَ المشركون يوم أُحُدٍ . . . وحدثني محمد بن حرب حدثنا أبو مروان يحيى بن أبي زكريا - يعنى الواسطي - عن هشام عن عروة «عن عائشة رضی الله عنها قالت : صرَّخ إبليسُ يومَ أُحُدٍ في الناس : يا عبادَ الله أخراكم ، فرجعت أولام على أخراهم حتى قتلوا البیان ، فقال حذيفة : أبي أبي ، فقتلوه ، فقال حذيفة : غفرَ الله لكم . قال : وقد كان انهزمَ منهم قومٌ حتى لحقوا بالطائف »

**قوله** (باب العفو في الخطأ بعد الموت) أى عفو الولي لا عفو المقتول لأنه محال ، ويحتمل أن يدخل ، وإنما قيده بما بعد الموت لأنه لا يظهر أثره إلا فيه ، إذ لو ضاع المقتول ثم مات لم يظهر له عفو أثر ، لأنه لو عاش تبين أن لا شيء له بعفو عنه ، وقال ابن بطال : أجابوا على أن عفو الولي إنما يكون بعد موت المقتول ، وأما قبل ذلك فالعفو للقتيل ، خلافاً لأهل الظاهر فإنهم أطلوا عفو القاتل . وحجة الجمهور أن الولي لما قام مقام المقتول في طلب

ما يستحقه فإذا جعل له العفو كان ذلك الاصيل أول ، وقد أخرج أبو بكر بن أبي شيبة من مرسل قتادة أن عروة ابن مسعود لما دعا قومه إلى الاسلام فرمى بهم فقتل عفا عن قاتله قبل أن يموت فأجاز النبي ﷺ دفعوه . **قوله** (حدثنا فروة) بقاء هو ابن أبي المغراء . **قوله** (عن أبيه عن عائشة هزم المشركون يوم أحد) سقط هذا القدر لأبي ذر وتحول إلى السند الآخر فصار ظاهره أن الروایتين سواء . وإيس كذلك ، ويحيى بن أبي ذكريا في السند الثاني هو يحيى بن يحيى الغساني ، وساق المتن هنا على لفظه ، وأما لفظ علي بن مسهر فتقدم في باب من حنث ناسيا ، من كتاب الإيمان والنذور . وقد بينت ذلك في الكلام عليه في غزوة أحد . **قوله** (فقال حذيفة غفر الله لكم) استدله من قال إن دينه وجبت على من حضر ، لأن معنى قوله د غفر الله لكم ، عفوت عنكم ، وهو لا يغفر إلا عن شيء . استحق له أن يطالب به . وقد أخرج أبو اسحق الفزاري في السنن عن الأوزاعي عن الزهري قال : أخطأ المسلمون بأبي حذيفة يوم أحد حتى قتلوه ، فقال حذيفة يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين ، فبلغت النبي ﷺ فزاده عنده خيرا ووداه من عنده ، وهذه الزيادة ترد قول من حل قوله د فلم يزل في حذيفة منها بقية خير ، هل الحزن على أبيه ، وقد أوضحت الرد عليه في باب من حنث ناسيا ، ويؤخذ منها أيضا التعتب على المحب العاصي حيث قال : حل البخاري قول حذيفة د غفر الله لكم ، على العفو عن الضمان وإيس بصرى ، فيجيب بأن البخاري أشار بهذا الذي هو غير صريح إلى ما ورد صريحا وإن كان إيس على شرطه فإنه يؤيد ما ذهب إليه

١١ - **باب قول الله تعالى (وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ . ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقه مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا ، فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقه مؤمنة ، وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقه مؤمنة ، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله ، وكان الله عليما حكيما )**

**قوله** (باب قول الله تعالى : وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ) كذا لأبي ذر وابن عساكر ، وساق الباقر الآية إلى (عليما حكما) ولم يذكر معظمهم في هذا الباب حديثنا . **قوله** (وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ) ذكر ابن اسحق في السيرة سبب نزولها عن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش بضمناية وشين معجمة أي ابن ربيعة المخزومي قال د قال القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق : نزلت هذه الآية في جدك عياش بن أبي ربيعة والحارث بن يزيد من بني عامر بن لؤي وكان يؤذيهم بمكة وهو كافر ، فلما هاجر المسلمون أسلم الحارث وأقبل مهاجرا حتى إذا كان بظاهر الحرة أقيه عياش بن أبي ربيعة فأنه على شركه فعلاه بالسيف حتى قتله ، فنزلت ، روى هذه القصة أبو يعلى عن طريق حماد بن سلمة عن ابن اسحق عن عبد الرحمن بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه فذكرها رسالة أيضا وزاد في السند عبد الرحمن بن القاسم ، وأخرج ابن أبي حاتم في التفسير عن طريق سعيد بن جبير أن عياش بن أبي ربيعة حلف ليقبض الحارث بن يزيد إن ظفر به فذكر نحوه ومن طريق مجاهد نحوه لكن لم يسم الحارث ، وفي سياقه ما يدل على أنه أتى النبي ﷺ بعد أن أسلم ثم خرج فقتله عياش ابن أبي ربيعة ، وقيل في سبب نزولها غير ذلك مما لا يثبت . **قوله** (إلا خطأ) هو استثناء منقطع عند الجمهور إن أريد بالزنى معناه ، فإنه لو قدر متصلا لكان مفهومه فله قتله ، وانفصل عن قال أنه متصل بأن المراد بالنفي



التحريم ، ومعنى إلا خطأ بأن عرّفه بالكفر فقتله ثم ظهر أنه كان مؤمنا ، وقيل نصب على أنه مفعول له أى لا يقتله لشيء أصلا إلا للخطأ ، أو حال أى إلا في حال الخطأ ، أو هو زمت مصدر محذوف أى إلا قتلا خطأ ، وقيل د إلا ، هنا بمعنى الوار وجوده جماعة ، وقيد الفرد بشرط مفقود هنا فلذلك لم يجره هنا . واستدل بهذه الآية على أن القصاص من المسلم مختص بقتله المسلم فلو قتل كافرا لم يجب عليه شيء سواء كان حربيا أم غديا حربى لأن الآيات بينت أحكام المقتولين عمدا ثم خطأ فقال في الحربى ( فان تولوا فخذوهم واقتلوا حيث وجدتموهم ) ثم قال فيمن لم يمثاق ( فإما جعل الله لكم عليم سبيلا ) وقال فيمن عاهد الحاربة ( فخذوهم واقتلوا حيث تقتلهم ) وقال في الخطأ ( وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ ) فكان مفهومها أن له أن يقتل الكافر عمدا فخرج الذى بما ذكر قبلها ، وجعل في قتل المؤمن خطأ الدية والكفارة ولم يذكر ذلك في قتل الكافر ، فتسلك به من قال لا يجب في قتل الكافر ولو كان ذميا شيء ، وأيده بقوله ( وان يحمل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ) واسحق في أول السند قال أبو علي الجبائي : لم أجد ، منسوبا وبشبه أن يكون ابن منصور . قلت : ولا يبعد أن يكون ابن راهويه فإنه كثير الرواية عن حبان بن هلال شيخ اسحق هنا

### ١٢ - باب إذا أقر بالقتل مرة قتل به

٦٨٨٤ - **حدثنا** إسحاق **أخبرنا** حبان **حدثنا** هام **حدثنا** قتادة **حدثنا** أنس بن مالك أن يهوديا رضى رأس جارية بين حجرين ، فقبل لها : من فعل بك هذا ؟ أفلان أفلان ، حتى سُمي لليهودى فأومات برأسها ، فجاء باليهودى فاعترف ، فأمر به النبي **ﷺ** فُرِضَ رأسه بالحجارة . وقد قال هام : بحجرين . قوله ( باب إذا أقر بالقتل مرة قتل به ) كذا هم ، وأما النسبى فحلف بدون « باب » فقال بعد قوله خطأ والآية ، وإذا أقر الخ ، وذكروا كلهم حديث أنس في قصة اليهودى والحاربة وبمحتاج الى مناسبتها للآية فإنه لا يظهر أصلا فالاصواب صنيع الجماعة ، قال ابن المنذر : حكم الله في المؤمن يقتل المؤمن خطأ بالدية ، وأجمع أهل العلم على ذلك ثم اختلفوا في قوله ( وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق ) فقول المراد كافر ولما قلته الدية من أجل العهد وهذا قول ابن عباس والشعبي والنخعي والزهرى ، وقيل مؤمن جاء ذلك عن النخعي وأبي القاسم ، قال الطبري : والاول أولى لأن الله أطلق الميثاق ولم يقل في المقتول وهو مؤمن كما قال في الذى قبله ، وبرجح أيضا حيث ذكر المؤمن ذكر الدية والكفارة معا وحيث ذكر الكافر ذكر الكفارة فقط وهنا ذكر الدية والكفارة معا . قوله فيه ( فجاء باليهودى فاعترف ) في رواية هندية عن هام « فأتى به النبي **ﷺ** فلم يزل به حتى أقر » أخرجه الاسماعيل ، وفي حديث أنس في قصة اليهودى حجة للجمهور في أنه لا يشترط فى الاقرار بالقتل أن يتكرر ، وهو مأخوذ من اطلاق قوله فأخذ اليهودى فاعترف ، فإنه لم يذكر فيه عددا والأصل عدمه ، وذهب الكوفيون الى اشتراط تكرار الاقرار بالقتل مرتين قياسا على اشتراط تكرار الاقرار بالزنا أربعاً تبعا لعدد الشهود في الموضوعين

### ١٣ - باب قتل الرجل بالمرأة

٦٨٨٥ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يزيد بن زريع **حدثنا** سعيد بن قتادة **حدثنا** أنس بن مالك رضى الله

منه أن النبي ﷺ قتل يهودياً بجارية قتلها على أوضح لها

قوله (باب قتل الرجل بالمرأة) ذكر فيه حديث أنس في قصة اليهودي والجارية باختصار، وقد تقدم شرحه مستوفى قريباً، ووجه الدلالة منه واضح، ولحق به إلى الرد على من منع كما سأينته في الباب الذي بعده

١٤ - باب الفصاص بين الرجال والنساء في الجراحات. وقال أهل العلم: يقتل الرجلُ بالمرأة. ويذكر عن عمر: قتادُ المرأة من الرجل في كلِّ حدٍّ يبلغُ نفسه فادونها من الجراح. وبه قال عمر بن عبد العزيز وإبراهيم وأبو الزناد من أصحابه. وجرحت أخت الربيع إنساناً فقال النبي ﷺ: الفصاص،

٢٨٦ - حديث عمر بن الخطاب: حدثنا يحيى: حدثنا سفیان: حدثنا موسى بن أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله عن عائشة رضي الله عنها قالت: لقد ذنا النبي ﷺ في مرضه فقال: لا تلذوني، قلنا: كراهية المريض للدواء، فلما أفق قال: لا يبقني أحدٌ منكم إلا لقيت، فغير العباس فانه لم يشهدكم.

قوله (باب الفصاص بين الرجال والنساء في الجراحات) قال ابن المنذر: أجمعوا على أن الرجل يقتل بالمرأة والمرأة بالرجل، إلا رواية عن علي وعن الحسن وعطاء، وخالف الحنفية فيما يحون النفس، واحتج بعضهم بأن اليد الصحيحة لا تقطع باليد السلا بخلاف النفس فإن النفس الصحيحة تقاد بالمریضة انداقاً، وأجاب ابن القصار بأن اليد السلا في حكم الميتة والحی لا يناد بالاميت، وقال ابن المنذر: لما أجمعوا على الفصاص في النفس واختلفوا فيما دونها وجب رد المختلف إلى المتفق. قوله (وقال أهل العلم يقتل الرجل بالمرأة) المراد الجمهور، أو أطلق إشارة إلى وهي الطريق إلى علي. أو إلى أنه من ندرة المخالف. قوله (ويذكر عن عمر قتاد المرأة من الرجل في كل حد يبلغ نفسه فادونها من الجراح) وصلة سعيد بن منصور من طريق النخعي قال وكان فيما جاء به عروة البارقي إلى شريح من عند عمر قال جرح الرجال والنساء سواء، وسنده صحيح إن كان النخعي سمعه من شريح، وقد أخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر فقال: عن إبراهيم عن شريح، قال أناني عروة، فذكره. ومعنى قوله: تقاد، يقتض منها إذا قتلت الرجل ويقطع عضوما الذي تقطعه منه وبالعكس. قوله (وبه قال عمر بن عبد العزيز وإبراهيم وأبو الزناد من أصحابه) أخرجه ابن أبي شيبة من طريق الثوري عن جعفر بن برقان عن عمر بن عبد العزيز وعن مغيرة عن إبراهيم النخعي قالوا: الفصاص بين الرجل والمرأة في العمدة سواء، وأخرج الأقرم من هذا الوجه عن عمر بن عبد العزيز قال: الفصاص فيما بين المرأة والرجل حتى في النفس، وأخرج البيهقي من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال: كل من أدركت من فقهاً ما - وذكر السبعة في مشيخة سوام أهل فقه وفضل ودين - قال وربما اختلفوا في الشيء فأخذنا بقول أكثرهم وأفضلهم رأياً أنهم كانوا يقولون المرأة تقاد من الرجل ميتاً وبين وأذا بأذن وكل شيء من الجراح على ذلك وإن من قتلها قتل بها. قوله (وجرحت أخت الربيع إنساناً فقال النبي ﷺ: الفصاص) كذا هم، ووقع لانس في كتاب الله الفصاص، والمعتمد ما عند الجماعة وهو بالنصب على الأحرار، قال أبو ذر: كذا وقع منا والصواب: الربيع، إن النظر حمة أنس، وقال الكرماني: قيل إن

الصواب وجرحت الربيع ، بحذف لفظة أخت فانه الموافق لما تقدم في البقرة من وجه آخر ، عن أنس أن الربيع بنت النضر عمت كسرت ثنية جارية فقال رسول الله ﷺ : كتاب الله القصاص ، قال : إلا أن يقال إن هذه امرأة أخرى ، لكنه لم ينقل عن أحد ، كذا قال ، وقد ذكر جماعة انهما قصتان ، والمذكور هنا طرف من حديث آخرجه مسلم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس ، أن أخت الربيع أم حارثة جرحت انسانا فاقتصدوا الى النبي ﷺ فقال : القصاص القصاص ، فقالت أم الربيع : يا رسول الله أيقص من فلانة والله لا يقتص منها ، فقال : سبحان الله يا أم الربيع القصاص كتاب الله فما زالت حتى قبلوا الدية فقال : أن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره ، والحديث المشار اليه في سورة البقرة مختصر من حديث طويل ساقه البخاري في الصلح بتمامه من طريق هيد عن أنس وفيه فقال أنس بن النضر : أنكسر ثنية الربيع يا رسول الله ؟ لا والذي بعثك بالحق لانكسر ثنيها ، قال يا أنس كتاب الله القصاص ، فرضى القوم وعفوا فقال : أن من عباد الله لو من أقسم على الله لأبره ، وسيأتي بعد أربعة أبواب أيضاً باختصار ، قال النووي قال العلامة : المعروف رواية البخاري ، ويحتمل أن يكونا قصتين . قلت : وجزم ابن حزم بأنهما قصتان صحيحتان وقعتا لامرأة واحدة إحداهما أنها جرحت انسانا فقتل عليها بالضمان والأخرى أنها كسرت ثنية جارية فقتل عليها بالقصاص وحلفت أمها في الأولى وأخوها في الثانية . وقال البيهقي بعد أن اردد الروایتين : ظاهر الخبرين يدل على أنهما قصتان ، فإن قبل هذا الجمع والافتات أحفظ من حميد . قلت : في القصةين مغايرتان : منها هل الجنابة الربيع أو أختها ، وهل الجنابة كسر الثنية أو الجراحة ، وهل الحالف أم الربيع أو أخوها أنس بن النضر ؟ وأما ما وقع في أول الجنابات عند البيهقي من وجه آخر عن حميد عن أنس قال دأطعت الربيع بنت معوذ جارية فكسرت ثنيها ، فهو غلط في ذكر أبيها والمحفوظ أنها بنت النضر عمة أنس كما وقع التصريح به في صحيح البخاري ، وفي الحديث أن كل من وجب له القصاص في النفس أو دونها فعفا هل مال فرضا به جاز . قوله ( يحيى ) هو القطان وسفيان هو الثوري . قوله ( لندنا النبي ﷺ ) في مرضه فقال ( لا تلدون ) تقدم شرحه في الوفاة النبوية ، والمراد منه هنا لا يبقى أحد منكم إلا لده ، فإن فيه إشارة الى مشروعية الاقتصاص من المرأة بما جنته على الرجل ، لأن الذين لدوه كانوا رجالا ونساء ، وقد ورد التصريح في بعض طرقه بأنهم لدوا ميمونة وهي صابئة من أجل حموم الأمر كما مضى في الوفاة النبوية من وجهين . قوله ( غير العباس فانه لم يشهدكم ) تقدم بيانه أيضا في الوفاة النبوية قبل . وفي الحديث أن صاحب الحق يستثنى من غرمائه من شاء فيعفو عنه ويقتص من الباقيين ، وفيه نظر لقوله لم يشهدكم ، وفيه أخذ الجماعة بالواحد ، قال الخطابي : وفيه حجة لمن رأى القصاص في اللطمة ونحوها ، واعتل من لم ير ذلك بأن اللطم يتعذر ضبطه وتقديره بحيث لا يزيد ولا ينقص وأما اللدود فاحتمل أن يكون قصاصا واحتمل أن يكون معاقبة على مخالفة أمره فعوقبوا من جنس جنائهم . وفيه أن الشركاء في الجنابة يقتص من كل واحد منهم إذا كانت أفعالهم لا تنمين ، بخلاف الجنابة في المال لأنها تنبعض ، اذ لو اشترك جماعة في سرقة ربع دينار لم يقطعوا انفاقا ، وسيأتي بيان ذلك بعد ستة أبواب

### ١٥ - باب من أخذ حقه أو اقتص دونه السلطان

٦٨٨٧ - حدثنا أبو ليان أخبرنا شبيب حدثنا أبو الزناد إن الأعرج حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول

إنه سمع رسول الله ﷺ يقول : نحن الآخرون السابقون يوم القيامة »

٦٨٨٨ - وبإسناده « لو أطلع في بيتك أحدٌ ولم تأذن له حذفته بمحصة فتقات عينه ما كان عليك

من جناح »

[ الحديث ٦٨٨٨ - طريقه في : ٦٩٠٢ ]

٦٨٨٩ - حدثنا مسددٌ حدثنا يحيى عن محمد بن أنس رجلاً أطلع في بيت النبي ﷺ ، فسدد إليه

مشقةً ، فقلت من حدثك بهذا ؟ قال : أنس بن مالك

**قوله** ( باب من أخذ حقه ) أي من جهة غريمه بغير حكم حاكم ( أو اقتص ) أي إذا وجب له على أحد قصاص في نفس أو طرف هل يشترط أن يرفع أمره إلى الحاكم أو يجوز أن يستوفيه دون الحاكم وهو المراد بالسلطان في الترجمة . قال ابن بطال : اتفق أئمة الفتوى على أنه لا يجوز لأحد أن يقتص من حقه دون السلطان ، قال : وإنما اختلفوا فيمن أقام الحد على عبده كما تقدم تفصيله . قال : وأما أخذ الحق فإنه يجوز عندهم أن يأخذ حقه من المال خاصة إذا جهده إياه ولا بينة عليه كما سيأتي تقريره قريباً . ثم أجاب عن حديث الباب بأنه خرج على التخليط والجرع عن الاطلاع على عورات الناس انتهى . قلت : فأما من نقل الاتفاق فكأنه استند فيه إلى ما أخرجه اسماعيل القاضي في نسخة أبي الزناد ، عن الفقهاء الذين ينتهي إلى قولهم ومنه : لا ينهى لأحد أن يقيم شيئاً من الحدود دون السلطان ، إلا أن للرجل أن يقيم حد الزنا على عبده ، وهذا هو اتفاق أهل المدينة في زمن أبي الزناد . وأما الجواب فإن أراد أنه لا يعمل بظاهر الخبر فهو محل النزاع . **قوله** ( أنه سمع أبا هريرة يقول إنه سمع رسول الله ﷺ يقول : نحن الآخرون السابقون يوم القيامة ) كذا لأبي ذر وسقط « يوم القيامة » لباقيين . **قوله** ( وبإسناده لو أطلع الخ ) هو المراد في هذه الترجمة ، والاول ذكره لكونه أول حديث في نسخة شعيب عن أبي الزناد ، ومن ثم لم يسق الحديث بتمامه هنا بل اقتصر على أوله لإشارة إلى ذلك ، وساقه بتمامه في كتاب المعجمة ، ولم يطرده البخاري صنيع في ذلك واطرد صنيع مسلم في « نسخة همام » بأن يسرق السند ثم يقول فلذكر أحاديثاً منها ثم يذكر الحديث الذي يريد وقد أشرت إلى ذلك في كتاب الرقاق ، وجود الكرماني أن الراوي سمع الحديثين في نسق واحد لجمعهما فاختصر من بعده على ذلك . قلت : وهذا يحتاج إلى تسكلة ، وهو أن البخاري اختصر الاول لأنه لا يحتاج إليه هنا . **قوله** ( لو أطلع ) الفاعل مؤخر وهو « أحد » . **قوله** ( ولم تأذن له ) احتراز عن اطلع بأذن **قوله** ( حذفته بمحصة ) كذا هنا بغير فاء ، وأخرجه الطبراني عن أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة عن أبي الجان شيخ البخاري فيه بلفظ « لحذفته » وهو الاول والاول جاز ، وسيأتي بعد سبعة أبواب من رواية سفيان بن عيينة عن أبي الزناد بلفظ « لو أن امرأ اطلع عليك بغير إذن فحذفته » وقوله حذفته بالحاء المهملة عند أبي ذر والقباسي وعند غيرهما بالحاء المعجمة وهو أوجه لأن الرمي بمحصة أو نواة ونحوهما إما بين الإبهام والسبابة وإما بين السبابتين وجزم النووي بأنه في مسلم بالمعجمة ، وسيأتي في رواية سفيان المشار إليها بالمهملة ، وقال القزطبي : الرواية بالمهملة خطأ لأن في نفس الخبر أنه الرمي بالحصى وهو بالمعجمة جزماً . قلت : ولا مانع من استعمال المهملة في ذلك مجازاً . **قوله** ( فتقات عينه ) بقات ثم همزة ساكنة أي شققت عينه ، قال ابن القطاع : فقات عينه أظن مأخوذاً من

**قوله** (جناح) أى إثم أو ذنبا. **قوله** (يجب) هو القطان وحيد هو الطويل . **قوله** (إن رجلا) هذا ظاهره الإرسال لأن حميدا لم يدرك الفصة ، لكن بين في آخر الحديث أنه موصول . وسبأني بعد سبعة أبواب من وجه آخر عن أنس وبذكر فيه ما قيل في تسمية الرجل المذكور . **قوله** (فنده إليه) بدالين مهملتين الأولى نفيته قباها سين مهمة أى صوب وزنه ومضاه ، والنضوب توجه الدهم الى مرماه وكذلك التصد يد وضه البيت المشهور :

أعله الرماية كل يوم فلما استد ساعده رمانى

وقد حكى فيه الاعظام ويترجح كونه بالهمة باسناده الى النعيم لأنه الذى في قدرة الملم بخلاف الفصة بمعنى القوة فانه لا قدرة للملم على اجتلابها ، ووقع في رواية أبى ذر عن الرضى وفي رواية كريمة عن الكشمي بالشين المعجمة والأول أول فقد أخرجه أحد عن محمد بن أبى عدى عن حميد بافظه فاهوى إليه ، أى أمال إليه . **قوله** (مشقفا) تقدم ضبطه وتفسيره في كتاب الاستئذان في الكلام على رواية عبيد الله بن أبى بكر عن أنس عن أنس وسبأني أتم ، ووقع هنا في رواية حميد مختصرا أيضا ، وقد أخرجه أحد عن يحيى القطان شيخ البخارى فيه إزاد في آخره حتى آخر رأسه بقصد بد الحاء المعجمة أى أخرجهما من المكان الذى اطلع فيه فاهل آخر هو الرجل ، ويحتمل أن يكون المشقفا وأسند الفعل إليه مجازا ، ويحتمل أن يكون **يحيى** لكونه السبب في ذلك والأول أظهر ، فقد أخرجه أحد أيضا عن سهل بن يوسف عن حميد بافظه فاهل آخره الرجل رأسه ، وعنده في رواية ابن أبى عدى التى أشرت إليها : فتأخر الرجل . **قوله** (نقلت من حديثك) الفائل هو يحيى القطان والمقول له هو حميد وجواب بقوله أنس بن مالك يقتضى أنه سمعه منه بغير واسطة ، وهذا من المتن التى سمعها حميد عن أنس وقد قيل انه لم يسمع منه سوى خمسة أحاديث والبقية سمعها من أصحابه عنه كتابات وفتادة فكان يداها فيروها عن أنس بلا واسطة ، والحق أنه سمع منه أضاف ذلك ، وقد أكثر البخارى من تخرج حديث حميد عن أنس ، بخلاف مسلم فلم يخرج منها إلا القليل لهذه العلة ، لكن البخارى لا يخرج من حديثه إلا ما صرح فيه بالتحديث أو ما قام مقام التصريح ولو بالقروم كما لو كان من رواية شعبة عنه فإن شعبة لا يحد من شيوخه إلا ما عرف أنهم سمعوه من شيوخهم ، وقد أوضح ذلك في ترجمة حميد في مقدمة هذا الشرح وفي الحد

## ١٦ - باب إذا مات في الزحام أو قتل

٦٨٩٠ - حدثني إسحاق بن منصور أخبرنا أبو أسامة قال هشام أخبرنا عن أبيه عن عائشة قالت : لما

كان يوم أحد حُرِمَ المشركون ، فصاح إبليسُ : أى عبادة الله ، أخراكم . فرجعت أولام فاجتلدت هي وأخراهم فنظرت حذيفة فإذا هو بأبيه ليلان ، فقال : أى عبادة الله ، أبى أبى . قالت : فوالله ما احتجزوا حتى قتلوه ، قال حذيفة : غفر الله لكم . قال مروءة : فإزالت في حذيفة منه بقية خير حتى لحق بالله ۝

**قوله** (باب إذا مات في الزحام أو قتل به) كذا لابن بطال وسقط عنه . من رواية الأثر ، أورد البخارى الترجمة مورد الاستفهام ولم يحزم بالحكم كما حزم به في الذى بعده ، لوجود الاختلاف في هذا الحكم . وذكر فيه

حديث حائفة في قصة قتل البيان والد حذيفة وقد تقدم السلام عليه قريباً . قال ابن بطلان : اختلف على وعمر هل تجهب دية في بيت المال أو لا ؟ وبه قال اسحق أي بالوجوب ، وتوجيهه أنه مسلم مات بفعل قوم من المسلمين فوجبت دية في بيت مال المسلمين . قلت : ولعل حجته ما ورد في بعض طرق قصة حذيفة ، وهو ما أخرجه أبو العباس السراج في تاريخه من طريق عكرمة أن والد حذيفة قتل يوم أحد بعض المسلمين وهو يظن أنه من المشركين فوداه رسول الله ﷺ ورجاله ثقات مع إرساله ، وقد تقدم له شاهد مرسل أيضاً في « باب العفو عن الخطأ » وروى مسدد في مسنده من طريق يزيد بن مذكور أن رجلاً رجم يوم الجمعة فأت فوداه على من بيت المال ، وفي المسألة مذاهب أخرى منها قول الحسن البصري إن دية توجب على جميع من حضر وهو أخص من الذي قبله ، وتوجيهه أنه مات بفعلهم فلا يتمدحهم ، ومنها قول الشافعي ومن تبعه أنه يقال لوليهِ ادفع على من شئت واحلف فإن حلفت استحققت الدية وإن نكحت حلف المذنب عليه على الذي وسقطت المطالبة ، وتوجيهه أن الدم لا يجب إلا بالطلب . ومنها قول مالك دمه هدر ، وتوجيهه أنه إذا لم يعلم قاتله بعينه استحال أن يؤخذ به أحد ، وقد تقدمت الإشارة إلى الراجح من هذه المذاهب في « باب العفو عن الخطأ » . قوله ( قال هشام أخبرنا ) من تقديم اسم الراوي على الصيغة وهو جائز ، وهشام المذكور هو ابن عروة بن الزبير . قوله ( فظفر حذيفة فاذا هو بأبيه البيان ) تقدم شرح قصته في فورة أحد ، وقوله « قال عروة » هو موصول بالسند المذكور ، وقوله « فاذا ذلت في حذيفة منه ، أي من ذلك الفعل وهو العفو ، و « من » سببية وتقدم القول فيه أيضاً

#### ١٧ - باب إذا قتل نفسه خطأ فلا دية له

٦٨٩١ - حدثنا السكي بن إبراهيم حدثنا يزيد بن أبي قبيد « من سلة قال : خرجنا مع النبي ﷺ إلى خير ، فقال رجل منهم : أسمعتنا يا عامرٌ من هُنْيَانِكَ ، لخدا بهم ، فقال النبي ﷺ : من السائق ؟ قالوا : عامر فقال : رحمه الله ، فقالوا : يا رسول الله هلا أمتتنا به ؟ فأصيبَ صبيحة ليلته . فقال القوم : حبِطَ عمله ، قتل نفسه . فلما رحمتُ - وم يتحدثون أن عامراً حبِطَ عمله - فجئتُ إلى النبي ﷺ فقلت : يا نبي الله فذاك أبي وأمي ، زهوا أن عامراً حبِطَ عمله ، فقال : كذب من قالها ، إنَّ له لأجرين اثنين ، إنه لجاهدٌ مجاهد ، وأمي قتل يزيدُ عليه »

قوله ( إذا قتل نفسه خطأ فلا دية له ) قال الاسماعيلي قلت ولا إذا قتلها عمداً ، يعني أنه لا مفهوم لقوله خطأ والذي يظهر أن البخاري إنما قيد بالخطأ لأنه محل الخلاف ، قال ابن بطلان قال الارزاعي وأحد واسحق : يجب دية على حائفته . فإن حاشى فهي له عليهم وإن مات فهي لورثته . وقال الجمهور لا يجب في ذلك شيء ، وقصة عامر هذه حجة لهم إذ لم ينقل أن النبي ﷺ أوجب في هذه القصة له شيئاً ، ولو وجب لبيها إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ، وقد أجمعوا على أنه لو قطع طرفاً من أطرافه عمداً أو خطأ لا يجب فيه شيء . قوله ( عن سلمة ) هو ابن الأكوع . قوله ( من هنيانك ) بضم أوله وتشديد التحتانية بعد النون ، ووقع في رواية المستعمل بحذف التحتانية وقد تقدم ضبطه في كتاب المغازي ، وطار هو ابن الأكوع فهو آخر سلمة وقيل عمه ، قال ابن بطلان :

لم يذكر في هذه الطريق صفة قتل حاصر نفسه ، وقد تقدم بيانه في كتاب الأدب ففيه وكان سيف حاصر قصيرا فتناول به يهوديا ليضربه فرجع ذبابه فأصاب ركبته . قلت : ونقل بعض الشراح عن الاسماعيل أنه قال ليس في رواية مكى شيخ البخارى أنه اوقد عليه سيفه فقتله ، والباب مترجم بمن قتل نفسه ، وظن أن الاسماعيل تعقب ذلك على البخارى وليس كاظن وإنما ساق الحديث بلفظ دقارته عليه سيفه ، ثم نبه على أن هذه اللفظة لم تقع في رواية البخارى هنا فاشار إلى أنه عدل هنا عن رواية مكى بن ابراهيم هذه التسمية فيكون أولى لوضوحه ، ويحاجب بأن البخارى يعتمد هذه الطريق كثيرا فيترجم بالحكم ويكون قد أورد ما يدل عليه صريحا في مكان آخر فلا يجب أن يعيده فيورده من طريق أخرى ليس فيها دلالة أصلا أو فيها دلالة خفية كل ذلك للفرار من التكرار لغير فائدة وليبحث الناظر فيه هل تتبع الطرق والاستكثار منها لا يمكن من الاستنباط ومن المجرم بأحد المحتملين مثلا ، وقد عرف ذلك بالاستقراء من صنيع البخارى فلا معنى للاعتراض به عليه ، وقد ذكرت ذلك مرارا ، وإنما أتيت على ذلك إذا بعد المهد به ، وقد تقدم في الدعوات من وجه آخر عن يزيد بن أبي عبيد شيخ مكى بامط فيه فلما تصاف القوم أصيب حاصر بقائمة سيفه فمات ، وقد اعترض عليه الكرماني فقال : قوله في الترجمة « فلاديه له » لا وجه له هنا ، وإنما موضعه اللانق به الترجمة السابقة إذا مات في الزحام فلاديه له على المواضعين لظهور أن قاتل نفسه لاديه له ، قال : ولعله من تصرف النقلة بالتقديم والتأخير عن نسخة الأصل . ثم قال : وقال الظاهرية دية من قتل نفسه هل ماقلته ، فلعل البخارى أراد رد هذا القول . قلت : نعم أراد البخارى رد هذا القول لكن على قائله قبل الظاهرية وهو الأوزاعي كما قدمته ، وما أظن مذهب الظاهرية اشتهر عند تصنيف البخارى كتابه فإنه صنف كتابه في حدود العشرين وما تيزين ولكن نارد بن على الاصمعياني رأسهم في ذلك الوقت طالبا وكان سنة يومئذ دون العشرين وأما قول الكرماني بأن قول البخارى « فلاديه له » يلبق بترجمة من مات في الزحام فهو صحيح لكنه في ترجمة من قتل نفسه ألبق لأن الخلاف فيمن مات في الزحام قوى فمن لم يجرم في الترجمة بنى الدية ، بخلاف من قتل نفسه فإن الخلاف فيه ضعيف لمجرم فيه بالنق ، وهو من محاسن تصرف البخارى ، فظهر أن النقلة لم يخالفوا تصرفه وباقه التوفيق . قوله ( وأى قتل بزيده عليه ) في رواية المستمل وكذا في رواية القتيبي « وأى قتل » وصوحها ابن بطل وكذا عياض ، وليست الرواية الأخرى خطأ محضا بل يمكن ردها إلى معنى الأخرى والله أعلم

### ١٨ - باب إذا عض رجل فوَقَمْتَ ثناباه

٦٨٩٢ - **عَنْ** آدَمَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ سَمِعْتُ زُرَّارَةَ بْنَ أَوْفَى **ع** عَنْ هِرَّانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ

رَجُلًا عَضَ يَدَ رَجُلٍ فَتَزَعَّ يَدُهُ مِنْ فَمِهِ فَوَقَمْتَ ثَنَابَاهُ ، فَانْتَصِمُوا إِلَى أَبِي **يَعْقُوبَ** ، قَالَ : يَمَضُ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ كَمَا يَمَضُ الْفَعْلُ ، لَا دِيَةَ لَهُ .

٦٨٩٣ - **عَنْ** أَبِي عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ بِلَلٍ **ع** عَنْ أَبِيهِ قَالَ : خَرَجْتُ فِي

غَزْوَةٍ ، فَمَضَّ رَجُلٌ فَانْتَزَعَ ثَنَابَهُ ، فَأَبْطَلَهَا النَّبِيُّ **ﷺ** .

قوله ( باب إذا عض يد رجل فوَقَمْتَ ثناباه ) أى هل يلزمه فيه شيء أو لا ؟ ذكر فيه حديثين : الأول ،

قوله (عن زرارة) يضم الراي المأجدة ثم موطنين الاولى خفيفة بينهما ألف بغير همز هو الهامسى ، ووقع عند الاسماعيل في رواية على بن الجهم عن شعبة ، وأخرى قتادة أنه سمع زرارة ، . قوله ( أن رجلا عض بد رجل ) في رواية محمد بن جعفر عن شعبة عند مسلم بهذا السند عن عمران قال : قال بطل بن أمية رجل فعض أحدهما صاحبه ، الحديث قال شعبة وعن قتادة عن عطاء هو ابن أبي رباح عن أبي بطل يعني صفوان عن بطل بن أمية قال مثله ، وكذا أخرجه النسائي من طريق عبد الله بن المبارك عن شعبة بهذا السند فقال في روايته بمثل الذى قبله يعني حديث عمران بن حصين . قلت : وكسبة فيه سند آخر إلى بطل أخرجه النسائي من طريق ابن أبي حدى وعبيد بن عقيل كلاهما عن شعبة عن الحكم عن مجاهد عن بطل ، ووقع في رواية عبيد بن عقيل : أن رجلا من بني تميم قاتل رجلا فعض يده ، ويستفاد من هذه الرواية تعيين أحد الرجلين المجاهدين وأنه بطل بن أمية ، وقد روى بطل هذه القصة وهي الحديث الثاني في الباب لابن في بعض طرقه أن أحدهما كان أجيرا له ، ولفظه في الجهاد : فمروا مع رسول الله ﷺ ، وذكر الحديث رفيع ، فاستأجرت أجيرا فقاتل رجلا فعض أحدهما الآخر فمروا أن الرجلين المجهدين بطل وأجيره وأن بطل أبهم نفسه لكن عينة عمران بن حصين ، ولم أوف على تسمية أجيره . وأما تمييز العاض من المضوض فوقع بيانه في غزوة نبوك من المغازي من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج في حديث بطل قال عطاء : فلقد أخبرني صفوان بن بطل أيما عض الآخر فنسبته فظن أنه مستمر على الإجماع ، ولكن وقع عند مسلم والنسائي من طريق بديل بن ميسرة عن عطاء بلفظ : أن أجيرا ليعمل عض رجل ذراعه ، وأخرجه النسائي أيضا عن اسحق بن ابراهيم عن سفيان بن عيينة بلفظ : فقاتل أجيرا رجلا فعضه الآخر ، وبؤيده ما أخرجه النسائي من طريق سفيان بن عبد الله عن حميد بن سلمة بن أمية وبطل بن أمية قالا : خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة نبوك ومعنا صاحب لنا فقاتل رجلا من المسلمين فعض الرجل ذراعه ، وبؤيده أيضا رواية عبيد بن عقيل التي ذكرتها من عند النسائي بلفظ : أن رجلا من بني تميم عض ، فإن بطل تميمي وأما أجيره فإنه لم يقع التصريح بأنه تميمي ، وأخرج النسائي أيضا من رواية محمد بن مسلم الزهرى عن صفوان بن بطل عن أبيه تميم رواية سلمة ولفظه : فقاتل رجلا فعض الرجل ذراعه فأوجعه ، وعرف بهذا أن العاض هو بطل بن أمية ، ولعل هذا هو السر في إجماعه نفسه . وقد أنكر القرطبي أن يكون بطل هو العاض فقال : يظهر من هذه الرواية أن بطل هو الذى قاتل الأجير ، وفي الرواية الأخرى : أن أجيرا لبطل عض بد رجل : وهذا هو الاولى والابقي إذ لا يليق ذلك الفضل يعمل مع جلالة وفضله . قلت : لم يقع في شيء من الطرق أن الأجير هو العاض وإنما تنبس عليه أن في بعض طرقه عند مسلم كما بينته : أن أجيرا لبطل عض رجل ذراعه ، يجوز أن يكون العاض غير بطل ، وأما استبعاد أن يقع ذلك من بطل مع جلالة فلا معنى له مع ثبوت التصريح به في الخبر الصحيح ، فيحتمل أن يكون ذلك صدر منه في أوائل اسلامه فلا استبعاد . وقال الزورى : وأما قوله يعني في الرواية الاولى أن بطل هو المضوض ، وفي الرواية الثانية والثالثة المضوض هو أجير بطل لا بطل فقال الحفاظ الصحيح المعروف أن المضوض أجير بطل لا بطل . قال : ويحتمل أنهما قضيتان جرتا لبطل ولأجيره في وقت أو وقتين ، ونعقبه شيخنا في شرح الرمذى بأنه ليس في رواية مسلم ولا رواية غيره في الكتب الستة ولا غيرها أن بطل هو المضوض لا صريحا ولا إشارة ، وقال شيخنا : فيتمين على هذا أن بطل هو العاض والله أعلم . قلت : وإنما تردد



عياض وغيره في العاض هل هو يعل أو آخر أجني كما قدمته من كلام القرطبي والله أعلم . قوله ( فأنزع يده من فيه ) وكذا في حديث يعل الماضي في الجهاد في رواية الكشميني من له ، وفي رواية هشام من هروة عند مسلم وعض ذراع رجل لحذبه ، وفي حديث يعل الماضي في الاجارة وعض لمصبع صاحبه فأنزع لمصبعه ، وفي الجمع بين الذراع والاصبع عسر ، وبعده الحل هل تعدد القصة لاتحاد المخرج لان مدارها على عطاء عن صفوان بن يعل من أبيه ، فوقع في رواية اسماعيل بن عليه عن ابن جريج عنه ، ولمصبعه ، وهذه في البخاري ولم يسق مسلم لفظها . وفي رواية بديل بن ميسرة عن عطاء عند مسلم وكذا في رواية الزهري عن صفوان عند النسائي « ذراعه » ووافقه سفيان بن عيينة عن ابن جريج في رواية اسحق بن راهويه عنه ، قالذي يترجح الذراع ، وقد وقع أيضا في حديث سلمة بن أمية عند النسائي مثل ذلك ، وانفراد ابن عليه عن ابن جريج بلفظ الاصبع لا يقاوم هذه الروايات المتعاضدة على الذراع والله أعلم . قوله ( فوقع ثنيته ) كذا الأكثر بالثنية والكشميني « ثنياه » بصيغة الجمع ، وفي رواية هشام المذكورة ، فسقطت ثنيته ، بالافراد وكذا له في رواية ابن سيرين عن عمران ، وكذا في رواية سلمة بن أمية بلفظ « لجذب صاحبه يده فطرح ثنيته » وقد ترجح رواية الثنية لانه يمكن حمل الرواية التي بصيغة الجمع عليها على رأى من يجهل في الاثنين صيغة الجمع ورد الرواية التي بالافراد اليها على ارادة الجنس ، لكن وقع في رواية محمد بن بكر « فأنزع إحدى ثنيته » فهذه أصح في الوحدة ، وقول من يقول في هذا بالحل هل التعدد بعيد أيضا لاتحاد المخرج ، ووقع في رواية اسماعيل بن عليه « فندرت ثنيته » . قوله ( فاخصمرا الى النبي ﷺ ) كذا في هذا الموضع والمراد يعل وأخيه ومن انضم اليهما ممن يلوذ بهما أو بأحدهما ، وفي رواية هشام فرفع الى النبي ﷺ وفي رواية ابن سيرين « فاستمدى عليه » وفي حديث يعل « فأنطلق » هذه رواية ابن عليه وفي رواية سفيان « فأتى » وفي رواية محمد بن بكر عن ابن جريج في المغازي « فأتيا » . قوله ( فقال بعض ) بفتح أوله والعين المهملة بعدها ضاد معجمة ثقيلة وفي رواية مسلم « يمد أحدكم إلى أخيه فيعضه » وأصل عض عض بكسر الأول يعضض بفتحها فادغمت . قوله ( كما يعض الفحل ) وفي حديث سلمة « كمعض الفحل » أي الذكر من الإبل ويطلق على غيره من ذكر الدواب ووقع في الرواية التي في الجهاد وكذا في حديث هشام « ويقضها » بسكون القاف وفتح الضاد المعجمة على الأصح « كما يقضم الفحل » من القضم وهو الأكل بأطراف الأسنان والخضم بالحاء المعجمة بدل القاف الأكل بانصافها وبأدنى الأضرار ويطلق على النقي والسكر ولا يكون إلا في الشيء الصلب حكاه صاحب الراعي في اللغة . قوله ( لادية له ) في رواية الكشميني « لادية لك » ووقع في رواية هشام « فأبطله وقال أردت أن تأكل لحمه » وفي حديث سلمة « ثم أتاني ثلث من العقل لا عقل لها فأبطاها » وفي رواية ابن سيرين « فقال ما فأمرني ؟ أنا أمرني أن أمره أن يدع يده في فيك فعضها فعض الفحل ادفع يدك حتى يقضها ثم انزعها » كذا لمسلم وعند أبي نعيم في المستخرج من الوجه الذي أخرجه مسلم « ان شئت أمرناه فعض يدك ثم انزعها أنت » وفي حديث يعل بن أمية « فأهدرناه » وفي هذا الباب « فأبطله » وهي رواية اسماعيل . الحديث الثاني . قوله ( حدثنا أبو حاتم عن ابن جريج ) كذا وقع هنا بعلو درجة ، وتقدم له في الاجارة والجهاد والمغازي من طريق ابن جريج بيزول لكن سياقه فيها أهم ما هنا . قوله ( عن عطاء ) هو ابن أبي رباح ( عن صفوان بن يعل ) وفي رواية ابن عليه في الاجارة « أخبرني عطاء » وفي رواية محمد بن أبي بكر في المغازي « سمعت عطاء » أخبرني صفوان بن يعل بن أمية « وكذا مسلم من طريق أبي

أسامة بن جريح . قوله ( عن أبيه ) في رواية ابن علية عن يعلى بن أمية ، وفي رواية حجاج بن محمد عند أبي نعيم في المستخرج ، وأخبرني صفوان بن يعلى بن أمية أنه سمع يعلى ، وأخبره مسلم من طريق شعبة عن قتادة عن عطاء عن ابن يعلى عن أبيه ، ومن طريق همام عن عطاء كذلك وهي عند البخاري في الحج مختصرة مضبوطة إلى حديث الذي سأل عن العمرة ، ومن طريق هشام الدستوائي عن قتادة وفيها مخالفة لرواية شعبة من وجهين أحدهما أنه أدخل بين قتادة وعطاء بديل بن ميسرة والآخر أنه أرسله ، ولفظه عن صفوان بن يعلى ، أن أحدهما ليعلى بن أمية عن رجل ذراعه ، وقد اعترض الدارقطني على مسلم في تحريمه هذه الطريق وتحريمه طريق محمد بن سيرين عن عمران وهو لم يسمع منه ، وأجاب النووي بما حاصله : أن المتابعات يفتقر فيها ما لا يفتقر في الأصول ، وهو كما قال ، ومنية التي نسب إليها يعلى هنا هي أمه وقيل جدته والأول المعتمد ، وأبره كما تقدم في الروايات أمية بن أبي حنيفة بن همام بن الحارث التميمي الحنظلي ، أسلم يوم الفتح وشهد مع النبي ﷺ ما بعدها كعنين والطائف وتبوك ، ومنية أمه بضم الميم وسكون النون بعدها نحتانية هي بنت جابر عمة عتبة بن غزوان وقيل أخته ، وذكر عياض أن بعض رواة مسلم صحفها وقال منبه بفتح النون وتشديد الموحدة وهو تصحيف ، وأخرب ابن وضاح فقال منبه بسكون النون أمه وبفتحها ثم موحدة أبوه ولم يوافقه أحد على ذلك . قوله ( خرجت في غزوة ) في رواية الكشميهني في غزاة ، وثبت في رواية نفيان أنها غزوة تبوك ، ومثله في رواية ابن علية بلفظ جيش العمرة ، وبه جزم غير واحد من الشراح ، وتعقبه بعض من اتبعناه بأن في باب من أحرم جاهلا وعليه قيس ، من كتاب الحج في البخاري من حديث يعلى كنت مع النبي ﷺ فأنا رجل عليه حجة بها أثر صفة ، فذكر الحديث وفيه فقال اصنع في هرتك ما تصنع في حجتك . ودع رجل فأنزع ثيابه فابطله النبي ﷺ ، فهذا يقتضي أن يكون ذلك في سفر كان فيه الإحرام بالعمرة . قلت : وليس ذلك صريحا في هذا الحديث ، بل هو محمول على أن الراوي سمع الحديث فيرد ما فيه صريحا بالامر المحتمل ، وما سبب ذلك إلا إشارته الراحة بتوك لتبوع طرق الحديث فأنها طريق توصل إلى الوقوف على المراد غالبا . قوله ( ففرض رجل فأنزع ثيابه ) كذا وقع عنده هنا بهذا الاختصار المجهف ، وقد بينه الإسماعيلي من طريق يحيى القطان عن ابن جريح ولفظه : قاتل رجل آخر ففرض يده فأنزع يده فأنشأت ثيابه ، وقد بينت اختلاف طرقه في الذي قبله ، وقد أخذ بظاهر هذه القصة الجمهور فقالوا لا يلزم المعضوض قصاص ولا دية لأنه في حكم الهائل ، واحتجوا أيضا بالإجماع بأن من شرب على آخر سلاحا ليقتله فدفن عن نفسه يقتل الشاهر أنه لا شيء عليه ، فكذا لا بد من سنة بدفعه إياه عنها ، قالوا ولو جرحه المعضوض في موضع آخر لم يلزمه شيء . وشرط الإهدار أن يتألم المعضوض وأن لا يمكنه تخليص يده بغير ذلك من ضرب في شذيقه أو فك لحيته ليرسلها ، ومهما أمكن التخليص بدون ذلك فمدل عنه إلى الأقل لم يدر ، وعند الشافعية وجه أنه يدر على الإطلاق ، ووجه أنه لو دفعه بغير ذلك ضمن ، ومن مالك روايتان أشهرهما يجب العيان ، وأجابوا عن هذا الحديث باحتمال أن يكون سبب الإنذار شدة العوض لا الزرع فيكون سقوط ثأية العوض بغيره لا بفعل المعضوض ، إذ لو كان من فعل صاحب اليد لأمكنه أن يخاص يده من غير قلع ، ولا يجوز الدفع بالأقل مع إمكان الأخف . وقد بطل المالكية : العاض ضد الضو نفسه والذي

استحق في ائتلاف ذلك العضو غير مافعل به فوجب أن يكون كل منهما ضامنا ما جناه على الآخر ، كمن قطع عين رجل فقطع الآخر يده . وتعقب بأنه قياس في مقابل النص فهو فاسد . وقال بعضهم : لعل أسنانه كانت تتحرك فسقطت عقب النزح ، وسياق هذا الحديث يدفع هذا الاحتمال ، وتمسك بعضهم بانها واقعة عين ولا عموم لها ، وتعقب بأن البخاري أخرج في الإجارة عقب حديث يعلى هذا من طريق أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه وقع عنده مثل ما وقع عند النبي ﷺ وقضى فيه بمثله ، وما تقدم من التقييد ليس في الحديث وإنما أخذ من القواعد الكلية ، وكذا إلحاق عضو آخر غير الفم به فإن النص إنما ورد في صورة مخصوصة ، فيه هل ذلك ابن دقيق العيد . وقد قال يحيى بن عمر : لو بلغ مالكا هذا الحديث لما خالفه ، وكذا قال ابن بطال : لم يقع هذا الحديث لمالك والا لما خالفه ، وقال الهادي : لم يروه مالك لأنه من رواية أهل العراق . وقال أبو عبد الملك كأنه لم يصح الحديث عنده لأنه أتى من قبل المشرق . قلت : وهو مسلم في حديث عمران ، وأما طريق يعلى بن أمية فرواهما أهل الحجاز وحملنا عنهم أهل العراق ، واعتذر بعض المالكية بفساد الزمان ، ونقل القرطبي عن بعض أصحابهم إسقاط الضمان قال وضمنه النافعي وهو مشهور مذهب مالك ، وتعقب بأن المعروف عن الشافعي أنه لا ضمان ، وكأنه انعكس على القرطبي . ( تنبيه ) : لم يتكلم النووي على ما وقع في رواية ابن سيرين عن عمران ، فان مقتضاها إجراء القصاص في العضة ، وسياق البحث فيه مع القصاص في المظنة بعد ما بين . وقد يقال إن النص هنا إنما أذن فيه للتوصل إلى القصاص في قلع السن ، لكن الجواب السديد في هذا أنه استفهمه استفهام إنكار لا تقرير شرح ، هذا الذي يظهر لي واقعه أعلم . وفي هذه القصة من الفوائد التحذير من الغضب ، وأن من وقع له ينبغي له أن يكظمه ما استطاع لأنه أدى إلى سقوط ثلثة المضبان ، لأن يعلى غضب من أجيره فضربه فدفع الأجير عن نفسه فعضه يعلى فزرح يده فسقطت ثلثة العاض ، ولولا الاسترسال مع الغضب سلم من ذلك . وفيه استعجار الحر للخدمة وكفاية مؤنة العمل في الذور لا يتناول عنه كما تقدم تقريره في الجهاد . وفيه رفع الجنابة إلى الحاكم من أجل الفصل ، وأن المرء لا يقتصر لنفسه ، وأن المتعدى بالجنابة يسقط ما ثبت له قبلها من جنابة إذا ترتبت الثانية على الأولى . وفيه جواز تشبيه فعل الآدمي بفعل البهيمة إذا وقع في مقام التنفير عن مثل ذلك الفعل ، وقد حكى المكرمانى أنه رأى من صحف قوله « كما يقضم الفحل » بالجيم بدل الحاء المهملة وحمله على البقل المعروف ، وهو تصحيف قبيح . وفيه دفع الصائل وأنه إذا لم يمكن الخلاص منه إلا بجنابة على نفسه أو على بعض أعضائه ففعل به ذلك كان هدرا ، وللملأء في ذلك اختلاف وتفصيل معروف . وفيه أن من وقع له امر يأنفه أو يحتمل من نفسه إليه إذا حكاه كفى عن نفسه بأن يقول فعل رجل أو انسان أو نحو ذلك كذا وكذا كما وقع ليعلى في هذه القصة ، وكما وقع لعائشة حدث قالت وقبل رسول الله ﷺ امرأة من نسائه ، فقال لها عروة : هل هي إلا أنت ؟ فتبسمت .

## ١٩ - باب السن بالسن

٦٨٩٤ - **حدثنا** الأنصاري **حدثنا** حميد **عن** أنس رضي الله عنه أن ابنة النضر أطمت جارية

فكسرت ثنيتها ، فاتوا النبي ﷺ فامر بالقصاص ،

فتح الباری - ج (١٢) م (١٥)

**قوله** (باب السن بالن) قال ابن بطلال : أجمعوا على قلع السن بالسن في العمدة ، واختلفوا في سائر عظام  
الجسد فقال مالك فيها القود إلا ما كان مجوفاً أو كان كلامومة والمنفلة والماشية فيها الدية واحتج بالآية ، ووجه  
الدلالة منها أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا ورد على لسان نبينا بغير إنكار ، وقد دل قوله د السن بالن ، على  
إجراء القصاص في العظم لأن السن عظم إلا ما أجمعوا على أن لا قصاص فيه إما لحرف ذهاب النفس وإما لعدم  
الاختلاف على المماثلة فيه . وقال الشافعي والليث والحنفية : لا قصاص في العظم غير السن لأن دون العظم حائلاً من  
جلد ولحم وعصب يقتضيه المماثلة ، فلم أمكنت لحسكنا بالقصاص ، ولكنته لا يصل إلى العظم حتى ينال ما  
دونه مما لا يعرف قدره . وقال الطحاوي اتفقوا على أنه لا قصاص في عظم الرأس فليد حق بها سائر العظام ، وتعقب  
بأنه قياس مع وجود النص فإن في حديث الباب أنها كسرت الثانية فأمرت بالقصاص مع أن الكسر لا تطرد فيه  
المماثلة . **قوله** (حدثنا الانصاري) هو محمد بن عبد الله وسماه البخاري في روايته عنه هذا الحديث في تفسير سورة  
البقرة . **قوله** (عن حميد عن أنس) في رواية التفسير وحدثنا حميد أن أنسا حدثه . . **قوله** (أن ابنه النضر)  
تقدم في التفسير بهذا السند عن أنس أن الربيع بضم أوله والتشديد عمته ، وفي تفسير المائدة من رواية الفراري  
عن حميد عن أنس وكسرت الربيع حمه أنس ، ولابن داود من طريق معتمر عن حميد عن أنس وكسرت الربيع  
أخت أنس بن النضر . **قوله** (أطعت جارية فكسرت ثنيها) وفي رواية الفراري وجارية من الانصار ، وفي  
رواية معتمر وامرأة بدل جارية ، وهو يوضح أن المراد بالجارية المرأة الشابة لا الأمة الرقيقة . **قوله** (فأتوا  
النبي ﷺ) زاد في الصلح ومثله لابن ماجه ، والنسائي من وجه آخر عن أنس فطلبوا اليوم العفو فأبوا ، فعرضوا  
عليهم الأرض فأبوا ، أي طلب أهل الربيع إلى أهل التي كسرت ثنيها أن يعفوا عن الكسر المذكور فجاءوا أو على  
مال فامتنعوا ، زاد في الصلح فأبوا إلا القصاص ، وفي رواية الفراري فطلب القوم القصاص فأتوا النبي ﷺ  
**قوله** (فأمر بالقصاص) زاد في الصلح فقال أنس بن النضر ، إلى آخر ما حكيتة قريباً في باب القصاص بين  
الرجال والنساء ، وقوله فيه فعرض القوم وضفوا ، وقع في رواية الفراري فعرض القوم فقبلوا الأرض ، وفي  
رواية معتمر فعرضوا بأرض أخذه ، وفي رواية مروان بن معاوية عن حميد عند الاسماعيلي فعرض أهل المرأة  
بأرض أخذه فمفوا ، فمرف أن قوله فمفوا ، أي على الدية ، زاد معتمر فمجب النبي ﷺ وقال : إن  
من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره ، أي لأبر قسمه . ووقع في رواية خالد الطحاوي عن حميد عن أنس في هذا  
الحديث عند ابن أبي حاتم ، ثم من رجل لو أقسم على الله لأبره ، ووجه تعجبه أن أنس بن النضر أقسم على نفي فعل  
غيره مع إصرار ذلك الغير على إبتاع ذلك الفعل فكان نصبة ذلك في العادة أن يحث في يمينه ، فألهم الله الغير  
العفو فبر قسم أنس ، وأشار بقوله وإن من عباد الله ، إلى أن هذا الاتفاق إنما وقع لإكراماً من الله لأنس ليبر  
يمينه . وأنه من جملة عباد الله الذين يجب دعامهم ويعطيهم أجراً . واختلاف في ضبط قوله ﷺ ، وكتاب الله  
القصاص ، قاله يورد أنهما مرفوطان على أنهما مبتدأ وخبر ، وقيل منصوبان على أنه ما وضع فيه المصدر ووضع  
الفعل أي كتب الله القصاص ، أو على الأفعاء والقصاص بدل منه فينصب ، أو ينصب بفعل محذوف ، ويجوز  
رفعه بأن يكون خبر مبتدأ محذوف . واختلاف أيضاً في المعنى فقليل : المراد حكم كتاب الله القصاص فهو على  
تقدير حذف مضاف ، وقيل المراد بالكتاب الحكم أي حكم الله القصاص ، وقيل أشار إلى قوله (والجروح

قصاص ، فمأقبوا ) وقيل إلى قوله ( فمأقبوا بمثل ما عرفتم به ) وقيل إلى قوله ( والسن بالسن ) في قوله ( وكذبنا عليهم فيها ) بناء على أن شرع من قبلنا شرع لنا عالم يرد في شرعنا ما يرفعه . وقد استشكل إنكار أنس ابن أنضر كسر سن الربيع مع سماعه من النبي ﷺ الأمر بالقصاص ثم قال : أنكسر سن الربيع ، ثم أقسم أنها لا تكسر ، وأجيب بأنه أشار بذلك إلى التأكيذ على النبي ﷺ في طلب الشفاعة إليهم أن يهفوا عنها ، وقيل كان حافه قبل أن يعلم أن القصاص حتم فظن أنه على التخيير بينه وبين الدية أو العفو ، وقيل لم يرد الإنكار المحض والرد بل قامه توقعا ورجاء من فضل الله أن يلهم المحصوم الرضا حتى يهفوا أو يقبلوا الأرض ، وبهذا جزم الطبري فقال : لم يقله ردا للحكم بل نفى وقوعه لما كان له عند الله من القطف به في أمره والثقة بفضله أن لا يخيب ، فيما حلف به ولا يخيب ظنه فيما أراده بأن يلهمهم العفو ، وقد وقع الأمر على ما أراد . وفيه جواز الحلف فيما يظن وقوعه والثنا على من وقع له ذلك عند أمن الفتنة بذلك عليه ، واستحباب العفو عن القصاص والشفاعة في العفو ، وأن الحيرة في القصاص أو الدية للمستحق على المستحق عليه ، وإيجاب القصاص بين النساء في الجراحات وفي الأسنان . وفيه الصالح على الدية ، وجريان القصاص في كسر السن ، ومحلّه فيما إذا أمكن التماثل بأن يكون المكسور مضبوطا فيرد من سن الجاني ما يقابل بالمرء مثلاً ، قال أبو داود في السن : فلو لأحد كيف ؟ فقال : يرد . ومنهم من حمل الكسر في هذا الحديث على القلع وهو بعيد من هذا السياق

### ٣٠ - باب دية الأصابع

٦٨٩٥ - حدثنا آدم حدثنا شعبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : هذه

وهذه سواء ، يعني الخنصر والإبهام ،

حدثنا محمد بن بشار حدثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال : سمعت

النبي ﷺ . . نحوه .

قوله ( باب دية الأصابع ) أي هل مستوية أو مختلفة ؟ قوله ( عن ابن عباس عن النبي ﷺ ) قال هذا وعله سواء يعني الخنصر والإبهام ) في رواية النسائي من طريق يزيد بن زريع عن شعبة عن الإمام والخنصر ، وحذف لفظة ، يعني ، وزاد في رواية عنه ، عشر عشر ، ولعل بن الجعد عن شعبة عن الاسماعيل ، وأشار إلى الخنصر والإبهام ، وللإسماعيلي من طريق عاصم بن علي عن شعبة ، ودينهما سواء ، ولأبي داود من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن شعبة ، الأصابع والأسنان سواء ، الثانية والضر من سواء ، ولأبي داود والأزمدي من طريق يزيد النحوي عن عكرمة بإفظه الأسنان والأصابع سواء ، وفي لفظ ، أصابع اليدين والرجلين سواء ، وأخرج ابن أبي عاصم من رواية يحيى القطان عن شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال بعثه مروان إلى ابن عباس يسأله عن الأصابع فقال : قطعي النبي ﷺ في اليد خمسين وكل إصبع عشر ، وكذا في كتاب عمرو بن حزم عند مالك في الأصابع عشر عشر ، وصا ذكر سنه ، ولابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفته ، الأصابع سواء كلهن فيه عشر عشر من الأبل ، ورفعه أبو داود حديثين وسنده جيد . قوله ( سمعت النبي ﷺ نحوه ) نزل المصنف في هذا السند درجة من أجل وقوع

التصريح فيه بالاصابع ، وأما قوله ونحوه ، فقد أخرجه ابن ماجه والاسماعيل من رواية ابن أبي عدي المذكورة بلفظ الأصابع سواء ، وأخرجه من رواية ابن أبي عدي أيضا لكن مقرونا به غندر والقطان بلفظ الرواية الاولى ولكن بتقديم الإبهام على الخنصر ، قال الترمذي : العمل على هذا عند أهل العلم ، وبه يقول الثوري والشافعي وأحمد وأصحق . قلت : وبه قال جميع فقهاء الامصار ، وكان فيه خلاف قديم فأخرج ابن أبي شيبة من رواية سعيد بن المسيب عن حماد في الإبهام خمسة عشر وفي السبابة والوسطى عشر وفي البصرة تسع وفي الخنصر ست ، ومثله عن مجاهد ، وفي جامع الثوري ، عن عمر بنحوه وزاد ، قال سعيد بن المسيب : حتى وجد عمر في كتاب الديات لعمر بن حزم في كل إصبع عشر فرجع اليه . . قلت : وكتاب عمرو بن حزم أخرجه مالك في الموطأ عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن أبيه ، أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم في القول أن في العشر مائة من الإبل ، وفيه وفي اليد خمسون ، وفي الرجل خمسون وفي كل إصبع مما هنالك عشر من الإبل ، ووصله أبو داود في المراسيل ، والثاني من وجه آخر عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده مطولا ، وصححه ابن حبان ، وأعله أبو داود والثاني ، وأخرج عبد الرزاق عن معمر بن هشام بن عروة عن أبيه ، في الإبهام والتي عليها نصف دية اليد ، وفي كل واحدة عشر ، وأخرج ابن أبي شيبة عن مجاهد نحو أثر عمر إلا أنه قال ، في البصرة ثمان وفي الخنصر سبع ، ومن طريق الشعبي . كنت عند شريح طحا ، رجل فسأله فقال : في كل إصبع عشر ، فقال : سبحان الله هذه وهذه سواء الإبهام والخنصر ، قال : ويحك إن السنة منعت القياس اتبع ولا تبتدع ، وأخرجه ابن المنذر وسنده صحيح ، وأخرج مالك في الموطأ أن مروان بعث أبا غطفان الموثى إلى ابن عباس : ماذا في الخنصر ؟ فقال : خمس من الإبل ، قال فردني اليه : أتجعل مقدم الفم مثل الأضراس ؟ فقال : لو لم تعتبر ذلك إلا في الأصابع عقابا سواء ، وهذا يقتضي أن لا خلاف عند ابن عباس ومروان في الأصابع والا لكان في القياس المذكور نظر . قال الخطابي : هذا أصل في كل جنابة لا تضبط كيتها ، فإذا قان ضبطها من جهة المعنى اعتبرت من حيث الاعم فتساوى ديتها وان اختلف حالها ومنفعتها ومبلغ فعلها ، فان للإبهام من القوة ما ليس للخنصر ومع ذلك فديتهما سواء ، ومثله في الجنين مرة سواء كان ذكرا أو أنثى ، وكذا القول في المواضع ديتها سواء ولو اختلفت في المساحة ، وكذلك الإنسان نفع بعضها أقوى من بعض وديتها سواء نظرا للام فقط . . ما أخرجه مالك في الموطأ عن ربيعة ، سألت سعيد بن المسيب كم في إصبع المرأة ؟ قال : عشر ، قلت : في إصبعين ؟ قال : عشرون ، قلت : في ثلاث ؟ قال : ثلاثون ، قلت : في أربع ؟ قال : عشرون . قلت : حين عظم جرحها واشتدت مصيبتها قصص فعلها ، قال : يا ابن أخي هي السنة ، فانما قال ذلك لأن دية المرأة نصف دية الرجل لكنها عنده نادرة فيما كان قدر تلك الدية فما دونه فإذا زاد على ذلك رجعت إلى حكم النصف

#### ٢١ - باب إذا أصاب قوم من رجل هل يُعاقب أم يقتل منهم كلهم ؟

وقال طرفة عن الشعبي في رجلين شهدا على رجل أنه سرق قطعه على ثم جاء بأخروقالا أخطانا فأبطل

شهادتهما وأخذنا بدينه الأول وقال : لو علمت أنكما تعدتما لقطعتكما

٦٨٩٦ - وقال لي ابن بشر حدثنا يحيى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن فلانا قتل غيلة ، فقال عمر : لو اشترك فيها أهل صنعاء لقنأهم . وقال معمر بن حاكم عن أبيه : إن أربعة قتلوا صبياً فقال عمر . . . مثله . . . وأقاد أبو بكر وابن الزبير وطى وسويد بن مقرن من لطة . وأقاد عمر من ضربة بالدرة . وأقاد علي من ثلاثة أسواط . وانص شريح من سوط وخوش

٦٨٩٧ - حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن مفيان حدثنا موسى بن أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله قال : قالت عائشة : لقد ذنا رسول الله ﷺ في مرضه ، وجعل بشيرُ إلينا لا تلهوني ، قل قتلنا كراهية للربض بالهواء فلما أفاني قال : ألم أنهكن أن تلهوني ا قال قلنا كراهية للدواء ، قل رسول الله ﷺ : لا يبق منكم أحد إلا له أنا أنظر ، إلا الدباس فإنه لم يشهدكم

قوله ( باب إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب ؟ ) كذا الأكثر ، وفي رواية : يعاقبون ، بصيغة الجمع ، وفي أخرى ب حذف النون وهي لغة ضيقة . وقوله : أو يقتص منهم كلم ، أي إذا قتل أو جرح جماعة شخصاً واحداً هل يجب القصاص على الجميع أو يتعين واحد ليقص منه ويؤخذ من الباقين الدية ، فالمراد بالمعاقبة هنا المكافأة ، وكان المصنف أشار إلى قول ابن سيرين فيمن قتله اثنان يقتل أحدهما ويؤخذ من الآخر الدية ، فإن كانوا أكثر وزعت عليهم بقية الدية كما لو قتله عشرة فقتل واحد أخذ من التسعة تسع الدية ، وعن الشعبي بقتل الولي من شاء منهم أو منهم ان كانوا أكثر من واحد ويؤخذ من بقي ، وعن بعض السلف بقطع القود ويتعين الدية حتى عن ربيعة وأهل الظاهر ، وقال ابن بطال : جاء عن معاوية وابن الزبير والزهري مثل قول ابن سيرين وحجة الجمهور أن النفس لا تنقبض فلا يكون زهوقها بفعل بعض دون بعض وكان كل منهم قاتلاً ، ومثله لو اشتركوا في رفع حجر على رجل فقتله كان كل واحد منهم رفع ، بخلاف ما لو اشتركوا في أكل رغيف فإن الرغيف يتبع من حمله . قوله ( وقال مطرف عن الشعبي في رجلين شهدا على رجل الخ ) وصله الشافعي عن مفيان بن عيينة عن مطرف بن طريف عن الشعبي ، ان رجلاين أتيا علياً فشهدا على رجل أنه سرق فقطع يده ، ثم أتياه بآخر فقالا : هذا الذي سرق وأعطانا هل الأول ، فلم يجر شهادتهما على الآخر وأمرهما دية الأول وقال : لو أعلم أنكما نعمتتما لقطعتمكما ، ولم أقف على الشاهدين ولا على اسم المشهود عليهما ، وهو في قوله : ولم يجر شهادتهما على الآخر المراد بقوله في رواية البخاري ، فأبطل شهادتهما ، ففيه تعقب على من حمل الإبطال على شهادتهما معاً الأول لإقرارهما فيها بالخطأ والثانية لكونهما صارا متهمين ، ووجه التعقب أن اللفظ وان كان محتملاً لكان الرواية الأخرى هيئت أحد الاحتمالين . قوله ( وقال لي ابن بشر ) هو محمد المعروف ببندار ويحيى هو النطان وعبيد الله هو ابن عمر الزهري . قوله ( أن فلانا قتل غيلة ) بكسر الفين الموحدة أي مرا ( فقال عمر لو اشترك فيها ) في رواية المكحفي وفيه ، وهو أرجح ، والثانيك على إرادة النفس ، وهذا الأثر موصول إلى عمر بأصح اسناد ، وقد أخرجه ابن أبي شيبة عن عبيد الله بن زبير عن يحيى النطان عن وجه آخر عن نافع وأقاده ، ان عمر قتل

سبعة من أهل صنعاء برجل الخ ، وأخرجه الموطأ بسند آخر قال : عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن  
عمر قتل خمسة أو ستة رجل فقتلوه ليلة وقال : لو تمألا عليه أهل صنعاء لقتلهم جميعاً ، ورواية نافع أروسل  
وأوضح ، وقوله تمألا بهزمة مفتوحة بعد اللام ومعناه توافق ، والأثر مع ذلك مختصر من الذي بعده . قوله (وقال  
مغيرة بن حكيم عن أبيه الخ) هو مختصر من الأثر الذي وصله ابن وهب ومن طريقه قاسم بن أصبغ والطحطاوي  
والبيهقي ، قال ابن وهب حدثني جرير بن حازم أن المغيرة بن حكيم الصنعاني حدثه عن أبيه أن امرأة بصنعاء غاب  
عنها زوجها وترك في حجرها ابناً له من غيرها غلاماً يقال له أصيل ، فانتحذت المرأة بعد زوجها خليلاً فقالت له ان  
هذا الغلام يفضحنا فاقته فأبى ، فامتنعت منه ، فطأوه جميعاً ، فاجتمع على قتل الغلام الرجل ورجل آخر والمرأة  
وعادها فقتلوه ثم طأوه أعضاء وجملوه في دية . بفتح الماهلة وسكون التختانية ثم موحدة مفتوحة هي وطأه من آدم  
فطأوه في ركية . بفتح الراء وكسر الكاف وتشديد التختانية هي البئر التي لم تطأ . في ناحية القرية ليس فيها ماء  
فذكر القصة وفيه : فأخذ خليلها فاعترف ثم اعترف الباقون فكتب يولي وهو يومئذ أمير بشأنهم إلى عمر  
فكتب إليه عمر يقتلهم جميعاً وقال : واقه لو أن أهل صنعاء اشتركوا في قتله لقتلهم أجمعين ، وأخرجه أبو الشيخ  
في كتاب التهذيب ، من وجه آخر عن جرير بن حازم وفيه : فكتب يولي بن أمية عامل عمر على اليمن إلى عمر  
فكتب إليه نحوه ، وفي أثر ابن عمر هذا تعقب على ابن عبد البر في قوله لم يقل فيه أنه قتل قبيلة الإمالك ، وروينا  
نحو هذه القصة من وجه آخر عند الدارطوني وفي فوائد أبي الحسن بن زنجويه بسند جيد إلى أبي المهاجر عبد الله  
ابن حميرة من بني قيس بن ثعلبة قال : كان رجل يساق الناس كل سنة بأيام ، فلما قدم وجد مع ولديته سبعة رجال  
يشربون فأخلموه فقتلوه ، فذكر القصة في اعترافهم وكتاب الأمير إلى عمر وفي جوابه أن واضرب أعناقهم واقتلها معهم  
نلو أن أهل صنعاء اشتركوا في دمه لقتلهم ، وهذه القصة هي الأولى وسنده جيد ، فقد تكرر ذلك من عمر ، ولم  
أقف على اسم واحد من ذكر فيها إلا على اسم الغلام في رواية ابن وهب ، وحكيم والد المغيرة صنعاني لا أعرف  
حاله ولا اسم والده وقد ذكره ابن حبان في ثقات التابعين . قوله (وأقاد أبو بكر وابن الزبير وحلي وسويد بن  
مقرن من أطمه ، وأقاد عمر من ضربة بالهرة ، وأقاد علي من ثلاثة أسواط ، وأقص شريح من سوط وخوش)  
أما أثر أبي بكر وهو الصديق فوصله ابن أبي شيبة من طريق يحيى بن الحصين سمعت طارق بن شهاب يقول : لعلم  
أبو بكر يوماً رجلاً أطمه فقبل ما رأينا كاللوم قط منه وأطمه ، فقال أبو بكر : انت هذا أتاني ليستعملني  
فحملته فأنا هو يتبعهم ، فخلعت أن لا أحله ثلاث مرات ، ثم قال له : أقص ، فعفا الرجل ، وأما أثر ابن الزبير  
فوصله ابن أبي شيبة وسدد جيداً عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار : أنه ابن الزبير أقاد من أطمه ، وأما  
أثر علي الأول فأخرجه ابن أبي شيبة من طريق ناجية أبي الحسن عن أبيه : أن علياً أتى في رجل أطم رجلاً  
فقال للملطوم انقص ، وأما أثر سويد بن مقرن فوصله ابن أبي شيبة من طريق الذهبي عنه ، وأما أثر عمر فأخرجه  
في الموطأ عن عاصم بن عبيد الله عن عمرو بن عاصم عن مالك عن عاصم عن عبد الله بن حارس بن ربيعة  
قال : كنت مع عمر بطريق مكة فبال تحت شجرة ، فناداه رجل فضرية بالهرة فقال : عجبت على ، فأطاه الخنفقة  
وقال : أقص ، فأبى ، فقال له : قال : فأتى أففرها ، وأما أثر علي الثاني فأخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن  
منصور عن طارق بن فضيل بن عمرو عن عبد الله بن مقل بكسر التاء قال : كنت عند علي لجاء رجل فسأله



فقال : يا قنبر اخرج فاجلد هذا ، فجاء المجلود فقال : إنه زاد علي ثلاثة أسواط فقال صدق قال : خذ السوط فاجلده ثلاثة أسواط ثم قال : يا قنبر اذا جلدت فلا تنعم الحدود . وأما أثر شريح فوصله ابن سعد وسعيد بن منصور من طريق إبراهيم النخعي قال : جاء رجل إلى شريح فقال : أقدت من جوازك ، فقال : ازدحموا عليك فضربته سوطاً . فأقاده منه . ومن طريق ابن سيرين قال : اختصم إليه يهني شريحاً عبد جرح حراً فقال : إن شاء النص منه . وأخرج ابن أبي شيبة من طريق أبي اسحق عن شريح أنه أقاد من اطمة ونخرش . والنخرش بضم المعجمة الخدرش وزنه ومغناه ، والخاشة ما ليس له أرش معلوم من الجراحة . والجواز بكسر الجيم وسكون اللام وآخره زاي هو الشرطي سمى بذلك لأن من شأنه حمل الجملاز بكسر الجيم وباللام الخفيفة وهو السير الذي يحد في السوط ، وحادة الشرطي أن يربطه في وسطه . قال ابن بطال : جاء عن عثمان وعالم بن الوليد نحو قول أبي بكر . وهو قول الشعبي وطائفة من أهل الحديث . وقال البيهقي وابن القاسم : يقاد من الضرب بالسوط وغيره إلا الأطمة في العين ففيها العقوبة خشيعة على العين . والمشهور عن مالك وهو قول الأكثر لا فود في اللطمة إلا إن جرحت ففيها حكمرة ، والسبب فيه تندر المائلة لافتراق لطمتي القوي والضعيف فيجب التمييز بما يلبق باللائم . وقال ابن القيم : بالغ بعض المتأخرين فنقل الإجماع على عدم الفود في اللطمة والضربة وإنما يجب التمييز ، وذمل في ذلك ، فإن القول بمرابان الفود في ذلك ثابت عن الخلفاء الراشدين ، فهو أولى بأن يكون إجماعاً ، وهو مقتضى إطلاق الكتاب والسنة . ثم ذكر المصنف حديث عائشة في اللدود ، وقد مضى القول فيه في باب الفصاص بين الرجال والنساء ، وأنه ليس بظاهر في الفصاص ، لكن قوله في آخره إلا العباس فإنه لم يشهدكم فقد تممك به من قال إنه فله فصاصاً لا تأديباً قال ابن بطال : هو حجة لمن قال يقاد من اللطمة والسوط ، يعني ومناسبة ذكر ذلك في ترجمة الفصاص من المعاجم لأفراد ليست ظاهرة . وأجاب ابن المنير بأن ذلك مستفاد من إجراء الفصاص في الأمور الحقة ولا يبدل فيها من الفصاص إلى التأديب ، فيكذا ينبغي أن يجري الفصاص على المشتركين في الجنابة سواء فولوا أم ثروا فإن نصب كل منهم عظيم معدود من الكبائر فكيف لا يجري فيه الفصاص . والعلم عند الله تعالى

٢٢ - باب القسامة . وقال الأشعث بن قيس قال النبي ﷺ : شاهدك أو يمينه . وقال ابن أبي شبة : لم يقدر بها معاوية . وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة - وكان أسره على البصرة - في قتل وجده عند بيت من بيوت السمانين : إن وجد أصحابه بينة وإلا فلا تطلم للناس ، فإن هذا لا يقضى فيه إلى يوم القيامة ٦٨٩٨ - حدثنا أبو نعيم حدثنا سعيد بن عبيد عن عبيد بن يسار : زعم أن رجلاً من الانصار يقال له سهل بن أبي حنيفة أخبره أن نقرأ من قومه انطلقوا إلى خيبر ففترقوا فيها ووجدوا أحداً قتيلاً وقالوا لذي وجد فيهم : قد قتلتم صاحبنا ، قالوا : ما قتلنا ولا هلكنا قاتلاً ، فانطلقوا إلى النبي ﷺ فقالوا : يا رسول الله انطلقنا إلى خيبر فوجدنا أحداً قتيلاً ، فقال : لكبر الكبر . فقال لهم : تأتون بالهينة على من قتله ؟ قالوا : ما لنا

بينة . قال : فَنَحْلِفُونَ . قالوا : لا نرضى ' بإيمان اليهود ، فسكره رسول الله ﷺ أن يُبْطِلَ دمه ، فوداه مائة من إبل الصدقة .

٦٨٩٩ - **قصة** عذبة بن سعيد حدثنا أبو بشر اسماعيل بن إبراهيم الأدي حدثنا المحتاج بن أبي عثمان حدثني أبو رجاء - من آل أبي قلابة - - حدثني أبو قلابة أن عمر بن عبد العزيز أبرز سريره يوماً فأناس ثم أذن لهم فدخلوا ، فقال : ما تقولون في الزامة ؟ قالوا : نقول الزامة لنفوذ بها حق وقد أقادت بها الخلفاء . قال لي ما تقول يا أبا قلابة ؟ وتصبني فأناس ؟ قلت : يا أمير المؤمنين ، عندك رموس الأجناد وأشراف العرب ، أرأيت لو أن خمسين منهم شهدوا على رجل محصن بدمشق أنه قد زنى ولم يروه أكنت ترجه ؟ قال : لا . قلت : أرأيت لو أن خمسين منهم شهدوا على رجل بمحصر أنه سرق أكنت تقطعه ولم يروه ؟ قال : لا . قلت : فوالله ما قتل رسول الله ﷺ أحدا قط إلا في إحدى ثلاث خصال : رجل قتل بجريرة نفسه فقتل ، أو رجل زنى بعد إحصان ، أو رجل حارب الله ورسوله وارتد عن الإسلام . قال القوم : أو ليس قد حدث أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قطع في الدرق وسمر الأيمن ثم نهزم في الشمس ؟ قلت : أنا أحدثكم حديث أنس ، حدثني أنس أن قرأ من عكل غمانية فقدموا على رسول الله ﷺ فبايعوه على الإسلام ، فاستوخموا الأرض فسقطت أجسامهم ، فسكوا ذلك إلى رسول الله ﷺ ، قال : أنلا تخرجون مع راعنا في إبله فتصيبون من ألبانها وأبوالها ؟ قالوا : بلى ، فخرجوا فشربوا من ألبانها وأبوالها فصحووا فتلقوا راعي رسول الله ﷺ وأطردوا النعم ، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فأرسل في آثارهم فأدركوا ، فجيء بهم ، فأمر بهم فقطعت أيديهم وأرجلهم وسمر أعيُنهم ثم نهزم في الشمس حتى ماتوا . قلت : وأي شيء أشده مما صنع هؤلاء ؟ ارتدوا عن الإسلام وقتلوا وسرقتوا . قال عذبة بن سعيد : والله إن سمعتُ كالهم قط . قلت : أتروء على حديثي يا عذبة ؟ قال : لا ، ولكن جئت بالحديث على وجهه ، والله لا يزال هذا الجند بمنهج ما عاش هذا الشيخ بين أظهرهم . قلت : وقد كان في هذا صفة من رسول الله ﷺ : دخل عليه نفر من الأنصار فحدثوا عنده ، فخرج رجل منهم بين أيديهم فقتل ، فخرجوا بعده فاذا هم بصاحبهم ينشطح في الدم ، فرجموا إلى رسول الله ﷺ فقالوا : يا رسول الله ، صاحبنا كان يحدث مضا فخرج بين أيدينا فاذا نحن به ينشطح في الدم ، فخرج رسول الله ﷺ فقال : بمن تظنون - أو ترون - قتله ؟ قالوا : نرى أن اليهود قتلته . فأرسل إلى اليهود فدعاهم فقال : أنتم قتلتم هذا ؟ قالوا : لا . قال : أنرضون قتل خمسين من اليهود ما قتلوه ؟ فقالوا :

ما يؤلون أن يقتلونا أجمعين ثم ينتفلون . قال : أفستحذون الدية بأيمان خمسين منكم ؟ قالوا : ما كنا لنحلف . فوداه من عنده . قالت : وقد كانت هذيل خلصوا خليفاً لهم في الجاهلية ، فطرق أهل بيت من القيمين بالبطحاء فانتبّه له رجل منهم ، فحذفه بالسيف فقتله ، فجاءت هذيل فأخذوا الليان فرفوه إلى حجر بالوسم وقالوا : قتل صاحبنا . فقال : انهم قد خلصوه . فقال : يُقسم خمسون من هذيل ما خلصوه . قال فأقسم منهم تسعة وأربعون رجلاً ، وقدم رجل منهم من الشام فأنشأ أن يقسم ، فأنشأ يمينه منهم بالرب درهم فأدخلوا مكانه رجلاً آخر فدفعه إلى أخى المقتول فقرنت يده بيده ، قالوا : فانطلقا والخمسون الذين أقسموا ، حتى إذا كانوا بنحلة أخذتهم السماء ، فدخلوا في غار في الجبل فانهم جميعاً غاروا على الخمسين الذين أقسموا ، فانوا جميعاً وأتت القرية بان وانهم ما حبر فسكر رجل أخى المقتول ، فحاش حولاً ثم مات . قالت : وقد كان عبد الملك بن مروان أقاد رجلاً بالقسامة ثم نديم بدم ماصع ، فامر بالخمسين الذين أقسموا فحوا من الديوان وسبّهم إلى الشام .

**قوله** ( باب القسامة ) بفتح القاف وتخفيف المهملة هي مصدر أقسم القسامة ، وهي الأيمان تقسم على أوياء القتل إذا ادعى الدم أو على المدعى عليم الدم ، وخص القسم على الدم بافظ القسامة ، وقال إمام الحرمين : القسامة عند أهل اللغة اسم للقوم الذين يقسمون ، وعند الفقهاء اسم للأيمان . وقال في المحكم : القسامة الجماعة يقسمون على الشيء أو يشهدون به . ويمين القسامة منسوب إليهم ثم أطلقت على الأيمان نفسها . **قوله** ( وقال الأشعث بن قيس قال النبي ﷺ شاهدك أو يمينه ) هو طرف من حديث تقدم موصولاً تاماً في كتاب الشهادات ثم في كتاب الأيمان والفتور مع شرحه ، وأشار المصنف بذكره هنا إلى ترجيح رواية سعيد بن جبير في حديث الباب أن الذي يبدأ في يمين القسامة المدعى عليهم كما سيأتي البحث فيه . **قوله** ( وقال ابن أبي مليكة لم يقدر بها ) سألني عمر بن عبد العزيز عن القسامة فأخبرته أن عبد الله بن الزبير أقاد بها وأن معاوية يعني ابن أبي سفيان لم يقدر بها ، وهذا سند صحيح ، وقد توقف ابن بطال في ثبوته فقال : قد صح عن معاوية أنه أقاد بها ذكر ذلك عنه أبو الزناد في احتجاجه على أهل العراق . قلت : هو في صحيفة عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه ومن طريقه أخرجه البيهقي قال : حدثني خارجة بن زيد بن ثابت قال قتل رجل من الأنصار رجلاً من بني السجستان ولم يكن على ذلك بينة ولا طمخ ، فأجمع رأى الناس على أن يحلف ولاية المقتول ثم يسلّم إليهم فيقتلوه ، فركبت إلى معارية في ذلك فكتب إلى سعيد بن العاص : إن كان ما ذكره حقاً فافعل ما ذكره ، فدفت الكتاب إلى سعيد فأحلفنا خمسين يميناً ثم أسله اليان . قلت : ويمكن الجمع بأن معاوية لم يقدر بها لما وقعت له وكان الحكم في ذلك ، ولما وقعت الغيرة وكل الأمر في ذلك اليه وللب اليه أنه أقاد بها لكونه أذن في ذلك . وقد تمسك مالك بقول خارجة المذكور فأطلق أن القود بها إجماع ، ويحتمل أن يكون معارية كان يرى القود بها ثم رجع عن ذلك أو

بالعكس . وقد أخرج الكرايى فى « أدب القضاء » ، بسند صحيح عن الزهرى عن سعيد بن المسيب قصة أخرى قضى فيها معاوية بالقسامة لكن لم يصرح فيها بالقتل ، وقصة أخرى لمروان قضى فيها بالقتل ، وأضى عبد الملك بن مروان ، مثل قضاء أبيه . قوله ( وكتب عمر بن عبد العزيز الخ ) وصلة سعيد بن منصور حدثنا هشام حدثنا حميد الطويل قال « كتب عدى بن أرطاة إلى عمر بن عبد العزيز فى قتل وجد فى سوق البصرة ، فكتب إليه عمر رحمه الله أن من القضاء ما لا يقضى فيه إلى يوم القيامة وإن هذه القضية لمنه ، وأخرج ابن المنذر من وجه آخر عن حميد قال وجد قتل بين قيس وطاش فكتب فيه عدى بن أرطاة إلى عمر بن عبد العزيز فذكر نحوه ، وهذا أثر صحيح ، وعدى بن أرطاة بفتح الحزة وسكون الراء بعدها مبهلة وهو فزارى من أهل دمشق . قوله فى الأمر الملقى ( وكان أمره ) بالشديد ( على البصرة ) . قلت : كانت ولاية عمر بن عبد العزيز لعدى على إمرة البصرة سنة تسع وتسعين ، وذكر خليفة أنه قتل سنة ثنتين ومائة . وقوله « من بيوت الجاهل » ، بتشديد الميم أى الذين يبيعون السمن ، وقد اختلف على عمر بن عبد العزيز فى القود بالقسامة كما اختلف على معاوية ، فذكر ابن بطال أن فى « مصنف حماد ابن سلمة » عن ابن أبي مليكة أن عمر بن عبد العزيز أقاد بالقسامة فى إمرة على المدينة . قلت : ويجمع بأنه كان يرى بذلك لما كان أميراً على المدينة ثم رجع لما ولّى الخلافة ، ولعل سبب ذلك ما سياتى فى آخر الباب من قصة ابن قلابة حيث احتج على عدم القود بها ، فكأنه وافقه على ذلك . وأخرج ابن المنذر عن طريق الزهرى قال « قال لى عمر بن عبد العزيز إنى أريد أن أدع القسامة بأنى رجل من أرض كذا وآخر من أرض كذا فيحلفون على ما لا يرون ، فأقلت أنك إن تزكنا يوشك أن الرجل يقتل عند بابك فيبطل دمه ، وإن للناس فى القسامة الحياة ، وسبق عمر بن عبد العزيز إلى إنكار القسامة سالم بن عبد الله بن عمر فأمخرج ابن المنذر عنه أنه كان يقول « يا قوم يحلفون على أمر لم يروه ولم يحضروه ، ولو كان لى أمر لعاقبتم ولجأتم نكالا ولم أقبل لهم شهادة ، وهذا يقدر فى نقل إجماع أهل المدينة على القود بالقسامة فإن سالما من أجل فقهاء المدينة . وأخرج ابن المنذر أيضا عن ابن عباس أن القسامة لا يفاد بها ، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق إبراهيم النخعى قال : القود بالقسامة جور . ومن طريق الحكم ابن عتيبة أنه كان لا يرى القسامة شيئا . وعصل الاختلاف فى القسامة هل يعمل بها أولا ؟ وعلى الأول فمل موجب للقود أو الدية ، وهل يبدأ بالمدعى أو المدعى عليه ؟ واختلفوا أيضا فى شرطها . قوله ( سعيد بن عبيد ) هو الطائى السكونى يكنى أبا هذيل روى عنه الثوري وغيره من الأكابر ، وأبو نعيم الراوى عنه هنا هو آخر من روى عنه وثقه أحمد وابن معين وآخرون ، وقال الأجرى عن ابن داود كان شعبة يتمنى لقاءه . وفى طبقة سعيد بن عبيد الهذلى بضم الهاء وتخفيف النون وحز ومد بصرى صدوق أخرج له الترمذى والنسائى . قوله ( عن بشير ) بالمرحدة والمعجمة مصنف ابن يسار بفتحانية ثم مهمة خفيفة لا أحرف اسم جده ، وفى رواية سلم من طريق ابن نمير عن سعيد بن عبيد « حدثنا بشير بن يسار الأنصارى » . قلت : وهو من موالى بنى حارثة من الأنصار ، قال ابن اسحق : كان شيخا كبيرا فقها أدرك عامة الصحابة ووثقه يحيى بن معين والنسائى وكناه محمد ابن اسحق فى روايته أبا كيسان . قوله ( زعم أن رجلا من الأنصار يقال له سهل بن أبي حنيفة ) بفتح المهملة وسكون المثناة ، ولم يقع فى رواية ابن نمير زعم بل عنده عن سهل بن أبي حنيفة الأنصارى أنه أخيه ، وكذا لابن نعيم فى المستخرج من وجه آخر عن أبي نعيم شيخ البخارى ، وأما ابن حنيفة طامرن ساعة بن طامر ويقال

اسم أبيه عبد الله فاشتهر هو بالنسبة الى جده وهو من بني حارثة بطن من الأوس . **قوله** ( ان نقرأ من قومه ) يعني يحيى بن سعيد الأنصارى في روايته عن بشير بن يسار منهم اثنين ، فتقدم في الجزية من طريق بشر بن الفضل عن يحيى بهذا السند وانطلق عبد الله بن سهل ومحيصة بن مسعود بن زيد ، وفي الأدب من رواية حماد بن زيد عن يحيى بن بشير ، وعن سهل بن أبي حشمة وزافع بن خديج أنهما حدثا أن عبد الله بن سهل ومحيصة بن مسعود انطلقا ، وعند مسلم من رواية الألبان عن يحيى عن بشير عن سهل ، قال يحيى وحديث أنه قال ورافع بن خديج أنهما قال لا خرج عبد الله بن سهل بن زيد ومحيصة بن مسعود بن زيد ، ونحوه عنده من رواية هشيم بن يحيى لم يذكر رافعا ولفظه عن بشير بن يسار ، ان رجلا من الأنصار من بني حارثة يقال له عبد الله بن سهل بن زيد انطلق هو وابن عم له يقال له محيصة بن مسعود ابن زيد ، وأسند في آخره عن سهل بن أبي حشمة به ، وثبت ذكر رافع بن خديج في هذا الحديث غير مسمى عند أبي داود من طريق أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل ، وعن سهل بن أبي حشمة أنه أخبره هو ورجل من كبراء قومه ، وعند ابن أبي حاتم من طريق اسماعيل بن عياش عن يحيى عن بشير ، عن سهل ورافع وسويد بن النعمان أن القسامة كانت فيهم في بني حارثة فذكر بشير عنهم أن عبد الله بن سهل خرج ، فذكر الحديث ، ومحيصة بضم الميم وفتح المهملة وتشديد التحتية مكسورة بعدها صاد مهملة وكذا ضبط أخيه حويصة وحكى النخعي في الاسمين مما ورجحه طائفة . **قوله** ( انطلقوا الى خير فتفرقوا فيها ) في رواية يحيى بن سعيد انطلقا الى خير فتفرقا ، وتحمل رواية الباب على أن كان معهما تابع لهما ، وقد وقع في رواية محمد بن اسحق عن بشير بن يسار عن ابن أبي حاتم ، خرج عبد الله بن سهل في أصحاب له يمتارون تمرا ، زاد سليمان بن بلال عند مسلم في روايته عن يحيى بن سعيد ، في زمن رسول الله ﷺ وهو برمتد صلح وأهلها يهود ، وقد تقدم بيان ذلك في المغازي ، والمراه أن ذلك وقع بعد فتحها ، فانها لما فتحت أقر النبي ﷺ أهلها فيها على أن يعملوا في المزارع بالشرع ما يخرج منها كما تقدم بيانه . وفي رواية أبي ليلى بن عبد الله ، خرج الى خير . **قوله** ( فوجدوا أحدهم قتيلا ) في رواية بشر بن الفضل ، قال محيصة الى عبد الله بن سهل وهو يتشبط في دمه قتيلا ، أي يضطرب فيتمرخ في دمه فدفنه ، وفي رواية الألبان ، فاذا محيصة يجد عبد الله بن سهل قتيلا فدفنه ، وفي رواية سليمان بن بلال ، فوجد عبد الله بن سهل مقتولا في سربه فدفنه صاحبه ، وفي رواية أبي ليلى ، فأخبر محيصة أن عبد الله قتل وطرح في فقير ، بفاء مفتوحة ثم كاف مكسورة أى حفيرة . **قوله** ( فقالوا الذين وجد فيهم قد قتلنا صاحبنا ، قالوا ما قتلنا ولا هلنا قاتلا ) في رواية أبي ليلى ، فأتى محيصة يهود فقال : أنتم والله قتلتموه ، قالوا والله ما قتلناه . **قوله** ( فانطلقوا الى رسول الله ﷺ ) في رواية حماد بن زيد ، لجاء عبد الرحمن بن سهل وحويصة ومحيصة ابنا مسعود الى النبي ﷺ فتكلموا في أمر صاحبهم ، وفي رواية سليمان بن بلال ، فأتى أخو المقتول عبد الرحمن ومحيصة وحويصة فذكروا لرسول الله ﷺ شأن عبد الله حيث قتل ، وفي رواية الألبان ، ثم أقبل محيصة الى النبي ﷺ هو وحويصة وعبد الرحمن بن سهل ، زاد أبو ليلى في روايته وهو - أى حويصة - أكبر منه ، أى من محيصة . **قوله** ( فقال الكبير الكبير ) بضم الكاف وسكون الواو وبالضبط فيهما على الإغراء ، زاد في رواية يحيى بن سعيد ، فبدأ عبد الرحمن يتكلم وكان أصغر القوم ، زاد حماد بن زيد عن يحيى عند مسلم ، في أمر أخيه ، وفي رواية بشير ، وهو أحدث القوم ، وفي رواية الألبان ، فذهب عبد الرحمن يتكلم فقال كبير الكبير ، الأولى أمر والأخرى

كالاول ، ومثله في رواية حماد بن زيد وزاده او قال يبدأ الاكبر ، وفي رواية بشر بن المفضل دكبر كبر ،  
بشكرار الامر ، وكذا في رواية ابن ليل وزاده يريد السن ، وفي رواية الليث د فسكت وتسكلم صاحباه ، وفي  
رواية بشر د وتكلماه . قوله ( تأتون بالبينة على من قتله ، قالوا : ما لنا ببينة ) كذا في رواية سعيد بن عبيد ، ولم  
يقع في رواية يحيى بن سعيد الانصاري ولا في رواية ابن فلابة الآتية في الحديث الذي بعده للبينة ذكر وإنما قال يحيى  
في رواية د انخلفون وتستحقون قاتلكم أو صاحبكم ، هذه ورواية بشر بن المفضل عنه وفي رواية حماد عنه د أنتم تحقون  
قاتلكم أو صاحبكم بأيمان خمسين منكم ، وفي رواية عند مسلم د يقدم محسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته ، وفي  
رواية سليمان بن بلال د تحلفون خمسين يميناً وتستحقون ، وفي رواية ابن عيينة عن يحيى عند أبي داود د تبرئكم يهود  
بخمسين يميناً تحلفون ، فبدأ بالمدعى عليهم لكان قال أبو داود إنه وهم كذا جزم بذلك ، وقد قال الشافعي : كان  
ابن عيينة لا يثبت أقدم النبي ﷺ الانصار في الايمان أو اليهود ، فيقال له ان في الحديث أنه قدم الانصار فيقول  
هو ذاك وربما حدث به كذلك ولم يهلك ، وفي رواية ابن ليل د فقال لحويصة وعبيدة الرحمن انخلفون  
وتستحقون دم صاحبكم ؟ فقالوا لا ، وفي رواية ابن فلابة د فأرسل الى اليهود فدعاهم فقال أنتم قتلتهم هذا ؟ فقالوا :  
لا . فقال أترضون نفل خمسين من اليهود ماقتلوه ، ونفل بفتح النون وسكون الفاء يأتي شرحه ، وزاد يحيى بن سعيد  
د كيف تحلف ولم تشهد ولم تر ، وفي رواية حماد عنه د أمر لم تره ، وفي رواية سليمان د ماشدنا ولا حضرنا .  
قوله ( قال فيحلفون ، قالوا لا نرضى بأيمان اليهود ) وفي رواية أبي ايل د فقالوا ليسوا بمسلمين ، وفي رواية يحيى  
ابن سعيد د تبرئكم يهود بخمسين يميناً ، أى يخلصونكم من الايمان بأن يملفهم فإذا جافوا انتهت الخصومة فلم  
يجب عليهم شيء . وخلصتم أنتم من الايمان قالوا كيف نأخذ بأيمان قوم كفار ، وفي رواية الليث د قبله بدل د نأخذ ،  
وفي رواية ابن فلابة د ما يبالون ان يقتلونا أجمعين ثم يحلفون ، كذا في رواية سعيد بن عبيد لم يذكر عرض الايمان  
على المدعين كما لم يقع في رواية يحيى بن سعيد طلب البينة أولاً ، وطريق الجمع أن يقال حفظ أحدهم ما لم يحفظ  
الآخر ، فيحمل على أنه طلب البينة أولاً فلم تكن لهم بينة ، فعرض عليهم الايمان فامتنعوا ، فعرض عليهم تحليف  
المدعى عليهم فأبوا . وأما قول بعضهم ان ذكر البينة وهم لأنه ﷺ قد علم أن خبره حينئذ لم يكن بها أحد من  
المسلمين فدهوى في العلم مردودة فانه وان لم انه لم يسكن مع اليهود فيها أحد من المسلمين لكان في نفس القصة أن  
جماعة من المسلمين خرجوا يمتارون تمرا فيجوز أن تكون طائفة أخرى خرجوا لائل ذلك وان لم يكن في نفس  
الامر كذلك ، وقد وجدنا لطلب البينة في هذه القصة شاهداً من وجه آخر أخرجه النسائي من طريق عبد الله بن  
الأنس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده د ان ابن عبيدة الأصغر أصبح قتيلاً على أبواب خير ، فقال  
رسول الله ﷺ : أقم شاهدين هل من قتله أدفعه اليك برمته ، قال : يا رسول الله أنى أصيب شاهدين وإنما أصبح  
قتيلاً على أبوابهم ؟ قال فتحلف خمسين قسامة ، قال فكيف أحلف على ما أعلم ، قال تستحلف خمسين منهم ، قال  
كيف وهم يهود ، وهذا السند صحيح حسن وهو نص في الحل الذي ذكرته فتنه المصير اليه . وقد أخرج أبو  
داود أيضاً من طريق حيازة بن وقاعة عن جده رافع بن خديج قال د أصبح رجل من الانصار بحير مقتولاً ، فانطلق  
أولياؤه الى النبي ﷺ فقال : شاهدان يشهدان على قتل صاحبكم ، قال : لم يكن ثم أحد من المسلمين وإنما هم  
اليهود وقد يجترئون على أعظم من هذا ، . قوله ( فذكره رسول الله ﷺ أن يطل ) بضم أوله وفتح الطاء وتشديد

اللام أى يدر . قوله ( فرداه مائة ) فى رواية الكشممى و بقاء ، و وقع فى رواية أبى ليلى د فرداه من عنده ،  
وفى رواية يحيى بن سعيد د فعقله النبى ﷺ من عنده ، أى أعطى دينه ، وفى رواية حماد بن زيد د من قبله بكسر  
القاف وفتح الموحدة أى من جمته وفى رواية الليث عنه د فلما رأى ذلك النبى ﷺ أعطى عقله . قوله ( من إبل  
الصدقة ) زعم بعضهم أنه غلط من سعيد بن عبيد لتصريح يحيى بن سعيد بقوله د من عنده ، و جمع بعضهم بين  
الروایتين باحتمال أن يكون اشتراها من إبل الصدقة بمال دفعه من عنده ؛ أو المراد بقوله د من عنده ، أى بيت  
المال المرصد للمصالح ، وأطلق عليه صدقة باعتبار الانتفاع به بما لا فى ذلك من قطع المازعة واصلاح ذات  
البين ، وقد حملوه بعضهم على ظاهره لحكى الفاضى عياض عن بعض العلماء جواز صرف الزكاة فى المصالح العامة  
واستدل بهذا الحديث وغيره . قلت : وقد قدم شىء من ذلك فى كتاب الزكاة فى الكلام على حديث أبى لاس قال  
د حملنا النبى ﷺ على إبل من إبل الصدقة فى الحج ، وعلى هذا فامراد بالعنيدة كونه تحت أمره وحكمه ،  
وللاحتراز من جعل دينه على اليهود أو غيرهم ، قال القرطبى فى د المفهم ، فعل ﷺ ذلك على مقتضى كرمه وحسن  
سياسته وجبا للمصلحة ودرأ للمفسدة دى سبيل التأليف ، ولا سيما عند تقدم الوصول الى استيفاء الحق ، ورواية  
من قال د من عنده ، أصح من رواية من قال د من إبل الصدقة ، وقد قيل إنها غلط والاولى أن لا يغلط الراوى  
ما أمكن ، فيحتمل أرجحها منها فذكر ما تقدم وزاد : أن يكون تسلف ذلك من إبل الصدقة ليدفعه من مال التيمم ،  
أو أن أولياء القنيل كانوا مستحقين للصدقة فأعطاهم ، أو أعطاهم ذلك من سهم المؤلفة استغلاكا لهم واستحلابا  
اليهود انتهى . وزاد أبو ايل فى روايته د قال سهل فركضتنى ناقة ، وفى رواية حماد بن زيد عن يحيى د أدركته ناقة  
من تلك الإبل فدخات مربدا لهم فركضتنى برجلها ، وفى رواية شيبان بن بلال د لقد ركضتنى ناقة من تلك  
الفراتض بالمربد ، وفى رواية محمد بن اسحق د فراقه ما أنسى ناقة بكرة منها حمراء ضربتنى وأنا أسودها ، وفى  
حديث الباب من الفرائد مشروعية القسامة . قال الفاضى عياض : هذا الحديث أصل من أصول الشرح وقاعدة  
من قواعد الأحكام وركن من أركان مصالح العباد ، وبه أخذ كافة الأئمة والشافى من الصحابة والتابعين وعلماء  
الأمة وفقهاء الأدهار من المجازيين والشافيين والكوفيين وإن اختلفوا فى صورة الأخذ به ، وروى التوفى  
عن الأخذ به عن طائفة فلم يروا القسامة رلا أنبتوا بها فى الشرح حكما ، وهذا مذهب الحكم بن عتيبة وأبى قلابة  
وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار وقتادة ومسلم بن خالد وإبراهيم بن عليه واليه ينحو البخارى ، وروى عن  
عمر بن عبد العزيز باختلاف منه . قلت : وهذا ينافى ما صدر به كلامه أن كافة الأئمة أخذوا بها ، وقد تقدم النقل  
عن لم يقل بمشروعيتها فى أول الباب ، وفهم من لم يذكره الفاضى ، قال : واختلف قول مالك فى مشروعية  
القسامة فى قتل الخطأ ، واختلف القائلون بها فى العمدة هل يجب بها القرد أو الدية ؟ فذهب معظم المجازيين إيجاب  
القرد إذا كانت شروطها ، وهو قول الزهرى وربيعة وأبى الزناد ومالك والليث والاوزاعى والشافى فى أحد  
قوله وأحمد واسحق وأبى ثور ودارد ، وروى ذلك عن بعض الصحابة كابن الزبير ، واختلف من عمر بن  
عبد العزيز . وقال أبو الزناد : قتلنا بالقسامة والصحابة متوافرون ، إنى لأرى أنهم ألف رجل فاختلف منهم  
اثنان . قلت : إنما نقل ذلك أبو الزناد عن عارضة بن زيد بن ثابت كما أخرجه سعيد بن منصور والبيهقى من رواية  
عبد الرحمن بن أبى الزناد عن أبيه ، والا فأبو الزناد لا يثبت أنه رأى عشرين من الصحابة فضلا عن ألف . ثم

قال القاضي : وحيثهم حديث الباب ، يعني من رواية يحيى بن سعيد التي أشرت إليها ، قال : كان يجيئه من طرق صحاح لا يدفع ، وفيه تبرئة المدعين ثم ردوا حين أبوا على المدعى عليهم واحتجوا بحديث أبي هريرة ، البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه إلا القسامة ، ويقول مالك : أجمعت الأئمة في القديم والحديث على أن المدعين يبدون في القسامة ، ولأن جنبه المدعى إذا قرئت بشهادة أو شبهة صارت اليقين له . وهذا الشهادة قوية ، وقالوا هذه سنة بحملها وأصل قائم برأسه لحياة الناس وردع المعتدين ، وعالفت الدعاوى في الأموال فهي على ما ورد فيها ، وكل أصل يتبع ويستعمل ولا تطرح سنة لسنة ، وأجابوا عن رواية سعيد بن عبيد يعني المذكورة في حديث هذا الباب بقول أهل الحديث إنه يوم من رواية أسقط من السياق تبرئة المدعين باليمين لكونه لم يذكر فيه رد اليمين ، واشتملت رواية يحيى بن سعيد على زيادة من ثقة حافظ فوجب قبولها وهي تقضى على من لم يعرفها . قلت : وسيأتي مزيد بيان لذلك . قال الفرطبي : الأصل في الدعاوى أن اليمين على المدعى عليه ، وحكم القسامة أصل بنفسه لتعذر إقامة البينة على القتل فيما ظاهرا ، فإن الفاسد للقتل يقصد الخلوة وترصد الغفلة ، وتأيدت بذلك الرواية الصحيحة المتفق عليها وبقي ما عدا القسامة على الأصل ، ثم ليس ذلك خروجاً عن الأصل بالسكابة بل لأن المدعى عليه إنما كان القول قوله لقوة جانبه بشهادة الأصل له بالبراءة بما ادعى عليه ، وهو موجود في القسامة في جانب المدعى لقوة جانبه بالاثبات الذي يقوى دعواه ، قال عياض : وذهب من قال بالدية إلى تقديم المدعى عليهم في اليمين ، إلا الشافعي وأحمد فقالا بقول الجمهور : يبدأ بإيمان المدعين وردوا إن أبوا على المدعى عليهم ، وقال بمكسه أهل الكوفة وكثير من أهل البصرة وبعض أهل المدينة والأوزاعي فقال يستحلف من أهل القرية خمسون رجلاً خمسين يمينا ما قتلناه ولا علمنا من قتله . قال حلفوا برءوا وإن نقصت قسامتهم عن عدد أو نكلوا حلف المدعون على رجل واحد واستحقوا ، قال نقصت قسامتهم قاده دية ، وقال عثمان البتي من فقهاء البصرة : ثم يبدأ بالمدعى عليهم بالإيمان فإن حلفوا فلا شيء عليهم . وقال الكوفيون : إذا حلفوا وجبت عليهم الدية ، وجاء ذلك عن عمر ، قال وانفقوا كلهم على أنها لا تجب بمجرد دعوى الأولياء حتى يقرن بها شبهة يظلم على الظن الحكم بها ، واختلفوا في تصوير الشبهة على سبعة أوجه فذكرها ، وخلصها : الأول أن يقول المريض دى عند فلان أو ما أشبه ذلك ، ولو لم يكن به أثر أو جرح فإن ذلك يرجب القسامة عند مالك واليث لم يقل به غيرهما ، واشترط بعض المالكية الاثر أو الجرح ، واحتج مالك بقصة بقرة بني إسرائيل ، قال : ووجه الدلالة منها أن الرجل حتى فأخبر بقائه ، وتعقب بحفظ الدلالة منها ، وقد بالغ ابن حزم في رد ذلك ، واحتجوا بأن القاتل يتطلب حالة غفلة الناس فيتمنذ البينة ، فلم يعمل بقول المضروب لأدى ذلك إلى اهدار دمه لأنها حالة يتحرى فيها اجتناب الكذب ويتزود فيها من البر والتقوى ، وهذا إنما يأتي في حال المحضر . الثانية أن يشهد من لا يكمل النصاب بشهادته كالأولاد أو جماعة غير مدلول قال بها المذكوران ووافقهما الشافعي ومن تبعه . الثالثة أن يشهد عدلان بالضرب ثم يعبش بعده أيا ما ثم يموت منه من غير تحلل لإقامة ، قال المذكوران : تجب فيه القسامة . وقال الشافعي : بل يجب القصاص بتلك الشهادة . الرابعة أن يوجد مقتول وعنده أو بالقرب منه من بيده آلة القتل وعليه أثر الدم مثلاً ولا يوجد غيره فتشرح فيه القسامة عند مالك والشافعي ، ويلحق به أن تفرق جماعة عن قتيل . الخامسة أن يقتل طائفتان فيوجد بينهما قتيل ففيه القسامة عند الجمهور ، وفي رواية عن مالك تختص القسامة بالطائفة التي ليس هو منها إلا إن كان



من غيرهما فعل الطائفتين . السادسة المقتول في الزعة ، وقد تقدم بيان الاختلاف فيه في باب مفرد . السابعة أن يوجد قتييل في محلة أو قبيلة ، فهذا يوجب القسامة عند الثوري والاوزاعي وأبي حنيفة وأتباعهم ، ولا يوجب القسامة عند سوي هذه الصورة ، وشرطها عندهم إلا الحنفية أن يوجد بالقتيل أثر ، وقال داود لا تجرى القسامة إلا في العمدة على أهل مدينة أو قرية كبيرة وهم أعداء للقتول ، وذهب الجمهور إلى أنه لا قسامة فيه بل هو هدر لأنه قد يقتل ويقتل في المحلة لينهما ، وبه قال الشافعي ، وهو رواية عن أحمد ، إلا أن يكون في مثل القصة التي في حديث الباب فينتج فيها القسامة لوجود العداوة . ولم تر الحنفية ومن وافقهم لونا يوجب القسامة إلا هذه الصورة ، وحجة الجمهور القياس على هذه الواقعة ، والجامع أن يقتل بالمدعى شيء يدل على صدق المدعى فيقسم معه ويستحق ، وقال ابن قدامة : ذهب الحنفية إلى أن القتييل إذا وجد في محل قاعدى وإليه على خمين انفسا من موضع قتله لحلفوا خمسين يمينا ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا فان لم يجد خمسين كرر الإيمان على من وجد وتجب الدية على بقية أهل المحلة ، ومن لم يحلف من المدعى عليهم حبس حتى يحلف أو يقر ، واستدلوا بأن عمر بن الخطاب خمسين انفسا خمسين يمينا ونفى بالدية عليهم . وتذهب باحتمال أن يكونوا أقرؤا بالخطأ وانكروا العمدة وبأن الحنفية لا يعملون بحرف الواحد إذا عايف الأصول ولو كان مرفوعا فكيف احتجوا بما يخالف الأصول بحرف واحد موقوف وأوجبوا اليمين على غير المدعى عليه ، واستدل به على القول في القسامة بقوله : فقتلهم قاتلكم ، وفي الرواية الأخرى : دم صاحبكم ، قال ابن دقيق العيد : الاستدلال بالرواية التي فيها : فيدفع برمته ، أقوى من الاستدلال بقوله : دم صاحبكم ، لأن قوله : يدفع برمته ، لفظ مستعمل في دفع القاتل الاثبات للقتل ، ولو أن الواجب الدية لبعد استعمال هذا اللفظ وهو في استعماله في تسليم القاتل أظهر . والاستدلال بقوله : دم صاحبكم ، أظهر من الاستدلال بقوله : قاتلكم ، أو : صاحبكم ، لأن هذا اللفظ لا بد فيه من إضمار ، فيحتمل أن يضمر دية صاحبكم احتيالا ظاهرا ، وأما بعد التصريح بالدية فيحتاج إلى تأويل اللفظ بإضمار بدل دم صاحبكم والإضمار على خلاف الأصل ، ولو احتجج إلى إضمار لكان حمله على ما يقتضيه إرادة الدم أقرب . وأما من قال يحتمل أن يكون قوله : دم صاحبكم ، هو اقتيل لا القاتل فيرده قوله : دم صاحبكم أو قاتلكم ، وتذهب بأن القصة واحدة اختصفت العاطف الرواة فيها على ما تقدم بيانه فلا يستقيم الاستدلال بلفظ منها لعدم تحقق أنه اللفظ الصادر من النبي ﷺ ، واستدل من قال بالقول أيضا بما أخرجه مسلم والنسائي من طريق الزهري عن سليمان بن يسار وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أناس من أصحاب رسول الله ﷺ أن القسامة كانت في الجاهلية وأقرها النبي ﷺ على ما كانت عليه من الجاهلية ونفى بها بين ناس من الأنصار في قبيل ادعوه على يهود خيبر ، وهذا يتوقف على ثبوت أنهم كانوا في الجاهلية يقتلون في القسامة ، وعند أبي داود من طريق عبد الرحمن بن عبيد بن جهم : جهم مضاف قال : إن سهلا يعني ابن أبي حشة وهم في الحديث أن رسول الله ﷺ كتب إلى يهود : إنه قد وجد بين أظهركم قتييل فدعوه فكتبوا يحلفون ما قتلناه ولا علمنا قاتلا ، قال قوداه من عنده ، وهذا رده الشافعي بأنه مرسل ، ويعارض ذلك ما أخرجه ابن مندة في الصحابة من طريق مكحول حدثني عمرو بن أبي خزاعة أنه قتل فيهم قتييل على عهد رسول الله ﷺ فجعل القسامة على شراة باقة ماقتانا ولا دلتنا قاتلا فصالح كل منهم من نفسه وغرم الدية ، وعمرو يختلف في صحبته ، وأخرج ابن أبي شيبة بسند جيد إلى إبراهيم النخعي قال : كانت القسامة في الجاهلية إذا وجد اقتيل بين

ظهرى قوم أنهم منهم خمسون خمسين يمينا ما قتلنا ولا جلدنا ، فان عجزت الايمان ردت عليهم ثم قتلوا ، ونعمك من قال لا يجب فيها إلا الدية بما أخرجه الثوري في جامعه وابن أبي شيبة وسعيد بن منصور بسند صحيح الى الشعبي قال : وجد قتيل بين حيين من العرب فقال عمر : قيدا ما بينهما فأيمما وجدتموه اليه أقرب فأحلفهم خمسين يمينا وأحرمهم الدية ، وأخرج الشافعي عن سفيان بن عيينة عن منصور عن الشعبي أن عمر كتب في قتيل وجد بين خيران ووادة أن يقاس طابن القريتين قال أيهما كان أقرب أخرج اليه منهم خمسون رجلا حتى يوافوه مكة فأدخلهم الحجر فأحلفهم ثم قضى عليهم الدية فقال : حلفت أيمانكم دماءكم ولا يطال دم رجل مسلم ، قال الشافعي : إنما أخذه الشعبي عن الحارث الأعور والحارث غير مقبول انتهى . وله شاهد مرفوع عن حديث ابن سعيد عند أحمد أن قتيل وجد بين حيين فأمر النبي ﷺ أن يقاس الى أيهما أقرب ، فألقى دبه الى الأقرب ، ولكن سنده ضعيف ، وقال عبد الرزاق في مصنفه : قلت لعبيد الله بن عمر العمري أعلم أن رسول الله ﷺ أقاد بالقسم ؟ قال : لا ، قلت : فابو بكر ؟ قال : لا ، قلت : فعمرو ؟ قال : لا ، قلت فلم تجزئون عليا ؟ فسكت . وأخرج البيهقي من طريق القاسم بن عبد الرحمن أن عمر قال : القسمات توجب العقل ولا تسقط الدم ، واستدل به الحنفية على جواز سماع المدعى في القتل على غير معين لأن الانصار ادعوا على اليهود أنهم قتلوا صاحبهم وسمع النبي ﷺ دعواهم ، ورد بأن الذي ذكره الانصار أولا ليس على صورة الدعوى بين الخصمين لأن شرطها إذا لم يحضر المدعى عليه أن يتقدم حضوره ، سلمنا ولكن النبي ﷺ قد بين لهم أن الدعوى إنما تكون على واحد أقوله : تقسمون على رجل منهم فيدفع اليكم برئته ، واستدل بقوله : على رجل منهم ، دلي أن القسمات إنما تكون على رجل واحد وهو قول أحد مشهور قول مالك ، وقال الجمهور : بشرط أن تكون على معين سواء كان واحدا أو أكثر والمختلفون هل يخص القتل بواحد أو يقتل الكل ؟ وقد تقدم البحث فيه ، وقال اشعوب : لم أن يملأوا على جماعة ويختاروا واحدا لقتل ويسجن الباقون طالما ويضربون مائة مائة ، وهو قول لم يسبق اليه . وفيه ان الخلاف في القسمات لا يكون الا مع الجرم بالقاتل ، والطارق الى ذلك المشاهدة واخبار من يوثق به مع القرينة الدالة على ذلك ، وفيه أن من توجهت عليه اليه من فقتل عنها لا يقضى عليه حتى يرد اليه من الآخر وهو المدهور عند الجمهور ، وعند أحمد والحنفية يقضى عليه دون رد اليه . وفيه أن أيمان القسمات خمسون يمينا واختلف في عدد الحالفين فقال الشافعي لا يجب الحق حتى يحلف الوردة خمسين يمينا - رواه فلوا أم كثروا ولو كان بعدد الايمان حلف كل واحد منهم يمينا وإن كانوا أقل أو نكل بعضهم ردت الايمان على الباقيين فان لم يكن إلا واحد حلف خمسين يمينا واستحق حتى لو كان من يرث بالفرض والتمسبب أو بالنسب والولاء حلف واستحق ، وقال مالك : ان كان ولي الدم واحدا ضم اليه آخر من المصبة ولا يستمان بغيره وإن كان الاولياء أكثر حلف منهم خمسون ، وقال القتيبي : لم أسمع أحدا يقول إنها منزل عن ثلاثة أنفس ، وقال الزهري عن سعيد بن المسيب : أول من نقص القسمات من خمسين معاوية . قال الزهري : وقضى به عبد الملك ثم رده عمر بن عبد العزيز الى الأمر الاول . واستدل به على تقديم الاسن في الأمر المهم إذا كانت فيه أهمية ذلك لا ما إذا كان عربا من ذلك ، وعلى ذلك يحمل الأمر بتقديم الأكبر في حديث الباب لما لأن ولي الدم لم يكن متاهلا فقام الحاكم قريبه مقامه في الدعوى وإما نعم ذلك . وفيه التأييد والتولية لا ويا . المقتول لا أنه حكم على القاتلين لأنه لم يتقدم صورة دعوى على غائب وإنما وقع الاخبار بما وقع فذكر لهم قصة الحكم على التقديرين

ومن ثم كتب الى اليهود بعد أن دار بينهم الكلام المذكور ، وبوخذ منه أن مجرد الدعوى لا توجب احضار المدعى عليه ، لأن في احضاره مشقة عن إشغاله وتضييعا لئله من غير موجب ثابت لذلك ، أما لو ظهر ما يدعى الدعوى من شبهة ظاهرة فهل يسوخ استدعاء الخصم أم لا ؟ محل نظر ، والراجح أن ذلك يختلف بالقرب والبعد وشدة الضرر وخفته . وفيه الاكتفاء بالمكانة وبمجرد الواحد مع إمكان المشافهة . وفيه أن البين قبل توجبها من الحاكم لا أثر لها لقول اليهود في جوابهم والله ما قلنا وفي قولهم لا نرضى بأيمان اليهود استبعاد استدعائهم لما عرفوه من إقدامهم على الكذب وجرائمهم على الأيمان الفاجرة ، واستدل به على أن الدعوى في القسامة لا بد فيها من مداوة أولوث ، واختلف في سماح هذه الدعوى ولو لم توجب القسامة : فمن أحد روايتان ، وبما رواه قال الشافعي لمعوم حديث د البين على المدعى عليه ، بعد قوله ولو يعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء رجال وأموالهم ، ولأنها دعوى في حق آدمي فتسمع ويستحلف وقه يقر فيثبت الحق في قتله ولا يقبل رجوعه عنه ، فلو تسكل ردت على المدعى واستحق القود في القصد والنية في الخطأ ، وعن الحنفية لا تعد البين ، وهي رواية عن أحمد ، واستدل به على أن المدعين والمدعى عليهم إذا تسكلوا عن البين وجبت النية في بيت المال وقد تقدم ما فيه قريبا ، واستدل به على أن من يخلف في القسامة لا يشترط أن يكون رجلا ولا بالغا لاطلاق قوله « خمسين منكم » ، وبه قال ربيعة والثوري والليث والأوزاعي وأحمد ، وقال مالك لا مدخل للفساد في القسامة لأن المطلوب في القسامة القتل ولا يسمع من النساء . وقال الشافعي : لا يخلف في القسامة إلا الوارث البالغ لأنها بمنى في دعوى حكومية فكانت كسائر الأيمان ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة ، واختلف في القسامة هل هي معقولة المعنى فيقياس عليها أو لا والتحقيق أنها معقولة المعنى لكنها خفي ومع ذلك فلا يقياس عليها لأنها لا نظير لها في الأحكام ، وإذا قلنا إن المبدأ فيما بين المدعى فقد خرجت عن سنن القياس ، وشرط القياس أن لا يكون معدولا به عن سنن القياس كشهادة خزيمة . ( تنبيه ) : نبه ابن المنير في الحاشية على النكسة في كون البخاري لم يورد في هذا الباب الطريق الدالة على تحميل المدعى ، وهي بما خالف في القسامة بقية الحقوق فقال : مذهب البخاري تضييف القسامة ، فلماذا صدر الباب بالإحاديث الدالة على أن البين في جانب المدعى عليه ، وأورد طريق سعيد بن عبيد وهو جار على القواعد ، والروايات المدعى البينة ليس من خصوصية القسامة في شيء . ثم ذكر حديث القسامة الدال على خروجها عن القواعد بطريق العرض في كتاب المواعدة والجزية فرارا من أن يذكرها هنا فيملط المستدل بها على اعتقاد البخاري ، قال وهذا الإخفاء مع صحة القصد ليس من قبيل كتمان العلم . قلت : الذي يظهر لي أن البخاري لا يضيف القسامة من حيث هي ، بل يوافق الشافعي في أنه لا قود فيها ، ويخالفه في أن الذي يخلف فيها هو المدعى ، بل يرى أن الروايات اختلفت في ذلك في قصة الانصار ويهود خيبر فورد اختلفت الى المتفق عليه من أن البين على المدعى عليه فمن ثم أورد رواية سعيد بن عبيد في « باب القسامة » وطريق يحيى بن سعيد في باب آخر ، وليس في شيء من ذلك تضييف أصل القسامة والله أعلم . وادعى بعضهم أن قوله « تحالفون وتستهقون » استفهام انكار واستعظام للجمع بين الأمرين ، وتعقب بأنهم لم يبدعوا بطلب البين حتى يصح الانكار عليهم ، وإنما هو استفهام تقرير وتثريب . قوله ( أبو بشر اسماعيل بن إبراهيم الاسدي ) بفتح السين المهملة المعروف بابن عليه واسم جده دقسم وهو الثقة المشهور ، وهو منسوب الى أبي أسد بن خزيمة لأن أصله من مواليهم ، والحاجج بن أبي شيخان هو

المعروف بالصواف ، واسم أبي عثمان ميسرة وقيل سالم ، وكنية الحجاج أبو الصلت ويقال غير ذلك وهو بصرى  
أيضا وهو مولى بنى كندة ، وأبو رجاء اسمه سليمان وهو مولى أبي قلابة عبد الله بن زيد الجرسي ، ووقع هذا من  
آل أبي قلابة ، وفيه تجوز قاته منهم باعتبار الولاء لا بالأصالة ، وقد أخرجه أحمد فقال وحدنا اسماعيل بن إبراهيم  
حدثنا حجاج عن أبي رجاء مولى أبي قلابة ، وكذا عند مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن الصباح ، وكذا  
عند اسماعيل بن رواحة أبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة كلهم عن اسماعيل . **قوله** ( أن عمر بن عبد العزيز ) يعنى  
الخليفة المشهور ( أبرز مريره ) أى أظهره . وكان ذلك في زمن خلافته وهو بالاشام ، والمراد بالسيرير ماجرت  
عادة الخلفاء الاختصاص بالجلوس عليه ، والمراد أنه أخرجه الى ظاهر الدار لا الى الشارع ، ولذلك قال دأذن  
لباس ، ووقع عند مسلم من طريق عبد الله بن عون عن أبي رجاء عن أبي قلابة . كتبت خلف عمر بن عبد العزيز ،  
**قوله** ( ما تقولون في القسامة ) زاد أحمد بن حرب عن اسماعيل بن علي بن عبد الله بن نعيم في المستخرج فأضرب الناس أى  
سكتوا مطرفين يقال أضربوا إذا سكتوا وأضربوا إذا تكلموا ، وأصل أضرب أضرب ما في قلبه ويقال أضرب على الشيء لومه  
والاسم الضرب كالحيوان المشهور ، ويحتمل أن يكون المراد أنهم عللوا رأى عمر بن عبد العزيز في انكار القسامة  
فلما سلم سكتوا مضمعين مخالفيه ، ثم تكلم بعضهم بما عنده في ذلك كما وقع في هذه الرواية وقالوا نقول القسامة  
القدود بها حق وقد أقادت بها الخلفاء ، وأرادوا بذلك ما تقدم نقله عن معاوية وعن عبد الله بن الزبير وكذا جاء  
عن عبد الملك بن مروان ، لكن عبد الملك أقاد بها ثم اندم كما ذكره أبو قلابة بعد ذلك في رواية حماد بن زيد عن  
أيوب وحجاج الصواف عن أبي رجاء . أن عمر بن عبد العزيز استشار الناس في القسامة فقال قوم : هم حق ،  
فرضي بها رسول الله ﷺ وقضى بها الخلفاء ، أخرجه أبو حوارة في صحيحه وأصله عند الشيخين من طريقه . **قوله**  
( قال لي ما تقول ) في رواية أحمد بن حرب . فقال لي يا أبا قلابة ما تقول . **قوله** ( ولصبنى للناس ) أى أبرزني  
لما ظرتهم ، أو لكونه كان خلف السيرير قاهره أن يظهر ، وفي رواية أبي حوارة وأبو قلابة خلف السيرير قاهدا  
فالتفت اليه فقال : ما تقول يا أبا قلابة . **قوله** ( عندك رهوس الاجناد ) بفتح الهمزة وسكون الجيم بعدها نون  
جمع جند وهم في الأصل الانصار والاعوان ثم اشتهر في المقاتلة ، وكان عمر قسم الشام بعد موت أبي عبيدة ومعاذ  
على أربعة أمراء مع كل أمير جند ، فكان كل من فلسطين ودمشق وحمص وقنسرين يسمى جندا باسم الجند الذي  
نزلوها . وقبل كان الرابع الاردن وانما أفردت قنسرين بعد ذلك ، وقد تقدم شيء من هذا في الطلب في شرح  
حديث الطاعون . لما خرج عمر الى الشام فلقاه أمراء الاجناد ولابن ماجه وصححه ابن خزيمة من طريق أبي  
صالح الاشعري عن أبي عبد الله الاشعري في غسل الاحقاب . قال أبو صالح فقلت لأبي عبد الله من حديثك قال :  
أمراء الاجناد خالد بن الوليد ويزيد بن أبي سفيان وشرحبيل بن حسنة وهريرة بن العاص . **قوله** ( وأشراف  
الحرب ) في رواية أحمد بن حرب . وأشراف الناس . **قوله** ( أرأيت لو أن خمسين الخ ) وقع في رواية حماد . شهد  
عندك أربعة من أهل حمص على رجل من أهل دمشق ، وزاد بعد قوله أكنث نطفه وقال لا . قال يا أمير المؤمنين  
هذا أعظم من ذلك . **قوله** ( فوالله ما قتل رسول الله ﷺ أحدا قط ) في رواية حماد ولا والله لا أعلم رسول الله  
ﷺ قتل أحدا من أهل الصلاة ، وهو مرافق لحديث ابن مسعود الماضي مرفوعا في أول الدييات . لا يحمل دم  
امرئ مسلم . **قوله** ( الا في إحدى ) في رواية أحمد بن حرب . **قوله** ( بجريرة نفسه ) أى بجهنمها

قوله ( فقال أقوم أوليس قد حدث أنس ) عند مسلم من طريق ابن عون و فقال عنبسة قد حدثنا أنس بكذا ، وفي رواية حماد المذكرة و فقال عنبسة بن سعيد : فأين حديث أنس بن مالك في العكيين ، كذا في هذه الرواية ، وتقدم في الطهارة وغيرها بلفظ المرنيين ، وأوضح أن بعضهم كان من أهل وبعضهم كان من عريضة ، وثبت كذلك في كثير من الطرق . وعنبسة المذكور بفتح المهملة وسكون النون وفتح الموحدة بعدها سين مهملة هو الأموي أخو عمرو بن سعيد المعروف بالاشدق ، وأمام جده العاص بن سعيد بن العاص بن أمية ، وكان عنبسة من خيار أهل بيته ، وكان عبد الملك بن مروان بعد أن قتل أخاه عمرو بن سعيد يكرمه ، وله رواية وأخبار مع الحجاج بن يوسف ، ووثقه ابن معين وغيره . قوله ( أنا أحدثكم حديث أنس حدثني أنس ) في رواية أحمد بن حرب ، فإبای حديث أنس . قوله ( فإبای ) في رواية أحمد بن حرب ، فإبایه . قوله ( أجسامهم ) في رواية أحمد بن حرب ، أجسامهم . قوله ( من ألبانها وأبولها ) في رواية أحمد بن حرب ، من رسلها ، وهو بكسر الراء وسكون المهملة اللين وفتح نين المال من الأبل والغنم ، وقيل بل الأبل خاصة إذا أرسلت إلى الماء تسمى رسل . قوله ( ثم فبذم ) بنون وهو وحده مفتوحين ثم ذال معجمة أى طرحهم . قوله ( قلت وأى شيء أشد مما صنع هؤلاء ؟ ) أرادوا عن الإسلام وقتلوا وسرقوا ) في رواية حماد قال أبو قلابة فمؤلا . سرقوا وقتلوا وكفروا بعد إيمانهم وحاربوا الله ورسوله . قوله ( فقال عنبسة ) هو المذكور قبل . قوله ( ان سمعت كالأيوم قط ) لأن بالتخفيف وكسر الهمزة بمعنى ما ثنائية وحذف فعل سمعت والتقدير ما سمعت قبل اليوم مثل ما سمعت منك اليوم ، وفي رواية حماد فقال عنبسة يا قوم ما رأيت كالأيوم قط ، ووقع في رواية ابن عون و قال أبو قلابة فلما فرغت قال عنبسة سبحان الله . قوله ( أترد على حديثي يا عنبسة ) في رواية ابن عون و قلت أنتهمى يا عنبسة و كذا في رواية حماد كان أبا قلابة فهم من كلام عنبسة إنكار ما حدث به . قوله ( لا ولكن جئت بالحديث على وجهي ) في رواية ابن عون و قال لا هكذا حدثنا أنس وهذا دال على أن عنبسة كان سمع حديث العكيين من أنس . وفيه إشعار بأنه كان غير ضابط له على ما حدث به أنس فكان يظن أن فيه دلالة على جواز القتل في المعصية ولو لم يقع الكفر ، فلما ساق أبو قلابة الحديث تذكروا أنه هو الذي حدثهم به أنس فاعترف لأبي قلابة بضبطه ثم أنفى عليه . قوله ( والله لا يزال هذا الجند يخبر ما كان هذا الشيخ بين أظهرهم ) المراد بالجند أهل الشام ، ووقع في رواية ابن عون ، يا أهل الشام لا تزالون يخبر ما دام فيكم هذا أو مثل هذا ، وفي رواية حماد والله لا يزال هذا الجند يخبر ما أبقاك الله بين أظهرهم . قوله ( وقد كان في هذا سنة - إلى قوله - دخل عليه نفر من الأنصار ) كذا أورده أبو قلابة هذه القصة مرسلة ، ويغاب على الظن أنها قصة عبد الله بن سهل ومحبيصة ، فإن كان كذلك فعمل عبد الله بن سهل ورفقته تحمدا عند النبي ﷺ قبل أن يتوجهوا إلى خيبر ثم توجهوا فقتل عبد الله بن سهل كما تقدم وهو المراد بقوله هنا فخرج رجل منهم بين أيديهم فقتل . قوله ( فخرج رسول الله ﷺ ) لعله لما جاوره كان داخل بيته أو المسجد فسلموه فخرج إليهم فأجابهم . قوله ( فقال بمن نظفون أو ترون ) بهم أرله وهما بمعنى . قوله ( قالوا : نرى أن اليهود قتله ) كذا الأكثر بلفظ الفعل الماضي بالافراد وفي رواية المستمل و قتله ، بصيغة المسند إلى الجمع المستفاد من لفظ اليهود لأن المراد قتلوه ، وقد قدمت بيان ما اختلف فيه من ألفاظ هذه القصة في شرح الحديث الذي قبله . قوله ( فأتى وقد كانت هذيل ) أى القبيلة المشهورة ، وهم ينتسبون إلى هذيل بن مدركة

ابن الياس بن مضر ، وهذا من قول أبي فلابة ، وهي قصة موصولة بالسند المذكور الى أبي فلابة ، لكنها مرسلة لأن أبا فلابة لم يدرك عمر . **قوله** ( خلعوا خليفنا ) في رواية الكشي هجني خليفنا بجاء مهملة وقاء بدل الدين ، والخليف فعيل بمعنى مفعول يقال تخالف القوم إذا نقضوا الحلف ، فإذا فعلوا ذلك لم يطالبوا بجنايته فكأنهم خلعوا اليمين التي كانوا لبسوها معه ، ومنه سعى الأمير إذا عزل خليفه ومخلوعا ، وقال أبو موسى في المعين خليفه قومه أي حكموا بأنه مفسد فقبضوا منه . ولم يكن ذلك في الجاهلية يختص بالخليف بل كانوا ربما خلدوا الواحد من القبيلة ولو كان من صميمها إذا صدرت منه جناية تقتضي ذلك ، وهذا مما أبطله الاسلام من حكم الجاهلية . ومن ثم قيده في الخبر بقوله في الجاهلية ، ولم أقف على اسم الخليف المذكور ولا على اسم أحد من ذكر في القصة . **قوله** ( فطرق أهل بيت ) بهم الطاء المهملة أي هجم عليهم ليلا في خفية ليسرق منهم ، وحاصل القصة أن القاتل ادعى أن المقتول ابن وان قومه خلعوه فأنكروا ثم ذلك وحلفوا كاذبين فأهلكهم الله بحنك القسامة وخاص المظلوم وحده . **قوله** ( ما خاعوا ) في رواية أحمد بن حرب « ما خلعوه » . **قوله** ( حتى إذا كانوا بنحلة ) بلفظ واحدة النخل ، وهو موضع على ليلة من مكة . **قوله** ( فاجتمع عليهم القار ) أي سقط عليهم بغنة . **قوله** ( وأفأت ) بهم أوله وسكون الفاء أي تخلص ، والقريتان هما أخو المقتول والذي أكل الخمين . **قوله** ( وانبعثا حجر ) أي بتشديد البناء وقع عليهم بعد أن خرجا من القار . **قوله** ( وقد كان عبد الملك بن مروان ) هو مقول أبي فلابة بالسند أيضا وهي موصولة لأن أبا فلابة أدركها . **قوله** ( فأدركها ) لم أقف على اسمه ، . **قوله** ( ثم ندم بعد ) بهم الدال . **قوله** ( ما صنع ) كأنه ضمن ندم معنى كره ووقع في رواية أحمد بن حرب وعلى الذي صنع ، . **قوله** ( فأمر بالخمين ) أي الذين حلفوا ، ووقع في رواية أحمد بن حرب الذين أقسموا . **قوله** ( وسيرهم الى الشام ) أي نفاهم ، وفي رواية أحمد بن حرب « من الشام » وهذه أولى لأن إقامة عبد الملك كانت بالشام ، ومحمتم أن يكون ذلك وقع لما كان عبد الملك بالعراق عند عمارته مصعب بن الزبير ويكونوا من أهل العراق فنفاهم الى الشام ، قال المصنف فيها حكاه ابن بطال : الذي اعترض به أبو فلابة من قصة العرينيين لا يفيد مراده من ترك القسامة لجواز قيام البينة والدلائل التي لا تدفع على تحقيق الجناية في حق العرينيين ، فليس قصتهم من طريق القسامة في شيء لاننا إنما نمكون في الاختفاء بالقتل حيث لا بينة ولا دليل ، وأما العرينيون فانهم كشفوا وجوههم قطع السبل والحروج على المسلمين فكان أمرهم غير أمر من ادعى القتل حيث لا بينة هناك ، قال : وما ذكره هنا من انه دام القار عليهم يعارضه ما تقدم من السنة ، قال : وليس رأى أبي فلابة حجة ولا ترد به السنن ، وكذا نحو عبد الملك أسماء الذين أقسموا من الديوان قلت : والذي يظهر لي أن مراد أبي فلابة بقصة العرينيين خلاف ما فهمه عنه المصنف أن قصتهم كان يمكن فيها القسامة فلم يفعلها النبي ﷺ ، وإنما أراد الاستدلال بها لما ادعاه من الحصر الذي ذكره في أن النبي ﷺ لم يقتل أحدا إلا في إحدى ثلاث ففرض بقصة العرينيين وحاول المصنف إثبات قسم رابع فرد عليه أبو فلابة بما حاصله أنهم إنما استوجبوا القتل بقتلهم الراعي وبارئهم من الدين وهذا بين لا خفاء فيه ، وإنما استدلل على ترك القود بالقسامة بقصة القتل عند اليهود فليس فيها قود بالقسامة ذكر ، بل ولا في أصل القصة التي هي عمدة الباب تصريح بالقود كما سأبينه ، ثم رأيت في آخر الحاشية لابن المنذر نحو ما أجبت به ، وحاصله توهم المصنف أن أبا فلابة عارض حديث القسامة بحديث العرينيين فأنكر عليه فهم . وإنما اعترض أبو فلابة على القسامة بالحديث الدال على سحر

القتل في ثلاثة أشياء ، فإن الذي عارضه ظن أن في قصة العرينين حجة في جواز قتل من لم يذكر في الحديث المذكور كأن يتمسك بالحجاج في قتل من لم يثبت عليه واحدة من الثلاثة ، وكأن عتبة تلقف ذلك منه فإنه كان صديقه ، فبين أبو قلابة أنه ثبت عليهم قتل الراعي بغير حق والارتداد عن الإسلام . وهو جواب ظاهر فلم يورد أبو قلابة قصة العرينين مستدلًا بها على ترك القسامة بل رد على من تمسك بها للقود بالقسامة ، وأما قصة الغار فأشار بها إلى أن العادة جرت بهلاك من حلف في القسامة عن غير علم كما وقع في حديث ابن عباس في قصة القتيل الذي وقعت القسامة بسببه قبل البعثة وقد مضى في كتاب المبحث وفيه ، فإحال الحول ومن الثمانية والأربعين الذين حلفوا عين تطرف . ووجه عن ابن عباس حديث آخر في ذلك أخرجه الطبراني من طريق أبي بكر بن أبي الجهم عن عبيد الله بن عبد الله عنه قال وكانت القسامة في الجاهلية حجازًا بين الناس ، فكان من حلف على إثم أرى عقوبة من الله ينكل بها عن الجراءة على الحرام ، فكانوا يتورعون عن إيمان الصبر ويهابونها ، لما بعث الله محمدًا ﷺ كان المسلمون لها أهيب ، ثم إنه ليس في سياق قصة الهذليين نصريح بما صنع هرهل أفاد بالقسامة أو حكم بالدية ، فقول المطلب ما تقدم من السنة إن كان أشار به إلى صنيع هر فليس بواضح ، ولما قوله إن رأى أبي قلابة وعو عبد الملك من الديوان لا نرد به السنن فقبول ، لكن ما هي السنة التي وردت بذلك ؟ نعم لم يظهر لي وجه استدلال أبي قلابة بأن القتل لا يشرع إلا في الثلاثة لرد القود بالقسامة مع أن القود قتل نفس بنفس وهو أحد الثلاثة ، وإنما وقع النزاع في الطريق إلى ثبوت ذلك

### ٢٣ - باب من اطلع في بيت قوم ففتنوا أيمته فلا دية له

٦٩٠٠ - **حدثنا** أبو الهيثم **حدثنا** حاد بن زيد عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس « عن أنس رضي الله عنه أن رجلاً اطلع في بعض حجر النبي ﷺ فقام إليه بمشقص - أو مشاقص - وجعل يخنه ليطنه »

٦٩٠١ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** ليث عن ابن شهاب « أن سهل بن سعد الساعدي أخبره أن رجلاً اطلع في حجر في باب رسول الله ﷺ ومع رسول الله ﷺ ومدري يحنك به رأسه - فلما رآه رسول الله ﷺ قال : لو أعلم أنك تنتظرني اطعنت به في عنقك . قال رسول الله ﷺ : إنما جعل الإذن من قبل البهر »

٦٩٠٢ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان **حدثنا** أبو الزناد عن الأعرج « عن أبي هريرة قال : قال أبو القاسم **عليه السلام** : لو أن اسماً اطلع عليك بغير إذن فخذته بحصاة ففقت عينه لم يكن عليك جناح »

**قوله** ( باب من اطلع في بيت قوم ففتنوا عينه فلا دية له ) كذا جزم بنو الدية ، وليس في الخبر الذي ساقه نصريح بذلك لكنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه على عادته . **قوله** ( أن رجلاً اطلع ) أي نظر من دلو ، وهذا الرجل لم أعرف اسمه صريحاً لكن نقل ابن بشكوال عن أبي الحسن بن النيث أنه الحكم بن أبي العاص بن أمية والد مروان ولم يذكر مستنداً لذلك ، ووجدت في كتاب مكة لأبي ، من طريق أبي سفيان عن

الزهرى وعطاء الخراساني أن أصحاب رسول الله ﷺ دخلوا عليه وهو يلعب بالحكم بن أبي العاص وهو يقول  
اطلع على وأنا مع زوجتي فلانة فكلح في وجهي ، وهذا ليس صريحا في المقصود هنا ، ووقع في سنن أبي داود  
من طريق هليل بن شرحبيل قال : جاء سعد فوقف على باب النبي ﷺ فقام يستأذن على الباب فقال : هكذا عنك  
فانما الاستئذان من أجل البصر ، وهذا أقرب إلى أن يفسر به المهم الذي في ثاني أحاديث الباب ، ولم ينسب سعد  
هذا في رواية أبي داود ، ووقع في رواية الطبراني أنه سعد بن عباد وثقه أعلم . قوله ( من حجر في بعض حجر )  
تقدم ضبط اللفظين في كتاب الاستئذان . قوله ( بمشقص أو مشاقص ) هو شك من الراوي وتقدم بيانه وأنه  
النصل العريض ، وقوله في الخبر الذي بعده مدري ، قد يخالفه فيحمل على تعدد الفصة ، ويحتمل أن رأس المدري  
كان محمدا فأشبهه النصل ، وتقدم ضبط المدري في باب الامتشاط ، من كتاب القباس وأنما قيل في تفسيره  
حديثه كالحلال لها رأس وعدد وقيل لها سنان من حديث . قوله ( وجعل يخله ) بفتح أوله وسكون الحاء المعجمة  
بعدها مثناة مكسورة ثم لام من الختل بفتح أوله وسكون ثانيه وهو الإصابة هل غفلة . قوله ( ليطمنه )  
يضم الميم المهملة بناء على الشهور أن الطعن بالفعل بضم العين وبالقول بفتحها وقد قيل هما سواء . زاد أبو الربيع  
الزهراني عن حماد عند مسلم فذهب أوله فأخطأ ، وفي رواية عاصم بن علي عن حماد عند أبي نعيم فمأ أدى  
أذهب أو كيف صنع . الحديث الثاني ، قوله ( حدثنا ليث ) هو ابن سعد . قوله ( ان رجلا اطلع في حجر في  
باب رسول الله ﷺ ) في رواية الكشميني هـ ، في الموضعين . قوله ( أنك ) رواية الكشميني أن خفيفة .  
قوله ( في عينك ) كذا للمستمل والمرحى وللباقين هـ في عينك ، بالإفراد ، وهذا مما يقوى تعدد الفصة لأنه في  
حديث أنس جرم بأنه اطلع وأراد ان يطمنه ، وفي حديث سهل عاق طمنه على نظره . قوله ( انما جعل الإذن من  
قبل ) بكسر القاف وفتح الموحدة أي من جهة . قوله ( البصر ) في رواية الكشميني النظر ، وقد تقدم في  
الاستئذان من وجه آخر عن الزهرى بلفظ آخر . الحديث الثالث ، قوله ( حدثنا علي ) هو ابن المديني وسفيان  
هو ابن عيينة . قوله ( قال أبو القاسم ﷺ ) في رواية مسلم هـ أن رسول الله ﷺ قال ، أخرجه عن ابن أبي عمر  
عن سفيان . قوله ( لو أن امرأة ) تقدم ضبطه قبل ستة أبواب . قوله ( لم يكن عليك جناح ) عند مسلم من هذا  
الوجه ما كان عليك من جناح ، والمراد بالجناح هنا الحرج ، وقد أخرجه ابن أبي عاصم من وجه آخر عن ابن  
عيينة بلفظ ما كان عليك من حرج ، ومن طريق ابن دجلان عن أبيه عن الزهرى عن أبي هريرة ما كان عليك  
من ذلك من شيء ، ووقع عند مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ من اطلع في بيت قوم بغير اذنهم فقد  
حمل لهم أن يفتقوا عينه وأخرجه من رواية أبي صالح عنه ، وفيه رد على من حمل الجناح هنا على الإثم ،  
ورتب على ذلك وجوب الدية إذ لا يلزم من رفع الإثم رفعها لأن وجوب الدية من خطاب الوضع ، ووجه الدلالة  
أن اثبات الحل يمنع ثبوت القصاص والدية ، وورد من وجه آخر عن أبي هريرة أصرح من هذا عند أحمد وابن  
أبي عاصم وللنسائي وصححه ابن حبان والبيهقي كلهم من رواية بشير بن نعيم عنه بلفظ من اطلع في بيت قوم بغير  
اذنهم لفتقوا عينه فلا دية ولا قصاص ، وفي رواية من هذا الوجه هـ فهو مدري ، وفي هذه الأحاديث من الفوائد  
إبقاء شعر الرأس وترتيبه واتخاذ آلة يزيل بها عنه الحوام ويحك بها لدفع الوسخ أو القمل . وفيه مشروعية  
الاستئذان على من يكون في بيت مغلق الباب ومنع اطلع عليه من خال الباب . وفيه مشروعية الامتشاط . وقد



تقدم كثير من هذا كله في باب الاستئذان ، وأن الاستئذان لا يختص بغير المحارم بل يشرع على من كان منكشفا ولو كان أما أو اختا واستدل به على جواز رمي من يتجسس ولو لم يندفع بالشئ الخفيف جاز بالثقل ، وأنه إن أصيبت نفسه أو بعضه فهو هدر ، وذهب المالكية الى القصاص وأنه لا يجوز قصد العين ولا غيرها ، واعتلوا بأن المصيبة لا تدفع بالمصيبة ، وأجاب الجمهور بأن المأذون فيه إذا ثبت الاذن لا يسمى مصيبة وإن كان الفعل لو تجرد عن هذا السبب بعد مصيبة ، وقد انفقوا على جواز دفع الصائل ولو أتى على نفس المدفوع ، وهو بغير السبب المذكور مصيبة فهذا ملحق به مع ثبوت النص فيه ، وأجابوا عن الحديث بأنه ورد على سبيل التخليط والارهاب ، ووافق الجمهور منهم ابن نافع ، وقال يحيى بن عمر منهم لعل مالكاً لم يبلغه الخبر ، وقال القرطبي في «المهم» ما كان عليه الصلاة والسلام بالذي هم أن يفعل ما لا يجوز أو يؤدي الى ما لا يجوز ، والحل على رفع الائم لا يتم مع وجود النص برفع المخرج وليس مع النص قياس ، واعتل بعض المالكية أيضاً بالاجماع على أن من قصد النظر الى عورة الآخر ظاهر أن ذلك لا يبيع فيه عينه ولا سقوط ضمانها عن فقهاء فكذا إذا كان المنظر في بيته وتجهس الناظر الى ذلك ، ونازع القرطبي في ثبوت هذا الاجماع وقال : ان الخبر يتناول كل مطلع ، قال : وإذا تناول المطالع في البيت مع المظنة فتناوله المحقق أولى . قلت : وفيه نظر لأن التطلع الى ما في داخل البيت لم ينحصر في النظر الى شيء معين كمعورة الرجل مثلاً بل يشمل استكشاف الحريم وما يقدسه صاحب البيت ستره من الأمور التي لا يجب اطلاع كل أحد عليها ، ومن ثم ثبت النهي عن التجسس والوعيد عليه جميعاً لما في ذلك ، فلو ثبت الاجماع المدعى لم يستلزم رد هذا الحكم الخاص ، ومن المعلوم أن العاقل يشتد عليه أن الاجنبى يرى وجه زوجته وابنته ونحو ذلك وكذا في حال ملاعبته أهله أشد مما رأى الاجنبى ذكره منكشفاً ، والذي ألزمه القرطبي صحيح في حق من يروم النظر فيدفعه المنظور اليه ، وفي وجه الشافعية لا يشرع في هذه الصورة ، وهل يشترط الانذار قبل الرمي ؟ وجهان ، قيل يشترط كدفع الصائل ، وأصحهما لا لقوله في الحديث : يحتله بذلك ، وفي حكم المتطاع من دخل الباب الناظر من كوة من الدار وكذا من وقف في الشارع فنظر الى حريم غيره أو الى شيء في دار غيره ، وقيل المنع مختص بمن كان في ملك المنظور اليه ، وهل يلحق الاستماع بالنظر ؟ وجهان . الأصح لا ، لأن النظر الى العورة أشد من استماع ذكرها ، وشرط القياس المساواة أو أولوية المقابس وهنا بالعكس . واستدل به على اعتبار قدر ما يرى به بمعنى الخذف المقدم بياناً في كتاب الحج لقوله في حديث الباب : نخفته ، فلو رماه بمجرى يقتل أو مهم تعلق به القصاص ، وفي وجه لاضمان مطلقاً ولو لم يندفع إلا بالملك جاز ، ويستثنى من ذلك من له في تلك الدار زوج أو عرم أو متاع فأراد الاطلاع عليه فيمتنع رميه للشبهة ، وقيل لا فرق ، وقيل يجوز إن لم يكن في الدار غيره حريمه فإن كان فيها غيرهم أئذ فان اتى والاجاز ، ولو لم يكن في الدار الا رجل واحد هو مالكها أو ساكنها لم يجز الرمي قبل الانذار إلا إن كان مكشوف العورة ، وقيل يجوز مطلقاً لأن من الأحوال ما يكره الاطلاع عليه كما تقدم . ولو قصر صاحب الدار بأن ترك الباب مفتوحاً وكان الناظر مجتازاً فنظر غيره قصد لم يجز ، فإن تعمد النظر فوجهان أحدهما لا ، ويلحق بهذا من نظر من سطح بيته فقيه الخلاف . وقد توسع أصحاب الفروع في نظائر ذلك ، قال ابن دقيق العيد : وبعض تصرفاتهم مأخوذة من إطلاق الخبر الوارد في ذلك ، وبعضها من مقتضى فهم المقصود ، وبعضها بالقياس على ذلك ، وإقاه أهل

## ٢٤ - باب العاقلة

٦٩٠٣ - **حدثنا** صدقة بن الفضل أخبرنا ابن عيينة **حدثنا** مطرف قال سمعت الشعبي قال سمعت أبا جحيفة قال سألت علياً رضي الله عنه : هل عندكم شيء ما ليس في القرآن ، وقال مرة ما ليس عند الناس فقال واللهى فلقى الحبة وبرأ للنسمة ما عهدنا إلا ما في القرآن - إلا فهم أعطى رجل في كتابه - وما في الصحيفة ، قلت : وما في الصحيفة ؟ قال : العقل وفكاك الأسير وأن لا يقتل مسلم بكافر .

**قوله** ( باب العاقلة ) بكسر القاف جمع عاقل وهو دافع الدية ، وسميت الدية عفاً تسمية بالمصدر لأن الإبل كانت تمقل بفناء ولي القتل ، ثم كثر الاستعمال حتى أطلق العقل على الدية ولو لم تكن لإبلا ، وعاقلة الرجل قروا به من قبل الأب وهم عصبة ، وهم الذين كانوا يهقلون الإبل على باب ولي المقتول . ومحمل العاقلة الدية ثابت بالسنة ، وأجمع أهل العلم على ذلك ، وهو مخالف لظاهر قوله ( ولا تزر وازرة وزر أخرى ) لكنه خص من عمومها ذلك لما فيه من المصلحة ، لأن القاتل لو أخذ بالدية لأوشك أن تأتي على جميع ماله ، لأن نتائج الخطأ منه لا يؤمن ولو ترك بغير تفريم لأهدر دم المقتول . قلت : ويحتمل أن يكون المر فيه أنه لو أفرد بالتفريم حتى يفقر لآل الأمر إلى الإهدار بعد الافتقار ، ليجل على عاقلة لأن احتمال فقر الواحد أكثر من احتمال فقر الجماعة ، ولأنه إذا تسكور ذلك منه كان تحذيره من العود إلى مثل ذلك من جماعة أدعى إلى القبول من تحذيره نفسه والعالم هند الله تعالى . وعاقلة الرجل عشيرته ، فيبدأ بفخذه الأدنى فإن مجروا ضم إليهم الأقرب إليهم وهي على الرجال الأحرار البالغين أولى اليسار منهم . **قوله** ( قال مطرف ) كذا لأبي ذر ، وللباقين **حدثنا** مطرف ، ويؤيده أنه سيأتي بعد ستة أبواب بهذا السند بصينه وانظروا **حدثنا** مطرف ، وكذا هو في رواية الحميدي عن ابن هبيرة ، ومطرف هو ابن طريف بطاء مهملة ثم فاء في اسمه واسم أبيه ، وهو كوفي ثقة معروف ، ووقع مذكوراً باسم أبيه في رواية النسائي عن محمد بن منصور عن ابن عيينة . **قوله** ( هل عندكم شيء ما ليس في القرآن ) أي مما كتبتموه عن النبي ﷺ سواء حفظتموه أم لا ، وليس المراد تدميم كل مكتوب ومحفوظ لكثرة الثابت عن علي من مرويه عن النبي ﷺ مما ليس في الصحيفة المذكورة ، والمراد ما يفهم من لحوى لفظ القرآن ويستدل به من باطن معانيه ، ومراد علي أن الذي عنده زائد على القرآن مما كتب عنه الصحيفة المذكورة وما استنبط من القرآن كأنه كان يكتب ما يقع له من ذلك لثلاث بنساء ، بخلاف ما حفظه عن النبي ﷺ من الأحكام فإنه يتماهدا بالقول والافتاء بما فلم يحش عليهما من التيسار ، وقوله ( إلا فهم أعطى رجل في كتابه ) في رواية الحميدي المذكورة ( إلا أن أعطى الله عبداً فهمما في كتابه ، وكذا في رواية النسائي ، وقد تقدم في كتاب الجهاد من وجه آخر عن مطرف باللفظ ( إلا فهمما أعطى الله رجلاً في القرآن ،

## ٣٥ - باب جنين المرأة

٦٩٠٤ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك . **حدثنا** إسماعيل **حدثنا** مالك عن ابن شهاب

عن أبي سلمة بن عبد الرحمن « عن أبي هريرة رضي الله عنه أن امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى فطرحتا جديتها ، ف قضى رسول الله ﷺ فيها بفرقة عهدي أو أمة »

٦٩٠٥ - **حدثنا موسى بن اسماعيل** **حدثنا** **وكتب** **حدثنا** **هشام** عن أبيه « عن المغيرة بن شعبه عن

هر رضي الله عنه أنه استشارهم في إملاص المرأة ، فقال المغيرة : قضى النبي ﷺ بالفرقة عهدي أو أمة ،

[ الحديث ٦٩٠٥ - أطرافه في : ٦٩٠٧ ، ٦٩٠٨ ، م ٧٣١٧ ]

٦٩٠٦ - قال أئمة من يشهد معك « فشهد محمد بن مسلمة أنه شهد النبي ﷺ قضى به »

[ الحديث ٦٩٠٦ - طوله في : ٦٩٠٨ ، ٧٣١٨ ]

٦٩٠٧ - **حدثنا** **عبيد الله بن موسى** عن هشام عن أبيه « أن عمر نشد للناس من سمع النبي ﷺ

قضى في السقط ؟ فقال المغيرة : أنا سمعته قضى فيه بفرقة عهدي أو أمة ،

٦٩٠٨ - قال : أئمة من يشهد معك على هذا فقال محمد بن مسلمة أنا أشهد على النبي ﷺ بمثل هذا »

٦٩٠٨ م - **حدثني** **محمد بن عبد الله** **حدثنا** **محمد بن سابق** **حدثنا** **زائدة** **حدثنا** **هشام بن عمرو** عن أبيه

« أنه سمع المغيرة بن شعبه يحدث عن عمر أنه استشارهم في إملاص المرأة . . . مثله »

**قوله** ( باب جنين المرأة ) الجنين بحجم ونونين وزن عظيم حل المرأة مادام في بطنها ، سمى بذلك لاستناره ،

فإن خرج حيا فهو ولد أو ميتا فهو سقط ، وقد يطلق عليه جنين ، قال الباجي في شرح رجال الموطأ : الجنين

ما ألقته المرأة بما يعرف أنه ولد سواء كان ذكرا أو أنثى ما لم يستهل صارخا كذا قال . **قوله** ( حدثنا عبد الله بن

يوسف أخبرنا مالك وحدثنا اسماعيل ) يعني ابن أبي أويس ( حدثنا مالك ) كذا الأكثر ، وسقط رواية

اسماعيل هنا لأب ذر . **قوله** ( عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ) كذا قال عبد الله بن يوسف عن مالك

وقال كما في الباب الذي يليه عن الأئمة « عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب » وكلا القولين صواب إلا أن مالك

كان يرويه عن ابن شهاب عن سعيد مرسلا وعن أبي سلمة موصولا وقد مضى في الطيب عن قتبية عن مالك

بالوجهين وهو هند الأئمة من رواية أبي سلمة أيضا لكن بواسطة ، كما تقدم في الطيب أيضا عن سعيد بن عفير عن الأئمة

عن عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب ، ورواه يونس بن يزيد عن ابن شهاب عنهما جميعا كما في الباب الذي يليه

أيضا ، ورواه معمر عن الزهري عن أبي سلمة وحده أخرجه مسلم ، وأخرجه أبو داود والترمذي من طريق

محمد بن عمرو عن أبي سلمة . وذكر فيه حديثين : الحديث الأول . **قوله** ( أن امرأتين من هذيل رمت إحداهما

الأخرى ) وفي رواية يونس « اقتلت امرأتان من هذيل فرمت » وفي رواية حمل التي سأله عليها إحداهما لحياية

قلت : ولحيان بطن من هذيل ، وهاتان المرأتان كانتا ضرتين وكانتا تحت حمل بن الذابفة الهذلي فأخرج أبو داود

من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس « عن عمر أنه سأل عن قضية النبي ﷺ فقام

حمل بن مالك بن الباقفة فقال : كنت بين امرأتين فضربت إحداهما الأخرى ، وهكذا رواه موصولا ، وأخرجه

الشافعي عن سفيان بن عيينة عن عمر فلم يذكر ابن عباس في السند ولفظه : ان عمر قال : اذكر الله امرأ سمع من النبي ﷺ في الجنتين شيئا ، وكذا قال عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه ان عمر استشار ، وأخرج الطبراني من طريق أبي المليح بن أسامة بن عمير الهذلي عن أبيه قال : كان فينا رجل يقال له حمل بن مالك له امرأتان أحدهما هذلية والأخرى عامرية فضربت الهذلية بطن العامرية ، وأخرجه الحارث من طريق أبي المليح فأرسله لم يقل عن أبيه ولفظه : ان حمل بن النابغة كانت له امرأتان مليكة وأم عفيف ، وأخرج الطبراني من طريق عون بن عويم قال : وكانت أختي مليكة وامرأة منا يقال لها أم عفيف بنت مبروح نحت حمل بن النابغة فضربت أم عفيف مليكة ، ووقع في رواية عكرمة عن ابن عباس في آخر هذه القصة : قال ابن عباس : أحدهما مليكة والأخرى أم عفيف ، أخرجه أبو دارد ، وهذا الذي وقعت عليه منقولا ، وبالأخر جزم الخطيب في «المهمات» ، وزاد بعض شراح العمدة : وقيل أم مكاف وقيل أم مليكة ، وأما قوله درمت ، فوقع في رواية يونس وعبد الرحمن بن خالد و فرمت أحدهما الأخرى بجهر ، زاد عبد الرحمن «فأصاب بطنها وهي حامل» ، وكذا في رواية أبي المليح عند الحارث لكن قال : وخذفت ، وقال : فأصاب قبلها ، ووقع في رواية أبي داود المذكورة من طريق حمل بن مالك : فضربت أحدهما الأخرى بمسطح ، وعند مسلم من طريق عبيد بن نضيلة - بنون وضاد معجمة مصغر - عن المنيرة بن شعبة قال : وضربت امرأة ضرمتها بعمود فسطاط وهي حبل فقتلتها ، وكذا في حديث أبي المليح بن أسامة عن أبيه : فضربت الهذلية بطن العامرية بعمود فسطاط أو خباء ، وفي حديث عويم : وضربت بمسطح بينهما وهي حامل ، وكذا عند أبي داود من حديث حمل بن مالك : بمسطح ، ومن حديث بريدة أن امرأة خذفت امرأة أخرى . قوله ( فطرح ) جثتها ) في رواية عبد الرحمن بن خالد : فقتلت ولدها في بطنها ، وفي رواية يونس : فقتلتها وما في بطنها ، وفي حديث حمل بن مالك مثله بلفظ : فقتلتها وجثتها ، ونحوه في رواية عويم وكذا في رواية أبي المليح عن أبيه . قوله ( نقض ) فيها رسول الله ﷺ بفرقة عبيد أو أمة ) في رواية عبد الرحمن بن خالد ويونس : فاختصوا إلى رسول الله ﷺ ، نقض أن دية ما في بطنها غرة عبيد أو أمة ، ونحوه في رواية يونس لكن قال : أو وليدة ، وفي رواية معمر من طريق أبي سلة فقال قاتل وكيف يعقل ، وفي رواية يونس عند مسلم وأبي داود : وورثها ولدها ومن معهم فقال حمل بن النابغة ، وفي رواية عبد الرحمن بن خالد الماضية في الطب : فقال ولي المرأة التي غرمت ثم انفما : كيف أغرم يا رسول الله من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل فثل ذلك بطل ، فقال النبي ﷺ : إنما هذا من اخوان السكك ، وفي مرسل سعيد بن المسيب عند مالك : قضى في الجنتين يقتل في بطن أمه بفرقة عبيد أو وليدة ، وفي رواية الليث من طريق سعيد الموصولة نحوه عند الترمذي ولكن قال : ان هذا ليقول بقول شاعر . بل فيه غرة ، وفيه : ثم إن المرأة التي قضى عليها بالفرقة توفيت فقضى رسول الله ﷺ بان مهراتها ابنتها وزوجها وان العقل على عصبتها ، وفي رواية عكرمة عن ابن عباس : فقال عمها انها قد أسقطت غلاما قد نبت شعره ، فقال أبو القاتلة إنه كاذب ، لأنه والله ما استهل ولا شرب ولا أكل ، فثله بطل . فقال النبي ﷺ : أسجع كسجع الجاهلية وكلماتها ، وفي رواية عبيد بن نضيلة عن المنيرة : لجعل رسول الله ﷺ دية المقتولة على عصبه القاتلة وغرة لما في بطنها ، فقال رجل من عصبه القاتلة : أنفم من لا أكل - وفي آخره - أسجع كسجع الأعراب ؟ وجعل عليهم الدية ، وفي حديث عويم عند الطبراني : فقال أخوها العلاء بن مبروح : يا رسول الله أنفم من لا شرب ولا أكل

ولا نطق ولا استهل ، فثل هذا يطل . فقال : أسجع كسج الجاهلية ، ونحوه عند أبي يعلى من حديث جابر لكن قال : فقالت عاتلة القاتلة ، وعند البيهقي من حديث أسامة بن حميرة : فقال أبوها إنما يعقلها بنودا فاختصموا إلى رسول الله ﷺ فقال : الدية على العصابة وفي الجنين غرة ، فقال : ما رضع لحل ولا صاح فاستهل ، فابطله فذلك يطله وبهذا يجمع الاختلاف فيكون كل من أبيها وأخوها وزوجها قالوا ذلك لأنهم كلهم من عصبته بخلاف المقتولة فإن حديث أسامة بن حمير أن المقتولة عاصرية والقاتلة هذلية ، ووقع في رواية أسامة : فقال دعني من أرواحي الأعراب ، وفي لفظ : أسجاعة بك ، وفي آخر : أسجع كسج الجاهلية ؟ قيل يا رسول الله إنه شاعر ، وفي لفظ : لستنا من أساجيع الجاهلية في شيء ، وفيه : فقال إن لها ولدا هم سادة الحى وهم أحق أن يعقلوا عن أمهم ، قال بل أنت أحق أن تعقل عن أختك من ولدها ، فقال مالى شيء ، قال حمل وهو يومئذ على صدقات هذيل وهو زوج المرأة وأبو الجنين أبيض من صدقات هذيل ، أخرجه البيهقي ، وفي رواية ابن أبي حاتم : ماله هيد ولا أمة قال عشر من الأبل ، قالوا ماله من شيء ، إلا أن تعينه من صدقة بنى لحيان فأعانه بها ، فسمى حمل عليها حتى استوفاهما ، وفي حديثه عند الحارث بن أبي أسامة : فقضى أن الدية على عاتلة القاتلة وفي الجنين غرة عبد أو أمة وعشر من الأبل أو مائة شاة ، ووقع في حديث أبي هريرة من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عنه : قضى رسول الله ﷺ في الجنين بغرة عبد أو أمة أو فرس أو بغل ، وكذا وقع عند عبد الرزاق في رواية ابن طاوس عن أبيه عن عمر مرسلا : فقال حمل بن النابتة قضى رسول الله ﷺ بالدية في المرأة وفي الجنين غرة عبد أو أمة أو فرس ، وأشار البيهقي إلى أن ذكر الفرس في المرفوع وهم وإن ذلك أدرج من بعض رواته على سبيل التفسير للفرقة ، وذكر أنه في رواية حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن طاوس بلفظ : فقضى أن في الجنين غرة قال طاوس الفرس غرة ، . قلت : وكذا أخرج الاسماعيلي من طريق حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن أبيه قال : الفرس غرة ، وكذا أنها رأيا أن الفرس أحق بإطلاق لفظ الغرة من الآدمي ، ونقل ابن المنذر والخطابي عن طاوس ومجاهد وعروة بن الزبير : الغرة عبد أو أمة أو فرس ، وتوسع داود ومن تبعه من أهل الظاهر فقالوا : يجوز كل ما وقع عليه اسم غرة ، والغرة في الأصل البياض يكون في جهة الفرس ، وقد استعمل الآدمي في الحديث المتقدم في الوضوء : إن أمي يدعون يوم القيامة غرا ، وتطلق الغرة على الشيء النفيس آدميا كان أو غيره ذكر اكان أو أنثى ، وقيل أطلق على الآدمي غرة لأنه أشرف الحيوان ، فإن محل الغرة الوجه والوجه أشرف الأعضاء ، وقوله في الحديث : غرة عبد أو أمة ، قال الاسماعيلي قرأه العامة بالاضافة وغيرهم بالتدوين ، وحكى الفاضل عياض الخلاف ، وقال : للتدوين أوجه لأنه بيان للغرة ما هي ، وتوجيه الآخر أن الشيء قد يضاف إلى نفسه لكنه نادر ، وقال الباقى : يحتمل أن تكون : أو ، شكاً من الراوى في تلك الواقعة المخصوصة ، ويحتمل أن تكون للتدوين وهو الأظهر ، وقيل المرفوع من الحديث قوله : بغرة ، وأما قوله عبد أو أمة فشك من الراوى في المراد بها ، قال وقال مالك : الحمران أولى من السودان في هذا ، وعن أبي عمرو بن العلاء قال : الغرة عبد أبيض أو أمة بيضاء ، قال فلا يجوز في دية الجنين سوداء إذ لو لم يكن في الغرة معنى زائد لما ذكرها ونقل عبد أو أمة ، ويقال إنه انفرد بذلك وصامر الفقهاء على الاجزاء فيما لو أخرج سوداء ، وأجابوا بأن المعنى الرائد كونه نفيساً فلذلك نمره بعبد أو أمة لأن الآدمي أشرف الحيوان ، وعلى هذا قلدى وقع في رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة من زيادة ذكر

الفرس في هذا الحديث وهم ولفظه: غرة عبد أو فرس أو بطل، ويمكن إن كان محفوظاً أن الفرس هي الأصل في الغرة كما تقدم، وعلى قول الجمهور فأقل ما يجرى من العبد والأمة ما سلم من العيوب التي يثبت بها الرد في البيع لأن المعيب ليس من الخيار، واستنبط الكافي من ذلك أن يكون منتقماً به فشرط أن لا ينقص من سبع سنين لأن من لم يبلغها لا يستقل غالباً بنفسه فيحتاج إلى التعهد بالزينة فلا يجر المستحق على أخذه، وأخذ بعضهم من لفظ الأعلام أن لا يزيد على خمس عشرة ولا تزيد الجارية على عشرين، ومنهم من جعل الحد ما بين السبع والعشرين، والراجح كما قال ابن دقيق العيد أنه يجرى ولو بلغ الستين وأكثر منها ما لم يصل إلى عدم الاستقلال بالحرم والله أعلم. واستدل به على عدم وجوب النصاص في القتل بالمثل لأنه **قوله** لم يأمر فيه بالقود وإنما أمر بالدية، وأجاب من قال به بأن عمود القسطا يختلف بالكبر والعصر بحيث يقتل بعضه غالباً ولا يقتل بعضه غالباً، وطرد المماثلة في النصاص إنما يشرع فيما إذا وقعت الجناية بما يقتل غالباً، وفي هذا الجواب نظر، فإن الذي يظهر أنه إنما لم يوجب فيه القود لأنها لم يقصد مثاماً، وشرط القود الثمد وهذا إنما هو شبه الثمد فلا حاجة فيه لقتل بالمثل ولا حكمه. الحديث الثاني، **قوله** (حدثنا وهيب) هو ابن خالد وصرح أبو داود في روايته عن موسى بن اسماعيل شيخ البخاري به. **قوله** (عن هشام) هو ابن هرو، وصرح الاسماعيل من طريق صفان عن وهيب به. **قوله** (عن أبيه عن المغيرة) في رواية الاسماعيل من طريق ابن جريج وحدثني هشام بن هرو عن أبيه أنه حدثه عن المغيرة بن شعبة أنه حدثه، قال أبو داود عقب رواية وهيب: رواه حماد بن زيد وحماد بن سلمة عن هشام عن أبيه أن عمر، يعني لم يذكر المغيرة في السند. قلت: وهي رواية عبيد الله بن موسى التي تلي حديث الباب، وساق الاسماعيل من طريق حماد بن زيد وعبيد الله بن المبارك وعبدة كلهم عن هشام نحوه، وخالف الجميع وكيع فقال: عن هشام عن أبيه عن المسور بن مخرمة أن عمر استشار الناس في إملاص المرأة فقال المغيرة أخرجه مسلم. **قوله** (عن عمر رضي الله عنه أنه استشارهم) في رواية الاسماعيل من طريق سفيان بن عيينة، عن هشام عن أبيه عن المغيرة أن عمر، **قوله** (في إملاص المرأة) في رواية المصنف في الاعتصام من طريق أبي معاوية عن هشام عن أبيه عن المغيرة سأل عمر بن الخطاب في إملاص المرأة وهي التي تضرب بطنها فتلقى جنيهاً فقال: أيكم سمع من النبي **ﷺ** فيه شيئاً، وهذا التفسير أغص من قول أهل اللغة أن الإملاص أن تزلف المرأة قبل الولادة أي قبل حين الولادة، هكذا نقله أبو داود في السنن عن أبي عبيد، وهو كذلك في التريب له، وقال الحليل إملصت المرأة والزافة إذا رمت ولداً، وقال ابن القطاع إملصت الحامل ألفت ولدها، ووقع في بعض الروايات إملاص بغير ألف كأنه اسم فعل الولد لخلف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه أو اسم لتلك الولادة كالخداج، ووقع عند الاسماعيل من رواية ابن جريج عن هشام المشار إليها قال هشام الإملاص للجنين، وهذا يخرج أيضاً عن الحذف. وقال صاحب البارع: الإملاص الإسقاط، وإذا قبضت على شيء فقطع من يدك قول إملص من بدى إملاصاً وملص ملصاً ووقع في رواية عبيد الله بن موسى التي تلي حديث الباب أن عمر أعتد الناس من سمع النبي **ﷺ** قضى في السقط، **قوله** (فقال المغيرة) كذا في رواية عبيد الله بن موسى، وفي رواية ابن عيينة وقام المغيرة بن شعبة فقال: بلى أنا يا أمير المؤمنين، وفيه تهديد، وكان السياق يقتضي أن يقول فقلت، وقد وقع في رواية أبي معاوية المذكورة فقلت أنا، **قوله** (قضى النبي **ﷺ** بالغرة عبد أو أمة) كذا

في رواية عثمان عن وهيب بالام ، وهو يؤيد رواية النورين وسائر الروايات بفرقة ومنها رواية أبي معاوية بلطف  
 وسمعت النبي ﷺ يقول فيما غرة عبد أمانة . **قوله** ( فشهد محمد بن مسلمة أنه شهد النبي ﷺ قضى به ) كذا في رواية  
 وهيب مختصراً وفي رواية ابن عيينة ، فقال عمر من يشهد معك ؟ أقام محمد فشهد بذلك ، وفي رواية وكيع ، فقال انتهى  
 بمن يشهد معك لحاج محمد بن مسلمة فشهد له ، وفي رواية أبي معاوية فقال لا تبرح حتى تجيء بالخروج بما قلت ، قال فخرجت  
 فوجت محمد بن مسلمة فجلست به فشهد ، **قوله** ( سمع النبي ﷺ قضى به ) . **قوله** ( حدثنا عبيد الله بن موسى عن  
 هشام ) هو ابن عروة ، وهذا في حكم الثلاثيات لأن هشاماً تابعي كما سبق تقريره في رواية عبيد الله بن موسى أيضاً عن  
 الاعمش في أول الديات . **قوله** ( عن أبيه أن عمر ) هذا صورته بالارسال لكن تبين من الرواية السابقة واللاحقة أن  
 عروة حمله عن المغيرة وإن لم يصرح به في هذه الرواية ، وفي عدول البخاري عن رواية وكيع إشارة إلى ترجيح  
 رواية من قال فيه **عن** عروة عن المغيرة ، وهم الأكثر . **قوله** ( فقال المغيرة ) كذا لأبي ذر وهو الوجه ،  
 ولغيره ، وقال المغيرة ، بالواو . **قوله** ( أنت بمن يشهد ) كذا للأكثر بصيغة فعل الأمر من الاثنان ، وحذفت  
 هـد بعضهم الباء من قوله **ومن** ، ووقع في رواية أبي ذر عن غير الكشميين بألف مدودة ثم نون ثم مثناة بصيغة  
 استنهم المخاطب على إرادة الاستثبات أي أنت تشهد ، ثم استفهمه ثانياً : من يشهد معك ؟ **قوله** في طريق الثالث  
 ( حدثنا محمد بن عبد الله ) هو محمد بن يحيى بن عبد الله الذهلي نسبه إلى جده ، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من  
 طريق ابن خزيمة عن محمد بن يحيى عن محمد بن سابق ، وكلام الاستماعيل يشمر بأن البخاري أخرجه عن محمد بن سابق  
 نفسه بلا واسطة . **قوله** ( أنه استشارهم في إملاص المرأة مثله ) يعني مثل رواية وهيب قال ابن دقيق العيد : الحديث  
 أصل في إثبات دية الجنين وأن الواجب فيه غرة إما عبداً وإما أمة ، وذلك إذا ألقته ميتاً بسبب الجنابة ،  
 وتصرف الفقهاء بالتقييد في سن الغرة وليس ذلك من مقتضى الحديث كما تقدم ، واستشارة عمر في ذلك أصل في  
 سؤال الإمام عن الحكم إذا كان لا يعلمه أو كان عنده شك أو أراد الاستثبات . وفيه أن الوقائع الخاصة قد تخفى  
 على الأكابر ويعلمها من درتهم ، وفي ذلك رد على المقلد إذا استدلل عليه بخلافه فيجب لو كان صحيحاً علمه فلان  
 مثلاً فإن ذلك إذا جاز خفاؤه عن مثل عمر فخماؤه عن بعده أجوز ، وقد تعلق بقول عمر لثأين بمن يشهد معك  
 من يرى اعتبار العدد في الرواية ويشترط أنه لا يقبل أقل من اثنين كما في غالب الشهادات ، وهو ضعيف كما قال ابن  
 دقيق العيد ، فإنه قد ثبت قبول الفرد في عدة مواطن ، وطلب العدد في صورة جزئية لا يدل على اعتباره في كل  
 واقعة لجواز المانع الخاص بتلك الصورة أو وجود سبب يقتضي التثبت وزيادة الاستظهار ولا سيما إذا قامت قرينة  
 وقريب من هذا قصة عمر مع أبي موسى في الاستئذان . قلت : وقد تقدم شرحها مستوفى في كتاب الاستئذان  
 وبسط هذه المسألة أيضاً هناك ، ويأتى أيضاً في باب إجازة خبر الواحد من كتاب الأحكام ، وقد صرح عمر في  
 قصة أبي موسى بأنه أراد الاستثبات . وقوله **في إملاص المرأة** ، أصرح في وجوب الانفصال ميتاً من قوله في  
 حديث أبي هريرة **قضى في الجنين** ، وقد شرط الفقهاء في وجوب الغرة انفصال الجنين ميتاً بسبب الجنابة ، ولو  
 انفصل حياً ثم مات وجب فيه القود أو الدية كاملة ، ولو ماتت الأم ولم ينفصل الجنين لم يجب شيء عند الشافعية  
 لعدم ثبوت وجود الجنين ، وعلى هذا هل المعتبر نفس الانفصال أو تحقق حصول الجنين ؟ فيه وجهان : أحدهما  
 الثاني ، ويظهر أثره فيما لو قُتلت نصفين أو شق بطناً فشهد الجنين ، وأما إذا خرج رأس الجنين مثلاً بعد ما ضرب

وماتت الأم ولم ينفصل قال ابن دقيق العيد : ويحتاج من قال ذلك الى تأويل الرواية وحملها على أنه انفصل وان لم يكن في اللفظ ما يدل عليه . قلت : وقع في حديث ابن عباس عند أبي داود ، فأسقطت غلاما قد نبت شعره ميتا ، فهذا صريح في الانفصال ، ووقع بجمع ذلك في حديث الزهري في رواية عبد الرحمن بن خالد بن مسافر الماضية في الطلب ، فأصاب بطنها وهي حامل فقتل ولدها في بطنها ، وفي رواية مالك في هذا الباب ، فطرح جنيتهما ، واستدل به على أن الحكم المذكور خاص بولد الحرة لأن الفضة وردت في ذلك ، وقوله في إملاص المرأة ، وان كلن فيه هموم لكن الراوي ذكر أنه شهد رافعة مخرصة ، وقد تصرف الفقهاء في ذلك فقال الشافعية : الواجب في جنين الأمة هشر قيمة أمه كما أن الواجب في جنين الحرة هشر دينها ، وعلى أن الحكم المذكور خاص بمن يحكم بإسلامه (١) ولم يمرض لجنين محكوم بيهوده أو نصره ، ومن الفقهاء من قاله على الجنين المحكوم بإسلامه تبعا وليس هذا من الحديث ، وفيه أن القتل المذكور لا يجري مجرى الصيد والله أعلم . واستدل به على ذم الجمع في الكلام ، وعمل الكراهة إذا كان ظاهر النكاح ، وكذا لو كان منسجما لكنه في إبطال حق أو تحقيق باطل ، فاما لو كان منسجما وهو في حق أو مباح فلا كراهة ، بل ربما كان في بعضه ما يستحب مثل أن يكون فيه إذهاب مخاف الطاعة كما وقع لائل القاضي الفاضل في بعض رسائله ، أو إفلاج عن معصية كما وقع لمثل أبي الفرج بن الحرزي في بعض مواضعه ، وعلى هذا يحمل ما جاء عن النبي ﷺ وكذا عن غيره من السلف الصالح ، والذي يظهر لي أن الذي جاء من ذلك عن النبي ﷺ لم يكن عن قصد إلى التسجيع وإنما جاء اتفاقا لعظم بلاغته ، وأما من بعده فقد يكون كذلك وقد يكون عن قصد وهو الغالب ، وسرناهم في ذلك متفارقة جدا . والله أعلم

## ٢٦ - باب جنين للمرأة وأن العقول على الوالد وعصبة الوالد لا على الولد

٦٩٠٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** القيث عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قضى في جنين امرأة من بني لحيان برة عهد أو أمة . ثم إن المرأة التي قضى عليها بالذرة تؤقت قضى رسول الله ﷺ أن ميراثها لبنيها وزوجها ، وأن العقل على عصبتها ،

٦٩١٠ - **حدثنا** أحمد بن صالح **حدثنا** ابن وهب **حدثنا** يونس عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضي الله عنه قال : أفتتلت إمرأتان من هذيل فزمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلها وما في بطنها ، فاختصموا إلى النبي ﷺ فقضى أن دية جنيها برة عهد أو ولادة ، وقضى أن دية المرأة على عاقلتها ،

**قوله** ( باب جنين المرأة وأن العقول على الوالد وعصبة الوالد لا على الولد ) ذكر فيه حديث ابن هريرة المذكور في الباب الذي قبله من وجهين ، قال الاسماعيل : هكذا ترجم أن العقول على الوالد وعصبة الوالد ، وليس في الخبر إيجاب العقل على الوالد ، كان أراد الوالدة التي كانت هي الجانية فقد يكون الحكم عليها فإذا ماتت أو عاشت فالعقل على عصبتها انتهى . والمحمّد ما قال ابن بطال ، مراده أن عقل المرأة المقتولة على والد القاتلة وعصبتها . قلت :

(١) كذا في بعض النسخ ، ول بعض قبل قوله ولم يمرض ولا سلام تبعا ، ولعل به سقطا ونحوها



وأبوها وهصبه أبيها عصبتها فطابق لفظ الخبر الأول في الباب وأن العقل على عصبتها ، وبينه لفظ الخبر الثاني في الباب أيضا وقضى أن دية المرأة على عاقلتها ، وإنما ذكره بلفظ الوالد للاشارة إلى ماورد في بعض طرق القصة ، وقوله « لا على الوالد » قال ابن بطلان : يريد أن ولد المرأة إذا لم يكن من عصبتها لا يعقل عنها لاف العقل على العصبية دون ذوى الارحام ولذلك لا يعقل الإخوة من الأم ، قال : ومقتضى الخبر أن من يرثها لا يعقل عنها إذا لم يكن من عصبتها ، وهو متفق عليه بين العلماء كما قاله ابن المنذر . قلت : وقد ذكرت قبل هذا أن في رواية أسامة بن حمير « فقال أبوها إنما يعقلها بنوها » فقال النبي ﷺ الدية على العصبية ،

### ٢٧ - باب من استعان هبدا أو صبييا

ويذكر أن أم سلمة بعثت الى معلم للكتاب : ابعث لى غلاما ينفشون صوفا ، ولا تهبث الى حرا  
٦٩١١ - حدثني عمرو بن زرارة أخبرنا اسماعيل بن إبراهيم عن عبد العزيز « عن أنس قال : لما قدم رسول الله ﷺ المدينة أخذ أبو طلحة بيدي فانطلق بي إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله إن أنسا غلام كيس فلوخذكم ، قال فخدمته في الحفر والسفر ، فوالله ما قال لى شيئا صنعتته : لم صنعت هذا هكذا ، ولا لى شيئا لم أصنعه لم لم تصنع هذا هكذا »

قوله ( باب من استعان هبدا أو صبييا ) كذا الأكثر بالنون . وللنسخ والاسماعيل « استعان » بالراء . قال الكرماني : ومناسبة الباب للكتاب أنه لو هلك وجبت قيمة العبد أو دية الحر . قوله ( ويذكر أن أم سلمة بعثت الى معلم للكتاب ) في رواية النسخي « معلم كتاب » ، بالتنكير . قوله ( ابعث الى غلاما ينفشون ) هو يضم الغاء وبالكهين المعجمة . قوله ( صوفا ولا تهبث الى حرا ) كذا للجمهور بكسر الهمزة وفتح اللام الخفيفة بعد هاءياء ثقيلة وذكره ابن بطلان باللفظ « الا » بحرف الاستثناء وشرحه على ذلك ، وهو عكس معنى رواية الجماعة . وهذا الأثر وصله الثوري في جامعه وعبد الرزاق في مصنفه عنه عن محمد بن المنكدر عن أم سلمة وحكاية منقطع بين ابن المنكدر وأم سلمة لذلك ولم يحزم به ، ثم ذكر حديث أنس في خدمته النبي ﷺ في الحضر والسفر بالتماس أبي طلحة من النبي ﷺ واجابته له ، وأبو طلحة كان زوج أم أنس وعن رأيها فعل ذلك ، وقد بينت ذلك في أول كتاب الوصايا . قال ابن بطلان : إنما اشترطت أم سلمة الحر لأن جمهور العلماء يقولون من استعان حرا لم يبلغ أم هبدا بغير إذن مولاه فهل كان من ذلك العمل فهو ضامن لقيمة العبد وأما دية الحر فهي على عاقلة . قلت : وفي الفرق من هذا التعليل نظر ، ونقل ابن التين ما قال ابن بطلان ثم نقل عن الداودي أنه قال : يجعل فعل أم سلمة على أنها أهم قال فعلى هذا لا فرق بين حر وعبد ، ونقل عن غيره أنها إنما اشترطت أن لا يكون حرا لأنها أم لى قالنا كالحا وعبيدنا كعبيدها ، وأما أولادنا فاجتهدتم ، وقال الكرماني : امل عرضها من منع بعث الحر لإكرام الحر وإيصال المرض لأنه على تقدير هلاكه في ذلك لا تضمنه ، بخلاف العبد فإن الضمان عليها لو هلك به . وفيه دليل على جواز استخدام الاحرار وأولاد العيران فيما لا كبر مشقة فيه ولا يخاف منه التلص كما في حديث الباب ، وقد تقدمت الاشارة الى ذلك في أواخر الوصايا . قوله ( عن عبد العزيز ) هو ابن صبيب ، وقد تقدم فسوبا في هذا الحديث بعينه في كتاب الوصايا ، ومناسبة اثر أم سلمة لآفة أنس أن في كل منهما استخدام الصفيين باذن وليه ،

وهو جاز على العرف السائغ في ذلك ، وإنما خصت أم سلمة العبيد بذلك لأن العرف جرى برضا السادة باستخدام عبيدهم في الأمر اليسير الذي لا مشقة فيه ، بخلاف الاحرار فلم تجر العادة بالتصرف فيهم بالخدمة كما يتصرف في العبيد ، وأما قصة أنس فإنه كان في كفالة أمه فرأت له من المصلحة أن يخدم النبي ﷺ لما في ذلك من تحصيل النفع المآجل والآجل ، فأحضرته وكان زوجها معها فنسب الاحضار اليها تارة واليه أخرى ، وهذا صدر من أم سليم أول ما قدم النبي ﷺ المدينة كما سبق في باب حسن الخلق ، من كتاب الأدب واصله ، وكانت لآبي طلحة في احضار أنس قصة أخرى وذلك عند إرادة النبي ﷺ الخروج الى خيبر كما أوضحت ذلك هناك أيضا ، وتقدم في كتاب المغازي قوله ﷺ لآبي طلحة لما أراد الخروج الى خيبر : اللهم س لي غلاما يخرج معي فأحضر له أنسا ، وقد بدنت وجهه الجسم المذكور في كتاب الأدب أيضا ، قال الكرمانى : مناسبة الحديث لترجمة أن الخدمة مسئومة للامانة ، وقوله في آخر الحديث : فما قال لي لشيء صنعته لم صنع هذا هكذا ، ولا لشيء لم أصنعه لم لم تصنع هذا هكذا ، كذا وقع بصيغة واحدة في الاثبات والنفي ، وهو في الاثبات واضح وأما النفي فقال ابن التين مراده أنه لم يله في الشق الأول على شيء فله نائضا عن ارادته تجوزا عنه وحلا ولا لاه في الشق الثاني على ترك شيء لم يفعله خشية من أنس أنه يخطئ فيه قوله ، ول ذلك أشار بقوله : هذا هكذا ، لأنه كما صفع عنه فيما فعله نائضا عن إرادته صفع عنه فيما لم يفعله خشية وقوع الخطأ منه ، ولو فعله نائضا عن ارادته لصفحه عنه . انتهى ماخصا ، ولا يخفى تكلفه . وقد أخرجه الاسماعيلى من طريق ابن جريج قال : أخبرني اسماعيل وهو ابن إبراهيم المعروف بابن هاية راويه في هذا الباب بالفظ ولا شيء لم أقوله لم لم تفعله ، وهذا من رواية الاكابر عن الاصاغر قال ابن علية مشهور بالرواية عن ابن جريج فروى ابن جريج هنا من تليذه

## ٢٨ - باب المدن جبار ، واليثر جبار

٦٩١٢ - حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث حدثنا ابن شهاب عن سويد بن المسيب وأبي سامة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : العتباء جرحها جبار واليثر جبار والمدن جبار ، وفي ركاز المجلس قوله ( باب المدن جبار واليثر جبار ) كذا ترجم بعض الخبر ، وأفرد بهذه بعده ، وترجم في الزكاة لبقية وقد تقدم في كتاب الشرب من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بنجاحه وبدأ فيه بالمدين وثني باليثر ، وأورده هنا من طريق الليث قال : حدثني ابن شهاب وهذا مما سمعته الليث عن الزهري وهو كثير الرواية عنه بواسطة وبغير واسطة ، قوله ( عن سويد بن المسيب وأبي سامة ) كذا جمعهما الليث ووافقه الأكثر ، وانتصر بهنهم على أبي سامة ، وتقدم في الزكاة من رواية مالك عن ابن شهاب فقال : عن سويد بن المسيب وعن أبي سامة بن عبد الرحمن ، وهذا قد يظن أنه عن سويد مرسل وعن أبي سامة موصول ، وقد أخرجه مسلم والنسائي من رواية يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وسعيد بن عبد الله عن أبي هريرة قال الدارقطني : المخطوط عن ابن شهاب عن سعيد وأبي سامة ، وليس قول يونس بدفع . قلت : قد تأباه الأوزاعي عن الزهري في قوله : عن سويد الله لكن قال : عن ابن عباس ، بدل أبي هريرة ، وهو وهم من الراوى عنه يوسف بن خالد كما نبه عليه ابن عدى ، وقد روى سفيان بن حسين عن الزهري عن سويد وحده عن أبي هريرة شيئا منه ، وروى بعض الضعفاء عن

عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أنس بعضه ذكره ابن عدى وهو غلط ، وأخرج مسلم الحديث بتجاهه من رواية الأسود بن العلاء عن أبي سلمة ، وقد رواه عن أبي هريرة جماعة غير من ذكر منهم محمد بن زياد كما في الباب الذى بعد وهام بن منبه أخرجه أحمد وأبو داود والذئبان . قوله ( العجاء ) بفتح المهملة وسكون الجيم وبالمدة تأنيث أعجم وهى البهيمة ، ويقال أيضا لكل حيوان غير الإنسان ، ويقال لمن لا يفصح والمراد هنا الأول . قوله ( جبار ) بضم الجيم وتخفيف الموحدة هو الهدر الذى لا شيء فيه ، كذا أسنده ابن وهب عن ابن شهاب ، وعن مالك ما لا دية فيه أخرجه الترمذى ، وأصله أن العرب تسمى السيل جبارا أى لا شيء فيه ، وقال الترمذى فسر بعض أهل العلم قالوا : العجاء الدابة المنفردة من صاحبها فإصابته من انفلاتها فلا غرم على صاحبها ، وقال أبو داود بعد تخريجهم : العجاء التى تسكون منفردة لا يكون معها أحد ، وقد تسكون بالانهار ولا تسكون بالليل ووقع عند ابن ماجه فى آخر حديث عبادة بن الصامت : والعجاء البهيمة من الأنعام وغيرها ، والجبار هو الهدر الذى لا يفرم . كذا وقع التفسير مدرجا وكأنه من رواية موسى بن عقبة . وذكر ابن العربى أن بناء ج ب الرفع والاهدار من باب السلب وهو كثير يأتى اسم الفعل والفاعل السلب معناه ~~سكنا~~ بأتى لآيات معناه ، وتنبه شيخنا فى شرح الترمذى بأنه الرفع على باب ه لأن الانلاقات الآدمى مضمونة مقهور متلفها على ضمانها ، وهذا انلاف قد ارتفع عن أن يؤخذ به أحد ، وسيأتى بقية ما يتعلق بالعجاء فى الباب الذى يليه . قوله ( والبئر جبار ) فى رواية الأسود بن العلاء عند مسلم : والبئر جرحها جبار ، أما البئر فهى بكسر الموحدة ثم ياء ساكنة مهموزة ويجوز تسميتها وهى مؤنثة وقد تذكر على معنى الغليب والطوى والجمع أؤر وآبار بالمدة والتخفيف وهم مؤنثين بينهما موحدة ساكنة ، قال أبو عبيد : المراد بالبئر هنا العادية القديمة التى لا يعلم لها مالك تسكون فى البادية فيقع فيها انسان أو دابة فلا شيء فى ذلك على أحد ، وكذلك لو حفر بئرا فى ملكه أو فى موات فوقع فيها انسان أو غيره فتلّف فلا ضمان اذا لم يكن منه تسبب الى ذلك ولا تفرير ، وكذلك لو استأجر انسانا ليحفر له بئرا فتلّف عليه فلا ضمان ، وأما من حفر بئرا فى طريق المسلمين وكذلك فى ملك غيره بغير إذن فتلف بها انسان فانه يجب ضمانه على حافة الحافر والكفارة فى ماله ، وإن تلف بها غير آدمى وجب ضمانه فى مال الحافر ، وبالتحق بالبئر كل حفرة على التفصيل المذكور ، والمراد بجرحها وهى بفتح الجيم لا غير كما نقله فى النهاية عن الأزهرى ما حصل بالواقع فيها من الجراحة وليست الجراحة مخصوصة بذلك بل كل الانلاقات ما حفرها . قل عياض وجماعة إنما عبر بالمرح لانه الأغلب أو هو مثال تنبه به على ما عدها ، والحكم فى جميع الانلاف بها سواء كان على نفس أو مال ، ورواية الأكثر تناول ذلك على بعض الآراء ، ولكن الراجح الذى يحتاج التقدير لعموم فيه ، قال ابن بطال : وعجاف الخنزيرة فى ذلك تضمنوا حافر البئر مطلقا قياسا على ركب الدابة ، ولا قياس مع النص ، قال ابن العربى اتفقت الروايات المشهورة على التلفظ بالبئر ، وجاءت رواية شاذة بلفظ النار جبار ، بنون وألف ساكنة قبل الراء ، ومعناه عديم أن من استوقد نارا بما يجوز له فتمدّت حتى أتلّفت شيئا فلا ضمان عليه ، قال وقال بعضهم : صحفها بعضهم لأن أهل اليمن يكتبون النار بالياء لا بالألف فظن بعضهم البئر الموحدة النار بالنون فرواها كذلك ، قلت هذا التأويل نقله ابن عبد البر وغيره عن يحيى بن معين وجزمه بان معمر أصحفه حيث رواه عن وهام بن أبي هريرة ، قال ابن عبد البر : ولم يأت ابن معين على قوله بدليل ، وليس بهذا أحد حديث القات . قلت : ولا يفرض على الحفاظ التمسك بالاحتجالات . ويؤيده

ما قال ابن معين اتفاق الحفاظ من أصحاب أبي هريرة على ذكر البئر دون النار ، وقد ذكر مسلم أن علامة المنكر في حديث المحدث أن يعود إلى مشهور بكثرة الحديث والأصحاب فباتى عنه بما ليس عندهم وهذا من ذلك ، وبؤيده أيضا أنه وقع عند أحمد من حديث جابر بلفظه ، والجواب جبار ، بهميم مضمومة ووجهة تقييده وهي البئر ، وقد اتفق الحفاظ على تقييده سفيان بن حميد حيث روى عن الزهري في حديث الباب ، الرجل جبار ، بكسر الراء وسكون الجيم ، وما ذاك إلا أن الزهري مكث من الحديث والأصحاب فتفرد سفيان عنه بهذا اللفظ فعد منه ذكرا ، وقال الشافعي : لا يصح هذا . وقال الدارقطني : رواه عن أبي هريرة سعيد بن المسيب وأبو سلمة وعبيد الله بن عبد الله والأعرج وأبو صالح ومحمد بن زياد ومحمد بن سيرين فلم يذكرها ، وكذلك رواه أصحاب الزهري وهو المعروف . نعم الحكم الذي نقله ابن العربي صحيح ويمكن أن يتفق من حيث المعنى من الإلحاق بالجمعاء وبلحق به كل جماد ، فلو أن شخصا عثر فوق رأسه في جدار فوات أو انكسر لم يجب على صاحب الجدار شيء . قوله ( والمدين جبار ) وقع في رواية الأسود بن العلاء عند مسلم والمحدث جرحها جبار ، والحكم فيه ما تقدم في البئر لكن البئر مؤنثة والمحدث مذكر فكانه ذكره بالتأنيث للأولادة أو للملاحظة أرض المحدث ، فلو حفر معدنا في مائة أو في موات فوقع فيه شخص فوات فدمه هدر ، وكذلك استأجر أجيرا يعمل له فانهار عليه فوات ، وياتحق بالبئر والمحدث في ذلك كل أجير على عمل كن استأجر على حدود نخلة فسقط منها فوات . قوله ( وفي الركاز الخمس ) تقدم شرحه مستوفى في كتاب الزكاة

٢٩ - باب للمعجاء جبار . وقال ابن سيرين : كانوا لا يضمنون من النخعة ، ويضمنون من رد النعان . وقال حماد : لا تضمن النخعة إلا أن ينقض الإنسان الدابة . وقال شريح : لا تضمن ما وقعت أن يضربها فتضرب برجلها . وقال الحكم وحده : إذا ساق المكارى حمارا عليه امرأة فتخرب لاني عليه . وقال للشمي : إذا ساق دابة فأنعها فهو ضامن لما أصابت ، وإن كان خلفها مترسلا لم يضمن

٦٩١٣ - حدثنا مسلم حدثنا شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : للمعجاء عقلها جبار ، والبئر جبار ، والمدين جبار ، وفي الركاز الخمس

قوله ( باب المعجاء جبار ) أفردا ترجمة لما فيها من التفاريع الواردة عن البئر والمحدث ، وتقدمت الإشارة إلى ذلك . قوله ( وقال ابن سيرين كانوا لا يضمنون ) بالتقديد ( من النخعة ) بفتح النون وسكون الهمزة ثم جاء ماملة أي الضربة بالرجل ، يقال نفخت الدابة إذا ضربت برجلها ونفخ بالمال رمى به ونفخ عن فلان ونانح دفع ودافع قوله ( ويضمنون من رد النعان ) بكسر الهمزة ثم نون خفيفة هو ما يوضع في قم الدابة ليهرقها الراكب كما يختار والمعنى أن الدابة إذا كانت مركوبة فلقت الراكب عنانها فأصابت برجلها شيئا ضمنه الراكب ، وإذا ضربت برجلها من غير أن يكون له في ذلك تسبب لم يضمن ، وهذا الاثر وصله سعيد بن منصور عن هشيم حدثنا ابن عون عن محمد بن سيرين ، وهذا سند صحيح ، وأسند ابن أبي شيبة عن وجه آخر عن ابن سيرين نحوه . قوله ( وقال حماد لا تضمن النخعة إلا أن ينقض ) بنون ومعجمة ثم ماملة أي يهادن . قوله ( إنسان الدابة ) هو

أعم من أن يكون صاحبها أو أجنبيا ، وهذا الاثر وصل بعضه ابن أبي شيبة من طريق شعبة سألت الحكم عن رجل واقف على دابته فضربت برجلها فقال : يضمن ، وقال حماد : لا يضمن . **قوله** ( وقال شريح ) هو ابن الحارث القاضي المشهور . **قوله** ( لا يضمن ما عاقبت ) أي الدابة ( أن يضرها فتضرب برجلها ) وصله ابن أبي شيبة من طريق محمد بن سيرين عن شريح قال : يضمن السائق والراكب ولا يضمن الدابة إذا عاقبت قلت : وما عاقبت قال إذا ضربها رجل فصابته . وأخرجه سعيد بن منصور من هذا الوجه وزاد : أو رأسها إلا أن يضرها رجل فتعاقبه فلا ضمان ، . **قوله** ( وقال الحكم ) أي ابن عتيبة بمثناة وموحدة مصغر هو الكوفي أحد فقهاءهم ( وحماد ) هو ابن أبي سليمان أحد فقهاء الكوفة أيضا . **قوله** ( إذا ساق المسكاري ) بكسر الراء وبفتحها أيضا . **قوله** ( حمارا عليه امرأة فتضرب ) بالحاء المعجمة أي تسقط . **قوله** ( لا شيء عليه ) أي لا ضمان . **قوله** ( وقال الشعبي إذا ساق دابة فاصابها فهو ضامن لما أصابت وإن كان خلفها مترسلا لم يضمن ) وصاحبها سعيد بن منصور وابن أبي شيبة من طريق اسماعيل بن سالم عن عاصم وهو الشعبي قال : إذا ساق الرجل الدابة وأصابها فاصابت انسانا فهو ضامن ، فإن كان خلفها مترسلا أي يمشي على هيئته فلا شيء عليه ضمان فيما أصابت . قال ابن بطلال : فرق الحنفية فيما أصابت الدابة يدها أو رجلها فقالوا لا يضمن ما أصابت برجلها وذنبها ولو كانت بسبب ، ويضمن ما أصابت بيدها وفمها ، فأشار البخاري إلى الرد بما نقله عن أئمة أهل الكوفة بما يخالف ذلك . وقد احتج لهم الطحاوي بأنه لا يمكن التحفظ من الرجل والذنب بخلاف اليد والفم واحتج برواية سفيان بن حسين د الرجل جبار ، وقد غاطه الحفاظ ، ولو صح قاليد أيضا جبار بالتياس على الرجل . وكل منهما مقيد بما إذا لم يكن لمن هي معه مباشرة ولا تسبب ، ويحتمل أن يقال حديث د الرجل جبار ، مختصر من حديث د العجاء جبار ، لأنها فرد من أفراد العجاء ، وم لا يقولون بتخصيص العموم بالمفهوم فلا حجة لهم فيه ، وقد وقع في حديث الباب زيادة د والرجل جبار ، أخرجه الدارقطني من طريق آدم عن شعبة ، وقال تفرد آدم عن شعبة بهذه الزيادة وهي وهم ، وعند الحنفية خلاف فقال أكثرهم لا يضمن الراكب والقائد في الرجل والذنب إلا إن أوقفها في الطريق ، وأما السائق فتقبل ضامن لما أصابت يدها أو رجلها لأن النفحة برأى عينه فيمكنه الاحتراز عنها ، والراجع عندهم لا يضمن النفحة وإن كان يراها إذ ليس على رجلها ما يمنعها به فلا يمكنه التحرز عنه ، بخلاف الفم فإنه بمنعها باللجام ، وكذا قال الحنابلة . **قوله** ( حدثنا مسلم ) هو ابن إبراهيم ومحمد بن زيادة هو الجمحي والسند بصريون ، . **قوله** ( عن أبي هريرة ) في رواية الاسماعيل من طريق علي بن الجعد عن شعبة عن محمد بن زيادة سمعت أبا هريرة ، . **قوله** ( العجاء عقلا جبار ) في رواية حامد البلخي عن أبي زيد عن شعبة د جرح العجاء جبار ، أخرجه الاسماعيل ، ووقع في رواية الاسود ابن العلاء عند مسلم د العجاء جرحها جبار ، وكذا في حديث كثير بن عبد الله المزني عند ابن ماجه ، وفي حديث عبادة بن الصامت عنده ؛ وقال شيخنا في شرح الترمذي : وليس ذكر الجرح قيما وإنما المراد به إنزالها بأي وجه كان سواء كان بجرح أو غيره ، والمراد بالعقل الدية أي لدية فيما تنافه . وقد استدل بهذا الإطلاق من قال : لا ضمان فيما أنزلت البهيمة سواء كانت منفردة أو معها أحد سواء كان راکبها أو سائقها أو قاذفها ، وهو قول الظاهرية ، واستثنوا ما إذا كان الفعل منسوباً إليه بأن حملها على ذلك الفعل إذا كان راکبها كأن يلوي فلانها فتتلف

شيئا برجلها مثلاً أو يطعمها أو يزجرها حين يسوقها أو يقودها حتى تتلف ما درت عليه ، وأما لا ينسب إليه فلا ضمان فيه . وقال الشافعية إذا كان مع البهيمة انسان فانه يضمن ما أتلفته من نفس أو عضو أو مال سواء كان سائقاً أو راكباً أو قائداً سواء كان مالكا أو أجيراً أو مستأجراً أو مستعيراً أو غاصباً ، وسواء أتلقت بيدها أو رجلها أو ذنبها أو رأسها ، وسواء كان ذلك ليلاً أو نهاراً ، والحجة في ذلك أن الانلاف لا فرق فيه بين العمد وغيره ، ومن هو مع البهيمة حاكم عليها فهو كالآلة بيده ففعلها منسوب اليه سواء حملها عليه أم لا ، سواء علم به أم لا . وعن مالك كذلك إلا إن رحمت بغير أن يفصل بها أحد شيئاً ترحم بسببه ، وحكاه ابن عبد البر عن الجمهور . وقد وقع في رواية جابر عند أحمد والبخاري بلفظ السائمة جبار ، وفيه إشعار بأن المراد بالبعهاء البهيمة التي ترعى لكل بهيمة ، لكن المراد بالسائمة هنا التي ليس معها أحد لانه الغالب على السائمة ، وليس المراد بها التي لاتعافى كافي الزكاة فانه ليس مقصوداً هنا ، واستدل به على أنه لا فرق في إنلاف البهيمة للزروع وغيره في الليل والنهار وهو قول الحنفية والظاهرية ، وقال الجمهور : إنما يسقط الضمان إذا كان ذلك نهاراً ، وأما بالليل فان عليه حفظها ، فإذا أتلقت بتقصير منه وجب عليه ضمان ما أتلقت ، ودليل هذا التخصيص ما أخرجه الشافعي رضي الله عنه وأبو داود والنسائي وابن ماجه كلهم من رواية الأوزاعي والنسائي أيضاً وابن ماجه من رواية حديد الله بن عيسى والنسائي أيضاً من رواية محمد بن ميسرة وإسماعيل بن أمية كلهم عن الزهري عن حرام بن محيصة الانصاري عن البراء بن عازب قال كانت له ناقة ضاربة فدخلت حظاً فأفدت فيه فقضى رسول الله ﷺ أن حفظ الحواشي بالليل والنهار على أهلها وأن حفظ الماشية بالليل على أهلها وأن على أهل المواشي ما أصابت ماشيتهم بالليل ، وأخرج ابن ماجه أيضاً من رواية الليث عن الزهري عن ابن محيصة أن ناقة للبراء ولم يسم حراماً ، وأخرج أبو داود من رواية معمر عن الزهري فزاد فيه رجلاً قال : عن حرام بن محيصة عن أبيه ، وكذا أخرجه مالك والشافعي عنه عن الزهري عن حرام بن سعيد بن محيصة أن ناقة ، وأخرجه الشافعي في رواية المروني في المختصر عنه عن سفيان عن الزهري فراد مع حرام سعيد بن المسيب قال : إن ناقة للبراء ، وفيه اختلاف آخر أخرجه البيهقي من رواية ابن جريج عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل فاختلف فيه على الزهري على ألوان والمسند منها طريق حرام عن البراء . وحرام بمهاتمين اختلف هل هو ابن محيصة نفسه أو ابن سعد بن محيصة ، قال ابن حزم : وهو مع ذلك مجهول لم يرو عنه إلا الزهري ولم يوثقه . قلت : وقد وثقه ابن سعد وابن حبان لكن قال إنه لم يسمع من البراء انتهى وعلى هذا فيحتمل أن يكون قول من قال فيه عن البراء أي عن قصة ناقة البراء فتجتمع الروايات ، ولا يمتنع أن يكون الزهري فيه ثلاثة أشياء ، وقد قال ابن عبد البر : هذا الحديث وإن كان مرسل فهو مشهور حدث به الثقات ونقله فقهاء الحجاز بالقبول ، وأما إشارة الطحاوي إلى أنه منسوخ بحديث الباب فقد تعقبوه بأن النسخ لا يثبت بالاحتياط مع الجهل بالتاريخ ، وأقوى من ذلك قول الشافعي : أخذنا بحديث البراء بثبوته وصدقه رجاله ولا يخالفه حديثه والعجاء جبار ، لانه من العام المراد به الخاص ، فلما قال والعجاء جبار وقضى فيما أفدت العجاء بشيء في حال دون حال دل ذلك على أن ما أصابت العجاء من جرح وغيره في حال جبار وفي حال غير جبار ثم نقص على الحنفية أنهم لم يستمروا على الأخذ بهمومه في تضمين الراكب متمسكين بحديث الرجل جبار ، مع ضعف رايه كما تقدم ، وتعقب بهضمهم على الشافعية قولهم إنه لو جرت عادة قوم إرسال المواشي ليلاً وحديثها

نهارا انعكس الحكم على الأصح ، وأجابوا بأنهم اتبعوا المعنى في ذلك ، ونظيره القسم الواجب المرأة لو كان يكتسب ليلا ويأوى الى أهله نهارا لانعكس الحكم في حقه مع أن عماد القسم الليل ، نعم لو اضطربت العادة في بعض البلاد فسكان بعضهم يرسلها ليلا وبعضهم يرسلها نهارا فالظاهر أنه يقضى بما دل عليه الحديث

### ٣ - باب إثم من قتل ذميا بغير جرم

٦٩١٤ - **حَرْشُ** قَيْسِ بْنِ حَفْصٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ حَدَّثَنَا مُجَاهِدٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ النَّبِيِّ **ﷺ** قَالَ : مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهِدًا لَمْ يَرْحُ رَائِعَةَ الْجَنَّةِ ، وَإِنْ رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا »

**قوله** ( باب إثم من قتل ذميا بغير جرم ) بضم الجيم وسكون الراء ، وقد بينت في الجزية حكمة هذا القيد وأنه وإن لم يذكر في الخبر فقد عرف من قاعدة الشرع ، ووقع نصا في رواية أبي معاوية عن الحسن بن عمرو عند الاسماعيل بلفظ « حق » ، وللباق من رواية صفوان بن سليم عن ثلاثين من أبناء أصحاب رسول الله **ﷺ** عن آبائهم عن رسول الله **ﷺ** بلفظ « من قتل معاهدا له ذمة الله ورسله » ولأبي داود والنسائي من حديث أبي بكر « من قتل معاهدا في غير كنهه » والذي منسوب الى الذمة هو العهد ومنه ذمة المسلمين واحدة . **قوله** ( عبد الواحد ) هو ابن زياد . **قوله** ( حدثنا الحسن ) هو ابن عمرو الفقيمي بفاء ثم قاف مصغر وقد بينت حاله في كتاب الجزية . **قوله** ( مجاهد عن عبد الله بن عمرو ) هكذا في جميع الطرق بالعمنة وقد وقع في رواية مروان بن معاوية عن الحسن بن عمرو عن مجاهد عن جنادة بن أبي أمية عن عبد الله بن عمرو فزاد فيه رجلا بين مجاهد وعبد الله أخرجه النسائي وابن أبي حاتم من طريقه ، وجرم أبو بكر البردنجي في كتابه في بيان المرسل أن مجاهدا لم يسمع من عبد الله بن عمرو . **قوله** ( من قتل نفسا معاهدا ) كذا ترجم بالذمي ، وأورد الخبر في المعاهد وترجم في الجزية بلفظ « من قتل معاهدا » كما هو ظاهر الخبر ، والمراد به من له عهد مع المسلمين سواء كان بعقد جزية أو هدنة من سلطان أو أمان من مسلم ، وكأفاه أشار بالترجمة هنا الى رواية مروان بن معاوية المذكورة فان لفظه « من قتل قتيلا من أهل الذمة » ، والترمذي من حديث أبي هريرة « من قتل نفسا معاهدا له ذمة الله وذمة رسوله » ، الحديث وقد ذكرت في الجزية من تابع عبد الواحد على إسقاط جنادة ونقلت ترجمته الدارقطني لرواية مروان لأجل الروادة وبيئت أن مجاهدا ليس مدلسا وسماعه من عبد الله بن عمرو ثابت فترجم رواية عبد الواحد لأنه توبع وانفرد مروان بالزيادة ، وقوله « لم يرح » تقدم شرحه في الجزية ، والمراد بهذا النبي وإن كان عاما للتخصيص بزمان ما لما تماضت الأدلة العقلية والنقلية أن مات مسلما ولو كان من أهل الكباثر فهو محكوم بإسلامه غير مخلد في النار ومآله الى الجنة ولو عذب قبل ذلك ، **قوله** ( ليوجد ) كذا الأكثر هنا وفي رواية السكسيمي بحذف اللام . **قوله** ( أربعين عاما ) كذا وقع للجميع وخالفهم عمرو بن عبد الغفار عن الحسن بن عمرو عند الاسماعيل فقال « سبعين عاما » ، ومثله في حديث أبي هريرة عند الترمذي من طريق محمد بن عجلان عن أبيه عنه ولفظه « وإن ريحها ليوجد من مسيرة سبعين خريفا » ، ومثله في رواية صفوان بن سليم المشار اليها ونحوه

لأحمد من طريق هلال بن يساف عن رجل عن النبي ﷺ « سيكون قوم لم عهد فن قتل منهم رجلا لم يرح راحة الجنة وإن ربحها أي وجد من مسيرة سبعين عاما ، وعند الطبراني في الأوسط من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ « من مسيرة مائة عام ، وفي الطبراني عن أبي بكر « خمسمائة عام ، ووقع في الموطأ في حديث آخر « أن ربحها يوجد من مسيرة خمسمائة عام ، وأخرجه الطبراني في المعجم الصغير من حديث أبي هريرة ، وفي حديث لجابر ذكره صاحب الفردوس « إن ربح الجنة يدرك من مسيرة ألف عام ، وهذا اختلاف شديد ، وقد تكلم ابن بطال على ذلك فقال : الأربعون هي الأشد فمن بلغها زاد عمله وبقيته وندمه ، فكأنه وجد ربح الجنة التي تبعه على الطاعة ، قال : والسبعون آخر المعتكف ويعرض عندهما الندم وخشية هجوم الأجل فتزداد الطاعة بتوفيق الله فيجد ربحها من المدة المذكورة ، وذكر في الخمسمائة كلاما متكلفا حاصله أنها مدة الفترة التي بين كل نبى ونبي فن جاء في آخرها وآمن بالنبيين يكون أفضل من غيره فيجد ربح الجنة ، وقال الكرماني : يحتدل أن لا يكون العدد مخصوصه مقصودا بل المقصود المبالغة في التذكير ، ولهذا خص الأربعين والسبعين لأن الأربعين يشتمل على جميع أنواع العدد لأن فيه الآحاد وأحاده عشرة والمائة عشرات والآلاف مئات والسبع عدد فوق العدد الكامل وهو ستة إذا جازاه بقدره وهي النصف والثلث والسادس بغير زيادة ولا نقصان ، وأما الخمسمائة فهي ما بين السماء والأرض . قلت : والذي يظهر لي في الجمع أن يقال إن الأربعين أقل زمن يدرك به ربح الجنة من في الموقف والسبعين فوق ذلك أو ذكرت البياغة ، والخمسمائة ثم الآلاف أكثر من ذلك ، ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأعمال ، فن أدركه من المسافة البعدى أفضل من أدركه من المسافة القربى وبين ذلك ، وقد أشار الى ذلك شيخنا في شرح الترمذى فقال : اجمع بين هذه الروايات أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص يتفاوت منازلهم ودرجاتهم . ثم رأيت نحوه في كلام ابن العربي فقال : ربح الجنة لا يدرك بطبيعة ولا عادة وإنما يدرك بما يخاف الله من أدراكه ، فتارة يدركه من شاء الله من مسيرة سبعين وتارة من مسيرة خمسمائة . ونقل ابن بطال أن المهلب احتج بهذا الحديث على أن المسلم إذا قتل الذمى أو المعاهد لا يقتل به الانتصار في أمره على الوعيد الأخرى دون الذمى ، وسيأتى البحث في هذا الحكم في الباب الذي بعده

### ٣١ - باب لا يقتل المسلم بالكافر

٦٩١٥ - حدثنا أحمد بن حنبل بن يونس حدثنا زهير بن حداد حدثنا مطرف أن عامرا حدثهم عن أبي جحيفة قال « قلت لعلي ح . وحدثنا صدقة بن الفضل أخبرنا ابن عيينة حدثنا مطرف سمعت للشعبي يحدث قال سمعت أبا جحيفة قال سألت عليا رضي الله عنه : هل عندكم ثوب مما ليس في القرآن ؟ - وقال ابن عيينة مرة : ما ليس عند الناس - فقال : والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما عندنا إلا ما في القرآن ، إلا فمما يعطى رجل في كتابه ، وما في الصحيفة ، قلت : وما في الصحيفة ؟ قال : العقل ، وفكك الأسير ، وأن لا يقتل مسلم بكافر ،

قوله ( باب لا يقتل المسلم بالكافر ) عقب هذه الترجمة بالتي قبلها الإشارة الى أنه لا يلزم من الوعيد الشديد على قتل الذمى أن يفرض على المسلم إذا قتل عدوا ، والإشارة الى أن المسلم إذا كان لا يقتل بالكافر فليس له قتل كل



كافر ، بل يحرم عليه قتل الأذى والمعاهد بغير استحقاق . قوله (حدثنا صدقة بن الفضل) ثبت في بعض النسخ هنا  
 حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا مطرف أن عاصرا حدثهم عن أبي جحيفة ح وحدثنا صدقة بن الفضل الخ ،  
 والصواب ما عندنا (الأكثر ، وطريق أحمد بن يونس تقدمت في الجزية . قوله (مطرف) بممثلة وتشديد الراء هو  
 ابن طريف بوزن عظيم كوفي مشهور . قوله (سألت عليا) تقدم في كتاب العلم بيان سبب هذا السؤال ، وهذا  
 السياق أخصر من سياقه في كتاب العلم من وجه آخر عن مطرف ، قال أحمد عن سفيان بن عيينة بهذا السند وهل  
 عندكم شيء عن رسول الله ﷺ غير القرآن ؟ ولم يتردد فقال : لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ، إلا فهم يؤثرون  
 الله رجلا في القرآن وما في هذه الصحيفة ، فذكره ، وقد تقدم من وجه آخر عن مطرف في العلم وغيره مع شرح  
 الحديث وبيان اختلاف ألفاظ نقلته عن علي وبيان المراد بالعقل وفكك الأسير ، وأما ترك قتل المسلم بالكافر  
 فأخذ به الجمهور ، إلا أنه يلزم من قول مالك في قاطع الطريق ومن في معناه إذا قتل غيلة أن يقتل ولو كان المقتول  
 ذميا استثناء هذه الصورة من منع قتل المسلم بالكافر ، وهي لا تمنعني في الحقيقة لأن فيه معنى آخر وهو الفساد  
 في الأرض ، وخالف الحنفية فقالوا : يقتل المسلم بالذمي إذا قتله بغير استحقاق ولا يقتل بالمستأمن ، وعن الشعبي  
 والنخعي يقتل باليهودي والنصراني دون المجوسي ، واحتجوا بما وقع عند أبي داود من طريق الحسن عن قيس  
 ابن عباد عن علي بن أبي طالب لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده ، وأخرجه أيضا من رواية عمرو بن شعيب  
 عن أبيه عن جده ، وأخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس والبيهقي عن عائشة ومعهقل بن يسار ، وطرقه كلها  
 ضعيفة إلا الطريق الأول والثانية فإن سند كل منهما حسن ، وعلى تقدير قبوله فقالوا : وجه الاستدلال منه أن  
 تقديره ولا يقتل ذو عهد في عهده بكافر ، قالوا : وهو من عطف الخاص على العام فيقتضي تخصيصه ، لأن الكافر  
 الذي يقتل به ذو العهد هو الحرب دون المساوي له والأعلى ، فلا يبق من يقتل بالمعاهد إلا الحرب فيجب أن يكون  
 الكافر الذي لا يقتل به المسلم هو الحرب تدوية بين المعطوف والمعطوف عليه ، قال الطحاوي : ولو كانت فيه دلالة على  
 نفي قتل المسلم بالذمي لكان وجه الكلام أن يقول ولا ذى عهد في عهده وإلا لكان لنا والنبي ﷺ لا يلزم ، فلما لم  
 يكن كذلك قلنا أن ذا العهد هو المعنى بالقصاص فصار التقدير لا يقتل مؤمن ولا ذو عهد في عهده بكافر ، قال :  
 ومثله في القرآن (واللاني يؤمن من الميضي من نساءكم إن ارتبتم فعدتم ثلاثة أشهر ، واللاني لم يحضن ) ، فإن  
 التقدير واللاني يؤمن من الميضي واللاني لم يحضن ، وتعقب بأن الأصل عدم التقدير ، والكلام مستقيم بغيره إذا  
 حملنا الجملة مستأنفة ، ويؤيده افتصار الحديث الصحيح على الجملة الأولى . ولو سلم أنها للعطف فالمشاركة في أصل  
 النفي لا من كل وجه ، وهو كقول القائل مررت بزيد منطلقا وعمرو فانه لا يوجب أن يكون بعمره منطلقا أيضا  
 بل المشاركة في أصل المرور . وقال الطحاوي أيضا : لا يصح حمله على الجملة المستأنفة لأن سياق الحديث فيما يتعلق  
 بالدماء التي يسقط بعضها ببعض ، لأن في بعض طرقه ، المسلمون تتكافأ دماؤهم ، وتعقب بأن هذا المحصر مردود ، فإن  
 في الحديث أحكاما كثيرة غير هذه ، وقد أبدى الشافعي له مناسبة فقال : يشبهه أن يكون لما أعلمهم أن لا قود بينهم  
 وبين الكفار أعلمهم أن دماء أهل الذمة والعهد محرم عليهم بغير حق فقال لا يقتل مسلم بكافر ولا يقتل ذو عهد  
 في عهده ، ومعنى الحديث لا يقتل مسلم بكافر قصاصا ولا يقتل من له عهد مادام عهده باقيا ، وقال ابن السمعاني :  
 وأما حملهم الحديث على المستأمن فلا يصح لأن العبارة بعموم اللفظ حتى يقوم دليل على التخصيص ، ومن حيث

المعنى أن الحكم الذي يبنى في الشرع على الاسلام والكفر إنما هو اشرف الاسلام أو لنفس الكفر أو لها جميعا فان الاسلام يذبح الكرامة والكفر يذبح المهران ، وأيضا لإباحة دم الذي شبهة قائمة لوجود الكفر المبيع لدم والذمة إنما هي عهد عارض منع القتل مع بقاء الملة فن الوفاء بالعهد أن لا يقتل المسلم ذميا فان انفق القتل لم يتجه القول بالقود لأن الشبهة المبيحة لقتله موجودة ومع قيام الشبهة لا يتجه القود . قلت : وذكر أبو عبيد بسند صحيح عن زفر أنه رجع عن قول أصحابه فأسند عن عبد الواحد بن زياد قال : قلت لزفر إنكم تقولون نذرا المحدود بالشبهات لجهنم إلى أعظم الشبهات فأفندتم عليها المسلم يقتل بالكافر ، قال : فاشهد على أني رجعت عن هذا . وذكر ابن العربي أن بعض الحنفية سأل الشافعي عن دليل ترك قتل المسلم بالكافر قال وأراد أن يستدل بالعموم فيقول أخضه بالحربي ، فعدل الشافعي عن ذلك فقال : وجه دليل السنة والتعليل ، لأن ذكر الصفة في الحكم يقتضي التعليل لمعنى لا يقتل المسلم بالكافر تفضيل المسلم بالاسلام . فاحتج به الحنفية ما أخرجه الدارقطني من طريق عمار بن مطر عن إبراهيم بن أبي يحيى عن ربيعة عن ابن أبي ليلى عن ابن عمر قال : قتل رسول الله ﷺ مسلما بكافر وقال : أنا أولى من وفي بذمته ، قال الدارقطني : إبراهيم ضعيف ولم يروه موصولا غيره ، والمشهور عن ابن أبي ليلى مرسلا . وقال البيهقي : أخطأ زاربه عمار بن مطر على إبراهيم في سنده ، وإنما يرويه إبراهيم عن محمد بن المنكدر عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، هذا هو الأصل في هذا الباب ، وهو منقطع ورواية غير ثقة ، كذلك أخرجه الشافعي وأبو عبيد جميعا عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى . قلت : لم ينفرد به إبراهيم كما يوحى كلامه ، فقد أخرجه أبو داود في المراسيل والطحاوي من طريق سليمان بن بلال عن ربيعة عن ابن أبي ليلى ، وابن أبي ليلى ضعيف جماعة ووثق فلا يحتج بما ينفرد به إذا وصل ، فكيف إذا أرسل ، فكيف إذا خاف ؟ قاله الدارقطني . وقد ذكر أبو عبيد بعد أن حدث به عن إبراهيم بلغني أن إبراهيم قال : أنا حدثت به وربيعة عن ابن المنكدر عن ابن أبي ليلى ، فرجع الحديث على هذا إلى إبراهيم وإبراهيم ضعيف أيضا ، قال أبو عبيد : وبمثل هذا السند لا تسفك دماء المسلمين . قلت : وتبين أن عمار بن مطر خبط في سنده ، وذكر الشافعي في الأم ، كلاما حاصله أن في حديث ابن أبي ليلى أن ذلك كان في قصة المستأمن الذي قتله عمرو بن أمية ، قال فلي هذا لو ثبت لكان منسوخا لأن حديثه لا يقتل مسلم بكافر ، خطب به النبي ﷺ يوم الفتح كما في رواية عمرو بن شعيب ، وقصة عمرو بن أمية مقدمة على ذلك بزمان . قلت : ومن هنا يتجه صحة التأويل الذي تقدم من الشافعي ، فان خطابة يوم الفتح كانت بسبب القتل الذي قتله خراة وكان له عهد ، بخطاب النبي ﷺ فقال : لو قتلت مؤمنا بكافر لقتلته به ، وقال : لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهد ، فأشار بحكم الأول إلى ترك اقتصاصه من الخواص بالمعاهد الذي قتله . وبالحكم الثاني إلى النهي عن الاقدام على ما فعله القاتل المذكور ، والله أعلم . ومن حججه قطع المسلم بمرقة مال الذي ، قالوا والنفس أعظم حرمة ، وأجاب ابن بطلان بأنه قياس حسن لولا النص ، وأجاب غيره بأن القطع حق لله ، ومن ثم لو أعيدت المرفة بعينها لم يستحق سخطه ونحوه ، والقتل بخلاف ذلك . وأيضا اقتصاص يشترط في المساواة ولا مساواة للكافر والمسلم ، والقطع لا يشترط فيه المساواة

٢٢ - باب إذا اطمأنن المسلم يهوديا عند الغضب ، رواد أبو هريرة عن النبي ﷺ

٦٩١٦ - **حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ** حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ « عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : لَا تُخَيِّرُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ »

٦٩١٧ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ** حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيُّ عَنْ أَبِيهِ « عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَدْ لَطَمَ وَجْهَهُ فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِكَ مِنَ الْأَنْصَارِ قَدْ لَطَمَ وَجْهِي . فَقَالَ : ادْعُوهُ ، فَدَعَوْهُ ، فَقَالَ : أَطَمْتَ وَجْهَهُ ؟ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي مَرَرْتُ بِالْيَهُودِ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ : وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى النَّبِيِّ ، قَالَ فَقُلْتُ : أَعْلَى مُحَمَّدٍ ﷺ قَالَ فَأَخَذَتْنِي غَضَبَةٌ فَلَطَمْتُهُ . قَالَ : لَا تُخَيِّرُونِي مِنْ بَيْنِ الْأَنْبِيَاءِ ، فَإِنَّ النَّاسَ بِصَفَةِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ ، فَذَا أَنَا بِمُوسَى أَخِذْتُ بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ اللَّشْرِ ، فَلَا أُدْرِي أَفَاقَ قَبْلِي أَمْ جَزِيَّ بِصَفَةِ الْأُطُورِ »

**قوله** ( باب إذا لطم المسلم يهوديا عند الغضب ) أي لم يجب عليه قصاص كما لو كان من أهل الذمة ، وكان له رمز بذلك إلى أن المخالف يرى القصاص في اللطمة ، فلما لم يقتص النبي ﷺ للذي من المسلم دل على أنه لا يقتصر القصاص ، لكن ليس كل الكافرين يرى القصاص في اللطمة فيختص الأيراد بمن يقول منهم بذلك . **قوله** ( رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ ) تقدم موصولا مع شرحه في قصة موسى من أحاديث الأنبياء وفي بعض طرقه كما بدت هناك « فقال اليهودي إن لي ذمة وهدا » . **قوله** ( حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال لا تخيروا بين الأنبياء . وحدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري قال : جاء رجل من اليهود إلى رسول الله ﷺ قد لطم وجهه الحديث ) كذا اقتصر في السند الأول على بعض المتن وساقه تاما بالسند الثاني ، وكان سفيان وهو الثوري يحدث به تاما ومختصرا ، فقد أخرجه الإسماعيلي من رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان باللفظ « لا تخيروا بين الأنبياء » . وزاد « قال الله بهم كما بعثني » ، قال الإسماعيلي : لم يزد على ذلك ، ورواه يحيى القطان عن سفيان تاما . قلت : وإيس فيه « قال الله بهم كما بعثني » . **قوله** ( جاء رجل ) تقدم القول في اسمه وفي اسم الذي لطمه في قصة موسى . **قوله** ( لطم وجهي ) في رواية السرخسي « قد لطم وجهي » . **قوله** ( فقال أطمط وجهه » كذا للأكثري مرة الاستفهام وفي رواية السككيمي « لم لطمه » . **قوله** « أم جودي » في رواية السككيمي « جزي » ، وغيره وأول الأول ، وفي الحديث استعداء الذي على المسلم ، ورفعته إلى الحاكم ، وسماع الحاكم دعواه ، وتعلم من لم يعرف الحكم ما خفي عليه منه والاكتفاء بذلك في حق المسلم ، وأن الذي إذا أقدم من القول على ما لا علم له به جاز للمسلم المعروف بالعلم تعزيره على ذلك ، وتقدمت سائر فوائده في قصة موسى عليه السلام

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الديات والقصاص من الأحاديث المرفوعة على أربعة وخمسين حديثا ، المعلق منها وما في معناها من المناهات سبعة أحاديث والباقي موصول ، المكرر منها فيه وفيها مائة أربعون والمختص منها أربعة عشر حديثا ، وافقه مسلم على تحريرها سوى حديث ابن عمر « أن من ورطات الأمور » وحديث ابن عباس

« أبعض الناس إلى الله ثلاث : ملحد في الحرم ، الحديث ، وحديث أنس ، لو اطلع عليك ، وحديث ابن عباس وهذه ومذه سواء ، وحديث أبي قلابة المرسل « ما قتل أحد قط إلا في إحدى ثلاث ، وحديثه المرسل » دخل على نفر من الأنصار ، الحديث في القسامة ، وفيه من الآثار عن الصحابة فن بعدهم ثمانية وعشرون أثرا بعضهم مرسل وصارها معاني ، والله سبحانه وتعالى أعلم

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٨٨ - كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم ) كذا في رواية الفريري ، وصفط لمظ د كتاب ، من رواية المستمل ، وأما النسفي فقال « كتاب المرتدين ، ثم بسم ثم قال « باب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم وإثم من أشرك الخ ، وقوله « والمعاندين ، كذا لاكثر بالنون ، وفي رواية المهرجاني بالهاء بدل النون والاول الصواب

### ١ - باب إثم من أشرك بالله وعقوبته في الدنيا والآخرة

قال الله تعالى ( إِنَّ لِلشُّرْكِ لَظُلْمًا عَظِيمًا ) ( لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْبَبُنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ )

٦٩١٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَلَفَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ آيَةُ ( الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ) شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالُوا : أَبْنَانُ لَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّهُ لَيْسَ بِذَلِكَ ، أَلَا تَسْمَعُونَ إِلَى قَوْلِ لِقَانٍ ؟ ( إِنَّ لِلشُّرْكِ لَظُلْمًا عَظِيمًا )

٦٩١٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْفَضْلِ حَدَّثَنَا الْجَرِيرِيُّ ع . وَحَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ الْجَرِيرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَكْبَرُ الْكِبَايَرِ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ ، وَتَحْقُوقُ الْوَالِدَيْنِ ، وَشَهَادَةُ الزُّوْرُ وَشَهَادَةُ الزُّوْرِ ( ثَلَاثًا ) أَوْ قَوْلُ الزُّوْرِ ، فَمَا زَالَ يُسَكَّرُ رُهَا حَتَّى قُلْنَا : لَيْتَهُ سَكَتَ

٦٩٢٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَوْسَى أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ عَنْ فِرَاسٍ عَنْ الشَّيْبِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : جَاءَ أَهْرَابِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْكِبَايَرُ ؟ قَالَ : الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ . قَالَ : ثُمَّ مَاذَا ؟ قَالَ : ثُمَّ عَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ . قَالَ : ثُمَّ مَاذَا ؟ قَالَ : الْبَيْنُ الْقَدُوسُ . قُلْتُ : وَمَا الْبَيْنُ الْقَدُوسُ ؟ قَالَ : الَّذِي يَقْطَعُ مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا كَاذِبٌ

٦٩٢١ - **حديث** علاء بن يحيى حدثنا سفيان عن منصور والأعمش عن أبي وائل « عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رجل يا رسول الله أنؤاخذ بما عملنا في الجاهلية ؟ قال : من أحسن في الإسلام لم يؤاخذ بما عمل في الجاهلية ، ومن أساء في الإسلام أخذ بالأول والآخر »

**قوله** ( باب أثم من أشرك بالله تعالى وعقوبته في الدنيا والآخرة . قال الله عز وجل ( **إِنَّ الشِّرْكَ عَظِيمٌ** ) )  
 و ( **إِنَّ أَشْرَكَ لِحُبُلَانِ صَاحِكٍ** ) ولشكون من الحاسرين ) في رواية القابسي بعد قوله وقتالهم واثم من أشرك الخ ، وحذف لفظ د باب ، والواو في قوله ( **وَإِنَّ أَشْرَكَ** ) لعطف آية على آية والتقدير وقال لنن أشرك لأنه في التلارة بلا وار ، قال ابن بطال : الآية الأولى دالة على أنه لا إثم أعظم من الشرك ، وأصل الظلم وضع الشيء في غير موضعه ، فالشرك أصل من وضع الشيء في غير موضعه لأنه جعل لمن أخرجه من المهدم إلى الوجود مساويا فنسب النعمة إلى غير المنعم بها ، والآية الثانية خوطب بها النبي ﷺ والمراد غيره ، والاحتياط المذكور مقيد بالموت على الشرك لقوله تعالى ( **فَبِمَتَ رَهْمًا** ) فإولئك حببوا أعمالهم ) وذكر فيه أربعة أحاديث : الحديث الأول حديث ابن مسعود في تفسير قوله تعالى ( **الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ** ) وقد مضى شرحه في كتاب الإيمان في أوائل الكتاب ، وأشارت هناك إلى ما وقع في أحاديث الأنبياء في قصة إبراهيم عليه السلام من طريق حفص بن غياث عن الأعمش بهذا الإسناد والمتن وفي آخره « ليس كما يقولون ( **لَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ** ) بشرك الحديث ، وقد أرسل التفسير المذكور بعض روايته ، فعند ابن مردويه من طريق عيسى بن يونس عن الأعمش مختصرا وأفظه عن النبي ﷺ في قوله ( **الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ** ) قال : بشرك ، ومن طريق أبي أحمد الزبيري عن سفيان الثوري عن الأعمش مثله سواء ، وقد أخرجه الطبري من طريق منصور عن إبراهيم في قوله ( **لَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ** ) قال : لم يخالطوه بشرك ، هكذا أوردته موقوفا على إبراهيم ، ومن وجه آخر عن علقمة مثله ، وأخرج من طريق الأسود بن هلال عن أبي بكر الصديق مثله موقوفا عليه ، وعن عمر أنه قرأ هذه الآية ففرغ فسأل أبيه بن كعب فقال : إنما هو ولم يلبسوا إيمانهم بشرك ، ومن طريق زيد بن صوحان أنه قال لسلطان : آية قد بلغت من كل مبلغ ، فذكرها ، فقال سلطان : هو الشرك ، فسر زيد بذلك . وأورد من طريق جماعة من الصحابة ومن التابعين مثل ذلك ، ثم أورد عن عكرمة فولا آخر أنها خاصة بمن لم يهاجر ومن وجه آخر عن علي أنه قال : هذه الآية لإبراهيم خاصة ، ليست لهذه الأمة . وسندهما ضعيف . وصوب الطبري القول الأول وأنها على العموم لجميع المؤمنين . قال الطبري ردا على من زعم أن لفظ اللبس يأبى تفسير الظلم هنا بالشرك معتلا بأن اللبس الخلط ولا يصح هنا لأن الكفر والإيمان لا يجتمعان ، فاجاب بأن المراد بالذين آمنوا أعم من المؤمن الخاص وغيره واحتج بأن اسم الإشارة الواقع خبرا للدخول مع صلته يقتضي أن ما بعده ثابت لمن قبله لا اكتسابه ما ذكر من الصفة ، ولا ريب أن الأمن المذكور ثانيا هو المذكور أولا فيجب أن يكون الظلم عين الشرك لأنه تقدم قوله ( **وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ** - إلى قوله - **أَحَقُّ بِالْإِيمَانِ** ) قال وأما معنى اللبس فلبس الإيمان بالظلم أن يصدق بوجود الله ويخلط به عبادة غيره ، ويؤيده قوله تعالى ( **وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ** ) وعرف بذلك مناسبة ذكرها في أبواب المرتد ، وكذلك الآية التي صدر بها ، وأما الآية الأخرى

قالوا هي قضية شرعية ولا تستلزم الوقوع ، وفيل الخطاب له والمراد الأمة ، واقه أهل . الحديث الثاني حديث  
 أبي بكر في أكبر الكبائر ، وقد مضى شرحه في التعدادات وفي حقوق الوالدين من كتاب الادب . الحديث الثالث  
 حديث عبد الله بن عمرو في ذكر الكبائر أيضا ، وقد تقدم شرحه في « باب بين الغموس » من كتاب الايمان  
 . قوله ( جاء أعرابي ) لم أنف على اسمه . قوله ( قلت وما اليمين الغموس ) السائل عن ذلك قد يفهمه  
 من شرح الحديث المذكور ، ومحمد بن الحسين بن ابراهيم في أول السند هو المعروف بابن اشكاب أخو علي وهو  
 من أقران البخاري ولكنه سمع قبله قليلا ومات بعده . وعبيد الله بن موسى شيخه هو من كبار شيوخ البخاري  
 ، وقد أكثر عنه بلا واسطة ، وأقرب ذلك ما تقدم في أواخر الدييات في « باب جنين المرأة » وربما روى  
 بواسطه كمذا . الحديث الرابع حديث ابن مسعود ، قوله ( سفيان ) هو الثوري . قوله ( قال رجل ) لم أنف  
 على اسمه . قوله ( ومن أساء في الاسلام أخذ بالاول والآخر ) قال الخطابي : ظاهره خلاف ما أجمعت عليه الأمة  
 في اسلام بمجهه ما قبله ، وقال تعالى ( قل للذين كفروا إن ينهوا عن ما فعل سلفكم ) قال : ووجه هذا الحديث  
 في الاسلام فإنه لم يؤخذ بما مضى ، فإن أساء في الاسلام غاية الإساءة وركب أشد المعاصي وهو مستمر على  
 الاسلام فإنه إنما يؤخذ بما جهناه من المعصية في الاسلام ويكفي بما كان منه في المكفر كما يقال له : أنت فعلت  
 كذا وأنت كافر فلا منك إسلامك عن معارضة مثله ؟ انتهى ملخصا ، وحاصله أنه أول المؤاخذه في الأول  
 بالتبكيك وفي الآخر بالعقوبة ، والأولى قول غيره : إن المراد بالإساءة الكفر لأنه غاية الإساءة وأشد المعاصي  
 فإذا ارتد ومات هل كفره كان كمن لم يسلم فيما قبل على جميع ما قدمه ، وإلى ذلك أشار البخاري بإيراد هذا الحديث  
 بعد حديث « أكبر الكبائر الشرك » وأورد كلا في أبواب المرتدين ، ونقل ابن بطال عن المهلب قال : معنى  
 حديث الباب من أحسن في الاسلام بالمعادي على محافظته والقيام بشرائطه لم يؤخذ بما عمل في الجاهلية ، ومن  
 أساء في الاسلام أي في عقده بترك التوحيد أخذ بكل ما أسلفه . قال ابن بطال : فعرصته على جماعة من العلماء  
 فقالوا لا معنى لهذا الحديث غير هذا ، ولا تكون الإساءة هنا إلا الكفر للاجماع على أن المسلم لا يؤخذ بما عمل  
 في الجاهلية . قلت : وبه جزم المحب الطبري . ونقل ابن النين عن الداودي معنى من أحسن مات على  
 الاسلام ، ومن أساء مات على غير الاسلام . وعن أبي عبد الملك البوناني : معنى من أحسن في الاسلام  
 أي أسلم إسلاما صحيحا لا اتفاق فيه ولا شك ، ومن أساء في الاسلام أي أسلم رياء وسعة ، وهذا جزم القرطبي ،  
 واخبره معنى الاحسان الاخلاص حين دخل فيه ودوامه عليه إلى موته ، والإساءة بضد ذلك فإنه إن لم يخلص لإسلامه  
 كان منافقا فلا ينهدم عنه ما عمل في الجاهلية فيضاف نفاقه المتأخر إلى كفره الماضي فيعاقب على جميع ذلك . قلت :  
 وحاصله أن الخطابي حل قوله في الاسلام ، على صفة خارجة عن ماهية الاسلام ، وحمله غيره على صفة في نفس  
 الاسلام وهو أوجه . فنيته : حديث ابن مسعود هذا يقابل حديث أبي سعيد الماضي في كتاب الايمان مملعا عن  
 مالك ، فإن ظاهر هذا أن من ارتكب المعاصي بعد أن أسلم يكتب عليه ما عمله من المعاصي قبل أن يسلم ، وظاهر  
 ذلك أن من عمل الحسنات بعد أن أسلم يكتب له ما عمله من الخيرات قبل أن يسلم ، وقد مضى القول في توجيه  
 الثاني عند شرحه ، ويحتمل أن يحسب هنا بعض ما ذكر هناك كقول من قال إن معنى كتابة ما عمله من الخيرات في  
 الكفر أنه كان سببا لعمله الخير في الاسلام . ثم وجدت في « كتاب السنة » إمام العزيم بن جعفر وهو من دوس

الحنابلة ما يدفع دعوة الخطابي وابن بطال الاجماع الذي نقله ، وهو ما نقل عن الميموني عن أحمد أنه قال : بلغني أن أبا حنيفة يقول إن من أسلم لا يؤاخذ بما كان في الجاهلية ، ثم رد عليه بحديث ابن مسعود ففيه أن الذنوب التي كان الكافر يفعلها في جاهليته إذا أسلم عليها في الإسلام فإنه يؤاخذ بها لأنه باصراره لا يكون تاب منها وإنما تاب من الكفر فلا يثبت عنه ذنب تلك المعصية لإصراره عليها ، ولأن هذا ذهب الحليين من الشافعية ، وتأول بعض الحنابلة قوله ( قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ) على أن المراد ما سلف بما انتهوا عنه ، قال : الاختلاف في هذه المسألة مبني على أن التوبة هي الذم على الذنب مع الإقلاع عنه ، والعزم على عدم العود إليه والكفر إذا تاب من الكفر ولم يزم على عدم العود إلى الفاحشة لا يكون تابيا منها فلا تسقط عنه المطالبة بها والجراب عن الجمهور أن هذا خاص بالمسلم وأما الكافر فإنه يكرن بإسلامه كيوم ولدته أمه والأخبار دالة على ذلك كحديث أسامة لما أنكر عليه النبي ﷺ قتل الذي قال لا إله إلا الله حتى قال في آخره حتى تميت أنني كنت أسلمت يومئذ

٢ - باب حكم المرتد والمرتدة واستنابتهم . وقال ابن عمر والزهرري وإبراهيم : تقتل المرتدة . وقال الله تعالى ( كيف يهدي الله قوما كفروا بعد إيمانهم وشهدوا أن الرسول حق وجاءهم البينات ، والله لا يهدي القوم الظالمين . أولئك جزاؤهم أن عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين . خالدين فيها لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون . إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم . إن الذين كفروا بعد إيمانهم ثم ازدادوا كفرا إن نقبل توبتهم وأولئك هم المفلحون ) . وقال : ( يا أيها الذين آمنوا إن تطيعوا فريقا من الذين أوتوا الكتاب يردوكم بعد إيمانكم كافرين ) . وقال ( إن الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفرا لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلا ) . وقال ( من يردد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أذلة على الكافرين ، وإن من يشرح بالكفر صدرا فظلمهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم . ذلك بأنهم استحبوا الحياة الدنيا على الآخرة وأن الله لا يهدي القوم الكافرين . أولئك الذين طبع الله على قلوبهم وسمعهم وأبصارهم وأولئك هم المفلحون . لا جرم ) يقول حقا أنهم في الآخرة هم الخاسرون - إلى قوله - ( ثم إن ربك من بعدها لفتور رحيم . ولا يزالون يتقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا ، ومن يردد منكم عن دينه قيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون )

٦٩٢٢ - حديث أبو الثعمان محمد بن الفضل حدثنا حماد بن زيد عن أبيوب عن عكرمة قال : أتني على رضى الله عنه بزنادقة فأحرقهم ، فبلغ ذلك ابن عباس فقال : لو كنت أنا لم أحرقهم لنهي رسول الله ﷺ « لانهذبوا بمذاب الله ، وافتلتهم أقول رسول الله ﷺ : من بدل دينه فاقتلوه »

٦٩٢٣ - **حديث** حدثنا يحيى عن قرة بن خالد قال حدثني حميد بن هلال حدثنا أبو بردة وعن أبي موسى قال : أقبلتُ إلى رسول الله ﷺ ومعى رجلان من الأشعرين أحدهما عن يميني والآخر عن يساري ورسول الله ﷺ يستاك ، فكلأهما سأله ، فقال : يا أبا موسى - أو يا عبد الله بن قيس - قال قلت : والذي بعثك بالحق ما أظلماني على ما في أنفسهما ، وما شعرتُ أنهما يطلبان للعمل . فكأنني أنظر إلى رسواك تحت شفتيه قلعت ، فقال : لن - أولا - نفععملُ على عملنا من أراده ، ولكن اذهب أنت يا أبا موسى - أو يا عبد الله بن قيس - إلى ابن ، ثم اتبته معاذ بن جبل ، فلما قدم عليه أتى له وسادة قال : انزل ، فإذا رجل هندة موق ، قال : ما هذا ؟ قال : كان يهودياً فأسلم ثم مشهود . قال : اجلس . قال : لا أجلس حتى يقتل ، قضاه الله ورسوله ( ثلاث مرات ) ، فأمر به فقتل . ثم نذا كراً قيام الليل ، فقال أحدهما : أما أنا فاقوم وأنام ، وأرجو في نومتى ما أرجو في قومتي .

**قوله** ( باب حكم المرتد والمردة ) أى هل هما سواء أم لا . **قوله** ( واستنابتهما ) كذا لابي ذر ، وفي رواية القابسي ، واستنابتهما وحذف اللباقي ليجنب ذكرها كآبي ذر بعد ذكر الآثار عن ابن عمر وغيره . وتوجيه الأولى أنه جمع على إرادة الجنس ، قال ابن المذنب : قال الجمهور تقتل المرتدة ، وقال علي تشرق ، وقال عمر بن عبد العزيز تباع بأرض أخرى ، وقال الثوري تحبس ولا تقتل وأسند عن ابن عباس قال وهو قول عطاء ، وقال أبو حنيفة : تحبس الحرة وبؤسر مولد الأمة أن يجبرها . **قوله** ( وقال ابن عمر والزهرى وإبراهيم ) يعنى النخعي : تقتل المرتدة ، أما قول ابن عمر فنسبه مغلطاي إلى تخرج ابن أبي شيبة ، وأما قول الزهرى وإبراهيم فوصله عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى في المرأة تكفر بعد إسلامها قال : تستتاب فإن تابت وإلا قتل ، وعن معمر عن سعيد بن أبي عروبة عن أبي معشر عن إبراهيم مثله ، وأخرج ابن أبي شيبة من وجه آخر عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم ، وأخرج سعيد بن منصور عن هشيم بن عبيدة بن مقيث عن إبراهيم قال : إذا ارتد الرجل أو المرأة عن الإسلام استنابا فإن تابا تركا وإن أبيا قتلا ، وأخرج ابن أبي شيبة عن حفص بن عبيدة عن إبراهيم ولا يقتل ، والأول أقوى فإن عبيدة ضعيف ، وقد اختلفت نقله عن إبراهيم ، ومقابل قول هؤلاء حديث ابن عباس ولا تقتل النساء إذا هن ارتدن ، رواه أبو حنيفة عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس أخرجه ابن أبي شيبة والدارقطنى ، وخالفه جماعة من الحفاظ في لفظ المتن ، وأخرج الدارقطنى عن ابن المنكدر عن جابر أن امرأة ارتدت فأمر النبي ﷺ بقتلها ، وهو يمسك على ما نقله ابن الطلاع في الأحكام أنه لم ينقل عن النبي ﷺ أنه قتل مرتدة . **قوله** ( وقال الله تعالى : كيف يهدي الله قوما كفروا بعد إيمانهم وشهدوا أن الرسول حق - إلى قوله - غفور رحيم إن الذين كفروا إلى آخرها ) كذا لابي ذر وساق الآية إلى ( الظالمون ) وفي رواية القابسي بمد قوله إن تقبل توبتهم وأولئك هم الضالون وفي رواية النسفي ( كيف يهدي الله قوما كفروا بعد إيمانهم - الآية إلى قوله - كافرين ) كذا عنده ، وكأنه وقع عنده خلط هذه بالتي بعدها وساق وفي رواية كريمة والأصيل ما حذف من الآية لابي ذر ، وقد أخرج النسائي ومحمد بن حبان عن ابن عباس وكان رجل من



الانصار أسلم ثم ندم وأرسل إلى قومه فقالوا يا رسول الله هل له من قوبة ؟ فزك ( كيف يهدي الله قوما - إلى قوله - إلا الذين تابوا ) فأسلم . **قوله** ( وقال يا أيها الذين آمنوا ان طيعوا فريقا من الذين أوتوا الكتاب يردوكم بعد إيمانكم كافرين ) قال عكرمة نزات في شاس بن قيس المودى ، دس على الأنصار من ذكرهم بالحرب التي كانت بينهم قتادرا يقتلون ، فأناهم النبي ﷺ فذكرهم فمروا ألما من الشيطان فعانق بعضهم بعضا ثم انصرفوا ساهمين مطمئنين فزات ، أخرجه اسحق في نفسه مطولا . وأخرجه الطبراني من حديث ابن عباس موصولا رقى هذه الآية الإشارة إلى التحذير عن مصادقة أهل الكتاب اذلا يؤمنون أن يفتنوا من صادقهم عن دينه . **قوله** ( وقال ان الذين آمنوا ثم كفروا ) ( ثم كفروا ثم آمنوا ثم ازدادوا كفرا ) الآية وساقها كلها في رواية كريمة . وقد استدلل بها من قال لا تقبل توبة الزندي كما سيأتي تقريره . **قوله** ( من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه ) وساق في رواية كريمة إلى الكافرين ، ووقع في رواية أبي ذر ( من يرتد ) بدالين وهي قراءة ابن عامر ونافع ، وللباقين من القراء ورواة الصحيح ( من يرتد ) بتشديد الهال ، ويقال إن الادغام لغة تميم والاضمار لغة الحجاز ، ولهذا قيل إنه وجد في مصحف عثمان بدالين ، وقيل بل رافق كل قارى مصحف بلده ، فعل هذا فهو في مصحف المدينة والقمام بدالين وفي البقية بدال واحدة . **قوله** ( ولكن من شرح بالكفر صدرا ) ( وأولئك هم الغافلون ) كذا لأبي ذر وساق في رواية كريمة الآيات كلها ، وهي حجة لهدم المؤاخنة بما وقع حالة الاكراه كما سيأتي تقريره بعد هذا . **قوله** ( لا جرم ) يقول حقا ( أنهم في الآخرة هم الخاسرون إلى لغفور رحيم ) والمراد أن معنى لا جرم حقا وهو كلام أبي عبيدة وحذف من رواية النسقي ففيها بعد قوله صدرا الآيتين إلى قوله غفور رحيم ، وفي الآية وعيد شديد لمن ارتد عتاروا أقوله تعالى ( ولكن من شرح بالكفر صدرا ) إلى آخره . **قوله** ( ولا يزالون يقاتلواكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا ) إلى قوله وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ) كذا لأبي ذر وساق في رواية كريمة أيضاً الآيات كلها ، والغرض منها قوله ( إن استطاعوا ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر ) إلى آخرها فإنه يقيدهم طاق ما في الآية السابقة ( من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ) إلى آخرها قال ابن بطال : اختلاف في استنباط المرتد فقيل يستتاب فإن تاب وإلا قتل وهو قول الجمهور ، وقيل يجب قتله في الحال جاء ذلك عن الحسن وطاوس وبه قال أهل الظاهر . قلت : ونقله ابن المنذر عن معاذ وعبيد بن عمير وعليه يدل نصرف البخاري فإنه استظهر بالآيات التي لا ذكر فيها الاستتابة والتي فيها أن التوبة لا تنفع ، وبمهوم قوله من بدل دينه فاقبلوه ، وبقصة معاذ التي بعدها ولم يذكر غير ذلك ، قال الطحاوي : ذهب هؤلاء إلى أن حكم من ارتد عن الاسلام حكم الحرب الذي بلغته الدعوة فإنه يقاتل من قبل أن يدعى ، قالوا : وإنما تشرع الاستتابة لمن خرج عن الاسلام لا عن بصيرة ، فأما من خرج عن بصيرة فلا . ثم نقل عن أبي يوسف موافقتهم لكن قال : ان جاءه بائنا بالثوبة خليت سبيله وولت أمره إلى الله تعالى وعن ابن عباس وعطاء : ان كان أصله مسلماً لم يستتب والا استتيب ، واستدل ابن القصار بقول الجمهور بالاجماع يعني السكوني لأن عمر كتب في أمر المرتد : هلا حبسته و ثلاثاً أيام وأطعمتموه في كل يوم رقيقاً أهله يتوب فيتوب الله عليه ؟ قال : ولم ينكر ذلك أحد من الصحابة كأنهم فهموا من قوله ﷺ من بدل دينه فاقبلوه أي إن لم يرجع ، وقد قال تعالى ( فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة ظلوا سبيهم ) واختاف القائلون

بالاستنابة هل يكتبني بالمرة أو لا بد من ثلاث ؟ وهل الثلاث في مجلس أو في يوم أو في ثلاثة أيام ؟ وعن علي  
 يستناب شهرا ، وعن النخعي يستناب أبدا كذا نقل عنه مطلقا ، والنخعي أن من تكررت منه الردة وسبأني  
 مزيد لذلك في الحديث الأول عند ذكر الزنادقة . ثم ذكر في الباب حديثين : الأول ، **قوله** (أيوب) هو السختياني  
 وعكرمة هو مولى ابن عباس . **قوله** (أبي علي) هو ابن أبي طالب ، تقدم في باب لا يعذب بمذاب الله ، من  
 كتاب الجهاد من طريق سفيان بن عيينة عن أيوب بهذا السند أن عليا حرق قوما ، وذكرت هناك أن الحميدي  
 رواه عن سفيان بلفظ « حرق المرتدين » ، ومن وجه آخر عند ابن أبي شيبة « كان أناس يعبدون الأصنام في السمر »  
 وعند الطبراني في الاوسط من طريق سويد بن غفلة « أن عليا بلغه أن قوما ارتدوا عن الاسلام فبعث اليهم  
 فأطعمهم ثم دعاهم الى الاسلام فاقبوا ، فغضب غضبا شديدا ثم أتى بهم فغضب أعنفهم ورممهم فبسا ثم أتى عليهم الحطب  
 فأحرقهم ثم قال : صدق الله ورسوله ، وزعم أبو المظفر الاسفرايني في المال والنحل ، أن الذين أحرقهم علي  
 طائفة من الروافض ادعوا فيه الالهية وهم السبائية وكان كبيرهم عبد الله بن سبأ يهوديا ثم أظهر الاسلام وابتدع  
 هذه المقالة ، وهذا يمكن أن يكون أصله ما روينا في الجزء الثالث من حديث أبي طاهر المخلص من طريق عبد الله  
 ابن شريك العامري عن أبيه قال : قيل لعل ان هنا قوما على باب المسجد يدعون أنك ربهم ، فدعاهم فقال لهم وياكم  
 ما تقولون ؟ قالوا : أنت ربنا وخالقنا ورازقنا . فقال : ويلكم إنما أنا عبد مثلكم آكل الطعام كما تأكلون وأشرب  
 كما تشربون ، ان أطعت الله أتاني ان شاء وان عصيته خضعت أن يعذبني ، فأتوا الله وارجعوا ، فأبوا . فلما كان  
 الغد غدوا عليه فجاء قنبر فقال : قد والله رجعوا يقولون ذلك الكلام ، فقال أدخلهم فقالوا كذلك ، فلما كان الثالث  
 قال لمن قلتم ذلك لا تملكنكم بأخبث قتلة ، فأبوا الا ذلك ، فقال يا قنبر ائتني بفعله معهم مرورهم فغدا لهم أخدودا بين  
 باب المسجد والقصر وقال : احضروا فأبدوا في الارض ، وجاء بالحطب فطرحه بالنار في الاخدود وقال : أتى  
 طارحكم فيها أو ترجموا ، فأبوا أن يرجعوا فغضب بهم فيها حتى إذا احترقوا قال :

أتى إذا رأيت أمرا منكرا أوقدت ناري ودعوت قنبرا

وهذا سند حسن ، وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق قتادة « أن عليا أتى بناس من الرط يعبدون وثنا  
 فأحرقهم » ، فسنده منقطع ، فان ثبت حمل على قصة أخرى ، فقد أخرج ابن أبي شيبة أيضا من طريق أيوب بن  
 النعمان « شهدت عليا في الرحبة ، فجاء رجل فقال ان هنا أهل بيت لهم ومن في دار يعبدونه فقام يمشي الى الدار  
 فأخرجوا اليه بمائة رجل قال فالحب عليهم على الدار » . **قوله** (بزنادقة) بزاي ونون وقاف جمع زنديق بكسر  
 أوله وسكون ثانيه ، قال أبو حاتم المجسني وغيره : الزنديق فارسي معرب أصله زنده كرداي ، يقول بدوام  
 الدهر لأن زنده الحياء وكرد العمل ، ويطلق على من يكون دقيق النظر في الامور . وقال ثعلب : ليس في كلام  
 العرب زنديق وإنما قالوا زنديق لمن يكون شديد التحيل ، وإذا أرادوا ما تريد العامة قالوا ملحد ودهري بفتح  
 الدال أي يقول بدوام الدهر ، وإذا قالوها بالضم أرادوا أكبر السن . وقال الجوهرى : الزنديق من الثوبية ، كذا  
 قال وفسره بعض الشراح بأنه الذي يدعى أن مع الله إلها آخر ، وتعقب بأنه يلزم منه أن يطلق على كل مشرك ،  
 والتحقيق ما ذكره من صنف في الملل ان أصل الزنادقة اتباع دهبان ثم ماني ثم مزدك الاول بفتح الدال وسكون  
 المشمة المصطنعة بعدها صاد مهملة ، والثاني بتشديد النون وقد تحفف والياء خفيفة ، والثالث بزاي ساكنة ودال

مهلة مفتوحة ثم كاف ، وحاصل مقالهم أن النور والظلمة قديمان وانما امتزجا لحدث العالم كله منهما ، فن كان من أهل الشر فهو من الظلمة ومن كان من أهل الخير فهو من النور . وأنه يجب السجى في تخليص النور من الظلمة ليلازم اذهاق كل نفس . والى ذلك أشار المتنبي حيث قال في قصيدته المشهورة :

وكم اظلام الليل عندك من يد تخبر أن المانوية تكذب

وكان بهرام جدي كسرى تميل على ماني حتى حضر عنده وأظهر له أنه قبل مقاتله ثم قتله وقتل أصحابه وبقيت منهم بقايا اتبعوا مزدك المذكور ، وقام الاسلام والزنديق يطابق على من يعتقد ذلك ، وأظهر جماعة منهم الاسلام خفية القتل ومن ثم أطلق الاسم على كل من أمر الكفر وأظهر الاسلام حتى قال مالك الزندقة ما كان عليه المنافقون وكذا أطلق جماعة من الفقهاء الشافعية وغيرهم أن الزنديق هو الذي يظهر الاسلام ويخفي الكفر ، فان أرادوا اشتراكهم في الحكم فهو كذلك والا فاصلهم ما ذكرت ، وقد قال النووي في لغات الروضة : الزنديق الذي لا يتحمل ديناً ، وقال محمد بن مغن في التنقيب على المذهب : الزنادقة من الشنوية يقولون ببقاء الدهر وبالتناسخ ، قال ومن الزنادقة الباطنية وهم قوم زعموا أن الله خلق شيناً ثم خلق منه شيناً آخر فدير العالم بأسره ويسمونهم العقل والنفس وتارة العقل الأول والعقل الثاني ، وهو من قول الشنوية في النور والظلمة إلا أنهم غيروا الاسمين ، قال ولهم مقالات سخيفة في النبوات وتحريف الآيات وفراض العبادات ، وقد قيل إن سبب تفسير الفقهاء الزنديق بما يفسر به المنافق قول الشافعي في المختصر : وأى كفر ارتد إليه عما يظهر أو يسر من الزندقة وغيرها ثم تاب سقط عنه القتل ، وهذا لا يلزم منه اتحاد الزنديق والمنافق بل كل زنديق منافق من غير عكس وكان من أطلق عليه في الكتاب والسنة المنافق يظهر الاسلام ويبطن عبادة الوثن أو اليهودية ، وأما الشنوية فلا يحفظ أن أحداً منهم أظهر الاسلام في العهد النبوي والله أعلم . وقد اختلف النقلة في الذين وقع لهم مع على ما وقع على ما سألينه ، واشتهر في صدور الإسلام الجعديين درهم فذهبهم خالد القسري في يوم عيد الأضحى ، ثم كثروا في دولة المنصور وأظهر له بعضهم معتقده فأبادهم بالقتل ثم ابنه المهدي فأكثرت من قتلهم وقتلهم ، ثم خرج في أيام المأمون بابك بجوحدتين مفتوحتين ثم كاف عنقه الحرثي بضم المعجمة وتشديد الراء فقلب على بلاد الجبل وقتل في المسلمين ودمر الجيوش إلى أن ظفر به المعتصم فصليه ، وله أتباع يقال لهم الحرمية وقصصهم في التواريخ معروفة . قوله ( فبلغ ذلك ابن عباس ) لم أفق على اسم من بلغه ، وابن عباس كان حينئذ أميراً على البصرة من قبل على . قوله ( انتهى رسول الله ﷺ لا تعذبوا بعذاب الله ) أي انتهى عن القتل بالنار لقوله لا تعذبوا وهذا يحتمل أن يكون عما سمعه ابن عباس من النبي ﷺ ، ويحتمل أن يكون سمعه من بعض الصحابة ، وقد تقدم في باب لا يعذب بعذاب الله ، من كتاب الجهاد من حديث أبي هريرة د بعثنا رسول الله ﷺ فقال : إن وجدتم فلاناً وفلاناً فأحرقوهما الحديث وفيه إن النار لا يعذب بها إلا الله ، ويثبت هناك اسمها وما يتعلق بشرح الحديث ، وعند أبو داود عن ابن مسعود في قصة أخرى د أنه لا ينبغي أن يعذب بالنار إلا رب النار . قوله ( واقتلهم بقول رسول الله ﷺ ) في رواية اسماعيل ابن علية عند أبي داود في الموحدين د فان رسول الله ﷺ قال . قوله ( من بدل دينه قاتلوه ) زاد اسماعيل بن علية في روايته د فبلغ ذلك علياً فقال : ويح أم ابن عباس ، كذا عند أبي داود وعند الدارقطني بحذف د أم ، وهو محتمل أنه لم يرض بما اعترض به ورأى أن انتهى للتنزيه كما تقدم بيان الاختلاف فيه ، وسيأتي في الحديث الذي

عليه مذهب معاذ في ذلك وأن الامام إذا رأى التغليب بذلك فعله ، وهذا بناء على تفسير «ويعج» بأنها كلمة رحمة فتوجه له لكونه حمل النهي على ظاهره فاعتقد التحريم مطلقاً فألغى ؛ ويحتمل أن يكون قالها رضا بما قال ، وأنه حفظ ما ليس به بناء على أحد ما قيل في تفسير «ويعج» أنها يقال بمعنى المدح والتعجب كما حكاه في النهاية ، وكأنه أخذه من قول الخليل : هي في موضع رافة واستملاح كقولك للصبي ويعجه ما أحسنه حكاه الأزهرى ، وقوله من هو عام يخص منه من بدله في الباطن ولم يشب عليه ذلك في الظاهر فإنه تجرى عليه أحكام الظاهر ويستثنى منه من بدل دينه في الظاهر لكن مع الاكراه كما سيأتى في كتاب الاكراه بعد هذا ، واستدل به على قتل المرتدة كالمترد ، وخصه الحنفية بالذكر وتمسكوا بحديث النهي عن قتل النساء وحل الجمهور النهي على الكافرة الأصلية إذا لم تباعث القتل ولا القتل لقوله في بعض طرق حديث النهي عن قتل النساء لما رأى المرأة مقتولة ، ما كانت هذه لتقتل ، ثم نهى عن قتل النساء ، واحتجوا أيضاً بأن من الشرطية لاتعم المؤنث ، وتعقب بأن ابن عباس راوى الخبر قد قال تقتل المرتدة ، وقتل أبو بكر في خلافته امرأة ارتدت والصحابه متوافرون فلم ينكر ذلك عليه أحد ، وقد أخرج ذلك كله ابن المنذر ، وأخرج الدارقطني أثر أبي بكر من وجه حسن ، وأخرج مثله سرفوعاً في قتل المرتدة لكن سنده ضعيف ، واحتجوا من حيث النظر بأن الأصلية تسترق فتكون غنيمة للجهاديين والمرتدة لا تسترق عندهم فلا غنم فيها فلا يترك قتالها . وقد وقع في حديث معاذ أن النبي ﷺ لما أرسله إلى ابنى قال له «أيما رجل ارتد عن الاسلام فادعه فان عاد والا فاضرب عنقه» ، وأيما امرأة ارتدت عن الاسلام فادعها فان عادت والا فاضرب عنقها ، وسنده حسن ، وهو نص في موضع الزواج فيجب المصير اليه ، ويؤيده اشتراك الرجال والنساء في الحدود كلها الزنا والسرقة وشرب الخمر والقتل ، ومن صور الزنا رجس المحصن حتى يموت فاستثنى ذلك من النهي عن قتل النساء ، فكذلك يستثنى قتل المرتدة ، وتمسك به بعض الشافعية في قتل من انتقل من دين كفر إلى دين كفر سواء كان ممن يقر أمه عليه بالجزية أولاً وأجاب بعض الحنفية بأن العموم في الحديث في المبدل لا في التبديل ، فأما التبديل فهو مطابق لا عموم فيه ، وعلى تقدير التسليم فهو متروك الظاهر اتفاقاً في الكافر ولو أسلم فإنه يدخل في عموم الخبر وليس مراداً ، واحتجوا أيضاً بأن الكافر ملة واحدة فلو قصر اليهودى لم يخرج عن دين الكافر ، وكذلك لو تمرد الوثني ، فوضع أن المراد من بدل دين الاسلام بدين غيره لان الدين في الحقيقة هو الاسلام قال الله تعالى ﴿ان الذين عند الله الاسلام﴾ وما عداه فهو برعهم المدهى ، وأما قوله تعالى ﴿ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه﴾ فقد احتج به بعض الشافعية فقال : يؤخذ منه أنه لا يقر على ذلك ، وأجيب بأنه ظاهر في أن من ارتد عن الاسلام لا يقر على ذلك ، سلمنا لكن لا يلزم من كونه لا يقبل منه أنه لا يقر بالجزية بل عدم القبول والحسرة إنما هو في الآخرة ، سلمنا أن عدم القبول يستفاد منه عدم التقرير في الدنيا لكن المستفاد أنه لا يقر عليه ، فلو رجع إلى الدين الذي كان عليه وكان مقرراً عليه بالجزية فإنه يقتل إن لم يسلم مع إمكان الامساك بأما لا تقبل مية ولا تقتله ؛ ويؤيد تخصيصه بالاسلام ما جاء في بعض طرقه : فقد أخرج الطبراني من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس رفعه «من خالف دينه دين الاسلام فاضربوا عنقه» ، واستدل به على قتل الزنديق من غير استنابة ، وتعقب بأن في بعض طرقه كما تقدم أن علياً استنابهم ، وقد نص الشافعي كما تقدم على القبول مطابقاً وقال يستناب الزنديق كما يستناب المرتد ، وعن أحمد وأبي حنيفة روايتان أحدهما لا يستناب والاخرى ان تسكر منه لم

تقبل توبته ، وهو قول الليث وإسحق ، وحكى عن أبي إسحق المروزي من أئمة الشافعية ولا يثبت عنه بل قيل انه  
نحريف من إسحق بن راهويه والاول هو المشهور عند المالكية ، وحكى عن مالك إن جاء ثانياً يقبل منه والا فلا ،  
وبه قال أبو يوسف ، واختاره الاستاذان أبو إسحق الاسفراييني وأبو منصور البغدادي . وعن بقية الشافعية أوجه  
كالذهاب المذكورة ، وخامس يفصل بين الدائمة فلا يقبل منه وتقبل توبة غير الدائمة ، وأقوى ابن الصلاح بأن  
الزنديق إذا تاب تقبل توبته ويعزر فإن عاد بادرناه بطرب عنقه ولم يعمل ، واستدل من منع بقوله تعالى ﴿ إلا  
الذين تابوا وأصلحوا ﴾ فقال : الزنديق لا يطلع على صلاحه لأن الفساد إنما أتى عما أسره فإذا اطلع عليه وأظهر الإفلاج  
عنه لم يزد على ما كان عليه ، وبقوله تعالى ﴿ إن الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفراً لم  
يكن الله يفر لهم ﴾ الآية ، وأجيب بأن المراد من مات منهم على ذلك كما فسره ابن عباس فيما أخرجه ابن  
أبي حاتم وغيره ، واستدل مالك بأن توبة الزنديق لا تعترف ، قال وإنما لم يقتل النبي ﷺ المناقين لتألف ولأنه لو  
قتلهم لقتلهم بهله فلا يؤمن أن يقول قاتل إنما قتلهم لمعنى آخر ، ومن حجة من استباحهم قوله تعالى ﴿ اتخذوا أيمانهم  
جنته ﴾ فدل على أن إظهار الأيمان يحسن من القتل ، وكلام أجعوا على أن أحكام الدنيا هي الظاهر والله يتولى العسائر  
وقد قال ﷺ لا سامة ولا شفقت من قلبه ، وقال الذي ساره في قتل رجله أليس يصل ، قال : نعم قال : أو أنك  
الذين نهيتم عن قتالهم ، وسيأتي قريباً أن في بعض طرق حديث أبي سعيد أن عابد بن الوليد لما استأذن في قتل الذي  
أنكر الفسقة وقال كم من مصل يقول بلسان ما ليس في قلبه فقال ﷺ ( إنني لم أؤمر أن أقب من فلوب الناس ،  
أخرجه مسلم ، والأحاديث في ذلك كثيرة . الحديث الثاني حديث أبي موسى الأشعري ، وهو مشتمل على أربعة  
أحكام : الاول السواك وقد تقدم في الطهارة أتم بما هنا ، الثاني ذم طلب الامارة ومنع من حرص دليها وسيأتي  
بسطه في كتاب الأحكام ، الثالث بعث أبي موسى إلى الين وارسال معاذ أيضاً ، وقد تقدم بيانه في كتاب المغازي  
بعد غزوة الطائف بثلاثة أبواب ، الرابع قصة اليهودي الذي أسلم ثم ارتد وهو المقصود هنا . قوله ( يحيى ) هو ابن  
سعيد القطان والسند كله بصريون . قوله ( عن أبي موسى ) في رواية أحمد عن يحيى القطان بهذا السند ، قال أبو  
موسى الأشعري ، . قوله ( ومعنى رجلان من الأشعريين ) هما من قومه ولم أفت على اسمهما ، وقد وقع في الأوسط  
للطبراني ، من طريق عبد الملك بن عيسى عن أبي بردة في هذا الحديث أن أحدهما ابن عم أبي موسى ، وعند مسلم  
من طريق يزيد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبي بردة رجلان من بني عيسى . قوله ( فسكلاهما سأل ) كذا فيه بحذف  
المستول ، ويؤيده أحد في روايته المذكورة فقال فيها « سأل العمل » ، وسيأتي بيان ذلك في الأحكام من طريق يزيد  
ابن عبد الله وانظروا ، فقال أحدهما أسمرنا يا رسول الله ، فقال الآخر مثله ، وسلم من هذا الوجه « أسمرنا على  
بعض ما ولاك الله ، ولا أحد والناسي من وجه آخر عن أبي بردة « فشهد أحدهما فقال : جئتكم لنستمع بئنا على  
عملك فقال الآخر مثله ، وعندهما من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه وأتاني ناس من الأشعريين فقالوا انطلق  
معنا إلى رسول الله ﷺ فإن لنا حاجة ، ففهم معهم ، فقالوا أنستم بئنا في عملك ، ويجمع بأنه كان معهما من  
يتبعهما وأطلق صيغة الجمع على الاثنين . قوله ( فقال يا أبا موسى أو يا عبد الله بن قيس ) شك من الراوي بأيهما  
عاطبه ، ولم يذكر القول في هذه الرواية ، وقد ذكره أبو دارد عن أحمد بن حنبل وسدد كلاهما عن يحيى القطان  
بسنده فيه فقال « ما تقول يا أبا موسى » ومثله أسلم عن محمد بن حاتم عن يحيى . قوله ( قلت والذي به ذلك بالحق

ما أطلعاني على ما في أنفسهما) يفسر به رواية أبي العباس و فاعتذرت الى رسول الله ﷺ عما قالوا وقلت لم أدري ما حاجتهم ، فصدقتني وعذرتني ، وفي لفظ و قال لم أعلم لماذا جاءوا . **قوله** (إن أروا) شك من الراوي ، وفي رواية يريد عند مسلم و إنما واقع . **قوله** (لا نستعمل على عملنا من أرواه) في رواية أبي العباس و من سألنا و بفتح اللام وفي رواية يريد و أحدا سألناه ولا أحدا حرص عليه ، وفي أخرى و قال إن أخوانكم عندنا من يطلبه فلم يستعن بهما في شيء حتى مات ، أخرجه أحد من رواية اسماعيل بن أبي خالد عن أخيه عن أبي بردة ، وأدخل أبو داود بينه وبين أبي بردة رجلا . **قوله** (ثم أتبعه) بهمة ثم مشاة ساكنة . **قوله** (معاذ بن جبل) بالنصب أي بعثه بعده . وظاهره أنه ألحقه به بعد أن توجه . ووقع في بعض النسخ وأتبعه بهمة وصل وتشديد ، ومعاذ بالرفع لكن تقدم في المغازي بلفظ و بعث النبي ﷺ أبا موسى ومعاذ إلى اليمن فقال يسرا ولا تسرا ، الحديث ويحصل على أنه أضاف معاذ إلى أبي موسى بعد سبق ولايته لكن قبل توجهه فوصاهما عند التوجه بذلك ، ويمكن أن يكون المراد أنه وصى كلا منهما واحد بعد آخر . **قوله** (فلما قدم عليه) تقدم في المغازي أن كلا منهما كان على عمل مستقل ، وأن كلا منهما كان إذا سار في أرضه ففرب من صاحبه أحدث به عهدا ، وفي أخرى هناك و لعمري يزاوران فزار معاذ أبا موسى ، وفي أخرى و ضرب فسطاطا ، ومعنى و أتى له وسادة ، فرشها له ليجلس عليها ، وقد ذكر الباجي والاصيل فيما نقله عياض عنهما أن المراد بقول ابن عباس و فاضطجعت في عرض الوسادة الفراش ، ورده النووي فقال : هذا ضعيف أو باطل ، وإنما المراد بالوسادة ما يجلس تحت رأس النائم ، وهو كما قال ، قال وكانت عادتهم أن من أراد الإكرامه وضعا الوسادة تحته مبالغة في الإكرامه . وقد رفع في حديث عبد الله بن عمرو و إن النبي ﷺ دخل عليه فأتى له وسادة ، كما تقدم في الصيام ، وفي حديث ابن عمر و أنه دخل على عبد الله بن مطيع فطرح له وسادة . فقال له ماجئت لأجلس ، أخرجه مسلم ولم أر في شيء من كتب اللغة أن الفراش يسمى وسادة . **قوله** (قال أنزل) أي فاجلس على الوسادة . **قوله** (فاذا رجل الخ) هي جملة حالية بين الأمر والجواب ، ولم أفت دلي أمم الرجل المذكور ، وقوله و كان يوديا فأسلم ثم هود ، في رواية مسلم وأبي داود ثم راجع دينه دين السوء . ولاحظ من طريق أبيوب بن حميد بن هلال عن أبي بردة قال و قدم معاذ بن جبل على أبي موسى فاذا رجل عنده فقال : ما هذا - فذكر مثله وزاد - ونحن نريده على الإسلام منذ أحسبه شهريين وأخرج الطبراني من وجه آخر عن معاذ وأبي موسى و أن الله ﷺ أمرهما أن يعلما الناس ، فزار معاذ أبا موسى فاذا عنده رجل موقن بالحديث فقال : يا أخى أو بهشت تعذب الناس إنما بهشتنا نعامهم دينهم ونأمرهم بما ينفعهم فقال أنه أسلم ثم كفر ، قال : والذي بعث محمدا بالحق لا أبرح حتى أحرقه بالنار . **قوله** (لا أجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله) بالرفع خبر مبتدأ محذوف ويجوز النصب . **قوله** (ثلاث مرات) أي كرر هذا الكلام ثلاث مرات وبين أبو داود في روايته أنهما كررا القول أبو موسى يقول اجلس ومعاذ يقول : لا أجلس ، فعلى هذا فقوله ثلاث مرات من كلام الراوي لا تنتم كلام معاذ ، ووقع في رواية أبيوب بعد قوله قضاء الله ورسوله و أن من رجع عن دينه - أو قال بدل دينه - فانتلوه . **قوله** (فأمر به يقتل) في رواية أبيوب و قال واقع لا أقعد حتى تضربوا عنقه تضرب عنقه ، وفي رواية الطبراني التي أثرت اليها و فأتى يعطى فألب فيه النار فكشفتها وطرحه فيها ، ويمكن الجمع بأنه ضرب عنقه ثم ألقي في النار . ويؤخذ منه أن معاذ وأبا موسى كانا يريان جواز التعذيب بالخيار

وأحرق الميت بالنار مبالغة في أهائه وترهيبها من الاعتداء به . وأخرج أبو دارود من طريق طلحة بن يحيى ويزيد بن عبد الله كلاهما عن أبي بردة عن أبي موسى قال : قدم علي معاذ ، فذكر قصة اليهودي وفيه فقال لا أول من دأبني حتى يقتل لقتل ، قال أحدهما : وكان قد استيب قبل ذلك . وله من طريق أبي اسحق الشيباني عن أبي بردة : أنه أتى أبو موسى برجل قد ارتد عن الإسلام فدعاه فأبى عشرين ليلة أو قريباً منها ، وجاء معاذ فدعاه فأبى فغضب عنقه ، قال أبو داود : رواه عبد الملك بن حمير عن أبي بردة فلم يذكر الاستتابة ، وكذا ابن فضال عن الشيباني ، وقال المسعودي عن القاسم يعني ابن عبد الرحمن في هذه القصة : فلم يزل حتى ضرب عنقه وما استتابه . وهذا يعارضه الرواية المثبتة لأن معاذاً استتابه ، وهي أقوى من هذه الروايات الساكنة عنها لانعاضها ، وعلى تقدير ترجيح رواية المسعودي فلا حجة فيه لمن قال يقتل المرتد بلا استتابة ، لأن معاذاً يكون اكتفى بما تقدم من استتابة أبي موسى ، وقد ذكرت قريباً أن معاذاً روى الأمر باستتابة المرتد والمرتدة قوله ( ثم تذاكر أقيام الليل ) في رواية سعيد بن أبي بردة . فقال أبو موسى أقرؤهم قائماً وقاعداً وعلى واحدتي وأنتفرقه ، بفاء وقاف بينهما وار تقيبة أي الأدم قراءة في جميع الأحوال ، وفي أخرى : فقال أبو موسى كيف تقرأ أنت يا معاذ ؟ قال : أنام أول الليل فأقوم وقد قضيت حاجتي فأقرأ ما كتب الله لي . قوله ( وأرجو في نومتى ما أرجو في قومتي ) في رواية سعيد وأحسب ، في الموضعين كما تقدم بياض في المغازي ، وحاصله أنه يرجو الأجر في ترويح نفسه بالنوم ليكون أندر عند القيام . وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم : توبة أمهين على البلد الواحد ، وقسمه البلد بين أمهين ، وفيه كراهة - زوال الإمامة والمرص عليها ومنع المريض منها كما سيأتي بسطه في كتاب الأحكام ، وفيه تزارر الإخوان والأمراء والعلماء ، وإكرام الضيف ، والمبادرة إلى إنكار المنكر ، وإقامة الحد على من وجب عليه ، وأن المباحات يؤجر دلجها بالنية إذا صارت وسائل للمقاصد الواجبة أو المندوبة أو تمكيداً لشيء منهما

### ٣ - باب قتل من أبى قبول الفرائض وما نُسبوا إلى الردة

٦٩٢٤ - حَرْشُ يَحْيَى بْنِ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا الْإِثُّ عَنْ مُعْقِلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ أَنَّهُ قَالَ : مَا تَوَفَّى النَّبِيُّ ﷺ وَأَسْتَخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ وَكَفَرَمَنْ كَفَرَمَنْ مِنَ الْعَرَبِ قُلُومٌ : يَا أَبَا بَكْرٍ كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ وَقَدْ قُلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَن قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ حَمَمَ مَنِي مَالِهِ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِعَتَّةٍ وَحَسَابِهِ عَلَى اللَّهِ ۝

٦٩٢٥ - قال أبو بكر : والله لأقاتن من فرق بين الصلوة والزكاة ، قال الزكاة حق المال ، والله لو منوني مائة كانوا يؤذونها إلى رول الله ﷻ فقاتلهم على منها . قال عمر : فوالله ما هو إلا أن رأيت أن قد شرح الله صدر أبي بكر لقتال ، فرفقت أنه الحق .

قوله ( باب قتل من أبى قبول الفرائض ) أي جواز قتل من امتنع من لزوم الأحكام الواجبة والعمل بها .

قال الملب : من امتنع من قبول الفرائض نظر فإن أقر بوجود الزكاة مثلاً أخذت منه قهراً ولا يقتل ، فإن أضاف إلى امتناعه نصب لانتال فوئل إلى أن يرجع ، قال مالك في الموطأ : الأمر عندنا بمن منع فريضة من فرائض الله تعالى فلم يستطع المسلمون أخذها منه كان حقاً عليهم جهاده ، قال ابن بطلان : مراده إذا أقر بوجودها لا خلاف في ذلك . **قوله** ( وما نسبوا إل الردة ) أي أطلق عليهم اسم المرتدين ، قال الكرماني دما ، في قوله وما نسبوا نافية **صكنا** قال ، والذي يظهر لي أنها مصدرية أي ونسبتهم إلى الردة وأشار بذلك إلى ماورد في بعض طرق الحديث الذي أورده كما سألته ، قال القاضي عياض وغيره ، كان أهل الردة ثلاثة أصناف : صنف طادوا إلى عبادة الاوثان وصنف تبعوا مسيلة والأسود العنسي وكان كل منهما ادعى النبوة قبل موت النبي ﷺ فصدق مسيلة أهل النجاة وجماعة غيرهم وصدق الأسود أهل صنعاء وجماعة غيرهم ، فقتل الأسود قبل موت النبي ﷺ بقايل وبقى بعض من آمن به فقتلهم حال النبي ﷺ في خلافة أبي بكر ، وأما مسيلة فجزأ إليه أبو بكر الجيش وعابهم خالد بن الوليد فقتلوه . وصنف ثالث استمروا على الاسلام لكنهم جحدوا الزكاة وتناولوا بأنها خاصة بمن النبي ﷺ ، وهم الذين ناظر عمر أبا بكر في قتالهم كما وقع في حديث الباب ، وقال أبو محمد بن حزم في المل والنحل : اتسمت العرب بعد موت النبي ﷺ على أربعة أقسام : طائفة بقيت على ما كانت عليه في حياته وهم الجمهور ، وطائفة بقيت على الاسلام أيضاً إلا أنهم قالوا نقيم الشرائع إلا الزكاة وهم كثير لكنهم قليل بالنسبة إلى الطائفة الأولى ، والثالثة أعلنت بالكفر والردة كأصحاب طليحة وسجاح وهم قليل بالنسبة لمن قبلهم إلا أنه كان في كل قبيلة من يقاوم من ارتد ، وطائفة توفقت فلم تطع أحداً من الطوائف الثلاثة وترهبوا لمن تكون الغلبة فأخرج أبو بكر اليوم البدوت وكان فيروز ومن معه غلبوا على بلاد الاسود وقتلوه وقتل مساجمة بالنجاة وعاد طليحة إلى الاسلام وكذا سجاح ورجع غالب من كان ارتد إلى الاسلام فلم يحمل المول إلا والجميع قد واجهوا دين الاسلام وقه الحد . **قوله** ( أن أبا هريرة قال ) في رواية مسلم عن أبي هريرة ، وهكذا رواه الأكثر عن الزهري بهذا السند على أنه من رواية أبي هريرة عن هر وعن أبي بكر ، وقال يونس بن يزيد عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن أبا هريرة أخبره أن رسول الله ﷺ قال دأرت أن أقاتل الناس ، الحديث فسأله على أنه من مسند أبي هريرة ولم يذكر أبا بكر ولا عمر أخرجه مسلم ، وهو محمول على أن أبا هريرة سمع أصل الحديث من النبي ﷺ وحضر مناظرة أبي بكر وعمر فقهها كما هي ، وبؤيده أنه جاء عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بلا واسطة من طريق أخرجه مسلم من طريق العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه ، ومن طريق أبي صالح ذكوان كلاهما عن أبي هريرة ، وأخرجه ابن خزيمة من طريق أبي العنيس سعيد بن كثير بن عبيد عن أبيه ، وأخرجه أحمد من طريق همام بن منبه ، ورواه مالك خارج الموطأ عن أبي الزناد عن الأعرج ، وذكره ابن منبه في كتاب الايمان من رواية عبد الرحمن بن أبي عمرة كهم عن أبي هريرة ، ورواه عن النبي ﷺ أيضاً ابن عمر كما تقدم في أوائل الكتاب في كتاب الايمان وجابر وطارق الاشجعي عند مسلم وأخرجه أبو داود والترمذي من حديث أنس وأصله عند البخاري كما تقدم في أوائل الصلاة وأخرجه الطبراني من وجه آخر عن أنس ، وهو عند ابن خزيمة من وجه آخر عنه لكن قال د عن أنس عن أبي بكر ، وأخرجه البزار من حديث النعمان بن بشير ، وأخرجه الطبراني من حديث سهل بن سعد وابن عباس وجريمر البجلي وفي الأوسط من حديث سمرة ، وسأذكر ما في رواياتهم من فائدة زائدة إن شاء الله تعالى . **قوله** ( وكفر من



كفر من العرب) في حديث أنس عند ابن خزيمة لما توفي رسول الله ﷺ ارتد عامة العرب . قوله (يا أبا بكر كيف تقاتل الناس) في حديث أنس . أتريد أن تقاتل العرب . قوله (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله) كذا سافه الأكثر ، وفي رواية طارق عند مسلم . من وحده الله وكفر بما يبعد من دونه حرم دمه وماله ، وأخرجه الطبراني من حديثه كرواية الجمهور ، وفي حديث ابن عمر . حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، ويقوموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ، ونحوه في حديث أبي العباس ، وفي حديث أنس عند أبي داود . حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله ، وأن يستقبلوا قبلتنا ، وبأكلوا ذبيحتنا ، ويصلوا صلاتنا ، وفي رواية العلاء بن عبد الرحمن . حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله ، ويؤمنوا بي وبما جئت به . قال الخطابي : زعم الروافض أن حديث الباب متناقض لأن في أوله أنهم كفروا وفي آخره أنهم ثبتوا على الإسلام إلا أنهم منموا الزكاة ، فإن كانوا مسلمين فكيف استحل قتالهم وسبي ذراريهم ، وإن كانوا كفارا فكيف احتج على عمر بالتفرقة بين الصلاة والزكاة ، فإن في جوابه إشارة إلى أنهم كانوا مقرين بالصلاة . قال : والجواب عن ذلك أن الذين نسبوا إلى الردة كانوا صنفين ، صنف رجعوا إلى عبادة الاوثان ، وصنف منموا الزكاة وتأولوا قوله تعالى ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم ﴾ فزعموا أن دفع الزكاة خاص به ﷺ لأن غيره لا يطهرهم ولا يصل عليهم فكيف تكون صلاته سكننا لهم ، وإنما أراد عمر بقوله « تقاتل الناس » الصنف الثاني لأنه لا يتردد في جواز قتل الصنف الأول ، كما أنه لا يتردد في قتاله غيرهم من عبادة الاوثان والنيران واليهود والنصارى ، قال : وكأنه لم يستحضر من الحديث إلا القدر الذي ذكره ، وقد حفظ غيره في الصلاة والزكاة مما ، وقد رواه عبد الرحمن بن يعقوب بلفظ يعم جميع الشريعة حيث قال فيها « ويؤمنوا بي وبما جئت به » ، فإن مقتضى ذلك أن من جحد شيئا مما جاء به ﷺ ودعى إليه فاستنع وأصب القتال أنه يجب قتاله وقتله إذا أصر ، قال : وإنما عرضت للشبهة لما دخله من الاختصار ، وكان راويه لم يقصد سياق الحديث على وجهه وإنما أراد سياق مناظرة أبي بكر وعمر واعتمد على معرفة السامعين بأصل الحديث ، انتهى ملخصا . قلت : وفي هذا الجواب نظر ، لأنه لو كان عند عمر في الحديث . حتى يقوموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، ما اعتشكل قتالهم فلسفية في كون غاية القتال ترك كل من التلطف بالشهادتين وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، قال عياض : حديث ابن عمر نص في قتال من لم يصل ولم يرك كن لم يقر بالشهادتين ، واحتجاج عمر على أبي بكر وجواب أبي بكر دل على أنهما لم يسمعا في الحديث الصلاة والزكاة ، اذ لو سمعه عمر لم يحتج على أبي بكر ولو سمعه أبو بكر لرد به على عمر ولم يحتج إلى الاحتجاج بمعوم قوله « لا بحقه » . قلت : إن كان الضمير في قوله « لا بحقه » ، الإسلام فهما ثبت أنه من حق الإسلام تناوله ، ولذلك اتفق الصحابة على قتال من جحد الزكاة . قوله (لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة) يجوز تشديده فرق وتخفيفه ، والمراد بالفرق من أفر بالصلاة وانكر الزكاة جاحدا أو مانعا مع الاعتراف ، وإنما أطلق في أول القصة الكفر ليشمل الصنفين ، فهو في حق من جحد حقيقة وفي حق الآخرين مجاز تظليها ، وإنما قاتلهم الصديق ولم يعذرم بالجهل لأنهم نصبوا القتال لجزء الهم من دعاهم إلى الرجوع ، فلما أصرروا قاتلهم . قال المازري : ظاهر السياق أن عمر كان موافقا على قتال من جحد الصلاة فألزمه الصديق بمثله في الزكاة لورودها في الكتاب والسنة موردا واحدا . قوله (فإن الزكاة حق المال) يشير إلى دليل منع

التفرقة التي ذكرها أن حق النفس الصلاة وحق المال الزكاة ، فمن صلى عصم نفسه ، ومن زكى عصم ماله ، فإن لم يصل قوتل على ترك الصلاة ، ومن لم يزك أخذت الزكاة من ماله قهرا ، وإن أصاب الحرب لذلك قوتل . وهذا يوضح أنه لو كان سمع في الحديث « ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة » لما احتاج إلى هذا الاستنباط ، لكنه يحتل أن يكون سمعه واستظهر بهذا الدليل الظري . قوله ( والله لو منعوني عناقا ) تقدم ضبطها في « باب أخذ العناق » وفي « الصدقة » من كتاب الزكاة ، ووقع في رواية قتيبة عن الليث عند مسلم « عقالا » وأخرجه البخاري في كتاب الاعتصام عن قتيبة فيمكن بهذه اللفظة فقال « لو منعوني كذا » واختلف في هذه اللفظة فقال قوم هي وهم ، وإلى ذلك أشار البخاري بقوله في « الاعتصام » عقب إirاده « قال لي ابن بكير ، يعني شيخه فيه هنا ، وعبد الله يعني ابن صالح عن الليث « عناقا » وهو أصح ، ووقع في رواية ذكرها أبو عبيدة « لو منعوني جدبا أذوط » وهو يؤيد أن الرواية « عناقا » والأذوط الصغير الفلک والغنم ، قال عياض واحتج بذلك من يجوز أخذ العناق في زكاة الغنم إذا كانت كلها سحالا وهو أحد الأقوال ، وقيل : إنما ذكر العناق مبالغة في التقليل لا العناق نفسها ، قلت : والعناق بفتح الميملة والنون الأني من ولد الممر ، قال الثوري : المراد أنها كانت صفارا فانت أمهاتها في بعض الحول فيزكين بحول الأمهات ولو لم يبق من الأمهات شيء على الصحيح ، ويتصور فيما إذا ماتت معظم الكبار وحدثت الصفار لحال الحول على الكبار على بقيتها وعلى الصفار . وقال بعض المالكية العناق والمذعة تجزى في زكاة الإبل الفيلة التي تزكى بالغنم ، وفي الغنم أيضا إذا كانت جذعة ، ويؤيده أن في حديث أبي بردة في الأضحية « فإن عندى عناقا جذعة » وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الزكاة . وقال قوم : الرواية محفوفة ولها معنى متجه . وجرى النسوي على طريقته فقال : هو محمول على أنه قالها مرتين مرة عناقا ومرة عقالا . قلت : وهو بعيد مع اتحاد المخرج والنسبة ، وقيل المقال يطلق على صدقة عام يقال أخذ منه عقال هذا العام يعني صدقته حكاه المازري عن الكسائي واستشهد بقول الشاعر :

سعى عقالا فلم يترك لنا سندا فكيف لو قد سعى عمرو عقالين

وعمره المشار إليه هو ابن عتبة بن أبي سفيان ، وكان عمه معاوية يبعثه ساعيا على الصدقات فقبل فيه ذلك . ونقل عياض عن ابن وهب أنه الفريضة من الإبل ، ونحوه عن النضر بن شبل ، وعن ابن سعيد الضرير : المقال ما يؤخذ في الزكاة من نعام وثمار لأنه عقل عن مالكهما . وقال المبرد : المقال ما أخذه العامل من صدقة بعينها فإن تدوس عن شيء منها قبل أخذه نقدا ، وعلى هذا فلا إشكال فيه . وذهب الأكثر إلى حل المقال على حقيقته وأن المراد به الحبل الذي يعقل به البعير ، نقله عياض عن الواقدي عن مالك بن أبي ذئب قال المقال عقال الناقة . قال أبو عبيدة المقال اسم لما يعقل به البعير ، وقد بعث النبي ﷺ محمد بن مسلمة على الصدقة فكان يأخذ مع كل فريضة عقالا . وقال الثوري : ذهب إلى هذا كثير من المحققين ، وقال ابن التيمي في « التحرير » : قول من فسر المقال بفريضة العام نفسه ، وهو نحو نازيل من حل البيضة والحبل في حديث لمن السارق على بيضة الحديد وحبل السفينة . قلت : وقد تقدم بيان ذلك في « باب جد المرأة » إلى أن قال : وكل ما كان في هذا السياق أحقر كان أبلغ قال : والصحيح أن المراد بالمقال ما يعقل به البعير ، قال : والدليل على أن المراد به المبالغة قوله في الرواية الأخرى « عناق » وفي الأخرى « جدبا » قال : فعلى هذا فالمراد بالمقال قدر قيمته ، قال الثوري : وهذا هو الصحيح الذي

لا ينبغي غيره . وقال عياض : احتج به بعضهم على جواز أخذ الزكاة في عروض التجارة ، وفيه بعد ، والراجع  
 أن العقال لا يؤخذ في الزكاة لوجوبه بعينه ، وإنما يؤخذ تبعاً للفريضة التي تعقل به ، أو أنه قال ذلك مبالغة على تقدير  
 أن لو كانوا يؤدونه إلى النبي ﷺ . وقال النووي : يصح قدر قيمة العقال في زكاة النقد وفي المعدن والركاز  
 والمهرات وزكاة الفطر ، وفيما لو وجبت من فأخذ الساعي درنه ، وفيما إذا كانت الغنم سخلاً فضع واحدة وقيمتها  
 عقال . قال : وقد رأيت كثيراً ممن يتعمق في الفقه يظن أنه لا يتصور وإنما هو المبالغة وهو غلط منه . وقد قال  
 الخطابي : حمله بعضهم على زكاة العقال إذا كان من عروض التجارة ، وعلى الحبل نفسه عند من يميز أخذ القيم ،  
 وقد افهمى قول أنه يتخير بين العرض والنقد ، قال : وأظهر من ذلك كله قول من قال إنه يجب أخذ العقال مع  
 الفريضة كما جاء عن عائشة ، وكان من عادة المتصدق أن يعمد إلى قرن - بفتح القاف والراء - وهو الحبل - فيقرن به  
 بين يمينين مثلاً ثمرد الأبل ، وهكذا جاء عن الزهري . وقال غيره في قول أبي بكر ، لو منعوني عقالا كانوا  
 يؤدونه إلى رسول الله ﷺ ، غنية عن حمله على المبالغة . وحاصله أنهم متى منعوا شيئاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله  
 ﷺ ولو قال فقد منعوا شيئاً واجبا إذ لا فرق في منع الواجب وجده بين القليل الكثير ، قال : وهذا يفتى عن جميع  
 التقادير والتأويلات التي لا يسبق الفهم إليها ، ولا يظن بالصدق أنه يقصد إلى مثلها . قلت : الحامل لمن حمله على  
 المبالغة أن الذي تمثل به في هذا المقام لابد وأن يكون من جنس ما يدخل في الحكم المذكور ، فلهذا حملوه على  
 المبالغة والله أعلم . قوله ( فرائقه ما هو إلا أن رأيت أن الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق ) أي  
 ظهر له من محبة احتجاجه لا أنه قلده في ذلك . وفي هذا الحديث من الفرائد غير ما تقدم في كتاب الإيمان : الاجتهاد  
 في التوازل ، وردها إلى الأصول ، والمناظرة على ذلك والرجوع إلى الراجح ، والأدب في المناظرة بترك التصريح  
 بالتعطية والمدول إلى التلطف ، والأخذ في إقامة الحجة إلى أن يظهر الناظر ، فلو عاند بعد ظهورها لحينئذ  
 يستحق الأغلاظ بحسب حاله . وفيه الحلف على الشيء لتأكيد . وفيه منع قتل من قال لا إله إلا الله ولو لم يرد  
 عليها ، وهذا وكذلك لكن هل يصير بمجرد ذلك مسلماً ؟ الراجع لا . بل يجب الكف عن قتله حتى يختبر ،  
 فإن شهد بالرسالة وانضم أحكام الإسلام حكمه بالإسلام ، وإلى ذلك الإشارة بالاستثناء بقوله « إلا بحق الإسلام » ،  
 قال البغوي : الكافر إذا كان وثنياً أو ثورياً لا يقر بالوحدانية ، فإذا قال لا إله إلا الله حكمه بالإسلام ثم يجبر على  
 قبول جميع أحكام الإسلام ويبرأ من كل دين خالف دين الإسلام ، وأما من كان مقراً بالوحدانية منكراً للنبوة  
 فإنه لا يحكمه بالإسلام حتى يقول محمد رسول الله ، فإن كان يعتقد أن الرسالة المحمدية إلى العرب خاصة فلا بد أن يقول  
 إلى جميع الخلق ، فإن كان كفر بمحمود واجب أو استباحة عرم فيحتاج أن يرجع عما اعتده ، ومقتضى قوله  
 « يجبر » أنه إذا لم ياتزم تجرى عليه أحكام المرتد ، وبه صرح الثعالبي واستدل بحديث الباب قاضي أنه لم يرد في خبر  
 من الأخبار « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله أو أتى رسول الله ، كذا قال  
 وهي غفلة عظيمة ، فالحديث في صحيح البخاري ومسلم في كتاب الإيمان من كل منهما من رواية ابن عمر بلفظ  
 « حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله » ويحتمل أن يكون المراد بقوله لا إله إلا الله هنا التلطف  
 بالشهادتين لكونها صارت علماً على ذلك ، ويؤيده ودودهما صريحاً في الطرق الأخرى ، واستدل بها على أن الزكاة  
 لا تقطع عن المرتد ، وتعمد بأن المرتد كافر والكافر لا يطالب بالزكاة وإنما يطالب بالإيمان ، وليس في فعل

الصدق حجة لما ذكر وانما فيه قتال من منع الزكاة ، والذين تمسكوا بأصل الاسلام ومنعوا الزكاة بالشبهة التي ذكروها لم يحكم عليهم بالكفر قبل إقامة الحجة . وقد اختلف الصحابة فيهم بعد الغلبة عليهم هل تغنم أموالهم ونسب ذرارهم كالكفار أو لا كما البغاة ؟ فرأى أبو بكر الأول وعمل به وناظره عمر في ذلك كما سيأتي بيانه في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى ، وذهب الى الثاني ووافقه غيره في خلافته على ذلك ، واستقر الاجماع عليه في حق من جحد شيئاً من الفرائض بشبهة فيطالب بالرجوع فان نصب القتال قوتل وأقيمت عليه الحجة ، فان رجع والا هو لم معاملة الكافر حينئذ ، ويقال ان أصبح من المالكية استقر على القول الأول فمد من نذرة المخالف . وقال القاضي عياض : يستفاد من هذه القصة ان الحاكم اذا أداه اجتهاده في أمر لا نص فيه إلى شيء نجب طاعته فيه ولو اعتقد بعض المجتهدين خلافه ، فان صار ذلك المجتهد المعتقد خلافه حاكماً وجب عليه العمل بما أداه اليه اجتهاده وتوسخ له مخالفته الذي قبله في ذلك ، لان عمر أطاع أبا بكر فيما رأى من حق مانعي الزكاة مع اعتقاده خلافه ثم عمل في خلافته بما أداه اليه اجتهاده ووافقه أهل عصره من الصحابة وغيرهم ، وهذا مما ينبه عليه في الاحتجاج بالاجماع السكوني ، فيشترط في الاحتجاج به انتفاء دواعي الانكار وهذا منها . وقال الخطابي : في الحديث أن من أظفر الاسلام أجريت عليه أحكامه الظاهرة ولو أمره الكفر في نفس الأمر . وعمل الخلاف إنما هو فيمن اطاع على معتقده الفاسد فأظهر الرجوع هل يقبل منه أو لا ؟ وأما من جهل أمره فلا خلاف في اجراء الاحكام الظاهرة عليه

٤ - باب إذا عرض الذمي أو غيره بسب النبي ﷺ ولم يصرح ، نحو قوله : اللام عليكم

٦٩٢٦ - **حدثنا** محمد بن مقاتل أبو الحسن أخبرنا عبد الله أخبرنا شعبة عن هشام بن زيد بن أنس بن مالك قال : سمعت أنس بن مالك يقول : مر يهودي برسول الله ﷺ فقال : اللام عليكم فقال رسول الله ﷺ : وعليك . فقال رسول الله ﷺ : أتدرون ما يقول ؟ قال اللام عليكم ، قالوا : يا رسول الله ألا نقفه ؟ قال : لا ، إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا : وعليكم ،

٦٩٢٧ - **حدثنا** أبو نعيم عن ابن مينة عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت : استأذن رهط من اليهود على النبي ﷺ فقالوا : اللام عليكم ، فقلت : بل عليكم اللام واللعنة . فقال : يا عائشة إن الله رفوق يحب الرفق في الأمر كله . قلت : أو لم نسمع ما قالوا ؟ قال : قلت وعليكم ،

٦٩٢٨ - **حدثنا** سعد بن حنبل عن يحيى بن سعيد عن سفیان ومالك بن أنس قال حدثنا عبد الله بن دينار قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول قال رسول الله ﷺ : إن لليهود إذا سلموا على أحدكم إنما يقولون سام عليكم ، فقل : عليك ،

قوله ( باب إذا عرض الذمي أو غيره ) أي المعاهد ومن يظهر الاسلام . قوله ( بسب النبي ﷺ ) أي

ونقيضه، وقوله « ولم يصرح »، تأكيد بأن التعريض خلاف التصريح، وقد تقدم بيانه في تفسير قوله تعالى ﴿ولا جناح عليكم فيما هرستم به من خطبة النساء﴾ . قوله ( نحو قوله السام عليكم ) في رواية الكشمهيني « السام عليكم » بالافراد، وكذا وقع في حديث عائدة وابن عمر في الباب، ولم يختلف في حديث أنس في لفظ « عليكم » بالافراد وتقدمت الاحاديث الثلاثة مع شرحها في كتاب الاستئذان، واعترض بأن هذا اللفظ ليس فيه تعريض بالسب، والجواب أنه أطلق التعريض على ما يخالف التصريح ولم يرد التعريض المصطلح وهو أن يستعمل لفظا في حقيقته يلوح به الى معنى آخر يقصده . وقال ابن المنير : حديث الباب يطابق الترجمة بطريق الأولى، لان المجرح أشد من السب، فمكان البخاري يخار مذهب الكوفيين في هذه المسألة انتهى ماخصا، وفيه نظر لأنه لم يبيت الحكم ولا يلزم من تركه قتل من قال ذلك لمصلحة التأليف أن لا يجب قتله حيث لمصلحة في تركه، وقد نقل ابن المنذر الاتفاق على أن من سب النبي ﷺ صريحا وجب قتله، ونقل أبو بكر الفارسي أحد أئمة الشافعية في كتاب الاجماع أن من سب النبي ﷺ ما هو قذف صريح كفر باتفاق العلماء، فلو تاب لم يسقط عنه القتل لأن حد قتله القتل وحده القذف لا يسقط بالتوبة، وعالقه القفال فقال : كفر بالسب فيسقط القتل بالاسلام . وقال الصيدلاني : يزول القتل ويجب حد القذف، وضعفه الامام، فان عرض فقال الخطابي : لا أعلم خلافا في وجوب قتله اذا كان مسلما . وقال ابن بطال : اختلف العلماء فيمن سب النبي ﷺ ، فأما أهل المهد والذمة كاليهود فقال ابن القاسم عن مالك : يقتل الا أن يسلم، وأما المسلم فيقتل بغير استئابة . ونقل ابن المنذر عن الليث والشافعي وأحمد واسحق مثله في حق اليهودي ونحوه، ومن طريق الوليد بن مسلم عن الاوزاعي ومالك في المسلم : هي ردة يستتاب منها . ومن الكوفيين ان كان ذميا عزر وان كان مسلما فهي ردة . وحكى عياض خلافا هل كان ترك من وقع منه ذلك لعدم التصريح أو لمصلحة التأليف ؟ ونقل عن بعض المالكية أنه انما لم يقتل اليهود في هذه القصة لانهم لم تقم عليهم البيعة بذلك ولا أفروا به فلم يقض فيهم بدمه . وقيل انهم لما لم يظهروه ولووه بالسيف ترك قتلهم . وقيل انه لم يحمل ذلك منهم على السب بل على الدعاء بالموت الذي لا بد منه، ولذلك قال في الرد عليهم « وعليكم » أي الموت نازل علينا وعليكم فلا معنى للدعاء به، أشار الى ذلك الفاضل عياض وتقدمت الإشارة اليه في الاستئذان، وكذا من قال « السام » بالهمز بمعنى السامة هو دعاء . بأن يذلوا الدين وليس بصريح في السب وانه أعلم . وعلى القول بوجوب قتل من وقع منه ذلك من ذمي أو معاهد فترك لمصلحة التأليف هل ينتقض بذلك هذه ؟ محل تأمل . واحتج الطحاوي لاصحابهم بحديث الباب وأيده بان هذا الكلام لو صدر من مسلم لكان ردة، وأما صدره من اليهود فالذي هم عليه من الكفر أشد منه فلذلك لم يقتلهم النبي ﷺ . وتعقب بأن دعاءهم لم تحض إلا بالدعاء وليس في الدعاء أنهم يسبون النبي ﷺ فن سبه منهم تعد العود فينتقض فيصير كافرا بلا عهد فيدر دمه الا أن يسلم ويؤيده أنه لو كان كل ما يمتدونه لا يؤاخذون به لكانوا لو قتلوا مسلما لم يقتلوا لأن من معتقدهم حل دماء المسلمين ومع ذلك لو قتل منهم أحد مسلما قتل فان قيل انما يقتل بالمسلم قصاصا بدليل أنه يقتل به ولو أسلم ولو سب ثم أسلم لم يقتل . قلنا الفرق بينهما أن قتل المسلم يتعلق بحق آدمي فلا يدر، وأما السب فان وجوب القتل به يرجع الى حق الدين فيدمه الاسلام، والذي يظهر أن ترك قتل اليهود انما كان لمصلحة التأليف أو لكونهم لم يعلنوا به أولهما جميعا وهو أولى، وانه أعلم

٥ - باب ٦٩٢٩ - حديث ابن عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش قال حدثني شقيق قال

« قال عبد الله : كَأَنِّي أَنظَرُ إِلَى اللَّهِ ﷻ بِحُكْمِ نَبِيٍّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ضَرْبَهُ قَوْمَهُ فَأَدْمَوْهُ ، فَهُوَ يَمْسَحُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ وَيَقُولُ : رَبِّ اغْفِرْ لِقَوْمِي فَانْهَمَ لَا يَمْلِكُونَ ،

قوله ( باب ) كذا الأكثر بغير ترجمة ، وحذف ابن بطلال قصار حديث ابن مسعود المذكور فيه من جملة الباب الذي قبله ، واعترض بأنه إنما ورد في قوم كفار أهل حرب والنبي ﷺ مأمور بالصبر على الأذى منهم فلذلك امتثل أمر ربه . قلت : فهذا يقتضي ترجيح صنيع الأكثر من جملة في ترجمة مستقلة ، لكن تقدم التذييل على أن مثل ذلك وقع كالفصل من الباب الذي قبله فلا بد له من تعلق به في الجملة ، والذي يظهر أنه أشار بإيراده إلى ترجيح القول بأن ترك قتل اليهود لمصلحة التأليف ، لأنه إذا لم يؤخذ الذي ضرب به حتى جرحه بالدعاء عليه ليهلك بل صبر على أذاه وزاد فداه فلان يصبر على الأذى بالقول أولى ، ويؤخذ منه ترك القتل بالتمريض بطريق الأولى ، وقد تقدم شرح حديث ابن مسعود المذكور في غزوة أحد من كتاب المغازي ، وحذف المذكور في السند هو ابن هيثم ، وشقيق هو ابن سلة أبو وائل ، والسند كله كوفيون . وقوله « قال عبد الله » يعني ابن مسعود ، ووقع في رواية مسلم من طريق وكيع عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله . قوله ( يحكي نبياً من الأنبياء ) تقدم في ذكر بني إسرائيل من أحاديث الأنبياء هذا الحديث بهذا السند وذكرت فيه - من طريق مرسله وفي سندها من لم يسم - من سمي النبي المذكور نوحاً عليه السلام ، ثم وقع لي من رواية الأعمش بسند له مضموماً إلى روايته بسند حديث الباب أخرجه ابن عساکر في ترجمة نوح عليه السلام من تاريخ دمشق ، من رواية يعقوب ابن عبد الله الأشعري عن الأعمش عن جاهد عن عبيد بن عمير قال : إن كان نوح يضربه قومه حتى ينفى عليه ثم يفيق فيقول : اهد قومي فانهم لا يعلمون ، وبه عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله فذكر نحو حديث الباب ، وتقدم هناك أيضاً قول القرطبي : أن النبي ﷺ هو الحاك والحكي عنه ، ووجه الرد عليه ، وتقدم في غزوة أحد بيان ما وقع له ﷺ من المراحة في وجهه يوم أحد وأنه ﷺ قال أولاد كيف يفلح قوم أدموا وجهه نبيهم ، فانه قال أيضاً اللهم اغفر لقومي فانهم لا يعلمون ، وأن عند أحمد من رواية حاتم عن أبي وائل عن ابن مسعود أنه ﷺ قال نحو ذلك يوم حنين لما ازدحموا عليه عند قسمة الغنائم . قوله ( فهو يمسح الدم عن وجهه ) في رواية عبد الله بن نمير عن الأعمش عند مسلم في هذا الحديث « عن جبينه » وقد تقدم في غزوة أحد بيان أنه شج ﷺ وكسرت رباعيته وشرح ما وقع في ذلك ببسوطا وفتح الحد

٦ - باب قتل الخوارج والملاحدين بمد إقامة الحجة عليهم

وقول الله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ ﴾

وكان ابن عمر يرام شرار خلق الله ، وقال : لا هم انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار فجعلوها على

المؤمنين

٦٩٣٠ - **حدثنا** عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا حنيفة حدثنا سويد بن حنفلة قال علي رضي الله عنه : إذا حدثتكم من رسول الله ﷺ حديثاً فوالله لأن أخير من السماء أحب إلي من أن أكذب عليه ، وإذا حدثتكم فيما بيني وبينكم فإن الحرب حذمة ، وإن سمعت رسول الله ﷺ يقول : سيخرج قوم في آخر الزمان أحداث الأسنان ، ضفاهاء الاحلام ، يقولون من خير قول البرية ، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم ، يبرقون من الدين كما يبرق السهم من الرمية ، فأينا أقتلهم فقتلهم ، فإن في قتلهم أجر لمن قتلهم يوم القيامة »

٦٩٣١ - **حدثنا** محمد بن المنذر حدثنا عبد الوهاب قال سمعت يحيى بن سعيد قال أخبرني محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة وعطاء بن بيسار أنهما دأبا أبا سعيد الخدري فسألاه عن الحرورية أسمعت النبي ﷺ قال : لا أدري ما الحرورية ، سمعت النبي ﷺ يقول : يخرج في هذه الأمة - ولم يقل منها - قوم يحرقون صلاتكم مع صلاتهم ، يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم - أو حناجرهم - يبرقون من الدين مروق السهم من الرمية ، فينظرون الرامي إلى سهمه إلى نصله إلى رصافه فيتمارى في الفوق هل علق بها من الدم شيء ،

٦٩٣٢ - **حدثنا** يحيى بن سليمان حدثنا ابن وهب قال حدثني عمر أن أباه حدثه عن عبد الله بن عمر وقد ذكر الحرورية فقال : قال النبي ﷺ يبرقون من الإسلام مروق السهم من الرمية »

**قوله** ( باب قتل الخوارج والملاحدين بعد إقامة الحجة عليهم ، وقول الله تعالى ( وما كان الله ليضل قوما بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون ) أما الخوارج فهم جمع خارجة أي طائفة ، وهم قوم مبتعدون سوا بذلك لخروجهم عن الدين وخروجهم على خيار المسلمين ، وأصل بدعتهم فيما حكاه الزائعي في الشرح الكبير أنهم خرجوا على علي رضي الله عنه حيث اعتقدوا أنه يعرف قتل عثمان رضي الله عنه ويقدروا عليهم ولا يقتص منهم لرضاء بقتله أو موافقته لإمام ، كذا قال ، وهو خلاف ما أطبق عليه أهل الاخبار فإنه لا نزاع عندهم أن الخوارج لم يطالبوا بدم عثمان بل كانوا يسكرون عليه أشياء ويبرءون منه ، وأصل ذلك أن بعض أهل العراق أنكروا سيرة بعض أقارب عثمان فطعنوا على عثمان بذلك ، وكان يقال لهم القراء لشدة اجتماعهم في التلادة والعبادة ، إلا أنهم كانوا يتأولون القرآن على غير المراد منه ويستبدون برأيهم وينقطعون في الزهد والحشوع وغير ذلك ، فلما قتل عثمان قاتلوا مع علي واعتقدوا كفر عثمان ومن تابعه واعتقدوا إمامة علي وكفر من قاتله من أهل الجبل الذين كان رئيسهم طلحة والزبير فانهما خرجا إلى مكة بعد أن أباعا عليا فلقيا عائشة وكانت حجت تلك السنة فاتفقوا على طاب قتل عثمان وخرجوا إلى البصرة يهدون الناس إلى ذلك ، فبلغ عليا نخرج إليهم ، فوعدت بينهم وقعة الجمل المشهورة وانصر على قتل طلحة في المعركة وقتل الزبير بعد أن انصرف من الوقعة ، فهذه الطائفة هي التي كانت تطالب بدم عثمان بالاتفاق ، ثم قام معاوية بالشام في مثل ذلك وكان أمير الشام إذ ذاك وكان علي أرسل إليه لأن

يباع له أهل الشام فأعتل بأن عثمان قتل مظلوما ونجيب المبادرة إلى الافتصاص من قتله وأنه أقوى الناس على الطلب بذلك ، ويلتمس من هل أن يمكثه منهم ، ثم يباع له بعد ذلك ، وهلى يقول ادخل فإما دخل فيه الناس وحاكمهم إلى أحكم فيهم بالحق ، فلما طال الأمر خرج هل في أهل العراق طالبا قتال أهل الشام فخرج معاوية في أهل الشام قاصدا إلى قتاله ، فالتقيا بصفين فدامت الحرب بينهما أشهرا ، وكاد أهل الشام أن ينكسروا فرفعوا المصاحف على الرياح ونادوا ندهوكم إلى كتاب الله تعالى وكان ذلك بإشارة عمرو بن العاص وهو مع معاوية ، فترك جمع كثير عن كان مع هل وخصوصا القراء القتال بسبب ذلك تدبنا ، واحتجوا بقوله تعالى ( ألم تر إلى الذين أتوا نصيبا من الكتاب يدعون إلى كتاب الله ليحكم بينهم ) الآية ، فراسلوا أهل الشام في ذلك فقالوا ابدثوا حكما منكم وحكما منا ويحضر منهما من لم يباشر القتال فمن رأوا الحق معه أطاعوه ، فأجاب هل ومن معه إلى ذلك وأنكرت ذلك تلك الطائفة التي صاروا خوارج وكتب هل بينه وبين معاوية كتاب الحكومة بين أهل العراق والشام : هذا ما قضى عليه أمير المؤمنين على معاوية فامتنع أهل الشام من ذلك وقالوا اكتبوا اسمه واسم أبيه ، فأجلب هل إلى ذلك فأنكره عليه الخوارج أيضا . ثم انفصل الفريقان هل أن يحضر الحكمان ومن معهما بعد مدة عيئوها في مكان وسط بين الشام والعراق ، ويرجع المسكران إلى بلادهم إلى أن يقع الحكم ، فرجع معاوية إلى الشام ، ورجع هل إلى الكوفة ، ففارقه الخوارج وهم ثمانية آلاف وقيل كانوا أكثر من عشرة آلاف وقيل ستة آلاف ، ونزلوا مكانا يقال له حروراء بفتح المهملة وراء بن الأولى مضمومة ، ومن ثم قبل لهم الحرورية وكان كبيرهم هيداقه بن السكواء بفتح الكاف وتشديد الواو مع المد البشكري ، وشبهت بفتح المجمة والواحدة بعدها مثله التميمي فأوصل إليهم هل ابن عباس فناظرهم فرجع كثير منهم معه ، ثم خرج إليهم هل ، فأطاعوه ودخلوا معه الكوفة معهم رئيسهم المذكوران ، ثم أشاهوا أن هلى نائب عن الحكومة ولذلك رجعوا معه ، فبلغ ذلك هلىا غلظ وأنكر ذلك ، فنادوا من جوانب المدينة : لا حكم إلا لله ، فقال : كلته حتى يراد بها باطل ، فقال لهم : لكم هلىنا ثلاثة : أن لا تمنكم من الماسجد ، ولا من رزقكم من القى . ولا تبدؤكم بقتال ما لم نعدنوا فسادا . وخرجوا شيئا بعد شئ إلى أن اجتمعوا بالمدائن ، فراسلهم في الرجوع فأمرؤا على الامتناع حتى يسمه هل نفسه بالكفر لرضاه بالتحكيم وبئوب ، ثم راسلهم أيضا فأرادوا قتل رسول هلى ، ثم اجتمعوا هل أن من لا يعتقد معتد بهم يكفر ويباح دمه وماله وأهله ، وانتقلوا إلى الفعل فاستعرضوا الناس فقتلوا من اجتازهم من المسلمين ، وصرهم عبد الله بن خباب بن الارت وكان واليا لهل على بعض تلك البلاد ومعه سرية وهى حامل نفلوه وبقروا بان صريته من ولد هلى ، فباغ هلىا لخرج إليهم في الجيش الذى كان هلىا للخروج إلى الشام . فأوقع بهم بالنهر وان ، ولم ينج منهم إلا دون العشرة ولا قل عن معه إلا نهر العشرة ، فهنا ملخص أول أمرهم ، ثم انضم إلى من بقى منهم من مال إلى رأيهم فكانوا عتفين في خلافة هل حتى كان منهم هيد الرحمن بن ملحج الذى قتل دليا بعد أن دخل هل في صلاة الصبح ، ثم لما وقع صلح الحسن ومعاوية نارت منهم طائفة فأوقع بهم صكر الشام بمكان يقال له النجيلة ثم كانوا منقذين في إمارة زياد وابنه هيداقه هل العراق طول مدة معاوية وولده يزيد ، وظفر زياد وابنه منهم بجامة فأبادهم بين قتل وحبس طويل ، فلما مات يزيد وقع الاتفاق وولى الخلافة عبد الله بن الزبير وأطاعه أهل الأمصار إلا بعض أهل الشام فامروا نادمى الخلافة وغلط هل جميع الشام إلى مصر ، فظهر الخوارج حينئذ بامراق مع نافع بن الأزرق ، وبالجمامة مع نجدة بن عامر



وزاد نجدة على معتقد الخوارج أن من لم يخرج ويحارب المسلمين فهو كافر ولو اعتقد معتقد ، وعظم البلاء بهم ونودوا في معتقد المفسد فأبطلوا رجم المحسن وقطعوا يد السارق من الابط وأوجبوا الصلاة على الخائن في حال حيضها وكفروا من ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن كان قادرا ، وإن لم يكن قادرا فقد ارتكب كبيرة ، وحكم مرتكب الكبيرة هدم حكم الكافر ، وكفروا عن أموال أهل الذمة وعن التعرض لهم مطلقا وفتكوا فيمن ينسب إلى الإسلام بالقتل والسبي والنهب ، فمنهم من يفعل ذلك مطلقا بغير دعوة منهم ، ومنهم من يدهو أولا ثم يفتك ، ولم يزل البلاء بهم يزيد إلى أن أمر المهلب بن أبي صفرة على قتالهم فطاولهم حتى ظفر بهم وتقال جصهم ، ثم لم يزل منهم بقايا في طول الدولة الأموية وصدر الدولة العباسية ، ودخلت طائفة منهم المغرب . وقد صنف في أخبارهم أبو مخنف بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الزين بعدما قام واسمه لوط بن يحيى كتابا لحصه الطبري في تاريخه وصنف في أخبارهم أيضا الهيثم بن عدي كتابا ، ومحمد بن قدامة الجوهري أحد شيوخ البخاري خارج الصحيح كتابا كبيرا ، وجمع أخبارهم أبو العباس المبرد في كتابه الكامل ، لكن بغير أسانيد بخلاف المذكورين قبله ، قال القاضي أبو بكر بن العربي : الخوارج صنفان أحدهما يزعم أن عثمان وعليا وأصحاب الجبل وصفين وكل من رضى بالتحكيم كفار ، والآخر يزعم أن كل من أتى كبيرة فهو كافر بخلافه في النار أبدا . وقال غيره : بل الصنف الأول مفرع عن الصنف الثاني لأن الحامل لهم على تكفير أولئك كونهم أذنبوا فيما فعلوه بزعمهم . وقال ابن حزم : ذهب نجدة بن عامر من الخوارج إلى أن من أتى صغيرة عذب بغير النار ، ومن أدمن على صغيرة فهو كمرتكب الكبيرة في التغليد في النار ، وذكر أن منهم من غلا في معتقد المفسد فأنكر الصلوات الخمس وقال : الواجب صلاة بالعداة وصلاة بالعتى ، ومنهم من جوز نكاح بنت الابن وبنت الأخ والأخت ، ومنهم من أنكر أن تكون سورة يوسف من القرآن ، وأن من قال لا إله إلا الله فهو مؤمن عنده ولو اعتقد الكفر بقلبه ، وقال أبو منصور البغدادي في المقالات : عدة فرق الخوارج عشرون فرقة ، وقال ابن حزم أسوؤهم حالا الغلاة المذكورون وأقربهم إلى قول أهل الحق الإباضية ، وقد بقيت منهم بقية بالمغرب وقد وردت بما ذكرته من أصل حال الخوارج أخبار جباد : منها ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر وأخرجه الطبري عن طريق يونس كلاهما عن الزهري قال : لما نشر أهل الشام المصاحف بمشورة عمرو بن العاص حين كاد أهل العراق أن يغابوهم هاب أهل الشام ذلك إلى أن آل الأمر إلى التحكيم ، ورجع كل إلى بلد ، إلى أن اجتمع الحسبان في العام المقبل بدومة الجندل وافتراق عن غير شيء ، فلما رجعوا خالفت الحزبية عاليا وقالوا لا حكم إلا لله ، وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق أبي رزين قال : لما وقع الرضا بالتحكيم ورجع على آل السكونة اعتزات الخوارج بحروراء فبعث لهم دل عبد الله بن عباس فناظرهم ، فلما رجعوا جاء دجل إلى علي فقال : انهم يتحدثون أنك أفررت لهم بالكفر لرضاك بالتحكيم ، فخطب وأنكر ذلك فقتلوا من جوارب المسجد لا حكم إلا لله . ومن وجه آخر أن رؤسهم حينئذ الذين اجتمعوا بالنروان عبد الله ابن وهب الراسبي وزيد بن حصن الطائي وحرقة بن زهير السعدي ، فانفقتوا على تأمير عبد الله بن وهب ، وسباني كثير من أسانيد ما أشرت إليه بعد في كتاب الفتن أن شاء الله تعالى . وقال الغزالي في الوسيط ، تبع الأخير في حكم الخوارج وجهان : أحدهما أنه حكم أهل الردة ، والثاني أنه حكم أهل البغي ، ورجح الرافعي الأول ، وأيس الذي قاله مطردا في كل خارجي قائم على قسمين : أحدهما من تقدم ذكره ، والثاني من خرج في طلب الملك

لا لدعاء الى معتقه ، وم على قدمين أيضا : فقم خرجوا غضبا للدين من أجل جور الولاة وترك عملهم بالسنة النبوية فمؤلاهم أهل حق ، ومنهم الحسن بن علي وأهل المدينة في الحرة والقراء الذين خرجوا على المجاهدين ، وقسم خرجوا لطلب الملك فقط سواء كانت فيهم شبه أم لا وم البغاة . وسيأتي بيان حكمهم في كتاب الفتن وبالله التوفيق **قوله** ( وكان ابن عمر يراهم شرارا خلق الله الخ ) وصلة الطبري في مسند علي من تهذيب الآثار من طريق بكير بن عبد الله بن الأشج أنه سأل ناقما كيف كان رأي ابن عمر في الحرورية ؟ قال : كان يراهم شرارا خلق الله ، انطلقوا الى آيات الكفار لملعولوا في المؤمنين . قالت : وسنده صحيح ، وقد ثبت في الحديث الصحيح المرفوع عند مسلم من حديث ابن ذر في وصف الخوارج : هم شرار الخلق والخليقة ، وعند أحمد بن حنبل عن أنس مرفوعا مثله ، وعند البراء من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت : ذكر رسول الله ﷺ الخوارج فقال : هم شرار أمتي يقتلهم خيار أمتي ، وسنده حسن وعند الطبراني من هذا الوجه مرفوعا هم شر الخلق والخليقة يقتلهم خير الخلق والخليقة وفي حديث ابن سعيد عند أحمد : هم شر البرية ، وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع عن علي عند مسلم : من أبغض خلق الله إليه ، وفي حديث عبد الله بن خباب يعني عن أبيه عند الطبراني : شر قتل أظلمهم السما . وأقلتم الأرض ، وفي حديث أبي أمامة نحوه ، وعند أحمد وابن أبي شيبة من حديث أبي بزة مرفوعا في ذكر الخوارج : شر الخلق والخليقة يقولها ثلاثا ، وعند ابن أبي شيبة من طريق عمير بن اسحق عن أبي هريرة : هم شر الخلق ، وهذا مما يؤيد قول من قال بكفرهم . ثم ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث : الحديث الأول حديث علي . **قوله** ( حدثنا خيثمة ) بفتح الخاء المعجمة والمثناة بينهما تحتانية ساكنة هو ابن عبد الرحمن بن أبي سبرة بفتح المهملة وسكون الواو المتحدة الجلفي ، لأبيه ولجده محبة ، ووقع في رواية سهل بن بحر عن عمر بن حفص بهذا السند حدثني بالإفراد أخرجه أبو نعيم ولم يصرح بالحديث فيه إلا حفص بن غياث ، فقد أخرجه مسلم من رواية وكيع وهيب بن يوسف والثوري وجريرو وأبي معاوية ، وتقدم في علامات النبوة فضائل القرآن من رواية سفيان الثوري ، وهو عند أبي داود والنسائي من رواية الثوري أيضا ، وعند أبي عوانة من رواية يعلى بن عبيد ، وعند الطبري أيضا من رواية يحيى بن عيسى بن ديس الرملة ودي بن وهام كاهم عن الأحفش بالعضة ، وذكر الاسماعيلي أن عيسى بن يونس زاد فيه رجلا فقال عن الأحفش حدثني هرون بن مرة عن خيثمة . قلت : لم أر في رواية عيسى عند مسلم ذكر عمرو بن مرة وهو من المزيدي متصل الأسانيد ، لأن أبا معاوية هو الميزان في حديث الأحفش . **قوله** ( سويد بن غفلة ) بفتح المعجمة والفاء مخضرم من كبار التابعين ، وقد قيل إن له محبة ، وتقدم بيان ذلك في أواخر فضائل القرآن . **قوله** ( قال علي ) هو علي حذف ، وهو كثير في الخط والأول أن ينطق به ، وقد مضى في آخر فضائل القرآن من رواية الثوري عن الأحفش بهذا السند قال قال علي ، وعند النسائي من هذا الوجه عن علي ، قال الدارقطني : لم يصح لسويد بن غفلة عن علي مرفوع إلا هذا . قلت : وماله في المكتب السنة ولا عند أحمد غفلة ، وله في المستدرک من طريق الذهبي عنه قال : خطب دلي بنت أبي جهل ، أخرجه من طريق أحمد عن يحيى بن أبي زائدة عن زكريا عن الهادي ، وسنده جيد ، لكنه مرسل لم ينل فيه ، دن دلي . **قوله** ( إذا حدثكم ) في رواية يحيى بن ديس سبب لهذا الكلام ، فأول الحديث عنده من سويد بن غفلة قال : كان علي يمر بالنهر وبالساقية فيقول : صاقي الله ورواه ، فلما يا أمير المؤمنين ما تزال تقول هذا قال إذا حدثكم الخ ، وكان علي

في حال المحاربة يقول ذلك ، وإذا وقع له أمر يوم أن عنده في ذلك أثر ، غشي في هذه الكائنة أن يظنوا أن قصة ذي النونية من ذلك القبيل فأوضح أن عنده في أمره نصا صريحا ، وبين لم أنه إذا حدث عن النبي ﷺ لا يكفي ولا يعرض ولا يورى ، وإذا لم يحدث عنه فعل ذلك ليتخذه بذلك من يحاربه ، ولذلك استدبل بقوله « الحرب خدعة » قوله ( فواقة لأن آخر ) بكسر الحاء المعجمة أى أسقط . قوله ( من السماء ) زاد أبو معاوية والثوري في روايتهما « إلى الأرض » أخرجه أحدتهما ، وسقطت المصنف في علامات النبوة ولم يسق مسلم لفظهما . ووقع في رواية يحيى بن عيسى « أخر من السماء فتخطفني الطير أو تهوى بي الريح في مكان سحيق » . قوله ( فيما بيني وبينكم ) في رواية يحيى بن عيسى « من نفسي » وفي رواية الأعمش عن زيد بن وهب عن علي « قام فينا على عند أصحاب النهر فقال : ما سمعتموني أحدكم عن رسول الله ﷺ فحدثوا به ، وما سمعتموني أحدكم في غير ذلك » ويستفاد من هذه الرواية معرفة الوقت الذي حدث فيه علي بذلك والسبب أيضا . قوله ( فإن الحرب خدعة ) في رواية يحيى بن عيسى « فأنما الحرب خدعة » وقد تقدم في كتاب الجهاد أن هذا أعنى « الحرب خدعة » حديث مرفوع ، وتقدم ضبط خدعه هناك ومعناها . قوله ( سيخرج قوم في آخر الزمان ) كذا وقع في هذه الرواية وفي حديث أبي برزة عند النسائي « يخرج في آخر الزمان قوم ، وهذا قد يخالف حديث أبي سعيد المذكور في الباب بعده ، فإن مقتضاه أنهم خرجوا في خلافة علي ، وكذا أكثر الأحاديث الواردة في أمرهم ، وأجاب ابن التين بأن المراد زمان الصحابة وفيه نظر ، لأن آخر زمان الصحابة كان على رأس المائة وهم قد خرجوا قبل ذلك بأكثر من ستين سنة ، ويمكن الجمع بأن المراد بآخر الزمان زمان خلافة النبوة ، فإن في حديث سفيانة المخرج في السنن ومصحح ابن حبان وغيره مرفوعا « الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم تصير ملكا » وكانت قصة الخوارج وقتلهم بالنهروان في أواخر خلافة علي سنة ثمان وعشرين بعد النبي ﷺ بدون الثلاثين بنحو سنتين . قوله ( أحداث ) بمهملة ثم ثمانية جمع حدث بفتحهم والحديث هو الصغير السن فكذا في أكثر الروايات ، ووقع هنا للمصنف والمرحى حدث بضم أوله وتشديد الدال ، قال في « المطالع » معناه شباب جمع حديث السن أو جمع حدث ، قال ابن التين أحداث جمع حديث مثل كرام جمع كريم وكبار جمع كبير ، والحديث الجديد من كل شيء ويطابق على الصغير بهذا الاعتبار ، وتقدم في التفسير أحداث مثل هذا اللفظ لمكانه هناك جمع على غير قياس ، والمراد سمار يتحدثون قالة في النهاية ، وتقدم في علامات النبوة بلفظ حدثاء بوزن سفهاء وهو جمع حديث كما تقدم تقريره ، والامتنان جمع سن والمراد به العمر ، والمراد أنهم شباب . قوله ( سفهاء الاحلام ) جمع حلم بكسر أوله والمراد به العقل ، والمعنى أن عقولهم رديئة . قال النووي : يستفاد منه أن التثبت وقوة البصيرة تكون عند كمال السن وكثرة التجارب وقوة العقل . قلت : ولم يظهر لي وجه الأخذ منه فإن هذا معلوم بالعادة لا من خصوص كون هؤلاء كانوا بهذه الصفة . قوله ( يقولون من خير قول البرية ) تقدم في علامات النبوة وفي آخر فضائل القرآن قول من قال أنه مقبول وإن المراد من قول غير البرية وهو القرآن . قلت : ويحتمل أن يكون على ظاهره والمراد القول الحسن في الظاهر وباطنه على خلاف ذلك كقولهم « لا حكم إلا لله » في جواب علي كما سيأتي . وقد وقع في رواية طارق بن زياد عند الطبري قال « خرجنا مع علي - فذكر الحديث وفيه - يخرج قوم يشككون كلمة الحق لا تجاوز حلقهم » وفي حديث أنس عن أبي سعيد عند أبي داود والطبراني « يمسنون القول ويسنون الفعل » ونحوه في حديث عبد الله بن عمر وعند أحمد وفي

حديث مسلم عن علي يقولون الحق لا يجاوز هذا وأشار إلى حلقه . **قوله** ( لا يجاوز إيمانهم حناجرهم ) في رواية الكشميني لا يجوز ، والحناجر بالحاء المهملة والنون ثم الحيم جمع حجرة يؤذن قدودة وهي الحلقوم والبلعوم وكله يطلق على مجرى النفس وهو طرف المرى عما يلي القم ، ووقع في رواية مسلم من رواية زيد بن وهب عن علي لا تجاوز صلاتهم تراقيم ، فكأنه أطلق الإيمان على الصلاة ، وله في حديث أبي ذر لا يجاوز إيمانهم حناجرهم ، والمراد أنهم يؤمنون بالنطق لا بالقلب ، وفي رواية عبيدة بن أبي رافع عن علي عند مسلم يقولون الحق بالاستنابة لا يجاوز هذا منهم وأشار إلى حلقه ، وهذه المجاوزة غير المجاوزة الآتية في حديث أبي سعيد . **قوله** ( يمرقون من الدين ) في رواية أبي إسحق عن سويد بن غفلة عند النسائي والطبري و يمرقون من الاسلام ، وكذا في حديث ابن عمر في الباب ، وفي رواية زيد بن وهب المقار بها ، وحديث أبي بكر في الطبري وعند النسائي من رواية طارق بن زياد عن علي و يمرقون من الحق ، وفيه تعقب على من نسر الدين هنا بالطاعة كما قدمته الإشارة إليه في علامات النبوة . **قوله** ( كما يمرق السهم من الرمية ) بفتح الراء وكسر الميم وتشديد التثنية أي الثمرة الذي يرمى به ويطلق على الطريدة من الوحش إذا رماها الرامي ، وسيأتي في الباب الذي بعده . **قوله** ( فأينما لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجرا لمن قتلهم يوم القيامة ) في رواية زيد بن وهب و لو يعلم الجيش الذين يميئونهم ما قضى لهم على لسان نبيهم انكسروا عن العمل ، ولمسلم في رواية عبيدة بن عمرو عن علي و لولا أن تطروا لحدثكم بما وعد الله الذين يقتلونهم على لسان محمد ﷺ ، قال عبيدة قلت لعل : أنت سمعته ؟ قال : أي ورب الكعبة ثلاثا . وله في رواية زيد بن وهب في قصة قتل الحوارج و أن عليا لما قتلهم قال صدق الله وبلغ رسوله ، فقام إليه عبيدة فقال : يا أمير المؤمنين الله الذي لا إله إلا هو لقد سمعت هذا من رسول الله ﷺ ؟ قال : أي والله الذي لا إله إلا هو حتى استخلفه ثلاثا ، قال النووي : إنما استخلفه ليؤكد الأمر عند السامعين وتظهر هجرة النبي ﷺ وأن عليا ومن معه على الحق . قال : وليطمئن قلب المستخلف لازالة تورم ما أشار إليه علي أن الحرب خدعة تخفى أن يكون لم يسمع في ذلك شيئا منصوصا ، وإلى ذلك يشير قول عائشة لعبد الله بن شداد في روايته المشار إليها حيث قالت له و ما قال علي حينئذ ؟ قال سمعته يقول : صدق الله ورسوله ، قال : رحم الله عليا إنه كان لا يرى شيئا بهجه إلا قال صدق الله ورسوله ، أيذهب أهل العراق فيكذبون عليه وينبدونه ، فمن هذا أراد عبيدة بن عمرو التذنب في هذه القصة بمخصوصها وأن فيها نفلا منصوصا مرفوعا . وأخرج أحمد نحو هذا الحديث عن علي وزاد في آخره و قتلهم حق على كل مسلم ، ووقع بسبب تحديث علي بهذا الحديث في رواية عبيدة بن أبي رافع فيما أخرجه مسلم من رواية بشر بن سعيد عنه قال و إن الحروية لما أخرجت وهو مع علي قالوا : لا حكم إلا لله تعالى ، فقال علي : كلمة حق أريد بها باطل ، أن رسول الله ﷺ وصف ناسا إلى لأحرف صفتهم في هؤلاء يقولون الحق بالاستنابة ولا يجاوز هذا منهم - وأشار بحلقه - من أبفض خلق الله إليه ، الحديث . الحديث الثاني حديث أبي سعيد ، **قوله** ( عبد الوهاب ) هو ابن عبد المجيد الثقفي ، ويحيى بن سعيد هو الأنصاري ، ومحمد بن إبراهيم هو القتيبي ، وأبو سلة هو ابن عبد الرحمن بن عوف ، وفي السند ثلاثة من التابعين في لسق وهذا السياق كأنه لفظ عطاء بن يسار وأما لفظ أبي سلة فنقدم منفردا في أواخر بضائل القرآن ، ورواه الزهري عن أبي سلة كما في الباب الذي بعده بسياق آخر ، فلعل اللفظ المذكور هنا على سياق عطاء بن يسار المقرون به ، وقد قرن الزهري مع أبي سلة في

روايته الماضية في الأدب الضحاك المشرق لكنه افرد هنا عن أبي سلمة فامتاز لفظه عن لفظ الضحاك . قوله ( فسأله عن الحرورية سمعت النبي ﷺ ) كذا للجميع بخلاف المسروح ، وقد بينه في رواية مسلم عن محمد بن المثنى شيخ البخاري فيه فقال يذكرها ، وفي رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة وقلت لأبي سعيد هل سمعت رسول الله ﷺ يذكر الحرورية ، أخرجه ابن ماجه والطبري ، وأخرج الطبري من طريق الأسود بن العلاء عن أبي سلمة قال : « جئنا أبا سعيد فقلنا ، فذكر مثله ، ومن طريق أبي إسحق مولى بني هاشم أنه سأل أبا سعيد عن الحرورية . » قوله ( قال لا أدري ما الحرورية ) هذا يغاير قوله في أول حديث الباب الذي يليه ، وأشهد أن عليا قتالهم وأنا معه ، فإن مقتضى الأول أنه لا يدري هل ورد الحديث الذي ساقه في الحرورية أو لا ، ومقتضى الثاني أنه ورد فيهم ، ويمكن الجمع بأن مراده بالذي هنا أنه لم يحفظ فيهم فصا بلفظ الحرورية وإنما سمع قصتهم التي دل وجود علامتهم في الحرورية بأنهم هم . قوله ( يخرج في هذه الأمة ولم يقل منها ) لم تختلف الطرق الصحيحة على أبي سعيد في ذلك فعند مسلم من رواية أبي نضرة عن أبي سعيد : « إن النبي ﷺ ذكر قوما يكونون في أمته ، وله من وجه آخر ويترقى عند فرقة مارقة من المسلمين ، وله من رواية الضحاك المشرق عن أبي سعيد نحوه ، وأما ما أخرجه الطبري من وجه آخر عن أبي سعيد بلفظ : « من أمتي ، فسند ضعيف ، لكن وقع عند مسلم من حديث أبي ذر بلفظ : « سيكون بعدي من أمتي قوم ، وله من طريق زيد بن وهب عن علي » يخرج قوم من أمتي ، ويجمع بينه وبين حديث أبي سعيد بأن المراد بالأمة في حديث أبي سعيد الأمة الإجابة وفي رواية غيره أمة الدعوة ، قال النووي : وفيه دلالة على فقه الصحابة وتحريرهم اللفاظ ، وفيه إشارة من أبي سعيد إلى تكفير الخوارج وأنهم من غير هذه الأمة . قوله ( تحقرون ) بفتح أوله أي تستقلون . قوله ( صلاتكم مع صلاتهم ) زاد في رواية الزهري عن أبي سلمة كافي الباب بعده « وصيامكم مع صيامهم » وفي رواية حاصم بن شبيب عن أبي سعيد : « تحقرون أعمالكم مع أعمالهم ، ووصف حاصم أصحاب نجدة الحروري بأنهم « يصرون النهار ويقومون الليل وبأخذون الصدقات على السنة » أخرجه الطبري ، ومثله عنده من رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة . وفي رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عنده « يتعمدون بحرق أجدكم صلاته وصيامه مع صلاتهم وصيامهم ، ومثله من رواية أنس عن أبي سعيد . وزاد في رواية الأسود بن العلاء عن أبي سلمة « وأعمالكم مع أعمالهم » وفي رواية سلمة بن كهيل عن زيد بن وهب عن علي : « ليست قراءتكم إلى قراءتهم شيئا ولا صلاتكم إلى صلاتهم شيئا » أخرجه مسلم والطبري ، وعنده من طريق سليمان التيمي عن أنس « وذكر لي عن رسول الله ﷺ قال : إن فيكم قوما يدابون ويعملون حتى يعجبوا الناس وتعجبهم أنفسهم » ومن طريق حفص بن غوث عن أنس عن عمة بلفظ : « يتعمقون في الدين ، وفي حديث ابن عباس عند الطبراني في قصة مناظرة الخوارج قال : « فأتينهم فدخلت على قوم لم أر أشد اجتهدا منهم ، أيديهم كأنها نفن الابل ، ووجوههم معلقة من آثار السجود ، وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس أنه « ذكر عنده الخوارج واجتماعهم في العبادة فقال : ليسوا أشد اجتهدا من الرهبان . » قوله ( يمرقون من الدين مروق المم من الرمية ) بكسر الميم وتشديد التثنية فعيلة بمعنى مفعولة فأدخلت فيها الهاء وإن كان فاعل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكور والمؤنث للإشارة لتمامها من الوصفية إلى الاسمية ، وقبل إن شرط استواء المذكور والمؤنث أن يكون الموصوف مذكورا معه ، وقيل شرطه سقوط هاء من المؤنث قبل وقوع لوصف ، تقول خذ ذبيحتك أي الهاة التي تريد

ذبحها فإذا ذبحتها قيل لها حيث ذبح . قوله ( فيلنظر الرامي الى سهمه ) يأتي بيانه في الباب الذي بعده ، وقوله : الى نصله ، هو بدل من قوله سهمه أى ينظر اليه جملة ثم تفصيلا ، وقد وقع في رواية أبي حمزة عن يحيى بن سعيد هند الطبري : ينظر الى سهمه فلا يرى شيئا ثم ينظر الى نصله ثم الى رصافه ، وسيأتي بأبسط من هذا في الباب الذي يليه ، وقوله : فينتارى ، أى يتعكك هل بقي فيها شيء من الدم ، والفوق موضع الوعر من السهم ، قال ابن الأنباري الفوق يذكر ويؤنث وقد يقال فوقة بالهاء . الحديث الثالث حديث ابن عمر ، قوله ( حدثنا عمر ) في رواية غير أبي ذر ، حدثني ، بالافراد كذا للجميع عمر غير منسوب ، لكن ذكر أبو علي الجبائي عن الأصمعي قال قرأه علينا أبو زيد في عرضه ببغداد ، وعمر بن محمد ، ونسجه الاسماعيل في روايته من طريق أحمد بن حنبل عن ابن وهب ، أخبرني عمر بن محمد بن زيد العمري ، قلت : وزيد هو ابن عبد الله بن عمر ، وقد تقدم في التفسير بهذا السند حديث في تفسير الثمان عن يحيى بن سليمان عن ابن وهب ، حدثني عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر ، ووقع في حديث الباب منسوبا هكذا الى عمر بن الخطاب في رواية الطبري عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب . قوله ( عن عبد الله بن عمر وذكر الحروية ) هي جملة حالية ، والمراد أنه حدث بالحديث عند ذكر الحروية ، وفي إيراد البخاري له عقب حديث أبي سعيد إشارة الى أن توقف أبي سعيد المذكور محمول على ما أشرت اليه من أنه لم ينص في الحديث المرفوع على تسميتهم بخصوص هذا الاسم لا أن الحديث لم يرد فيهم

#### ٧ - باب من ترك قتال الخوارج لتأليف ولئلا ينفر الناس عنه

٦٩٣٣ - حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا هشام أخبرنا معمر بن الزهري عن أبي سلمة ، عن أبي سعيد قال : بينا النبي ﷺ يقسم جاء عبد الله بن ذى الخوارج التميمي فقال : اعدل يا رسول الله ، فقال : وبلك ، ومن يعدل إذا لم أعدل ؟ قال عمر بن الخطاب : دعني أضرب عنقه . قال : دعه فإن له أصحابا يحقر أحدكم صلاته مع صلاته وصيامه مع صيامه ، يمرقون من الذين كما يمرق السهم من الرمية ، ينظر في قدزه فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر الى نصله فلا يوجد فيه شيء ، ثم ينظر الى رصافه فلا يوجد فيه شيء ، ثم ينظر في نصيه فلا يوجد فيه شيء ، قد سبق للقرآن وللدم . آيهم رجل إحدى يديه - أو قال ثدييه - مثل ثدي المرأة ، أو قال : مثل البيضة تدردر . يخرجون على حين فرقة من الناس . قال أبو سعيد : أشهد سمعت من النبي ﷺ ، وأشهد أن عليا قتالهم وأنا معه ، جىء بالرجل على النحر فلقى أمته فلقى النبي ﷺ . قال : فنزأت فيه (ومهم من يترك في الصدقات)

٦٩٣٤ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا عبد الواحد حدثنا الشيباني حدثنا يسير بن عمرو قال : قالت لسهل بن حنيف : هل سمعت النبي ﷺ يقول في الخوارج شيئا ؟ قال : سمعته يقول - وأمرى بيده قبل القرافي : يخرج منه قوم يقرءون القرآن لا يحاوز تراقيهم ، يمرقون من الإسلام صروف السهم من الرمية .

قوله ( باب من ترك قتال الخوارج لتأليف ولئلا ينفر الناس عنه ) أورده في حديث أبي سعيد في ذكر الامم

قال النبي ﷺ واعدل . فقال عمر انذن لي فأضرب عنقه ، قال دعه ، وليس فيه بيان السبب في الأمر بتركه ، ولكنه ورد في بعض طرقه ، فأخرج أحمد والطبري من طريق بلال بن بقطر عن أبي بكر قال : أتى النبي ﷺ بموئل فقدم يقسمه ، فاتاه رجل وهو على تلك الحال ، فذكر الحديث وفيه : فقال أصحابه : ألا تضرب عنقه ؟ فقال : لا أريد أن يسمع المشركون أني أقتل أصحابي ، ولمسلم من حديث جابر نحو حديث أبي سعيد وفيه : فقال عمر دعني يا رسول الله فأقتل هذا المنافق ، فقال : مماذا قال أن يتحدث الناس أني أقتل أصحابي ، إن هذا وأصحابه يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون منه ، لكن القصة التي في حديث جابر صرح في حديثه بأنها كانت منصرف النبي ﷺ من الجمرات ، وكان ذلك في ذي القعدة سنة ثمان ، وكان الذي قسمه النبي ﷺ حينئذ قصة كانت في ثوب بلال وكان يطلى كل من جاء منها ، والقصة التي في حديث أبي سعيد صرح في رواية أبي زعيم عنه أنها كانت بعد بحث على إل الين وكان ذلك في سنة تسع وكان المقوم فيها ذهابا وغص به أربعة أنفس : فمما قصتان في وقتين انفق في كل منهما انكار القاتل ، وصرح في حديث أبي سعيد أنه ذو الخويصرة التميمي ، ولم يسم القاتل في حديث جابر . ووم من سماء ذا الخويصرة ظانا اتحاد القصتين . ووجدت لحديث جابر شاهدا من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص : عن النبي ﷺ أنه أتاه رجل يوم حنين وهو يقسم شيئا فقال : يا محمد اعدل ، ولم يسم الرجل أيضا ، وسماء محمد بن يحيى بسند حسن عن عبد الله بن عمر ، وأخرجه أحمد والطبري أيضا ولفظه : أتى ذو الخويصرة التميمي رسول الله ﷺ وهو يقسم الغنائم بحنين فقال : يا محمد ، فذكر نحو هذا الحديث المذكور فيمكن أن يكون تكرار ذلك منه في الموضوعين عند قصة غنائم حنين وعند قصة الذهب الذي يقسمه على ، قال الاسماعيل : الترجمة في ترك قتال الخوارج والحديث في ترك القتل المنفرد والجميع إذا أظهروا رأيهم وانصروا للناس لقتال وجب قتالهم ، وإنما ترك النبي ﷺ قتل المذكور لأنه لم يكن أظهر ما يستدل به على ما وراه ، فلو قتل من ظاهره الصلاح عند الناس قبل استحكام أمر الاسلام ورسوخه في القلوب لنفهم من الدخول في الاسلام ، وأما بعده ﷺ فلا يجوز ترك قتالهم إذا هم أظهروا رأيهم وتركوا الجماعة وخالفوا الأئمة مع القدرة على قتالهم . قلت : وليس في الترجمة ما يخالف ذلك ، إلا أنه أشار إلى أنه لو اتفقت حالة مثل حالة المذكور فاقدمت فرقة مذهب الخوارج مثلا ولم ينصبوا حربا أنه يجوز للامام الإعراض عنهم إذا رأى المصلحة في ذلك كأن يمشي أنه لو تعرض للفرقة المذكورة لأظهر من يخفى مثل اعتقادهم أمره وناضل عنهم فيكون ذلك سببا لخروجهم ونصيبهم القتال للسليدين مع ما عرف من شدة الخوارج في القتال ونباتهم وإندامهم على الموت ، ومن تأمل ما ذكر أهل الأخبار من أمورهم تحقق ذلك ، وقد ذكر ابن بطلان عن المهلب قال : النأف إنما كان في أول الاسلام إذا كانت الحاجة ماسة لذلك لدفع مضرتهم ، فأما إذا أهل الله الاسلام فلا يجب التأف إلا أن ينزل بالناس حاجة لذلك فلا إمام الوقت ذلك . قلت : وأما ترجمة البخاري القتال والخبر في القتل لأن ترك القتال يؤخذ من ترك القتل من غير عكس ، وذكر فيه حديثين : الأول حديث أبي سعيد ، قوله ( حدثنا عبد الله ) هو الجمع المندي بفتح النون ، ووم من زعم أنه أبو بكر بن أبي شيبة لأنه وإن كان أيضا عبد الله بن محمد أسكنه لا رواية له من هشام المذكور هنا وهو ابن يوسف الصنعاني . قوله ( عن أبي صلة ) في رواية شعيب الماضية في علامات النبوة عن الزهري ، أخبرني أبو صلة بن عبد الرحمن ، وتقدم في الأدب من طريق الاوزاعي عن الزهري

عن أبي سلمة والضحاك وهو ابن شراحبيل أو ابن شراحيل المشرق بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الراء بعدما قاف منسوب إلى مشرق بطن من همدان ، وتقدم بيان حاله في فضل سورة الاخلاص . وأن البزار حكى أنه الضحاك بن مزاحم وأن ذلك غلط ، ثم وقفت على الرواية التي نسب فيها كذلك أخرجهما الطبري من طريق الوليد بن مرثد عن الاوزاعي في هذا الحديث فقال : حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن والضحاك بن مزاحم عن أبي سعيد ، قال الطبري رعداً خطأ وإنما هو الضحاك المشرق . قلت : وقد أخرجه أحمد عن محمد بن مصعب وأبو عوانة من طريق بشر بن بكير كلاهما عن الاوزاعي فقال فيه : عن أبي سلمة والضحاك المشرق ، وفي رواية بشر الحمصاني كلاهما عن أبي سعيد ، واللفظ الذي صافه البخاري هو لفظ أبي سلمة ، وقد أفرد مسلم لفظ الضحاك المشرق عن طريق حبيب بن أبي ثابت عنه وزاد فيه شيئاً سأذكره بعد ، وقد شد أفلح بن عبد الله بن المغيرة عن الهري فروي هذا الحديث عنه فقال عن عبيد الله بن عبد الله بن هبة عن أبي سعيد أخرجه أبو يعلى . **قوله** ( بينما النبي ﷺ يقسم ) بفتح أوله من القسمه كذا هنا يحذف المفعول ، ووقع في رواية الاوزاعي يقسم ذات يرم كما وفي رواية شعيب ، بينما نحن عند النبي ﷺ وهو يقسم فسمياً ، زاد أفلح بن عبد الله في روايته يوم حنين ، وتقدم في الأدب من طريق عبد الرحمن بن أبي نعم عن أبي سعيد أن المقصود كان تبرا بعثه علي بن أبي طالب من اليمن فقسمه النبي ﷺ بين أربعة أنفس ، وذكرت أسماءهم هناك . **قوله** ( جاء عبد الله بن ذى الخويصرة التميمي ) في رواية عبد الرزاق عن معمر بلفظ : بينما رسول الله ﷺ يقسم فلما أذ جاءه ابن ذى الخويصرة التميمي ، وكذا أخرجه الاسماعيل من رواية عبد الرزاق ومحمد بن ثور وأبو سفيان الطبري وعبد الله بن معاذ أربعتهم عن معمر وأخرجه الثعلبي ثم الواحدى في أسباب النزول من طريق محمد بن يحيى الذهلي عن عبد الرزاق قال ابن ذى الخويصرة التميمي وهو حرقوص بن زهير أصل الخوارج وما أدري من الذي قال وهو حرقوص الخ وقد اعتمد على ذلك ابن الأثير في الصحابة فترجم لذي الخويصرة التميمي في الصحابة وساق هذا الحديث من طريق أبي اسحق الثعلبي وقال بعد فراغه : لقد جعل في هذه الرواية اسم ذى الخويصرة حرقوصاً والله أعلم ، وقد جاء أن حرقوصاً اسم ذى النديبة كما سيأتى . قلت : وقد ذكر حرقوص بن زهير في الصحابة أبو جعفر الطبري وذكر أنه كان له في فتوح العراق أثر وأنه الذي افتتح سوق الاهواز ثم كان مع علي في حروبه ثم صار مع الخوارج فقتل معهم ، وذهب بعضهم أنه ذو النديبة الآتي ذكره ، وليس كذلك ، وأكثر ما جاء ذكر هذا القائل في الأحاديث معها ووصف في رواية عبد الرحمن بن أبي نعم المشار إليها بأنه مشرف الوجنتين غائر العينين ناضج الجبهة كث اللحية مخلوق الراس مشعر الأزار ، وتقدم تفسير ذلك في باب بعث علي ، من المغازي وفي حديث أبي بكرة عند أحمد والطبري والحاكم أسود طويل مشعر مخلوق الراس بين عينيه أثر السجود ، وفي رواية أبي الوضئ عن أبي بكرة عند أحمد والطبري والحاكم : أتى رسول الله ﷺ بدنانير فكان يقسمها ورجل أسود مطدوم الشعر بين عينيه أثر السجود ، وفي حديث عبد الله بن عمرو عند البزار والطبري : رجل من أهل البادية حديث عهد بأمر الله . **قوله** ( فقال : أعدل يا رسول الله ) في رواية عبد الرحمن بن أبي نعم : فقال أتق الله يا محمد ، وفي حديث عبد الله بن عمرو فقال : أعدل يا محمد ، وفي لفظه عند البزار والحاكم فقال : يا محمد والله إن كان الله أمرك أن تعدل ما أراك تعدل ، وفي رواية مقسم التي أشرت إليها : فقال يا محمد قد رأيت الذي صنعت ، قال وكيف رأيت ؟ قال لم أرك عدلت ، وفي حديث أبي بكرة



وقال يا محمد والله ما تمهل ، وفي انظر ، ما أراك عدت في القصة ، ونحوه في حديث أبي برزة . **قوله** ( فقال ويحك ) في رواية الكشممفي ، وبذلك ، وهي رواية شعيب والأوزاعي كما تقدم الكلام عليها في كتاب الأدب . **قوله** ( ومن بعدل إذا لم أعدل ) في رواية عبد الرحمن بن أبي نعم ، ومن يطع الله إذا لم أطعه ، وسلم من طريفة ، أو لسب أحق أهل الأرض أن أطع الله ، وفي حديث عبد الله بن عمرو ، عند من يلتبس العدل بعدى ، وفي رواية مقيم عنه ، ففضب **عليه** وقال : العدل إذا لم يكن عدى فعدى من يكون ، وفي حديث أبي بكره ، ففضب حتى احمرت وجنتاه ، ومن حديث أبي برزة ، قال ففضب غضبا شديدا وقال : والله لا تعبدون بعدى رجلا هو أعدل عليكم مني ، **قوله** ( قال عمر بن الخطاب : يا رسول الله ائذن لي فأضرب عنقه ) في رواية شعيب ويونس ، فقال ، بزيادة قال وقال : ائذن لي فيه فأضرب عنقه ، وفي رواية الأوزاعي ، فلاضرب ، بزيادة لام ، وفي حديث عبد الله بن عمرو من طريق مقيم عنه ، فقال عمر : يا رسول الله ألا أقوم عليه فأضرب عنقه ، وقد تقدم في المغازي من رواية عبد الرحمن بن أبي نعم عن أبي سعيد في هذا الحديث ، فسأله رجل أظنه خالد بن الوليد قتله ، وفي رواية مسلم ، فقال خالد بن الوليد ، الجرم ، وقد ذكرت وجه الجمع بينهما في أواخر المغازي وأن كلا منهما سأل ، ثم رأيت عند مسلم من طريق جرير عن عمار بن القعقاع بسنده فيه ، فقام عمر بن الخطاب فقال : يا رسول الله ألا أضرب عنقه ؟ قال : لا . ثم أدبر فقام إليه خالد بن الوليد سيف الله فقال : يا رسول الله أضرب عنقه ؟ قال : لا ، فهذا نص في أن كلا منهما سأل ، وقد استشكل سؤال خالد في ذلك لأن بعث على أبي العباس خالد بن الوليد إليها ، والذهب المقسوم أرسله على من العباسي كما في صدر حديث ابن أبي نعم عن أبي سعيد ، ويحاجب بأن عليا لما وصل إلى العباسي وجع خالد منها إلى المدينة فأرسل على الذهب لحضر خالد قسمته ، وأما حديث عبد الله بن عمرو فإنه في قصة قسم وقع بالجمرة من غنائم حنين ، والسائل في قتله عمر بن الخطاب جزما ، وقد ظهر أن المعترض في الموضوعين واحد كما مضى قريبا .

**قوله** ( قال دعه ) في رواية شعيب ، فقال له دعه ، كذا لا يذو في رواية الأوزاعي ، فقال لا ، وزاد أفلح بن عبد الله في روايته ، فقال ما أنا بالذي أقتل أصحابي ، **قوله** ( فإن له أصحابا ) هذا ظاهره أن ترك الأمر بقتله بسبب أن له أصحابا بالصفة المذكورة ، وهذا لا يقتضي ترك قتله مع ما أظهره من مواجهة النبي **عليه** بما واجبه ، فيحتمل أن يكون لمصلحة التأنيف كما فهم البخاري لأنه وصفهم بالمبالغة في العبادة مع إظهار الإسلام ، فلو أذن في قتالهم لكان ذلك تنقيرا عن دخول غيرهم في الإسلام ، ويؤيده رواية أفلح ولها شواهد ، ووقع في رواية أفلح ، سيخرج أناس بقولون مثل قوله . **قوله** يحقر أحدكم صلاته مع صلاته وصيامه مع صيامه ( كذا في هذه الرواية بالإفراد ، وفي رواية شعيب وغيره ، مع صلاتهم ، بصيغة الجمع فيه وفي قوله مع صيامهم ، وقد تقدم في ثاني الأحاديث الباب الذي قبله وزاد في رواية شعيب ويونس ، يقرءون القرآن ولا يجاوز تحراقيمهم ، بمشاة وقاف جمع ترقوة بفتح أوله وسكون الزاء وحتم القاف وفتح الواو وهي العظم الذي بينقرة النحر والعائق ، والمعنى أن قراءتهم لا يرفعها الله ولا يقبلها ، وقيل لا يعملون بالقرآن فلا يثابون على قراءته فلا يحصل لهم إلا مردده . وقال النووي : المراد أنهم ليس لهم فيه حظ إلا مروره على لسانهم لا يصل إلى حلوقهم فضلا عن أن يصل إلى قلوبهم ، لأن المطلوب تدققه وتدبره بوقوعه في الطلب . قلت : وهو مثل قوله فيهم أيضا لا يجاوز لسانهم حناجرهم ، أي ينطقون بالعبادتين ولا يصرفونها بقلوبهم ، ووقع في رواية مسلم ، يقرءون القرآن وطبا ، قيل المراد الخلق في التلاوة أي

يأتون به على أحسن أحواله ، وقيل المراد أنهم يواطون على ثلاثه فلا تزال ألسنتهم رطبة به ، وقيل هو كناية عن حسن الصوت به حكاهما الفرطى ، ويرجع الأول ما وقع في رواية أبى الوداك عن أبى سعيد عند مسدد و يقرءون القرآن كما حسن ما يقرؤه الناس ، ويؤيد الآخر قوله في رواية مسلم عن أبى بكره عن أبىه ، قوم أشداء أحماء ذلقة ألسنتهم بالقرآن ، أخرجه الطبرى وزاد في رواية عبد الرحمن بن أبى نعم عن أبى سعيد و يقتلون أهل الاسلام ويدعون أهل الأوثان ، يمرقون ، وأرجحها الثالث . قوله ( يمرقون من الدين كما يمرق السهم ) بآنى تفسيره في الحديث الثانى ، وفي رواية الأوزاعى كمرق السهم . قوله ( من الرمية ) في رواية معبد بن سيرين عن أبى سعيد الآتية في آخر كتاب التوحيد لا يعودون فيه حتى يعود السهم الى فوقه ، والرمية قبيلة من الرمي والمراد الغزاة المرمية مثلا . ووقع في حديث عبد الله بن عمرو من رواية مقدم عنه ، فإنه سيكون له أشيعة يتعمقون في الدين يمرقون منه ، الحديث ، أى يخرجون من الاسلام بغتة كخروج السهم إذا رماه رام قوى الساعد فأصاب مارماه فنفذ منه بمرجة بحيث لا يعلق بالسهم ولا بشئ منه من المرمى شئ ، فإذا التمس الرام سممه وجدده ولم يجد الذى رماه فينظر في السهم ليصرف هل أصاب أو أخطأ فإذا لم يره علق فيه شئ من الدم ولا غيره ظن أنه لم يصبه والفرس أنه أصابه ، ولعل ذلك أشار بقوله سبق الفرث والدم ، أى جاوزهما ولم يتعلق فيه منهما شئ . بل خرجا بعده ، وقد تقدم شرح القذف في علامات النبوة ، ووقع في رواية أبى أنسرة عن أبى سعيد عند مسلم فحضر القذى عنه ثم مثلا الرجل يرى الرمية الحديث ، وفي رواية أبى المتوكل الناجى عن أبى سعيد عند الطبرى د مثلهما كمثل رجل رمى رمية فتوخى السهم حيث وقع فأخذ به فنظر الى فوقه فلم يره دسما ولا دما ، لم يتعلق به شئ من الدسم والدم ، كذلك هؤلاء لم يتعلقوا بشئ من الاسلام ، وعنده في رواية حاصم بن شمع بفتح المعجمة وسكون الميم بعدها معجمة بعد قوله من الرمية و يذهب السهم فينظر في النصل فلا يرى شيئا من الفرث والدم ، الحديث ، وفيه يتركون الاسلام وراء ظهورهم و يجعل يديه وراء ظهره ، وفي رواية أبى إسحق مولى بنى هاشم عن أبى سعيد في آخر الحديث لا يتعلقون من الدين بشئ . كما لا يتعلق بذلك السهم ، أخرجه الطبرى . وفي حديث أنس عن أبى سعيد عند أحمد وأبى داود والطبرى لا يرجعون الى الاسلام حتى يرتد السهم الى فوقه ، وجاء عن ابن عباس عند الطبرى وأوله في ابن ماجه بسياق أوضح من هذا ولفظه سيخرج قوم من الاسلام خروج السهم من الرمية هرصت الرجال فرموها فانمرق منهم أحدهم منها الخرج فأناء فنظر اليه فإذا هو لم يتعلق بنصله من الدم شئ ، ثم نظر الى القذف فلم يره تعلق من الدم بشئ ، فقال : إن كنت أصبت فإن بالريش والفوق شيئا من الدم ، فنظر فلم ير شيئا تعلق بالريش والفوق . قال : كذلك يخرجون من الاسلام ، وفي رواية بلال بن بقر عن أبى بكره بآنىهم فى الشيطان من قبل دينهم ، والحميدى وابن أبى عمير في مسنديهما من طريق أبى بكر مولى الانصار عن على د أن ناسا يخرجون من الدين كما يخرج السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه أبدا ، . قوله ( آيتهم ) أى علامتهم ، ووقع في رواية ابن أبى مرجم عن على عند الطبرى د علامتهم ، . قوله ( رجل إحدى يديه أو قال ندييه ) هكذا الأكثر بالندنية فهما مع الشك هل هى ثنية يد أو ندى بالمشائة ، وفي رواية المستعمل هنا بالمشائة فهما قالك عنده هل هو الندى بالافراد أو بالثنية ، ووقع في رواية الأوزاعى د إحدى يديه ، ثنية يد ولم يشك ، وهذا هو المعتمد ، فقد وقع في رواية شعيب و يونس د إحدى عضديه ، . قوله ( مثل ندى المرأة أو قال مثل البضعة ) بفتح الموحدة

وسكون المعجمة أى القطعة من اللحم . **قوله** ( تدرر ) بفتح أوله ودالين مهملتين مفتوحتين بينهما راء ساكنة وآخره راء وهو على حذف إحدى النامين وأصله تدردر ومناه تتحرك وتذهب وتجيء ، وأصله حكاية صوت الماء في بطن الوادى إذا تدافع ، وفي رواية عبيدة بن عمرو عن عتي عند مسلم . فيهم رجل يخرج اليد أو مودن اليد أو مشدون اليد ، والخارج مخاء معجمة وحجيم والمردن بوزنه والمشدون بفتح الميم وسكون المثلثة وكلها بمعنى وهو التناقص ، وله من رواية زيد بن وهب عن علي بن وهب ذلك أن فيهم رجلا له عضد ليس له ذراع على رأس عضده مثل حلبة الشدى عليه شعرات بيض ، وعند الطبري من وجه آخر : فيهم رجل يمدح اليد كأنها شدى حبشية ، وفي رواية أفلح بن عبد الله : فيها شعرات كأنها سبعة سبع ، وفي رواية أبي بكر مولى الأنصار : كشدى المرأة لها حلقة كحلقة المرأة حولها سبع حلقات ، وفي رواية عبيدة بن أبي رافع عن علي بن عبد الله : فيهم أسود إحدى يديه طوي شاة أو حلقة شدى ، وأما الطبري فهو بضم الطاء المهملة وسكون الواودة وهي الشدى ، وعند الطبري من طريق طارق بن زياد عن علي بن وهب شعرات سود ، والأول أقوى ، وقد ذكر **عليه السلام** للخروج علامة أخرى في رواية معبد بن سيرين عن أبي سعيد ، قيل ما سبأهم ، قال : سبأهم التحليق ، وفي رواية عاصم بن شمع عن أبي سعيد : فقام رجل فقال : يا بني الله هل في هؤلاء القوم علامة ؟ قال : يحلقون رءوسهم فيهم ذرئية ، وفي حديث أنس عن أبي سعيد : هم من جلدنا وبسككنا ، قيل : يا رسول الله ما سبأهم ؟ قال التحليق ، هكذا أخرجه الطبري ، وعند أبي داود بعضه . **قوله** ( يخرجون على خير فرقة من الناس ) كذا في الأكثر هنا ، وفي علامات النبوة وفي الأدب : حين ، بكسر الميم وآخره نون و فرقة ، بضم الفاء . ووقع في رواية عبد الرزاق هذا أحد وغيره : حين فرقة من الناس ، بفتح الفاء . وسكون المثناة ، ووقع في نسخة أخرى في هذه المواضع : على غير ، بفتح المعجمة وآخره راء و فرقة ، بكسر الفاء والأول المعتمد وهو الذي عند مسلم وغيره وإن كان الآخر صحيحا وبقي الأول أن عند مسلم من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد : تمرق مارقة عند فرقة من المسلمين يقتلهم أولى الطائفتين بالحق ، وفي لفظ له : يكون في أمي فرقان فيخرج من بينهما طائفة مارقة يقتلهم أولاهم بالحق ، وفي لفظ له : يخرجون في فرقة من الناس يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق وفيه : فقال أبو سعيد : رأيت قتلهم يا أهل العراق ، وفي رواية الضحاك المشرق عن أبي سعيد : يخرجون على فرقة مختلفة يقتلهم أقرب الطائفتين إلى الحق ، وفي رواية أنس عن أبي سعيد عند أبي داود : من قاتلهم كان أولى بأقربهم . **قوله** ( قال أبو سعيد ) هو متصل بالسند المذكور . **قوله** ( أشهد سمعت من النبي **ﷺ** ) كذا هنا باختصار ، وفي رواية شعيب ويونس : قال أبو سعيد فاشهد أني سمعت هذا الحديث من النبي **ﷺ** ، وقد مضى في الباب الذي قبله من وجه آخر عن أبي سعيد : سمعت رسول الله **ﷺ** يقول يخرج في هذه الأمة ، وفي رواية أفلح بن عبد الله : حضرت هذا من رسول الله **ﷺ** . **قوله** ( وأشهد أن عليا قتلهم ) في رواية شعيب : أن علي بن أبي طالب قاتلهم ، وكذا وقع في رواية الأوزاعي ويونس : قاتلهم ، ووقع في رواية أفلح بن عبد الله : وحضرت مع علي يوم قتلهم بالأنهوان ، ونسبة قتلهم لعل لسكونه كان القام في ذلك ، وقد مضى في الباب قبله من رواية سويد بن غفلة عن علي : أمر النبي **ﷺ** بقتلهم ، ولفظه : فأينا لقيتموهم قاتلوهم ، وقد ذكرت شواهد ، ومنها حديث نصر بن عاصم عن أبي بكر رفته : أن في أمي أنوما يقرءون القرآن لا يحاوزون رأيهم ؛ فإذا لقيتموهم فانيهم . أي قاتلوهم أخرجه الطبري ،

وتقدم في أحاديث الأنبياء وغيرهما ، لأن أدركتهم لأقنائهم ، وأخرج الطبري من رواية مسروق قال : قالت لي عائشة : من قتل المخرج ؟ قالت : هل قالت فأين قتله ؟ قلت على نهر يقال لاسفه النهروان . قالت : انتفى على هذا بيينة ، فانيها بمجموعين نفسا شهدوا أن عليا قتله بالنهروان ، أخرجه أبو يعل والطبري ، وأخرج الطبراني في الأوسط ، من طريق عمار بن سعد قال : قال عمار لسعد : أما سمعت رسول الله ﷺ يقول : يخرج أقوام من أمي يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية يقتلهم على بن أبي طالب ؟ قال : أي والله ، وأما صفة قتالهم وقتالهم فوفقت عند مسلم في رواية زيد بن وهب الجهني أنه كان في الجيش الذين كانوا مع علي حين ساروا إلى الخوارج فقال علي بعد أن حدث بصفتهم عن النبي ﷺ : والله إنني لأرجو أن يكونوا هؤلاء القوم ، فأنهم قد فسكوا الدم الحرام وأغاروا في سرح الناس ، قال فلما التقينا وهـ الخوارج يومئذ عبد الله بن وهب الراسي فقال لهم : ألقوا الرماح وسلوا سيوفكم من جفوتها فاني أخاف أن ينشدوكم كما نأشدوكم يوم حروراء ، قال فنشجروا الناس برماحهم ، قال فقتل بعضهم على بعض ، وما أصيب من الناس يومئذ إلا رجلا . وأخرج يعقوب بن سفيان من طريق عمران بن جرير عن أبي مجلز قال : كل أهل النهر أربعة آلاف قتلهم المسلمون ولم يقتل من المسلمين سوى تسعة ، فان شئت فاذهب إلى أبي بردة فأسأله فانه شهد ذلك . وأخرج اسحق بن راهويه في مسنده من طريق حبيب بن أبي ثابت قال : أتيت أبا وائل فقلت : أخبرني عن هؤلاء القوم الذين قتلهم على فم قرقوه وفيهم استحل قتالهم ؟ قال : لما كنا بصفين استحر القتل في أهل الشام فرقموا المصاحف فذكر قصة التحكيم ، فقال الخوارج ما قالوا ونزلوا حروراء ، فارسل إليهم على فرجعوا ثم قالوا نكون في حاجته فان قبل القضية قاتلناه وإن نقضها قاتلنا معه . ثم اترقت منهم فرقة يقتلون الناس لحدث على عن النبي ﷺ بأمرهم . وعند أحمد والطبراني والحاكم من طريق عبد الله بن شداد أنه دخل على عائشة مرجعه من العراق ليأبى قتل علي فقالت له عائشة فحدثني بأمر هؤلاء القوم الذين قتلهم علي ، قال : إن عليا لما كاتب معاوية وحكما الحكمين خرج عليه ثمانية آلاف من قراء الناس فنزلوا بأرض يقال لها حروراء من جانب الكوفة وعتبوا عليه فقالوا : انسأخت من قيس البكر الله ومن اسم سماك الله به ، ثم حكمت الرجال في دين الله ولا حكم إلا الله ، فبلغ ذلك عليا لجمع الناس فدعا بمصحف عظيم فجعل يضربه بيده ويقول : أيها المصحف حدث الناس ، فقالوا ماذا أناس ؟ إنما هو مداد وورق ، ونحن نتكلم بما روينا منه ، فقال : كتاب الله بيني وبين هؤلاء ، يقول الله في سورة فصلت ( فان خفتم ذنبا فذموا ) الآية ، وأمة محمد أعظم من امرأة رجل ، ونفخوا على أن كاتب معاوية ، وقد كاتب رسول الله ﷺ سبيل بن عمرو . واقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة . ثم بعث إليهم ابن عباس فناظرهم فرجع منهم أربعة آلاف فيهم عبد الله بن الكواء ، فبعث على إلى الآخرين أن يرجعوا فأجروا . فارسل إليهم : كرموا حيث شئتم وبيننا وبينكم أن لا نفسكوا دما حراما ولا نفظهوا سبيلا ولا نظلموا أحدا ، فان لعائن نبذت إليكم الحرب . قال دجيد الله بن شداد : فو الله ما قتلهم حتى قطعوا السبيل وفسكوا الدم الحرام الحديث . وأخرج الذهبي في الخصائص صفة مناظرة ابن عباس لهم بطولها . وفي الأوسط للطبراني من طريق أبي السائفة عن جندب بن عبد الله البجلي قال : لما فارقت الخوارج عليا خرج في طلبهم فأتيناهم إلى عسكرهم فإذا لهم دوى كدوى النحل من قراءة القرآن ، وإذا فيهم أصحاب البرانس أي الذين كانوا معروفين بالزهد والعبادة ، قال فدخلتني من ذلك شدة ، فنزلت عن فرسي وقت أصلي فقلت : اللهم إن كان في

قتال هؤلاء القوم لك طاعة فائذن لي فيه . فرأى علي فقال لما حاذاني أتموذا باقه من اليك يا جندب ، فلما جئته أقبل رجل علي برذون يقول إن كان لك بالقوم حاجة فاهم قد قطعوا النهر ، قال ما قطعوه ثم جاء آخر كذلك ، ثم جاء آخر كذلك . قال : لا ما قطعوه ولا يقطعونه وليقتلن من دونه عهد من الله ورسوله ، قلت الله أكبر ، ثم ركبنا فسيرته فقال لي : سأبعث اليهم رجلا يقرأ المصحف يدعهم الى كتاب الله وسنة نبيهم فلا يقبل علينا بوجهه حتى يرشقوه بالنبل ولا يقتل منا عشرة ولا ينجو منهم عشرة ، قال فأتينا إلى القوم فأرسل اليهم رجلا فرموا انسان فأقبل علينا بوجهه ففقد وقال علي : دونكم القوم لما قتل منا عشرة ولا نجا منهم عشرة . وأخرج يعقوب بن سفيان بسند صحيح عن حميد بن حلال قال حدثنا رجل من عبد القيس قال : لحقت بأهل النهر فاني مع طائفة منهم أسير اذا أتينا على قرية بيننا نهر ، فخرج رجل من القرية مروعا فقالوا له لا روح عليك ، وقطعوا اليه النهر فقالوا له أنت ابن خباب صاحب النبي ﷺ ؟ قال : نعم ، قالوا : فعدنا من أيك فحدثهم بحديث يكون فتنة فان استطعت أن تكون عبد الله المقتول فسكن ، قال فقدموه فضربوا عنقه ، ثم دحوا سرية وهى حبلى فبقروا عما في بطنها . ولابن أبي شيبة من طريق أبي جابر لاحق بن حميد قال قال علي لا تصبواهم بقتال حتى يحدوا حدثا ، قال فرمهم عبد الله بن خباب فذكر قصة قتلهم له رجاء ربه وأنهم بقروا بطنها وكانوا مروا على ساقته فأخذ واحد منهم ثمرة فوضعا في فيه فقالوا له ثمرة معاهد قيم استعملتها ؟ فقال لهم عبد الله بن خباب : أنا أعظم حرمة من هذه الثمرة . فأخذوه فذبحوه ، فبلغ عليا فأرسل اليهم : أفيدونا بقتال عبد الله بن خباب ، فقالوا : كما قتله ، فأذن حينئذ في قتالهم . وهذا الطبري من طريق أبي مريم قال أخبرني أخى أبو عبد الله أن عليا سار اليهم حتى اذا كان حذاهم على شط النهر وان أرسل يناشدهم فلم يزل يسله تحتلف اليهم حتى قتلوا رسوله ، فلما رأى ذلك نهض اليهم فقاتلهم حتى فرغ منهم كلهم . قوله ( جرى بالرجل على النصف الذي نعته النبي ﷺ ) في رواية شعيب ، وعلى نعت النبي ﷺ الذي نعته ، وفي رواية أفلح ، قاله عليه السلام فلم يجدوه ثم وجدوه بعد ذلك تحت جدار على هذا النعت ، وفي رواية زيد بن وهب : فقال علي التمسوا فيهم المخرج قالتموه فلم يجدوه فقام على نفسه حتى أتى ناسا قد قتل بعضهم على بعض قال آخروهم فوجدوه بما على الأرض فكبر ثم قال : صدق الله وبلغ رسوله . وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع : فلما قتلهم علي قال انظروا ، فنظروا فلم يجدوا شيئا ، فقال ارجعوا فوالله ما كذبت ولا كذبت مرتين أو ثلاثا ثم وجدوه في خربة فأثروا به حتى وضموه بين يديه ، أخرجها مسلم ، وفي رواية للطبري من طريق زيد بن وهب : فقال علي اطلبوا ذا الثدية ، فاطلبوه فلم يجدوه فقال : ما كذبت ولا كذبت اطلبوه ، فاطلبوه فوجدوه في ودة من الأرض عليه ناس من القتل ، فإذا رجل على يده مثل سبلات السنور ، فكبر على والناس وأدعجه ذلك ، ومن طريق حاتم بن كليب حدثنا أبي قال : بينما نحن فعود عند علي فقام رجل عليه أثر الدهر فقال : إني كنت في العمرة فدخلت على طائفة فقات : ما هؤلاء القوم الذين خرجوا فيكم ؟ قلت : قوم خرجوا إلى أرض قريبة منا يقال لها حروراء ، فقالت أما أن ابن أبي طالب لو شاء لحدنكم بأرسم ، قال فأهل علي وكبر فقال : دخلت على رسول الله ﷺ وليس عنده غير طائفة فقال : كيف أنت وقرم يخرجون من قبل المشرق وفيهم رجل كان يده ندى حشوية ، فشدتكم الله هل أخبرتكم بأنه فيهم ؟ قالوا : نعم ، فاجتمعوني فقاتلتهم ليس فيهم خلفت لكم أنه فيهم ثم أتيتوني به تسحبونه كما نمت لي . فقالوا : اللهم نعم . قال فأهل علي وكبر ، وفي رواية أبي الوضئ بفتح الواو وكسر الضاد المعجمة الحفيفة

والثديين عن علي ، اطلبوا الخرج ، فذكر الحديث وفيه : فاستخرجوه من تحت القتل في طين قال أبو الوضئ :  
كانني انظر اليه حديثي عليه طر بطني له احدى يديه مثل ندى المرأة عليها شعيرات مثل شعيرات تكون على ذنب  
اليربوع ، ومن طريق أبي مريم قال : ان كان ذلك الخرج لعدوا في المسجد وكان فقيرا قد كسوته برنسا لي ورايته  
يهمد طامام على وكان مسمى نافما ذا اليدوية وكان في يده مثل ندى المرأة على رأسه حلة مثل حلة الثدي عليه شعيرات  
مثل سيلات السنور ، أخرجهما أبو داود ، وأخرجه الطبري من طريق أبي مريم مطولا وفيه : وكان علي يحدثنا  
قبل ذلك أن قوما يخرجون وعلامتهم رجل يخرج اليد فسمعت ذلك منه مرارا كثيرة وسمعت الخرج حتى رأيته  
يتكره طامامه من كثرة ما يسمع ذلك منه ، وفيه : ثم أمر أصحابه أن يلبسوا الخرج فالتبسوه فلم يجدوه ، حتى جاء  
رجل فيشره فقال وجدناه تحت قتيلين في ساقية ، فقال والله ما كذبت ولا كذبت ، وفي رواية أفلح ، فقال علي  
أيكم يعرف هذا ؟ فقال رجل من القوم : نحن نعرفه ، هذا حرقوص وأمه ههنا ، قال فأرسل علي الى أمه فقالت :  
كنت أدعى غنما في الجاهلية فغشيتي كهنة الظلة فحملت منه فولدت هذا ، وفي رواية عاصم بن شمع عن أبي سعيد  
قال حدثني عشرة من أصحاب النبي ﷺ أن عليا قال : والنسوا الى العلامة التي قال رسول الله ﷺ فاني لم أكذب  
ولا أكذب ، لحجى به فحمد الله وأثنى عليه حين عرف العلامة ، ووقع في رواية أبي بكر مولى الأنصار عن  
علي حوله سبع ملبات وهو يهزم الهاء وموحدة جمع هلبة ، وفيه أن الناس وجدوا في أنفسهم بعد قتل أهل النهر  
فقال علي : إني لا أراه الا منهم ، فوجدوه على شفير النهر تحت القتل فقال علي : صدق الله ورسوله ، وفرح الناس  
حين رأوه واستبشروا وذمب عنهم ما كانوا يجدونه ، . قوله ( قال فزئت فيه ) في رواية المروزي : فيهم ، . قوله  
( ومنهم من يلزمك في الصدقات ) الأمر العيب وقيل الوقوع في الناس وقيل بقيد أن يكون واجبة ، والهمز في  
التيبة أى بعيبك في قدم الصدقات ، وبؤيد القيل المذكور ما وقع في قصة المذكور حيث واجهه بقوله : هذه قسمة  
ما أريد بها وجهه الله ، ولم أقف على الزيادة إلا في رواية معمر ، وقد أخرجه عبد الرزاق عن معمر لكن وقعت  
مقدمة على قوله : حين فرقة من الناس ، قال فزئت فيهم ، وذكر كلام أبي سعيد بعد ذلك ، وله شاهد من حديث  
ابن مسعود قال : لما قدم رسول الله ﷺ غنائم حنين سمعت رجلا يقول : إن هذه القسمة ما أريد بها وجهه الله ،  
قال فزئت ( ومنهم من يلزمك في الصدقات ) أخرجه ابن مردويه ، وقد تقدم في غزوة حنين بدون هذه الزيادة  
ووقع في رواية عتبة بن وساج عن عبد الله بن عمر ما يؤيد هذه الزيادة : لجلل يقيم بين أصحابه ورجل جالس فلم  
يعطه شيئا فقال : يا محمد ما أراك تعدل ، وفي رواية أبي الوضئ عن أبي برزة نخوع ، فدل على أن الحامل للقاتل على  
ما قال من السلام الجاني وأقدم عليه من الخطاب الذي كونه لم يعط من تلك العطية وأنه لو أعطى لم يقل شيئا من  
ذلك . وأخرج الطبراني نحو حديث أبي سعيد وزاد في آخره : فغفل عن الرجل فذهب ، فسأل النبي ﷺ عنه  
فطلب فلم يدرك ، وسنده جيد . ( تنبيه ) : جاء عن أبي سعيد الخدري قصة أخرى تتعلق بالحوارج فيها ما يخالف  
هذه الرواية ، وذلك فيما أخرجه أحمد بسند جيد عن أبي سعيد قال : جاء أبو بكر الى رسول الله ﷺ فقال :  
يا رسول الله إني مرت بوادي كذا فإذا رجل حسن الهيئة متخشع يصلي فيه ، فقال : اذهب اليه فاقتله . قال  
فذهب اليه أبو بكر فلما رآه يصلي كره أن يقتله فرجع ، فقال النبي ﷺ لعمر : اذهب فاقتله فذهب فرآه  
على تلك الحالة فرجع ، فقال : يا علي اذهب اليه فاقتله فذهب على فلم يره ، فقال النبي ﷺ : ان هذا وأصحابه

يقرون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه فاقتلواهم ثم شر البرية، وله شاهد من حديث جابر أخرجه أبو يعلى ورجاله ثقات، ويمكن الجمع بأن يكون هذا الرجل هو الأول وكانت قصته هذه الثانية مترابطة عن الأولى، وأذن عليه السلام في قتله بعد أن منع منه لورال حلة المنع وهي التأفف، فسكاه استغنى عنه بعد انتشار الاسلام كما نهى عن الصلاة على من ينسب الى النفاق بعد أن كان يجري عليهم أحكام الاسلام قبل ذلك، وكان أبا بكر وعمر تسمكا بالنهي الأول عن قتل المصالحين وحل الأمر هنا على قيد أن لا يكون لا يصلي فذلك عللا عدم القتل بوجود الصلاة أو غلبا جانب النهي، ثم وجدت في دغزى الاموى، من مرسل الضمى في نحو أصل القصة، ثم دعا رجلا مأعظام، فقام رجل فقال: لك لتقسم وما نرى عدلا، قال: إذا لا يعدل أحد بمدى. ثم دعا أبا بكر فقال: اذهب فاقتله، فذهب فلم يجدده فقال: لو قتلت لرجوت أن يكون أولهم وآخرهم، فهذا يؤيد الجمع الذى ذكرته لما يدل عليه، ثم من التراخي والله أعلم. وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم منقبة عظيمة لعل وأنه كان الامام الحق وأنه كان على الصواب في قتال من قاتله في حروبه في الجبل وصفين وغيرهما، وأن المراد بالحصر في الصحيفة في قوله في كتاب الحديث ما عندنا الا القرآن والصحيفة، مقيد بالكتابة لا أنه ليس هذه عن النبي عليه السلام شيء، مما أطلعه الله عليه من الأحوال الآتية إلا ما في الصحيفة، فقد اشتملت طرق هذا الحديث على أشياء كثيرة كان عنده عن النبي عليه السلام علم بها مما يتعلق بقتال الخوارج وغير ذلك مما ذكر، وقد ثبت أنه كان يخبر بأنه سيفعله أشقى القوم فكان ذلك في أشياء كثيرة. ويحتمل أن يكون النبي مقيدا باختصاصه بذلك فلا يرد حديث الجواب لأنه شاركه فيه جماعة وإن كان عنده هو زيادة عليهم لأنه كان صاحب القصة فكان أشد حناية بها من غيره. وفيه الكف عن قتل من يفتقد الخروج على الامام ما لم ينصب لذلك حربا أو يستعد لذلك لقوله فاذا خرجوا فاقتلواهم، وحكى الطبرى الاجماع على ذلك في حق من لا يكفر باعتقاده، وأسند عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب في الخوارج بالكف عنهم ما لم يسفكوا دما حراما أو يأخذوا مالا فإن فعلوا فاقتلواهم ولو كانوا ولدى، ومن طريق ابن جريج، قلت اعطاء ما يحل في قتال الخوارج؟ قال: إذا قطعوا السبيل وأحافوا الأمن، وأسند الطبرى عن الحسن أنه سئل عن رجل كان يرى رأى الخوارج ولم يخرج؟ فقال: العمل أم لك بالناس من رأى، قال الطبرى: ويؤيده أن النبي عليه السلام وصف الخوارج بأنهم يقولون الحق بالسنتهم ثم أخبر أن قولهم ذلك وإن كان حقا من جهة القول فإنه قول لا يجاوز حلوقهم، ومنه قوله تعالى ﴿إليه يصعد الحكم الطيب والعمل الصالح برفعه﴾ أخبر أن العمل الصالح الموافق للقول الطيب هو الذى يرفع القول الطيب، قال وفيه أنه لا يجوز قتال الخوارج وقتلهم الا بعد إقامة الحجة عليهم بدعائهم الى الرجوع الى الحق والاعتذار اليهم، وإلى ذلك أشار البخارى في الترجمة بالآية المذكورة فيها واستدل به لمن قال بتكفير الخوارج. وهو مقتضى صنيع البخارى حيث قرنهم بالملاحدين وأفرد عنهم المتأربين بترجمة، وبذلك صرح القاضى أبو بكر بن العربى في شرح الترمذى فقال: الصحيح أنهم كفار لقوله عليه السلام ويمرقون من الاسلام، ولقوله لاقتلناهم قتل عاد، وفي لفظ دغزى، وكل منهما إنما هلك بالكفر وبقوله هم شر الخلق، ولا يوصف بذلك الا الكفار، ولقوله إنهم أبغض الخلق الى الله تعالى، ولحكمهم على كل من خالف معتقدهم بالكفر والتخليد في النار فسكواهم أحق بالاسم منهم، ومن جنح الى ذلك من أئمة المتأخرين الشيخ فنى الدين السبكي فقال في فتاويه: احتج من كفر الخوارج وغلاة الروافض بتكفيرهم

أعلام الصحابة لنضمنه تكذيب النبي ﷺ في شهادته لهم ، بالجملة ، قال : وهو عندي احتجاج صحيح ، قال : واحتج من لم يكفرهم بأن الحكم بتكفيرهم يستدعي تقدم علمهم بالشهادة المذكورة علماً قطعياً ، وفيه نظر لأننا نعلم تركية من كفروه علماً قطعياً إلى حين موته وذلك كاف في اعتقادنا بتكفير من كفرهم ، وبؤيده حديث : من قال لأخيه كافر فقد باء به أحدهما ، وفي لفظ مسلم : من رى مسلماً بالكفر أو قال عدواً لله إلا حاد عليه ، قال وهو لا . قد تحقق منهم أنهم يرمون جماعة بالكفر من حصل عندنا القطع بإيمانهم فيجب أن يحكم بكفرهم بمقتضى خبر الشارع ، وهو نحو ما قالوه فيمن سجد للصنم ونحوه من لا نصريح بالجهود فيه بعد أن فسروا الكفر بالجهود فإن احتجوا بقيام الإجماع على تكفير فاعل ذلك قلنا وهذه الأخبار الواردة في حق هؤلاء تقتضي كفرهم ولو لم ينفردوا تركية من كفروه علماً قطعياً ، ولا ينبغيهم اعتقاد الإسلام أجمالاً والعمل بالواجبات من الحكم بكفرهم كما لا ينبغي الساجد للصنم ذلك . قلت : ومن جنح إلى بعض هذا البحث الطبري في تهذيبه فقال بعد أن سرد أحاديث الباب : فيه الرد على قول من قال لا يخرج أحد من الإسلام من أهل القبلة بعد استحقاته حكمه إلا بقصد الخروج منه علماً فإنه مبطل أقوله في الحديث : يقولون الحق وبقرءون القرآن ويمرّقون من الإسلام ولا يتعلقون منه بشيء ، ومن المعلوم أنهم لم يرتكبوا استحلال دماء المسلمين وأموالهم إلا بخطأ منهم فيما تأولوه من آي القرآن هل غير المراد منه . ثم أخرج بسند صحيح عن ابن عباس وذكر عنده الخراج وما يلقون عند قراءة القرآن فقال : يؤمنون بحكمه ويهلكون عند مثابته . وبؤيد أقول المذكور الأمر قتالهم مع ما تقدم من حديث ابن مسعود : لا يحل قتل أسرى مسلم إلا بأحدى ثلاث - وفيه - التارك لدينه ، المفارق للجماعة ، قال القرطبي في المفهم : وبؤيد أقول بتكفيرهم التثليل المذكور في حديث أبي سعيد ، يعني الآتي في الباب الذي يليه ، فإن ظاهر مقصوده أنهم خرجوا من الإسلام ولم يتلفوا منه شيء . كما خرج الدم من الرمية لسرعة وقوة وأمية بحيث لم يتعلق من الرمية شيء ، وقد أشار إلى ذلك بقوله سبق الفرت والدم ، وقال صاحب الشفاء فيه : وكذا تقطع بكفر كل من قال قولاً يتوصل به إلى تضليل الأمة أو تكفير الصحابة ، وحكاه صاحب الروضة ، وكتاب الرد عنه وأقره . وذهب أكثر أهل الأصول من أهل السنة إلى أن الخراج فساق وأن حكم الإسلام يجري عليهم لتفظهم بالشهادتين ومواطنتهم على أركان الإسلام ، وإنما فسقوا بتكفيرهم المسلمين مستندين إلى تأويل فاسد وجرم ذلك إلى استباحة دماء مخالفهم وأموالهم والشهادة عليهم بالكفر والشرك . وقال الخطابي : أجمع علماء المسلمين على أن الخراج مع ضلالتهم فرقة من فرق المسلمين ، وأجازوا مذاكهم وأكل ذبائحهم ، وأنهم لا يكفرون ماداموا متمسكين بأصل الإسلام . وقال عياض : كادت هذه المسألة تكون أشد إشكالا عند المتكلمين من غيرها ، حتى سأل الفقيه عبد الحق الإمام أبا المال عنها فاعتذر بأن ادخال كافر في الملة وإخراج مسلم منها عظيم في الدين ، قال : وقد توقف قبله القاضي أبو بكر الباقلاني وقال : لم يصرح أقوم بالكفر وإنما قالوا أقوالاً تؤدي إلى الكفر . وقال الغزالي في كتاب : التفرقة بين الإيمان والزندقة ، والذي ينبغي الاعتزاز عن التكفير ما وجد إليه سبيلا فإن استباحة دماء المسلمين المقرين بالتوحيد خطأ ، والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك دم مسلم واحد . وما احتج به من لم يكفرهم قوله في ثلث أحاديث الباب بعد وصفهم بالمروق من الدين وكبروكهم فينظر الرامي إلى سمجه ، إلى أن قال : فيتبادر في الفرقة هل علق بها شيء ، قال ابن بطال : ذهب جمهور



العلماء الى أن الخوارج غير خارجين عن جملة المسلمين لقوله « يتجارى في الفوق » ، لأن التجارى من الشك ، واذ وقع الشك في ذلك لم يقطع عليهم بالخروج من الاسلام ، لأن من ثبت له عقد الاسلام بيقين لم يخرج منه الا بيقين ، قال : وقد سئل على عن أهل النهر هل كفروا ؟ فقال : من الكفر فروا . قلت : وهذا إن ثبت عن علي حمل على أنه لم يكن اطلاع على معتقدم الذي أوجب تكفيرهم عند من كفرهم ، وفي احتجاجه بقوله « يتجارى في الفوق » ، نظر ، فإن في بعض طرق الحديث المذكور كما تقدمت الإشارة اليه وكما سيأتي « لم يعلق منه بشيء » وفي بعضها « سبق الثرث والدم » ، وطريق الجمع بينهما أنه تردد هل في الفوق شيء أو لا ثم تحقق أنه لم يعلق بالسهم ولا بشيء منه من الرمي بشيء ، ويمكن أن يحمل الاختلاف فيه على اختلاف أشخاص منهم ، ويكون في قوله « يتجارى » إشارة الى أن بعضهم قد بقي معه من الاسلام شيء ، قال القرطبي في « المفهم » : والقول بتكفيرهم أظهر في الحديث ، قال : فعل القول بتكفيرهم يقتلون ويقتلون ونسي أموالهم وهو قول طائفة من أهل الحديث في أموال الخوارج ، وعمل القول بعدم تكفيرهم بسلكهم مسلك أهل البغي إذا شقوا العصا ونصبوا الحرب ، فأما من استمر منهم ببدعة فاذا ظهر عليه هل يقتل بعد الاستتابة أو لا يقتل بل يجتهد في رد بدعته ؟ يختلف فيه بحسب الاختلاف في تكفيرهم ، قال : وباب التكفير باب خطر ولا نعمل بالسلامة شيئاً ، قال وفي الحديث « علم من أعلام النبوة حيث أخبر بما وقع قبل أن يقع ، وذلك أن الخوارج لما حكموا بكفر من خالفهم استباحوا دماءهم وتركوا أهل الذمة فقالوا في لهم بمهدم ، وتركوا قتال المشركين واشتغلوا بقتال المسلمين ، وهذا كما من آثار عبادة الجمال الذين لم تشرح صدورهم بنور العلم ولم يتمسكوا بحبل وثيق من العلم ، وكفى أن رأسهم » ، وعلى رسول الله ﷺ أمره ونسبه إلى الجور نسأل الله السلامة . قال ابن هبيرة : وفي الحديث أن قتال الخوارج أولى من قتال المشركين ، والحكمة فيه أن في قتالهم حفظ رأس مال الاسلام ، وفي قتال أهل الشرك طلب الربح ، وحفظ رأس المال أولى ، وفيه الوجه عن الأخذ بظاهر جميع الآيات القابلة للتأويل التي يفهم من القول بظواهرها الى مخالفة لإجماع السلف ، وفيه التحذير من الغلو في الديانة والتفريط في العبادة بالحلل على النفس فيما لم يأذن فيه الشرع ، وقد وصف الشارع الشريعة بأنها سهلة سمحة ، وإنما نذب الى الشدة على الكفار والى الرأفة بالمؤمنين ، فمعكس ذلك الخوارج كما تقدم بيانه . وفيه جواز قتال من خرج عن طاعة الامام العادل ، ومن نصب الحرب مقاتل على اعتقاد قاسد ، ومن خرج يقطع الطرق ويخيف السبيل ويسعى في الأرض بالفساد ، وأما من خرج عن طاعة إمام جائر أواد الغلبة على ماله أو نفسه أو أهله فهو معذور ولا يحمل قتاله وله أن يدفع عن نفسه وماله وأهله بقدر طاقته ، وسيأتي بيان ذلك في كتاب الفتن ، وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن عبد الله بن الحارث عن رجل من بني نصر عن علي وذكر الخوارج فقال : إن خالفوا إماماً عدلاً فقاتلوه ، وإن خالفوا إماماً جائراً فلا تقاتلوه ثم قال : قلت : وعلى ذلك يحمل ما وقع للحنين بن علي ثم لأهل المدينة في الحرة ثم لعبد الله بن الزبير ثم للقراء الذين خرجوا على الحجاج في قصة عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث والله أعلم . وفيه ذم استئصال شمر الرأس ، وفيه نظر لاحتimal أن يكون المراد بيان صفتهم الواقعة لا لإرادة ذمها ، وترجم أبو عوالة في صحيحه لهذه الأحاديث « بيان أن سبب خروج الخوارج كان بسبب الآثمة في القسمة مع كونها كانت صواباً غنى عنهم ذلك ، وفيه لإباحة قتال الخوارج بالشرط المتقدمة وقتلهم في الحرب وثبوت الأجر من قتلهم » ، وفيه أن من المسلمين من يخرج من الدين من غير أن يقصد

الخروج منه ومن غير أن يختار ديناً على دين الاسلام ، وأن الخوارج شر الفرق المبتدعة من الامة المحمدية ومن اليهود والنصارى . قلت : والاخير مبنى على القول بتكفيرهم مطلقاً ، وفيه منقبة عظيمة لعمر اشده في الدين وفيه أنه لا يكتفى في التعديل بظاهر الحال ولو بلغ المشهور بتعديله الغاية في العبادة والتقشف والورع حتى يعتبر باطن حاله . الحديث الثاني : **قوله** (عبد الواحد) هو ابن زياد ، والشيباني هو أبو إسحق ، وبسير بن عمرو بتحتانية أوله بعد ما مبدلة مصغر ويقال له أيضا أسير ، ووقع كذلك في رواية مسلم كحديث الباب ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد ، وهو من بنى محارب بن ثعلبة نزل الكوفة ويقال إن له صحبة ، وذكر أبو نعيم في تاريخه ، حدثنا قيس بن عمرو بن يسير بن عمرو وأخبرني أبي عن يسير بن عمرو قال توفي النبي ﷺ وأنا ابن عشرين ، ويقال له أسير بن جابر كذا وقع عند مسلم في رواية أبي نضرة عن أسير بن جابر عن عمير في فضيلة أويس القرني ، وقيل هو أسير بن عمرو بن جابر نسب لجد . **قوله** (سمعت يقول وأهوى بيده قبل المراق) أي من جهته . وفي رواية على بن مسهر عن الشيباني عند مسلم : (نحو المشرق) . **قوله** (يمرقون) قال ابن بطال : المروق الخروج عند أهل اللغة يقال مرق السهم من الغرض إذا أصابه ثم نفذ منه فهو يمرق منه مرقاً ومرقاً وانمرق منه وأمرقه الرامي إذا فعل ذلك به ومنه قيل المروق يمرق لأنه يخرج منه ومنه قيل مرق البرق لخروجه بسرعة . **قوله** (مروق السهم من الرمية) زاد أبو عوانة في صحيحه من طريق محمد بن فضيل عن الشيباني قال : قال أسير قلت ما لم علامة ؟ قال سمعت من النبي ﷺ لا أزدك عليه ، وفي هذا أن سهل بن حنيف صرح بأن الحرورية هم المراد بالقوم المذكورين في أحاديث هذين البابين فيقول ما تقدم أن أبا سعيد توقف في الاسم والنسبة لافي كونهم المراد . قال الطبري : وروى هذا الحديث في الخوارج عن علي ثاماً ومختصراً عبيد الله بن أبي رافع وسويد بن غفلة وعبيدة بن عمرو وزهد بن وهب وكليب الجرمي وطارق بن زياد وأبو مرجم . قلت : وأبو وحى وأبو كشم وأبو موسى وأبو وائل في مسند إسحق بن راهوية والطبراني وأبو حنيفة عند البزار وأبو جعفر أفراه دوى على أخرجه الطبراني في الأوسط وكثير بن نمير وعاصم بن ضمرة ، قال الطبري ورواه عن النبي ﷺ مع دلي بن أبي طالب أو بعضه عبد الله بن مسعود وأبو ذر وابن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص وابن عمر وأبو سعيد الخدري وأنس بن مالك وحذيفة وأبو بكر وعائشة وجابر وأبو برزة وأبو أمامة وعبد الله بن أبي أوفى وسهل بن حنيف وسلمان الفارسي قلت : ورافع بن عمرو وسعد بن أبي وقاص وعمار بن ياسر وجندب بن عبد الله الجهلي وعبد الرحمن بن عيسى وعقبة بن عامر وطلق بن علي وأبو هريرة أخرجه الطبراني في الأوسط بإسناد جيد من طريق الفرزدق الداهري أنه سمع أبا هريرة وأبا سعيد وسألها قال إن رجل من أهل المشرق وإن قوما يخرجون علينا يقتلون من قال لا إله إلا الله ويؤمنون من سواهم فقال لا ، سمعنا النبي ﷺ يقول : من قتلهم فله أجر شهيد ومن قتلوه فله أجر شهيد ، فهؤلاء خمسة وحشرون نفسا من الصحابة والطرق إلى كثرتهم متعددة كعلي وأبي سعيد وعبد الله بن عمر وأبي بكر وأبي برزة وابن ذر ، فيفيد مجموع خبرهما انقطع بصحة ذلك عن رسول الله ﷺ

٨ - **باب** قول النبي ﷺ : لا تقوم الساعة حتى تقتتل فئتان ذواهما واحدة

٦٩٣٥ - **حديث** على حدثنا مهران حدثنا أبو هريرة عن الأهرج : من أبي هريرة رضي الله عنه قال :

قال رسول الله ﷺ : لا تقوم الساعة حتى تقتتل فئتان دعواهما واحدة »

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ لا تقوم الساعة حتى تقتتل فئتان دعواهما واحدة ) هكذا ترجم بلفظ الخبر ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب المتن إن شاء الله تعالى . وفي المتن من الزيادة « يكون بينهما مقتلة عظيمة ، والمراد بالفتنتين جماعة على جماعة معاوية ، والمراد بالدعوة الاسلام على الراجح ، وقيل المراد اعتقاد كل منهما أنه على الحق ، وأورده هنا للإشارة إلى ما وقع في بعض طرفه كما عند الطبري من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد نحو حديث الباب وزاد في آخره « فبينما هم كذلك اذ سرقت مارقة يقتلها أولى الطائفتين بالحق ، فبذلك تظهر مناسبة لما قبله ، والله أعلم

#### ٩ - باب ما جاء في المتأولين

٦٩٣٦ - قال أبو عبد الله : وقال الأيث حدثني يونس عن ابن شهاب أخبرني عروة بن الزبير أن للسور ابن مخزومة وعبد الرحمن بن عبد القاري أخبراه « أنهما سمعا عمر بن الخطاب يقول سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حجة رسول الله ﷺ ، فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأها على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله ﷺ كذلك ، فسكنت أسأره في الصلاة ، فانظرته حتى سلم ثم لببته بردائه - أو بردائي - قلت : من أقرأك هذه للسورة ؟ قال : أقرأنيها رسول الله ﷺ . قلت له : كذبت . فوالله إن رسول الله ﷺ أقرأني هذه للسورة التي سمعتك تقرأها . فانطأقت أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت له : يا رسول الله إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرأنيها ، وأنت أقرأني سورة الفرقان . فقال رسول الله ﷺ : أرسله يا عمر اقرأ يا هشام ، فقرأ عليه للقراءة التي سمعته يقرأها . فقال رسول الله ﷺ : هكذا أزلت . ثم قال رسول الله ﷺ : اقرأ يا عمر ، فقرأت ، فقال : هكذا أزلت . ثم قال : إن هذا للقرآن أنزل على سبعة أحرف ، فاقروا ما تيسر منه »

٦٩٣٧ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا وكيع . وحدثنا يحيى حدثنا وكيع عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن رضى الله عنه قال : لما نزلت هذه الآية « الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم » شق ذلك على أصحاب النبي ﷺ وقالوا : أينما لم يظلم نفسه ؟ فقال رسول الله ﷺ : ليس كما تظنون ، إنما هو كما قال لقمان لابنه « يا بني لا تشرك بالله ، إن الشرك أعظم الظلم عظيم »

٦٩٣٨ - حدثنا عبد الله بن أحمد أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر عن الزهري أخبرني عمود بن الربيع قال سمعت عثمان بن ماذن يقول : قد ألقى رسول الله ﷺ . فقال رجل : أين ذلك من لخصي ؟ فقال رجل منا : ذلك منافق فتح الباري - ج (١٢) م (٢٠)

لا يحب الله ورسوله . فقال للنبي ﷺ : لا تقولونه يقول لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجهه الله ؟ قال : بلى . قال فانه لا يوافي عهد يوم القيامة به إلا حرم الله عليه النار .

٦٩٣٩ - **حريش** موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة عن حصين عن فلان قال تنازع أبو عبد الرحمن وجيتان بن عطية ، فقال أبو عبد الرحمن لجيتان : لقد علمت ما الذي جبر أصحابك على الدماء - يعني علياً - قال : ما هو لا أبالك ؟ قال شيء سمعته يقول . قال ما هو ؟ قال : بعثني رسول الله ﷺ والزبير وأبا هريرة - وكلنا فارس - قال : انطلقوا حتى تأتوا روضة حاج - قال أبو سلمة : هكذا قال أبو عوانة حاج - قال فيها امرأة معها صحيفة من حاطب بن أبي بلتعة إلى المشركين فأتوني بها . فانطلقنا على أفراسنا حتى أدر كناها حيث . قال لنا رسول الله ﷺ تسير على بعير لها ، وكان كتب إلى أهل مكة تسير رسول الله ﷺ إليهم . فقلنا أين للكتاب الذي معك ؟ قالت : مامعى كتاب . فأنخنا بها بعيرها ، فابتنينا في رملها فما وجدنا شيئاً . فقال صاحبنا ما نرى معها كتاباً ، قال فقلت : لقد علمنا ما كذب رسول الله ﷺ . ثم حلف علي : والذي يحلف به أخرجني للكتاب أو لأجر ذلك . فأهوت إلى حوزتها - وهي مخترقة بكساء فأخرجت الصحيفة ، فأتوا بها رسول الله ﷺ ، فقال عمر : يا رسول الله ، قد خان الله ورسوله ولأؤننين ، دعني فأضرب عنقه . فقال رسول الله ﷺ يا حاطب ما حملك على ما صنعت ؟ قال : يا رسول الله ، مالي أن لا أكون مؤمناً بالله ورسوله ، ولا كني أردت أن يكون لي عند القوم يد يدفع بها عن أهلي ومالي ، وليس من أصحابك أحد إلا له هنالك من قومه من يدفع الله به عن أهله وماله . قال : صدق ، لا تأولوا له إلا خيراً . قال فماد عمر ؟ قال : يا رسول الله ، قد خان الله ورسوله ولأؤننين ، دعني فأضرب عنقه قال : أوليس من أهل بدر ؟ وما يدريك لعل الله اطلع عليهم قال : اعملوا ما شئتم فقد أوجبت لكم الجنة : فاغزورفت عيناها قال : الله ورسوله أعلم .

**قوله** ( باب ما جاء في المنأولين ) تقدم في باب من أكفر أخاه بغير تأويل ، من كتاب الأدب وفي الباب الذي يليه من لم ير كفار من قال ذلك متأولاً وإيان المراد بذلك ، والحاصل أن من أكفر المسلم ظرفان كان بغير تأويل استحق الذم وربما كان هو الكافر . وإن كان بتأويل نظر أن كان غير سائح استحق الذم أيضاً ولا يصل إلى الكفر بل يبين له وجه خطئه ويزجر بما يليق به ولا يلتحق بالأول عند الجمهور ، وإن كان بتأويل سائح لم يستحق الذم بل تقام عليه الحجة حتى يرجع إلى الصواب . قال الدلاء كل متأول معذور بتأويله ليس بآثم إذا كان تأويله سائحاً في لسان العرب وكان له وجه في العلم . وذكر هنا أربعة أحاديث : الحديث الأول حديث عمر في نصته مع هشام بن حكيم بن حزام حين سمعه يقرأ سورة الفرقان في الصلاة بحروف تحالف ما قرأه هو على

رسول الله ﷺ . وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب فضائل القرآن ، ومناسبته للترجمة من جهة أن النبي ﷺ لم يؤخذ عمر بتكذيب هشام ولا بكونه ليبه بردائه وأراد الإيقاع به ، بل صدق هشاماً فيما نقله وعذر عمر في إنكاره ولم يزد على بيان المحبة في جواز القراءة . وقوله في أول السند وقال الليث الخ ، وصلة الاسماعيل من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث عنه . ويونس شيخ الليث فيه هو ابن يزيد ، وقد تقدم في فضائل القرآن وغيره من رواية الليث أيضاً وموصلاً لكن عن حميل لا عن يونس ، وهم مغلطى ومن تبعه في أن البخاري وصلة عن سعيد بن حفيظ عن الليث عن يونس ، وقوله كدث أساوره ، بين مهملة أى أوانبه وزنه ومعناه ، وقيل هو من قولهم سار يسور إذا ارتفع ذكره ، وقد يكون بمعنى البطش لأن السورة قد تطلق على البطش لأنه ينشأ عنها . الحديث الثاني حديث ابن مسعود في نزول قوله تعالى ﴿ الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم ﴾ وقد تقدم شرحه في أول حديث من كتاب استنفاة المرتدين ، وصنده هنا كلهم كوفيون ، ووجه دخوله في الترجمة من جهة أنه ﷺ لم يؤخذ الصحابة بحملهم الظلم في الآية على عمومته حتى يتناول كل مهنية بل هذرهم لأنه ظاهر في التأويل ثم بين لهم المراد برفع الاشكال . الحديث الثالث حديث عتبان بن مالك في قصة مالك بن النخشم ، وهو بضم النجمة وسكون المعجمة ثم شين معجمة مضرومة ثم ميم أو نون وهو الذي وقع هنا وقد بصغر ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أبواب المساجد في البيوت من كتاب الصلاة ، ومناسبته من جهة أنه ﷺ لم يؤخذ الثمانين في حق مالك بن النخشم بما قالوا ، بل بين لهم أن إجراء أحكام الإسلام على الظاهر دون مافي الباطن . وقوله هنا ، ألا تقولونه يقول لا إله إلا الله ، كذا في رواية المكشحي وفي رواية المسنن والمرحسي ، لا تقولونه بصيغة النهي . وقال ابن التيم ، ألا تقولونه ، جاءت الرواية والرواب ، تقولونه ، أى تقولونه . قال : الذى رأيت ، لا تقولونه ، بغير ألف في أوله وهو موجه . وتفسير القول بالظن فيه نظر ، والذي يظهر أنه بمعنى الرؤية أو السماع ، وجوز ابن الزبير أنه خطاب المفرد وأصله ألا تقولونه فأشبع ضمة اللام حتى صارت واواً وأشد لذلك شاهد الحديث الرابع حديث علي في قصة حاطب بن أبي بلتعة في مكانته قرباً ونزول قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء ﴾ وقد تقدم في باب الجاهلوس ، من كتاب الجهاد وما يتعلق به ، وفي باب النظر في شعور أهل الدمة ما يتعلق بذلك ، والجمع بين قوله حجرتها وعقبيتها وضبط ذلك ، وتقدم في باب فضل من ثمر بدوا ، من كتاب المغازى الكلام على قوله ولعل الله اطعم على أهل دار ، وفي تفسير المتحذرة بأبسط منه ، وفيها الجواب عن اعتراض عمر على حاطب بعد أن قبل النبي ﷺ عذره ، وفي غزوة الفتح الجمع بين قوله وبهئى أنا والزبير والمقداد ، وقوله وبهئى أنا وأبا مرثد ، وفيه قصة المرأة وبيان ما قيل في اسمها وما في الكتاب الذى حملته وأذكر هنا بقية شرحه . قوله ( عن حصين ) بالتصغير هو ابن عبد الرحمن الواسطي . قوله ( عن فلان ) كذا وقع مجعاً وسعى في رواية هشيم في الجهاد ، وهب الله بن إدريس في الاستبذان د سعد بن عبيدة ، وكذلك وقع في رواية خالد بن عبد الله ومحمد بن فضيل عند مسلم . وأخرجه أحمد عن عفان عن أبي عوانة فسمما ، ونحوه للاسماعيل من طريق عثمان بن أبي شيبة عن عفان قال د حدثنا أبو حوانة عن حصين بن عبد الرحمن حدثني سعد بن عبيدة هو الصلي الكوفي يكنى أبا حمزة وكان زوج بنت أبي عبد الرحمن السلمي شيخه في هذا الحديث ، وقد وقع في نسخة الصفاني هنا بعد قوله د عن فلان ، مانعه ، هو أبو حمزة سعد بن عبيدة السلمي ختن أبي عبد الرحمن السلمي ، انتهى ، ولعل

القائل : هو الخ ، من دون البخارى ، وسعد تابعى روى عن جماعة من الصحابة منهم ابن عمر والبراء . **قوله** ( تنازع أبو عبد الرحمن ) هو السلى وصرح به فى رواية دغان . **قوله** ( وحبان بن عطية ) بكسر الميم وتشديد الموحدة ، وحكى أبو على الجياني وتبعه صاحب المشرق والمطالع أن بعض رواة أبي ذر ضبطه بفتح أوله ، وهو وهم . قلت : وحكى المزي أن ما كولا ذكره بالكسر وأن ابن الفرضى ضبطه بالفتح قال : وتبعه أبو على الجياني ، كذا قال ، والذي حرم به أبو على الجياني توهم من ضبطه بالفتح كما نقلته وذلك فى تقييد الممثل ، وصوب أنه بالكسر حيث ذكره مع حبان بن موسى وهو بالكسر اجماعا ، وكان حبان بن عطية سلبيا أيضا وهما أخيا لأبى عبد الرحمن السلى وإن كانا مختلفين فى تفضيل عثمان وعلى ، وقد تقدم فى أواخر الجهاد من طريق هشيم عن حصين فى هذا الحديث . وكان أبو عبد الرحمن عثمانيا أى يفضل عثمان على على وحبان بن عطية علويا أى يفضل عليا على عثمان . **قوله** ( لقد علمت ما الذى ) كذا للكشيمى وكذا فى أكثر الطرق ، والحموى والمستمل هنا من الذى ، وعلى الرواية الأولى ففاعل التجزى هو القول المبرر عنه هنا بقوله وحشى . **قوله** ، وعلى الثانية الفاعل هو القائل . **قوله** ( جراً ) بفتح الجيم وتشديد الراء مع الحمز . **قوله** ( صاحبك ) زاد عفان : يعنى عليا ، **قوله** ( على السماء ) أى إراقة دماء المسلمين لأن دماء المشركين مندوب إلى إراقتها اتفاقا . **قوله** ( لا أبالك ) بفتح الهمزة وهى كلمة فقال عند الحث على الشيء ، والأصل فيه أن الإنسان إذا وقع فى شدة عارته أبوه قاذبا قيل لا أبالك فعنه ليس لك أب . جد فى الأمر جسد من ليس له معاون ، ثم أطلق فى الاستعمال فى موضع استبعاد ما يصدر من المخاطب من قول أو فعل . **قوله** ( سمعته ) بقوله فى رواية المستمل والكشيمى هنا : سمعته يقول ، بحذف الضمير والأول وجه لقوله قال ما هو . **قوله** ( قال يعنى ) كذا لم وكان ، قال ، الثانية سقطت على حادثهم فى إسقاطها خطأ والأصل قال أى أبو عبد الرحمن قال أى على . **قوله** ( والزبير وأبا مرثد ) تقدم فى غزوة الفتح من طريق عبد الله بن أبي رافع عن على ذكر المقداد بدل أبي مرثد . وجمع بأن الثلاثة كانوا مع على ، ووقع عند الطبرى فى تهذيب الآثار ، من طريق أعشى تقيف عن أبي عبد الرحمن السلى فى هذا الحديث . ومعنى الزبير بن العوام ورجل من الأنصار ، وليس المقداد ولا أبو مرثد من الأنصار إلا إن كانا بالمانع الأعم ، ووقع فى الأسباب ، للواحدى أن عمر وعمار وطلحة كانوا معهم ولم يذكر له مستندا وكأنه من تفسير ابن السكيت فاقى لم أنه فى سير الواقدي ووجدت ذكر فيه عمر من وجه آخر أخرجه ابن مردويه فى تفسيره من طريق الحكم بن عبد الملك عن قتادة عن أنس فى قصة المرأة المذكورة . فأخبر جبريل النبي ﷺ بخبرها فبعث فى أثرها عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب . **قوله** ( روضة حاج ) بمهمل ثم جيم . **قوله** ( قال أبو سلمة ) هو موسى بن إسماعيل شيخ البخارى فيه . **قوله** ( هكذا قال أبو عوانة حاج ) فيه إشارة إلى أن موسى كان يعرف أن الصواب : خاخ ، بمعجمتين ولكن شيخه قالها بالمهمل والجيم وقد أخرجه أبو عوانة فى صحيحه من رواية محمد بن إسماعيل الصائغ عن عفان فذكرها بلفظ : حاج ، بمهمل ثم جيم قال دغان والثام يقولون : خاخ ، أى بمعجمتين ، قال النورى قال الملياء هو غلط من أبي عوانة وكأنه اشتبه عليه بمكان آخر يقال له : ذات حاج ، بمهمل ثم جيم وهو موضع بين المدينة والشام يسلكه الحاج ، وأما روضة خاخ ، فانها بين مكة والمدينة بقرب المدينة . قلت : وذكر الواقدي أنها باقرب من ذى الحليفة دلى بريد من المدينة ، وأخرج سمويه فى فوائده من طريق عبد الرحمن بن حاطب قال :

وكان حاطب من أهل اليمن حليفاً للزبير فذكر القصة وفيها أن المذبح كان على قريب من اثني عشر ميلاً من المدينة ،  
 وزعم السمعاني أن هاشمياً كان يقولها أيضاً ، حاج ، بمهمة ثم جيم وهو وهم أيضاً ، وسيأتي ذلك في آخر الباب ، وقد  
 سبق في أواخر الجهاد من طريق هشيم باللفظ ، حتى تأتوا روضة كذا ، فلعن البخاري كفى عنها أو شيخه إشارة  
 إلى أن هاشمياً كان يصحفها ، وعلى هذا فلم ينفرد أبو عوانة بتصحيحها لكن أكثر الرواة عن حصين قالوها على  
 الصواب بمجمعتين . **قوله** ( فإن فيها امرأة معها صحيفة من حاطب بن أبي بلتعة إلى المشركين فالتفتوا بها ) في رواية  
 هيب الله بن أبي رافع ، فإن بها ظميمة معها كتاب ، والظميمة بظاء معجمة وزن عظيمة فميلة بمعنى قاعة من الظمن  
 وهو الرحيل ، وقيل سميت ظميمة لأنها تركب الظامين التي تظمن براكها ، وقال الخطابي : سميت ظميمة لأنها تظمن مع  
 زوجها ولا يقال لها ظميمة إلا إذا كانت في المودج وقيل أنه اسم المودج سميت المرأة لركوبها فيه ، ثم توسعوا فأطلقوه  
 على المرأة ولو لم تكن في مودج ، وقد تقدم في غزوة الفتح بيان الاختلاف في اسمها ، وذكر الواقدي أنها من مريضة  
 وأنها من أهل العرج بفتح الراء بعدها جيم بمعنى قرية بين مكة والمدينة ، وذكر الثعالبي ومن تبعه أنها كانت دولة  
 أبي صيفي بن عمرو بن هاشم بن عبد مناف ، وقيل عمران بدل عمر ، وقيل مولاة بني أسد بن عبد العزى ، وقيل  
 كانت من موالى العباس ، وفي حديث أنس الذي أشرت إليه عند ابن مرويه أنها سولاة لقريش ، وفي تفسير  
 مقاتل بن حبان أن حاطباً أعطاهما عشرة دنانير وكساهما برداً . وعند الواحدى أنها قدمت المدينة فقال لها النبي  
**ﷺ** : جئت مسلة ؟ قالت : لا ولكن احتجت ، قال : فإن أنت عن شباب قريش ؟ وكانت مغنية ، قالت : ما  
 طلب مني بعد وقعة بدر شيء من ذلك ، فكساهما وحاماً فأناهما حاطب فكتب معها كتاباً إلى أهل مكة أن رسول  
 الله **ﷺ** يريد أن يذروا نخلوا وحذرهم ، وفي حديث عبد الرحمن بن حاطب : فكتب حاطب إلى كفار قريش  
 بكتاب ينتصم لهم ، وعند أبي بدي والعبري من طريق الحارث بن علي لما أراد النبي **ﷺ** أن يذروا مكة أسروا إلى  
 ناس من أصحابه ذلك وافئى في الناس أنه يريد غير مكة ، فسمعه حاطب بن أبي بلتعة فكتب حاطب إلى أهل  
 مكة بذلك ، وذكر الواقدي أنه كان في كتابه أن رسول الله **ﷺ** أذن في الناس بالفرار ولا أراه إلا يريدكم ، وقد  
 أحبت أن يكون إنذارى لكم بكتابي اليكم ، وتقدم بقية ما نقل مما وقع في الكتاب في غزوة الفتح . **قوله** ( تسير  
 على بعير لها ) في رواية محمد بن فضيل بن حصين ، تشدد ، بشين معجمة ومثناة فوقانية . **قوله** ( فالتفتينا في رحابها )  
 أي طلبنا كتابها فالتفتنا مامعها ظاهراً وفي رواية محمد بن فضيل وفأخذنا بعيرها فالتفتينا ، وفي رواية الحارث فوضعتنا  
 متاعها فالتفتنا فلم نجد . **قوله** ( لقد علمنا ) في رواية الكشميهني ، لقد علمنا ، وهي رواية عفان أيضاً **قوله**  
 ( ثم حلف علي : والذي يحلف به ) أي قل والله وصرح به في حديث أنس ، وفي حديث عبد الرحمن بن حاطب .  
**قوله** ( لتخرجن الكتاب أو لأجرذنك ) أي أنزع ثيابك حتى تصيرى عريانة ، وفي رواية ابن فضيل أو لأجرذنك  
 لأفعلنك ، وذكر الاسماعيل أن في رواية خالد بن عبد الله مثله ، وعنده من رواية ابن فضيل لأجرذنك بجم ثم  
 ذى أي أصيرك مثل الجوزور إذا ذبحت . ثم قال الاسماعيل ترجم البخاري النظر في شعور أهل الذمة بمعنى الترجمة  
 الماضية في كتاب الجهاد ، وهذه الرواية تحاكي أي رواية ، أو لأفعلنك . . قلت : رواية ، لأجرذنك ، أشهر  
 ورواية ، لأجرذنك ، كأنها مفسرة منها ورواية ، لأفعلنك ، كأنها بالمعنى من لأجرذنك ، ومع ذلك فلا تنافي  
 الترجمة لأنها إذا قلت سلبت ثيابها في العادة فيستلزم التجرد الذي ترجم به . ورواية الرواية المشهورة ما وقع في رواية

عبيد الله بن أبي رافع بلفظ : انخرجن الكتاب أو لتلقين الثياب ، قال ابن التين : كذا وقع بكسر القاف وفتح الياء المتعانة وتشديد النون قال : والياء رائدة ، وقال المكرمانى : هو بكسر الياء وفتحها كذا جاء فى الرواية بأنياب الياء والفراهد التصريفية تقتضى حذفها . لكن إذا صححت الرواية فتحمل على أنها وقعت على طريق المشاكفة انخرجن ، وهذا ترجيح الكسرة وأما الفتحة فتحمل على خطاب المؤنث الغائب على طريق الانفاتح من الخطاب الى الغيبة ، قال : ويجوز فتح القاف على البناء للمجهول وعلى هذا فرفع الثياب ، قلت : ويظهر لى أن صواب الرواية : لتلقين ، بالنون بلفظ الجمع وهو ظاهر جداً لا إشكال فيه البتة ولا يفتقر الى تكلف تخريج ، ووقع فى حديث أنس : فقال ليس معنى كتاب فقال كذبت فقال قد حدثنا رسول الله ﷺ أن معك كتابا والله لعطينى الكتاب الذى معك أو لا أترك عليك ثوبا إلا التمسنا فيه ، قالت أولستم بناس من مسلمين حتى إذا ظنت أنهما يلتمسان فى كل ثوب معها حملت عفاصها ، وفيه د فرجما اليها فسلا سرفهما نقالا : والله لاذيقنك الموت أو لتدفعن اليكما الكتاب ، فانسكرت ، ويجمع بينهما بأنهما ممداهما باقتل أولا فلما أصرت على الانسكار ولم يكن معها إذن بقاتها ممداهما بتجريد ثيابها فلما تحققت ذلك خشيت أن يقتلها حقيقة ، وزاد فى حديث أنس أيضا : أدفنه اليكما على أن تردانى الى رسول الله ﷺ ، وفى رواية أخرى تنبى عن عبد الرحمن عند الطبرى : فبرز على راسا حتى حافته ، وقد اختلف هل كانت مسلمة أو على دين قومها فلا كثر على الثانى فقد عدت فيمن أهدر النبي ﷺ دمه يوم الفتح لأنها كانت تنفى بهجائه وهجاء أصحابه ، وقد وقع فى أول حديث أنس : وأمر النبي ﷺ يوم الفتح بقتل أربعة ، فذكرها فيهم ثم قل : وأما أمر سارة فذكر قصتها مع حاطب . **قوله** (فأتوا بها) أى الصحيفة وفى رواية عبيد الله بن أبي رافع : فأتيانها ، أى الكتاب ، ونحوه فى رواية ابن عباس عن عمر وزاد : فقرأ عليه فإذا فيه من حاطب الى ناس من المشركين من أهل مكة ، سمعهم الواقدي فى روايته سمع بن عمرو العاصرى وعكرمة بن أبى جهل الخزومى وصفوان بن أمية الجهمى . **قوله** (فقال رسول الله ﷺ يا حاطب ما حملك على ما صنعت) فى رواية عبد الرحمن بن حاطب : فدعا رسول الله ﷺ حاطبا فقال : أنت كتبت هذا الكتاب ؟ قال : نعم . قال : فما حملك على ذلك . وكان حاطب لم يكن حاضرا لما جاء الكتاب فاستدعى به لذلك ، وقد بين ذلك فى حديث ابن عباس عن عمر بن الخطاب ولفظ : فأرسل الى حاطب ، فذكر نحوه رواية عبد الرحمن أخرجه الطبرى بسند صحيح . **قوله** (قال : يا رسول الله ما لى أن لا أكون مؤمنا بالله ورسوله) وفى رواية المستملى : ما لى ، بالوحدة بدل اللام وهو أوضح ، وفى رواية عبد الرحمن بن حاطب : أما والله ما أدبت منذ أسلمت فى الله ، وفى رواية ابن عباس : قال والله لى لنصح لله ورسوله . **قوله** (ولكنى أردت أن يكون لى عند القوم يد) أى منه أذفع بها عن أهلى ومالى ، زاد فى رواية أخرى ثقيف : والله ورسوله أحب الى من أهلى ومالى ، وتقدم فى تفسير الممتحنة قوله : كنت ملصقا ، وتفسره وفى رواية عبد الرحمن بن حاطب : ولكنى كنت اسرا غريبا فيكم وكان لى بنون وإخوة بمكة فكسبت لى أذفع عنهم . **قوله** (وليس من أمهالك أحد إلا له هنالك) فى رواية المستملى هناك (من قومه من يدفع الله به عن أهله وماله) وفى حديث أنس : ليس منكم رجل إلا له بمكة من يحفظه فى هيباله غيرى **قوله** (قال : صدق ، ولا تقولوا له إلا خيرا) ويحتمل أن يكون ﷺ عرف صدقه بما ذكر ، ويحتمل أن يكون بوحى . **قوله** (فعاد عمر) أى عاد الى الكلام الأول فى حاطب وفيه تهريج بأنه قال ذلك مرتين فأما المرة الأولى



فكان فيما معذروا لأنه لم يتضح له عذره في ذلك ، وأما الثانية فكان انضح عذره وصدقه النبي ﷺ فيه ونهى أن يقولوا له إلاخيرا ، فني إعادة عمر ذلك السلام إشكال . وأجيب عنه بأنه ظن أن صدقه في عذره لا يدفع ماوجب عليه من القتل ، وتقدم إيضاحه في تفسير الممتحنة . قوله ( فلاضرب دنقه ) قال الكرماني هو بكسر اللام وأصوب الباء وهو في تأويل مصدر محذوف وهو خبر مبتدأ محذوف أي اتركني لأضرب عنقه فتركك لي من أجل الضرب ، ويجوز أن يكون الباء . والفاء زائدة على رأي الإخفش واللام بالأسر ، ويجوز أن تنسجها على لغة وأسر المذككم نفسه باللام فصيح قبل الاستعمال ، وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع وحدثني أنضرب عنق هذا المنافق ، وفي حديث ابن عباس قال عمر فاخرطت سبني وفلت : يا رسول الله أمكثي منه فإنه قد كفر ، وقد أنكر القاضي أبو بكر بن الباقلاني هذه الرواية وقال ليست بمعرفة قلة في الرد على المجاحظ لأنه احتج بها على تكفير المصطفى ، وليس لأنكار القاضي معنى لأنما وردت بسند صحيح . وذكر البرقاني في مستخرجه أن مسلما أخرجهما ، وردده الحيدري ، والجمع بينهما أن مسلما خرج سندهما ولم يبق لهما ، وإذا ثبت فلهذا أطلق الكفر وأراد به كفر النعمة كما أطلق النفاق وأراد به نفاق المعصية ، وفيه نظر لأنه استأذن في ضرب عنقه فأشهر بأنه ظن أنه تافق اتفاق كفر ولذلك أطلق أنه كفر ، ولكن مع ذلك لا يلزم منه أن يكون عمر يرى تكفير من ارتكب معصية ولو كبرت كما يقوله المبتدعة ولكنه غلب على ظنه ذلك في حق حاطب ، فلما بين له النبي ﷺ عذر حاطب رجع . قوله ( أليس من أهل بدر ) في رواية الحارث د أليس قد شهد بدرا ، وهو استفهام تقرير ، وجزم في رواية عبيد الله بن أبي رافع أنه قد شهد بدرا وزاد الحارث فقال عمر إلى ولكنك نكحت وظاهر أمهاتك عليك ، قوله ( وما يدريك لعل الله اطلع ) تقدم في فضل من شهد بدرا رواية من رواه بالجزم والبحث في ذلك وفي معنى قوله د اعملوا ما شئتم ، وما يؤيد أن المراد أن ذنوبهم تقع مغفورة حتى لو تركوا فرضا مثلام يؤاخذوا بذلك ما وقع في حديث سهل بن الحنظلية في قصة الذي حرس ليلة حنين فقال له النبي ﷺ : هل نزلت ؟ قال : لا ، إلا لغضاء حاجة قال لا عليك أن لا تعمل بهما . وهذا يوافق ما فهمه أبو عبد الرحمن السلي ، ويؤيده قول علي فيمن قتل الحرورية د لو أخبرتكم بما قضى الله تعالى على لسان نبيه ﷺ لمن قتلهم لنكتمن عن العمل ، وقد تقدم بيانه ، فهذا فيه إشعار بأن من باشر بعض الأعمال الصالحة بثواب من جزيل الثواب بما يقاوم الآثام الحاصلة من ترك الفرائض الكثيرة ، وقد تعقب ابن بطال على أبي عبد الرحمن السلي فقال : هذا الذي قاله ظنا منه لأن عليا على مكانته من العلم والفضل والدين لا يقتل إلا من وجب عليه القتل ، ووجه ابن الجوزي والفرطبي في د المفهم ، قول السلي كما تقدم ، وقال الكرماني : يحتمل أن يكون مراده أن عليا استفاد من هذا الحديث الجزم بأنه من أهل الجنة أعرف أنه لو وقع منه خطأ في اجتهاده لم يؤاخذ به قطعا ، كذا قال وفيه نظر ، لأن المجتهد مغفور عنه فيما أخطأ فيه إذا بذل فيه وسعه ، وله مع ذلك أجر فإن أصاب له أجران ، والحق أن عليا كان مصيبا في حروجه فله في كل ما اجتهد فيه من ذلك أجران ، فظهر أن الذي فهمه السلي استند فيه إلى ظنه كما قال ابن بطال والله أعلم . ولو كان الذي فهمه السلي صحيحا لكان على يتجرا على غير الدماء كالأموال ، والواقع أنه كان في غاية الورع وهو القائل د باصفراء وبابيضاء غري غيري ، ولم ينقل عنه قط في أسر المال إلا التحري بالمحلة لا التجري بالجيم . قوله ( فقد أوجبت الحكم الجنة ) في رواية عبيد الله بن أبي رافع د فقد غفرت لكم ، وكذا في حديث عمر ، ومثله في

مغازي أبي الأسود عن عروة وكذا عند أبي عائد . **قوله** ( فاعرودت عيناه ) بالغين المعجمة الساكنة والراء  
المكررة بينهما واو ساكنة ثم قاف أي امتلأت من الدموع حتى كأنها غرقت فهو افروطت من الفرق ، ووقع في  
رواية الحارث عن علي « ففاضت عيناه » ، ويجمع على أنها امتلأت ثم فاضت . **قوله** ( قال أبو عبد الله ) هو  
المصنف . **قوله** ( شاخ أصح ) يعني بمجمعتين . **قوله** ( ولكن كذا قال أبو عوانة حاج ) أي بمهمة ثم جيم . **قوله**  
( وحاج تصحيف وهو موضح ) . قلت : تقدم بيانه . **قوله** ( وحشم يقول شاخ ) وقع للأكثر بالمجمعتين ، وقيل  
بل هو كقول أبي عوانة وبه جزم السهيلي ، وبؤيده أن البخاري لما أخرجه من طريقه في الجهاد هرب بقوله « روضة  
كذا » كما تقدم فلو كان بالمجمعتين لما كفى عنه ، ووقع في السيرة لقطب الحلبي « روضة شاخ » بمجمعتين وكان هشيم  
يروى الأخيرة منها بالجيم وكذا ذكره البخاري عن أبي عوانة انتهى ، وهو يوم أن المغيرة بينهما وبين الرواية  
المشهوره إنما هو في الحاء الأخيرة فقط وليس كذلك بل وقع كذلك في الأولى فعند أبي عوانة إنما بالحاء المهمة  
جزما وأما هشيم فالرواية عنه محتملة وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم أن المؤمن ولو باغ بالصلاح أن يقطع  
بالجنة لا بهضم من الوقوع في الذنب لأن حاطبا دخل فيمن أوجب الله لهم الجنة ووقع منه ما وقع ، وفيه تعقب على من  
تأول أن المراد بقوله « اعملوا ما شئتم » أنهم حفظوا من الوقوع في شيء من الذنوب . وفيه الرد على من كفر المسلم  
بارتكاب الذنب ، وعلى من جزم بتخليده في النار ، وعلى من قطع بأنه لا بد وأن يندب . وفيه أن من وقع منه الخطأ  
لا ينبغي له أن يجهده بل يعترف ويعتذر مثلا يجمع بين ذنبتين وفيه جواز التشديد في استخلاص الحق والتهديد  
بما لا يفعله المحدث تخويفا لمن يستخرج منه الحق . وفيه هتك ستر الجاسوس ، وقد استدلل به من يرى قتله من  
المالكية لاستئذان عمر في قتله ولم يرده النبي ﷺ عن ذلك إلا لكونه من أهل بدر ، ومنهم من قيده بأن يتكرر  
ذلك منه ، والمعروف عن مالك يجتهد فيه الإمام ، وقد نقل الطحاوي الإجماع على أن الجاسوس المسلم لا يباح دمه  
وقيل الشافعية والاكثر يعزر ، وإن كان من أهل الهيئات يعني عنه . وكذا قال الأوزاعي وأبو حنيفة يوجب  
عقوبة ويطال حبسه . وفيه العفو عن زلة ذوى الهيمنة . وأجاب الطبري عن قصة حاطب واحتجاج من احتج بأنه  
إنما صفح عنه لما أطاعه الله عليه من صدقه في اعتذاره فلا يكون غيره كذلك ، قال القرطبي وهو ظن خطأ لأن  
أحكام الله في عباده إما تجري على ما ظهر منهم ، وقد أخبر الله تعالى نبيه عن المنافقين الذين كانوا يحضرون ولم يبع  
له قتلهم مع ذلك لاظهارهم الاسلام ، وكذلك الحكم في كل من أظهر الاسلام فيجري عليه أحكام الاسلام . وفيه  
من أعلام النبوة اطلاع الله نبيه على قصة حاطب مع المرأة كما تقدم بيانه من الروايات في ذلك ، وفيه إشارة الكبير  
على الإمام بما يظهر له من الرأي العائد ففهمه على المسلمين ويتخير الإمام في ذلك . وفيه جواز العفو عن العاصي .  
وفيه أن العاصي لا حرمة له وقد أجمعوا على أن الاجنبية يحرم النظر إليها مؤمنة كانت أو كافرة ولولا أنها لمصيانها  
سقطت حرمتها ما هددها على بتجريدها قلنا ابن بطال . وفيه جواز غفران جميع الذنوب الجائزة الوقوع عن شاء  
الله خلافا لمن أبى ذلك من أهل البدع ، وقد استشكلت إقامة الحد على مسطح بقذف طائفة رضى الله عنها كما تقدم  
مع أنه من أهل بدر فلم يسامح بما ارتكبه من الكبيرة وسومح حاطب ، وعلى بكونه من أهل بدر ، والجواب  
ما تقدم في باب فضل من شهد بدرا ، أن محل العفو عن البدرى في الأمور التي لا حد فيها . وفيه جواز غفران  
ما تأخر من الذنوب ويدل على ذلك الدعاء به في هذه أخبار ، وقد جمعت جزءا في الأحاديث الواردة في بيان

الأعمال الموعود لعمالها بفقران ما تقدم وما تأخر سميته والحاصل المكفرة ، لاذنوب المقدمة والمؤخرة ، وفيها عدة أحاديث بأسانيد جياد ، وفيه تأدب عمر ، وأنه لا ينفى إقامة الحد والتأديب بحضرة الإمام الأبعد استئذانه . وفيه منقبة لعمر ولأهل بدر كلهم ، وفيه البكاء عند السرور ويحتمل أن يكون عمر بكى حينئذ لما لحقه من الخشوع والندم على ما قاله في حق حاطب .

(خاتمة) اشتمل كتاب استنابة المرتدين من الأحاديث المرفوعة على أحد وعشرين حديثاً فيها واحد معاق والبقية موصولة المكرر منها فيه وفيها مضي سبعة عشر حديثاً والأربعة خالصة وافقه مسلم على تخريجها جميعها ، وفيه من الآثار من الصحابة فن بهدم سبعة آثار بعضها موصول ، والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٨٩ - كتاب الاكراه

قول الله تعالى ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ ، ولكن مَنْ شَرَحَ بِالْكَفْرِ صِدْقاً فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ . وقال ﴿إِلَّا أَنْ تَتَوَلَّوْا مِنْهُمْ نُفَّةً﴾ وهي نفقة . وقال ﴿إِنَّ الْفِتْنَةَ أَشَدُّ مِنَ الْوَيْلِ مِنَ الْجَحْدِ﴾ وقال ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْاَئِمَّةَ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ ؟ قَالُوا كُنَّا مُتَضَعِّفِينَ فِي الْأَرْضِ - إِلَى قَوْلِهِ - عَفْوًا غَفُورًا﴾ وقال ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْاَئِمَّةَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمُ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنَ لَدُنْكَ نَصِيرًا﴾ فعذر الله المستضعفين الذين لا يمتنعون من ترك ما أمر الله به . والمكروه لا يكون إلا مستضعفاً غير متمتع من فعل ما أمر به . وقال الحسن : للنفقة إلى يوم القيامة . وقال ابن عباس فيمن يسكره اللصوص فيطلق ليس بشيء . وبه قال ابن عمر وابن الزبير والشعبي والحسن . وقال النبي ﷺ ﴿الْأَهْلُ بِالْبَيْتِ﴾ ٦٩٤٠ - **حديث** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن خالد بن يزيد عن سمير بن أبي هلال عن هلال بن أسامة أن أبا سلمة بن عبد الرحمن أخبره « عن أبي هريرة أن النبي ﷺ كان يدهو في الصلاة : اللهم أنج عياش بن أبي ربيعة وسلمة بن هشام والوليد بن الوليد . اللهم أنج المستضعفين من المؤمنين . اللهم أشد وطأتك على مضر ، وابعث عليهم سنين كسني يوسف »

**قوله** (بسم الرحمن الرحيم . كتاب الاكراه) هو الزام الغير بما لا يريد . وشروط الاكراه أربعة : الأول أن يكون قائله قادراً على إيقاع ما يهدد به والمأمور عاجزاً عن الدفع ولو بالفرار . الثاني أن يغلب على ظنه أنه إذا امتنع أوقع به ذلك . الثالث أن يكون ما يهدد به فوراً ، فلو قال إن لم تفعل كذا ضربتك غداً لا يهدد مكرها ويستثنى ما إذا ذكر زمناً قريباً جداً أو جرت العادة بأنه لا يخلف الرابع أن لا يظهر من المأمور ما يدل على اختياره كمن أكره على الزنا فأرج وأمكنه أن ينزع ويقول أنزلت فيتمادي حتى ينزل ، وكمن قيل له طلق ثلاثاً فطلق

واحدة وكذا عكسه ، ولا فرق بين الإكراه على القول والفعل عند الجمهور ، ويستثنى من الفعل ما هو محرم على التأييد كقتل النفس بغير حق ، واختلاف في المكروه هل يكلف بترك فعل ما أكره عليه أو لا ؟ فقال الشيخ أبو إسحق الفيرازي : انعقد الإجماع على أن المكروه على القتل ما مور باجتناب القتل والدفع عن نفسه وأنه باثم إن قتل من أكره على قتله ، وذلك يدل أنه مكلف حالة الإكراه ، وكذا وقع في كلام الغزالي وغيره ، وقد قضى كلامهم تخصيص الخلاف بما إذا وافق داعية الإكراه داعية الشرع كالاكراه على قتل الكافر وإكراهه على الإسلام ، أما ما خالف فيه داعية الإكراه داعية الشرع كالاكراه على القتل فلا خلاف في جواز التكليف به ، وإنما جرى الخلاف في تكليف الملبأ وهو من لا يجد مندوحة عن الفعل كمن أتى من شاطئ وعقله ثابت فسقط على شخص فقتله فإنه لا مندوحة له عن السقوط ولا اختيار له في عدمه وإنما هو آله محضة ، ولا نزاع في أنه غير مكلف إلا ما أشار إليه الآدمي من التفريق على تكليف ما لا يطاق ، وقد جرى الخلاف في تكليف الغافل كالنائم والناسي وهو أبعد من الملبأ لأنه لا شعور له أصلاً وإنما قال الفقهاء بتكليفه على معنى ثبوت الفعل في ذمته أو من جهة ربط الأحكام بالأسباب . وقال الغزالي : إنما شرح سجود السهو ووجبت الكفارة على الخطي . لكون الفعل في نفسه متبهاً من حيث هو لا أن الغافل نهي عنه حالة الغفلة إذ لا يمكنه التحفظ عنه ، واختلف فيما يمسد به قاتقوا على القتل وإتلاف العضو والضرب الشديد والحبس الطويل ، واختلفوا في يسير الضرب والحبس كيوم أو يومين . قوله ( وقول الله تعالى إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ) وساق إلى ( عظيم ) . هو وعيد شديد لمن ارتد عننا ، وأما من أكره على ذلك فهو ممنور بالآية ، لأن الاستثناء من الإيجاب في فيقتضي أن لا يدخل الذي أكره على الكفر تحت الوعيد ، والمشهور أن الآية المذكورة نزات في عمار بن ياسر كما جاء من طريق أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر قال : أخذ المشركون عماراً فمذبوه حتى قاربهم في بعض ما أرادوا ، فشكى ذلك إلى النبي ﷺ فقال له : كيف تجد قلبك ؟ قال : مطمئناً بالإيمان ، قال فإن عادوا فعد ، وهو مرسل ورجاله ثقات أخرجه الطبري وقوله عهد الرزاق وعنه عبد بن حميد . وأخرجه البيهقي من هذا الوجه فزاد في السند فقال دع ابن عبيدة بن محمد بن عمار عن أبيه ، وهو مرسل أيضاً ، وأخرج الطبري أيضاً من طريق عطية العوفي عن ابن عباس نحوه مطولاً وفي سنده ضعف . وفيه أن المشركين عذبوا عماراً وأباه وأمه وصبيها وبلالا وخباباً وسالمًا مولى أبي حذيفة ، فأت ياسر وامراته في العذاب وصبر الآخرون . وفي رواية مجاهد عن ابن عباس دند ابن المنذر أن الصحابة لما هاجروا إلى المدينة أخذ المشركون خباباً وبلالا وعماراً ، فأطاعهم عمار وأبى الآخران فمذبوهما ، وأخرجه الفاكهي من مرسل زيد بن أسلم وأن ذلك وقع من عمار عندبيعة الأنصار في العقبة وأن الكفار أخذوا عماراً فسلوه عن النبي ﷺ فجحدهم خبره قارادوا أن يذبوه فقال هو يكفر بمحمد وبما جاء به فاعجبهم وأطلقوه ، فجاء إلى النبي ﷺ فذكر نحوه ، وفي سنده ضعف أيضاً ، وأخرج عبد بن حميد من طريق ابن سيرين : أن رسول الله ﷺ أتى عمار ابن ياسر وهو يبكي فجعل يمسح الدموع عنه ويقول أخذك المشركون ففطوك في الماء حتى قلت لهم كذا ، إن عادوا فعد ، ورجاله ثقات مع إرساله أيضاً ، وهذه المراسيل تفوى بعضها ببعض ، وقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق مسلم الأعمش - وهو ضعيف - عن مجاهد عن ابن عباس قال : ذهب المشركون عماراً حتى قال لم كلاماً نقيبة فاشتد عليه ، الحديث . وقد أخرج الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( إلا من أكره

وقلبه مطمئن بالإيمان) قال: أخبر الله أن من كفر بعد إيمانه فعليه غضب من الله، وأما من أكره بلسانه وعامه قلبه بالإيمان لينجو بذلك من عذره فلا حرج عليه، أن الله إنما يأخذ العباد بما عقدت عليه قلوبهم. .  
قلت: رعى هذا الاستثناء مقدم من قوله فعليه غضب كأنه قبل فعليه غضب من الله إلا من أكره، لأن الكفر يكون بالقول والفعل من غير اعتقاد وقد يكون باعتقاد فاستثنى الأول وهو المكروه. قوله (وقال إلا أن تقوا منهم نقاة وهي نقية) أعذه من كلام أبي عبيدة قال: نقاة ونقية واحد. قلت: وقد تقدم ذلك في تفسير آل عمران ومعنى الآية: لا يتخذ المؤمن الكافر وليا في الباطن ولا في الظاهر إلا لنفية في الظاهر فيجوز أن يواليه إذا عافه وبما فيه باطنا. قيل الحكمة في العدول عن الخطاب أن موالاته الكفار لما كانت مستقبحة لم يواجه الله المؤمنين بالخطاب. قلت: ويظهر لي أن الحكمة فيه أنه لما تقدم الخطاب في قوله (لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض، ومن يتولهم منهم فإنه منهم) كأنهم أخذوا بعمومه حتى أنكروا على من كان له عند في ذلك فزالت هذه الآية رخصة في ذلك، وهو كآيات الصريحة في الوجد من الكفر بعد الإيمان، ثم رخص فيه لمن أكره على ذلك. قوله (وقال: أن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم قالوا فيم كنتم؟ قالوا: كنا مستضعفين في الأرض - إلى قوله - عفرا غفورا) وقال (والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا) هكذا في رواية أبي ذر وهو صواب، وإنما أورده بلفظه للتنبيه على ما وقع من الاختلاف عند الشراح، ووقع في رواية حكرمة والأصيل والقاسبي أن الذين توفاهم فساق إلى قوله (في الأرض) وقال بعدما إلى قوله (واجعل لنا من لدنك نصيرا) وفيه تغيير، ووقع في رواية النسفي (أن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم قالوا فيم كنتم؟) الآيات قال (وما لكم لا تقايلون في سبيل الله - إلى قوله - نصيرا) وهو صواب وإن كانت الآيات الأولى مترامية في السورة من الآية الأخيرة فليس فيه شيء من التغيير، وإنما صدر بالآيات المترامية للإشارة إلى ما روى عن مجاهد أنها نزلت في ناس من أهل مكة آمنوا فكتب إليهم من المدينة قائلا لا تراكم منا إلا إن هاجرتم، فخرجوا فأدركهم أهلهم بالطريق فقتلهم حتى كفروا مكرهين، واقتصر ابن بطال على هذا الأخير وعزاه المفسرين وقال ابن بطال: (أن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم) إلى (أن يعفرو عنهم) وقال (الاستضعفين) إلى (الظالم أهلها) قلت: وإيس فيه تغيير من التلاوة إلا أن فيه تصرفا فيما سافه المصنف، وقال ابن التين بعد أن تكلم على قصة عمار إلى أن قال (ولكن من شرح بالكفر صدرا) أي من فتح صدره لقبوله. وقوله (الذين توفاهم الملائكة) إلى قوله (واجعل لنا من لدنك نصيرا) ليس التلاوة كذلك لأن قوله (اجعل لنا من لدنك نصيرا) قبل هذا قال: ووقع في بعض النسخ إلى قوله (غفورا رحيا) وفي بعضها (قارئك هي الله أن يعفرو عنهم) وقال (الاستضعفين من الرجال) إلى قوله (من لدنك نصيرا) وهذا على نسق التنزيل، كذا قال فأخطأ، فلاية التي آخرها نصيرا في أولها (والمستضعفين) بالواو لا بلفظه إلا، وما نقله عن بعض النسخ إلى قوله (غفورا رحيا) محتمل لأن آخر الآية التي أولها (أن الذين توفاهم الملائكة) قوله (وساء نصيرا) وآخر التي بعدها (سبيلا) وآخر التي بعدها (عفرا غفورا) وآخر التي بعدها (غفورا رحيا) فكأنه أراد سياق أربع آيات. قوله (فعلز الله المستضعفين الذين لا يمتنعون من ترك ما أمر الله به) بمعنى إلا إذا غلبوا. قال والمكروه لا يكون

الا مستضعفا غير ممتنع من فعل ما أمره به أى ما بأسره به من له قدرة على إيقاع الشر به ، أى لأنه لا يقدر على الامتناع من الترك كما لا يقدر المكروه على الامتناع من الفعل فهو في حكم المكروه . قوله (وقال الحسن) أى البصرى (التقية إلى يوم القيامة) وصلة عبد بن حميد وابن أبي شيبة من رواية عوف الأعرابي عن الحسن البصرى قال التقية جائزة للؤمن إلى يوم القيامة إلا أنه كان لا يجعل في القتل تقية ، ولفظ عبد بن حميد إلا في قتل النفس التى حرم الله يبقى لا يبعد من إكراهه على قتل غيره لكونه يؤثر نفسه على نفس غيره . قلت : ومعنى التقية الحذر من إظهار ما في النفس من معتقد وغيره فغير ، وأصله رقية بوزن حرة فعلة من الوقاية ، وأخرج البيهقي عن طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال التقية باللسان والغلب مطمئن بالإيمان ولا يبدط يده للقتل . قوله (وقال ابن عباس فيمن يكرمه المصوص فيطلق أيس بشىء ، وبه قال ابن عمر وابن الزبير والشعبى والحسن) أما قول ابن عباس فوصلة ابن أبي شيبة من طريق عكرمة أنه سئل عن رجل أكرمه المصوص حتى طلق امرأته فقال : قال ابن عباس : ليس بشىء ، أى لا يقع عليه الطلاق . وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان لا يرى طلاق المكروه شيئا ، وأما قول ابن عمر وابن الزبير فأخرجهما الحميدى في جامعه والبيهقى من طريقه قال : حدثنا سفيان سمعت عمر أيعنى ابن دينار حدثني ثابت الأعرج قال تزوجت أم ولد عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب فدعا في ابنه ودعا غلامين له فربطوني وضربوني بالسياط وقال لثاقلها أو لأفعلن وأفعلن فطلقتهما ، ثم سألت ابن عمر وابن الزبير فلم يرباه شيئا ، وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن ثابت الأعرج نحوه . وأما قول الشعبى فوصلة عبد الرزاق بسند صحيح عنه قال : إن أكرمه المصوص فليس بطلاق وإن أكرمه السلطان وقع . ونقل عن ابن عينة توجيهه وهو أن المص يقدم على قتله والسلطان لا يقتله . وأما قول الحسن فقل سميد بن منصور : حدثنا أبو حنيفة عن قتادة عن الحسن أنه كان لا يرى طلاق المكروه شيئا ، وهذا سند صحيح إلى الحسن قال ابن بطال تبعه لابن المنذر : أجمعوا على أن من أكره على الكفر حتى خشي على نفسه القتل فكفر وقبلة مطمئن بالإيمان أنه لا يحكم عليه بالكفر ولا تبين منه زوجته ، إلا محمد بن الحسن فقال : إذا أظهر الكفر صار مرتدا وبانت منه امرأته ولو كان في الباطن مسلما . قال : وهذا قول تغنى حكايته عن الرد عليه لمخالفته المصوص . وقال قوم : محل الرخصة في القول دون الفعل كأن يسجد للصنم أو يقتل مسلما أو يأكل الخنزير أو يزنى ، وهو قول الأوزاعي ومحنون ، وأخرج إسماعيل القاضي بسند صحيح عن الحسن أنه لا يجعل التقية في قتل النفس المحرمة . وقالت طائفة الإكراه في القول والفعل سواء . واختلف في حد الإكراه فأخرج عبد بن حميد بسند صحيح عن عمر قال : ليس الرجل بأمين على نفسه إذا سجن أو أوثق أو عذب ، ومن طريق شريح نحوه وزيادة ولفظه : أربع كمن كره : السجن والضرب والوعيد والقيود ، وعن ابن مسعود قال : ما كلام يدرا عني سوطين إلا كنت متكلمًا به ، وهو قول الجمهور ، وعند الكوفيين فيه تفصيل ، واختلفوا في طلاق المكروه فذهب الجمهور إلى أنه لا يقع ، ونقل فيه ابن بطال إجماع الصحابة ، وعن الكوفيين يقع ونقل مثله عن الزهري وقتادة وأبي فلابة ، وفيه قول ثالث تقدم عن الشعبى . قوله (وقال النبي ﷺ بالأعمال بالنية) هذا طرف من حديث وصلة المصنف في كتاب الإيمان بفتح الهمزة ولفظه الأعمال بالنية ، هكذا رفع فيه بدر بن إسماعيل ، في أوله وإفراد النية ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أول حديث في الصحيح ، وبأنى ما يتعلق بالإكراه في أول ترك الحيل فربما . وكان البخارى أشار بإيراده هنا إلى الرد

على من فرق في الاكراه بين القول والفعل لأن العمل فعل ، وإذا كان لا يعتبر إلا بالنية كما دل عليه الحديث فأكراه لانية له بل نيته عدم الفعل الذي أكراه عليه . واحتج بعض المالكية بأن التفصيل يشبه ما نزل في القرآن لأن الذين أكرهوا إيمانهم على الكلام فجاء بينهم وبين ربهم ، فلما لم يكونوا معتقدين له جعل كأنه لم يكن ولم يؤثر في بدن ولا مال ، بخلاف الفعل فإنه يؤثر في البدن والمال ، هذا معنى ما حكاه ابن بطال عن إسماعيل الفاضل ، وتعقبه ابن المنير بأنهم أكرهوا على النطق بالكفر وعلى مخالطة المشركين ومعاونتهم وترك ما يخالف ذلك . والترك أفعال على الصحيح ولم يؤخذوا بشيء من ذلك ، واستثنى المعظم قتل النفس فلا يسقط القصاص عن القاتل ولو أكره لأنه أثر نفسه على نفس المقتول ولا يجوز لأحد أن ينجي نفسه من القتل بأن يقتل غيره . ثم ذكر حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ كان يدعو في الصلاة ، تقدم في تفسير سورة النساء من وجه آخر عن أبي سلمة بمثل هذا الحديث وزاد أنها صلاة العشاء ، وفي كتاب الصلاة من طريق شعيب عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن وأبي سلمة أن أبا هريرة كان يكبر في كل صلاة ، الحديث وفيه ، قال أبو هريرة وكان رسول الله ﷺ حين يرفع رأسه يقول سمع الله إن حمده ربنا ولك الحمد يدعو رجال فيسميهم بأسمائهم ، فذكر مثل حديث الباب وزاد وأهل المشرق يومئذ من مضر مخالفون له . وفي الأدب من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال لما رفع رسول الله ﷺ رأسه من الركوع قال ، فذكره وقد تقدم بيان المستضعفين في سورة النساء والتعريف بالثلاثة المذكورين هنا في تفسير آل عمران وما يتماق بمشروعية الفتوى في النازلة وعمله في كتاب الوتر وقه الحمد . وقوله « والمستضعفين » هو من ذكر العام بعد الخاص وتعلق الحديث بالاكراه لأنهم كانوا مكرهين على الاقانة مع المشركين لأن المستضعف لا يكون إلا مكرها كما تقدم ، ويستفاد منه أن الاكراه على الكفر لو كان كفرا لما دخلهم وسماهم مؤمنين

### ١ - باب من اختار للضرب والقتل والهوان على الكفر

٦٩٤١ - **حدثنا** محمد بن عبد الله بن حوشب الطائفي **حدثنا** عبد الوهاب حدثنا أيوب عن أبي فلابة عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : ثلاث من كنَّ فيه وجدَّ حلاوة الإيمان : أن يكون الله ورسوله أحبَّ إليه مما سواهما ، وأن يحب المرء لا يحبه إلا الله ، وأن يكفره أن يهود في الكفر كما يكفره أن يُقتل في النار .

٦٩٤٢ - **حدثنا** سعيد بن سليمان حدثنا عباد عن إسماعيل سمعتُ قيساً سمعتُ سعيد بن زيد يقول : لقد رأيتني وإن عمر مؤثقي على الإسلام . ولو انقضَّ أحدٌ مما فلتتم بعمان كان محقوقاً أن ينقضَّ .

٦٩٤٣ - **حدثنا** مسددٌ **حدثنا** يحيى عن إسماعيل **حدثنا** قيس عن خباب بن الأرت قال : شكوا إلى رسول الله ﷺ وهو متوسدٌ بردة له في ظلِّ الكعبة فقلنا : ألا تدعونا ألا تدعونا ؟ فقال : قد كان من قبلكم يؤخذ الرجل فيحفر له في الأرض فيجعل فيها ، فيجاء بالمشاة فيوضع على رأسه فيجعل نصفين

وَبُشِطَ بِأَمْشَاطِ الْحَدِيدِ مِنْ دُونِ لَحْمِهِ وَمِظْطِهِ ، فَمَا يَصُدُّهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ . وَاللَّهُ لَيَتَمَنَّى هَذَا الْأَسْرَاقُ بِسِيرِ  
الرَّاكِبِ مِنْ صَنْدَاءٍ إِلَى خَضْرَمَوْتَ لَا يَخَافُ إِلَّا اللَّهَ وَالذُّبَّ عَلَى غَنَمِهِ ؛ وَلَسْتُ كُنْتُ تَسْتَعْبِدُونَ »

**قوله** ( باب من اختار الضرب والقتل والهران على الكفر ) تقدمت الإشارة إلى ذلك في الباب الذي قبله وأن  
بلا لا كان من اختار الضرب والهران على التلطف بالكفر وكذلك خياب المذكور في هذا الباب ومن ذكر معه وأن والذي  
عمار مانا تحت العذاب ، ولما لم يكن ذلك على شرط الصحة اكتفى المصنف بما يدل عليه ، وذكر فيه ثلاثة أحاديث  
الحديث الأول حديث ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان ، الحديث ثمة تقدم شرحه في كتاب الإيمان في  
أوائل الصحيح ، ووجه أخذ الترجمة منه أنه سوى بين كراهية الكفر وكراهية دخول النار ، والفضل والضرب  
والهران أهل عند المزمع من دخول النار فيكون أسهل من الكفر إن اختار الأهل بالمعدة ، ذكره ابن بطال  
وقال أيضاً : فيه حجة لأصحاب مالك ، وذهب ابن التين بأن العلماء متفقون على اختيار القتل على الكفر ، وإنما  
يكون حجة على من يقول إن التلطف بالكفر أولى من الصبر على القتل ، ونقل عن المهلب أن قرما منعوا من ذلك  
واحتجوا بقوله تعالى ( وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ) الآية ، ولا حجة فيه لأنه قال ولو الآية المذكورة ( ومن يفعل ذلك  
عدواً وظلماً ) فقيده بذلك ، وليس من أهلك نفسه في طاعة الله ظلماً ولا معتدياً ، وقد أجمعوا على جواز  
تقديم المهالك في الجهاد انتهى ، وهذا يقدح في نقل ابن التين الاتفاق المذكور وأن ثم من قال بأولوية التلطف على  
بذل النفس للقتل ، وإن كان قاتل ذلك يعمم فليس بشيء ، وإن قيده بما لو عرض ما يرجع المفضل كما لو عرض  
على من إذا تلفظ به نفع منه ظاهراً فينتجه . الحديث الثاني . قوله ( عباد ) هو ابن أبي العوام فيما جزم به أبو  
مسعود ، وإسماعيل هو ابن أبي خاله ، وقيس هو ابن أبي حازم ، وسعيد بن زيد أي ابن عمرو بن نفيل وهو ابن ابن  
هم عمر بن الخطاب بن نفيل وقد تقدم حديثه في باب إسلام سعيد بن زيد ، من السيرة النبوية ، وهو ظاهر فيما  
ترجم له لأن سعيداً وزوجته أخت عمر اختاروا الهوان على الكفر ، وهذا يظهر مناسبة الحديث للترجمة . وقال  
الكرمانى : هي مأخوذة من كون عثمان اختار القتل على ما رضى قائله فيكون اختياره القتل على الكفر بطريق  
الأولى ، واسم زوجته ، فاعلمت بنت الخطاب وهي أول امرأة أسلمت بعد خديجة فيما يقال ، وقيل سمية أم الفضل  
زوج العباس . الحديث الثالث . قوله ( يحيى ) هو القطان ، وإسماعيل هو ابن أبي خاله ، وقيس هو ابن أبي حازم  
أيضا ، وخباب بن ميمون المعجمة ومحدثين الأولى مشددة بينهما ألف وقد تقدم شرحه مستوفى في باب ما لى  
النبي ﷺ من المشركين بمكة ، من السيرة النبوية ، ودخوله في الترجمة من جهة أن طاب خباب الداء من النبي ﷺ  
على الكفار دال على أنهم كانوا قد اعتدوا عليهم بالأذى ظلماً وعدواناً ، قال ابن بطال : إنما لم يجب النبي ﷺ سؤال  
خباب ومن معه بالدعاء على الكفار مع قوله تعالى ( ادعوني أستجب لكم ) وقوله ( ولولا إذ جاءهم بأسنا تضرعوا )  
لأنه علم أنه قد سبق القدر بما جرى عليهم من البلوى أي وجروا عليها كما جرت به عادة الله تعالى في من أتبع الأنبياء  
فصبروا على الشدة في ذات الله ، ثم كانت لهم الممانعة بالنصر وجزيل الأجر ، قال : قلنا غير الأنبياء فراجع عليهم  
الدعاء عند كل نازلة لاهم لم يطاعوا على ما أطلع عليه النبي ﷺ انتهى ملخصاً . وليس في الحديث تصريح بأنه ﷺ  
لم يدع لهم بل يحتمل أنه دعا ، وإنما قال وقد كان من قبلكم يؤخذ الخ ، تسلياً لهم وإشارة إلى الصبر حتى تنقضي



المدة المقدورة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله في آخر الحديث « ولكنكم تستعجلون » . وقوله في الحديث « بالمشارة بنون ساكنة ثم شين معجمة معروف ، وفي نسخة بياء مثناة من تحت بغير همزة بدل الثون وهي لفة فيه ، وقوله « من دون لحم وعظمه » ، والاكثرداء بدل « من » ، وقوله « هو الأمر » أي الاسلام ، وتقدم المراد بصنعاء في شرح الحديث ، قال ابن بطال : أجمعوا على أن من أكره على الكفر واختار القتل أنه أعظم أجرا عند الله من اختار الرخصة ، وأما غير الكفر فإن أكره على أكل الخنزير وشرب الخمر مثلا فالفعل أولى ، وقال بعض المالكية : بل يأثم إن منع من أكل غيرهما فإنه يصير كالمضطر على أكل الميتة إذا خاف على نفسه الموت فلم يأكل

## ٢ - باب في بيع المسكرة ونحوه في الحق وغيره

٦٩٤٤ - **حزقيا** عبد العزيز بن عبد الله حدثنا الليث عن سفيان الثوري عن أبيه « عن أبي هريرة رضى

الله عنه قال : بينما نحن في المسجد إذ خرج علينا رسول الله ﷺ فقال : انطلقوا إلى يهود . فخرجنا معه حتى جئنا بيت المدراس ، فقام النبي ﷺ فناداهم : يا معشر يهود ، أسلموا تسلموا . فقالوا : يا أبا القاسم . فقال : ذلك أريد . ثم قالها الثانية فقلوا : قد بلغت يا أبا القاسم . ثم قال فثالثة فقال : اعدوا أن الأرض لله ورسوله وإني أريد أن أجاليكم ، فمن وجد منكم بماله شيئا فليبيعه ، والا فاعملوا أنما الأرض لله ورسوله ،

**قوله** ( باب في بيع المسكرة ونحوه في الحق وغيره ) قال الخطابي : استدل أبو عبد الله يعني البخاري بحديث أبي هريرة يعني المذكور في الباب على جواز بيع المسكرة والحديث يبيع المضطر أشبه ، فإن المسكرة على البيع هو الذي يعمل على بيع الشيء شاء أو أبى ، واليهود لو لم يبيعوا أرضهم لم يلزموا بذلك ولكنهم شعروا على أموالهم فاختاروا بيعها فصاروا كأنهم اضطروا إلى بيعها كن رقيقه دين فاضطر إلى بيع ماله فيكون جائزا ولو أكره عليه لم يجز . قلت : لم يقتصر البخاري في الترجمة على المسكرة وإنما قال « بيع المسكرة ونحوه في الحق » فدخل في ترجمته المضطر ، وكأنه أشار إلى الرد على من لا يصحح بيع المضطر ، وقوله في آخر كلامه « ولو أكره عليه لم يجز » مردود لأنه إكراه بحق ، كذا تعقبه السكراني وتوجيه كلام الخطابي أنه فرض كلامه في المضطر من حيث هو ولم يرد خصوص قصة اليهود . وقال ابن المنير : ترجم بالحق وغيره ولم يذكر إلا الشق الأول ، ويحجب بأن مراده بالحق الدين وبغيره ما عداه مما يكون بيعه لازما ، لأن اليهود أكرهوا على بيع أموالهم لا الدين عليهم . وأجاب السكراني بأن المراد بالحق الجلاء وبقوله وغيره الجنائيات ، والمراد بقوله الحق المالايات وبقوله وغيره الجلاء . قلت : ويحتمل أن يكون المراد بقوله « وغيره » الدين فيكون من الخاص بعد العام ، وإذا صح البيع في الصورة المذكورة وهو سبب غير مالي فالبيع في الدين وهو سبب مالي أولى . ثم ذكر حديث أبي هريرة في إخراج اليهود من المدينة ، وقد تقدم في الجزية في « باب إخراج اليهود من جزيرة العرب » ، ويثبت فيه أن اليهود المذكورين لم يسعوا ولم يأسبوا ، وقد أورد مسلم حديث ابن عمر في إجماع بني النضير ثم عقبه بحديث أبي هريرة فأوهم أن اليهود المذكورين في حديث أبي هريرة هم بنو النضير ، وفيه نظر لأن أبا هريرة إنما جاء بعد فتح خيبر وكان

نفسها بعد إجماله بنى النصير وبنى فينقاع وقيل بنى قريظة ، وقد تقدمت قصة بنى النصير في المغازي قبل قصة بدر وتقدم قول ابن اسحق أنها كانت بعد بئر معونة ، وعلى الحالين فهي قبل مجيء أبي هريرة ، وسياق إخراجهم مخالف لسياق هذه القصة فانهم لم يكونوا داخل المدينة ولا جاءهم النبي ﷺ إلا لستمين بهم في دية رجلين قتلهما عمرو بن أمية من حلفائهم فإرادوا القدر به فرجع إلى المدينة وأرسل إليهم بخيرهم بين الإسلام وبين الخروج فأبوا الحاصرهم فإرضوا بالجملاء ، وفيهم نزل أول سورة الحشر ، فيحتمل أن يكون من ذكر في حديث أبي هريرة بقية منهم أو من بنى قريظة كانوا سكانا داخل المدينة فاستمروا فيها على حكم أهل الذمة حتى إجماله بعد فتح خيبر ، ويحتمل أن يكونوا من أهل خيبر لأنهم لما فتحت أفر أهلها على أن يزرعوا فيها ويعملوا فيها ببعض ما يخرج منها فاستمروا بها حتى إجماله عمر من خيبر كما تقدم بيانه في المغازي ، فيحتمل أن يكون هؤلاء طائفة منهم كانوا يسكنون بالمدينة فأخرجهم النبي ﷺ وأرصى عند موته أن يخرجوا المشركون من جزيرة العرب ففعل ذلك عمر . قوله ( بيت المدراس ) بكسر الميم وآخره مهمله مفعول من المدرس والمراد به كبير اليهود وأشب البيت إليه لأنه هو الذي كان صاحب دراسة كتبهم أي قراءتها ، ووقع في بعض الطرق حتى إذا أتى المدينة المدراس ، ففسره في المطالع بالبيت الذي تقرأ فيه التوراة ووجهه السكرمانى بأن إضافة البيت إليه من إضافة العام إلى الخاص مثل شجر أراك ، وقال في النهاية : مفعول غريب في المكان والمعروف أنه من صبغ المبالغة لرجل . قلت : والصواب أنه على حذف الموصوف والمراد الرجل ، وقد وقع في الرواية الماضية في الجزية وحتى جئنا بيت المدراس ، بتأخير الرادى الألف بصيغة المفاعل وهو من يدرس الكتاب ويعلمه غيره ، وفي حديث الرجم و فوضع مدارسها الذي يدرسها يده على آية الرجم ، وفسر هناك بأنه ابن صوريا ، فيحتمل أن يكون هو المراد هنا . قوله ( فقام النبي ﷺ فناداهم ) في رواية السكشميين و فنادى . . قوله ( ذلك أريد ) أي بقولي أسدوا أي إن اعترتم أننى بلفظكم سقط مني الخروج . قوله ( اعدوا أن الأرض ) في رواية السكشميين و اعدوا الأرض ، في الموضعين وقوله لله ورسوله قال الداودى لله الفتاح كلام ورسوله حقيقة لأنها لما لم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب ، كذا قال والظاهر ما قاله غيره أن المراد أن الحكم في ذلك ورسوله ليكونه المبلغ عنه القائم بتنفيذ أوامره . قوله ( أجمعكم ) بضم أوله وسكون الجيم أي أخرجكم وزنه ودهناه . قوله ( فن وجد ) كذا هنا بلفظ الفعل الماضى بماله شيئا الباء متعازلة بشيء محذوف أرض من وجد . معنى نحل فمداه بالباء ، أو وجد من الوجدان والباء سببية أي فن وجد بماله شيئا من المحبة ، وقال السكرمانى : الباء هنا الدقابة للفعل وجد من الوجدان

٣ - باب لا يجوز نكاح الكفرة (ولا تُنكحوا ما كنتم على اليقظة إن أردن تحصنا اتبعتوا مراض الحياة الدنيا . ومن يُكفرهنَّ فإن الله من بعد إكراههنَّ غفور رحيم)

٦٩٤٥ - حدثنا يحيى بن قزفة حدثنا مالك بن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن بن عجم أبي يزيد بن جارية الانصاري عن أنس بن مالك عن أنس بن مالك عن أبيه عن عبد الرحمن بن عجم ، فأنشأ النبي ﷺ فرد نكاحها .

٦٩٤٩ - **حدثنا** محمد بن يوسف **حدثنا** سفيان عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أبي عمرو - وهو ذكوان - عن عائشة رضي الله عنها قالت: قالت يا رسول الله، يستأمر النساء في أبضاعهن؟ قال: نعم، قلت فإن البكر تستأمر فتستحي فستك، قال: سكتها إذن؟

**قوله** (باب لا يجوز نكاح المكروه) المكروه بفتح الراء . **قوله** (ولا نكروها فتيانكم على البغاء - الى قوله - غفور رحيم) كذا لا في ذر والاسماعيل وزاد القابسي لفظ **داكرهون**، وعند الذبي والآية، بدل قوله الخ، وكذا الجمهور، وساق في رواية كريمة الآية كلها . والفتيات بفتح الفاء والتاء جمع فتاة والمراد بها الامة وكذا الخادم ولو كانت حرة، وحكمة التقييد بقوله (ان اردن تحصنا) ان الاكره لا يتأتى الا مع إرادة التحصن لان المطيعة لا تسمى مكروهة فالغدير فتيانكم اللاتي جرت عادتكن بالبغاء وخفي هذا على بعض المفسرين لجعل (ان اردن تحصنا) متعلفا بقوله فيما قبل ذلك (وانكحوا الايامي منكم) وسيأتي بقبضة الكلام على هذه الآية بعد بابين، وقد استشكل بعضهم مناسبة الآية للترجمة وجود أنه أشار الى أنه يستفاد مطلوب الترجمة بطريق الاولى لانه اذا نهي عن الاكره فيما لا يحل فالنهي عن الإكره فيما يحل أولى، قال ابن بطال: ذهب الجمهور الى بطلان نكاح المكروه، وأجازة الكوفيين قالوا فلما أكره رجل على تزويج امرأة بهشرة آلاف وكان صدقاً مثلاً ألفاً صح النكاح ولو دته الألف وبطل الزائد، قال: فلما أبطلوا الزائد بالأكره كان أصل النكاح بالأكره أيضاً باطلاً، ولو كان راضياً بالنكاح وأكره على المهر كانت المسألة اتفاقية يصح العقد ويلزم المسمى بالدخول، ولو أكره على النكاح والوطء لم يحد ولم يلزم شيء، وان وطئ مخفراً غير راض بالعقد حد . ثم ذكر في الباب حديثين: أحدهما حديث خنساء بفتح المعجمة وسكون النون بعدها مهملة ومد بنت خندام بكسر المعجمة وتخفيف المهملة وجارية جود الراويين عنها بحجم وباء مثناة من تحت، وقد تقدم شرحه في كتاب النكاح وأنها كانت غير بكر وذكر ما ورد فيه من الاختلاف . **قوله** (حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان) الظاهر أنه الفريابي وشيخه الثوري، ويحتمل أن يكون البيهقي وشيخه ابن عيينة فإن كلا من السفينيين معروف بالرواية عن ابن جريج، لكن هذا الحديث إنما هو عن الفريابي كما جزم به أبو نعيم، والفريابي اذا أطلق سفيان أراد الثوري وإذا أراد ابن عيينة نسبته . **قوله** (ذكوان) يعني مولى عائشة . **قوله** (قلت: يا رسول الله يستأمر النساء في أبضاعهن؟ قال: نعم) في رواية حجاج ابن محمد وأبو عاصم عن ابن جبرير وسمعت ابن أبي مليكة يقول فل ذكوان: سمعت عائشة سألت رسول الله ﷺ عن الجارية ينكحها أهلها هل تستأمر أم لا؟ فقال: نعم تستأمر . وفيه تقوية لمضمون الحديث الذي قبله وإرشاد إلى السلامة من إبطال العقد، وقوله **دسكتها** هو لغة في **دسكوت**، ووقع عند الاسماعيل من رواية الذهلي وأحمد عن يوسف عن الفريابي بلفظ **دسكوتها**، وفي رواية حجاج وأبي عاصم ذلك إذن إذا سكتت، وتقدم في النكاح من طريق أبي نعيم عن ابن أبي مليكة بلفظ **دسكتها**، وتقدم شرحه أيضاً هناك وبيان الاختلاف في صحة انكاح الولي المحبر بالبكر الكبيرة، وأن الصغيرة لا خلاف في صحة إجباره لها

ح - **باب** اذا أكره حتى وقب هذا أو باعه لم يجز

٦٩٤٧ - **حديث** أبو النعمان حدثنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر رضي الله عنه أن رجلاً من الأنصار ذبح مملوكاً له ولم يكن له مال غيره، فباع ذلك رسول الله ﷺ فقال: من يشتريه مني؟ فاشتراه نعيم بن النخاس بمائة درهم. قال فسمعت جابراً يقول: عباداً قبطياً مات عام أول.

**قوله** (باب إذا أكره حتى وهب عبداً أو باعه لم يحسن) أي ذلك البيع والهبة، والعبد باق على ملكه. **قوله** (وبه قال بعض الناس). قال: فإن نذر المشتري فيه نذراً فهو جائز (أي ماض عليه ويصح البيع الصادر مع الإكراه وكذلك الهبة). **قوله** (بزعمه) أي عنده، والزعم بطلان على القول كثيراً. **قوله** (وكذلك إن دبره) أي ينفقه التدبير نقل ابن بطال عن محمد بن سعد بن سحنون قال: وافق الكوفيون الجمهور على أن بيع المسكر باطل، وهذا يقتضي أن البيع مع الإكراه غير نافذ للملك، فإن سلموا ذلك بطل قولهم إن نذر المشتري وتدبيره يمنع تصرف الأول فيه، وإن قالوا إنه نافذ فلم يخصوا ذلك بالعتق والهبة دون غيرها. قال الكرماني: ذكر المشايخ أن المراد بقول البخاري في هذه الأبواب بعض الناس، الحنفية وغيرهم أنهم تناقضوا، فإن بيع الإكراه إن كان نافلاً لذلك إلى المشتري فإنه يصح منه جميع التصرفات فلا يختص بالنذر والتدبير، وإن قالوا ليس بنافذ فلا يصح النذر والتدبير أيضاً، وحاصله أنهم صححوا النذر والتدبير بدون الملك، وفيه تحكّم وتخصيص بغير مخصص. وقال المذهب: أجمع العلماء على أن الإكراه على البيع والهبة لا يجوز معه البيع، وذكر عن أبي حنيفة إن أعتقه المشتري أو دبره جاز وكذلك الموهوب له، وكأنه قاله على البيع الفاسد لأنهم قالوا إن تصرف المشتري في البيع الفاسد نافي. ثم ذكر البخاري حديث جابر في بيع المدبر وقد تقدم شرحه مستوفى في العتق، قال ابن بطال: ووجه الرد به على القول المذكور أن الذي دبره لما لم يكن له مال غيره كان تدبيره سفهاً من فعله فرد عليه النبي ﷺ ذلك، وإن كان ملكه للعبد كان صحيحاً فكان من اشتراه شراء فاسداً ولم يصح له ملكه إذا دبره أو أعتقه أول أن يرد فعله من أجل أنه لم يصح له ملكه.

هـ - **باب** من الإكراه. كرهاً وكرهاً واحد

٦٩٤٨ - **حديث** حسين بن منصور حدثنا أسباط بن محمد حدثنا الشيباني سليمان بن زيرو عن عكرمة عن ابن عباس. وقال للشيباني وحدثني عطاء أبو الحسن السوائي ولا أعلمه إلا ذكره عن ابن عباس رضي الله عنهما (يا أيها الذين آمنوا لا يعمل لكم أن تزئوا النساء كرهاً) الآية. قال: كانوا إذا مات الرجل كان أولياؤه أحق بأصراته، وإن شاء بعضهم تزوجها، وإن شاءوا زوجوها وإن شاءوا لم يزوجوها، فهم أحق بها من أهلها، فنزلت هذه الآية في ذلك.

**قوله** (باب من الإكراه) أي من جملة ما ورد في كراهية الإكراه ما تضمنته الآية، وهو المذكور فيه عن ابن عباس في نزول قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا يعمل لكم أن تزئوا النساء كرهاً) وقد تقدم شرحه في تفسير سورة النساء؛ فإنه أورده هناك عن محمد بن مقاتل عن أسباط بن محمد وهذا عن حسين بن منصور عن أسباط. وحسين بن يسابور ياله في البخاري إلا هذا الموضع كذا جزم به السكلا باذي، وقد تقدم شرحه في صفة النبي ﷺ.

وحدثنا الحسن بن منصور أبو علي حدثنا حجاج بن محمد ، فذكر حديثنا ، وذكر الخطيب أن محمد بن مخلد روى عن أبي علي هذا فسماه حديثنا بالتصغير فيجتمل أن يكون هو ، وذكر المزي مع حسين بن منصور النيسابوري ثلاثة كل منهم حسين بن منصور وكلهم من طبقة واحدة ، وقوله في الترجمة ذكرها وكرها واحد ، أي بفتح أوله وبضمه يعني واحد وهذا قول الأكثر ، وقيل بالغم ما أكرهت نفسك عليه وبالفصح ما أكرهك عليه غيرك ، ووقع لغير أبي ذر ذكره وكره بالرفع فيهما ، وسقط للنسفي أصلا ، وقد تقدم في تفسير سورة النساء . وقال ابن بطال عن المذهب : يستفاد منه أن كل من أمرك امرأته طاعة ما أن تموت فيرثها لا يعمل له ذلك بخص القرآن ، كذا قال ولا يلزم من النص على أن ذلك لا يعمل أن لا يصح ميراثه منها في الحكم الظاهر

٦ - **باب** إذا استكرهت المرأة على الزنا فلا حد عليها

لقوله تعالى ﴿ ومن يكرههن فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم ﴾

٦٩٤٩ - وقال الألبان حدثني نافع بن أنصفية ابنة أبي هبيرة أخبرته أن هبدا من رقيق الامارة وقع على وليدة من الخلس فاستكرهها حتى اقتضها ، فجلده امرؤ الحسد ونفاه ، ولم يجلد الوليدة من أجل أنه استكرهها . وقال الزهري في الأمة للسكر يفرغها الحر : يُقيم ذلك الحكم من الأمة المذراة بقدر ثمنها ويجلد ، وليس في الأمة التيسير في قضاء الأئمة غرم ، ولكن عليه الحد

٦٩٥٠ - **حديث** أبو البان حدثنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : هاجر إبراهيم بسارة ، دخل بها قربة فيها ملك من الملوك - أو جبار من الجبابرة - فأرسل إليه أن أرسل اليها ، فأرسل بها ، فقام إليها ، فقامت توحشا وتصل ، فقالت : اللهم إن كنت آمن بك وبرسولك فلا تسلط علي الكافر ، فخط حتى ركض برجله

**قوله** ( باب إذا استكرهت المرأة على الزنا فلا حد عليها لقوله تعالى : ومن يكرهن فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم ) أي لمن : وقد قرئ في الشاذ فأن الله من بعد إكراههن لمن غفور رحيم ، وهي قراءة ابن مسعود وجابر وسعيد بن جبلة فثبت أيضا لابن عباس والحفوط عنه نفسه بذلك وكذا عن جماعة غيره ، وجوز بعض المعربين أن يكون التقدير لهم ، أي لمن وقع منه الإكراه لسكر إذا تاب ، وضعف ليكون الأصل عدم التقدير ، وأجيب بأنه لا بد من التقدير لأجل الربط ، واستشكل تعليق المغفرة لمن لأن التي تكره ليست أئمة ، وأجيب باحتمال أن يكون الإكراه المذكور كان دون ما اعتبر شرطا قريبا قصرت عن الحد الذي تعذر به فيأثم فناسب تعليق المغفرة ، وقال البيضاوي : الإكراه لا ينافي المؤاخاة . قلت : أو ذكر المغفرة والرحمة لا يسألزم تقدم الأثم فهو كقوله ( فن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم ) قال الطائي : يستفاد منه الوعيد الشديد للمكرهين لمن وفي ذكر المغفرة والرحمة تعريض وتقديره انتهوا أيها المذكورون فإثم مع كونهم مكروهات قد يؤخذون لولا رحمة الله ومغفرته فكيف بكم أنتم ، ومناسبها للترجمة أن في الآية دلالة على أن لا إثم

على المكره على الزنا فيلزم أن لا يجب عليها الحد ، وفي صحيح مسلم عن جابر أن جارية لعبد الله بن أبي يقال لها مسيلة وأخرى يقال لها أميمة وكان يكرههما على الزنا فأنزل الله سبحانه وتعالى ( ولا تكرهوا أفتيانكم على البغاء ) الآية . قوله ( وقال الليث ) هو ابن سعد ( حدثني نافع ) هو مولى ابن عمر . قوله ( أن صفية بنت أبي صبيد أخبرته ) بمعنى النخعية امرأة عبد الله بن عمر . قوله ( أن عبدا من رقيق الإمارة ) بكسر الالف أى من مال الخليفة وهو عمر . قوله ( وقع على وابدة من الخس ) أى من مال خمس الغنيمة الذى يتعلق بالتصرف فيه بالإمام ، والمراد زنى بها . قوله ( فاستكرهها حتى اقتضاها ) بفاف وضاد معجمة مأخوذ من القضاة وهى عذرة البكر ، وهذا يدل على أنها كانت بكرا . قوله ( لجلده عمر الحد ونفاه ) أى جلده خمسين جلدة ونفاه نصف سنة ، لأن حده نصف حد الحر ، ويستفاد منه أن عمر كان يرى أن الرقيق ينفى كالحُر ، وقد تقدم البحث فيه في الحدود . وقوله « لم يجلد الوليدة لأنه استكرهها » لم أفق على اسم واحد منهما . وهذا الأثر وصله أبو القاسم البغوى عن العلاء بن موسى عن الليث بمثل سواه ، ووقع لى غالبا جدا بينى وبين صاحب القيث فيه سبعة أنفس بالبيع المتصل في أزيد من ستائة سنة ، قرأته على محمد بن الحسن بن عبد الرحيم الدقاق عن أحمد بن نعمة سماعا أنبأنا أبو المنجا بن عمر أنبأنا أبو الوقت أنبأنا محمد بن عبد العزيز أنبأنا عبد الرحمن بن أبي شريح أنبأنا البغوى فذكره ، وعند ابن أبي شيبة فيه حديث مرفوع عن وائل بن حجر قال « استكرهت امرأة في الزنا فدرأ رسول الله ﷺ عنها الحد » وسنده ضعيف . قوله ( وقال الزهرى في الأمة البكر بفرعها ) بفاء وبعين مهملة أى يقتضاها . قوله ( بقم ذلك ) أى الافتراع ( الحكم ) بفتح تين أى الحاكم . قوله ( بتدرئتها ) أى على الذى اقتضاها ويجلد ، والمضى أن الحاكم يأخذ من المفترع دية الافتراع بنسبة فيعتها أى أرض النقص ، وهو التفاوت بين كونها بكرا أو ثيبا ، وقوله « بقم » بمعنى يقوم وقائدة قوله « ويجلد » لدفع تورم من بطن أن المقرئ ينفى عن الجلد . قوله ( وليس في الأمة الشيب في قضاء الأثمة عزم ) بضم المعجمة أى غرامة ، ولم يكن عليها الحد . ثم ذكر طرقا من حديث أبي هريرة في شأن إبراهيم وسارة مع الجبار ، وقد مضى شرحه مستوفى في أحاديث الأنبياء . وقوله هناك الظالم ، تقدم هناك بلفظ والكافر . وقوله « غط » بضم الغين المعجمة أى غم وزنه وهما وقيل خنق ، وأقبل ابن التين أنه روى بالعين المهملة وأخذ من المعطمة وهى حكاية صوت ، وتقدم الخلاف في تسمية الجبار ، والمراد بالقرية حران وقيل الأردن وقيل مصر ، وقولها « ان كنت » ليس للشك فتعديده إن كنت مقبولة الايمان عندك ، وقوله وكفى أى حرك ، قال ابن المنير : ما كان ينبغي لإدخال هذا الحديث في هذه الترجمة أصلا ، وليس لها مناسبة لترجمة إلا سقطت الملامة عنها في الخلوة لكونها كانت مكرهة دلي ذلك ، قال الكرماني تبعها لابن بطال ، وجه إدخال هذا الحديث في هذا الباب مع أن سارة عليها السلام كانت معصومة من كل سوء أنها لا ملامة عليها في الخلوة مكرهة فكذلك غيرها لو زنى بها مكرهة لا حد عليها . ( تكميل ) : لم يذكروا حكم إكراه الرجل على الزنا وقد ذهب الجمهور أنه لا حد عليه ، وقال مالك وطائفة : عليه الحد لأنه لا ينتشر إلا بالذمة ، وسواء أكرهه سلطان أم غيره ، وعن أبي حنيفة يحد إن أكرهه غير السطان ، وخالفه صاحباه ، واحتج المالكية بأن الانتشار لا يحصل إلا بالمالأبينة وسكون النفس ، والمكره بخلافه لأنه خائف ، وأجيب بالمتنع وبأن الوطء يتصور بغير انتشار . والله أعلم

٧ - باب بين الرجل لصاحبه انه أخوه إذا خاف عليه القتل أو نحوه ، وكذلك كل مكره يخاف فانه يذب عنه الظالم ويقال دونه ولا يخذله ، فان قاتل دون المظلوم فلا قود عليه ولا قصاص .  
وان قيل له لتشر بن الحر أو لتأكل الميتة أو أتبيعن عبدك أو تنقر بدین أو تهب هبة أو تحمل عقدة أو لتقتل أباك أو أخاك في الاسلام وما أشبه ذلك وسمعه ذلك أقول النبي ﷺ « المسلم أخو المسلم » . وقال بعض الناس : لو قيل له لتشر بن الحر أو لتأكل الميتة أو لتقتل أباك أو أباك أو ذا رحم محرّم لم يسمعه لأن هذا ليس بمضطر ، ثم ناقض فقال : إن قيل له لتقتل أباك أو ابنك أو أتبيعن هذا العبد أو تنقر بدین أو تهب يُلزِم في القياس ، ولستنا نستحسن ونقول : البيع والهبه وكل عقدة في ذلك باطل ، فرقوا بين كل ذي رحم محرّم وغيره بغير كتاب ولا سنة . وقال النبي ﷺ « قال إبراهيم لأسرته : هذه أختي » وذلك في الله . وقال للأنبياء : إذا كان المستحلف ظالماً فنية الحالف ، وإن كان مظلوماً فنية المستحلف

٦٩٥١ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أن سالمًا أخبره « أن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما أخبره أن رسول الله ﷺ قال : المسلم أخو المسلم ، لا يظلمه ولا يسله . ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته »

٦٩٥٢ - حدثنا محمد بن عبد الرحيم حدثنا سعيد بن سليمان حدثنا هشيم أخبرنا عبيد الله بن أبي بكر ابن أنس « عن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً . فقال رجل يا رسول الله أنصره إذا كان مظلوماً أفرأيت إذا كان ظالماً كيف أنصره ؟ قال تعجزه أو تمنعه من الظلم ، فان ذلك أنصره »  
قوله ( باب بين الرجل لصاحبه انه أخوه إذا خاف عليه القتل أو نحوه ) جواب الشرط يأتي بعده . قوله ( وكذلك كل مكره يخاف فانه ) أي المسلم ( يذب ) بفتح أوله رضم الذال المعجمة أي يدفع ( عنه الظالم ويقال دونه ) أي عنه ( ولا يخذله ) قال ابن بطال : ذهب مالك والجمهور إلى أن من أكره على بين إن لم يملأها قتل أخوه المسلم أنه لا حنت عليه ، وقال الكوفيون يحنت لانه كان له أن يورى فلما ترك الزورية صار قاصداً اليمين فيحن . وأجاب الجمهور بأنه إذا أكره على اليمين فنيته عتافة أقوله « الأعمال بالنيات » . قوله ( فان قاتل دون المظلوم فلا قود عليه ولا قصاص ) قال الداودي : أراد لا قود ولا دية عليه ولا قصاص ، قال والدية تسمى أرشاً . قلت : والاول أن قوله « ولا قصاص » تأكيد ، أو أطلق القود على الدية . وقال ابن بطال : اختلفوا فيمن قاتل عن رجل خشي عليه أن يقتل فقتل دونه هل يجب على الآخر قصاص أو دية ؟ فقالت طائفة : لا يجب عليه شيء للحديث المذكور ففيه « ولا يسله » وفي الحديث الذي بعده : أنصر أخاك ، وبذلك قال عمر ، وقالت طائفة : عليه القود وهو قول الكوفيين وهو يشبه قول ابن القاسم وطائفة من المالكية ، وأجابوا عن الحديث بأن فيه

الغضب إلى النصر وليس فيه الاذن بالقتل ، وانتهجه قول ابن بطال أن القادر على تخليص المظلوم توجه عليه دفع الظلم بكل ما يمكنه ، فإذا دافع عنه لا يقصد قتل الظالم وإنما يقصد دفعه فلو أتى الدفع على الظالم كان دمه هدرا وحينئذ لا فرق بين دفعه عن نفسه أو عن غيره . **قوله** ( وإن قيل له لشرب الخمر أو لئلا كان الميتة أو لنبيين عبدا أو لثمن بدين أو تهب هبة أو تحمل عقدة أو لتقتل أباك أو أخاك في الإسلام وما أشبه ذلك وسعه ذلك لقول النبي ﷺ المسلم أخو المسلم قال الكرماني : المراد بحمل العقدة فسخا وقيد الاخ بالإسلام ليكون أهم من القريب وسعه ذلك ، أي جاز له جميع ذلك ليخلص أباه وأخاه ، وقال ابن بطال ما يخصه : مراد البخاري أن من هدد بقتل والده أو بقتل أخيه في الإسلام أن لم يفعل شيئا من المعاصي أو يقر على نفسه بدين ليس عليه أو يهب شيئا لغيره بغير طيب نفس منه أو يحمل عقدا كإطلاق والعناق بغير اختياره أنه يفعل جميع ما هدد به لينجو أبوه من القتل وكذا أخوه المسلم من الظلم ودليله على ذلك ما ذكره في الباب الذي بعده موصولا ومعطفا ، وفيه ابن النين على وهم وقع للداودي الشارح حاصله أن الداودي وهم في إيراد كلام البخاري لجملة قوله : **للتقتل** ، بالفاء وجعل قول البخاري وسعه ذلك لم يسمه ذلك ، ثم تعقبه بأنه إن أراد لا يسمه في قتل أبيه أو أخيه فصواب ، وأما الإقرار بالدين والهبة والبيع فلا يلزم ، واختلاف في الشرب والاكل ، قال ابن النين : **قرأ** **للتقتل** بقاء الخطابية وإنما هو بالنون . **قوله** ( وقال بعض الناس لو قيل له لشرب الخمر أو لئلا كان الميتة أو لتقتل ابنك أو أباك أو ذارحم محرم لم يسمه لأن هذا ليس بمعطر ، ثم نافض فقال : إن قيل له لتقتل أباك أو لنبيين من هذا العبد أو لتقرن بدين أو هبة المزمه في القياس ، ولما كنا نستحسن ونقول البيع والهبة وكل عقدة في ذلك باطل ) قال ابن بطال : معناه أن ظانوا لو أراد قتل رجل فقال لولد الرجل مثلا أن لم تشرب الخمر أو تأكل الميتة قتلت أباك ، وكذا لو قال له قتلت ابنك أو ذارحم لك ففعل لم يأتهم عند الجمهور ، وقال أبو حنيفة بأثم لأنه ليس بمعطر لأن الإكراه إنما يكون فيما يتوجه إلى الإنسان في خاصة نفسه لا في غيره ، وليس له أن يوصي الله حتى يدفع عن غيره بل الله سائل الظالم ولا يؤخذ الابن لأنه لم يقدر على الدفع إلا بارتكاب ما لا يحل له ارتكابه ، قال : ونظيره في القياس ما لو قال إن لم تبع عبدك أو تقر بدين أو تهب هبة أن كل ذلك ينعقد ، كما لا يجوز له أن يرتكب المذنبية في الدفع عن غيره . ثم نافض هذا المأني فقال : ولما كنا نستحسن ونقول البيع وغيره من العقود كل ذلك باطل ، بخلاف قياس قوله بالاستحسان الذي ذكره ، فلذلك قال البخاري بعده **فرقوا بين كل ذي رحم محرم وغيره بغير كتاب ولا سنة** ، يعني أن مذهب الحنفية في ذي الرحم بخلاف مذهبهم في الأجنبي . **فلو قيل** لرجل : **للتقتل** هذا الرجل الأجنبي أو لنبيين كذا ففعل لينجيه من القتل لزمه البيع ، ولو قيل له ذلك في ذي رحمه لم يلزمه ما عهده . والحاصل أن أصل أبي حنيفة القزوم في الجميع قياسا لكن يستثنى من له منه رحم يستحسانا ، ورأى البخاري أن لا فرق بين القريب والأجنبي في ذلك لحديثه المسلم أخو المسلم ، فإن المراد به أخوة الإسلام لا النسب ، ولذلك استشهد بقول إبراهيم : هذه أختي والمراد أخوة الإسلام ، والافتكاك الأخت كان حراما في ملة إبراهيم ، وهذه الأخوة توجب حماية أخيه المسلم والدفع عنه فلا يلزمه ما عهده ولا إثم عليه فيما يأكل ويشرب للدفع عنه : فهو كما لو قيل له لتفعلن كذا أو لتقتلن فإنه يسمه أتياها ولا يلزمه الحكم ولا يقع عليه الأثم . وقال الكرماني : يحتمل أن يقرر البحث المذكور بأن يقال إنه ليس بهمار لأنه محير في أمور متعددة والتخيير ينافي الإكراه ، فكيف لا إكراه في الصورة الأولى



وهي الأكل والشرب والقتل كذلك لا إكراه في الصورة الثانية وهو البيع والهبة والعتيق، بحيث قالوا ببطلاق البيع استحسانا فقد ناقضوا اذ يلزم منه القول بالإكراه وقد قالوا بعدم الإكراه. قلت: ولما نزل أن يقول بعدم الإكراه أصلا، وإنما أثبتوه بطريق القياس في الجميع لكن استحسنوا في أمر الحرم لمعنى قام به، وقوله في أول التقرير: في أمور متعددة، ليس كذلك بل الذي يظهر أن دور، فيه للتنويع لا للتخيير وأنها أمثلة لا مثال واحد ثم قال الكرماني: وقوله أي البخاري أن تفرقهم بين المحرم وغيره شيء قاله لا يدل عليه كتاب ولا سنة أي ليس فيما ما يدل على الفرق بينهما في باب الإكراه، وهو أيضا كلام استحسناني، قال: وأمثلة هذه المباحث غير مناسبة لموضع هذا الكتاب اذ هو خارج عن فنه. قلت: وهو عجب منه لأن كتاب البخاري كما تقدم تقريره لم يقصده إيراد الأحاديث تفلاصقا بل ظاهر وضده أنه يجعل كتابا جامعا للأحكام وغيرها، وفقهه في تراجمه، فلذلك يورد فيه كثيرا الاختلاف إلى ويرجح أحيانا ويسكت أحيانا توفيقا عن الجزم بالحكم ويورد كثيرا من التفاسير ويشير فيه إلى كثير من الغلط وترجيح بعض الطرق على بعض، فإذا أورد فيه شيئا من المباحث لم تستغرب، وأما رده إلى أن طريقة البحث ليست من فنه. فتلك شكاة ظاهر عنك عارها، المبخاري أسوة بالأئمة الذين سلك طريقهم كالشافعي وأبي نوري والحيدري وأبو أحمد وإسحق، فهذه طريقهم في البحث وهي محصلة للتقصود وإن لم يبرجوا على اصطلاح المأخريين. قوله (وقال النبي ﷺ قال إبراهيم لاسأله) في رواية الكشمغيني «سأله»، قوله (هذه أختي وذلك في الله) هذا طرف من قصة إبراهيم وسارة مع الجبار، وقد وصله في أحاديث الأنبياء وليس فيه «وذلك في الله» بل تقدم هناك ثنتان منهما في ذات الله قوله (أني سقيم) وقوله (بل فعله كبيرم هذا) ومفهومه أن الثالثة وهي قوله «هذه أختي» ليست في ذات الله، فعلى هذا فقوله «وذلك في الله» من كلام البخاري ولا مخالفة بينه وبين مفهوم الحديث المذكور، لأن المراد أنهما من جهة بعض الأسر الأولى بخلاف الثالثة فإن فيها شائبة نفع وحظ له، ولا ينبغي أن يكون في الله أي من أجل توصله بذلك إلى السلامة بما أراده الجبار منها أو منه. قوله (وقال النخعي: إذا كان المستحلف ظلما فنية الحالف، وإن كان مظلوما فنية المستحلف) وصله محمد بن الحسن في كتاب الآثار عن أبي حنيفة عن حماد عنه بلفظه «إذا استحلف الرجل وهو مظلوم فإلین علی ماوی وعلی ماوری»، وإذا كان ظلما فإلین علی نية من استحلفه، وصله ابن أبي شيبة عن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي بلفظه «إذا كان الحالف مظلوما فله أن يورى». وإن كان ظلما فإلین له أن يورى، قال ابن بطلال: قول النخعي يدل على أن النية عنده نية المظلوم أبدا. وإلى مثله ذهب مالك والجمهور، وعند أبي حنيفة النية نية الحالف أبدا. قلت: ومذهب الشافعي أن الحلف إن كان عند الحاكم فإلین نية الحاكم وهي واجبة إلى نية صاحب الحق، وإن كان في غير الحكم فإلین نية الحالف. قال ابن بطلال: ويتصور كون المستحلف مظلوما أن يكون له حق في قبل رجل فيجده ولا بيئة له فيستحلفه فتسكون النية نيته لا الحالف فلا تنفعه في ذلك التورية. ثم ذكر البخاري حديث ابن عمر مرفوعا «المسلم أخو المسلم»، وقد تقدم من هذا الوجه بأتم من هذا السياق في كتاب المظالم مشروحا. قوله (حدثني محمد بن عبد الرحيم) هو البراز بمجتهدين البغدادي الملقب صاعقة وهو من طبقة البخاري في أكثر شيوخه، وصعيد بن سليمان من شيوخ البخاري فقد روى عنه بغير واسطة في مواضع أقربها في «باب من اختار الضرب»، وقد أخرج البخاري حديث الباب في كتاب المظالم عن عثمان بن أبي شيبة عن هشيم

فزل فيه هنا درجتين لان سياقه هنا أتم والمغايرة الإسناد . قوله ( فقال رجل ) لم أفد على اسمه ، ووقع في رواية عثمان ، قالوا ، . قوله ( أنصره مظلوما ) بالمد على الاستفهام وهو استفهام تقرير ويجوز ترك المد . قوله ( أفرأيت ) أى أخبرني قال الكرمانى : في هذه الصيغة مجازان : اطلاق الرتبة وإرادة الاختبار ، والخبر وإرادة الأمر . قوله ( اذا كان ظالما ) أى كيف أنصره على ظلمه . قوله ( تجهزه ) بمهملة ثم جيم ثم دى الأكثر ، ول بعضهم بالراء بدل الواو وكلاهما بمعنى المنع ، وفي رواية عثمان تأخذ فوق يده وهو كناية عن المنع ، وتقدم بيان اختلاف ألفاظه هناك ، ومنها أن في رواية عائشة ، قال أن كان مظلوما أخذ له بحقه ، وأن كان ظالما أخذ له من نفسه ، أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب أدب الحكماء .

خاتمة : اشتمل كتاب الاكراه من الأحاديث المرفوعة على خمسة عشر حديثا . المعاق منها ثلاثة وسائرهما موصول ، وهى مكررة كلها فيما مضى ، وفيه من الآثار من الصحابة فن إهدم نسخة آثار . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٩٠ - كتاب الحيل

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الحيل ) جمع حيلة وهى ما يتوصل به الى مقصود بطريق خفى . وهى عند العلماء على أقسام بحسب العامل عليها ، فإن توصل بها بطريق مباح الى إبطال حق أو إثبات باطل فهى حرام أو الى إثبات حق أو دفع باطل فهى واجبة أو مستحبة ، وإن توصل بها بطريق مباح الى سلامة من وقوع في مكرره فهى مستحبة أو مباحة ، أو الى ترك مندوب فهى مكروهة . ووقع الخلاف بين الأئمة في القسم الاول : هل يصح مطلقا وينفذ ظاهرا وباطنا ، أو يبطل مطلقا ، أو يصح مع الإثم ؟ ولأن أجازها مطلقا أو أبطلها مطلقا أدلة كثيرة ، فن الاول قوله تعالى ( وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تمنع ) وقد عمل به النبي ﷺ في حق الضعيف الذى زنى ، وهو من حديث أبى أمامة بن سهل فى السنن ، ومنه قوله تعالى ( ومن يتق الله يجعل له مخرجا ) وفى الحيل مخرج من المضايق ، ومنه مشروعية الاستئناء فإن فيه تخليصا من الخنث ، وكذلك الشروط كلها فإن فيها سلامة من الوقوع فى الحرج ، ومنه حديث أبى هريرة وأبى سعيد فى قصة بلال ، بيع الجميع بالدرهم ثم ابتاع بالدرهم جنينا ، ومن الثانى قصة أصحاب الديت وحديث د حرمت عليهم الشرع لمجدلوا فباعوها وأكلوا ثمنها ، وحديث التمس عن النجاشى ، وحديث لعن المحلل والمحلل له ، والأصل فى اختلاف العلماء فى ذلك اختلافهم : هل الممنوع فى صبيغ العقود ألفاظها أو معانيها ؟ فن قال بالاول أجاز الحيل . ثم اختلفوا : فمنهم من جعلها تنفذ ظاهرا وباطنا فى جميع الصور أو فى بعضها ومنهم من قال تنفذ ظاهرا لا باطنا ، ومن قال بالثانى أبطلها ولم يجوز منها إلا ما وافق فيه اللفظ المعنى الذى تدل عليه القرائن الحالية ، وقد اشتهر القول بالحيل من الحنفية ليكون أبى يوسف صنف فيها كتابا ، لكن المعروف عنه وعن كثير من أئمتهم تقييد أعمالها بقصد الحق ، قال صاحب المحيط أصل الحيل قوله تعالى ( وخذ بيدك ضغثا ) الآية ، وضابطها إن كانت للأفراد من الحرام والتباعد من الإثم فحسن ، وإن كانت لا بطل حق مسلم فلا بل هى إثم وعدوان

## ١ - باب في ترك الحيل ، وأن لكل امرئ ما نوى . في الأيمان وغيرها

٦٩٥٣ - **حديث** أبو الذَّهَّان حَدَّثَنَا حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ سَمِيلٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَاطِقَةَ بْنِ وَقَاصٍ قَالَ « سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَخْطُبُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ ، وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَانَوِي : فَمَنْ كَانَتْ هَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَمَنْ هَاجَرَ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ إِسْرَافٍ يَنْزَوِجُهَا فَهَجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ »

**قوله** ( باب ترك الحيل ) قال ابن المنير : ادخل البخاري الترك في الترجمة لئلا يقرهم أي من الترجمة الأولى لإجازة الحيل . قال : وهو بخلاف ما ذكره في باب بومة الصغير ، فإنه أورد فيه أنه لم يبايعه بل دعا له وفسح رأسه فلم يقل باب ترك بومة الصغير وذلك أن بيعة له وقعت لم يكن فيما ذكر ، بخلاف الحيل فإن في القول بجوازها عمومًا لإبطال حقوق وجبت وإثبات حقوق لا يجب فتحرى فجاء لذلك . قلت : وإنما أطلني أولاً بالإشارة إلى أن من الحيل ما يشرع فلا يترك مطلقاً . **قوله** ( وإن لكل امرئ ما نوى ) في رواية الكشميهني « وغيره » وجعل الضمير مذكراً على إرادة اليمين المستفاد من صيغة الجمع ، وقوله في الأيمان وغيرها من تفقه المصنف لا من الحديث ، قال ابن المنير : اتسع البخاري في الاستنباط والمشهور عند النظر حمل الحديث على العبادات لحمله البخاري عليها وعلى المعاملات ، وتبع ما سلك في القول بسد الذرائع واعتبار المقاصد ، ولو فسد اللفظ وصح القصد اتقى اللفظ وأعمل القصد تصحيحاً وإطلاً . قال : والاستدلال بهذا الحديث على سد الذرائع وإبطال التحيل من أقوى الأدلة ، ووجه التعميم أن المحذوف المقدر الاعتبار ، فحق الاعتبار في العبادات لإجرائها وبيان مراتبها ، وفي المعاملات وكذلك الأيمان الرد إلى القصد ، وقد تقدم في باب ما جاء أن الأعمال بالنية ، من كتاب الإيمان في أوائل الكتاب تصريح البخاري بدخول الأحكام كلها في هذا الحديث ، ونقل ذلك كلام ابن المنير في ضابط ذلك . **قوله** ( حدثنا محمد بن إبراهيم ) هو النيمي . وقد صرح بتحديث عاتقة شيخه في هذا الحديث له في أول بدء الوحي وسمعت النبي ﷺ يقول : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، وفيه إشعار بأنه خطب به ، وقوله ويخطب ، تقدم في بدء الوحي أن عمر قاله على المنبر . قوله ( إنما الأعمال بالنية ) تقدم في بدء الوحي بلفظ بالنيات ، وفي كتاب الإيمان بلفظ الأعمال بالنية ، كما هنا مع حذف ( إنما ) من أوله . **قوله** ( وإنما لامرئ ما نوى ) تقدم في بدء الوحي بلفظ وإنما لكل امرئ ما نوى ، وهو الذي علقه في أول الباب وتقدم البحث في أن مفهومه أن من لم ينو شيئاً لم يحصل له وقد أورد عليه من نوى الحرج عن غيره وكان لم يحج فإنه لم يصح عنه ، ويسقط عنه الفرض بذلك عند الشافعي وأحمد والاوزاعي وأبي حنيفة ، وقال الباقر : يصح عن غيره ولا ينقلب عن نفسه لأنه لم ينو ، واحتج الأول بحديث ابن عباس في قصة شيرمة ، فعند أبي داود وحج عن نفسك ثم حج عن شيرمة ، وعند ابن ماجه وقامع جعل هذه عن نفسك ثم حج عن شيرمة ، وسنده صحيح وأجابوا أن الحج خرج عن بقية العبادات ولذلك يتضي فاسده دون غيره ، وقد وافق أبو جعفر الطبري على ذلك ولكن حمله على الجاهل بالحكم وإنه إذا علم بأن أداء الحال وجب عليه أن ينو به من نفسه حينئذ ينقلب والا فلا يصح عنه ، ويستثنى من عموم الخبر ما يحصل من جهة الفضل الإلهي بالقصد من غير عمل كالاجترار

الحاصل المريض بسبب مرضه على الصبر لثبوت الأخبار بذلك خلافاً لمن قال : إنما يقع الأجر على الصبر وحصول الأجر بالوعد الصادق لمن قصد العبادة ففاته عنها طائفة بغير إرادته ، ولكن له أورد فجور عن فعله المرض مثلاً فإنه يكتب له أجرها كمن عملها . وما يستثنى هل خلف ما إذا نوى صلاة فرض ثم ظهر له ما يقتضي بطلانها فرضاً هل تنقلب نفلاً ؟ وهذا عند العذر ، فأما لو أحرم بالظاهر مثلاً قبل الزوال فلا يصح فرضاً ولا ينقلب نفلاً إذا تعمد ذلك . وما اختلف فيه هل يثاب المسبوق ثواب الجماعة على ما إذا أدرك ركعة أو يعم ، وهل يثاب من نوى صيام نفلي في أثناء النهار على جمعه أو من حين نوى ؟ وهل تكمل الجمعة إذا خرج وقتها في أول الركعة الثانية مثلاً جمعة أو ظهراً وهل تنقلب بنفسها أو تحتاج إلى تجديد نية ؟ والمسبوق إذا أدرك الاعتدال الثاني مثلاً هل ينوى الجمعة أو الظهر ؟ ومن أحرم بالحج في غير أشهره هل ينقلب عمرة أو لا ؟ واستدل به من قال بإبطال الحيل ومن قال بإعمالها ، لأن مرجع كل من الفريقين إلى نية العامل ، وسيأتي في أثناء الأبواب التي ذكرها المصنف إشارة إلى بيان ذلك ، والضابط ما تقدمت الإشارة إليه إن كان فيه خلاص مظلوم مثلاً فهو مطلوب ، وإن كان فيه فوات حق فهو مذموم ، ونص الشافعي دلي كراهة تعاطي الحيل في تفويت الحقوق فقال بعض أصحابه : هي كراهة تنزيه ، وقال كثير من عقبيهم كإزالة : هي كراهة تحريم ويأثم بقصده ، ويدل عليه قوله : وإنما أسكل امرئ ما نوى ، فن نوى به فقد البيع الربا وقع في الربا ولا يخلصه من الإثم صورة البيع ، ومن نوى به عقد النكاح التحليل كان مهتلاً ودخل في الوعيد هل ذلك باليمن ولا يخلصه من ذلك صورة النكاح ، وكل شيء قصد به تحريم ما أحل الله أو تحليل ما حرم الله كان إثماً ، ولا فرق في حصول الإثم في التحليل على الفعل المحرم بين الفعل الموضوع له والفعل الموضوع لغيره إذا جعل ذريعة له ، واستدل به على أنه لا تصح العبادة من الكافر ولا المجنون لأنها ليسا من أهل العبادة وعلى سقوط القود في شبه العمد لأنه لم يقصد القتل ، وعلى عدم مؤاخذة المخطئ والنائم والمسكر في الطلاق والعتاق ونحوهما ، وقد تقدم ذلك في أبوابه ، واستدل به من قال كالناسكية : اليمين على نية المحلوف له ولا تنفعه التورية ، وعكسه غيرهم ، وقد تقدم بيانه في الأيمان ، واستدلوا بما أخرجه مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم : وفي لفظ له : يمينك على ما يصدقك به صاحبك ، وحمله الشافعية على ما إذا كان المستحلف الحاكم . واستدل به لمالك على القول بسد الذرائع واعتبار المقاصد بأقرا من كما تقدمت الإشارة إليه ، وضبط بعضهم ذلك بأن الألفاظ بالنسبة إلى مقاصد المتكلم ثلاثة أقسام أحدها أن تظهر المطابقة إما بقينا وإما ظاهراً غالباً ، والثاني أن يظهر أن المتكلم لم يرد معناه إما يقيناً وإما ظاهراً ، والثالث أن يظهر في معناه ويقع الرد في إرادة غيره وعدمه على حد سواء ، فإذا ظهر قصد المتكلم لمعنى ما نتكلم به أو لم يظهر قصد يخالف كلامه وجب حمل كلامه على ظاهره ، وإذا ظهرت إرادته بخلاف ذلك فهل يستمر الحكم على الظاهر ولا عبرة بخلاف ذلك أو يعمل بما ظهر من إرادته ؟ فاستدل الأول بأن البيع لو كان يفسد بأن يقال هذه الصيغة فيها ذريعة إلى الربا وتية المتعاقدين فيها فاسدة لكان إفساد البيع بما يتحقق تحريمه أولى أن يفسد به البيع من هذا الظن ، كما لو نوى رجل بشراء سيف أن يقتل به رجلاً مسلماً بغير حق فإن العقد صحيح وإن كانت نيته فاسدة جزماً ، فلم يستلزم تحريم القتل بطلان البيع ، وإن كان العقد لا يفسد بمثل هذا فلا يفسد بالظن واتهم بطريق الأولى ، واستدل الثاني بأن النية تؤثر في الفعل فيصير بها تارة حراماً وتارة حلالاً كما يصير العقد بها تارة صحيحاً وتارة فاسداً ، كالذبيح مثلاً فإن الحيوان يحل إذا ذبح لأجل الأكل ويحرم إذا ذبح لغير الله والصورة

واحدة ، والرجل يشتري الجارية لو كيله فتحرم عليه ولنفسه فتحل له وصورة العقد واحدة ، وكذلك صورة القرض في الذمة ويبيع النقد بمثله الى أجل صورتها واحدة والاول قرينة صحيحة والثاني معصية باطلة ، وفي الجملة فلا يلزم من صحة العقد في الظاهر رفع المخرج عن تمامية الحيلة الباطلة في الباطن والله أعلم . وقد نقل النسفي الحنفى في الديكافى ، عن محمد بن الحسن قال : ليس من أخلاق المؤمنين الفرار من أحكام الله بالحيل الموصلة الى البطلان الحق

## ٢ - باب في الصلاة

٦٩٥٤ - **حديث** اسحاق بن نصر حدثنا عبد الرزاق عن معمر بن عمار « عن أبي هريرة عن النبي ﷺ

قال : لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ ،

**قوله** ( باب في الصلاة ) أى دخول الحيلة فيها ، ذكر فيه حديث أبي هريرة لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة ، قال ابن بطال : فيه رد على من قال ان من أحدث في الفدية الأخيرة أن صلاته صحيحة لأنه أتى بما يضادها . ونعقب بأن الحدث في أثناءها مفسد لها فهو كالجماع في الحج لو طرأ في خلاله لأفسده وكذا في آخره ، وقال ابن حزم في أجوبة له عن مواضع من صحيح البخارى : مطابقة الحديث للترجمة أنه لا يخلو أن يكون المرء طاهرا متيقنا للطهارة أو محدثا متيقنا للحدث وعلى الحالين ليس لاحد أن يدخل في الحقيقة حيلة ، بأن الحقيقة اثبات الشيء صدقا أو نفيه صدقا فكان ثابتا حقيقة فنافيه بحيلة مبطل وما كان منتفيا فثبته بالحيلة مبطل وقال ابن المنير أشار البخارى بهذه الترجمة الى الرد على قول من قال بصحة صلاة من أحدث عمدا في أثناء الجلوس الأخير ويكون حديثه كلامه بأن ذلك من الحيل لتصح الصلاة مع الحدث ، وتقرير ذلك أن البخارى بقى على أن التحال من الصلاة ركن منها فلا تصح مع الحدث ، والفائل بأنها تصح يرى أن التحال من الصلاة ضدها فصح مع الحدث ، قال : واذاقرر ذلك فلا بد من تحقق كون السلام ركنا داخل في الصلاة لا ضدا لها . وقد استدل من قال بركنيته بما يأنه بالتحريم الحديث ونهيهما التكبير وتحليلهما التسليم ، فإذا كان أحد الطارقين ركنا كان الطرف الآخر ركنا ويؤيده أن السلام من جنس العبادات لأنه ذكر الله تعالى ودينه لعباده فلا يقوم الحدث الفاحش مقام الذكر الحسن ، وانفصل الحنفية بأن السلام واجب لا ركن ، فإن صحة الأحداث بعد التشهد توضأ وسلم وإن تممه فالعقد قاطع واذا وجد القطع انتهت الصلاة لمكون السلام ليس ركنا . وقال ابن بطال : فيه رد على أبي حنيفة في قوله ان الحدث في صلاته يتوضأ ويبنى ، ووافقه ابن أبي لبل . وقال مالك والشافعى : يستأنف الصلاة واحتجوا بهذا الحديث ، وفي بعض ألفاظه ولا صلاة الا بطهور ، فلا يخلو حال انصرافه أن يكون مصليا أو غير مصلي فان قالوا هو مصل رد لقوله ولا صلاة الا بطهور ، ومن جهة النظر أن كل حدث منع من ابتداء الصلاة منع من البناء عليها بدليل أنه لو سببه المني لاستأنف انفاقا . قلت : وللشافعى قول وافق فيه أبا حنيفة . وقال الكرمانى : وجه أخذه من الترجمة أنهم حكموا بصحة الصلاة مع الحدث حيث قالوا يتوضأ ويبنى ، وحيث حكموا بصحتها مع عدم النية في الوضوء اعلم أن الوضوء ليس بعبادة . ونقل ابن النين عن الداودى ما حاصله ان مناسبة الحديث للترجمة أنه أراد أن من أحدث وصل ولم يتوضأ وهو يعلم أنه يخادع الناس بصلاته فهو مبطل كما خدع مهاجر أم قيس بهجرته وعادع الله وهو يعلم أنه مطاع على ضميره . قلت : وقصة مهاجر أم قيس إنما ذكرت في حديث الأعمال بالنيات ، وهو في

الباب الذي قبل هذا ، لا في هذا الباب ، وزعم بعض المتأخرين أن البخاري أراد الرد على من زعم أن الجنازة إذا حضرت وعاف فرتها أنه بديم ، وكذلك من زعم أنه إذا قام صلاة الليل فبعد عنه الماء وغشى إذا طلبه أن يفوته قيام الليل أنه نباح له الصلاة بالنيم ، ولا يخفى تكافه

### ٣ - باب في الزكاة ، وأن لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق خشية الصدقة

٦٩٥٥ - **حدثنا** محمد بن عبد الله الأنصاري **حدثني** أبي **حدثني** ثمامة بن عبد الله بن أنس ، أن أنس **حدثه** أن أبا بكر كتب له فريضة الصدقة حتى فرض رسول الله ﷺ ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة ،

٦٩٥٦ - **حدثنا** قتيبة **حدثنا** إسماعيل بن جعفر عن أبي سهل عن أبيه ، عن طلحة بن عبيد الله أن أعرابياً جاء إلى رسول الله ﷺ نازر الرأس فقال : يا رسول الله أخبرني ماذا فرض الله على من الصلاة ؟ فقال الصلوات الخمس إلا أن تطوع شيئاً . فقال : أخبرني بما فرض الله على من الصيام ؟ قال : شهر رمضان إلا أن تطوع شيئاً . قال : أخبرني بما فرض الله على من الزكاة ؟ قال فأخبره رسول الله ﷺ بشرائع الإسلام . قال والذي أكرمك لا أتطوع شيئاً ولا أنقص مما فرض الله على شيئاً ، فقال رسول الله ﷺ : أبلغ إن صدق . أو دخل الجنة إن صدق . وقال بعض الناس : في عشرين ومائة بمير حمتان ، فإن أهلكتها متعدياً أو وهبتها أو احتال فيها فراراً من الزكاة فلا شيء عليه

٦٩٥٧ - **حدثني** إسحاق أخبرنا عبد الرزاق **حدثنا** معمر بن عمار عن حماد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ يكون كنز أحدكم يوم القيامة شجاعاً أقرع يفرض منه صاحبه فيطلبه ويقول : أنا كنزك . قال : والله إن يزال يطلبه حتى يبسط يده فيلقمها فاه

٦٩٥٨ - وقال رسول الله ﷺ : إذا ما رب النعم لم يعط حقهما تسلط عليه يوم القيامة فتخط وجهه بأخفافها . وقال بعض الناس في رجل له إبل خاف أن تجب عليه الصدقة فباعها بإبل مثلاً أو بدينار أو بقر أو بدرهم فراراً من الصدقة بيوم احتيالاً فلا شيء عليه ، وهو يقول : إن زكيت إبله قبل أن يحول الحول بيوم أو بسنة جازت منه

٦٩٥٩ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** ليث عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس أنه قال : استفتى سعد بن عباد الأنصاري رسول الله ﷺ في أذكر كان على أمه ثوب قيت قبل أن تنفضه ، فقال رسول الله ﷺ : اقضيهما . وقال بعض الناس : إذا بلغت الإبل عشرين ففيها أربع شياء ،

فان وهبها قبل الحول أو باعها فراراً أو احتيالاً لاسقاط الزكاة فلا شيء عليه . وكذلك ان ألتفها فات فلا شيء في ماله

قوله ( باب في الزكاة ) أى ترك التحيل في إسقاطها . قوله ( وان لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق خشية الصدقة ) هو لفظ الحديث الأول في الباب ، وهو طرف من حديث طويل أورده في الزكاة بهذا السند تاماً ومفروقاً وتقدم شرحه هناك . الحديث الثانى حديث طاحنة بن عبيد الله ، ان أعرابيا جاء الى رسول الله ﷺ فأتى الرأس ، الحديث وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان أول الصحيح . قوله ( وقال بعض الناس في هذين ومائة بمير حقنان فان أهلكنها متممداً أو وهبها أو احتال فيها فراراً من الزكاة فلا شيء عليه ) قال ابن بطال : أجمع العلماء على أن الدرء قبل الحول التصرف في ماله بالبيع والهبة والذبيح وإذا لم ينو الفرار من الصدقة ، وأجمعوا على أنه إذا حال الحول أنه لا يحل التحيل بأن يفرق بين مجتمع أو يجمع بين متفرق ، ثم اختلفوا فقال مالك : من فرت من ماله شيئاً بنوى به الفرار من الزكاة قبل الحول بشهر أو نحوه لزمت الزكاة عند الحول لقوله ﷺ وخشية الصدقة ، وقال أبو حنيفة إن نوى بتفريطه الفرار من الزكاة قبل الحول يوم لا تنصره النية لأن ذلك لا يلزمه الا بتام الحول ولا يتوجه اليه معنى قوله وخشية الصدقة ، الا حينئذ ، قال : وقال المهلب قصد البخارى أن كل حيلة يتحيل بها أحد في إسقاط الزكاة فان إثم ذلك عليه لأن النبي ﷺ لما منع من جمع الغنم أو تفرقتها خشية الصدقة فهم منه هذا المعنى ، وفهم من حديث طاحنة في قوله د أفاح إن صدق ، أن من رام أن ينقض شيئاً من فرائض الله بحيلة يحتملها أنه لا يفلح ، قال : وما أجاب به الفقهاء من تصرف ذى المال في ماله قرب حلول الحول ثم يريد بذلك الفرار من الزكاة ومن نوى ذلك فلا إثم عنه غير ساقط وهو كمن فر عن صيام رمضان قبل رؤية الهلال بيوم واستعمل سفراً لا يحتاج اليه ليفطر فلو عيّد اليه يتوجه ، وقال بعض الحنفية : هذا الذى ذكره البخارى ينسب لابن يوسف وقال محمد : يكره لما فيه من القصد إلى إبطال حق الفقراء بعد وجود سببه وهو النصاب ، واحتج أبو يوسف بأنه امتناع من الوجوب لا إسقاط الواجب ، واستدل بأنه لو كان له مائتا درهم فلما كان قبل الحول بيوم تصدق بدينار منها لم يكره ، ولو نوى بتصدقه بالدينار أن يتم الحول وايس في ملكه نصاب فلا يلزمه الزكاة ، ونعقب بأن من أصل أبى يوسف أن الحرمة تجامع الفروض كطواف المحدث أو العارى ، فكيف لا يكون القصد مكروهاً في هذه الحالة ؟ وقوله امتناع من الوجوب معترض ، فان الوجوب قد تقرر من أول الحول ولذلك جاز التحيل قبل الحول ، وقد انفقوا على أن الاحتياط لاسقاط الشفعة بعد وجوبها مكروه وإنما الخلاف فيما قبل الوجوب ، فقياسه أن يكون في الزكاة مكروهاً أيضاً والأشبه أن يكون أبو يوسف رجح عن ذلك فانه قال في كتاب الخراج بعد ايراد حديث لا يفرق بين مجتمع ، ولا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر منع الصدقة ولا إخراجها عن ملكه لذلك غيره ليفرقها بذلك فتبطل الصدقة عنها بأن يصير لكل واحد منهما مالا تجب فيه الزكاة ، ولا يحتال في إبطال الصدقة بوجه انتهى . ونقل أبو حفص الكبير راوى كتاب الحبل ه عن محمد بن الحسن أن محمداً قال : ما احتال به المسلم حتى يتخلص به من الحرام أو يتوصل به الى الحلال فلا بأس به ، وما احتال به حتى يبطل حقاً أو يحنى باطلاً أو ليدخل به شبهة في حق فهو مكروه ، والمكروه عنده الى الحرام أقرب . وذكر الشافعى أنه ناظر

محمد في امرأة كرهت زوجها وامتنع من فراقها فكنت ابن زوجها من نفسها فانها تحرم عندهم على زوجها بناء على قولهم ان حرمة المصاهرة تثبت بالزنا ، قال فقلت لمحمد : الزنا لا يحرم الحلال لانه ضده ولا يقاس شيء على ضده فقال : يجمعهما الجماع ، فقلت : الفرق بينهما ان الاول حدث به وحصلت فرجها والآخر ذمت به ووجب عليها الرجم ، ولزم ان المطلقة ثلاثا اذا زنت حلت لزوجها ، ومن كان عنده أربع نسوة فزنى بمخامسة أن تحرم عليه إحدى الأربع إلى آخر المناظرة . وقد أشكل قول البخاري في الترجمة وكان أهلها ، بأن الإهلاك ليس من الحيل بل هو من أضاعة المال ، فان الحيلة انما هي لدفع ضرر أو جلب منفعة وليس كل واحد منهما موجودا في ذلك ، ويظهر لي أنه يتصور بأن يذبح الحقنين مثلا وينتفع بلحمهما فتنسقط الزكاة بالحقنين وينقل إلى ما دونهما . الحديث الثالث ، قوله ( حدثنا اسحق ) هو ابن راهوية كما جزم به أبو نعيم في المستخرج . قوله ( يكون كنز أحدكم يوم القيامة شجاعا أقرع ) المراد بالكنز المال الذي يخبأ من غير أن يؤدي زكاته كما تقدم تقريره في كتاب الزكاة ، ووقع هناك في رواية أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ : من أعطاه الله مالا فلم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعا أقرع ، فنذكر نحوه ، وبه تظهر مناسبة ذكره في هذا الباب . قوله ( أنا كنزك ) هذا زائد في هذه الطريق . قوله ( والله لن يزال ) في رواية الكشميني د لا ، بدل د لن . قوله ( حتى يسطر يده ) أي صاحب المال . قوله ( فيلقمها فاه ) يحتمل أن يكون فاعل يلقمها الكناز أو الشجاع ، ووقع في رواية أبي صالح : فيأخذ بلهزمته أي يأخذ الشجاع يد الكناز بدقيقه وهما اللزمتان كما أوضحته هناك . قوله ( وقال رسول الله ﷺ ) هو موصول بالسند المذكور ، وهو من نسخة حمام عن أبي هريرة ، وقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق فقدم هذا على الذي قبله . قوله ( إذا ما وب النعم ) ما زائدة والرب المالك والنعم بفتح نين الإبل والغنم والبقر ، وقيل الإبل والغنم فقط حكاه في المحكم ، وقيل الإبل فقط ، ويؤيد الأول قوله تعالى ( ومن الأنعام حمولة وفرشا ) ، ثم فسر بالابل والبقر والغنم ، ويؤيد الثالث اقتصاده هنا على الإخفاف فانما الإبل خاصة ، والمراد بقوله دحقها ، زكاتها وصرح به في حديث أبي ذر كما تقدم في الزكاة أنهم منه . قوله ( وقال بعض الناس في رجل له إبل تخاف أن تجب عليه الصدقة فباعها بأبل مثلها أو بغنم أو ببقر أو بدراهم فراراً من الصدقة بيوم احتيالاً فلا شيء عليه ) وهو يقول ان زكي ابله قبل أن يحول الحول بيوم أو ستة جلوس عنه ) في رواية الكشميني د أجرات عنه ، ويعرف د تقرير مذهب الحنفية بما مضى ، وقد تأكد المنع بمسألة التعجيل قبل توجيه إلزامهم التناقض أن من أجاز التقديم لم يراع دخول الحول من كل جهة ، فإذا كان التقديم على الحول مجزئاً فلم يمكن التصرف فيها قبل الحول غير مسقط وأجاب عنهم ابن بطال بأن أبا حنيفة لم يتناقض في ذلك لأنه لا يوجب الزكاة إلا بنجام الحول ويجعل من قدمها كن قدم دينها مؤجلاً قبل أن يحمل انتهى ، والتناقض لازم لأبي يوسف لأنه يقول إن حرمة تجامع الفرض كطواف المأري ، ولو لم يتقرر الوجوب لم يجز التعجيل قبل الحول . وقد اختلف العلماء فيمن باع إبلًا بمثلها في أثناء الحول : فذهب الجمهور إلى أن البناء على حول الأولى لانحداد الجنس والنصاب ، والمأخوذ عن الشافعي قولان : باختلافوا في بيعها بغير جنسها فقال الجمهور : يستأنف لاختلاف النصاب ، وإذا فعل ذلك فراراً من الزكاة أمم ، ولو قلنا يستأنف . وعن أحمد إذا ملكها ستة أشهر ثم باعها بنقد زكي الدراهم عن ستة أشهر من يوم البيع ، ونقل شيخنا ابن الملقن عن ابن التين أنه قال : إن البخاري إنما أتى بقوله د مانع الزكاة ، ليدل على أن الفرار من الزكاة



٤ - باب الحيلة في الفكاح

٦٩٦١ - **حديث** مسدد حدثنا يحيى عن عبيد الله بن عمر حدثنا لؤي عن الحسن وعبد الله بن محمد بن علي عن أبيهما أن علياً رضي الله عنه قال له : ان ابن عباس لا يرى بتمعة النساء بأساً . فقال : ان رسول الله ﷺ نهى عنها يوم خيبر ، ومن لحوم الحمر الانسية . وقال : بعض الناس : ان احتمال حتى تنقع فالكحل فاسد ، وقال بعضهم : الكحل جائز والشرط باطل

**قوله** (باب الحيلة في النكاح) ذكر فيه حديث ابن عمر في النهي عن الشغار، وفيه تفسيره عن نافع، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب النكاح وتقرير كون التفسير مرفوعا قال ابن المنير: ادعاه البخاري الشغار في باب الحيل مع أن القائل بالجواز يبطل الشغار ويوجب مهر المثل مشكك، ويمكن أن يقال إنه أخذه بما نقل أن العرب كانت تأنف من التلغظ بالنكاح من جانب المرأة فوجهوا إلى التلغظ بالشغار لوجود المساواة التي تدفع الانفة، فحما الشرع رسم الجاهلية لحرم الشغار وشدد فيه ما لم يشدد في النكاح الحال عن ذكر الصداق، فلو صححت النكاح بلفظ الشغار وأرجبنا مهر المثل أبقينا غرض الجاهلية منه الحيلة انتهى، وفيه نظر لأن الذي نقله عن العرب لا أصل له، لأن الشغار في العرب بالنسبة إلى غـيـره قليل، وقضية ما ذكره أن تكون أنسكحتهم كلها كانت شغارا لوجود الانفة في جميعهم. والذي يظهر لي أن الحيلة في الشغار تنصير في موثر أراد تزويج بنت فقير فامتنع أو اشتط في المهر فحدهم بأن قال له زوجها وأنا أزوجهك بنى فرغب الفقير في ذلك لسهولة ذلك عليه فلما وقع العقد على ذلك وقيل له إن العقد يصح ويلزم لكل منهما مهر المثل فإنه يندم إذا لا قدرة له على مهر المثل لبنت المومر وحصل المومر مقصوده بالتزويج لسهولة مهر المثل عليه، فإذا أبطل الشغار من أصله بطلت هذه الحيلة. **قوله** (وقال بعض الناس: إن احتمال حتى تزوج على الشغار فهو جائز والشرط باطل، وقال في المنة: النكاح قاسد والشرط باطل. قلت: وهذا بناء على قاعدة الحنفية أن ما لم يشرع بأصله باطل، وما شرع بأصله دون وصفه فاسد، فالنكاح مشروع بأصله وجعل البضع صداقا رصف فيه فيفسد الصداق ويصح النكاح، بخلاف المنة فإنما لما ثبت أنها منسوخة صارت غير مشروعة بأصلها. **قوله** (وقال بعضهم: المنة والشغار جائزان والشرط باطل) أي في كل منهما كأنه يشير إلى ما نقل عن زفر أنه أجاز النكاح المؤقت والنهي الوقت لأنه شرط فاسد والنكاح لا يبطل بالشرط الفاسد، وردوا عليه بالفرق المذكور، قال ابن بطال لا يكون البضع صداقا عند أحد من العلماء وإنما قالوا ينعقد النكاح بمهر المثل إذا اجتمعت شروطه والصداق ليس بركن فيه، فهو كالموعد بغير صداق ثم ذكر الصداق فصار ذكر البضع كلا ذكر انتهى. وهذا يحصل ما قاله أبو زيد وغيره من أئمة الحنفية، وقمعه ابن السمعاني فقال: أبس الشغار إلا النكاح الذي اختلفنا فيه وقد ثبت النهي عنه والنهي يقتضي فساد المنهي عنه لأن العقد الشرعي إنما يجوز بالشرع وإذا كان منهيًا لم يكن مشروعًا، ومن جهة المعنى أنه يمنع تمام الإيجاب في البضع للزوج والنكاح لا ينعقد إلا بالإيجاب كامل، ووجه قولنا يمنع أن الذي أوجبه للزوج نكاحا هو الذي أوجبه للزوجة صداقا، وإذا لم يحصل كمال الإيجاب لا يصح فإنه جعل عين ما أوجبه للزوج صداقا للزوجة فهو كمن جعل الشيء لشخص في عقد ثم جعل عينه لشخص آخر فإنه لا يكمل الجعل الأول، قال: ولا يعارض هذا ما لو زوج أمته آخر فإن الزوج يملك التمتع بالفرج والسيد يملك رقبة الفرج بدليل أنها لو وطئت بعد بشعة يكون المهر للسيد والفرق أن الذي جعله السيد للزوج لم يبقه لنفسه لأنه جعل ملك التمتع بالزوجة وما عدا ذلك باق له، وفي مسألة الشغار جعل ملك التمتع الذي جعله للزوج بمينه صداقا للزوجة الأخرى ورقبة البضع لا تدخل تحت ملك الزوجين حتى يصح جعله صداقا. **قوله** (يحيى) هو القطان، وعبيد الله بن عمر هو الثعمرى، ومحمد بن علي هو المعروف بابن الحنفية، وعلي هو ابن طاب. **قوله** (قيل له إن ابن عباس لا يرى بمنة النساء بأسا) لم أقف على اسم القائل، وزاد عمرو بن علي في روايته لهذا الحديث عن يحيى القطان وقال له إنك تأبه، بشاة فوقانية وباء

آخر الحروف بوزن فاعل من النيه وهو الحيرة ، وانما وصفه بذلك إشارة الى أنه تمسك بالمدوخ وفعل عن الناسخ ، وقد تقدم بيان مذهب ابن عباس في ذلك في كتاب النكاح مستوفى . قوله ( وقال بعض الناس : إن احتمال حتى تمتع فالنكاح فاسد ) أى ان عقد نكاح مته ، والفساد لا يستلزم البطلان لإمكان اصلاحه بالغاء الشرط فيتحيل في تصحيحه بذلك ، كما قال في ربا الفضل إن حذفت منه الزيادة صح البيع . قوله ( وقال بعضهم الخ ) تقدم أنه قول زفر ، وقيل إنه لم يجوز الا النكاح المؤقت وأبقى الشرط . وأجيب بأن نسخ المنة ثابت والنكاح المؤقت في معنى المنة ، والاعتبار عندهم في العقود بالمعاني

٥ - باب ما يكره من الاحتيال في البيوع . ولا يمنع فضل الماء لينعم به فضل السكلا

٦٩٦٢ - **رواه** اسماعيل حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج « عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ

قال : لا يمنع فضل الماء لينعم به فضل السكلا »

**قوله** ( باب ما يكره من الاحتيال في البيوع . ولا يمنع فضل الماء لينعم به فضل السكلا ) ذكر فيه حديث أبي هريرة لا يمنع الخ ، واسماعيل شيخه فيه هو ابن أبي أويس ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب الشرب ، قال الملب : المراد وجعل كان له بئر وحولها كلاً مباح وهو بفتح الكاف واللام مهموز ما يرعى ، فأراد الاختصاص به فيمنع فضل ماء بئر أن يردده أهم غيره للشرب وهو لا حاجة به إلى الماء الذي يمنعه وانما حاجته إلى السكلا وهو لا يقدّر على منعه ، لكونه غير ملوك له فيمنع الماء فيتوفر له السكلا لأن النعم لا تستغنى عن الماء بل إذا دعت السكلا عطاشته ويكون ماء بئر بعيداً عنها فيذهب صاحبها عن ذلك السكلا فيتوفر لصاحب البئر بهذه العيلة . انتهى ووضحا . قال : وفيه معنى آخر وهو أنه قد يخص أحد معاني الحديث ويسكت عن القيمة لأن ظاهر الحديث اختصاص القنى بما إذا أريد به منع السكلا إذا لم يرد به ذلك فلا ينهى عن منع السكلا ، والحديث معناه لا يمنع فضل الماء بوجه من الوجوه لأنه إذا لم يمنع بسبب غيره فأحرى أن لا يمنع بسبب نفسه : وفي تسميته فضلاً إشارة إلى أنه إذا لم تكن زيادة عن حاجة صاحب البئر جاز لصاحب البئر منعه والله أعلم . وقال ابن المنير وجه مطابق الترجمة أن الآبار التي في البوادي لتهنئتها أن يخص بها عدداً فضلها من الماء ، بخلاف السكلا المباح فلا اختصاص له به ، ولو تحيل صاحب البئر فادعى أنه لا فضل في ماء البئر عن حاجته ليتوفر له السكلا الذي بقره لأن صاحب الماشية حينئذ يحتاج أن يحولها إلى ماء آخر لأنها لا تستطيع الرعى على الغلما لدخل في النهى ، ثم قال : ولا يلزم من كون دعواه كذباً محضاً أن لا يكون في كلامه تحيل على منع المباح فحجته ظاهرة فيما له فيه مقال وهو الماء تحيلاً على ما لا حق له فيه ولا حجة وهو السكلا . قلت : وهذا جواب عن أصل التحيل لا عن خصوص التحيل في البيع ، ومن ثم قال الكرماني : هو من قبيل ما ترجم به وببعض له فلم يذكر فيه حديثاً ، يريد أنه ترجم بالتحيل بالبيع وعطف عليه ولا يمنع فضل الماء ، وذكر الحديث المتعلق بالثاني دون الأول ، لكن لا يدفع هذا القدر السؤال عن حكمة إيراد منع فضل الماء في ترك الحيل . ثم قال الكرماني : يمكن أن يكون المنع أهم من أن يكون بطريق عدم البيع أو بغيره انتهى . ويظهر أن المناسبة بينهما ما أشار إليه ابن المنير لكن تمامه أن يقال : إن صاحب البئر يدعى أنه لا فضل في ماء البئر ليجتاج من احتاج إلى الكلاً أن يبتاع منه ماء بئر ليدق ماشيته ، فيظهر

حيث أنه تحمّل بالجمد على حصول البيع ليتم مراده في أخذ ثمن ماء البئر وفي توفير السكّاء عليه ، وأما ابن بطال فأدخل في هذه الترجمة حديث النهي عن النجش ، فلو كان كذلك لبطال الاعتراض ، لكن ترجمة النجش موجودة في جميع الروايات بين الحديثين

## ٦ - باب ما يُكره من التناجش

٦٦٦٣ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ** عَنْ **مَالِكٍ** عَنْ **نَافِعٍ** عَنْ **ابْنِ عُمَرَ** أَنَّ **رَسُولَ اللَّهِ ﷺ** نَهَى عَنْ **النَّجْشِ** .

**قوله** ( باب ما يكره من التناجش ) أشار إلى ما ورد في بعض طرق الحديث المذكور في الباب بالفظد ونهى عن النجش ، من حديث أبي هريرة بالفظد ، لاتناجشوا ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب البيوع ، والمراد بالكره في الترجمة كراهة التحريم

## ٧ - باب ما يُنهى من الخداع في البيوع

وقال أبو بوب: يخادعون الله كأنما يخادعون آدمياً ، لو أتوا الأمر عياناً كان أهون على

٦٦٦٤ - **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ** حَدَّثَنَا **مَالِكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ** عَنْ **عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ **رَجُلًا** ذَكَرَ **لَهُنَّيْ ﷺ** أَنَّهُ **يُخَدَعُ فِي الْبَيْعِ** فَقَالَ : إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ : لَا خِلَابَةَ .

**قوله** ( باب ما ينهى من الخداع ) في رواية الكشميني عن الخداع ، ويقال له الخدع بالفتح والكسر ورجل خادع وفي المبالغة خدوع وخداع . **قوله** ( وقال أبو بوب ) هو السخيتاني ( يخادعون الله كأنما يخادعون آدمياً لو أتوا الأمر عياناً كان أهون على ) وصله وكيع في مصنفه عن سفيان بن عيينة عن أبي بوب وهو السخيتاني قال السكراني : قوله وعياناً أى لو أعلنوا بأخذ الزائد على البئر معانية بلا تدليس لكان أسهل لأنه ما جعل الدين آلة للخداع انتهى . ومن ثم كان سأل السكر الحديبية حتى فعل المصيبة أبغض عند الناس ، بتظاهر بها وفي ألوجهم أوضح وهم منه أشد نفرة ، وحديث ابن عمر : إذا بايعت فقل لا خِلَابَةَ ، بسكر المعجمة وتخفيف اللام ثم واحدة ، تقدم شرحه مستوفى في كتاب البيوع . قال المهاب : معنى قوله لا خِلَابَةَ لا تخادعونى أى لا تخدعونى فإن ذلك لا يحل . قامت : والذي يظهر أنه وارد مورد الشرط أى إن ظهر في العقد خداع فهو غير صحيح ، كأنه قال بشرط أن لا يكون فيه خديعة أو قال لا تلزمى خديعتك . قال المهاب : ولا يدخل في الخداع المحرم الثناء على السلامة والاطناب في مدحها فانه متجاوز عنه ولا ينتقض به البيع . وقال ابن القيم في الإعلام : أحدث بعض المتأخرين حيلاً لم يصح القول بها عن أحد من الأئمة ، ومن عرف سيرة الشافعي وفضله علم أنه لم يكن يأمر بفعل الحيل التي تنبئ على الخداع وإن كان يجري المقود على ظاهرها ، ولا ينظر إلى قصد الماقد إذا خالف لفظه ، فعاشه أن يبيع للناس السكر والخديعة ، فإن الفرق بين إجراء المقود على ظاهره فلا يميز القصد في العقد وبين تجوز عقد قد علم بناؤه على المكر مع العلم بأن باطنه بخلاف ظاهره ظاهر ، ومن نسب حل الثاني إلى الشافعي فهو خصمه ضد الله فإن الذى جوزة بمنزلة الحاكم يجرى

الحكم على ظاهره في هذه الشهود فيحكم بظاهر عدالتهم وإن كانوا في الباطن شهود زور ، وكذا في مسألة العينة إنما جاز أن يبيع السلعة عن اشتريها جريا منه على أن ظاهر عقود المسلمين صلاحها من المكر والخديعة ، ولم يعمد قط أن المتعاقدين يتواطآن على ألف بألف ومائتين ثم يحضران سلعة تحلل الربا ولا سيما أن لم يقصد البائع بيعها ولا المشتري شرائها ، ويتأكد ذلك إذا كانت البتة ملكا للبائع كأن يكون عنده سلعة لغيره فيوقع العقد ويدعى أنها ملكه ويصدقه المشتري فيرقمان العقد على الأكثر ثم يستعيد البائع بالأقل ويترتب الأكثر في ذمة المشتري في الظاهر ، ولو علم الذي جرز ذلك بذلك لبادر إلى إنكاره لأن لازم المذهب ليس بمذهب ، فقد يذكر العالم الشيء ولا يستحضر لازمه حتى إذا هرغه أنكره ، وأطال في ذلك جدا وهذا ماخصه والتحقيق أنه لا يلزم من الائتم في العقد بطلانه في ظاهر الحكم ، فالشافعية يجوزون العقود على ظاهرها ويقولون مع ذلك إن من عمل الحيل بالمكر والخديعة بأثم في الباطن ، وبهذا يحصل الانفصال عن إشكاله والله أعلم

٨ - باب ما ينهى عن الاحتفال الولي في اليتيمة المرغوبة ، وأن لا يكل لها صداقها

٦٩٦٥ - حدثنا أبو اليمان حدثنا شعيب عن الزهري قال كان عروة يحدث أنه «سأل عائشة ( ) وإن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء ( ) قالت : هي اليتيمة في حجب وليها فيرغب في مالها وجمالها فيريد أن يتزوجها إبادنى من سنة نساءها ، فنهوا عن نكاحهن إلا أن يقسطوا لهن في أكل الصدق ثم استفتى الناس رسول الله ﷺ بعد ، فأنزل الله ( ) ويستفتونك في النساء ( ) فذكر الحديث

قوله ( باب ما ينهى عن الاحتفال الولي في اليتيمة المرغوبة وأن لا يكل لها صداقها ) ذكر فيه حديث عائشة في تفسير قوله تعالى وإن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى ولم يسقه بتمامه وقد تقدم هذا السند في النكاح تاما ، قال ابن بطال : فيه أنه لا يجوز للولي أن يتزوج بتيمة بأقل من صداقها ولا أن يعطيها من العروس في صداقها ما لا يفي بقيمة صداق مثاها واختلاف في سبب نزول الآية المذكورة كما تقدم عند شرح الحديث المذكور في تفسير سورة النساء ، وفي قوله ( في اليتامى ) حذف تقديره في نكاح اليتامى ، وقوله ( ما طاب لكم من النساء ) أى من سواهن ، قال القاضي أبو بكر بن الطيب : معنى الآية وإن خفتم أن لا تعدلوا في اليتامى الأطفال اللاتي لا أولياء لهن يطالبونكم بحقوقهن ولا تأمنوا من ترك القيام بحقوقهن لهجه من من ذلك فتزوجوا من النساء القادرات على تدبير أمورهن أو من لهن أولياء يمنعونكم من الحيف عليهن ، وقوله « ثم استفتى الناس رسول الله ﷺ » فأنزل الله : يستفتونك في النساء ، فذكر الحديث ، وكذا في الأصل وقد تقدم سياقه

٩ - باب إذا غصب جارية فزعم أنها ماتت ففضى بقيمة الجارية الميتة ، ثم وجدها صاحبتها فهي له ويرد القيمة ولا تسكون القيمة ثمنا . وقال بعض الناس : الجارية للغاصب لأخذه القيمة منه . وفي هذا احتيال لمن اشتمى جارية رجل لا يبيعهما فنهبها واعتل بأنها ماتت حتى يأخذ ربحها قيمتها فتطيب للغاصب جارية غيره . قال النبي ﷺ « أموالكم عليكم حرام ، ولا تسكنوا غادر لولا يوم القيامة »

٦٩٦٦ - حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن

النبي ﷺ قال : لكل غادر لواء يوم القيامة يُعرف به .

**قوله** (باب إذا غصب جارية فزعم أنها مانت فقضى) باضم هل البناء للجهول أى حكم ، ويجوز بناؤه للمعلوم أى حكم القاضى على الغاصب . **قوله** (بقيمة الجارية الميتة ثم وجدها صاحبها) أى اطلع على أنها لم تمت (فهي له) أى لصاحبها المفصولة منه (وترد القيمة) أى على الغاصب (ولا تكون القيمة ثمنا) أى لعدم جريان بيع بينهما ، وإنما أخذ القيمة بناء على عدم الجارية فإذا زال ذلك وجب الرجوع الى الأصل . **قوله** (وقال بعض الناس : الجارية للغاصب لأخذه القيمة) أى من الغاصب . **قوله** (وفى هذا احتيال لمن اشترى جارية رجل لا يبيعها فغصبها واحتل أى احتج ، أى وكذلك لو كانت الصورة فى غير الجارية من ما كره أو غيره وادعى فساد ، وكذا لو غصب حيرانا ما كره لا يبعه . **قوله** (تطيب للغاصب جارية غيره) أى وكذا مال غيره . **قوله** (قال النبي ﷺ أموركم عليكم حرام) هذا طرف من حديث وصله من حديث أبى بكره مطولا فى أواخر الحج وأحلت بشرحه على كتاب الفتن ، قال الكرماني : ظاهر قوله «أموركم عليكم» مقابلة الجمع بالجمع فيفيد التوزيع فيلزم أن يكون مال كل شخص على كل شخص حراما فيلزم أن يكون ماله عليه حراما ، وإيس كذلك وإنما هو مثل قولهم قتل بنو فلان أنفسهم أى قتل بعضهم بعضا ، فنية مجاز للفوزة الصارفة عن الظاهر . **قوله** (ولكل غادر لواء) أى وقال النبي ﷺ «كل غادر لواء الخ ، وقد وصله فى الباب عن ابن عمر ، وسفيان فى سنده هو الثوري ، ومضى شرحه مستوفى فى الجهاد ، والاحتجاج به ظاهر لأن دعوى الغاصب أنها مانت خيانة وغدر فى حق أخيه المسلم ، قال ابن بطال : خالف أبا حنيفة الجمهور فى ذلك فاحتج هو بأنه لا يجتمع الشيء وبذله فى ملك شخص واحد ، واحتج الجمهور بأنه لا يحمل مال المسلم إلا عن طيب نفسه ، ولأن القيمة إنما رجعت بناء على صدق دعوى الغاصب أن الجارية مانت فلما تبين أنها لم تمت فهي باقية على ملك المفصولة منه لأنه لم يجر بينهما عقد صحيح فوجب أن ترد الى صاحبها ، قال : وفرقوا بين الثمن والقيمة بأن الثمن فى مقابلة الشيء القائم والقيمة فى الشيء المستهلك وكذا فى البيع الفاسد ، والفرق بين الغصب والبيع الفاسد أن البائع رضى بأخذ الثمن عوضا عن سلعته وأذن المشتري بالتصرف فيها ، فإصلاح هذا البيع أن يأخذ قيمة السلعة إن قامت ، والغاصب لم يأذن له المالك فلا يحمل له أن يتملكه الغاصب إلا إن رضى المصوب منه بقيمته . قلت : ومحل الصورة المذكورة أولا عند الحنفية أن يدعى المستحق على الغاصب بالجارية فيجيب بأنها مانت فيصدق أو يكذبه فيقيم الغاصب البينة أو يستحلفه فينكل عن البين فيكون المستحق حينئذ على الغاصب القيمة لرضا المدعى بالمبادلة بهذا القدر حيث ادعاه ، أما لو أخذ القيمة بقول الغاصب مع حلفه أنها مانت فالمدعى حينئذ بالخيار إذا ظهر كذب الغاصب إن شاء أمضى الخصمان وإن شاء استعاد الجارية ورد العوض ، واستدلوا بأن المالك ملك بدل المصوب رقية وبدنا فزال ملكه عن المبدل لكونه قابلا للنقل فلم يقع الحكم للتمهيدى محضا بل للخصمان المتروط ولو أنما منه فوات الجارية على صاحبها بالحيلة ولو ترتب الإثم على الغاصب بذلك لأنه لا ينافى صحة العقد والله أعلم وقال ابن المنير ما ملخصه : ألزم بعض الحنفية مالكاً بأنه يقول فى الآتي إذا أخذ المالك قيمته من وجده فغصبه أن الغاصب يملكه ، فهو وهو الغاصب بأنه يستمر الإبقاء أو أروم موته ثم ظهر خلاف ذلك للمالك أخذه ،

والحديث يتناول التوبة وغيره ويقضى أن يعود العبد للمالك ، والقيمة إن كانت ثمنًا لم يعد العبد مطلقًا وإن لم تكن ثمنًا عاد العبد مطلقًا ، وأجيب بأن معنى قوله « أموالكم عليكم حرام » ، إذا لم يقع التراضي ومع وجود التوبة لم يحصل الرضا بالعوض بخلاف ، ما إذا لم يكن هناك توبة فإنه يدل على الرضا بالعوض وتقدر القيمة ثمنًا

١٠ - باب ٦٩٦٧ - **حدثنا محمد بن كثير** عن **سفيان** عن **هشام** عن **عروة** عن **زينب** ابنة **أم سلمة** عن **أم سلمة** عن **النبي ﷺ** قال : **إنما أنا بشر ، وإنكم تختصمون إلي ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فاقضى له على نحو ما أسمع ، فمن قضيت له من حق أخيه شيئًا فلا يأخذه ، فإنما أقطع له قطعة من النار** »

**قوله ( باب )** كذا لاكثر بغير ترجمة وحدثه **ابن بطلال** والذني والاسماعيلي ، وأضاف **ابن بطلال** حديث **أم سلمة** للباب الذي قبله ، وتعليقه به ظاهر جدًا لدلالته على أن حكم الحاكم لا يحمل ما حرمه الله ورسله وإنهيه عن أخذه إذا كان يعلم أنه في نفس الأمر لغريبه ، وعلى الأول هو كالفصل من الباب الذي قبله وإنما أفردته لأنه يشمل الحكم المذكور وغيره ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . وقوله **سفيان** ، هو **الثوري** ، وقوله **عن هشام** ، هو **ابن عروة** ، ووقع في رواية **أبي داود** عن **محمد بن كثير** **شيخ البخاري** فيه **حدثنا سفيان** **حدثنا هشام** ، وقوله **عن عروة** وقع في رواية **أبي داود** عن **أبيه** ، وقوله **عن زينب** بنت **أبي سلمة** عن **أم سلمة** هي **أمها** ، ووقع في شرح **ابن بطلال** حديث **زينب** فأروهم أنه من مسندها على ما جرت به عادة من الاختصار على صحابي الحديث . **قوله ( إنما أنا بشر )** أي كواحد من البشر في عدم علم الغيب ، وقوله **ولعل** ، هي هنا بمعنى عسى ، وقوله **ألحن** ، تقدم في المظالم بلفظه **أباغ** ، وهو بمعناه لأنه من **ألحن** بمعنى نظن وزنه ومعناه : والمراد أنه إذا كان **أفطن** كان قادرًا على أن يكون **أباغ** في حجته من الآخر . وقوله **دلى نحو ما أسمع** ، في رواية **الكشميهني** **دما أسمع** ، وهو **وصولة** . وقوله **ومن أخيه** ، أي من حق أخيه ، وثبت كذلك في الطريق الآتي في الأحكام ، وقوله **فلا يأخذه** كذا لاكثر بحذف المفعول والكشميهني **دلا يأخذه** ، وقوله **فإنما أقطع له قطعة من النار** ، أي إن أخذه مع علمه بأنها حرام عليه دخل النار

## ١١ - باب في النكاح

٦٩٦٨ - **حدثنا مسلم بن إبراهيم** **حدثنا هشام** **حدثنا يحيى بن أبي كثير** عن **أبي سلمة** وعن **أبي هريرة** عن **النبي ﷺ** قال : **لا تنكح البكر حتى تستأذن ، ولا الثيب حتى تستأمر** . فقيل : يا رسول الله كيف إذنها ؟ قال : إذا سكنت . وقال بعض الناس : إن لم تستأذن للبكر ولم تزوج فاحتال رجل فأقام شاهدتي زورًا أذا تزوجها برضاها ثابت لا نقاش . فكاتبها والزوج بدلم أن لشهادة باطلة إلا بأس أن يطأها وهو تزويج صحيح

٦٩٦٩ - **حدثنا علي بن عبد الله** **حدثنا سفيان** **حدثنا يحيى بن سعيد** عن **القاسم** أن **امراة** من ولدي

جعفر نخوفت أن يزوجه وأبها وهي كارهة ، فأرسلت إلى شيخين من الأنصار - عبد الرحمن ومجمع ابني جارية - قالا : فلا نخشين فإن خنساء بنت خديم أنكحها أبوها وهي كارهة فردّ النبي ﷺ ذلك ، قال سفيان : وأما عبد الرحمن فسمعت يقول عن أبيه « إن خنساء ... »

٦٩٧٠ - **حديث** أبو نعيم حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة « عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ لا تنكح الأيم حتى تستأمر ، ولا تنكح البكر حتى تستأذن . قالوا : كيف إذن ؟ قال : أن تسكت . » وقال بعض الناس : إن أحتمل إنسان بشاهدي زور على تزويج امرأة ثوب بأمرها فأثبت القاضي نكاحها إياه ، والزواج يعلم أنه لم يتزوجها قط ، فانه يده هذا النكاح ، ولا بأس بالمقام له معها

٦٩٧١ - **حديث** أبو حاتم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ذكوان « عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : البكر تستأذن ، قلت : إن البكر تستحي ، قال : إذن أصماتها . » وقال بعض الناس : إن هوى رجل جارية يئمة أو بكرأ ثابت ، فاحتمل فجاء بشاهدي زور على أنه تزوجها فأدركت فرضيت لليئمة فقيل القاضي بشهادة الزور - وللزواج يعلم بهطلان ذلك - حل له الوطء

**قوله** ( باب في النكاح ) تقدم قريبا د باب الحيلة في النكاح ، وذكر فيه الشغار والمدة ، وذكر هنا ما يتعلق بشهادة الزور في النكاح ، وأورد فيه حديث أبي هريرة واستئذان المخطوبة من وجهين ، وقد مضى شرحه مستوفى في كتاب النكاح ، ثم أورد بهاء حديث خنساء بذكر البكر والذهب جميعا وقد تقدم في « باب لا يجوز نكاح المسكرة ، قريبا » وحديث عائشة نحو حديث أبي هريرة . الحديث الأول . **قوله** ( دشام ) هو الاستوائ . **قوله** ( لا تنكح البكر ) أي لا تزوج . **قوله** ( وقال بعض الناس : إذا لم تستأذن ) في رواية الكشميهني إن بدل إذا . **قوله** ( فأقام شاهدين زورا ) أي شهدا زورا أو زورا متعاقا بأقام **قوله** ( فأثبت القاضي نكاحها ) في رواية الكشميهني « نكاحه أي بشهادتهما . **قوله** ( فلا بأس أن يطأها ) أي لا يائمه بذلك مع علمه بأن شاهديه كذبا . الحديث الثاني . **قوله** ( علي ) هو ابن المديني ، وسفيان هو ابن عيينة ، ويحيى بن سعيد هو الأنصاري . **قوله** ( عن القاسم ) في رواية محمد بن فضيل عن يحيى بن سعيد « حدثنا القاسم ، أخرجه الاسماعيل ، والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق . **قوله** ( أن امرأة من ولد جعفر ) في رواية ابن أبي عمر عن سفيان « أن امرأة من آل جعفر ، أخرجه الاسماعيل ولم أقف على اسمها ولا على المراد جعفر ويغالب على الظن أنه جعفر بن أبي طالب ، وتجاهر الكرماني فقال : المراد به جعفر الصادق بن محمد الباقر وكان القاسم بن محمد جد جعفر الصادق لأمه انتهى ، وخفي عليه أن النصبة المذكورة وقعت وجعفر الصادق صغير لأن مولده سنة ثمانين وكانت وفاة عبد الرحمن بن يزيد بن جارية في سنة ثلاث وتسعين من الهجرة ، وقد وقع في تفسير الحديث أنه أخبر المرأة بمحدث خنساء بنت خديم فكيف تكون المرأة المذكورة في مثل تلك الحالة وأبوها ابن ثلاث عشرة سنة أو دونها . **قوله** ( فأرسلت إلى شيخين من الأنصار ) زاد ابن أبي عمر « تخبرهما أنه ليس لأحد من أسرى شي . » **قوله** ( ابني جارية ) كذا نسبا في هذه



الرواية الى جددهما ، وتقدم في النكاح عن عبد الرحمن ومجمع ابني يزيد بن جارية وهو بجم وراء ، ووقع هذا  
 ابعضهم بمماتين ومثانة وهو تصحيف . قوله ( قالوا فلا تخشون ) كذا لم على أنه خطاب المرأة ومن معها ، وظن  
 ابن الذين أنه خطاب المرأة وحدهما فقال : الصواب فلا تخشون بكسر الهمزة وتشديد النون ، قال : ولو كان بلا تأكيد  
 لحدثت النون . قلت : ووقع في رواية ابن أبي عمر دلالا على أن لا تخاف ، فدل على أنها خاطبا من كانت أرسلته  
 اليهما أو من أرسلها وعلى الحائرين نكاح من أرسلها في ذلك جماعة نسوة . قوله ( فان خنساء بنت خدام ) بكسر  
 المعجمة ودال مهملة خفيفة تقدم في كتاب النكاح بيان نسبها وحالها . قوله ( قال سفيان قاتل عبد الرحمن ) يعني ابن  
 القاسم بن محمد بن أبي بكر . قوله ( فسمعتة يقول عن أبيه ان خنساء ) يعني أنه أرسله فلم يذكر فيه عبد الرحمن  
 ابن يزيد ولا أمه . قلت : وأخرجه ابن أبي عمر في مسند ومن طريقه الاسماعيلي فقال : عن سفيان عن يحيى بن  
 سعيد وعبد الرحمن بن القاسم أن خنساء ، فذكره وقصر في سنده ، وقد تقدم في النكاح من رواية مالك عن يحيى  
 موصولا وبيان من أرسله والاختلاف فيه وشرح الحديث مستوفى ورواية من قال فيه انها كانت بكرا وبيان  
 الصواب من ذلك . الحديث الثالث تقدم التنبيه عليه . قوله ( وقال بعض الناس : ان احتمال انسان بشاهدي زور  
 على تزويج امرأة نيب بأسرها الخ ) قال الملب : اتفق العلماء على وجوب استئذان الشيب والأصل فيه قوله تعالي  
 ( فلا تءضلوهن أن ينكحن أزواجهن اذا تراضوا ) فدل على أن النكاح يتوقف على الرضا من الزوجين ، وأمر  
 النبي ﷺ باستئذان النيب ورد نكاح من زوجت وهي كارهة . فقول الحنفية خارج عن هذا كله انتهى ملخصا .  
 الحديث الرابع . قوله ( البكر تستأذن ) تقدم في الإكراه من طريق سفيان عن ابن جريج بهذا الإسناد . قلت  
 يا رسول الله البكر تستأمر ؟ قال : نعم . . قوله ( وقال بعض الناس ان هوى ) بكسر الواو أى أحب ( انسان )  
 في رواية الكشميني « رجل » . قوله ( جارية بقيمة أو بكرا ) في رواية الكشميني « ثيبا » ، ووقع عند ابن بطلال  
 كذلك ، ويؤيد الأول قوله في بقية الكلام فادركت للقيمة ، فظاهر أنها كانت غير بالغ ، ويحتمل أن قوله وجاء  
 بشاهدين ، أى يشهدان على أنها مدركة ورضيت . قوله ( فقبل القاضي بشهادة الزور ) كذا لم بموحدة وللشك في  
 شهادة بخلاف الموحدة من أوله . قوله ( حل له الوطء ) أى مع علمه بكذب الشهادة المذكورة . وقال ابن بطلال :  
 لا يحل هذا النكاح عند أحد من العلماء ، وحكم القاضي بما ظهر له من عدالة الشاهدين في الظاهر لا يحل للزوج ما حرم  
 الله عليه . وقد اتفقوا على أنه لا يحل له أكل مال غيره بمثل هذه الشهادة ، ولا فرق بين أكل مال الحرام ووطء  
 الفرج الحرام . وقال الملب : قال أبو حنيفة هذه المسألة رالتى قياما على مسألة اتفاقية وهى ما لو حكم القاضي بشهادة  
 من ظن عدالتهما أن الزوج طلق امرأته وكانا شهدا في ذلك بالزور أنه يحل تزويجهما لمن لا يعلم باطن تلك الشهادة قال :  
 وكذلك لو علم ، وثمة : بأن الذى يقدم على الشيء جاهلا بطلانه لا يقاس بمن يقدم عليه بعلمه بطلانه ، ولا  
 خلاف بين الأئمة أن رجلا لو أقام شاهدي زور على ابنته أنها أمته وحكم الحاكم بذلك ظاننا عدالتهما أنه لا يحل له  
 وطؤها ، وكذلك شهد في ابنة غيره من حرة أنها أمة المشهود له وهو يعلم بطلان شهادتهما أنه لا يحل له وطؤها .  
 انتهى ملخصا . وليس الذى نسبته الى أبي حنيفة من هذا القياس مستقيما ، وإنما حجتهم أن الاستئذان ليس بشرط  
 في صحة النكاح ولو كان واجبا ، وإذا كان كذلك فالقاضي أنشا لهذا الزوج عقدا مستأنفا فيصح ، وهذا قول أبي  
 حنيفة وحده واحتج بأثر عن علي في نحو هذا قال فيه : شاهدك زوجهاك ، وخالفه صاحباه . وقال ابن العربي :

اعتمد الحنفية أمرين أحدهما قوله عليه السلام للتلاعنين ، أحدهما كاذب ، ففرق بينهما على قول تحقق أنه باطل ، فكذلك البناء على شهادة الزور . والثاني أن الفرج يقبل إنشاء الحل فيه كتزويج الرجل ابنته بمال ائذان من لا ولي لها ، والمال إنما ينشئ الحل فيها بالقبول من المالك . قال : وحاصل الجواب عن ذلك أن المجتهد إنما يحمل الحكم الذي لا أثر فيه على الظاهر لا على الضد ، فلا يصح حل شهادة الزور على الأمان والفرج إنما ينشأ الحل فيه بوجه يستوى ظاهره وباطنه ، وأما بأمر يظهر باطنه فلا . انتهى ما خصا . وقال ابن التين : قال أبو حنيفة إذا شهدا بزور على الإطلاق لحكم القاضي بها تصير المرأة مطانة بحكم الحاكم ويجوز لها أن تزوج حتى يأخذ الشاهدين ، وقال فيما لو أقام شاهدي زور على محرم أنها زوجته : أن الحاكم لا ينفذ في الباطن ولا يحمل له وطؤها وهو يعلم ، وكذا لو شهدا له بمال . قال : وفرق بين الموضعين فإن كل شيء جار أن يكون للحاكم فيه ولاية ابتداء أنه ينفذ حكمه فيه ظاهرا وباطنا وما لا فائدة ينفذ في الظاهر دون الباطن ، فلما كان للحاكم فيه ولاية في عقد الشكاح وولاية في أنه يطلق على غيره نفذ حكمه ظاهرا وباطنا ، ولما لم يكن له ولاية في تزويج ذوات المحارم ولا في نقل الأموال نفذ ظاهرا وباطنا ، قال : والحجة للجمهور قوله عليه السلام ، فمن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه ، وهذا عام في الأموال والأبضاع فلو كان حكم الحاكم يحل الأمور عما هي عليه لكان حكم النبي عليه السلام أولى . قلت : وبهذا احتج الشافعي كما سيأتي بيانه عند شرحه في كتاب الأحكام أن شاء الله تعالى ، وقد احتج لأبي حنيفة أيضا بأن الفرة في الأمان تقع بقضاء القاضي ولو كان الملاحن في الباطن كاذبا ، وبأن البيهقي إذا اختلفا تحالفا وترادا السلة ، ولا يحرم انتفاع بائع السلة بما بعد ذلك ولو كان في نفس الأمر كاذبا ، وأجيب بأن الأثر المتقدم عن علي لا يثبت وبأنه موقوف ، وإذا اختلفت الصحابة لم يكن قول بعضهم حجة بغير مرجع ، وبأن الفرة في الأمان ثبتت بالنسب والذي حكم بالملاعنة لا يعلم أن الملاحن حالف كاذبا ، وأما مسألة البيهقي فأنما كان الحكم فيها كذلك للتعارض . ( تنبيه ) ذكر البخاري في هذا الباب ثلاثة فروع مبنية على اشتراط الاستئذان وينظمها حجة النكاح بشهادة الزور وحجة الحنفية فيها ما تقدمه وعبر في الأولى بقوله ، فلا بأس أن يطأها ، وهو تزويج صحيح ، وفي الثانية بقوله ، فإنه يسعه هذا النكاح ولا بأس بالمقام معها ، وفي الثالثة بقوله ، حل له الوطء ، وهو تفتن في العبارة والمفاد واحد . ثم يحتمل أن يكون ذلك وقع في كلام من نقل عنه ويحتمل أن يكون من تصرفه واه أعلم . وقال الكرماني : صور الأول في البكر ، والثاني في الثيب ، والثالث في الصغيرة إذ لا يتم بعد احتلام ، وفي الأولين ثبت الرضا بالشهادة إذا كان ذلك قبل العقد ، وفي الثالث ثبت بالاعتراف أو أنه بعد العقد وقع ذلك ، فحاصل الفروع الثلاثة واحد وهو أن حكم الحاكم ينفذ ظاهرا وباطنا ويحمل ويحرم ، وقائدة إيرادها بالمبالغة في التشنيع لما فيه من حل الزوج في الثلاثة على الإقدام على الأثم العظيم مع العلم بالتحريم واه أعلم

## ١٢ - باب ما يُكره من احتيال المرأة مع الزوج والضرار

وما نزل على النبي عليه السلام في ذلك

٦٩٧٢ - عنه عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : كان رسول

الله عليه السلام يحب الخلاء ويحب العسل ، وكان إذا صلى العصر أجاز على نساء فيدنون منهن ، فدخل على حفصة

فتح الباري - ج (١٢)

فاحتبس عندها أكثر مما كان يحتبس ، فسألت عن ذلك فقيل لي : أهدت لها امرأة من قومها عكة غسل فسقت رسول الله ﷺ منه شربة . فقلت : أمار الله كنهاتين . فذكرت ذلك لسودة وقالت لها : إذا دخل عليك فإنه سيدنو منك فقولي له : يا رسول الله أكلت مغافير ؟ فإنه سيقول : لا . فقولي له : ما هضم الريح ؟ وكان رسول الله ﷺ يشد عليه أن يوجد منه الريح ، فإنه سيقول : سقتني حفصة شربة غسل ، فقولي له : جرت نحره للعرق ، وسأقول ذلك ، وقوايه أنت يا صنية . فلما دخل على سودة قلت : تقول سودة : والذي لا إله إلا هو لقد كدث أن أبادئ بالذي قلت لي وإياه أكلت للهاب فرقا منك ، فلما دنا رسول الله ﷺ قلت له : يا رسول الله أكلت مغافير ؟ قال : لا . قلت فما هضم الريح ؟ قال : سقتني حفصة شربة غسل . قلت : جرت نحره للعرق فلما دخل على قلت له مثل ذلك . ودخل على صنية فقالت له مثل ذلك . فلما دخل على حفصة قالت له : يا رسول الله ألا أسقيك منه ؟ قال : لا حاجة لي به . قالت تقول سودة : سبحان الله لقد حرمانه . قالت : قلت لها اسكتي .

**قوله ( باب ما يكره من احتيال المرأة مع الزوج والضرائر وما نزل على النبي ﷺ في ذلك )** قال ابن التين معنى الترجمة ظاهر . إلا أنه لم يبين ما نزل على النبي ﷺ في ذلك وهو قوله تعالى ( لم تحرم ما أحل الله لك ) . فقلت : وقد ذكرت في التفسير الخلاف في المراد بذلك ، وأن الذي في الصحيح هو العسل ، وهو الذي وقع في قصة زينب بنت جحش ، وقيل في تحريم مارية ، وأن الصحيح أنه نزل في كلا الأمرين . ثم وجدت في الطبراني وتفسير ابن مردويه من طريق أبي عاصم الخزاعي عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس قال : كان النبي ﷺ يشرب عسلا عند سودة فذكر نحو حديث الباب وفي آخره : فأنزلت ( يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ) ورواه وثاقون ، إلا أن أبا عاصم وهم في قوله سودة . وذكر فيه حديث عائشة وكان يحب الحلواء والعسل وكان إذا صلى العصر دخل على نسائه فيدنون منه ، الحديث بطوله ، وقد تقدم في كتاب الطلاق مشروحا وذكر معه حديث عائشة من طريق عبيد ابن عمير عنها وفيه أن التي سقته العسل زينب بنت جحش واستشككت قصة حفصة بأن في الآية ما يدل على أن نزول ذلك كان في حق عائشة وحفصة فقط لتكرار التثنية في قوله ( ان تنوبا وإن تظاهرا ) وهنا جاء فيه ذكر ثلاثة ، وجمع الكرماني بينهما بأن قصة حفصة سابقة وليس فيها سبب نزول ولا تثنية بخلاف قصة زينب فيها نواطات أنا وحفصة ، وفيها التحريم بأن الآية نزلت في ذلك . وحكى ابن التين عن الداردي أن قوله في هذا الحديث أن التي سقته العسل حفصة غلط لأن صفية هي التي تظاهرت مع عائشة في هذه القصة وإنما شربه عند صفية وقيل عند زينب ، كذا قال ، وجزمه بأن الرواية التي فيها حفصة غلط مردود قائما ليست غلطا بل هي قصة أخرى ، والحديث الصحيح لا يرد بمثل هذا ، ويكفي في الرد عليه أنه جمل قصة زينب لصفية وأشار إلى أن نسبة ذلك لزينب ضعيف ، والواقع أنه صحيح وكلاهما متفق على صحته ، والداردي عياذب في شرحه ذكرت منها شيئا كثيرا ومنها في هذا الحديث أنه قال في قوله ( جرت نحره للعرق ، جرت مناه تغير طعم العسل لشيء . يأكله

التحليل والمرفط موضع وتفسير الجرمين بالتغير والعرفط بالموضع مخالف للجميع وقد تقدم بيانه مع شرح الحديث ، وقوله في هذه الرواية : أجاز ، ثبت هكذا لهم ، وهو صحيح يقال أجزت الوادي إذا قطعتة والمراد أنه يقطع المسافة التي بين كل واحدة والتي تليها . ووقع في رواية مسلم والاسماعيل هنا : جاز ، وحكى ابن التين جاز على نسائه أي مر أو سلك ، ووقع في رواية علي بن مسهر الماضية في الطلاق : إذا صلى العصر دخل ، وقوله فيها : أبادته ، بجمزة وموحدة وفيه اختلاف ذكرته فيها معنى ، وقوله : فرقا ، بفتح الراء أي خولا ، وقال ابن المنذر : إنما سماه لمن أن يفلن : أكلت مغافير ، لأنهم أوردته على طريق الاستفهام بدليل جوابه بقوله ولا ، وأردن بذلك التبريض لا صريح الكذب ، فهذا وجه الاحتيال التي قالت عائشة : لتعتالن له ، ولو كان كذبا لم يحسم حيلة إذا لا شبهة لصاحبه .

### ١٣ - باب ما يكره من الاحتيال في الفرار من الطاعون

٦٩٧٣ - **حديث** عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن شهاب عن عبد الله بن عامر بن ربيعة : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج إلى الشام ، فلما جاء سرفخ بلغه أن الوباء وقع بالشام ، فأخبره عبد الرحمن بن موف أن رسول الله ﷺ قال : إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارا منه . فرجع عمر من سرفخ .

وعن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عمر إنما انصرف من حديث عبد الرحمن

٦٩٧٤ - **حديث** أبو الليان حدثنا شعيب عن الزهري حدثنا عاصم بن سعد بن أبي وقاص أنه سمع أسامة بن زيد يحدث سعدا أن رسول الله ﷺ ذكر الوجع فقال : رجز - أو عذاب - مذهب به بعض الأمم ثم بقي منه بقية فيذهب المرة وبأى الأخرى ، فمن سمع به بأرض فلا يقدم من عليه ومن كان بأرض وقع بها فلا يخرج فرارا منه .

**قوله** ( باب ما يكره من الاحتيال في الفرار من الطاعون ) ذكر فيه حديث عبد الله بن عامر بن ربيعة أن عمر خرج إلى الشام فذكر حديث عبد الرحمن بن عوف في النهي عن الخروج من البلد الذي يقع به الطاعون وعن القدوم على البلد التي وقع بها ، وحديث سالم بن عبد الله يعني ابن عمر أن عمر إنما انصرف من حديث عبد الرحمن بن عوف وحديث عاصم بن سعد بن أبي وقاص أنه سمع أسامة بن زيد يحدث سعدا بمعنى حديث عبد الرحمن بن عوف وفيه زيادة في أوله ، وقد تقدم كل ذلك مشروحا في كتاب الطب ، ووقع في حديث أسامة هنا الوجع بدل الطاعون ، وقوله : فيذهب المرة وبأى الأخرى ، قال الملب : يتصور التحيل في الفرار من الطاعون بأن يخرج في تجارة أو لزيارة مثلا وهو ينوي بذلك الفرار من الطاعون ، واستدل ابن الباقلائي بقصة عمر على أن الصحابة كانوا يقدمون خبر الواحد على القياس لأنهم انفقروا على الرجوع اعتمادا على خبر عبد الرحمن بن عوف وحده بعد أن ركبوا المشقة في المسير من المدينة إلى الشام ثم رجعوا ولم يدخلوا الشام

## ١٤ - باب في الهبة والشفعة

وقال بعض الناس : إن وهب هبة ألف درهم أو أكثر حتى مكث عنده سنين واحتمل في ذلك ثم رجع الواهب فيها فلا زكاة على واحدٍ منهما ، فخالف الرسول ﷺ في الهبة وأسقط الزكاة

٦٩٧٥ - **حدثنا** أبو نعيم حدثنا سفيان عن أبيوب السختياني عن يعكرمة « عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال النبي ﷺ : للعائد في هبته كالكلب يعود في قيئه ، ليس لنا مثل السوء »

٦٩٧٦ - **حدثنا** عبد الله بن محمد حدثنا هشام بن يوسف أخبرنا معمر بن الزهري عن أبي صلة « عن جابر بن عبد الله قال : إنما جعل النبي ﷺ للشفعة في كل ما لم يُقسم ، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة . وقال بعض الناس : للشفعة للجوار ، ثم حمد إلى ما شدد فأبطله وقال : إن اشتري داراً فخاف أن يأخذ الجار بالشفعة فاشترى سهماً من مائة درهم ثم اشترى الباقي وكان للجوار للشفعة في السهم الأول ولا شفعة له في باقي الدار وله أن يحتمل في ذلك

٦٩٧٧ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن إبراهيم بن ميسرة قال سمعت عمرو بن الشريد قال : جاء السور بن محمرة فوضع يده على منكبي ، فانطلقت معه إلى معدي ، فقال أبو رافع المصور : ألا تأمر هذا أن يشتري مني بيتي الذي في داري ؟ فقال : لا أزيده على أربعائة إما مقطعة وإما منجمة ، قال : أعطيت خمسةائة فقد أفنته ، ولولا أني سمعت النبي ﷺ يقول : الجار أولى بشفعه ما يشتك - أو قال : ما أعطيتك - قلت لسفيان : إن معمر لم يقل هكذا ، قال : لكنه قال لي هكذا . وقال بعض الناس : إذا أراد أن يبيع الشفعة فله أن يحتمل حتى يبطل الشفعة ، فيهب البائع للمشتري الدار ويحدها ويدفعها إليه ويهوضه المشتري ألف درهم ، فلا يكون للشفعة فيها شفعة

٦٩٧٨ - **حدثنا** محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع أن سعداً سأوه بيقاً بأربعائة مثقال ، فقال : لولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقول : الجار أحق بشفعه لما أعطيتك . وقال بعض الناس : إن اشترى نصيب دار فأراد أن يبطل الشفعة وهب لابنه الصغير ، ولا يكون عليه يمين

قوله ( باب في الهبة والشفعة ) أي كيف تدخل الحيلة فيما مما ومنفردين . قوله ( وقال بعض الناس : إن وهب هبة ألف درهم أو أكثر حتى مكث عنده سنين واحتمل في ذلك ) أي بأن تواطأ مع الموهوب له هل ذلك

وإلا فالهبة لا تتم إلا بالقبض وإذا قبض كان بالخيار في التصرف فيها ولا يتم الوهب الرجوع فيها بعد التصرف فلا بد من الموافقة بأن لا يتصرف فيها ليتم الحيلة . قوله ( ثم رجع الوهب فيها فلا ذكاة هل واحد منهما مخالف الرسول ﷺ في الهبة وأسقط الزكاة ) قال ابن بطال : إذا قبض الموهوب له هبة فهو مالك لها فإذا حال عليها الحول عنده وجبت عليه الزكاة فيها عند الجميع . وأما الرجوع فلا يكون عند الجمهور إلا فيها يهرب للولد فإن رجع فيها الأب بعد الحول وجبت فيها الزكاة على الابن . قلت : فإن رجع فيها قبل الحول صح الرجوع ويستأنف الحول فإن كان فعل ذلك ليريد إسقاط الزكاة سقطت وهو آثم مع ذلك ، وعلى طريقة من يبطل الحيل إطلاقاً لا يصح رجوعه لثبوت النهي عن الرجوع في الهبة ولا سيما إذا قارن ذلك التحيل في إسقاط الزكاة ، وقوله مخالف الرسول ﷺ ، يعني مخالف ظاهر حديث الرسول وهو النهي عن العود في الهبة ، وقال ابن التين : مراده أن مذهب أبي حنيفة أن من سوى الوالدين يرجع في هبته ولا يرجع الوالد فيها وهب لولده ، وهو خلاف قوله ﷺ لا يحل لرجل أن يعطي عطية فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطى ولده ، ومثل الذي يرجع في عطيته كالسكب يهرق في قيمته . قلت : فعلى هذا إنما أخرج البخاري حديث ابن عباس للإشارة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث ، وهو يخرج عند أبي داود عن ابن عباس من وجه آخر كما تقدم بيانه في كتاب الهبة ، وذهب الجمهور ومنهم الشافعي إلى أن الزكاة تجب على المنتهب مدة مكث المال عنده . ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث : الحديث الأول ، قوله ( سفيان ) هو الثوري وقد تقدم شرح حديث ابن عباس في كتاب الهبة . الحديث الثاني حديث جابر في الشفعة وقد تقدم شرحه في كتاب الشفعة ، وظاهره أنه لا شفعة للجار لأنه أنى الشفعة في كل مقسوم كما تقدم تقريره . قوله ( وقال بعض الناس : الشفعة للجوار ) بكسر الجيم من المجاورة أي تشرع الشفعة للجار كما تشرع للشريك . قوله ( ثم حمد إلى ما شددته ) بالدين المعجمة وبعضهم بالمهمل . قوله ( وأبطله ) أي حيث قال لاشفعة للجار في هذه الصورة ، وقال : إن اشتري داراً أي أراد شراءها كاملة تخاف أن يأخذ الجار بالشفعة فاشترى سهماً من مائة سهم ثم اشترى الباقي كان للجوار الشفعة في السهم الأول ولا شفعة له في باقي الدار . قال ابن بطال : أصل هذه المسألة أن رجلاً أراد شراء دار تخاف أن يأخذها جاره بالشفعة ، فسأل أبا حنيفة كيف الحيلة في إسقاط الشفعة ؟ فقال له : اشتر منها سهماً واحداً شأنها من مائة سهم فتصير شريكاً لما لكها ، ثم اشتر منه الباقي فتصير أنت أحق بالشفعة من الجار لأن الشريك في المذاع أحق من الجار ، وإنما أمره بأن يشتري سهماً من مائة سهم لعدم رغبة الجار في شراء السهم الواحد لحقارته وقلة انتفاعه به ، قال : وهذا ليس فيه شيء من خلاف السنة ، وإنما أراد البخاري إبطال التناقض لأنهم احتجوا في شفعة الجار بحديث الجار أحق بسبقه ، ثم تهيئوا في إسقاطها بما يقتضي أن يكون غير الجار أحق بالشفعة من الجار انتهى . والمعروف عند الحنفية أن الحيلة المذكورة لأبي يوسف ، وأما محمد بن الحسن فقال : يكره ذلك أشد الكراهية لأن الشفعة شرعت لدفع الضرر عن الشفيع فالذي يحتمل لإسقاطها بمنزلة القاصد إلى الإضرار بالغير وذلك مكروه ، ولا سيما إن كان بين المشتري وبين الشفيع عداوة ويتضرر من مشاركتها ، ثم إن محل هذا إنما هو فيمن احتمال قبل وجوب الشفعة أما بعده كن قال للشفيع خذ هذا المال ولا تطالبني بالشفعة فرفض وأخذ فان شفعته تبطل اتفاقاً انتهى . الحديث الثالث ، قوله ( سفيان ) هو ابن عيينة . قوله ( عن إبراهيم بن ميسرة ) في رواية الحديث عن سفيان وحدثنا إبراهيم ، قوله ( جاء المسور بن مخرمة فوضع يده على منكبي ) في رواية

الحديث : أخذ المسور بن مخرمة يدي فقال انطلق بنا الى سعد بن أبي وقاص فخرجت معه وإن يده لعل منكبي ، فانطلقت معه الى سعد بن أبي وقاص ، وهو حال المسور ، وتقدم في كتاب الشفعة من طريق ابن جريج عن إبراهيم بن ميسرة بسياق مخالف لهذا فإنه قال : عن عمرو بن الشريد قال : وقت على سعد بن أبي وقاص لحاء المسور بن مخرمة فوضع يده على إحدى منكبي ، ويجمع بأن المسور إنما وضع يده على منكب عمرو بعد أن وصل معه الى منزل سعد كما هو ظاهر رواية الحديدي ، ويحتمل أن يكون وضعها أولاً ثم افتق دخول عمرو قبله ثم دخل المسور فأعاد وضع يده على منكبه . **قوله** ( فقال أبو رافع ) زاد في رواية ابن جريج : « مولى رسول الله ﷺ » . **قوله** ( ألا تأمر هذا ) يعني سعد بن أبي وقاص ، والمراد أن يسأله أو يشير عليه . **قوله** ( بيتي الذي ) كذا لم بالأفراد ، ولا كشعبي « بيتي اللذين » بالثنية ورواية ابن جريج جازمة بالثاني فإن هنده ، فقال سعد والله ما أبتاعهما . **قوله** ( إما مقطعة وإما منجعة ) شك من الراوي والمراد أنها منجعة على تقدمات دفقة والنجم الوقت المدين . **قوله** ( قال أعطيت ) يضم أوله على البناء للجهول والقاتل هو أبو رافع . **قوله** ( ما بعثتك ) أي الشيء وفي رواية المستطلى « ما بعث » بجذف المفعول . **قوله** ( أو قال ما أعطيتك ) هو شك من سفيان ، وحزم بهذا الثاني في رواية سفيان الثوري المذكورة في آخر الباب ، ووقع في رواية غير الكشمي في « ما بعثتك » بجذف الضمير . **قوله** ( قالت لافيان ) القائل هو علي بن الحديدي . **قوله** ( أن معمر لم يقل هكذا ) يشير الى ما رواه عبد الله بن المبارك عن معمر عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبيه بالحديث دون القصة أخرجه النسائي ، والمراد هل هذا بالخلاف إبدال الصحابي بصحابي آخر وهذا هو المقدم ، وقال الكرماني يريد أن معمر لم يقل هكذا أي بأن الجار أحق بل قال الشفعة بزيادة لفظ الشفعة انتهى ، ولفظ معمر الذي أشرت إليه « الجار أحق بسبقه » كرواية أبي رافع سواء ، والذي قاله الكرماني لا أصل له وما أدري ما مستنده فيه . **قوله** ( قال لكان ) يعني إبراهيم بن ميسرة ( قاله لي هكذا ) وفي رواية الكشمي قال بجذف الهاء وقد تقدم في كتاب الشفعة ما حكاه الزمخشري عن البخاري أن الطريقين صحيحان ، وإنما هما معهما لأن الثوري وغيره تابعوا سفيان بن عيينة على هذا الاسناد ، ولأن عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي وعمرو بن شعيب رواه عن عمرو بن الشريد عن أبيه وتقدم أن ابن جريج رواه عن إبراهيم بن ميسرة كما في هذا الباب ورواه ابن جريج أيضاً عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن الشريد عن أبيه أخرجه النسائي ، ولعل ابن جريج إنما أخذه عن عمرو ابن شعيب بواسطة إبراهيم بن ميسرة فإنه ذكره عن عمرو بن شعيب بالعمنة ولم يقف الكرماني على شيء من هذا فقال ما تقدم ، قال المصنف : مناسبة ذكر حديث أبي رافع أن كل ما جعله النبي ﷺ حلاً لشخص لا يحل لأحد إبطاله بحيلة ولا غيرها . **قوله** ( وقال بعض الناس : إذا أراد أن يبيع الشفعة ) كذا للاصيل ولأن ذر عن غير الكشمي وللآخرين يمنع ورجح عياض الاول وقال هو تغيير من الناسخ ، وقال الكرماني : يجوز أن يكون المراد لازم المنع وهو الإزالة عن الملك . **قوله** ( فحب البائع للشترى الدار ويحدها ) بهما متين وتشديد أي يصف حدودها التي تتميز بها ، وقال الكرماني في بعض النسخ ونحوها وهو أظهر . **قوله** ( ويدها اليه ويعوضه المقتري ألف درهم ) يعني مثلاً ( فلا يكون للشفيع فيها شفعة ) أي ويشترط أن لا يكون العوض المذكور مشروطاً فلو كان أخذها الشفيع بقيمته ، وإنما سقطت الشفعة في هذه الصورة لأن الهبة ليست معارضة محضة فأشبهت الاوت ، قال

ابن التين : اراد البخاري أن يبين أن ما جعله النبي ﷺ حقا للجار لا يحل له إبطاله . ثم ذكر البخاري حديث أبي رافع مختصرا من طريق سفیان وهو الثوري عن إبراهيم بن ميسرة وسأفه في آخر كتاب الحيل أتم منه ، وفيه تصريح سفیان بتحديث إبراهيم له به . قوله ( وقال بعض الناس : إن اشترى نصيب دار فاراد أن يبطل الشفعة وهب ) أي ما اشتراه ( لابنه الصغير ولا يكون عليه يمين ) أي لأن الهبة لو كانت للكبير وجب عليه اليمين فتحيل في إسقاطها بهملها للصغير ، قال ابن بطال : إنما قال ذلك لأن من وهب لابنه شيئا فعمل ما يباح له فعله ، والهبة للابن الصغير يقبلها الأب لولاه من نفسه ، وأشار باليمين إلى ما لو وهب لأجنبي فإن للشفيع أن يحلف الأجنبي أن الهبة حقيقية وأنها جرت بشروطها ، والصغير لا يحلف لكن عند المالكية أن أباه الذي يقبل له يحلف بخلاف ما إذا وهب للغريب ، وعن مالك لا تدخل الشفعة في الموهوب مطلقا وهو الذي في المدونة

### ١٥ - باب احتيال العامل ليهدى له

٦٩٧٩ - حدثنا أبو إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه « عن أبي حميد الساعدي قال : استعمل رسول الله ﷺ رجلا على صدقات بني سليم يهدي ابن اللثبية ، فلما جاء حاسبه قال : هذا مالكم وهذا هدية . فقال رسول الله ﷺ : فملا جلست في بيت أبيك وأمك حتى تأتيك هديتك إن كنت صادقا ثم خطبنا فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أما بعد فاني استعمل الرجل منكم على العمل بما ولاني الله ، فإني فيقول : هذا مالكم وهذا هدية أهديت لي ، أفلا جلس في بيت أبيه وأمه حتى تأتيه هديته ، والله لا يأخذ أحد منكم شيئا بغير حقه إلا أتى الله يمحله يوم القيامة ، فلا عرفن أحدًا منكم لقي الله يحمل بعير له رغاء ، أو بقرة لها خوار ، أو شاة تبيّر . ثم رفع يديه حتى روى بياض إبطه يقول : اللهم هل بلغت ؟ بصره عيني وسيم أذني »

٦٩٨٠ - حدثنا أبو نعيم حدثنا سفیان عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد « عن أبي رافع قال : قال للنبي ﷺ : الجار أحق بصمته » . وقال بعض الناس : إن اشترى دارا بعشرين ألف درهم فلا بلس أن يحتال حتى يشتري الدار بعشرين ألف درهم وينفقه تسعة آلاف درهم وتسعة مائة وتسعين وبنفذه دينارًا بما بقي من العشرين ألف ، فإن طلب الشفيع أخذها بعشرين ألف درهم وإلا فلا صبل له على الدار ، فإن استحققت الدار رجع المشتري على البائع بما دفع إليه وهو تسعة آلاف درهم وتسعة مائة وتسعون درهماً وديناراً ، لأن البائع حين استحق انتفض الصرف في الدار ، فإن وجد بهذه الدار عيباً ولم تستحق فإنه يردّها عليه بعشرين ألفاً . قال : فاجاز هذا الخداع بين المسلمين ، قال : قال النبي ﷺ « بيع المسلم لاداء ولا خيثة ولا غالة »



٦٩٨١ - **حديثنا** مسدّد حدثنا يحيى عن مزيان قال حدثني إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد « أن أبا رافع سأم سعد بن مالك بيتاً بأربعائة منقال قال وقال : لولا أنى سمعت النبي ﷺ يقول : الجار أحق بصنّعه ما أعطيتك »

**قوله** ( باب احتيال العامل ليهدي له ) ذكر فيه حديث أبي حميد الساعدي في قصة ابن اللثبية ، وقد تقدم بعض شرحه في الهبة وقد تمت تسميته وضبط اللثبية في كتاب الزكاة ، ويأتى استيفاه شرحه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى ، ومطابقته للترجمة من جهة أن تملك ما أهدى له إنما كان له كونه عاملاً فاعتقد أن الذي أهدى له يستفيد به دون أصحاب الحقوق التي عمل فيها ، فبين له النبي ﷺ أن الحقوق التي عمل لأجها هي السبب في الإهداء له وأنه لو أقام في منزله لم يهد له شيء ، فلا ينبغي له أن يستعملها بمجرد كونه وصلت إليه على طريق الهدية فإن ذلك إنما يكون حيث يتمحض الحق له ، وقوله في آخره : بهر عيني وسمع أذني ، بفتح الموحدة وضم الصاد المهملة وفتح السين المهملة وكسر الميم ، قال المهلب : حيلة العامل ليهدي له تقع بان يسامح بعض من عليه الحق فلذلك قال : هلا جلس في بيت أمه لينظر هل يهدى له ، فأشار إلى أنه لولا الطمع في وضعه من الحق ما أهدى له ، قال فأوجب النبي ﷺ أخذ الهدية وضمها إلى أموال المسلمين ، كذا قال ولم أفت على أخذ ذلك منه صريحاً ، قال ابن بطال : دل الحديث على أن الهدية للعامل تكون لشكر معروفه أو لتحبب إليه أو لطمع في وضعه من الحق ، فأشار النبي ﷺ إلى أنه فيما يهدى له من ذلك كأحد المسلمين لا فضل له عليهم فيه وأنه لا يجوز الاستئثار به انتهى . والذي يظهر أن الصورة الثالثة إن وقعت لم تحمل للعامل جزاً وما قبلها في طرف الاحتمال ، وسيأتى مزيد لهذا في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . **قوله** ( حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان الخ ) كذا وقع للأكثر هذا الحديث وما بعده متصلاً بباب احتيال العامل ، وأظنه وقع هنا تقديم وتأخير فإن الحديث وما بعده يتعلق بباب الهبة والشفعة ، فلما جعل الترجمة مشتركة جمع مسائلها ، ومن ثم قال الكرماني أنه من تصرف النقلة . وقد وقع عند ابن بطال هنا « باب » بلا ترجمة ثم ذكر الحديث وما بعده ثم ذكر « باب احتيال العامل » وعلى هذا فلا إشكال لأنه حينئذ كالفصل من الباب ، ويحتمل أن يكون في الأصل بعد نص ابن اللثبية « باب » بلا ترجمة فسقطت الترجمة فقط أو بعض لها في الأصل . **قوله** ( وقال بعض الناس إن اشترى داراً ) أي أراد شراء دار ( بعشرين ألف درهم فلا بأس أن يمتثل ) أي على إسقاط الشفعة ( حتى يشتري الدار بعشرين ألف درهم وينقده ) أي ينقد البائع ( تسعة آلاف درهم وتسعمائة وتسعين وينقده ديناراً بما بقي من العشرين ألف ) أي مصارفة عنها ( فإن طالبه الشفعة أخرجها بعشرين ألف درهم ) أي إن رضى بالثمن الذي وقع عليه العقد ( والا فلا سبيل له على الدار ) أي لصقوط الشفعة لسكوته امتنع من بدل الثمن الذي وقع به العقد . **قوله** ( فإن استحققت الدار ) بلفظ المجهول أي ظهرت مستحقة لغير البائع ( رجع المشتري على البائع بما دفع إليه وهو تسعة آلاف الخ ) أي لسكوته الثمن الذي تملكه منه ولا يرجع عليه بما وقع عليه العقد ( لأن المبيع حين استحق ) أي لفهم ( انتقص الصنف ) أي الذي وقع بين البائع والمشتري في الدار المذكورة ( بالدينار ) ووقع في رواية الكشميهني « في الدينار » وهو أوجه . **قوله** ( فإن وجد هذه الدار عيباً ولم تستحق ) أي لم تخرج مستحقة ( فإنه يردّها عليه بعشرين ألفاً ) أي وهذا تناقض بين

ومن ثم عقبه بقوله ( فأجاز هذا الخداع بين المسلمين ) والفرق عندهم أن البيع في الأول كان مبنيا على شراء الدار وهو منفسخ ويلزم عدم التقابض في المجلس فليس له أن يأخذ إلا ما أدطاه وهو الدراهم والدينار بخلاف الرد بالعيب فإن البيع صحيح وإنما ينفسخ باختيار المشتري . وأما بيع الصرف فكان وقع صحيحا فلا يلزم من فسخ هذا بطلان هذا . وقال ابن بطال : إنما خص القدر من الذهب والفضة بالمثل لأن بيع الفضة بالذهب متفاضلا إذا كان بدأ بيد جاز بالاجماع فبني القائل أصله على ذلك فأجاز صرف عشرة دراهم ودينار بأحد عشر درهما جعل العشرة دراهم بعشرة دراهم وجعل الدينار بدرهم ، ومن جعل في الصورة المذكورة الدينار بعشرة آلاف ليستعظم الشفعين الثمن الذي انعقدت عليه الصيغة فيترك الأخذ بالشفعة فتسقط شفعتها ولا تنفذ الى ما أنقذه لأن المشتري تجارر للبائع عند النقد ، وعاف مالكا في ذلك فقال : المرعى في ذلك النقد الذي حصل في يد البائع فيه يأخذ الشفعين بدليل الاجماع على أنه في الاستحقاق والرد بالعيب لا يرجع إلا بما نقده ، وإلى ذلك أشار البخاري الى تفاوض الذي احتال في إسقاط الشفعة حيث قال : فإن استحققت الدار ، أى إن ظهر أنها مستحقة لغير البائع الخ فدل على أنه موافق للجماعة في أن المشتري عند الاستحقاق لا يرد إلا ما قبضه ، وكذلك الحكم في الرد بالعيب انتهى ملخصا موضحا . وقال الكرماني : النكسة في جملة الدينار في مقابلة عشرة آلاف ودرهم ولم يجعله في مقابلة العشرة آلاف فقط لأن الثمن في الحقيقة عشرة آلاف بقرينة نقده هذا المقدار ، فلو جعل العشرة والدينار في مقابلة الثمن الحقيقي الزم الربا ، بخلاف ما إذا نقص درهما فإن الدينار في مقابلة ذلك الواحد والآلاف إلا واحد في مقابلة الآلاف إلا واحدا . غير تفاضل . وقال المهلب : مناسبة هذا الحديث لهذه المسألة أن الخبر ما دل على أن الجار أحق بالبيع من غيره مراعاة لحقه لزم أن يكون أحق أن يرفق به في الثمن ولا يقام عليه عروض بأكثر من قيمتها ، وقد فهم الصحابي راوي الخبر هذا القدر فقدم الجار في العقد بالثمن الذي دفعه إليه على من دفع إليه أكثر منه بقدر ربه مراعاة لحق الجار الذي أمر الشارع بهراغته . قوله ( فأجاز هذا الخداع ) أى الحيلة في إيقاع الشريك في الغبن الشديد إن أخذ بالشفعة أو بإبطال حقه إن ترك خشية من الغبن في الثمن بالريادة الفاحشة ، وإنما أورد البخاري مسألة الاستحقاق التي مضت ليستدل بها على أنه كان قاصدا للحيلة في إبطال الشفعة ، ودق بذكر مسألة الرد بالعيب ليبين أنه يحكم ، وكانت مقتضاها أنه لا يرد إلا ما قبضه لا إذا نكس عليه . قوله ( قال النبي ﷺ يبيع المسلم لا داء ولا خبيثة ) قال ابن النين : ضبطناه بـ كسر الحاء المعجمة وسكون الواو بعد ما مثله ، وقيل هو بضم أوله لغتان ، قال أبو عبيد : هو أن يكون البيع غير طيب كأن يكون من قوم لم يحل سبيهم لعدم تقدم لهم ، قال ابن التين : وهذا في عمدة الرقيق . قلت : إنما خصه بذلك لأن الخبر إنما ورد فيه . قال : والغائلة أن يأتي أمرا سرا كالندليس ونحوه . قلت : والحديث المذكور طرف تقدم بكماله في أوائل كتاب اليوم من حديث العلاء بفتح العين وتشديد ابدال المهملة من مهموز ابن خالد أنه اشترى من النبي ﷺ عبدا أو أمة وكذب له العمدة ، هذا ما اشترى العلاء من محمد رسول الله ﷺ عبدا أو أمة لا داء ولا غائلة ولا خبيثة يبيع المسلم المسلم . وسنده حسن ، وله طرق الى العلاء وذكر هناك تفسير الغائلة بالمرقة والإباني ونحوهما من قول قتادة ، قال ابن بطال : فيستفاد من هذا الخبر أنه لا يجوز الاحتال في شيء من بيع المسلمين بالمعرف المذكور ولا غيره . قالت : ووجه أن الحديث وإن كان لفظه لفظ الخبر يمكن معناه

الشمس ، ويؤخذ من عمره أن الاحتمال في كل بيع من بيوع المسلمين لا يحل ، فيدخل فيه صرف دينار بأكثر من قيمته ونحو ذلك . قوله في آخر الباب ( حدثنا مسدد حدثنا يحيى ) هو القطان وسفيان هو الثوري ، وقوله « إن أبا رافع سأوم سعد بن مالك ، هو ابن أبي وقاص ، وعند أحمد عن عبد الرحمن بن ممدى عن سفيان الثوري بذلك أن سعدا سأوم أبا رافع أو أبو رافع سأوم سعدا ، ولا أثر لهذا الحديث ، وقوله « بيتا بأربعة مثقال » فيه بيان الثمن المذكور . قوله ( قال : وقال لولا أني سمعت الخ ) القائل الأول عمرو بن الشريد والثاني أبو رافع ، وقد بينه عبد الرحمن بن ممدى في روايته وافظه ، فقال أبو رافع لولا أني سمعت الخ ، وقد تقدمت صياحته وفقه الحد

( غائبة ) : اشتمل كتاب الحيل من الأحاديث المرفوعة على أحد وثلاثين حديثا ، الملقى منها واحد وسائرهما موصول وكلها مكررة فيه وفيما تقدم ، وفيه أثر واحد عن أيوب . وافته سبحانه ونعالي أعلم

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٩١ - كتاب التعبير

### ١ - باب أول ما يبدى به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة

٦٩٨٢ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن وحيد بن عبد الله بن محمد حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر قال الزهري : فأخبرني عروة « عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : أول ما يبدى به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم ، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح فكان يأتي حراء فيحدث فيه - وهو للعبدة - القبلى ذات اللعد ، ويزود ذلك ، ثم يرجع إلى خديجة فتزوده نملها ، حتى يفتح الحق وهو في غار حراء ، فجاءه الملك فيه فقال : اقرأ ، فقال له الذي ﷺ : ما أنا بقارى ، فأخذني فغطاني حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال : اقرأ ، فقلت : ما أنا بقارى ، فأخذني فغطاني الثالثة حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال ( اقرأ باسم ربك الذي خلق - حتى بلغ - ألم يعلم ) ، فرجع بها ترجف بواديه ، حتى دخل على خديجة فقال : زملوني ، زملوني . فزملوه حتى ذهب عنه الروع فقال : يا خديجة ما لي وأخبرها الخبر وقال : قد خشيت على نفسي ، فقالت له : كلا ، أبشر ، فوالله لا يحزبك الله أبدا ، إنك لتصل الرحم ، وتصدق الحديث ، وتحمل الكل ، وتقرى الضيف ، وتعين على نوائب الحق . ثم انطلقت به خديجة حتى أتت به ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد المزى بن النعمان - وهو ابن عم خديجة أخو أبيها - وكان امرأ نضر في

الجاهلية ، وكان يكتب الكتاب العربي فيكتب بالعربية من الإنجيل ماشاء الله أن يكتب ، وكان شيخا كبيرا قد همى ، فقالت له خديجة : أى ابن عم ، اسمع من ابن أخيك . فقال ورقة : ابن أخى ماذا ترى ؟ فأخبره النبي ﷺ ما رأى ، فقال ورقة : هذا الناموس الذى أنزل على موسى ، ياليتنى فيها جدعا أكون حيا حين يخرجك قومك . فقال رسول الله ﷺ : أو أخرجى هم ؟ فقال ورقة : نعم ، لم يأت رجل قط بما جئت به إلا هو دى ، وإن يذكرنى يومك أمرك نصرأ مؤزرأ . ثم لم ينشب ورقة أن توفي ، وفتر الوحي فترة حتى حزن النبي ﷺ فيما بلغنا حزنا غدا منه مرارا كى يتردى من رؤوس شواقي الجبل ، فكلما أوفى بذروة جبل أنسى بلى منه نفسه تبدى له جبريل فقال : يا محمد ، إنك رسول الله حقا فيمكن لك جأشه وتقر نفسه فهدج ، فإذا طأت عليه فترة الوحي فدا المثل ذلك ، فإذا أوفى بذروة جبل تبدى له جبريل فقال له مثل ذلك . قال ابن عباس : قال الإصحاح : ضوء الشمس بالنهار ، وضوء القمر بالليل

قوله ( باب ) بالتونين ( أول ما بدى به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة ) كذا للنسفي والقاسبي ، ولا بد من ذلك إلا أنه سقط له عن غير المستعمل اللفظ باب ، ولغيره باب التعبير وأول ما بدى به ، إلى آخره ، وللإسماعيل ، كتاب التعبير ، ولم يزد ، وثبتت البسمة أولا للجميع . والتعبير خاص بتفسير الرؤيا وهو المبور من ظاهرها إلى باطنها ، وقيل النظار في الشيء فيعتبر بعضه ببعض حتى يحصل على فهمه حكاه الأزمري ، وبالأول جزم الراغب وقال : أصله من العبور بفتح ثم سكون وهو التجاوز من حال إلى حال ، وخصوا تجاوز الماء بسباحة أو في سفينة أو غيرها بلفظ العبور بضمهم ، وعب القوم إذا ماتوا كأنهم جازوا اقتطعة من الدنيا إلى الآخرة ، قال : والاعتبار والعبارة الحالة التي يتوصل بها من معرفة المشاهد إلى ما ليس به شاهد ، ويقال عبرت الرؤيا بالتخفيف إذا عبرتها وعبرتها بالتشديد للدلالة في ذلك ، وأما الرؤيا فهي ما يراه الشخص في منامه وهي بوزن فعل وقد تسهل الهمزة ، وقال الواحدي : هي في الأصل مصدر كاليسرى ، فلما جعلت اسما لما يتخيله النائم أجريت بحرى الاسماء . قال الراغب : والرؤية بالهاء إدراك المرء بحاسة البصر ، ونطلق على ما يدرك بالتخيل نحو أرى أن زيداً صافراً ، وعلى التفكير النظري نحو ( أنى أرى ما لا ترون ) وعلى الرأى وهو اعتقاد أحد النقيضين على غلبة الظن انتهى . وقال الفرطى في المفهم : قال بعض العلماء قد تجس رؤية بمعنى الرؤيا كقوله تعالى ( وما جعلنا الرؤيا التى أوتيتك الا فتنة للناس ) فزعم أن المراد بها ما رآه النبي ﷺ ليلة الإسراء من المعجائب ، وكان الإسراء جميعه في البقعة . قلت : وعكسه بعضهم فزعم أنه حجة لمن قال أن الإسراء كان مناما والاول المعتمد ، وقد تقدم في تفسير الإسراء قول ابن عباس إنها رؤيا عين ، ويحتمل أن تكون الحسكة في تسميه ذلك رؤيا لكون أمور الغيب مخالفة لرؤيا الشهادة فأشبهت ما في المنام . وقال الفاضل أبو بكر بن العربي : الرؤيا إدراكك علقها الله تعالى في قلب العبد دل يدى ملك أو شيطان إما بإسمائها أى حقيقةها وإما بكلماتها أى بعبارتها وإما بتخليط ، وتظهيرها في البقعة الخواطر قائمها قد أتى على نسق في قصة وقد أتى مسترسلة غير محصة ،

هذا حاصل قول الأستاذ أبي إسحق ، قال : وذهب القاضي أبو بكر بن الطيب الى أنها اعتقادات ، واحتج بأن الرائي قد يرى نفسه بيمة أو طائرا مثلا ، وليس هذا إدراكا ، فوجب أن يكون اعتقادا لأن الاعتقاد قد يكون على خلاف المعتقد ، قال ابن العربي : والاول أولى ، والذي يكون من قبيل ما ذكره ابن الطيب من قبيل المثل ، فالادراك إنما يتعلق به لا بأصل الذات . انتهى ما خصا . وقال المازري ، كثرة كلام الناس في حقيقة الرؤيا ، وقال فيها غير الاسلاميين أقويل كثيرة منكورة ، لأنهم حاولوا الوقوف على حقائق لا تدرك بالعقل ولا يقوم عليها برهان . وهم لا يصدقون بالسمع فاضطربت أقوالهم ، فمن ينتمي الى الطب ينسب جميع الرؤيا الى الاغلاط فيقول من غلب عليه البهيم رأى أنه يسبح في الماء ونحو ذلك لمناسبة الماء طبيعة البلغم ، ومن غلبت عليه الصفراء رأى النيران والسمود في الجو ، وهكذا الى آخره ، وهذا وإن جرزه العقل وجاز أن يجري افع العادة به لكنه لم يقوم عليه دليل ولا اطردت به عادة ، والقطع في موضع التجويز غلط . ومن ينتمي الى الفلسفة يقول : ان صور ما يجري في الارض هي في العالم العلوي كالعقوش فما حاذى بعض العقوش منها انتقش فيها ، قال : وهذا أشد فسادا من الاول لكونه تحكما لا برهان عليه والانتقاش من صفات الاجسام : وأكثر ما يجري في العالم العلوي الاعراض والاعراض لا ينتقش فيها قال والصحيح ما عليه أهل السنة أن الله يخلق في قلب النائم اعتقادات كما يخلفها في قلب اليقظان قادا خلقها فكأنها جعلها علما على أمور أخرى يخلفها في ثلثي الحال ، ومهما وقع منها على خلاف المعتقد فهو كما يقع لايقظان ، ونظيره أن الله خلق الغيم علامة على المطر وقد يتخلف ، وتلك الاعتقادات تقع نارة بمحضرة الملك فيقع بعدها ما يسر أو بمحضرة الشيطان فيقع بعدها ما يضر والعلم عند الله تعالى . وقال القرطبي : سبب تخطيط غير الشرعيين إعراضهم عما جاءت به الانبياء من الطريق المستقيم ، وبيان ذلك أن الرؤيا إنما هي من ادراكات النفس وقد غيب عنا علم حقيقتها أي النفس ، وإذا كان كذلك فالاولى أن لا نعلم علم ادراكاتها ، بل كثير عما انكشف لنا من ادراكات السمع والبصر إنما نعلم منه أمور جلية لا تفصيله . ونقل القرطبي في دلائلهم ، عن بعض أهل العلم أن الله تعالى ما سكا بمرض المرئيات على المحل المدرك من النائم فيمثل له صورة محسوسة ، فتارة تكون أمثلة موافقة لما يقع في الوجود وتارة تكون أمثلة لمعان معقولة ، وتكون في الحالين مبشرة ومنذرة ، قال : ويحتاج فيما نقله عن الملك الى توقيف من الشرع وإلا لجائز أن يخلق الله تلك المثلثات من غير ملك ، قال : وقيل ان الرؤيا ادراك أمثلة منضبطة في التخيل جعلها الله أعلاما على ما كان أو يكون . وقال القاضي عياض : اختلف في النائم المستغرق فقبل لا نصح رؤياه ولا ضرب المثل له لأن هذا لا يدرك شيئا مع استغراق أجزاء قلبه لأن النوم يخرج الحواس عن صفات النبين والظان والتخيل كما يخرجها عن صفة العلم ، وقال آخرون : بل يصح للنائم مع استغراق أجزاء قلبه بالنوم أن يكون ظانا وتخيليا ، وأما العلم فلا لأن النوم آفة تمنع حصول الاعتقادات الصحيحة ، نعم إن كان بعض أجزاء قلبه لم يحل فيه النوم فيصح وبه يضرب المثل وبه يرى ما يتخيله ولا تكليف عليه حينئذ لأن رؤياه ليست على حقيقة وجود العلم ولا صحة البين ، وإنما بقيت فيه بقية يدرك بها ضرب المثل . وأيده القرطبي هان الذي كان ينام حينه ولا ينام قلبه ، ومن ثم احتز القائل بقوله المدرك ، من النائم ولذا قال ومنضبطة في التخيل ، لأن الرائي لا يرى في منامه الا من نوع ما يدركه في اليقظة بحسه ، إلا أن التخيلات قد تتركب له في النوم تركيبا يحصل به صورة لا عهد له بها يكون علما على أمر نادر كمن رأى رأس انسان على جسد فرس له جناحان . مثلا وأشار

بقوله «أعلاما» إلى الرؤيا الصحيحة المنتظمة الواقعة على شروطها ، وأما الحديث الذي أخرجه الحاكم والمعقل من رواية محمد بن عجلان عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال «لقي عمر عليا فقال : يا أبا الحسن الرجل يرى الرؤيا فمنها ما يصدق ومنها ما يكذب ، قال : نعم سمعت رسول الله ﷺ يقول : ما من عبد ولا أمة ينام فيموت إلا نوما إلا تخرج بروحه إلى العرش ، فالذي لا يستيقظ دون العرش فتلك الرؤيا التي تصدق والذي يستيقظ دون العرش فتلك الرؤيا التي تكذب ، قال الذهبي في تلخيصه : هذا حديث منكر لم يصححه المؤلف ، ولعل الآفة من الراوي عن ابن عجلان . قلت : هو أدهم بن عبد الله الأزدي الحراساني ذكره المعقل في ترجمته وقال : إنه غرر محفوظ ، ثم ذكره من طريق أخرى عن إسرائيل بن أبي إسحق عن الحارث بن هاشم ، وذكر فيه اختلافا في وقفه ورفعه ، وذكر ابن القيم حديثا مرفوعا غرر موزع وإن رؤيا المؤمن كلام يكلم به العبد ربه في المنام ، ووجد الحديث المذكور في «نوادير الأصول للترمذي» من حديث عبادة بن الصامت أخرجه في الأصل الثامن والسبعين وهو من روايته عن شيخه عمر بن أبي عمر ، وهو واه وفي سنده جنيد ، قال ابن ميمون عن حمزة بن الزبير عن عبادة قال الحكيم : قال بعض أهل التفسير في قوله تعالى (وما كان البشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب) أي في المنام ، ورؤيا الأنبياء وحى بخلاف غيرهم ، فالوحى لا يدخله خلل لأنه محروس بخلاف رؤيا غير الأنبياء فإنها قد يحضرها الشيطان ، وقال الحكيم أيضا : وكل الله بالرؤيا ما لم يكن على أحوال بني آدم من اللوح المحفوظ فينسخ منها ويهرب لئلا على قصته مثلا ، فإذا نام مثل له ملك الأشياء على طريق الحكمة لتكون له بشرى أو نذارة أو معاتبة ، والآدمي قد تسلط عليه الشيطان لشدة العداوة بينهما فهو يسكده بكل وجه ويريد إفساد أهله بكل طريق فيلبس عليه رؤياه إما بتفليطها فيها وإما بقلعها عنها ، ثم جميع المراتي قد حصر على قسمين : الصادقة وهي رؤيا الأنبياء ومن تبعهم من الصالحين وقد تقع لغريم بتدور وهي التي تقع في اليقظة على وفق ما وقعت في النوم ، والاضغاث وهي لا تذكر بشئ. وهي أنواع : الأول تلعب الشيطان ليجزع الرائي كأن يرى أنه قطع رأسه وهو يتبعه أو رأى أنه وائع في هول ولا يجد من ينجده ونحو ذلك ، الثاني أن يرى أن بعض الملائكة تأمره أن يفعل المحرمات مثلا ونحوه من الهال دقلا ، الثالث أن يرى ما تحدث به نفسه في اليقظة أو يتمناه فيراه كما هو في المنام وكذا رؤيا ما جرت به عادته في اليقظة أو ما يغاب على مزاجه ويقع عن المستقبل غالبا وعن الحال كثيرا وعن الماضي قليلا . ثم راق المصنف حذره حادثة في بدء الوحى وقد ذكره في أول الصحيح وقد شرحته هناك ثم استدركت ما فات من شرحه في تفسير (اقرأ باسم ربك) وسأذكر هنا ما لم يتقدم ذكره في الموضوعين غالبا عما يستفاد من شرحه ، ومداره على الزهري عن عروة عن عائشة ، وقد ساقه في المواضع الثلاثة عن يحيى بن بكير عن الليث عن عقيل عن الزهري ولكن ساقه على لفظه في أول الكتاب ، وقرنه في التفسير بيونس بن يزيد وساقه على لفظه ، ثم قرنه هنا بمعمر وساقه على لفظه ، وقوله هنا «أنبأنا معمر قال قال الزهري فأخبرني عروة ، وقع عند مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق مثله لكن فيه «وأخبرني» بالواو لا بالفاء وهذه الفاء معقبة لشيء محذوف وكذلك الواو عاطفة عليه ، وقد بينه البيهقي في «الدلائل» حيث أخرج الحديث من وجه آخر عن الزهري عن محمد بن النعمان بن بشير سريلا فذكر قصة بدء الوحى معتصرة ونزول (اقرأ باسم ربك) إلى قوله (خلق الإنسان من دقي) وقال محمد بن النعمان : فرجع رسول الله ﷺ بذلك . قال الزهري :

فسمعت عروة بن الزبير يقول : قالت عائشة ، فذكر الحديث مطولا . **قوله** (الصالحة) في رواية عقيل والصادقة ، وهما بمعنى واحد بالنسبة الى امور الآخرة في حق الانبياء ، وأما بالنسبة الى امور الدنيا فالصالحة في الأصل أخص ، فرويا النبي كلها صادقة وقد تكون صالحة وهي الأكثر ، وغير صالحة بالنسبة للدنيا كما وقع في الرويا يوم أحد ، وأما رويها غير الانبياء فبينهما عموم وخصوص : ان فسرنا الصادقة بانما التي لا تحتاج الى تعبير وأما ان فسرنا ما بانما غير الاضافات فالصالحة أخص مطلقا . وقال الامام نصير بن يعقوب الدينوري في التعبير القادري : الروية الصادقة ما يقع بعينه أو ما يعبر في المزام أو يخبر به مالا يعذب والصالحة ما يسر **قوله** (الا جاءته مثل فلق الصبح) في رواية الكشي مبنية على ما جاءت ، كرواية عقيل ، قال ابن أبي جرة : انما شبهها بفلق الصبح دون غيره لان شمس النبوة كانت الرويا مبادئ أنوارها فزال ذلك النور يتسع حتى أشرقت الشمس فن كان باطنه نوريا كان في التصديق بكريا كابى بكر ومن كان باطنه مظلما كان في التكذيب خفاشا كابى جهل ، وبقيت الناس بين هاتين المنزلتين كل منهم بقدر ما أعطى من النور . **قوله** (ياى حرام) قال ابن أبي جرة . الحكمة في تخصيصه بالتخل فيه أن المقيم فيه كان يمكنه رؤية الكعبة فيجتمع لمن يخلو فيه ثلاث عبادات : الحلوة ، والتعب ، والنظر الى البيت . قلت : وكأنه مما بقى عندهم من أمور الشرع على سنن الاعتكاف ، وقد تقدم أن الزمن الذي كان يخلو فيه كان شهر رمضان وأن قريشا كانت تفعله كما كانت تصوم عاشوراء ، ويزاد هنا أنهم انما لم يذاعروا النبي ﷺ في غار حراء مع مزيد الفضل فيه على غيره لان جده عبد المطالب أول من كان يخلو فيه من قريش وكانوا يعظمونه لجلالته وكبر سنه فتبعه على ذلك من كان يتأله ، فكان ﷺ يخلو بمكان جده وسلم له ذلك أعمامه لكرامته عليهم ، وقد تقدم ضبط حراء وان كان الاصح فيه كسر أوله وبالمد وحكى ثلث أوله مع المد والقصر وكسر الراء والهمزة وعدمه فيجتمع فيه عدة لغات مع قلة أحرفه ، ونظيره قيام ، لكن الخطابي حزم بان فتح أوله لحن وكذا ضمه وكذا قصره وكسر الراء ، وزاد التميمي ترك الهمزة ، وقال الكرماني إن كان الذي كسر الراء أراد الإمامة فهو سائغ **قوله** (الليالي ذوات العدد) قال الكرماني : يحتمل الكثرة اذ الكثير يحتاج الى العدد وهو المناسب للقيام . قلت : أما كونه المناسب فسلم ، وأما الاول فلا لأن عادتهم جرت في الكثير أن يوزن وفي القليل أن يعد ، وقد حزم الشيخ أبو محمد بن أبي جرة بأن المراد به الكثرة لان العدد على قسمين فاذا أطلق أريد به مجروح القلة والكثرة فكأنما قالت ليالي كثيرة أى مجروح قسمي العدد . وقال الكرماني اختلف في تعبيره ﷺ بماذا كان يتعبد بناء على أنه هل كان متعبداً بشرع سابق أولا ؟ والثاني قول الجمهور ويستندم أنه لو وجد لنقل ، ولأنه لو وقع لمكان فيه تنفير عنه . وبماذا كان يتعبد ؟ قيل بما يلقى اليه من أنوار المعرفة ، وقيل بما يحصل له من الرويا ، وقيل بالتفكر ، وقيل باجتناب روية ما كان يقع من قومه ورجح الأمدى وجماعة الاول ثم اختلفوا في تعيينه على ثمانية أنوال آدم أو نوح أو ابراهيم أو موسى أو عيسى أو أى شريعة أو كل شريعة أو الوقف . **قوله** (تزوده) في رواية الكشي مبنية بخذف الضمير وقوله (مثلها) ، تقدم في بدء الوحى أن الضمير لليالي ، ويحتمل أن يكون للذة أو الفعلة أو الحلوة أو العبادة ، ورجح شيخنا الباقر أن الضمير للسنة لذكر من رواية ابن إسحق كان يخرج الى حراء في كل عام شهرا من السنة يتسلط فيه يطعم من جاءه من المساكين ، قل : وظاهره ان التزود لمثلها كان في السنة التي تليها لأمدة أخرى من تلك السنة ، وقد كانت قوية هذا في التعبير ثم ظهر لي بعد ذلك أن مدة الحلوة كانت شهرا كان يتزود لبعض

ليالي الشهر فإذا نفذ ذلك الواد رجع إلى أمه فزود قدر ذلك من جهة أنهم لم يكونوا في سعة بالغة من العيش ، وكان غالب زادهم اللبن واللحم وذلك لا يدخر منه كفاية الشهور مثلاً يصرع إليه الفساد ولا سيما وقد وصف بأنه كان يعطى من يرد عليه . قوله ( حتى لجئته الحق ) حتى هنا على بابها من انتهاء الغاية ، أى انتهى توجهه لغير حرام بمعنى الملك فترك ذلك ، وقوله ولجئته ، بفتح الفاء وكسر الجيم ثم مر أى جاءه الوحي بفتنة قاله النورى ، قال : فإنه لم يكن متوقفاً للوحي ، وفي إطلاق هذا النفي نظر فإن الوحي كان جاءه في النوم مراراً قاله شيخنا البلقيني وأسندوه إلى ما ذكره ابن اسحق عن عبيد بن عمير أنه وقع له في المنام نظير ما وقع له في اليقظة من الغلط والأمر بالفراة وغير ذلك انتهى ، وفي كون ذلك يستلزم وقوعه في اليقظة حتى يتوقفه نظر فالأولى ترك الجزم بأحد الأمرين ، وقوله الحق ، قال الطبري : أى أمر الحق ، وهو الوحي ، أو رسول الحق وهو جبريل . وقال شيخنا : أى الأمر البين الظاهر ، أو المراد الملك بالحق أى الأمر الذى بعث به . قوله ( لجأه الملك ) تقدم في بدء الوحي الكلام على الغاء التثنية في قوله ولجأه الملك ، وإنما التفسيرية ، وقال شيخنا البلقيني : يحتمل أن تكون للتعقيب والمعنى بمعنى الحق انكشف الحال عن أمر وقع في القلب لجأه الملك عقبة ، قال : ويحتمل أن تكون سببية أى حتى قضى بمعنى الوحي فبسبب ذلك جاءه الملك . قلت : وهذا أقرب من الذى قبله ، وقوله فيه ، يؤخذ منه رفع توهم من يظن أن الملك لم يدخل إليه الغار بل كلمه والنبي ﷺ داخل الغار والملك على الباب وقد عزوت هذه الزيادة في التفسير لدلائل اليقظة فيما لشيخنا البلقيني ثم وجدتها هنا فكان العزو إليه أولى فألحقت ذلك هناك ، قال شيخنا البلقيني : الملك المذكور هو جبريل كما وقع شاهد في كلام ورقة ، وكما مضى في حديث جابر أنه الذى جاءه بحراء ، ووقع في شرح القطب الجلبى : الملك هنا هو جبريل قاله السهيلي ، فتعجب منه شيخنا وقال : هذا لا خلاف فيه فلا يحسن عزوه للسهيلي وحده ، قال : والأمر في الملك التعريف الماهية لا للعهد إلا أن يكون المراد به ما عهده النبي ﷺ قبل ذلك لما كلمه في صباه ، أو ألقط له أمانة وقصدت به ما عهده من مخاطبه به انتهى . وقد قال الاسماعيل : هي عبارة عما عرف بعد أنه ملك وإنما الذى في الأصل ولجأه جاءه ، وكان ذلك الجاني ملكاً فاخبر ﷺ عنه يوم أخبر بحقيقة جهنمه ، وكأن الحامل على ذلك أنه لم يتقدم له معرفة به انتهى . وقد جاء النصريح بأنه جبريل فأخرج أبو داود الطيالسي في مسنده من طريق أبي عمران الجوني عن رجل عن عائشة : أن رسول الله ﷺ اعتكف هو وخديجة فوافق ذلك رمضان ، فخرج يوماً فسمع السلام عليكم ، قال فظننت أنه من الجن فقال أبشروا فان السلام خير ، ثم رأى يوماً آخر جبريل على الشمس له جناح بالشرق وجناح بالمغرب قال : فهبت منه ، الحديث ، وفيه أنه دجاء فكلمه حتى انس به ، وظاهره أن جميع ما وقع له كان وهو في الغار . لكن وقع في مرسل عبيد بن عمير : فاجلسنى على درنوك فيه البافرت واللواؤ ، وهو بضم الدال والنون بينهما راء ساكنة نوع من البسط له نخل ، وفي مرسل الزهري : فاجلسنى على مجلس كريم معجب ، وأقاد شيخنا أن من النبي ﷺ حين جاءه جبريل في حراء كان أربعين سنة على الممهور ، ثم حكى أقوالاً أخرى قيل أربعين يوماً وقيل عشرة أيام وقيل شهرين وقيل وستين وقيل ثلاثاً وقيل وخمسا ، قال : وكان ذلك يوم الاثنين نهاراً ، قال : واختلف في الشهر وقيل شهر رمضان في سابع عشره وقيل سابعه وقيل رابع عشرية . قلت : ورمضان هو الراجح لما تقدم من أنه الشهر الذى جاء فيه في حراء لجأه الملك . وعلى هذا يكون سنة حينئذ أربعين سنة وسنة أشهر ، وأبسط ذلك في الأقوال التى



حكاهما شيخنا . ثم قال : وسيأتي ما يؤيد ذلك من قول من قال ان وحى المنام كان ستة أشهر ، قال شيخنا : وقيل في سابع هجري من شهر رجب ، وقيل في أول شهر ربيع الأول وقيل في ثامنه انتهى . ووقع في رواية الطيالسي التي اشترت فيها أن يحيى جبريل كان لما أراد النبي ﷺ أن يرجع الى أهله ، فإذا هو بجبريل وميكائيل ، فمبط جبريل الى الأرض وفي ميكائيل بين السماء والأرض الحديث . فيستمد من ذلك أن يكون في آخر شهر رمضان ، وهو قول آخر يضاف لما تقدم وأمله أرجحهما . **قوله** ( فقال اقرأ ) قال شيخنا ظاهره أنه لم يتقدم من جبريل شيء قبل هذه الكلمة ولا السلام ، فيحتمل أن يكون سلم وحذف ذكره لأنه متبادر ، وقد سلم الملائكة على ابراهيم حين دخلوا عليه ، ويحتمل أن يكون لم يسلم لأن المقصود حينئذ تضخيم الأمر وتهويله ، وقد تكون مشروعية ابتداء السلام تتعلق بالبشر لا من الملائكة وإن وقع ذلك منهم في بعض الأحيان . قلت : والحالة التي سلموا فيها على ابراهيم كانوا في صورة البشر فلا ترد هنا ، ولا يرد سلامهم على أهل الجنة لأن أمر الآخرة مذاكرة لأمر الدنيا غالباً ، وقد ذكرت عن رواية الطيالسي أن جبريل سلم أولاً ولم يقل أنه سلم عند الأمر بالفراة وأنه أعلم . **قوله** ( فقال له النبي ﷺ ) هذا مناسب لسياق الحديث من أوله الى هنا بلفظ الاخبار بطريق الارسل ، ووقع مثله في التفسير في رواية بدء الوحى اختلاف هل فيه قال ما أنا بقارىء أو قلت ما أنا بقارىء ، وجمع بين اللفظين بواسطه سلم قال قلت ما أنا بقارىء ، قال شيخنا البلغيني : وظاهره أن عائشة سمعت ذلك من النبي ﷺ فلا يكون من مراسلات الصحابة . **قوله** ( اقلت ما أنا بقارىء فأخذني فغطى ) استدلل به هل أن أفعل ترد لتأنيده ولم يذكره قاله شيخنا البلغيني ، ثم قال : ويحتمل أن تكون هل بابها لطلب الفراءة على معنى ان الامكان حاصل . **قوله** ( فقال اقرأ ) قال شيخنا البلغيني رحمه الله : ذات القصة هل أن مراد جبريل ههنا أن يقول النبي ﷺ نص ما قاله وهو قوله اقرأ . وإنما لم يقل له قل اقرأ الى آخره للتأنيط أن لفظة قل ، أيضاً من القرآن . قلت : ويحتمل أن يكون السرفيه الابتلاء في أول الأمر حتى يترتب عليه ما وقع من الخط وغيره ، ولو قال له في الأول قل اقرأ باسم ربك الخ لبادر الى ذلك ولم يقع ما وقع ، ثم قال شيخنا : ويحتمل أن يكون جبريل أشار بقوله اقرأ الى ما هو مكتوب في النمط الذي وقع في رواية ابن اسحق فذلك قاله ما أنا بقارىء ، أى أى لا أحسن قراءة الكتاب ؛ قال : والأول أظهر وهو أنه أراد بقوله اقرأ التأنيط بها . قلت : ويؤيده أن رواية عبيد بن حمير إنما ذكرها عن منام تقدم ، بخلاف حديث عائشة فإنه كان في اليقظة ، ثم تكلم شيخنا هل ما كان مكتوباً في ذلك النمط فقال اقرأ أى القدر الذي اقرأه وإياه هى الآيات الأولى من ( اقرأ باسم ربك ) ويحتمل أن يكون جملة القرآن ، وهل هذا يكون القرآن نزل جملة واحدة باعتبار نزل منجها باعتبار آخر ، قال : وفي احضاره له جملة واحدة إشارة الى أن آخره يكمل باعتبار الجملة ثم تكمل باعتبار التفصيل . **قوله** ( حتى بلغ مني الجهد ) تقدم في بدء الوحى أنه دوى بنصب الحال ووقعها وتوجيهها ، وقال الترمذى : لا أرى الذي قاله بالنصب الا وهم فانه يصير المعنى أنه غطاه حتى استفرغ الله قوته في ضبطه بحيث لم يبق فيه ريب ، وهو قول غير شديد ، فان البنية البشرية لا تليق استيفاء القوة الملكية لاسباباً في مبتدأ الأمر ، وقد صرح الحديث بأنه داخله الرعب من ذلك . قلت : وما المانع أن يكون قواه الله على ذلك ويكون من جملة معجزاته ، وقد أجاب الطيالسي بأن جبريل لم يكن حينئذ على صورته الملكية ليكون استفراف جهده بحسب صورته التي جلده بها حين قطعه ، قال : وإذا صحت الرواية اضمحل الاستبعاد . قلت : الترجيح

هنا متعين لاتحاد الفضة ورواية الرفع لا اشكال فيها وهي التي ثبتت عن الاكثر فترجمت وان كانت الاخرى  
توجيه ، وقد رجح شيخنا البلقيني بأن قائل بلغ هو اللفظ والتقدير بلغ منى اللفظ جمده أى قابله فيرجع الرفع  
والنصب الى معنى واحد وهو أولى ، قال شيخنا : وكان الذى حصل له عند تلقى الوحي من الجهد مقدمة لما صار  
يحصل له من السكرت عند نزول القرآن كما في حديث ابن عباس وكان يعالج من التنزيل شدة ، وكذا في حديث عائشة  
وعمر ويعل بن أمية وغيرهم ، وهي حالة يؤخذ فيها عن حال الدنيا من غير موت ، فهو مقام برزخى يحصل له عند  
تلقى الوحي ، ولما كان البرزخ العام يتكثف فيه الديث كثير من الاحوال يخص الله نبيه ببرزخ في الحياة ياتى اليه  
فيه وحيه المشتمل على كثير من الاسرار ، وقد يقع لكثير من الصالحين عند الغيبة بالنوم أو غيره اطلاع على  
كثير من الاسرار ، وذلك مستمد من المقام النبوى ، وبشهادة حديث دروينا المؤمن جزء من ستة وأربعين  
جزءا من النبوة ، كما سيأتى الامام به قريبا . قال السهلى : تأويل اللفظ الثلاث على ما في رواية ابن سنان أنها  
كانت في النوم أنه سيقع له ثلاث شذائد ينزل بها ثم ياتى الفرج ، وكذلك كان ، فانه لى ومن تبعه شدة أولى بالشعب  
لما حضرتهم قریش ، وثانية لما خرجوا وتوعدوهم بالقتل حتى فروا الى الحبشة ، وثالثة لما هموا بما هموا به من  
المكر به كما قال تعالى ﴿ واذيكر بك الذين كفروا ابشرك ﴾ الآية فسكانت له العاقبة في الشذائد الثلاث . وقال  
شيخنا البلقيني ما ملخصه : وهذه المناسبة حسنة ولا يتعين للنوم بل تكون بطريق الإشارة في اللفظة ، قال : ويمكن  
أن تكون المناسبة أن الأمر الذى جاء به ثقيل من حيث القول والعمل والنية ، أو من جهة التوحيد والاحكام  
والاخبار بالغيب الماضى والآتى ، وأشار بالرسالات الثلاث الى حصول التيسير والتسهيل والتخفيف في الدنيا  
والبرزخ والآخرة عليه وعلى أمته . **قوله** ( فرجع بها ) أى رجوع مصاحبا الآيات الخمس المذكورة . **قوله**  
( ترجف بواديه ) تقدم في بدء الوحي بلفظ ، فؤاده . قال شيخنا : الحكمة في العدول عن القلب الى الفؤاد أن  
الفؤاد وعاء القلب على ما قاله بعض أهل اللغة . فاذا حصل لقواء الرجفان حصل لما فيه فيكون في ذكره من تعظيم  
الأمر ما ليس في ذكر القلب ، وأما بواديه فإيرادها اللمعة التى بين المنسكب والعنى ، جرت العادة بانها تضطرب  
عند الفزع ، وعلى ذلك جرى المجرى أن اللمعة المذكورة سميت بلفظ الجمع ، وتعقبه ابن برى فقال : البوادر  
جمع بادرة وهي ما بين المنسكب والعنى ، بمعنى أنه لا يختص بعضو واحد ، وهو جيد فيكون إسناده الرجفان إلى  
القلب ليكون محله الى البوادر لانها مظهره ، وأما قول الداردي البوادر والفؤاد واحد فان أراد أن مفادها  
واحد على ما فرنا ، والا فهو مردود . **قوله** ( قال قد خشيت على ) بالشديد وفي رواية السكشمجني « على نفسي » .  
**قوله** ( فقلت له كلا أبشر ) قال النروي تبعا لغيره كلا كذا نى وإبعاد وقد تأتى بمعنى حقا وبمعنى الاستفتاح ، وقال  
القرافي : هي هنا بمعنى الرد لما خشى على نفسه أى لا خشية عليك ، يؤيده أن في رواية أبي ميسرة « فقلت معاذ  
الله » ومن اللطائف أن هذه الكلمة التى ابتدأت خديجة النطاق بها عقب ما ذكر لها النبي ﷺ من القصة التى وقعت  
له هي التى وقعت عقب الآيات الخمس من سورة اقرأ فى نسق التلاوة لجرت على لسانها اتفاقا لانها لم تكن نزلات  
بعد وانما نزلات في قصة أبي جهل وهذا هو المشهور عند المفسرين ، وقد ذهب بعضهم إلى أنها تتعلق بالانسان  
المذكور قبل لان المعرفة إذا أعيدت معرفة فهي عين الأولى ، وقد أهدى الانسان هنا كذلك فكان التقدير كلا  
لا يعلم الانسان ان الله هو خلقه وعلمه ان الانسان ليطغى ، وأما قولها هنا « أبشر » فلم يقع في حديث عائشة تعيين



معمّر بإسقاط قوله «فيا بلخنا» ، ولفظه «فترة حزن النبي ﷺ منها حزننا غدا منه» ، إل آخره ، فصار كاله مدرجا على رواية الزهري وعن عروة عن عائشة ، والأول هو المأتمن ، قوله فيها «فاذا طالت عليه فترة الوحي» قد يستلزم به من يصحح مرسل الشعبي في أن مدة الفترة كانت سنتين ونصفا كما نقلته في أول بدء الوحي ، ولكن يعارضه ما أخرجه ابن سعد من حديث ابن عباس بنحو هذا البلاغ الذي ذكره الزهري ، وقوله «مكث أياما بعد مجيء الوحي لا يرى جبريل لحزن حزنا شديدا» حتى كاد ينفذ إلى نبيير مرة وإلى حراء أخرى يريد أن يلقى نفسه فيينا هو كذلك عامدا لبعض تلك الجبال اذ سمع صوتا فوق فزعا ثم رفع رأسه فاذا جبريل على كرسي بين السماء والأرض متربعا يقول يا محمد أنت رسول الله حقا وأنا جبريل ، فانصرف وقد أفرقه حينه وانبط جأشه ، ثم تابع الوحي ، فيستفاد من هذه الرواية تسمية بعض الجبال التي أهدمت في رواية الزهري وتخليل مدة الفترة والله أعلم ، وقد تقدم في تفسير سورة والضحى شيء يتصل بفترة الوحي . قوله ( فيسكن لذلك جأشه ) بهمج وحرزة ساكنة وقد اتصل وبمعدا شين معجمة قال الخليل الجأش النفس فل هذا نقوله ونقر نفسه ، تأكيد افطى . قوله (عدا) بهين مهملة من العدو وهو الذهاب بسرعة ، ومنهم من أعجمها من الذهاب لهدوة . قوله ( بذروة جبل ) قال ابن التين رويناه بكسر أوله وخمسة ، وهو في كتب اللغة بالكسر لا غير . قلت : بل حكى تليته ، وهو أهل الجبل وكذا الجبل . قوله ( تبدى له جبريل ) في رواية الكشمغيني «بدأ له» ، وهو بمعنى الظهور . قوله ( فقال له مثل ذلك ) زاد في رواية محمد بن كثير «حتى كثرت الوحي وتتابع» ، قال الاسماعيلي : «وهو بعض الطاعنين هل المحدثين فقال كيف يجوز لقيني أن يرتاب في نبوته حتى يرجع إلى ورقة ويشكو الخديجة ما ينشأ» ، وحتى يوفى بذروة جبل ليلق منها نفسه على ما جاء في رواية معمّر ؟ قال : «وإن جاز أن يرتاب مع معاينة النازل عليه من ربه فكيف ينكر هل من ارتاب فيما جاء به مع عدم المعاينة ؟ قال : «والجواب أن عادة الله جرت بأن الأسرار الجليل اذا نضى بإبصاره إلى الخلق أن يقدمه ترشيح وتأسيس ، فكان ما يراه النبي ﷺ من الرؤيا الصادقة ومحبة الخلوقة والتهجد من ذلك ، فلما لجئه الملك لجئه هفنة أمر غائف المادة والمألوف فنظر طبعه البشري منه وهاله ذلك ولم يتمكن من التأمل في تلك الحال ، لأن النبوة لا تزال طباع البشرية كلها ، فلا يتعجب أن يجرع مما لم يألفه ويفزع طبعه منه حتى اذا تدرج عليه وآله استمر عليه ، فلذلك رجح إلى أهله التي تأنيسها له فأعطاها بها وقع له فهو نزل عليه خفيته بما عرفته من أخلاقه السكرية وطريقته الحسنة ، فأرادت الاستظهار بمسيرها به إلى ورقة لمعرفة ما بصدقه ومعرفة وقراءته الكتب القديمة ، فلما سمع كلامه أيقن بالحق واعترف به ، ثم كان من مقدمات تأسيس النبوة فترة الوحي ليتدرج فيه ويعرن عليه ، فشق عليه فتوره اذ لم يكن خوطب عن الله بعد ذلك رسول من الله ومبعوث إلى عباده : فاشفق أن يكون ذلك أسرى به ثم لم يرد استهزاءه لحزن لذلك . حتى تدرج على احتمال أعباء النبوة والتعب على ثقل ما يرد عليه فتح الله له من أمره بما فتح . قال : ومثال ما وقع له في أول ما خوطب ولم يتحقق الحال على جأيتها مثل رجل سمع آخر يقول الحمد لله ، فلم يتحقق أنه يقرأ حتى اذا وصلها بما بعدما من الآيات تحقق أنه يقرأ ، وكذلك سمع قائلا يقول دخلت الديار ، لم يتحقق أنه ينشد شعرا حتى يقول مدحها ومقامها ، انتهى ملخصا . ثم أشار إلى أن الحكمة في ذكره ﷺ ما اتفق له في هذه القصة أن يكون سببا في انتشار خبره في بطائنه ومن يستمع لقوله ويصغي إليه ، وطريقا في معرفتهم مباينة من سواه في أحواله لينهجوا على محله ، قال : وأما إرادته إلقاء نفسه من رموس

الجبال بعد ما نبى، فاضمف قوته عن تحمل ما حمله من أعباء النبوة، وخوفا مما يحصل له من القيام بها من ميانة الخلق جميعا، كما يطالب الرجل الراحة من غم يناله في أمهات الأعمال بما يكون فيه زواله عنه ولو أنضى إلى إهلاك نفسه عاجلا، حتى إذا تفكر فيما فيه، صبره على ذلك من العقب المحموده صبر واستقرت نفسه. قلت: أما الإرادة المذكورة في الزيادة الأولى في صريح الخبر أنها كانت حذرا على ما قامه من الأمر الذي بشره به ورقة، وأما الإرادة الثانية بعد أن تبدى له جبريل وقال له إنك رسول الله حقا فيحتمل ما قاله، والذي يظهر لي أنه بمعنى الذي قبله، وأما المعنى الذي ذكره الاسماعيل فوقع قبل ذلك في ابتداء مجي جبريل، ويمكن أن يؤخذ مما أخرجه الطبري من طريق النعمان بن راشد عن ابن شهاب فذكر نحو حديث الباب وفيه فقال لي يا محمد أنت رسول الله حقا قال فلقد ممت أن أطرح نفسي من حائق جبل، أي من علوه. قوله (وقال ابن عباس: قال في الإصباح ضوء الشمس بالنهار وضوء القمر بالليل) ثبت هذا لأن ذكره من المستعمل والكشميني وكلاهما في ولابي زيد المروزي عن القبري، ووصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله (قال في الإصباح) بمعنى بالإصباح ضوء الشمس بالنهار وضوء القمر بالليل، ونعقب بعضهم هذا على البخاري فقال: إنما فسر ابن عباس الإصباح وانظروا قائل، هو المراد هنا لأن البخاري إنما ذكره عقب هذا الحديث من أجل ما وقع في حديث عائشة فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، فلا يراد البخاري وجه، وقد تقدم في آخر التفسير قول مجاهد في تفسيره قوله (قل أهد ذروب الفلق) إن الفلق الصبح، وأخرج الطبري هنا عنه في قوله (قال في الإصباح) قال إضاءة الصبح، وعلى هذا فالمراد بفلق الصبح إضاءة، والفقهاء أمم فاعل ذلك. وقد أخرج الطبري من طريق الصحاح: الإصباح خالق النور نور النهار، وقال بعض أهل اللغة: الفلق شق الشيء، وفيه الرهبان بإضاءة بعضه من بعض، ومنه فلق مرمى البحر فانفلق، ونقل الفراء أن فطر وخلق وفلق بمعنى واحد، وقد قيل في قوله تعالى (فالق الحب والنوى) إن المراد به الشق الذي في الحبة من الحنطة وفي الزواة، وهذا يرد على تقييد الرهبان، والإصباح في الأصل مصدر أصبح إذا دخل في الصبح سمى به الصبح، قال امرؤ القيس:

ألا أيها الليل الطويل ألا انحل بصبح وما الإصباح فبك بأمثل

## ٢ - باب رؤيا الصالحين

وقوله تعالى (لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق)، اندخلنا المسجد الحرام إن شاء الله آمين

مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمَقَصِّرِينَ لَا تَخْفُونَ، فَعَلِمَ مَا لَمْ يُلْهِوا، فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا

٦٩٨٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الرُّؤْيَا الْحَسَنَةُ مِنَ الرَّجُلِ لِلصَّالِحِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ الدُّبَّةِ» [الحديث ٦٩٨٣ - طرفه في: ٦٩٩٤]

قوله (باب رؤيا الصالحين) الإضافة فيه للماعل لقوله في حديث الباب: يراها الرجل الصالح، وكأنه جمع إشارة إلى أن المراد بالرجل الجنس. قوله (وقوله تعالى: لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق) اندخلنا المسجد الحرام إن شاء الله آمين - إلى قوله - فتعاقبنا (ساق في رواية كريمة الآية كلها)، وأخرج الفريابي وعبد بن حميد

والطبري من طريق ابن أبي نجیح عن مجاهد في تفسير هذه الآية قال : أرى النبي ﷺ وهو بالحديبية أنه دخل مكة هو وأصحابه مخلفين ، قال فذا نحر الهدي بالحديبية قال أصحابه : أين رؤباك ؟ فزلك ، وقوله ( لجعل من دون ذلك نسما قريباً ) قال : الزهر بالحديبية فرجعوا ففتحوا خيبر أي المراد بقوله ذلك البحر والمراد بالفتح فتح خيبر . قال : ثم اهتمر بعد ذلك فكان تصديق رؤياه في السنة المقبلة . وقد أخرج ابن مردويه في التفسير بسند ضعيف عن ابن عباس في هذه الآية قال : تأربل رؤيا رسول الله ﷺ في عمرة القضاء ، واختلف في معنى قوله : ان شاء الله ، في الآية فقيل : هي إشارة إلى أنه لا يقع شيء إلا بمشيئته الله تعالى ، وقيل هي حكاية لما قيل للنبي ﷺ في منامه ، وقيل هي على سبيل التلميح لمن أراد أن يفعل شيئاً مستقبلاً كقوله تعالى ( ولا تقولن شيء إلا أن يشاء الله ) فقيل هي على سبيل الاستثناء من عموم المخاطبين ، لأن منهم من مات قبل ذلك أرقتل . قوله ( عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال ) سياتي بعد باب من وجه آخر : عن أنس عن عبادة بن الصامت ، وبأن بيانه هناك . قوله ( الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح ) هذا يقيد ما أطلق في غير هذه الرواية كقوله : رؤيا المؤمن جزء ، ولم يبق عندما بكرتها حسنة ولا بأن رأتها صالح ، ووقع في حديث أبي سعيد : الرؤيا الصالحة ، وهو تفسير المراد بالحسنة هنا ، قال المصنف : المراد غالب رؤيا الصالحين ، وإلا فالصالح قد يرى الأضغاث ولكنه نادر أقله تمكن الشيطان منهم ، بخلاف عكسهم فإن الصدق فيها نادر لطلبه تسلط الشيطان عليهم ، قال : فالناس على هذا ثلاث درجات : الأنبياء ورؤياهم كلها صدق وقد يقع فيها ما يحتاج إلى تمبير ، والصالحون والأغلب على رؤياهم الصدق وقد يقع فيها ما لا يحتاج إلى تمبير ، ومن هدام يقع في رؤياهم الصدق والأضغاث وهي على ثلاثة أقسام : مستودون فالغالب استواء الحال في حقهم ، وفسدة والغالب على رؤياهم الأضغاث وبقل فيها الصدق ، وكفار ويندر في رؤياهم الصدق جداً وبشير إلى ذلك قوله ﷺ : وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثاً ، أخرجه مسلم عن حديث أبي هريرة ، وسأتى الإشارة إليه في باب الفيد في المنام ، ان شاء الله تعالى . وقد وقعت الرؤيا الصادقة من بعض الكفار كما في رؤيا صاحب السجن مع يوسف عليه السلام ورؤيا ملكهما وغير ذلك . وقال القاضي أبو بكر بن العربي : رؤيا المؤمن الصالح هي التي تنسب إلى أجزاء النبوة ، ومعنى صلاحها استقامتها وانتظامها ، قال : وهندي أن رؤيا الفاسق لا تمتد في أجزاء النبوة ، وقيل تمتد من أقصى الاجراء ، وأما رؤيا الكافر فلا تمتد أصلاً . وقال القرطبي : المسلم الصادق الصالح هو الذي يناسب حاله حال الأنبياء فأكرم بنوع مما أكرم به الأنبياء وهو الاطلاع على الغيب ، وأما الكافر والفاسق والمخلف فلا ، ولو صدقت رؤياهم أحياناً فذاك كافد بصدق المكذوب وليس كل من حدث عن غيب يكون خبره من أجزاء النبوة كالكامن والمنجم . وقوله : من الرجل ، ذكر للغالب فلا مفهوم له فإن المرأة الصالحة كذلك قاله ابن عبد البر . قوله ( جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة ) كذا وقع في أكثر الأحاديث ، ومسلم عن حديث أبي هريرة : جزء من خمسة وأربعين ، أخرجه من طريق أبيوب عن محمد بن سيرين عنه ، وسيأتي للمصنف من طريق عوف عن محمد بن عوف : كالجادة ، ووقع عند مسلم أيضاً من حديث ابن عمر : جزء من سبعين جزءاً ، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن مسعود موقوفاً ، وأخرجه الطبراني من وجه آخر عنه مرفوعاً ، وله من وجه آخر عنه : جزء من ستة وسبعين ، وسندهما ضعيف ، وأخرجه ابن أبي

ثيبة أيضاً من رواية حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعة كذلك ، وأخرجه أحمد مرفوعاً ، لكن أخرجه مسلم من رواية الأعمش عن أبي صالح كالجادة ، ولابن ماجه مثل حديث ابن عمر مرفوعاً وسنده لين ، وعند أحمد والبخاري عن ابن عباس بمثله وسنده جيد ، وأخرج ابن عبد البر من طريق عبد العزيز بن الحنفية عن ثابت بن أنس مرفوعاً جزء من ستة وعشرين ، والمفروط من هذا الوجه كالجادة ، وصياني البخاري قريباً ، وصلة لمسلم من رواية شعبة عن ثابت ، وأخرج أحمد وأبو يعلى والطبري في تهذيب الآثار ، من طريق الأخرج من سليمان بن حرب بمهمة وذن عظيم من أبي هريرة كالجادة ، قال سليمان : فذكرته لابن عباس فقال : جزء من خمسين ، نقلت له إني سمعت أبا هريرة فقال ابن عباس : فإني سمعت العباس بن عبد المطلب يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول يقول الرؤيا الصالحة من المأثور من خمسة أجزاء من النبوة ، ولأحمد الطبري من حديث ابن رزين السجيل ، جزء من أربعين ، وأخرجه الترمذي من وجه آخر كالجادة ، وأخرجه الطبري من وجه آخر عن ابن عباس وأربعين ، وقطري من حديث عبادة ، جزء من أربعة وأربعين ، والمفروط من عبادة كصياحي بعد باب . وأخرج الطبري وأحمد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، جزء من تسعة وأربعين ، وذكره القزويني في المفهم بلفظ : سبعة ، بتقديم السبعين ، لحاصل من هذه الروايات على عشرة أوجه أقلها جزء من ستة وعشرين وأكثرها من ستة وسبعين وبين ذلك أربعين وأربعة وأربعين وخمسة وأربعين وستة وأربعين وسبعة وأربعين وتسعة وأربعين وخمسين وسبعين ، أصحها مطلقاً الأول وبليته الجمع ، ووقع في شرح النووي وفي رواية عبادة أربعة وعشرين ، وفي رواية ابن عمر ستة وعشرين وهاتان الروايتان لا أعرف من أخرجهما إلا أن بعضهم نسب رواية ابن عمر هذه لتخرج الطبري ، ووقع في كلام ابن أبي حمزة أنه ورد بالفاظ مختلفة فذكر بعض ما تقدم وزاد في رواية اثنين وسبعين وفي أخرى اثنين وأربعين وفي أخرى سبعة وعشرين وفي أخرى خمسة وعشرين فبلغت على هذا خمسة عشر لفظاً . وقد استشكل كون الرؤيا جزءاً من النبوة مع أن النبوة انقطعت بموت النبي ﷺ ، فقبل في الجواب أن رقت الرؤيا من النبي ﷺ فهي جزء من أجزاء النبوة حقيقة وإن وقعت من غير النبي فهي جزء من أجزاء النبوة على سبيل الجواز . وقال الخطابي قيل معناه إن الرؤيا نجى على موافقة النبوة لا أنها جزء باقي من النبوة ، وقبل المعنى لها جزء من علم النبوة لأن النبوة وإن انقطعت فعلمها باقي ، وتذهب بقول مالك فيما حكاه ابن عبد البر أنه مثل : أي جزء الرؤيا كل أحد ؟ فقال أبا النبوة يلعب ؟ ثم قال : الرؤيا جزء من النبوة فلا يلعب بالنبوة . والجواب أنه لم يرد أنها نبوة باقية وإنما أراد أنها لما أشبهت النبوة من جهة الاطلاع على بعض الغيب لا ينبغي أن يتكلم فيها بغير علم . وقال ابن بطال : كون الرؤيا جزءاً من أجزاء النبوة مما يستعظم ولو كانت جزءاً من ألف جزء ، فيمكن أن يقال إن لفظ النبوة مأخوذ من الإنباء وهو الإعلام لفة ، فعل هذا قاله أن الرؤيا خبر صادق من الله لا كذب فيه كما أن معنى النبوة نبأ صادق من الله لا يجوز عليه الكذب ففاجهت الرؤيا النبوة في صدق الخبر . وقال المازري : يمتثل أن يراد بالنبوة في هذا الحديث الخبر بالغيب لا غير وإن كان يتبع ذلك إنذار أو تنبيه بالخبر بالغيب أحد ثمرات النبوة ، وهو غير مقصود لذاته لأنه يصح أن يبعث نبي بقرع الشرع وبين الأحكام وإن لم يخبر في طول عمره بالغيب ولا يكون ذلك قادراً في نبوة ولا مبطلاً للقصود منها ، والحق بالغيب من النبي لا يكون إلا صدقاً ولا يقع إلا حقاً ، وأما خصوص الحديث فهو : ما أطاع الله عليه نبيه لأنه يعلم من حقائق النبوة ما لا يعلمه

غيره . قال : وقد سبق هذا الجواب جماعة لم يكشفوه ولم يحفظوه . وقال القاضي أبو بكر بن العربي :  
أجزاء النبوة لا يعلم حقيقةها الا ملك أرنبى ، وإنما القدر الذى أراد النبى ﷺ أن بين أن الرؤيا جزء من أجزاء  
النبوة فى الجملة لأن فيها اطلاعا على الغيب من وجه ما ، وأما تفصيل النبوة فيختص بمعرفة درجة النبوة . وقال  
المازوى : لا يلزم العالم أن يعرف كل شئ جملة وتفصيلا ، فقد جعل الله للعالم حدا يقف عنده ، فنه ما يعلم المراد  
به جملة وتفصيلا ، ومنه ما يعلمه جملة لا تفصيلا ، وهذا من هذا القبيل . وقد تكلم بعضهم على الرواية المشهورة  
وأبدي لها مناسبة فقل ابن بطال عن أبى سعيد السفاقي أن بعض أهل العلم ذكر أن الله أوحى الى نبيه فى المنام  
سنة أشهر ، ثم أوحى اليه بعد ذلك فى اليقظة بقية مدة حياته ، ونسبها من الوحى فى المنام جزء من ستة وأربعين  
جزءا لانه شأ من النبوة ثلاثا وعشرين سنة على الصحيح ، قال ابن بطال : هذا التأويل يفسد من وجهين :  
أحدهما أنه قد اختلف فى قدر المدة التى بعد بعثة النبى ﷺ الى موته ، والثانى أنه يبق حديث السبعين جزءا  
بغير معنى . قلت : ويضاف اليه بقية الأعداد الواقعة . وقد سبقه الخطاين الى إنكار هذه المناسبة فقال : كان  
بعض أهل العلم يقول فى تأويل هذا العدد قولاً لا يكاد يتحقق ، وذلك أنه ﷺ أقام بعد الوحى ثلاثا وعشرين سنة  
وكان يوحى اليه فى منامه ستة أشهر وهى نصف سنة ففى جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة ، قال الخطاين :  
وهذا وإن كان وجهاً تحتمله قسمة الحساب والعدد فأول ما يجب على من قاله أن يثبت بما ادعاه خبراً ، ولم يسمع فيه  
أمر ولا ذكر مدعيه فى ذلك خبراً ، فكأنه قاله على سبيل الظن والظن لا يبنى من الحق شيئاً ، وإن كانت هذه المدة  
محسوبة من أجزاء النبوة على ما ذهب اليه فليحقق بها سائر الأوقات التى كان يوحى اليه فيها فى منامه فى طول المدة  
كما ثبت ذلك عنه فى أحاديث كثيرة جليلة القدر ، والرؤيا فى أحد وفى دخول مكة فإنه يتلفق من ذلك مدة أخرى  
وتزاد فى الحساب فتبطل القسمة التى ذكرها ، قال : فدل ذلك على ضغف ما تأوله المذكور ، وليس كل ما غنى علينا  
عليه لا يلزمنا حجته كأعداد الركعات وأيام الصيام ورمى الجار قاما لا تصل من علمها إلى أمر يوجب حصرها تحت  
أعدادها ، ولم يقدح ذلك فى موجب اعتقادنا الزوم ، وهو كقوله فى حديث آخره الهدى الصالح والسمت  
الصالح جزء من خمسة وعشرين جزءا من النبوة ، فإن تفصيل هذا العدد وحصر النبوة متعذر ، وإنما فيه أن هاتين  
الحصلتين من جملة هدى الأنبياء وسمتهم ، فكذلك معنى حديث الباب المراد به تحقيق أمر الرؤيا وأنها ما كان  
الأنبياء عليه وأنها جزء من أجزاء العلم الذى كان يأتهم والأنباء التى كان ينزل بها الوحى عليهم ، وقد قبل جماعة  
من الأئمة المناسبة المذكورة وأجابوا عما أورده الخطاين ، أما الدليل على كون الرؤيا كانت ستة أشهر فهو أن  
ابتداء الوحى كان على رأس الأربعين من عمره ﷺ كما جزم به ابن ابيح وغيره وذلك فى ربيع الأول ونزول  
جبريل اليه وهو بقار حراء كان فى رمضان وبينهما ستة أشهر ، وفى هذا الجواب نظر لأنه على تقدير تسليمه ليس  
فيه تصريح بالرؤيا ، وقد قال النوى : لم يثبت أن زمن الرؤيا للنبى ﷺ كان ستة أشهر وأما ما ألزمه به من تلفيق  
أوقات المراتى وضماها الى المدة فإن المراد وحى المنام المتتابع ، وأما ما وقع منه فى غضون وحى اليقظة فهو يسير  
بالنسبة الى وحى اليقظة فهو مغمور فى جانب وحى اليقظة فلم يعتبر بمدته ، وهو نظير ما اعتمدوه فى نزول الوحى ،  
وقد أطلعوا على تقسيم النزول الى مكى ومدنى قطعا فالسكى ما نزل قبل الهجرة ولو وقع بغيرها مثلاً كالطائف ونخلة  
والمدنى ما نزل بعد الهجرة ولو وقع بغيرها كما فى الغزوات وسفر الحج والعمرة حتى مكة . قلت : وهو





النبوة ، وذلك الجزء بكثرة مرة وبقل أخرى بحسب فهمه ، فأعلام من يكون بينه وبين درجة النبوة أقل ما ورد من العدد ، وأدناهم الاكثر من العدد ، ومن عداها ما بين ذلك . وقال القاضي عياض : ويحتمل أن تكون هذه التجزئة في طرق الوحي ، اذ منه ما سمع من الله بلا واسطة ، ومنه ما جاء بواسطة الملك ، ومنه ما أتى في القلب من الإلهام ، ومنه ما جاء به الملك وهو هل صورته أو على صورة آدمي معروف أو غير معروف ، ومنه ما أتاه به في النوم ، ومنه ما أتاه به في صلصلة الجرس ، ومنه ما يلقيه روح القدس في روعه ، الى غير ذلك مما وقفنا عليه وما لم نقف عليه ، فتسكون تلك الحالات اذا عُدَّت انتهت الى العدد المذكور . قال القرطبي في « المفهم » : ولا يخفى ما فيه من التكلف والتساهل ، فان تلك الاعداد انما هي أجزاء النبوة ، واكثر الذي ذكره إنما هي أحوال لغير النبوة لكونه يعرف الملك أو لا يعرفه ، أو يأتيه هل صورته أو على صورة آدمي . ثم مع هذا التكلف لم يبلغ عدد ما ذكره عشرين فضلاً عن سبعين . قلت : والذي نحاه القاضي سبقه إليه الحلبي ، فنرات في مختصره للشيخ علاء الدين القونوي بخطه ما نصه : ثم إن الأنبياء يختصون بآيات يؤيدون بها ليعتبروا بها عن ايس مثاهم ، كما تميزوا بالعلم الذي أوتوه ، فيسكون لهم الخصوص من وجهين : فإما هو في حين التعليم هو النبوة ، وما هو في حين التأيد هو حجة النبوة . قال : وقد قصد الحلبي في هذا الموضع بيان كون الرؤيا الصالحة جزءاً من ستة وأربعين جزءاً من النبوة فذكر وجوهاً من الخصائص العلمية للأنبياء تكلف في بعضها حتى أنها ما الى العدد المذكور ، فتسكون الرؤيا واحداً من تلك الوجوه ، فأعلاما تكليم الله بغير واسطة ، ثانياً الإلهام بلا كلام بل يجد علم شيء في نفسه من غير تقدم ما يوصل إليه بحس أو استدلال ، ثالثاً الوحي على لسان ملك يراه فيكمه ، رابعاً نفث الملك في روعه وهو الوحي الذي يخص به القلب دون السمع ، قال : وقد نفث الملك في روع بعض أهل الصلاح ليكون بنحو الاطماع في الظفر بالعدو والترغيب في الشيء والترهيب من الشيء فيزول عنه بذلك وسوسة الشيطان بحضور الملك لا بنحو اني علم الاحكام والوعود والوعيد فانه من خصائص النبوة ، خامساً لما كان عنه فلا يعرض له فيه عارض أصلاً ، سادساً قوة حفظه حتى يسمع السورة الطويلة فيحفظها من مرة ولا ينسى منها حرفاً ، سابعاً دصمته من الخطأ في اجتهاده ، ثامناً ذكاءه حتى يسمع حتى يسمع من الاستنباط ، تاسعاً ذكاءه بصره حتى يكاد يهصر الشيء من أعفى الأرض ، عاشراً ذكاءه سمعه حتى يسمع من أعفى الأرض ما لا يسمعه غيره ، حادياً عشرها ذكاءه كما وقع ليعقوب في قيص يوسف ، ثاني عشرها قوّة جسده حتى سار في ليلة مسيرة ثلاثين ليلة ، ثالث عشرها هروجه الى السموات ، رابع عشرها مجيء الوحي له في مثل صلصلة الجرس ، خامس عشرها تكليم الشاة ، سادس عشرها إنطاق النباتات ، سابع عشرها إنطاق الجذع ، ثامن عشرها إنطاق الحجر ، تاسع عشرها إلهامه هواه الدنّب أن يفرض له رزقاً ، العشرون إلهامه رغاء الجهد ، الحادى والعشرون أن يسمع الصوت ولا يرى المتكلم ، الثانية والعشرون تمكينه من مشاهدة الجن ، الثالثة والعشرون تمثيل الاشياء المضيئة له كما مثل له بيت المقدس صبيحة الاسراء ، الرابعة والعشرون حدوث أمر يعلم به الهاتفة كما قال في النافذة لما بركت في الحديبية « حبسها حابس الفيل » ، الخامسة والعشرون استدلاله باسمه على أمر كما قال لما جاءهم سهيل بن عمرو قد سهل لكم الأمر ، السادسة والعشرون أن يطر شيئاً علوياً فيستدل به على أمر يقع في الأرض كما قال « ان هذه السحابة لتسفل بنصر بني كعب » ، السابعة والعشرون رؤيته من وراءه ، الثامنة والعشرون اطلاعاً على أمر وقع لمن مات قبل أن يموت

كما قال في حنظلة ، رأيت الملائكة تغسله وكان قتل وهو جنب ، التاسعة والعشرون أن يظهر له ما يستدل به على قروح مستقبل كما جاء ذلك يوم الحندق ، الثلاثون اطلاعه على الجنة والنار في الدنيا ، الحادية والثلاثون الفراسة ، الثانية والثلاثون طوابة الشجرة حتى انتقلت برؤسها وغصونها من مكان الى مكان ثم رجعت ، الثالثة والثلاثون قصة الظبية وشكواها له ضرورة خشفها الصغير ، الرابعة والثلاثون تأويل الرؤيا بحيث لا يخطئ ، الخامسة والثلاثون الحور في الرطب وهو على النخل أنه يحيى كذا وكذا وسقام من التريلاء كما قال ، السادسة والثلاثون الهداية إلى الأحكام ، السابعة والثلاثون الهداية إلى سياسة الدين والدنيا ، الثامنة والثلاثون الهداية إلى هيئة العالم وتركيبه التاسعة والثلاثون الهداية إلى مصالح البدن بأنواع الطب ، الأربعون الهداية إلى وجوه الفرياح ، الحادية والأربعون الهداية إلى الصناعات النافعة ، الثانية والأربعون الاطلاع على ما سيكون ، الثالثة والأربعون الاطلاع على ما كان عالم ينفه أحد قبله ، الرابعة والأربعون التوقيف على أسرار الناس ومخبايهم ، الخامسة والأربعون تعليم طرق الاستدلال ، السادسة والأربعون الاطلاع على طريق التلطف في المعاشرة ، قال : فقد بلغت خصائص النبوة فيما مرجه العلم ستة وأربعين وجهاً ليس منها وجه إلا وهو يصلح أن يكون مقارباً للرؤيا الصالحة التي أخبر أنها جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة ، والسكندر منها وإن كان قد يقع لغير النبي لكنه لذي لا يخطئ أصلاً وأخبره قد يقع فيه الخطأ والله أعلم . وقال الغزالي في كتاب الغفر والرهق من الأحياء ، لما ذكر حديث يدخل الفقراء الجنة قبل الأغنياء بحسنة عام ، وفي رواية بأربعين سنة قال : وهذا يدل على تفاوت درجات الفقراء فكان الفقير الحريص على جزء من خمسة وعشرين جزءاً من الفقير الزاهد لأن عنده لسيبة الأربعين إلى الخبيثة ، ولا يظن أن تقدير النبي ﷺ يتجزأ على لسانه كيف ما اتفق بل لا ينطق إلا بحقيقة الحق وهذا كقوله الرؤيا الصالحة من رجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة ، فإنه تقدير تحقيق ، لكن ليس في قوة غيره أن يعرف حلة تلك النسبة إلا بتعمين ، لأن النبوة عبارة عما يختص به النبي ويفارق به غيره ، وهو يختص بأنواع من الخواص منها أنه يعرف حقائق الأمور المتعلقة بالله وصفاته وملائكته والدار الآخرة لا كما يعلمه غيره بل عنده من معرفة المعلومات وزيادة اليقين والتحقيق ما ليس عند غيره ، وله صفة تتم له بها الأفعال الخارقة للعادات كالصفة التي بها تتم لغيره الحركات الاختيارية ، وله صفة يبهض بها الملائكة ويشاهد بها الملائكة كالصفة التي يفارق بها البصير الأعلى ، وله صفة بها يدرك ما سيكون في الغيب ويطلع بها ما في الخلق المحفوظ كالصفة التي يفارق بها الذكي البليد ، فمنه صفات كالات نائمة النبي يمكن انقسام كل واحدة منها إلى أقسام بحيث يمكننا أن نقسمها إلى أربعين وإلى خمسين وإلى أكثر ، وكذا يمكننا أن نقسمها إلى ستة وأربعين جزءاً بحيث تقع الرؤيا الصحيحة جزءاً من جملتها لكن لا يرجع إلا إلى ظن وتخمين لا أنه الذي أورده النبي ﷺ حقيقة . انتهى ملخصاً . وأظنه أشار إلى كلام الحلبي فإنه مع تكلفه ليس على يقين أن الذي ذكره هو المراد والله أعلم . وقال ابن الجوزي : لما كانت النبوة تتضمن اطلاعا على أمور يظهر تحقيقها فيما بعد وقع تشبيه رؤيا المؤمن بها ، وقيل إن جماعة من الأنبياء كانت أجرتهم وحيا في المنام فقط ، وأكثرهم ابتدئ بالوحى في المنام ثم رفقوا إلى الوحى في اليقظة فهذا بيان مناسبة تشبيه المنام الصادق بالنبوة ، وأما خصوص العدد المذكور فتشكك فيه جماعة فذكر المناسبة الأولى وهي أن مدة وحى المنام إلى انبيائنا كانت ستة أشهر وقد تقدم ما فيه ، ثم ذكر أن الأحاديث اختلفت في العدد المذكور قال : فقل هذا تكون رؤيا المؤمن مختلفة أدلها ستة وأربعون وأدناها سبعون ، ثم ذكر المناسبة التي ذكرها الطبري .

وقال القرطبي في «المفهم» : يحتمل أن يكون المراد من هذا الحديث أن المنام الصادق خصلة من خصال النبوة كما جاء في الحديث الآخر «التؤدة والاقتصاد وحسن الصمت جزء من ستة وعشرين جزءا من النبوة» أي النبوة بمجموع خصال مبلغ أجزائها ذلك وهذه الثلاثة جزء منها ، وعلى مقتضى ذلك يكون كل جزء من الستة والعشرين ثلاثة أشياء فإذا ضربنا ثلاثة في ستة وعشرين انتهت إلى ثمانية وسبعين فيصح لنا أن عدد خصال النبوة من حيث آحادها ثمانية وسبعون قال : ويصح أن يسمى كل اثنين منها جزءا فيكون العدد بهذا الاعتبار تسعة وثلاثين ، ويصح أن يسمى كل أربعة منها جزءا فتكون تسعة عشر جزءا ونصف جزء فيكون اختلاف الروايات في العدد بحسب اختلاف اعتبار الأجزاء ، ولا يلزم منه اضطراب . قال وهذا أشبه ما وقع لي في ذلك مع أنه لم ينشرح به الصدر ولا أطمأت إليه النفس . قلت : وتامه أن يقول في الثمانية والسبعين بالنسبة لرواية السبعين ألقى فيها الكسر وفي التسعة والثلاثين بالنسبة لرواية الأربعين جبر الكسر ، ولا تحتاج إلى العدد الأخير لما فيه من ذكر النصف ، وما عدا ذلك من الأعداد قد أشار إلى أنه يعتبر بحسب ما يقدر من الحاصل ، ثم قال : وقد ظهر لي وجه آخر وهو أن النبوة معناها أن الله يطلع من يشاء من خلقه على ما يشاء من أحكامه ووجبه إما بالمكاملة وإما بواسطة الملك ولما باقاه في القلب بغير واسطة ، لكن هذا المعنى المسمى بالنبوة لا يخص الله به إلا من خصه بصفات كمال نوعه من المعارف والمعلوم والفضائل والآداب مع تزهده عن النقائص أطلق على تلك الحاصل نبوة كما في حديث «التؤدة والاقتصاد» أي تلك الحاصل من خصال الأنبياء ، والأنبياء مع ذلك متفاضلون فيما قال تعالى ﴿ وازدنا فضلنا ببعض النبيين على بعض ﴾ ومع ذلك فالصدق أعظم أوصافهم بقطر ومنا ، فمن تأمل بهم في الصدق حصل من رؤياه على الصدق ثم لما كانوا في مقامهم متفاوتين كان أتباعهم من الصالحين كذلك ، وكان أقل خصال الأنبياء ما إذا اعتبر كان ستة وعشرين جزءا وأكثرها ما يبلغ سبعين ، وبين العديدين مراتب مختلفة بحسب ما اختلفت ألفاظ الروايات ، وعلى هذا فن كان من غير الأنبياء في صلاحه وصدقه على رتبة تناسب حاله في من الأنبياء كانت رؤياه جزءا من نبوة ذلك النبي ، ولما كانت كالاتهم متفاوتة كانت نسبة أجزاء منامات الصادقين متفاوتة على ما فصلناه ، قال : وبهذا يندفع الاضطراب إن شاء الله . وذكر الشيخ أبو محمد بن أبي جرة وجه آخر ملخصه أن النبوة لها وجوه من الفوائد الدنيوية والأخروية خصوصا وعموما ، منها ما يعلم ومنها ما لا يعلم ، وليس بين النبوة والرؤيا نسبة إلا في كونها حقا فيكون مقام النبوة بالنسبة لمقام الرؤيا بحسب تلك الأعداد راجعة إلى درجات الأنبياء ، فمنبتها من أعلام وهو من ضم له إلى النبوة الرسالة أكثر ما ورد من العدد ، ومنبتها إلى الأنبياء غير المرسلين أقل ما ورد من العدد وما بين ذلك ، ومن ثم أطلق في الخبر النبوة ولم يقيد بها بنبوة نبي بعينه . ورأيت في بعض الشروح أن معنى الحديث أن المنام شها بما حصل للنبي وتميز به عن غيره بجزء من ستة وأربعين جزءا ، فهذه هذه مناسبات لم أر من جمعها في موضع واحد ، فله الحمد على ما ألهم وعلم . ولم أقف في شيء من الأخبار على كون الإلهام جزءا من أجزاء النبوة مع أنه من أنواع الوحى ، إلا أن ابن أبي جرة تعرض لشيء منه كما ذكره في «باب من رأى النبي ﷺ» ، إن شاء الله تعالى .

### ٣ - باب الرؤيا من الله

٦٩٨٤ - حدثنا أحمد بن بروس حدثنا زهير حدثنا يحيى هو ابن سعيد قال سمعت أبا سلمة قال قال

« سمعت أبا قتادة عن النبي ﷺ قال : الرؤيا الصادقة من الله ، والحلم من الشيطان »

٦٩٨٥ - **حَدَّثَنَا** هَذَا **ابن يوسف** حَدَّثَنَا **البيهقي** حَدَّثَنَا **ابن الهاد** عن **عبد الله بن خباب** « عن أبي سعيد الخدري أنه سمع النبي ﷺ يقول : إذا رأى أحدكم رؤيا يُحِبُّهَا فأنما هي من الله ، فليحمد الله عليها وليحدث بها ، وإذا رأى غير ذلك مما يكره فأنما هي من الشيطان فليستَمِمْهُ مِنْ شَرِّهَا وَلَا يَذْكُرْهَا لِأَحَدٍ فَانْهَا لَا تَضُرَّهُ »

**قوله** ( باب ) بالتأويل ( الرؤيا من الله ) أى مطلقاً ، وإن قيدت في الحديث بالصالحه فهو بالنسبة إلى مالا دخول للشيطان فيه ، وأما ما له فيه دخل فندبت إليه لمجة مجازية ، مع أن الكل بالنسبة إلى الحق والتقدير من قبل الله ، وإضافة الرؤيا إلى الله لتشريف ، ويحتمل أن يكون أشار إلى ماورد في بعض طرقه كما سيئنه ، وظاهر قوله « الرؤيا من الله والحلم من الشيطان » أن اتى تضاف إلى الله لا يقال لها حلم والتي تضاف للشيطان لا يقال لها رؤيا ، وهو تصرف شرعى ، والا فالكل يسمى رؤيا ، وقد جاء في حديث آخر « الرؤيا ثلاث ، أطلق على كل رؤيا ، وسيأتى بيانه في « باب القيد في المنام » . وذكر فيه حديثين : الحديث الأول حديث أبي قتادة ، وزده في السند هو ابن معاوية أبو خيثمة الجني . ويحيى بن سعيد هو الأنصارى . وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن . **قوله** ( الرؤيا الصادقة ) في رواية الكشميني « الصالحة » وهو الذى وقع في معظم الروايات ، وسقط الوصف من رواية أحد ابن يحيى الحلواني عن أحد بن يونس شيخ البخارى فيه أخرجه أبو نعيم في المستخرج بلفظ « الرؤيا من الله » كاترجمة . وكذا في الطب من رواية سليمان بن بلال والاسماعيل من رواية الثوري وبشر بن الفضل . ويحيى القطان كلهم عن يحيى بن سعيد ، ولمسلم من رواية الزهري عن أبي سلمة كما سيأتى قريباً مثله ، ووقع في رواية عبد ربه بن سعيد عن أبي سلمة كما سيأتى في باب إذا رأى ما يكره « الرؤيا الحسنة من الله » ووقع عند مسلم من هذا الوجه « الصالحة » زاد في هذه الرواية « فإذا رأى أحدكم ما يحب فلا يخبر به إلا من يحب » ولمسلم في رواية من هذا الوجه « فإن رأى رؤيا حسنة فليبشر ولا يخبر إلا من يحب » وقوله فليبشر بفتح التحتانية وسكون الموحدة وضم الماهجمة من البشرى ، وقبل بنون بدل الموحدة أى يحدث بها ، وزعم هياض أنها تصحيف ، ووقع في بعض النسخ من مسلم « فليستر » بجملة ومثناة من السر ، وفي حديث أبي رزين عند الترمذى « ولا يقصها إلا على واحد » بتشديد الهمزة اسم فاعل من الود « أو ذى رأى » وفي أخرى « ولا يحدث بها إلا لبيباً أو حبيباً » وفي أخرى « ولا يقص الرؤيا إلا على عالم أو ناصح » قال القاضي أبو بكر بن العربي : أما العالم فإنه يؤولها له على الخير مهما أمكنه ، وأما الناصح فإنه يرشد إلى ما ينفعه ويعينه عليه ، وأما اللبيب وهو العارف بتأويلها فإنه يعلم بما يعول عليه في ذلك أو يسكت ، وأما الحبيب فإن عرف خيرا قاله وإن جهل أو شك سكت . قلت : والأول الجمع بين الروایتين فإن اللبيب صبر به عن العالم والحبيب عبر به من الناصح ، ووقع عند مسلم في حديث أبي سعيد في حديثي الباب « فليحمد الله عليها وليحدث بها » . **قوله** ( والحلم من الشيطان ) كذا اختصره ، وسيأتى ضبط الحلم ومعناه في « باب الحلم من الشيطان » از شاء الله تعالى ، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج عن الطائفة المشار إليها أزاؤه فإذا رأى أحدكم

شيئا يكرهه فليفت عن شماله ثلاث مرات ويتعوذ بالله من شرها وإذا قاما لاتضره ، وكذا مضى في الطلب من رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد ، وسيأتي المصنف في « باب الحلم من الشيطان » من طريق ابن شهاب عن أبي سلة بلفظ « فإذا لم أحدكم الحلم يكرهه فليصق عن يساره ويستعد بالله منه فلن يضره ، ولمسلم من هذا الوجه « عن يساره حين يهب من نومه ثلاث مرات ، وسيأتي في « باب من رأى النبي ﷺ » من طريق عبيد الله بن أبي جعفر عن أبي سلة بلفظ « فن رأى شيئا يكرهه فليفت عن شماله ثلاثا ويتعوذ من الشيطان قائما لاتضره ، ومن رواية عبد ربه بن سعيد عن أبي سلة الآتية في « باب إذا رأى ما يكره » بلفظ « وإذا رأى ما يكره فليتعوذ بالله من شرها ومن شر الشيطان وليتقل ثلاثا ولا يحدث بها أحدا قائما لن يضره ، وهذه أهم الروايات عن أبي سلة لفظا ، قال الملب : سعى الشارح الرؤيا الخالصة من الاضغاث سالحة وصادقة وأضافها إلى الله ، وسعى الاضغاث حلما وأضافها إلى الشيطان إذ كانت مخلوقة على شاكلته فأعلم الناس بكيد وأرشدهم إلى دفعه لئلا يلفنوه أربه في تجوزيهم والتحويل عليهم ، وقال أبو عبد الملك : أضيفت إلى الشيطان لكونها على هواه ومراده ، وقال ابن أبي الأثري يخلق الله الرؤيا الصالحة بمحضرة الملك ، ويخلق الرؤيا التي تقابلها بمحضرة الشيطان ، فمن ثم أضيفت إليه ، وقيل أضيفت إليه لانه الذي يخيل بها ولا حقيقة لها في نفس الأمر . الحديث الثاني عن أبي سعيد الخدري ، **قوله** (حدثني ابن الهادي) هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن عبيد الله بن شداد بن الهاد البجلي ، وسيأتي منسوبا في « باب إذا رأى ما يكره » . **قوله** (قائما هي من الله) في الرواية المذكورة ، قائما من الله ، فليحمد الله عليها وليتحدث بها ، وفي رواية الكشممهي « فليتحدث ، ومثله في الرواية المذكورة . **قوله** ( وإذا رأى غير ذلك مما يكره قائما هي من الشيطان فليستعد ) زاد في نسخة « والله » . **قوله** ( ولا يذكرها لأحد قائما لاتضره ) في رواية الكشممهي في « باب إذا رأى ما يكره » قائما لن يضره ، لحاصل ما ذكر من أدب الرؤيا الصالحة ثلاثة أشياء : أن يحمد الله عليها ، وأن يستبشر بها ، وأن يتحدث بها لئلا يضره ، وأما ما ذكر من أدب الرؤيا المكروهة أربعة أشياء : أن يتعوذ بالله من شرها ، ومن شر الشيطان ، وأن يتقل حين يهب من نومه عن يساره ثلاثا ، ولا يذكرها لأحد أصلا . ووقع عند المصنف في « باب التقييد في المنام » عن أبي هريرة عامة وهي الصلاة والمطه ، فن رأى شيئا يكرهه فلا يقصه على أحد وليقم فلا يصل ، لكن لم يصرح البخاري بوصله وصرح به مسلم كما سيأتي بيانه في باب « وغفل القاضي أبو بكر بن العرب فقال : زاد الترمذي على الصحيحين بالأمير بالصلاة انتهى ، وزاد مسلم سادسة وهي التحول عن جنبه الذي كان عليه فقال « حدثنا قتيبة حدثنا ليث وحدثنا ابن رباح أنبأنا الليث عن أبي الزبير عن جابر رفعه إذا رأى أحدكم الرؤيا يكرهها فليصق على يساره ثلاثا وليستعد بالله من الشيطان ثلاثا وليتحول عن جنبه الذي كان عليه » وقال قبل ذلك « حدثنا قتيبة ومحمد بن رافع عن الليث بن سعد وحدثنا محمد بن المنفي حدثنا عبد الوهاب وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد الله بن محمد كاهن عن يحيى بن سعيد بهذا الإسناد ، يعني عن أبي سلة عن أبي قتادة مثل حديث سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد ، وزاد ابن رافع في هذا الحديث « وليتحول عن جنبه الذي كان عليه ، وذكر بعض الحفاظ أن هذه الزيادة إنما هي في حديث الليث عن أبي الزبير كما انفق عليه قتيبة وابن رافع ، وأما طريق يحيى بن سعيد في حديث أبي قتادة فليست فيه ولذلك لم يذكرها قتيبة ، وفي الجملة فتكمل الآداب ستة الأربع الماضية والصلاة والتحول ، ورأيت في بعض الشروح

ذكر سابعة وهي قراءة آية الكرسي ولم يذكر لذلك مستندا فان كان أخذه من عموم قوله في حديث أبي هريرة ولا يقربك شيطان فيمتجه وينبض أن يقرأها في صلاته المذكورة ، وسيأتي ما يتعلق بأدب العابر ، وقد ذكر العلماء حكمة هذه الأمور : فاما الاستعاذة بالله من شر ما فواضع وهي مشروعة عند كل أمر يكره ، وأما الاستعاذة من الشيطان فلما وقع في بعض طرق الحديث أنها منه وأنه يحيل بها لقصد تخمين الآدمي والنهويل عليه كما تقدم ، وأما التفل فقال عياض أمر به طردا للشيطان الذي حضر الرؤيا المكروهة تحقيرا له واستعدادا ، وخصت به البسار لأنها محل الأفتار ونحوها . قلت : والتثنية لنا كيد . وقال القاضي أبو بكر بن العربي : فيه إشارة الى أنه في مقام الرقية ليتقرر عند النفس دفعها وعبر في بعض الروايات بأنصاق إشارة ، الى استعداده ، وقد ورد بثلاثة الفاظ التفت والتفل والبصق ، قال النووي في الكلام على التفت في الرقية تبعا لعياض : اختلف في التفت والتفل فقل هما بمعنى ولا يكونان الا بريق ، وقال أبو عبيد : يشترط في التفل بريق يسير ولا يكون في التفت ، وقيل عكسه ، وسقط عاتقة عن التفت في الرقية فقالت : كما يتفت كل الزبيب لا بريق معه . قال : ولا اعتبار بما يخرج منه ، من بلة بغير قصد ، قال : وقد جاء في حديث أبي سعيد في الرقية بفاتحة الكتاب ولجعل يجمع براهقه ، قال عياض : وقائدة التفل التبرك بذلك الرطوبة والهواء والتفت للمباشرة للرقية المفارن للذكر الحسن كما يتبرك بفاتحة ما يكتب من الذكر والاسماء ، وقال النووي أيضا : أكثر الروايات في الرؤيا « فلينفث » وهو نفخ لطيف بلا ريق فيكون التفل والبصق محمولين عليه مجازا . قلت : لكن المطلوب في المرضدين مختلف ، لأن المطلوب في الرقية التبرك برطوبة الذكر كما تقدم ، والمطلوب هنا طرد الشيطان وإظهار احتفاره واستعداده كما قلناه هو من عياض كما تقدم ، فالذي يجمع الثلاثة الحل على التفل فإنه نفخ منه ريق لطيف ، فبالنظر إلى النفخ قبل له تفت وبالنظر الى الريق قبل له بصاق . قال النووي وأما قوله : فانما لا تنضره ، فمناه أن الله جعل ما ذكر سببا للسلامة من المكروه المترتب على الرؤيا كما جعل الصدقة وقاية المال انتهى . وأما الصلاة فلما فيها من التوجه الى الله والرجاء اليه ، ولأن في التحريم بها حصمة من الأسواء وبها تكمل الرغبة وتصح الطلبة لقرب المعلى من ربه عند سجوده ، وأما التحول للمتناول يتحول تلك الحال التي كان عليها . قال النووي : وينبغي أن يجمع بين هذه الروايات كلها ويعمل بجميع ما تضمنته ، فان اقتصر على بعضها أجراه في دفع ضررها باذن الله تعالى كما صرح به الأحاديث . قلت : لم أر في شيء من الأحاديث الانتصار على واحدة ، نعم أشار المذهب الى أن الاستعاذة كافية في دفع شرها وكأنه أخذه من قوله تعالى ( فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ، إنه ليس له سلطان على الذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون ) فيحتاج مع الاستعاذة الى صحة الترجه ولا يكفي اسرار الاستعاذة باللسان ، وقال القرطبي في « المفهم » : الصلاة تجمع ذلك كله ، لأنه إذا قام فصل تحول عن جنبه وبصق ونفث عند المضمضة في الوضوء واستعاذ قبل القراءة ثم دعا الله في أقرب الأحوال اليه فكيفيه الله شرها بمنه وكرمه . وورد في صفة التعموذ من شر الرؤيا أثر صحيح أخرجه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وعبد الرزاق بأسانيد صحيحة عن ابراهيم النخعي قال : إذا رأى أحدا في منامه ما يكره فليقل إذا استيقظ : أعوذ بما طأنت به ملائكة الله ورسوله من شر رؤيائي هذه أن يصيبي فيما أكره في ديني ودنياي ، ، وورد في الاستعاذة من التحويل في المنام ما أخرجه مالك قل : ياغي ان خالد بن الوليد قال : يا رسول الله إني أروى في المنام فقال : قل أعوذ بكلمات الله التامات من شر نفسيه وعذابه وشر عباده ومن همزات الشياطين وأن يحضرون ،

وأخبره الندائي من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : كان خالد بن الوليد يفرع في منامه ، فذكر نحوه وزادني أوله : إذا اضطجعت فقل : باسم الله ، فذكره ، وأصله عند أبي داود والترمذي وحسنه والحاكم وصححه ، واستثنى الداودي من عموم قوله : إذا رأى ما يكره ، ما يكون في الرؤيا الصادقة لكونها قد تقع انذارا كما تقع تبشيرا وفي الانذار نوع ما يكرهه الرائي فلا بشرع إذا عرف أنها صادقة ما ذكره من الاستمادة ونحوها ، واستند إلى ما ورد من مرآت النبي ﷺ كالبقر التي تنحر ونحو ذلك ، ويمكن أن يقال : لا يلزم من ترك الاستمادة في الصادقة أن لا يتحول من جنبه ولا أن لا يصل ، فقد يكون ذلك - فيما لدفع مكروه الانذار مع حصول مقصود الانذار ، وأيضا فالمندورة قد ترجع إلى معنى المبشرة لأن من أنذر بما سيوقع له ولو كان لا يسهل أحسن حالا ممن هجم عليه ذلك فله يزهج - الا يزهج من كان يعلم بوقوعه فيكون ذلك تخفيفا عنه ورفقا به ، قال الحكم الترمذي : الرؤيا الصادقة أصليا حتى تخبر عن الحق وهو بشرى وانذار ومما يفتقر لكونه حونا لما تدب إليه ، قال : وقد كان غالب أمور الأولين الرؤيا إلا أنها قلت في هذه الأمة لمظلم ما جاء به فيها من الوحى ولكثرة من في أمته من الصديقين من المحدثين بفتح الدال وأهل اليقين . فاكشفوا بكثرة الإلهام والملمين عن كثرة الرؤيا التي كانت في المتقدمين . وقال القاضي عياض : يحتمل قوله الرؤيا الحسنة والصالحة أن يرجع إلى حسن ظاهرها أو صدقها ، كما أن قوله الرؤيا المكروهة أو السوء يحتمل سوء الظاهر أو سوء التأويل ، وأما كتبها مع أنها قد تكون صادقة تخفيت حكمتها ، ويحتمل أن يكون لغاية تعجيل اشتغال سر الرائي بمكروه تفسيرها ، لأنها قد تطلى فإذا لم يخبر بها زال تعجيل روعها وتخوفها ويبقى إذا لم يبرها له أحد بين الطمع في أن لها تفسيراً حسناً ، أو الرجاء في أنها من الاضغاث فيكون ذلك أسكن لنفسه . واستبدل بقوله : ولا يذكرها على أن الرؤيا تقع على ما يبرهه ، وسيأتى البحث في ذلك في باب إذا رأى ما يكره ، أن شاء الله تعالى ، واستدل به على أن الوم تأثيراً في النفوس لأن النقل وما ذكر معه يدفع الوم الذي يقع في النفس من الرؤيا ، فهو لم يكن الوم تأثير لما أورد إلى ما يدفعه ، وكذا في النهي عن التحديث بما يكره أن يكره والأمر بالتحديث بما يحب أن يحب . قوله في حديث أبي سعيد ( وإذا رأى عهد ذلك بما يكره فأنما هي من الشيطان ) ظاهر الحصر أن الرؤيا الصالحة لا تشتمل على شيء مما يكرهه الرائي ، ويؤيده مقابلة رؤيا البشرى بالحلم وإضافة الحلم إلى الشيطان ، وعلى هذا في قول أهل التعبير ومن تبعهم إن الرؤيا الصادقة قد تكون بشرى وقد تكون انذارا نظر ، لأن الانذار غالبا يكون فيما يكره الرائي ، ويمكن الجمع بأن الانذار لا يلزم وقوع المكروه كما تقدم تقريره ، وبأن المراد بما يكره ما هو أعم من ظاهر الرؤيا وبما تعبّر به وقال القرطبي في المفهم ، ظاهر الخبر أن هذا النوع من الرؤيا يعني ما كان فيه تهويل أو تخويف أو تحزين هو المأمور بالاستعاذة منه لأنه من تخيلات الشيطان ، فإذا استأذ الرائي منه صادقا في التجاؤه إلى الله وقدر ما أمر به من النقل والتحول والصلاة أذهب الله عنه ما به وما يحتاجه من مكروه ذلك ولم يصبه منه شيء ، وقبل بل الخبر على عمومه فيما يكرهه الرائي بتناول ما يتسبب به الشيطان وما لا تسبب له فيه ، وفعل الأمور المذكورة مانع من وقوع المكروه كما جاء أن الدعاء يدفع البلاء والصدقة تدفع ميتة السوء وكل ذلك بقضاء الله وقدره . ولكن الأسباب عادات لا وجودات ، وأما ما يرى أحيانا ما يجب الرائي ولكنه لا يجمد في اليقظة ولا ما يدل عليه فإنه يدخل في قسم آخر وهو ما كان الحاطر به مشغولا قبل النوم ثم يحصل النوم فيراه فهذا قسم لا يضر ولا ينفع



## ٤ - باب الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة

٦٩٨٦ - **عز**نا حدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير - وأبى عليه خيراً لقبيته بالجماعة - عن أبيه حدثنا أبو ملفة عن أبي قتادة عن النبي ﷺ قال : الرؤيا الصالحة من الله ، والملم من الشيطان ، فإذا حلم أحدكم فليتموّد منه وليبصق عن شماله فإنها لا تضره ،  
وعن أبيه قال حدثنا عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي ﷺ . . . مثله

٦٩٨٧ - **عز**نا محمد بن بشار حدثنا محمد بن حاتم حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك عن عباد بن الصامت عن النبي ﷺ قال : رؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة .

٦٩٨٨ - **عز**نا يحيى بن قزعة حدثنا إبراهيم بن سعيد عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : رؤيا للمؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة . . . ورواه ثابت بن وهب وإسحاق بن عبد الله وشبيب عن أنس عن النبي ﷺ  
[الحديث ٦٩٨٨ - طريقه ل : ٧٠١٧]

٦٩٨٩ - **عز**نا إبراهيم بن حمزة حدثني ابن أبي حازم والدارقطني عن يزيد بن عبد الله بن خثاب عن أبي سعيد الخدري أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة .

**قوله** ( باب الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة ) هذه الترجمة لفظ آخر أحاديث الباب ، فكانت حل الرواية الأخرى بلفظ رؤيا المؤمن ، حل هذه المقيدة ، وسقطت هذه الترجمة للذوق وذكر أحاديثها في الباب الذي قبله ، وذكر فيه خمسة أحاديث : الحديث الأول . **قوله** ( حدثنا . . . ) حدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير وأبى عليه خيراً لقبيته بالجماعة ، وفي رواية القابلي بعد قوله خيراً قال لقبيته بالجماعة ، وقاعل أننى هو مسدد وهو جملة حالية كأنه قال أننى عليه خيراً حال تحديده عنه . وقد أننى عليه أيضاً إسحق بن أبي إسرائيل لما أخرجه الإسماعيلي من طريقه قال . حدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير وكان من خيار الناس وأهل الورع والدين . . . **قوله** ( عن أبيه ) هو خطاب على السند الذى قبله ، وفي رواية إسحق بن أبي إسرائيل المذكورة بعد أن ساق طريق أبي سلة قال . . . حدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير عن أبيه عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه مثل حديث أبي سلة وتقدم في صفة إبليس من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلة وحده عن أبي قتادة ، وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي خليفة عن مسدد كرواية البخاري عن مسدد ، ومن طريق إبراهيم الحربي عن مسدد بهذا السند فقال عن أبي هريرة بدل أبي قتادة ، ولعله كان عند أبي سلة ههنا ،

وكان عند مسدد على الوجهين ، فقد أخرجه ابن عدى عن رواية اسحق بن أبي اسرائيل بهذا السند إلى أبي سلمة فقال من أبي قتادة تارة وعن أبي هريرة أخرى ، وعن عبيد الله بن يحيى بن أبي كثير عن أبيه عن أبي سلمة عن أبي هريرة حديث ، رؤيا الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة ، أخرجه مسلم . قوله ( الرؤيا الصالحة من الله والحلم من الهيئان فإذا حلم أحدكم ) تقدم شرحه في الباب الذى قبله مستوفى ، وقد اعترضه الاسماعيلي فقال : ليس هذا الحديث من هذا الباب فى شيء ، وأخذ الزركشى فقال : ادخله فى هذا الباب لا وجه له بل هو ملحق بالذى قبله ، قلت : وقد وقع ذلك فى رواية الذى كما أشرت اليه ، ويحجب عن صنيع الأكثر بأب وجه دخوله فى هذه الترجمة الإشارة إلى أن الرؤيا الصالحة إنما كانت جزءا من أجزاء النبوة لكونها من الله تعالى بخلاف التى من الشيطان فإنها ليست من أجزاء النبوة ، وأشار البخارى مع ذلك إلى ما وقع فى بعض الطرق عن أبي سلمة عن أبي قتادة ، فقد ذكرت فى الباب الذى قبله أنه وقع فى رواية محمد بن ابراهيم التيمي عن أبي سلمة عن أبي قتادة فى هذا الحديث من الوبادة ، ورؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة . الحديث الثانى ، قوله ( حدثنا غندر ) هو محمد بن جعفر . قوله ( عن أنس ) فى رواية أحمد عن محمد بن جعفر المذكور بسنده المذكور ، سمعت أنس بن مالك يحدث عن عبادة ، وقد خالف قتادة غيره فلم يذكر عبادة فى السند وهو الحديث الثالث حديث أنس . قوله ( ورواه ثابت وحيد وإسحق بن عبد الله وشعيب عن أنس عن النبي ﷺ ) أى بغير واسطة ، فأما رواية ثابت فتأتى موصولة بعد خمسة أبواب من طريق عبد العزيز بن المختار عنه تلو حديث أوله من رأتى فى المنام فقد رأتى ، وقال فيه ، ورؤيا المؤمن ، ووصلها مسلم من طريق شعبة عن ثابت كذلك ، وأخرجها البزار وقال لا أعلم رواه عن ثابت إلا شعبة ، ورواية عبد العزيز ترد عليه ، ووقع فى أطراف المزي أن البخارى أخرجه فى التعبير معاقا فقال : رواه شعبة عن ثابت ، ولم أر ذلك فى البخارى ، وأما رواية حميد فوصلها أحمد عن محمد بن أبي عدى عنه ولفظ المتن مثل رواية قتادة وأما رواية إسحق وهو ابن عبد الله بن أبي طلحة فتقدمت قريبا وأما رواية شعيب وهو ابن الحبحاب بمثلين مفتوحين وموحدتين الأولى ساكنة فرويناها موصولة فى كتاب الروح لأبي عبد الله بن منده ، من طريق عبد الوارث بن سعيد وفى الجزء الرابع من فوائد أبي جعفر محمد بن عمرو الرزاز من طريق سعيد بن زيد كلاهما عن شعيب ولفظه مثل حميد وأشار الداقنى إلى أن الطريقةين صحيحان . الحديث الرابع حديث أبي هريرة من رواية الزهري عن سعيد بن المسيب عنه ولفظه مثل قتادة ، وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه فزاد فى أوله أن التى ألقا كيد ، وأخرجه من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ أبي سعيد آخر أحاديث الباب ، ومن طريق أبي سلمة ومن طريق همام كلاهما عن أبي هريرة بلفظ ، رؤيا الرجل الصالح ، بدل لفظ المؤمن . الحديث الخامس حديث أبي سعيد من رواية ابن أبي حازم والدارودى واسم كل منهما عبد العزيز واسم أبي حازم سلمة بن دينار واسم والدارودى محمد بن عبيد . ويبد شينهما هو المعروف بابن الهاد والسند كله مدنيون ولفظ المتن مثل الترجمة كما تقدم . قوله ( من النبوة ) قال بعض الشراح كذا هو فى جميع الطرق وليس فى شيء منها بلفظ من الرسالة ، بدل من النبوة ، قال وكأن المر فيه أن الرسالة تزيد على النبوة بقبليخ الأحكام للكافرين بخلاف النبوة المجردة فإنها اطلاع على بعض المخفيات وقد يقر بعض الأنبياء شريعة من قبله ولكن لا يأتى بحكم جديد مخالف لما قبله ، فيؤخذ من ذلك ترجيح القول بأن من رأى النبي ﷺ فى المنام فأمره بحكم يخالف حكم

الشرع المستقر في الظاهر أنه لا يكون مشروطاً في حقه ولا في حق غيره حتى يجب عليه تبليغه وسياً في بسط هذه المسألة في الكلام على حديثه من رآني في المنام فقد رآني ، إن شاء الله تعالى

### ٥ - باب المبشرات

٦٩٩٠ - **عنه** أبو البان أخبرنا شعيب عن الزهري حدثني سعيد بن المسيب « أن أبا هريرة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : لم يبق من النبوة إلا المبشرات . قالوا وما المبشرات ؟ قال : الرؤيا الصالحة » قوله ( باب المبشرات ) بكسر التين المعجمة جمع مبشرة وهي البشيرة ، وقد ورد في قوله تعالى ( لم البشري في الحياة الدنيا ) هي الرؤيا الصالحة ، أخرجه الترمذي وابن ماجه وصححه الحاكم من رواية أبي سلة بن عبد الرحمن عن عبادة بن الصامت ورواته ثقات إلا أن أبا سلة لم يسمعه من عبادة ، وأخرجه الترمذي أيضاً من وجه آخر عن أبي سلة قال : نبئت عن عبادة ، وأخرجه أيضاً من واحد وإسحق وأبو يعلى من طريق عطاء بن يسار عن رجل من أهل مصر عن عبادة ، وذكر ابن أبي حاتم عن أبيه أن هذا الرجل ليس بمعروف ، وأخرجه ابن مردويه من حديث ابن مسعود قال : سألت رسول الله ﷺ ، فذكر مثله ، وفي الباب عن جابر عند البزار وعن أبي هريرة عند الطبري وعن عبد الله بن عمرو عند أبي يعلى . قوله ( لم يبق من النبوة إلا المبشرات ) كذا ذكره باللفظ الدل على المعنى تحميقاً لوقوعه والمراد الاستقبال أى لا يبقى ، وقيل هو على ظاهره لأنه قال ذلك في زمانه واللام في النبوة للبعد والمراد نبوته ، والمعنى لم يبق بعد النبوة المختصة بي إلا المبشرات ، ثم فسرها بالرؤيا ، وصرح به في حديث عائشة عند أحمد باللفظ ، ولم يبق بعدى ، وقد جاء في حديث ابن عباس أنه ﷺ قال ذلك في مرض موته أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن أبيه عن ابن عباس « أن النبي ﷺ كشف الستارة ورأسه معصوب في مرضه الذي مات فيه والناس صفوف خلف أبي بكر فقال : يا أيها الناس إنه لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له ، الحديث . والنسائي من رواية زفر بن صعصعة عن أبي هريرة رفعه أنه : « ليس يبق بعدى من النبوة إلا الرؤيا الصالحة ، وهذا يؤيد التأويل الأول ، وظاهر الاستثناء مع ما تقدم من أن الرؤيا جزء من أجزاء النبوة أن الرؤيا نبوة وليس كذلك لما تقدم أن المراد تشبيه أمر الرؤيا بالنبوة ، أو لأن جزء الشيء لا يستلزم ثبوت وصفه له كن قال : أشهد أن لا إله إلا الله ، رافعا صوته لاسمى مؤذنا ولا يقال إنه أفن وإن كانت جزءا من الأذان ، وكذا لو قرأ شيئا من القرآن وهو قائم لاسمى مصليا وإن كانت القراءة جزءا من الصلاة ويؤيده حديث أم كرز بضم الكاف وسكون الراء بعدها زاي الكمية قالت « سمعت النبي ﷺ يقول : ذهب النبوة وبقيت المبشرات » أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان ، ولاحد عن عائشة مرفوعا ولم يبق بعدى من المبشرات إلا الرؤيا ، وله ولطبراني من حديث حذيفة بن أسيد مرفوعا « ذهب النبوة وبقيت المبشرات » ولا يبي بطل من حديث أنس رفعه « إن الرسالة والنبوة قد انقطعت ولا نبي ولا رسول بعدى ولكن بقيت المبشرات ، قالوا : وما المبشرات ؟ قال : رؤيا المسلمين جزء من أجزاء النبوة » قال الملب مأخوذة : لتعبير بالمبشرات خرج الأغلب ، فإن من الرؤيا ما تكون

مذكرة وهي صادقة يربها الله أدوم من وفقاً به المعتمد لما يقع قبل وقوعه . وقال ابن التين : معنى الحديث ان الوحى ينقطع بموتى ولا يبقى ما يعلم منه ما سيكون إلا الرؤيا ، ويرد عليه الإلهام فان فيه اخباراً بما سيكون ، وهو الانبياء بالذنبه الوحى كالرؤيا ، ويقع لفهم الانبياء كما فى الحديث الماضى فى مناقب عمره قد كان فيمن مضى من الأمم محزوناً ، وفسر الحديث بفتح الدال بالإلهام بالفتح أيضاً ، وقد أجزئ كثير من الأولياء من أمور مضية فكانت كما أخبروا ، والجواب أن الحصر فى المنام لكونه يشمل آحاد المؤمنين بخلاف الإلهام فإنه مختص بالبهى ، ومع كونه مختصاً فإنه نادر ، فانما ذكر المنام لشموله وكثرة وقوعه ، ويشير الى ذلك قوله عليه السلام : «فان يكن ، وكان السر فى تدور الإلهام فى زمنه وكثرته من بعده غلبة الوحى اليه عليه السلام فى اليقظة وإرادة إظهار المعجزات منه ، فكان المناسب أن لا يقع لغيره منه فى زمانه شيء ، فلذا انقطع الوحى بموته وقع الإلهام لمن اختصه الله به للأمن من اللبس فى ذلك ، وفى إنكار وقوع ذلك مع كثرته واشتهاره مكابرة من أنكره

٦ - باب رؤيا يوسف ، وقوله تعالى ( إذ قال يوسف لأبيه يا أبتى إني رأيتُ أحدَ عشرَ كوكباً والشمسَ والقمرَ رأيتهم لي ساجدين . قال يا بني لا تضغصْ رؤياكَ على إِخْوَتِكَ فيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا ، إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوٌّ مُبِينٌ ، وكذلك يُحِبُّبِكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ وَيَتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَعَلَى آلِ يَعْقُوبَ كَمَا أَتَمَّهَا عَلَى أَبَوَيْكَ مِنْ قَبْلُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ ، إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ) . وقوله تعالى ( يا أبتى هذا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا ، وقد أحسن بي إذ أخرجني مِنَ السِّجْنِ وجاءَ بكم مِنَ اللَّيْلِ وَمِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَعَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي ، إن ربي لطيف لما يشاء ، إنه هو العليم الحكيم . رب قد آتيتني من الملك وعلمتني من تأويل الأحاديث فاطر السموات والأرض أنت الولي في الدنيا والآخرة توفني مسلماً وألحقني بالصالحين ) . فاطر والبدیع والبارئ والخالق واحد . من البدو : بادية

قوله ( باب رؤيا يوسف ) كذا لهم ، ووقع لئلا يذنب يوسف بن يعقوب بن إسحق بن إبراهيم خليل الرحمن ، وقوله عز وجل ( إذ قال يوسف لأبيه ) فساق الى ( ساجدين ) ثم قال : الى قوله عليم حكيم ، كذا لا يهى ذر والنسبى ، وساق فى رواية كريمة الآيات كلها . قوله ( وقوله تعالى : وقال يا أبتى هذا تأويل رؤياي من قبل قد جعلها ربي حقاً الى قوله والحقنى بالصالحين ) كذا لا يهى ذر والنسبى أيضاً . وساق فى رواية كريمة الآيتين ، والمراد أن معنى قوله ( تأويل رؤياي ) أى اننى تقدم ذكرها وهى رؤية الكواكب والشمس والقمر ساجدين له ، فلما وصل أبواه وإخوته الى مصر ودخلوا عليه وهو فى مرتبة الملك وسجدوا له وكان ذلك مباحاً فى شريعتهم فكان التأويل فى الساجدين وكونها حقاً فى السجود ، وقيل التأويل وقع أيضاً فى السجود ولم يقع منهم السجود حقيقة وإنما هو كناية عن الخضوع ، والاول هو المعتمد . وقد أخرجه ابن جرير بسند صحيح عن قتادة فى قوله ( وخروا له سجداً ) قال وكانت تحية من قبلكم ، فأعطى الله هذه الأمة السلام تحية أهل الجنة ، وفى لفظ : وكانت تحية الناس يومئذ أن يسجد بعضهم لبعض ، ومن طريق ابن إسحق والثوري وابن جرير وغيرهم نحو : قال الطبري : أرادوا أن ذلك كان بينهم لا على وجه العبادة بل الاكرام ، واختلف فى المدة التى كانت بين

الرؤيا وتفسيرها ، فأخرج الطبري والحاكم والبيهقي في الشعب بسند صحيح عن سلمان الفارسي قال : كنت بين رؤيا يوسف وعبارتها أربعون عاما . وذكر البيهقي له شاعدا عن عبد الله بن شداد وزاده ولها يتهى أمد الرؤيا ، وأخرج الطبري من طريق الحسن البصري قال : كانت مدة المفارقة بين يعقوب ويوسف ثمانين سنة وفي لفظ ثلاثا وثمانين سنة ، ومن طريق قتادة خسا وثلاثين سنة ، ونقل الطبري عن ابن مسعود ثمانين سنة ، ومن السكاك اثنتين وعشرين سنة قال وقيل سبعا وسبعين ، وقال ابن اسحق قولها أنها كانت ثمانية عشر عاما والأول أقوى والقول عند الله . قوله ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف ، وسقط هذا وما بعده إلى آخر الباب للنسخ . قوله ( فاطر والبديع والمبدع والبارئ ) والخالق واحد ( كذا لبعضهم الباري بالراء ، ولابن ذر والأكثر البادى بالهمزة بدل الراء والهمزة ثابت فيهما ، وزعم بعض الشراح أن الصواب بالراء وأن رواية لئال وهم وليس كما قال فقد وردت في بعض طرق الاسماء الحسنى كما تقدم في الدعوات ، وفي الاسماء الحسنى أيضا المبدى . وقد وقع في التنبؤات ما يشهد اسكل هنيئا في قوله ( أولم يروا كيف يبدى الله الخلق ثم يبيده . ثم قال - فأنظروا كيف بدأ الخلق ) فالاول من الراء واسم الماعل منه مبدى والثاني من الثلاثي واسم الماعل منه بادى وهما لغتان مشهورتان ، وإنما ذكر البخاري هذا استطرادا من قوله في الآيتين المذكورتين ( فاطر السماوات والأرض ) فأراد تفسير الفاطر ، وزعم بعض الشراح أن دهمى البخاري في ذلك الوحدة بمنزلة عند المحققين ، كذا قال ، ولم يرد البخاري بذلك أن حقاقتي معانيها متوحدة وإنما أراد أنها ترجع إلى معنى واحد وهو إيجاد الشيء بعد أن لم يكن ، وقد ذكرت قول الفراء أن فطر وخلق ولحق بمعنى واحد قبله باب رؤيا الصالحين ، قوله ( قال أبو عبد الله : من البده وباده ) كذا وجدته مضبوطا في الأصل بالهمزة في الموضعين وجر المضاف لابن ذر ، فإن كان محفوظا ترجمته رواية الهمزة من قوله والبادى . ولغير ابن ذر من البدو وبادية ، بالواو بدل الهمزة وغيرهم في بادية وبهاء فأبى ، وهو أولى لأنه يريد تفسير قوله في الآية المذكورة ( وجاءكم من البدو ) ففسرهما بقوله بادية أى جاءكم من البادية ، وذكره الكرماني فقال : قوله من البدو أى قوله ( وجاءكم من البدو ) أى من البادية ، ويحتمل أن يكون مقصوده أن فاطر معناه البادى من البده أى الابتداء أى بادى الخلق ، فمعنى فاطر بادى والله أعلم

٧ - باب رؤيا إبراهيم . وقوله تعالى ( فلما بلغ معه السعى قال يا نبي إلى أين أنت في المنام إنى أدبحك فانظر ماذا ترى ؟ قال يا بتر افضل ما توتروا - تجدنى إن شاء الله من الصابرين . فلما أسلما وتلاه البحران ونادياهما أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا إنا كذاك نجزي الحسين ) . قال مجاهد : أسلما لما أميرا به . وتلاه وضع وجهه بالأرض

قوله ( باب رؤيا إبراهيم عليه السلام ) كذا لابن ذر ، وسقط لفظ باب لغيره . قوله ( وقوله من رجل : فلما بلغ معه السعى - إلى قوله - نجزي الحسين ) كذا لابن ذر وسقط للنسخ ، وساق في رواية كريمة الآيات كلها . فيل كان إبراهيم نذر إن رزقه الله من سارة ولدا أن يذبحه قربانا فرأى في المنام أن أوف بتذرك أخرجه ابن أبي حاتم عن السدي قال : فقال إبراهيم لإسحق انطلق بنا قرب قربانا وأخذ حبلا وسكنائنا ثم انطلق به حتى إذا كان

بين الجبال قال : يا أبت ابن قريبتك ؟ قال : أنت يا بني . إني أرى في المنام أني أذبحك الآيات ، فقال : اشد رباطي حتى لا أضطرب ، واكفف ثيابك حتى لا ينتضح عليم من دمي فتراه ساوة فحزن ، وأمرع مر السكين على حلقى ليكون أهون علي ، ففعل ذلك إبراهيم وهو يبكي وأمر السكين على حلقه فلم تحمر وضرب الله على حلقه صفيحة من نحاس فسكبه على جبينه وحز في فقاء ، فذاك قوله ( فلما أسلما وله لجين وتودى أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا ) فالتفت فإذا هو بكيش فأخذه وحل عن ابنه ، هكذا ذكره السدي وله أخذه عن بعض أهل الكتاب ، فقد أخرج ابن أبي حاتم بسند صحيح أيضاً عن الزهري عن القاسم قال : اجتمع أبو هريرة وكعب بن الأشعث أبو هريرة عن النبي ﷺ أن لكل نبي دعوة مستجابة ، فقال كعب : أفلا أخبرك عن إبراهيم ؟ لما رأى أنه يذبح ابنه اسحق قال الشيطان إن لم أقتن هؤلاء عند هذه لم أقتنهم أبداً ، فذهب إلى سارة فقال : أين ذهب إبراهيم يا بذك ؟ قالت : في حاجته قال : كلا أنه ذهب به ليذبحه يزعم أن ربه أمره بذلك ، فقالت : أخشى أن لا يطيع ربه ، فجاء إلى إسحق فأجابه بنحوه ، فواجه إبراهيم فلم يلتفت إليه ، فأيس أن يطيعوه . وساق نحوه من طريق سعيد بن قتادة وزاد : أنه سد على إبراهيم الطريق إلى المنحر ، فأمره جبريل أن يرميه بسبع حصيات عند كل جرة ، وكان قتادة أخذ أوله عن بعض أهل الكتاب وآخره مما جاء عن ابن عباس وهو عند أحد من طريق أبي الطفيل عنه قال : إن إبراهيم لما رأى المناسك عرض له إبليس عند المسعى فسبته إبراهيم فذهب به جبريل إلى العقبة فعرض له إبليس فرماه بسبع حصيات حتى ذهب ، وكان على اسماعيل قميص أبيض ، وثم تله لجين فقال : يا أبت أنه ليس لي قميص تكفني فيه غيره فاخذه ، فتودى من خلفه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا ، فالتفت فإذا هو بكيش أبيض أقرن أمين فذبحه . وأخرج ابن اسحق في المبتدأ ، عن ابن عباس نحوه وزاد : فوالذي نفسي بيده لقد كان أول الإسلام وإن رأس الكيش لمعلن بقريته في ميزاب الكعبة . وأخرجه أحمد أيضاً عن عثمان بن أبي طلحة قال : أمرني رسول الله ﷺ فرأيت قرني الكيش حين دخل البيت . وهذه الآثار من أقوى الحجج لمن قال إن الذبيح اسماعيل ، وقد نقل ابن أبي حاتم وغيره عن العباس وابن مسعود وعن هل وابن عباس في إحدى الروايتين عنهما وعن الأخنف عن ابن ميمرة وزيد بن أسلم ومروك وسعيد بن جبير في إحدى الروايتين عنه وعطاء والشعبي وكعب الأحبار أن الذبيح اسحق ، وعن ابن عباس في أشهر الروايتين عنه وعن علي في إحدى الروايتين وعن أبي هريرة ومعاوية وابن عمر وأبي الطفيل وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير والشعبي في إحدى الروايتين عنهما ومجاهد والحسن ومحمد بن كعب وأبي جعفر الباقر وأبي صالح والربيع بن أنس وأبي عمرو بن العلاء وعمر بن عبد العزيز وابن اسحق أن الذبيح اسماعيل ، ويؤيده ما تقدم وحدث : أنا ابن الذبيحين ، رويناه في الخلفيات ، من حديث معاوية ، ونقله عبد الله بن أحمد عن أبيه وابن أبي حاتم عن أبيه وأطرب ابن القيم في الهدى في الاستدلال لقوته ، وفراء بخط الشيخ تقي الدين السبكي أنه استنبط من القرآن دليلاً وهو قوله في الصافات ( وقال إني ذاهب إلى ربي سيدي - إني أرى في المنام أني أذبحك ، وقوله في هود ( وإمرأته قائمة فضحك فبشرناهما بإسحق - إني أرى في المنام أني أذبحك ، وهذا يدل شيئاً ) قال : ووجه الأخذ منهما أن سياهما يدل على أنهما قصتان مختلفتان في وقتين الأولى عن طلب من إبراهيم وهو لما هاجر من بلاد نومه في ابتداء أمره فسأل من ربه الولد ( فبشره بغلام حلیم ، فلما بلغ معه السعي قال يا بني إني أرى في المنام

أنى أذبحك ( والنقصة الثانية بعد ذلك بدمر طربل لما شاخ واستبعد من مثله أن يحيى له الولد وجاءته الملائكة  
عند ما أسروا بأهلك قوم لوط بنشروه بأسحق ، فذهبن أن يكون الأول اسماعيل ويؤيده أن في التوراة أن  
اسماعيل بكره وأنه ولد قبل اسحق . قلت : وهو استدلال جيد وقد كنت استعصته واحتج به الى أن مر بهى قوله  
في سورة ابراهيم ( الحمد لله الذى وهب لى على الكبير اسماعيل واسحق ) فإنه يذكر دلي قوله إنه رزق اسماعيل  
في ابتداء أمره وقوته لأن هاجر والد اسماعيل صارت لسارة من قبل الحبار الذى وهبها لها وانها وهبتها لابراهيم  
لما نمت من الولد فولدت هاجر اسماعيل فغارت سارة منها كما تقدمت الإشارة اليه في ترجمة ابراهيم من أحاديث  
الأنبياء . وولدت بعد ذلك اسحق واستمرت غيرة سارة الى أن كان من اخراجها وولدها الى مسكة ما كان ، وقد  
ذكره ابن اسحق في المبتدأ ، مفصلاً ، وأخرجه الطبرى في تاريخه من طريقه ، وأخرج الطبرى من طريق السدى  
قال : انطلق ابراهيم من بلاد قومه قبل الشام فلحق سارة وهى بنت ملك حران فأنمت به فزوجهما ، فلما قدم مصر  
وهما الحبار هاجر ووهبتها له سارة وكانت سارة تمنع الولد وكان ابراهيم قد دعا الله أن يهب له ولداً من الصالحين  
فأخبرت الدهرة حتى كبر فلما علمت سارة أن ابراهيم وقع على هاجر حزنات على ما فاتها من الولد . ثم ذكر قصة يحيى  
الملائكة بسبب إهلاك قوم لوط وتبشيرهم ابراهيم واسحق فلذلك قال ابراهيم ( الحمد لله الذى وهب لى على الكبير  
اسماعيل واسحق ) ويقال لم يكن بينهما الا ثلاث سنين ، وقيل كان بينهما أربع عشرة سنة ، وما تقدم من كون  
قصة الذبيح كانت بمكة حجة قوية في أن الذبيح اسماعيل لأن سارة واسحق لم يكرنا بمكة والله أعلم . قوله ( وقال  
بجاهد : أسلماً : سلماً ما أسرابه ، وتله : وضع وجهه بالأرض ) قال القرطبي في تفسيره : حدثنا ورقاء عن ابن أبي  
نجم عن جاهد في قوله تعالى ( فلما أسلماً ) قال سلماً ما أسرابه ، وفي قوله ( وتله للجبين ) قال : وضع وجهه  
بالأرض قال : لا تدجننى وأنت تدظرنى وجهى اثلاً ترحنى ، فوضع جبهته في الأرض . وأخرج ابن أبي حاتم  
من طريق السدى قال ( فلما أسلماً ) أى سلماً لله الأمر ، ومن طريق أبى صالح قال : انفقا على أمر واحد ،  
ومن طريق قتادة سلم ابراهيم لأمر الله وسلم اسحق لأمر ابراهيم ، وفي لفظ : أما هذا فأسلم نفسه لله وأما هذا  
فأسلم ابنه لله ، ومن طريق أبى عمران الجرنى : تله للجبين كبه لوجهه . ( تنبيه ) : هذه الترجمة والتى قبلها ليس في  
واحد منهما حديث مسند بل اكتفى فيهما بالقرآن ، ولهما نظائر . وقول الكرماني إنه كان في كل منهما بياض  
ليأتى به حديث يناسب محتمل مع بعده

### ٨ - باب التواطؤ على الرؤيا

٦٩٩١ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا القيث عن عقيل بن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن  
ابن عمر رضي الله عنه أن أناساً أروا ليلة القدر في السبع الأواخر ، وأن أناساً أروها في العشر الأواخر ،  
فقال النبي ﷺ : التسوها في السبع الأواخر ،

قوله ( باب التواطؤ على الرؤيا ) أى توافق جماعة على شيء واحد ولو اختلفت عباراتهم . قوله ( أن أناساً  
أروا ليلة القدر في السبع الأواخر وأن أناساً ) في رواية الكشميني : ناساً . قوله ( أروها في العشر الأواخر ،  
فقال النبي ﷺ : التسوها في السبع الأواخر ) كذا وقع في هذه الرواية من طريق سالم بن عبد الله بن

عمر ، وتقدم في أواخر الصيام من طريق مالك عن نافع مثله لفظه ، أرى رؤياكم تواطأت في السبع الأواخر ، فمن كان متحريرا ، الحديث ، ولم يذكر الجملة الوسطى ، واعتزله الاسماعيل فقال : اللفظ الذي ساقه خلاف التواطؤ ، وحديث النواطذ ، أرى رؤياكم قد تواطأت على العشر الأواخر ، قلت : لم يلزم البخاري إيراد الحديث بلفظ النواطذ وإنما أراد بالنواطذ التوافق وهو أعم من أن يكون الحديث بلفظ أو بعدائه ، وذلك أن أفراد السبع داخله في أفراد العشر ، فلما رأى قوم أنها في العشر وقرم أنها في السبع كانوا كأنهم توافقوا على السبع فأصرهم بالتمسك في السبع لتوافق الطائفتين عليهما ، ولأنه أيسر عليهم ، جرى البخاري على عادته في إيراد الأختى على الأجل ، والحديث الذي أشار إليه تقدم في كتاب قيام الليل من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر قال درأيت كأن يبدى فطامة استرق الحديث ، وفيه ، وكانوا لا يزالون يقصون على النبي ﷺ الرؤيا ، وفيه ، أرى رؤياكم قد تواطأت في العشر الأواخر ، الحديث ، ويستفاد من الحديث أن توافق جماعة على رؤيا واحدة دال على صدقها وصحتها كما يستفاد قوة الخبر من التوارد على الأخبار من جماعة

٩ - باب رؤيا أهل السجون والفساد والشرك ، لقوله تعالى ﴿ ودخل معه السجنَ فتَيَان ، قال أحدهما إني أراي أعصرُ خمرا ، وقال الآخرُ إني أراي أحملُ فوق رأسي خبزا نأكلُ الطيرُ منه ، نَبَّئْنَا بِتَأويله ، إنا نراك من المحبسين . قال الا يأتيكما طعامٌ تزرَّقا ، إلا نَبَّأْتكما بِتَأويله قبل أن يأتيكما ، فَلَئِمَّا مَعَا عَلَى رَبِّي ، إني تركتُ مِلَّةَ قومٍ لا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ . وَاتَّخَذْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ، مَا كَانُوا لَنَا أَنْ نُشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ ، ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ ، وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ . يَا صَاحِبِ السَّجْنِ أَرَأَيْتَ إِنْ بَابٌ مُنْفَرِقُونَ ﴾ . وقال الفضيل لبعض الأنواع يا عبد الله ﴿ أربابُ مُنْفَرِقُونَ خيرٌ أم الله الواحدُ القهار ؟ ما تعبدون من دون الله إلا أسماءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ ما أنزل اللهُ بها من سلطان ، إنَّ الحكمُ إلا لله ، أمرُ أن لا تعبدوا إلا إياه ، ذلك الدينُ القيمُ ، ولكن أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ . يَا صَاحِبِ السَّجْنِ أَمَا أَحَدُكُمْ فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْرًا ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَيُصَابُ فَأَتَا كُلُّ الطَّيْرِ مِنْ رَأْسِهِ ، فَيُضَى الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ كَسَفَتَيْنِ . وقال لذي ظن أنه ناجٍ منهما : اذ كرني عند ربك ، فأُسماءُ الشيطانُ ذَكَرَ رَبَّهُ ، فَلَبِثَ فِي السَّجْنِ بضعَ سنين . وقال الملكُ إني أرى سبعَ بقراتٍ سَمانٍ يأكلنَّ سبعَ عجافٍ وسبعَ سُنبُلَاتٍ خُضِرٍ وأخرَ يَابِساتٍ ، يا أيها اللأ أفتوني في رؤياي إن كنتم للرؤيا تعبرون . قالوا : أضغاثُ أحلامٍ ، وما نحن بتأويلِ الأحلامِ بِعالمين . وقال الذي نجا منهما و دَرَ بَعْدَ أَمَةٍ : أنا أنبئكم بِتَأويله فَأَرْسَلُون . يوسفُ أيها الصديقُ أَفْتِنَا فِي سَبعِ بقراتٍ سَمانٍ يأكلنَّ سبعَ سُنبُلَاتٍ خُضِرٍ وأخرَ يَابِساتٍ ، إني أرجعُ إلى الناسِ أعلمهم بِعلمون . قال تَزْرَعُونَ سَبعَ سَنِينَ ذُأْبًا ، فَا حَصَدْتُمْ فَذَرَوْهُ فِي



صنوه إلا قليلا مما تأكلون . ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يا كان ما قدمتم لمن إلا قليلا مما تمحصون . ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يفتك الناس وفيه يبعثون . وقال الملك أئتوني به ، فلما جاءه الرسول قال ارجع إلى ربك . وادكر ، اقتل من ذكرت . أمة : قرن . وتقرأ « أمة » : نسيان . وقال ابن عباس : يعصرون الاعناب والدهن . « تمحصون » : تحرسون

٩٩٩٢ - حدثنا عبد الله بن محمد بن أسماء حدثنا جويرية عن مالك عن الزهري أن سعيد بن المسيب وأبا عبيد أخبراه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : لو أئمت في السجن ما أبت يوسف ثم أتاني الداهي لأجبت .

قوله ( باب رؤيا أهل السجون والفساد والشرك ) تقدمت الإشارة إلى أنه الرؤيا الصحيحة وإن اختصت غايها بأهل الصلاح لكن قد تقع لغيرهم ، ووقع في رواية أبي ذر بدل الشرك « الشراب » ، بضم الميم والتشديد جمع شارب ، أو بفتحهم غفقا أي وأهل الشراب والمراد شرية المحرم ، وعطفه على أهل الفساد من عطف الخاص على العام كما أن المسجون أعم من أن يكون فاسدا أو مصلحا ، قال أهل العلم بالتمثيل : إذا رأى الكافر أو الفاسق الرؤيا الصالحة فأنها تكون بشرى له بهديته إلى الإيمان مثلا أو التوبة أو انذارا من بقاءه على الكفر أو الفسق ، وقد تكون لغيره من ينسب إليه من أهل الفضل ، وقد يرى ما يدل على الرضا بما هو فيه ويكون من جملة الابتلاء والقرور والمكر فهو ذاك من ذلك . قوله ( وقوله تعالى : ودخل معه السجن فتيان - إلى قوله - ارجع إلى ربك ) كذا في ذر ، وساق في رواية كريمة الآيات كلها وهي ثلاث عشرة آية ، قال السبيل : اسم أحدهما مشرم والآخر مشرم كل منهما بمجمة أحدهما مفتوحة والآخرى معنومة ، قال وقال الطبري : الذي رأى أنه يهصر خيرا اسمه نبوء ، وذكر اسم الآخر فلم أحفظه . قلت : سماه محلك بمجمة ومثله وهواه لابن اسحق في « المبدأ » وبه جزم الثعلبي ، وذكر أبو عبيد البكري في كتاب « المسالك » ، أن اسم الخباز وداشان والساقى مرطس ، وسكوا أن الملك اتهمهما أنهما أراداهما في الطعام والشراب فلبسهما إلى أن ظهرت برادة ساحة الساقى دون الخباز ، وبقال أنهما لم يريا شيئا وإنما أرادا امتحان يوسف ، فأخرج الطبري عن ابن مسعود قال : لم يريا شيئا وإنما تحاكما ليجربا ، وفي سنده ضعف . وأخرج المالك بسند صحيح عن ابن مسعود نحوه وزاد : فلما ذكر لها التأويل قالوا إنما كنا نلعب ، قال : نضى الأمر الآية . قوله ( وقال الفضيل الخ ) وقع لأبي ذر بعد قوله ( ارجع إلى ربك ) وعند كريمة عند قوله ( أرباب متفرقون ) وهو الأتيق ، وعند غيرهما بعد قوله « الاعناب » والدهن . قوله ( وادكر اقتل من ذكرت ) في رواية الكشميني « من ذكر » وهو من كلام أبي عبيدة قال : ادكر بعد أمة اقتل من ذكرت فادغمت التاء في الدال فحولت دالا يعني ماملة ثقيلة . قوله ( بعد أمة قرن ) هو قول أبي عبيدة قاله في نقد ير آل هران ، وقال في تفسير يوسف « بعد حين » وأخرجه الطبري بسند جيد عن ابن عباس مثله ، ومن طريق سماك عن عكرمة قال « بعد حقبة من الدهر » وأخرج ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير « بعد سنين » . قوله ( ويقرأ أنه ) بفتح أوله وميم بعدها هاء صنوة نسيان ، أي تذكر بعد أن كان نسي ، وهذه القراءة نسبت في الشواذ لابن

عباس وعكرمة والضحاك ، يقال رجل مأموه أى ذاهب العقل ، قال أبو عبيدة : قرئ بعد أمه أى نسيان ، تقول أميت أمه أى بسكون الميم قال الشاعر : دأمت وكنت لا أنسى حديثا ، وقال الطبري : روى عن جماعة أنهم قرأوا بعد أمه ، ثم ساق بسند صحيح عن ابن عباس أنه كان يقرأها بعد أمه ، وتفسيرها بعد نسيان ، وساق مثله عن عكرمة والضحاك ، ومن طريق مجاهد نحوه لمك قالوا بسكون الميم . قوله ( وقال ابن عباس بمصرون الاعتاب والدم ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يقات الناس وفيه بمصرون ) يقول الاعتاب والدم ، وفيه رد على أبي عبيدة في قوله إنه من المعصرة روى الجاهل فمن قرله بمصرون ينجون ، ويؤيد قول ابن عباس قوله في أول القصة ( لئن أداني أعصر خيرا ) وقد اختلف في المراد به فقال الأكثر : أطلق عصر الخمر باعتبار ما يشول إليه وهو كقول الشاعر :

الحد فقه العل المنان صار الأريد في روى الفضيان

أى السبل ، فسمى القمح ثريدا باعتبار ما يشول إليه ، وأخرج الطبري عن الضحاك قال : أهل عمان يسدون العنب خيرا ، وقال الأصمعي : سمعت معمر بن سليمان يقول : أقيت أمرايا معه ليلة عنب فقلت ما لك ؟ قال خمر ، وقرأ ابن مسعود لئن أداني أعصر عنباً ، أخرجه ابن أبي حاتم بسند حسن ، وكأنه أراد التفسير ، وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق عكرمة أن الساقى قال لبوسف : رأيت فيما يرى النائم أني غرست حبة فنبئت ثمرج فيها ثلاث عناقيد فمصرتهن ثم أقيت الملك ، فقال : تمكث في السجن ثلاثا ثم تخرج فأسقيه أى على طاعتك . قوله ( تحصنون نحرسون ) كذا لم من الحراسة ، وعند أبي عبيدة في د المجاز ، نحرزون بزاي بدل السين من الاحراز ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس تحصنون بمحاء معجمة ثم زاي ونون من الحزن . قوله ( جويرة ) بالضم مصغر وهو ابن اسماعيل الضبي وروايته عن مالك من الأفران . قوله ( لو لبثت في السجن ما لبث يوسف ثم أناني الداعي لأجبهته ) كذا أورده مختصرا ، وقد تقدم في ترجمة يوسف بن أحاديث الأنبياء من هذا الوجه وزاد فيه قصة لوط ، وتقدم شرحه في أحاديث الأنبياء ، وأخرجه النسائي في التفسير من هذا الوجه وزاد في أوله ونحن أحق بالملك من إبراهيم ، الحديث ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه لكن قال : مثل حديث يوسف بن يزيد عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة بطوله ، ومن طريق أبي أويس عن الزهري مثل مالك وأخرجه الداود طائفي في غرائب مالك من طريق جويرة بطوله أخرجه كلهم من رواية عبيد الله بن محمد بن أسماء عن عمه جويرة بن أسماء ، وذكر أن أحمد بن سعيد بن أبي سريته رواه عنه فقال د عن أبي سلمة ، بدل أبي عبيد وهم فيه قان المحفوظ عن مالك أبو عبيد لا أبو سلمة ، وكذلك أخرجه ، ومن طريق سعيد بن داود عن مالك أن ابن شهاب حدثه أن سعيدا وأبا عبيد أخبراه به ، وقد وقع في بعض طرقه بأبسط من سياقه ، فأخرج عبد الرزاق عن ابن عبيدة عن عمرو بن دينار عن عكرمة وفيه ، لقد عجب من يوسف وعكرمة ، وصبره حتى مثل عن البقرات المعجاف والسمان ، ولو كنت مكانه ما أجبته حتى أشتري أن يخرجوني ، ولقد عجب منه حين أتاه الرسول . بمعنى ليخرج إلى الملك . فقال أرجع إلى ربك ، ولو كنت مكانه لبثت في السجن ما لبث لأمعرت الإجابة ولبادرت الباب ولما ابتغيت العذر ، وهذا مرسل وقد وصله الطبري من طريق إبراهيم بن يزيد الخواري بضم

المجمعة والزاي عن عمرو بن دينار بذكر ابن عباس فيه فذكره وزاد « ولولا الكلمة التي قالها لما لبث في السجن ما لبث » وقد مضى شرح ما يتعلق بذلك في قصة يوسف من أحاديث الأنبياء.

### ١٠ - باب من رأى النبي ﷺ في المنام

٦٩٩٣ - **حدثنا** عبد الله بن عبد الله عن يونس عن الزهري حدثني أبو سلمة « أن أبا هريرة قال:

سمعت النبي ﷺ يقول: من رأى في المنام فسيهاني في اليقظة، ولا يتبدل للشيطان بي ». قال أبو عبد الله: قال ابن سيرين إذا رآه في صورته

٦٩٩٤ - **حدثنا** علي بن أبي حمزة حدثنا عبد العزيز بن مختار حدثنا ثابت البناني « عن أنس رضي الله

عنه قال: قال النبي ﷺ: من رأى في المنام فقد رأى. فإن للشيطان لا يتبدل بي، وروى لنا من جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة:»

٦٩٩٥ - **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا لبيب عن عبيد الله بن أبي جعفر أخبرني أبو سلمة « عن أبي

قنادة قال قال النبي ﷺ: الرؤيا الصالحة من الله والحلم من الشيطان. فمن رأى شيئاً يسكره فليتوقه من شمله ثلاثاً وليتعوذ من الشيطان فانها لا تضره، وإن للشيطان لبراءى بي »

٦٩٩٦ - **حدثنا** خالد بن خنيس حدثنا محمد بن حرب حدثني الزهري عن أبي سلمة

« قال أبو قنادة رضي الله عنه: قال النبي ﷺ: من رأى فقد رأى الحق ». تَابَعَهُ يونس وابن أخي الزهري

٦٩٩٧ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف حدثنا الألبان حدثني ابن الهادي عن عبد الله بن خباب « عن أبي

سعيد الخدري سمع النبي ﷺ يقول: من رأى فقد رأى الحق، فإن الشيطان لا يتكلمني »

**قوله** (باب من رأى النبي ﷺ في المنام) ذكر فيه خمسة أحاديث: الحديث الأول حديث أبي هريرة، **قوله** (عبد الله) هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد. **قوله** (أن أبا هريرة قال) في رواية الإسماعيلي من طريق الألبدي عن الزهري، أخبرني أبو سلمة سمعت أبا هريرة، **قوله** (من رأى في المنام فسيهاني في اليقظة) زاد مسلم من هذا الوجه، أو فكأنما رأى في اليقظة، هكذا بالهك ووقع عند الإسماعيلي في الطريق المذكورة وقد رآني في اليقظة، بدل قوله وفسيهاني، ومثله في حديث ابن سعد عند ابن ماجه، وصححه إمامي وأبو هوانة ووقع عند ابن ماجه من حديث أبي جعفر، فكأنما رآني في اليقظة، فمذه ثلاثة ألفاظ: فسيهاني في اليقظة، فكأنما رآني في اليقظة، فقد رآني في اليقظة، رجال أحاديث الباب كالألفاظ إلا قوله في اليقظة. **قوله** (قال أبو عبد الله قال ابن سيرين إذا رآه في صورته) سقط هذا التعليق لأنني ذكرنا في غيرهما، وقد رويناه موصولاً من طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي عن سليمان بن حرب وهو من شيوخ البخاري عن حماد بن زيد عن أيوب

قال « كان محمد - يعنى ابن سيرين - إذا قص عليه رجل أنه رأى النبي ﷺ قال : صف لى الذى رأيته ، فان وصف له صفة لا يعرفها قال : لم تره ، وسنده صحيح . ووجدت له ما يؤيده . فأخرج الحاكم من طريق طاسم بن كليب حديثى أبى قال : قلت لابن عباس رأيت النبي ﷺ فى المنام قال : صفه لى ، قال : ذكرت الحسن بن علي فشبهته به ، قال : قد رأيته ، وسنده جيد . وبهارضه ما أخرجه ابن أبى عاصم من وجه آخر عن أبى هريرة قال « قال رسول الله ﷺ من رأى فى المنام فقد رأى نبي ، فأنى أرى فى كل صورة ، وفى سنده صالح مولى التوأمة وهو ضعيف للاختلاط ، وهو من رواية من سمع منه بعد الاختلاط ، ويمكن الجمع بينهما بما قال الفاضل أبو بكر بن العربي : رؤية النبي ﷺ بصفته المعلوم إدراك على الحقيقة ، ورؤيته على غير صفته إدراك للمثال . فان الصواب أن الأنبياء لا يغيرهم الأرض ، ويكون إدراك الذات السكرية حقيقة وإدراك الصفات ادراك المثل ، قال وشذ بهض القدرية فقال : الرؤيا لاحقيقة لها أصلا رشده بعض الصالحين فزعم أنها تقع بمعنى الرأس حقيقة ، وقال بعض المتكلمين : هى مدركة بعينين فى القلب قال وقوله « فسيرانى ، معناه فسيرى نفسى ما رأى لأنه حق وغيب اتى فيه ، وقيل معناه فسيرانى فى القيامة ، ولا فائدة فى هذا التخصيص ، وأما قوله « فسكانا رآنى ، فهو تشبيه ومعناه أنه لو رآه فى اليقظة لطارق ما رآه فى المنام فيكون الأول حقا وحقيقة والثالى حقا وتمثيلا ، قال : وهذا كله إذا رآه على صورته المعروفة : فان رآه على خلاف صفته فبى أمثال ، فان رآه مقبلا عليه مثلا فهو خير للرأى وفيه وعلى العكس فبالعكس . وقال النووي قال عياض : يحتمل أن يكون المراد بقوله فقد رآنى أو فقد رأى الحق أن من رآه على صورته فى حياته كانت رؤياه حقا . ومن رآه على غير صورته كانت رؤياه تأريلا . وتعقبه فقال : هذا ضعيف بل الصحيح أنه يراه حقيقة سواء كانت على صفته المعروفة أو غيرها انتهى . ولم يظهر لى من كلام الفاضل ما ينافى ذلك ، بل ظاهر قوله أنه يراه حقيقة فى الحالين . لكن فى الأولى تكون الرؤيا بما لا يحتاج الى تعبير والثانية بما يحتاج الى التعبير . قال القرطبي : اختلف فى معنى الحديث فقال قوم هو على ظاهره فن رآه فى النوم رأى حقيقة كمن رآه فى اليقظة سواء ، قال وهذا قول يدرك فسادة بأوائل العقول ، ويلزم عليه أن لا يراه أحد الا على صورته التى مات عليها وأن لا يراه رايتان فى آن واحد فى مكانين وأن يحيا الآن يخرج من قبره ويمشى فى الأسواق ويخاطب الناس ويخاطبوه ، ويلزم من ذلك أن يخلو قبره من جسده فلا يبقى من قبره فيه شيء فيزار مجرد القبر ويسلم على غائب لأنه جائز أن يرى فى الليل والنهار مع اتصال الاوقات على حقيقة فى غير قبره . وهذه جهالات لا يلزم بها من له أدنى مسكة من عقل . وقالت طائفة : معناه أن من رآه رآه على صورته التى كان عليها ، ويلزم منه أن من رآه على غير صفته أن تكون رؤياه من الإضافات . ومن المعلوم أنه يرى فى النوم على حالة تخالف حالته فى الدنيا من الاحوال الثلاثة به وتقع تلك الرؤيا حقا كما لو رأى مثلا دارا بجسمه مثلا فانه يدل على امتلاك ذلك الدار بالحيز ، ولو تمكن الشيطان من التمثيل بشيء مما كان عليه أو ينسب اليه لمرض عزم قوله « فان الشيطان لا يتمثل بى ، فالاولى أن تزه رؤياه وكذا رؤياه شيء منه أو بما ينسب اليه عن ذلك ، فهو أبلغ فى الجريمة وأبقى بالمصحة كما عصم من الشيطان فى يقظته ، قال : والصحيح فى تأويل هذا الحديث أن مقصوده ان رؤيته فى كل حالة ليست باطلة ولا أضغاثا بل هى حق فى نفسها ولو رأى على غير صورته فتمتصو تلك الصورة ليس من الشيطان بل هو من قبل الله وقال وهذا قول الفاضل أبى بكر بن الطيب وغيره . ويؤيده قوله « فقد رأى الحق ، أى رأى الحق الذى قصد إعلام الرأى به فان كانت على ظاهرها والا

سمى في تأويلها ولا يهمل أمرها لأنها إما بشرى بخير أو انذار من شر إما ليخيف الرائي وإما ليترجم عنه وإما ليلبه على حكم يقع له في دينه أو دنياه . وقال ابن بطال قوله في تفسير الرائي في اليقظة ، يريد تصديق تلك الرؤيا في اليقظة وصحتها وخروجها على الحق ، وليس المراد أنه يراه في الآخرة لأنه سيراه يوم القيامة في اليقظة فزاه جميع أمته من رآه في النوم ومن لم يره منهم . وقال ابن التين : المراد من آمن به في حياته ولم يره له كونه حيث كان ظاهراً عنه فيكون بهذا مبشراً لكل من آمن به ولم يره أنه لابد أن يراه في اليقظة قبل موته قاله القزاز ، وقال المازدي : إن كان المحفوظ فكأنما رأى في اليقظة ، فعنه ظاهر وإن كان المحفوظ في تفسير الرائي في اليقظة ، احتمل أن يكون أراد أهل عصره من يهاجر إليه فانه إذا رآه في المنام جعل ذلك علامة على أنه يراه بعد ذلك في اليقظة وأوحى الله بذلك إليه ﷺ . وقال القاضي : وقيل معناه سيرى تأويل تلك الرؤيا في اليقظة وصحتها ، وقيل معنى الرؤيا في اليقظة أنه سيراه في الآخرة وتعب بأن في الآخرة يراه جميع أمته من رآه في المنام ومن لم يره يعني فلا يبقى لخصوص رؤيته في المنام مزية ، وأجاب القاضي عما مضى باحتمال أن تكون رؤياه له في النوم هي الصفة التي عرف بها ووصف عليها ، وجوز لتكرمه في الآخرة وأن يراه رؤية خاصة من القرب منه والدفاع له بعلو الدرجة ونحو ذلك من الخصوصيات ، قال : ولا يبعد أن يعاقب الله بعض المذنبين في القيامة بمنع رؤية نبيه ﷺ مدة . وحمل ابن أبي جرة على عمل آخر فذكر عن ابن عباس أن رآه النبي ﷺ في النوم فبقي بعد أن استيقظ منهسكراً في هذا الحديث فدخل على بعض أمهات المؤمنين ولما حال حالته فبعونه فخرجت له المرأة التي كانت لابن أبي جرة فنظر فيها فرأى صورة النبي ﷺ ولم ير صورة نفسه ، ونقل عن جماعة من الصالحين أنهم رأوا النبي ﷺ في المنام ثم رأوه بعد ذلك في اليقظة وسألوه عن أشياء كانوا منها متخوفين فأرشدهم إلى طريق تفريحها فجاء الأمر كذلك . قلت : وهذا مشكل جداً ولو حمل على ظاهره لكان هؤلاء صحابة ولا يمكن بقاء الصحبة إلى يوم القيامة ، ويحكي عليه أن جماها وأوه في المنام ثم لم يذكر واحد منهم أنه رآه في اليقظة وخبر الصادق لا يتخلف ، وقد اشتهر أنكار القرطبي على من قال من رآه في المنام فقد رأى حقيقة ثم يراها كذلك في اليقظة كما تقدم قريبا ، وقد فطن ابن أبي جرة لهذا فأحال بما قال على كرامات الأولياء فإن يمكن كذلك تبيين العدول عن العموم في كل راء ، ثم ذكر أنه عام في أهل التوفيق وأما غيرهم فعلى الاحتمال ، فإن خرق المادة قد يقع للزندق بطريق الاملاء والإغواء كما يقع للتصديق بطريق الكرامة والاكرام ، وإنما تحصل التفرقة بينهما بالتابع الكتاب والسنة انتهى . والحاصل من الأجوبة ستة : أحدها أنه على التعمية والتثيل ، ودل عليه قوله في الرواية الأخرى فكأنما رأى في اليقظة ، ثانيها أن معناها سيرى في اليقظة تأويلها بطريق الحقيقة أو التعبير ، ثالثها أنه خاص بأهل عصره من آمن به قبل أن يراه . رابعها أنه يراه في المرأة التي كانت له إن أمكنه ذلك ، وهذا من أهم المحامل . خامسها أنه يراه يوم القيامة بمزيد خصوصية لا يطلع من يراه حينئذ من لم يره في المنام . سادسها أنه يراه في الدنيا حقيقة ويخاطبه ، وفيه ما تقدم من الاشكال . وقال القرطبي : قد تقرر أن الذي يرى في المنام أمثلة للبريات لا أنفسها ، غير أن تلك الأمثلة تارة تقع بطابقة وتارة يقع معناها ، فن الأول رؤياه ﷺ عائفة وفيه دفاذا هي أنت ، فأخبر أنه رأى في اليقظة ما رآه في نومه بعينه ومن الثاني رؤيا البقر التي تنحر والمقصود بالثاني التنبيه على دعائي تلك الأمور ومن فوائد رؤيته ﷺ تسكين شوق الرائي لكرمه صادق في محبة ليعمل دل مشاهدته ، وإلى ذلك الإشارة بقوله في تفسير الرائي في اليقظة ، أي من رأى رؤية معظم

لحرمته ومشتاق الى مشاهدته وصل الى رؤية محبوبه وظفر بكل مطلوبه ، قال : ويجوز ان يكون مقصود تلك الرؤيا معنى صورته وهو دينه وشرعيته ، فيعبر بحسب ما يراه الرائي من زيادة ونقصان أو إساءة وإحسان . قلت : وهذا جواب سابع والذي قبله لم يظهر لي فان ظهر فهو ثامن . قوله ( ولا يتمثل الشيطان بي ) في رواية أنس في الحديث الذي بعده ، فان الشيطان لا يتمثل بي ، ومضى في كتاب العلم من حديث أبي هريرة مثله ان كان لا يتمثل في صورتي ، وفي حديث جابر عند مسلم وابن ماجه ، انه لا يذبح للشيطان أن يتمثل بي ، وفي حديث ابن مسعود عند الترمذي وابن ماجه ، ان الشيطان لا يستطيع أن يتمثل بي ، وفي حديث أبي قتادة الذي يليه ، وان الشيطان لا يقرأ ، باراء بوزن يتماطى ، ومعناه لا يستطيع أن يصير مرئياً بصورتي ، وفي رواية غير أبي ذر « يتزاي » برأى وبعد الاثني تحتانية ، وفي حديث أبي سعيد في آخر الباب ، فان الشيطان لا يتمثل بي ، أما قوله « لا يتمثل بي » فعناه لا يتشبه بي ، وأما قوله « في صورتي » فعناه لا يصير كأننا في مثل صورتي ، وأما قوله « لا يقرأ » بي ، فخرج بعض الشراح رواية الراي عليها أي لا يظهر في زي ، وإيسر الرواية الأخرى بعيدة من هذا المعنى ، وأما قوله « لا يتمثل بي » أي لا يتمثل بي فحذف المضاف ووصل المضاف اليه بالفعل ، والمعنى لا يتمثل بي صورتي ، فالجميع راجع الى معنى واحد ، وقوله « لا يستطيع » يشير الى أن الله تعالى وان أمكنه من التصور في أي صورة أراد فانه لم يمكنه من التصور في صورة النبي ﷺ ، وقد ذهب الى هذا جماعة فقالوا في الحديث : إن محل ذلك اذا رآه الرائي على صورته التي كان عليها ، ومنهم من ضيق الغرض في ذلك حتى قال : لا بد أن يراه على صورته التي قبض عليها حتى يعتبر عدد الشمرات البيض التي لم تبلغ عشرين شمرة ، والصواب التعميم في جميع حالاته بشرط أن تكون صورته الحقيقية في وقت ما سواء كان في شبابه أو رجوليته أو كهوليته أو آخر عمره ، وقد يكون لما عاين ذلك تعبير يتفق بالرأي . قال المازري : اختلف المحققون في تأويل هذا الحديث فذهب القاضي أبو بكر بن الطيب الى أن المراد بقوله « من رأى في المنام فقد رأى » أن رؤياه صحيحة لا تكون أضغاثا ولا من تشبهات الشيطان ، قال : وبعضه قوله في بعض طرقه فقد رأى الحق ، قال وفي قوله « فان الشيطان لا يتمثل بي » إشارة الى أن رؤياه لا تكون أضغاثا . ثم قال المازري : وقال آخرون بل الحديث محمول على ظاهره والمراد أن من رآه فقد أدركه ولا مانع يمنع من ذلك ولا دخل يحيله حتى يحتاج الى صرف الكلام عن ظاهره ، وأما كونه قد يرى على غير صفته أو يرى في مكانين مختلفين مما قال ذلك خلط في صفة يتمثل لها على غير ما هي عليه ، وقد يظن بعض الحبال مرئيات امكون ما يتغير مرئياً بما يرى في العادة فتكون ذاته ﷺ مرئية وصفاته متغيرة غير مرئية ، والادراك لا يشترط فيه تحديد البصر ولا قرب المسافة ولا كون المرئي ظاهراً على الأرض أو مدفوناً ، وإنما يشترط كونه موجوداً ، ولم يتم دليل على فناء جسده ﷺ ، بل جاء في الخبر الصحيح ما يدل على بقائه وتكون ثمرة اختلاف الصفات اختلاف الدلالات كما قال بعض علماء التمهيد إن من وآه شيخاً فهو عام سلم أو شاباً فهو عام حارب ، ويؤخذ من ذلك ما يتفق بأقواله كما لو رآه أحد يأمره بقتل من لا يهل قتله فان ذلك يحمل على الصفة المتغيرة لا المرئية . وقال القاضي عياض : يحتمل أن يكون معنى الحديث اذا رآه على الصفة التي كان عليها في حياته لا على صفة مضادة لحاله ، فان رآه على غير ما كانت رؤيا تأويل لا رؤيا حقيقة ، فان من الرؤيا ما يخرج على وجهه ومنها ما يحتاج الى تأويل . وقال انورى : هذا الذي قاله القاضي ضعيف ، بل الصحيح أنه يراه حقيقة سواء كانت

على صفته المعروفة أو غيرها كما ذكره المازري، وهذا الذي رده الشيخ تقدم عن محمد بن سيرين إمام المحدثين  
اعتباره، والذي قاله القاضي توسط حسن، ويمكن الجمع بينه وبين ما قاله المازري بأن تكون رؤياه على الحالين  
حقيقة لكن إذا كان على صورته كأن يرى في المنام على ظاهره لا يحتاج إلى تعبير وإذا كان على غير صورته كان  
النقص من جهة الرائي لتغيبه الصفة على غير ما هي عليه ويحتاج ما يراه في ذلك المنام إلى التعبير، وعلى ذلك جرى  
عليه التعبير فقالوا: إذا قال الجاهل رأيت النبي ﷺ فإنه يسأل عن صفته فإن وافق الصفة المروية رآه فلا يقبل  
منه، وأشاروا إلى ما إذا رآه على هيئة تخالف هيئته مع أن الصورة كما هي، فقال أبو سعد أحمد بن محمد بن نصر: من  
رأى نبياً على حاله وهيئته فذلك دليل على صلاح الرائي وكمال جلوه وظفوه بمن طأه، ومن رآه متغير الحال طأها  
مثلاً فذلك دال على سوء حال الرائي. ونما الفيض أبو محمد بن أبي حمزة إلى ما اختاره النووي فقال بعد أن حكى  
الخلاف: ومنهم من قال إن الشيطان لا يتصور على صورته أصلاً فمن رآه في صورة حسنة فذلك حسن في دين الرائي  
وإن كان في جلوه من جوراءه شين أو نقص فذلك خلل في الرائي من جهة الدين، قال: وهذا هو الحق، وقد  
جرب ذلك فوجد على هذا الأسلوب، وبه تحصل الفائدة الكبرى في رؤياه حتى يتبين الرائي على صفته خلل أو لا،  
لأنه ﷺ نوراني مثل المرأة الصفيقة ما كان في الناظر إليها من حسن أو غيره تصور فيها وهي في ذاتها على أحسن  
حال لا نقص فيها ولا شين، وكذلك يقال في كلامه ﷺ في النوم أنه يعرض على سنته لما وافقها فمروحاً وما  
عالمها فاخلل في سمع الرائي، فرؤيا الذات الكريمة حتى والخلل إنما هو في سمع الرائي أو بصره، قال: وهذا غير  
ما سمعت في ذلك. ثم حكى القاضي عياض عن بعضهم قال: خص الله نبيه بصوم رؤياه كلها ومنع الشيطان أن يتصور  
في صورته لئلا يتدفع بالكذب على لسانه في النوم، وما خرق الله المادة للانبياء للدلالة على صحة حاله في اليقظة  
واستحال تصور الشيطان على صورته في اليقظة ولا على صفة مضادة لحاله، إذ لو كان ذلك لدخل اللبس بين الحق  
والباطل ولم يوثق بما جاء من جهة النبوة، حتى الله حماها لذلك من الشيطان وتصوره وإلقائه وكيفية، وكذلك حتى  
رؤياهم أنفسهم ورؤيا غير النبي ﷺ من تمثيل بذلك لتصح رؤياه في الوجهين ويكون طريقاً إلى علم صحيح لا ريب  
فيه، ولم يختلف العلماء في جواز رؤية الله تعالى في المنام وساق الكلام على ذلك. قلت: ويظهر لي في التوفيق بين  
جميع ما ذكره أن من رآه على صفة أو أكثر مما يختص به فقد رآه ولو كانت صائر الصفات مخالفة، وعلى ذلك  
فتفاوت رؤيا من رآه فمن رآه على هيئته الكاملة فرؤياه الحق الذي لا يحتاج إلى تعبير وعليها يتزل قوله: فقد رأى  
الحق ومهما نقص من صفاته فبذلك التأويل بحسب ذلك، ويصح إطلاق أن كل من رآه في أي حاله كانت من ذلك فقد  
رآه حقيقة. (نبيه): جود أهل التعبير رؤية الباري هو رجل في المنام مطلقاً ولم يجهروا فيها الخلاف في رؤيا  
النبي ﷺ، وأجاب بعضهم عن ذلك بأمور قابلة للتأويل في جميع وجوهها فتارة يعبر بالسلطان وتارة بالوالد وتارة  
بالسيد وتارة بالربس في أي فن كان، فلما كان الوقوف على حقيقة ذاته متخماً وجميع من يعبر به يجهز عليهم  
الصدق والكذب كانت رؤياه تحتاج إلى تعبير دائماً، بخلاف النبي ﷺ فإذا رؤى على صفته المتفق عليها وهو  
لا يجهز عليه الكلب كانت في هذه الحالة حقاً محضاً لا يحتاج إلى تعبير. وقال القزالي: ليس معنى قوله «رأى»  
أنه رأى جسمي وبدني وإنما المراد أنه رأى مثلاً آتياً ينادي بها الحق الذي في نفسي إليه،  
وكذلك قوله «فسهراني في اليقظة» ليس المراد أنه يرى جسمي وبدني، قال: والآلة تارة تكون حقيقة وتارة

تكون خيالية ، والنفوس غير المثل المتعيل ، فما رآه من الشكل ليس هو روح المصطفى ولا شخصه بل هو مثال له على التحقيق ، قال ومثل ذلك من يرى الله سبحانه وتعالى في المنام فان ذاته منزهة عن الشكل والصوره ولكن تنتهى تصرفاته إلى العبد بواسطة مثال محسوس من نور أو غيره ، ويكون ذلك المثل حقا في كونه واسطة في التعريف فيقول الراى رأى الله تعالى في المنام لا يعنى انى رأى ذات الله تعالى كما يقول فى حق غيره . وقال أبو القاسم الفقىرى ما حاصله : ان رؤياه على غير صفته لا يستلزم إلا أن يكون هو ، فانه لو رأى الله على وصف يتعالى عنه وهو يعتقد أنه منزّه عن ذلك لا يقدح فى رؤيته بل يكون ذلك الرؤيا ضرب من التأويل كما قال الواسطى : من رأى ربه على صورة شيخ كان إشارة الى وقار الرأى وغير ذلك . وقال الطيبي : المعنى من رأى فى المنام بأى صفة كانى فلا يستبشر ويعلم أنه قد رأى الرؤيا الحق التى هى من الله وهى مبشرة ، لا الباطل الذى هو الحلم المنسوب للشيطان فان الشيطان لا يتمثل بى ، وكذا قوله : فقد رأى الحق ، أى رؤية الحق لا الباطل ، وكذا قوله : فقد رآنى ، فان الشرط والجزاء اذا اتحدا دل على الغاية فى الشك ، أى فقد رآنى رؤيا ليس بعدها شئ . وذكر الشيخ أبو محمد بن أبى جرة ما ملخصه : انه يؤخذ من قوله : فان الشيطان لا يتمثل بى ، أن من تمتثل صورته ﷺ فى خاطره من أرباب القلوب وتصورت له فى عالم سره أنه يكلمه أن ذلك يكون حقا ، بل ذلك اصدق من مرأى غيرهم لما من الله به عليهم من تنوير قلوبهم انتهى . وهذا المقام الذى أشار اليه هو الإلهام ، وهو من جملة أصناف الروحى إلى الأنبياء ، ولكن لم أر فى شئ من الأحاديث وصفه بما وصفت به الرؤيا أنه جزء من النبوة ، وقد قيل فى الفرق بينهما إن المنام يرجع إلى قواعد مقررة وله تأويلات مختلفة ويقع لكل أحد ، بخلاف الإلهام فانه لا يقع إلا للخواص ولا يرجع إلى قاعدة يميز بها بينه وبين لمة الشيطان ، وتعقب بأن أهل المعرفة بذلك ذكروا أن الخاطر الذى يكون من الحق يستقر ولا يضطرب والذى يكون من الشيطان يضطرب ولا يستقر ، فمذا إن ثبت كان فارقا واضحا ، ومع ذلك فقد صرح الأئمة بأن الأحكام الشرعية لا تثبت بذلك ، قال أبو المظفر بن السهماني فى « القواطع » بعد أن حكى عن أبى زيد الدبوسى من أئمة الحنفية أن الإلهام ما حرك القلب لم يدعو إلى العمل به من غير استدلال : والذى عليه الجمهور أنه لا يجوز العمل به إلا عند فقد الحجج كلها فى باب المباح ، وعن بعض المبتدعة أنه حجة واحتج بقوله تعالى ﴿ فآلهما لجورها ونقواها ﴾ وبقوله ﴿ وأوحى ربك إلى النحل ﴾ أى ألهمها حتى صرحت ، صالما ، فيؤخذ منه مثل ذلك الأدعى بطريق الأولى ، وذكر فيه ظواهر أخرى ومنه الحديث قوله ﷺ « انتقوا فراسة المؤمن ، وقوله لو ابصرت ما حاك فى صدرك فدعه وإن أفتوك ، لجل شهادة قلبه حجة مقدمة على الفتوى ، وقوله قد كان فى الامم محدثون ، فثبت بهذا أن الإلهام حق وأنه وحى باطن ، وإنما حرمه المعاصى لاستيلاء وحى الشيطان عليه ، قال وحجة أهل السنة الآيات الدالة على اعتبار الحجة والحث على التمسك فى الآيات والاعتبار والنظر فى الأدلة وضم الأمانى والمواجس والظنون وهى كثيرة مشهورة ، وبأن الخاطر قد يكون من الله وقد يكون من الشيطان وقد يكون من النفس ، وكل شئ احتمل أن لا يكون حقا لم يوصف بأنه حق ، قال : والجواب عن قوله ﴿ فآلهما لجورها ونقواها ﴾ أنه معناه عرفا طريق العلم وهو الحجج ، وأما الوحى إلى النحل فظاهره فى الأدبى فيما يتعلق بالهنائع وما فيه صلاح المماشى ، وأما الفراسة فمسلما لئلا لا يتمللك شهادة القلب لانا لا نتحقق كونها من الله أو من غيره انتهى . انحصار . قل ابن السهماني : وإنكار الإلهام مردود ،



ويجوز أن يفعل الله عبده ما يكرمه به ، ولكن التمييز بين الحق والباطل في ذلك أن كل ما استقام على الشريعة المحمدية ولم يكن في الكتاب والسنة ما يردده فهو مقبول ، وإلا فردود يقع من حديث النفس ووسوسة الشيطان ، ثم قال : ونحن لا ننكر أن الله يكرم عبده بزيادة نور منه يزداد به نظره ويمر به رأيه ، وإنما ننكر أن يرجع إل قلبه بقول لا يعرف أصله ، ولا نزع أن حجة شرعية وإنما هو نور يختص الله به من يشاء من عباده فإن وافق الشرع كان الشرع هو الحجة انتهى . وبؤخذ من هذا ما تقدم التنبيه عليه أن الزائغ لو رأى النبي ﷺ بأمره بشيء هل يجب عليه امتثاله ولا بد ، أو لابد أن يمرض على الشرع الظاهر ، فالثاني هو المتمد كما تقدم : ( تنبيهه ) : وقع في المجمع الأوسط للطبراني من حديث أبي سعيد مثل أول حديث في الباب بلفظه اسكن زاد فيه د ولا بالسكينة . وقال : لا تحفظ هذه اللفظة إلا في هذا الحديث . الحديث الثاني حديث أنس : قوله ( من رأى في المنام فقد رأى ) هذا اللفظ وقع مثله في حديث ابن مبررة كما مضى في كتاب العلم وفي كتاب الأدب ، قال الطيبي : اتحد في هذا الخبر الشرط والجواز قبل على اقتضاه في المبالغة ، أي من رأى فقد رأى حقيقة على كمالها بغير شبهة ولا ارتياب فيما رأى بل هي رؤيا كاملة ، ويؤيد قوله في حديث أبي قتادة وأبي سعيد : فقد رأى الحق ، أي رؤيا الحق لا الباطل وهو يرد ما تقدم من كلام من تكلف في تأويل قوله : من رأى في المنام فسيهرى في اليقظة ، والذي يظهر لي أن المراد من رأى في المنام على أي صفة كانت فلا يتبين ويعلم أنه قد رأى الرؤيا الحق التي هي من الله لا الباطل الذي هو الحلم فإن الشيطان لا يتمثل بي . قوله ( فإن الشيطان لا يتمثل بي ) قد تقدم بيانه ، وفيه د رؤيا المؤمن حمراء ، الحديث ، وقد سبق قبل خمسة أبواب . الحديث الثالث حديث أبي قتادة : الرؤيا الصالحة من الله ، وسيأتي شيء من شرحه في باب الحلم من الشيطان ، وفيه د فإن الشيطان لا يترامى بي ، وقد ذكرت ما فيه . الحديث الرابع حديث أبي قتادة : من رأى في المنام رأى الحق ، أي المنام الحق أي الصدق ، ومثله في الحديث الخامس ، قال الطيبي : الحق هنا مصدر ، مؤكداً أي فقد رأى رؤيا الحق ، وقوله : فإن الشيطان لا يتمثل بي ، ولنتعيم المعنى والتعليل للحكم . قوله ( نابه يونس ) يعني بن يزيد ( وابن أخى الزهري ) هو محمد بن عبد الله بن مسلم ، يريد أنهما روياه عن الزهري كما رواه الزبيدي ، وقد ذكرت في الحديث الأول أن مسلدا وصاهما من طريقهما وسأله هل لفظ يونس وأحال برواية ابن أخى الزهري عليه ، وأخرجه أبو يعلى في مسنده عن أبي خيثمة شيخ مسلم فيه ولفظه : من رأى في المنام فقد رأى الحق ، وقال الاسماعيلي : ونابهما شعيب بن أبي حمزة عن الزهري . قلت : وصله الذهلي في د الزهريات ، . الحديث الخامس حديث أبي سعيد : من رأى في المنام رأى الحق فإن للشيطان لا يتمثل بي ، وقد تقدم ما فيه ، وابن الهادي في السند هو يزيد بن عبد الله بن أسامة ، قال الاسماعيلي : ورواه يحيى بن أيوب عن ابن الهادي قال : ولم أره يعني البخاري ذكر عنه أي عن يحيى بن أيوب حديثا برأيه إلا استدللا - أي متابعة - إلا في حديث واحد ذكره في الدور من طريق ابن جريج عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عتبة بن عاصم في قصة أخته . قلت : والحديث المذكور أخرجه البخاري عن أبي حاتم عن ابن جريج بهذا السند ، وسقط في بعض النسخ من الصحيح لكنه أورده في كتاب الحج عن أبي حاتم ، وليس كما قال الاسماعيلي إنه أخرجه ليحيى بن أيوب استقلالا فإنه أخرجه من رواية هشام بن يوسف عن ابن جريج عن سعيد بن أبي أيوب فكان لابن جريج فيه شيخين وكل منهما رواه له عن يزيد بن أبي حبيب فأشار البخاري إلى أن هذا الاختلاف ليس بقادح في صحة الحديث ، وظن بهذا أنه لم يخرج ليحيى بن أيوب استقلالا بل بمتابعة سعيد بن أبي أيوب

## ١١ - باب رؤيا الليل . رواه سمرة

٦٩٩٨ - **حدثنا** أحمد بن المقدم العجلي **حدثنا** محمد بن عبد الرحمن الطفاوى **حدثنا** أيوب عن عبد الله عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ : أعطيت مفاتيح الحكم ، ونصرت بالرب . وبيننا أنا فائمه للبارحة إذ أنبت بمفاتيح خزائن الأرض حتى وضعت في يدي . قال أبو هريرة : فذهب رسول الله ﷺ وأنتم تنتفلونها

٦٩٩٩ - **حدثنا** عبد الله بن مسلمة عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : أراي الليلة عند الكعبة ، فرأيت رجلا آدم كأحسن ما أنت راه من أدم الرجال ، له لثة كأحسن ما أنت راه من الأمم ، قد رجليها قطار ماء ، متكئا على رجلين - أو على هاتين رجلين - يطوف بالبيت ، فسألت من هذا ؟ فقل : المسيح بن مريم . ثم إذا أنا برجل جمد قطط أعور العين البني كأنها عتبة طافية ، فسألت من هذا ؟ فقل : المسيح الذي جال ،

٧٠٠٠ - **حدثنا** يحيى **حدثنا** الليث عن يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أن ابن عباس كان يحدث أن رجلا أتى رسول الله ﷺ فقال : إن أريت الليلة في المنام . . . وساق الحديث . وتابعه سليمان بن كثير وابن أخي الزهري وسفيان بن حسين عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن النبي ﷺ . وقال الزهري عن ابن عباس - أو أبو هريرة - عن النبي ﷺ . وقال شعيب وإسحاق بن يحيى عن الزهري : كان أبو هريرة يحدث عن النبي ﷺ . وكان مفسر لا يسنده حتى كان بعد

[ الحديث ٧٠٠٠ - طريقه في : ٧٠٤٦ ]

**قوله** ( باب رؤيا الليل ) أي رؤيا الشخص في الليل هل تساءل رؤياه بالنهار أو تتفاوتان ، وهل بين زمان كل منهما تفاوت ؟ وكأنه يشير إلى حديث ابن سعيد : أصدق الرؤيا بالأسفار ، أخرجه أحمد مرفوعا ومحمدا ابن حبان ، وذكر نصر بن بمقرب الدينوري أن الرؤيا أول الليل يبطل ، تأويلها ومن النصف الثاني يصرح بتفاوت أجواء الليل وأن أسرعها تأويلها رؤيا البحر ولا سيما عند طلوع الفجر ، وعن جعفر الصادق أسرعها تأويلها رؤيا القيلولة . وذكر فيه أربعة أحاديث : الأول ، **قوله** ( رواه سمرة ) يشير إلى حديثه الطويل الآتي في آخر كتاب التعبير وفيه : أنه أتاني الليلة آتيان ، وسيأتي الكلام عليه هناك . الحديث الثاني ، **قوله** ( عن محمد ) هو ابن سيرين ، وصرح به في رواية أسلم بن سهل عن أحمد بن المقدم شيخ البخاري فيه عند أبي نعيم ، والسند كله بصريون . **قوله** ( أعطيت مفاتيح الحكم ، ونصرت بالرب ) كذا في هذا الرواية ، وقد أخرجه الاسماعيل عن الحسن ابن سفيان وعبد الله بن إس كلاًهما عن أحمد بن المقدم شيخ البخاري فيه بلفظ : أعطيت جوامع الحكم ، وأخرجه عن ابن القمام البخري عن أحمد بن المقدم باللفظ الذي ذكره البخاري ، ووقع في رواية أسلم بن سهل بلفظ

« فَوَافِقُ الْكَلَامِ ، وَسَيَأْتِي بَعْدَ أَبْوَابٍ مِنْ رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، بِإِظْفَارٍ : بَعَثَ بِجَمَاعَةِ الْكَلَامِ ، قَالَ الْبُخَارِيُّ فِيمَا ذَكَرَهُ عَنْهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ : لَا أَهْلُ حَدِيثَ بِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ . قَوْلُهُ ( وَبَيْنَا أَنَا نَائِمٌ الْبَارِحَةَ إِذْ أَتَيْتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الْأَرْضِ ) سَيَأْتِي شَرْحُهُ مُسْتَوْفًى إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِ الْإِعْتَصَامِ . الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ فِي رِوَايَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَسِيحُ بْنُ مَرْيَمَ وَالْمَسِيحُ الدَّجَالُ . قَوْلُهُ ( أَرَأَيْتَ اللَّيْلَةَ عِنْدَ الْكَعْبَةِ ) سَيَأْتِي فِي « بَابِ الطُّوُوفِ بِالْكَعْبَةِ » مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ يُلَاقِظُ : بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي أُطَوِّفُ بِالْكَعْبَةِ ، الْحَدِيثُ ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ هُنَاكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . الْحَدِيثُ الرَّابِعُ . قَوْلُهُ ( حَدَّثَنَا بِحَبِي ) هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَكِيرٍ . قَوْلُهُ ( إِنْ رَجَلَانِ اتَّبَعَا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : إِنِّي أَرَيْتُ اللَّيْلَةَ فِي الْمَنَامِ ) وَهَذَا الْحَدِيثُ . كَذَلِكَ اقْتَصَرَ مِنَ الْحَدِيثِ عَلَى هَذَا الْقَدْرِ وَسَاقَهُ بَعْدَ خَمْسَةِ وَثَلَاثِينَ بَابًا عَنْ بِحَبِي بْنِ بَكِيرٍ هَذَا السَّنَدَ بِتَمَامِهِ ، وَسَيَأْتِي شَرْحُهُ هُنَاكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . قَوْلُهُ ( وَقَاتَبَهُ سَلْيَانُ بْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ وَسَفْيَانُ بْنُ حَسَنِ الْخ ) أَمَّا مُتَابَعَةُ سَلْيَانُ بْنُ كَثِيرٍ فَوَصَّاهُ مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ أَخِيهِ ، وَوَقَعَ لَنَا بِمَعْنَى مَعْنَى الدَّارِمِيِّ ، وَأَمَّا مُتَابَعَةُ ابْنِ أَخِي الزُّهْرِيِّ فَوَصَّاهُ الدَّهْلِيُّ فِي « الزُّهْرِيَّاتِ » . وَأَمَّا مُتَابَعَةُ سَفْيَانُ بْنُ حَسَنِ فَوَصَّاهُ أَحْمَدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ عَنْهُ . قَوْلُهُ ( وَقَالَ الزُّبَيْدِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ ) فَلَمْ يَذْكُرْهُ بِإِثْنٍ فِي ابْنِ عَبَّاسٍ أَوْ أَبِي هُرَيْرَةَ قُلْتُ : وَصَّاهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا . قَوْلُهُ ( وَقَالَ شُعَيْبٌ وَاسْمُ بَنِي بِحَبِيٍّ عَنِ الزُّهْرِيِّ كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَحْدُثُ ) قُلْتُ : وَصَّاهُ الدَّهْلِيُّ فِي « الزُّهْرِيَّاتِ » . قَوْلُهُ ( وَكَانَ مَعْمَرٌ لَا يَسْنِدُهُ حَتَّى كَانَ بَعْدَ ) وَصَّاهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوْبَةَ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ كَرِوَايَةِ يُونُسَ وَاسْتَكْنَى قَالَ : عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَحْدُثُ ، قَالَ إِسْحَاقُ : قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ كَانَ مَعْمَرٌ يَحْدُثُ بِهِ فَيَقُولُ كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، يَعْنِي وَلَا يَذْكُرُ حَبِيدَ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فِي السَّنَدِ حَتَّى جَاءَهُ زَمْعَةُ بِكِتَابٍ فِيهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ حَبِيدَ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فَسَكَتَ لَا يَشْكُ فِيهِ بَعْدَ ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَافِعٍ ، وَأَقَادَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ فِيهِ اخْتِلَافًا آخَرَ عَنِ الزُّهْرِيِّ فَسَاقَهُ مِنْ رِوَايَةِ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْهُ فَقَالَ : عَنْ سَلْيَانُ بْنُ بَسَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَالْمَحْفُوظُ قَوْلُ مَنْ قَالَ : عَنْ حَبِيدَ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هُتَيْبَةَ .

١٢ - بِأَسْبَغِ رُؤْيَا النَّهَارِ . وَقَالَ ابْنُ عُثْمَانَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ : رُؤْيَا النَّهَارِ مِثْلُ رُؤْيَا اللَّيْلِ

٧٠٠١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَالْحَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ وَلَدَانٍ - وَكَانَتْ نَحْتُ عِبَادَةَ بْنِ اللَّصَامَتِ ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمًا ، فَاطْلَعَتْهُ وَجَعَلَتْ تَقْفِي رَأْسَهُ فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ بَضْعُكَ . . .

٧٠٠٢ - « قَالَتْ : فَقُلْتُ مَا يَضْحَكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي هُرِضُوا عَلَى غَزَاةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَرْتَكِبُونَ تَبْجَاحَ هَذَا الْبَحْرِ مُلُوكًا عَلَى الْأَسْرَةِ - أَوْ مِثْلَ اللَّوْكَ عَلَى الْأَسْرَةِ - شَكَّ إِسْحَاقُ - قَالَتْ : فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ مِنْهُمْ ، فَدَعَا لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ بَضْعُكَ ، فَقُلْتُ مَا يَضْحَكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي هُرِضُوا عَلَى غَزَاةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ - كَمَا قَالَ فِي الْأَوَّلِ - قَالَتْ :

فَقَاتُ يَارَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَحْطِي مِنْهُمْ ، قَالَ : أَنْتَ مِنَ الْوَابِنِ . فَرَكِبَ الْبَحْرَ فِي زَمَانِ مَعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ ، فَصُرَعَتْ عَنْ دَابَّتِهَا حِينَ خَرَجَتْ مِنَ الْبَحْرِ فَهَلَسَكَتْ ۝

**قوله** ( باب رؤيا النهار ) كذا لأبي ذر ، ولغيره « باب الرؤيا بالنهار » ، **قوله** ( وقال ابن هون ) هو عبد الله ( عن ابن سيرين ) هو محمد . **قوله** ( رؤيا النهار مثل الليل ) في رواية المرخسي « مثل رؤيا الليل » ، وهذا الاثر وصله علي بن أبي طالب القيرواني في كتاب التعبير له من طريق مسعدة بن اليسع عن عبد الله بن هون به ذكر ذلك مغلطاً . قال القيرواني : ولا فرق في حكم العبارة بين رؤيا الليل والنهار وكذا رؤيا النساء والرجال . وقال المطلب نحوه ، وقد تقدم نحوه ما نقل عن بعضهم في التفاوت ، وقد يتفاوتان أيضا في مراتب الصدق . وذكر في الباب حديث أنس في قصة يوم النبي ﷺ عند أم حرام وفيه « فدخل عليها يوما فاطمحتها وجعلت تغلي رأسه فقام » ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الاستئذان في « باب من رأى قوما فقال عندهم : أي من القابلة » ، وذكر ابن التين أن بعضهم رعم أن في الحديث دليلا على صحة خلافة معاوية لقوله في الحديث فركبت البحر زمن معاوية ، وفيه نظر لأن المراد برمته زمن إمارته على الشام في خلافة عثمان ، مع أنه لا تعرض في الحديث لإثبات الخلافة ولا نفيها بل فيه إخبار بما سيكون فمكان كما أخبر ، ولو وقع ذلك في الوقت الذي كان معاوية خليفة لم يكن في ذلك معارضة لحديث الخلافة بعدي ثلاثون سنة لأن المراد به خلافة النبوة وأما معاوية ومن بعده فكان أكرمهم على طريقة الملوك ولو سموا خلفاء ، واهه أعلم

### ١٣ باب - رؤيا النساء

٧٠٠٣ - **حدثنا** سعيد بن فهم حدثني الأيث حدثني هبيل عن ابن شهاب أخبرني خارجة بن زيد بن ثابت « أن أمّ الملاء - امرأة من الانصار بايعة رسول الله ﷺ - أخبرته أنهم اقتصموا للمهاجرين قرعة » ، قالت : فطارانا عثمان بن مظعون وأزولناه في أبياتنا ، فوجع وجهه الذي توفي فيه ، فلما توفي غسل وكفن في أنوابه دخل رسول الله ﷺ ، قالت فقأت : رحمة الله عليك أبا السائب ، فشهادني عليك لقد أكرمك الله . فقال رسول الله ﷺ : وما يدريك أن الله أكرم ؟ فقلت : بأبي أنت يا رسول الله فمتى يكرمك الله ؟ فقال رسول الله ﷺ : أما هو فوالله لقد جاءه اليقين ، والله إنني لأرجو له الخير ، والله ما أدري - وأنا رسول الله - ماذا يفعل بي . فقالت : والله لا أركي بقلبه أحدا أبدا ۝

٧٠٠٤ - **حدثنا** أبو البيات - أخبرنا شعيب عن الزهري بهذا وقال « ما أدري ما يفعل به » ، قالت : وحزني فميت ، فرأيت لثمان كهنا تجرى ، فأخبرت رسول الله ﷺ فقال : ذلك عمله ،

**قوله** ( باب رؤيا للنساء ) تقدم كلام القيرواني وغيره في ذلك ، وذكر أيضا أن المرأة إذا رأت ما ليست له أهلا فهو لزوجها وكذا حكم العبد لسيدته كما أن رؤيا الطفل لأبيه . وذكر ابن بطال الانثاني على أن رؤيا المؤمنة

الصالحه داخله في قوله رؤيا المؤمن الصالح جزء من أجزاء النبوة ، وذكر في الباب حديث أم العلاء في قصة عثمان بن مظعون ورؤياها له العيين الجارية ، وقد مضى شرحه في أوائل الجنائز ، وذكر في الشهادات وفي المهجرة ، ويأتي الكلام على العيين الجارية بعد ثلاثة عشر بابا إن شاء الله تعالى . وقوله هنا « فرجع ، أي مرض وزنه ومحنه ، ويجوز ضم الواو »

١٤ - باب الحلم من الشيطان ، فإذا حلم فليبصق عن يساره ؛ وليستعذ بالله عز وجل

٧٠٠٥ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي سلمة « أن أبا قتادة الأنصاري - وكان من أصحاب النبي ﷺ ورفسانو - قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : الرؤيا من الله ، والحلم من الشيطان . فإذا حلم أحدكم الحلم يكرهه فليبصق عن يساره ؛ وليستعذ بالله منه فإن يضره »

قوله ( باب الحلم من الشيطان ، وإذا حلم فليبصق عن يساره وليستعذ بالله ) هكذا ترجم لبعض أفاضل الحديث ، وقد تقدم شرحه قريبا ، والحلم يضم المهملة وسكون اللام وقد تضم : ما يراه النائم ، ولم يحك النوى غير السكون يقال حلم بفتح اللام يحلم بضمها ، وأما من الحلم بكسر أوله وسكون ثانيه فيقال حلم بضم اللام وجمع الحلم بالضم والحلم بالكسر أحلام ، وذكر فيه حديث أبي قتادة وسيأتي الإلزام بشيء منه في شرح حديث أبي هريرة في باب القيد في المنام ، وإضافة الحلم إلى الشيطان بمعنى أنها تناسب صفته من الكذب والتحويل وغير ذلك ، بخلاف الرؤيا الصادقة فأضيفت إلى الله إضافة تشريف وإن كان الشكل بخلاف الله وتقديره ، كما أن الجميع عباد الله ولو كانوا عصاة كما قال ( يعابدى الذين أسرفوا على أنفسهم ) وقوله تعالى ( إن عبادى ليس لك عليهم سلطان )

١٥ - باب القين

٧٠٠٦ - حدثنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن عيسى عن الزهري أخبرني حمزة بن عبد الله « أن ابن عمر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : بينا أنا نائم أتيت بقدر لبن فشربت منه حتى إنى لأرى الرى يخرج في أطافىرى ، ثم أعطيت فضلى يعنى عمر . قالوا : فما أولته يا رسول الله ؟ قال : لعلم »

قوله ( باب القين ) أى إذا رأى في المنام بماذا يعبر ؟ قال الملب : القين يدل على الفطرة والسنة والقرآن والعلم قلت : وقد جاء في بعض الأحاديث المرفوعة تأويله بالفطرة كما أخرجه البزار من حديث أبي هريرة رفعه ، والقين في المنام فطرة ، وعند الطبراني من حديث أبي بكرة رفعه « من رأى أنه شرب لبنا فهو الفطرة ، ومضى في حديث أبي هريرة في أول الأشربة ، أنه ﷺ لما أخذ قدح اللبن قال له جبريل : الحدقه الذى هداك للفطرة ، وذكر الهينورى أن القين المذكور في هذا يختص بالابل ، وأنه إلهاد به مال حلال وحكمه ، قال : وابن البقر غصب السنة ومال حلال وفطرة أيضا ، وابن الشاة مال وسرور وصحة جسم ، وألسان الوحش شك في الدين ، وألبان السباع غير محمودة ، إلا أن ابن القبرة مال مع عداوة لدى أمر . قوله ( حدثنا عبد الله ) كذا للجميع ، ووقع في أطراف المزي

أن البخاري أخرج هذا الحديث في التعبير عن أبي جعفر محمد بن الصلت وفي فضل عمر بن عبدان ، والموجود في الصحيح بالعكس ، وعبد الله هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد ، وحمة الرازي عن ابن عمر هو ولده . ووقع في الباب الذي يليه من وجه آخر عن الزهري عن حمزة أنه سمع عبد الله بن عمر . قال ابن العربي : لم يخرج البخاري هذا الحديث من غير هذه الطريق ، وكان ينبغي - على طريقته - أن يخرج من غيره لو وجده . قلت : بل وجهه وأخرجه كما تقدم في فضل عمر من طريق سالم أخي حمزة عن أبيهما ، وإشارته إلى أن طريقة البخاري أن يخرج الحديث من طريقين فصاعدا - إلا أن لا يجد - في مقام المنع . قوله ( حتى أني لأرى الري يخرج في أظافيري ) في رواية السكشميني من أظافيري ، وفي رواية صالح بن كيسان من أطرافه ، وهذه الرواية يحتمل أن تكون بصرية وهو الظاهر ، ويحتمل أن تكون عليية ، ويؤيد الأول ما عند الحاكم والطبراني من طريق أبي بكر بن سالم ابن عبد الله بن عمر عن أبيه عن جده في هذا الحديث ، فشرحت حتى رأته يجرى في عروقي بين الجلد والحمم ، على أنه محتمل أيضا . قوله ( ثم أعطيت فخلت بعن عمر ) كذا في الأصل كأن بعض رواة شك ، ووقع في رواية صالح بن كيسان بالحزم ولفظه فاعطيت فضل عمر بن الخطاب ، وفي رواية أبي بكر بن سالم دفعت فضلة فاعطيتها عمر . قوله ( قالوا فاولته ) في رواية صالح وقال من حوله ، وفي رواية سفيان بن عيينة عن الزهري عند سعيد بن منصور ، ثم ناول فضله عمر ، قال ما أولته ، وظاهره أن المسائل عمر ، ووقع في رواية أبي بكر ابن سالم أنه عليه السلام قال لهم أولوها ، قالوا : يا بني الله هذا علم أعطاك الله فلاك منه ، ففضلت فضلة فاعطيتها عمر ، قال : أصبتم ، ويجمع بأن هذا وقع أولا ثم احتمل عندهم أن يكون عنده في تأويلها زيادة على ذلك فقالوا ما أولته الخ ، وقد تقدم بعض شرح هذا الحديث في كتاب العلم وبعضه في مناقب عمر ، قال ابن العربي : الذين رزق بخلافه الله طيبا بين أخبات من دم وفرت كالعلم نور يظهره الله في ظلمة الجهل ، فضرب به المثل في المنام . قال بعض المارفين : الذي خلاص الذين من بين فرث ودم قادر على أن يخلق الممركة من بين شك وجهل ويحفظ العمل عن غفلة وزلل ، وهو كما قال : لكن اطردت العادة بأن العلم بالتعلم ، والذي ذكره قد يقع عارضا للمادة فيكون من باب الكرامة . وقال ابن أبي حمزة : ناول النبي عليه السلام الذين بالعلم اعتبارا بما بين له أول الأمر حين أتى بقدر خر وقدر لبن فأخذ الذين ، فقال له جريرل : أخذت الفطرة الحديث ، قال : وفي الحديث مشروعية قص الكبير رؤياه هل من دونه ، وإلقاء العالم المسائل واختيار أصحابه في تأويلها ، وأن من الأدب أن يرد الطالب علم ذلك إلى معلمه . قال : والذي يظهر أنه لم يرد منهم أن يبرروها وإنما أراد أن يسألوه عن تفسيرها ، ففهموا مراده فسألوه فأقدهم ، وكذلك ينبغي أن يسأل هذا الأدب في جميع الحالات . قال : وفيه أن علم النبي عليه السلام بالله لا يبلغ أحد درجته فيه ، لأنه شرب حتى رأى الري يخرج من أطرافه ، وأما إظهاره فضله عمر ففيه إشارة إلى ما حصل لعمر من العلم بالله بحيث كان لا يأخذه في الله لومة لائم . قال : وفيه أن من الرقبا ما يدل على الماضي والحال والمستقبل ، قال : وهذه أولت على الماضي ، فان رؤياه هذه تمثيل بأمر قد وقع ، لأن الذي أعطيه من العلم كان قد حصل له وكذلك أعطيه عمر ، فكانت قاعدة هذه الرؤيا ترمي في قدر النسبة بين ما أعطيه من العلم وما أعطيه عمر

### ١٦ - باب إذا جرى الدين في أطرافه أو أظافيره

٧٠٠٧ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا بنو ب بن إبراهيم حدثنا أبي عن صالح عن ابن شهاب حدثني

هزة بن عبد الله بن عمر أنه « سمع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول : قال رسول الله ﷺ : بينا أنا نائم أتيت بقدح آبن فشربت منه حتى إنى لأرى الرمي يخرج من أطرافي ، فأعطيت فضلي عمر بن الخطاب ، فقال من حوله : فما أولت ذلك يا رسول الله ؟ قال : للميم »

**قوله** ( باب إذا جرى اللبن في أطرافه أو أطافيه ) يعني في المنام ، ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور قبله وقد تقدم شرحه فيه

### ١٧ - باب القمص في المنام

٧٠٠٨ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** يعقوب بن إبراهيم **حدثني** أبي إبراهيم عن صالح عن ابن شهاب قال **حدثني** أبو أمامة بن سهل أنه « سمع أبا سعيد الخدري يقول : قال رسول الله ﷺ : بينا أنا نائم رأيت الناس يمرضون على وعلهم قمص منها ما يبالغ للثدي ، ومنها ما يبالغ دون ذلك . وصر على عمر بن الخطاب وعليه قميص تجرؤه . قالوا : ما أولته يا رسول الله ؟ قال : الله بن »

**قوله** ( باب القمص في المنام ) في رواية الكشميني « القمص » بضمين بالجمع ، وكلاما في الخبر . **قوله** ( حدثنا يعقوب بن إبراهيم ) أي ابن سعد بن إبراهيم ، وقد مضى في كتاب الإيمان من وجه آخر عن إبراهيم بن سعد أصل من هذا ، وصالح هو ابن كبسان . **قوله** ( رأيت الناس ) هو من الرؤية البصرية ، وقوله « يمرضون » حال ويجوز أن يكون من الرضا الطبية ، ويمرضون مفعول ثانٍ للناس بالنصب على المفعولية ويجوز فيه الرفع . **قوله** ( يمرضون ) تقدم في الإيمان بلفظ « يمرضون على » وفي رواية عقيل الآتية بعد « عرضوا » . **قوله** ( منها ما يبالغ للثدي ) بضم المثلثة وكسر الدال وتشديد الياء جمع ثدي بفتح ثم سكون ، والمعنى أن القمص قصير جدا بحيث لا يصل من الحلق إلى نحو السرة بل فوقها ، وقوله « ومنها ما يبالغ دون ذلك » ، يحتمل أن يريد دونه من جهة السفلى وهو الظاهر فيكون أطول ، ويحتمل أن يريد دونه من جهة العلو فيكون أقصر ، ويؤيد الأول ما في رواية الحكميم الترمذي من طريق أخرى عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري في هذا الحديث « منهم من كان قميصه إلى سرقته ، ومنهم من كان قميصه إلى ركبته ، ومنهم من كان قميصه إلى أنصاف ساقيه » . **قوله** ( وصر على عمر بن الخطاب ) في رواية عقيل « وعرض على عمر بن الخطاب » . **قوله** ( قميص يجره ) في رواية عقيل « تجره » ، **قوله** ( قالوا ما أولته ) في رواية الكشميني « أولت » ، بفهم ضمهم ، وتقدم في الإيمان أول الكتاب بلفظ « فما أولت ذلك » ، ووقع عند الترمذي الحكميم في الرواية المذكورة وقال له أبو بكر على ما قارنت هذا يا رسول الله . **قوله** ( قال الدين ) بالنصب والتقدير أولت ، ويجوز الرفع . ووقع في رواية الحكميم المذكورة « قال على الإيمان »

### ١٨ - باب تجر القمص في المنام

٧٠٠٩ - **حدثنا** سعيد بن عفيف **حدثني** الباق **حدثني** حنبل عن ابن شهاب أخبرني أبو أمامة بن سهل

« عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: بينا أنا نائم رأيت الناس عُرِضُوا عليّ وعليهم قُصِّصَ فيها ما يبلغُ للثدي ومنها ما يبلغُ دونَ ذلك، وعُرِضَ عليّ عمرُ بن الخطاب وعليه قُصِّصَ بحجره، قالوا: فإولئك يا رسول الله؟ قال: الذين »

**قوله (باب جر القميص في المنام)** ذكر فيه حديث أبي سعيد المذكور قبله من وجه آخر عن ابن شهاب، وقد أشرت إلى الاختلاف في اسم صحابي هذا الحديث في مناقب عمر، قالوا وجه تعبير القميص بالدين أن القميص يستر العورة في الدنيا والدين يسترهما في الآخرة ويحجبهما عن كل مكروه، والأصل فيه قوله تعالى (ولباس التقوى ذلك خير) الآية. والمرب نكسني عن المضل والمغف بالقميص، ومنه قوله ﷺ لثمان « إن الله سيلبسك قميصاً فلا تخلفه، أخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان، وافق أهل التحبير على أن القميص يعبر بالدين وأن طوله يدل على بقاء آثار صاحبه من بعده. وفي الحديث أن أهل الدين يتفاضلون في الدين بالقلة والكثرة وبالقوة والضعف، وتقدم تقرير ذلك في كتاب الإيمان، وهذا من أمثلة ما يعمد في المنام ويذم في اليقظة شرماً أعني جر القميص، لما ثبت من الوعيد في تطويله، ومثله ما سأتى في « باب القيد » وهكس هذا ما يذم في المنام ويحمد في اليقظة. وفي الحديث مشروعية تعبير الرؤيا وسؤال العالم بها عن تعبیرها ولو كان هو الرائي، وفيه الشاء على الفاضل بما فيه لاظهار منزلته عند السامعين، ولا يخفى أن محل ذلك إذا أمن عليه من الفتنة بالمدح كالإعجاب، وفيه فضيلة لعمر وقد تقدم الجواب عما يستشكل من ظاهره وإيضاح أنه لا يستلزم أن يكون أفضل من أبي بكر ومما خصه أن المراد بالأفضل من يكون أكثر ثواباً والأعمال علامات الثواب فمن كان عمله أكثر فدينه أقوى ومن كان دينه أقوى فتوابه أكثر ومن كان ثوابه أكثر فهو أفضل فيكون عمر أفضل من أبي بكر، ومما خص الجواب أنه ليس في الحديث تصريح بالمطلوب، فيحتمل أن يكون أبو بكر لم يعرض في أولئك الناس إما لأنه كان قد عرض قبل ذلك وإما لأنه لا يعرض أصلاً، وأنه لما عرض كان عليه قميص أطول من قميص عمر، ويحتمل أن يكون سر السكوت عن ذكره الاكتفاء بما علم من أفضليته، ويحتمل أن يكون وقع ذكره فذهل عنه الراوي، وهل التنزل بأن الأصل عدم جميع هذه الاحتمالات فهو معارض بالأحاديث الدالة على أفضلية المهاجرين وقد تواترت تواتراً مضمناً أقوى المعتمدة وأقوى هذه الاحتمالات أن لا يكون أبو بكر عرض مع المذكورين، والمراد من الخبر التنبيه على أن عمر من حصل له الفضل البالغ في الدين وليس فيه ما يصرح بانحصار ذلك فيه، وقال ابن العربي: إنما أوله النبي ﷺ بالدين لأن الدين يستر عورة الجهل كما يستر الثوب عورة البدن، قال: وأما غير عمر فالذي كان يبلغ الثدي هو الذي يستر قلبه عن الكفر وإن كان يتعاطى المعاصي، والذي كان يبلغ أسفل من ذلك رفرجه باد هو الذي لم يستر رجله عن المثني إلى المعصية، والذي يستر رجله هو الذي احتجب بالتقوى من جميع الوجوه، والذي يجر قميصه رائداً على ذلك بالعمل الصالح الخالص. قال ابن أبي جرة ما ملخصه: المراد بالناس في هذا الحديث المؤمنون لتأويله القميص بالدين، قال: والذي يظهر أن المراد خصوص هذه الأمة المحمدية بل بعضها، والمراد بالدين العمل بمقتضاها كالعرض على امتثال الأوامر واجتناب المناهي، وكان عمر في ذلك المقام العالي. قال: ويؤخذ من الحديث أن كل ما يرى في القميص من حسن أو غيره فإنه يعبر به بدين لابس، قاله: والنسكته في القميص أن لابسها إذا اختار



نزهه وإذا اختار بقاءه ، فلما لبس الله المؤمنين لباس الإيمان واتصفوا به كان السكامل في ذلك سايع الثوب ومن لا فلا ، وقد يكون نقص الثوب بسبب نقص الإيمان ، وقد يكون بسبب نقص العمل والله أعلم . وقال غيره : القميص في الدنيا ستر عورة لها زاد على ذلك كان مذموما ، وفي الآخرة زينة محضة فناسب أن يكون تعبهه بحسب هينته من زيادة أو نقص ومن حسن وضده ، فهما زاد من ذلك كان من فضل لابسها ، ويندب لكل ما يليق به من دين أو علم أو جمال أو حلم أو تقدم في فئة وضده اضده

### ١٩ - باب الخضر في المنام ، والرؤى الخضراء

٧٠١٠ - **حدثنا** عبد الله بن محمد الجعفي **حدثنا** الحرثي بن عمارة **حدثنا** قرّة بن خالد **عن** محمد بن سيرين **قال** قيس بن عباد : كنت في حلق في فيها سعد بن مالك وابن عمر ، فرأى عبد الله بن سلام فقالوا : هذا رجل من أهل الجنة ، فقلت له : إنهم قالوا كذا وكذا ، قال : سبحان الله ، ما كان ينبغي لهم أن يقولوا ما لبس لهم به علم ، إنما رأيت كأنما عودهم وضع في روضة خضراء فأنصب فيها وفي رأسها عروة وفي أسفلها منتصف - المنصف الوصف - فقيل : أرفقه ، فرقت حتى أخذت بالمرّة . فقصصتها على رسول الله ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ : يموت عبد الله وهو أخذ بالمرّة الوثني

**قوله** ( باب الخضر في المنام والرؤى الخضراء ) الخضر بضم الخاء وسكون الصاد المعجمتين جمع أخضر وهو اللون المعروف في الثياب وغيرها ، ووقع في رواية الفري في الحضرة ، بسكون الصاد وفي آخره ما تأنيث وكذا في رواية أبي أحمد الجرجاني وبعض الشروح ، قال القيرواني : الروضة التي لا يعرف نبتها تعبر بالاسلام لتضاربتها وحسن بروجتها ، وتعبر أيضا بكل مكان قاضل ، وقد تعبر بالمصنف وكتب العلم والعالم ونحو ذلك . **قوله** ( حدثنا الحرثي ) بهمملتين مفتوحتين هو اسم بألف النسب تقدم بيانه . **قوله** ( عن محمد بن سيرين قال قيس بن عباد ) حذف قال إثنية على العادة في حذفها خطأ والتقدير عن محمد بن سيرين أنه قال قال قيس ، ووقع في رواية ابن عون كما سيأتي بعد بابين عن محمد وهو ابن سيرين **حدثني** قيس بن عباد وهو بضم أوله وتخفيف الموحدة وآخره دال تقدم ذكره في مناقب عبد الله بن سلام هذا الحديث ، وتقدم له حديث آخر في تفسير سورة الحج وفي غزوة بدر أيضا ، وليس له في البخاري سوى هذين الحديثين ، وهو بهري تابعي ثقة كبير له إدرالك ، قدم المدينة في خلافة عمر ، ووم من عده في الصحابة . **قوله** ( كنت في حلق ) بفتح أوله وسكون اللام ، **قوله** ( فيها سعد بن مالك ) يعني ابن أبي وقاص وابن عمر هو عبد الله بن عمر بن الخطاب . **قوله** ( فرأى عبد الله بن سلام ) هو الصحابي المشهور الأسرايلي وأبوه بتخفيف اللام اتفاقا ، وقد تقدم بيان نسبه في مناقبه من كتاب مناقب الصحابة ، ووقع في رواية ابن عون الماضية في المناقب بلفظ **كنت** جاءا في مسجد المدينة فدخل رجل على وجهه أثر الخشوع ، فقالوا هذا رجل من أهل الجنة ، زاد مسلم من هذا الوجه **كنت** بالمدينة في ناصي فهم بعض أصحاب رسول الله ﷺ ، جاء رجل في وجهه أثر من خشوع . **قوله** ( فقالوا هذا رجل من أهل الجنة ) في رواية ابن عون المفسر إليها عند مسلم **وقال** بعض القوم : هذا رجل من أهل الجنة وكررها ثلاثا ، وفي رواية خرشة بفتح الخاء المعجمة

والراء والقين المعجمة ابن الحر بضم الحاء وتشديد الراء المهملةين الفزاري عند مسلم أيضا دكنت جالسا في حلقة في مسجد المدينة وفيها شيخ حسن الهيئة وهو عبد الله بن سلام ، لجعل يحدّثهم حديثا حسنا ، فلما قام قال القوم : من مره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فينظر إلى هذا ، وفي رواية النسائي من هذا الوجه و لجاه شيخ يتركها حل عصا له ، فذكر نحوه ، ويجمع بينهما بأنهما قصتان اتفقتا لرجلين ، فكأنه كان في مجلس يتحدث كما في رواية خرشة فلما قام ذاهبا مر على الحلقة التي فيها سعد بن أبو وقاص وابن عمر لحضر ذلك قيس بن عباد كما في روايته ، وكل من خرشة وقيس أتبع عبد الله بن سلام ودخل عليه منزله وسأله فأجاب ، ومن ثم اختلف الجواب بالزيادة والنقص كما سأينّه سواء كان زمن اجتماعهما بعبد الله بن سلام أم تعدد . **قوله** ( فقلت له إنهم قالوا كذا وكذا ) بين في رواية ابن عون عند مسلم أن قاتل ذلك رجل واحد ، وفيه عنده زيادة وإفظه ثم خرج فأتبعته فدخل منزله ودخلت فتحدثنا ، فلما استأنس قلت له : إنك لما دخلت قبل قال رجل كذا وكذا ، وكأنه نسب القول للجماعة والناطق به واحد لرضاهم به وسكوتهم عليه ، وفي رواية خرشة وقلت والله لا تبعنه فلاعلن مكان بيته ، فاطلق حتى كان يخرج من المدينة ثم دخل منزله ، فاستأذنت عليه فأذن لي فقال : ما حاجتك يا ابن أخي ؟ فقلت : سمعت القوم يقولون « فذكر اللفظ الماضي وفيه » فأعجبني أن أكون معك ، وسقطت هذه النصّة في رواية النسائي وعنده وقلنا قضى صلاته قلت : رعم هؤلاء . **قوله** ( قال سبحانه الله ما كان يذبحي لهم أن يقرولوا ما ليس لهم به علم ) تقدم بيان المراد من هذا في المناقب مفصلا ، ووقع في رواية خرشة و فقال : الله أعلم بأهل الجنة ، وسأحدثك بما قالوا ذلك ، فذكر المنام ، وهذا يقرى احتمال أنه أنكر عليهم الجزم ولم ينكر أصل الاخبار بأنه من أهل الجنة ، وهذا شأن المراتب الخائف المتواضع . ووقع في رواية النسائي و الجنة لله يدخلها من يشاء ، زاد ابن ماجه من هذا الوجه و الحمد لله . **قوله** ( إنما رأيت كأنما عمود وضع في روضة خضراء ) بين في رواية ابن عون أن العمود كان في وسط الروضة ، ولم يصف الروضة في هذه الرواية ، وتقدم في المناقب من رواية ابن عون و رأيت كأنني في روضة ، ذكر من سمعها وشهرتها ، قال المكرمانى : يحتمل أن يراد بالروضة جميع مايتعاق بالدين ، وبالعمود الأركان الخمسة ، وبالعمود الوثقى الإيمان . **قوله** ( فنصب فيها ) بضم النون وكسر الميملة بعدها موحدة ، وفي رواية المستملى والكشميهني و قبضت ، بفتح القاف والموحدة بعدها ضاد معجمة ساكنة ثم تاء المتكلم . **قوله** ( وفي رأسها عمود ) في رواية ابن عون : وفي أعلى العمود عمود ، وفي روايته في المناقب و وسطها عمود من حديد أسفله في الأرض وأعلاه في السماء في أعلاه عمود ، وعرف من هذا أن الضمير في قوله وفي رأسها للعمود والعمود مذكر وكأنه أنشأ باعتبار الدعامة . **قوله** ( وفي أسفلها منصف ) تقدم ضبطه في المناقب . **قوله** ( والمنصف الوصيف ) هذا مدرج في الخبر ، وهو تفسير من ابن سيرين بدليل قوله في رواية مسلم و لجاهنى منصف ، قال ابن عون : والمنصف الخادم و فقال بشيأى من مخاف ، ووصف أنه رفعه من خلفه بيده . **قوله** ( فرقيت ) بكسر القاف هل الانصح ( فاستمسكت بالعمود ) زاد في رواية المناقب و فرقيت حتى كنت في أسفلا فأخذت بالعمود فاستمسكت فاستيقظت وإنما لنى يدى ، ووقع في رواية خرشة حتى أتى بى عموداً رأسه في السماء وأسفله في الأرض في أعلاه حافة فقال لى : اصعد فوق هذا ، قال قلت : كيف اصعد ؟ فأخذ يدي فزجل بى ، وهو يراى وجميع أوى رفعتى و فإذا أنا متعاق بالحافة ، ثم ضرب العمود بخر و بقيت متعلقا بالحافة حتى أصبحت ، وفي رواية خرشة

أيضا زيادة في أول المنام ولفظه «إني بينما أنا نائم إذ أتاني رجل فقال لي: قم، فأخذ بيدي فأنطلق معه، فإذا أنا بجواد، بهم ودال متعددة جمع جادة وهي الطريق المستقيمة» عن شمالي. قال فأخذت لأخذ فيها أي أسير فقال: لا تأخذ فيها فإنها طرق أصحاب الشمال، وفي رواية النسائي من طريقه «فبينما أنا أمشي إذ عرض لي طريق عن شمالي فأردت أن أسلكها فقال إنك لست من أهلها». رجع إلى رواية مسلم قال «وإذا متج على يميني فقال لي: خذ ههنا، فأتى بي جبلا فقال لي: اصعد، قال فجعلت إذا أردت أن أصعد خرويت حتى فعلت ذلك مرارا، وفي رواية النسائي وابن ماجه «جبلا زائفا فأخذ بيدي فزجل بي فإذا أنا في ذروته، فلم أبقار ولم أنماسك، وإذا عمود حديد في ذروته حلقة من ذهب، فأخذ بيدي فزجل بي حتى أخذت بالعروة فقال: استمسك، فاستمسكت، قال فضرب العمود برجله فاستمسكت بالعروة». قوله (فقصصتها على رسول الله ﷺ) فقال رسول الله ﷺ: يموت عبد الله وهو آخذ بالعروة الوثقى (زاد في رواية ابن عرون فقال: «ذلك الروضة روضة الاسلام، وذلك العمود عمود الاسلام، وذلك العروة عروة الوثقى لا تزال مستمسكا بالاسلام حتى تموت»، وزاد في رواية خرشة عند النسائي وابن ماجه «وقال رأيت خيرا، أما المسج فالحشر، وأما الطريق» وفي رواية مسلم «فقال أما الطريق التي عن يسارك فهي طرق أصحاب الشمال، والطريق التي عن يمينك طرق أصحاب اليمين»، وفي رواية النسائي «طرق أهل النار وطرق أهل الجنة، ثم انفقا، وأما الجبل فهو منزل الشهداء، زاد مسلم «ولن تناله وأما العمود، إلى آخره، وزاد النسائي وابن ماجه في آخره «فأنا أرجو أن أكون من أهلها»، وفي الحديث منقبة لعبد الله بن سلام وفيه من تعبير الرقبا معرفة اختلاف الطرق وتأويل للعمود والجبل والروضة الخضراء والعروة وفيه من أعلام النبوة أن عبد الله بن سلام لا يموت شهيدا ترفع كذلك مات على تراب في أول خلافة معاوية بالمدينة. ونقل ابن التين عن الداودي أن القوم إنما قالوا في عبد الله بن سلام أنه من أهل الجنة لأنه كان من أهل بدر، كذا قال والذي أوردته من طريق القصة يدل على أنهم إنما أخذوا ذلك من قوله لما ذكر طريق الشمال «لأنك لسع من أهلها» وإنما قال «ما كان ينبغي لهم أن يقولوا ما ليس لهم به» على سبيل التراضع كما تقدم، وكراهة أن يشار إليه بالأصابع خفية أن يدخله العجب، ثم إنه ليس من أهل بدر أصلا. والله أعلم

### ٢٠ - باب كشف المراق في المنام

٧٠١١ - حدثني حميد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه «عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: أريتكم في المنام مرتين: إذا رجل يحملك في مرقعة من حرير فيقول: هذه امرأتك، فأكشفها فإذا هي أنت، فأقول: إن يكن هذا من عند الله يمضه»

### ٢١ - باب ثياب الحرير في المنام

٧٠١٢ - حدثنا محمد بن أحمد أخبرنا أبو معاوية أخبرنا هشام عن أبيه «عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: أريتكم في المنام مرتين: رأيت للرجل يحملك في مرقعة من حرير، فقلت:

له اكشف ، فكشف ، فاذا هي أنت ، قلت إن يكن هذا من عند الله يمضه ، ثم أريتك بمملك في سرقة من حرير ، قلت : اكشف ، فكشف ، فاذا هي أنت ، قلت إن بك هذا من عند الله يمضه .  
قوله ( باب كشف المرأة في المنام ) وقوله بعده :

( باب ثياب الحرير في المنام ) ، ذكر فيها حديث عائشة في رؤية النبي ﷺ لها في المنام قبل أن يتزوجها ، وساقه في الأول من طريق أبي أسامة وفي الثاني من طريق أبي معاوية كلاهما عن هشام وهو ابن عروة بن الزبير عن أبيه عنها ، وزاد في رواية أبي أسامة ، فيقول : هذه امرأتك ، وهذه الوبادة ينتظم الكلام ، وزاد في رواية أبي معاوية قبل ، أن أتزوجك ، وأعاد فيها صورة المنام بيانا لقوله أريتك مرتين فقال في روايته ، رأيت الملك ، بمملك ثم قال ، أريتك بمملك ، وقال في المرتين ، فقلت له اكشف ، ووقع في رواية أبي أسامة ، فكشفها ، والضمير لقوله ، امرأتك ، وقد تقدم في السيرة النبوية قبل الهجرة إلى المدينة من طريق وهيب بن خالد عن هشام بنحو سياق أبي أسامة ، وتقدم في النكاح من طريق حماد بن زيد عن هشام ولفظه ، فقال لي : هذه امرأتك ، فكشفت من وجهك ، ويجمع هذا الاختلاف أن نسبة الكشف إليه لكونه الأسرى ، وإن الذي باشر الكشف هو الملك ووقع في هذه الطريق عند مسلم والاسماعيل ، بقوله المنام ، ثلاث ليال ، فدل البخاري حذفها لأن الأكثر روجه بلفظ مرتين ، وكذلك أخرجه مسلم من رواية عبد الله بن إدريس وأبو عوافة من رواية مالك ومن رواية يونس ابن بكير ومن رواية عبد العزيز بن المختار كلهم عن هشام بن عروة جازمين بمرتين ، ومن رواية حماد بن سلمة عن هشام فقال في روايته ، مرتين أو ثلاثا ، بالكسر فيحتمل أن يكون الملك من هشام فأنصر البخاري على الحق وهو قوله ، مرتين ، وتأكد ذلك عنده برواية أبي معاوية المفصلة ، وحذف لفظ ثلاث من رواية حماد بن زيد لأن أصل الحديث ثابت ، وقوله ، فاذا هي أنت ، قال القرطبي يريد أنه رأى في النوم كما رأى في اليقظة ، فكشفت المراد بالرؤيا لأفهامها وقد بين حماد بن سلمة في روايته المراد ولفظه ، أتيت بجارية في سرقة من حرير بعد وفاة خديجة فكشفتها فاذا هي أنت ، الحديث ، وهذا يدفع الاحتمال الذي ذكره ابن بطال ومن تبعه حيث جوزوا أن هذه الرؤية قبل أن يرحى إليه ، وقد تقدم تفصيل السرقة وضبطها ، وأن الملك المذكور هو جبريل ، وكثير من مباحثه في كتاب النكاح ، وذكرت احتمالا من عياض في قوله ، إن يكن هذا من عند الله يمضه ، ثم وجدته أخذ أكثره من كلام ابن بطال . وعمد في السند الثاني جرم السرخسي في رواية أبي ذر عنه أنه أبو كريب محمد بن العلاء ، وكلام الكلابة يفتنى أنه ابن سلام . قال ابن بطال : رؤيا المرأة في المنام يختلف على وجوه : منها أن يتزوج الرائي حقيقة بمن يراها أو شبهها ، ومنها أن يدل على حصول دنيا أو منزلة فيها أو سمة في الرزق ، وهذا أصل عند المعبرين في ذلك . وقد تدل المرأة بما يقرن بها في الرؤيا على فتنة تحصل للرأي . وأما ثياب الحرير فدل اتخاذها للنساء في المنام على النكاح وعلى الغراء وعلى الثنى وعلى زيادة في البدن ، قالوا : والملبوس كله يدل على جسم لا بهه لكونه يحتمل عليه ، ولا سيما واللباس في العرف دال على أقدار الناس وأحوالهم

## ٢٢ - باب المفاتيح في اليد

٧٠١٣ - محمد بن سعيد بن عفيف حدثنا القيث حدثني عقیل بن ابن شهاب أخبرني سعيد بن المسيب

« أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : بُعثتُ بجوامع الحكم ، ومُصرتُ بأربع . وبينما أنا قائمٌ أتيتُ بمفاتيح خزائن الأرض فوضعت في يدي » قال أبو عبد الله : وبلغني أن جوامع الحكم أن الله يجمع الأمور الكثيرة التي كانت تُكتب في السكتب قبله في الأمر الواحد والأمرين أو نحو ذلك

**قوله** ( باب المفاتيح في اليد ) أي إذا رويت في المنام ، قال أهل التعبير : المفتاح مال وهز وسلطان ، فمن رأى أنه فتح باباً بمفتاح فإنه يظهر بحاجته بمونة من له بأس ، وإن رأى أن يده مفاتيح فإنه يصيب سلطاناً عظيماً . وذكر فيه حديث أبي هريرة الماضي في « باب رؤيا القيل » من وجه آخر عنه بلفظ : بعثتُ بجوامع الحكم ، وفيه « وبينما أنا قائمٌ أتيتُ بمفاتيح خزائن الأرض فوضعت في يدي » وقد تقدم في الباب المذكور بلفظ « وبينما أنا قائمُ الباردة » . قوله في آخره ( قال أبو عبد الله ) كذا في الأبي ذر ، ووقع في رواية كريمة « قال محمد » فقال بعض الشراح : لاضافة لأنه اسمه ، والقائل هو البخاري ، والذي يظهر لي أن الصواب ما عند كريمة فإن هذا الكلام ثبت عن الزهري واسمه محمد بن مسلم ، وقد ساقه البخاري هنا من طريقه فيسند أن يأخذ كلامه فيسببه لنفسه . وكان بعضهم لما رأى « وقال محمد » ظن أن البخاري فأراد تعظيمه فكناه فأخطأ ، لأن محمداً هو الزهري وليست كنيته أبا عبد الله بل هو أبو بكر ، وسيأتي الكلام على جوامع الحكم ، وسيأتي الحديث في الاعتصام أن شاء الله تعالى

### ٢٣ - باب التعليق بالمرءة والحلقة

٧٠١٤ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا أزهر بن ابن عون ح . وحدثني خليفة في حديثنا معاذ حدثنا ابن عون عن محمد حدثنا قيس بن مهاد عن عبد الله بن سلام قال : رأيتُ كأنني في روضة ، ووسط الروضة عمودٌ ، في أعلى العمود عروة ، فقول لي : أرفقه ، قالت لا استطاع ، فأتاني وصيفٌ فرفع ثيبي ففرقتُ ، فاستمسكتُ بالمرءة ، فالتصفتُ وأنا مستمسكٌ بها . فقَصَصْتُها على النبي ﷺ فقال : تلك الروضة روضة الإسلام ، وذلك العمودُ عمودُ الإسلام ، وتلك العروة العروة الوثقى لا تزال مستمسكاً بالإسلام حتى تموت »

**قوله** ( باب التعليق بالمرءة والحلقة ) ذكر فيه حديث عبد الله بن سلام « رأيتُ كأنني في روضة » وقد تقدم قبل هذا بأربعة أبواب أن من هذا ، وتقدم شرحه هناك . قال أهل التعبير : الحلقة والمرءة المجهولة تدل على تمسك بها على قوته في دينه وإخلاصه ليه

### ٢٤ - باب عمود الفسطاط تحت وسادته

**قوله** ( باب عمود الفسطاط ) العمود بفتح أوله معروف والجح أعمدة وعمد بضمين ، وبفتحين ما ترفع به الأبنية من الخشب ، ويطلق أيضاً على ما يرفع به البيوت من حجارة كالارحام والأصوان ، ويطلق على ما يعتمد عليه من حديث وغيره و« عمود » أصبح ابتداءً ضرته ، والفسطاط بضم الفاء وقد تكسر وبالطاء المهملة مسكورة وقد تبدل الأخيرة سيناً مهملة وقد تبدل الزاء طاء مثلاً فهما وفي أحدهما وقد تقدم التاء الأولى في السين وبالسین

المهمة في آخره ثلث تبلغ على هذا اثنتي عشرة اقصر القنوى منها على ست الأولى والأخيرة وبتاء بدل الطاء الأولى وبعض الفاء وبكرها ، وقال الجواليقي : إنه فارسي معرب . قوله ( تحت وسادته ) عند النسفي وعند ، بدل تحت ، كذا الجميع ليس فيه حديث ، وبعده عندهم باب الاستبرق ودخول الجنة في المنام ، إلا أنه سقط لفظ « باب » عند النسفي والاسماعيل ، وفيه حديث ابن عمر : رأيت في المنام كأن في يدي سرقة من حرير ، وأما ابن بطال لجمع الترجمتين في باب واحد فقال « باب عمود الفسطاط تحت وسادته ودخول الجنة في المنام فيه حديث ابن عمر الخ ، ولعل مستنده ما وقع في رواية الجرجاني « باب الاستبرق ودخول الجنة في المنام وعمود الفسطاط تحت وسادته » فجعل الترجمتين في باب واحد وقدم وأخر ، ثم قال ابن بطال قال المهلب : السرقة بالكاف وهي كالودج عند العرب ، وكون عمودها في يد ابن عمر دليل على الإسلام ، وطنبها الدين والعلم والشرع الذي به يردق النمكن من الجنة حيث شاء ، وقد يعبر هنا بالحرير عن ثمرات الدين والعلم لأن الحرير أشرف ملابس الدنيا وكذلك العلم بالدين أشرف العلوم ، وأما دخول الجنة في المنام فانه يدل على دخوله في اليقظة لأن في بعض وجوه الرؤيا وجهها يكون في اليقظة كما براه نصا ، ويصير دخول الجنة أيضا بالدخول في الإسلام الذي هو سبب لدخول الجنة وطيران السرقة قوة تدل على التمكن من الجنة حيث شاء ، قال ابن بطال : وسألت المهلب عن ترجمة عمود الفسطاط تحت وسادته ولم يذكر في الحديث عمود فسطاط ولا وسادة فقال : الذي يقع في نفسى أنه رأى في بعض طرق الحديث السرقة شيئا أكمل مما ذكره في كتابه ، وفيه أن السرقة مضروبة في الأرض على عمود كالنخلة وأن ابن عمر اقتادها من عمودها فوضعها تحت وسادته وقام هو بالسرقة فأمسكها وهي كالودج من استبرق فلا يريد وضعها من الجنة إلا طارت به إليه ، ولم يرض بسند هذه الزيادة فلم يدخله في كتابه ، وقد فعل مثل هذا في كتابه كثيرا كما يترجم بالشيء ولا يذكره ويشير إلى أنه روى في بعض طرقه ، وإنما لم يذكره لئلا يفسده ، وأوجله المنية عن تهذيب كتابه انتهى . وقد نقل كلام المهلب جماعة من الشراح ساكتين عليه ، وعليه أخذ أصلها إدخال حديث ابن عمر في هذا الباب وليس منه بل له باب مستقل ، وأشد ما تفسده السرقة بالكاف فاني لم أره لغيره ، قال أبو حبيدة : السرقة قطعة من حرير وكانها فارسية ، وقال الفارابي : شقة من حرير ، وفي النهاية : قطعة من جريد الحرير ، زاد بعضهم بيضاء ، ويمكن في رد تفسيرها بالكاف أو الودج قوله في نفس الخبر « رأيت كأن يدي قطعة استبرق » وتخيّل أن في حديث ابن عمر الزيادة المذكورة لا أصل له لجميع ما رتب عليه كذلك ، والله ابن المنذر فذكر الترجمة كما ترجم وزاد عليه أن قال : روى غير البخاري هذا الحديث - أي حديث ابن عمر - بزيادة عمود الفسطاط ووضع ابن عمر له تحت وسادته ولكن لم توافق الزيادة شرطه فأدوجها في الترجمة نفسها ، ونسأله ما قال يظهر مما تقدم ، والمعتمد أن البخاري أشار بهذه الترجمة إلى حديث جاء من طريق « أن النبي ﷺ رأى في منامه عمود الكتاب انزع من تحت رأسه » الحديث وأشهر طرقه ما أخرجه يعقوب بن سفيان والطبراني وصححه الحاكم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص سمعت رسول الله ﷺ يقول : « بينا أنا نائم رأيت عمود الكتاب احتمل من تحت رأسي فأتبعته بصري فإذا هو قد عمده إلى الشام ، إلا وإن الإيمان حين تقع الفتن بالشام » وفي رواية « فإذا وقعت الفتن قالوا من بالشام » وله طريق عند عبد الرزاق رجاله رجال الصحيح إلا أن فيه انقطاعا بين أبي فلاحة وعبد الله بن عمرو وأفظه عنده « أخذوا عمود الكتاب فعمدوا به إلى الشام » وأخرج أحمد ويعقوب بن

سفيان والطبراني أيضاً عن أبي الدرداء رفته دينا أنا نائم رأيت عمود الكتاب احتل من تحت رأسي فظننت أنه مذهب به فأتبعته بصري فعمد به إلى الشام ، الحديث وسنده صحيح ، وأخرج يعقوب والطبراني أيضاً عن أبي أمامة نحوه وقال : انتزع من تحت وسادتي ، وزاد بعد قوله بصري فإذا هو نور ساطع حتى ظننت أنه قد دوى به فعمد به إلى الشام ، وإلى أولئك أن الفتن إذا وقعت أن الأمان بالشام ، وسنده ضعيف . وأخرج الطبراني أيضاً بسند حسن عن عبد الله بن حروالة أن رسول الله ﷺ قال : رأيت ليلة أُسري بي عموداً أبيض كأنه لواء تحمله الملائكة فقلت ما يحملون قالوا عمود الكتاب أمرنا أن نضعه بالشام . قال ويدنا أنا نائم رأيت عمود الكتاب اختلس من تحت وسادتي فظننت أن الله تعالى من أجل الأرض فأبعثه بصري فإذا هو نور ساطع حتى وضع بالشام ، وفي الباب عن عبد الله بن عمرو بن العاص عند أحد الطبراني بسند ضعيف وعن عمرو بن عبد يعقوب والطبراني كذلك وعن ابن عمر في فوائد المخلص ، كذلك ، وهذه طرق يقوى بعضها بعضاً ، وقد جمعها ابن عساکر في مقدمة تاريخ دمشق ، وأقرها إلى شرط البخاري حديث أبي الدرداء فإنه أخرج لرواته إلا أن فيه اختلافاً على يحيى بن حزة في شيء ، هل هو نور بن زيد أو زيد بن وائد ، وهو غير قاطح لأن كلاهما ثقة من شرطه ، فله كتب الترجمة ويصح الحديث لينظر فيه فلم يتهماً له أن يكتبه ، وإنما ترجم به عمود الفسطاط ولفظ الخبر في عمود الكتاب ، إشارة إلى أن من رأى عمود الفسطاط في منامه فإنه يعبر بنحو ما وقع في الخبر المذكور ، وهو قول العلماء بالتمثيل قالوا من رأى في منامه عموداً فإنه يعبر بالدين أو برجل يعتمد عليه فيه ، وفردوا العمود بالدين والسلطان ، وأما الفسطاط فقالوا من رأى أنه ضرب عليه فسطاط فإنه ينال سلطاناً بقدره أو يحاصم ملكاً فيظفر به .

### ٢٥ - باب الاستبرق ودخول الجنة في المنام

٧٠١٥ - **حدثنا** مولى بن أسيد **حدثنا** وهيب عن أبيوب عن نافع : عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : رأيت في المنام كأن في يدي سرقة من حرير لا أهوى بها إلى مكان في الجنة إلا طارت بي إليه ، فقصتها على حفصة .

٧٠١٦ - **قصتها** حفصة على النبي ﷺ فقال : إن أخاك رجل صالح ، أو قال : إن عبد الله

رجل صالح .

**قوله** ( باب الاستبرق ودخول الجنة في المنام ) تقدم في الذي قبله ما يتعلق بشيء منه ، وحديث ابن عمر في الباب ذكره هنا من طريق وهيب بن خالد عن أبيوب عن نافع بلفظ : سرقة ، وذكره بلفظ : قطعة من استبرق ، كما في ترجمة القرمطي من طريق اسماعيل بن إبراهيم المعروف بابن عليه عن أبيوب فذكره مختصراً كرواية وهيب إلا أنه قال : كأنما في يدي قطعة استبرق ، فكان البخاري أشار إلى روايته في الترجمة ، وقد أخرجه أيضاً في باب من طار من الليل ، من كتاب التهجد ، وهو في أواخر كتاب الصلاة من طريق حماد بن زيد عن أبيوب أتم سياقاً من رواية وهيب واسماعيل ، وأخرجه النسائي من طريق الحارث بن عمر عن أبيوب لجمع بين اللفظتين فقال : سرقة من استبرق ، وقوله هنا لا أهوى بها ، هو بضم أوله ، أهوى إلى الشيء بالفتح يهوى بالضم أي

مال ، ووقع في رواية حماد ، فكأنني لا أريد مكانا من الجنة إلا طارت بي إليه ، . قوله في رواية وهيب (فقصتها على حفصة فقصتها حفصة على النبي ﷺ) الحديث وقع مثله في رواية حماد عند مسلم ، ووقع عند المؤلف في روايته بعد قوله ، طارت بي إليه ، من الزيادة ، ورايت كأن اثنين أتياني أرادا أن يذهبا بي إلى النار ، الحديث بهذه الفصحة مختصرا وقال فيه ، وقصت حفصة على النبي ﷺ إحدى رؤياي ، وظاهر رواية وهيب ومن تابعه أن الرؤيا التي أهمست في رواية حماد هي رؤية السرفة من الحرير ، وقد وقع ذلك صريحا في رواية حماد عند مسلم ، لكن يعارضه ما مضى في باب فضل قيام الليل ، ويأتي في باب الإخذ عن اليمين ، في كتاب التعبير من طريق سالم بن عبد الله بن عمر بن أبيه فذكر الحديث في رؤيته النار وفيه « فقصتها على حفصة فقصتها حفصة ، ثم صرح في أن حفصة قصت رؤياه النار . كما أن رواية حماد صريحة في أن حفصة قصت رؤياه السرفة ولم يتعرض في رواية -الم إلى رؤيا السرفة فيحتمل أن يكون قوله ، إحدى رؤياي ، محمولا على أنها قصت رؤيا السرفة أولا ثم قصت رؤيا النار بعد ذلك ، وأن التقدير قصت إحدى رؤياي أولا فلا يكون قوله ، إحدى ، مفعول ، وهذا الموضح لم أر من تعرض له من الشراح ولا أزال أشكاه فله الحد على ذلك . قوله (نقال إن أخاك رجل صالح أو ابن عبد الله رجل صالح) هو شك من الراوي ، ووقع في رواية حماد المذكورة ، ابن عبد الله رجل صالح ، بالجزم ، وكذا في رواية صخر بن جويرية عن نافع ، زاد الكشميني في روايته عن القزيري في الموضعين ، لو كان يصلي من الليل ، وسقطت هذه الزيادة غيره وهي ثابتة في رواية سالم كما تقدم في قيام الليل وثاني ، ويؤيد ثبوتها قوله في رواية حماد عند الجميع ، فقال نافع فلم يزل بعد ذلك يكثر الصلاة ، وقد تقدم في قيام الليل وفي رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عند مسلم ، وقال نعم الفتي - أو قال نعم الرجل - ابن عمر لو كان يصلي من الليل قال ابن عمر وكنت إذا نمت لم أقم حتى أصبح ، قال نافع فكان ابن عمر بعد يصلي من الليل ، أخرجه مسلم إسناده وأصله وأحال بالمتن على رواية سالم ، وهو -محمد- جيد لتغايرهما ، وأخرجه بلفظه أبو حنيفة والجوزقي بهذا ، ويأتي في باب الأمن وذهاب الروح ، أيضا من طريق صخر بن جويرية عن نافع ، وكذا بعده ، في باب الإخذ عن اليمين ، في رواية سالم ، قال الزهري : وكان عبد الله بعد ذلك يكثر الصلاة من الليل ، وأهل الزهري سمع ذلك من نافع أو من سالم ، ومعنى شرحه هناك . ووقع في مسند أبي بكر بن هارون الروياني من طريق عبد الله بن نافع عن أبيه في نحو هذه الفصحة من الزيادة ، وكان عبد الله كثير الرقاد ، وفيه أيضا ، إن الملك الذي قال له لم ترج قال له لا تنع الصلاة ، نعم الرجل أنت لو لا قلة الصلاة ،

## ٢٦ - باب القيد في المنام

٧٠١٧ - حدثنا عبد الله بن صباح حدثنا معتمر قال سمعت هوقا قال حدثنا محمد بن سيرين أنه « سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : إذا اقترَبَ الزمان لم تكذبوا رؤيا المؤمن تكذب ، ورؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة ، وما كان من النبوة فإنه لا يكذب - قال محمد : وأنا أقول هذه - قال : وكان يقال الرؤيا ثلاث حديث النفس ، ونحويف الشيطان ، وبشرى من الله . فمن رأى شيئا يكرهه فلا يقصه على أحد ، وليعلم



فَقُصِّلَ. قَالَ: وَكَانَ يُكْرَهُ الْغُلُّ فِي النَّوْمِ، وَكَانَ يُجِبُّهُمْ الْقَيْدَ، وَيُقَالُ: الْقَيْدُ ثَبَاتٌ فِي الدِّينِ، وَرَوَى  
قَتَادَةُ وَبُرْسٌ وَهَشَامٌ وَأَبُو هِلَالٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَدْرَجَهُ بَعْضُهُمْ كُلُّهُ فِي  
الْحَدِيثِ. وَحَدَّثَ هُوَ أَبُو بَيِّنٍ. وَقَالَ يُونُسُ: لَا أَحِبُّهُ إِلَّا مِنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْقَيْدِ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ:  
لَا تَكُونِ الْأَغْلَالُ إِلَّا فِي الْأَهْلَاقِ

قوله (باب القيد في المنام) أي من رأى في المنام أنه مقيد ما يكون تعبده؟ وظاهر إطلاق الخبر أنه يعبر  
بالتبثبات في الدين في جميع وجوهه، لكن أهل التعبير خففوا ذلك بما إذا لم يكن هناك قرينة أخرى كالوكان مسافرا  
أو مريضا فإنه يدل على أن سفره أو مرضه بطول، وكذا لو رأى في القيد صفة زائدة كن رأى في رجله قيداً من  
فضة فإنه يدل على أن يتزوج، وإن كان من ذهب فإنه لا شيء يكون بسبب مال يتطلبه، وإن كان من صفر فإنه لا شيء  
مكروه أو مال فات، وإن كان من رصاص فإنه لا شيء فيه، وإن كان من حبل فلا شيء في الدين، وإن كان من  
خشب فلا شيء فيه نفاق، وإن كان من حطب فالتهمة، وإن كان من خرقه أو خيط فلا شيء لا بدوم. قوله (حدثنا  
عبد الله بن صباح) بفتح المهملة وتشديد الموحدة هو المطار البصري، وتقدم في الصلاة في باب السمر بعد  
المساء، حدثنا عبد الله بن الصباح، ولبعضهم عبد الله بن صباح كما هنا، ولابن نعيم هنا من رواية محمد بن يحيى  
ابن منده حدثنا عبد الله بن الصباح، وفي شيوخ البخاري ابن الصباح ثلاثة: عبد الله هذا، ومحمد والحسن، وليس  
واحد منهم أحق الآخر. قوله (حدثنا مختصر) هو ابن سليمان التيمي، وعرف هو الإهرابي. قوله (إذا اقترب  
الزمان لم يكذب رؤيا المؤمن تكذب) كذا الأكثر، ووقع في رواية أبي ذر عن غير الكششمي بتقديم تكذب على  
رؤيا المؤمن، وكذا في رواية محمد بن يحيى، وكذا في رواية عيسى بن يونس عن عوف عند الاسماعيلي، قال  
الخطابي في العلم، في قوله: إذا اقترب الزمان، قولان: أحدهما أن يكون معناه تقارب زمان الليل وزمان النهار  
وهو وقت استوائهما أيام الربيع وذلك وقت اعتدال الطبائع الأربع غالباً، وكذلك هو في الحديث، والمعبون  
يقولون: أصدق الرؤيا ما كان وقت اعتدال الليل والنهار وإدراك النمار، ونقله في تهريب الحديث، عن أبي  
داود السجستاني ثم قال: والمعبون يذهبون أن أصدق الأزمان لوقوع التهجير وقت انفتاح الأزمان وإدراك  
النمار وما الوقتان الأذان يستدل فيهما الليل والنهار، والقول الآخر أن اقتراب الزمان انتهاء مدته إذا دنا قيسام  
الساعة. قلت: يبعد الأول التقييد بالمؤمن، فإن الوقت الذي تعتدل فيه الطبائع لا يختص به، وقد جرم ابن  
بطال بأن الأول هو الصواب، واستند إلى ما أخرجه الترمذي من طريق معمر عن أيوب في هذا الحديث بلفظ  
وفي آخر الزمان لا تكذب رؤيا المؤمن وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثاً، قال فعل هذا قلعتي إذا اقتربت الساعة  
وقبض أكثر العلم ودرست معالم الدنيا بالهرج والفتنة فكانت الناس على مثل الفترة محتاجين إلى مذكر ومجدد  
لما درسى من الدين كما كانت الأمم تذكر بالأنبياء، لكن لما كان نبينا حاتم الأنبياء وصار الزمان المذكور يشبه  
زمان الفترة عوضوا بما منحوا من النبوة بعده بالرؤيا الصادقة التي هي جزء من النبوة الآتية بالتبشير والإنذار  
اتمس. ويؤيده ما أخرجه ابن ماجه من طريق الأوزاعي عن محمد بن سيرين بلفظ: إذا قرب الزمان، وأخرج  
البرادر من طريق يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين بلفظ: إذا تقارب الزمان، وسيأتي في كتاب الفتن من وجه

آخر هن أبي هريرة ، يتقارب الزمان ويرفع العلم ، الحديث ، والمراد به اقتراب الساعة قطعا . وقال الفاردي :  
المراد بتقارب الزمان نقص الساعات والايام والليال انتهى ، ومراده بالنقص سرعة مرورها ، وذلك قرب قيام  
الساعة كما ثبت في الحديث الآخر عند مسلم وغيره ، يتقارب الزمان ، حتى تكون السنة كالشهر والشهر كالجمعة  
والجمعة كاليوم واليوم كالساعة والساعة كالحزق السعة ، وقيل ان المراد بالزمان المذكور زمان المهدي عند بسط  
العدل وكثرة الأمن وبسط الخير والرزق ، فان ذلك الزمان يستعصر لانتدائه فتقارب أطرافه ، وأما قوله ، لم  
تكد الخ ، فيه إشارة الى غلبة الصدق على الرؤيا وان أمكن أن شيئا منها لا يصدق ، والراجح أن المراد في الكذب  
هنا أصلا لأن حرف التثنية الداخل على « كاد » ينفي قرب حصوله والثاني لقرب حصول الشيء أدل على قبحه نفسه  
ذكره الطيبي . وقال القرطبي في « الفهم » : والمراد والله أعلم بآخر الزمان المذكور في هذا الحديث زمان الطائفة  
الباقية مع عيسى بن مريم بعد قتله الدجال ، فقد ذكر مسلم في حديث عبد الله بن عمر مائنه ، فيبحث الله عيسى بن  
مريم فيمك في الناس سبع سنين ليس بين اثنين عداوة ، ثم يرسل الله رجلا باردة من قبل العام فلا يبقى على وجه  
الأرض أحد في قلبه مثقال ذرة من خهد أو إيمان الا قبضه ، الحديث ، قال : فكان أهل هذا الزمان أحسن هذه  
الامة حالا بعد الصدر الأول وأصدقهم أقوالا ، فكانت رؤياهم لا تكذب ، ومن ثم قال عقب هذا ، وأصدقهم  
رؤيا أصدقهم حديثا ، وإنما كان كذلك لأن من كثرت صدقه تنور قلبه وقوى إدراكه فانتفعت فيه الهدى على وجه  
الصحة ، وكذلك من كان غالب حاله الصدق في يقظته استصحب ذلك في نومه فلا يرى الا صدقا وهذا بخلاف  
الكاذب والمخطئ فانه يفسد قلبه ويظلم فلا يرى الا مخطئا وأضغاثا ، وقد يندر المنام أحيانا فيرى الصادق ما لا يصح  
ويرى الكاذب ما يصح ، ولكن الأغلب الاكثر ما تقدم والله أعلم . وهذا يؤيد ما تقدم أن الرؤيا لا تكون إلا من  
أجزاء النبوة إن صدرت من مسلم صادق صالح ثم ومن ثم قيد بذلك في حديث « رؤيا المسلم جزء » ، فانه جاء مطلعا  
مقتصرا على المسلم فأخرج الكافر ، وجاء مقيدا بالصالح تارة وبالصالحه وبالحسنة وبالصادقة كما تقدم بيانه ، فيحمل  
المطلق على المقيد ، وهو الذي يناسب حاله حال النبي فيكرم بما أكرم به النبي وهو الاطلاع على شيء من الغيب ،  
فأما الكافر والمنافق والكاذب والمخاط وان صدقت رؤياهم في بعض الأوقات فانها لا تكون من الوحي ولا من  
النبوة ، اذ ليس كل من صدق في شيء ما يكون خبره ذلك نبوة ، فقد يقول الكاهن كذبة حق وقد يحدث المنجم  
فيصيب أسكن كل ذلك على التدور والافتقار والله أعلم . وقال ابن أبي حمزة : معنى كون رؤيا المؤمن في آخر الزمان  
لا تكاد تكذب أنها تقع غالبا على الوجه الذي لا يحتاج الى تعبير فلا يدخلها الكذب ، بخلاف ما قبل ذلك فانها قد  
يخفى تأويلها فيعبرها الما بر فلا تقع كما قال فيصدق دخول الكذب فيها بهذا الاعتبار ، قال : والحكمة في اختصار  
ذلك بآخر الزمان أن المؤمن في ذلك الوقت يكون غريبا كما في الحديث : بدأ الاسلام غريبا وسيعود غريبا ،  
أخرجه مسلم ، فيقول أيها المؤمن ومعينه في ذلك الوقت فيكرم بالرؤيا الصادقة . قال : ويمكن أن يؤخذ من هذا  
سبب اختلاف الأحاديث في هذه الأجزاء النبوة بالنسبة لرؤيا المؤمن فيقال : كلما قرب الأمر وكانت الرؤيا أصدق  
حل على أقل عدد ورد ، وعكسه ، وما بين ذلك . قلت : وتنبى الإشارة الى هذه المناسبة فيما تقدم من المناسبات  
وحاصل ما اجتمع من كلامهم في معنى قوله « إذا اقرب الزمان لم تكد رؤيا المؤمن تكذب » ، إذا كان المراد آخر  
الزمان ثلاثة أقوال : أحدها أن العلم بأحوال الدنيا لما يذهب ظلمة بذهاب غالب أهله وتعدت النبوة في هذه الامة

هو خيرا بالرأى الصادقة ليجدد لهم ما قد دوس من العلم ، والثاني أن المؤمنين لما يقل عددهم ويغلب الكفر والجهل والنسق على الموجودين يؤنس المؤمن ويمن بالرويا الصادقة لإكرامه وتسلية وعلى هذين القولين لا يختص ذلك بزمان معين بل كلما قرب فراخ الدنيا وأخذ أمر الدين في الاضمحلال تكون رؤيا المؤمن الصادق صدق ، والثالث أن ذلك خاص بزمان عيسى بن مريم ، وأولها أولاما ، والله أعلم . قوله ( ورؤيا المؤمن جزء ) الحديث هو مقطوف على جملة الحديث الذي قبله وهو إذا اقرب الزمان ، الحديث فهو مرفوع أيضا ، وقد تقدم شرحه مستوفى قريبا وقوله وما كان من النبوة فانه لا يكذب ، هذا القدر لم يتقدم في شيء من طرق الحديث المذكور ، وظاهر إرادته هنا أنه مرفوع ، ولئن كان كذلك فانه أولى ما مر به المراد من النبوة في الحديث وهو صفة الصدق ، ثم ظهر لي أن قوله بعد هذا ، قال محمد : وأنا أقول هذه ، الإشارة في قوله هذه ، لجملة المذكورة ، وهذا هو السر في إعادة قوله وقال ، بعد قوله هذا ، ثم رأيت في دغية النفاذ لابن المواق : أن عبد الحق أغفل التنبيه على أن هذه الزيادة مدرجة وأنه لا شك في إدراجها ، فعلى هذا فهمي من قول ابن سيرين وليست مرفوعة . قوله ( وأنا أقول هذه ) كذا لأن ذروني جميع الطرق وكذا ذكره الاسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما ، ووقع في شرح ابن بطلال : وأنا أقول هذه الآلة وكان يقال الخ . قلت : وليست هذه اللفظة في شيء من نسخ صحيح البخاري ولا ذكرها عبد الحق في جمعه ولا الحديث ولا من أخرج حديث عرف من أصحاب الكتب والمسانيد ، وقد نقله عياض فذكره كما ذكره ابن بطلال وجمعه في شرحه فقال : غشى ابن سيرين أن يتأول أحد معنى قوله : وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثا ، أنه إذا تقارب الزمان لم يصدق إلا رؤيا الرجل الصالح فقال : وأنا أقول هذه الآلة ، يعني رؤيا هذه الآلة صادقة كلها صالحها فاجرمها ليكون صدق رؤياهم زاجرا لهم ورحمة عليهم لدروس أعلام الدين وطموس آثاره بموت العلماء وظهور المنكر انتهى . وهذا مرتب على ثبوت هذه الزيادة وهي انقضاء الآلة ، ولم أجد لها في شيء من الأصول ، وقد قال أبو هوانه الاسفرايني بعد أن أخرجه موصولا مرفوعا من طريق هشام بن ابن سيرين : هذا لا يصح مرفوعا عن ابن سيرين . قلت : وإلى ذلك أشار البخاري في آخره بقوله وحديث عرف أبين أي حيث فصل المرفوع من الموقوف . قوله ( قال وكان يقال الرؤيا ثلاث الخ ) قائل ، قال ، هو محمد بن سيرين ، وأبهم القائل في هذه الرواية وهو أبو هريرة ، وقد رفعه بمض الرواة ووقفه بعضهم ، وقد أخرجه أحمد عن هودبة بن خليفة عن عرف بسنده مرفوعا ، الرؤيا ثلاث ، الحديث مثله ، وأخرجه الترمذي والفساني من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال ، قال رسول الله ﷺ : الرؤيا ثلاث ، فرؤيا حق ورؤيا يحدث بها الرجل نفسه ، ورؤيا تحزين من الشيطان ، وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي من طريق عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن محمد بن سيرين مرفوعا أيضا بلفظ : الرؤيا ثلاث ، فالرؤيا الصالحة بشري من الله ، والباقي نحوه . قوله ( حديث النفس وتقويف الشيطان وبشري من الله ) وقع في حديث عرف بن مالك عند ابن ماجه بسنده حسن رفعه ، الرؤيا ثلاث منها أهويل من الشيطان ليحزن ابن آدم ، ومنها ما يهم به الرجل في يقظته فيراه في منامه ، ومنها جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة . قلت : وإيس المهر مرادا من قوله ثلاث ، لثبوت نوع رابع في حديث أبي هريرة في الباب وهو حديث النفس ، وإيس في حديث أبي قتادة وأبي سعيد الماضيين سوى ذكر وصف الرؤيا بأنها مكروهة ومحبوكة أو حسنة وسيئة ، وبقي نوع خامس وهو تلاعب الشيطان ، وقد ثبت عند مسلم من حديث جابر

قال : جاء أعرابي فقال : يا رسول الله رأيت في المنام كأن رأسي قطع فأنا أنبى ، وفي لفظ : فقد خرج فاشتدت في أثره ، فقال : لا تخبر بتلاعب الشيطان بك في المنام ، وفي رواية له : إذا تلاعب الشيطان بأحدكم في منامه فلا يخبر به الناس ، ونوع سادس وهو رؤيا ما يمتاده الرائي في اليقظة ، كمن كانت حادثة أن يأكل في وقت فقام فيه فرأى أنه يأكل ، أو بات طالها من أكل أو شرب فرأى أنه يتقيأ ، ويثنيه وبين حديث النفس عموم وخصوص . وسابع وهو الإضافات . قوله ( فن رأى شيئاً يكرمه فلا يقصه على أحد ؛ وليقم غليص ) زاد في رواية حوزة : فإذا رأى أحدكم رؤيا تدعبه فليقصها لمن يشاء ، وإذا رأى شيئاً يكرمه ، فذكر مثله . ووقع في رواية أيوب بن محمد بن سهرين : فيصل ولا يحدث بها الناس ، وزاد في رواية سعيد بن أبي عروبة عن ابن سهرين عند الترمذي : وكان يقول لا تقص الرؤيا إلا على عالم أو ناصح ، وهذا ورد معناه مرفوعاً في حديث أبي وزين عند أبي داود والترمذي وابن ماجه . ولا يقصها إلا على واثق أو ذي رأى ، وقد تقدم شرح هذه الرواية في باب الرؤيا من الله تعالى . قوله ( قال وكان يكره الغل في النوم ، ويعجبهم القيد ويقال : القيد ثبات في الدين ) كذا ثبت هنا بلفظ الجمع في «يعجبهم» ، والأفراد في «يكره» ويقول ، قال الطائي : ضمه الجمع لأهل التعبير ، وكذا قوله «وكان يقال» ، قال المهاب : الغل يعبر بالمكروه لأن الله أخبر في كتابه أنه من صفات أهل النار بقوله تعالى «إذا الاغلال في أعناقهم» ، وقد يدل على الكفر ، وقد يعبر بأسرافة تزدى . وقال ابن العربي : إنما أحبوا القيد لذكر النبي ﷺ له في قيم محمود فقال : قيد الإيمان منك . وأما الغل فقد كرهه شرعاً في المفهوم كقوله (خدره فغلوه - وإذا الاغلال في أعناقهم - ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك - وغلات أيديهم) وإنما جعل القيد ثباتاً في الدين لأن القيد لا يستطيع المشي فضرر مثلاً للإيمان الذي يمنع عن المشي إلى الباطل . وقال النووي : قال العلماء : إنما أحب القيد لأن عمله الرجل وهو كف عن المحاصي والشر والباطل ، وأبغض الغل لأن عمله العنق وهو صفة أهل النار . وأما أهل التعبير فقالوا إن القيد ثبات في الأمر الذي يراه الرائي بحسب من يرى ذلك له ، وقالوا إن انغم الغل إلى القيد دل على زيادة المكروه ، وإذا جعل الغل في اليدين حدد لأنه كف لما عن الشر ، وقد يدل على البخل بحسب الحال . وقالوا أيضاً : إن رأى إن يده مغلولتان فهو بجيل ، وإن رأى أنه قيد وغل فإنه يقع في سجن أو شدة . قلت : وقد يكون الغل في بعض المرات محمداً كما وقع لأبي بكر الصديق ، فأخرج أبو بكر بن أبي شيبة بإسناد صحيح عن مسروق قال : مر صهيب بأبي بكر فأعرض عنه ، فسأله فقال : رأيت يدك مغلولة هل باب أبي الحشر رجل من الانصار ، فقال أبو بكر : جمع لي ديني إلى يوم الحشر . وقال الكرماني : اختلف في قوله «وكان يقال» هل هو مرفوع أو لا فقال بعضهم من قوله «وكان يقال» إلى قوله «في الدين» مرفوع كله ، وقال بعضهم هو كالم كلام ابن سهرين وقابل «وكان يكره» ، أبو هريرة . قلت : أخذ من كلام الطائي فإنه قال : بمحتمل أن يكون مقولاً لقراوى عن ابن سهرين فيكون اسم كان ضميراً لابن سهرين وأن يكون مقولاً لابن سهرين واسم كان ضميراً لابي هريرة أو النبي ﷺ . وقد أخرجه إمام من وجه آخر عن ابن سهرين وقال في آخره : لا أدري هو في الحديث أو قاله ابن سهرين . قوله ( ورواه قتادة ويونس وهشام وأبو هلال عن ابن سهرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ) يعني أصل الحديث وأما من قوله «وكان يقال» ففهم من رواه بتجمله مرفوعاً ومنهم من اقتصر على بعضه كما سأبينه . قوله ( وأدرجه بعضهم كله في الحديث ) يعني جمعه كله مرفوعاً ، والمراد به رواية هشام عن قتادة كما سأبينه . قوله ( وحديث عوف

(ابن) أي حيث فصل المرفوع من الموقوف ولا سيما نصريحه بقول ابن سيرين «وأنا أقول هذه» فإنه دال على الاختصاص بخلاف ما قال فيه «وكان يقال» فإن فيها الاحتمال بخلاف أول الحديث فإنه صرح برفعه، وقد اقتصر بعض الرواة عن عوف على بعض ما ذكره معتمر بن سليمان عنه كما بينته من رواية هذفة وعيسى بن يونس، قال القرطبي: ظاهر السياق أن الجميع من قول النبي ﷺ، غير أن أيوب هو الذي روى هذا الحديث عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة وقد أخبر عن نفسه أنه شك أهر من قول النبي ﷺ أو من قول أبي هريرة فلا يقول على ذلك الظاهر. قلت: وهو حصر مردود، وكأنه تكلم عليه بالنسبة لرواية مسلم خاصة فإن مسلما ما أخرج طريق عوف هذه وإن كانت أخرج طريق قتادة عن محمد بن سيرين، فلا يلزم من كون أيوب شك أن لا يعمل على رواية من لم يشك وهو قتادة مثلا، لكن لما كان في الرواية المفصلة زيادة فرجحت. قوله (وقال يونس لا أحسنه إلا عن النبي ﷺ في القيد) يعني أنه شك في رواه. قوله (قال أبو عبد الله) هو المصنف. قوله (لا نكرن الأغللال إلا في الأحناف) كأنه يشير إلى الرد على من قال: قد يكون الغل في غير العنق كاليد والرجل، والغل بضم الميم وتشدب اللام واحد الأغلال، قال: وقد أطلق بعضهم الغل على ما تربط به اليد، ومن ذكره أبو علي الفاي وسأحب المحكم وغيرهما قالوا: الغل جامعة تجعل في الصق أو اليد والجمع أغلال، ويد مغلولة جعلت في الغل، ويؤيده قوله تعالى (غلت أيديهم) كذا استشهد به الكرماني، وفيه نظر لأن اليد تفل في العنق وهو عند أهل التعبير عبارة عن كفهما عن الشر، ويؤيده منام صبيب في حق أبي بكر الصديق كما تقدم قريبا، فأما رواية قتادة الملقبة فوصلها مسلم والنسائي من رواية معاذ بن هشام بن أبي عبد الله الدستوائي عن أبيه عن قتادة ولفظ النسائي بالاسند المذكور «عن النبي ﷺ» أنه كان يقول الرؤيا الصالحة بشارة من الله والتعزين من الشيطان، ومن الرؤيا ما يحدث به الرجل نفسه، فإذا رأى أحدهم رؤيا يكرهها فليتم فليصل، وأكره الغل في النوم، وبه يفتي القيد فإن القيد ثبات في الدين، وأما مسلم فإنه بسنده ذهب رواية معمر عن أيوب التي فيها «قال أبو هريرة فيمجنني القيد وأكره الغل» القيد ثبات في الدين، قال مسلم فأدرج معنى هشاما عن قتادة في الحديث قوله «وأكره الغل الخ» ولم يذكر «الرؤيا جزء» الحديث وكذلك رواه أيوب عن محمد بن سيرين قال «قال أبو هريرة أحب القيد في النوم وأكره الغل» القيد في النوم ثبات في الدين، أخرجه ابن حبان في صحيحه من رواية سفيان بن عيينة عنه وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي من رواية عبد الوهاب الثقفي عن أيوب فذكر حديث «إذا اقرب الزمان» الحديث ثم قال «ورؤيا المسلم جزء من» الحديث ثم قال «والرؤيا ثلاث» الحديث ثم قال بعده «قال وأحب القيد وأكره الغل» القيد ثبات في الدين، فلا أدري هو في الحديث أو قاله ابن سيرين، هذا لفظ مسلم ولم يذكر أبو داود ولا الترمذي قوله «فلا أدري الخ» وأخرجه الترمذي وأحمد والحاكم من رواية معمر عن يونس فذكر الحديث الأول ونحو الثاني ثم قال بعدهما: قال أبو هريرة يمجني القيد الخ، قال «وقال النبي ﷺ» رؤيا المؤمن جزء الخ، وقد أخرج الترمذي والنسائي من طريق سميد بن أبي هريرة عن قتادة حديث «الرؤيا ثلاث» مرفوعة كما أشرت إليه قبل هذا ثم قال بعده «وكان يقول يمجني القيد» الحديث، وبهذه «وكان يقول»: من رأى فاني أنا هو» الحديث. وبهذه «وكان يقول»: لا تنقص الرؤيا إلا على عالم أو ناصح، وهذا ظاهر في أن الأحاديث كلها مرفوعة، وأما رواية يونس وهو ابن عبيد فأخرجها البزار في مسنده من طريق أبي خلف وهو يروي عنه ابن

عيسى الخزاز بمجملات البصري عن يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : إذا تقارب الزمان لم تكذب رويًا المؤمن تكذب ، وأحب القيد وأكره الفل ، قال : ولا أعلمه إلا وقد رفعه عن النبي ﷺ ، قال البزار روى عن محمد بن هدة أوجه ، وإنما ذكرناه من رواية يونس لعدة ما أسند يونس عن محمد بن سيرين . قلت : وقد أخرج ابن ماجه من طريق أبي بكر المذلي عن ابن سيرين حديث القيد موصولاً مرفوعاً ولكن المذلي ضعيف وأما رواية هشام فقال أحمد : حدثنا يزيد بن هارون أنبأنا هشام هو ابن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : إذا اقترب الزمان الحديث ، ورويًا المؤمن الحديث ، وأحب القيد في النوم الحديث ، والرويًا ثلاث الحديث ، فسان الخبيص مرفوعاً ، وهكذا أخرجه الدارمي من رواية محمد بن الحسين عن هشام ، وأخرجه الخطيب في المدرج من طريق علي بن عاصم عن خالد وهشام عن ابن سيرين مرفوعاً ، قال الخطيب : والمتمن كله مرفوع إلا ذكر القيد والفل فإنه قول أبي هريرة أدرج في الخبر ، وبينه مصر عن أيوب ، وأخرج أبو حنيفة في صحيحه من طريق عبد الله بن بكر عن هشام قصة القيد وقال : الأصح أن هذا من قول ابن سيرين . وقد أخرجه مسلم من طريق حماد بن زيد عن هشام بن حسان وأيوب جميعاً عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : إذا اقترب الزمان ، قال وساق الحديث ولم يذكر فيه النبي ﷺ ، وكذا أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عن أبي أسامة عن هشام موقوفاً وزاد في آخره : قال أبو هريرة : ألين في المنام القطرة ، وأما رواية أبي حنيفة واسمه محمد بن سليم الرازي عن محمد بن سيرين فلم أفت عليها موصولة إلى الآن ، وأخرج أحمد في الوعد عن عثمان بن حماد بن زيد عن أيوب قال : رأيت ابن سيرين مقيداً في المنام ، وهذا يشعر بأن ابن سيرين كان يعتمد في تعبير القيد على ما في الخبر فأعطى هو ذلك مكان ذلك . قال الفرطبي : هذا الحديث وإن اختلف في رفعه ووقفه فإن معناه صحيح ، لأن القيد في الرجلين تثبيت للقيد في مكانة فإذا رآه من هو على حالة كان ذلك دليلاً على ثبوته على تلك الحالة ، وأما كراهة الفل فلأن محل الاعتناق نكالا ومقوبة وقهراً وإذلالاً ، وقد يسحب على وجهه ويحرق على قفاه فهو مذموم شرطاً وطاعة ، فرويته في العنق دليل على وقوع حال سيئة للرائي فلازمه ولا ينفك عنها ، وقد يكون ذلك في دينه كواجبات فرط فيها أو معاص ارتكبها أو حقوق لازمة له لم يوفها أهلها مع قدرته ، وقد تكون في دنياه كشدة تقربه أو تلازمه

### ٢٧ - باب العين الجارية في الزمان

٧٠١٨ - حدثنا عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا ميمون عن الزهري عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أمّ القلاء - وهي امرأة من نسائهم بايعة رسول الله ﷺ - قالت : طار لنا عثمان بن مظعون في السكينة حين اقترعت الأنصار على سكتي المهاجرين ، فاشتكي ، فرضناه حتى نوفي ، ثم جعلناه في أثوابه ، فدخل علينا رسول الله ﷺ فقلت : رحمة الله عليك أبا السائب ، فسمدني عليك لقد أكرمك الله . قال : وما يدريك ؟ قلت : لا أدري والله . قال : أما هو فقد جاءه اليقين ، إني لأرجو له الخير من الله ، والله ما أدري - وأنا رسول الله - ما يفضلني ولا بكم . قالت أمّ القلاء : فوالله لا أذكر أحداً بعده . قالت : ورأيت لثمان في النوم معها نجرى ، فجئت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له ، فقال : ذاك عمله يجري له .

**قوله** ( باب المين الجارية في المنام ) قال الملب : المين الجارية تحتمل وجوها ، فان كان ماؤها صافيا عبرت بالعمل الصالح وإلا فلا . وقال غيره : المين الجارية عمل جار من صدقة أو معروف لحى أو ميتة قد أحسنه أو أجزاه . وقال آخرون : عين الماء نعمة وبركة وغيره وبلوغ أمانة إن كان صاحبها مستورا ، فان كان غير صاف أصابته مصيبة يبكي لها أهل داره . **قوله** ( عبد الله ) هو ابن المبارك . **قوله** ( من أم العلاء ) هي امرأة من نسائهم وتقدم في كتاب الهجرة أنها والدة خارجة بن زيد الراوى هنا هنا وأن هذا الحديث ورد من طريق أبي النضر عن خارجة بن زيد عن أمه ، وذكرت نفسها هناك وأن اسمها كنيتهما ، ومنه يؤخذ أن قتائل هنا وهي امرأة من نسائهم ، هو الزهرى راوية عن خارجة بن زيد ، ووقع في « باب رؤيا النساء » فيما مضى قريبا من طريق عقيل عن ابن شهاب عن خارجة أن أم العلاء امرأة من الانصار بايعت رسول الله ﷺ أخبرته ، وأخرج أحمد وابن سعد بسند فيه هل بن زيد بن جهمان وفيه ضعف من حديث ابن عباس قال : لما مات عثمان بن مظعون قال : امرأة عتيق لك الجنة ، فذكر نحر هذه القصة ، وقوله « امرأته » فيه نظر ، فلهذا كان فيه « قال امرأة » بغير ضمير وهي أم العلاء ، ويحتمل أنه كان تزوجها قبل زيد بن ثابت ، ويحتمل أن يكون القول تعدد منهما . وعند ابن سعد أيضا من مرسل زيد بن أسلم بسند حسن قال سمع رسول الله ﷺ يقول في جنازة عثمان بن مظعون وراء جنازته : هنيئا لك الجنة يا أبا السائب ، فذكر نحره وفيه « بحسبك » أن نقول كان يحب الله ورسوله ، **قوله** ( طار لنا ) تقدم بيانه في « باب القرعة في المشكلات » ووقع عند ابن سعد من وجه آخر من معمر « فتشاحت الانصار فهم أن ينزلهم منازلهم حتى اقترعوا عليهم فطار لنا عثمان بن مظعون » يعنى وقع في سهمنا ، كذا وقع التفسير في الأصل وأظنه من كلام الزهرى أو من دونه . **قوله** ( حين اقترعت ) في رواية أبي ذر عن غيره الكشميني « اقترعت » بحذف التاء ووقع في رواية عقيل المذكورة أنهم « اقتسموا المهاجرين » قرعة . **قوله** ( قاشمكي فرضناه حتى توفي ) في الكلام حذف تقديره فأقام عندنا مدة قاشمكي أى مرض فرضناه أى قنا بأمره في مرضه ، وقد وقع في رواية عقيل « فطار لنا عثمان بن مظعون فأنزلناه في أبياتنا ، فوجع وجهه الذى توفى فيه » قلت : وكانت وفاته في شعبان سنة ثلاث من الهجرة أرخه ابن سعد وغيره ، وقد تقدمت سائر فوائده في أول الجنائز والكلام على قوله ما يفعل به والاختلاف فيها ، وقوله في آخره « ذاك عمله يجرى له » قيل يحتمل أنه كان لثمان شيء عمله بقى له نوابه جاريا كالصدقة ، وأنكره مغلطاي وقال : لم يكن لثمان بن مظعون شيء من الأمور الثلاث التى ذكرها مسلم من حديث أبي هريرة رفعه « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث » . قلت : وهو نبي مردود فإنه كان له ولد صالح شهد بدرأ وما بعدها وهو السائب مات في خلافة أبي بكر فهو أحد الثلاث ، وقد كان عثمان من الأحناء فلا يبعد أن تكون له صدقة استمرت بعده ، وقد أخرج ابن سعد عن مرسل أبي بردة ابن أبي موسى قال « دخلت امرأة عثمان بن مظعون على نساء النبي ﷺ فرأين هينئا فقلن : مالك ؟ فإني قرئش أغنى من بئسك » فقالت : أما ليه فقائم ، الحديث ويحتمل أن يراد بعمل عثمان بن مظعون مرابطته في جهاد أعداء الله فإنه ممن يجرى له عمله كما ثبت في السنن وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم من حديث فضالة بن عبيد رفعه « كل ميت يفتح على عمله إلا الماربط في سبيل الله فإنه ينمى له عمله إلى يوم القيامة ويأمن من فتنة القبر » وله شاهد عند مسلم والنسائي والبخاري من حديث سلمان رفعه « وباط يوم وليلة في سبيل الله شهيد من صيام شهر وقيامه » وإن

مات جرى عليه عمله الذي كان يعمل وأمن الفتان ، وله شواهد أخرى ، فليحمل حال عثمان بن مظعون هل ذلك ويدول الإشكال من أصله

## ٢٨ - باب نزع الماء من البئر حتى يروى الناس ، رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ

٧٠١٩ - حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن كثير حدثنا شعيب بن حرب حدثنا صفوان بن جويرية حدثنا

نافع « أن ابن عمر رضي الله عنهما حدثه قال : قال رسول الله ﷺ : بينا أنا على بئر أنزع منها إذ جاءني أبو بكر وعمر ، فأخذ أبو بكر الدلو فنزع ذنوباً أو ذنوبين ، وفي نزعهما صف ، فنفر الله له . ثم أخذها ابن الخطاب من يد أبي بكر فاستحالت في يده غرباً ، فلم أرَ هجيراً من الناس يفرى قربه حتى ضرب الناس بمطن »

قوله ( باب نزع الماء من البئر حتى يروى الناس ) هو بفتح الواو من الروى ، والنزع بفتح النون وسكون الزاى اخراج الماء الاستحقاء . قوله ( رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ ) وصله المصنف من حديثه في الباب الذي

بعده . قوله ( حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن كثير ) هو الدرق وشعب بن حرب هو المدائني يكنى أبا صالح كان أصله من بغداد فسكن المدائن حتى نسب إليها ثم انتقل إلى مكة فزها إلى أن مات بها ، وكان صدوقاً شديد الورع وقد وثقه يحيى بن معين والنسائي والدارقطني وآخرون وماله في البخاري سوى هذا الحديث الواحد وقد ذكره في

الضعفاء شعيب بن حرب فقال منكرو الحديث مجهول ، وأظنه آخر وافق اسمه واسم أبيه والمسلم عند الله تعالى . قوله ( بينا أنا على بئر أنزع منها ) أي استخرج منها الماء بآلة كالدلو . وفي حديث أبي هريرة في الباب الذي يليه رأيتني

على قليب وعليها دلو فنزعت منها ماشاء الله ، وفي رواية همام رأيت أني على حوض أسقى الناس ، واجتمع بينهما أن القليب هو البئر الملقوب ترابها قبل الطي ، والحوض هو الذي يحمل بمناكب البئر لشرب الأبل فلا منافاة . قوله ( إذ جاءني أبو بكر وعمر ) في رواية أبي يونس عن أبي هريرة وجاءني أبو بكر فأخذ أبو بكر الدلو ، أي التي كان

النبي ﷺ يملأها الماء ، ووقع في رواية همام الآية بعد هذا « فأخذ أبو بكر مني الدلو ليربطني ، وفي رواية أبي يونس » ليربطني ، وأول حديث سالم عن أبيه في الباب الذي يليه رأيت الناس اجتماعاً ، ولم يذكر قصة النزع

ووقع في رواية أبي بكر بن سالم عن أبيه رأيت في النوم أني أنزع على قليب بدلو بكرة ، فذكر الحديث نحوه أخرجه أبو عروبة . قوله ( نزع ذنوباً أو ذنوبين ) كذا هنا ، ومثله لأكثر الرواة ، ووقع في رواية همام

المذكورة « ذنوبين ، ولم يشك ، ومثله في رواية أبي يونس ، والذنوب بفتح المعجمة الدلو الممتلئ . قوله ( وفي نزعهما صف ) تقدم شرحه وبيان الاختلاف في تأويله في آخر علامات النبوة في مناقب عمر . قوله ( فنفر الله له ) وقع

في الروايات المذكورة « والله يفر له » . قوله ، ثم أخذها ابن الخطاب من يد أبي بكر ( كذا هنا ، ولم يذكر مثله في أخذ أبي بكر الدلو من النبي ﷺ ، ففيه إشارة إلى أن عمر ولي الخلافة بعده من أبي بكر إليه بخلاف أبي بكر فلم

تكن خلافته بهد صريح من النبي ﷺ ، وليكن وقعت عدة إشارات إلى ذلك فيها ما يقرب من الصريح . قوله ( فاستحالت في يده غرباً ) أي نحوأت الدلو غرباً ، وهي بفتح الغين المعجمة وسكون الراء بعدها موحدة بلفظ مقابل

الشرقي ، قال أهل اللغة : لفرب الدلو العظيمة المنخفضة من جلود البقر ، فإذا فتحت الراء فهو الماء الذي يسيل بين



البئر والحوض . ونقل ابن التين عن أبي عبد الملك البوني أن الغرب كل شيء رفيع ، وعن الداودي قال : المراد أن  
الفلو أحوال باطن كفيه حتى صار أمر من كثرة الاستسقاء ، قال ابن التين : وقد أنكر ذلك أهل العلم ورووه  
عن قائله . **قوله** ( فلم أر عبقرى ) تقدم ضبطه ريبان في مناقب عمر ، وكذلك قوله ، يفري فريه ، ووقع عند الناس  
في رواية ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سالم عن أبيه : قال حجاج قلت لابن جريج : ما استعجال ؟ قال : رجع .  
قلت : ما العبقرى ؟ قال : الأجير . وتفصيل العبقرى بالأجير غريب قال أبو عمرو الشيباني : عبقرى القوم سيدهم  
وقويم وكبيرهم . وقال الفارابي : العبقرى من الرجال الذي ليس قوله شيء . وذكر الأزهري أن عبقر موضع  
بالبادية ، وقيل بلد كان يندرج فيه البسط الموشية فاستعمل في كل شيء جيد وفي كل شيء قاتق . ونقل أبو عبيد أنها  
من أرض الجن ، وصار مثلاً لكل ما ينسب إلى شيء نفيس . وقال الفراء : العبقرى السيد وكل فاجر من حيوان  
وجور ، وبساط وضعت عليه وأطلقوه في كل شيء عظيم في نفسه . وقد وقع في رواية دقيل المداود اليه : ينزع  
نزع ابن الخطاب ، وفي رواية أبي يونس : ظم أر نزع رجل قط أفوى منه . **قوله** ( حتى ضرب الناس بطن )  
بفتح المهملة وآخره فون هو ما يصد للشرب حول البئر من مبارك الآبل ، والمراد بقوله : ضرب ، أي ضرب به الإبل  
بطن بركته ، واللعن للابل كالوطن للناس لكن غلب على ميوكها حول الحوض . ووقع في رواية أبي بكر بن  
سالم عن أبيه عن أبي بكر بن أبي شيبة : حتى روى الناس وضربوا بطن ، ووقع في رواية همام : فلم يزل ينزع حتى  
تولى الناس والحوض يتفجر ، وفي رواية أبي يونس : ولكن يتفجر ، قال القاضي هياض ظاهر هذا الحديث أن  
المراد خلافة عمر ، وقيل هو لخلافتهما مما لأن أبا بكر جمع شمل المسلمين أولاً بدفع أهل الردة وابتدأت الفتوح  
في زمانه ، ثم عهد إلى عمر فكثرت في خلافته الفتوح واتسع أمر الإسلام واستقرت قواعده . وقال غيره : معنى  
عظم الدلو في يد عمر كون الفتوح كثرت في زمانه ومعنى : استعجال ، انقلب من الصغر إلى الكبر . وقال الثوري  
قالوا هذا المنام مثالي لما جرى لغاية من ظهور آثارهما الصالحة وانتفاع الناس بهما ، وكل ذلك مأخوذ من النبي  
ﷺ لأنه صاحب الأمر فقام به أكل قيام وقرر قواعد الدين ، ثم خلفه أبو بكر فقاتل أهل الردة وقطع دابرهم ،  
ثم خلفه عمر فاتسع الإسلام في زمانه ، فذهب أمر المسلمين بقلب فيه الماء الذي فيه حياتهم وصلاتهم وشبه بالمستقى  
لم منها وصفيه هو قيامهم بمصالحهم ، وفي قوله : ليربحني ، إشارة إلى خلافة أبي بكر بعد موت النبي ﷺ ، لأن في  
الموت راحة من كد الدنيا ونعيمها ، فقام أبو بكر بتدبير أمر الأمة ومعاونة أحوالهم ، وأما قوله وفي نزع ضفف  
فليس فيه حظ من فضيلته وإنما هو إخبار عن حاله في قصر مدة ولايته ، وأما ولاية عمر فانها لما طالت كثرت انتفاع  
الناس بها واتسعت دائرة الإسلام بكثرة الفتوح وتمتعهم بالإمصار وتدوين الدواوين ، وأما قوله : وائقه بقره ،  
فليس فيه نقص له ولا إشارة إلى أنه وقع منه ذنب ، وإنما هي كلمة كانوا يقولونها يذمون بها الكلام . وفي الحديث  
إسلام بخلافتهما وصحة ولايتهما وكثرة الانتفاع بهما ، فكان كما قال ، وقال ابن العربي : ليس المراد بالدلو التقدير  
التمثال على قصر الخط ، بل المراد التمسك من البئر ، وقوله في الرواية المذكورة : بدلو بكرة فيه إشارة إلى صغر الدلو  
قبل أن يصير غرباً . وأخرج أبو ذر الهروي في كتاب الروايات من حديث ابن مسعود نحو حديث الباب ، لكن قال في  
آخره : فبصرها يا أبا بكر ، قال : ألى الأمر بعدك ، ويليه بعدى عمر . قال : كذلك عبرها الملك ، وفي سنده أوب  
ابن جابر وهو ضعيف وهذه الزيادة منكرا ، وقد ورد هذا الحديث من وجه آخر بزيادة فيه ، فأخرج أحمد وأبو

داود واختاره الضياء من طريق أشعث بن عبد الرحمن المجرى عن أبيه عن سمرة بن جندب و أن رجلا قال : يا رسول الله رأيت كأن دلوأدلى من السماء لهما أبو بكر فأخذ بمرافقها فشرب شربا ضميضا ، ثم جاء عمر فأخذ بمرافقها فشرب حتى تضلع ، ثم جاء عثمان فأخذ بمرافقها فشرب حتى تضلع ، ثم جاء علي فأخذ بمرافقها فانتشطت وانتضج عليه منها شيء ، وهذا يبين أن المراد بالنزع الضميف والنزع القوى الفتوح والفتائم ، وقوله دلى ، بضم الميملة وتشديد اللام أى أرسل الى أسفل ، وقوله بمرافقها ، بكسر الميملة وفتح القاف ، والمرافقان خشبتان تجعلان على فم الدلو متخالفتان لربط الدلو . وقوله تضلع ، بالاضداد المعجمة أى ملأ أضلاعه كناية عن الشبع ، وقوله انتشطت ، بضم المثناة وكسر المعجمة بعدها طاء مهملة أى نزعته منه فاضطربت وسقط بعض ما فيها أركله . قال ابن العربي : حديث سمرة يعارض حديث ابن عمر وهما خبران . قلت : الثانى هو المعتمد ، لحديث ابن عمر مخرج أحسن من حديث أبي الزائى ، وحديث سمرة فيه أن رجلا أخبر النبي ﷺ أنه رأى ، وقد أخرج أحمد من حديث أبي الطفيل شاهدا لحديث ابن عمر وزاد فيه « فوردت على غنم سود وخنم عفر » وقال فيه « فأولت السود العرب والعفر الجم » وفي قصة عمر « فلا الحوض وأروى الواردة » ومن المغيرة بينهما أيضا أن فى حديث ابن عمر « نزع الماء من البئر » وحديث سمرة فيه نزول الماء من السماء ، فهما نصتان تشدد إحداهما الأخرى ، وكان قصة حديث سمرة سابقة لنزل الماء من السماء وهى خوارقته فأسكن فى الأرض كما يقتضيه حديث سمرة ثم أخرج منها بالدلو كما دل عليه حديث ابن عمر ، وفي حديث سمرة إشارة إلى نزول النضر من السماء على الخلفاء ، وفي حديث ابن عمر إشارة إلى استيلائهم على كنوز الأرض بأيديهم ؛ وكلاهما ظاهر من الفتوح التى فتحوها . وفي حديث سمرة زيادة إشارة إلى ما وقع لعل من الفتن والاختلاف عليه ، فإن الناس أجمعوا على خلافته ثم لم يلبث أهل الجمل أن خرجوا عليه وامتنع معاوية فى أهل الشام ثم حاربه بصفين ثم غلب بعد بقليل على مصر ، وخرجت الحرورية على علي فلم يحصل له فى أيام خلافته راحة ، فغضب المنام المذكور مثلاً لأحوالهم رضوان الله عليهم أجمعين

## ٢٩ - باب نزع الذنوب والذنوبين من البئر بضعف

٧٠٧٠ - **حديث** أحمد بن حنبل بن حنبل بن بونس حدثنا زهير حدثنا موسى عن سالم « عن أبيه عن رؤيا للنبي ﷺ فى أبى بكر وعمر قال : رأيت للناس اجتماعا ، فقام أبو بكر فنزع ذنوباً أو ذنوبين وفى نزعه ضعف ، والله ينفقه . ثم قام ابن الخطاب فاستحالت غرباً ، فأرأيت فى الناس من يفرى قرينه حتى ضرب الناس بطن »

٧٠٢١ - **حديث** سعيد بن جبير حدثنى الليث قال حدثنى عقیل عن ابن شهاب أخبرنى سعيد « أن أباه مرة أخبره أن رسول الله ﷺ قال : بيذا أنا نائم رأيتنى على قلبى وعليها دلو فنزعت منها ماشاء الله ، ثم أخذها ابن أبى قحافة فنزع منها ذنوباً أو ذنوبين وفى نزعه ضعف ، والله ينفقه . ثم استحالت غرباً فأخذها عمر بن الخطاب ، فلم أرَ ههنا من الناس ينزع نزع عمر بن الخطاب حتى ضرب الناس بطن »

**قوله** ( باب نزع الذنوب والذنوبين من البئر بضعف ) أى مع ضعف نزع . ذكر فيه حديث ابن عمر الذى

قبله وحديث أبي هريرة بمعناه ، وزهير في الحديث الأول هو ابن معاوية ، وقوله « عن روياء النبي ﷺ » كأنه تقدم لثاني - وقال عن ذلك فأخبره به الصحابي ، وقوله « في أبي بكر وحر » أي فيما يتعلق بمدة خلافتهما ، وقوله « قال رأيت » الفاعل هو النبي ﷺ وحاكي ذلك عنه هو ابن عمر ، وقوله « رأيت الناس اجتمعوا أقام أبو بكر » فيه اختصار يوضحه ما قبله ، وأن النبي ﷺ بدأ أولا فنزع من البشر ثم جاء أبو بكر ، وقد تقدمت بقية فوائد حديثي الباب في الباب قبله ، وسعيد في الحديث الثاني هو ابن المسيب ، وفي الحديثين أنه من رأى أنه يستخرج من بئر ماء أنه بل ولاية جليلة وتكون مدته بحسب ما استخرج فلة وكثرة ، وقد تعبر البئر بالمرأة وما يخرج منها بالأولاد ، وهذا الذي اعتمده أهل التعبير ولم يمرحوا على الذي قبله فهو الذي ينبغي أن يعمل عليه ، لكنه بحسب حال الذي ينزع الماء ، والله أعلم

### ٣٠ - باب الاستراحة في المنام

٧٠٢٢ - **حدثنا** إسحاق بن إبراهيم **حدثنا** عبد الرزاق عن معمر عن حماد « أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ : بينا أنا نائم رأيت أني على حوض أسقى الناس ، فأتاني أبو بكر فأخذ الدلو من يدي ليؤبى ، فنزع ذنوبين وفي نزع ضعف ، والله يغفر له . فأتى ابن الخطاب فأخذ منه فلم يزل ينزع حتى نولى الناس والحوض يدفع »

**قوله** ( باب الاستراحة في المنام ) قال أهل التعبير : إن كان المستريح مستلقيا على فناء فإنه يقوى أمره وتكون الدنيا تحت يده لأن الأرض أقوى ما يستند إليه ، بخلاف ما إذا كان منبطحا فإنه لا يدرى ما وراءه . ذكر فيه حديث حماد عن أبي هريرة في روياء النبي ﷺ الدلو ، وفيه « فأخذ أبو بكر الدلو ليؤبى » ، وقد تقدمت فوائده في الحديث قبله ، وقوله فيه « رأيت أني على حوض أسقى الناس » كذا الأكثر ، وفي رواية المستعمل والكشمتي « على حوضي » ، والأول أولى ، وكأنه كان يملا من البئر فيسكب في الحوض والناس يتناولون الماء إيمانهم وأنفسهم ، وإن كانت رواية المستعمل محفوظة احتمل أن يريد حوضا له في الدنيا لا حوضه الذي في القيامة

### ٣١ - باب القصر في المنام

٧٠٢٣ - **حدثنا** سعيد بن عفير **حدثني** الليث **حدثني** حنظل عن ابن شهاب قال أخبرني سعيد بن المسيب « أن أبا هريرة قال : بينا نحن جلوس عند رسول الله ﷺ قال : بينا أنا نائم رأيتني في الجنة ، فإذا امرأة تتوضأ إلى جانب قصر . قلت : لمن هذا القصر ؟ قالوا : لعمر بن الخطاب فذكرت فغيرته فقلت مذبرا . قال أبو هريرة : فبكى عمر بن الخطاب ثم قال : أعليك - بأبي أنت وأمي يا رسول الله - أخاف ؟ »

٧٠٢٤ - **حدثنا** مروان بن عيسى **حدثنا** معمر بن سليمان **حدثنا** عبيد الله بن عمر عن محمد بن المنكدر « عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : دخلت الجنة فإذا أنا بقصر من ذهب ، فقلت : لمن هذا ؟ فتح الباري - ج (١٢) م (٢٧)

فقالوا : رجل من قريش ، فامتحن أن أدخله يا ابن الخطاب إلا ما أعلمه من غيرتك ، قال : عليك أخار  
يا رسول الله ؟

**قوله** ( باب القصر في المام ) قال أهل التعبير : القصر في المام عمل صالح لأهل الدين ولغيرهم حبس وضيق ،  
وقد يفسر دخول القصر بالنزويج . ذكر فيه حديث أبي هريرة : بينما نحن جلوس عند رسول الله ﷺ قال : بينما  
أنا قائم رأيتني في الجنة ، أخرجه من رواية فضيل بن ابن شهاب ، ووقع عند مسلم من رواية يونس بن زيد عن  
ابن شهاب بلفظ : بينما أنا قائم إذ رأيتني ، وهو بضم التاء الضمير المتكلم . **قوله** ( فإذا امرأة تتوضأ ) تقدم في  
مناقب عمر ما نقل عن ابن قتبية والخطابي أن قوله وتوضأ ، تصحيف وأن الأصل شواء ، بشين مدمجة مفتوحة  
وواو ساكنة ثم هاء عوض الضاد المدمجة ، واعتل ابن قتبية بأن الجنة ليست دار تكليف ، ثم وجدت بعضهم  
اعترض عليه بقوله : وليس في الجنة شواء ، وهذا الاعتراض لا يرد على ابن قتبية لأنه ادعى أن المراد بالشواء  
الحسناء كما تقدم بيانه واضحا ، قال : والوضوء لغوي ولا مانع منه ، وقال القرطبي : إنما توضأت لترداد حسنا  
ونورا لا أنها تزيل وسخا ولا قدرا إذ الجنة منزلة عن ذلك . وقال الكرماني : توضأ من الوضوء وهي النظافة  
والحسن ، ويحتمل أن يكون من الوضوء ، ولا يمنع من ذلك كون الجنة ليست دار تكليف لجواز أن يكون عمل  
غير وجه التكليف . قلت : ويحتمل أن لا يرد وقوع الوضوء منها حقيقة لكونه مناما فيكون مثالا لحالة المرأة  
المذكورة ، وقد تقدم في المناقب أنها أم سليم وكانت في قيد الحياة حينئذ فرأها النبي ﷺ في الجنة إلى جانب قصر  
عمر ، فيكون تعبيره بأنها من أهل الجنة أقول الجمهور من أهل التعبير إن من رأى أنه دخل الجنة أنه يدخلها  
فكيف إذا كان الرائي لذلك أصدق الخلق ، وأما وضوؤا فيعبر بنظافتها حسا ومعنى وطهارتها جمعا وحكا ،  
وأما كونها إلى جانب قصر عمر ففيه إشارة إلى أنها تدرك خلافة وكان كذلك ، ولا يمارض هذا ما تقدم في صفة  
الجنة من بدء الخلق من أن رؤيا الأنبياء حق والاستدلال على ذلك بفهمه عمر لأنه لا يلزم من كون المام عمل  
ظاهره أن لا يكون بعضه يفتقر إلى تعبير ، فإن رؤيا الأنبياء حق يعني ليست من الإضافات سواء كانت على حقيقة  
أو مثالا ، والله أعلم ، وقد تقدمت فوائد هذا الحديث في المناقب . وقوله : أدليك بأبي أنت وأمي يا رسول الله  
أغار : تقدم أنه من المقلوب لأن القياس أن يقول أهلها أغار منك ؟ وقال الكرماني : لفظ أدليك ، ليس متعلقا  
بأغار بل التقدير مستعليا عليك أغار عليها ، قال : ودهوى القياس المذكور ممنوعة إذ لا يجوز أن ارتكاب  
القلب مع وضوح المعنى بدونه ، ويحتمل أن يكون أطلقه على ، وأراد من ، كما قيل إن حروف الجر تنواب ،  
وفي الحديث جواز ذكر الرجل بما علم من خلقه كقصة عمر ، وقوله : رجل من قريش ، عرف من الرواية  
الأخرى أنه عمر ، قال الكرماني : علم النبي ﷺ أنه عمر إما بالقرائن وإما بالوحى . **قوله** ( معتمر ) هو ابن  
سليمان التيمي البصري ، وصيّد الله بن عمر هو العمري المدني ، وتقدم حديث جابر أنهم من هذا وشرحه مستوفى  
في المناقب

### ٣٣ - باب الوضوء في المام

٧٠٢٥ - حدثني يحيى بن بكير حدثنا القاسم عن عقیل عن ابن شهاب أخبرني سعيد بن المسيب

« أن أبا هريرة قال : بينما نحن جلوسٌ عند رسول الله ﷺ قال : بينا أنا نائمٌ رأيتُ في الجنة ، فإذا امرأةٌ تتوضأُ إلى جانبِ قصرٍ ، فقلت : لمن هذا القصر ؟ فقالوا : لعمر ، فذكرتُ غيرتهُ فوليتُ مُدْبِرًا . فبكى عمرٌ وقال : عليك - بأبي أنت - وأمي يا رسول الله - أغارُ »

قوله ( باب الوضوء في المنام ) قال أهل التعبير : رؤية الوضوء في المنام وسيلة إلى سلطان أو صل ، فإن اتهمه في النوم حصل مراده في اليقظة ، وإن تذكر لعجز الماء مثلاً أو توضأ بما لا يجوز الصلاة به فلا ، والوضوء للخائف أمان ويدل على حصول الثواب وتكفير الخطايا . وذكر فيه حديث أبي هريرة المذكور في الباب الذي قبله ، وقد مضى الكلام فيه

### ٣٣ - باب الطواف بالكعبة في المنام

٧٠٢٦ - حدثنا أبو اليانين أخبرنا شبيب عن الزهري أخبرني سالم بن عبد الله بن عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : بينا أنا نائمٌ رأيتُ أطوفُ بالكعبة ، فإذا رجلٌ آدمٌ بسيط الشعر بين رجلين ينطفُ رأسه ماء ، فقلت : من هذا ؟ قالوا : ابنُ مريم ، فذهبتُ ألتفتُ فإذا رجلٌ أهرُ جسيم جدُّ الرأسِ أمورٌ للعين البني كأنَّ حَبَّةَ عنبَةٍ طافية ، قلت : من هذا ؟ قالوا : هذا الدجال ، أقربُ للناس به شَبَهاً ابنُ قُطَن ، وابنُ قُطَن رجلٌ من بني المصطلق من خزاعة ،

قوله ( باب الطواف بالكعبة في المنام ) قال أهل التعبير : الطواف يدل دل الحج ودل التذويج ودل حصول أمر مطلوب من الإمام ودل بر الوالدين ودل خدمة عالم والدخول في أمر الإمام ، فإن كان الرائي رقيقاً دل على نصحه لسيده . قوله ( بينا أنا نائمٌ رأيتُ أطوفُ بالكعبة .. الحديث ) تقدم شرحه مستوفى في ذكر عيسى عليه السلام من أحاديث الأنبياء ، ويأتي شيء مما يتعلق بالرجال في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى

### ٣٤ - باب إذا أعطى فضلُه غيره في النوم

٧٠٢٧ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أخبرني حمزة بن عبد الله بن عمر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : بينا أنا نائمٌ أتيتُ بقدحِ ابنِ فشرمت منه حتى إنِّي لأرى الرميَّ يجري ، ثم أعطيت فضلُه عمر . قالوا : فأولتُه يا رسول الله ؟ قال : لا يلزم »

قوله ( باب إذا أعطى فضلُه غيره في النوم ) ذكر فيه حديث ابن عمر الماضي في باب اللبن ، ومشروحا وقوله الذي أي ما يتردى به وهو اللبن ، أو هو إطلاق على سبيل الاستعارة قاله الكرماني ، قال : وإسناد الخروج إليه قريبة ، وقيل الذي اسم من أسماء اللبن

## ٣٥ - باب الأمن وذهاب الرّوع في المنام

٧٠٢٨ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا قَتَانُ بْنُ سَلَمٍ حَدَّثَنَا صَعْرُ بْنُ جَوْرِيَةَ حَدَّثَنَا نَافِعٌ عَنْ ابْنِ مَرْقَالٍ : إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا بِرَوْحِ الرُّؤْيَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا رُؤْيَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا شَاءَ اللَّهُ وَأَنَا مُعْلَمٌ حَدِيثُ السَّنِّ وَبَقِيَ الْمَسْجِدُ قَبْلَ أَنْ أُنْكَحَ ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي لَوْ كَانَ فِيكَ خَيْرٌ لَرَأَيْتُ مِثْلَ مَا بَرَى هَؤُلَاءِ . فَلَمَّا اضْطَجَعْتُ لَيْلَةً قُلْتُ : اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ فِيَّ خَيْرًا فَأَرِنِي رُؤْيَا . فَبَيْنَمَا أَنَا كَذَلِكَ إِذْ جَاءَنِي الْمَلَكَانُ فِي يَدَيَّ كُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَقْعَةٌ مِنْ حَدِيدٍ يُقْبِلَانِ بِي إِلَى جَهَنَّمَ وَأَنَا بَيْنَهُمَا أَدْعُو اللَّهَ : اللَّهُمَّ أَمُودُكَ مِنْ جَهَنَّمَ ، ثُمَّ أَرَانِي تَقِيضِي مَلَكٌ فِي يَدِهِ مَقْعَةٌ مِنْ حَدِيدٍ فَقَالَ : إِنَّ مُرَاعٍ رِجْلُ الرَّجُلِ أَنْتَ لَوْ تَكْثُرُ الصَّلَاةُ . فَانْطَلَقُوا بِي حَتَّى وَقَفُوا بِي عَلَى شَفِيرِ جَهَنَّمَ ، فَذَا هِيَ مَطْوِيَّةٌ كَطَيِّ الْبُتْرِ ، لَهُ قُرُونٌ كَقُرُونِ الْبُتْرِ ، بَيْنَ كُلِّ قُرْنَيْنِ مَلَكٌ يَبْدُو مَقْعَةً مِنْ حَدِيدٍ ، وَأَرَى فِيهَا رَجُلًا مَعْلَقِينَ بِالسَّلَاسِلِ ، رَمَوْهُمْ أَسْفَلَهُمْ سَمِعْتُ فِيهَا رَجُلًا مِنْ قُرَيْشٍ ، فَانْصَرَفُوا بِي مِنْ ذَاتِ الْبَيْنِ .

٧٠٢٩ - وَنَقَصَتْهُمَا عَلَى حَفْصَةٍ ، فَقَصَصْتُهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّ هَذَا أَفْقٌ رَجُلٌ صَالِحٌ . فَقَالَ نَافِعٌ : لَمْ يَزَلْ بَعْدَ ذَلِكَ يَكْثُرُ الصَّلَاةُ .

قَوْلُهُ (باب الأمن وذهاب الرّوع في المنام) الرّوع بفتح الراء وسكون الواو بهما عين مهملة الخوف ، وأما الرّوع بضم الراء فهو النفس ، قال أهل التعبير : مَنْ رَأَى أَنَّهُ خَافَ مِنْ شَيْءٍ أَمِنَ مِنْهُ ، وَمَنْ رَأَى أَنَّهُ قَدْ أَمِنَ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يَخَافُ مِنْهُ . وَذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ ابْنِ مَرْقَالٍ فِي رُؤْيَا مِنْ طَرِيقٍ نَافِعٍ عَنْهُ ، وَقَدْ مَضَى شَرْحُهُ قَرِيبًا . قَوْلُهُ (إِنْ رَجُلًا) لَمْ أَقِفْ عَلَى أَهْلِهِمْ . قَوْلُهُ (فَيَقُولُ فِيهَا) أَيْ يَمُرُّ بِهَا . قَوْلُهُ (حَدِيثُ السَّنِّ) أَيْ صَنْعُهُ ، وَفِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ حَدِيثُ السَّنِّ ، بِفَتْحِ الْهَاءِ . قَوْلُهُ (وَبَقِيَ الْمَسْجِدُ) يَعْنِي أَنَّهُ كَانَ يَأْوِي إِلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَتَزَوَّجَ . قَوْلُهُ (فَاضْطَجَعْتُ لَيْلَةً) فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ هَذِهِ لَيْلَةٌ . قَوْلُهُ (إِذَا جَاءَنِي الْمَلَكَانِ) لَمْ أَقِفْ عَلَى تَسْمِيَّتِهِمَا . قَالَ ابْنُ بَطَالٍ : يُؤْخَذُ مِنْهُ الْجُزْمُ بِالشَّيْءِ . وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ الْاسْتِدْلَالُ ، لِأَنَّ ابْنَ عَمَرَ اسْتَدَلَّ عَلَى أَنَّهُمَا مَلَكَانِ بِأَنَّهُمَا وَقَفَا عَلَى جَهَنَّمَ وَوَعَّاهَا ، وَالشَّيْطَانُ لَا يَمُطُّ وَلَا يَذْكُرُ الْخَيْرَ . قُلْتُ : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَا أَخْبَرَاهُ بِأَنَّهُمَا مَلَكَانِ ، أَوْ اعْتَمَدَ النَّبِيُّ ﷺ لِمَا قَصَصَتْهُ عَلَيْهِ حَفْصَةُ فَاعْتَمَدَ عَلَى ذَلِكَ . قَوْلُهُ (مَقْعَةٌ) بِكَسْرِ الْمِيمِ وَالْجَمْعُ مَقَامِعٌ وَهِيَ كَالسَّيَاطِ مِنْ حَدِيدٍ رَدَّوْهَا مَعُوجَةً ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : الْمَقْعَةُ كَالْحِجْنِ . وَأَنْحَرِبُ الدَّوْدِي فَقَالَ : الْمَقْعَةُ وَالْمَقْرَعَةُ وَاحِدٌ . قَوْلُهُ (لَمْ تَزَعْ) أَيْ لَمْ تَزَعْزَعْ ، فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ هَذَا لَمْ تَزَعْزَعْ ، فَمِلَ الْأَوَّلُ لَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ لَهُ فَرْعٌ بَلْ لَمَّا كَانَ الَّذِي فَرْعٌ مِنْهُ لَمْ يَسْتَمِرَّ فَسَكَانُهُ لَمْ يَزَعْزَعْ ، وَعَلَى الثَّانِيَةِ فَالْمُرَادُ أَنَّكَ لَا رُوحَ عَلَيْكَ بَعْدَ ذَلِكَ . قَالَ ابْنُ بَطَالٍ : إِنَّمَا قَالَ لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ رَأَى مِنْهُ مِنَ الْفَرْعِ ، وَوَقَّعَ بِذَلِكَ مِنْهُ لِأَنَّ الْمَلَكَ لَا يَقُولُ إِلَّا حَقًّا أَنْتَهَى . وَوَقَّعَ هَذَا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ رِوَايَةِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ نَافِعٍ فَلَقِبَهُ بِذَلِكَ وَهُوَ يَرَاهُ فَقَالَ لَمْ تَزَعْزَعْ وَوَقَّعَ هَذَا كَثِيرٌ مِنَ الرِّوَاةِ وَلَمْ تَزَعْزَعْ ،

بحرف ان مع الجزم ، ووجهه ابن مالك بأنه سكن العين للوقف ثم شبهه بمكون الجزم لحذف الألف قبله ثم أجرى الوصل مجرى الوقف ، ويجوز أن يكون جزمه بلن وهي لغة قليلة حكاهما السكاكي ، وقد تقدم شيء من ذلك في الكلام على هذا الحديث في كتاب التهجد . قوله ( كطى البئر له قرون ) في رواية الكشميهني د لها ، وقرون البئر جرائنها التي تنبئ من حجارة توضع عليها الحشبة التي تدعى فيها البكرة ، والمادة أن لسلك بئر قرنين . وقوله د وأرى فيما رجا محققين ، في رواية سالم التي بعد هذا د فإذا فيها ناس عرفت بعضهم . قلت : ولم أقف في شيء من الطرق على تسمية أحد منهم . قال ابن بطال : في هذا الحديث أن بعض الرؤيا لا يحتاج إلى تعبير ، وعلى أن ما فسر في النوم فهو تفسيره في اليقظة لأن النبي ﷺ لم يزد في تفسيرها على ما فسرهما الملك . قلت : يشير إلى قوله ﷺ في آخر الحديث د أن عبد الله رجل صالح ، وقول الملك قبل ذلك د نعم الرجل أنت لو كنت تكثّر الصلاة ، ووقع في الباب الذي بعده أن الملك قال له د لم ترح إنك رجل صالح ، وفي آخره أن النبي ﷺ قال د أن عبد الله رجل صالح لو كان يكثّر الصلاة من د القليل ، قال رفيه ، وقوع الوعيد والتعذيب إنما يقع على المحرم وهو الترك بقيد الإعراض ، قال : وفيه أن أصل التعبير من قبل الأنبياء ولذلك تمنى ابن عمر أنه يرى رؤيا فيعبرها له الشارع ليكون ذلك عنده أصلا . قال : وقد صرح الأشعري بأن أصل التعبير بالتوقيف من قبل الأنبياء وعلى أنفسهم . قال ابن بطال : وهو كما قال ، لكن الوارد من الأنبياء في ذلك وإن كان أصلا فلا يتم جميع المراتي ، فلا بد للعادق في هذا الفن أن يستدل بحسن نظره فيرد ما لم ينص عليه إلى حكم التمثيل ويحكم له بحكم النسبة الصحيحة فيجعل أصلا يلحق به غيره كما يفعل الفقيه في فروع الفقه . وفيه جواز المبيت في المسجد ، ومشروعية النيابة في قص الرؤيا ، وتآدب ابن عمر مع النبي ﷺ وهم ابته له حيث لم يقص رؤياه بنفسه ، وكأنه لما هالته لم يؤثر أن يقصها بنفسه لقصها على أخيه لإدلاله عليها ، وفضل قيام الليل ، وغير ذلك مما تقدم ذكره وبسطه في كتاب التهجد والله أعلم

### ٣٦ - باب الأخذ على البين في النوم

٧٠٣٠ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا هشام بن يوسف أخبرنا معمر بن الزهري عن سالم د عن ابن عمر قال : كنت غلاما شابا عزبا في عهد للنبي ﷺ ، وكنت أبيت في المسجد ، وكان من رأى مناما قصه على النبي ﷺ ، فقلت : اللهم إن كان لي عندك خير فأرني مناما يهبره لي رسول الله ﷺ ، فتمت فرأيت ملكين أتيا فاناطلقا في فلقيهما ملك آخر فقال : لن تراع ، إنك رجل صالح ، فاناطلقا بي إلى النار ، فإذا هي مطوية كطي الثبر ، وإذا فيها ناس قد عرفت بعضهم ، فأخذوا بي ذات البين . فلما أصبحت ذكرت ذلك لحفصة د

٧٠٣١ - د فرغت حفصة أنها قصتها على النبي ﷺ فقال : إن عبد الله رجل صالح لو كان يكثّر الصلاة من الليل . قال الزهري د فكان عبد الله بعد ذلك يكثّر الصلاة من الليل د

**قوله** ( باب الاخذ على اليمين في النوم ) وفي رواية « باليمين » ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور قبل من طريق سالم وهو ابن عبد الله بن عمر عنه ، وقد تقدم مستوفى في الذي قبله وفيه الحمد ، ويؤخذ منه أن من أخذ في منامه إذا سار على يمينه يبر له بأنه من أهل اليمين . والمعرب بفتح المهملة والواو ثم واحدة من لا زوجة له ويقال له الأعزب بقلة في الاستعمال ، وقوله « أخذاً » بالنون وفي رواية بالوحدة

### ٣٧ - باب القدح في النوم

٧٠٣٢ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** الثبتي عن عقیل عن ابن شهاب عن حمزة بن عبد الله « عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : بينا أنا نائم أتيت بقدح آبن فشربت منه ، ثم أعطيت فضلي عمر بن الخطاب . قالوا : فما أولته يا رسول الله ؟ قال : العلم »

**قوله** ( باب القدح في النوم ) قال أهل التعبير : القدح في النوم امرأة أو مال من جهة امرأة ، وقدح الزجاج يدل على ظهور الأشياء الخفية ، وقدح الذهب والفضة ثناء حسن ذكر فيه حديث ابن عمر المتقدم في « باب الدين » وقد معنى شرحه هناك

### ٣٨ - باب إذا طار الشيء في المنام

٧٠٣٣ - **حدثني** سعيد بن محمد أبو عبد الله الجرمي **حدثنا** يعقوب بن إبراهيم **حدثنا** أبي عن صالح عن ابن عبيدة بن نسطر قال : قال عبيد الله بن عبد الله سألت عبد الله بن عباس رضي الله عنهما عن رؤيا رسول الله ﷺ التي ذكر

٧٠٣٤ - « فقال ابن عباس : ذكر لي أن رسول الله ﷺ قال : بينا أنا نائم رأيت أنه وضع في يدي سواران من ذهب فقطعتهما وكرهتهما ، فأذن لي ففزعتهما ففارقا ، فأولتهما كذا إن يخرجن . » فقال عبيد الله : أحدهما للمنى الذي نزلته أهروزي في اليمن ، والآخر مسيلة

**قوله** ( باب إذا طار الشيء في المنام ) أي الذي من شأنه أن يطير ، قال أهل التعبير من رأى أنه يطير فإن كان إلى جهة اليمين بغير تعرج ناله ضرر ، فإن غاب في السماء ولم يرجع مات ، وإن رجع أفاق من مرضه ، وإن كان يطير مرضاً سافر ونال رفعة بقدر طيرانه ، فإن كان بجناح فهو مال أو سلطان يسافر في كنفه ، وإن كان بغير جناح دل على التفرير فيما يدخل فيه . وقالوا إن الطيران للشرار دليل ردى . **قوله** ( يعقوب بن إبراهيم ) أي ابن سعيد الزهري ، وصالح هو ابن كيسان . **قوله** ( عن ابن عبيدة ) بالفتح خير ابن نسطر بنون ومعجمة ثم ههنا وزن عظيم ، ووقع في رواية السككيتين « عن أبي عبيدة » جعلها كنية والسراب « ابن » فقد تقدم هذا الحديث بهذا السند في أواخر المغازي في أصله المعنى وقال فيه « عن ابن عبيدة » بغير اختلاف ، وزاد في موضع آخر « اسمه عبد الله » قلت : وهو الربذي بفتح الراء والموحدة بعدها « أخو موسى بن عبيدة الربذي الحديث المذكور بالضعف ،



وليس لعبد الله هذا في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد اختلف على يعقوب بن ابراهيم بن سعد في سنده فأخرجه النسائي عن ابي داود الحراني عنه عن ابيه عن صالح قال : قال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، اسقط عبد الله بن عبيدة من السند هكذا أخرجه الاسماعيل من وجه آخر عن ابي داود الحراني ، ومن رواية عبيد الله بن سعد بن ابراهيم عن عمه يعقوب ، قال الاسماعيل : هذان ثقتان رواياه هكذا . قلت : لكن سعيد ثقة ، وقد تابعه عباس بن محمد الدورقي عن يعقوب بن ابراهيم أخرجه ابو نعيم في المستخرج من طريقه ، وقد تقدم شرح الحديث في المغازي ويأتى شيء منه بعد ابواب . وان قول ابن عباس في هذه الرواية وذكر لي ، على البناء للجمهور يبين من رواية نافع بن جبير عن ابن عباس المذكورة هناك أن المبهم المذكور أبو هريرة ، قال الملب : هذه الرؤيا ليست على وجهها ، وانما هي من ضرب المثل ، وانما أول النبي ﷺ السوارين بالكذابين لأن الكذب وضع الشيء في غير موضعه ، فلما رأى في ذراعية سوارين من ذهب ولباس من لبسه لأنهما من حلية النساء عرف أنه سيظهر من يدعي ما ليس له ، وأيضاً في كونهما من ذهب والذهب منهي عن لبسه دليل على الكذب ، وأيضاً فالذهب مشتق من الذهاب فلم أنه شيء يذهب عنه ، وثأكد ذلك بالأذن له في تفخهما فطارا فمرف أنه لا يثبت لها أمر وأن كلامه بالوحى الذى جاء به ينالهما عن موضعهما والنفخ يدل على الكلام . انتهى ملخصاً . وقوله في آخر الحديث فقال عبيد الله هو ابن عبد الله بن عتبة راوى الحديث ، وهو موصول بالسند المذكور اليه ، وهذا التفسير يوم أنه من قبله ، وسيأتى قريباً من وجه آخر عن ابي هريرة أنه من كلام النبي ﷺ فيحتمل أن يكون عبيد الله لم يسمع ذلك من ابن عباس ، وقد ذكرت خبر الاسود العننى هناك ، وذكرت خبر مسيلة وقتله في غزوة أحد ، وشيئاً من خبره في أواخر المغازي أيضاً . قال الكرماني : كان يقال الاسود العننى ذو الحمار لأنه علم حاراً إذا قال له اسجد يخفض رأسه . قلت : فعل هذا هو بالحاء المهملة ، والمعروف انه بالحاء المعجمة بلفظ الثوب الذى يحتمر به ، قال ابن العربي : كان رسول الله ﷺ يتوقع بطلان أمر مسيلة والعننى فأول الرؤيا عليهما ليكون ذلك إخراجاً للناس عليهما ودفعاً لخالهما ، فان الرؤيا اذا عبرت خرجت ، ويحتمل أن يكون بوحى ، والاول أقوى ، هكذا قال

### ٣٩ - باب إذا رأى بقرًا تنحر

٧٠٣٥ - حدثني محمد بن القلاء حدثنا أبو أسامة عن بُريد عن جده أبي بريدة عن أبي موسى 'أراه من النبي ﷺ قال : رأيت في المنام أنى أهاجر من مكة إلى أرض بها نخل ، فذهب وعلى أنها اليمامة أو الهجر ، فاذا هي المدينة يثرب ، ورأيت فيها بقرًا والله خير ؛ فاذا هم المؤمنون يوم الأحد ، وإذا الخير ما جاء الله به من الخير وثواب الصديق الذى آتانا الله به بعد يوم بدر »

قوله ( باب إذا رأى بقرًا تنحر ) كذا ترجم بقيد النحر ، ولم يقع ذلك في الحديث الذى ذكره عن ابي موسى ، وكأنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرق الحديث كما سأبينه ، وحديث ابي موسى المذكور في الباب أورده بهذا السند بتمامه في علامات النبوة ، وفرق منه في المغازي بهذا السند أيضاً ، وعلمني فيها منه قطعة في الهجرة فقال : وقال

أبو موسى ، وذكر بعضه هنا وبعضه بعد أربعة أبواب ولم يذكر بعضه ، وقد تقدم في فزوة أحد شرح ما أورده منه فيها . قوله ( أراه ) بضم أوله أى أظنه ، وقد بينت هناك أن القائل أراه ، هو البخارى وأن مسلما وغيره ورواه عن أبي كريب محمد بن الدلاء شيخ البخارى فيه بالسند المذكور بدون هذه اللفظة بل جزموا برفعه . قوله ( فذهب وهل ) قال ابن التين : دويتا وهل ، بفتح الهاء والذى ذكره أهل اللغة بسكونها تقول وهلت بالفتح أهل وهل إذا ذهب وملك إليه وأنت تريد غيره مثل وميت ، ووهل يوهل وهل بالتحريك إذا فرح ، قال ولعله وقع في الرواية هل مثل ما تقدم في البحر بجر بالتحريك وكذا النهر والنهر والشر والشر انتهى . وبهذا جزم أهل اللغة ابن فارس والفارابي والجمهورى والغالى وابن القطاع ، إلا أنهم لم يقرئوا وأنت تريد غيره ، وقد وقع في حديث المائة سنة فوهل الناس في مقالة رسول الله ﷺ وهل ، بالتحريك ، وقال النورى : معناه هاهنا ، يقال وهل بفتح الهاء هل يهكرها وهل بسكونها مثل ضرب يضرب ضربا أى غلط وذهب ومسه الى خلاف اصواب ، وأما وهلت بكمرا وهل بالفتح وهل بالتحريك أيضا كحذرت أخطر حذرا فضاء فرعت ، والوهل بالفتح الفزع وضبطه النورى بالتحريك وقال الوهل بالتحريك معناه الوم والاعتقاد وأما صاحب النهاية لجزم أنه بالسكون . قوله ( أو المجر ) كذا لابن ذر منا بالآف واللام ووافقه الاصيل ، ووقع في رواية كريمة . أو مجر ، بضم ألف ولام ، وهى بلدة قدمت بيانها في باب الهجرة الى المدينة . قوله ( ورأيت فيها بقرا واقه خير ) تقدم ما فيه ووقع في حديث جابر عند أحمد والنسائى والدارى من رواية حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر وفي رواية لاحد وحدثنا جابر أن النبى ﷺ قال : رأيت كنانى في درع حصينة ، ورأيت بقرا تنحر ، فأولت الدرع الحصينة المدينة وأن البقر بقر واقه خير ، وهذه اللفظة الأخيرة وهى بقر بفتح الموحدة وسكون القاف مصدر بقره يبقره بقر ، ومنهم من ضبطها بفتح النون والقاف . ولهذا الحديث سبب جاء بيانه في حديث ابن عباس عند أحمد أيضا والنسائى والطبرانى وصححه الحاكم من طريق أبي الزناد عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس في قصة أحد وإشارة النبى ﷺ عليهم أن لا يرحوا من المدينة ، وإيثارهم الخروج لطلب الشهادة . وإليه اللامه وندامتهم هل ذلك وقوله ﷺ لا يبغي لنبى إذا ليس لامته أن يضمها حتى يقاتل ، وفيه دأى رأيت أنى في درع حصينة ، الحديث بنحو حديث جابر وأتم منه ، وقد تقدمت الإشارة إليه والى ماله من شاهد في فزوة أحد ، وتقدم هناك قول السهيلي أن البقر تنحرج رجال متلاحين يتأطعون في القتال والبحث معه فيه وهو إنما تكلم على رواية ابن اسحق دأى رأيت واقه خيرا رأيت بقرا ، ولكن تقييده في الحديث الذى ذكرته البقر بكونها تنحر هو على ما فهمه في الحديث بأنهم من أصيب من المسلمين . وإن كانت الرواية بسكون القاف أو بالنون والقاف وإيس من رؤية البقر المتناطحة في شيء ، وقد ذكر أهل التعبير البقر في النوم وجهها أخرى : منها أن البقرة الواحدة تفسر بالروجة والمرأة والخادم والأرض ، والشور يفسر بالنار لكونه يثير الأرض فيتحرك عاليها وسافلها فكذلك من يثور في ناحية أطاب ذلك أو غيره ، ومنها أن البقر إذا وصلت الى بلد فأن كانت بحرية فدرت بالسنن ولا فيعسكر أو بأهل يادية أو بيس يقع في تلك البلد . قوله ( وإذا الحمر ما جاء الله به من الخير وثواب الصدق الذى آتانا الله بعد يوم بدر ) المراد بما بعد بدر فتح خيبر ثم مكة ، ووقع في رواية بعد ، بالضم أى بعد أحد ونصب يوم ، أى ما جاء الله به بعد بدر الثانية من تثبيت قلوب المؤمنين . قال الكرماني : ويحتمل أن يراد بالخمر الغنيمة ، وبعد أى بعد الخير ، والثواب والخير

حصل في يوم بدر . قلت : وفي هذا السياق إشمار بأن قوله في الخبر « والله خير » من جملة الرقبا ، والذي يظهر لي أن لفظة لم يتحرر إبراهيم وأن رواية ابن اسحق هي المحررة ، وأنه رأى بقرا ورأى خيرا فأرسل اليه على من قتل من الصحابة يوم أحد ، وأول الخبر على ما حصل لم من ثواب الصدق في القتال والصبر على الجهاد يوم بدر وما بعده إلى فتح مكة ، والمراد بالبعدية على هذا لا يختص بما بين بدر وأحد ، بل عليه ابن بطال ، ويحتمل أن يريد بدر بدر الموعود لا الواقعة المصهورة السابقة على أحد ، فإن بدر الموعود كانت بعد أحد ولم يقع فيها قتال وكان المشركون لما رجعوا من أحد قالوا : موعدكم العام المقبل بدر ، فخرج النبي ﷺ ومن انتدب معه إلى بدر فلم يحضر المشركون فسميت بدر الموعود ، فأشار بالصدق إلى أنهم صدقوا الوعد ولم يخلفوه فأثابهم الله تعالى على ذلك بما فتح عليهم بعد ذلك من قريظة وغيره وما بعدها والله أعلم

#### ٤٠ - باب النفخ في المنام

٧٠٣٦ - حدثني إسحاق بن إبراهيم الحنظلي حدثنا عبد الرزاق أخبرنا متمر عن حماد بن منبه قال « هذا ما حدثنا به أبو هريرة عن رسول الله ﷺ قال : نحن الآخرون السابقون »

٧٠٣٧ - « وقال رسول الله ﷺ : بينا أنا نائم إذ أتيت خزائن الأرض ، فوضع في يدي سواوان من ذهب فكبراً على وأعلى ، فأوحى إلي أن أنفقنهما فنفقنهما فطارا ، فأولسهما الكذابين الذين أنا بينهما : صاحب صنماء وصاحب الهامة »

**قوله ( باب النفخ في المنام )** قال أهل التعبير : النفخ يعبر بالكلام وقال ابن بطال : يعبر بإزالة الشيء المنفوخ بغير تكلف شديد سهولة النفخ على التناخ ، وبدل على الكلام ، وقد أهلك الله الكذابين المذكورين بكلامه ﷺ وأمره بقتلهم . **قوله ( حدثني )** في رواية أبي ذر « حدثنا » . **قوله ( إسحق بن إبراهيم الحنظلي )** هو المعروف بابن راهوية . **قوله ( هذا ما حدثنا به أبو هريرة عن رسول الله ﷺ )** قال : نحن الآخرون السابقون . وقال رسول الله ﷺ « بينا أنا نائم » قد تقدم التنبيه على هذا الصنيع في أرائل كتاب الإيمان والنذور ، وأن نسخة حماد عن أبي هريرة كانت عند اسحق بهذا السند وأول حديث فيها حديث « نحن الآخرون السابقون » الحديث في الجملة وبقيّة أحاديث النسخة معطوفة عليه بلفظ « وقال رسول الله ﷺ » ، فكان اسحق إذا أراد التحديث يثني منها بدأ بطرف من الحديث الأول وعطف عليه ما يريد ، ولم يطرده هذا الصنيع للبخاري في هذه النسخة ، وأما مسلم فاطرد صنيعه في ذلك كما ثبت عليه هناك وبالله التوفيق . وقد تقدم هذا الحديث في « باب وقد بني حنيفة » في أواخر المغازي عن إسحق بن نصر عن عبد الرزاق بهذا الإسناد ، لكن قال في روايته عن حماد « أنه سمع أبا هريرة » ولم يبدأ فيه إسحق بن نصر بقوله « نحن الآخرون السابقون » بذلك ، ما يؤيد ما قرأته ، ويعسر على من زعم أن هذه الجملة أول حديث الباب وتكلف لذلك وبالله التوفيق . **قوله ( إذ أتيت خزائن الأرض )** كذا وجدته في نسخة ممتدة من طريق أبي ذر من الإتيان بمعنى المجيء وبخلاف الباء من خزائن وهي مقدرة ، وعند غيره « وأوتيت » بزيادة واو من الإتياء بمعنى الإطعام ، ولا إشكال في حذف الباء على هذا الرواية ، ولهمصهم كاللؤلأ لكن باثبات الباء

وهي رواية أحمد وإسحق بن نصر عن عبد الرزاق . قال الخطابي : المراد بخزائن الأرض ما فتح على الأمة من الغنائم من ذخائر كسرى وقبصر وغيرهما ، ويحتل معادن الأرض التي فيها الذهب والفضة ، قال عجمي : بل يحمل على أعم من ذلك . قوله ( فوضع ) بفتح أوله وثانيه ، وفي رواية إسحق بن نصر بضم أوله وكسر ثانيه . قوله ( في يدي ) في رواية إسحق بن نصر ، في كفي . قوله ( سوارين ) في رواية إسحق بن نصر ، سوادان ، ولا إشكال فيها وشرح ابن التين هنا على لفظ وضع ، بالضم ودسوارين ، بالنصب وتكلف لتخرج ذلك ، وقد أخرجه ابن أبي شيبة وابن ماجه من رواية أبي سلة عن أبي هريرة بلفظ : رأيت في يدي سوارين من ذهب ، وأخرجه سعيد بن منصور من رواية سعيد المقبري عن أبي هريرة مثله وزاد في المنام ، والسوار بكسر الهمزة وبجوز ضمها وفيه لغة ثلاثة أسوار بضم الهمزة أوله . قوله ( فكبر على ) في رواية إسحق بن نصر ، فكبرا ، بالثنية والياء الموحدة مضمومة بمعنى العظم ، قال القرطبي : وإنما عظم عليه ذلك ليكون الذهب من حلية النساء وما حرم على الرجال . قوله ( فأوحى إلى ) كذا الأكثر على البناء للجهول ، وفي رواية الكششمي في حديث إسحق بن نصر ، فأوحى الله إلى ، وهذا الوحي يحتمل أن يكون من وحي الإلهام أو على لسان الملك قاله القرطبي . قوله ( فنفتخهما ) زاد إسحق بن نصر ، فذهبا ، وفي رواية ابن عباس الماضية قريبا ، فطارا ، وهكذا في رواية المقبري وزاد ، فوقع واحد بالجملة والآخر بالين ، وفي ذلك إشارة إلى حقارة أمرهما لأن شأن الذي ينفخ فيذهب بالنفخ أن يكون في غاية الحقارة ، ورده ابن العربي بأن أمرهما كان في غاية الشدة ولم يؤل بالمسلمين قبله مثله . قلت : وهو كذلك ، لكن الإشارة إنما هي للحقارة المعنوية لا الحسية ، وفي طيرانها إشارة إلى اضمحلال أمرهما كما تقدم . قوله ( فأولاهما الكذابين ) قال الفاضل عياض : لما كان رؤبا السوارين في اليدين جميعا من الجهتين وكان النبي ﷺ حينئذ بينهما فتأول السوارين عليهما لوضعهما في غير موضعهما لأنه ليس من حلية الرجال وكذلك الكذاب يضع الخبر في غير موضعه ، وفي كونهما من ذهب لإشعار بذهاب أمرهما . وقال ابن العربي : السوار من حلي الملوك الكفار كما قال الله تعالى ( فلولا أني عليه أسورة من ذهب ) ، واليد لها معان منها القوة والسلطان والقهر ، قال : ويحتمل أن يكون ضرب المثل بالسوار كناية عن الأسوار وهو من أسامي ملوك الفرس ، قال : وكثيرا ما يضرب المثل بمخلف بعض الحروف . قلت : وقد ثبت بزيادة الألف في بعض طرقه كما بينته . وقال القرطبي في « المفهم » ما ملخصه : مناسبة هذا التأويل لهذه الرؤيا أن أهل صنعاء وأهل البامة كانوا أسدوا فكانوا كالأعاديين للإسلام فلما ظهر فيهما الكذابان وبهرجا على أهلها بزخرف أفوالها ودعواهما الباطلة انخدع أكثرهم بذلك فكان البلدان بمنزلة البلدين والسواران بمنزلة الكذابين ، وكونهما من ذهب إشارة إلى ما زخرفاه والخرف من أسماء الذهب . قوله ( اللذين أنا بينهما ) ظاهر في أنهما كانا حين قصر الرؤيا موجودين ، وهو كذلك ، لكن وقع في رواية ابن عباس « بخرجان يمدى » ، واجمع بينهما أن المراد بخروجهما بعده ظهور شوكتهما ومحاربتهما ودعواهما النبوة نقله النووي عن العلماء ، وفيه نظر لأن ذلك كله ظهر الأسود بصنعاء في حياة النبي ﷺ قادمي النبوة ووطئت شوكته وحارب المسلمين وقتلهم وغلّب على البلد وآل أمره إلى أن قتل في حياة النبي ﷺ كما قدمت ذلك واضعا في أواخر المغازي ، وأما مسيلة فكان ادعى النبوة في حياة النبي ﷺ ، لكن لم تعظم شوكته ولم تقع محاربتة إلا في عهد أبي بكر ، فاما أن يحمل ذلك على التقلب وإما أن يكون المراد بقوله « يمدى » أي بعد نبوتي . قال ابن العربي

يحتمل أن يكون ما ناوله النبي ﷺ في السوارين جوى ، ويحتمل أن يكون تقابل بذلك عليهما دفعا لحالهما فأخرج الزنم المذكور عليهما ، لأن الرؤيا اذا عبرت وقعت واقعة أعلم . ( تنبيه ) : أخرج ابن أبي شيبة من مرسل الحسن رافعه رأيت كأن في يدى سوارين من ذهب فذكرتهما فذهباً كسرى وقيصراً ، وهذا إن كان الحسن أخذه عن ثبت فظاهره يعارض التفسير بمسيلة والأسود ، فيحتمل أن يكون تعدداً والتفسير من قبله بحسب ما ظنه أدرج في الخبر فالمعتمد ما ثبت مرفوعاً أنهما مسيلة والأسود

#### ٤١ - باب إذا رأى أنه أخرج الشيء من كوة واسكنه موضعاً آخر

٧٠٣٨ - حدثنا إسماعيل بن عبد الله حدثني أخى عبد الحميد عن سليمان بن بلال عن موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن النبي ﷺ قال : رأيت كأن امرأة سوداء نائرة الرأس خرجت من المدينة حتى قامت بممبعة ، وهي الجحفة ، فأولت أن وباء المدينة قتل الربا ،

[ الحديث ٧٠٣٨ - طرفاه في : ٧٠٣٩ ، ٧٠٤٠ ]

**قوله** ( باب إذا رأى أنه أخرج الشيء من كوة واسكنه موضعاً آخر ) واختلف في ضبط « كوة » ، فوقع في رواية لأبي ذر بضم الكاف وتشديد الواو المفترحة ووقع للباقيين بتخفيف الواو وسكونها بعد ما راء ، وهو المعتمد . والكورة الناحية ، قال الخليل في العين ، الكور الرجل بالحاء المهملة الساكنة ، كذا اقتصر عليه ابن بطال . وقال غيره : الرجل بأداته ، فإن فتح أوله فهو الرجل بغير أداة ، والكور بالضم أيضاً موضع الزناجر ، وكور الحداد ما يبنى من طين ، وأما الرق فهو الكير ، والكورة المدينة والناحية قال ابن دريد ولا أحسبها عربية محضة . **قوله** ( حدثني أخى عبد الحميد ) هو ابن أبي أويس واسم أبي أويس عبد الله . **قوله** ( عن سليمان بن بلال ) في رواية إبراهيم بن المنذر عن أبي بكر بن أبي أويس وهو عبد الحميد المذكور حدثنا سليمان وهو ابن بلال المذكور وهو المذكور بعد باب . **قوله** ( عن سالم بن عبد الله عن أبيه ) في رواية فضيل بن سليمان في الباب بعده وحدثني سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر . **قوله** ( أن النبي ﷺ قال : رأيت ) في رواية فضيل في رؤيا النبي ﷺ . في المدينة ، وفي رواية إسماعيل بن طريق ابن جريج ويعقوب بن عبد الرحمن كلاهما عن موسى بن عقبة مثله قال « في وباء المدينة » **قوله** ( رأيت ) في رواية عبد العزيز بن المختار عن موسى بن عقبة « لقد رأيت » . **قوله** ( كأن امرأة سوداء نائرة الرأس ) في رواية ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عن أحمد بن محمد وأبي نعيم « نائمة الشعر » والمراد شعر الرأس وزاد « قفلة » ، بفتح المثناة وكسر الفاء بعدها لام أى كريمة الراحمة . **قوله** ( خرجت ) كذا في أكثر الروايات ، ووقع في رواية ابن أبي الزناد « أخرجت » ، بزيادة همزة مضمومة أوله على البناء للجهول واللفظ « أخرجت » من المدينة فأسكنت بالجحفة ، وهو الموافق للترجمة ، وظاهر الترجمة أن قاعل الإخراج النبي ﷺ ، وكأنه لسهبه إليه لأنه دعا به ، فقد تقدم في آخر فضل المدينة في آخر كتاب الحج من حديث عائشة أنه ﷺ قال « اللهم حبب إلينا المدينة » الحديث ، وفيه « وآنقل حمأنا إلى الجحفة » ، قالت طائفة « وقدمنا المدينة وهي أربأ أرض الله » . **قوله** ( حتى قامت بممبعة وهي الجحفة ) أما ممبعة فبفتح الميم وسكون الهاء بعدها ياء آخر الحروف مفتوحة ثم عين مهملة ، وقيل بوزن عظيمة ، وأظن قوله وهي الجحفة مدرجا من قول موسى بن

حقبة فان أكثر الروايات خلاص هذه الزيادة وثبتت في رواية سليمان وابن جريج ، ووقع في رواية ابن جريج عن موسى عند ابن ماجه ، حتى قامت بالمدينة ، قال ابن النين : ظاهر كلام الجهرى أن مبيدة نصرف لأنه أدخل عليها الألف واللام ، ثم قال : الا أن يكون أدخلها لانه عظيم وفيه بعد . **قوله** ( فأولت أنه وباء المدينة نقل إليها ) في رواية ابن جريج ، فأولتها وباء المدينة ينقل الى الجحفة ، قال المهب : هذه الرقيا من قسم الرقيا المعبرة وهي بما ضرب به المثل ، ووجه التمثيل أنه شق من اسم السوداء السود والداء فتأول خروجها بما جمع اسمها ، وتأول من ثوران شعر رأسها أن الذي يسوء ويشير الشعر يخرج من المدينة ، وقيل لأن ثوران الشعر من انشعار الجسد ومعنى الانشعار الاستيعاش فذلك يخرج ما استوحش النفوس منه كالخى . قلت : وكان مراده بالاستيعاش أن رؤيته موحدة ، والا فالانشعار في اللغة تجمع الشعر وتقضه ، وكل شيء تغير من هيئته يقال انشعر كانشعرت الأرض بالجدب والنبات من العطش ، وقد قال القيروانى المعب : كل شيء غلبت عليه السوداء في أكثر وجعها فمر مكروه ، وقال غيره : ثوران الرأس يتول بالخي لانها تثير البدن بالانشعار وارتفاع الرأس لاسيما من السوداء فانها أكثر استيعاشا

#### ٤٢ - باب المرأة السوداء .

٧٠٣٩ - **حدثنا** أبو بكر المقدمي **حدثنا** فضيل بن سليمان **حدثنا** موسى **حدثنا** سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في رؤيا النبي ﷺ في المدينة : رأيت امرأة سوداء دائرة الرأس خرجت من المدينة حتى نزلت بمبيدة ، فأولتها أن وباء المدينة نقل الى مبيدة ، وهي الجحفة .

**قوله** ( باب المرأة السوداء ) أى في المنام ، ذكر فيه الحديث الذي قبله من الوجه الذي نهت عليه . وقوله فيه **قوله** ( رأيت ) حذف منه قال خطأ والتقدير قال رأيت ، وثبت في رواية الاسماعيل عن الحسن بن سفيان عن المقدس شيخ البخارى فيه ولهذه عن رؤيا رسول الله ﷺ في المدينة وقال رسول الله ﷺ رأيت الخ .

#### ٤٣ - باب المرأة الدائرة الرأس

٧٠٤٠ - **حدثنا** إبراهيم بن النضر **حدثنا** أبو بكر بن أبي أوبس **حدثنا** سليمان عن موسى بن عقبة عن سالم عن أبيه أن النبي ﷺ قال : رأيت امرأة سوداء دائرة الرأس خرجت من المدينة حتى قامت بمبيدة ، فأولت أن وباء المدينة نقل الى مبيدة ، وهي الجحفة .

**قوله** ( باب المرأة الدائرة الرأس ) أى في المنام ، ذكر فيه الحديث المأثور اليه وقد قدمت عليه

#### ٤٤ - باب إذا هر سيقا في المنام

٧٠٤١ - **حدثنا** محمد بن العلاء **حدثنا** أبو أسامة عن يزيد بن عبد الله بن أبي بردة عن جده عن أبي بردة

« من أبي موسى أراه من النبي ﷺ قال : رأيت في رؤيائي أني هزئت سيفاً فاقطع صدره ، فإذا هو ما أصيب من المؤمنين يوم أحد ، ثم هزئته أخرى فماد أحسن ما كان ، فإذا هو ما جاء الله به من الفتح واجتماع المؤمنين »  
**قوله** ( باب اذا هز سيفاً في المنام ) ذكر فيه حديث أبي موسى أراه عن النبي ﷺ قال : رأيت في رؤيائي أني هزئت سيفاً فاقطع صدره ، الحديث بهذه القصة ، وهو طرف من حديثه الذي أورده في علامات النبوة بكتابه . وقد ذكر القدر المذكور منه هنا في غزوة أحد وذكرت بعض شرحه هناك ، وقوله فيه « ثم هزئته أخرى فماد أحسن ما كان فإذا هو ما جاء الله به من الفتح واجتماع المؤمنين » قال المصنف : هذه الرؤيا من طرب المثل ، ولما كان النبي ﷺ يصول بالصحابة عبر عن السيف بهم وبجزء عن أمره لم بالحرب وعن القاطع فيه بالقتل فيهم وفي الهزاة الأخرى لما عاد الى حالته من الاستواء عبر به عن اجتماعهم والفتح عليهم ، ولأجل التعبير في السيف تصرف على أوجه منها أن من نال سيفاً فإنه يبال ساطعاً إما ولاية وإما وديعة وإما روية وإما ولداً فإن سله من غمده فأنظم سلبت زوجته وأصيب ولده ، فإن انكسر الغمد وسلم السيف فبالعكس ، وإن سلداً أرمطاً فكذا ذلك ، وقام السيف يتملق بالآب والمصبات ونسبه بالآدم وذري الرحم ، وإن جرد السيف وأراد قتل شخص فهو لسانه يجرده في خصومه ، وربما عبر السيف بسلطان جائر انتهى ملخصاً . وقال بعضهم : من رأى أنه أغمد السيف فإنه يتزوج ، أو ضرب شخصاً بسيف فإنه يبدد لسانه فيه . ومن رأى أنه يقاتل آخر وسيفه أطول من سيفه فإنه يغلبه ، ومن رأى سيفاً عظيماً فهو فتنة ، ومن نال سيفاً فلد أمراً ، فإن كان قصيراً لم يدم أمره ، وإن رأى أنه يجر حماره فإنه يجر حماره

#### ٤٥ - باب من كذب في حله

٧٠٤٢ - **حدثنا علي بن عبد الله** حدثنا سفيان عن أيوب عن عكرمة « عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : من تعلم يعلم لم يره كلف أن يعقد بين شعيرتين ، ولن يفعل . ومن استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون أو يفرقون منه صب في أذنه الآنك يوم القيامة . ومن صور صورة عذّب وكلف أن ينفخ فيها ، وليس بنافخ » . قال سفيان : وصله لنا أيوب . وقال قتبية حدثنا أبو هريرة عن قتادة عن عكرمة عن أبي هريرة قوله « من كذب في رؤياه » . وقال شعبه عن أبي هاشم الرماني : سمعت عكرمة وقال أبو هريرة قوله من صور صورة ومن تعلم ومن استمع ، حدثنا إسحاق حدثنا خالد بن خالد عن عكرمة « عن ابن عباس قال : من استمع ومن تعلم ومن صور » . نحوه . تابعه هشام عن عكرمة عن ابن عباس . قوله

٧٠٤٣ - **حدثنا علي بن مسلم** حدثنا عبد الصمد حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ، وولي ابن عمر من أبيه « عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : من أفرى للفرى أن يرى عينه ما لم تر »  
**قوله** ( باب من كذب في حله ) أي فهو مذموم ، أو التقدير باب إثم من كذب في حله . والحلم بضم المهملة

وسكون اللام ما يراه النائم ، وأشار بقوله د كذب في حله ، مع أن لفظ الحديث وتحمل ، إلى ما ورد في بعض طرقه وهو ما أخرجه الترمذي من حديث علي رفعه د من كذب في حله كلف يوم القيامة عقد شجرة ، وسنده حسن وقد صححه الحاكم ، ولكنه من رواية عبد الأعلى بن حارضة ، أبو زرعة . وذكر فيه حديثين : الحديث الأول ذكر له طرقا مرفوعة وموقوفة عن ابن عباس . قوله ( حدثنا سفيان ) هو ابن عيينة . قوله ( عن أبيب ) في رواية الحبيدي عن سفيان د حدثنا أبيب ، وقد وقع في الأصل ما يدل على ذلك وهو قوله في آخره وقال سفيان وصله لنا أبيب ، . قوله ( عن ابن عباس ) ذكر المصنف الاختلاف فيه على عكرمة هل هو عن ابن عباس مرفوعا أو موقوفا ، أو هو عن أبي هريرة موقوفا . قوله ( من تحمل ) أي من تكلف الحلم . قوله ( بحلم لم يره كلف أن يعقد بين شعيرتين ولن يفعل ) في رواية عباد بن عباد عن أبيب عند أحمد د عذب حتى يعقد بين شعيرتين وليس طاقا ، وعنده في رواية همام عن قتادة د من تحمل كاذبا دفع إليه شعيرة وعذب حتى يعقد بين طرفيها وليس بماعد ، وهذا مما يدل على أن الحديث عند عكرمة عن ابن عباس وعن أبي هريرة مما لا اختلاف لفظ الرواية عنه ههما ، والمراد بالنكاف نوح من التعذيب . قوله ( ومن استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون أو يفرون منه ) في رواية عباد ابن عباد د وهم يفرون منه ، ولم يشك . قوله ( صب في أذنه الآنك يوم القيامة ) في رواية عباد د صب في أذنه يوم القيامة عذاب ، وفي رواية همام د ومن استمع إلى حديث قوم ولا يعجبهم أن يستمع حديثهم أذيب في أذنه الآنك ) . قوله ( ومن صور صورة عذب وكلف أن ينفخ فيها وليس بنافخ ) في رواية عباد وكذا في رواية همام د ومن صور صورة عذب يوم القيامة حتى ينفخ فيها الروح وليس بنافخ فيها ، وهذا الحديث قد اشتمل على ثلاثة أحكام : أولها الكذب على المنام ، ثانيها الاستماع لحديث من لا يريد استماعه ، ثالثا التصوير ، وقد تقدم في أواخر الباب من طريق النضر بن أنس عن ابن عباس حديث د من صور صورة ، وتقدم شرحه هناك . وأما الكذب على المنام فقال الطبري : إنما اشتمل فيه الوعيد مع أن الكذب في المنام كذب على الله ، وأما ما لم يره ، والكذب على الله أشد من الكذب على المخلوقين لقوله تعالى ( ويقول الأشهاد هؤلاء الذين كذبوا على ربهم ) الآية ، وإنما كان الكذب في المنام كذبا على الله لحديث د الرؤيا جزء من النبوة ، وما كان من أجزاء النبوة فهو من قبل الله تعالى انتهى ملخصا . وقد تقدم في باب قبل د باب ذكر أسلم وغفار ، شيء من هذا في الكلام على حديث وائلة الآتي التلبيه عليه في ثاني حديث الباب ، وقال الملب في قوله د كلف أن يعقد بين شعيرتين ، حجة للشعرية في تجويزهم تكليف ما لا يطاق ، ومثله في قوله تعالى ( يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون ) وأجاب من منع ذلك بقوله تعالى ( لا يكلف الله نفسا إلا ريسها ) أو حملوه على أمور الدنيا وحملوا الآية والحديث المذكورين على أمور الآخرة انتهى ملخصا . والمسألة مشهورة فلا غطيل بها ، والحق أن التكليف المذكور في قوله د كلف أن يعقد ، ليس هو التكليف المصطلح وإنما هو كناية عن التعذيب كما تقدم ، وأما التكليف المستفاد من الأمر بالسجود فالأمر فيه على سبيل التحجير والتوبيخ لكونهم أمروا بالسجود في الدنيا وهم قادرون على ذلك فامتنعوا فأمرؤا به حيث لا قدرة لهم عليه تمجيذا وتوبيخا وتعذيبا . وأما الا فتقدم ستناع التلبيه عليه في الاستئذان في الكلام على حديث د لا يتنأجى اثنتان دون ثالث ، وقد قيد ذلك في حديث الباب لمن يكون كارها لاستماعه فأخرج



من يكون راضيا ، وأما من جهل ذلك فبمتنع حتما للادة ، وأما الوحيد على ذلك بصب الآتك في أذنه فن الجواز من جنس العمل . والآتك بالمد وضم النون بعدها كاف الرصاص المذاب ، وقيل هو عاقل الرصاص . وقال الداودي : هو القصدير . وقال ابن أبي جرة إنما سماه حليا ولم يسمه روبا لأنه ادعى أنه رأى ولم ير شيئا فكان كاذبا والكذب إنما هو من الشيطان ، وقد قال : إن الحلم من الشيطان كما مضى في حديث أبي قتادة ، وما كان من الشيطان فهو غير حق فنصدق بعض الحديث بعضا . قال : ومعنى العقد بين الشمرتين أن يقتل أحدهما بالآخرى ، وهو مما لا يمكن عادة ، قال : ومناسبة الوحيد المذكور للكاذب في منامه وللصور أن الروبا خلق من خلق الله وهي صورة معزوبة فأدخل بكذبه صورة لم تقع كما أدخل المصور في الوجود صورة ليست بحقيقية ، لأن الصورة الحقيقية هي التي فيها الروح ، فكلف صاحب الصورة لعليفة أمرا لطيفا وهو الاتصال المعبر عنه بالعقد بين الشمرتين ، وكلف صاحب الصورة الكشيفة أمرا شديدا وهو أن يتم ما خلقه بوجهه بفتح الروح ، ووقع وعيد كل منهما بأنه يعذب حتى بفعل ما كلف به وهو ليس بفعل ، فهو كناية عن تعذيب كل منهما على الدوام . قال : والحكمة في هذا الوحيد الشديد أن الأول كذب على جنس النبوة ، وأن الثاني نازع الخالق في قدرته ، وقال في مستمع حديث من بكره استماعه : يدخل فيه من دخل منزله وأخلق بابيه وتحدث مع غيره فإن قرينة حاله تدل على أنه لا يريد للأجنبي أن يستمع حديثه فن يستمع إليه يدخل في هذا الوحيد ، وهو كن ينظر إليه من خلل الباب فقد ورد الوحيد فيه ولا نعم لو ففئرا عينه لكأن هذا قال : ويستثنى من حرور من بكره استماع حديثه من تحدث مع غيره جهرا وهناك من بكره أن يسمعه فلا يدخل المستمع في هذا الوحيد لأن قرينة الحال وهي الجهر تقتضي عدم السكراهة ليسوع الاستماع . قال : وفي الحديث أن من خرج عن وصف العبودية استحق العقوبة بقدر خروجيه ، وفيه تنبيه على أن الجاهل في ذلك لا يميز بمهله وكذا من تناول فيه تأويلا باطلا ، إذ لم يفرق في الخبر بين من يعلم تحريم ذلك وبين من لا يعلمه كذا قال . ومن اللطائف ما قال غيره : إن اختصاص الشمر ، بذلك لما في المنام من الشعور بما دل عليه لخصت المناسبة بينهما من جهة الاشتقاق . قوله ( وقال قتبية الخ ) وقع لنا في نسخة قتيبة من أبي حوالة رواية النسائي عنه من طريق علي بن محمد الفارسي عن محمد بن عبد الله بن زكريا بن حيوية عن النسائي وانقطعت عن أبي هريرة قال : من كذب في روبا كاف أن يعقد بين طرفي شميرة ، ومن استمع الحديث ، ومن صور ، الحديث ووصله أبو نعيم في المستخرج من طريق خلف بن هشام عن أبي حوالة بهذا السند كذلك وهو قاف ، وقد أخرج أحمد والنسائي من طريق هشام عن قتادة الحديث بتمامه مرفوعا ولكن اقتصر منه النسائي على قوله . من صور . . قوله ( وقال شعبة عن أبي هاشم الرماني ) بضم الراء وتشديد الميم اسمه يحيى بن دينار ، ووقع في رواية المستمل والبرخاني عن أبي هشام وهو غلط . قوله ( قال أبو هريرة قوله من صور صورة ، ومن تعلم ، ومن استمع ) كذا في الأصل مختصرا اقتصر على أطراف الأحاديث الثلاثة ، وقد وقع لنا وهو صولا في مستخرج الإسماعيل من طريق عبيد الله بن معاذ العنبري عن أبيه عن شعبة عن أبي هاشم بهذا السند فاقصر على قوله عن أبي هريرة . من تعلم ، ومن طريق محمد بن جعفر غندر عن شعبة فذكره كذلك وانقطعت عن تعلم كذا كاف أن يعقد شميرة . قوله ( حدثنا اسحق ) هو ابن شاهين ، ومحمد شيخه هو ابن عبد الله الطحان ، ومحمد شيخه هو الحذاء . قوله ( من استمع ، ومن تعلم ، ومن صور نحوه ) قلت كذا اختصره ، وقد أخرجه الإسماعيل

من طريق وهب بن بقية عن خالد بن عبد الله فذكره بهذا السند إلى ابن عباس عن النبي ﷺ فرفعه ولفظه ومن استمع إلى حديث قوم ولم له كارهون صب في أذنه الآنك ، ومن تحمل كلف أن يعقد شمعة يعذب بها وليس بفاعل ، ومن صور صورة عذب حتى ينفخ فيها وليس بفاعل ، ثم أخرجه الاسماعيل من طريق وهب بن خالد ومن طريق عبد الوهاب الثقفى كلاهما عن خالد الحذاء بهذا السند مرفوعاً . قوله ( تابعه هشام ) يعنى ابن حسان ( عن حكيمه عن ابن عباس قوله ) يعنى موقراً . الحديث الثانى ، قوله ( حدثنا عل بن مسلم ) هو الطرمى تروى بزيادة مات قبل البخارى بثلاث سنين ، وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه ، وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار مختلف فيه : قال ابن المدينى صدوق ، وقال يحيى بن معين فى حديثه عندى ضعف ؛ وقال الدارقطنى عالف فيه البخارى الناس وليس بمتروك ، قلت : عدة البخارى فيه كلام شيخه على ، وأما قول ابن معين فلم يفسره وأعله على حديثنا معيناً ، ومع ذلك فما أخرج له البخارى شيئاً إلا وله فيه متابع أو شاهد ، فأما المتابع فأخرجه أحمد من طريق حيوة عن أبى عثمان الوليد بن أبى الوليد المدنى عن عبد الله بن دينار به وأتم منه ولفظه : أفرى الفرى من ادعى إلى غير أبيه ، وأفرى الفرى من أرى عينه مالم ير ، وذكر ثالثة وسنده صحيح ، وأما شاهده ففى فى مناب قريش من حديث وائلة بن الاسقع بلفظه ان من أعظم الفرى أن يدعى الرجل إلى غير أبيه أو يرى عينه مالم ير ، وذكر فيه ثالثة غير الثالثة التى فى حديث ابن معمر عنده أحمد ، وقد تقدم بيان ذلك هناك . قوله ( ان من أفرى الفرى ) أفرى أفعل تفضيل أى أعظم الكذبات ، والفرى بكسر الفاء والقصر جمع فرية ، قال ابن بطال : الفرية الكذبة العظيمة التى يتعجب منها ، وقال الطبرى : فأرى الرجل عينه وصفها بما ليس فيهما . قال : ونسبة الكذبات إلى الكذب للبلاغة نحو قولهم ليل أيل . قوله ( ان يرى ) بضم أوله وكسر الراء . قوله ( عينه مالم تر كذا فيه ) بحذف الفاعل وإفراد المفعول ، ووقع فى بعض النسخ « مالم يربا » بالثنية ، ومعنى نسبة الرؤيا إلى عينيه مع أنها لم يربا شيئاً أنه أخبر ههما بالرؤية وهو كاذب ، وقد تقدم بيان كون هذا الكذب أعظم الأكاذيب فى شرح الحديث الذى قبله

#### ٤٦ - باب إذا رأى ما يبكره فلا يخبر بها ولا يذكرها

٧٠٤٤ - **حديث** سميد بن الربيع حدثنا شعبة عن عبد ربه بن سعيد قال سمعت أبا سلمة يقول : لقد كنت أرى الرؤيا فتعرضنى حتى سمعت أبا قتادة يقول : وأنا كنت أرى الرؤيا فتعرضنى حتى سمعت النبي ﷺ يقول : الرؤيا الحسنة من الله ، فإذا رأى أحدكم ما يحب فلا يحدث به إلا من يحب . وإذا رأى ما يبكره فليتموه ذبالة من شرها ومن شر الشيطان ، وليتفضل ثلاثاً ولا يحدث بها أحداً ، فأنها لن تضره .

٧٠٤٥ - **حديث** إبراهيم بن حمزة حدثني ابن أبي حازم والدارقطنى عن يزيد بن عبد الله بن حبيب عن أبي سعيد الخدرى أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : إذا رأى أحدكم الرؤيا يحبها فليخبر بها ، فليخبر الله عليها وليحدث بها ، وإذا رأى غير ذلك مما يبكره فليتموه ذبالة من شرها ولا يذكرها لأحد ، فأنها لن تضره .

**قوله** ( باب إذا رأى ما يكره فلا يجبر بها ولا يذكرها ) كذا جمع في الترجمة بين لفظي الحديثين ، لكن في الترجمة « فلا يجبر » ولفظ الحديث « فلا يحدث » وهما متقاربان ، وذكر فيه حديثين : الأول ، **قوله** ( عن عبد ربه بن سعيد ) هو الانصاري أخو يحيى ، وأبو صلة هو ابن عبد الرحمن بن هوف . **قوله** ( لقد كنت أرى الرؤيا فتمرضني ) عند مسلم في رواية سفيان عن الزهري عن أبي صلة « كنت أرى الرؤيا أصرى منها غير أني لا أذمل » قال الثوري : معنى أصرى وهو بضم الهمزة وسكون المهملة وفتح الراء أحمر لحوق من ظاهرها في ظني ، يقال مرى بضم أوله وكسر ثانيه مخففا يمرى بفتحهمين إذا أصابه عراه بضم ثم فتح ومد وهو نقض الحى ، ومعنى لا أذمل وهو برأى وميم ثقيلة أتلّف من برد الحى ، ووقع ذلك عند عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي صلة ولكن قال « أني منها شدة » بدل « أصرى منها » وفي رواية سفيان عن الزهري « غير أني لا أعاد » وعند مسلم أيضا من رواية يحيى بن سعيد الأنصاري عن أبي صلة « ان كنت لأرى الرؤيا أقفل على من جبل » . **قوله** ( حتى سمعت أبا قتادة يقول : وأنا كنت أرى الرؤيا ) في رواية المستمل « لأرى » بزيادة اللام ، والأول أولى . **قوله** ( فلا يحدث بها إلا من يجب ) قد تقدم أن الحكمة فيه أنه إذا حدث بالرؤيا الحسنة من لا يجب قد يفسرها له بما لا يجب إما بفضاؤها إما حسدا فقد تقع عن تلك الصفة ، أو يتعجل لنفسه من ذلك حزنا ونسكدا ، فأمر بترك الحديث من لا يجب بسبب ذلك . الحديث الثاني حديث أبي سعيد . **قوله** ( حدثنا ابن أبي حازم والدارودي ) تقدم في « باب الرؤيا من الله » ان امم كل منهما عبد العزيز . **قوله** ( حدثنا يزيد بن عبد الله ) زاد في رواية المستمل « ابن أسامة بن الهاد الليثي » وقد تقدم شرح الحديث في الباب المشار اليه

#### ٤٧ - باب من لم ير الرؤيا لأول ما برأ إذا لم يصب

٧٠٤٦ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا القيث عن يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة « أن ابن عباس رضي الله عنهما كان يحدث أن رجلا أتى رسول الله ﷺ فقال : إني رأيتُ الليلة في المنام ظلة تنطفئ السمن والصل ، فأرى للناس يتكفون منها : فالمستكبر والمستقل ، وإذا سبب واصل من الأرض إلى السماء ، فأراك أخذت به فموت . ثم أخذ به رجل آخر فعلا به ، ثم أخذ به رجل آخر فاقطع ثم واصل . فقال أبو بكر : يا رسول الله بأبي أنت والله لقد عني فأعبرها ، فقال النبي ﷺ له : اعبرها . قال : أما الظلة فالإسلام ، وأما السمن ينطفئ من العسل والحنن فالقرآن حلاوته نطف ، فالمستكبر من القرآن والمستقل . وأما السبب الواصل من السماء إلى الأرض فالخلق الذي أنت عليه تأخذ به نبيك الله . ثم يأخذ به رجل فيموت به ، ثم يأخذ به رجل آخر فيموت به ، ثم يأخذ به رجل فيموت به ، ثم يوصل له فيموت به . فأخبرني يا رسول الله - بأبي أنت - أصبت أم أخطأت ؟ قال النبي ﷺ : أصبت بهما وأخطأت بهما ، قال : فوالله يا رسول الله لتعبدني بالذي أخطأت . قال : لا تنقسم »

**قوله** (باب من لم ير الرؤيا لأول عابر إذا لم يصب) كأنه يشير إلى حديث أنس قال قال رسول الله ﷺ فذكر حديثا فيه «الرؤيا لأول عابر» وهو حديث ضعيف فيه يزيد الرقاشي، ولكن له شاهد أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه بسند حسن وصححه الحاكم عن أبي رزين العقيلي رفعه «الرؤيا على رجل طائر مالم تعبر فإذا عبرت وقعت» لفظ أبي داود، وفي رواية الترمذي «سقطت» وفي مرسل أبي قلابة عند عبد الرزاق «الرؤيا تقع على ما يعبر» مثل ذلك مثل رجل رفع رجله فهو ينتظر متى يضمها، وأخرجه الحاكم موصولا بذكر أنس، وعند سعيد بن منصور بسند صحيح عن عطاء «كان يقال الرؤيا على ما أوت» وعند الدارمي بسند حسن عن سليمان ابن يسار عن عائشة قالت «كانت امرأة من أهل المدينة لها زوج تاجر يختلف - يعني في التجارة - فانت رسول الله ﷺ فقالت: إن زوجي غائب وتركني حاملا. فرأيت في المنام أن سارية بيتي انكسرت وأني ولدت غلاما أعور» فقال: خير، يرجع زوجك إن شاء الله صالحا وتلدن غلاما برا، فذكرت ذلك ثلاثا، فجاءت رسول الله ﷺ غائب، فسألتها فأخبرني بالمنام، فقالت: إني صدقت رؤياك لتوتن زوجك وتلدن غلاما تاجرا، فقدمت تبكي، فجاء رسول الله ﷺ فقال: «يا عائشة» إذا عبرتم للسلم الرؤيا فاعبروها على خير، فإن الرؤيا تكون على ما يعبرها صاحبها، وعند سعيد بن منصور من مرسل عطاء بن أبي رباح قال «جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: إني رأيت كأن جثتي بيتي انكسر» وكان زوجها غائبا - فقال: رد الله عليك زوجك، فرجع سالما، والحديث، ولكن فيه أن أبا بكر أو عمر هو الذي عبر لها الرؤيا الأخيرة، وليس فيه الخبر الأخير المرفوع، فأشار البخاري إلى تخصيص ذلك بما إذا كان العابر مصيبا في تعبيره، وأخذه من قوله ﷺ «لبي بكر في حديث الباب» أصبت بعضا وأخطأت بعضا، فإنه يؤخذ منه أن الذي أخطأ فيه لو بينه له لكان الذي بينه له هو التعبير الصحيح ولا عبرة بالتعبير الأول. قال أبو عبيد وغيره: معنى قوله «الرؤيا لأول عابر» إذا كان العابر الأول عالما فعر فأصاب وجه التعبير، وإلا فهي لمن أصاب بعده، إذ ليس المدار إلا على إصابة الصواب في تعبير المنام، لتوصل بذلك إلى مراد الله ﷻ فيما ضربه من المثل، فإذا أصاب فلا ينبغي أن يسأل غيره، وإن لم يصب فليسأل الثاني، وعليه أن يخبر بما عنده ويدين ماجه الأول. قلت: وهذا التأويل لا يساعد حديث أبي رزين «أن الرؤيا إذا عبرت وقعت» إلا أن يدعى تخصيص «عبرت» بأن عابرها يكون عالما مصيبا، فيمكن عليه قوله في الرؤيا المكرومة، ولا يحدث بها أحدا، فقد تقدم في حكمة هذا النهي أنه ربما فسرهما تفسيراً مكروها على ظاهرهما مع احتمال أن تكون محبوبة في الباطن فتقع على مفسر، ويمكن الجواب بأن ذلك يتعلق بالرأي، فله إذا قصها على أحد ففسرها له على المكروه أن يبادر فيسأل غيره عن نصيب فلا يتحتم وقوع الأول بل ويقع تأويل من أصاب فإن قصر الرائي فلم يسأل الثاني وقعت على مفسر الأول. ومن أدب المفسر ما أخرجه عبد الرزاق «عن عمر أنه كتب إلى أبي موسى: فإذا رأى أحدكم رؤيا فقصها على أخيه فليقل: خير لنا وشر لأعدائنا» ورجاله ثقات. ولكن سنده منقطع. وأخرج الطبراني والبيهقي في «الدلائل» من حديث ابن زمل الجهني بكسر الراء وسكون الميم بعدها لام ولم يسم في الرواية وسماه أبو عمر في «الاستيعاب» عبد الله قال «كان النبي ﷺ إذا صلى الصبح قال: هل رأى أحد منكم شيئا؟ قال ابن زمل: فقلت أنا يا رسول الله، قال: خيرا فافاه وشرأ تنوقاه، وخيرا لنا وشر على أعدائنا والحمد لله رب العالمين، انهص رؤياك» الحديث وسنده ضعيف جدا. وذكر أئمة التفسير أن

من أدب الرائي أن يكون صادق اللمحة وأن ينام على وضوء على جنبه الأيمن وأن يقرأ عند نومه والكسوف والليل  
والنهار وسورة الاخلاص والمعوذتين ويقول : اللهم اني أدركك من سوء الاحلام ، وأستجير بك من تلاعب  
الشیطان في اليقظة والنام اللهم اني أسألك رؤيا صادقة نافذة حافظة غير منسية ، اللهم ارني في منامي ما أحب  
ومن أدبه أن لا يقصها على امرأة ولا حدو ولا جاهل . ومن أدب العابر أن لا يبرها عند طلوع الشمس ولا عند  
غروبها ولا عند الزوال ولا في الليل . قوله ( عن يونس ) هو ابن يزيد الأيلي ، ولم يقع لي من رواية القيث عنه  
إلا في البخاري . وقد عسر على أصحاب المستخرجات كالإسماعيل وأبي نعيم وأبي هروان والبرقاني فأخرجوه من  
رواية ابن وهب ، وأخرجوه بالإسماعيل أيضا من رواية عبد الله بن المبارك وسعيد بن يحيى ثلاثهم من يونس . قوله  
( عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ) في رواية ابن وهب : ان عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أخبره ، . قوله ( ان  
ابن عباس كان يحدث ) كذا لا كثر أصحاب الزهري ، وتردد الزبيدي هل هو من ابن عباس أو ابن هريرة .  
واختلف على سفيان بن عيينة ومعه فخرج ، مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبيد  
الله عن ابن عباس أو أبي هريرة ، قال عبد الرزاق : كان معمر يقول أحيانا عن أبي هريرة وأحيانا يقول عن ابن  
عباس وهكذا ثبت في مصنف عبد الرزاق ، رواية إسحق الدبري ، وأخرج أبو داود وابن ماجه عن محمد بن يحيى  
الذهلي عن عبد الرزاق فقال فيه : عن ابن عباس قال : كان أبو هريرة يحدث . وهكذا أخرجه البزار عن سلمة بن  
شبيب عن عبد الرزاق وقال : لا نعلم أحدا قال عن عبيد الله عن ابن عباس عن أبي هريرة إلا عبد الرزاق عن  
معمر ، ورواه غير واحد فلم يذكر أبو هريرة انتهى . وأخرج الذهلي في الدلائل ، عن إسحق بن إبراهيم بن  
راهويه عن عبد الرزاق فأنصر على ابن عباس ولم يذكر أبو هريرة وكذا قال أحمد في مسنده ، قال إسحق عن عبيد  
الرزاق قال معمر يتردد فيه حتى جاءه زمعة بكتاب فيه عن الزهري : كما ذكرناه ، وكان لا يترك فيه بعد ذلك ،  
وأخرج مسلم من طريق الزبيدي : أخبرني زهري عن عبيد الله أن ابن عباس أو أبا هريرة ، هكذا باللسان ،  
وأخرج مسلم عن ابن أبي عمر عن سفيان بن عيينة مثل رواية يونس ، وذكر الحيدري أن سفيان بن عيينة كان  
لا يذكر فيه ابن عباس ، قال فلما كان في آخر زمانه أثبت فيه ابن عباس أخرجه أبو عوانة في صحيحه من طريق  
الحيدري هكذا ، وقد مضى ذكر الاختلاف فيه على الزهري مستوها حيث ذكره المصنف في باب رؤيا بالليل ،  
وبالله التوفيق . قال الذهلي : المحفوظ رواية الزبيدي ، وصنيع البخاري يقتضي ترجيح رواية يونس ومن تابعه ،  
وقد جزم بذلك في الأيمان والذوق حيث قال : وقال ابن عباس قال النبي ﷺ لا يكر . لانه لم يجرم بانه من ابن  
عباس . قوله ( أن رجلا ) لم أقف على اسمه ، ووقع عند مسلم زيادة في أوله من طريق سليمان بن كثير عن الزهري  
وألفظه : ان رسول الله ﷺ كان مما يقول لأصحابه : من رأى منكم رؤيا فليقصها أعبرها له ، فجاء رجل فقال : قال  
القرطبي معنى قوله : فليقصها ، لينذكر قصتها ويتبع جزئياتها حتى لا يترك منها شيئا ، من قصص الأثر إذا اتبعته ،  
وأعبرها أي أفهمها . ووقع بيان الوقت الذي وقع فيه ذلك في رواية سفيان بن عيينة عند مسلم أيضا وألفظه  
: جاء رجل الى النبي ﷺ فقصه من أحد ، وعلى هذا فهو من مراسيل الصحابة سواء كان عن ابن عباس أو عن  
أبي هريرة أو من رواية ابن عباس عن أبي هريرة لأن كلا منهما لم يكن في ذلك الزمان بالمدينة ، أما ابن عباس فكان  
صغيرا مع أبيه بمكة فان مولده قبل الهجرة بثلاث سنين على الصحيح وأحد كانت في شوال في السنة الثالثة ، وأما

أبو هريرة قالما قدم المدينة زمن خيبر في أوائل سنة سبع . **قوله** ( أني رأيت ) كذا الأكثر ، وفي رواية ابن وهب  
داني أرى ، كأنه لقوة تحفته الرؤيا كانت مثله بين عينيه حتى كأنه يراها حينئذ . **قوله** ( ظلة ) بضم الظاء المعجمة  
أى سعابة لها ظل وكل ما ظل من سقيفة ونحوها يسمى ظلة قاله الخطابي . وقال ابن فارس : الظلة أول شيء يظل  
زاد سليمان بن كثير في روايته عند الدارمي وأبي عرواة وكذا في رواية سفيان بن عيينة عند ابن ماجه ، بين السماء  
والارض . **قوله** ( تنطف السمن والعسل ) بنون وطاء مكسورة ويجوز ضمها ومعناه تقطر بقاء وطاء مضمومة  
ويجوز كسرهما يقال نطف الماء إذا سال . وقال ابن فارس : ليلة نطوف أمطرت إلى الصبح . **قوله** ( فأرى الناس  
يتكففون منها ) أى يأخذون بأكفهم ، في رواية ابن وهب « بأيديهم » قال الخليل : تكفف بسط كفه ليأخذ ،  
ووقع في رواية الترمذي من طريق معمر « يستقون » بمهمة ومثناة وقاف أى يأخذون في الاسقية ، قال القرطبي :  
يحتمل أن يكون معنى « يتكففون » يأخذون كفايتهم وهو أليق بقوله بعد ذلك « فاستكثر والمستقل » . قلت :  
وما أدرى كيف جرد أخذ كفى من كففه ، ولا حجة فيما احتج به لما سياتى . **قوله** ( فاستكثر والمستقل ) أى  
الآخذ كثيرا والآخذ قليلا ، ووقع في رواية سليمان بن كثير بغير ألف ولام فيهما ، وفي رواية سفيان بن حسين  
عند أحمد « فن بين مستكثر ومستقل وبين ذلك » . **قوله** ( وإذا سبب ) أى حبل . **قوله** ( واصل من الأرض إلى  
السماء ) في رواية ابن وهب وأرى سببا واصل من السماء إلى الأرض وفي رواية سليمان بن كثير « وروايت لها سببا  
واصل » وفي رواية سفيان بن حسين « وكان سببا دلى من السماء » . **قوله** ( فأراك أخذت به فعلوت ) في رواية سليمان  
ابن كثير « فأعلاك الله » . **قوله** ( ثم أخذ به ) كذا الأكثر ، ولبعصم « ثم أخذ » زاد ابن وهب في روايته « من  
بعد » وفي رواية ابن عيينة وابن حسين « من بعدك » في الموضعين . **قوله** ( فعلا به ) زاد سليمان بن كثير « فأعلام  
الله » وهكذا في رواية سفيان بن حسين في الموضعين . **قوله** ( ثم أخذ به رجل آخر فانقطع ) زاد ابن وهب « هنا  
« به » ، وفي رواية سفيان بن حسين ثم جاء رجل من بعدكم فآخذ به فطاح به » . **قوله** ( ثم وصل ) في رواية ابن  
وهب « فوصل له » وفي رواية سليمان « فقطع به ثم وصل له فوصل » وفي رواية سفيان بن حسين « ثم وصل له »  
**قوله** ( بأبي أنت ) زاد في رواية معمر « وأى » . **قوله** ( والله لتدعى ) بالتشديد « نون » وفي رواية سليمان « انذن  
لى » . **قوله** ( فأعبرها ) في رواية ابن وهب « فلاعبرها بزيادة التأكيد باللام والنون » ونحوه في رواية معمر ،  
ومثله في رواية اليبدي . **قوله** ( أعبرها ) في رواية سفيان عند ابن ماجه « دبرها » بالتشديد ، وفي رواية  
سفيان بن حسين « فأذن له » زاد سليمان « وكان من أعبر الناس للرؤيا بعد رسول الله ﷺ » . **قوله** ( وأما الظلة  
فلاسلام ) في رواية ابن وهب « وكذا المعمر واليبدي » فظلة الاسلام ورواية سفيان كرواية الليث وكذا  
سليمان بن كثير وهي التي يظهر ترجيحها . **قوله** ( فالقرآن حلاوة تنطف ) في رواية ابن وهب « حلاوة  
وليته » وكذا في رواية سفيان ومعمر ، وبينه سليمان بن كثير في روايته فقال « وأما العسل والسمن فالقرآن  
في حلاوة العسل ولين السم » . **قوله** ( فاستكثر من القرآن والمستقل ) زاد ابن وهب في روايته قبل هذا  
« وأما ما يتكفف الناس من ذلك » ، وفي رواية سفيان « فآلأخذ من القرآن كثيرا وقايلا » وفي رواية سليمان بن  
كثير « فهم حملة القرآن » . **قوله** ( وأما السبب الخ ) في رواية سفيان « بن حسين » وأما السبب فما أنت عليه  
تعلو فيملك الله » . **قوله** ( ثم يأخذ به رجل ) زاد سفيان بن حسين وابن وهب « من بعدك » زاد سفيان

ابن حسين ، على مناجك ، . قوله ( ثم يأخذ به ) في رواية سفيان بن حسين ، ثم يكون من بعد كما رجس بأخذ مأخذك ، . قوله ( ثم يأخذ به رجل ) زاد ابن وهب ، آخر ، . قوله ( فيقطع به ثم يوصل له فيطو به ) زاد سفيان بن حسين ، فيطو به الله ، . قوله ( فأخبرني يا رسول الله بأني أنت أصبت أم أخطأت ) في رواية سفيان ، هل أصبت يا رسول الله أو أخطأت ، . قوله ( أصبت بعضها وأخطأت بعضها ) في رواية سليمان بن كثير وسفيان بن حسين ، أصبت وأخطأت ، . قوله ( قال فوالله ) زاد ابن وهب ، يا رسول الله ، ثم اتفقا ( لتحدثني بالذي أخطأت ) في رواية ابن وهب ، ما الذي أخطأت ، وفي رواية سفيان بن عيينة عند ابن ماجه ، فقال أبو بكر أفسدت عليك يا رسول الله لتخبرني بالذي أصبت من الذي أخطأت وفي رواية معمر مثله لكن قال ما الذي أخطأت ، ولم يذكر الباقي . قوله ( قال لا تقسم ) في رواية ابن ماجه ، فقال النبي ﷺ لا تقسم يا أبا بكر ، ومثله لمعمر لكن دون قوله ، يا أبا بكر ، وفي رواية سليمان بن كثير ، ما الذي أصبت وما الذي أخطأت ، فإني أن يجزئه ، قال الداودي : قوله ، لا تقسم ، أي لا تكرر يمينك فإني لا أخبرك ، وقال الملبه : توجيهه تبيير أبي بكر أن الظلة نعمة من نعم الله على أهل الجنة وكذلك كانت على بني إسرائيل ، وكذلك الإسلام يقب الاذى وينعم به المزمع في الدنيا والآخرة ، وأما العسل فإن الله جعله شفاء للناس وقال تعالى ان القرآن ( شفاء لما في الصدور ) وقال انه ( شفاء ورحمة للمؤمنين ) وهو حلل على الاسماع كحلولة العسل في المذاق ، وكذلك جاء في الحديث ، ان في العسل شفاء ، قال القاضي عياض : وقد يكون عبر الظلة بذلك لما نطقت العسل والسمن اللذين عبرهما بالقرآن ، وذلك إنما كان عن الاسلام والشرعية ، والسبب في اللغة الحبل والعهد والميثاق ، والذين أخذوا به بعد النبي ﷺ واحدا بعد واحد هم الخلفاء الثلاثة وعثمان هو الذي انقطع به ثم اتصل انتهى ملخصا . قال الملب : وهو وضع الخطأ في قوله ، ثم وصل له ، لأن في الحديث ثم وصل ولم يذكر له ، . قلت : بل هذه اللفظة هي قوله له ، وان سقطت من رواية الليث عند الاصيل وكريمة فهي ثابتة في رواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة وكذلك في رواية النسائي ، وهي ثابتة في رواية ابن وهب وغيره كهم عن يونس عند مسلم وغيره ، وفي رواية معمر عند الترمذي ، وفي رواية سفيان بن عيينة عند النسائي وابن ماجه ، وفي رواية سفيان بن حسين عند أحمد ، وفي رواية سليمان بن كثير عند الدارمي وأبي حوالة كهم عن الزهري ، وزاد سليمان بن كثير في روايته ، فوصل له فاقبل ، ثم بن الملب على ما توهمه فقال : كان ينبغي لأبي بكر أن يقف حيث وقفت الرؤيا ولا يذكر الموصول له فان المعنى أن عثمان انقطع به الحبل ثم وصل لغيره أي وصلت الخلافة لغيره انتهى . وقد عرفت أن لفظة له ، ثابتة في نفس الخبر ، قلنا على هذا أن عثمان كاد ينقطع عن اللحاق بصاحبه بسبب ما وقع له من تلك الفضاي التي أنكرها فغير عنها بانقطاع الحبل ، ثم وقعت له الشهادة فاقبل بهم فغير عنه بأن الحبل وصل له فاقبل فالتحق بهم ، فلم يتم في تبين الخطأ في التعبير المذكور ما توهمه الملب . والواجب من القاضي عياض فانه قال في الاكمال ، قيل خطأ في قوله ، فوصل له ، وليس في الرؤيا إلا أنه يوصل وليس فيها له ، ولذلك لم يوصل له عثمان وإنما وصلت الخلافة له ، وهو وضع التعجب مكنونه من تعجب هذا الكلام مع كون هذه اللفظة هي له ، ثابتة في صحيح مسلم الذي يتكلم عليه ، ثم قال : وقيل الخطأ هنا بمعنى الترك أي تركت بعضها لم تفسره ، وقال الاسماعيل : قيل السبب في قوله ، وأخطأت بدلا ، أن الرجل لما قص على النبي ﷺ رؤياه كان النبي ﷺ أحق

بتعبيرها من غيره ، فلما طلب تعبيرها كان ذلك خطأ فقال : أخطأت بعضا ، لهذا المعنى ، والمراد بقوله : قيل ، ابن قتيبة فإنه القائل لذلك فقال : إنما أخطأ في مبادرته بتفسيرها ، وقبل أن يأمره به ، ووافقه جماعة على ذلك ، وتمت به النووى تبعا لغيره فقال : هذا قاصد ، لأنه عليه السلام قد أذن له في ذلك وقال أعبرها ، قلت : مراد ابن قتيبة أنه لم يأذن له ابتداء بل بادر هو فسال أن يأذن له في تعبيرها فأذن له فقال أخطأت في مبادرته ثم قال أن تتولى تعبيرها ، لا أنه أراد أخطأت في تعبيرك ، لكن في إطلاق الخطأ على ذلك نظر لأنه خلاف ما يقادير للسمع من جواب قوله : هل أصبت ، فإن الظاهر أنه أراد الإصابة والخطأ في تعبيره لا لكونه التمس التعبير ، ومن ثم قال ابن التين ومن بعده الأشبه بظاهر الحديث أن الخطأ في تأويل الرؤيا ، أى أخطأت في بعض تأويلك . قلت ويؤيده تريب البخارى حيث قال : من لم ير الرؤيا لأول عابر إذا لم يصب ، ونقل ابن التين عن أبي محمد بن أبي زيد وأبي محمد الاصيل والداودى نحو ما نقله الاسماعيل ولفظهم : أخطأ في سؤاله أن يعبرها ، وفي تعبيره ، بمحضرة النبي عليه السلام . وقال ابن هبيرة : إنما كان الخطأ لكونه أقدم ليعبرنها بمحضرة النبي عليه السلام ، ولو كان الخطأ في التعبير لم يقره عليه . وأما قوله : لا نفهم ، فعناه أنك إذا تفكرت فيما أخطأت به علمته . قال : والذي يظهر أن أبا بكر أراد أن يعبرها فيسمع رسول الله عليه السلام ما يقوله فيعرف أبو بكر بذلك علم نفسه لتقرير رسول الله عليه السلام . قال ابن التين وقيل أخطأ لكون المذکور في الرؤيا شيئين العسل والسمن ففسرهما بشئ واحد ، وكان ينبغي أن يفسرهما بالقرآن والسنة ، ذكر ذلك عن الطحاوى . قلت : وحكاها الخطيب عن أهل العلم بالتعبير ، وجزم به ابن العربى . فقال : قالوا هنا هم أبو بكر فإنه جعل السمن والعسل معنى واحدا وهما معنيان القرآن والسنة . قال : ويحتمل أن يكون السمن والعسل العلم والعمل ، ويحتمل أن يكونا الفهم والحفظ ، وأيد ابن الجوزى ما نسب للطحاوى بما أخرجه أحمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : رأيت فيما يرى النائم كأن في إحدى إصبعي سمنا وفي الأخرى حسلا فألقمهما ، فلما أصبحت ذكرت ذلك للنبي عليه السلام فقال : تقرأ السكتا بين التوراة والفرقان فكان يقرؤهما . قلت : ففسر العسل بشئ والسمن بشئ ، قال النووى : قيل إنما لم ير النبي عليه السلام قسم أبى بكر لأن إبرار القسم مخصوص بما إذا لم يكن هناك مفسدة ولا مضرة ظاهرة فإن وجه ذلك فلا إبرار ، ولعل المفسدة في ذلك ماعله من سبب انقطاع السبب بهما وهو قتله وتلك الحروب والفتن المترتبة عليه فذكرها خوف شيوعها ، ويحتمل أن يكون سبب ذلك أنه لو ذكر له السبب لزم منه أن يوجه بين الناس لمبادرته ، ويحتمل أن يكون خطؤه في ترك تعيين الرجال المذكورين ، فلما أبر قسمه لزم أن يعينهم ولم يؤمر بذلك إذ لو عينهم لكان نصا على خلافهم ، وقد سبقت مشيئة الله أن الخلافة تكون على هذا الوجه فترك تعيينهم خشية أن يقع في ذلك مفسدة . وقيل هو علم غيب لحاز أن يختص به ويخفيه عن غيره ، وقيل المراد بقوله أخطأت وأصبت أن تعبير الرؤيا مرجعه الظن ، والظن يخطئ ويصيب ، وقيل لما أراد الاستعداد ولم يصبر حتى يفاد جاز منه ما يستفاد فكان المنع كالتأديب له على ذلك . قلت : وجميع ما تقدم من لفظ الخطأ والنوم والناديب وغيرهما إنما أحكيه عن قائله ولست راضيا بإطلاقه في حق الصديق ، وقيل الخطأ في خلع عثمان لأنه في المنام رأى أنه أخذ بالسبب فانقطع به وذلك يدل على اتخاذه بنفسه ، وتفسير أبى بكر بأنه يأخذ به رجل فينقطع به ثم يوصل له ، وعثمان قد قتل قهرا ولم يخلع نفسه فالصواب أن يحمل وصله على ولاية غيره ، وقيل يحتمل أن يكون ترك إبرار القسم لما يدخل في النفوس لاسيما من



الذي انقطع في يده السبب وان كان وصل ، وقد اختلف في تفسير قوله « فقطع » فقليل معناه قتل ، وانكره القاضي أبو بكر بن العربي . فقال : ليس معنى قطع قتل إذ لو كان كذلك لشاركه عمر ، لكن قتل عمر لم يكن بسبب العلو بل بجهة عداوة غصوصة وقتل عثمان كان ، من الجهة التي حلاها وهي الولاية فلذلك جعل قتله قطعاً قال : وقوله « ثم وصل » ، يعني بولاية علي فكان الحبل « وصولاً » ولكن لم يرفقه علواً ، كذا قال ، وقد تقدم البحث في ذلك ووقع في تنقيح الزركشي « مانعه » والذي انقطع به ووصل له هو عمر ، لأنه لما قتل وصل له بأهل تشوري وبعثان ، كذا قال : وهو مبنى على أن المذكور في الخبر من الرجال بعد النبي ﷺ اثنان فقط ، وهو اختصار من بعض الرواة . وإلا فعند الجمهور ثلاثة ، وعلى ذلك شرح من تقدم ذكره والله أعلم . قال ابن العربي : وقوله « أخطأت بعضها » ، اختلف في تعيين الخطأ فقل : وجه الخطأ نسو به على التعبير من غير استئذان واحتله النبي ﷺ لمكانه منه ، قلت : تقدم البحث فيه . قال : وقيل خطأ اقصمه عليه ، وقيل لخطئه السمن والصل معنى واحداً وهما معنيان وأيدوه بأنه قال أخطأت بعضها وأصبت بعضها ولو كان الخطأ في التقسيم في اليسار أو في اليمين لما قال ذلك لأنه ليس من الرؤيا . وقال ابن الجوزي : الإشارة في قوله « أصبت وأخطأت » ، تعبيرة الرؤيا ، وقال ابن العربي : بل هذا لا يلزم لأنه يصح أن يراد به أخطأت في بعض ما جرى وأصبت في البعض . ثم قال ابن العربي : وأخبرني أبي أنه قيل وجه الخطأ أن الصواب في التعبير أن الرسول هو الطلة والسمن والصل القرآن والسنة ، وقيل : وجه الخطأ أنه جعل للسبب الحق وعثمان لم ينقطع به الحق وإنما الحق أن الولاية كانت بالنبوة ثم صارت بالخلافة فأنصت لأبي بكر وأمر ثم انقطعت بعثمان لما كان ظن به ثم صحت برأيه فأعلاه الله ولحق بأصحابه . قال : وسألت بعض الشيوخ العارفين عن تعيين الوجه الذي أخطأ فيه أبو بكر فقال : من الذي يعرفه ، وإن كان تقدم أبي بكر بين يدي النبي ﷺ للتعبير خطأ فالتقدم بين يدي أبي بكر لتعيين خطئه أعظم وأعظم ، فالذي يقتضيه الدين والحزم الكف عن ذلك . وقال الكرماني : إنما أقدموا على تبين ذلك مع كون النبي ﷺ لم يبينه لأنه كان يلزم من تبينه مفسدة إذ ذاك فرأيت بعده ، مع أن جميع ماذكروه إنما هو بطريق الاحتمال ولا جزم في شيء من ذلك . وفي الحديث من الفوائد أن الرؤيا ليست لأول عابر كما تقدم تقريره ، لكن قال إبراهيم بن عبد الله الكرماني : المعبر لا يغير الرؤيا عن وجهها عبارة عابر ولا غيره ، وكيف يستطيع مخلوق أن يغير ما كانت نسخته من أم الكتاب ، غير أنه يستحب لمن لم يتدرب في علم التأويل أن لا يتعرض لما سبق إليه من لا يشك في أمانته ودينه . قلت : وهذا مبنى على تسليم أن المراني تنسخ من أم الكتاب على وفق ما يعبرها العارف ، وما المانع أنها تنسخ على وفق ما يعبرها أول عابر ، وأنه لا يستحب إمرار القمم إذا كان فيه مفسدة . وفيه أن من قال أقسم لا كفارة عليه ، لأن أبا بكر لم يزد على قوله « أقسمت » ، كذا قاله عياض ، ورده النووي بأن الذي في جميع نسخ صحيح مسلم أنه قال « فواته » بالرسول الله لتحديثي ، وهذا صريح عيين . قلت : وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الإيمان والذنوب . قال ابن التين : فيه أن الأمر بإمرار القمم خاص بما يجوز الاطلاع عليه ، ومن ثم لم يبر قسم أبي بكر لكونه سأل ما لا يجوز الاطلاع عليه لكل أحد . قلت : فيحتمل أن يكون منعه ذلك لما سأله جماراً وأن يكون أعلمه بذلك مرة . وفيه الحث على تعليم علم الرؤيا وعلى تعبيرها وترك إغفال السؤال عنه ، وفعلها لما تشتمل عليه من الاطلاع على بعض الغيب وأمرار السكائات قال ابن هبيرة : وفي السؤال من أبي بكر أولاً وآخرها وجواب النبي ﷺ دلالة على

انفياط أبي بكر معه وإدلاله عليه . وفيه أنه لا يسير الرقيا إلا عالم فاصح أمين حبيب وفيه أن العالم قد يخطئ . وقد يصبب . وأن العالم بالزبير أن يسكت عن تسمية الرقيا أو بعضها عند رجحان الدكتان على الذكر . قال الملب : وعلمه إذا كان في ذلك عموم ، قام لو كانت مخصوصة بواحد مثلا فلا بأس أن يخبره ليعد الصبر ويكون على أمانة من تحول الحياء . وفيه جواز إظهار العالم ما يحسن من العلم إذا خلاصت نيته وأمن العصب ، وكلام العالم بالعالم بحضرة من هو أعلم منه إذا أذن له في ذلك صريحا أو ما قام مقامه ، ويؤخذ منه جواز مثله في الاقتناء والحكم ، وأن التليذ أن يقسم على عمله أن يفيد الحكم

#### ٤٨ - باب تسمية الرقيا بعد صلاة الصبح

٧٠٤٧ - **ع** هشام مؤمل بن هشام أبو هاشم حدثنا إسماعيل بن إبراهيم حدثنا عوف حدثنا أبو رجاء **ع** حدثنا ثمر بن جندب رضى الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ يبنى ما يكثر أن يقول لأصحابه : هل رأى أحد منكم من رؤيا ؟ قال فيقصر عليه ما شاء الله أن يقصر . وإنه قال لا ذات عذارة : إنه أتاني الليلة آتيان وإنهما ابتدئاني وإنهما قالاني : انطلق . وإن انطلقتُ معهما ، وإنا أتينا على رجل مضطجع ، وإذا آخر قائم عليه بصخرة ، وإذا هو يهوى بالصخرة لرأسه فيثلغ رأسه فيثد هذه الحجر ها هنا ، فهتج الحجر فهاخذته فلا يرجع إليه حتى يصح رأسه كما كان ، ثم يعودُ عليه فيقتل به مثل ما قتل به للرؤى الأولى . قال قلت لهما : سبحان الله ، ما هذان ؟ قال قالاني : انطلق انطلق ، فانطلقنا فأتينا على رجل مستلق رقبته ، وإذا آخر قائم عليه يكاد يكاد من حديد ، وإذا هو يأتي أحد شقي وجهه فيشتره شر شدته إلى قفاه ، ويشره إلى قفاه ، ويثنيه إلى قفاه ، قال وربما قال أبو رجاء فيشقي . قال ثم يتحول إلى الجانب الآخر فيقتل به مثل ما قتل بالجانب الأول ، فما يفرغ من ذلك الجانب حتى يصح ذلك الجانب كما كان ، ثم يعودُ عليه فيقتل مثل ما قتل للرؤى الأولى . قال قلت : سبحان الله ، ما هذان ؟ قال قالاني : انطلق انطلق ، فانطلقنا فأتينا على مثل القنود ، قال وأحسب أنه كان يقول : فإذا فيه لقط وأصوات . قال فانطلقنا فيه فإذا فيه رجال ونساء مراء ، وإذا هم يأتهم لخب من أسفل منهم ، فإذا أنا هم ذلك الهمب ضوضوا قال قلت لهما : ما هؤلاء ؟ قال قالاني : انطلق انطلق . قال فانطلقنا فأتينا على نهر حبيب أنه كان يقول : أهر مثل القدم ، وإذا في النهر رجل ساج يسبح ، وإذا على شط النهر رجل قد جمع هذه حجارة كثيرة ، وإذا ذلك الساج يسبح ما يسبح ، ثم يأتي ذلك القمى قد جمع هذه الحجارة فيفقر له فاه فيلقمه حجرا فينطلق يسبح ثم يرجع إليه ، كلما رجع إليه فقر له فاه فلقمه حجرا . قال قلت لهما : ما هذان ؟ قال قالاني : انطلق انطلق . قال فانطلقنا فأتينا على رجل كريم المراء كما كريم ما أنت راه رجلا امرأة ، وإذا هذه نار يحشها ويسمى حو لها .

قال قلتُ لها : ما هذا ؟ قال قالا لي : انطلق ، انطلق . فانطلقنا فأتينا على روضةٍ مُتَمَّةٍ فيها من كلِّ لَوْنِ الرَّبِيعِ ، وإذا بينَ ظَهري الروضة رجلٌ طویلٌ لا أكادُ أرى رأسه طويلاً في السماء ، وإذا حَوْلَ الرجل من أکثرٍ ولهان رأيتهم قط . قال قلتُ لها : ما هؤلاء ؟ قال قالا لي : انطلق ، انطلق . فانطلقنا فانتهينا إلى روضةٍ عظيمةٍ لم أرَ روضةً قط أعظمَ منها ولا أحسنَ . قال قالا لي : ارفق ، فارتقيتُ فيها قال فارتقيتُ فيها فأنتهيتُما إلى مدينةٍ مهنيَّةٍ بلبِنٍ ذهبٍ وابنِ فضةٍ ، فأتينا بابَ المدينةِ فستفتحنا ففتحَ لنا ، فدَخَلناها فتلقانا فيها رجالٌ شَطْرُ من خَلَفهم كأحسنِ ما أنتَ رآه وشَطْرُ كأفحِ ما أنتَ رآه ، قال قالا لهم : اذهبوا فقموا في ذلك للنهر ، قال وإذا نهرٌ صَغرٌ يَجري كأنَّ ماءَهُ الحَضُّ من البياضِ فذهبوا فوقوا فيه ، ثم رجعوا إلينا قد ذهبَ ذلك للسودِ عنهم فصاروا في أحسنِ صورةٍ . قال قالا لي : هذو جنةٌ عَدْنٌ وهذاكَ منزلُكَ . قال فمما بصرى صُعدا ، فإذا قصرٌ مثلُ الرِّبَابَةِ البيضاءِ ، قال : قالا لي هذاكَ منزلُكَ ، قال قلتُ لها : بَارَكَ اللهُ فيكَ ، ذَرَانِي فأدخِلْني ، قالا : أما الآن فلا ، وأنتَ داخِلُهُ . قال قلتُ لها : فإني قد رأيتُ منذُ اللَّيْلِ عَجَباً ، فما هذا الذي رأيتُ ؟ قال قالا لي : أما إنا سنُخبرُكَ : أما الرجلُ الأوَّلُ الذي أتيتَ عليه يُشَلِّغُ رأسه بالحجرِ فانه الرجلُ يأخذُ بالقرآنِ فيرفضُهُ ويَنَامُ عن الصلاةِ المكتوبةِ . وأما الرجلُ الذي أتيتَ عليه بِشَرِّ شَرِّ شِدْقِهِ إلى قفاهِ ويَنَحِرُهُ إلى قفاهِ وعَيْنِهِ إلى قفاهِ فانه الرجلُ يَغْدُو من بيته فيكذبُ للكذبةِ تَبْلُغُ الآفاقَ . وأما الرجالُ والنساءُ العراءُ الذين في مثلِ بناءِ التَّنُورِ فهمُ الزُّنَافَةُ والزَّوَانِي . وأما الرجلُ الذي أتيتَ عليه يَسْبَحُ في النهرِ ويُلقِمُ الحجرَ فانه آكِلُ الرِّبَا . وأما الرجلُ للكريةِ المرأةِ الذي عند النارِ يَحْمِشُهَا وَيَسْمِي حَوْلَهَا فانه مالِكُ خَازِنِ جَهَنَّمَ . وأما الرجلُ للطويلِ الذي في الروضةِ فانه إبراهيمُ عليه السلامُ . وأما الولدانُ الذين حَوْلَهُ فكلُّ مولودٍ ماتَ على الفطرةِ . قال فقال بعضُ المسلمين : يا رسولَ اللهِ وأولادُ المشركينَ ؟ فقال رسولُ اللهِ ﷺ : وأولادُ المشركينَ . وأما للقومُ للذين كانوا شَطْرَ منهم حسناً وشَطْرَ قبيحاً فانهم قومٌ خَلَطُوا عملاً صالحاً وآخرَ سيئاً نَجَّأَهُ اللهُ عنهم »

قوله ( باب تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح ) فيه إشارة إلى ضعف ما أخرجه عبد الرزاق عن حماد بن عمار عن سعيد بن عبد الرحمن عن بعض علمائهم قال : لا تقصص رؤياك على امرأة ولا تخبر بها حتى تطلع الشمس . وفيه إشارة إلى الرد على من قال من أهل التعبير أن المستحب أن يكون تعبير الرؤيا من بعد طلوع الشمس إلى الرابعة ومن العصر إلى قبل المغرب ، فإن الحديث دال على استحباب تعبيرها قبل طلوع الشمس ، ولا يخالف قولهم بكرة تعبيرها في أوقات كراهة الصلاة . قال الملب : تعبير الرؤيا عند صلاة الصبح أولى من غيره من الأوقات لحفظ صاحبها لها القرب منه ، بها رقبيل ما يمرض له نسيانها ، والحضور ذهن العابر وقفة شغلة بالفكرة فيما يتعلق بعاشه

وليعرف الرائي ما يعرض له بسبب رؤياه ليستبشر بالخير ويحذر من الشر ويأدب لذلك ، فربما كان في الرؤيا تحذير من مصيبة فيكف عنها ، وربما كانت انذارا لآمر فيكون له موقفا ، قال : فلهذه عدة فوائد لتعبير الرؤيا أول النهار انتهى ملخصاً . **قوله** ( حدثنا ) في رواية غير أبي ذر ، **قوله** ( مؤمل ) بوزن محمد مهموز ( ابن هشام أبو هاشم ) كذا لأبي ذر من بعض مشايخه وقال : هو هاشم أبو هاشم وكذا هو عند غير أبي ذر ، وهو من واقف كنيته اسم أبيه ، وكان صهر إسماعيل شيخه في هذا الحديث على ابنته ، ولم يخرج عنه البخاري عن غير إسماعيل ، وقد أخرج البخاري عنه هذا الحديث هنا تاماً ، وأخرج في الصلاة قبل الجمعة وفي الأحاديث الأنبياء وفي التفسير عنه بهذا السند أطرافاً ، وأخرجه أيضاً تاماً في أواخر كتاب الجنائز عن موسى بن إسماعيل عن جرير بن حازم عن أبي رجاء ، وأخرج في الصلاة وفي التوحيد وفي البيوع وفي بدء الحلق وفي الجهاد وفي أحاديث الأنبياء وفي الأدب عنه منه بالسند المذكور أطرافاً ، وأخرج مسلم قطعة من أوله من طريق جرير بن حازم ، وأخرجه أحمد عن يزيد بن هارون عن جرير بن هاشم ، وأخرجه أيضاً عن محمد بن جعفر غندر عنه عن هوف بن هاشم . **قوله** ( حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ) هو الذي يقال له ابن طلبة ، وشيخه عوف هو الأهرابي ، وأبو رجاء هو الطائري واسمه عمران ، والسند كله بصريون . **قوله** ( كان رسول الله ﷺ يعني ما يكثر أن يقول لأصحابه ) كذا لأبي ذر عن السكسكي ، وله من غيره باسقاط يعني ، وكذا وقع عند الباقين ، وفي رواية النسفي وكذا في رواية محمد بن جهميل ما يقول لأصحابه ، وقد تقدم في بدء الوحي ما نقل ابن مالك أنها بمعنى ، وما يكثر ، قال الطبري قوله ما يكثر خبر كان وما موصولة ويكثر صلته والضمير الراجع إلى ما قبل يقول وإن يقول قائل يكثر وهل رأى أحد منكم هو المتقول أي رسول الله ﷺ كائنا من نفر الذين كثر منهم هذا القول ، فوضع ما وضع من تفخيم وتعليق الجانب ، وتحريره كان رسول الله ﷺ مجيد تعبیر الرؤيا ، وكان له مشارك في ذلك منهم ، لأن الاكثار من هذا القول لا يصدر إلا من تدرب فيه ووثق بأصابعه كقولك كان زيد من العلماء بالنعو ومنه قول صاحب السجدة ليوسف عليه السلام ( نبشأ بتأويله إنا نراك من المحسنين ) أي من المجيدين في عبارة الرؤيا ، وعلما ذلك بما رأياه منه ، هذا من حيث البيان ، وأما من حيث النحو فيجوز أن يكون قوله هل رأى أحد منكم رؤيا ، مبتدأ والخبر مقدم عليه على تأويل هذا القول ما يكثر رسول الله ﷺ أن يقوله ، ثم أشار إلى ترجيح الوجه السابق والمتبادر هو الثاني وهو الذي اتفق عليه أكثر الشارحين . **قوله** ( فيقص ) بهم أوله وفتح القاف . **قوله** ( ماشاء الله ) في رواية يزيد ، فيقص عليه من شاء الله ، وهو ضنع أوله وضم القاف وهي رواية النسفي ، وما في في الرواية الأولى للأصوص و د من ، في الثانية لقاص ، ووقع في رواية جرير بن حازم ، فسأل يوماً فقال : هل رأى أحد رؤيا ؟ قلنا : لا . قال : لكن رأيت القيلة ، قال الطبري : وجه الاستدراك أنه كان يجب أن يعبر لهم الرؤيا ، فلما قالوا ما رأينا شيئاً كأنه قال : أتم ما رأيتم شيئاً لكنني رأيت ، وفي رواية أبي خلفه بفتح المدجمة وسكون اللام واسمه خالد بن دينار عن أبي رجاء عن سمرة ، أن النبي ﷺ دخل المسجد يوماً فقال : هل رأى أحد منكم رؤيا فليحدث بها ، فلم يحدث أحد بشيء فقال : اني رأيت رؤيا فاسمعوا مني ، أخرجه أبو هريرة . **قوله** ( والله قال لنا ذات غداة ) لفظ ذات ، زائد أو هو من ادخاله الشيء إلى اسمه ، وفي رواية جرير بن حازم عنه وكان إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه ، وفي رواية يزيد بن هارون عنه إذا صلى صلاة الغداة ، وفي رواية وهب بن جرير عن أبيه عند مسلم إذا صلى الصبح

وبه تظهر مناسبة الترجمة وذكر ابن أبي حاتم من طريق زيد بن علي بن الحسين بن علي عن أبيه عن جده عن علي قال صل بنا رسول الله ﷺ يوما صلاة الفجر فجلس ، الحديث بطريقه نحو حديث سمرة ، والراوى له عن زيد ضعيف . وأخرج أبو داود والنسائي من حديث الأعرج عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ كان إذا انصرف من صلاة الغداة يقول : هل رأى أحد اليلة رؤيا ، وأخرج الطبراني بسند جيد عن أبي أمامة قال : خرج علينا رسول الله ﷺ بعد صلاة الصبح فقال : ان رأيت اليلة رؤيا هي حق فاعقلوها ، فنذكر حديثا فيه أشياء يشبه بعضها ما في حديث سمرة ، لكن يظهر من سياقه أنه حديث آخر ، فإن في أوله : أنا في رجل فأخذ بيدي فاستقبني حتى أتى جبلا طويلا وعرا فقال لي : اركبه ، فقلت : لا أستطيع ، فقال : إني سأسأله لك ، فجعلت كلما وضعت قدمي وضعتها على درجة حتى استويت على سراء الجبل ، ثم اطلعنا فإذا نحن برجال وناسا مشقة أشداقهم ، فقلت : من هؤلاء ؟ قال : الذين يقولون مالا يسلون ، الحديث . قوله ( أنه أنا في اليلة ) بالنسب . قوله ( آتيان ) في رواية هروثة عن هوف عند ابن أبي شيبة ، واثان أو آتيان ، بالثاء وفي رواية جرير . رأيت رجلين آتياني ، وفي حديث علي : رأيت ملكين ، وسألتني في آخر الحديث انهما جهيزيل وميكائيل . قوله ( وانهما ابتعثاني ) بموحدة ثم مثناة وبعد الدين المهملة مثناة كذا الأكثر ، وفي رواية الكشميني بنون ثم موحدة ومعنى ابتعثاني أرسلاني ، كذا قال في الصحاح بعثه وابتعثه أرسلته ، يقال ابتعث إذا أناره وأذعبه ، وقال ابن جرير . معنى ابتعثاني أيقظاني ، ويحتمل أن يكون رأى في المنام انهما ايقظاه فرأى ما رأى في المنام ووصفه بعد أن أفاق على أن منامه كاليقظة ، لكن لما رأى مثالا كشفه التعبير دل على أنه كان مناما . قوله ( واني انطلقت معهما ) زاد جرير بن حازم في روايته ، إلى الأرض المقدسة وعند أحد إلى أرض فضاء أو أرض مستوية ، وفي حديث علي : فاطلقنا في إلى السماء . قوله ( وأنا آتيانا على رجل مضطجع ) في رواية جرير : مستلق على فضاء ، . قوله ( وإذا آخر قائم عليه بصخرة ) في رواية جرير : بفهر أو صخرة ، وفي حديث علي : فررت على ملك وأمامه آدمي ويده الملك صخرة يضرب بها حامة الأدمي . قوله ( جهوى ) بفتح أوله وكسر الواو أى يسقط ، يقال هوى بالفتح يهوى هوياسقط إلى أسفل ، وضبطه ابن التين بضم أوله من الرهاى ، ويقال أهوى من بعد وهوى بفتح الواو من قرب . قوله ( بالصخرة لرأسه فيبلغ ) بفتح أوله وسكون المثناة وفتح اللام بعدها غين معجمة أى يشدخه ، وقد وقع في رواية جرير : فيشدخ ، والشدخ كسر الشاء الاجوف . قوله ( فيتدهده الحجر ) بفتح المهملةين بينهما هاء ساكنة . وفي رواية الكشميني فيتدأدا بهزتين بدل الهاءين ، وفي رواية النسائي وكذا هو في رواية جرير بن حازم : فيتدهدها ، بهاء ثم همزة وكل بمعنى . والمراد أنه دفعه من علو إلى أسفل ، وتددهه إذا انحط ، والهمزة تبدل من الهاء كثيرا وتبدأا تخرج وهو بمعناه . قوله ( ههنا ) أى إلى جهة الضارب . قوله ( فيتبع الحجر ) أى الذي رمى به ( فبأخذه ) في رواية جرير : فإذا ذهب ليأخذه . . قوله ( فلا يرجع إليه ) أى إلى الذي شدخ رأسه . قوله ( حتى يصح رأسه ) في رواية جرير : حتى يلتئم ، وعند أحمد : عاد رأسه كما كان ، وفي حديث علي فيقع دماؤه جانبا وتقع الصخرة جانبا . قوله ( ثم يعود عليه ) في رواية جرير : فيعود إليه ، . قوله ( مثل ما فعل به مرة الأولى ) كذا لابن ذر والنسائي وغيرهما وكذا في رواية الأنضر بن شميل من عرف عند أبي عوانة : المرة الأولى ، وهو المراد بالرواية الأخرى وفي رواية جرير : فيصنع مثل ذلك ، قال ابن العربي : جعلت العقوبة في رأس هذه النومة عن الصلاة والنوم موضعه الرأس

**قوله** ( انطلق انطلق ) كذا في المواضع كلها بالتحريك ، وسقط في بعضها التكرار لبعدهم ، وأما في رواية جرير فليس فيها سبحانه الله وفيها انطلق ، مرة واحدة . **قوله** ( فأنينا فأنينا على رجل مستلق لفناه ، وإذا آخر قائم عليه بكارب من حديد ) تقدم في الجناز ضبط السكرب وبيان الاختلاف فيه ، ووقع في حديث علي ، فإذا أنا بملك وأمامه آدمي . وبعد الملك كارب من حديد فيضه في شدة الإين فيضقه ، الحديث ، **قوله** ( فيشرشر شدقه إلى قفاه ) أي يقطعه شفا ، والشدق جانب الفم ، وفي رواية جرير ، فيدخله في شقه فيضقه حتى يبلغ قفاه . **قوله** ( ومنخره ) كذا بالإفراء وهو المناسب ، وفي رواية جرير ، ومنخره ، بالتننية . **قوله** ( قال وربما قال أبو رجاء فيشق ) أي بدل فيشرشر ، وهذه الرواية ليست عند محمد بن جعفر . **قوله** ( ثم يتحول إلى الجانب الآخر الخ ) اختصره في رواية جرير بن حازم وألفظه ، ثم يخرج ، فيدخله في شقه الآخر ويلثم هذا الشق فهو يفعل ذلك به ، قال ابن العربي : شرشرة شق الكاذب إزال العقوبة بحمل المعصية ، وعلى هذا تجرى العقوبة في الآخرة بخلاف الدنيا . وروقت هذه الفضة مقدمة في رواية جرير على قصة الذي يشدخ رأسه . قال السكراني : الوار لا ترتب ، والاختلاف في كونه مستلقيا وفي الأخرى مضطجعا والآخر كان جالسا وفي الأخرى قائما بحمل على اختلاف حال كل منهما . **قوله** ( فأنينا على مثل التنور ) في رواية محمد بن جعفر ، مثل بناء التنور ، زاد جرير ، وأعلاه ضيق وأسفله واسع يوقد تحته نارا ، كذا فيه بالنصب ووقع في رواية أحمد ، توقد تحته نار ، بالرفع وهي رواية أبي ذر وعليها اقتصر الحميدي في جمعه وهو واضح . وقال ابن مالك في كلامه على مواضع من البخاري ، يوقد تحته نارا ، بالنصب على التبيين وأسند يوقد إلى ضمير حائد على النقب كقولك مردت بإسراة يتضوع من أردانها طيبا والتقدير يتضوع طيب من أردانها ، فكأنه قال : توقد ناره تحته فيصح نصب نارا على التمييز . قال ويجوز أن يكون فاعل توقد موصولا بفتحته لحذف وقيت صلته دالة عليه لوضوح المعنى ، والتقدير يتوقد الذي تحته نارا وهو على التمييز أيضا ، وذكر لحذف الموصول في مثل هذا عدة شواهد . **قوله** ( وأحسب أنه كان يقول فاذا فيه لفظ وأصوات ) في رواية جرير ، نقب قد بنى بناء التنور وفيه رجال ونساء . **قوله** ( وإذا هم يأثم لخب من أسفل منهم ، فاذا أنام ذلك اللهب وضوا ) بفهم همزة للاكثر وحكى المحرر أي رفوا أصواتهم عنظاظه ومنهم من سهل الهمزة ، قال في النهاية : الضوضاء أصوات الناس وألفظهم وكذا الضوضى بلاهاء مقصور ، وقال الحميدي : المصدر بغير همز ، وفي رواية جرير ، فاذا اقتربت ارتفع ، حتى كادوا أن يخرجوا ، فاذا خمدت رجعوا ، وصند أحد ، فاذا أوقدت ، بدل ، اقتربت . **قوله** ( فأنينا على نهر حديث أنه كانت يقول أحمر مثل الدم ) في رواية جرير بن حازم ، على من دم ، ولم يقل حديث . **قوله** ( ساجح بسبح ) بفتح أوله وسكون المهملة بعدها موحدة مفتوحة ثم جاء مهلة أي يعرف . **قوله** ( ساجح بسبح بفتحتين والموحدة خفيفة . **قوله** ( ثم يأتي ذلك الذي ) فاعل ، يأتي ، هو الساجح . وذلك في موضع نصب على المفعولية . **قوله** ( فيفخر ) بفتح أوله وسكون الفاء وفتح الفين المعجمة بعدها راء أي يفتحه وزنه ومناه . **قوله** ( كلما رجع إليه ) في رواية المستمل ، كما رجع إليه ففقر له فاه ، ووقع في رواية جرير بن حازم ، فأقبل الرجل الذي في النهر فاذا أراد أن يخرج رمى الرجل بحجر في فيه ووده حيث كان ، ويجمع بين الروایتين أنه إذا أراد أن يخرج ففراه وأنه يلقمه الحجر برمي إياه . **قوله** ( كرية المرافة ) بفتح الميم وسكون الراء وهمزة مدودة بعدها هاء تأنيذ ، قال ابن النجني : أصله المرافة تحركت الياء وانفتح ما قبلها

فقلت ألفا وزنه مفعلة . قوله ( كما كره ما أنت راء رجلا مرآة ) بفتح الميم أى قبيح المنظر . قوله ( فإذا عنده نار )  
 فى رواية يحيى بن سعيد القطان عن عرف عند الاسماعيل « عند نار » . قوله ( بحشا ) بفتح أوله وبضم الحاء المهملة  
 وتشديد الشين المعجمة من الثلاث ، وحكى فى المطالع ضم أوله من الرابع ، وفى رواية جرير بن حازم « بحشها » ،  
 بسكون الحاء وضم الدال المعجمة المكررة . قوله ( وأبى حوطا ) فى رواية جرير « وبوقدها » وهو تفسير بحشها  
 قال الجرمي : حدثت النار أحتما حشا أو قنما ، وقال فى التهذيب : حدثت النار بالحطب ضمنت ما تفرق من  
 الحطب الى النار ، وقال ابن العربى : حش ناره حركا . قوله ( فأتينا على روضة معتمة ) بضم الميم وسكون المهملة  
 وكسر المشدة وتخفيف الميم بعدها ما تأنيث ، ولدهضم بفتح المثناة وتشديد الميم يقال أعتم البيت إذا اكتمل  
 ونخلة عتيمة طويلة ، وقال الداودى اعتمت الروضة غطاهما الحطب ، وهذا كله على الرواية بتشديد الميم ، قال  
 ابن التين : ولا يظفر لتخفيف وجه قالت : الذى يظفر أنه من المعتمة وهو شدة الظلام فرصفها بشدة الحضرة كقول  
 تعالى ( مداهماتان ) وضبط ابن بطال روضه معتمة بكسر الهمزة وتشديد النون ، ثم نقل عن ابن دريد :  
 واد أغن ومنع إذا كثرت شجره ، وقال الخليل : روضة غناء كثيرة الغشب ، وفى رواية جرير بن حازم « روضة  
 خضراء وإذا فيها شجرة عظيمة » . قوله ( من كل لون الربيع ) كذا لاكثر ، وفى رواية الكشمي « نور » بفتح  
 النون وبراء بدل « لون » وهى رواية الضر بن شمير عند أبى عوانة ، والنور بالفتح الزهر . قوله ( وإذا بين ظهري  
 الروضة ) بفتح الراء وكسر الياء التبعائية ثنية ظهر ، وفى رواية يحيى بن سعيد « بين ظهرائى » وهما بمعنى والمراد  
 وسطهما . قوله ( رجل طويل ) زاد الضر « قائم » . قوله ( لا أكاد أرى رأسه طولا ) بالنصب على التمييز ، قوله ( وإذا  
 حول الرجل من أكثر ولدان رأيتهم قط ) قال الطائى : أصل هذا الكلام وإذا حول الرجل ولدان مارأيت ولدا  
 قط أكثر منهم ، وظاهره . قوله بعد ذلك « لم أر روضة قط أعظم منها » لما إن كان هذا التركيب يتضمن معنى  
 النقي جازت زيادة « من وقط » التى تخص بالماضى المنقضى وقال ابن مالك جاز استعمال قط فى المثلث فى هذه الرواية  
 وهو جائز وغفل أكثرهم عن ذلك فخصوه بالماضى المنقضى . قلت : والذى وجهه به الطائى حسن جدا ، ووجهه  
 الكرماني بأنه يجوز أن يكون اكتفى بالثني الذى يلزم من التركيب إذا المعنى : مارأيتهم أكثر من ذلك ، أو النقي  
 مقدر . وسبق نظيره فى قوله فى صلاة الكسوف « أصلى باطول قيام رأيت قط » . قوله ( فقلت لها ما هؤلاء ) فى بعض  
 الطرق « ما هذا » وعليها شرح الطائى . قوله ( فأتينا الى روضة عظيمة لم أر روضة قط أعظم منها ولا أحسن ،  
 قال قال لى : إرفى فارتقيت فيها ) فى رواية أحمد والنسائى وأبى عوانة والاسماعيل « الى درجة » بدل  
 « روضة » والدرجة الشجرة الكبيرة ، وفيه « فصعدا بنى فى الشجرة » وهى التى تناسب الرقى والصعود . قوله  
 ( فأتينا الى مدينة مبنية بلبن ذهب ولبن فضة ) اللبن بفتح اللام وكسر الموحدة جمع لبننة وأصاها ما يبنى به من  
 طين وفى رواية جرير بن حازم « فأدخلنا دارا لم أر قط أحسن منها » فيها رجال شيوخ وشباب ونساء وفتيان . ثم  
 أخرجنا منها فأدخلنا دارا هى أحسن منها . قوله ( فتأقنا فيها رجال شطرنج من خلفهم ) بفتح الحاء وسكون  
 اللام بعدها قاف أى هيفتهم ، وقوله شطرنج مبتدأ وكأحسن الخبر والكاف زائدة والجملة صفة رجال ، وهذا  
 الاطلاق يحتمل أن يكون المراد أن نصفهم حسن كله ونصفهم قبيح كله ، ويحتمل أن يكون كل واحد منهم نصفه  
 حسن ونصفه قبيح ، والثانى هو المراد ، ويؤيده قولهم فى صفة « هؤلاء قوم خاطوا » أى عمل كل منهم عملا

صالحا وخلطه بفعل صى . **قوله** ( فقعوا في ذلك النهر ) بصيغة فعل الأمر بالفوق ، والمراد أنهم ينغمسون فيه ليمسك تلك الصفة بهذا الماء الخاص . **قوله** ( نهر مقترض ) أى يجرى عرضا . **قوله** ( كأن ماء المحض ) بفتح الميم وسكون المهملة بعدها ضاد معجمة هو اللبن الخالص عن الماء حلوا كان أو حامضا ، وقد بين حجة التشبيه بقوله « من البياض » وفي رواية الندي والاسماعيل « في البياض » قال الطبري . كأنهم سموا اللبن بالصفة ثم استعمل في كل صاف قال : ويحتمل أن يراد بالماء المذكور عفو الله عنهم أو التوبة منهم كما في الحديث « اغسل خطاياي بالماء والتاج والبرد » . **قوله** ( ذهب ذلك السوء عنهم ) أى صار القبيح كالسحاب الحسن ، لذلك قال : وصاروا في أحسن صورة . **قوله** ( قالا لى هذه جنة عدن ) يعنى المدينة . **قوله** ( فسما ) بفتح السين المهملة وتخفيف الميم أى نظر الى فوق ، وقوله ( صعدا ) بهم المهملتين أى ارتفع كثيرا ، وضبطه ابن التين بفتح العين واسمعه ضمها . **قوله** ( مثل الربابة ) بفتح الراء وتخفيف الموحدين وهى السحابة البيضاء ، ويقال اسكل سحابة منفردة دون السحاب ولو لم تكن بيضاء ، وقال الخطابي : الربابة السحابة التى ركب بعضها على بعض ، وفي رواية جرير « فرفعت رأسى فإذا هو في السحاب » . **قوله** ( ذراني فأدخله ، قالا : أما الآن فلا وأنت داخله ) في رواية جرير ابن حازم « فقلت دعاني أدخل منزلي ، قالا : انه بقى لك عمر لم تستكله ، ولو استكلمته أتيت منزلك » . **قوله** ( فأتى قد رأيت منذ الليلة عجبا فإ هذا الذى رأيت ، قال قالا أما ) بتخفيف للميم ( إنا سنخبرك ) في رواية جرير « فقلت طرفتما إلى الليلة » وهى بموحدة وبعضهم بنون ، فأخبراني عما رأيت ، قالا نعم . **قوله** ( فبرفضه ) بكسر الفاء ويقال بضمها ، قال ابن هبيرة : رفض القرآن بعد حفظه جناية عظيمة لأنه يؤرم أنه رأى فيه ما يوجب رفضه فلما رفض أشرف الأشياء وهو القرآن عرقب في أشرف أعضائه وهو الرأس . **قوله** ( وينام عن الصلاة المكتوبة ) هذا أوضح من رواية جرير بن حازم باللفظ « هلله الله القرآن فنام عنه بالليل ولم يعمل فيه بالتمسار » فان ظاهره أنه يعذب على ترك قراءة القرآن بالليل ، بخلاف رواية عوف فإنه على ترك الصلاة المكتوبة ، ويحتمل أن يكون التعذيب على مجموع الأمرين ترك القراءة وترك العمل . **قوله** ( يغدو من بيته ) أى يخرج منه مبكرا . **قوله** ( فسكذب الكذبة تبلغ الآفاق ) في رواية جرير بن حازم « فسكذب يحدث بالكذبة تحمل هته حتى تبلغ الآفاق فيصنع به الى يوم القيامة » وفي رواية موسى بن اسماعيل في أواخر الجنائز « والرجل الذى رأيت به حتى يفتن شدقه فكذاب » قال ابن مالك : لا بد من جعل الموصوف الذى هنا للذين كالعلماء حتى جاز دخول الفاء في خبره ، أى المراد هو وأمثاله ، كذا نقله الكرماني ، ولفظ ابن مالك في هذا شامد على أن الحكم قد يستحق بحزم العلة ، وذلك أن المبتدأ لا يجوز دخول الفاء على خبره إلا اذا كان شبيها بمن الشرطية في العموم واستقبال ما يتم به المعنى ، نحو الذى يأتي فيسكرم ، ولو كان المقصود بالذى معينا ذاك مشابها بمن وامتنع دخول الفاء على الخبر كما يمتنع دخولها على أخبار المبتدآت المقصود بها التعيين نحو زيد فسكرم لم يجر ، فسكذا الذى لا يجوز الذى يأتي إذا قصدت به معينا ، لكن الذى بنى هذا قصد التعيين شبيه في اللفظ بالذى يأتي عند قصد العموم لجاز دخول الفاء حلا تشبيهه على التشبيه ، ونظيره قوله تعالى ( وما أصابكم يوم النقي الجمعان فيأذن الله ) فان مدلول دما ، معين ومدلول « أصابكم ، ماض ، إلا أنه روى فيه التشبيه اللفظي لشبه هذه الآية بقوله تعالى ( وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ) فأجرى « ماض » مصاحبة الفاء مجرى واحد انتهى . قال الطبري : هذا كلام متين ،



لكن جواب المالكين تفصيل لتلك الرؤيا المتعددة المهمة لابد من ذكر كافة التفصيل أو تقديرها فالجاء جواب أما  
ثم قال : والفاء في قوله « فأولاد الناس » جاز دخولها على الخبر لأن الجملة مدخولة على مدخول « وأما » في قوله « أما  
الرجل » وقد تحذف الفاء في بعض المحذوفات نظرا إلى أن أما لما حذفت حذفت مقتضاها وكلاهما جاز وبالله  
التوفيق . وقوله تحمل بالتخفيف الأكثر ول بعضهم بالتشديد ، وإنما استحق التعذيب لما ينشأ عن تلك الكذبة  
من المفاسد وهو فيها مخار غير مكره ولا مباح . قال ابن هبيرة : لما كان الكاذب يساعد أنفه وحينئذ لسانه على  
الكذب يروج باطله وقعت المشاركة بينهم في العقوبة . قوله ( في مثل بناء النور ) في رواية جرير « والذي  
رأته في القب » : قوله ( فهم الزناة ) مناسبة المعنى لهم لاستعقاقهم أن يفضحوا لأن عادتهم أن يستتروا في  
الخلوة فمروا بالهلكة ، والحكمة في إتيان العذاب من تحتهم كون جنائهم من أعضائهم السفلى . قوله ( فإنه آكل  
الربا ) قال ابن هبيرة إنما عرقب آكل الربا بسباحته في القهر الأحمر وإقامه الحجارة لأن أصل الربا يجرى في  
الذهب والذهب أحمر ، وأما لإقام الملك له الحجر فإنه إشارة إلى أنه لا يفتني عنه شيئا وكذلك الربا فإن صاحبه يتخيل  
أن ماله يزداد رافقه من ورثته محقه . قوله ( الذي عند النار ) في رواية الكشميهني عنده النار ، قوله ( حازن جهنم )  
إنما كان كرية الرؤبة لأن في ذلك زيادة في عذاب أهل النار . قوله ( وأما الرجل الطويل الذي في الروضة فإنه  
إبراهيم ) في رواية جرير « والشيخ في أصل الشجرة إبراهيم » ، وإنما اختص إبراهيم لأنه أبو المسلمين ، قال تعالى  
( ملة إبراهيم ) وقال تعالى ( إن أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه ) الآية ( وأما الولدان الذين حول  
في كل مولود مات على الفطرة ) في رواية النضر بن شميل « ولد على الفطرة » ، وهي أشبه بقوله في الرواية الأخرى  
« وأولاد المشركين » ، وفي رواية جرير « فأولاد الناس » ، لم أر ذلك إلا في هذه الطريق ، ووقع في حديث أبي أمامة  
الذي نهي عليه في أول شرح هذا الحديث « ثم انطلقنا فإذا نحن بحوار وغلان يلبسون بين نهرين ، قلت ما هؤلاء  
قال : ذرية المؤمنين . » قوله ( فقال بعض المسلمين ) لم أقف على اسمه . قوله ( وأولاد المشركين ) تقدم البحث فيه  
مستوفى في آخر الجناز وظاهره أنه ~~يطلق~~ الحقهم بأولاد المسلمين في حكم الآخرة ولا يعارض قوله : هم من آباؤهم  
لأن ذلك حكم الدنيا . قوله ( وأما القوم الذين كانوا شطرا منهم حن وشطرا منهم قبيح ) كذا في الموضعين بنصب  
شطرا وغير أبي ذر وشطرا ، في الموضعين بالرفع وحسنا وقبيحا بالنصب ولكل وجه ، ولان في والاصحاب على بالرفع  
في الجميع ، وعليه أقصر الحديث في جمعه ، وقد كان ، في هذه الرواية تامة والجملة حالية ، وزاد جرير بن حازم في روايته  
« والدار الأولى التي دخلت دار عامة المؤمنين وهذه الدار دار الشهداء وأنا جبريل وهذا ميكانيل » ، وفي حديث  
أبي أمامة « ثم انطلقنا فإذا نحن برجال ونساء أقبح شيء منظرنا وأقبح ريحا كأنما ريحهم المراحيض ، قلت ما هؤلاء ؟  
قال : هؤلاء الزواني والزناة . » ثم انطلقنا فإذا نحن بموتى أشد شيء انتفاحا وأقبح ريحا ، قلت : ما هؤلاء  
قال : هؤلاء موتى الكفار . ثم انطلقنا فإذا نحن برجال نيام تحت ظلال الشجر ، قلت : ما هؤلاء ؟ قال : هؤلاء  
موتى المسلمين . ثم انطلقنا فإذا نحن برجال أحسن شيء وجوها وأطيبه ريحا ، قلت : ما هؤلاء ؟ قال : هؤلاء  
الصديقون والشهداء والصالحون ، الحديث . وفي هذا الحديث من الفوائد أن الإسماء وقع مرارا بلفظة وضاعا  
على أنحاء شتى . وفيه أن بعض النساء يعذبون في البرزخ . وفيه نوع من تلخيص العلم وهو أن يجمع القضايا جملة  
ثم يفسرها على الولاء ليجتمع قصورها في ذهن ، والتحذير من الزم عن الصلاة المكتوبة ، وعن رفض القرآن

لمن يحفظه ، ومن الزنا وأكل الربا ونعمد الكذب ، وأن الذي له قصر في الجنة لا يقم فيه وهو في الدنيا بل إذا مات ، حتى النبي والشهيد . وفيه الحث على طلب العلم واتباع من يلتزم منه ذلك . وفيه فضل الشهداء وأن منازلهم في الجنة أرفع المنازل ، ولا يلزم من ذلك أن يكونوا أرفع درجة من إبراهيم عليه السلام لاحتمال أن إقامته هناك بسبب كفالاته الولدان ، ومنزله هو في منزلة التي هي أعلى من منازل الشهداء كما تقدم في الامراء أنه رأى آدم في السماء الدنيا ، وإنما كان كذلك لكونه يرى نسم بني من أهل الخير ومن أهل الشر فيضحك ويبكي مع أن منزلته هو في عليين ، فإذا كان يوم القيامة استقر كل منهم في منزلته . وفيه أن من استوت حسنة وسيئة يتجاوز الله عنهم ، اللهم تجاوز عنا برحمتك يا أرحم الراحمين . وفيه أن الاهتمام بأمر الرؤيا بالسؤال عنها وفضل تعبيرا واستجاب ذلك بعد صلاة الصبح ، لأنه الوقت الذي يكون فيه البال مجتمعا . وفيه استقبال الامام أصحابه بعد الصلاة إذا لم يكن بعدها رابعة وأراد أن يظلم أو يقتلهم أو يحكم بينهم . وفيه أن ترك استقبال القبلة للأقبال عليهم لا يكره بل يشرع كالخطيب ، قال الكرمانى : مناسبة العقوبات المذكورة فيه للجنايات ظاهرة إلا الزناة ففيها خفاء ، وبإني أن العرى فضيحة كالزنا ، والزانى من شأنه طلب الخلوة فناسب القنور ، ثم هو عائف حذر حال الفعل كأن تحته النار . وقال أيضا : الحكمة في الانتصار على من ذكر من العصاة دون غيرهم أن العقوبة تتعلق بالافعل أو الفعل ، فالاول على وجود مالا يفيخ منه أن يقال ، والثاني إما بدنى وإما مالى فذكر اسكل منهم مثال يذبه به على من عداه ، كما نبهه بن ذكر من أهل الذواب وأنهم أربع درجات . درجات النبي ، ودرجات الامة أعلاها الشهداء ، وثانيها من بلغ ، وثالثها من كان دون البلوغ انتهى ملخصا

(عامة) اشتمل كتاب التعبير من الأحاديث المرفوعة على تسعة وتسعين حديثا ، الموصول منها اثناون ومائة والبقية ما بين مائة ومائة ، المذكور منها فيه وفيما معنى خمسة وسبعون طريقا والبقية خالصة ، وانقصة مسلم على تخريجها إلا حديث أبي سعيد إذا رأى أحدكم الرؤيا يحبها ، وحديث الرقيا الصالحة جزء من ستة وأربعين ، وحديث عكرمة بن ابن عباس وهو يشتمل على ثلاثة أحاديث ، من تحمل ، ومن استمع ، ومن صود ، وحديث ابن عمر ، من أفرى القرى أن يرى عفيفه عالم ير ، وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين عشرة . والله تعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب

(تم الجزء الثانى عشر ويليه إن شاء الله الجزء الثالث عشر أوله كتاب الفتن)

## فهرس

## الجزء الثاني عشر من فتح الباري

## ( ٨٥ - كتاب الفرائض )

باب	صفحة	باب	صفحة
٢٤	٤٨	١	٢
مولى القوم من أنفسهم وابن الاخت منهم		بوصكم الله في أولادكم المذكور مثل حظ الأنثيين	
٢٥	٤٩	٢	٤
ميراث الأسير		تعليم الفرائض	
٢٦	٥٠	٣	٥
لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم		لأنورث ، ما تركنا صدقة	
٢٧	٥٢	٤	٩
ميراث العبد النصراني ومكاتب النصراني		من ترك مالا فله	
وإنهم من انتفى من ولده		٥	١٠
من ادعى أبا أو ابن أخ	٢٨	٥٢	ميراث الولد من أبيه وأمه
من ادعى إلى غيره أبيه	٢٩	٥٤	٦
إذا ادعت المرأة ابنا	٣٠	٥٥	ميراث البنات
القائف	٣١	٥٦	٧
			ميراث ابن الابن إذا لم يكن ابن
( ٨٦ - كتاب الحدود )		٨	١٧
١	٥٨	٩	١٨
الزنا وشرب الخمر		١٠	٢٣
٢	٦٣	١١	٢٤
ما جاء في ضرب شارب الخمر		١٢	٢٤
من أمر بضرب الحد في البيه	٣	٦٤	١٣
الضرب بالجريد والذغال	٤	٦٥	٢٩
٥	٦٥	١٤	٢٥
ما يكره من لمن شارب الخمر وإنه ليس بخارج		١٥	٢٧
من الملة		١٦	٢٨
٦	٨١	١٧	٣٠
السارق حين يسرق		١٨	٣١
٧	٨١	١٩	٣٩
لعن السارق إذا لم يسم		٢٠	٤٠
٨	٨٤	٢١	٤١
الحدود كفارة		٢٢	٤٥
٩	٨٥	٢٣	٤٧
ظهر المؤمن حتى إلا في حد أو حق			
١٠	٨٦		
إقامة الحدود والانتقام لحرمة الله			
١١	٨٦		
إقامة الحدود على الشريف والوضيع			
١٢	٨٧		
كرامية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى السلطان			
١٣	٩٦		
( والسارق والسارقة فاعطوا أيديهما )			
١٤	١٠٨		
توبة السارق			



صفحة	باب
٢٩٠	٧ من ترك قتال الحوارج لتألف وأن لا ينفر الناس عنه
٣٠٢	٨ لا تقوم الساعة حتى يقتل فئتان دعوتها واحدة
٣٠٣	٩ ما جاء في المتاولين
( ٨٩ - كتاب الإكراه )	
٣١٥	١ من اختار الضرب والقتل والموتان على الكفر
٣١٧	٢ في بيع المكروه ونحوه في الحق وشهره
٣١٨	٣ لا يجوز نكاح المكروه
٣١٩	٤ إذا أكره حتى وهب عبدا أو باعة لم يجر
٣٢٠	٥ من الأكره كره وكره واحد
٣٢١	٦ إذا استكرهت المرأة دلي الوفا فلا حد عليها
٣٢٢	٧ بين الرجل صاحبه انه أخوه إذا عاف عليه القتل أو نحوه
( ٩٠ - كتاب الحيل )	
٣٢٧	١ في ترك الحيل وأن لكل امرئ ما نوى في الإيمان ونحوها
٣٢٩	٢ في الصلاة
٣٣٠	٣ في الزكاة
٣٣٢	٤ الحيلة في النكاح حدثنا مسدد حدثنا يحيى
٣٣٥	٥ ما يكره من الاحتفال في البيوع ولا يمنع فصل الماء ليمنع به فصل الكلاء
٣٣٦	٦ ما يكره من التناجس
٣٣٦	٧ ما ينهى من الخداع في البيوع
٣٣٧	٨ ما ينهى من الاحتفال الولي في اليتيمة المرفوعة وأن لا يسكن صداقتها
٣٣٧	٩ إذا نصب جارية فزعم أنها ماتت
٣٣٩	١٠ حكم الحاكم لا يحل ما حرمه الله ورسوله

صفحة	باب
٢١٩	١٨ إذا حض رجلا فوتمت ثيابه
٢٢٢	١٩ السن بالن
٢٢٥	٢٠ دية الأصابع
٢٢٦	٢١ إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب أو يقتل منهم كلهم
٢٢٩	٢٢ القسامة
٢٤٣	٢٣ من اطلع في بيت قوم أفغزا دينه فلا دية له
٢٤٦	٢٤ العاقبة
٢٤٦	٢٥ جنين المرأة
٢٥٢	٢٦ جنين المرأة وأن العقل على الوالد ومصلحة الوالد لا على الولد
٢٥٣	٢٧ من استعان عبدا أو صبيا
٢٥٤	٢٨ المعدن جبار والبئر جبار
٢٥٦	٢٩ المعياء جبار
٢٥٩	٣٠ إثم من قتل ذميا بنفر حرم
٢٦٠	٣١ لا يقتل المسلم بالكافر
٢٦٢	٣٢ إذا اطم المسلم يهوديا عند الغضب

( ٨٨ - كتاب استنابة المرتدين )

( والمعاندين وقتالهم )

٢٦٤	١ إثم من أشرك بالله وضيقته في الدنيا والآخرة
٢٦٧	٢ حكم المرتد والمرمقة
٢٧٥	٣ قتل من أبي قبول القرائض وما نسبوا إلى الردة
٢٨٠	٤ إذا عرض الذي وغيره بسبب النبي ﷺ ولم يصرح
٢٨٢	٥ حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي
٢٨٢	٦ قتل الحوارج والملاحدين بعد إقامة الحجة عليهم

